



V.1

224 leaves



892.5
1

GIFT OF

Dr. Marcus Jastrow
and
Dr Morris Jastrow, Jr.

Ms. Codex 27

V. 1

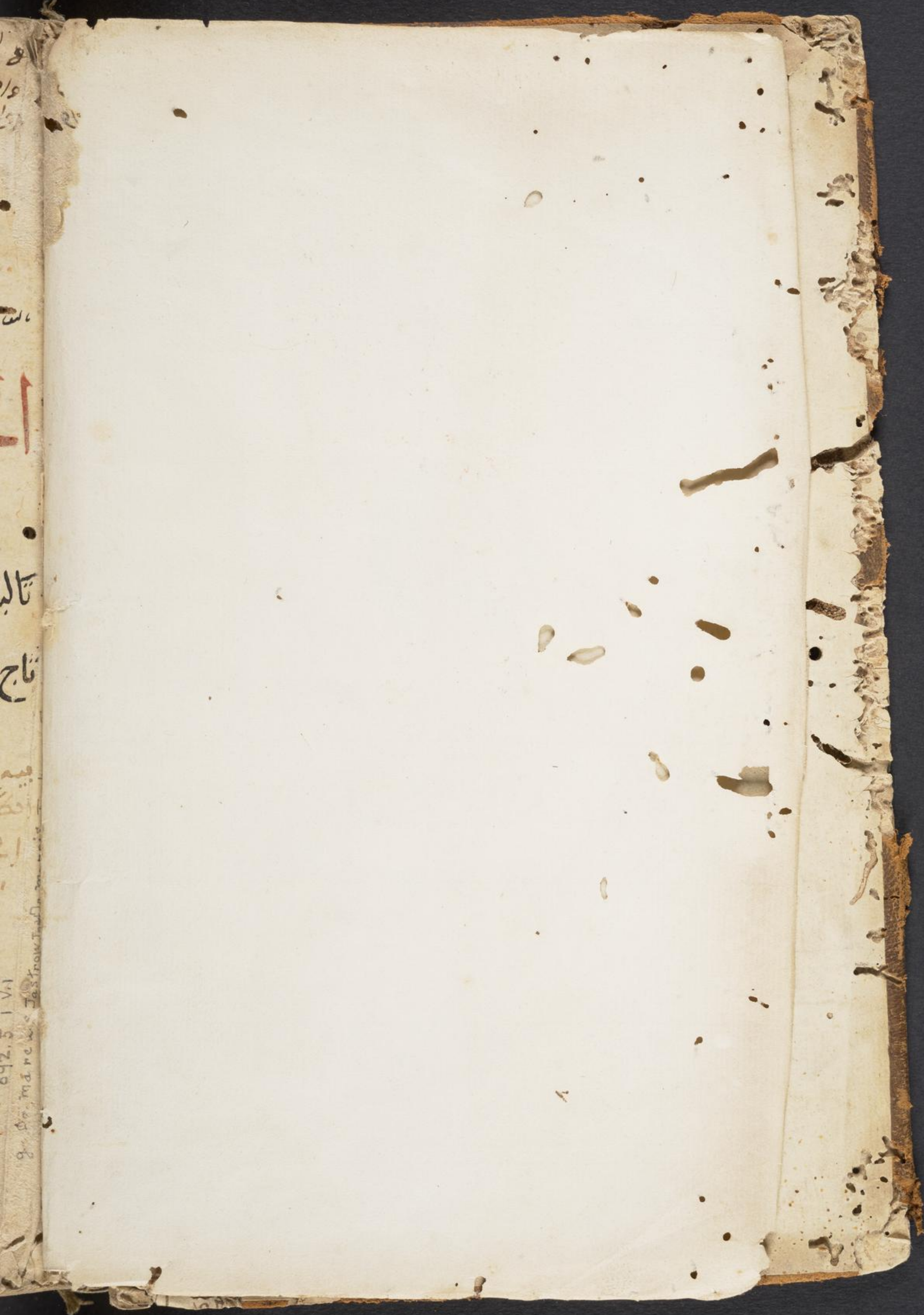
v. 1.

Bahrain

v. 1

Ms. Codex 27

v. 1



بسم الله الرحمن الرحيم
 وادنتنا الجبارين ففهم كانه طلبة وظنوا انه واقع بهم خفا واما الذين هم بقوه
 الاكروا طاعيه لعلكم تتقون

الحز الاول

من بهرام

الكبرى

الحق المدقق الرطل ٤٩ الذي به ليع الدمى المالى لغنى الله برحمته ورضوانه على كل من
 مع كفاية العدم الغرق بالبحر والفتور محمد الدمى المالى لعلهم

الحز الاول شرح محمد الشير خلیل

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة المحقق المدقق الرحله
 تاج الدين بهرام الدمى المالى تغمده الله برحمته ورضوانه

امير

فيه من الكتب
 ١٢٨
 ١٢٨
 ١٢٨

الحز الاول شرح محمد الشير خلیل
 تاج الدين بهرام الدمى المالى تغمده الله برحمته ورضوانه

Ms. Codex 27
 v. 1

472582

892.5 | v.1
 Dr. M. A. J. Jastrow

الحق ان ما علمه الله المطلق ما يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
ولا يمتنع انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير

وذكر في هذا الموضع
ما ذكره في هذا الموضع

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر واعن يا كرسى
باب يرفع الحدث وحكم الجنب بالمطلق **ش** يعني ان الحدث وهو المنع المسمى بتأخير او غير
سياتي يرفعه اما المطلق وكذلك يرفع حكم الجنب واما قال حكم الجنب لان الدافع للحكم رافع لما يرفع
عليه الحكم الا ترى ان الحكم مرتب على حصول التجاسه في الثوب والبدن او المكان لا يرفع ذلك الحكم مع
بقائها في الحد وقد تزلزل عينها والحكم باق كما لو ادخلها بالما المضاعف او بقيت من المايجات فلو كان الشئ
رحمه الله تعالى والجنب ولم يذكر الحكم لورده عليه النقص لان رفع الاصل لا يستلزم رفع الاصل بخلاف القدر
الا ترى القائل لو قال لا انسان في الدار لم يمنع خلوه من حيوان غير الانسان بخلاف العكس والباقي
قوله بالمطلق متعلق برفع والمطلق صفة لموصوف محد وفي اي بالما المطلق واما سمي مطلقا لانه اذا اطلق
مجرد الاسم وهو ما كان كذا في الاخبار عنه على ما هو عليه وهو معنى ما يذكره الا ان ثم اخذ بفسر المطلق
ص وهو ما صدق عليه اسم ما لا يتبدل وان جمع من نداء او ذاب بعد جموده او كان سور يهيى وحالين ويجري ذلك
او فضلة ظهرا رتبا او كثيرا خلط بنحس لم يغبر وشك في مغيرة هل يصير او تغير مجاورة وان بدله ولم يتغير
لا صدق او راجح قطران وعما مسافرا او بمولد منه او بقراره كحل او مطروح ولو قصد امن تراب او ملح والى
السلب بالمخ وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد **ش** اختلف في المطلق ما هو فقيل هو ما
عليه اسم ما لا يتبدل كما قال الشيخ رحمه الله تعالى وذلك لان الما اذا حولت بشئ لا يصح عليه اطلاق اسم
الما الا مع اصنافه لذلك الخالط فيقال ما الوردة او ما الزحان او ما الزججون او غير ذلك ولا
كذلك اذا لم يجز لطبشي لصحة اطلاق ذلك الاسم عليه عاريا عن التقيد وقبل المطلق هو الذي لم
يجز لطبشي وقيل هو الباقي على اوصاف خلقته وهو ام من الثاني لانه تناول ما ان حولت ولم
يتغير او لم يجز لطبشي وجمع بن شاس بين الامرين فقال هو الباقي على اوصاف خلقته من غير مخالط
قوله وان جمع من نداء الى احده هذا شروع منه في ذكر انواع المطلق يعني انه لا فرق على المذهب
بين ان يكون الما مجتمعا لمن نداء او غيره لانه بعيد ق عليه انه ما باق على خلقته فهو طهور **فان**
قلت هل يرد هذا على تعديني الشيخ للمطلق فانه لا يصدق عليه اسم الما الا مع كونه ما ندا
قلت لا يرد عليه ذلك لان النداء ليس هو بشئ انضاف الى الما واما هو صفة للما كما يقال
ما المطبوي ما مطبور فهو من باب قولهم المسجد الجامع وبغلة المجا و صلاة الاولى الى غير ذلك ولا فرق
ايضا على المذهب بين ان يكون الما باقيا على ما عينته او جامدا ثم صار ما بيا وقد حكى صاحب
المقدمات في طهوية ما الملح الذائب في غير موضعه بعد ان كان جامدا المتاحزين فيه ثلاثة اقوال
الاول ان ذلك لا يصح الثاني لا يظهر به وينضاف بقا غير من ساير المايه الثالث ان كان جهود
بعناية وصنعة اثر والا فلا قوله او كان سور رحمة السور يضم السور مهموز وقد سهل وهو
فضيلة سراجها وقد يقال في فضله الطعامة ايضا واما كان فضله سراجها طهور الان المايه في
عن نفسه بخلاف غيره قال في المدونة وجوز الوضوء بسور الدواب وهو وغيره سوا وظاهر
ولو وجد غير لقوله وهو وغيره سوا وهو ظاهر كلام الشيخ وظاهر لو كانت تاكل ادواها ما لم
يرد ذلك في اقوالها وقال في المختصر والمجوعة ولا بأس بالوضوء بسور جميع الدواب الا ان تكون
بموضع تصيب الاذي وقال ابن جيب بطرحه اذا وجد غير فان لم يجد يؤمن به الا ان يرا ذلك في
اقوالها وقت شربها سقط منه في الماشي ام لا والتميم خير منه لا نحس وهذا اذا كان بول

والجواب ان ما علمه الله المطلق ما يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
ولا يمتنع انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير
انما هو كذا لا يتغير ثم على قسود احوال الغرض المطلق لا يتغير وصف الاول لا يمتنع انما هو كذا لا يتغير

الهيئة
الهيئة

البهية نجس فان كان طاهرا فلا والظاهر من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل النجاسة
 ان راي ذلك في افواهها وقت شربها فان تغير الماء فهو نجس قل او كثر والا فان كان كثيرا فهو
 طهور لا على رواية بن وهب عن مالك في المجموعة فانه جعل الماء الكثير اذا احلته نجاسة ولم يتغير
 مثل القليل الذي لم يتغير بها وان كان قليلا فزوي المدنيون عن مالك انه طهور واليه ذهب
 العراقيين وروى بن القاسم واشتهب وتبين عبد الحكم انه نجس قوله او حايض وجنب هو معطوف
 على المحرور وهو بجملة اي فضلة شراب الحايض او الجنب طهور وهذا الاشكال فيه اذا كانا
 لا يستعملان النجاسة احترارا من شارب الخمر وحوة كما سيبا في بعد هذا واما قوله او فضلة طهار
 اي فضلة طهارة الجنب والحايض يعني بذلك ان ما فضل منهما بعد ان تطهرا فانه طهور ولا اثر
 لما نسا قطعهما في الاثنا وهذا هو المشهور وفي فضلة تطهير الحايض قوله انه لا يتطهر به ولا بعد ان
 يجري ذلك في فضلة طهارة الجنب قوله او كثير اخطأ بنحس لم يتغير يعني ان الماء الكثير اذا حوّل طهر بنحس
 ولم يتغير فان وقع ذلك فيه لا يسلب الطهورة وهذا هو المشهور وحكي في البيان عن مالك من
 رواية بن وهب انه غير طهور ولعل ابن وهب لا يري ذلك كثيرا ولا في كثير لعدم بن وهب
 وعنده فلا خلاف في طهوريته وقد اختلف في حد القليل من الماء فقل ليس له حد بمقدار بل بالعادة
 ووقع لما لك انه قد رابطة الوضوء والغسل وفي كلام القاضي عبد الوهاب انه الحب والحرة وبعض
 المتأخرين انه القلتان وهو محس ما يربط بالبعد ادني الحديث وفيه نظراذ هو محال للحديث
 لانه عليه السلام جعل ما بلغ قلتين كثيرا الحكم له بعدم التاثير وما وقع فيه من الحب ان طهر
 ولو كان قليلا كما قال هذا المتأخر حكم له بالنجاسة عند عدم التغير فاذا علم ذلك ظهر لك ان الكثير
 ما عدا ذلك وول كلام الشيخ بقباس الاخر وبيان ان الخاطا اذا كان طاهرا لا اثر له قوله او شك في
 معيرة هل يغير يري ان الماء اذا شك فيما يعينه فالاصل بقاؤه على الطهورة قال المازري
 ولا ينتقل الماء عن اصله حتى يتحقق ما يؤثر فيه **فان قلت** روي عن مالك انه منى عن
 استعمال البيرة القديمة من المراحيض التي تنزق وامر بنزحها يومين او ثلاثة فان طالت والاركت
 وذلك يدل على جنب الماء على الشك فيما يغيره **قلت** انما يبي ما لك عن ذلك لان الظاهر اضافة
 التغير الى المراحيض اذ ليس ثم مغير اخر غير ذلك قوله او تغير مجاورة وان بد من خلاف ان
 التغير بالمجاورة لا يؤثر في سلب الطهورة اذ كان المغير غير ملاصق كما لو كان باذاجيفة فنقلت
 الترخ راجعنا اليه فتغير بسبب ذلك واما لو كان المجاور ملاصقا بسطح الماء كما لد هن الجأ مد الذي
 بعلوا الماء ولا يمازجه فظاهر كلام الشيخ ايضا انه لا يسلب الطهورة وهو كذا لا يقال اراد به
 بالدهن ما يظهر على وجه الماء الراكد لطول المكث وايضا فانه قد اخرج مما يشبه الدهن لانا
 نقول التغير الحاصل بذلك انما هو بطول المكث وايضا فانه قد اخرج به كذا المجاورة كما مر
 بيانه واما ما ذكره فانه من نفس الماء كالتحلب وايضا فانه يصير ارمع قوله او يمتزج منه
 واما ما قيل ان المراد بالدهن الماء القليل او المطر القليل لاطلاق الدهن عليه لغة فتضعف
 قوله او يمازج قطران وتما مضافا في ان الماء اذا تغير براجحة فطران فانه لا يخرج عن كونه طهورا
 بشرط ان يكون ذلك في السفر المشقة هكذا ذكره بعض المتأخرين قال سند واما راجحة
 القطران تبقى في الماء وليس له جرم خالطه فلا بأس به ولا يستغني عنه عند العرب واهل

الحطاب شيخنا قال في قوله او يمازج
 لا يستعمل الماء الذي عليه دهن ناخس
 حتى يفيض الدهن من عروجه الماء
 وهو ما اشتهر واما القليل لفظه
 البية الزعفران والظاهر ان النجاسات
 التي في الماء او غيره او غير ذلك
 كما هو في قوله او يمازج
 بجملة الماء يتغير به
 به او بدله بجملة الماء المتغير

قوله لا تتغير عكس
بالكسوف

الخصاب وسموا المختصه التي تهللها
الحل زاد وكما نحن ما نحن الحجة
والزاي وهو ما بينت من هو باب الغير
بالحصول لنا ثم طار ورزاق
ما بقي لغيره كمنه سما كذا يعني
لونه أو لونه أو غيره يا جميع

[illegible][illegible]

عَصَابُ عِلْمٍ كُلُّهُ الْفَرْعُ أَوَّلُ الْمَشْرِعِ فِيهِ
مَنْبَأُ الْبُحْثِ لِمَا هُوَ تَقَرُّقُهُ أَصْلُهُ الْمَوْضِعُ
أَوَّلُ الْبَحْثِ مَخَالِصُهُ أَصْلُهُ الْبَحْثُ وَهُوَ
بِحَالِهِ هَبْلُ وَتَوْبَتُهُ هَبْلٌ وَهُوَ مَعْدِنُهُ
وَالْأَرْبَابُ أَوْ خَرَجَ ذَلِكَ وَهُوَ يُعْبَرُ بِهَذَا
عَمْدًا لِمَا صَغُرَ

الجمادات و يجوز ان تصنع في الارض الزرع
و تصنع في النسيم و يصنع بولها و زرعها قضا
في سنة واحدة

فانه لا يضر وقد تقدم ذلك وانما كان التغير بحمل السانية وغيره من ذلك مما
ينفك عن الماء غالبا وقد قال المجني في المحال الذي ينفك عن الماء وليس من اصله وغير واحد
اوصافه ان كانت اجزا المحال اكثر فالما غير مطهر وان كانت اقل فمقولان المشهور انه غير
مطهر وفي المجموع في العديد يتول فيه الماشية وتروث حتى يتغير لونه او طعمه قال مرة ما يجني
ان يتوضا به ولا احرمه المجني والمعروف من المذهب انه غير مطهر قال سند ليس الا من على ما قال
المجني وانما تردد ما لك في ذلك انه راه غالبا وقوله او يورق شجر او تنب هو اشارة الى
ما وقع في السليمانية ان البير اذا وقع فيها ورق الشجر فيتغير لون الماء قال لا يتغير لونه الا
وطعمه قد تغير اري انه لا يتوضا منه ومن توضا به وصلي اعاد في الوقت وحكي ابو الوليد الباجي
العبد ادب من اصحابنا جواز التوضي منه وعن ابي يان في صفة المجني والمعروف من المذهب انه يضر
ولهذا اقتصر الشيخ رحمه الله تعالى عليه واختاره بن رشد في بير البادية المتغيرة بورق الشجر او
التين عدم التاثير ولذلك ذكره بصيغة الاسم خلاف سير الحاضر المشقة في الاول دون الثاني **من**
وفي جعل المحال الموافق كالمخالف **نظر** المراد بالجعل هنا التقدير اذ لا يبيح ان يجعل على التفسير
وجعلت الطين خرفا ولا على الوجوب نحو جعلت للعامل كذا ولا على الاعتقاد نحو وجعلوا الملايكة
الذين هم عباد الرحمن انا ثا ولا على معنى اوجد نحو وجعل الظلمات والنور ولا يعني التي نحو جعلت الماء
بعضه على بعض ومعنى ذلك ان الماء اذا خالطه اجني ووافقه في اصنافه الثلاثة ولم يغيره لاجل
الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفا في اوصافه او في شي منها لغيره في جميع الاوصاف او بعضها
منه بقدر المخالف وحكم بعدم مطهرية الماء اولا فيه نظرا لنظر في وجوب التقدير وعدمه قال
بن عبد السلام في كلامه على بن الحاجب ويكون ذلك في صورتين احدهما ان يخالطه موافق لصفة
الماء كالرياحين المقطوعة الراجحة والثانية ان يكون الماء **بما لا ينفك عنه** فخالطه ما يوافق
لصفته ووجه النظر هو ان يقال صدق عليه انه ما باق على خلقته وذلك يقتضي اباحة استعماله
او يقال لا نسلم انه باق على خلقته لان اللون والطعم الموجودين والحالة هذه انما هما وصفان للمخالط
لما او للمخالط للماء ولما واد في الامور الشك وهو يقتضي حجب الماء على هذا فلا ينص في المسئلة قال
ابن عطاء الله لم اقف فيها على شي والذي اري انه ان وجد غير لم يستعمل وان لم يجد توضا به ونعيم
وقد تردد سند بين وجوبه من المادون كفايته واخلطه بما الزحون مما لا يغير بن عبد السلام
واعلم ان الاصل المنسك يبقا اوصاف الماء على ما كانت عليه حتى يتحقق او يظن روالها الا ان ينفك
عن المحال على الماء في كونه ولا يقدرا اوصاف الموافقة مخالفة لما يلزم على طرد هذا المعنى من عدم
الانضباط وذلك كما يقال انه اذا وقع في انا الوضوء نقطة او نقط من ما الدهن مثلا فانها لا تؤثر
لانها لا تغيره ولو كانت من ما الورد لاثرت لانها كانت تغيره وكذلك لما غير مقدار من ما الورد
ولم يغيره ذلك المقدار من ما اخر من مياه الورد لودائه فلور **مثل ذلك** الماء المضط والسو
السو يقتضي طرح ذلك انتهى ثم اذا فرض في ان الواقع في الماء مخالفة فينظر في كونه طاهرا او نجسا
وكون الماء قليلا او كثيرا فيجري على ما مر لا يقال جعل كلامه على النظر في كيفية التقدير اذ لا بدري
بأي نوع لمحة من المخالفات او على انه استشكل قول من جزم **ع** السند بر في المذهب لانه
لم يوجد نقل يوافقه وقد اورد الشيخ رحمه الله تعالى هذا في **ع** على ابن الحاجب والحاجب

الخطاب بما لم يجر فيه نص في ولا يتبع مع غيره
وهو انما هو المستعمل في العبادات كما صرح به في غير واحد
من مواضعه ونسبه وطا اعدا له واراد المستعمل مع وجود غيره
فما لم يصر به في قوله لا اعدا له عليه لم يصر به في غير واحد
من مواضعه ونسبه وطا اعدا له واراد المستعمل مع وجود غيره
ولا اعدا له عليه لم يصر به في غير واحد من مواضعه ونسبه
وطا اعدا له واراد المستعمل مع وجود غيره

بذلك **م** وفي التفسير بما جعل في الم قولان **م** يعني انه اختلف في الما اذا جعل في الم ثم اخرج منه
هل يكون باقيا على ظهوره ويستعمل في العبادات وغيرها او ليس له عند وصف الم ظهوره ويستعمل
فيما عدا العبادات قولان والاول رواه موسى بن معاوية عن ابن القاسم والثاني رواه ابيه في التسمية
والثاني على التاثير عند تحقق التعبير وعلى هذا اختلف في حال هل يمكن ان ينفك عن الريق
الغالب على الم ام لا فالنزع انما هو في حصول المثرة لا في تاييده ان حصل **م** وكذا ما يستعمل
في حدث وفي غيره **م** في الم المستعمل ما تقاطر من الاعضاء او انقل بها عند الاستعمال وهو على
صنوعين مستعمل في حدث ومستعمل في غير حدث كالاولوية والاعتسالات المستعملة او للتبريد وغير
ذلك فلما الاول فاختلف فيه على ثلاثة اقوال الاول وهو المشهور انه ظهوره لكنه مكروه مع وجود غيره
مراعاة للخلاف الثاني وهو قوله مالك في مختصره ان يرد وقول اصبح انه غير ظهور وهو ايضا ظاهر
ما حكاه بن العصار عن ابن القاسم من انه يتيمن من لم يجد سواه الثالث انه مشكوك فيه وهو قول الامام
هكذا اعد بن عطاء الله قولنا في المسئلة وكذلك صاحب الدرر وغيرهما من مناصري الاشياخ
لكن اعترض بان الا بصري انما ذكره تفسير لقول بن القاسم لا خلافا وكذلك بن العصار فقال وتناول
الابري قول ابن القاسم على انه يتوضا به ويقيم حجة المشهور قوله تعالى فلم يجدوا ما يقيموا وهذا
لما لان الكلام فيما لم يتغير فكما لا يسلبه الاستعمال اسمه لا يسلبه حكمه وايضا قوله تعالى وانزلنا من
السماء ماء طهورا ان يحمد لان المفعول كما ذكره منه كالقول والصحيح واظهر من ذلك ما صححه الترمذي قال
اغتسل بعنق ارجل النبي عليه السلام في جفنة فاراد عليه السلام ان يتوضا منه فقالت يا رسول
الله اني كنت جنبا فقال ان الماء لا ينجب لكن علت كراهته بوجوه منها انه ما اديت به عبادة ومنها
انه انزال المانع ومنها اننا لانعلم سلامته من الاوساخ ومنها انه ما دنوب ومنها انه قد ذهب قوا
في عبادة فلا يعوي لاحدي وفي كل من التعاليل ضعف واما الضرب الثاني وهو المستعمل في غير حدث
فمن الاشياخ من فرق بينه وبين الاول فلم يدخل فيه كراهته وهو ظاهر كلامه بن شاس وصاحب الدرر
وعندها وكذلك قال سنده في طرارة ان مشهور المذهب كراهته المستعمل في الحدث دون التحديد
ومنهم من اطلق كالتقاض عياض وغيره فلم يفرق بين ما استعمل في حدثا وغيره وهو ظاهر المذهب
فانه قال فيها ولا يتوضى بها فقد توضى به مرة ولا حير فيه قال ابن القاسم فان لم يجد غيره توضا به
الى ان كان الذي توضا به او لا ظاهر الاعضاء ولا ينجس ثوبا اصابه وقد اختلف الاشياخ هل قول بن
القاسم تفسير لقول مالك وهو تاول الاكثر منهم او هو خلاف لان في الحديث عن النبي يقتضي نجسه
والله ذهب بن رشد وغيره **م** وتفسير كائنة وضوء غسل نجس لم يغير **م** هذا المعطوف على قوله
وكذا ما يستعمل ويسير صفة لموصوف محذوف دل عليه ما تقدم وقيل حذف بمضافين ونجس متعلق
بمحذوف والمعنى وكذا استعمال ما ليس بمرطوب نجس لم يغير وقد اختلف المذهب في هذه المسئلة
فالمشهور ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى ان استعماله مكروه وان كان ظهور الثاني انه نجس وهو
قول ابن القاسم والله ذهب صاحب الرسالة لقوله وقيل الما ينجسه قليل الجاسة وان لم يغير
الثالث انه مشكوك فيه اي لانعلم هل هو نجس ام ظاهره وعليه فقليل يتوضا به ثم يتيمن ويصلي صلاة
واحدة وهي راي بن الماحسون **م** بل يصلي او لا بالتيمن ثم يتوضا به ويصلي ثانيا ليكون قد صلى
صلاة متيقنا فيها السلامة وهو راي سحنون وانفعا على انه لو احدث بعد ذلك توضا ثم يتيمن لصلاة

فيكون غير مستعمل في العبادات
في المذهب الذي ليس فيه غير
لنعم ما اظهره في غيره
اذا كان في غير العبادات

او انه لو تحقق انما هو المستعمل
فمنه كما في غير الريق وغيره
الريق لا يغير الما بل لا يغير غير
نفسه بل يتيمن به الما فانما هو
لما انما اراد ما ذكره صاحب الدرر
الاصح انه لو كان كذلك لكان
وهو مستعمل في العبادات
فلا يغير التسمية الريق وغيره
بما لا يغيره الما في غير
فلا يغيره الما في غير
الغرض بل هو الما في غير
الغرض بل هو الما في غير

الخطاب وهو غير كائنة في الما
على المشهور من احوال الخلاف والثاني
فلم يصر به في غير واحد من مواضعه
والثاني وهو انما هو المستعمل مع وجود غيره
فما لم يصر به في غير واحد من مواضعه
والثاني وهو انما هو المستعمل مع وجود غيره
فما لم يصر به في غير واحد من مواضعه

الخطاب وهو غير كائنة في الما
على المشهور من احوال الخلاف والثاني
فلم يصر به في غير واحد من مواضعه
والثاني وهو انما هو المستعمل مع وجود غيره
فما لم يصر به في غير واحد من مواضعه

واحدة الرابع انه ظهور من غير كراهة حكاة اللحي عن ابي مصعب وردة بن بشير بعد موجوده
في المذهب لكن من نقل مقدم على غيره وحجة المشهور ما رواه ابو داود والترمذي وصححه الامام احمد
قيل يا رسول الله اتوضا من غير وضوء وهي يربط في الحيز والتمن ولحوم الكلام قال ان
المأطهور لا يجسه شي وحزجه النسيان ولم يذكر ظهور وهو ايضا يدل للعقل الرابع بل دلالة له
افوي منها المشهور ان الكراهة خارجة عن محل الدليل فان قلت قوله عليه السلام اذا كان
الماء قلتي لم يجد جثا برة قلت هو انما يدل بطريق المهور وقد اختلف في جثته وايضا فان
عبد البر قال اسأله معلولة وقيل الصواب وقفة فان قلت قد صحح الدارقطني وابن خزيمة
وبن جبان قلت علي تعدد ذلك يكون الاول مخصوصا بما لم يتغير فيصير عاما مخصوصا بفصل العموم
بالمعوم جمع ما بين الدليلين وقد تقدم الخلاف في هذا السير عند قوله لا يتغيرا حط بخس لم يتغير
او ولغ فيه كلب ش هو معطوف على الفعل المقتدر في المسئلة التي فوقها والتقدير وكرة استعمال
ما ليس بخلط بخس او لغ فيه كلب فان قلت هل جعلته معطوفا على قوله وكرة مما مستعمل اي
وكرة ايضا ما ولغ فيه كلب قلت ما ذكرته اولى لان الحمل على هذا يقتضي ان الماء اذا ولغ فيه كلب
ولو كان كثيرا انهم كرهه وليس كذلك والمسئلة انما هي مذكورة فيما اذا ولغ الكلب في الماء القليل
كأنية الوضوء والغسل الا ترى كيف قال عليه السلام في الحيض لها ما اخذت في رطوبتها ولما لم يبق
شرايا وظهر اخرجه بن وهب فان قلت اذا كان غسلا لانا للتعبد كما هو المشهور فلا فرق
بين الغليل والكثير قلت لما كان القليل قد يتغير من لزجات في الكلب ناسب ان يقال فيه ذلك
والولوغ للكلاب والسباع كالشرب للادمي ويستعمل الشرب لها ولا يستعمل الولوع له والولوغ يضم
الواو ويقال ولوغ بالغ في ذلك ويقال ايضا ولغ بالغ فيهما وقد اختلف فيمن توضا بذلك
الماء وصلي فالمشهور وهو ظاهر المدة انه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره ولا بن القاسم وغيره
وقاله بن الماجشون في الثمانية انه بطريقه ويقيم ولا بن وهب انه يعيد في الوقت هكذا نقل الشيخ
هذه الاقوال وقال ابن رشد في المقدمات على القول بان غسل الايمان ولوغ الكلب للجاسة اختلف
في الوضوء اذا لم يجد سواة على ثلاثة اقوال احدها انه يقيم ويتركه وهو مذهب بن القاسم
والثاني انه يتوضا به ويقيم وهو مذهب بن الماجشون والثالث انه يقيم ويصل وهو قول سحنون
وعلى القول بان الغسل بعد الاغتسال الوضوء اذا وجد غيره من اعادة الخلاف فان لم يجد غيره توضا به
فجعله في هذه الاقوال كالماء القليل يخله نجاسة ولم تغيره وقد تقدم انه على المشهور مكرهه لكن
ينبغي اذا قيل بان الغسل بعد كما هو مشهور المذهب ان لا كراهة في استعمال الماء الملوغ فيه
فانظره مع كلام الشيخ ص وراكد يغتسل فيه ش هو ايضا معطوف على قوله وكرة مما مستعمل وانما كان
ذلك مكرها لما في صحيح مسلم انه عليه السلام قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا
كيف يا ابا هريرة قال يتناولونه تناولا ورواه ايضا النسيان ومن حاجة وفي الغنية سبيل ما لك رضي
عن اغتسال الجنب في الماء الراكد وقد غسل الاذا فقال بنى الجنب عن الاغتسال في الماء الراكد وجا
فيه الحديث ولم يات اذا غسل الاذي حازه الاغتسال فيه قال ابن القاسم وانا لا اري به بأسا
ان كان قد غسل الاذي وان كان اما كثيرا فلا بأس به غسل الاذي ام لا فرد بن القاسم هذا الحديث
الي ما ورد عنه عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وراي ان النبي لا يجز

المسئلة انما هي مذكورة فيما اذا ولغ الكلب في الماء القليل
فان قلت قد صحح الدارقطني وابن خزيمة
وبن جبان قلت علي تعدد ذلك يكون الاول مخصوصا بما لم يتغير فيصير عاما مخصوصا بفصل العموم
بالمعوم جمع ما بين الدليلين وقد تقدم الخلاف في هذا السير عند قوله لا يتغيرا حط بخس لم يتغير
او ولغ فيه كلب ش هو معطوف على الفعل المقتدر في المسئلة التي فوقها والتقدير وكرة استعمال
ما ليس بخلط بخس او لغ فيه كلب فان قلت هل جعلته معطوفا على قوله وكرة مما مستعمل اي
وكرة ايضا ما ولغ فيه كلب قلت ما ذكرته اولى لان الحمل على هذا يقتضي ان الماء اذا ولغ فيه كلب
ولو كان كثيرا انهم كرهه وليس كذلك والمسئلة انما هي مذكورة فيما اذا ولغ الكلب في الماء القليل
كأنية الوضوء والغسل الا ترى كيف قال عليه السلام في الحيض لها ما اخذت في رطوبتها ولما لم يبق
شرايا وظهر اخرجه بن وهب فان قلت اذا كان غسلا لانا للتعبد كما هو المشهور فلا فرق
بين الغليل والكثير قلت لما كان القليل قد يتغير من لزجات في الكلب ناسب ان يقال فيه ذلك
والولوغ للكلاب والسباع كالشرب للادمي ويستعمل الشرب لها ولا يستعمل الولوع له والولوغ يضم
الواو ويقال ولوغ بالغ في ذلك ويقال ايضا ولغ بالغ فيهما وقد اختلف فيمن توضا بذلك
الماء وصلي فالمشهور وهو ظاهر المدة انه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره ولا بن القاسم وغيره
وقاله بن الماجشون في الثمانية انه بطريقه ويقيم ولا بن وهب انه يعيد في الوقت هكذا نقل الشيخ
هذه الاقوال وقال ابن رشد في المقدمات على القول بان غسل الايمان ولوغ الكلب للجاسة اختلف
في الوضوء اذا لم يجد سواة على ثلاثة اقوال احدها انه يقيم ويتركه وهو مذهب بن القاسم
والثاني انه يتوضا به ويقيم وهو مذهب بن الماجشون والثالث انه يقيم ويصل وهو قول سحنون
وعلى القول بان الغسل بعد الاغتسال الوضوء اذا وجد غيره من اعادة الخلاف فان لم يجد غيره توضا به
فجعله في هذه الاقوال كالماء القليل يخله نجاسة ولم تغيره وقد تقدم انه على المشهور مكرهه لكن
ينبغي اذا قيل بان الغسل بعد كما هو مشهور المذهب ان لا كراهة في استعمال الماء الملوغ فيه
فانظره مع كلام الشيخ ص وراكد يغتسل فيه ش هو ايضا معطوف على قوله وكرة مما مستعمل وانما كان
ذلك مكرها لما في صحيح مسلم انه عليه السلام قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا
كيف يا ابا هريرة قال يتناولونه تناولا ورواه ايضا النسيان ومن حاجة وفي الغنية سبيل ما لك رضي
عن اغتسال الجنب في الماء الراكد وقد غسل الاذا فقال بنى الجنب عن الاغتسال في الماء الراكد وجا
فيه الحديث ولم يات اذا غسل الاذي حازه الاغتسال فيه قال ابن القاسم وانا لا اري به بأسا
ان كان قد غسل الاذي وان كان اما كثيرا فلا بأس به غسل الاذي ام لا فرد بن القاسم هذا الحديث
الي ما ورد عنه عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وراي ان النبي لا يجز

المسئلة انما هي مذكورة فيما اذا ولغ الكلب في الماء القليل
فان قلت قد صحح الدارقطني وابن خزيمة
وبن جبان قلت علي تعدد ذلك يكون الاول مخصوصا بما لم يتغير فيصير عاما مخصوصا بفصل العموم
بالمعوم جمع ما بين الدليلين وقد تقدم الخلاف في هذا السير عند قوله لا يتغيرا حط بخس لم يتغير
او ولغ فيه كلب ش هو معطوف على الفعل المقتدر في المسئلة التي فوقها والتقدير وكرة استعمال
ما ليس بخلط بخس او لغ فيه كلب فان قلت هل جعلته معطوفا على قوله وكرة مما مستعمل اي
وكرة ايضا ما ولغ فيه كلب قلت ما ذكرته اولى لان الحمل على هذا يقتضي ان الماء اذا ولغ فيه كلب
ولو كان كثيرا انهم كرهه وليس كذلك والمسئلة انما هي مذكورة فيما اذا ولغ الكلب في الماء القليل
كأنية الوضوء والغسل الا ترى كيف قال عليه السلام في الحيض لها ما اخذت في رطوبتها ولما لم يبق
شرايا وظهر اخرجه بن وهب فان قلت اذا كان غسلا لانا للتعبد كما هو المشهور فلا فرق
بين الغليل والكثير قلت لما كان القليل قد يتغير من لزجات في الكلب ناسب ان يقال فيه ذلك
والولوغ للكلاب والسباع كالشرب للادمي ويستعمل الشرب لها ولا يستعمل الولوع له والولوغ يضم
الواو ويقال ولوغ بالغ في ذلك ويقال ايضا ولغ بالغ فيهما وقد اختلف فيمن توضا بذلك
الماء وصلي فالمشهور وهو ظاهر المدة انه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره ولا بن القاسم وغيره
وقاله بن الماجشون في الثمانية انه بطريقه ويقيم ولا بن وهب انه يعيد في الوقت هكذا نقل الشيخ
هذه الاقوال وقال ابن رشد في المقدمات على القول بان غسل الايمان ولوغ الكلب للجاسة اختلف
في الوضوء اذا لم يجد سواة على ثلاثة اقوال احدها انه يقيم ويتركه وهو مذهب بن القاسم
والثاني انه يتوضا به ويقيم وهو مذهب بن الماجشون والثالث انه يقيم ويصل وهو قول سحنون
وعلى القول بان الغسل بعد الاغتسال الوضوء اذا وجد غيره من اعادة الخلاف فان لم يجد غيره توضا به
فجعله في هذه الاقوال كالماء القليل يخله نجاسة ولم تغيره وقد تقدم انه على المشهور مكرهه لكن
ينبغي اذا قيل بان الغسل بعد كما هو مشهور المذهب ان لا كراهة في استعمال الماء الملوغ فيه
فانظره مع كلام الشيخ ص وراكد يغتسل فيه ش هو ايضا معطوف على قوله وكرة مما مستعمل وانما كان
ذلك مكرها لما في صحيح مسلم انه عليه السلام قال لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا
كيف يا ابا هريرة قال يتناولونه تناولا ورواه ايضا النسيان ومن حاجة وفي الغنية سبيل ما لك رضي
عن اغتسال الجنب في الماء الراكد وقد غسل الاذا فقال بنى الجنب عن الاغتسال في الماء الراكد وجا
فيه الحديث ولم يات اذا غسل الاذي حازه الاغتسال فيه قال ابن القاسم وانا لا اري به بأسا
ان كان قد غسل الاذي وان كان اما كثيرا فلا بأس به غسل الاذي ام لا فرد بن القاسم هذا الحديث
الي ما ورد عنه عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وراي ان النبي لا يجز

فريق قال الربيع بن خثيم عن مفضل بن عمر
عن ابي عبد الله عليه السلام ان من لم يمسح
بالخضرة لم يمت بغيره ورواه غيره
عن ابي عبد الله عليه السلام

الحطاب قال الربيع بن خثيم
عن ابي عبد الله عليه السلام ان من لم يمسح
بالخضرة لم يمت بغيره ورواه غيره
عن ابي عبد الله عليه السلام

تجسس الما فهو عنده نفى ختم وما لك رحمه الله اعمل الحديثين لانها اذا كانا مطلقين في
الاثبات صار اعم من طريق النبي فيعمل بها والعللة عنده انه بقدره على من يستعمله
اذ لا يخلو امن وسخ وعرق في جسمه غالبا وان لم يكن به نجاسة ويكون النبي على هذا اهل الكراهة
وقد صرح به في المدونة الكبرى قال في الدخيل ومجل النبي عند علمائنا في سدا الذريعة عن فساد
لبيد يتوالي ذلك فيفسد الما على الناس واعلم ان قول الشيخ رحمه الله تعالى محمول على ما اذا لم يكن
الما مستبصرا جدا فان بعضهم حكى الاجماع على احوال ذلك **ص** وسور شارب محمول على ما اذا دخل يده فيه
ش يعني وما يكره ايضا صور شارب الحمر وما ادخل يده فيه يريد ان لا يتغير لانه فصار اراه انه
ما قليل خلته نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير محققة وقد اختلف في هذه المسئلة على اربعة اقوال
احدها ما ذكره والثاني انه محمول على النجاسة والثالث انه محمول على الطهارة والرابع ان سورة
محمول على الطهارة بخلاف ما ادخل يده فيه وحكي بن رشد خامسا الفرق بين الطعام وما في
في الطعام على النجاسة بخلاف الما اذا فرغنا على الكراهة فان توضع به شخص مع وجود غيره وصلى اياه
الوضوء فقط لما يستقبل وقيل يعيد بها معاني الوقت وقيل يعيد في السور الوضوء فقط لما
ليست قبل فان لم يجد سواه توضع فان تيمم وتركه اعادة ابد او قيل يتيمم ويتركه فان توضع به
وصلى ففي اعادته في الوقت **قولا** ن وقيل يعيد مما ادخل يده فيه لانه لو اكله في ذلك كله بن
رشد **ص** وما لا يتوفا نجسا من مالا ن عسر الاحتراز منه او كان طعاما لكشمس وان ريت على فيه
وقت استعماله عمل عليها **ش** ما من قوله ما لا يتوفا نجسا في موضع جرح عطف على المضاف اليه وهو قوله
شارب خمر اي وكرة سور شارب خمر وسور ما لا يتوفا النجاسة من الما ان لم يعسر الاحتراز منه
فان عسر او كان طعاما لم يكره هذا اذا لم تر النجاسة على فيه وقت شربه فان رتبته عليها اي قال
تغير الما حكم نجاسته وان لم يتغير وكان كثيرا فهو طهور وان كان قليلا فعلى ما تقدم وهذا معنى
قوله عمل عليها وحاصله ان الحيوان المستعمل للنجاسة تارة تربي على فيه وقت شربه وتارة لا تربي
فان ريت فعلى ما تقدم وان لم تر فان عسر الاحتراز منه كالحمر والقار فيغفر للمسقة وحديث اذا
ولع الكلب في الانا فاعسله سبعة اوانع الحمر فيه فاعسله مرة وان صحى التزمه كي هو ما اتفق
به قرة وخالفه غيره وهكذا ذكر بن عبد البر وقال بن حبيب ان وجد عنه غنا فهو واجب الي وان لم
يعسر كالطير والسمك والدجاج والاوز الخ لانه فتلاثة اقوال الحمل على النجاسة نظرا الي الغالب
والحمل على الطهارة نظرا الي الاصل واختاره بن رشد والحمل في الما على الغالب والطعام على
الاصل اذ لا يطرز الطعام بالشك فالما ليس له حرمة الطعام وهو مذهب المدونة وارا بعضهم
ان يعكس ذلك لان الما يدفع عن نفسه ورد بان النجاسة لم تحقق فوكلمة كشمس اختلف في كراهة الما
المسخن بالشمس فظا هرا المذهب عدم كراهته ومعنى كلامه انه لا كراهة في سور الحيوان اذا عسر الاحتراز
منه او كان ذلك من طعاما لم يكره استعمال الما المسخن بالشمس وقال سنده في طرارة والمسخن بالشمس
مكروه وقاله الشافعي خلافا لابي حنيفة وذلك من جهة الطب لما رواه مالك رضي الله عنه عن عاصم
رضي الله عنه انه عليه السلام دخل عليها وقد سحنت ما في الشمس فقال عليه السلام لا تفعل هذا
يا خيمرا فانه يورث البرص وخبر عن عمر رضي الله عنه كذا قال عبد الحق لم يصب فيه حديث او قص
القاضي عياض على ما قاله سنده **ص** واذا مات بري ذ ونفس سائلة براكه ولم يتغير ندب نبي

بقدرها

الحطاب قال الربيع بن خثيم
عن ابي عبد الله عليه السلام ان من لم يمسح
بالخضرة لم يمت بغيره ورواه غيره
عن ابي عبد الله عليه السلام

بقدرها لان وقع ميتا **ش** احترق بقوله اذا مات مما لو وقع ميتا فان حكمه بخلاف ذلك كما ذكره
احرام المسبوق بقوله بري من البحري فانه اذا مات في الماء لم يتغير لا يستحب منه النزع وقوله
دونفس سائلة من الحيوان البري الذي لانفس له سائلة كالعقرب والذئب والخنفسا فانه اذا
مات في الماء لم يتغير لا يستحب نزعها ومراة بالنفس السائلة الدم الجاري وسوا كان له مادة او لا
مادة له وقوله براك من الماء الجاري وقال التوسني لو خرج مما لانفس له سائلة شي بعد موته
ينبغي ان يكون الخارج نجسا الا انه ليسير في حنب الماء وفيه نظرا لانه طاهر حيا وميتا فكيف يكون
الخارج نجسا وقوله ولم يتغير مما اذا تغير فانما يجب حينئذ نزع جميعه حتى يزول التغير وما ذكره
من ان النزع مندوب اذا لم يتغير الماء هو طاهر المذهب وذكر الباقي عن مالك قول لا بالوجوب
وهو ظاهر المذونة في مواجل برقه قال لا يشرب منها ولا بأس ان يستقي منه الماشية قال سمعون ونجس
بول الماشية الشاربه له لكن جعلها ابو الحسن الصغير على ان الماء تغير بدليل قول سمعون وجعلها غيره
على طاهرها وحكي بن حبيب عن ابن الماحشون وابن عبد الحكم واصبغ في البركة العظم مرانه ففسد لها
ما مات فيها الا ان تكون عظيمة جدا وحكي بن حبيب ايضا ان الابار الصغار يفسد ما مات فيها
وان لم يتغير قال واما ابار السواقي فلا يفسد ما وقع فيها من شاة وغيرها الا ان يتغير الماء
وقوله بقدرها اي بقدر الميتة وقد لا تارة تصغر الميتة وتكثر الماء وتارة بالعكس وتارة
يقبل الماء ويصغر الميتة وتارة يكثر الماء ويكثر الميتة فالصور اربع فيقتل النزع في الاولى ويكثر في
الثانية وينوسط في الثالثة والرابعة وقوله لان وقع ميتا اي لان ما وقع ميتا ينظر فيه
فان تغير الماء وجب نزعها وان لم يتغير لم يجب ولم يستحب لغعد ان العلة التي ذكرت للاستحباب
وهي ان الله تبارك ونعالي اجري العادة على ان الحيوان عند خروج روحه ينفخ مسامه ويسيل
رطوباته ويفتح فاه لطلب النجاسة فيدخل الماء ويخرج برطوبات وذلك مما يغناه الانفس فامر
بالنزع ليزول ذلك ولهذا قيل اذا نزع فينقى الدونشيا بسيرا لانه اذا املى تطغوا الذهبية
فينزل الماء فلا يكون للنزع معنى ولا كذلك اذا وقع الحيوان ميتا هذا هو المذهب وقيل انما
وقع ميتا بمنزلة ما مات فيه وهو طاهر ما روي علي عن مالك في المجمعة قال فيها قال علي عن
مالك في البير تقع فيها الميتة قال رب ببر قليلة الماء واخري ماوها كثير فينزع منها اربعون
دلو قال الد لا تختلف وقال بن الماحشون ان وقعت ميتة لم تضر الماء ولو تغيرت واجهه حتى
يتغير لونه او طعمه وان ماتت فيها نزع منها ما يطيرها وقال اصبغ كلا الوجهين يفسد الماء ويؤ
اباحتها والذي تقع فيه ميتة **ش** اذا قيل بالنزع فقال بن حبيب ما عوج هذا الماء
من عجين او طعام فلا يجوز ان يطعم لدجاج ولا لكاقر وهو كالميتة وقال الباقي وقول بن القاسم
في المذونة يعلق العسل الخد خلاف لقول بن حبيب وقال بن وهب لا يسقي الماء النجس لما يوكل
من المواشي ولا ما يصور سرع قلعه من الخنصر ويسقي لما لا يوكل لحمه من الدواب والذرع والنخل
وظاهر قول سمعون تستفي منه الماشية مطلقا بدليل قوله يجس بول الشاربه له فجعل العلة
في نجاسة البول شرها لهذا الماء وهو كقول ابن القاسم والحاصل ثلاثة اقوال **ش** وان زال تغيره
لا يكثر مطلقا فاستحسن الطهورية وعدمها ارجح **ش** يعني ان الماء الذي تغير بالنجاسة ثم عاد الى
صفة المطلق هل يستعمل فيما يستعمل فيه المطلق ام لا اختلف في ذلك على قولين فمن راي ان الحكم

الحجاب تسمى وعمل المشهور في
مع وجوه تغير على المشهور في
يعتبر من قول بن الموقر في
في النجاسة اذا لم يتغير
الفساد في الماء
منه البراءة في كل ما يخرج من

النجس

النجس

بالجحاسة انما هو لاجل التغير وقد نال والحكم يدور مع علمه وجودا وعدمه ما حكم بطهورية
 المأكلة لا يتخلل ومن راي ان الجحاسة لا تزال الا بالما وليس حاصل حكم بقا حكم الجحاسة وهو
 الاول بعضهم واليه اشار بقوله والسبحن وصوب بن يونس الثباني واليه اشار بقوله وعدمها
 ارجح اي وعدم الطهورية ارجح قيل والخلاف انما هو في المأكلة الكثير واما اليسير فبواب
 على التحسين بلا خلاف حكاه بن راشد واحترق بقوله لا بكثرة مطلقا اذ ان الجحاسة
 بكثرة المطلق فانه طهر **بلا خلاف** وقيل جزا الواحدان بين وجهها او اتفقا مذهبها ولا
 فقال لست بحسن تركه **ش** يعني ان الجحاسة تثبت بجرا الواحدان بين وجهها او اتفقا مذهبها ولا
 مذهب السائل والمختار لاحتمال ان يعتقد ما ليس بجحاسة ويثبت خبره مطلقا اذ الفقهاء
 مذهبنا لروايله النبي **قوله** والا اي وان لم يبين وجه الجحاسة ولم يتفقا مذهبنا فقال
 الامام ابو عبد الله المازري الا حسن تركه قال في شرح التلخيص ولا تشترط الشهادة لما روي
 في الموطان عن عمر بن العاصي رضي الله عنه سال صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فلو لاه
 ان خبره يقبل لما ساله **ش** وورد المأكلة الجحاسة كعكسه **ش** يريد انه لا فرق بين
 ورود المأكلة الجحاسة او ورود الجحاسة على المأكلة فالن فرق بينهما **فصل**
 الظاهر صيت ما لا دمه والنجس ولو طالت حياته ببر وما ذكي وجزوه الاحمر والاكل وهو
 ووبر ورنج ريش وسعد ولومن حزن بران جزت والجان وهو جسم عرجي ومنفصل عنه الاله
 المسكر والحي ودمعه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه ولو اكل نجسا الا المذرة والخارج بعد
 الموت وليس ادمي الا الميت وليس عبرة تابع وبول وعذرة من مباح الا المعتدي بنجس وفي
 الا المتغير عن الطعام وصغرا وبلغ ومراة مباح ود م لم يسبق ومسك وفارته وزرعه
 بنجس ونجسها وخلد **ش** اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى تكلم في هذا الفصل على بيان الاعيان
 الطاهرة من النجسة وما لا يقبل التطهير من ذلك وما يتنفع به من الاشياء المتنجسة وما
 يحرم استعماله من ذلك وغيره وبدا بالكلام على الاشياء الطاهرة ونجس تنكلم عليه ذلك حريا على
 ما اصله فقوله ان الحيوان الذي لا دمه كالعقرب والذباب والحنافس والزبور والجمادى
 وبنات وردان والجراد والدود والنمل وما في معناه وهو من اهل المذهب بما لا ينس
 له سائلة فلا اشكال انه طاهر وان مات خفف انفه لعدم الدم منه الذي هو علة الاستد
 ولقوله عليه السلام في الجارية اذا وقع الذباب في انا احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ولو كان
 نجسا بالموت مع ان الغالب موته بالمقل لكان عليه السلام امر ابا قتيبة الطعامة ولا يامر بذلك
 فدل على انه طاهر بعد الموت وقال استهب انه نجس لان الموت عنده علة النجس دون احقان
 الدم ولنا ما تقدم وايضا قوله عليه السلام كل طعام او شراب وقعت فيه دابة ليس لها دم
 فماتت فهو حلال اكله وشربه ووصوه لكن علة الدار قطنى بان بقية انقربه وهو ضعيف وما ذكرناه
 عن استهب حكاه عنه صاحب الدخيرة وحكاه سند عن يحيون ولعلها معا قايدين بذلك وراى
 سند عن يحيون انه لا نجس ما وقع فيه قوله والنجس ولو طالت حياته ببر يعني ان الحيوان النجس
 وان مات خفف انفه حكمه الطهارة لقوله عليه السلام الحل ميتته لا فرق على المذهب بين ما لا
 تطول حياته في البر وبين ما تطول حياته كالسحفاة والصرطان والضفدع وقال بن نافع اذا كان

الخطاب هو ما اختلف فيه
 النجاسة هي ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر

الخطاب هو ما اختلف فيه
 النجاسة هي ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر

الخطاب هو ما اختلف فيه
 النجاسة هي ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر

الخطاب هو ما اختلف فيه
 النجاسة هي ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر
 النجس هو ما لا يطهر

الحيوان

الطباة في المصالح والضرر من غير
ثم في هذا الكتاب
تكملة على ما في كتاب
تكملة على ما في كتاب
تكملة على ما في كتاب

منه و هو المفضل
الذي هو المفضل
الذي هو المفضل

العمل اذا كنت في جماعة فمما
 عليك ان تعرفه انك لا تترك
 من الجماعة شيئا ولا تترك
 من الجماعة شيئا ولا تترك

الحق سبحانه الظاهر ان العلم الموعود
على الحقايق والحقائق اذ الامن
نصاً صريحاً

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام من رسله
وآية له في الدنيا والآخرة
والحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام من رسله
وآية له في الدنيا والآخرة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مما لا يحصى من نعمه وأمرنا
أن نعبد الله وحده لا شريك له

يحل

طاهران لما ادخله المسعد خشية حر وجههما منه فيه واسما ما يستعمل الخجاسة فلان العذرة
او البول هو نفس ذلك الخجس وقد استحال الى فساد ولا يخرج عن اصله الا اذا استحال الى
صلاح وقوله وفي الا المتغير عن الطعام يعني ان القى اذا لم يحك عن حال الطعام ففي طاهر
وان تغير عن حال الطعام فهو نجس وقال النجس ان شابه احد اوصافه ف العذرة فهو نجس
والا فلا فهو حبيذ على ثلاثة اقسام فمنه لاخلاف في طهارته وهو ما اذا لم يجل عن حال الطعام
وقسم لاخلاف في نجاسته وهو ما اذا شابه احد اوصاف العذرة وقسم اختلف فيه وهو ما اذا
تغير عن حال الطعام ولم يشابه احد اوصاف العذرة فالمذهب انه نجس خلافا للنجس قوله
وصغرا وبلغ ومرارة مباح يعني ان الصغرا والبلغ والمرارة من الحيوان المباح الاكل
طاهرة قال في الدخيرة قال في الطراز المعدة عندنا طاهرة لعل الحياة والبلغ والصغرا
ومراير ما يوكل لحمه كذلك والدّم والسودا نجسان يريد الدم المسفوح واما غير المسفوح
فهو طاهر واليه اشار الشيخ رحمه الله تعالى بقوله ودم لم يسفح والمراد به الباقي في العروق
وقد حكى بعضهم في ذلك طريقين الاول انه طاهر بلا خلاف قال الشيخ ولم ارها لغير الخجس
والثانية ان المذهب في ذلك على قولين المشهور الطهارة والنجاسة وجه المشهور
قول عائشة رضي الله عنها لو حرم غير المسفوح لشتت الناس ما في العروق ولقد كنا نطبخ
اللحم والبرمة نغلوها الصعدة قوله ومسك وفارته يريدان المسك وفارته وهي الوعا الذي
يكون المسك فيه من الحيوان المخصوص بذلك طاهران قال الباجي ياجماع الامة وحكي المازني
ذلك عن الجمهور وذكر عن طائفة قولاً بانها نجسان وحجة المشهور انه عليه السلام تطيب
بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به قوله وزرع نجس اي ومما هو من هذا القليل الذرع اذا
سقي بالما النجس فان ذلك لا ينقله عن اصله ولا يخرج عن طهارته وهذا هو المذهب وقول
يحيى بن عمر وحكي للنجس عن مالك قوله لان النجس لا يسقي بالما النجس ثم قال وعلي هذا فلا يوكل
النبات الذي شربه حتى تطول مدته وتتغير اعراضه وقد تقدم ان بن القاسم اجاز ان يعلف
العسل النجس النحل ويسقي الما النجس الزرع وهو يدل على طهارة ذلك اذا لم نجس به لما اباح شيئا
منه قوله وحجر نجس وخلد يريد ان الحجر اذا انتقلت من المايعة الى ان تجرت او انتقلت من
التخدير الى التحليل فانها تطهر لان النجاسة متعلقة بالشدة المقربة فاذا ذهبت ذهب النجس
والحجر نجس والمخلول به ورمع علقته وجودا وعدما قال صاحب الجواهر وتحليل الحزمكروة
ولبرقها من ملكها من المسلمين ولا يسكها لتحليلها فان فعل بها ما خللت به فحلها طاهر حلال
وكذا عبد الملك وسحنون اكله قال الاشباذ ابوبكر وضورة المسيلة اذا خللت بشي طريح
فهي كالخمر والمخل والمالحاد وشبهه قال فاما لو تركت حتى خللت بنفسها مع العلم بتحرّمها فلا خلاف
في جواز اكلها يريد ولا في طهارتها فالشيخ رحمه الله تكلم على الوجه المختلف فيه ولذلك بنا قوله
خلد لما لم يسم فاعله ولو اراد الثاني لقال خلل ولا فرق على المذهب بين الوجهين كما تقدم
والنجس ما استثنى وميت غير ما ذكر ولو قلة وادميا ولا يظهر طهارته وما بين من حي ميت
من فزن وعظم وطلق وعاج وطفرة وقصبة ريش وجلد ولودغ ورحض فيه مطلقا الا من خثر
بعد دغ في يابس وما فيها كراهة العاج والتوقف في الكيمت ومني ومذي وودي وقبحه

الحطاب نعم نقر بنحوه
لثلاثة اقسام
او نذرها غير تغافل
الضيق لم يغير ما
الضيق ولم يغير
على المشهور خلافا
وعبار ومشرقا
نفسه الضيق
هو من قرة فان
ما مضى من
او الغنى
احراز طهر الغر
بمعنى
جب
فيمنع
في حالة البهجة

الحطاب وبلغا والكرات وغو
وتحليل
بانه ضاهر
ولما عتق النجس

الحطاب وضم نقر
ما كثر
دما منه
بميت
البراز

م

ل

الحطاب مؤلفه ما استتم اي باراءه المستقلة لغز الدجيم
الاسماء والاولاد المشركه له خالصه من قوله ارجو
ما استتمت من قضاية شخ خال والتجسس في كلامه روي يفتح اليه
والمراد به غير المتجسس

وصد يد ووطوبة فزج ودم مسفوح ولو من سمك وذباب وسودا ورماد نجس وذرانه
وبول وعذرة من ادمي ومحرر ومكروه **ش** لما فرغ رحمه الله تعالى من الكلام على الاعيان
الطاهرين اتبعها بالكلام على ما يقابلها وهي الاعيان النجسة فقال والنجس ما استثنى يعني ان
من الاشياء النجسة ما استثنى يريد المخرج من الاعيان النجسة فقال الطاهر السابعة في كلامه
من ذلك ما ذكره من محرم الاكل وذلك لان الذكاة لا تنقل على الطاهر من المذهب في محرم الاكل
كما ذهب اليه الحدائق من الاشياء واذ لم تؤثر الذكاة فيه فهو ميتة وقد تقدم ذلك ومنه
ذلك المسكر والمدر من البيض والخارج منه بعد الموت ولبن لادمي الميت والبول والعذرة من
المباح المختد بالنجاسة والتي المتغير عن حال الطعام وقد تقدم بيان ذلك وقوله وميتة
ما ذكره وذلك لان الميت اما بري لانفسه سائلة واما مجري واما بري له نفس سائلة فاما الاول
فلا شك في طهارتها كما تقدم وما عدا ذلك وهو مراده بغير ما ذكره نجس باتفاق الامة لقوله تعالى
قل لا اجد فيها اوحي الي محرما على طعم يطعمه الا ان يكون ميتة ثم قال فانه نجس واما قوله ولو لم
يضر به ان الثقله داخله في ضمير نجس بالموت وهذا هو المشهور لضع عليه بعض الاشياخ كابن
السلام في باب الصلاة وقال بن سحنون اذا وقعت الثقله في تريد اكل التريد حله وعنه عبد الحق
وكذلك حكى عنه في البرعوث وقال غيره لا يוכל ما ماتت فيه قلة او برعوث لانها نجسان بن عبد البر
وقال بعض اصحابنا البرعوث كالذباب بن عبد البر والثقله من الانسان في كدمه والدم مالم
يكن مسفوحا لا يقطع بجزءه وحكي صاحب الدرر عن سدي طراره انه قال اذا مات البرعوث
او الثقله في الطعام الحقة بن القصار بما له نفس وخالفه سحنون وابن عبد البر هذا اذا لم يكن فيها
فان كان وافق بن عبد البر ابن القصار في النجس واكثر اصحابنا يقولون لا يוכל طعام مات فيه
احدهما لان عيشتهما من دماء الحيوان ومنهم من قضى بنجاسة الثقله لكونها من الانسان خلق بخلاف
البرعوث فانه من التراب ولانه وقاب فيعسر الاحتراز منه فالحاصل قول بطهارتهما معا وقول
بنجاستهما معا وقول بالفرق بين البرعوث والثقله وقول بالفرق بين ان يكون فيهما دماء لا
هذا الخلاف اشار بقوله ولو قلته واختلف ايضا في ادمي اذا مات فذهب بن القاسم وابن شهاب
وبن عبد الحكم الي نجاسته وذهب سحنون وابن القصار الي طهارته واختاره بن رشد والقاضي عياض
وغیرهما من الاشياخ قال عياض لان غسله واكرامه ياي تجليسه اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي
بمنزلة العذرة ولصلاته على سهل بن بيضا في المسجد ولما ثبت ايضا انه قبل عثمان بن مظعون
بعد الموت ولو كان نجسا لما فعل عليه السلام ذلك ويدل عليه ايضا صلاة الصحابة على ابي بكر وعمر
رضي الله عنهما في المسجد وقضته عابثة رضي الله عنها من اجل سعد بن ابي وقاص ورد هذا
عليهم حين انكروا ادخاله المسجد وهذا هو ظاهر المذهب عند العراقيين من اصحابنا واختلف
الاشياخ في مذهب المدونة من ذلك فقال بن عبد السلام مذهب المدونة في كتاب الرضاع
نجاسة ادمي الميت وقال في التبيهاات في كتاب الجنازة عند قوله واكره ان يوضع الجنازة
في المسجد هذا يدل على ان الميت لا نجس اذ لو كان نجسا لم يقل اكرهه ومثله في الاعتكاف
ثم قال فانظر قوله في كتاب الرضاع في لبن الميتة انه نجس وحلب عليه لبن الشاة الميتة
وما ماتت فيه فارة وهذا نص في نجاسة الميتة من ادميين لانهما نجس بالوعاء فيشعر

الحطاب وليم من انتظار الحبيب
على الفلقة في جميع القول بصلاته ما
منه حكمة في بغير من كلامه الرعي
ثم ما يخط من قول الجنازة في قوله
من قول الجنازة في قوله
جاءه انه ميتة لم يضره بغير ميتة الا
لعله ودله للمصنف الحكم بصلاته من
لم يفرح من التراب وشبهه بالبرعوث
على نجاسته اعمقه فخرج من النجس
مع الانفاق على صفة ميتة في
علم فخرج الصبيته التي تنور القل
في ربه نظرا له في قوله على القول
والثقله للغير بالثقله واما على
حسب من هو محل نظر والظاهر انه
طاهر او مقبوض عنه لعدم الاعتزال
منه
الحطاب ولم ادر من ترجمه بشيعة
بقول البرعوث في قوله الميتة والاس
فقتله على كل من كان في القل
على قولين من غير ترجمه
من ترجمه المتكلمة

بالخلاف في المسئلة من المدونة والقولان معلومان في المذهب ومن الاشياء من قصر الخلاف على
المسلم قال واما الكافر فيجس بلا خلاف وانكر لوجود الخلاف ومنهم من فرق بين المسلم والكافر
فيجس الشيء لا الاول الشيخ وهذا الخلاف لا يدخل عندي في اجساد الانبياء فكيف بجسده عليه
السلام قوله وما ابن من حي وميت يعني ان الاخرى المنفصلة عن الحيوان خمسة سواء اخذت منه
في حال الحياة او بعد الموت والمراد بها معدن الصوف والشعر وزغب الدريش والوبر وما في معنى
ذلك مما تقدم كاليد والرجل او البضعة من اللحم مما خله الحياة فاما لحم الميتة فيجس بلا خلاف
وكذلك اللحم المأخوذ من الحي لما روي عنه عليه السلام انه قد مر المدينة وهم يحترقون اسنمة الابل
والبيان الغم فقال عليه السلام ما ابن من حي وميت واراد بعضهم ان يجري في جز الادي قوله بالظهار
من الخلاف في ميتة وهو واضح على القول به واما القرون والعظم والظلف والعاج والظفر فالمشهور
خاسته من الميتة وقال ابن وهب انه طاهر بناء على ان الحياة هل تحل ام لا وجه المشهور انه يموت
الحيوان يموت وقال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما الاية ثم قال فانه رحس والدليل على ان
الحياة خله قوله تعالى قل من يحيي العظام وهي رميم والنشأة الثانية كالا وليقول من قال فقد
الاحساس منه ممنوع في غير اطراف القرون وكذلك فرق بعض الاشياخ بين الاطراف والاصول
وقولهم ايضا على حذف مضاف تقديره من يحيي اصحاب العظام عن مسلم اذ الاضمار على خلاف الاصل
وحكي بن كثير قوله في اطراف القرون والاطلاق التي لا تحل الحياة هل يلحق باصولها ام لا بن رشد
واختلف في ناب الفيل على ثلاثة اقوال احاقه بالعظام والحكم بطهارته وهما على ما تقدم في اطراف
القرون والاطلاق والقول الثالث الفرق بين ان يصلق ام لا فمن راي انه يطهر بالصلق جعل الصلق
كالديع بالنسبة الى الجلد لخروج الفضلات وهو قول مطروق ومن لم يرد ذلك فلان التطهير عند
لا يكون الا بالما وهو لا يقيد الا في المتنجس وهذا يحسن العين واذا قيل بانه يطهر بالصلق فهل مطلقا
او طهارة مقيدة كالجلد على المشهور منه نظروا طاهر كلام من الحاجب ان فيه قوله رايافا به حكي في القرون
والعظم وما في معناها ثلاثة اقوال ثم قال وكذلك ناب الفيل وقيل ان صلقت طهر ولم يجد ذلك لبعض
على هذه الطريقة والظلف للبقرة والنشأة والظلي والظفر للبعير والاور والرجاج والنعامه ونحوها
واما قصبة الريش فما اشبه العظم منها مما خله الحياة فكذلك العظم وما عدا ذلك مما برز عن النسبة فقبل
كالعظم وقيل طاهر والمشهور بخاسته مطلقا من الميتة قوله وجلد الي قوله في يابس وما روي ان جلد
الميتة وجلد الجز المأخوذ من الحي جسد ولو ديع قال ابن رشد والمشهور المعلوم من مذهب ما لك انه
لا يطهر بالديع وإنما يجيز الانتفاع به في الياسات والمما وجد **قلت** طاهرا لكتاب كراهة استعماله
وهو يدل على انه طاهر وكان له لغراض مقتضى التجسس وهو كون هذا من الميتة او انه غير مستقدر
بل صار مما يتنافس فيه وان كان اصله نجسا كما لمسك وقد اختلف المذهب في ذلك على اقوال خمسة الاول
ان الدباغ مطهر لجميع ذلك ولو من خنزير قاله سمعون وابن عبد الحكم لقوله عليه السلام اما اهاب
ديع فقد طهر ولزوال السبب المتنجس وهو الفضلات المستقدرة ولان الدباغ يرد الاشيا الى اصولها قبل
الموت والحيوان عند ناطاهه قبله فكذلك بعدة بالدباغ ولان الدباغ مستببه اما بالحياة او بالذكاة
وكلاهما مطهر الثاني انه مطهر لجميع الجلود حاشي جلد الخنزير وهو قول ابن وهب وابي حنيفة والشافعي
وذلك لان جلد الخنزير لا يقبل التطهير بوجه من الوجوه لقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما على طاعم

يطهره الا ان يكون مينة او دما مسفوحا او لم يختر بر قانه رجس والرجس الجس فكما ان الميتة
والدم لا يقبلان التطهير فكذلك جلد الخنزير لانه سوي بينه وبينهما ولا ان الذكاة في الشرع
سبب حكمه اباضة الاكل والتطهير والذكاة لا يفيد الاباحه فيه اجماعا فذلك الطهارة والذباغ
كذلك الثالث انه مطهر لجميعها الاحلود الدواب والخنزير وهذا الذي ياتي على قول مالك في المدونة
لانه قال يصلي على جلود السباع اذ اذ كبت ولا يصلي على جلد حمار وان ذكي وما تعل فيه الذكاة على
مذهبهم يطهر بالذبح الرابع لا يطهر به الاحلود الا نعام فقط قيل له في العتية اترى ما دفع
جلود الدواب طاهرا قال انما يقال ذلك في جلود النعام فاما ما لا ياكل لحمه فكيف يكون جلد طاهرا
وجه ذلك ان النضر بن شميل وعنه قالوا الالهاب جلد النعام فقط وما عداه انما يقال له جلد
فيكون قوله عليه السلام ايما الهاب دبح فطهر فقد طهر وهذا لا تنفعتم باها بها وما في المعيين في
شاة سمونة هل لا حذتم اها بها قد يغوده فانفعتم به حجة له الخامس لا يطهر به الا ما ياكل لحمه من الالهاب
والوصف وهو المهنوم من التعليل في الرواية المقدمة من العتية وسبب الخلاف تغاير الاجابة
الواردة عنه عليه السلام ومساكن النظر من ذلك ما حارجه ابو داود والترمذي والنسائي انه
عليه السلام كتب الي جهينة قبل موته بشهر لا تستغفروا من الميتة باهاب ولا عصب والمناخر
ناسخ واجيب بان الالهاب اسم له قبل الذبح ومن ذلك الاحاديث السابقة وما حارجه ايضا ابو
داود انه عليه السلام اتي في غزوة تنول على بيت قاذ اقرية معلقة فسال الما فقالوا الهاب
مينة فقال دباغها طهورها ولا جلد تغارض هذه الادلة عند مالك توسط رجح الله فقال يطهر
طهاراة مقيدة اي لتعمل في الياسات والمناخر وحده لقوة الدفع الذي فيه ولهذا احتج على الما
بازالة النجاسة وايضا دعوي الحاجة اليه والضرورة المحيية الي الما اباحت ان يجعل في الاغذية
المدبوعة من جلود الميتة مع الحديث السابق دون الما بيعات والصلاة والبيع لان قوله عليه السلام
ايما الهاب دبح فقد طهر مطلق في الطهارة وان كان عاميا في الالهاب والاصل في الميتة النجاسة
فتنعين الماء المطلق الطهارة وقوة الدفع والياسات لعدم مخالطتها وبقي ما عدا ذلك على
الاصل وهذا معني قوله وخص فيه الى اخره وقوله مطلقا اي سوا كان من ميتة الما كولي او من غير
ما عدا الخنزير واحذر بقوله بعد دبعه مما لو لم يدبغ فانه لا يجوز استغاله في شيء نجاسة قوله
وفيها كراهة العاج انما ذكر هذه المسئلة على هذا الحكم معذرة للمدونة لانها كالتجاسة لما قد
من نجاسة العاج اللهم الا ان تحمل الكراهة على التحريم فسقوي حينئذ ما قدمه بها قوله والتوفيق
في الكيمية اي وفي المدونة توقف عن الجواب فيه قال القاضي عياض الكيمية بفتح الكاف بعد
ها يا بائنتين ختبا ساكنه وفتح الميم وسكون الخا المعجمة واخره تا بائنتين فوفها وهو جلد النضر
وشبهه عن يمينه فارسي استعمل انتهى وقال البؤسي هو جلد الحمار وقال بن عطية لا يكون الا من
جلد الحمار والبغال المدبوع والغياض تقتضي نجاسته لاسيما اذا كان من جلد حمار صيت ولكن على الما
يعارضه قال علي عن مالك ما زال الناس يخلون بالسبوف وفيها الكيمية وقال عيسى قال ابو محمد
الخنزير ومي سالت مالكا عن الكيمية فقال هذه اتفق لقد صلي الصلابة باسباها وقر الدم فلما ان
القياس والعمل عنده راي تركه احوط وحي بن يوسف فيه ثلاثة اقوال الاول ما في المدونة وهو
قوله ونزكه احب الي ويحتمل ان من صلي به يعيد في الوقت او لا اعادة الثاني الجوان ملك في رواية

الطهارة ما ايجد في كيمية
الذبح فروع العتية في ذلك
المعتمدة في هذا الباب والذبح
الاحتياط في

الطهارة فروع الكيمية في كيمية
هو الذي سئل عليه في كيمية
وغيره وذكر في كيمية
الذبح في كيمية
الذبح في كيمية

الطهارة ما ايجد في كيمية
الذبح فروع العتية في ذلك
المعتمدة في هذا الباب والذبح
الاحتياط في

والما ينحس ونفق ابو عمران فيما يقطر من عرق الحمام وان او قد حثته بالنجاسات وكانه راى
رطوبة النجاسة لا تصعد في ذلك العرق للحايل بينها وبينه من ارض الحمام وخروج اذ حثته عنه
خارجا وانما ذلك العرق من محور الرطوبات والمياه المستعملة فيه عياض وهذا على الظاهر
ولو كانت نجاسة لكان ذلك البخار والعرق نجسا كدخان النجاسة وبخارها فانه لا يشك انه بعض اجزا
فصل اختلف في البخار الذي يطبخ بالنجاسة فكل ابو بكر الا بهري عن مالك انه لا يجوز استعماله وان
غسل وهو قول القاسي وغيره وقال ابن شبلون لا يستعمل الا بعد غسله وبعد تخلية الماء فيه حتى
يذهب ما فيها كما قيل في غسل قدور المحوس التي يطبخ فيها الميتة عياض وهو الصواب عندي
بل هي اخف من قدور المحوس لان الدهنية التي داخلت قدور المحوس باقية فيحتاج الى اخرجها
ومعاناتها بتخلية الماء فيها المرة بعد المرة حتى يخرج تلك الدهنية وهي تظهر في الماء اذ اغلي فيها
طافية عليه واما ما طبخ من البخار فاجا ورهائن دهنية رطوبة النجاسة اود اخلها قد اكلتها النجاسة
ولا يبقى لها عين ولا اثر حتى انه لا يظهر منها شيء على الماء لو وضع فيها او على لكن غسله حسن للازالة
والمماثلة وتطهيرها للنفس ولا احتمال ان تكون النجاسة لم تبلغ في طيحه وابتقت منه بقية في ظلاله قوله
وبول وعذرة من ادبي ومكره ويريد ان البول والعذرة نجسان مما ذكره فاما بول الاذي
فقد اختلف المذهب فيه والمشهور نجاسته ولا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى وقال
في مختصر ما ليس في المختصر الا بول من لم يأكل الطعام فان الثوب لا يغسل منه لما في الموطا ان امرئ
انت باين لهما لم يأكل الطعام اليه عليه السلام فقال في حجره فدي عليه السلام ما فنفضه ولم يغسل
وقال بن وهب يغسل بول الصبية وينفض بول الصبي يريد لان الصبي يميل النفوس الى حمله بخلاف
فراعي ذلك للمنفقة وكما قيل ايضا للزوجته بول الانثى بخلافه وقد خرج ابو داود عن بول الانثى
وينفض بول الذكر ووجه المشهور ان عدا الجنين من دم الحيض وهو نجس اجماعا وما الحديث فالنفض
فيه يجوز على اتباعه بالما وهو طري فذهب احرار المأباج النجاسة وهو المفضول من التطهير هكذا ذكر
في الذخيرة عن التبعة وفيه نظر من وجهين الاول قوله ان عدا الجنين من دم الحيض وهو نجس
من دونه بانه اما حكم نجاسة الحيض وغيره مما في الباطن بعد برورة الى الطاهر واما مادام في
باطن الجسد فلا والجنين اما تناوله قبل برورة وقد استجالت اعراضه في الباطن وعند ما يولد
فهو بول حكم نجاسة اصله باتفاق والكلام فيه الان والثاني قوله اما الحديث فالنفض فيه الى
اخر ممنوع ايضا لانه لو كان كما ذكر لما فرق بين البول في الحديث الاخذ لحد الحلة وهذا الخلاف
انما هو في البول واما الدوث فنفس باتفاق وان لم يأكل الطعام وكذلك بول المحرم الاكل ورويته
غير الادبي واما بول المكروه وعذرة فالمذهب كما قال انه نجس وقيل مكروه وظاهر كلام بن شبلون
وبن الحاجب وصاحب الذخيرة ان هذا القول هو المذهب لتقدمهم له وعطف القول بالنجاسة عليه فقبل
واما بول المباح الذي يصل الى النجاسة فقد تقدم الكلام عليه وانه نجس على المشهور **فصل** وينحس
كثير طعام ما يج نجس قل كما مد ان امك السريان والابحسبه **فصل** يعني ان الطعام الكثير المباح اذا
وقع فيه شيء نجس وان قل فانه يتنجس به وكذلك ان كان جامدا وامكن سريان النجاسة فيه اما بان
يكون مضي له زمن ينما فيه كالسمن والعسل واما بان يكون طال الزمان طولا تعلم معها انها سرت
في جميعه كما قال سكون وهو تفسير للمذهب وان لم يكن سريان النجاسة لا تنفعا الامر من فيطرح من

المذهب على المذهب من غير ان
يخرج من بول الحيض والنفوس
ان يقع فيه ذلك مكروه وانما
على المشهور من غير ان يقع فيه
ذلك المكروه والنفوس ما وقع
منه من النجاسة نجس

المذهب على المذهب من غير ان
يخرج من بول الحيض والنفوس
ان يقع فيه ذلك مكروه وانما
على المشهور من غير ان يقع فيه
ذلك المكروه والنفوس ما وقع
منه من النجاسة نجس

المذهب على المذهب من غير ان
يخرج من بول الحيض والنفوس
ان يقع فيه ذلك مكروه وانما
على المشهور من غير ان يقع فيه
ذلك المكروه والنفوس ما وقع
منه من النجاسة نجس

ذلك

المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام

الما حشون قول بانه لا ينتفع به مطلقا قال ولوجاز ذلك لجاز في حكم الميتة واحترق بقوله لا ينتفع
لاجنس من الجنس الاصل كشم الخنزير والميتة فان ذلك لا يجوز استعماله مطلقا على الاستبراء فلا ينظر
به السفن ولا غيرها وقيل يجوز ان يستعمل فيما يستعمل المتعصب فيه **صل** ولا يصلي بلباس كافر بخلاف
تسجده ولا يباينها من غير مصل اخر ولا ثياب غير مصل الاكراسه ولا يجازي في فتح غير **ش** المشهور كما
قال انه لا يصلي بلباس كافر لعدم تحفظه من النجاسة قال في المدونة ولا يصلي بما لبسه اهل الذمة
من ثياب او خفاف حتى يغسل وما سجد فلا بأس به قال مالك فيما سجد ولا يغسل ماضي الصالحون
على ذلك وقال بن نافع عن مالك في المجموعة اذا اسلم المضاري فلا يصلي في ثيابه حتى يغسلها قال ابو
محمد يريد التي ليس وروي عن مالك انه خفف ذلك وقال محمد بن عبد الحكم يصلي بما لبسه المضاري
فعله على الطهارة حتى يوقن فيه بالنجاسة قال في البيان ومعنى ذلك عندي فيما لم يطل مغيبه عليه
ولباسه له لانه اذا طال مغيبه عليه ولبسه له لم يصح ان يحمل على الطهارة لان الظن يغلب على اليقين
لم يسل من النجاسة انما فرق اهل المذهب بين ما تسجد وما لبسه لما قال في المدونة مضي الصالحون
على ذلك ولان في غسلها فساد اله والحاجة دليمة الي ذلك واما لبسه المسلم فان كان ثمنه يصلي
فلا بأس بالصلاة فيه وان كان ممن لا يصلي فلا يصلي في لباسه حتى يغسل وان شك فيه فلا احتياط
بالغسل اولى وهذا في القصر وكونها واما لباس راسه من عمامة وغيرها فالامر فيه خفيف لان
الغالب سلامته من النجاسة وهو معنى قوله الاكراسه واما ما يلبس في الوسط فلا يصلي فيه حتى
يغسله اذا كان اللابس له لا يحسن الاستبراء وهو مراد به غير العالم لان المراد بالعالم بالاستبراء
واما ما يباينها من غير حتى يغسل لان الغالب عليه النجاسة وظاهر كلامه ان ما يباينها
فيه المصلي لا ينتفع فيه الصلاة الا لغرض واما له فلا لقوله ولا يباينها من غير مصل اخر قال القاضي وكيل
فمن النساء على غير الطهارة لان الكثير منهن لا يصلي الا ان يعلم انها كانت تنصلي ومن باع ثوبا
فيه نجاسة ولم يبين هو عيب وهكذا قال محمد بن سعد في الملبوس اذا كان الغسل يتقصه كالعمامة
والخن والثوب الرقيق وفي النوادر وعلى من اشترى رد من السوق ان ليسال عنه صاحبه
والافه من غسله في سعة **ص** وحرما استعمال ذكر محلي ولو من منطقة والذهاب ولو قل **ش** يعني انه يحرم على الذكر
واللائق وربط سن مطلقا وخاتم فضة لاما بعضه ذهب ولو قل **ش** يعني انه يحرم على الذكر
استعمال المحلى وظاهرة ولو كان الذكر صغيرا وهو خلاف ظاهر المدونة قال فيها ولا بأس ان
يجرم بالاصغر المذكور وفي ارجلهم الخلاخل والاسووة ثم قال وكذا مالك للذكر وحلي الذهب
عبارة هذه الكراهة معناها التحريم لانه قال في الحري واكرهه لم كما اكرهه للرجال وهو جرم
على المذكور ثم قال وقد قال بعض الشيوخ ان طاهر جوابه الاول جواز في الجمع اذ لم يغسلها
من فضة قال والاشبه منهم من كل ما يمنع منه الكبير لان اولياهم مخاطبون بذلك فكان الشيوخ
رحمة الله ذكر ذلك مطلقا معتمد اعلى ما ناوله القاضي والظاهر ان القاضي لم يحمل المدونة
على المنع الا في الذهب لاني غيره ثم ذكر بعض الاشياخ ان الاسنة المنع مطلقا في له ولو منطقة
واله حرب اختلف في حلية ما عدا السيف والثالث لابن حبيب قال لا بأس بالخن المنطقة المفضضة
والجواز لابن وهب قياسا على السيف والثالث لابن حبيب قال لا بأس بالخن المنطقة المفضضة
والاسلحة كلها ومنع ذلك في السرج والجامر والمها مبر وما سبق به ويجوز وظاهر كلام صاحب

المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام

المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام
المتنوع من الأقسام

الكافي انه لا خلاف في كراهة تخليتها فانه قال وبكره تخلية المرايا والسكين والدواة وتضييب
الاقداح والاصشاط والمنطقة بالذهب والفضة ولا بأس بتخلية السيف بالذهب والورق
واختلف في السرج والمجمر قال سنده ولا خلاف في خاتم الفضة للرجال وتخلية السيف بالفضة
والمشهور جواز الذهب وكراهة تخلية غيره من السلاح لان التخليل على العبد وانما يحصل غالباً
بالسيف وجوزة اشبهت في الأسلحة والمنطقة قياساً على السيف ومنع في السرج والمجمر والمهايز
لانه لباس الدواب وقوله لا المصحف اي اخر ما استثنى يريد ان ذلك جائز قال صاحب الجواهر ويستثنى
للرجل من الذهب اتخاذ ائف ان جذع ائفه وربط أسنانه به ان احتاج اليه وتخلية المصحف
وفي تخلية السيف به خلاف ثم قال وتخلية غيره المصحف من الكتب لا يجوز اصلاً وكذلك تخلية
الدواة والمقلمة وأشار بقوله مطلقاً الى انه لا فرق في هذه الاشياء الاربع بين الذهب
والفضة وقوله وخاتم الفضة يعني ومما يباح للرجال الخاتم من الفضة لا الذهب نص على
ذلك غير واحد من الاسياخ لا ما بعضه ذهب وان قل وهو واضح **ص** وانا نقدر واقتناؤه
وان لا امرأة وفي المغشي والمموة والمضيب وذي الحلقة وانا الجواهر فولان جاز للمرأة الملبوس
مطلقاً ولو نعل لا كوبر **ش** اي ومما يحرم ايضا استعمال انا النقود وهو الذهب والفضة
قال ابن عبد البر في الكافي ولا يجوز اتخاذ او اني الذهب والفضة للرجال ولا للنساء ولا
يجوز الشرب لاحد في انا ذهب ولا فضة ولا اتخاذ الدراهم والمجامر فاما استعمال الاواني من ذلك
فذهب عامة اهل العلم الى حرمه خلا الظاهرية فانهم حصوا المنع بالشرب واما الاقتناء
فالاصح ايضا منعه لان ذلك درجة الى الاستعمال وقيل بجوازها للتخليل لقوله تعالى قل من حرم
نية الله واختاره البايجي قال لو لم يكن الاقتناء جاز في البيع ولا يمنع بيان ذلك انه
وقع في المدونة جواز البيع وليس لقصد الاستعمال لانه غير جائز فتبين ان يكون للاقتناء
الجائز ولا يمنع لكونه تعرض فاسد كبيع الاالات المحرمة ورد بان الصفة المذكورة لو كانت
جائزة الاتخاذ للزمن كسرها عزم صياغتها ولجان اعطى الاجرة على صياغتها ولا يجوز ذلك
واجيب بان المخالف بحرم الاستحجار ويوجب الضمان قاله بن سابق ثم رد كلام البايجي بالاجماع
فقط **فان قلت** اذا كانت الصفة ممنوعة فلم اجزئ البيع **قلت** انما اجزنا العين لا الصفة
وعينها تلك بالاجماع الشيخ علي انه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالاتفاق فان بن عبد السلام
قال ذكر واخلاقاً في جواز بيع ثياب الحرير التي يلبسها الرجال وقوله وفي المغشي والمموة الى
اخره يريد بالمغشي انا من ذهب او فضة تغشي برصاص او غيرهم وبالمموة انا رصاص او نحاس
طلي بذهب او فضة ومنسنا الخلاق فيها النظر الى الباطن او الظاهر فنظر الى الظاهر
اجاز المغشي ومنع المموة ومن نظر الى الباطن عكس واستظهر بن عبد السلام في المموة الاباحة
وتنرد في المغشي واما المضيب فالمراد به انا كسر وشعب خيط من ذهب او فضة او صمغ
بشي من ذلك وذي الحلقة كاللوح او المرأة يجعل فيها حلقة من ذهب او فضة والاصح في ذلك
المنع وهو اختيار القاضي ابو الوليد واختار بن العربي الجواز لانه تبع وظاهره في
العينية الكراهة واختلف في انا الجواهر كالزبرجد والياقوت وقيل بالجواز وهو قول
البايجي وبن سابق واختار بن رشد وقيل بالمنع وهو قول بن العربي والخلاف في ذلك مبني

الحجاب اي يتجوز تخلية بالذهب
الفضة في حلقه على المشهور
المرأة والمركبة لا يجوز له المصحف
من ابي والاحكام ان ذلك من غير
رواه في الفقه ان يلبس الخياط وغيره
بين اليه
فما هو كلام المصنف انه في منسني
الزينة فصفة الذهب ووجهه هو
الرفيع او صمغ ثم طاول به
الا لراة

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب والاضلاع في قوله تعالى
ثم من ثمة الصلوة وصلا عليه
فروقه بحجامة الدار ليعامه وسجده

على الخلاف في علة منع الذهب والفضة فمن راي ان المنع في ذلك لاجل السرف كما صرح به
في المدونة منع في الجواهر من باب الاولي ومن راي المنع لاجل عين الذهب والفضة احاز
في الجواهر قوله وجاز للمرأة الملبوس مطلقا ولو فعلا لا كسري بيديا ان النساء يجوز لهن استعمال
الملبوس المحلى مطلقا ذهب او فضة قال في الجواهر اما الذهب فاصله على التحريم في حق
الرجال وعلى التحليل في حق النساء اعني فيما يستعمله للباس او ما في معنى اللباس كما يحذنه لتسوية
وازار راجيوه في واقفال ثيابهن وحوز ذلك مما يجري مجرى لباسهن ثم قال واما الفضة فاحلال
النساء للنساء في اللباس وما في معناه كالذهب وما يجري مجرى اللباس النعل ثم قال وما يجري
استعماله على الرجال والنساء من الذهب والفضة المكحل والمراب والمحلة واقفال الفضة
والاسرة والمداب والمقال والله اعلم **فصل** هل ان الة النجاسة عن ثوب
مصل ولو طرف عما منه وبدنه ومكانه لا طرف حصير سنة او واجبة ان ذكر وقد روي الا
اعاد الظهري للاصغر اخلاف **ش** اختلف في ازالة النجاسة على ثلاثة طرق الاولي وهي
طريقة بن القصار والتلقين انها واجبة بخلاف وما وقع من الاختلاف في الاعادة فانه
هو مبني على انها واجبة شرط او واجبة غير شرط وعلى الشرطية بعيد لا على غيرها الطريق
الثانية للفقاهي عبد الوهاب في شرح الرسالة لاختلاف في سببها وما وقع من الاختلاف
في الاعادة فبني على الاختلاف لخلاف في تارك السنن متعديا فن قال بالاعادة في ترك النجاسة
تعدا قال هنا بالاعادة مع العهد ومن لا فلا الطريق الثالثة طريقة النجاسة عن غير المذهب
عندهم على ثلاثة اقوال الوجوب مع الذكر والقدرة والوجوب مطلقا والنسبة وراي
بن رشد قولار ابعاب الاستحباب وما ذكره الحنفي من التفصيل صرح بمشهوريته غير واحد
من الاشياخ وقال في البيان المشهور من قول بن القاسم عن مالك ان رفع النجاسة من الثياب
والابد ان سنة لا فريضة فمن صلى بثوب نجس عند الناس او جاهلا او مضطرا اعاد
الصلاة في الوقت وهكذا شهر عبد الحق ذلك في تهنيت الطالب في غير موضع وقال
بن يوسف في باب الصلاة بثياب اهل الذمة والصحيح من المذهب قوله **والاعادة**
الظهري ان وان لم ينكره وذكر ولم يقدر اعاد الظهري والعصر الي اصفرار الشمس والمطر
اعتبار طرف العامة بخلاف طرف الحنفي واعتبره بعض الشيوخ ان تحرك بحركته ووجه
المشهور فيها انه في العامة كالحاصل **ش** السنة ان لم يوشى بتعته بخلاف الحنفي **ش** وسقط
في صلاة مبطل كذا كرها فيها لا قبلها او كانت اسفل تغل فخلعها **ش** اي وسقوط النجاسة
على المصلي في الصلاة مبطل قال سحنون اري ان يستدي الباني وهذا اعلى رواية ابن القاسم
والمشهور انه ان ذكر النجاسة في الصلاة تبطل عليه سواء امكنه نزعها ام لا نزعها
وقال مطرف ان امكنه نزعها ونسي والاسدا وقال بن الماجشون كذا كذا
ان لم يمكن نزعها يتمادي لاختلاف اهل العلم في ذلك والمعروف في ذكر ان ذكر النجاسة
قبل الدخول في الصلاة غير مؤثر فيها حتى انه لو نسي حتى خرج الوقت فلا اعادة عليه
واما اذا كانت النجاسة اسفل فخلعها ووقف عليها فصلاته صحيحة نص عليه الا
نقله القرافي **ش** وعفي عما بعد كحدث مسنك وبطل باسور في يد ان كثر الدرس **ش** لما في

الحجاب والاضلاع في قوله تعالى
ثم من ثمة الصلوة وصلا عليه
فروقه بحجامة الدار ليعامه وسجده

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

الحجاب المقبر من الدار محل ليعامه وسجده
وقدوة وموضع كفيه فله غير ذلك

المطاب ذكر للفقير في هذه المسئلة ثلاثة فيود كونه من غير سر وكونه لغز وكونه بذر خبيث
العلم عليه فيدر رابع وهو الدخيل من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
لا يقيم اعنه ثم قال في رتبته من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
الشرع

النجاسة المعلقة شرع في ذلكا المحففة المعفو عنها يعني انه يعني عما يعبر الانفكاك عنه
بعد حصول سببه كالاحداث المستكحة اي التي تكثر واما قال حدث ولم يقل احداث ليلابونهم
ان العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث والمراد بالحدث الجنب ليع ساير الاحداث واما
الباسور بالبا وهو وجع بالمفعدة وتورمها من داخله وبالون التقيح عروقها وجريان
مادتها فتعني عن بلبه في اليد بشرط ان يكثر الدرد لتحقيق المشقة مع ذلك لو امر بالغسل **ص**
وتوب من صفة تجتهد وتذب لها ثوب للصلاة **ش** هو معطوف على الجور في وعي ايضا عن ثوب
من صفة تجتهد في التحفظ واستحب لها ما لا ثوب للصلاة واليه اشار بقوله وتذب **ص** ودون
درهم من دمر مطلقا وقبح وصديده **ش** يدخل فيه من الدما ما كان منفصلا من جسد الانسان
وما وصل اليه من غيره وهو ظاهرا لمذهب وجعل بعض الشيوخ العفو مقصورا على الصورة الاولى
وحض من جيب العفو ما عدا دم الحيض وخصه بن وهب بما عدا الحيض ودم المنيّة والمشهور
العفو مطلقا كما قال والمشهور ايضا الحاق القبح والصد يد بالدم فمعني عن يسيرها وما لا يفيها
قول بعدم العفو واختلف في معني العفو هل يصير كالما بغيره وهو مذهب الاودي او يورث بغسله
ما لم يره في الصلاة امر استحب وهو مذهب المدونة وما حد البشير فيقول جديا لعرف والاكثر
على خلافه فيقول انحصر يسير وما فوق درهم كثير وفي الدرهم روايتان وقيل ان كثرة الدرهم
متفق عليها فلذا اختار ان اليسير اقل من الدرهم والمراد به الدرهم البغلي **ص** وبول فرس لغز
بارض حرب **ش** هكذا وقع منصوبا في العتبية سئل عن ذلك فقال اما في ارض العدو وفارجوا
ان يكون خفيفا اذا لم يمسكه له غيره واما في ارض الاسلام فليقتله جهدة ودين الله يسير قيل
فلا هو كلامه الامر بالتوفي الامن ضرورة الى ذلك مثل من يكون عيشته في السفر مسك الدو
ص واثر ذباب من عذرة **ش** يعني ان الذباب اذا جلس على عذرة او بول او نحوها لم يسه
على الانسان فانه يعني عنه المشقة هكذا ذكره سند وهو واقع **ص** وموضع حمامة مسح فاذا ابري
غسل والا عادي الوقت واول بالنسيان وبالاطلاق **ش** اي وعي عن موضع الحمامة المسح لما
ينظر ربه المحتم من وصول الماء الى ذلك المحل الا انه يوجب رخصته في تاخر الغسل لاني سقوطه
مطلقا ولهذا قال فاذا ابري غسل اي غسل موضع الحمامة لزال العذر المبيح له المسح فان لم يره
يعسله اعاد الصلاة في الوقت واختلف الشيوخ في تاويل المدونة فتاوها ابو محمد ومن يوش
بالنسيان وان العامد يعيد ابد وتاوها ابو عمران بالاطلاق فكم بالاعادة في الوقت ولو
مع العذر لان الدر لما كان يسيرا في نفسه متسع المحل اخذ شريها من اليسير والكثير والي ذلك الا
بقوله واول الى اخره **ص** وكثير مطر وان اختلفت العذرة بالمصيب لان غلبت وظاهرها
العفو ولا ان اصاب عينها **ش** يريد وما يعفو عنه ايضا طين المطر يصيب الرجل او الثوب
او الخف او نحو ذلك للمشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يخلو من النجاسة الا ان المشقة منعت
من وجوب غسله وان اختلفت به العذرة وهكذا قال في المدونة ثم قال وما زالت الطرق
وهذا فيها وكانت الصحابة يخوضون طين المطر ويصلون ولا يغسلونه ابو محمد يسير بما لم
تكن النجاسة غالبه او عينها قائمة وهو محتمل للتفسير والخلاف وابقا الكتاب على ظاهره
وبعض جماعة من المتأخرين على العفو في العين القائمة والغالبة اذا كان الغالب على الطرف

المطاب ذكر للفقير في هذه المسئلة ثلاثة فيود كونه من غير سر وكونه لغز وكونه بذر خبيث
العلم عليه فيدر رابع وهو الدخيل من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
لا يقيم اعنه ثم قال في رتبته من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
الشرع

شان
المطاب ذكر للفقير في هذه المسئلة ثلاثة فيود كونه من غير سر وكونه لغز وكونه بذر خبيث
العلم عليه فيدر رابع وهو الدخيل من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
لا يقيم اعنه ثم قال في رتبته من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر وكونه كذا في الفقه من غير سر
الشرع

ذلك ومنهم من نفي الخلاف اذا اصاب عينها فقط وانما قال وكطين مطر ولم يقل وطين كغير من
المعطوفات السابقة تشبها على ان الحكم ايضا جار نيا يشبه المطر من ماء الرثل والمياه استنفقة
في السكك والطرق **و** ذيل امرأة مطال للستر وجلت بمران نجس بظهور ان مما تعدة
ن يعني ويعني عن ذيل المرأة اذا اطالته لعقد السترة وعن الرجل المبلولة بمران اي الذيل
والرجل با لخاصة الحافة لكونها بظهور ان مما بعد النجس من الارض اما مسيلة ذيل المرأة فلا
صل فيه ما روي مالك وغيره ان امرأة سالت ام سلمة فقالت اي امرأة اطيل ذيلي وامشي في القدر
فقلت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بظهوره ما بعده فجل على القشب اليابس وهو
المشهور وقيل مطلقا وحله الباجي على ما اذا لم يتيقن النجاسة واما مسيلة الرجل المبلولة
فوقعت منصوطة في العتبية لما ك وقيد هان البادبان بمشي بعد ذلك على موضع طاهر وعليه
اقتصر الشيخ هنا ولم يرتأ ويل من تاول بان الماشي لانه درجته تستقر استقرا انجل معه
نجاسة لها بال ولان الما يدفع عن نفسه **و** خف وتغل من روث دواب وبولها ان ذلك لا ينجس
فيجعل الماسح لاسامعه ويقيم واختار الحاق رجل العترة وفي غيره للمناحرين خلافه لان
ن اي وعني عن الخف والنعل تصيبهما ارواث الدواب وانوالها تغلبتهما على الطرق ولمسقة
الاحترار منهما اولان نجاستهما مختلف فيها ولكن ذلك مستروط بدلكها ولما ك قول بعد العترة
وقال ابن حبيب يعني عن الخف لغير نزع دونه النعل وقوله لا ينجس يعني انه انما يعني عن
الخف والمغل من الارواث والابوال المذكورة واما غير ذلك كخوالدم يصيب الخف او النعل
بحد ما يغسله به فلا يعني عن ذلك ولهذا يجعل الماسح الخف وان ادي الي سقوط الطهارة الما
بينة والانتقال الى الطهارة الزاوية حتى ذلك مطرف مطرف عن مالك وعليه يقدم غسل النعل
على الوضوء لم يجد الا ما يكفي احدهما وقيل بنوضا به الشيخ ولعله الاظهر قوله واختار ابي ابراهيم
يريد ان النجاسة اختار الحاق رجل العترة بالخف والنعل في الاكتفا بالمسح لان الضرورة في المسح
حافيا بخلاف الغني والحقها التوسعي واطلق وقال الباجي عندي انه يجوز فيها ولهذا اطلق
القولين وحكي بن عباس وابن الحجاب في الرجل ثلاثة اقوال يعرف في الثالث بين هن له عند
من غيره **و** واقع على ماروان سال صدق المسلم **ن** هذه المسيلة وقعت في العتبية ونضها
وسيل ما ك عن الرجل يمر تحت السقايف فيقع عليه ما وهما قاله اراه في سعة مالم يستيقن نجس
ذاذ في سماع عيسى وان ساله فقال لو انه طاهر صدقتم الا ان يكونوا بضار **ن** وكيف صغيل
من دم مباح **ن** هكذا قال في الجواهر ونضها وان اصبح السيف والمدينة الصغيلين احراز
الغسل لما فيه من افسادها وقيل لانه لم يبق من النجاسة شي قال والمشهور الاعتماد على
الاولي وتظهر ثمة الخلاف في الطهر وشبهه واحترز بالصغيل من غير لباق بعض النجاسة
من دم لانه هو الذي يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات
وقيد بان يكون مباحا لحد كدم القصاص والاصطيان للعيش احترازا من دم احد وان
فلا يعني عنه واختلف هل العفو مقيد بما اذا اصبح السيف من الدم وهو مقتضى قول بن عباس
وبن الحجاب وغيرهما ونقله الباجي عن مالك وهو قول الا بصري وعبد الوهاب وابن العربي
النواد عن مالك لا باس بالسيف في الغزو وفيه الدمران لا يغسل قال في المختصر ويصل

العتبة بعد التيمم على ما تقدم
به اربع عشرة الف مرة او ثمان مائة
على المشهور ان الركن يا بصر

العتبة بعد التيمم على ما تقدم
به اربع عشرة الف مرة او ثمان مائة
على المشهور ان الركن يا بصر

فصل في غسل النعل
على وجهين احدهما ان يغسل
النعل في الماء الذي فيه

العتبة بعد التيمم على ما تقدم
به اربع عشرة الف مرة او ثمان مائة
على المشهور ان الركن يا بصر

فصل في غسل النعل
على وجهين احدهما ان يغسل
النعل في الماء الذي فيه

قال

هذا الحديث في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين

لانه قال بعد استغفر اما لك ان الجسد لا بد من غسله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ
احدكم الحديث فامر بالغسل مع الشك وهكذا جعل عبد الحق في تكلفه ظاهر المدونة وجوب الغسل
قال وانما اخذ النسخ من تعميمه بقوله هو طهور لكل ما شك فيه والى هذا الاضطراب اشار بقوله خلا
ص واذا استببه طهور يتنجس او نجس صلى بعد النجس وزيادة **انا** اشار بقوله يتنجس او نجس الى
صورتين احدهما اذا استببه طهور يتنجس كالما الكثير المتغير نجاسة لم يظهر لتغير الماء الاخر بقراءة او
تغير احدهما بتراب ظاهر طرح فيه والاخر بتراب نجس وهذه الصورة هي المنصوصة في المذهب والصحيح
ما قال انه يصلي بعد النجس وزيادة **انا** وقال سحنون يتييم ويتركها وقال ايضا مع عبد الملك بن
الماحشون يتوضأ ويصلي حتى تفرغ وقاله بن مسلمة الا انه زاد ويغسل اعضاؤه من الثاني ما اصابه من
الاول قبل الوضوء بالثاني ولابن الموارز وسحنون يحكي كلقبة وقاله بن القصار ان كثرت الاواني
وان قلت فكما قال بن مسلمة الصورة الثانية ان يستببه طهور نجس العين كالبول المقطوع الراحة
ولا يصح فيها غير **ان القاضي عبد الوهاب حرجها على الاولى ويري ان لا فرق واليه اشار**
عما تقدم وشرط الاجتهاد ان لا يكون معه ان يتيقن طهارته فان كان معه امتنع الاجتهاد
في الجواهر **ص** وندب غسل انا وما وبراقي لا طعام وحوض تغتسل سباعا بولوغ كلب مطلقا لا غيره
ف قصد الاستعمال بلائنة ولا ترتيب **ص** ما ذكره من ان غسل الانا من ولوع الكلب مندوب هو
مذهب المدونة عند ابن بشير وقيل بانه واجب وملشا الخلاف هذا الامر الوارد في قوله عليه
السلام اذا ولع الكلب في انا احكم فليغسله سباعا محمول على الذب او على الوجوب وظاهر المدونة
انه محمول على الوجوب الا ان ابن بشير اخذ ذلك من قوله في المدونة وكان يصنفه فري ان المدونة
يصنف الوجوب وهو الاظهر وقيل يصنف الحديث وقيل يصنف العدد لان الحديث صحيح وقيل
انا ما هو المشهور وقال بن وهب يغسل ايضا انا الطعام قوله وبراقي هو الصحيح لما في
عنه عليه السلام فليرفقه وليغسله سباعا ولذلك لا يغسل **الا** بالما المولوغ فيه وهو ظاهر
المذهب والصحيح في النظر وقيل لا يراق لان الغسل تغتسل وقوله لا طعام اي فانه لا يراق ولا يغسل
الا نامة وقوله وحوض اي ان الغسل خاص بالانا فلذلك لا يغسل الحوض اذا ولع فيه الكلب
والمشهور ان الغسل تغتسل كما قال وقيل لنجاسته وقيل لقدر راته والسبع تغتسل عليها وقيل لنجاسته
المنع وقيل لان بعض الصحابة سبي فلم يتيهوا وهذا غير لا يربهم وقيل لان بعض الصحابة سبي
يتمهوا وهذا غير لا يربهم وقيل لان الكلب ذ وسمية فامر بالغسل لذهابها بن رشد وقد عرفت
طلب السبع في مثل هذا كقوله عليه السلام من تصبغ بسبع ثمراته لم يضر ذلك اليوم سم ولا سمي
وقال هريثا على من سبع فرب لم يحلل او كره من لعلي اعهد الى الناس قوله بولوغ كلب يريد ان
الحكم خاص بالبولوغ كلب يريد ان الحكم خاص بالبولوغ فلو ادخل يده في الانا او رجليه لم يغسل
مطلقا اي لا يختص الغسل بالمنزى عن اتخاذ دون غيره وقيل يختص بنا على ان الالف واللام
قوله عليه السلام الكلب للنفس او للعهد عن المنزى عن اتخاذ قوله لا غيره اي الغسل خاص
بالكلب فلا يغسل الا نامة غيره وهو ظاهر المذهب وروي الحاف الخزي ربه في ذلك بنا على ان
الغسل للفدارة وعلى هذا فيلحق به سائر السباع لاستعمالها النجاسة قاله بن رشد والمشهور
انه لا يومر بالغسل الا عند قصد الاستعمال وقيل يومر على الفور بنا على ان الامر المطلق هو

هذا الحديث في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين
والشعبه في الصحيحين

يجل على العور أو التراجي ولا يحتاج في ذلك إلى نية قاله الباقي وابن رشد قالوا إنما يقتصر
التعمد إلى النية إذا فعله الشخص في نفسه أما هذا وغسل الميت وما شابههما فلا قوله
ولا ترتيب يعني أن ترتيب الأنا غير مطلوب وهو المذهب لأنه لم يثبت في كل الروايات أو اختلاف
الطرق الدالة عليه إذ في بعضها أحداهن وفي بعضها أولاهن وفي بعضها أحراهن وكفايل أن
يقول قد ثبت الترتيب في رواية بن سيرين وزيادة العدل مقولة وفيه نظر **مر** ولا يتعد
تولوع كلب أو كلاب **مر** يعني أن الكلب إذا ولع في الأنا لا يلحق لو أخذ مرارا أو ولع فيه جملة كلاب
لا يتعد الغسل لذلك بل يكفي فيه سبع غسلات كما لو أخذ التولوع للتدخل مع اتخاذ الموجب كالأه
حدوث واحد من الكفارات وتنجود الشهوة وغير ذلك **فصل** في أفعال الوضوء وغسل ما بين
الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن وظاهر الهيئة فيغسل الوترية وأسارير جبهته
وظاهر شفتيه بتخليل شعر تظهر البشرة تحته لأجرا بري أو خلق غاير **اش** ذكر الشيخ رحمه الله أن
في أفعال الوضوء سبع ألا ولي غسل الوجه وجعل حده عرضا ما بين الأذنين وهو المشهور وقيل ما
العذارين وقيل إن كان نقي الحد فكالأول والأفكالثاني وقال عبد الوهاب ما بين العذار
والأذن سنة واحدة طولاً ما بين منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن في نقي الحد وإلى
منتهى اللحية في حق من له لحية وهو مرادة بقوله والذقن وظاهر الهيئة وظاهره ألاكتفا بغسلها
من غير تخليل وهو ظاهر المذهب وقال مالك وابن عبد الحكم يجب تخليلها وبعضهم يكتفي فيها ثلاثاً
أقول نفي التخليل لما لك في العيبة والثاني الوجوب لأن عبد الحكم والثالث الاستحسان لأن حجب
وهذا في الكشفة وأما الخيفة التي تظهر البشرة من تحتها فلا بد من غسل ما تحتها بخلاف وإنما
قال فيغسل الوترية وهو الحاجر الذي بين بقى الأنف وأسارير جبهته وظاهر شفتيه وإن كان
دخلاً في سبي الوجه حسية أن يتوهم فيها السقوط وأما ما بري من جرح أو غار من الإحسان أو
غيرها فلا يجب غسله لأنه من الباطن وأحرر بقوله شعر الرأس المعتاد من الأصابع والأغصان
المطلوب في حقها موضع المعتاد من غيرها **مر** ويد يدهم فقهه وبقيته معصمان قطع لكف بمنكب
بتخليل أصابعه لإزالة خائمه ونقص غيره **ش** هذه هي القريضة الثانية وهي غسل اليدين
مع المرفقين ودحوها هو المشهور بنية عليه بالباقي للمصاحبة وقيل لا بدخلان وحكي عن أبي العز
ثالثاً أن ادخالها واجب لنفسه بل لتحقيق الوجوب والمرفق يفتح الميم وكسر الفاء بالعكس لغتان
قوله وبقيته معصمان قطع يري أن المعصم وهو ندى اليد إذا قطع من المرفق فلا يغسل الباقي
وإن قطع دون المرفق وبقيت منه بقيته فان غسل تلك البقية واجب وكذلك إذا خلق الكف في
المنكب فإنه يجب غسله قال في السليمانية وإن خلق كف في منكبه فلا معصم ولا ساعد فإنه يغسله
فقط وقوله بتخليل أصابعه الباقي للمصاحبة أي غسل يده مع تخليل الأصابع هكذا قال ابن رشد
إن مشهور المذهب وجوب التخليل وقال في الذخيرة ظاهر المذهب بعدم الوجوب وما ذكره من
عدم وجوب إحالة الحاتم رواه بن القاسم عن مالك بالوجوب وقيل يجب في الضيق دون غيره
وقيل ينزع وقوله ونقص غيره هو معطوف على قوله كف بمنكب والضمير فيه راجع إلى المعصم ونقصه
وجب غسل بقيته معصم لكف بمنكب ونقص غيره ويحتمل أن يكون الجزم حذفاً أي ونقص غير المعصم
لذلك على معنى أنه ان بقي شيء من المعصم وجب والإسقاط قال في السليمانية وإن خلق بلا يدين

في الغيم يقع الغيم المعقود ويجمع فيه
 نيات الغيم على الحبيبة والصلوة موعود
 الناصية من الغيم إذا كان الغيم موقفا
 في وجهه حبيبة حبيبة حبيبة حبيبة
 لغيم وإذا انشأ الغيم الغيم الغيم
 أحلام وإذا انشأ الغيم الغيم الغيم
 ناصية حبيبة حبيبة حبيبة حبيبة
 وهو موقود الغيم
 من الغيم الغيم الغيم
 الغيم الغيم الغيم

ولا رجلين ولا ذكر ولا دبر ويتغوط ويبول من سترته فانه يغسل مكان القدم ويغسل في فرائض
 الوضوء وسنه ما بوجهه ورأسه خاصة وقال في امرأة خلقت من سترتها الى اسفل خلقه امرأة واحدة
 والى فوق خلق امرأتين انها تغسل منها محل الاذي وتغسل الوجهين والايدي الاربعة ومسح
 الرأسين وتغسل الرجلين قيل له فتوطأ هذه قال نعم **مسح** ومسح ما على الجمجمة بعظم صدغيه مع المستر
 ولا ينقص صفرة رجل وامرأة ويدخلان يديهما تحت في رد المسح وغسله بمجر **ش** الفريضة الثالثة مسح
 جميع الرأس فلو ترك شيئا منها لم يجز على المشهور خلافا لابن مسleme في اجزاء القلبي ولا في العرج في الثالث
 ولا شيب في الناصية اللهم ومن عبد السلام ولا خلاف انه مأمور بالجمع ابتداء وانما الخلاف على بعضه
 وحكي بن عبد السلام عن بعض شيوخه ان الخلاف فيها ابتدائي المذهب قال ولم اره قال الجوهري الجمجمة
 هو عظم الرأس المشتمل على الدماغ وقوله بعظم صدغيه الباقي للمصاحبة اي مسح رأسه مصاحبا
 لعظم صدغيه وذلك لان مسح شعر صدغيه واجب وهكذا قال ابن ابي زيد وقوله مع المستر هي هوة
 المشهور وقيل لا يجب وقوله ولا ينقص صفرة رجل وامرأة قال ابن يونس ولا ينقص صفرة رجل وامرأة
 وحكي عن البلخي ان الرجل لا يوزن له قتل شعر رأسه وقوله وغسله بمجر هو المشهور ان هو مسح وزيادة
 قاله ابن عطاء الله وحكي عن شعبان وقيل لا يجزي لانه حقيقة اخري وقيل بكثرة **مسح** وغسل رجله بكثرة
 الثانيين بمغصلي الساقين وتذب تحليل اصابعهما **ش** هذه هي الفريضة الرابعة وهي غسل الرجلين مع
 الكعبين والخلاف فيها على ما مر في دخول الرقيقين والباقي بكعبيه للمصاحبة وقوله الثانيين اي اجزاء
 اي ان الكعبين هما الثانيان بمغصلي الساقين وهذا هو المشهور وقيل هي عظامان صغيران عند معقده
 الشراك وعلى الثاني فلا خلاف في دخولهما في الغسل وتحليل اصابعهما مستحب على المشهور قال في الرسالة
 وان ترك التحليل فلا حرج والتحليل اطيب للنفس وقيل بوجوبه وروي اشهب نكارة والعرق
 بين اصابع اليدين واصابع الرجلين ان التقاط اصابع الرجلين صير ما بينهما كالباطن فذلك انك
 مالك **مسح** ولا يعيد من قلم طفرة او خلق رأسه وفي حديثه فولا **ش** يريد ان المتوضي اذا قلم اطرافه
 او خلق شعر رأسه لا اعادة عليه وهكذا قال في المدونة والعرق بينهما وبين زوال الخف والجحر
 ان مسح الخف بدل فسقط عند حضور مبد له والجبيرة مقصودة المسح فزوالها والماز والماقصد واخذ
 اذا زال شعر لحيته فقال ابن الفصار لا يعيد محلها وقال السارقي يعيد **مسح** والدلك **ش** هذه هي الفريضة
 الخامسة وقد حكي فيه غير واحد ثلاثة اقوال المشهور الوجوب كما قال وقال ابن عبد الحكم لا يجب وقيل لا
 لا لنفسه بل لتحقيق ايصال المائي تحقيق ايصال الما الطول مكث اجزاء وجعله بعضهم راجعا الى سقوط
 الدلك **مسح** وهل الموالاة واجبة ان ذكره وقد روي بن بنية ان بني مطلقا وان عجز ما لم يطل بخفاف لعضا
 بزم من اعتدلا او سنة خلاف **ش** الفريضة السادسة الموالاة وهي العوراي الايتان جميع الوضوء في
 واحد واختلف في حكمها فمن الاشباح من حكي فيها ابتداء فزول بالوجوب والسنية ثم حكي فيها اذا ترك
 خمسة اقوال الفساد وعدمه والفساد في العمد دون النسيان والفساد الا في الرأس والحقين
 وهذا اذا فرق تفريقا مافحا واما اليسير فلا خلاف انه مغتفر ومن الاشياء من حكي الخمسة
 الاقوال في حكمها ابتداء وقد اختلف في المشهور من ذلك فقيل المشهور وجوبها مع الذكر والقدر
 فيبني اذا نسي طال او لم يطل بنية وبني اذا عجز ما لم يطل والصحيح ان الطول معتد بخفاف الاعضا
 المعتد له في الزمن المعتدل وهو معنى قوله بخفاف اعصابه من اعتدلا اي الاعضا والزمن وقيل

قال الشيخ لا حجة في راسه
 من غير ان يمسح عليه
 قال طاهر بن عيسى

قال الشيخ حله في اعتداله
 في قول من يمسح
 في غسله في فريضة
 في غسله في فريضة

في غسله في فريضة
 في غسله في فريضة
 في غسله في فريضة

علم ما خاف جعله
 بنية اخري لم يغتفر
 اذا خاف نسيه ولو حال
 ما اذا عجز عن ان يمسح
 وحاشا لمن عجزه
 بنى على ما خاف اذا
 لم يمسح او خاف نسيه
 فيمنع بنية مما يجوز له

الطول

الطول بعد بالعرف وسمي في المقدمات سنية الموالاة ولذلك اشار بقوله خلاص **ص** وسنة رفع
 الحدث عند وجهه او العز عن او استباحة ممنوع **ش** هذه هي العزيمة السابعة وانما احزها وان
 كان ذكرها اول العزايض اولى لكثرة تسعياتها والمشهور ما ذكره وعن مالك رواية بعدم وجوبها
 في الوضوء وحج عليه الغسل والنية هي القصد الى الشيء لتمييز العبادات من غيرها او يميز بعضها
 بعض ومحلها عند غسل الوجه على المشهور لتقارن اول الواجبات وقيل في اول الوضوء ليدخل في ذلك
 غسل اليدين والمضمضة والاستنشق وهو الاظهر وقوله رفع الحدث او العز عن او استباحة ممنوع **ص**
 يريد ان المنوي في كيفية النية ثلاثة اوجه اما نية رفع الحدث الذي هو المنع المترتب كما تقدم واما
 اقتتال امر الله تعالى بما افترض عليه ولما استباح ما كان الحدث ما عاصمه **ص** وان مع تردد او احزج
 بعض المستباح او نفي حدث **ش** يريد ان النية مجزية ولو صح ما تقدم من نية التبرؤ او احزج بعض
 المستباح كما لو نوي ان يصلي به الظهر دون العصر فالمشهور الاجر ويستبيح ما نواه وغيره **ص**
 وحج بن القصار قوله بالاستباحة ما نواه فقط على القول برفض الطهارة وقيل لا يستبيح بشيا
 واما اذا نوي حدثا ونسي غيره او حدث احدا ونوي بعضها فاستباح الطهارة وقيل لا يستبيح بها
 فلا اشكال في الاجزاء **ص** لا احزجه او نوي مطلق الطهارة او استباحة ما نوي له او قال ان كنت به
 احدثت فله او حدثت فتيقن حدثه او ترك لمعة فان غسلك بنية الغسل **ش** يعني لان احزج بعض الاثر
 كما لو قال اتوضأ لحدث البول لحدث المس لحدث المس لحدث النور فانه لا يحزبه للناس فليس قوله او
 نوي مطلق الطهارة الى احزجه يريد لان المنوي لا بد ان يكون معلوما او مطلقا فذلك لا يعقد
 في المشكوك لتردد النية فمنه كن توضحا لحدوثه انما يتبين انه حدث ومن ترك لمعة فان غسلك ثانيا بنية
 الغضلة ومن نظهر وقال ان كنت احدثت فمض الطهارة على المشهور في الثلاثة وكذلك لا يصح
 طهارة الكافر قبل اعتقاده الاسلام لانه عمدة غير معلوم ولا مطلقون **ص** او فرق النية على الاعضاء والا
 في الاخير الصحة **ش** اختلف فيما اذا فرق النية على الاعضاء الى حصص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعد
 فقال سندها المذهب عدم الصحة بنزيرة والمنصوص انها لا تفرق نظرا الى انها عبادة واحدة
 والشاذ انها تفرق والخلاف مبني على ان الحدث هل يرتفع عن كل عضو بغير اعادة او لا بطهارة الاشكال
 الطهارة فاذا غسل الوجه مثلا يرتفع حدثه في قول وفي قول لا يرتفع الا بعد غسل الجبين قال يرد
 في البيان والاول قول ابن القاسم والثاني لسحنون والاول اظهر واجح له بقوله عليه السلام اذا توضا
 العبد المسلم فغسل وجهه حرمت الخطايا من وجهه الحديث وايضا هذا اشار بقوله الاظهر وقوله في الا
 يريد مسيلة تقرق النية **ص** وعزوبها بعدة ورفضها مغتفر وفي تقديمها بيسر خلاف **ش** يريد
 ان عزوب النية وهو انقطاعها والذهول عنها بعد محملها مغتفر للشبهة ولا اشكال في ذلك واما
 رفض النية هنا فالمشهور عدم تأثيره كافي في الحج واما في الصوم والصلاة فالمشهور التأثير هكذا
 ذكر القرافي في عهد عن العبد وظاهرة ان الخلاف جار ولو بعد الفراغ من الفعل وفيه نظرفان
 رفع الواقع حال ابن عبد السلام وكان من لقيته من الشيوخ ينكر اطلاق الخلاف في ذلك ويقول
 العبادة امر من ينقض حياذون حكمها لوضوء بعد الفراغ منه فانه وان انقض حياذون حكمه وهو
 رفع الحدث باق فالاول لا خلاف في عدم تأثير الرقص فيه والثاني لا خلاف في تأثير الرقص فيه
 ومحل الخلاف هو الثالث قال وهذا احسن من جهة الفقه لو ساعدته لا نقال قوله وفي تقديمها

طهارة وقت العز عن ولا استباحة
 فقال العز عن يكون العز عن العز
 ارغية من غير عليه و
 للمناولة قوله من غير العز

ظاهر
 قال سندها المذهب عدم الصحة بنزيرة
 والمنصوص انها لا تفرق نظرا الى انها عبادة واحدة
 والشاذ انها تفرق والخلاف مبني على ان الحدث هل يرتفع عن كل عضو بغير اعادة او لا بطهارة الاشكال

حينما كان الصلاة والصوم بعد
 وتبين ان لا ينعني حياذون حكمها
 انما ينسب اليها او ينسب حياذون

هذا الاشكال في طهارة
 قال سندها المذهب عدم الصحة بنزيرة
 والمنصوص انها لا تفرق نظرا الى انها عبادة واحدة
 والشاذ انها تفرق والخلاف مبني على ان الحدث هل يرتفع عن كل عضو بغير اعادة او لا بطهارة الاشكال

ليسير خلاف يعني انه اختلف في النية اذ تقدمت قبل محلها ليسير علي قولين قول بعد
التأثير ابن عبد السلام وهو الأشهر مقتضى الدليل خلافه وقول بعد من الاجزا المازري وهو
الاصح في النظر قال ابن بركة وهو المشهور وقد قال ابن القاسم بالاجزا في من شي الي النهار والجمام
يريد الغسل او امر اهله ان يصنعوا له ما ثم ليس بها عند اخذ في الغسل وقال سحنون بالاجزا في النهار
لا في الحمام لان الحمام في الغالب انما يقصد للتنظيف بخلاف النهار واما اذ تقدمت بكثير فلا خلاف
في عدم الاجزا وكذا اذ تأخرت عن محلها لخلو المفعول عن النية الاعلى ما روي من عدم اشتراط النية في
الوضوء كما تقدم **ص** وسنة غسل يديه او لا ثلاثا تعبد بامطلق وثنية ولو نظيفتين او احدث في ثنائه
مفتوتين **ش** لما فرغ من فرايض الوضوء شرع في سنته وهي ثمان الاولي غسل اليدين واما بدأ هذه
لانها اول شي يفعل في الوضوء ولهذا قال غسل يديه او لا اي ان غسلها قبل الشروع في الوضوء سنة
لقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلها في وضوءه فان احرك
لا يدرى اين بات يده وقيل مستحب وقوله ثلاثا تعبد هو المشهور ولذلك كان غسلها بنية بما مطلق
مطلق ولو كان نظيفتين او احدث في ثنائه وضوءه وذهب اشيب الي ان غسلها من باب النطقة
المازري ويخرج علي القولين صفة غسلها فعلي التعبد يغسل كل يد علي حاليها لانها صفة التعبد
في غسل الاعضاء وعلي الشطف يغسلها مجتمعتين لانه ابلغ في النطقة **ص** ومضمضة واستنشق
مفطر وفعلها بست افضل وجاز واحدا بغرفة **ش** السنة الثانية والثالثة المضمضة والاستنشق
علي المشهور قال المازري وذهب بعض اصحابنا الي انها فضيلة وربما لغ غير الصائم لان الصائم يحس
من اتصال الماء الي حلقه مع المبالغة وفعلها اي المضمضة والاستنشق ليست عرفات افضل ويجوز
له فعلها بغرفة او كل واحدة بغرفة وعلي فعلها بست عرفات فله صورتان احدهما ان يتمضمض
ثلاثا ثم يستنشق ثلاثا والثانية ان يتمضمض مرة ثم يستنشق مرة ثم كذلك حتى يعبر وعلي فعلها بغرفة
فالصورتان ايضا كما تقدم ودكر البأجي صورة اخرى وهي ان يتمضمض ويستنشق بغرفة ثم كذلك
فيكون المجموع ثلاث عرفات **ص** واستنشق **ش** السنة الرابعة الاستنشق وعدة سنة مستقلة
احسن من كونه داخل في الاستنشق كما قال ابن الحاجب هو ان يجذب الماء بافقه ويستر بنفسه
وحقيقته انما هي الجذب فقط **ص** ومسح وجهي كل اذن **ش** السنة الخامسة مسح ظاهر كل اذن
وباطنها وهو مراد به وجهي كل اذن وهذا هو المشهور وروي عن مالك استحباب مسحها وقيل بوجوب
ظاهرها وعليه فقيل لظاهر ما يلي الراس وقيل ما يواجه **ص** وتجذب يديها **ش** السنة السادسة
تجديد الما للاذنين هكذا عدة بن رشد وغيره سنة مستقلة ومن الشيوخ من جعله مع المسح سنة
واحدة وعن ابن مسleme التحيين بين التجديد وعدمه وبني المازري ذلك علي ان الاذنين من
الرأس فلا يحتاجان الي تجديد او عضوان مستقلان فيحتاجان وقيل عليه انهما عند مالك من الرأس
وان المعروف التجديد فلا يستقيم **ص** ورد مسح راسه **ش** السنة السابعة رد اليدين في مسح
الرأس واما قال مسح راسه ولم يقل كما بن الحاجب رد اليدين من مؤخر الرأس الي مقدمه لان من
القضا روعيه بضر علي انه لو بدأ بمؤخر راسه الي مقدمه لكان الميسنون في حقه الرد من المؤخر الي
المؤخر **ص** وترتيب فرايضه فبعد المنكس وحده ان بعد الجفاف والامع تأبع **ش** السنة الثامنة
ان يرتب فرايض الوضوء يعني انه يغسل الوجه ثم الذراعين ثم مسح الرأس ثم يغسل الرجلين

في غسلها بنية او غير
فعله او شك فله ان يعبر

في المضمضة والاستنشق في فاه

سنة مستقلة

ولا ينكس شيئا من ذلك هذا هو المشهور وعن مالك وجوب الترتيب مطلقا وعن ابن حبيب انه
 واجب مع الذكر وقيل هو مستحب وانما قال ترتيبا فرائضه احترازا من الترتيب بين السنن او
 بين السنن والعزائم فانه مستحب قال نكس شيئا من فرائضه وكان بعيدا من الماء والتباعد
 محذون بخلاف الاعضاء التي بالنكس خاصة عند ان القائم وبالنكس وما بعده عند ابن حبيب وقوله
 والا اي وان يعبدان يكون حصرة الماء اعاد النكس وما بعده ليسارة الامر عليه وهو مرادة بتابع
 اي تابع النكس **من ترك** فريضا اي به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل **ش** لا اشكال ان المتو
 اذا ترك شيئا من مفرض الوضوء وصلي بعيد الصلاة بعد ان ياقبها تركه وان ترك سنة فعلها لما يستقبل
 من الصلوات ولا يعيد الصلاة وهكذا قال في المدونة وفيها ومن ترك بعض مفرض الوضوء او
 الغسل عمد اصابه اعادة الوضوء والغسل والصلاة وان ترك ذلك سهوا غسل ذلك الموضع فقط
 واعاد الصلاة ثم قال بعد ذلك وان ترك المضمضة او الاستنشاق حتى صلى اجزائه صلاحته واعاد
 ما تركه لما يستقبل وعلى هذا فينبغي ان يعيد قوله اي به وبالصلاة بما اذا كان سهوا وامام العبد
 فيعيد الوضوء والصلاة وذلك واضح **من** وقضايله موضع طاهر **ش** لانه اسلم له من المكان القد
 خشية ان يتوضأ عليه شيء من مكانه **من** وقلة ما يلاحظ الغسل **ش** يريد مع احكام الوضوء والغسل
 هذا هو المشهور ولا ينبغي ان لا يجزئ في الغسل اقل من صباع ولا اقل من مدي في الوضوء ابن العربي
 ومراده التقدير بهما كايلا وزنا وقوله كالغسل افاد بالتشبيه ان الغسل لاحدا ايضا لا فلة **من**
 وتبين اعضا **ش** كقوله عليه السلام اذا توضأ احدكم فليبدأ بيمينه ورواه ابن وهب وادخله سحر
 في الكتاب ولانه متفق على استحبابه وقوله على يمينه رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يجبه اليمن في تعمله وتزجله وطهوره وسأله كنه والمعنى كان يجبه البداية بيمينه **من**
 وانا فخذ ان فتح **ش** اي وتبين انما مفتوح ولا خفا في كون ذلك من الفضائل ابن يونس افعله عليه السلام
 لذلك ولانه امكن العزائي وانما يتصور الامكنية في الاقداح وما يدخله الايدي اما الابا ربي
 فالتمكن انما يكون جعله على اليسار ليسكب الماء ليساره في يمينه ولهذا قال ان فتح فاقوما اليه
 ان غير المفتوح ليس كذلك **من** وبدأ بمقدم راسه **ش** هو يسكون الدال وضم الهمزة مع التنوين عطا
 عليا قبله المشهور ان البداية بمقدم راسه فضيلة كما قال وقيل سنة وقد اختلف
 العلماء فيما ورد من صفة وضوئه عليه السلام وانه حين مسح راسه بيده اقبل بها وادبره
 فقبل الواو لا يقتضي الترتيب والواقع انه ادبر بها واقبل وقيل اقبل بها على فقاها وادبر بها
 عرفقا فان الاقبال والادبار من الامور النسبية وقيل بد اوسط راسه واقبل على وجهه
 ثم ادبر بها على فقاها ثم ردها الي موضع يدايته وهو قول احمد بن داود من اصحابنا وسبده
 قول الحديث من مقدم راسه وان اعضا الوضوء كلها يبتدئها من اطرافها لامن اوسطها
 وقال ابن الجلاب يبتدئ بمقدم راسه ويلصق اصابع يديه بمقدم راسه ويرفع راحتيه عن قرويه
 ويدها الي فقاها ثم يرفع اصابعه ويلصق راحتيه بقرويه ثم يرد يدها كذلك الي مقدمه وهذه
 الصفة تعلم لغرض فصد بها على ما قال عدم التكرار ورده بن الفضل بان التكرار انما
 يكره اذا كان بما جدد بدليل ان ذلك البدن مرارا بما واحد لا بعد الامر واحدة فذلك هنا
 ونقل صاحب الانوار عن القاضي اسماعيل انه يبدئ من المقدم الي الموضو ثم يرجع ثم يرد يديه

من كالمضمضة والاشكال ان المتو
 بعد ان يترك شيئا من مفرض الوضوء
 حتى صلى اجزائه صلاحته واعاد

ثالثة الى الموحذ قال واري ان ذلك معني ما ورد من تكرير المسح والضمير المضاف اليه
راس عايد علي المتوضي المهور من السياق **ص** وشفع غسله وتثليثه **ش** المشهور ان الغسل
الثانية والثالثة فضيلة وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزمان
عن اشهب فرضية الثانية وشفع بسكون الفاء وضم العين اسم معطوف علي بد او غسله مجرور
بالاضافة والضمير فيه عايد علي الوضوء وبه ذلك علي ان مسح وجهه لا فضيلة في تكراره وتثليثه
معطوف علي شفع والضمير فيه عايد علي غسله والمعني ومن الغضاييل شفع غسل الوضوء وتثليثه
ص وهذا الرجلان كذلك او المطلوب الاتقا وهذا تكرار الرابعة او تمنع خلاف **ش** المشهور انهما
كغيرها من اعضا الوضوء وهو الذي في الرسالة والحلاب وغيرهما وذكر سند وغيره ان عدم التمسك
فيهما هو المشهور ان المقصود فيهما الازالة الوسخ واما الغسله الرابعة فقال لعبد الوهاب
واللحمي وغيرهما تمنع ونقل عليه اتفاق المذهب واقتصر في المقدمات علي الكراهة وكذلك في الحلق
الحاجب واي الخلاف في المسيلتين اشار بقوله خلاف ان هو خبر عن جميع ما تقدم **ص** وتزنيب سننه
او مع فزاينه **ش** يعني ان ترتيب سنن الوضوء في انفسها او ترتيبها مع فزاينه من الغضاييل ولا اشكال
في الصورة الاولى واما الثانية فقال في المقدمات ظاهر الموطا انه مستحب لانه قال
فمن غسل وجهه قبل ان يتمضمضاته يتمضمض ولا بعيد غسل وجهه وقال ابن حبيب هو سنة
لكنه جعله اخف من المفروض مع المفروض فانه قال مرة اذا انكس وضوءه سجد ايعيده كالمفروض
ومرة لا شي عليه اذا فارق وضوءه **ص** وسواك وان باصبع كصلاة بعدت منه **ش** الاشكال في
ان السواك فضيلة لما ورد من الاحاديث والاراك منه افضل كالحضر لعيز الصائم ويجوز
بكل ما يمكن من غير اذي وكذا بن حبيب الاستيائك بعد الرمان والريحان للطيب فان لم يجد
ما يستيائك به فباصبعه واليه اشار بقوله وان باصبع وظاهر الرسالة المتساوي ومحل قبل
الوضوء يتمضمض لتخرج المضمضة ما حصل اللحمي وهو مخير ان يفعل عند الوضوء او الصلاة
واستحسن اذا بعد ما بين الوضوء والصلاة ان يعيده عند صلاته وان حضرت صلاة اخرى وهو
علي وضوءه ذلك ان يستيائك للتثانية وهو معنى قوله كصلاة بعدت منه اي من الوضوء او من
الاستيائك **ص** والتسمية وتشرع في غسل وتيمم واكل وشرب وزكاة وركوب دابة وسفينة
ودخول ومندة لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب واطفا مصباح ووطي وصعود حطب منبر
وتعميم ميت وحده **ش** المشهور ان التسمية من الغضاييل قال صاحب الطر ان استحسنها ما لا
مرة وانكرها مرة وقال اهويديج ما علمت احدا يفعل ذلك ونقل بن شاس عنه التحيير وعن
بن رباد الكراهة وانما قال وتشرع لان التسمية فيما ذكر قد تكون واجبة كالزكاة وقد
تكون مندوبة كما في الاكل وغيره ولو قال لغسل لا يقتضي الاستحباب في جميعها قال في الدخيم
افعال العبد علي ثلاثة اقسام منها ما شوعت فيه التسمية وذكر شيئا مما تقدم ومنها ما لم
تشرع فيه كالصلوات والاذان والحج والعمرة والادكار والدعاء ومنها ما يكره فيه كالحرمات
والمكروهات لان العرض منها حصول البركة في الفعل المشتمل عليها والحرام والمكروه لا تترادف
كثرتها وهذه الاقسام تحصل من تفاريح ابواب الفقه في المذهب ونصو رما ذكره واضح
ص ولا تندب اطالة العزة ومسح الرقبة وترك مسح الاعضاء **ش** انما لم يندب اطالة العزة

عند

عند اهل المذهب للعمل ولا فقد ورد في الصحيحين انه عليه السلام قال من استطاع
منكم ان يطيل عزته فليفعل ولا يندب ايضا مسح الرقبة خلافا لابي حنيفة لعدم ورود
ذلك في وصو به عليه السلام وبنه بقوله وترك مسح الاعضاء على خلافا للساجدة في استحبابهم
ترك ذلك او كراهيتهم له قال في المدة ولا بأس بالمسح بالمندبل بعد الوضوء لما روي انه عليه السلام
كان اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه ولان المسح يودي الى النظافة فان الماء اذا بقي في شعرة
قطر من حسنة المحبة على الثوب فعلق به العبار فينطمس لونه وكذلك تعلق ما رجليه بدبوله
ثوبه وامامنا في سلم من قول عائشة لما وصفت وصو به عليه السلام ثم اتته بالمندبل فردة وقال
انه يذهب بتور الوجه فانه لا ينال ما قلناه فانه يبعث تركه والحديث يدل على ذلك والقياس
معنا لما ذكرناه هكذا قال القرطبي وفيه نظر وان شك في ثالثة ففي كراهتها فوالان قال
كشكه في صومعرفة هل هو العبد **نريد** ان من شك في غسله من وصو به اهي ثالثة ام رابعة
هل له ان يفعلها ام لا على قولين قال الامام ابو عبد الله المازري وقد تنازع الاشياخ في
شك في ايقاع الثالثة هل بكثرة له ايقاعها مخافة ان تكون رابعة فيقع في المحذور ولا بكثرة
لان الاصل في الطهارة والصلاة البناء على اليقين اذا شك في العدد كمن شك اصلي ثلاثا ام اربعا
وقد كتب الى بعض اهل العلم يسأل عن صوم التاسع من ذي الحجة اذا شك ان يكون يوم المحرم
بكثرة مخافة الوقوع في يوم المحرم وهو محذور فاجبت بانها مثل هذه المسئلة التي تنازع الشيوخ
فيها قال صاحب الدرر اذا تعارض المحرم وغيره من الاحكام لاربعة قدم المحرم لوجهين احدهما
انه لا يكون الا مفسدة وعناية الشروع والعقلاء بدرا المفسد اشد من عنايتهم بتحصيل المصالح
ولان تقديم المحرم يقتضي الي موافقة الاصل وهو الترك فمن لاحظ هذه القاعدة قال يقدمه
الترك ومن قال يغسل يقول المحرم رابعة بعد ثالثة متيقنة ولم يتيقن ثالثة فلا يحرم وكذلك
القول في الصوم وما اظن في الصلاة خلافا **فصل** تدب لقاضي الحاجة جلوس ومنع برح
جنس **ش** هذا شروع منه رحمه الله في اداب قضا الحاجة فمن ذلك الجلوس في المكان الطاهر وبه
بقوله ومنع برح جنس على انه يجوز فيما عدا ذلك من الاماكن الطاهرة وقد قسم بعضهم موضع البول
على اربعة اقسام فقال ان كان طاهرا حواجز الجلوس والقيام والجلوس اولى لانه استروا وان كان
صلبا نجسا نجي عنه الي غيره وان كان طاهرا صلبا نعيم الجلوس وان كان نجسا رخوا بال قايما مخافة
ان تتنجس ثيابه وكلامه رحمه الله يوهن ان المكان الصلب النجس يندب فيه الجلوس لانه قد
المنع بالرحو النجس وليس كذلك بل يومر بالثني عنه ولو قال ومنع موضع نجس لا سقام كلامه لكن في
كلامه بعد هذا اما يرفع الايهام فانه يقول وانما صلب وظاهر الاطلاق وهذا انما هو في البول
لا في الغائط ان لا يجوز له القيام معه ولا يتمكن **ش** واعتماد على رجل واستنجاء بيد يسرين **ش**
يعني ان من اداب ان يعتمد عند قضا الحاجة على رجله اليسري وان يستنجي بيده اليسري وانما ثني
اليسرين لاجل ذلك واعتماد مرفوع عطا على جلوس وكذلك استنجاء قالوا وانما ندب له الاعتماد
على الرجل اليسري لانه اعون على حذو الحديث وانما كان الاستنجاء باليد اليسري تكرمة لليد
التي عن مباشرة النجاسة وهذا شأن اليسري فيما شبه ذلك **ش** والعذر **ش** ويلها قبل في الاذي
وعسلا بكثر ابعد **ش** يعني ويندب بل اليد اليسري بالما قبل ملاقة النجاسة لئلا يلاقى النجاسة

اذا تعارضت
منها
فمنها
فمنها

اليدين الجافة فتعلق بها وغسلها بعد الاستنجاء بالتراب او الرمل او الطين او غير ذلك مع الماء لانه
اشرع في قال ما علق باليد وما قال ويلها ولم يقل كان الحاجب ويغسل اليسرى لانه لا فائدة في
الغسل بل التل كافي كما قال ونبه بقوله بكثراب على ان الحكم ليس خاصا بالتراب بل كلما كان من اجزاء الارض
جما يشبه الارض لمراب فانه كذلك **ص** وستراي محله **ش** اي يد يم الستراي محل البول او الغائط لكونه
ابلع في الستراي في الترمذي انه عليه السلام كان لا يرفع يديه حتى يدنو من الارض ذكره العراقي
في الدخيرة **ص** واعداد مزبلة ووتره **ش** اي من ما او حجر لقوله عليه السلام ولا يجد احدكم ثلثة ارجل
واذا ذهب احدكم الخلا فليذهب ومعه ثلثة ارجل ويسحب وتره اي وتر المزبل الجامد قال بن هرون
والذي سمعته استجاب به الى السبع الشيخ ويجري على السنة الطلبة ما قاله **ص** وتقدم قبله **ش**
اي ويستحب تقديم القبيل في الاستنجاء والاستنجاء على الدبر حرمان اصيل الخامسة اليه ان لو بدلت
الغائط قال سند وهذا ما لم يكن ضرر يبع ذلك لمن حصل له قطا والبول عند ملاقة الماء دبره فان
يغسل الدبر ولا تم القبيل **ص** وتخرج فخذيه واسترخاوه وتغطية راسه وعدم التفاته **ش** انما كان
تخرج الخدين عند قضاء الحاجة مستحبا لانه ابلغ في استقراغ ما في المخرج من الاذي وكذلك استنجاء
وهو ضد الانقباض والتكميش قال في الرسالة ويسترخي قليلا ويستحب ان يعطي راسه وان لا يلتفت
ليلا يعثر به شي يؤذيه **ص** وذكر ورد قبله وبعده فان فات فقيهه ان لم يجد **ش** مرادة بالذكر قبله
ما ورد في الصحيحين عنه عليه السلام انه كان يقول عند الدخول الى الخلا اللهم اني اعوذ بك من الحبس
والجبايت الدجس الجس الشيطان الرجيم وبعده غفرانك وروي عنه السلام كان يقول الحمد لله الذي
سوغنيه طيبا واخرجه عن صبيتا ابن ابي زيد ويستحب ان يقول الحمد لله الذي رزقني لذته وذهب عني
مشقته وانقي في جسمي قوته فان لم يذكر قبله ذكر في محله ان كان غيبه بعد الحاجة وهو معنى قوله فان
فات فقيهه ان لم يجد واختلق في حواره في الموضع المعد لذلك فالمشهور لا يجوز وقيل حواره **ص**
وسكون الالم **ش** لما في اي داول لا يخرج الرجلان بعضهما في الارض كما شفقان عن غوراتهما بعد
فان الله تعالى عنت على ذلك ولا يبدل سلاما لما في الترمذي انه عليه السلام مر عليه رجل وهو
يقول فسلم فلم يرد عليه قال سند وهذا يقتضي ان لا يستمت عاطسا ولا يجد ان عطس ولا يجازي ثوبا
قوله الالم اي كما اذا حثي قوت نفس او مال **ص** وبالغضا تستد وبعد **ش** يعني انه يستحب لغاضي الطاء
بالغضا ان يستتم ويبعد عن اعين الناس وقد جاء انه عليه السلام كان يفعل ذلك لئلا يخرج منه
شي فيسمعه من قرب وانما لم يستغن بالستر عن الابعاد لان الانسان قد يستتر بشي ولا يكون بعيدا
والغضا حجر وريح ومورد وطريق وظل وصلب **ش** يستحب له اتقا الحجر لما في اي داود عنه عليه السلام
ان يبال في الحجر قيل لئلا يخرج منه شي يؤذيه من هوام الارض وفي النوادر عن ابن حبيب وتيلدونها
ويجويك اليها وذلك من ناحية الجان ويتقي الريح لتطير يريه له بسببه فيرد عليه فيستحي ويتقي مورد
الماء والطريق الناس وموضع ظلاله لئلا يؤذيه بذلك وقد قال عليه السلام اتقوا الملاعن الثلاثة
ثم ذكر الثلاثة وانما سميت ملاعن لان من ياتي الي ذلك فيجد العذرة يلعن فاعله ويتقي الصلب لئلا
تيلوث وقد مر ذلك **ص** وبكنيف يحي ذكر الله **ش** هكذا قال في الارشاد انه في الكنيف يزبل عنه اسم
الله تعالى عند الدخول ومرادة بذكر الله ما كان مكتوبا في رقاع او مسقوشا في خاتم او نحو كالدنانير
والدراهم واذ كان ممنوعا من الدخول بذلك فاحري ان يستنجي بخاتم فيه ذكر هذا هو المعروف

خ
وغايب

وعن مالك قول الجواز ذلك وانكره بن العربي **ص** ويقدم سيرة دخولها حروجا عكس
مسجد المنزل بمناه **ش** يستحب فيما كان من باب التشريف بتقديم المكي ليمضي كظهوره وتعلله
وترجله ودخول المسجد كما جازا انه عليه السلام كان يحججه التيامن الحديث واما ما كان من صد ذلك
فصحب فيه تقديم السيرة كدخول الخلا والاسحاج والامسحاط وغسل باطن القدمين واما المنزل فيقدم
اليميني دخولا وحروجا **ص** وجاز بمنزل وطى وبول مستقبل القبلة ومستند برا وان لم يلجأ واول بالسائر
وبا لاطلاق **ش** اما جواز الوطى بالمنزل مستقبل القبلة ومستند برها فهو المشهور نص عليه غيره
واحد من الاشياخ وقيل بجواز مطلقا وهما تاويلان على المدونة قال فيها قلت ايجام الرجل امر
مستقبل القبلة قال لا احفظ عن مالك في هذا شيئا واري انه لا بأس بذلك لانه لا يري بالمرحاض
في المدائن والعري باسا قال بن بشير فتعلق بعض الاشياخ باللفظ الاول فاجازوه مطلقا وتعلق
احزون بالتشبيه فاحقوه بالحدث والقولان مبنيان على ان المنع للمخارج او للعودة فعلى الاول يجوز
اذا خارج في الوطى بخلاف البول وعلى الثاني يستوي مع البول وعن بن حبيب ان الوطى لا يجوز في حجر
ولا بنيان واختلف عنه بالمنع والكراهة واما جواز البول بالمنزل مستقبلا ومستند برافلقوله في
المدونة ولا بكثرة استقبال القبلة ولا استدبارها البول او غايط او جماعة الا في العلوات واما في
المدائن والعري والمراحيض التي على السطوح فلا وان كانت على القبلة وظاهر جواز الاستقبال والاستد
في الكنيث وان لم تكن مشقة بدليل جواز الجماعة ولا ضرورة فيها قاله الحنفي وابن رشد وعياض
وسند وفي الواضحة انما يجوز ذلك مع المشقة وظاهرة ايضا جواز في السطوح وان لم يكن
سائر وعليه حملها عبد الحق وذكر ابو الحسن الصغير انما فيها محمول على السائر واليه اشار بقوله
واول بالسائر وبالاطلاق وجمنا في جواز الاستقبال والاستدبار ما رواه الحاكم في مستدركه
وقال صحيح على شرط مسلم عن جابر انه عليه السلام نهى ان يستقبل القبلة ببول قال فرأيت
قبل ان يغضب بعام مستقبلها ورواه ايضا ابو داود والترمذي وابن ماجة فيجل النهي عن ذلك
في العلوات وفعله بعد ذلك على الكنيث والجمع كيف ما امكن اولى من دعوي النسخ وما روي ايضا
في الصحيح عن عبد الله بن عمر قال رقت يوما على بيت حفصة فزابت النبي عليه السلام بقضي حاجته
مستقبل الشام مستند بر الكعبة **ص** لاني الغضا وبستر قولان يكتلما واختار الترك **ش**
يعني انه لا يجوز الوطى ولا قضا الحاجة مستقبلا ولا مستدبرا بالفضا ان لم يكن ثم سائر فان كان
ففيه قولان وهو مخي قوله وبستر قولان قول بالجواز فيهما لان الحرمة في الوطى للمخارج ولا خارج
وفي البول للمصلين ومع السائر فلا يظهروه من يصلي وقول بالمنع لان الحرمة في الوطى وفي البول
للقبلة وهما موجودان وقد تقدم من بعض المدونة في المسليتين واحتمل لما ذكره واما اختار الترك
مع السائر لانه الذي وقع الايماء اليه في قوله عليه السلام لا تستقبلوا القبلة بغايط ولا بول
ولا تستدبروها ولكن شرفوا وعزبوا **ص** لا القترين وبيت المقدس **ص** المراد بالقرين الشمس والقمر
وبعض بن هرون على عدم كراهة ذلك فيما وقال سند لا بكثرة استقبال بيت المقدس لانه ليس قبلة
ومن العلماء من كره ذلك لما ورد من نصيه عليه السلام عن استقبال القبليتين ببول او غايط رواه
رواه ابو داود وابن ماجة وما ورد ان الشمس والقمر يلعنانه **ص** ووجب استدبارا بسفر اغتشيته
مع سلت ذكره ونثر خفا **ش** الاستدبار واجبه لما روي بن المنذر مستندا انه عليه السلام قال اذا

بال احدكم فيلشتر ذكره ثلاثا ويجعله بين اصبعيه السبابة والاها مفرها من اصله الي بستره
ولما في الصحيحين من حديث القبرين اللذين منهما عليه السلام ومراة بالاجئين البول والغابة
والصبر فيه يعون على قاضي الحاجة اذ معني ذلك وجب على قاضي الحاجة استبرا وانما قيد السلك
والنثر بالحفة لان التقيد في ذلك ليس المحل وليس عليه ان يغمر ويغمر ويتخف لكن يفعل ما يراه في
حقه كافي **ص** وندب جمع ما وجرت ثم **ما** انما ندب الجمع بين الماء والحجر لان التماس العين والاشتر
ولان اهدقها كانوا يجمعون بينهما فندمهم الله تعالى بقوله ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين
والاقتصار على الماء افضل من الاقتصار على الحجر والاقتصار على الحجر مجزي لقوله عليه السلام
فانما يجزي عنه وقال بن حبيب لا يجزي مع الغدرة على الماء وحصى ما الورق بالسفر وعدمه
الماء وتاوله البايع على الاستهباب قال والافه خلاف الاجماع **ص** وتعين في مني وحض ونفاس
وبول مرة وينتشر عن مخزج كثيرا ومذي يغسل ذكره كله ففي النية وبطلان صلاة تاركها او تارك
كله قولان **ص** يعني ان هذه الاشياء لا تكفي فيها الاحجار بل يتعين فيها الماء اما في المني والحض
والنفاس فذلك في حق من فرضه التيمم لعدرا وعدمه من الماء ما يزيل به النجاسة والاف
فغسل البدن كله واجب من ذلك الغدرة في المرأة لا يجزئها المسح بالحجر من البول لتعدية محل النية
وكذلك الحضي ويتعين الماء اذ انتشرت النجاسة عن احد الحجرتين كثيرا واختلف فيما قارب فالحج
من المذهب الاخر ا خلافا لابن عبد الحكم قاله سند وفي ذلك بن راشد على الخلاف فيما قارب
الشي هل يعطي حكمه ام لا ثم قال ولم اجد دليلا يشهد لهذه القاعدة واختلف في المذي هل يتعين
ايضا فيه الماء وهو المشهور لامر عليه السلام بغسل الذكر منه حرجه الصحيحان وقيل يكفي
فيه الحجر لانه خارج ينقص الوضوء فزال الاستحجار منه كالاحداث واذا قيل يغسل الذكر فذلك
من استيعابه على المشهور وهو مذهب المعتزلة عند العراقيين انما يجب منه غسل محل الاذي
كالبول نبا على ان الاشدنية في قول مالك والمذي عندنا اشد من البول هل المراد بها غسل جميعه
او عدم اجز الاستحجار وقوله في النية الى اخره هذا تعريض على المشهور اي واذا قلنا يغسل
جميع الذكر فندجب النية وهو قول الابياني او يسقط وهو قول بن ابي ريد نبا على ان غسله
ومعطل بقطع اصل المذي وهل الامتلاء من تركه النية وغسله كله باطله وهو قول الابياني
اولا وهو قول يحيى بن عمر وقيل بالاعادة في الوقت **ص** ولا يستنجي من ريح **ص** لقوله عليه الصلاة
والسلام ليس منا من استنجى من ريح اي ليس على استنار واه الحافظ الخطيب **ص** وجاز بياض ظاه
منق غير مود ولا محترم لا مبدل وجنس واملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وقصة
وجدار وروث وعظم **ص** احتذر باليابس من المايعات والخرق المشككة كما قال لان الرطوبة تنتشر
النجاسة والمشهور ان هذه الاشياء تقوم مقام الحجر وقيل لا يكفي في ذلك الا الحجر وبالظاهر من
النس فان لا يجوز به الاستحجار اذ اكان فيه رطوبة بالاجماع واختلف في اليابس كالرؤس والعظم
الحبس على قولين حكاهما اللخمي واحتذر بالنسقي من الاملس كالرجاج وبغير المودي من الرجاج
المحرق وخم وهو المراد بالمحدد وبالمحترم من المعطومات والمكتوب والذهب والفضة وجدار
المسجد وجدار العنبر لان الحدار تنجس فيكون سببا في تنجيس ثياب الناس لان لم احتياجا في
الاتصاف الي الحدار ان لا يسما عند نزول المطر وبذل الثياب ولو حذف الحجر وهو قوله لا

الي اخره ففهم من كلامه ذلك ويكون الاول منها راجع الي الاول من صدر المسئلة والثاني
الي الثاني الي اخرها واطلق في الجدار ليعبر حدار المسجد وغيره كما سبق واما الدروث والعظم
فقد تقدم فيها ان كانا نجسين ما حكاه النبي وحكي ايضا في الطاهرين قولين ويكون وجه المنع
حينئذ ما في الجماري عن ابي هريرة حيث قال له ولا تأتي بروث ولا عظم وما رواه ابو داود
ان وقد احسن قالوا له عليه السلام يا محمد انه امنك ان يستنجوا بعظم او روث او جمه فان الله جاعل
لنا فيه رزقا فنبه عنه عليه السلام واختلف في الجمه وهو النجم على قولين الاصح عند من الحاجب وغيره
المنع وقال التلمساني ظاهر المذهب الجواز واختاره الشيخ رحمه الله تعالى **مس** فان انقضت اجزات
كاليد ودون الثلاث **ش** يعني ان الاشيا المتقدمة تحجز مع الانقاء المعقود ان الله ما على
المحل وقد زال وقاله بن حبيب وغيره واختاره جماعة واقصر عليه الشيخ بن عبد الحكم ان استنجى
بما نهى عنه او تحجز واحد فصلاته باطله لانه كالمصلي بالنجاسة اذ لم يات بالرحضة على سنها ورد
بان ذلك في نفس الازالة لا في المزيل وقيل بعيد في الوقت والاصح ان اليد مع الانقاء فانه خلافا
لما ذكر في الاحمال عن بعض شيوخه وان الجمار الواحد والاثنتين وارجب ابو العنبر الثلاث لقوله
عليه السلام ولا يجد احدكم ثلاثة اجمار وما في مسلم لا يستنجى احدكم بدون ثلاثة اجمار وحكاه
صاحب الدخيرة عنه وعن بن شعبان **مس** نفقض الوضوء بحدث وهو الخارج المعتاد
في الصحة **ش** النافق للوضوء حدث وسبب فالحدث المراد به هنا الخارج المعتاد من المخرج المعتاد
على سبيل الصحة والاعتناء وقد تقدم ان له معاني ثلاثة او اربعة فالخارج جنس يشمل البول
والغائط والزنج والمذي والودي والحصى والدود والدم وقوله المعتاد فصل يخرج به الحضي
وما بعده والمراد بالمعتاد الخمسة السابقة والمراد بالخروج المعتاد القبل والد براخرازه
بما لو خرج من جايفة او من الحلق واخر يقول على سبيل الصحة والاعتناء من السلس كما سيأتي
مس لاصح ودود ولو ببله **ش** هذا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم نفقض وقيل ان خرج
ذلك ببله نفقض ولا **مس** وبسلس فارق اكثر كسلس مذي قدر على رفعه وندب ان لازم
اكثر لان شق وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة او مطلقا نزدد **ش** اختلف في السلس فذهب
العداقيون الي استحباب الوضوء منه مطلقا وقسمه المغاربة الي اقسام اربعة الاول ان يلزم
ولا يفارق فلا يجب منه وضوء ولا يستحب لعدم القابلية الثاني ان يلزم اكثر الزمان فيستحب الا
في بدو ونحو الثالث ان يفارق اكثر فيجب على المشهور الدابع ان يستوي الامران فهما
يسقط على المشهور فاشار الي الثالث بقول وبسلس فارقه اكثر ويلي الثاني بقوله وندب انه
لازم اكثر وهم منه انه مع التساوي يسقط وهو الرابع وشار الي الاول بقوله لان شق لانه
مع عدم الفارقة يشق وذلك واضح واما سلس المذي فيجب الوضوء منه مع القدرة على رفعه
قال بن عبد السلام في قول ابن الحاجب وان كثر المذي للعزبة او التذكير فالمشهور الوضوء هذا
هو المشهور الاظهر لغدرته على رفعه لا كما عرفت من كلام المولى ويشق ان يكون في زمن نطلب
المكاح وشرا السرية معذورا قوله وفي اعتبار الملازمة ان ياتي البول مقدار ثلثي ساعة مثلا
ثم ينقطع عنه مقدار ثلثيها ثم ياتي ثلثي ساعة كذلك يعبر سائر زمانه وبله وكان بعض من لغينا
يقول انما يعتبر ملازمة وموافقته في اوقات الصلوات خاصة لانه الزمان الذي يخاطب

والصواب ان السلس الخارج
ينقض الوضوء كما تقدم في
صورتين من السلس هو
الغرض الخارج

اصل
على رفعه لا كما تقدم
ظاهر كلامه

المراد بها تحت المعدة ما
تحت الشئ وما فوقها
ما فوق الشئ فانه ليس

فيه بالوضو وهذا وان كان مناسبا لكنه من الغرض النادر والذي اختاره بن هرون الثاني
الشيخ وهو الذي كان يميل اليه شيخنا قال وهذا اذا كان اثبات ذلك مختلفا في الوقت فيقول
بدهنه ايما اكثر ويجعل عليه واما ان كان منصوبا لجعل عليه ان كان اول الوقت احزها وان
كان اخره قدمها واتي هذا الخلاف اشار بقوله نزل من مخرجيه او ثقبته تحت المعدة ان
السداد والامقولا **ش** هذا متعلق بقوله الخارج اي انما يتقضى الوضوء الخارج المعتاد اذا خرج
من مخرجيه وهما القبل والبر او من ثقبته تحت المعدة ان السداد المخرج المعتاد وان لم يتسد فدل
بغير المتفق كالمعتاد في تقضى الوضوء لان حكمها بن بركة وظاهر ما في الجواهر ان القولين مع
السداد المعتاد ايضا وكذا اذا كانت الثقبه فوق المعدة ونصه واذ خرج المعتاد الموجب على القاء
من غير المخرج فللمتأخرين في تقضى الوضوء به فولا نظر الي العادة والخارج او الي المخرج **ص**
وبسببه وهو زوال عقل وان يؤمر ثقل ولو قصر لاقف وتذب ان طال **ش** هذا هو الناقض الثاني
للوضوء وهو السبب والمراد به ما ادي للحدث من زوال عقل بخون او غما او سكر او نوم ثقل وطال
وكذا لو قصر على المشهور لان حق وقصر فان طال استحب هكذا حكى المحققين وعبر عن المذهب وحكي
بن بشير فيما اذا طال وضوء فولا بالوجوب واعتبر عبد الحميد وغيره حال التاريم بحيث انه ان كان
على هيئة يتسبب فيها الطول وحز وج الحداث كالساجد والمضطجع اتقضى وضوءه ومثاله كالقيام
لا يتقضى وضوءه وفي الجالس مستويا والرايح فولا والصغير المجرور بسببه عايد على الحدث
اي يتقضى الوضوء حدث وبسبب حدث **ص** ولمس يلبس صاحبه به عادة ولو نظرا واستعرا وحاصل
واول بالحفيف وبلاطلاق ان قصد لذة او وجدها لا انتفيا الا القبله نعم وان بكروه واستغفروا
لاوداع او رجحة **ش** هو مرفوع عطفا على زوال واخرج بقوله يلبس صاحبه به لمس المحرم فانه لا يلبس
به عادة قال الشيخ وقلت صاحبه لا ادخل اللبس والملبس الملبس فان صاحب اللبس من اللبس
والملبوس قال في التهذيب والملبوس واللبس ان الترانوضا والا فلا واختلف في مس الظفر والشعر
فالمنصوص النقص ذكر ذلك في الموارد والطرائق وغيرها اذا التذمها وزاي بعض الشيوعه
انما لا يلحقان بالحسد اذا اللذة ليست لهما وانما هي بالنظر ولا اثر له في تقضى الطهارة على
الصحيح من المذهب واما اللبس من فوق حائل فانه يتقضى الوضوء نص عليه في المدونة قاله
بن رشد كابن زياد بالحفيف وهو طاهر كلام صاحب الكافي وغيره وحمله غيرهم على الاطلاق قاله
النقص في الكتيف ايضا وحكي بن الحاجب في الكتيف قولان فانه قال والحائل الحفيف لا يمنع
وفي غيره فولا وقوله ان قصد لذة او وجدها يريد ان اللبس المذكور مشروط باحد امرين الاول
قصد اللذة لكن ان وجدها فاتفق وان لم يجدها فكذلك على المنصوص وعن اشيب عدم
النقص الثاني وجود اللذة واختلف ان وجدها ولم يقصد فظا هو كلام بن الحاجب وغيره انه
محل اتفاق وحكي التمسائي فولا بعدم التقضى فان لم يقصد فلا تقضى وهو معنى قوله لا انتفيا
وهذا كله فيما عدا القبله في الم فانهما تقضى مطلقا قوله وان بكروه واستغفروا قال
في المجموعه وان قبلها على الم مكرهه او طاعة فليتوضا جميعا وروي بن نافع عنه فيمن غلبته
زوجته فقبلته وهو كاره ولا يجد لذة ان عليه الوضوء بن يونس يري قبلته في ثم او عمره وقا
في الموارد وقال بن حبيب عن مطرف وبن الماحسون وبن عبد الحكم من استغفل او اكره في قبلته

او ملامسة فلا وضو عليه الا ان يتراخي او يلتذ قال اصبح اما القبلة فليتنوضا وان اكره
او استعقل لما جازي القبلة الوضوء مجلا من غير تفصيل ابن يونس قال ما لك ولا وضو عليه في
قبلة امراته لوداع او رجعة ونحوه الا ان يلتذ وكذا عنه في النوادر وحكي بن بريدة في القبلة
ثلاثة احوال النقص مطلقا واعتبار اللذة والنقص في الغم مطلقا وفي غير اعتبار اللذة واخره
بقوله الا القبلة بغم مما لو قبلها على غير الغم فانها كالملامسة بن هرون ولا تعلم في ذلك خلافا لاما تناول
بن يونس في روايته بن نافع المتقدمة في الذي استعملته روجه فقبلته انه يتوضا وان كان على
غير الغم وانظر هذا مع كلام بن بريدة **ص** ولا لذة بنظر كالباطل ولذة بنظر علي الاصح **ش** هو معطوف
على قوله لا لولا ان يعني ان اللذة بالنظر لا تنقص على الاصح وعبر عنه المازري بالمشهور خلافا لابن
يكيرو والبياني ولا وضو على من اعطى على الاصح ذكره بن عطاء الله الا ان يكسر عن مذي فيتوضا للذي
وقيل بالنقص حكاية النبي وحكي بن سبيح عن الاشياخ النظر الى الشخص في نفسه فان كانت عادته خرج
المذي بذلك فعليه الوضوء والا فلا والاصح ان اللذة بالمحرم لا تنقص خلافا للقاضي عبد الوهاب
وغيره بناء على ان الصورة النادرة هل لها حكم نفسها او حكم غايتها واللذة بالصبي او الصبية كذلك
وظاهر كلامه في النوادر الوجوب مع اللذة **ص** ومطلق من ذكره المتصل ولو خشي مشكلا بيطن اوجه
جب كلف او اصبح وان زاد ابداح **ش** هذا معطوف على رواه اي يتنقض الوضوء حديثه وسببه
وهو رواه علق ولسن ومطلق من ذكره يعني ان من الذكر يتنقض الوضوء اعدا كان او لسيا ناسه
من الكثرة او من غيرها التذام لا وهذا امراده بطلاق المسخ خلافا لما في المجموع من اشتراط العهد في
النقص ولا بن نافع في اشتراط الكثرة وللعراقيين في اشتراط اللذة ثم النقص على المشهور يعقيد
بباطن الكف او بباطن الاصابع او جابيهما وهو معنى قوله بيطن اوجب لكى او اصبح وقال اشهب
بباطن كفه فقط وظاهر كلام العراقيين انه ينقض بكل عضو من اعضائه بض عليه السيوري
ابن عبد السلام ولعله معنى ما قال القوار ابو بكر من منعه بباطن الذراع توضا كباطن كفه ولعله
يعيد من لفظه فانفق هو لا على ان ما ورد في ذلك من حديث سيرة وهو قوله عليه السلام اذا
مس احدكم ذكره فليتنوضا وقوله من منعه من ذكره فليتنوضا مقيد واختلفوا في التقيد كما علمت وعن
مالك رواية بعدم النقص مطلقا حديث طلق هل هي الاضعة او مضغفة منك اخرجها او
داود ورد بان طلقا كان حديثه اول الحجة وحديث سيرة رواه ابو هريرة وهو من اهل الاسلام
فكان ناسخا وايضا فان ابار رعة **ص** احاط قد منع حديث طلق وحديث سيرة صحيح واحترز
الشيخ بقوله ذكره من ذكر غير فلا **ص** **الام** ناحية الملامسة وبالمقتضى من المقطوع ادلا
اثر له واما من الاختصاص فوجه فان كان غير مشكلا اعتبر في حقه ما حكم له به وان كان مشكلا
فقال الامام ابو عبد الله المازري قد نزع الناس في نقض الوضوء عنه فرجه وعندي انه
يخرج على القولين فيمن يتيقن الوضوء وشك في الحدث قال وهذا على مذهب المغاربة واما عند
العراقيين فاي الفرجين اعتاد وجود اللذة تعلق الحكم به وواقعة المتاحرون على ذلك
فلذا اقال ولو خشي مشكلا ان المذهب فيمن له يتيقن الطهارة وشك في الحدث الوجوب
واختلف ادا من ذكره باصبع رايد فقال بن راشد والحلاف فيها خلاف في حال هل فيها من
الاحساس ما في غيرها ام لا وينبغي ان اساءت الاصابع في التصرف والاحساس النقص وان

صحيح
المسعودي
اشترط
الاشهر
ملاية

الحرق وقيل هو العصب الذي بين الذكر والدبر واحده دفع بضم الراء وسكون الفاء والغيب المعجزة
 ولا في مس فوج الصبي او الصبية ولا في جرح البهيمه خلافا للثب ولا في اكل ما مست النار او شربه
 خلافا لاجد في لحم الابل ولا في القنقه خلافا لاني حنيفة لانها لا تنقض خارج الصلاة فلا ينقضه
 داخلها فنيا على السعال والعطاس وايضا لو وجبته داخلها لا وجبته خارجها كالتمتع ولا في القي
 والقلس والحجامة والعضادة ودمح الهام ومس الصلب والاوتان والكلمة القبيحة والنظر للشهوة
 وقلع العنبر والاشاد الشعر والتقطير في المحرجين او ادخال شيء فيها او ادني مسلم او حمل ميت
 او وطئ نجاسة رطبة وامام من المرأة فزحها فلا وضوء عليها فيه قاله في الكتاب لان فزحها ليس بذكر
 فيتناوله الحديث وروي عن مالك ان عليها الوضوء لقوله عليه السلام من افضى بيده الى فزح
 فليتوضا وروي عنه المقرقة بين ان يسلط فيجب الوضوء ولا يجب وسال ابن ابي اويس مالكا
 عن الالطاف فقال ان تدخل بيديها بين شفرها واختلف المتأخرون في بقا هذه الروايات
 على ظاهرها او جعل التفصيل تفسيرا للقولين وان من قال بالنقض فمحول على ما اذا الطفت من
 قال بعدمه فمحول على ما ان المر تلطف ومعني قوله واولت ايضا بعد مر الالطاف اي ان المدونة
 اولت لان المسيلة فيها فاولت بعدم النقض مطلقا واولت بعدم الالطاف فان الطفت انتقض
 ومنهم من يري ان المذهب على قولين التفصيل والسقوط ومنهم من يري ان المذهب على قولين الوجوب
 والتفصيل **مس** وتندب غسل فم من لم وتنب وتجد يد وضوء ان صلى به **ش** لانه اذا لم يصل به يصير
 فز غسل ستا قاله الحنفي وانما ندب ذلك لان الما ينزل ما حصل في الغمر من دسم ولان الوضوء
 على نور كما قيل **مس** ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يجد **ش** هكذا نص عليه مالك لان الطهارة
 باقية في نفس الامر وعن اشيب وسحقون بطلانها ومن هذا اذا افتتح بكبيرة الاحرام ثم شك
 فيها وتنادي حتى اكمل ثم تبين له بعد ذلك انه اصاب في تمامه او زاد في الصلوة شيئا سهوا ثم
 تبين انه واجب هل يجزيه عن الواجب ام لا او سلم ساكا في اكمال الصلوة ثم تبين له بعد ذلك
 الكمال ذكره لك المازري **مس** ومنع حدث صلاة وطوافا ومس مصحف وان بقصيب وحمله بعلا
 او وسادة الابا منعة فصدت وان على كافراد رهم وتفسير ولوح لمعلم ومتعلم وان حايضا
 وجزا المتعلم وان بلغ وحرر بسا ترفا فان حايض **ش** لا اشكال في منعه الطواف او الصلوة
 الا عند العذر اذا قلنا ان التيم لا يرفع الحدث وامام من المصنف هو مذهب الجمهور وخالف فيه
 اهل الظاهر والحجة عليهم ما في الموطا وعنه ان في كتابه صلى الله عليه وسلم لغرو بن حرم ان لا يس
 القرآن الا طاهرا بن عبد السلام وكان مذهب الطاهرية في هذه المسئلة اقرب وفيه نظر
 مع ما صح عنه عليه السلام من حديث الموطا وعنه واكثر الماتين وافقوا على منع مس الحذر ولو
 بقصيب لان المسوس حيد اما هو حرا المصنف واخري في المنع طرف المكتوب وما بين الاسطر
 من البياض وان منع مسه بقصيب فاحري حمله بعلافة او وسادة اللهم الا ان يحمل مع امعة
 فصدت اي كان المقصود حملها فانه يجوز والباني بامنة للمعية او للطرفية وقوله وان
 على كافريد انه يجوز للمحدث ان يحمل المصنف مع امعة مقصودة ولو كان كافرا لان المقصود
 حمل ما فيه المصنف لا المصنف وقوله لا درهم وتفسير هذا المخرج من اصل المسئلة اي ومنع
 حدث كذا او كذا لا درهم ونحو مما ذكره وسوا كان التفسير فيه ايات من القرآن ام لا لان المقصود

فاذا احتج طائفة
 فصلاة حلقه وركب
 اولي وانظر في
 هذه المسئلة خاتمة
 او من طهارة الا فتتح
 الحج

واتبعوا

ليس هو القرآن واحري في الدرر اهرق والمشهور جواز مس اللوح لمعلم ومتعلم من رجل او صب
او امرأة ولو حاضبان يوشن وهو مذهب بن القاسم لصورة التعليم وحكي عن اسهب الكراه
مطلقا لما لك والكراهة للرجال دون الصبيان لا بن حبيب ونقل عنه صاحب الجواهر وعينه الكراه
للمعلم لا مكان ان يصحها غيره وهو ينظر او يصحها في وقت واحد وكما الحزب من المصنف فيجوز
للمتعلم ولو كان بالغاً كاللوح واما الكامل فلا وقد فهم ذلك من قوله وجز لمعلم ولما لك قول في الح
باستحقاق الكامل للصبيان وقوله وجز لسا تان لحاض يريد ان الحديث يحول له حمل الحزب الذي
شي من القرآن بشرط ان يكون في شيء كنه هكذا اباحة مالك للصبي والحاض والحامل في العتبية
من فصل يجب غسل ظاهر الجسد بماء وان بنومرا وبعد ذهاب لذة بلإجماع ولم يغتسل
لذة او غير معتادة ويتوضا كن جامع واعتسل ثم امني ولا يعيد الصلاة **ش** لا اشكال في وجوب
الغسل مما ذكر واحترز بالظاهر من المصنفة والاستشاق فانهما استان فالبا في معنى للصبية
ويشترط معه وجود اللذة المعتادة . ل عليه ما ياتي من قوله لا بلالذة وقوله وان بنومرا
ان خروج المني موجب للغسل وان في نومه وقوله او بعد ذهاب لذة بلإجماع يشير به
ان الشخص اذا التذ بغير جماع وانزل ثم انزل فانه يجب عليه الغسل بلا خلاف قاله بن عب
السلام واحترز بقوله ولم يغتسل اذا اغتسل قبل ان ينزل ثم انزل ففيل يجب الغسل من
لخروج المني وقيل لا يجب مراعاة خروج المني وقيل لا يجب مراعاة لوجود اللذة ومثل ذلك اذا
جامع ولم ينزل ثم اغتسل ثم انزل وقد حصل فيها المارري والمخني وغيرهما ثلاثة اقوال وجوب
الغسل ونفيه والوجوب في الاولي دون الثانية وقد اشار الشيخ الى هذه الصورة بقوله
جامع فاعتسل ثم امني قوله ولا يعيد الصلاة هو قول بن الموان واختاره بن رشد والمارري وغيره
لانه انما حكم له بالحجابة عند الخروج وقال اصبح يعيدها واما قوله لا بلالذة او غير معتادة
فيغني به ان المني اذا خرج بغير لذة كما لو صب فامني اولد عنه عقرب او بلذة غير معتادة كمن
جرب فامني او نزل في ما حار فامني فانه لا يجب عليه غسل وهذا هو المشهور خلافا للسحنون وقول
ويتوضا اي في الصورتين واختلف هل الوضوء واجب او مستحب والاول ظاهر المذهب والاصح في الثاني
الثاني لكون المني ليس من موجبات الوضوء **ش** وبغيب حشفة بالغ لا مراهق وقد رها في فرج وان
بهمية وميت **ش** الموجب الثاني الغسل مغيب الحشفة وهو معطوف على قوله يعني والمشروران
المراهق غير موجب للغسل بناء على انه هل يلزمه بلذ بوطيه كما يلزم بوطي البالغ ام لا ومن
الخلا في ذلك عبد الوهاب ولم يختلف في الصغير الذي لا يلزم بوطيه لانه كالأصبع وينزل من
الحشفة وقد رها من قطعت منه فقوله في فرج متعلق بمغيب اي مغيب حشفة في فرج ولا فرق في
بين الادمية والبهيمة ولا ينجي وميت **ش** ويندب لمراهق كصغيرة وطيبها بالغ **ش** يعني ان المراهق
يندب له الغسل اذا وطى الكهنة لا يندب ذلك للصغيرة اذا وطى بالغ وطيبها بالغ وفي مختصر الوقار
لا تؤمر بالغسل بناء على ان الغسل طهارة كالوضوء فتؤمر به كما تؤمر في الوضوء لا لعدم تذكر
كالوضوء وحكي المخني عن بن سحنون انها ان صحت بغير غسل اعادت وحكا بن يوشن عن اسهب
سحنون انما يعيد بالقرب لا ابد او انما قيد الذب في الصغيرة بوطي البالغ لانها اذا كانا غسلا
فلا غسل عليهما علي مقتضى المذهب بن بشير وقد يؤمر ان به علي حمة الذب وعندنا قول ان

ممنوع

المداهق في احكامه كالبالغ وهو شدد **و** لا ينبغي وصل للفتح ولو التذت **ش** يريد انه اذا جامع دون الفتح فوصل من ما به الى داخل وزجها فلا غسل عليها هكذا قال في المدونة وزاد الا ان تلتذ فحملها الباجي وعينه على ظاهرها واختاره التوسل لان التذادها مظنة الانزال وتناولها بن القاسم على انها انزلت فحزى هنا على تاويل بن القاسم ونقل ابو الحسن الصغير فلا يوجب الغسل بمجرد وصول الماء الى الفتح التذت ام لا **ص** وجبض ونفاس بدم واستحسن وبغيره لا باستحاضة ونذبه لا تقطاعه **ش** الموجب الثالث والرابع للغسل الحيض والنفاس وهما معطوفان على معنى ولا اشكال في وجوب الغسل منهما واختلف قول مالك اذا ولدت بغير ماله فوجب عليها الغسل قال بعض الاشياخ وهو الظاهر ان لا يوجب غسلها ان الصور النادرة هذا يعطى حكم غلبها او حكم نفسها او على انه النفاس اسم لتنفس الرحم وقد وجد او للدم ولم يوجد ولا يجب الغسل بدمه لا استحاضة لانه دم علة وفساد فاستبد الخراج من الدبر وكان مالك او لا يقول بعدم استحباب الغسل منه ثم رجع الى الاستحباب لانه دم خارج من القبل فتومر به بالغسل **ص** وجب غسل كاف بعد الشهادة بما ذكره وصح قبلها وقد اجمع على الاسلام لا الاسلام الا الحز **ش** اي وجب الغسل على الكافر بعد تلفظه بالشهادة بما ذكره من خروج مني او معيب حشفة او حشفة او نفاس وهذا هو المشهور وقال القاضي اسماعيل بسبب لان الاسلام يجب ما قبله والدم والوضوء ويحجب قبل الشهادة اذا اجمع على الاسلام حديث غا مدين اغتسل قبل اظهار الشهادة ولم يامر عليه السلام باعادة الغسل وروي عن مالك ايضا عدم الاجزاء نقله مصنف الارشاد وهو الظاهر لان النية لا تقع من كافر قوله لا الاسلام يعني فلا يغسل له قبل الشهادة الامح الحز هكذا ذكر القاضي عياض ان التلفظ في حق القادر شرط على المشهور والمشهور عدم اشتراطه مع العجز خلا في الكفر فلا يغتفر للفظ لانه مقام حشوة **ص** وان شك ام يدي ام مني اغتسل واعاد من اخر نومة كتحققه **ش** يريد انه اذا وجد في ثوبه او غيرها بلا لا يدري اهو مذي او مني فانه يغتسل وجوبا بن القاسم كما في شرح العدة وهو المشهور كالوضوء وتوقف مالك في الجموعة عن الجواب وقال لا ادري ما هذا افاجراه بن سابق في علي الخلاف فمن تغتسل الطهارة وشك في الحدث ومذهب المدونة والجموعة انه يعيد من اخر نومة ناهيا عنه وكذا لو تحقق انه مني وروي بن حبيب عن مالك انه يعيد من اول نومة وفيه اكثر الاشياخ هذا الخلاف بما اذا كان لا يخلعه اصلا والا فانه يعيد من اخر نومة اتفاقا الباجي وعندي ان الخلاف مطلق وعليه هذا في المسئلة ثلاثة اقوال يفرق في الثالث فانه كان ستره اعادة من اخر نومة والا فمن اول نومة المازري واذا قلنا با ثبات الغسل بالشك فهل عليه ان يضيف الى ذلك الوضوء المشهور انه يستغني بالغسل لان من احبب يقينا يستغني بالغسل فمن شك يكتفي بالغسل او قال وقد راي بعض المخالفين ذهب الى انه يضيف الوضوء الى غسله وعندي انه يخرج على قول من ذهب من اصحابنا الى وجوب الترتيب قال ولو استيقظ فذكرنا خلا ما ولم يجد بلا فلا حكم له **ص** وواجبه نية وموالاتها الوضوء **ش** اي واجب الغسل النية بن عبد السلام وهو هنا متفق على وجوبها كالا ما خرج من الوضوء ابن هرون وقد يفرق بان الوضوء فيه معنى النظافة لكونه متعلقا بالاعضا التي تتعلق بها الوضوء غالبا بخلاف الغسل او يفرق اما رفع الحدث واستباحة الصلاة او فريضة ذلك ولا يكتفي مطلق الطهارة الى غير ذلك من العزوع المذكورة في الوضوء واما الموالات هنا فيجب مع الذكر والغدرة على المشهور ويختلف فيها كما اختلف في الوضوء وقد ارشد الى ذلك بالتشبيه

استغنى عن الغسل
بغير بلل الماء

وان نوت الحيض والجنابة **ص** واحدها ناسية للاخر او نوي الجنابة والجمعة او نيايته عن
الجمعة حصل وان نسي الجنابة **ص** قصد بيايته عنها لا تنفيا **ص** لا اشكال اذا نوت بغسلها الحيض
والجنابة في الاجزاء كذلك اذا نوت الجنابة ناسية للحيض على المشهور بن يونس وهو مذهب المدونة
خلاف السمعوني لان موافق الحيض لا يقدح تحت الجنابة والمقصود الاجزاء ايضا اذا نوت الحيض
ناسية للجنابة وخرج الباقي من الاجزاء لان الجنابة تمنع العزاة دون الحيض ورد بانها اذا انقطع
يمنع كالجنابة ذكره صاحب النكاح ونبه بقوله ناسية على انها لو نوت احدها مخرجة للاخر لا يحويها وما اذا
نوي الجنابة والجمعة فنحن في المدونة على الاجزاء في الجلاب اذا خلطها بنية واحدة لا يجزي واختلاف
هل هو خلاف لما في المدونة واليه ذهب اكثر الشيعي وقال ابن العزلي ليس بخلاف وحمل المدونة على
ما اذا قصد بالغسل الجنابة ونوي نيايته عن غسل الجمعة وما في الجلاب على الخلط اي قصد بها على حد
السواوي بيرة قوله في الجلاب وهذه المسئلة مخرجة غير منصوصة ولو كانت في المدونة لما صح ذلك
وقد جري الشرح هنا على طريق اكثر الشرح فيما اذا نواها فان نوي الجنابة والنية عن الجمعة
فلا خلاف في الاجزاء وقوله حصل اخذ عن جميع المسائل المتقدمة والمشهور وهو مذهب بن القاسم انه
اذا نوي الجمعة ناسيا للجنابة لا يجزى به عن واحد منهما وحكي بن شاس عن اشتباه الاجزاء وكذا الاجزاء
اذا نوي الجمعة والنية عن الجنابة وقوله وان نسي الجنابة معناه ونوي الجمعة او قصد نيايته عنها
اي قصد نيايته عن غسل الجمعة عن الجنابة **ص** اي لا يجزى به عن واحد منهما في صورتين **ص**
وتحليل شعر وضغث مضغورة لا تقصه **ص** اي لا يعطوف على قوله نية اي وواجبه ايضا تحليل
الشعر لقوله عليه السلام خللوا الشعر والشعر **ص** اي لا يجزى به عن واحد منهما في صورتين **ص**
في التحليل قولن اشهرها الوجوب حيث قال **ص** والاشهد وجوب تحليل **ص** والراس وغيرهما وله
يوجد الخلاف منصوصا بالغير كما قال **ص** لا يبيروا لعله تنوع **ص** في تحليل اللحية في القبية
ليس عليه ذلك خلافا لاشتهب **ص** واما الراس فحكي عبد الوهاب الاتفاق على وجوب تحليله وخرج القول
بالسقوط على القول به في اللحية وقوله وضغث مضغورة هو ايضا معطوف على ما عطف عليه تحليل
ومعنى الضغث الجمع او التضم والتخريك عيبض ونقصه وليس عليها حل عقاصها هكذا قال في الراس
لما في سلم ان امرأة جات الى رسول الله **ص** وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة اشد صغرا راسي
فما اصنع اذا اغتسلت فقال انما يكفيك ان تحتي ثلاث حبات ثم تقبضين عليك الماء فتطهرين
ص وذلك ولو بعد الماء او جرقه او لثما **ص** فان تغذرس سقط **ص** هو ايضا معطوف على نية يعني انه
يجب على من اراد ان يغتسل بني ما بعد ان يدلك حبيدة وقد تقدم بيانها وقوله ولو بعد الماء
اشارة الى انه لا يشترط ان يكون **ص** اي لا يغتسل بالمستقة وهو قول اي محمد خلافا للقاسمي
في استراطة ذلك ويجب على استباح حبيدة بالماء مع الغدرة فان كان لا تغدر على ذلك الا
جرقه او استنابة فقال **ص** لا يجوز ذلك قيل وهو الظاهر لانه مما لا يتوصل اليه الواجب الا
به وهو اختياره هنا **ص** قال **ص** اي لا يسقط ذلك وقال القاضي ابو الحسن ان كان كثير الماء
والاسقط قوله وان تغذري من كل وجه سقط وهو واضح **ص** وسنته غسل يديه اولاهما
اذ نيه ومضمونه **ص** استشق **ص** يعني ان سنن الغسل اربع غسل اليدين قبل دخولها
وقد مر بيانها في الوضوء **ص** واضح **ص** اي نيه وهو الباطن هنا واحترز بن كك عن غير الصماخ فانه

شامل ومتشقق

كظاها لاشراف مما يلي الراس ومما يواجه ومن سننه ايضا المضمضة والاستنشاق كما في
 الوضوء **و** ندب بدأ بالآلة الاذي ثم اعضا وضوئه كما مر مرة **ش** اما ندب له ذلك ليقع
 الغسل في اعضا ظاهرة ولوغسل العضو الذي فيه الادوية مرة واحدة ينوي بها رفع الحدث لاخره
 ذلك ذكره النبي وابن عبد السلام وغيرهما وهو خلاف لظاها كلامه في الجلاب من وجوب آلة النجاسة
 او لا طهارة الحدث ثانيا بعد ذلك كما يفهمه من واحد من كلامه قال بعضهم كلام بن الجلاب من لا يمكن
 ان يخالف ثم يغسل اعضا الوضوء بنية رفع حدث الجنابة عن تلك الاعضا ولو نوي الغضلة وجب
 عليه اعادة غسلها عياض ولم يأت تكداره في الاحاديث وذكر بعض شيوخنا انه لا فضيلة في تكراره
 يريد لانه من الغسل ولا فضيلة في تكداره واليه اشار بقوله مرة فاشار بقوله كاملة الى انه
 لا يوجب غسل رجليه حتى يفرغ من غسله وذلك لما رواه ما لك البخاري وسلم عن عائشة من
 تقديمها وقيل بوجوبها لما روي عن يمينه من تأخيرها رواه البخاري وغيره وقيل ان كان مو
 وسخا اخر والا قدمها وقيل هو مخير بن الفاكاني في شرح العدة والمهور التقديم **ص** واعلاه
 ومما منه وتثليث راسه **ش** اي ومما يندب ايضا التداية باعلي الجسد وبالميا من وتثليث
 الراس وذلك لما ورد في الموطا انه عليه السلام كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم
 نوضا وضوء للصلاة ثم يدخل اصابعه في الماء فيخل بها اصول شعرة ثم يصب الماء على راسه
 ثلاث عزفات ثم يفيض الماء على جلدة كله ويقول عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان
 يعجبه التيامن في شعله وترجله وظهوره وشانه كله الحديث **ص** وقلة الماء بلاحد كغسل فرج
 جنب لعودة الجماع **ش** هذا كما قال صاحب الرسالة وقلة الماء احكام الغسل سنة والسرف منه
 غلو وبدعة وقوله كغسل فرج جنب ايا حذره يعني غسل فرجه قبل اعادة الجماع مستحب هكذا قال
 ابن عبد السلام وغيره وعليه حمل قوله عليه السلام اي احدكم اهلته ثم اراد الجماع فليتوضا وفي
 الغسل فوايد تقوية العضو واتمام اللذة وازالة النجاسة فان عندنا ان رطوبة فرج المرأة
 نجسة لا تخلطها بالبول وغيره **ص** وضوءه لغرضه ولم يبطل الاجماع **ش** ظاها المذهب
 ان وضوء الجنب قبل النوم مستحب قاله القاضي عياض وقد ورد في الصحيح عن عائشة انه عليه
 السلام كان ينام وهو جنب ولا يمس ما وفي الصحيح انه عليه السلام امر به حمل الجمهور الامر على
 الاستنجاب والاحر على البيان الجواز جمع بين الادلة ونقل الباقي عن ابن حبيب الوجوب ولاه
 يومر بالتميم قاله مالك في الواضحة خلافا لابن حبيب بناء على ان الغسل للنشاط او لتحصل طهارة
 ونقل الباقي عن مالك في الواضحة ان هذا الوضوء لا يبطل البول ولا غير الا الجماع الجنان قلناه
 الغسل للنشاط لا بعيد الوضوء اذا حدث وان قلنا لينام احد الطهارتين بعيد **ص** ومنع
 الجنابة موانع الاصغر والقراءة الاكالية لتعود ونحوه **ش** ولو مجتازا ككفارة وان اذن
 مسلم **ش** يعني الجنابة في الموانع كالحديث الاصغر **ش** اي ما يمنعها الاصغر منها قراءة
 القرآن على المشهور ولما لك في المختصر ابا حنيفة القليل والكثير وفي ماع اشبه بقرا البسيط
 واستضعف بن راشد ما في المختصر لما في السنائي عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام لم يكن
 يحبه عن القرآن شي ليس الجنابة ولقوله عليه السلام اقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا
 الا كناية لتعود اي فيجوز لاعلي معنى البلادة ونحو التعود الرقا وحول المسجد ولو كان عابرا

فعله وادعاه ومما منه اي اعطاه الجسد
 ومما منه اي اعطاه الجسد ومما منه
 من غير ما لا يستعمله من غير ما لا يستعمله
 كل من الاعمال والاصول من غير ما لا يستعمله

لا يوجب غسله الا بالوضوء
 ولا يوجب غسله الا بالوضوء
 فغيره من الاعمال والاصول
 فهو من الاعمال والاصول

على المشهور وتقل عن مالك الجواز اذا كان عابرا سبيلا وعابرا سبيلا في الالة المسافر اي لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل فيا التيمم وقيل المراك لا تقربوا
مواضع الصلاة الاجتنابين وهو وجه القول بالجواز ومنع الكافر من المسجد وان اذن له مسلم
لان المنع منه حرمة المسجد وهو حق لله تعالى فلا يسقط باسقاط بعض المسلمين وبه هذا على خلاف من
اجاز ذلك ابن عبد السلام وهو ظاهر الاحاديث وقد كان تمامه مر بوطا في المسجد **ص** ولين تدفق
وراحية طلع او عجين **ش** يعني ان للمني علامات التدفق وراحية الطلع والعجين يريد في الاعتدال كما قال
في الجواهر ومني الرجل في اعتدال الحال ايض بخبره ودفاق بخبره وشهوة ويعقب حروجه فتور وراحية
راحية الطلع وتقرّب من راحية العجين **ص** ويجزي عن الوضوء وان تبين عدم جنبته وغسل الوضوء
عن غسل محله ولو ناسيا جنبته كلعنة منها وان عن جيبه **ش** يعني انه اذا اعتسل ثم تذكر انه
جنب فانه يني على اعضا وضوئه ويجز به وقد نص اللحن على ذلك فيهما وخرج المازري في الثانية
قولن من نوي يتيمه الحدث الاصغر هل يجز به عن الاكبرام لا وانما قال وغسل الوضوء لان مسح
الوضوء لا يجز به عن غسل محله واسا ريقوله كلعنة الي احرة الي انه اذا ترك لعة في غسل الجنابة
ثم غسلها في الوضوء فانه يجز به لا اتحاد الموجب ونص في المدونة على انه اذا مسح على الجبيرة في
غسل الجنابة ثم سقطت ونوضا بعد ذلك وكانت في معسول الوضوء على الاجزاء وهو معنى قوله
وان عن جيرة والصمير المحرور عين عابدين على الجنابة وفي جنبته في الموصفين على المكلف ومحله على الوضوء
فصل رخص لرجل وامرأة وان مستحاضة كحضر او سفر مسح حورب جلد طاهرة وباطن
وحق ولو على خف بلا حائل كطين الا الممان **ش** المسح على الخفين رخصة للرجال والنساء على الاصح وفي
مختصر ابن الطلاع انه مطلوب فقيل بالندب وقيل بالوجوب وحمل على ما اذا كان لا يسافر اذ
ان تجلعه لعنه عذر لا انه يجب عليه ان يلبس ليمسح وما وقع في المذهب من انه غير مشروع منك
الحفاظ من المذهب قال المازري انما الرواية الثانية لا مسح في السفر ولا في الحضر وكأنه كره
وانما حكى عن نفسه ما يوثق فعله وقد تكون التي جازا ويوثق تركه وكيف يظن به انكار المسح قد
حكاه عن النبي عليه السلام سبعون صحابيا وكذا نقلها في الاكمال اي لا مسح والمعروف جواز
سعدا وحضر وقيل بجواز المسح فقط وانما قال وامرأة لا احتمال ان يتوهم قصر الرخصة على
الرجل لكونه هو الذي يضطرب الي الاسباب المتضمنة لذلك وقوله وان مستحاضة هكذا قال
بن القاسم في المدونة وقوله مسح حورب جلد هو خبر عن قوله رخص والجورب ما كان على هيئة الخف
من صوف او كتان او غير ذلك وقوله جلد طاهرة وباطنه هو شرط في جوار المسح عليه ولما كان
قول بانه لا يمسح عليه مطلقا واختار بن القاسم الاول لانه خف يمكن متاعبة المسح فيه وقوله
وخفين هو موطون على المحرور وهو حورب وقوله ولو على خف اي يمسح على الخف مطلقا كان وحده
اولس على خف وهذا هو المشهور وقيل لا يمسح الا على خف واحد لان الرخصة لا تعدى بها عن محله
ولم تزد الرخصة في مسح خف على خف وعلى المشهور ان مسح على الاعلين ثم خلعهما مسح على الاسفلين
كالخف مع الرجلين وزعم اللحن ان الخلاف مقيد بما اذا لم يكن مسح على الاسفلين قبل لبس الاعلين
واما الوضوء على الاسفلين لجاز له المسح على الاعلين اتفاقا وقال بعضهم الخلاف مطلقا بن
القاسم في العتبية فلو نزع فردا من الاعلى مسح تلك الرجل على الاسفل وقال بن سحنون عن ابيه

المسح وقوله
الانه غير
مطلوب
فانما
الاصح
في
المدونة
ان
المسح
على
الخفين
رخصة
للرجال
والنساء
على
الاصح
وفي
مختصر
ابن
الطلاع
انه
مطلوب
فقيل
بالندب
وقيل
بالوجوب
وحمل
على
ما
اذا
كان
لا
يسافر
اذ
ان
تجلعه
لعنه
عذر
لا
انه
يجب
عليه
ان
يلبس
ليمسح
وما
وقع
في
المذهب
من
انه
غير
مشروع
منكر
الحفاظ
من
المذهب
قال
المازري
انما
الرواية
الثانية
لا
مسح
في
السفر
ولا
في
الحضر
وكانه
كره
وانما
حكى
عن
نفسه
ما
يوثق
فعله
وقد
تكون
التي
جازا
ويوثق
تركه
وكيف
يظن
به
انكار
المسح
قد
حكاه
عن
النبي
عليه
السلام
سبعون
صحابيا
وكذا
نقلها
في
الاكامل
اي
لا
مسح
والمعروف
جواز
سعدا
وحضر
وقيل
بجواز
المسح
فقط
وانما
قال
وامرأة
لا
احتمال
ان
يتوهم
قصر
الرخصة
على
الرجل
لكونه
هو
الذي
يضطرب
الي
الاسباب
المتضمنة
لذلك
وقوله
وان
مستحاضة
هكذا
قال
بن
القاسم
في
المدونة
وقوله
مسح
حورب
جلد
هو
خبر
عن
قوله
رخص
والجورب
ما
كان
على
هيئة
الخف
من
صوف
او
كتان
او
غير
ذلك
وقوله
جلد
طاهرة
وباطنه
هو
شرط
في
جوار
المسح
عليه
ولما
كان
قول
بانه
لا
يمسح
عليه
مطلقا
واختار
بن
القاسم
الاول
لانه
خف
يمكن
متاعبة
المسح
فيه
وقوله
وخفين
هو
موطون
على
المحرور
وهو
حورب
وقوله
ولو
على
خف
اي
يمسح
على
الخف
مطلقا
كان
وحده
اولس
على
خف
وهذا
هو
المشهور
وقيل
لا
يمسح
الا
على
خف
واحد
لان
الرخصة
لا
تعدى
بها
عن
محله
ولم
تزد
الرخصة
في
مسح
خف
على
خف
وعلى
المشهور
ان
مسح
على
الاعلين
ثم
خلعهما
مسح
على
الاسفلين
كالخف
مع
الرجلين
وزعم
الحنفي
ان
الخلاف
مقيد
بما
اذا
لم
يكن
مسح
على
الاسفلين
قبل
لبس
الاعلين
واما
الوضوء
على
الاسفلين
لجازه
المسح
على
الاعلين
اتفاقا
وقال
بعضهم
الخلاف
مطلقا
بن
القاسم
في
العتبية
فلو
نزع
فردا
من
الاعلى
مسح
تلك
الرجل
على
الاسفل
وقال
بن
سحنون
عن
ابيه

المسح وقوله
الانه غير
مطلوب
فانما
الاصح
في
المدونة
ان
المسح
على
الخفين
رخصة
للرجال
والنساء
على
الاصح
وفي
مختصر
ابن
الطلاع
انه
مطلوب
فقيل
بالندب
وقيل
بالوجوب
وحمل
على
ما
اذا
كان
لا
يسافر
اذ
ان
تجلعه
لعنه
عذر
لا
انه
يجب
عليه
ان
يلبس
ليمسح
وما
وقع
في
المذهب
من
انه
غير
مشروع
منكر
الحفاظ
من
المذهب
قال
المازري
انما
الرواية
الثانية
لا
مسح
في
السفر
ولا
في
الحضر
وكانه
كره
وانما
حكى
عن
نفسه
ما
يوثق
فعله
وقد
تكون
التي
جازا
ويوثق
تركه
وكيف
يظن
به
انكار
المسح
قد
حكاه
عن
النبي
عليه
السلام
سبعون
صحابيا
وكذا
نقلها
في
الاكامل
اي
لا
مسح
والمعروف
جواز
سعدا
وحضر
وقيل
بجواز
المسح
فقط
وانما
قال
وامرأة
لا
احتمال
ان
يتوهم
قصر
الرخصة
على
الرجل
لكونه
هو
الذي
يضطرب
الي
الاسباب
المتضمنة
لذلك
وقوله
وان
مستحاضة
هكذا
قال
بن
القاسم
في
المدونة
وقوله
مسح
حورب
جلد
هو
خبر
عن
قوله
رخص
والجورب
ما
كان
على
هيئة
الخف
من
صوف
او
كتان
او
غير
ذلك
وقوله
جلد
طاهرة
وباطنه
هو
شرط
في
جوار
المسح
عليه
ولما
كان
قول
بانه
لا
يمسح
عليه
مطلقا
واختار
بن
القاسم
الاول
لانه
خف
يمكن
متاعبة
المسح
فيه
وقوله
وخفين
هو
موطون
على
المحرور
وهو
حورب
وقوله
ولو
على
خف
اي
يمسح
على
الخف
مطلقا
كان
وحده
اولس
على
خف
وهذا
هو
المشهور
وقيل
لا
يمسح
الا
على
خف
واحد
لان
الرخصة
لا
تعدى
بها
عن
محله
ولم
تزد
الرخصة
في
مسح
خف
على
خف
وعلى
المشهور
ان
مسح
على
الاعلين
ثم
خلعهما
مسح
على
الاسفلين
كالخف
مع
الرجلين
وزعم
الحنفي
ان
الخلاف
مقيد
بما
اذا
لم
يكن
مسح
على
الاسفلين
قبل
لبس
الاعلين
واما
الوضوء
على
الاسفلين
لجازه
المسح
على
الاعلين
اتفاقا
وقال
بعضهم
الخلاف
مطلقا
بن
القاسم
في
العتبية
فلو
نزع
فردا
من
الاعلى
مسح
تلك
الرجل
على
الاسفل
وقال
بن
سحنون
عن
ابيه

ينزع الآخر ويمسح على الاسفلين ولا بد من مباشرة المسوح لما قلنا ذلك لا يمسح على جليل كطين
 ونحو الا انها ميز قال في النوادر قال سمعون ولا باس بالركوب بالمهاميز والمساكن ان يمسح عليهما
 ولا يندعما وهذا خفيف **ص** ولا حد **ش** لم يجد ما لك في المسح على الخف جدا على المشهور وروي بن
 نافع للمقيم من الجمعة الى الجمعة قال عبد الوهاب وروايت بحولة علي الاستحباب وهي وفاق لاجل
 عند الجمعة وروي اشرب للمساكن ثلاثة ايام ولم يذكر الخف فيقول انه لا يري له مسح التينة على ما قيل
 وان كانت تلك الرسالة منكدة عند شيوخ المذهب قال لا يري كان ما لك اتفق الله ان يتيق بدينه
 احدا او براعيه وقد نظرت في هذا الكتاب فوجدت بعضه ينقض بعضا ولو سمع ما لك من تكلم
 بما فيه لوجه ضربا وسيل بن القاسم عنه فقال ما يعرف لما لك كتاب **ص** بشرط جلد طاهر خضر
 وسنتر محل الغرض وامكن تتابع المشي فيه بطهارة مما كملت بلا نزفه وعصيان بلبسه او سفرة
ش يعني انه يشترط في الخف الذي يمسح عليه ان يكون جلد طاهر اخضر وراسا من المحل القدم
 يمكن متتابعة المشي فيه وان يلبسه على طهارة بالماء كالمسح لالتزفه وعصيان بلبسه كالحجر مراره
 سفرة قال سند يشترط في السفر الاباحة فيما ساهل القصر والقطر ولا ان الرخصة لا تستباح به
 بالعاصي هذا عمل القول باختصاص المسح بالمسافر واذا قلنا يمسح الحاضر والمساكن فيل يمسح العاصي
 بسفرة قولان والعصية عدم الاختصاص بصير طرد ياتي الرخصة في عدم شرط من هذه الشروط لا يجوز
 له المسح كما سيذكر **ص** ولا يمسح واسع ومخرق قد رثلت القدم وان شك ان التصيق كنفخ صغر
ش لما تكلم على شروط المسح شرع في بيان ما اذا اخل ببعض تلك الشروط وقد تقدم ان من
 جملتها ان يكون الخف مما يمكن تتابع المشي فيه فلذلك لا يمسح على الواسع الذي لا يستطیع مداومة
 المشي فيه او المقطوع قطعاً فاحشاً قال في المدونة ان كان قليلا مسح والا فلا وتجد بلبه القليل
 بالعرف وروي الوليد بن مسلم عن مالك انه يمسح على الصحيح ويغسل ما ظهر من الرجلين وانك
 الباجي هذه الرواية لان الوليد كثير النقل عن الاوزاعي وهذه المسئلة معروفة لا غير ورد
 بان الوليد ثبت مخرج له في الصحيح لم يمسح احدا الي وهم قوله ومخرق قد رثلت القدم ويريد انه
 يحون المسح على اليسر وهو ما كان دون الثلث بخلاف الخرق الكثير فانه لا يمسح عليه واكثر كما قال
 قد رثلت القدم لاثنت جميع الخف بن رشد وانما يجوز على الخرق الذي اقل من الثلث اذا كان ملتصقا
 بعضه ببعض كالشق ولا يمسح عليه اذا اتسع وانفتح الا ان يكون يسيرا كالنقب فان شك في امر الخرق
 هل هو من حيز اليسر او الكثير لم يمسح لان الغسل هو الاصل وقد شك في محل الرخصة **ص** او غسل
 رجله فلبسها ثم كمل او رجلا فانخلها حتى يخلع الملبوس قبل الكمال **ش** هذا راجع الي قوله بطها
 ما كملت وهو معطوف على قوله فلا يمسح واسع الي اخره اي ولا يمسح اذا غسل رجله فلبسها ثم
 كمل وصنوه وهذا يظهر فحين نكس وصنوه فغسل رجله قبل اعضا الوضوء او قدمها على بعضهما
 ثم كمل الوضوء وغسل رجلا فادخلها في الخف ثم غسل الاخرى حتى يخلع الملبوس ثم يلبسه ليكون
 للسه الخفين بعد كمال الطهارة ابن عبد السلام وهذا كان في جواز المسح لكن نفوت معه فضيلة
 الاندبا بالميا من فالاحسن ان يخلعها وقال اصبح جواز المسح بنا على رفع الحدث عن كل عضو بانقره
 او بالاكمال **ش** ولا يجوز له يضطر وفي خف غضب تردد **ش** هذا راجع الي قوله بلا عصيان المأزاة
 منع بعض اصحابنا المجرم من المسح لانه منهى عن اللبس فلا يرخص له في المسح عليه وعندنا انه

هذا وهو ان يمسح على القدمين
 باللبس او غير اللبس
 فاحسن

اكثر مما اذا البسه
 قبل ان يمشي وضوءا
 اذا بدا بلبسه رجلاه وليس
 قبل ان يمشي طهرانه

يريد ولا يجوز له المسح
 على ثوبه اذا كان جليبا
 يخلع الملبوس قبل ان يمشي
 وضوءا لا يشترط فيه
 ان يلبسه الا بعد كمال
 طهرانه ويتصور ان يمشي
 به او يمشي رجلاه
 الترخيع وبه نظر له في المسح
 ان يمشي او لا وانه لا يمشي

قد يخرج علي القولين في جواز الغضل من سفرة معصية واحترز بقوله لم يضطر عن اضطر الي ذلك
فانه يباح له المسح وكذا المرأة يجوز لها ان تمسح لانها لا يمنع من لبسه في حالة الاحرام وامامه
الحق المصوب فلا يمسح عليه ايضا قاله ابن عطاء الله ونص العراقي في قواعد علي انه يمسح به
وانظر ما يقتضي كلامه في الخيرة قال فيها ان قيل كيف صحة صلاة الغاصب اذا اتمم خلافه
المحرم وكلاهما غاصر بخوابه ان الغاصب ما دون له في الصلاة بالمسح علي الحقة في الجملة وانما
اركه المحرم من جهة العصب فاستبه المتوضي بالما المصوب او الذاب بالسكين الموضوعة فياثنان
ويصح افعالهما بخلاف المحرم فلا يشرع له المسح التبتة والى هذا الخلاف اشار بقوله تردد **ص** ولا يمسح
بجرد المسح او لينام وفيها بكرة **ش** هذا راجع الي قوله بلا تره اي لا يمسح لابس الحق لمحرم المسح من غير
ضرورة نذعوا الي ذلك كمن جعل حنا في رجله وليس الحقة ليمسح عليها او لبسها لينام ثم يمسح
عليها بن عطاء الله والمشهور ان هو لا يمسحون الحقة ليمسح عليها او لبسها لينام ثم يمسح عليها
ابن عطاء الله والمشهور حكى بن عبد السلام في ذلك ثلاثة اقوال الممنوع كما تقدم والجواز والكره
وهو مذهب المدونة كما قال وقد شهده ابن راشد والقول بالجواز لا يصح ونسب له بن شاذان
ص وكذا غسله وتكراره وتنتع عضونه **ش** اما ذكره غسل الحق لان المسح اول مراتبه فيقع المأمور
وذكره غسله به تبعا والاصل ان يكون مقصودا وتكراره مكره ولا ايضا لان المسح مبني علي التحفيف والتكرار
ينافي لان العمل في السنة علي خلافه ولا تنتع عضونه وهي التعجيدات والكسرات التي فيه قاله
في المختصر بن بونين قال ابن حبيب ولو نوي بغسل المسح اجزاه ولو غسل طينا عليه لم يمسحه ثم نوي
مسحه لم يجزه واعاد صلواته **ص** وبطل يغسل وجب ويجزئه كثيرا وينزع اكثر رجل لساق خفه
كما العقب **ش** اي وبطل مسح الحق بغسل وجب واحترز به من نحو غسل الجمعة والعديد من اوجه
جوها فانه لا يبطل المسح وانما يبطل بالواجب لانه موجب لغسل جميع البدن ولا يتوصل الي الجميع
مع بقا لبسه تحفيه فان مسح علي خفه ثم صلى ثم اخر خفه قال لا يمسح علي مثله فليزعه مكانه
وليعسل رجله قاله بن القاسم في العتبية وهو معنى قوله ويجزئه كثيرا فلو كان الخرق ليسير المبرض
ذلك وعلي الاول لو اخرق خفه في الصلاة قطع قوله وينزع اكثر رجله اي فانه يبطل قال في المدونة
واذا خرج العقب من الحق الي الساق قليلا والقدم كما هي راد بن بونين او كان الحق واسعا او كان
العقب يرد او يخرج الي الساق وتحول القدم الا ان القدم كما هي في الحق فلا شيء عليه ثم قال في المدونة
وان اخرج جميع قدمه الي ساق الحق وفذكان مسح عليها غسل مكانه فان اخرج ذلك ابتداء الوضوء
فهو موه ان اخرج اكثر القدم لا يضره فانظر مع قوله **ص** واذا ازرعها او اعليه او احدها
بادر للاسفل كالموالة **ش** يريد انه اذا ازرع الحقة المنفردين بادر لغسل الرجلين وكذلك اذا
لبس خفين علي خفين وفذكان مسح علي الاعليين فانه اذا ازرع الاعليين بادر الي المسح علي الاسفلين
كالموالة اي فان اخر حق تطاول ابتداء الوضوء هكذا قال في المدونة وقيل لا يستدي ويغسل
الرجلين ويمسح علي الاسفلين وان طال **ش** علي ان الموالة غير واجبة فقوله بادر للاسفل اي من
رجل او حق فغسل او مسح ومن العتبية قال فمن وجد حصاة في احد خفيه فنزعه فاحزها
ثم رده مكانه احب الي ان يغسل قدميه **ش** وان نزع رجلا وعبرت الاحذي وضاق الوقت
ففي تيممه او مسحه عليه او ان كثرت قيمته والامزق اقوال **ش** يعني فان نزع احدي جلبيه

ط بغير ان يمسح به المذونة ان يمسح
المسح كمشة الغنا او الشرا

من مودة الحنف وعسر نزع الاحزي وخشي خروج الوقت فهل يتيم اعطا السابرا الاعضا حكمه
 ما تحت الحنف نقله عبد الحق عن بعض المتأدبين لان تعذر بعض الاعضا كنعذر جميعها لان الحقيقة
 المركبة اذا بطل جزؤها بطلت كلها او يغسل التي خلج منها الحنف ويبيع الاحزي قاله الايباني حفظ المأثنية
 الحنف وقياسا على الجبيرة او يتركه احيا طالع العبادة ان قلت قيمته ومسح عليه ان كثرت كالجبيرة ثلاثة
 اقوال والصغير المجرور على راجع الى الحنف الذي يغذر خلعه من احدي الرجلين ولا اسكال في غسل
 المنزوعة ولذلك سكنت عنها وقوله او ان كثرت قيمته اي فيمسح والامزق هو القول الثالث وهو
 استحسان بعض اصحابنا وقوله اقوال هو مفسر لقوله في كذا وحذف المضاف وهو ثلاثة دلالة
 السياق اذ التقدير ثلاثة اقوال **مس** وندب نزع كل جمعة **ش** لان غسل الجمعة سنة ولا يمكن من ذلك
 الا بان ينزع في كل اسبوع وقد تقدم ان رواية بن نافع في تحذير المسح للمقيم من الجمعة الى الجمعة وفا
 للمذهب لاجل غسل الجمعة قاله عبد الوهاب **مس** ووضع عناءه على طرف اصابعه ومبراهة تحتها ويريها
 لكعبيه وهل السري كذلك او السيري فوقها تاويلان **ش** هكذا قاله في المدونة ونصها قال
 ابن القاسم انا ما كنت المسح على الحفين فوضع يده اليمنى على اطراف اصابعه من ظاهر قدمه اليمنى
 ووضع السري تحت اطراف اصابعه من باطن خفيه فامرها الى حد الوضوء وكذا اصل الساق
 وحد والكعبين قال ابو احمد وكذلك يده السيري من فوق رجله السري ويده اليمنى من تحتها
 قال ابن جيب وهكذا ارانا مطرف وابن الماحشون قالوا وان ما لكا اراها كذلك وان بن شهاب
 وصف له هكذا وقال ابن شبلون بل يجعل اليمنى من فوق القدمين جميعا والى هذا اشار بقوله وهل
 السري كذلك كما قال ابن شبلون او السيري فوقها كما قال ابو احمد تاويلان ولما كانت هذه الصفة
 هي المروجة عند اهل المذهب عطفها على قوله وندب نزع اي وندب ايضا وضع يمينه الى احدة
 يوتس وقال ابن عبد الحكم يجعل يده اليمنى على اطراف اصابع رجله اليمنى ويده السري على موضع خفه
 من عقبه فيذهب بها من تحت خفه الى احدا اصابعه ويذهب باليمن على ظاهر رجله الى عقبه لان الحنف
 ربما مشى به على قسب رطب فلو مسح بالسري اسفله من الاصابع الى ظاهر العقب لمسح خفه برطوبة
 يده من اثار القسب وقيل بيد اي يده من الكعبين مارا الى القدم وانظر هذا الخلاف السابق
 في الصورة الاولى باقي هنا وهو كون اليد اليمنى فوق القدمين او السري فوق القدمين السري
مس ومسح اعلاه واسفله وبطلت ان ترك اعلاه لا اسفله في الوقت **ش** ذهب استهبا الى ان
 من اقتصر في مسح خفه على الاعلى او الاسفل يجزيه ولا يجيد الصلاة وذهب بن نافع الى عدمه
 الاجازة فيها والمشهور وهو مذهب المدونة ما ذكر وهو انه ان ترك مسح الاعلى بطلت صلاته وان
 ترك الاسفل اعادها في الوقت قال فيها ولا يجزي عند مالك مسح اعلاه دون اسفله ولا اسفله
 دون اعلاه الا ان مسح اعلاهما فقط وصلي فاحت الى ان بعيد في الوقت لان عروة كان لا يمسح بطونهما
 وجه ذلك قوله رضي الله عنه لو كان الدين يوحى بالقياس لكان مسح اسفل الحنف اولى من اعلاه
 وقوله ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه ومعنى قوله لا اسفله اي لان ترك
 اسفله اي فلا تبطل صلاته لكن بعيد في الوقت **فصل** يتيم ذو مرض وسفر
 لغرض ونقل **ش** يتيم من خصائص هذه الامة لطفا من الله تعالى بها واحسانا اليها ولجملها
 في عبادتها بين التراب الذي هو صمد ايجادها والماء الذي هو سبب استمرار حياتها اشجارا

الشرع والبر في وقتها

فد ان يعبر بطلته في الوقت
 ضو ان يكون لا العلة من البر والبر
 الوقت الحنف

على

ومعبر العبر من يتيم
 جبر من ضمة او لا يقطع ذلك

الوقت
 في وقتها
 في وقتها
 في وقتها

قوله ائمة رطلها في الصلاة
انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة

بان هذه العبادة سبيل حياة الابدية والسعادة السرمدية جعلنا الله من اهلها بلا حنة
بمحمد واله اجمعين وهو في اللغة القصد يقال امد يامه ان اقصدته ومنه ولا يتيموا الحيت اي
لا تقصدوه وفي الشرع عبادة عن الفعل المخصوص واوجبه لتفصيل مصالح اوقات الصلوات
قبل فواتها يتيم من مرض الى اخره يعني انه يباح التيم للمريض والمسافر للغيرضة والنافلة يريد
ان انقذر عليها اما من جهة العجز عن استعماله كما في حق المريض او من جهة عدم الوجدان كما
في حق المسافر ومعنى قوله مرض وسفران من حصل له احد العذرين يباح له التيم لا مجموعهما كما يعطيه
ظاهر لفظه **ص** وخصر صرح بخبارة ان تعينت وفرض غير جمعة ولا بعيد لاسنة **ع** يعني وكذلك في
الحاضر الصحيح يباح له التيم للجنادة اذا تعينت عليه بان لا يوجد من يقبل عليها غيره لكونها حنيفة
تستبد العرض وهذا هو الصحيح وقيل لا يتيم لها ويدفن من غير صلاة وقد فهم من كلامه انما لو
لم يتعين لا يتيم لها وهذا اعلى المشهور وقيل يتيم لها ويتيم للعرض غير الجمعة على المشهور وقيل لا
ويطلب الما وان خرج الوقت واختلف اذا اخشي فوات الجمعة هل يتيم ويدركها على ما حكاه بن
الغضار وغيره ولا وهو قول اشبه وظاهر المذهب بقاء على ان الجمعة بدل عن الظهر او فرض
يومها وقوله ولا بعيد هكذا قال الباقي وابن شاس ونظير بن شاس واذا فرغنا على الاول اي التيم
بحوان التيم فهل بعيد المشهور انه لا إعادة عليه وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب بعيد ابد اقال
ابن حبيب واليه رجع مالك وقوله لاسنة يعني فلا يباح له التيم لها وهو المشهور خلافا لسخنون وفهم
من ذلك انه لا يتيم للفضائل والنوافل من باب الاول وانظر هل يباح له التيم لها على قول سخنون
اولا بن عبد السلام والظاهر في الحاضر الصحيح التيم للغيراض والنوافل لان الآية ان تناولته
كان كالمسافر والمريض وان لم يتناولها فلا يتيم لها بسبب ذلك اي ان او في قوله تعالى او حيا
احد منكم من الغايط هل هي على بابها فلا يختص بالتيم مريض ولا مسافر اذ يصير اوجبا احد منكم
من الغايط او لا مستم النساء مطلقا او تكون بمعنى الواو فتختص بذلك المريض والمسافر اذ
وان كنتم مرضي او على سفر وجاهد منكم احد من الغايط او لا مستم النساء وهذا منشأ الخلاف في
اباحة التيم للحاضر للغيراض وغيرها **ص** ان عدم موافا كافيا او خافوا استعماله مرضا او
زيادته او تاخر برء او عطش محترمه او بطلبه تلف مال او خروج وقت كعدم مناوله اوالة
وهذا ان خاف فواته باستعماله خلاف **ش** الصمير في ان عدم موافا راجع الى من ايج له التيم وهو
المريض والمسافر والحاضر الصحيح يعني ان اباحة التيم مشروطة اما بعدم الماجة او عدم مسا
لكفي للطهارة واما ان يخاف على نفسه باستعماله حدث مرض او زيادة مرض او تاخر برء او
عطش محترمه والمراد بالمحترم الادمي والدابة احتراز من نحو الكلب والخنزير فانه لا يدع
المالاجلها بل يقتلها ويسجل الما وان كان بن هارون قد تردد في ذلك لان المذهب جواز قتل
الكلب ذكرا غير واحد والمذهب ايضا جواز قتل الخنزير قاله اللخمي في باب الصيد واذ كان
قتلها حايضا تعين هنا لان الانتقال الى التيم مع وجود الماء منع وفصل بن عبد السلام في الدابة
فقال ان كان لا يبلغ الاعلى فذلك اي قبيح ويدع الما لها والا اعتبر قيمتها ان لم يוכל لحمها او
ما بين قيمتها صفة ومذوحة فان كان ذلك لا يخف به ذبحها وان احمق ايج له التيم وقوله او
بطلبه تلف مال يعني او خاف بطلب الما تلف مال من لصوص او نحوها وهذا هو الاصح وقيل

بان لا يتيم مريض ولا مريض
مستعمل ولا يملك غير ما تفصيل
الحال

التيم عليه من غير غسل ووضوء واذ
هو من التيمم في العظيمة المقترنة
بعبادة الوضوء ولا يجوز التيمم اذا
وجز من ماء من غير وضوء ولا يجرى فيه التيمم واذ
على من ماء من غير وضوء ولا يجرى فيه التيمم واذ
في وجهه يرد ذلك ولا وجه فيه من غير وضوء
من غير وضوء ولا يجرى فيه التيمم واذ
من غير وضوء ولا يجرى فيه التيمم واذ

انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة

انه لا يتيم ويطلب الماء وهو بعيد قاله بن بشير ابن عبد السلام وينبغي ان يفضل في المار
 بين البشير والكثير قوله او حذو ح وقت هو معطوف على قوله تغلي تلع مال يعني اذا خاف خروج
 الوقت ان تشاغل بطلب الماء فانه يباح له التيم وهذا ليس خاصا بل لكل من ابيع له التيم فلا
 بد وان يخشى فوات الوقت قبل صحته ان كان مريضا وقيل وجود الماء ان كان صحيحا هذا هو المشهور وقيل
 في الحاضر الصحيح بطلب الماء وان خرج الوقت وقوله كعدم مناول اواله اي يخاف خروج الوقت
 لاجل عدم من يناول ما يتطهر به من الماء لعدم الالة لانه لما عدم السبب الموصل الى الماء مثل الرشا
 والدلو صار كعدم الماء وقد قسم المحقق وغيره مسئلة الحاضر على اقسام اربعة الاول ان يعذر الالة
 التي يرفع بها الماء وحكمه التيم كما تقدم ولثاني ان يكون الماء في يده ويخشى ان تشاغل برفعه ذهبا
 الوقت ومذهب المدونة انه يتيم واختار المغاربة الاستعمال عندنا بقوله تعالى فلم يجد واما والثاني
 ان يخشى فوات الوقت ان اشتغل بالطلب فقيل يتيم ويصلي ولا يعيد وقيل يعيد ان وجد الماء
 الوقت وقيل بطلب الماء وان خرج الوقت وصوت المحقق الحاقه بالمسافر لتخصيل مصلحة الوقت
 والرابع ان يكون في انا ويخشى فوات الوقت ان استعمله وفي ذلك روايتان حكاهما ابن سائس من غير
 تشهير والي هذا اشار بقوله وهذا ان خاف فواته باستعماله خلاف اي وهل يباح له التيم ان خاف
 فوات الوقت باستعمال الماء او يستعمله وان خرج الوقت خلاف **س** وجار حنارة وسنة ومسه
 مصحف وقراءة وطواف وركعتا يتيم فرض او نفل ان تاخرت لا فرض احزان فخذ او بطل الثاني
 ولو حشرك لا يتيم لمستحب **ش** يعني انه اذا يتيم لفرض او نفل جاز ان يتييم به صلاة الحنارة
 والسنة كالوتر والعيد من وكهها ومس المصحف وقراءة العزان والطواف وركعتيه وينبغي ان
 يعيد الطواف بغير الواجب قبل ولا خلاف في جواز النفل بعد العذر لانه تبع وقال بعضهم انما
 يجري هذا على القول بانه يرفع الحدث واما اذا قيل انه مبيع فلا يفعل به بعد العذر شيئا الا يتيم
 حديد بن عبد السلام وهذا الذي قال وان كان يظهر مبادي الراي لكن لا يلزم على طرده ان
 لا يفعل الفرض ومن شرط جواز النفل بذلك ان يكون متويا متصلا بالفرض فلو يتيم لفرض
 ولم ينو النافلة فلا يصليها وكذلك لو يتيم للفريضة وصلي ثم خرج من المسجد او يتيم لنا فلة
 ثم خرج من المسجد ثم رجع فلا ينقل بذلك فيما ولا يسر المصحف قال التوسعي انما ينقل باثره
 الصلاة ما لم يطل كثيرا وقوله ان تاخرت يريد ان جاز الحنارة وما ذكره معها يتيم الفرض
 او النفل مشروط بان يتاخر عن الموي وهذا هو المشهور قال في المدونة اذا قدم النافلة
 على الفريضة اعاد التيم للفريضة لمطلانه بالعذاب منها وعن مالك وابن القاسم الاعادة في
 الوقت وروي يحيى بن عمر جواز صلاة ركعتي الفجر يتيم الصبح وقوله لا فرض اخذ هذا المخرج من
 قوله وجار حنارة لا فرض احد قوله وان قصد اي وان قصد الفرضين فلا يصلي به الا
 فرضا واحدا هذا هو المشهور ابن الحاجب لانه لا يرفع الحدث ولا يتقدم على الوقت او لو
 الطلب لكل صلاة على المشهور في الثلاثة فعلى عدم الجمع بين الفرضين بعد ثلاث وكلها حذو
 بما لا يخفى وروي ابو العزج عن مالك جواز ذلك في العوايت وقال ابن شعبان يجوز للفرضين
 وهو ظاهر الرسالة وفيها قول بالجواز مطلقا حكاة المحقق وجه المشهور ان قوله تعالى اذا
 قمتم الى الصلاة يعني ان لا يجمع بين فرضين بوضوء ولا يتيم خرج جواز الجمع بالوضوء بالسنة

لهذا

قال القواسم رتبة صلاة
 الفريضة قبل النافلة

والاجماع وبقي ما عداه على الاصل وقال بن عباس لا يصلي باليتم الا صلاة واحدة رواه بن وهب
عنه وقال بن المسيب معنت السنة على ذلك فلو صلي الفرضين فقال ابن القاسم في الغنية يعيد في
الوقت يريد الثانية ولو اعاد ابدان اجد الي وقال في كتاب محمد يعيد هاهنا وقال اصبح يعيد
يعيد المشتركة في الوقت والمباينة ابدان في الموارد نسب القول بالاعادة لابن القاسم من روايته
الموارد سوا كانتا مشتركتي الوقت ام لا الباقي وهو الذي يناظر عليه اصحابنا واليه اشار بقوله وبطل
الثاني ولو مشتركة اي وبطل الفرض الثاني ولو كانت عهلا مع ظهر او عشا مع مغرب وهو المراد
الوقت كما سيأتي وقوله لا يتم لم يستجب هو مخرج من قوله يتم فرض اي جان كذا يتم فرض ونقل لا يتم
مستحب قال في المدونة اذا يتم الحجب للنوم فلا يتنفل به ولا عيس مصحفا وفي الموارد قال
بن حبيب قال مالك وان يتم مسافرا للنوم او لمس مصحف فله ان يتنفل به وله ان يمس المصحف يتم
النوم قال صاحب الطراز وروي عن مالك ذلك كالحل في الوضوء **ص** ولزم موالاته وقبوله
ما لا يمتن او فرضه واحدة بثمن اعتيد لم يجز له وان بذمته **ش** لا يشك ان موالاته اليتم لازمة
قال بن شماس وحكمه في الموالاته والترتيب حكم الوضوء وقدم ان الموالاته من فرائض الوضوء وتقدم
الحل فيها فظاهر كلامه ان الخلاف يجري هنا وهو يعيد اذا لم يكن ان ياتي الغزق هنا بينه
ممسوح ومعتول ولا بين المسح والاصلي وغيرهما تقدم ويلزمه ايضا قبول ما اذا كان عادما
فذهب له ما يتوضا به وقال بن العربي لا يلزمه ذلك ويتم ذكره بن شماس عنه قال وقال
ابن سنان لا خلاف في لزومه وقوله لا يمتن اي خلاف ثمن الما فلا يلزمه قبوله لقوة المائة هناك
دون الاول ويلزمه ايضا قبول فرضه وهو اظهر في اللزوم من العبة وهو معنى قوله او فرضه
ويحتمل ان يكون الصبر في فرضه عايد على الثمن وتصير المعنى ولا يلزمه ان يقتصر ثمن المائة
لبشروطه به كما لا يلزمه قبول هبة الثمن وقوله واحدة بثمن اعتيد لم يجز له معطوف على موالاته
يعني انه اذا لم يجد الما الا بشئ او بيع ثمن معتاد ولم يكن محتاجا له فانه يلزمه اخذة فلو بيع
بثمن غير معتاد فلا يلزمه شراؤه وكذا لو بيع بالمعتاد وهو محتاج لنفقة سفره قال في المدونة
قال مالك واذا لم يجد الحجب الما الا بشئ فان كان قليل الدراهم يتم وان كان يقدر فليشتري ما لم
يرفعوا عليه في الثمن فان رفعوا يتم حينئذ فاباح له اليتم اذا كان قليل الدراهم ولو بيع بثلث
معتاد وهو مراد الشيخ بقوله لم يجز له وكذلك اذا خرج عن المعتاد ولو كثرت دراهمه ما في
ذلك من الضرر وليس له حد قال في المختصر ليس له ان يشتريه باضعاف ثمنه او شتمه وقال
في المجموع من رواية بن نافع وقد سئل عن رجل كثير الدراهم ليس له ان يشتريه باضعاف ثمنه عليه
شرا القربة بعشرة دراهم وقال ابن الجلاب يحتمل ان يجد بالثلث وفيه نظر وقوله وان بذمته
يريد انه اذا وجب من بيعه الما بثمن في الثمن لذمة فانه يلزمه شراؤه لانه قادر على ذلك فاقضه
ما لو كان واجدا لثمنه بن العربي وقد جرت العادة بانقسام البيع الى معجل وموجل فلا معنى لاختصاص
في احدهما **ص** وطلبه لكل صلاة وان توفه لا تحقق عدمه طلبا لا يثق به كرفقة قليلة او حوله
من كثرة ان جعل يخله به **ش** هذا معطوف على قوله ولزم موالاته اي ولزمه طلب الما لكل صلاة
وبنه بقوله وان توفه على انه اذا اظن وجوده او شك فيه يلزمه لانه اذا لزمه الطلب مع
التوهم الذي هو اضعاف المراتب الثلاثة فلان يلزمه الطلب في غير من باب الاول ابن عبد

فصل في العادة لا يتم بغيرها لا التامة
شأنية والموالاته لا التامة بغيرها
كما لا يتم بغيرها

الكتاب مختار مع غير ما اورد في هذا
افعال التيمم التامة او غير التامة
له وعللها هذه العبة هي ما اوردنا
فصل في العادة لا يتم بغيرها لا التامة

هو

ان لا يمتن

لما

الحكماء في الامور بالاعتدال والاعتدال في الامور

وكان

السلام ويشيخ ان يختلف حكم الطلب في حقهم فليس حكم الظان حكم من شك كمن توهم قوله لا يحقق عنه
اي فلا يطلب مع تحقق العدم اذ لا فائدة فيه وقوله طلبا هو معمول لقوله طلبه اي طلبه طلبا لا يشق
به كما اذا كان يعتقد لما في حد القرب فانه يسعى له لقوله تعالى فلم تجدوا تحا ولا يقال ذلك الا لمن
طلب قال ابن عباس وحده القرب مالم ينته اليه المسئلة او خوف فوات الاصحاب وروي عن مالك ان
من الناس من يثق عليه نصف الميل وقال سحنون لا يعدل الميلين وان كان امنا وقوله كرفقة
قليلة او حوله من كثرة يريد انه يلزمه ان يطلب الما من الرفقة اذا كانت قليلة او من حوله اذا
كانت كثيرة وجعل انهم يحلون عليه بالمافاما اذا كانوا يحلون بالمالقلته فانه يتيم من غير سوال هكذا
قال مالك في العتية من رواية بن القاسم عن مالك ولا بأس ان يسأل المسافر اصحابه لما في موضع
كثيرا لما فاما في موضع ينعد رفيه ويعلم انهم يعفونه فلا يسألهم وقال عنه اسهب وانما على المسافر
ان يطلب الما من يلية ويبرحوا ان يعطيه وليس عليه ان يطلب اربعين رجلا وقال عبد الملك وضع
وبن عبد الحكم يطلب في الرفقة العظيمة عن حوله فان لم يفعل فقد اساء ولا يعيد وان كانت الرفقة
قليلة ولم يطلبه اعاد في الوقت الا ان يكون الرجل والرجلان وشبههما وهم متقاربون فليعد ابدأ
لكثرة الرجاء وضعه اللحي والماوردي بان توجه الخطاب بالطلب من السفر اليسير من الرفقة
الكثيرة كتوجهه لو كانوا بانفرادهم اللحي ولا وجه ايضا لاجابهم الاعادة بعد خروج الوقت اذ اكانوا
مثل الرجلين والثلاثة قال واري ان كانوا الغالب عنده انهم يعفونه اذ اطلب ان يعيد ابدأ
في الموضعين وان اشكل الامر ولم يطلب ان يقال يعيد في الوقت لان الاصل الطلب **مر** ونية
استباحة الصلاة ونية البران كان ولو تكررت **ش** هو ايضا معطوف على ما تقدم يعني ومما يلزم
ايضا للتيمنية استباحة الصلاة ان كان محدثا او مع نية الحدث الا ان كان جنبا وحاصلة
نية الاستباحة تستوي فيها حال الجنب والمحدث في حالة الذكر وفي استوائهما في حالة النسيان
روايتان الاولى وهي التي في المختصر والعتية من رواية ابي زيد عن ابن القاسم عدم الاجرا
فيعيد ابدأ وهو المشهور والثانية الاجرا لكن يعيد في الوقت وهو رواية الاطهر وفي سماع بن
وهب وفي الدخيرة رواية بالاجرا مطلقا وهو قول بن مسلمة وقوله ولو تكررت يشير الى ان
الجنب اذا تيمم ثم احدث فانه ايضا ينوي الجنابة اذا تيمم وهو ظاهر المذهب وحديث اللحي على
قول بن شعبان ان له ان يصيب الحايض اذا اظهرت بالتيمن ان ينوي الحدث الاصغر ويحتمل ان يكون
راجعا الى قوله وطلبه لكل صلاة اي انه يطلب الما لكل صلاة ولو تكررت وانما قال ذلك لاحتمال
ان يتوهم ان الطلب اول مرة لا في فلا يطلب الما بعد ذلك للصلاة الثانية وما بعدها والاول
هو الظاهر وقد نص اللحي عليه والصغير الموت عايد على الاحداث المهنومة مما تقدم **مر** ولا رفع
الحدث **ش** هذا هو المشهور عند كثير من الاشياخ ابن توشس واستدل له بعض شيوخنا بما روي
بن وهب ابن عمرو بن العاصي حين اشره عليه السلام على جيش فاحتمل في ليلة باردة خاف ان يغتسل
بالماء البارد فتيمم وصلي باصحابه ثم ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم حين رجع فقال له عليه السلام
اصلية بالناس وانت جنب فقال له سمعت الله يقول ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فغسل عليه
الصلاة والسلام ومن الاشياخ من يستدل له ايضا بوجوب الغسل على الجنب اذا وجد الماء ونحوه
استعمال الماء اوجده قبل الصلاة وعدم استباحة الصلاة به ومقابل المشهور انه يرفع الحدث

او القصد انما

قوله او يتيمن

ابن عبد السلام وهو الظاهر غير انه دل الدليل على ان الماير فعه مطلقا وان التيمم يرفع عنه
وقد سوي بينهما عليه السلام في اطلاق لفظ الطهورية في قوله هو الطهور ما واه وقوله
لي الارض مسجد او طهورا وليس هناك نجاسة تزال وانما هو حكم من الاحكام واستشكل ابن القوي
والمنازلي في القدرين بعد ان شدد الانكار في ذلك رفع التيمم للحدث هو الذي يفهم من قول مالك
فان الموطا كتابه الذي كان يفتي به ويقرأ عليه طول عمره حتى بقي الله وهو القابل فيه يوم المتيتم المشهور
لان التيمم قد اطاع وليس الذي وجد الماير طهره ولا اتم صلاة وقال المنازلي لعل الخلائق لعل
وقال القرافي كيف يستقيم قولنا انه لا يرفع الحدث مع ان الحدث له معنيان احدهما الاسباب الموجبة
كالترج للوضوء والوطي للعسل مثلا والثاني المنع الشرعي من الاقدام على العبادة حتى يتطهر وهذا
يفتقده الفقهاء بقوله يفتي المتطهر برفع الحدث فان رفع الاسباب محال فان كان المراد بان التيمم
لا يرفع الاول فذلك وان كان المراد الثاني فقد ارتفع بالضرورة فان الابطاح ثابتة اجماعا ومع
الابطاح لا يمنع هذا بيان من وري لا يحمي عنه ثم رد الوجه التي استدلت بها المشهور بما يطول ذكره
ويوترث السامة في هذا المختصر ثم ذكر بعد ذلك نظا بر خمسة التيمم والمسح على الخفين والمسح على الجبهة
والمسح على شعرة الرأس والغسل على الاطراف وفي الجميع قولان للعلما والمذهب في الثلاثة الاول عدم
الرفع **ص** وتقيم وجهه وكفيه وكوعيه وترع خاتمه **ش** هذا ايضا معطوف على ما قبله يعني ويلزم التيمم
تقيم وجهه وكفيه وكوعيه ويلزمه ايضا ترع الخاتم فلو ترك شيئا من الوجه او من كفيه الى الكوعين لم يحل
على المشهور وقال بن مسلمة ان كان يسيرا اجزاء وما ذكره الشيخ من ان التيمم الى الكوعين واجب وما زاد
على ذلك الى الموقفين سنة كما سيذكره هو المشهور وقال بن مسلمة يتيتم الى المنكبين وقال بن لمباية
يتيمم الحجت الى الكوعين وغيره الى المنكبين قال ابن رشد واعتمد على اثار كروا ما الخاتم فلا خلاف انه
مطلوب بترعه ابتداء لان التراب لا يدخل تحته فان لم يترعه فالمدح ان لا يجزبه واستقوا ابو الحسن
اللمحي من قول بن مسلمة الاجزاء **ص** وصعب طهر **ش** هو ايضا معطوف على قوله ولزم هو الا انه اي ومن لوازم
التيمم الصعبد الطاهر وقد اختلف في الطلب من قوله تعالى فتيما واصعبد اطيبا فقيل المراد
المنبت كالتراب وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح فتيما بكل ما يذكره مع وجود التراب وعنده
خلافا لابن شعبة في تخصيص التراب كالشافعي ولا بن حبيب في اشتراط عدم التراب وان كان طاهرا
المدونة وحجة المشهور قوله عليه السلام وتربتها طهور فترية كل شيء بحسبه ولو سلم فهو من رقب **ص**
كتراب وهو الا فضل ولو نقل وتنج وخضاض وفيه تخفف يد به روي جيم وخا وجص لم يطبخ ويجعد غير
نقد وجوه ومنقول كشب وملح ولم يرض حابط لبن او حمر لا جصير وخشب **ش** هذا تفسير للصعبد
ولا خلاف في حوازه بالتراب ولا اشكال في افضليته والمشهور جواز التيمم به ولو نقل خلافا لابن بكير
واختلف في الثلج بن يونس ذكر الابهري ان اشهب روي عن مالك انه لا يتيتم عليه وقال بن القاسم بلغني
عنه انه قال لا يتيتم عليه وهكذا نقل بن حبيب عن مالك جواز التيمم عليه في النواتر ثم قال بن يونس بعد
ذلك قال علي عن مالك من لم يجد الصعبد ووجد الثلج او ما جامدا يتيتم عليه وقال بن حبيب ان يتيتم
عليه وصلى ثم وجد الصعبد اعاد في الوقت وان فعله واجز للصعبد اعاد ابد او قال مالك في
المدونة يتيتم على الخضاض مما ليس بما يجفف وضع يد به عليه روي يجفف بالحاء وروي بالجيم وفي
المختصر تخفف وضع يد به ويجففها قليلا فجمع بينهما واشترطه في الجص عدم الطبخ بخزجه عن ما هبة

الرفع من امر التيمم
على الجاهل وراى
بن الحنفية هو المشهور
بن ابي شعبة نقله عنه
الشيخ في كتابه
لوفال
يتيمم الحجت الى الكوعين
وغيره الى الكوعين
يعملون

الغنى روي التيمم انما يرفع
من كل شيء غير رقب
اليد

الصعيد واختلف في التيم بالملح فاجازه بن القاسم في المدونة ومعه اشهب وهما عن مالك وقيل
 بجوز بالمعدني دون المصنوع وجوز ايضا بالكبريت والسب والزرنيخ والمغرة وغير من اجزاء الارض
 ما دامت على جهتها لم تتغير بصنعة ادمي من طبع ونحو ذكره ابن شاس والبيه اشار بقوله ومعدن وقال
 بن يونس ولا يتيم على السب والزاج والملح والزرنيخ والكحل والكبريت وما اسببه هذه الاشياء لان الملح
 طعام وهذه الاشياء عقاقير ولعله جاز على القول بقصر التيم على التراب وقوله غير نقد وجوهه هكذا
 قال في الدخيرة وقوله وسقول كسب وملح لانه مع النقل لا ينطلق عليه اسم الصعيد والفرق بين التراب
 وغيره لا يظهر وقوله ولم يرض حاجط لبن او حجر يرب اذا كان مصطرا لذلك قال في النوادر قال
 عيسى عن ابن القاسم ولم يرض ان يتيم بالحجارة ان كان طبيا يثاب من ضرورة مثل ان لا يجد من يوصيه له
 ولا يسميه وقال عنه بن الموان لا يتيم عليه وهو طوب او حجارة الامن ضرورة فان كسي جيرا وجس
 فلا وقوله لا يجصير وحسب هذا هو المشهور واجاز في مختصر الوقار التيم على الحطب اذا علا وجه
 الارض لانه ضرورة في الغابات وخوها وحكي في الدخيرة عن الاهري ومن القصار جواز التيم على
 الخيل والحلفاء والحشيش ونحوه اذا لم يندر على قلعه **ص** وفعله في الوقت **ش** هذا هو المشهور
 ومقابل له لان شعبان تقدمه على الوقت بنا على انه يرفع الحدث **ص** فالاس اول المختار والمتردد
 في الحق او وجوده وسطه والراجي اخره وفيها تاجر المغرب للشفق **ش** هذا تفريع على ما تقدم
 من ان فعل التيم بعد دخول الوقت اي واذا فرغنا على المشهور فالاس يتيم اول الوقت المختار هو
 والمتردد في ادراك الما او في وجوده وسطه والراجي اخره وروي اخره على الاطلاق وقيل بل به
 وسطه الا والراجي فانه يوجب قبل بل اخره الا الاس فانه يقدم هكذا حكى بن شاس هذه الاقوال
 والحق بالمتردد الخائف من السباع وخوها والمريض الذي لا يجد من يباؤه وذكر مسيلة المدونة
 لان طاهرها كالنقص لما تقدم من ان التأخير فيما يمازى يكون الى اخر الوقت الاختياري في الضرري
 ووقت المغرب مقدم بالفراغ منها بعد تحصيل شرطها وما بعد ذلك من وري فتاخر الصلاة
 اليه لاجل ادراك الما بوجوب ان يوجز الظهور والعصر مثلا الى الغروب وهذه المسيلة مبنية على
 ان الوقت الاختياري ممتد الى مغيب الشفق وهو الظاهر وستاتي في بابها ان شاء الله تعالى
ص وسن ترتيبه والى المرفقين ونجد يد من به ليد به **ش** ذكر ان سنن التيم ثلاث الاولى ترتيبه
 قال بن شاس وحكم فيها كالوضو يعني على المشهور على ان الاقوال التي هناك يمكن اجراؤها هناك
 السنة الثانية ما زال على الكوعين الى المرفقين ولذلك لو اقتصر على الكوعين اجزاه ويعيد في الوقت
 على المشهور وهو قول ابن القاسم وبن حبيب ابن عبد البر وهو تحصيل المذهب وقال بن نافع يعيد ابدا
 ويكرر لاعادة وسبق ذلك من كلامه السنة الثالثة ان يجد من به ثانية ليد به هكذا فهم
 بن عطاء الله السنة من قوله في المدونة في الذي اقتصر على من به واحدة يستأنف الضرب ولم
 يذكر فيها اعادة وقد اختلف في ذلك على اقوال ثلاثة المشهور عدم الاعادة كما سجد كرو الثاني
 الاعادة ابدا بن نافع والثالث الاعادة في الوقت لابن حبيب **ص** ونوب تسمية وبداء بظاهر
 عنها ببسراة الى المرفقين ثم مسح الباطن لاجل الاصابع ثم بسراة كذلك **ش** قد تقدم ان التسمية
 تسرع في اماكن من جملتها التيم واما البداية بظاهر اليمن بالمسري على الصفة المذكورة فالمشهور
 استحبابها كما قال خلا فالابن عبد الحكم في عدم مراعاتها كالوضوء والباقي بظاهر لا لصاق وفي

وذكر الدخيرة في وقت الصلاة

مقد

ويجوز ان يكون من يد يد من به ليد به

من النوافض
السابقة

وهي

التي هي من النوافض
السابقة

التي هي من النوافض
السابقة

التي هي من النوافض
السابقة

التي هي من النوافض
السابقة

وفي بسيرة الاستعانة وعلى مراعاة الصفة قال في المدونة بيد الباطن باليسري الى المرفوع
ثم يسبح الباطن الى الكوع ثم اليسري باليمين كذلك ولا بد من زيادة واحتمل الاشباح في معنى الزيادة
التي ارادها فقال بن القاسم بكل اليمنى ثم يسرع واختار لا بن اي زيد بن القاسم وعبد الحق لان التيمم
بدل من الوضوء فكما لا يستعمل من يدي حتى يكملها في الوضوء كذلك في التيمم وتحصل قصيدة الترتيب وال
هذا الشار يقول ثم مسح الباطن لآخر الاصابع وقال مطرف وبن الماحسون بل يبلغ الكوع من اليمنى
ثم كذلك من اليسرى ثم يسبح كفيه قال الباقي والاول اختيارا اكثر الاصحاب **ص** وبطل يبطل الوضوء في
المقابل الصلاة لا فيها الا ناسيه **ص** يعني ان التيمم يبطل ما يبطل الوضوء من النوافض قبل السابقة
في بابه ووجود المقابل الدخول في الصلاة يريد اذا كان الوقت متيسرا لا استعمال الما والاصل
بالتميم على الصحيح من المذهب قاله اللخني وقوله لا فيها يعني انه اذا وجد الما بعد ان دخل في الصلاة
لا يبطل تيممه ويتم صلاته ويجوز عليه القطع قاله ابن العربي وحجج للحنيني جواز القطع من الامة
نعتق وهو في الصلاة مكشوفة الراس ومن العربان يجد ثوبا وهو في الصلاة ومن ذكر صلاة في
صلاة ومن المسافر سوي الاقامة بعد ركعة ويحذركم وقوله الا ناسيه اي فانه يقطع الصلاة
ولستعمل الما لانه مفطر كمن ذكر الركبة بعد ان صام ناسيا وقيل فيما دعي على صلاة حكاية بن راشد
ص ويعيد المفطر في الوقت وصحت ان لم يعد كواحدة بغيره او رجليه لا ان ذهب رجله وخاف
لص او سبغ ومن يرض عدم منا ولا وراج قدم ومتردد في لحوقه وناس ذكر بعد ما يقتصر على كوعه
لا على ضربيه **ص** كل من سبغ في الوقت وصلي ثم وجد الما فلا اعادة عليه الا ان يكون مقصرا كما قال
فيعيد في الوقت فان ذهب الوقت فلا اعادة وهو معنى قوله وصحت ان لم يعد ثم ذكره وبالنقص
فقال كواحدة بغيره لانه مقصر اذا لو امكن في الطلب لو حدة كذا اذا وجد في رجله سوا رجله
او نسيه ثم ذكره وهو مذهب المدونة وقيل بالاعادة ابدا وهو قول مطرف وبن الماحسون
واصبح لانه مفطر وشهد به بن عطاء الله وروي بن عبد الحكم عن مالك بن نبي الاعادة وقال ابن اعاد
فحسن لانه معد ورب النسيان فان ذهب رجله بما فيه فلا اعادة لاني وقت ولا غيره ابن رشد
ارفعها خلافا وقوله وخاف لص او سبغ هو معطوف على الجور وبكاف التشبيه اي ان من خاف
من لص او سبغ فانه يعيد في الوقت يريد مع تيقن الما ولا اعادة واستشكلت اعادته
لانها من سبغ اذا لا يجوز له القاء نفسه الى الهلكة قوله ومن يرض عدم منا ولا يريد لتفريطه في
الاستغفار ان هذه المالم يكن ممن يتكرر عليه الدخول والافلا اعادة اذ ليس بقصير وقوله
وراج قدم بعد قد تقدم ان الواجب للماتيم احدا الوقت فلو قد مر اول الوقت اعاد الصلاة في
الوقت ان وجد الما الذي كان يوجود والافلا اعادة والمختصرون للمدونة منهم من يعيد الاعادة
بالوقت كما قال هنا ومنهم من يبطلها ولا يعيد لها بوقت وهي محتملة ونصها وان كان على يقين
من ادراك الما في الوقت اخرا الصلاة الى آخر الوقت فان تيمم اول الوقت وصلي اعاد الصلاة
ان وجد الما في الوقت فيمكن ان يكون قوله في الوقت متعلقا بوجد ولا اعادة مطلقة بخلاف
الوقت وغيره ويمكن ان يكون متعلقا باعاد وهذا على احتصار البراءة واما اعاد الما
في لحوقه لتقصير ان لو امكن في بسيرة لا ذكره واحتج بقوله في لحوقه مما لو كان مترددا
في وجوده فانه لا اعادة عليه لانه استند الى الاصل وهو عدم قوله وناس ذكر بعد ما يعني

مسوا. نعم. واليد
أولاً. نعم. واليد

وذلك

ما يصح تنبيل الماء كذا
تقاضي حكمه انما اعتبارا

وكذلك النسي لما يعيد في الوقت اذا ذكره بعد الصلاة وهو مذهب المدونة وقد تقدم
ذلك وتقدم الخلاف ايضا فوق هذا في اعادة من اقتصر على الكوعين او على ضربة للوجه واليدين
وان المشهور في الاولي الاعادة في الوقت وفي الثانية لاعادة **ص** وكثير على مصاب بول واول
بالمسكوك ولا تحقق واقتصر على الوقت للقيام بطهارة الارض بالجفاف **ش** هو معطوف الضاع على
المجرور وانما ادخل الجار عليه مخافة ان يتوهم انه معطوف على قوله لا على ضربة وقوله كثير الى اخره
اي فانه يعيد في الوقت وقوله مصاب بول هو نعت لمحدوف اي وكثير على صعيدا صبيبيول
اي وخوف وانما عدل عن عبارة الجادة وهي قوله على موضع جنس لقصد الاختصار وقوله واول با
لمسكوك وبالحق اي واول المصاب بالمسكوك فيه كما اذا حال طهارة الجاسة ولم تظهر وهذا التأويل
لاي العجز وكذا قال ابن حبيب هذا اذا لم تعلم نجاسة التراب واما ان علمت اعاد ابداء وقاله
اصبح قال القاضي عياض وظاهر المدونة انه محقق النجاسة لقوله قد اصابه بول خلافا لما ذهب
اليه وقوله واقتصر على الوقت الى اخره يعني ان الامام انما اقتصر في ذلك على الاعادة في
الوقت وتخفيفه الامر مراعاة لخلاف من يقول ان جوف الارض طهورها وهو مذهب المدونة
الحسن ومحمد بن الحنفية قاله القاضي عياض وقيل لان الارض يلقي عليها الرياح التراب
فقد اخلط النجس منها بغيره **ص** ومع عدم ما تقتيل متوض وجماع معتسل الا لطول **ش**
هكذا قال في المدونة ونصها ولا يطا المسافر امراته كان على وضوء لا حتى يكون معهما من الماما
ينظرون به ثم قال وكذلك ان كانا متوضين فليس لهما ان يذخلا على انفسهما ما ينقلها الى التيمم
من قنلة او غيرها اذا عدا الما وذهب بن وهب في المسئلة الاولي الى الحيوان الوطى وان لم يطل
فان طال جاز الوطى اتفاقا وقد اشار اليه بقوله الا لطول والحاصل ان الوطى يجوز مع الطول من
غير خلاف وان لم يطل فالمشهور المنع خلافا لابن وهب وعكس هذا النقل بن الحجاب واجاز مالك
الوطى لصاحب الشجرة النافلة المحلى المشع او الي التيمم لطول ذلك **ص** وان شئ احدى الخمس
تيمم **ش** يعني اذا نسي صلاة من الخمس لا يدري ما هي فانه يصلي خمس صلوات يتيمم كل خمس
مرات وقد اختلف في اصول الفقه هل كل واحدة واجبة او الواجب واحدة بغير عيها والبواقي
واجبة لتحصيل تلك الصلاة ابن عبد السلام والمختار في اصول الفقه الاول بدليل خواص
الواجب من ثواب وعقاب واحريد ورمع كل واحدة وفي الفقه الثاني وعلى الاول تحقق وجوب
التيمم لكل واحدة وعلى الثاني ليس به اجتماع فرض ونفل ويكون كن تيمم لفرضية فتتفل قبلها
بل هذا الحق يريد لاحتيا لا ان يقع المتروكة او لا فيكون كن تتفل بتيمم الفرضية **ص** وقدمه
ذ ومامات ومعه حب الالحوف عطش كونه لهما وضمن قيمته **ش** يعني اذا مات صاحب الماء
ومعه شخص حب الالحوف فان الميت يقدم على الحب فيغسل به الا ان يحاق الحب العطش فانه
حينئذ يكون احق من صاحبه ويضمن قيمته للورثة كما اذا كان شركة بينهما عند ابن القاسم ويضمن
قيمة نصيبه خلافا لابن العربي في تقديم الميتهما وانما ضمن قيمة الماء وان كان من المشليات
التي يراعى فيها ضمان المثل لانا لو ضمناه مثله لضمنه موضع التمام وقد لا يكون له قيمة هناك
او قيمة قليلة فيكون ذلك عتيا لوارث الميت وايضا لو اخذ منه المثل لكان في موضع السلف
وذلك غاية الخرج والمسئلة لان الاحتياج الى الماء انما يكون في موضع يتعدر الوصول اليه غالبا

قال القسمر في ما ذكره كل من
اسرعا من ان يمسح بغير الوضوء
الا يقتصر على ما ذكره في التيمم
على ما ذكره في المدونة
بالتيمم او من المسئلة
المدة على ما ذكره في التيمم
واشياء اخرى مما ذكره في التيمم
فما رايه لا يقتصر على الوضوء
وما سجد اليه

فمنه في بئر او غشيم الغنة
انما يقتصر على التيمم
بما يقتصر على التيمم
لوقا وجماع معتسل
له الذي لم يجز قط كما سواه ثم

بعضه اذا قلنا بجل بغير قهارة فلا يخل
قوة الصلوة لقصور العبد ولا يخل
لانه في يوم الحرك يصوروا سلكه لعله
في بعض المقتلعة ينظر لعلها

المعظم من كثرة عظمته وان كانه شمس
تبتلي لم يزل حيا من هذه الارض
والجميع لم يزل حيا من هذه الارض

فمن على الجيرة مرة وان كان موضع
يقدر ان يكون في موضع جيرة الجيرة
وحيثما كان في موضع الجيرة
الاولى في الجيرة

تتمر باعضائه في الغيرة والغيرة
ما عظم غيرة اعداء المؤمنين في هذه
والارباب في الغيرة
من جيرة من جيرة الجيرة
في الجيرة والارباب

بعضه باعضائه في الغيرة والغيرة
ما عظم غيرة اعداء المؤمنين في هذه
والارباب في الغيرة

في كل وقت وانظر هذا مع مشهور المذهب ان من استنذك طعاما في الغلام حكم عليه في زمن
الرخا انما يلزمه المثل ثقله بن عبد السلام في باب العصب وان من استنذك فلو ساق قطع
التعامل بها يلزمه المثل فان فقد المثل صبر عند ابن القاسم وله طلب القيمة الان عند اشبه
ص ولنسقط صلاة وقضاها بها بعد ما وصعده اي اذا لم يجد ما ولا صعيدا كمن كان مربوطا
في سارية او على شجرة او غيرها وهو عادم احد الطهورين فان الصلاة تنسقط عنه في هذه
الحالة ولا قضا عليه وهذا قول مالك وقال من القائم يصلي ويقضي وقال اشبه يصلي ولا يقضي
وقال اصبح يقضي ولا يصلي عكس مما قول اشبه وقد نظمت في قول القاسم
ومن لم يجد ما ولا يتيه **فاربعة الاقوال يحكي من ذهبها**
يصلي ويقضي عكسه قول مالك **واصبح يقضي والاد الاشبهها**
ولا يخفى عليك توجيه الاقوال **فصل** ان خيف غسل جرح كالتيتم مسح ثم جبيرته ثم
عصا بته كغصده ومرارة وقطاس صدغ وعمامة خيف بنزعها وان يغسل او بلا طهر وانتشرت
ان مسح جل جسد او اقله ولم يضر غسله والا فغرضه التيم كان قل جرحا كيد **بمعنى** ان الجرح
اذا خيف من غسله التلف او حدوث مرض او زيادته او تأخر برءه مسح واسا ريقه كالتيم
ان الاسباب الناقلة الى المسح هنا كالاسباب التي تنقل الى التيم في بابه وفاقا وظلا فانه
ومعنى كلامه ان خيف من غسل الجرح كالحرق المعتبر في باب التيم مسح عليه ان قدر فان لم يقدر
ان يمسح عليه مسح على الجيرة فان لم يقدر فعلى العصا به وكذلك اعطفه بتم المشعة بالترتيب
والصغير في جبيرته وعصا بته راجع الى الجرح وقوله كغصده اي كما يمسح على العصا في الغصدة
وقوله ومرارة وقطاس صدغ هو معطوف على جبيرته وعصا بته اي ويمسح على المرارة فجعل على
الطفر والقطاس جعل على الصدغ ويمسح ايضا على عما منه اذا خاف نزعه وقوله وان يغسل بريد
وان كان ذلك بسبب غسل او شدت على غير طهارة لان سببها ضروري بخلاف الحق وان انتشرت
اي وكذلك يمسح على عصا بته العصابة وغيرها ولو انتشرت لان ذلك من ضروريات الشد وقوله
ان مسح غسل الجسد الى احدة اشارة الى ان ما تقدم من جوار المسح مشروط بان يكون جل الجرح
صحيا او اقله ويتوصل الى غسله من غير ضرر يلحق الجرح وهو معنى قوله ولم يضر غسله اي ولم يضر
عند الاقل الجرح ومثوله والا فغرضه التيم اي وان اضر غسل الاقل الجرح انتقل الى التيم وفعلا
للضرر والمشفة كما لو جرحا بحيث لم يبق له صحيح الايد او رجل **ص** وان غسل اجزا **بمعنى** لو غسل
المشفة وغسل الجرح اجزاء لان التيم رخصته كما لو صلى قايما مع مسيح الحلو من نضر عليه في الدخيرة
وكذا ابن عبد السلام في باب الصلاة **ص** وان تعذر مسحها وهي باعضائها تنمى نزعها وتوضاها
والافتا لها يتيم ان كثرت رابعها جمعها **بمعنى** الصغير في مسحها عائد على الجراح يعني ان الجراح اذا
لم يستطع ان يمسحها بوجه وهي اعضا يمينه كالوجه او اليدين نزعها وغسل ما سواها وهو معنى
قوله وتوضا يريد لانه لو تيمم نزعها ايضا ولا استكرا لان الوضوء الناقص اولى من التيمم الناقص
وقوله والا اي كانت الجراح في غير اعضا التيمم فاربعة اقوال الاول يتيمم لياقي بطهارة كاملة والثاني
يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء والثالث يتيمم ان كثرت الجراح
على ان الاقل تابع للاكثر والرابع يجمع بين الماء والتيمم وهو معنى قوله جمعها ومعنى ذلك انه

الصحيح

الصحيح ويتم الجرح وقد ذكر في الجواهر من هذه الأقوال ثلاثة ونزك التفرقة بين ان بكر
اولا قال الشيخ في شرح بن الحاجب ولم ار هذه الأقوال معزوة واختار بن عبد السلام منها القول
باستعمال الماثل ما لا يصل اليه الصحيح من بدنه في الغسل وقد اختلف هناك فيما لا يصل اليه
الا باستثناء **ش** وان نزعها لدوا الوسقط وان بصلاة قطع وردھا ومسح وان مسح غسل ومسح متوض
راسه **ش** يعني انه اذا احتاج الى نزع الجبيرة وجوها لدوا ثم ردها مسح عليها وان كان في صلاة
فسقط قطع تلك الصلاة وردھا ومسح عليها لانها لم تسقط تغلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط
الصلاة بالنسبة الى ما بقي منها فوطئ له قطع اي اذا كان في صلاة وردھا ومسح اي مطلقا فوطئ
وان مسح الى اخره يريد ان من ايسح له المسح اذا مسح جرحه غسله اذا كان في الاصل مغسولا راسا كان
او غير كما اذا كان عن جنبه ومسح راسه في الوضوء وينبغي ان يكون الاذن كذلك وانما اقتصر على
ذلك لئلا يكون له فرضا وحاصله انه ينبغي كما في المسح على الخفين **فروع** فلو مسح ونسي غسلها وكان
عن جنبه ففي المدونة ان كانت في موضع لا يصيبه الوضوء اعاد كل ما صلى يريد بقوله لا يصيبه
الوضوء غسل الوضوء لو كانت في الراس فان غسل الوضوء جسيدي لا يصل اليها وانما يصل اليها
مسح وان كانت في مغسول الوضوء اجزاه واعاد ما قبل الوضوء واجزا غسل الوضوء عن غسل الجنا
لا تخاد موجبها واعتبرت بمسيلة من يتمنا وبا الحدث الاصغرنا سببا الحدث الاكبر وفرق بينهما
بوجهين احدهما ان يسم الوضوء ضاراة ان يكون كالوضوء وهو لو توضع في اجزة عن غسل الجنا به
فا حري ان لا يجز به ما يقوم مقامه واما في الجبيرة فقد استوعب محلها بالغسل وذلك المحل
هو الواجب في غسل الجنا به والنية مستلزمة للنية فصح الاكثاف بغسلها في الوضوء لا من غسلها
في الجنا به الثاني ان يسم الوضوء بدل والبدل لا بد ان يذكر عند الاتيان به الاصل الذي هو بدل
عنه من شرط التيمم في العرض المذكور ان يتوي انه بدل عن الحدث الاكبر وقد فاته ولا بدلية في
مسيلة الجبيرة بل كل من الغسلين في الطهارة اصل بنفسه لكن لا يستلزام رفع الحدث الاصغر للحدث
الاكبر اجزا عنه **فصل** الحيض دم كصفرة او كدرة حرج بنفسه من قبل من تحمل عادة وان
دفعه **ش** عرف الحيض بما ذكره فقوله دم حرج وقوله حرج بنفسه الى اخره فصول وقوله كصفرة
او كدرة هذا هو المشهور بن عليه بن بركة لانه لما كان عندنا لاحد لا قل بالزمان حسن ان
يكون ذلك حيفا وسوا كان وحدة او في ايام الحيض علاما في الموطن من حديث عائشة ان
النساء كن يبعثن اليها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسببها عن الصلاة
فتقول لمن لا تجلن حتى تزين العصة البيضاء يريد بذلك الطهر من الحيضة وقيل لاجبة بالصفر
والكدرة كحديث ام عطية كنا لا نعد الصفرة والكدره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال في المدونة اذا رأت الصفرة والكدره في ايام حيضها فهو حيض وان لم تر مع ذلك دما وكذا
قال بن عبدوس في المجموعه وان رأت بعد ذلك وهو استخاضة وقال بن راشد لا خلاف عندنا ان
الصفرة والكدره حيض مالم تر ذلك عقيب الطهر فان رأت قطرة كالغسالة لم يجب عليها غسل وانما
يجب الوضوء واكثر بقوله حرج بنفسه من دم النفاس فانه خارج بسبب الولادة ونقوله من قبل
الخارج من الدبر ونقوله من تحمل عادة من دم الصغيرة والكبيسة اللتين لا يجلان في العادة كبنت ست
سنين وكوها وبنت السبعين وكوها وقيل الحمين ونقوله وان دفعه اي ولو كان الخارج دفعه

ارفعه ويحبها قبل الاكل من البز ونا حبيب
تذكر الامانة

وهو في انما الصفرة لانه يمسح بالاصغر
ودم الاستخاضة لانه يخرج بسبب علة تود
به البور الحمار

الحيض دم كصفرة او كدرة حرج بنفسه من قبل من تحمل عادة وان دفعه اي ولو كان الخارج دفعه

فهو حيض كما تقدم **مر** واكثره لمبتدأة نصف شهر كقول الطهر **ش** لما كان النساء مبتدأة
وحاملاً وكان حكمهن في انتها الحيض مختلفاً افرز كل واحدة بما يختص به من ذلك فبدا بالمبتدأة
وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك فاذا انقطع دمها لعادة بدائها وهن اثنا عشر يوماً وان استمر
او دون ذلك طهرت وان تمادي بها فالمشهور وهو مذهب المدونة انها مكنت خمسة عشر يوماً
مراده بنصف شهر احداً بالاحوط وروي علي بن زياد عن الحسن بن علي بن وهب انها تسقط
علي ذلك بثلاثة ايام بربيد ما لم يجاوز خمسة عشر بالاستظهار وقوله كقول الطهر يريد ان اقل الدم
خمسة عشر يوماً وهو المشهور عند جماعة من الاسباغ وحكاية بن الجلاب عن بن مسلمة واكثر اصحاب
مالك المتأخرين قال القاضي عبد الوهاب وهو الظاهر من المذهب وقال بن حبيب اقله عشر
ايام وقال سحنون ثمانية وقال بن الماجشون خمسة وقيل لبسيل عن ذلك النساء بن عبد السلام
واكثر النصوص في الكتب المشهورة لما لك انما هو معنى القول الاخر ورجح بن عطاء الله واعلم ان الطهر
لاحد لاكثر ولهذا سكنت عنه كما ان الحيض لاحد لاكثر كما تقدم وقد يقيم ذلك من كلامه **مر**
ولمعتادة ثلاثة استظهر راعلي اكثر عاداتها ما لم تجاوز ثمة هي طاهر **ش** يعني واكثر الحيض للمعتادة
وهي التي صارت لها عادة مقررة ينقطع عندها الدم ثلاثة ايام استظهر راعلي اكثر عاداتها ما
تجاوز نصف الشهر وهو معنى قوله ما لم تجاوز ثمة اي نصف الشهر فان تجاوزته طهرت حينئذ فستظهر
بثلاثة اذ كانت عاداتها اثني عشر يوماً ويومين اذا كانت ثلاثة عشر ويوم اذا كانت اربعة
عشر فان كانت خمسة عشر فلا استظهار ومعنى قوله علي اكثر عاداتها انها اذا كانت لها عادتان
مختلفتان فافها تستظهر علي اكثرهما وهذا الذي ذكره هو المشهور وهو الذي رجح اليه مالك
بعد ان كان يقول نمك خمسة عشر كالمبتدأة والروايتان في المدونة وقيل تطهر اذا بلغت
عاداتها من غير استظهار وهو قول بن عبد الحكم نقله اللخمي وقيل نمك خمسة عشر واستظهار
يومين او يومين وهو قول مالك في كتاب الحج من المواريث وحكي بن جازر عن بن نافع انها تستظهر
بثلاثة ايام وانكره سحنون والظاهر انكار سحنون من جهة النقل لان بعضهم انكر ان يكون
بن نافع حذاً لاستظهار بحد قال المازري وانما ذكر عنه انه قال تستظهر ولعله اراد اليومين
لان من الناس من قال اكثر الحيض سبعة عشر يوماً ولم يقل احداً بالزيادة على ذلك فلامعنى لاشان
الاستظهار في امر اتفق علي انه لا يبلغ اكثر الحيض واعلم ان الاستظهار عند من قال به حيض لا يكون
فيما بين الاستظهار والحيض عشر على قولين احدهما ان حكمها حكم الطاهر وهو قول بن القاسم والآخر
اشار بقوله ثم هي طاهر والثاني انها تحت طقس الصوم وتصلي وتقضي الصوم وتمنع الدخول ولهذا
الخلافاً ثمرات منها ما ذكر ومنها هل يجب عليها الغسل عند انقضاء خمسة عشر يوماً ومنها اذا
طلقت قبل انقضاء خمسة عشر هل يجبر الزوج علي رجعتها ام لا **مر** وحامل بعد ثلاثة اشهر
وخوف وفي ستة فاكثر عشرون يوماً وبخوها وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها او كالمعتادة **ش**
المشهور من من ههنا ان الحامل تحيض لما في الموطأ عن عائشة رضي الله عنها انها قالت في
نزي الدم انها تترك الصلاة من غير تكبير فكان اجماعاً واجماع اهل المدينة عليه وكما جازت النساء
مع الحمد اذا تاحر احد التومين فكذلك الحيض واماد لالته علي براءة الرحم فهي علي سبيل الغالب
وحسين الحامل هو القليل والنادر لا ينافي الغالب وقاله الدارقطني دي لواخذ فيه بالآخر

العادة تقدر بنقص حيضها

بن نافع يومين من غير الاستظهار

فصوم

فمنصور ونضلي ولا ياتيها زوجها لكان حسنا واستفري لابن القاسم مما قاله في المطلقة
 اذا احضنت ثم انت بولد لو علم انه حيض لرجمتها ومعنى قوله والحامل الى احزة يعني انها اذا
 غادي بها الدم حتى احتاجوا زعادتها فاما مكنت بعد ثلاثة اشهر نصف شهر وخوة وبعد ستة
 اشهر فالترعون يوما وخوها وهكذا نصف عليه بن القاسم في المدونة ثم اختلف حكم ما قبل
 الثلاثة اشهر حكم ما بعدها وهو قول الابياني لانه اقبي ايام الحيض بن يونس والذي ينبغي
 على قول مالك الذي رجع اليه ان تجلس في الشهر والشهرين وهي على انها غير حامل حتى يظهر الحمل
 ولا يظهر الا في ثلاثة اشهر واي هذا اشار بقوله كالمعتادة اي اذا احتاجوا زعادتها وقد
 تقدم بيانه واشار بقوله وفي ستة فاكتر اي ان الحكم حكم السنة لاشهر حكم ما بعدها وهو الظاهر
 او حكم الثلاثة وهو قول ابن سبلون بن يونس وخالفه جماعة شيوخ اقر يقيه وذكر انه رجع الى قولهم
 وهذا الذي ذكره الشيخ في مسيلة الحامل هو المذهب ومالك في المدونة ان الحامل مكنت قدر
 ما يجتهد لها وليس في ذلك حد وليس اول الحمل كاحزة روي اشهب انها كالحامل اي التي لا حمل بها
 علابا لاستصحاب تقبل عاداتها ونسبها بن يونس وذكر عنه في الموازية والواضحة وسواها
 على هذا القول ام لا وفي النوادر قال بن حبيب مذهب بن القاسم ان راة في اول الحمل جلست خمسة
 عشر يوما وفي احزة ثلاثين وقال بن يونس قال سليمان بن سالم عن ابن القاسم انها تجلس في
 اول الحمل خمسة عشر وفي احزة خمسة وعشرين ولا احب ان ابلغ بها الثلاثين ولا بن القاسم ايضا
 ان راة بعد شهرين او ثلاثة مكنت خمسة عشر اي عشرين وبعد سنة اشهر او في احز مكنت
 عشرين اي ثلاثين وروي عن طرف في اول الحمل العادة مع الاستظهار وفي الشهر الثاني مثل عاداتها
 وفي الثالث ثلاثة امثالها وكذا الى ستمين فلا يزيد وقال بن وهب مثل عاداتها فقط وان
 تقطع طهر لفت ايام الدم فقط على تفصيلها ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع ونصوم ونوطاء
 تقطع اي تحلل دم صمت ايام الدم بعضها اي بعض فان حصل منها ما يحكم بانه اكثر الحيض كما
 صارت بعد ذلك مستحاضة وتغتسل كلما انقطع لانها لا تدري هل يعاودها ام لا ونصوم ونوطاء
 وقوله على تفصيلها اي من الخلاف في اكثر الحيض ولا فرق على ما ذكر بين ان تكون ايام الدم اكثر
 او اقل او مساوية وقال بن مسلمة وعبد الملك كذلك اذا كانت ايام دمها اكثر لان الطهر
 لا يكون اقل من الحيض اصلا وان لم يكن اياما لدم اكثر كانت حايض ايام الحيض وطهر ايام
 الطهر حقيقة ولو اقامت على ذلك طول عمرها وهي امرأة حاصت من الشهر نصفه وطهرت نصفه
 فقد حاضت اكثر الحيض وطهرت اقل الطهر وعلى هذا تكون عدتها ثلاثة اشهر اذا استأوى
 زمن الطهر والحيض اذ فيها تستم ثلاثة فزد وانظر هل تلفق النفس ايضا ايام الطهر على
 راي بن مسلمة ابن رشد ولا يبعد ذلك عند **ص** والمميز بعد طهر تحيض ولا تستظهر
 على الاصح **ش** المستحاضة ان لم يتبين الدمين فلا اشكال انها على حكم الطاهر ولو اقامت
 طول عمرها وان كانت مميزة فالمميز من الدم اما ان يكون قبل طهر تام ولا حكم له واما بعد طهر تام
 فالمميز حيض اي فتكون حايض من حين رويته فان نما دي بها ذلك فذلك خمسة عشر يوما
 او تقصر على عاداتها او تستظهر ثلاثة اقوال كما تقدم واختلف القائلون بالاستظهار في الحائض
 فان الماحضون طرد اصله في ذلك وروي عن مالك لا تستظهر وهو قول ابن القاسم في المجمعة

ان يقول من الشهر ثلث الاقوال

٢

لم يفرق

فروا وتقتضيل
 في صفة الاستحاضة
 بلا اذا انما يعود اليه
 في انشاء الوقت
 اذا اعلنت ان يعاودها
 الدم فحمل فخرج الوقت
 التي هو فيه بلا يفرق
 الغنم والاه في سنة
 سنة ولا يفرق

ورواه عنه في العنينة وقاله اصبع واليه اشار بقوله ولا تستظهر علي الاصح ومقابلته
بن الماحشون وجعل النبي محل الخلاف اذا اشكل عليها الامر واما لو تحققت انه حيض او ان
عملت علي ذلك **ص** والطهر الجفوف او قمتة وهي ابلغ لمعادتها فتستظهرها لآخر المختار وفي المختار
تردد **ش** للطهر علامتان احدهما الجفوف وهو ان تدخل الخزقة فتخرجها جافة من الدم
والثانية القصة البيضاء وهو ما رفق ابهر ياتي اخر الحيض كما القصة وهو الجبر والاصح
انها ابلغ فروي بن القاسم القصة لمن هي لها عادة وقال ابن عبد الحكم الجفوف وقال ابو جعفر
الداودي وعبد الوهاب هما سواء فعادة القصة تستظهرها عند ابن القاسم ولا تستظهرها عند
ابن عبد الحكم ومعنا دة الجفوف علي العكس منها وعند الداودي وعبد الوهاب تعمل علي ان
رات من غير انتظار ولا انتظار ما يخرج الوقت المختار وقيل الصوري هذا حكم المعنا
فامان ليس لها عادة فاشار اليها بقوله وفي المبتدأة ترد فقال بن القاسم ومطرف بن
لانظير لا بالجفوف هكذا نقل عنهم البايعي وابن شاس وغيرهما ونقله بن جيب في النوادر عن
وبن القاسم وظاهرة ولو رات القصة البيضاء ولذلك قال البايعي هذا نزوع عن بن القاسم
قول بن عبد الحكم وقال المازري وافق بن القاسم علي ان المبتدأة اذ رات الجفوف ظهرت
اذا رات القصة البيضاء تستظهر الجفوف ثم رد ما قاله البايعي بان خروج المعنا دة عن عادة
زينة خلاف المبتدأة فاتها لاعادة لها فتمت رات الجفوف كان علامة والاصل عدم القصة
حقها فلا معنى للتأخير لا مرشكوك فيه ونقل عبد الوهاب عن ابن القاسم كما نقل المازري
في المقدمات ونقله اصح في المعنى وابن ممان نقله عنه لانه كلام متناقض في ظاهره واليه
اشار بقوله تردد **ص** وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم والصبح **ش** هكذا قال
في النوادر ونصه قال ابن القاسم وليس علي المرأة ان تقوم فتستظهرها قبل الفجر وليس
الناس وقال عنه علي في المجموعة وانما عليها ان تستظهر عند النوم وعند صلاة الصبح وقال
جيب اذ رات الطهر غدوة فلم تدركا قبل الفجر او بعده فلا تقضي صلاة الليل حتى توفى
قبل الفجر ولكن تصوم يومها وتقضيه احتياطاً يريد ان كان من رمضان **ص** ومنع صحته
وصومه ووجوبها وطلاقا وبدا عدة ووطي فزوج او تحت ازار ولو بعد تغار وتيسم ورفع
ولو جبانة ودخول مسجد فلا تغتف ولا نظوف ومس مسح لاقاة **ش** الصبر في منع عات
الحيض اي ومنع الحيض صحة صلاة وصوم وهذا مما لا خلاف فيه وقوله ووجوبها اي
ايضا وجوب الصلاة يريد اتفاقا ووجوب الصوم علي المشهور خلافا للقاضي عبد الوهاب
ينبغي ان القضا بامر جديد او بالامر الاول ولا خلاف ايضا في منعه الطلاق ولا تستداف
العدة اتفاقا وينع الوطي في الفرج اجماعا وفيما تحت الارار علي المشهور وهو ما بين
والركبة خلافا لاصبع واشار بقوله ولو بعد تغار وتيسم الي ان الحيض يمنع ايضا الوطي ولو
التقاضيه اذا لم يتطهر بالماء وكده بن بكير قبل الاعتسار وقيل اذا انتهت بشرطه حال
ورفع حدثها ولو جبانة يريد ان الحايض اذا نظهرت في حاله حيضها لرفع حدثها فانه لا
اما حدث الحيض فلا خلاف في عدم رفعه واما عدم رفع حدث الجنابة فكذلك علي المشهور
وقايدته اباحة العزاة فان قلنا لا يرتفع فلا تغتفر الاجل الجنابة ولا تغتفر او يمنع دخول

قوله لا تستظهر علي الاصح
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام

قوله ولو جبانة
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام
او جازب حلو او حرام

بأن ينفقه يومه في ما يشاء من الدنيا والآخرة
وما كان له من الدنيا والآخرة

المسجد اتفاقا ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولهذا قال فلا تعتكف ولا تطوف لانهما
كالمسبب عما قبله اذ لا يتوقفان الا في المسجد ولا خلاف في معهما من مس المصحف والمشهور
انها تقر القران في غير المصحف نص على ذلك جميعه في المقدمات **مس** والنفس دمر حرج للولادة
ولوين يومين **مس** الدم جنس يشمل دما النفس والحيض والاستحاضة فاحرج ما عدا دم النفس
بقوله حرج للولادة واسأله يقول ولوين يؤمن الي مسلمة ما اذا اولدت ولدا وبقي في بطنها اخر فلم
نضعه الا بعد شهرين والدم بها سماء هل يكون ذلك دم نفس او دم حيض فقال في المدونة
حاله حال النفس ولزوجها عليها الرجعة ما لم تنزع الولد الاخر يريد وتجلس عن الصلاة اذا اتمادي
بها الدم ستين يوما على قوله الا ولما سياتي ثم قال في المدونة وخيل حالها حال الحامل ما لم تنزع
الثاني اي فتجلس عشرين يوما على قول ابن القاسم لانها جاوزت الستة اشهر **مس** واكثره ستون
لاحد لاقل النفس عندنا وعند اكثر الفقهاء خلافا لابي يوسف واما اكثره فاختلاف قول مالك فيه
فقال مائة ستين يوما وقال ايضا يسال النساء عنه ولم يجد فيه حدا وقال ابن الماجشون لا يسيل عنه
لتقام اعمارهن وقلة معرفتهن وقد سئل عنه قديما قلن من الستين الي السبعين والاقصا
على الستين حسن واما اعتمد الشيخ على القول الاول وان كان مالك رجح الى سوال النساء بعض
الاشياخ شهيرة وعليه قول ابو محمد بن ابي زيد **مس** فان خللها ففاسان **مس** اي فان خلل من
التؤمين اكثر الناس حكم بالهما نفاسان قال القاضي عياض في القهيات خلافا لهما ان جلست
للاول اقمي ما عسك النفس النفاس على اختلاف قول مالك ثم ولدت الثاني انها تجلس له ابتداء
مكذلك واختلف اذا ولدت الثاني قبل استيفاء اكثر النفاس فقبل تساتف وهو لا يظهر
واليه ذهب ابو اسحق وقيل تبني على ما مضى للاول واليه ذهب ابو محمد والبرادي **مس** وتقطع
ومنع كالحيض **مس** يعني ان النفاس اذا تقطع قبل كماله فان حكمه حكم الحيض وتقدم وعين مواج
الحيض المتقدمة وذلك واضح **مس** وجب وضوؤها والاظهر نفسه **مس** قال في النوادر ومن
العنتية قال ابن القاسم واشهره عن مالك في الحامل تري ما ابيض قال عنه بن القاسم في اخر الحمل
او اوله او وسطه فليس عليها الا الوضوء قال الشيخ ابو بكر الابهري لانه بمنزلة البول وعن مالك
في موضع اخر من العنتية ليس هو بشي واري ان تصلي به قال بن رشد في البيان وهو الاحسن
لكونه ليس معتادا واليه اسأله بقوله والاظهر نفية واما الدم الخارج قبل الولادة لاجل ان
فيه عياض قولن للاشياخ فقيل هو حيض وقيل نفاس **مس** باب الوقت المختار للظهور
من زوال الشمس لآخر القامة بغير ظل الزوال وهو اول وقت العصر للاصفرار واستمر كما بقدر
احدهما وهل في اخر القامة الاولى او اول الثانية خلاف **مس** الوقت ما حوز من التوقيت وهو
المتديد ومنه سمي الزمان وقتا لتحديده والوقت اخص من الزمان لان كل وقت زمان وليس
كل زمان وقتا والزمان عند اهل السنة اقتران حادث محادث قال الامام ابو عبد الله المازني
اذا اقترن خلق بجلى سمي الجلى زمانا محجبا يد طلوع الشمس وطلوع الشمس زمان الجلى اذا كان الطلوع
معلوما والجلى خفيا ولو خلق طلوع الشمس عندهم بر او مسجون قلت لهما تطلع الشمس عندهم
فيكون الجلى زمان الطلوع وقيل هو حركات الفلك فاذا تحرك الفلك بالشمس على افقنا فهو
النهار وعنه هو الليل ولما كان الوقت ينقسم الى وقت احتبار ووقت ضرورة ووقت قضاء

والسبعين
اي خفيا
سواء كان
الوقت
الوقت
والوقت
والوقت
والوقت

والوقت

والوقت

والوقت

شرع بيّن المختار فقال هو للظهر من زوال الشمس الى اخر القامة اي وقت الظهر الموسع وهو
 مراده بالمختار اول زوال الشمس ويعرف ذلك بان يقام عود مستقيم فاذ انما هي الظل في النصف
 واحذ في الارض بان هو وقت الزوال فاذا انما دي ذلك الى ان صار ظل القائم مثله هو آخر الوقت
 وقوله بغير ظل الزوال يعني ان الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداده في القامة بل بغير ظل
 مفرد عن الزيادة وقوله وهو اول وقت العصر يريد ان اخر وقت الظهر هو بعينه اول وقت
 العصر ولا يزال ممتدا الى الاصغر اقول عليه السلام فيما حرجه مسلم وقت العصر ما لم يصفى الشمس
 وهو مذهب المدونة وزوي في المختصر الى قاتنين وقوله واستمر كما بقدر احداهما لما كان اخر
 الاولي هو بعينه اولى الثانية لزم استزائها وهذا هو المشهور وقاله بن حبيب لا يشترك في
 وراي ان اخر وقت الظهر اذا كان الظل بعد الفراع منها تمام القامة واول وقت العصر اول
 القامة الثانية لما في مسلم قال عليه السلام اذ اصيلتم الظهر فانه وقت الى ان يحضر العصر
 رواية ما لم يحضر العصر واليه ذهب بن الموار وأخاره اللخمي قال بن ابي زيد هذا خلاف
 مالك رحمه الله تعالى واذا قيل بالاولي فهل يقع الاشتراك في اخر القامة الاولي بما يسع احدي
 الصلاتين وهو المشهور عند سنده وغيره وهو الظاهر عند صاحب المقدمات واختاره النووي
 اوفي اول القامة الثانية وهو المشهور عند بن عطاء الله وبن راشد وسبب الخلاف الاختلاف في قول
 في حديث جبريل وصلى الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله هل معناه شرع او فزع قيل
 وهو اقرب الى حقيقة اللفظ ولما لم يترجم عند الشيخ احدي التفسيرين قال خلاف على عبادته
 وذهب بن الغضار الى ان الظهر مختص بعد الزوال بربع ركعات لا مشأركة للعصر معها في
 ذلك وتختص العصر قبل الغروب بربع ركعات ويشتركان فيما بين ذلك واستدل جمع النبي عليه
 السلام في السفر وعرفة ولولا ذلك لما جاز الجمع لصلاة قبل وقتها وكذلك قال في مختصر المغرب
 بثلاث بعد الغروب والعشا بربع قبل الفجر ويشتركان فيما بين ذلك نقله بن يونس **ص** ولقد
 عزوب الشمس بقدر يفعلها بعد شروطها **ش** يعني ان الوقت المختار للمغرب يدخل بعزوب
 الشمس وليس لها الا وقت واحد قال في الاستذكار وهو المشهور قال في التلخيص مقدار اخرها
 منها ولذلك قال ابن راشد ظاهرا لمذهب انه قد رما يوقع فيه بعد الاذان والاقامة وقال
 صاحب الارشاد يراعي مقدار فعلها بعد تحصيل شروطها وقال بن عطاء الله معنى الاتحاد والله اعلم
 بعد قد رما يتوضا فيه ويؤذن ويقيم والى هذا اشار بقوله بقدر يفعلها بعد شروطها وزوي
 عن مالك ان وقتها ممتد الى مغيب الشفق وهو الحرق دون البياض قال في الموطا فاذا ذهبت
 فقد وجبت صلاة العشا وخرجت من وقت المغرب واستقر في ذلك من اماكن من المدونة بن
 ان للمسافر ان يمد الميل ويحوى ومن قوله اذا طلع المسافر في ادراك الما قبل مغيب الشفق اخرها
 اليه وتاخير الداعي انما هو في الوقت المختار كما تقدم ومن مسيلة الجمع بين العشاين قال المقداد
 تكون المغرب في اخر وقتها قبل مغيب الشفق والعشا في اول وقتها بعد مغيب الشفق
 هذه الرواية يقع الاشتراك بين المغرب والعشا واختلاف النقل عن الثمب فنقل عنه البايع
 واللمني ان الاشتراك بعد الشفق بثلاث ركعات وتقل بن الحاجب عنه الثاني ذلك قبل مغيب
 الشفق ولعله بربع ركعات **ص** والعشا من عزوب شمس الشفق للثلاث الاول **ش** يعني ان

قال العيش من كذا
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان
 من كذا واذ كان

والمنية

والنية المترددة باطله وايضا فان الصلاة في الذمة بيقين فلا يراد منها الا بيقين وهذا ان
صام يوم الشك احتياطاً لم يثبت انه من رمضان وذكر في الجواهر قولاً بالاحراز اذا وقعت في
الوقت او بعده ولفظه واذا التفتبه تشبه عليه دخول الوقت فيجهد ويستدل بما يغلب على الظن
دخوله وان خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالاوراد واعمال ارباب الصنائع وشبه ذلك ويحتمل قال
بن حبيب واخبرني مطرف عن مالك ان من سنة الصلاة في الغيم تاخير الظهر وتعجيل العصر وتأخير
المغرب حتى لا يشك في الليل وتعجيل الصبح الا انه يخبر اذ هاب الحمرة وتأخير الصبح حتى لا يشك في
الجمرة ان وقعت صلاته في الوقت او بعده فلا قضاء وان وقعت قبل الوقت قضى كالاجتهاد في طلب
شهر رمضان وظاهر ما في النوادر عن اشهب الاحراز ولو وقعت قبل الوقت فانه قال في اخر ما نقل
عنه من الجمرة والصلاة بعد الوقت لمن يلي به اجور منه قبله وان كنت ارجو ان يصلي العصر قبل
القائمة والعشاء قبل مغيب الشفق ان يكون قد صلي وان كان بخير عرفة وخالفه بن القاسم في هذا
ص والضروري بعد المختار للطلوع في الصبح وللغروب في الظهرين وللغروب في العشاءين **ش** هذا
هو الوقت الثاني من اوقات الاداء ومعنى كونه ضروريا ان اصحاب الضووات اذا اوقفوا الصلاة
فيه يكون اداؤه هذا يقتضي ان غيرهم اذا اوقفها فيه لا تكون اداؤه واختيار المجتهد على ما حكاه بن
بشير وهو معتضى ما حكاه المجتهد وغيره مما لا ينفصل عنه في قوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر انه يختص باباب الاعذار وقيل هو مود وقت كراهة وهو ظاهر
ما حكاه بن يوسف عن بن القصار فانه قال في اخر كلامه على مسئلة من اخر الظهر الى ان صار ظل كل شيء
مثليه لا نقول انه معرط لحقه الوعيد بل نقول انه مسمى لتركه الاختيار قال بن عطاء الله هذا انما يختص بان
ايقاع الظهر بعد دخول وقت العصر الخاص بها من غير عذر ومكروه ليس بمحرم وقيل هو مود عاصمه
وهو مستقول عن بن القاسم ونقل المؤسسي الاتفاق عليه فانه قال من اخر الظهر والعصر الى اصفراء
الشمس فانه يأم لان ظاهره قوله عليه السلام تلك صلاة المنافقين وتكبيره لذلك يدل على تأكيد
الهيبة هكذا نقل عنه بن يوسف ثم قال **فان قيل** قد قال عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل
ان تغرب الشمس فقد ادركها **فيل** هذا وقت اصحاب الضووات بدليل تأكيد في الهى من الصلاة
اذا اصفرت الشمس وقد اخبر من خالفنا بانه اذا لم يكن قاصيا لم يكن عاصيا **فيل** قد اتفق من
ادرك ركعة قبل غروب الشمس انه مود لها وليس بقاض ولا خلاف انه عاص اذا اخر ذلك مستقداً فقد
صح عاصيا نه مع كونه مود يا غير قاض قوله والضوري بعد المختار الى اخره يريد ان الوقت الضوري
من حين يخرج الوقت المختار وهو الاسفار الاعلى في الصبح الى ان تطلع الشمس وفي الظهر والعصر وهو
مرادة بالظهرين الى غروب الشمس وفي المغرب والعشاء الاخرة وهو مرادة بالعشاءين الى طلوع الفجر
وذلك واضح **ص** ويدرك فيه الصبح بركعة لا اقل والكل اداوا الظهرين والعشاءين بفصل ركعة عن
الاولى لا لاجرة كحاض سافر وقاد **ش** يعني ان الصبح تدرك بركعة قبل طلوع الشمس لا اقل من ذلك
وهو المشهور وقيل انها تدرك بالركوع فقط وقيل اما في جانب الادراك فاعتبار ركعة واما السقوط
فبما قل لحظة قوله والكل اداوا اي التي ادرك قبل خروج الوقت وما بعد ها وهو قول اصبح
عنده بن الحاجب وقيل الركعة اداوا ما بعدها قضا وهو منقول عن سمعون وعلي هذا الخلاف في
المراة اذا صلت ركعة من العصر فعدت فحاضت فلا قضا على الاول لانها حاضت في وقت الاداء

الخطيب والمحدثين في الصلاة
فمن اداها في وقتها
او في وقتها
او في وقتها
او في وقتها
او في وقتها

عبد السلام ومنهم من اعتبر مقدار سن العورة واستقبال القبلة وهما من شروط الاداء **ص**
وان ظن ادراكهما فخرج الوقت قضي الاخرة **ش** يعني اذا زال عذره وقد بقي من الوقت
بقية وظن انه يدرك الظهر والعصر مثلا او المغرب والعشاء فشرع في الاول فخرج الوقت فان
يقضي الاخرة قال عيسى عن ابن القاسم لو صلى منها ركعة فخرت فليصنف اليها ركعة نافلة ويصلي
العصر وقال اسئب وبزجيب لوقطع في الوجين كان واسعاً قال في البيان ويجري فيها من الخلاف
ما في من ذكر صلاة في صلاة بعد ركعة او ثلاث ثم قال اما لو علم انه اكل الظهر غابته الشمس
لوجب ان يقطع على كل حال ويصلي العصر بخلاف ولا خلاف فيما ذكره الشيخ واما الخلاف في عكسه كما
ان اذرت الحائض بعد طهرها اربع ركعات للعزوب فصلت العصر فبقيت من الوقت بقية فانها
تصلي الظهر واختلف في اعادة العصر والظاهر عدم الاعادة لانها مفعولة ولا ترتيب بين المفعولات
بعد الوقت **ص** وان نظرها فحدث او تبين عدم طهورية الماء او ذكر ما يرتب بالقضاء **ش** ذكر ثلاث
مسائل يجب فيها القضاء الاول منها المحذور اذا انظر فحدث وظن انه يدرك الصلاة بطهارة
احري فشرع في الطهارة الثانية فلم يدرك الصلاة ولا ركعة منها في الوقت فذهب بن القاسم في
العينية القضاء وحكي المازري وبني شاس فيها قول لا يسقط القضاء قال المازري وهذا في غلبة
الحدث واما مع اختيار الحدث فلا خلاف في وجوب القضاء الثانية اذا انظر ثم تبين له ان الماء
غير طهور وظن انه يدرك الصلاة بطهارة احري فلما احدث في الطهارة الثانية خرج الوقت
فذهب بن القاسم في الموارية والعينية لا يلزمه قضا ما فات لاجل تشاغله بالغسل الثاني لان
صغره من الصلاة بالظهور الاول كمنعه بالعذر ولو اعاد لكان حوط وعز سحنون فولا بوجوب
الاعادة وهو الذي اعتمد به بن الحاجب وجعله الاصح واقتصر عليه الشيخ اختياره ابن شاس
وقيل لا يعبر بالقضاء اذا كان الماء الاول لم يتغير لان الصلاة تجزي به واما ثانياً في الوقت
طلبنا لكل واحد ولقد اقال اشهب لو علم المتطهر بهذا انه اذا اخذ في الاعادة بالغسل غرت به
الشمس كان صلاته بذلك الغسل او لم يشاغله باعادة الغسل حتى يفوت الوقت الثالثة
اذا زال العذر قبل غروب الشمس بربع ركعات مثلاً فذكر صلاة تستغرق ما بقي من الوقت
هنا يلزمه قضا لان المنسية انما قدمت للترتيب والا فالوقت انما هو للحاضر وهذا القول
لابن القاسم ومحمد بن الحاجب وهكذا قال بن الموان انه الاصح لان من اصل ما نك ان من سافر
له ركعتين ناسيا للظهر والعصر ان يصلي الظهر حصرياً والعصر سعدياً لانه سافر في
وقتها او لا قضا عليه واليه رجح بن القاسم قال لان المنسية قد استحققت الوقت وهكذا قال
فيما اذا حاضت المرأة لربع قبل الغروب فادى بعد اذصلت العصر ناسية للظهر لقضي
الظهر لانها تحللت في ذمتها بخروج الوقت ثم رجح فقال لا تقضي لانه وقت استحقته اي الظهر
المتركة ومن حصل له مثل ذلك في وقت صلاة سقطت عنه قال ابن القاسم وغير هذا
حظا وصح الاول **ص** واسقط عذر حصل غير يوم وليلة المدرك **ش** يعني ان العذر
اذا حصل في وقت صلاة فاقطعت عن صاحبه والمراد به كما قال غير اليوم والليالي
لان الصلاة لا تسقط عن صاحبه واما ليسقط عنه الاثم واما قال المدرك ليشاؤنا وما اذا
حاضت لخمسة ركعات فان الطهرين يسقطان لانها لو طهرت لذلك المعذر اذ ركعتيها فلو كان

في وقت الصلاة

وهل لا يجب ترتيب العزوبية
انفسها وبغيرها مع طهارة

س
انما اذا كان
في وقت الصلاة

انما اذا كان

انما اذا كان

فلو كان لاربعة ركعات فادني سقطت العصر وتحللت الظهر في ذمتها وكذا في الظهر لا يدرك الا العصر ولهذا قال المدرك **فان قلت** ما ذكره لا يتصور في الصبي ولا الكافر **قيل** اما الصبي فلا يمكن ذلك فيه واما الكافر فيصور بان يكون مسلما فيرتد قبل الغزاة فمجنس ركعات ولم يكن صلى الظهر والعصر ثم يسلم بعد حروج الوقت فلما يسقطان عنه **ص** وامر صبي بها لسبع وثمانين لما في العتبية من رواية بن وهب انه عليه السلام قال يوم الصلوات بالصلاة لسبع سنين وبعثوا عليها عشرين سنين ويعرف بينهم في المضاجع قال عيسى وبدا نأخذ قال في المواد قال استب من مالك اذا استعد الصبي امر بالصلاة وادب عليها قال عيسى عن ابن القاسم وحسين يعرف بينهم في البيع ابن حبيب فاذا بلغ عشرين سنين فلا يتخير واحد منهم مع احد من الولد والابن اخويه او غيرهم الا وعلى كل واحد ثوب وانما امر بالصلاة بخلاف الصوم على المشهور لان الصلاة تنكروا كثيرا واحكامها كثيرة فامر لثمنين والا كانت تسقط عليه عند بلوغه والصوم امر ساكن ففقط مرة في العام **ص** ومنع نقل وقت طلوع شمس وعزوبها وخطبة جمعة **ش** كل ما قدمه من اول الايام الى هنا خاص بالغزاة الوقتية واحذر الا نيكلم على الوقت بالنسبة الى النافلة واسأروا بولعه ومنع نقل الى ان الغرض يجوز فعله في كل وقت والغالب من عباراتهم هنا الكراهة وظاهر كلامهم التحريم ويدل على ذلك ما راي في قد صحح بالكراهة بعد الصبح والعصر ابن عبد البر وابن بركة وصرح المازري بالكراهة بعد المغرب لكن ظاهر الاحاديث تدل على التحريم فان فيها نهى عن الصلاة واليهي يدل على منسأد المنهي عنه لاسيما في هذين الوقتين اللذين استأر اليهما الشيخ لقوله عليه السلام ان الشمس تطلع على قرن شيطان وتغرب على قرن شيطان وما في الموطا انه عليه السلام قال لا تتحرر وابصلا نكم طلوع الشمس ولا عزوبها فانها تطلع بقرني الشيطان او على قرني الشيطان وكان عليه السلام يقول اذا ابدا حاجب الشمس فاحزوا الصلاة حتى تبرز واذا غاب حاجب الشمس فاحزوا الصلاة حتى تغيب ويمنع ايضا وقت خطبة جمعة وهو الاصح لقوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يحط بكونه معناه اثنتا واذ كان يائمه بذلك وهو امر معروف لا يستغاله عن سماع الخطبة فالصلاة اولي وقال السجوري الركوع للداخل اولي لحديث سببك الغطفاني وفيه انه عليه السلام امر بالركوع لما دخل وهو يحط وناول على انه كان صلوكا ودخل ليطلب شيئا فامر عليه السلام ان يصلي لينظره الناس فينصتوا عليه وايضا فانه ورد ان رجلا دخل والنبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام يحط فخطب الناس فقال له اجلس فقد اذيت ولم يامر بالركوع قال ابن عمر القرني وحديثنا اولي لا تضاله بعمل اهل المدينة ومن جهة القياس ان التحية ليست واجبة والسمع واجب فكان يلي اما الوجه الامام وهو في النافلة خفها ولا يقطعها وتغنيده المنع خطبة الجمعة يدل على ان عزها من الخطب ليست كذلك وهو ظاهر كلامهم ما ذكر في الجمعة فانه قال في خطبة العيد وينصت للامام في خطبته ويستقبل وليس من تكلم في ذلك كمن تكلم في الجمعة **ص** وكذا بعد فجر وقدر عصر الى ان ترتفع قيد ربح وتضلي المغرب الاربعون والعجور والورد قبل الغزاة لئلا ينام عنه وجازة وسجود تلاوة قبل اسفلار واصفوار **ش** يعني ويكره النقل بعد طلوع الفجر الى ان ترتفع الشمس قيد ربح وبعد صلاة العصر الى ان تضلي المغرب وهذا هو المشهور ونقل بن بوش جواز ركعتين قبل ركعتي الفجر وقبل سجود النافلة ما لم تنال فقوله الى ان ترتفع قيد ربح راجع الى المسئلة

الفرد

الحجر وقوله وتصلّي المغرب اي الى ان تصلي راجع الي قوله وفرض عصر من باب اللف والشر
ثم استثنى من قوله بعد فجر ركعتي الفجر والورد قبل صلاة الصبح لمن نام عنه واحترق بقوله قبل
صلاة الصبح مما اذا صلاها فانه يوحّد ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع ويعتد الورد بقوله
لمن نام مما اذا تركه اختيارا فانه لا يفعله وفي الجلاب الحاق العامد به واما الجازة وسجوده
التلاوة قبل الاسفار والاصغار فكروا على ما في الموطا وجاز على ما في المدونة واجازة بن حبيب بعد
الصبح واما احتار ما في الموطا لما أخرجه ابو داود عن بن عمر اني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم واي بكر وعمر وعثمان فلم يسجدوا حتى تطلع الشمس ابن عبد السلام فلاجل هذا يترجم مذاهب في
الموطا واول بن حبيب ضعيف اما لو اسعنا واصفرت مع ذلك بلا اسكال الا ان يخاف لغير الميت واعلم
ان قول الشيخ فيه بعض قلت وذلك لانه قد مر في المسئلة التي فوق هذه ان النافلة تمنع عند طلوع
الشمس وعند عزوها وذكر في هذه المسئلة الكراهة فيما بين طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس وبعد صلاة
العصر الى غروب الشمس ولا شك ان الوقتين المذكورين اللذين حكم فيما بالمنع داخلان فيما حكم فيه
بالكراهة فليتنا مل ولم يغرض للكراهة بعد صلاة الجمعة وظاهر المذهب الكراهة بن عبد السلام
ومثله وقتها حتى ينصرف اكثر المصلين لا كلهم او حين وقت الضرائفهم وان لم ينصرفوا ويحمل ان بكرة لكل
مصل ان يتنقل بعد الجمعة في الجامع حتى ينصرف وهذا هو المصنوع وهو لا يما مرشد كراهة وقيل
اذا خرج من باب ودخل في اخر جاز وقيل اذا طال مجلسه او حديثه وقيل اذا انتقل من مكان الى
مكان اخر من المسجد جاز ولا بكرة وقت الاستنوا على المشهور لقوله ما لك اذ ركتا لنا وهو يصلون
يوما الجمعة نصف النهار **ص** وقطع محرر بوقت بني **ص** يعني ان من احرم بنا فلة في وقت من الاوقات
المنهي عن الصلاة فيها قطع اذا لا يتقرب الى الله تعالى بما هي عنه ولا قضا عليه لانه مغلوب على قهرها
ويدخل في ذلك من سجد للتلاوة وان لم يكن فيها احرام والبا الداطلة على وقت من كلامه للطرفية قوله
تعالى وانكم لترون عليهم مصحين وباللب لاي وفي الليل **ص** وجازت لمريض بقرا وعنه كعبيرة وان لم يشتر
ومزيلة ومجزة وتجزة ان امنت من الجحش والاعادة على الاحسن ان لم يتحقق **ص** اما حوارها
في سرايض الغنم فلما ورد انه عليه السلام كان يصلي في مراح الغنم والبقر واستقل المريض للغنم للبقر
والغنم قال بن دريد ويقال ذلك لكل ذي جافر والسباع وقيل انما ذلك للبقر وللغنم لمراح كما ورد واما
حوارها في المقبرة فلما ورد في الصحيح عنه لعل عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا قال
في النوادر قال مالك وكان الصحابة يصلون فيها قال عنه وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قبر السواد
ومذهب المدونة حوارها اذا كان موضعها طاهرا وروي ابو مصعب الكداهية وقال بن حبيب ان صلى
في مقابر المشركين العامة اعادة ابدان كانت دارسة فلا اعادة واما مقبرة المسلمين فلا عامة او حارة
وقال عبد الوهاب بكرة في الجديدة من مقابر المسلمين وكذلك القديمة اذا كان فيها نبش الا ان
يجعل حصيرا حول بيته وبينها وتكره في مقابر المشركين واختار النخعي منع الصلاة في القبور والجلوس عليها
ولا تكا اليها لما في مسلم لا تجلسوا على المقابر ولا تصلوا اليها وحمل ما لك النبي على الجلوس لقضا الحاجة
لما ورد عن علي كرم الله وجهه انه كان يتوسل القبور ويصلح عليها واما المزيلة ومجزة الطريق وهي
جاذنة والمجزرة فان امنت من النجاسة فلا اسكال في الحوار وان لم يتيقن نجاستها فانه يعيد في
الوقت على المشهور بنا على الاصل وقال بن حبيب اذا بنا على الغالب قال المازري ورايت فيما

ومر من الصبح اخذ الي
الوطون الشمس مطلقا

انما زينة منزله وجنات ونحوه
قوله من الشجر ارم
اي فمما جاء من انما سجود اليك
تعلو فترتب احمرته زار السادة
من الحناء فيا نفا في وقتها
عزبة ورمز ان ثباتهم ورايهم
منحيا بعد الصبح والعظم والبر
وقم للبريق ابراهيم اجمع
حوارها في المقبرة

البيش اي محل الجوز وهو المشي
والنج او المحل لثامه او المحل
المعروف ببقع من ثياب الدواب
والمنفعة كما ان المنفعة
بثامه من غير ان يكون
محل النج او ثامه او
المنفعة كما ان المنفعة
بثامه من غير ان يكون

علق عن بن مناس ان من صلى على قارعة الطريق لا بعد الا ان يكون الخامسة فيها عينا
قائمة والعباسا يقول على الاحسن ان لم تحقق اي ما لم يكن الخامسة محقة فيعيد بخلاف
مع ظهور الخامسة وامن الطهارة واما الخلاف مع السكك فيها فالمشهور بعيد في الوقت وعند
حيب ابدأ وعلى قول بن مناس لا اعادة **ص** وكهت بكيسة ولم تعد وعطى ابل ولو امن ولا
الاعادة قولان **ص** انما كهت الصلاة في الكنايس لخاستها من اقدام اهلها ولعدم التحرز من
ذلك قال بن يوسف وكهت مالك الصلاة في الكنايس لخاستها وللصور التي فيها وقاله عمر بن الخطاب
قال مالك الا المسافر يلجئ اليها مطرا ويرد وخوة وبسط فيها لباطا هرا وان وجد غيرها او غير
ضرورة في الوقت كئوب النضاري وفي النوادر قال ابن حبيب لا بأس في الصلاة فيها اذا كانت
دارسة عافية اذا التجأ اليها واما كراهة الصلاة في معاطن الابل وهي مباركةا عند المأواض
معطن فاختلف في العلة فيها فقليل لذة راحتها وقيل لسدة نفورها وقيل لانها خلقت من جان
وقيل لانها تني وقيل قال بن القاسم وابن وهب وابن حبيب لان العرب تشترتها عند قضا الحاجة
ويختلف على ذلك لو فرس ثوبا وصلي عليه فان وقعت الصلاة فيها اعاد عند بن حبيب ابن ابي العدي
والجمل وفي الوقت مع النسيان وقيل في الوقت مطلقا وهذا معنى قوله وفي الاعادة قولان
كلامه يوهم ان الخلاف في الاعادة وعدمها وليس كذلك ابن الكاتب وهذا اذا كانت المعاطن
تعتادها الابل وهي تعد واليها وتزوج واما لو كانت ابل السفر ليلة في بعض المناهل لجاز
الصلاة لانه عليه السلام صلي الي بعيره في السفر فالباق في قوله بكيسة وبمعطن للظرفية **ص**
ومن تركه فرضا اخل بقرار كعتة بسجدها من الضوري وقتل بالسيف حدا ولو قال انا اخل
ش اعلم ان تارك الصلاة العذبة لا يعر على ذلك بل يواخذ عليها اتفاقا ويطلب بغيرها ابتداء
واختلف في وقت المواحدة فالمشهور ان اذ احضرت الوقت الضوري وقال ابن حزم من ادعى انما هو
الي اخر الوقت الاضري والمشهور كما قال اعنبار مقدار ركعة بسجدها وقال اشبه مقداره
الركوع فقط وعنه ايضا انه لا يقتل حتى يخرج الوقت محلة فاذا ضح الوقت ولم يصلي قتل وقيل
بالسيف خلا فالبعض اصحابنا في انه يخنس بالسيف حتى يصلي ويموت ولا يقتل على المذهب ابتداء
يهدد او لا يضرب صريح به بن الحلاب ويقتل حدا على المشهور وكفر عند بن حبيب ويختلف على
في استنابته واكل ذبيحته وفي تقبيله والصلاة عليه ودفعه في مقبرة المسلمين والاصح من جهة
الدليل مذهب بن حبيب وهو مذهب جماعة عظمى من الصحابة رضي الله عنهم قال عليه السلام فيما
خرج من مسلم عن جابر بن عبد الله ان الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وقال ايضا بيننا وبينهم
ترك الصلاة فتركها فقد كفر وروي شقيق بن عبد الله ان الصحابة كانوا لا يرون شيئا من الاثام
تركها كفرا الا الصلاة وقال عمر يوم وقافته لاحظ في الاسلام لمن ترك الصلاة وعنه ذلك من
الاحاديث ابن حبيب وفي حكم من قال لا اصل من قال لا اتوضا ولا اغتسل من جنابة ولا اصوم رمضان
وهذا الخلاف المذكور انما هو في التارك الا في فقط فان الفهم الي ذلك استهوا القول ببعض الاصحاب
اذ ادخلت الجنة فاعلق الباب خلفك فان اراد بهذا ان الصلاة لا اثر لها في الدين فلا يختلف في
وان اراد صلاة المنكر خاصة وانها لم تنه عن الفحشاء والمنكر فهذا يختلف فيه قوله ولو قال ان
افعل يريد انه يقتل ولو قال انا افعل اذ لا فرق على المذهب بين ان يمنع قولا وفعل او يمنع

والذي لا يضره ولا يضره غيره
في حق الله تعالى
المتن في غير ذلك

كما لو
في الحق
لما
عليه
قوله
عن
البغ
وكان
لا يصح
توار
الرد
انما
الحلا
بالحد
مهد
طلبت
ورس
فالاد
عزاف
وقيل
في مس
المسا
للصا
فرض
ولاس
وقول
الوجو
ولوبا
متني
كذلك
في وق
فقال
حيز

كما لو وعد بها ولم يفعلها لان عدم امتناعه بالقول لا اثر له وانما يقتل لاجل الترك والتارك محقق منه
فيلحق بما قبله وقال ابن حبيب اذا قال انا افعل لا يقتل واستشكله اللجني والمنازي وغيرهما
لما تقدم **ص** وصلي عليه غير فاضل ولا يطمس قبره **ش** يعني ان تارك الصلاة اذا قتل يصلي
عليه غير اهل الفضل والصالح ولا يطمس قبره والدليل على جواز الصلاة عليه من غير اهل الفضل
قوله عليه السلام صلوا علي من قال لا اله الا الله وقال مالك في المستحرج يصلي على كل مسلم ولا يخرج
عن الاسلام حدث احده ولا جرم اجزئه ابن يونس الا انه بكراهة لاهل الفضل والامام ان يصلوا علي
البغاة واهل البدع لان الله تعالى يبينه عليه السلام ان لا يصلي على المنافقين تاديبا لهم وردعا
فكان ذلك اصلا على كل من كان على غير الطريق من فساد الاعتقاد ان الامام واهل الفضل يجب ان
لا يصلوا عليهم ويصلوا علي سائر الناس قال ابو اسحق والصلاة على اهل الكبار جارية لانهم مسلمون
يتوارثون ومن قتل منهم في فضايل واحد او ارجح في رنا فلا يصلي عليه الامام ولا اهل الفضل علي باب
الردع ويصلي عليهم الناس **ص** لا فائنة علي الاصح **ش** يعني ان الحكم بالقتل علي التارك الا ان الصلاة
انما هو بالنسبة الي الوقتية كما تقدم واما الفائنة فلا علي الاصح وهو الرابع عند المناذري وحكي
الحلاف في ذلك عن اصحاب **ص** والحاد كافر **ش** لا خلاف في ذلك بل حكي بعضهم الاجماع فيه ويريد
بالجحد وجوبها ولو وافق على مشروعيها وكذلك جحد الركوع او السجود نص مالك عليه في كتاب
مهد قال فيه وكذلك لو قال ركعوا وسجدوا هاسته غير واجبة **ص** فصل سن الاذان لجماعة
طلبت غيرها في فرض وقتي ولو جمعة **ش** الاذان في الفجر هو الاعلام قال الله تعالى واذن من الله
ورسوله وقال واذن في الناس بالحج قال بن قتيبة واصله من الاذان كانه اودع ما علمه اذ نهى
فالاذان اعلام بدخول وقت الصلاة والاجتماع لها وان الدار دار ايمان وكان عليه السلام اذا ه
عزا قوم ما سمع اذا انا امسك والاغار واختلف فيه فالمشهور انه سنة كما قال بشر وطه المذكور
وقيل فرض كفاية في المصر ومساجد الجماعات واختاره بن رشد وقيل واجب في المصر سنة وسنة
في مساجد الجماعات واحترز بقوله الجماعة من العذ فانه لا يسر له بل يستحب ان كان مسافرا ويختلف في غير
المسافر هل يستحب له ام لا حكاها اللجني وسياتي ذلك بقوله طلبت غيرها من الجماعة التي لا تدعو غيرها
للمصلاة كاهل الزوايا والمدارس والتراب قال اللجني والصواب عدم استحبابه في حقها وقوله في
فرض من الاذان للنفل فانه غير مشروع فيه قال مالك في المختص ولا اذان في نافلة ولا عید ولا خوف
ولا استسقاء وبقوله وقتي اختراز من الغوايت فان الاذان لها يربطها تقويتا بل ذكر اللجني انه مكروه
وقوله ولو جمعة اشارة الي ما حكاها اللجني وغيره من انه سنة او واجب واختار اللجني وابن عبد السلام
الوجوب **ص** وهو مشني ولو الصلاة خير من النور مرجع الشهادتين بالرفع من صوتة او لا يجز ومربلا فضل
ولو اشارة لكسلا وتبي ان لم يطل غير مقدم علي الوقت الا الصبح فبسدس الليل **ص** يريد ان الاذان
مشني التكبير لا مرجع كما يقوله المخالف مرجع الشهادتين لما روي انه عليه السلام علم اباحذورة الاذان
كذلك وقوله ولو الصلاة خير من النور اي يثنيها وهو المشهور وقال بن وهب يقولان مرة واحدة واختلف
في وقت مشروعيها فقال في الموطان المودن جاء عن الخطاب يودنه بصلاة الصبح فوحدة فاما
فقال الصلاة خير من النور فامر ان يجعلها في هذا الصبح بن حبيب وروي ان بلالا قال الصلاة
خير من النور فامر النبي عليه السلام ان يربطها في صلاة هذا الصبح ابن يونس قيل لما لك الرجل

او في وقت الفجر واما الشروز بل يربط
لما فيه التماسك
قد مر كلامه في الصحيح انه راجع جميعه
بغير قوله ولو الصلاة خير من النور
فكان حقه التمسك بالجملة لا بجزئها

يؤذن في السفر هل يقول الصلاة خير من النوم قال نعم لا يدع ذلك ويجي الشيخ ابو اسحق عن مالك
انه قال من كان في ضيعة مستحيا عن الناس ارجوا ان يكون من تركها في سعة وقوله مرجع الشهادتين
هكذا في اذان اي محذورة الذي علمه له عليه السلام وفيه انه قال لا يمحذورة نقول الله اكبر
الله اكبر ترفع بها صوتك ثم نقول استهد ان لا اله الا الله استهد ان لا اله الا الله استهد ان محمد رسول
الله استهد ان محمد رسول الله خفض بها صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة وكل له الاذان الي قوله
علي الفلاح ثم قال له فان كانت صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الصلاة
الله اكبر لا اله الا الله الله وقوله برفع من صوت اوله هكذا هو في الحديث كما علمت وكذا في المدونة
ولفظها ويكون صوت في ترجيع الشهادتين ارفع من الاول قال سند وهذا يقتضي الاسماع بالاول
وهو الحق لانه اذان فلا بد فيه من الاعلام قال والظاهر انه لا يخفض التكبير على ما في الكتاب وهو
اشبه عنه وقد تاول بعض المتأخرين خفضه من الكتاب وهو غلط وقال المازري اختلف في اول
الاذان فقليل يخفض فيه الصوت مثل ما قبل الترجيع ويستبدل الرفع من الترجيع وقيل يرفع اوله
يخفض ويرفع من الترجيع الي اخره واختاره لما فيه من موافقة الاحاديث ولما فيه من الاعلام وقوله
والوقف في التكبير فقط وقوله بلا فصل الي اخره لان الفصل بين كلماته يخرج عن نظامه قال
في الكتاب لا يسلم في اذانه ولا يرد سلاما الشيخ ابو الحسن الصغير ظاهرا لا كتابا ولا اشارا بن يوسف
وفي مختصر الوقار لا يرد المودن السلام كلاما ولا باسا ان يرد اشارا كالصلاة وقال ابو محمد لا يرد
بكلام ولا اشارا وانما قال لك سلام ليدخل في ذلك السلام والرد وعينها مما ياتي في الاذان
وسياقي ان شا الله تعالى العزق بين الاذان والصلاة فان وقع المقرين في الاذان بشي مما
تقدم فلا يخلوا اما ان يكون كثيرا او يسيرا في الاول لستائف وفي الثاني يسي وهو معنى قوله وفي
ما لم يطل فان وقع له مهم الحجاب الي الكلام كاعني جشي عليه الهلاك وغيره فقال في الواضحة يتكلم ويستد
ومن المجموع قال ابن القاسم لا يتكلم في اذانه فان فعل بي الا ان يخاف على صبي او اعمى او دابة ان تقع
بيد وشبهة فليتكلم وبني قوله غير مقدم على الوقت الي اخره يعني انه يشترط في الاذان ان لا يكون
مقدما على الوقت لانه شرع اعلاما بدخوله فاذ تقدم عليه خالف اصله شرعه وعينه فخرج الاذان
في الصبح بدليل وبقي ما عداه على الاصل وايضا فانها تدرك الناس وهم نياما فيحتاجون الي التماس
لها وادراك فضيلة الجماعة وفضيلة التعليل بخلاف غيرها من الصلوات فانها تدركهم متفرقين
في اشغالهم فلا يحتاجون اكثر من الاعلام بدخول وقتها واختلف في مقدار التقدم في اذان الصبح فقيل
وهو المشهور انه السدس الاخير من الليل وقال بن حبيب المصنف ونقل المازري انه يؤذن
لها بعد العشاء وان صليت اول الليل لقوله عليه السلام ان بلا يؤذن بليل من غير تحديد
ولا بن عبد الحكم انه يؤذن لها اذ بقي ثلث الليل الاخر والباقي قوله فبسدس الليل
للطرفية اي في سدس الليل **مر** وصحته باسلام وعقله وذكره وبلوغ **س** يعني ان شرط صحة
الاذان الاسلام فلا يعتد باذان الكافر والعقل فلا يعتد باذان المجنون والسكان
والمجنون والذكورة فلا تؤذن النساء لان اصواتهن غورة واختلف في الصبي فالمشهور
وهو مذهب المدونة انه لا يؤذن وجون مالك في الحواشي الاذان له وقال اشبه يؤذن مع

الخطاب قوله اذنا فليكن في قوله ما يرفع من صوت
في الترجيع من غير تكرار التكبير في اوله
في الصوت ويخفض في الترجيع من غير صوت
في اوله في الترجيع من غير صوت
صوت في اوله في الترجيع من غير صوت
ولا يرفع من اوله في الترجيع من غير صوت
بل يرفع من اوله في الترجيع من غير صوت

المرتب في المازري اختار مشهوره فضيلة
خير من اوله في الترجيع من غير صوت
في الترجيع من غير صوت

والشيخ في حديثه في الترجيع من غير صوت
في الترجيع من غير صوت

كتاب الصلاة
باب في بيان ما يجب في ركعة الصلاة
من ركعتين أو أربعين ركعة

النساء حيث لا يوجد غيره **ص** ويدب منظر صيت من نفع قائم لا لعذر مستقبل الا لاسماع
وحكايته لسماعه لمنتهى الشهادتين مثني ولو متغفلا لا مغترضا واذان فذان سافر لا جماعة لم
تطلب على المختار **ص** يعني انه يستحب ان يكون المودن متطهرا قال في النوادر قال مالك في المختصر
والاذان على وصفه افضل ومن العقبية روي موسى عن ابن القاسم انه لا يؤذن الجنب وقال
سحنون في كتابه احذر لباسه في غير المسجد وان يكون صبيلا لان الانتفاع باذانه وظهور الشرح فيه
اكثر ولهذا استحب ان يكون مرتفعا قائما لانه ابلغ في ظهور الاعلام وكذا مالك اذ ان القاعد لانه
مخالف لاذان السلف الا ان يكون مرتفعا لنفسه وروي ابو العزج جوارره ويدخل في قوله مرتفع
الراكب لانه في معنى القيام ويستحب ان يكون مستقبل القبلة الا لاسماع لما روي ان بلالا كان يستقبلها
في اذانه ثم يستدبر وجهه ويدنه قائم الى القبلة ثم يستقبلها في اذانه حكاية بن حبيب في
النوادر وقال في المدونة انك مالك ورواه غير الاسماع قال في المختصر ولا بأس ان يستدبره
عن يمينه وشماله وخلفه ويستحب حكاية لسماعه ونسبته الى احرا الشهادتين طائي الصحيحين انه عليه
السلام قال اذا سمعت المودن تقولوا مثل ما يقول وهذه صيغة افضل الطاهر في الوجوب
لكنه القدرية الصارفة لها عنه هو تبعية قول الحامي لقول الحامي الذي ليس بواجب وهو الاذان
فاذا كان المتبوع ليس بواجب فاحري التابع هكذا قيل وفيه نظر والمشهور ان الحكاية تنسب
الى احرا الشهادتين وهو قوله واشهد ان محمدا رسول الله وقال بن حبيب لي اصره ويعوض عن قوله
حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة الا بالله وهو الظاهر وكذا ورد في حديث صحيح
التجاري وغيره وعلى الاول هل يحكيه فيما بعد الجعلتين من التكبير والتهيل خير بن القاسم في
المدونة وقوله مثني يعني هل يكون الحامي الشهادتين مرتين مرتين ولا يرجح كما يرجع المودن وهو
قول بن القاسم عن مالك او يكبرهما اربع مرات كالمودن وهو قول الداودي وعبد الوهيد وقوله
ولو متغفلا لا مغترضا يريد ان الحكاية مسححة ولو كان الحامي متغفلا وقد اختلف اذ كان في
صلاة فقبل يحكيه مطلقا وهو قول سحنون وقيل يحكيه مطلقا وهو قول بن وهب وبن حبيب وقيل
يحكيه في النافذة دون القريضة كما قال وهو المشهور والقولين الاولين وجهان في النوادر وبن
يونس كما تقدم عن سحنون وبن وهب ورايت في بعض التاليف عكس ذلك لما ولعل لكل واحد
قولين او هو من مناسد الشيخ فليست وقوله واذان فذان سافر لا جماعة لم تطلب على المختار
يعني وما يستحب اذ ان الفذ خلاف جماعة لانه عوا غيها وقد تقدم اول الباب كلام الحكم
في ذلك لا يغني عن الاعادة **ص** وقاله في عدة وترتبه في المغرب وجميعهم كل على اذانه واما
غير من اذن وحكايته قبله واجرة عليه او مع صلاة **ص** لم يكره في المدونة اذ ان الاعمى قال
وكان مودنه عليه السلام اعني يزيد بن ابراهيم قال سند ليس فيه خلاف اذ كان امينا الا انه
لا يرجع في ذلك الى ما يتبع في نفسه بل يستحب الثقة وينتبت وفضله اشبه على العبد اذ استد
الوقت والقبلة ويجوز تعدد الاذان وتعدد المودنين وترتبه بان يؤذن واحدا بعد واحد
او طائفة بعد طائفة اذ كان الوقت متسعا كالظهور وعاء الاخرة بخلاف المغرب ويجوز ان
يؤذن جماعة ولا يقتدي احد منهم باذان صاحبه بل كل منهم على اذانه نفسه وهو معنى ما في الجواهر
قال فيها واذ اكثر المودنون فواسع ان ينزل اسلوا معا الا ان كل واحدا لا يقتدي باذانه

العبارة المذكورة في النوادر كونه في صلاة من المودن
ولا يقتدي به الا في صلاة واحدة وقوله في المختصر ان
تعد لا يقتضيه في الاذان ولا في ركعة من المودن
والظاهر انه مقتضى الاذان والركعة واحدة
العبارة المذكورة في المختصر واما في النوادر
والمدونة المذكورة في المختصر

ما فعله الإمام إذا أقام الصلاة
وهو في المجلس الأول من ركعاتها
أو في المجلس الثاني من ركعاتها

باب في إتيان الصلاة
بالتكبير أو بالتسليم
أو بالتسليم والتكبير

باب في إتيان الصلاة
بالتكبير أو بالتسليم
أو بالتسليم والتكبير

لاذاته ويحتمل ان يكون المعنى وكذا اقامة معبد صلاة كاذان معبد لما اي لصلاة **ص** وتسبب اقامة
مفردة وتتي تكبيرها لغرض وان قضا وصحت ولو تركت عمد **ش** لا اشكال ان اقامة سنة وقوله
مفردة اي ينفرد بها معاد التكبير كما قال وشي التكبير قال في المدونة والاقامة كلها مرة واحدة الا التكبير
فانه مرتين وهذا هو المشهور وفي مختصر بن شعبان انها تسبغ ولا تقيم الا للركعة واحدة وسوا كانت وقتية
او فائتية قال في المدونة وعلي من ذكر صلوات الاقامة لكل صلاة ولا يصلي صلاتان باقامة واحدة وقال
فيها ومن صلي بغير اقامة عامدا او ساهيا اجزاة وليس يغفر الله وهو معني قوله وصحت ولو تركت عمد
اي وصحت الصلاة فلو تركت الاقامة عمد او قال بن كنانة يعيد في الوقت نقله في الدرر عن سند **ص**
وان اقامت المرأة سرا خسر وليع معها او بعد ها بقدر الطاقة **ش** ما ذكره في المرأة هو المشهور وهو
قول ابن القاسم وقال اشبه تكبيرة اقامتها وقوله بن الجلاب ليس علي النساء اذان ولا اقامة وقاله بن
عبد الحكم هو راجع الي قول بن القاسم فيها يظهر لانه انما يتي عن اللزوم ولا يلزم من يتي اللزوم في
الاستحسان فلا يكون قولنا لك واسأربقوله وليع معها او بعد ها الي انه لا تحدد عندنا في قيامه
المصلي للصلاة حال الاقامة كما يقول غيرنا بل ان شأنا الله فامر في شأنها او بعد ها قال في المدونة
وليس في سرعة القيام للصلاة بعد الاقامة وقت وذلك علي قدر طاقة الناس زاد في الامهات
ومهم العوي والصغير وقال ابو حنيفة اذا قال حي علي الصلاة كبر الامام وقال سعيد انه
يقوم اذا قال المودن الله اكبر فاذا قال حي علي الصلاة اعتدلت الصفوف فاذا قال لا اله الا الله
كبر **فصل** شرط لصلاة طهارة حدث وجبت **ش** يعني ان الصلاة يشترط لها شروط الاول
طهارة الحدث وهي شرط في الابتداء او الدوام حتى لو احدث في أثناءها عمدا او سهوا او سبقه الحدث
بطلت وقد تقدم معنى الحدث ما هو وكيفيته الطهارة له والعرق بين الشرط والعرض ان الشرط
خارج عن الماهية والعرض داخل فيها الشرط الثاني طهارة الحدث ابتداء او داما في الجسد والثوب
والمكان الذي تباشره الاخصا وقد مر في ذلك من الخلاف **ص** وان رعى قبلها ودام اخر لا خير
الاختيار في وصلي او فيها وان عبيد او جارية وطن دامه له انما ان لم يبلغ فرش مسجد والمخوف
تأذيه او تلطم ثوبه لا جسد **ش** هذا التقريع علي ما قدمه من استنراط طهارة الحدث يعني اذا رعى
قبل دخوله في الصلاة ودام به ذلك اخر الصلاة الي اخر الوقت المختار وقيل اخر وقت الضربة
وليس فيها الرحمة عن احد من الاصحاب فيها دكمت علمت وقد ذكرها بن رشد ولم يتعرض لنفسه ولا
خير وانظر ما حكاه بن يونس في قوله قال بعض اصحابنا ينبغي اذا رعى في وقت الصلاة او قبل وقتها
فلم ينقطع عنه الدم ان يوجز الصلاة الي اخر وقتها المعروض عساه ينقطع عنه الدم فان لم ينقطع
صلي حينئذ هل المراد بوقتها المعروض الاختياري او الصوري وهو الظاهر لان الصوري هو
وقت مغروض لا باب الصوري والرعاف في هذه الحالة ضرورة وكلام الشيخ مقيد بما اذا كان
يرجو انقطاعه واما اذا علم انه لا ينقطع فانه يصلي به علي تلك الحال في اول الوقت بض عليه صاحب
المقدمات وبن يونس فيما تقدم اذا لا فائدة في التاخير مع علم الدوام وقوله او فيها اي اذا حصل
له الرعاف في أثناء الصلاة وطن دوامه له اي للوقت الاختياري انما الي الصلاة علي حالته التي هو
عليها والاصل في ذلك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلي حين طعن وجرحه يئعب دما وقوله وان
عمدا وجنابة يبيير الي ما في النوادر فانه قال فيها قال اشبه وان خاف ان يخرج لغسل الدم

مع ذكر النجاسة والفورة علي النية والاعمال
الصغيرة منها ووجه جهالة الغيب
اعتمادهم من نفسه في كتاب الفقه

الغضب كذا في الرشد صريح في جميع القول
الذي يقتضيه عليه الصنف من اعتبار الوقت
المختار لا التمسك به

حرام

اي ويخرج الغسل
الدم وهو مشهور
بصلاته حتى ينقضي
وقد لا يسهل عليه
اذا رجع بعد فرائض
الناس حارث بن ابراهيم
الصلاة على الجنازة
من غير ان يركع
فقد اختلفوا في
شئنا على الجنازة
ان يركع عليها
صلوات الناس

سواء في الصلاة او في غيرها
بما لا يضره

ان تقوته الجنازة وصلاة العيد وكان لم يركع على الجنازة شيئا ولا عقد ركعة من صلاة العيد
فلم يضر كما هو على صلاة العيد والجنازة ولا ينصرف لكن قد يقال هنا انما امره ان يركع ركعتين
لانه لم يفعل شيئا يبي عليه فلو امره ان يخرج لعنل الدم لم يركع ركعتين لان في حكم إعادة الصلاة على الجنازة
وهي لا تقاد وفي حكم من صلى صلاة العيد وحده او غيرها فصلاهما على تلك الحال او لم يركع ركعتين
وهكذا نقل في المقدمات عن ائمة واطلق بن يونس القول في ذلك عنه ولم يذكر عنه هل فعل شيئا
في البناء ام لا ولعل الشيخ اعتمد على نقله وفي كتاب محمد ومن روى في صلاة الجنازة فليض الغسل الذي
عنه ثم يرجع الى موضع صلى عليها فيتم يقيمة التكبير وكذلك صلاة العيد من في بيته اجزاه وقول
ان لم يلح فركع مسجد يريد ان انما ما الصلاة على الوجه المذكور مسر وطبان لا يلح حصص المسجد
بسطه قال في المقدمات وان لم يركع على الركوع والسجود او لا يركع به وينادي في رعايته ولا
يخشي ان يبلط بالدم والى هذا السار بقوله واومي لحوق تاذيه او تلطخ ثوبه لاجسده ويريد بذلك
ان الرأفة في الصلاة ان خشي من راحبته وهو معنى قوله ناديه او مي وهذا مما لا خلاف فيه
ان خشي تلطخ ثوبه عند بن رشد وحكي عنه في ذلك قولين الا بما عن بن حبيب وعنده عن مسلمة وان
خشي تلطخ جسده لم يركع يريد باتفاق وعليه الا ما يقال في تحذير الطالب يومي للركوع من قيام
وللسجود من جلوس وان لم يظن ورشح فقله بانامل يسرا فان زاد عن درهم قطع ان تلطخ
تلوث مسجد والا فله القطع **مسألة** هذا ان يسمي قوله وطن طامه فيما تقدم يعني ان الرأفة في الصلاة
اذ لم يظن دوا من اللع الى اخر الوقت المختار ولم يسيل دمه ولم يقطر وهو معنى قوله ورشح فلا يلح
ولا يخرج وليقله بانامل يد لا الخمس هكذا قال مالك وبن نافع في المجموعة اي الا نامل الا اولها
وهذا بالسيد اليسري او اليمنى قوله لان حكاها مجهول الحلاب قال في المقدمات فان تجاوز الا نامل
الاول وحصل في الا نامل الوسط قد رال درهم على مذهب بن حبيب او اكثر من الدرهم على رال
على بن زياد عن مالك فليقطع وليستدي لانه قد صار بذلك حامل نجاسة وظاهر كلام الباقي انه
يقطع اذا تجاوز الوسط مطلقا وقوله فان زاد عن درهم قطع ان تلطخ او خشي تلوث مسجد
ليشير الى ان الدرهم اذا تجاوز الا نامل الاول فيها اذ لم يقطر او قطر حتى تلطخ او خشي تلوث المسجد
يقطع ولا يجوز له التماذي بغيره غير واحد وقوله والا فله القطع يعني وان لم يتلطح به ولا
خشي تلوث المسجد فله القطع والتماذي قال في المقدمات والذي يوجب القياس والنظر ان
يقطع وينصرف فيغسل الدم ثم يبتدي صلاة لان الشان في الصلاة ان يتصل عملها ولا يتخللها
سقط كثير ولا يضار عن القبلة الا انه قد جاعل جمهور الصحابة والتابعين اجازة البناء في الصلاة
بعد غسل الدم قال وقال بذلك مالك وجميع اصحابه وحكي في البيان عن ابن القاسم القطع وهو
ترجيحه الباقي من رواية بن نافع وبن زياد **مسألة** ونذب البناء فيخرج ممسك انفة ليغسل ان
لم يجاوز اقرب مكان ممكن فرب ويسند برقبته بلا عذر ووطا خسا وينكلم ولو سهوا ان كان
بجماعة واستخلف الامام وفي بنا العذ خلاف **مسألة** نذب البناء لانه جاعل جمهور الصحابة
وعلمه مالك وجمهور اصحابه كما تقدم والفا في قوله فيخرج للسببية اي وعلى البناء فيخرج ممسك
لانفة ليغسل الدم ابن هارون وعيسكه من اعلاه لئلا يبقى الدم داخل انفة وحكمه حكم طاهر
قال بن عبد السلام وفيه نظر لان المحل محل ضرورة وقوله ان لم يجاوز اقرب مكان اي اجزاء

في الصلاة
انما هو
في الصلاة
انما هو
في الصلاة
انما هو

ان البناء شرط باربعة شروط الاول ان لا يبعد الما في موضع اقرب مكان فيتحاوره لانه متى
جاوزه مع الامكان بطلت صلاته باتفاق قاله في المقدمات واما قال فذهب مع قوله اقرب مكان
ممكن احتراز اما اذا اتفقت بعد المكان وهو بالنسبة الي غيره اقرب فانه لا يبي حديد ويقطع وجوبا
واحتراز بقوله ممكن من غير الممكن فان مجاورته لا تصرف في البناء الشرط الثاني ان لا يستدبر القبلة
من غير عن رفا ان استدبرها من غير عذر بطلت قال الهني وان استدبرها لطلب المالم تبطل
صلاته فقهومه انه لو استدبرها لطلب الما تبطل الثالث ان لا يطأ على نجاسة فان وطئ فقال
فقال بن رشد ان كانت رطبة بطلت صلاته باتفاق وان كانت جافة كالقشب اليابس فكل هو
يوش الاتفاق عن بن سحنون وعدمه عن بن عبد وبن قال بن رشد واما من شيه على اروا
الدواب وابوا الما فلا ينتقض به صلاته لانه مضطر الي المني في الطريق لذلك خلاف القشب قاله
بن حارث الرابع ان لا يتكلم جاهلا او عامدا فان تكلم بطلت باتفاق قاله في المقدمات واختلف ان
تكلم ناسيا فحكى بن يونس وبن رشد بطلانها عن بن حبيب وحكي في المقدمات عن بن سحنون عن ابيه
انه يبي على صلاته ويسجد سهوة الا ان يكون الامام لم يفرغ فانه يجله عنه وحكي صاحب الجواهر فيها اذا
تكلم سهوا ثلاثة احوال الدطلان وعدمه والثالث انها تبطل بالكلام في العودة دون المني لغسل
الدم لمصنف استدامة حكم الصلاة في حق الذاهب وقوة استدامة حكمها في حق العائد لا قبله عليها
وحكي بن يونس عكس هذا عن بن الماجشون ثم قال قال بعض اصحابنا لانه اذا تكلم راجعا فهو في حكم
الصلاة فاشبه كلامه سهوا في اصناف الصلاة واذ انكلم في اصرافه فانما هو مشغول بغسل الدم
وهذا ليس بالقوي لان حكم الصلاة قائم فسوا تكلم في مسيره او رجوعه وقوله ان كان جماعة يعني ان
البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة اما ما كان او ما موما قاله في المقدمات وقال بن لك ما لك رحمه الله
وجميع اصحابه واختلفوا في العذر فذهب بن حبيب الي انه لا يبي قال لان البناء انما هو ليجوز فضل الجماعة
وقال بن مسلم انه يبي وهو قول اصبح وظاهر المدونة على ما قاله بن لبابة وهو ايضا ظاهر المدونة
عند بن بشير وبن شاس وبن بريدة وقال الباجي المشهور ليس له ذلك ولقد اقال وفي بناء العذر
خلاف والباقي قوله جماعة للمصاحبة اي مع جماعة وحكي الشيخ في بناء الامام قولين وحكي صاحب الدرر
الاتفاق على بنايه وهو ظاهر ما في المقدمات ويستخلف كلاك الحديث ويصير المستخلف له اماما
يصلح ما ادرك من صلاته بعد غسل الدم قال صاحب النوادر ولو بعد من رجل من غير كلام فان تكلم
ابطل عليهم وعليه عامدا او جاهلا ولو علم انه لا يستخلف بالكلام فتكلم بها هذا افسد عليهم دونهم
واختلفوا لانفسهم قاله بن حبيب عن بن الماجشون ثم قال قال بن القاسم في الجموعة فان استخلف بالكلام
عند الم تفسد عليهم **ص** واذ ابني لم يعتد الا بركة كملت **ش** يعني انه اذا ابني لم يعتد الا بركة قدمت
بمسجدتها وهذا هو المشهور وقال بن مسلمة يبي على ما عمل وهو الظاهر وعلى الاول فيبند في من الفة
ولو كان ركع وسجد سجدة لا على الثاني وهذا في الامام والعذر وكذا الما مومع فزاغ امامه واما ان
ادركه فانه يتبعه على كل حال **ص** واما مكانه ان ظن فزاغ امامه وامكن والا فلا قرب اليه والاه
بطلت ورجح ان ظن فزاغ امامه بقاءه او شك ولو تبشده **ش** يعني ان الرابع اذا خرج لغسل
الدم في غير الجموعة له حالان احدهما ان يظن فزاغ امامه والاخرى ان يظن بقاءه او يشك فان
ظن فزاغ **ص** ان كان في مكان غسل الدم ان امكن والا يوان لم يكن فاقرب المواضع الممكنة اليه

المعقوب بن نكلم عمه الما صلاح الصلوة بهلية
بذلك صلاته ويمنع ايضا ارا الم اربعة لغا
انه لا يبي الصلوة

مخاد لقا كان فاعلى ما قبله لانه وضوي
وما قبله عروس مجله عما قبله وكبر اذا كان
فد وللغسل التبرية

بما قبله من

يعتد بها من اول
بشيرة من اول
اربع

في الصلاة
انما هو
في الصلاة
انما هو

اي جامع الذي يقرأ فيه فاتحة الكتاب
تحت القباب

في الصلاة والسلام
الثانية من فاتحة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
مناجاة

يريد وتصح صلاة ولو تبين بعد ذلك بقا الامام لانه فعل ما هو مطالب به ولا يكلف لغيره
وهذا هو المشهور وقيل بتبطل حكاية بن رشد فان خالف ظنه بطلت وهو معنى قوله والابطال
يريد اصحاب ظنه او اخطا ويخرج علي ما حكاية بن رشد قول بالصحة وهذا التفصيل هو المشهور
وروي عن مالك انه يرجع مطلقا في مسجد مكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فجعل الرجوع
لفضيلة المكان وان ظن بقا الامام او شك رجح ولو تبشهادي ولو تسبب تشهد وهو المشهور
بن شعبان ان لم يرجح ادراك ركعة اتم مكانه بن يونس وهو خلاف ظاهر المدونة وهذا التقسيم
بالنسبة الي الامام والمأمور لانه يستخلف ويصير مأمورا بلزم من الرجوع ما يلزم المأمور واما
فمنه مكانه الا في مسجد مكة والمدنية علي قول مالك السابق وفي الجمعة مطلقا لاول الجامع
والابطال وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتدائها باحرامها ما تقدم من اعتبار فداغ الامام وعدمه
لا ياتي في الجمعة بل يلزم الرجوع فيها الي الجامع لانه شرط في صحتها الا انه ان ظن بقا الامام
اتفقا وكذلك ان ظن فزاعه علي المشهور واحري اذا شك والي هذا اشار بقوله مطلقا
مع امكان الرجوع وقيل يتم مكانه وحكي في النوادر عن المعيرة انه اذا رجع بعد ركعة من الجمعة
فخرج يغسل الدم فحاله بينه وبين المسجد وادي فليصف اليها احري ثم ليصلي اربعين يونس
ويحري علي قول اشهب في هروب الناس عن الامام يوم الجمعة بعد ركعة انه يصف اليها احري
جمعة لان الجمعة احد شروط الجمعة وكذلك المسجد وهذا يشبه قول من يقول يتم مكانه وهو
الحكم وقال بن شعبان يرجح لا قرب موضع يصلي فيه الجمعة وان اتم في موضع لم ار عليه باسا وقول
لاول الجامع يعني انه اذا رجع الي الجامع فانه يلتقي باول موضع منه فان تعداه بطلت قاله
والصغير في بطلت راجع الي مسيلة الجمعة ومسيلة ما اذا ظن بقا الامام في غير الجمعة اي وان
بطلت او هو واضح وهذا كله اذا حصل له الرعايا بعد كمال ركعة من الجمعة كما قاله والافندي
ظهر ابا حرام في اي مكان شاء نص عليه في النوادر وقال سمعون بن علي احرامه الاول وقال
اشهب ان شاء قطع وابيذا ظهرا وان شاء بني علي احرامه الاول وان شأنا على ما فعل ولا خلاف
يصلها ظاهرا **ص** وسلم وادصرف ان رجع بعد سلام امامه لا قبله **ش** هكذا نص في المدونة قاله
وان سلم الامام ثم رجع المأمور وسلم واحزانه صلاة وقوله لا قبله هو كما قال في النوادر ومن
قال بن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد قبل سلام امامه انصرف فغسل الدم ثم رجع لغير
تكبير فيجلس ويتشهد ويسلم **ص** ولا يبين غيره كظنه فخرج فظهر نفيه **ش** يعني انه لا يبي في شيء من
الاشياء غير الرعايا وهكذا نص عليه في المدونة وبني بذلك علي الخلاف الذي وقع خارج المذهب
وروي عن اشهب انه يقول فيمن راى في ثوبه نجاسة في الصلاة انه يغسلها ويبي حكاية المازني
وبن العربي عنه وحكي عنه انه يجبر البنا في التي وفي غيره من النجاسات والباقي بغيره للسير
اي بسبب غيره كالقروح والجراح وما اشبهها وقوله كظنه الي احزانه هذا الفرع نص عليه سند
في طرازة قال فيه واذا ظن انه رجع فخرج ثم تبين عدم الرعايا فعند مالك لا يبي لانه مفطر وعند
سمعون يبي لانه فعل ما حكي له والظاهر الثلاثة راجعة الي الرعايا وقا على خرج هو المصل
ومن رجع في تبطل صلاة **ش** يعني ان من غلبه التي في الصلاة لا تبطل صلاته ومن قال
رشد في البيان وهو المشهور قال واختلف قوله ان ردة بعد انفصاله ناسيا في فساد صلاته

قال

قوله
الاول
والثاني

قال واما ان اردوه طائعا غير ناس فلا اختلاف انه لنفسه صلواته وطاهر كلام الشيخ وكلام
صاحب البيان انه لا فرق في التي بين ان يكون نجسا او طاهرا لم يتغير عن حال الطعام فانظر
مع كلام صاحب الطهارة ولغظه والتي الخس الخارج عن صفة الطعام يبطل الصلاة على المشهور وان لم
ينغده والظاهر يختل فيه المتكدر وغيره كما بين في الاكل والشرب فكان من جهة ان يقول وفي بطلان
صلاة من ذرعه التي خلاف على عادته ولا يجوز شي الا ان يجعل كلامه على التي غير الخس وفيه بعد قال
في المدونة قال مالك ومن تغيا في الصلاة عامدا او غير عامد ابتداء الصلاة وقال بن القاسم في
الفتوية وان تغيا بلغا او قلنا قالا فليناد وان ابتلع القلس بعد ما امكنه طرحه وظهر على لسانه
امسند صلواته قال في المجموعه وان كان سهوا بني وسجد بعد السلام **ص** وان اجتمع بنا وقضا الراعي ادرك
الوسطيين او احدهما او خاص ادرك ثمانية صلاة مسامرا وخوف يحضر قدم البنا وجلس في اخره
الامام ولوم تكن ثانيته **ش** اعلم ان اليها كما قاله الاسياخ عبارة عما فات المسبوق بعد الدخول
مع الامام والقضا عبارة عما ياتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام هذا ان لم يدخل مع الامام
هذا ان لم يدخل مع الامام ثانيا واما ان دخل معه ثانيا واما ان دخل معه ثانيا فستذكره بعد كلامه
ان شاء الله تعالى والمشهور بتقديم البنا وهو مذاهب بن القاسم وقال سحنون يقدم القضا وذكر الشيخ
ان ذلك يكون في خمس صور الاولى ان يدرك الثانية والثالثة معا وهو مراده بالوسطيين
يعني ان الامام سبق المأمور بركعة من الرباعية وادرك معه الوسطيين ورعف في الرابعة
فلما خرج لغسل الدم فأتته الرابعة فعند بن القاسم ياتي بركعة بامر القرائ سرا ويجلس على المشهور
قبل النهوض لانها احزة امامه كما اشار اليه بقوله وان لم تكن ثانيته وقبل لا يجلس ثم ياتي بركعة
بامر القرائ وسورة ويجهر ان كانت جهرية وتلقب بامر الجناحين لان القراءة وقعت في طرفيها وعند
سحنون ياتي بركعة بامر القرائ وسورة من غير جلوس ثم بركعة بامر القرائ فقط الثانية ان تقوته
الاولى والثانية ويدرك الثالثة وتقوته الرابعة بالرفع فعند بن القاسم ياتي بركعة بامر
القرآن فقط ويجلس اتفاقا بركعة القضا بامر القرائ وسورة ولا يجلس في وسطها وعند سحنون
يأتي بركعة بامر القرائ وسورة ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة بامر القرائ وسورة ولا يجلس ثم
بركعة بامر القرائ فقط وتسمى الجبلي على هذه الثالثة ان تقوته الاولى ويدرك الثانية وتقوته
الثالثة والرابعة فعند بن القاسم ياتي بركعة بامر القرائ فقط ويجلس لانها ثانيته تغليب الحكم
نفسه ثم بركعة بامر القرائ فقط ويجلس على المشهور لانها احزة امامه وقبل لا يجلس ثم بركعة بامر
القرآن وسورة هكذا نص عليه في كتاب محمد بن القاسم ثم قال محمد وتبصر صلواته كلها جلوسا
لان لا يقيم للقضا الا من جلوس وعند سحنون ياتي بركعة بامر القرائ وسورة ويجلس لانها ثانيته
ثم بركعتين بامر القرائ فقط وهاتان الصورتان داخلتان تحت قوله او احدهما الداعي ان
يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الثانية وتقوته الاولى قبل دخوله معه وهو مذاهب
الصورة حكمها حكم ما قبلها على قول بن القاسم وسحنون لان الاولى التي فاتتة او لا قضا والاخرتين
بنا لان الحاضر اذا صلى خلف المسافر لا يقصر وكذلك حكم الصورة الخامسة ومثال ذلك ان
الامام اذا صلى صلاة الخوف في الحضر فانه يقيم القوم طائفتين فيصلي بالاولى ركعتين ثم يصلي
نخاه العدو ثم يصلي بالثانية الركعتين الباقيتين كما ياتي ان شاء الله تعالى فاذا ادرك مع الطائفة

اي تقوته الاولى والثانية

وهو مراده باحداهما
اولا روى عن ابي بصير
وهي الثالثة

وقد ادرى به هادى الصبر
الثالثة الركعة الثانية
وبانته بعد الدخول الثالثة
والرابعة وقبله الاول

مروى عن عبد الله بن مسعود
أنه قال إذا كنت في الصلاة
فلا تأكل ولا تشرب ولا تخطئ

في قوله لا تأكل ولا تشرب
لا تأكل ولا تشرب

الاولى الركعة الثانية فانه يصرف معهم فقد فاتت ركعة قبل الدخول وركعتان بعدة وذلك
واضح فاما اذا دخل مع الامام ثانيا وهو القم الموعود به فذلك في صور منها ان يدرك
ثم يعرف تقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة وهذه مسيلة المدونة وقد اطلق على القم
القضا فيها ونسب بعض الاندلسيين على انها بتا بن عبد السلام وكان بعض الاشياخي يجعلها
ومنها ان تقوته الاولى ويدرك الثانية وتقوته الثالثة برعاف او غير ويدرك الرابعة فلا استكمال
ان الاولى قضا واختلف في الثالثة فعلى مذهب المدونة قضا وعلى مذهب الاندلسيين بتا ومنها
يدرك الاولى ويرفع في الثانية ويدرك الثالثة وتقوته الرابعة فلا استكمال ان الرابعة بتا ومنها
في الثانية على القولين وذلك واضح **فصل** هل ستر عورته بكثيف وان باعارة او طهر
جنس وحده كحريم وهو مقدم شرط ان ذكر وقدر وان خلوة للصلاة خلاف **ش** اختلف في ستر
هل هو من شروط الصلاة ام لا فقال ابن عطاء الله المعروف من المذهب ان ستر العورة من
من واجبات الصلاة وسرط فيها مع العلم والقدرة لانه عليه السلام قال لا يقبل الله صلاة
الاجنار وقال صاحب القيس المشهور انه ليس من شروطها وقال التوسني هو فرض في نفسه
فروضها وصلى عبد الوهاب ان القاضي اسماعيل وابن بكير والشيخ ابا بكر ذهبوا الى ان
من سننها وكذا ذكر صاحب تهذيب الطالب خلافا لاهل في سنة او فرض وكذا في المقدمات وقوله
محرم وعنده ذلك الشيخ واعلم انه لا خلاف في وجوب الستر عن اعين الناس واما الخلوة فان لم
صلاة فحكي اللحن فيه الاستحباب قال ابن بشير الذي سمعناه في المذكرات قولين الوجوب وال
واظهار الوجوب لقوله عليه السلام اياكم والتعدي فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغايط وحسن
الرجل الي اهلها استحبابهم واكرموهم واذ ازرعنا علي انه لا يجب في غير الصلاة فلهل يجب
للصلاة ام لا قولان وقال ابن بشير لا خلاف في الوجوب واما الخلاف هل هو شرط في صحتها
ورد باحكاة عبد الوهاب ولما تفرقت عند هذه القول لم يحزم منها بشي بل اطلق الخلاف
عادته ومعني كلامه هل ستر العورة شرط في صحة الصلاة مع الذكر والقدرة في الخلوة والخلوة
ام لا خلاف وقوله بكثيف احتراز من غير لظهور العورة معه كالثياب الرقيقة وان باعارة
من غيره لانه مع ذلك قادر على الستر فيطلب به قال في الدخيرة وان اعير له ثوب لزمه قبوله
علي الستر كما لما للثيم وقوله او جنس وحده كحريم يريد انه اذا المجد الاثوب باجنسا فانه يصلي
عبد السلام وانفق المذهب على ذلك فيما علمت وقوله كحريم يعني وكذلك اذا المجد الاثوب
فانه يصلي به وهو المشهور وفي سماع اصبح عن بن القاسم انه يصلي عريانا وهو قولنا شرب وهو
كما قيل لان النبي عن لباسه لاحصوية للصلاة به بل الحسية السرف والكبر او غير ذلك ولا نقل
لذلك بالصلاة وهذه الاشيا تستفي عند الصويرة المبيحة للباسه فوجب ان يحوز به الصلاة
وقد استخف بن الماحبون لبسة للجهاز والصلاة به حينئذ قاله في النوادر وقوله وهو مقدم
يعني ان الحرير مقدم على النجس عند الاجتماع وهذا هو المشهور وهو قول بن القاسم وقال اصبح
يقدم النجس وجه الاول انه لا منافاة بين الحرير والصلاة بخلاف النجاسة ولما تقدم ان لباس
يجوز للصورة ووجه الثاني ان الحرير يمنع لبسه مطلقا والنجس انما يمنع في الصلاة والمنع
في حالة اولي من المنوع مطلقا وقد خرج لابن القاسم في كل مسيلة من المسائل الثلاث وهي ما اذا

الحرة

المعجزة الوقت الحادثة
بأنها سنة ثمان مائة وثمانين
بغيرها من القرون

بالحراب ولو لقيتها لا وجعتها صر با قال في الدخية معني بني عمر رضي الله عنه الاما عن شهرين
بالحراب ان السفاح عادتهم بالمعصن الامادون الحراب رخصي رضي الله عنه ان يلبس الامر فيكون
السفاح الحراب دوات الحلاله فتكون المعصدة اعظم وهذا معني قوله تعالى ذلك اذني ان يعرف
يودين اي يميزون بعلاماتهن عن غيرهن فاما اذا كانت في الخلوة فيزول ذلك المعني والصبر في
راجع الي الامة كما تقدم ويحتمل ان يكون راجعا الي العورة ويكون المعني السابق في غير الخلوة واما
الخلوة فينبذ بسترها وهذا الاستقيم لانه قدم الخلاف فيها معانده قوله وان خلوة الا ان خلده
على الستر لغير صلاة فيستقيم وقد تقدم ايضا ان بن بشير حكى فيه قولا بالوجوب مما سمعته في الدار
واستظهره **ص** ولام ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة واعادت ان راهقت للاصغر ان كبيرة ان تركها
القناع كصل بحري وان انفرد او بجس بغيره او بوجود مطهر وان ظن عدم صلاته وصلي بطاهر لا
صلي عريانا كفاية **ش** يريد ان ام الولد والصغيرة الحرة ليسترا من حبيدها في الصلاة ما
على الخلوة الكبيرة ستره من حبيدها وليس في هذا الكلام ما يدل على حكم الستر في حقها هل هو سنة او
مستحب او غير ذلك الا ان يجعل قوله ولام ولد وصغيرة معطوفا على قوله وندب فيكون مستحبا في حقها
الظاهر من كلامه قال في الجواهر واما امهات الاولاد فانهم يصلون بالحرة بقناع وذراع او قد يستتر
القدمين فان صلت بغير قناع فاحب الي ان تعيد ما دام في الوقت وليس ذلك بواجب عليها كوجوب
على الحرة هكذا قال في المدونة فيجعل حكم ام الولد احق من الحرة والحرث في الحلاب بالحرة واما الصغيرة
فقال في المدونة والحرة المراهقة ومن يوم منهن بالصلاة في الستر كالبالغة لكن ذلك محمول على الذم
في ام الولد وفي الصغيرة قال مالك كبت احدي عشر واثنى عشرة سنة فان صلت الصغيرة بغير قناع
اعادت في الوقت قاله اشهب وكذلك الكبيرة اذا تركت القناع قال بن الحلاب فان صلت الحرة مكسرة
الراس اعادت في الوقت فان حرج الوقت لاعادة عليها وهذا معني قوله واعادت ان راهقت الى
اي واعادت المراهقة في الوقت كما يعيد الكبيرة اذا تركت القناع وقوله الى الاصغر يريد ان
الظهر والعصر قاله مالك في العنينة وقوله كصلى بحري وان انفرد اي المصلي بالحري يعيد في الوقت
سوا ستر بغيره ام لا وهو معني قوله وان انفرد الا انه يعصي مع الاختيار عند جهوله العلماء وتيج
وما ذكره من الاعادة في الوقت مطلقا يقتضي انه المشهور والذي رايته في هذه المسئلة انه ان
به منعذ من غير شي يستتره فليل يعيد ابدا قاله في الواضحة ولست لاني وهب وقيل لاعادة
وهو قول بن وهب في العنينة وقول بن عبد الحكم وقال اشهب يعيد في الوقت هذا كله مع الاختيار
لم يجد غير فقال اصبح لاعادة عليه والمذهب يعيد في الوقت وان كان عليه غير فقال اشهب لا
عليه وهو ظاهر كلامه في الواضحة وقال سمعون يعيد في الوقت الا ان يكون في كمد فلا اعادة وهكذا
قال في الواضحة فان حمل كلامه على ما اذا لم يجد غير او وجد وصلي بهما معا صح وان كان مرادة اذ اصلي
من غير ضرورة ولا سائر معه فيعيد من الثقل وقوله او بجس اي وكذلك يعيد الى الاصغر اذ اصلي
بنوب جس وقال بن وهب عن مالك فيمن صلى وفي ثوبه او جسده جس انه يعيد في الوقت ووقت
الشمس وقال به عبد الملك وبن عبد الحكم وقوله بغير اي يعيد في غير الجس وفي غير الحرير وهذا
لا اشكال فيه اذ لا فائدة في الاعادة بهما ونفس سمعون على انه اذ اصلي باحدهما انه لا يعيد
ونقل المازني عن اشهب ان من صلى بالجس ثم وجد الحرير الطاهر انه يومر بالاعادة فيه في

والباقي قوله تكبير ونحوه وبغير النظر فيه وحذف المضاعف اليه مع غير اختصار او ذلك جابر
 وقوله او يوجد مطهر هو معطوف على قوله بغير اي بعيد ان وجد غير الحربي والنحو في الوقت
 وكذا ان وجد ما يطهر به الثوب النجس غسله واعاد فيه في الوقت هكذا نقل في النوادر عن
 الواضحة قوله وان ظن عدم صلاته وصلي بطاهر الى اخره يريد ان من صلي بثوب نجس ثم ظن انه
 لم يصل فصلي بثوب طاهر ثم ذكر فانه بعيد في الوقت هكذا وقعت هذه المسئلة في المجموعه عن ابن
 الماجنون قاله في النوادر وقوله لا عاجز صلي عريانا اي فلا بعيد وهو قول ابن القاسم وابن ذر
 وهذا علي ان ستر العورة ليس بشرط او شرط مع القدرة كما سبق وقوله كفايته اي فلا يجبرها
 ظاهرة ولو صلاها بالثوب النجس او الحربي لان الفايته بالفراغ منها خرج وقتها ولا اعادة
 بعد الوقت في مثل هذا **مسألة** وكذا محمد ولا يبرح وانتقاب مرة ككفكم وسعير للصلاة وتكلم لكشف
 مشتر صدر او ساقا وصما بستره والامتنع كاعتبالا ستر معه **ش** يعني انه يكره ان يصلي بشيء
 حديد العورة في غير ربح واحترق بذلك من المحذور عند الترخ فانه لا يصح قال في النوادر ومن الواضحة
 ويكره ان يصلي في ثوب رقيق بصف او خفيف يشفقان فعل فليعد قاله مالك الا الرقيق هو
 الصفيق لا يصف الا عند رخ فلا بأس به قال في الطراز وتكره الصلاة في السراويل وهو قول
 مالك في العتبية لما في اي داود انه عليه السلام نهي عن الصلاة في السراويل ليس عليه رد اوله
 بصف العورة ومن روي العجم وقال اشرب بعيد من صلي فيه او في الشان في الوقت وقيد بن يوسف
 مذهب العتبية كما اذا كان واحدا لغرم والا فلا كراهة وفي المدونة ومن صلي بسراويل او مبرر وهو
 قال در علي الثياب لم يعد في وقت ولا غيره وانما يكره انتقاب المرأة في الصلاة لانه من الضلوع في الدين
 وقوله ككفكم اي كتميركم في الصلاة ومثله اذا صلي محترما او جمع شعرة وانما يكره ذلك اذا كان لاجل
 الصلاة وانما لو كان ذلك لباسا او كان لاجل شغل حضرت الصلاة فصلي به فلا كراهة فيه قاله
 ابن يوسف لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضا ولا الفث شعرا ولا ثوبا فاجز ان
 النهي عن ذلك انما هو ان قصد به الصلاة ونهي عليه السلام ان يصلي الرجل وشعره معقوص انما
 كره التلثم في الصلاة لانه نوع الكبر والعظمة ولما روي مالك في الموطا ان سالم بن عبد الله راي
 رجلا عطا فاه في الصلاة فجذب الثوب حصص عن فيه جدا استدبر احصى رعيه عن فيه وكره بن شعبان
 في مختصر ما ليس في المختصر اختلافا عن مالك في تغطية الذن في الصلاة وانه منع اللثام وتغطية
 النم والوجه في احد قوليه ثم قال وروي عن مطرف انه كرهه وقوله ككشف مشتر صدر او ساقا
 يعني وكذا كشف مشتر صدر او ساقا او حوها كما لو صلي باراد بسد طرفه وكشف صدره او
 نحوه وكذا لو شمر ثوبه عن ساقه خوفا ان يصيبه الغراب او نحوه وكذلك لو فعلته امرأة وقوله
 وصما بستر اي ويكره استئمال الصماء اذا كانت مع سائر غيرها ومعنى ذلك ان يركب الرجل
 فيبدي صنبه الامن ويسدل الطرف الايسر وفي الجاري النهي عن ذلك وانما كان مكره هالاه
 في معنى المربوط ولا يمكن من الركوع والسجود المذروب او لا يلبس شعر الارض بيد به وان
 باشر بها انكشفت عورتها ولذلك لو كانت على غير ساتر منعت حصول كشفها حينئذ وهو معني
 قوله والامتنع بن يوسف قال في المدونة واستئمال الصماء المني عنه ان يشتمل بالثوب على
 منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس له مبرر واجازة مالك ان كان عليه مبرر فله تركه

راجع لغزده وانتقاص ايماء وسد عي
مسألة

مسألة

مشتر صبر فيه ثم كشف حذره او ساقه
 او غيره لاجل الصلاة يكره كما اذا كان عليه
 ثوبا يستره ولا يستره

قال بن القاسم وتركه احب الي الحديث وليس بضيق ان كان مؤذرا قال مالك والاصطلاح
ان يرتدي ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصما واما الاحتماء ان لم يكن
معه ساتر فلا اشكال في منعه لظهور العورة **حسن** وعصى وصحت ان ليس حريرا او ذهبيا او
سرق او نظير ما فيها **ش** قد تقدم مرارة اذ اصلي بالحري مجازا يعني يعصى عند الجمهور ويصح صلاته
وكذلك اذ اصلي بجائز ذهب وقيل بتطل صلاته ونقل المازري فيمن تلبس في صلاته بمعصية
كما لو نظرا في عورة احرا او اجنبية او سرق درهما او ذكر عن صحون في جميع ذلك البطلان واما
لو صلي وفي ثوب حريرا وحكي ذهب فلا شيء عليه ولا ياتم بذلك صحون الا ان يشغله قال في النوادر
فيعيد اذ قال بن حبيب ولا بأس باعلم الحري في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة منه والصلوة
به وزوي منه للنبي عليه السلام من اصبعين الي اربع وقال بن القاسم عن مالك بكرة ذلك وان
كان قد راى اصبع ولم يحرم ذلك الا الخطا الرقيق وروي عن مالك لا بأس ان يحرم الرجل في ثوب
منه قدر الاصبع من الحري وقال مالك بكرة لباسه للصبيان مع لباس الذهب كالتيار نقل عن
ذلك في النوادر **ص** وان لم يجد الا ستر واحد فزجبه فثا لثما **حسن** يعني انه اذا وجد العريان
ساترا لا يلبس الا احد الفرجين القبل او الدبر فهل يستتر القبل قاله صاحب الكافي او الدبر حكا
الطوطشي في تعليقه او يوارى اهما شاة ذكره ايضا في الكافي عن بعض الاصحاب ثلاثة اقوال
ولما لم يكن في ذلك مشهور ولا قول من حج عنده اطلق الاقوال في ذلك **ص** ومن عجز صلي عريانا **ش**
لا اشكال في ذلك على عدم الشريطة او الاستراطة مع القدرة واما من يري انه ستر العورة شرط
مطلقا فتشكل عسيلة عادية الماء والصعيد الاعلى قول من يري هناك وجوب الصلاة وعدم
القضاء وهو اشبه واختلف اذا وجد طيبا هل يستتر به عورته ام لا قولان حكاهما الطوطشي
ص فان اجتمعوا بطلان فكل مستورين ولا تغزوا فان لم يكن صلوا فاما ما عاصيه امامهم وسقط
ش يعني فان اجتمع عراة في ظلام صلوا الصلاة على هيئة من قيام وركوع وسجود وينقلهم امامهم
وهو معنى قوله فكل مستورين والا اي وان لم يكن نوا في ظلام بل كانوا في صوكنها او ليل مفر فانه
يتقزفون ويصلون اذ اذا ان امكن ذلك وقال ابن الماحضون يصلون جماعة صفا واحدا
امامهم في الصف فان لم يكن تغزفهم لحوق سباع او عذرا او لصيق المكان صلوا فاما ما عاصيه
البصا رهم وركعوا وسجدوا وامامهم في وسط الصف معهم وهذا هو اختيار عبد الحق وغيره واستدل
ابن عبد السلام وقيل يصلون جلوسا ويومنون الي الركوع والسجود **ص** وان علمت في صلاة تغزف
مكسوفة راس او وجد عريان ثوبا استندان قزب والا اعاد بوقت **ش** يعني ان الامة اذا اخرجت
بصلاة فزمن مكسوفة الداس او الساق او نحو مما يحجب لها كشفه فعند ذلك اجبرت انها اعتقت
سوا كان العتق متوقفا على الصلاة او فيها فقال بن القاسم ان لم يجد من ينالها اخرجها او لا وصل
اليه او استترت في بغيرتها لم تعد وان قدرت على اخذه ولم تأخذه اعادت في الوقت وكذلك العريان
يجد ثوبا وقال اصبح لا يعيد كالمترجم جدا لما بعد ان دخل في الصلاة واما استحسن لما الاستئثار
حينئذ وليس بواجب واما تعيد في الوقت اذا اخذها العتق قبل ان تدخل الصلاة كئاسي لما
في رجليه وان كنت اقول في هذا انه يعيد ابدالا من اهل الماء وقال صحون تقطع ويستدي
وكذلك العريان فان لم تفعل اعادت في الوقت هكذا نقل بن يونس وزاد في البيان راجعا

يقع

ص

بن القاسم ايضا وهو اخفا ان استترت في بقية صلاتها اجزاها وان لم تفعل اعادته في
الوقت كانت قادرة او ما ذكره من ان الامة تستتر وتنادي ان قربت المسترة وان لم تفعل
اعادته في الوقت هو معنى قول بن القاسم الاول قال سدد وهو المشهور واما مسيلة العريان
فمنها ابن عطاء الله واستغنى الشيخ رحمه الله بذكر الحكم في الثانية عن ذكره في الاولى اذ قد
التقدير وان علمت في صلاة مكشوفة راس استترت ان قرب ما تستر به والا اعادته او وجد العريان
الى احرة والباقي بوقت للظرفية **ص** وان كان لعدة ثوب صلوا اذ اذا واحد منهم يذهب له اعادته
ش يعني اذا اشترك العراة في ثوب ليس عندهم ما يوارى العورة عندهم فانه يصلون اذ اذا
لانهم قادرون على الستر ولا يجوز للغادر ان يصلي عريانا يريد ان اتسع الوقت لصلاتهم اذ اذا
اما ان صافق ففقه نظرفان كان الثوب لاخذ العراة فقال في الطراز لا يجوز العرو واستحب له بعد
صلاته دفع الثوب لغيره نفا وناعلي البر والتقوي ولا يجب اذ لا يجب عليه كشف عورته ثم قال
فلو اعادته جماعة والوقت ضيق صلي من لم يصل اليه عريانا ويعيد اذ اوصل اليه في الوقت
الموسع يريد ان وصل اليه بعدة لم يعيد **فصل** ومع الامن استقبال عين الكعبة لمن عكة
فان شق في الاجتهاد نظروا الا لاظهر جهتها اجتهاد اكان نقصت وبطلت ان خالفها وان صادف
ش لما اتفق كلامه رحمه الله على الشرط الثالث وهو ستر العورة كما تقدم اتبعه بالكلام على الشرط
الرابع وهو استقبال القبلة عينها اي مسامتتها مع الامن مطلوب لمن عكة لو قدرته على ذلك بان
يطلع على سطح او غيره ويعرف سمت او يكون في السمات او يكون في المسجد فان خرج عن سمت بطلت
صلاته واحذر بقوله مع الامن من صلاة المسايين وخوها فانه يصلي الى القبلة وغيرها وقوله فان
شق اي فان قدر من عكة على استقبال عين الكعبة مع كلفة كما لو كان يحتاج الى طلوع السطح وهو شيخ
كبير او مريض فهل يجتهد ام لا فيه نظر ولما ذكر في الجواهر المسئلة قال في احزها وقد تردد المتأ
في جواز اقتضار اهل الاجتهاد الشيخ ووجه التردد ان نظرت الى المخرج وهو مني من الدين كما قال
نقاد اجرت الاجتهاد وان نظرت الى انه قادر على اليقين لم يحز له ذلك واما من كان بالمدينة فانه
يصل بمقلد المحرابه عليه السلام ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ لان محرابه قطعي وقد ثبت بواثر ان
ذلك محرابه الذي كان يصلي اليه ولا شك ان مسامتة قطعاً لانه عليه السلام ان كان اقامه عن
الاجتهاد على القول بجواره له فهو قطعي لانه لا يؤثر على خطا وان كان بوجي فواضح وكذا ان كان جبريل
هو الذي اقامه له كما رواه بن القاسم وقوله والاي وان لم يكن بمكة فالأظهر طلب الجمعة للمجتهد وهو
قول الاخير بن عبد السلام وهو الظاهر وقال بن القصار المطلوب سمت عينها ولا يمنع كثرة
المسامتين مع السعد كما لا يمنع ذلك مع العجم ويصحب اجتهاد اعلى الحال اي في حال الاجتهاد وقوله
كان نقصت تشير الى فرع وهو ان الكعبة والعباد بالله لو نقصت ولم يبق لنا اثر لسيا منه المصلي
فانه يجتهد في طلب جهتها ولا يطلب منه المسامته قوله وبطلت ان خالفها وان صادف يريد ان
من اخرج عن جهة القبلة عند استبطل صلاته هكذا قال الباجي وجعل المحذور على ثلاثة اقسام
الاول منها ذلك الثاني ان يخرج مع خزي الاستقبال وظهور علامات القبلة فان استند برواه
عادي الوقت والافلا والثالث ان يخرج مع خزي الاستقبال وعدم ظهور العلامات فلا اعادة
ص وصوب اسعر فصر لراكب دابة فقط وان يجل بدل في نقل وان وثرا وان سهل الاسترا لها

يرى في الفقه في الدين في غير هذه المسئلة
الاجتهاد في وقت الضيق
وهو من الكفاية في الصلاة

واشهر من غيره في وقت الضيق
الاجتهاد في وقت الضيق
وهو من الكفاية في الصلاة

بها

هذا القول المشهور في العلم
بأنه لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل

لا سفينة فيد وان امكن وهذا ان او ما او مطلقا تا ويلان **ش** يريد ان صوب سفر القوم
اي جهته عوض عن استقبال الكعبة مع توفر الشروط المذكورة واحترز بقوله سفر قس من غيره
فانه لا يتنفل فيه علي الدابة لكذا بالارض متوجها وبقوله لراكب من الماشي ان لا يجوز له ذلك في
حال مشيه واحترز بقوله فقطح فقطح ركب السفينة كما ياتي وقوله وان يحمل هو قول ابن القاسم عن
مالك واحترز بقوله في نقل من العوض وسياق وقوله وان وتر الان عليه السلام كان يوتر على رطله
في السفر وهذه الفتوى كلها في المدونة قال فيها ويصلي المسافر في السفر الذي يقصر فيه
الصلاة على دابته ايما توجهت به الوتر وركعتي الفجر والتا فلة وسجد ايما واذا اقتضى سجدة ثلاثا
او ما لها وقوله وان سجد لا يبدلها اي للقبلة وهذا هو المشهور وقال ابن حبيب يوجهها او لا
للقبلة ثم يصل حيث ما توجهت وقوله لا سفينة فيد وراي فلا يصل فيها الا متوجها وكما اذا
دار معها الي القبلة وهو مذهب المدونة وقال ابن حبيب لا يدور كالدابة والفرق على المشهور
امكان الدوران في السفينة بخلاف الدابة ولهذا افتده الشيخ بالامكان واختلف في مذهب
المدونة هل هو محمول على ما اذا اصلي ايما في السفينة واما اذا ركع وسجد فلا ويكون كاللابة
او هو على اطلاقه ولو ركع وسجد والاول لابن التبان والثاني لابن ابي زيد وهو معنى قوله
تا ويلان **ص** ولا يقلد مجتهد غيره ولا محرابا الا بعصر وان اعني وسال عن الادلة **ش** يعني ان
المجتهد لا يسوغ له ان يقلد غيره لان قدرته على الاجتهاد ما نفعه من تقليد الا ان التقليد خرج
عن الاجتهاد ولا يقلد محرابا يريد ان كان البلد الذي هو فيه ضرابا ولا احد فيه واما لو كان
البلد عامرا تذكر فيه الصلاة ويعلم ان امام المسلمين قد نصب محرابه واجتمع اهل البلد على
نصبه فانه يقلد وهو معنى قوله الا لمصر قال ابن القصار لانه قد علم انه لم يبين الاعداد
العلماء في ذلك فان حثيت على المجتهد الادلة قلد في البلد الحزاب وغيره كما لو لم يكن من اهل الاجتهاد
قوله وان اعني يعني ان المجتهد لا يقلد غيره وان كان اعني ولكن ليسا لغيره عن الادلة كسواله
عن القطب في اي جهة ابي وعن الكوكب الفلاني ابن عبد السلام ولا يحتاج هنا ان يسال مسلما
مكلفا **ص** وقلة غيره مكلفا عارفا ومحرابا فان لم يجد او خبر مجتهدا خيرا ولو صلى اربع ركعات
واختار **ش** الضمير المحضون بغير راجع الي المجتهد اي وقلة غير المجتهد وهو الاعني العاجز واليه
الجاهل مكلفا عارفا فقوله مختلفا متناول بكسر على القول بعد محطاب الكفار وللبيع
وللعاقل واخرن بقوله عارفا من الجاهل الذي لا علم عنده فانه لا يقلد في ذلك وسبغ ان ذلك
عد لا يخرج الفاسق فان لم يجد الاعني العاجز او الضمير الجاهل من يقلده او خبر المجتهد خيرا
جهة وصلي اليها وهو قوله قول ابن عبد الحكم قال ولو صلى اربع صلوات يريد في كل جهة صلاة لكان
مذهبا حسنا واليه اشار بقوله حسن وهو اختيار المحقق واليه اشار بقوله واختير وقيل في المجتهد
المختار انه يقلد غيره ذكره في الدخلة **ص** وان تبين خطا بصلاة قطع غير اعني ومخوف يسيرا
فيستقبلانها وبعد ما اعاد في الوقت المختار وهل يعيد النامي ابا خلاف **ش** قاله
في المدونة ومن علم وهو في صلاة انه استند بر القبلة او شرق او غرب قطع وان علم في الصلاة
انه انحرف يسيرا فليتحرف الي القبلة وبني قال اشهد يدور الي القبلة ولا يقطع حتى يات
قبلا وانما جعلوا حكم الاعني حكم المخوف لسيور التقدير الاسباب في حقه فيتحرف ولا يقطع مثله

هذا القول المشهور في العلم
بأنه لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل

هذا القول المشهور في العلم
بأنه لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل
فيما لا يفتقر إلى دليل

وهو معني قوله فيستقبلها اي فيسبب ان صلاتها صحيحة ومما معني منها معتد به يدوران
 الى القبلة ويكملان صلاتها وقال بن سحنون اذا احضر الاعني عن يقين قطع والبا في قوله
 بصلاة للظرفية اي في صلاة قال صاحب الطراز فلورج للاعني بصر في الصلاة فتشكك في
 وبني ولا يقطع كما لو شك في عدد الركعات وقوله وبعد ها يعني اذا اتين له الخطا بعد الفراغ
 من الصلاة فانه يعيد في الوقت المختار هكذا قال في المدة ونية ابن عات ويخرج فيها قول من صلي
 بنوب نجس انه يعيد للعزوب قال الباجي المصلي الى غير القبلة لا يخلو اما ان يفعل ذلك مع عدم
 ادلة القبلة او مع وجودها ولم ار لصحابنا في ذلك فزقايينا عن ابن العصار وذكر عن مالك
 ان فعل ذلك مجتهد الاعاد في الوقت استحبنا وحكي عبد الوهاب في الاشراف فمن عبت عليه دلائل
 القبلة وصلي الى ما غلب على طنه انه جهتها ثم بان له الخطا لم يكن عليه اعادة وقال بن المسلة
 اذا استند بر القبلة فاصدا للقبلة متخريا لها اعاد ابدالا لم يستقبل القبلة بشي من وجهه
 فان كانت قبلته الى اليمن فصل الى شرق او غرب اعاد في الوقت لان بعضه يستقبل القبلة
 فاما من احرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في وقت ولا غير وقال بن سحنون يعيد ابدًا
 سواء استند برام لا وهو قول المعيرة وحمل قوله بن مسلة على ما اذا كانت الادلة ظاهرة قال
 واما مع خفاها فلا اعادة عليه على مذهب مالك وان استند بر القبلة ثم قال فعلى هذا الاخراف
 عن القبلة تكون على ثلاثة اوجه قد ذكر ما قدمنا عنه فوق هذا عند قوله وبطلت ان خالفها
 ولو صادف واختلف في الناسي هل يعيد ابدًا واليه ذهب بن يوسف قال والرواية فيه انه
 يعيد ابدًا وهو محكي عن المعيرة والقاضي بن سحنون وابن راشد وهو الاصح او اما يعيد في
 الوقت قال صاحب البيان وهو المشهور ونقل عن بن المصنف بن حبيب واي هذا اشار بقوله
 خلاف واذا قلنا يعيد الناسي ابدًا فالجاهل اولى وقيل يعيد ان في الوقت وقيل يعيد الجاهل
 ابدًا والناسي في الوقت **ص** وجازت سنة فيها وفي الجمل لا يهتبه لا فرض فيعاد في الوقت واول
 بالنسيان وبلا لاطلاق **ش** المشهور وجوان النافلة غير المؤكدة في الكعبة والحج ومنع العزيمة
 والسنة والنافلة المؤكدة كركعة الحجر واجاز اشبه جميع ذلك فيها وصح صاحب الكافي وغيره
 بكراهة الفرض وهو يناسب الاعادة في الوقت كما ذكره الاول مذهب المدونة قال فيها ولا يصلي
 في الحجر ولا الكعبة فريضة ولا ركعتا الطواف الواجب ولا الترت ولا ركعتا الحجر فاما غير ذلك من
 ركوع الطواف فلا بأس به ومن صلي في الكعبة اعاد في الوقت وحملها ابن يوسف مع جماعة على الناسي
 لقول مالك فيها من صلي الى غير القبلة وهو لو صلي الى غيرهما عامدا اعاد ابدًا وحملها عبد الوهاب
 واليمن وابن عات على ظاهرها وان العائد كالناسي يعيد ان في الوقت وجعلوا التشبيه في قوله
 كمن صلي غير القبلة لمطلق الاعادة وهذا معني قوله واول بالنسيان وبلا لاطلاق اي اول قوله
 اعاد في الوقت بذلك وقال اصبح يعيد ابدًا وقال بن حبيب يعيد العائد والجاهل ابدًا
 والناسي في الوقت وقد علمت مما تقدم ان في قوله وجازت سنة نظرا لا يجوز من ذلك الا
 النافلة غير المؤكدة وقوله لا يهتبه اي ولو جهة بابها وهكذا روي عن مالك وعنه يستحب
 ان لا يصلي الى جهة بابها قال في البيان واستحب ايضا ان يصلي الى الناحية التي جاءه عليه
 السلام صلي اليها **ص** وبطل فرض على ظهرها كالراكب الا لا تخاف او خوف من كسح وان لغيرها

من استند بر القبلة

قوله لا يهتبه
 لا يهتبه

هم

مراجع

وان امن اعاد الخائف بوقت والا تخضاض لا يطبق النزول به او المرض ويؤديها عليها كالارض
 فلها وفيها كراهة الا خبر **ش** يريد ان من صلى على ظهر الكعبة فريضة فافها تبطل اي فيعيد
 ابدا قال المانري ومشهور مذهبا منع الصلاة على ظهرها وانه اشهد من الصلاة في بطنها
 وانه اذا صلى يعيد ابدا على ان الامم بنائها وحكي بن محمد عن اشهد انه يعيد ابدا وقال
 بن عبد الحكم لا اعادة وهو ايضا عن اشهد وزاد اذا كان بين يديه قطعة من سبطها وقال علي
 ان اقام ما يقصد كان كالمصلي في خوفها وقوله كالراكب اي فيبطل فرضه اذا فعله على الدابة
 ابدا بخلاف اذا كان على وجه الاختيار وهو مفهوم من كلامه فان كان لمن ورة كالمساكين وهو
 مرادة بالاحكام اي التحامر الصوف في الجهاد او خوف عدو او سباع او غيرها فيجوز له ان يصل
 حينئذ على الدابة وان كانت متوجهة الي غير الكعبة وهو معنى قوله وان غيرها واحترز بقوله لا
 التحامر من صلاة الغنم فان الاستقبال فيها شروط وقوله وان امن اعاد الخائف بوقت هو
 مذهب المدونة قال فيها ومن خاف السباع او غيرها صلى على دابته اي بحيث ما توجهت به فان
 امن اعاد في الوقت بخلاف العدو لقوله تعالى فان خفتم فركبوا او ركبا وقوله والا تخضاض
 لا يطبق النزول به هو معطوف على قوله الا لا التحامر اي وبطل فرض ركب على دابة الا لا التحامر
 او خوف او خضاض وانما كراهة الاداة الاستثناء مع المعطوف لبعده عن المعطوف عليه قال
 واذا اخذه الوقت في طين شديد واضطر الي الركوب فليصل على الدابة ايما وهو معنى قوله
 هنا لا يطبق النزول به بن حبيب واحب الي ان يصير الي اخر الوقت ان رجا ان يخرج منه وهذا
 قوله ما لك وجميع اصحابه الا بن عبد الحكم فانه قال يصلي فيه وكذا كذا الخضاض من الماء الذي
 لا يغمر ولا يمنع من السجود والجلوس فيه الا احراز ثيابه وهو قوله انه لو طاق النزول به
 نزل وصلى فيه ولا يصلي على الدابة وهكذا قال بن حبيب قاله ولبطل فيه قايما ويتركه متمكنا
 ويومي للسجود اخفض من الركوع ويضع يده في ايما به على ركبتيه ويكون جلوسه قايما ما وكد
 فيما نقله في البوادير وقوله او مرض اي احره هو معطوف على قوله خضاض ومرادة ان المرض
 الذي لم يقدر على ان ينزل عن الدابة وهو يقدر ان يؤدي الصلاة على الدابة كما لو دها على
 الارض من ركوع وسجود وغيرها فعل لكن بعد ان يوجه الدابة الي القبلة وهو المراد بقوله
 فلما وقوله ويؤديها عليها كالارض حمله حاله اي في حال كونهم يؤديها على الدابة كما يؤديها
 على الارض فلم يستطع ذلك فلا وقوله وفيها كراهة الا حراي فرض المرضي قال فيها
 والسد يد المرض الذي لا يقدر ان يجلس لا يجزي ان يصلي المكتوبة في الحمل لكن في الارض
 قبل وهو خلاف في حال ولا بن القاسم حراز ذلك لمن لا يقدر على السجود والجلوس بالارض
 واجازة بن عبد الحكم لمن لا يقدر على السجود وان قدر على الجلوس ولحقنوع يعيد ابدا قال
 في البيان ولا خلاف في جواز الصلاة على السرير **فصل** في اوضاع الصلاة تكبير
 الاحرام وقيامها الامسوق فتا وبيان لما قد عرفت من شروط الصلاة شروط في فراضها ولا شك
 ان تكبير الاحرام من فرايض الصلاة وانما سميت بذلك لان الانسان يدخلها في حرمت
 الصلاة فيحرم عليه بها ما كان مباحا له قبلها والدليل على وجوبها ما في ابي داود من قوله
 عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور وتحتها التكبير وتحليلها التسليم وقد علمت ان المتكبر

كانت طاهر وان كان في غير طهارة
 على ما في بعض النسخ وهو المشهور
 في هذا الموضع بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور

في بعض النسخ بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور
 في بعض النسخ بوقت وهو مشهور

Handwritten marginal notes in the top right corner, including a large red 'م' and some illegible script.

محمود في الخبر فلا يحصل الا به واما القيام لها بالنسبة الى غير المسبوق فلا اشكال في فرضيته
 واما بالنسبة الى المسبوق فقبل لا يجب وهو ظاهر المدونة عند الباقي وبشبه يكونه قال فيها اذا
 كبر للركوع وتوفي بها العقد او تكبيرا للركوع انما يكون في حال الاخطا وقيل هو واجب وانما حرره
 راعيا لا ينفع له تلك الركعة وتاويل المدونة عليه وصرح القاضي عياض بشيخه وهو مذهب بن
 الحوار **ص** وانما يجزي المداكر فان عجز سقط **ش** هكذا قال في المدونة لا يجزي من الاحرام في
 الصلاة الا الله الكبر وذلك لقوله عليه السلام صلوا كما رايتوني اصل ولم يروا انه دخل الصلاة بغير هذه
 اللفظة ولا يجزي اشباع فتحه الباقي بغير اكبار لان اكبار جمع كبر وهو الطيل وكذا لو اسقط حرفا
 واحد اذ كره صاحب الطران واما ابدال هرة كبر او فلا يصح بغيره في الدخيل كقول العوام الله
 والكبر فوله فان عجز سقط اي فان عجز عن النطق بالتكبير لم يملكه باللغة العربية سقط **قال**
 الاجمعي ويكتفي بالنية المأزري وهو صحيح على اصلنا لان لفظ التكبير متعين عندنا واستعمال القيا
 بالاناء فيه لا يصح ولم يأت الشرع ببدل منه عند العجز والاصل براءة الذمة فلا يجب شي الا بدليل
 وقال القاضي عند الوهاب يدخل الصلاة بالنية وقال ابو الفرج يدخلها باللفظ الذي دخل
 به الاسلام وقيل يكبر بالمعجمة وقال مالك لا يجزيه الا الله اكبر ذكر هذه الاقوال الجرويا في شرح
 الرسالة اما العجز عن النطق فكله النية للاختلاف **ص** ونية الصلاة المعينة ولفظه واسع
 فان تحا لفا العقد **ش** من فرائض الصلاة النية لقوله تعالى ولما امروا بالايعبدوا الله مخلصين
 له الدين والاحلاص القصد الي الشيء ولقوله هليل الله عليه ولم انما الاعمال بالنيات والنية هي القصد
 الي الصلاة المعينة معروفة بلفظ التكبير فان تقدمت بغير اجزات عند بن رشد وبني عبد البر
 وغيرهما قال بن عات وهو ظاهر المذهب حلا فالعبد الوهاب وابن الحلاب وابن زيد ولا خلاف
 في عدم الاجزاء اذا تاحرت او تقدمت بغير تكبير اعلى ما قال في الكافي فانه قال يحصل مذهب
 مالك ان المصل الى قام الى الصلاة او قصد المسجد فهو على نية وان عذبت عنه الا ان يصرفها
 الي غير ذلك فظاهرها ان تقدمها بالزمان الكثير لا ينقض وقوله المعينة اجزاء من الفرض
 المطلق اذ لا بد من تعيينه ظهرا او عصرا او غيره والاولى له عدم النطق فان نطق بذلك لم ينقض
 وهو معنى قوله ولفظه واسع فان اختلف لفظه ونيت بانه يكون مثلا لفظ صلاة ونية عزها
 كمن اراد ان يعل الظاهر فنطق بالعصر غلطا فاعبر بالعقد لا باللفظ ومن اصحابنا من عد النية في
 الشروط والامر في ذلك قريب **ص** والرفض مبطل لسلام او طئه فانه ينقل ان طالت او رجع والا
 فلا كان لم يظنه او عذبت او لم يتواركعت او ادا او صند **ش** المشهور ان رفض الصلاة مطلقا
 كالصوم خلاف الوضوء والحج ذكره في النكح والعرف ان الوضوء معقول المعنى متعلق باعضا مخصوصة
 والحج محتوي على اعمال مالمية وجد نية فلم يتأكد طلب النية منها فرفضها رفض لما هو غير متأكد وذلك
 مناسب لعدم اعتبار الرفض بخلاف الاجاز من فكان تأخير الرفض فيها قوي وظاهر كلامه ان الخلاف
 جار ولو بعد الفراغ من العبادة كما نقله العبد وفيه نظر لان رفع الواقع محال وقوله كسليم
 او طئه فانه ينقل يريد ان من سلم من اثنتين واتي بركعتين نية النافلة فان صلاة يبطل وهو المحذور
 وكذا ان اطفأه سلم فقام الي النافلة ولم ينكح حتى طالت فرائه او رجع وهو المشهور وقوله ولا
 فلا اي فان لم تطل فرائه فان صلاته لا تبطل يريد ويرجع اليها يريد ويسجد بعد السلام كما لو لم

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

Handwritten marginal notes on the left side, including a red 'م' and some illegible script.

يظهر انه سلم بل اعتقد انه نافله من غير اعتقاد سلام وهذا هو المشهور وقيل لاخره وصححه
بن الحلاب والعرق بين الاولي وهذه ما قيل انه في هذه لم يقصد الخروج ولا اعتقده وفي الاولي
اعتقد انه في نافله وانما خرج من الفرض حين ظن السلام وفيه نظر والاصح في ظنه في الموضع راجع
الي السلام وقوله او عزيت يريد ان من عزيت نيته وهو في الصلاة لا تبطل الصلاة والمراد من
قولنا عزيت نيته اي عقل عنها في اثنا صلاة بعد افتراءها با ول الصلاة اذا لو شرط استصحابها
اول الصلاة اي اخرها لكان خروجها ومسقة وتحتوي عن سحنون انه كان يعيدها ولعله على الورع
وقال بن العدي انما يصير الذهول عنها اذا كان با من دينوي متقدم على الصلاة واما اذا اخطأ
ذلك في الصلاة او عرض له فيها فلا وقوله او لم يسو الركعات اي وكذا لا تبطل اذا لم يسو عدد الركعات
الصلاة لان الظاهر يستلزم كونها اربع والاصح يستلزم كونها ركعتين الي غير ذلك وهذا هو
الاصح وقيل يشترط نية عدد ها وكذا الوهم بنو الاداء ولا صده وهو القضا لان كون الصلاة وقتية
يستلزم كونها ادا وكونها فائنة يستلزم كونها قضا **ص** ونية اقتداء المأموم **ش** من مزايق الصلاة
نية اقتداء المأموم بصلاة امامه فان لم ينو ذلك بطلت صلاته قاله في الجواهر واما الامام فلا يجب
عليه ان ينوي الامامة الا في خمسة مسائل قال بن بشير في كتاب النظائر له الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة
والخوف والاستحلاف في جمعها صفا ثلاثا حيا وحيات وان وسناني هذه المسئلة ان شاء الله تعالى **ص**
وجاز له دخول على ما احرم به الامام **ش** هكذا قال السند في طرارة عن اشيب ولغظه واذ احرم بماء
احرم به امامه قال اشيب جزية ونقله ايضا اللبني عن اشيب في الموازية ولغظه واجاز اشيب
في كتابه محمد ان يدخل على نية الامام وان لم يعلم في اي صلاة هو قال السند وللشافعية قولان وقد
اجواز ما جاء عن علي رضي الله عنه في الحج انه احرم بما احرم به عليه السلام وصححه اللبني صلى الله عليه وسلم
وهو مشكل لان الحج لا يقتضي تعيين نية بل اذا اطلق انصرف الى المفروض واجماعا واجاب من ورقة
ص وبطلت بسببها ان كثير والاختلاف **ش** يعني ان النية اذا سبقت اي تقدمت على تكبير الاحرام
بطلت ان بعد ما بينهما والاختلاف اي وان لم يسجد بل تقدمت بيسمى فخلاف وقد تقدم ان ذلك على
افتسار ثلاثة فانظره **ص** وفاتحة حركه لسان على امام وقد وان لم يسمع نفسه وقيام لها فعب
تقلها ان اسكن والايم فادلم يمكنها المختار سقو طهما ونذب فضيل بين تكبير وركوعه وهما يجب الفاتحة
في كل ركعة او الحذف خلاص وان ترك اية منها سجد **ش** قد تقدم من الفرائض ثلاث تكبير الاحرام
والقيام لها والنية وهذه الفريضة الرابعة والمخصوص ان قراءة الفاتحة فرض في الصلاة ولا ين
زياد من صل ولم يقرأ الا اعادة عليه ورواه الواقدي عن مالك ونقل المازري عن بن شبلون عدم
فرضيتها قال جل الامام لها وهو لا يحمل فرضا وقوله حركه لسانه لانه اذا لم يحرك بها لسانه فليس به
قراءة قاله في المدونة لان اليهود من القراءة حروف منظومة والذي في النفس ليس حروفا فان حرك
لسانه ولم يسمع نفسه فقال بن القاسم في العتبية جزية والاسماع يسيرا اجبا الي فلو قطع لسانه
فقال صاحب الطران لا يجب عليه ان يقرأ في نفسه خلافا لاشيب لان الذي في النفس ليس بقراءة وتختلف
في وقوفه بقدر القراءة تحججا على الامي وقوله على امام وقد لان المأموم لا يطلب بالقراءة الاعلى
الاستحباب في السرية كما سيأتي واختلاف في القيام للفاتحة هو هو واجب لنفسه او هو واجبا
وقايدته لو قدر على القيام ومجزة عن الفاتحة وايضا فان قيام المأموم للفاتحة انما هو لا حركه لسانه

الامام

الاعمال

والفتح ولا التفتة الف مزل
شاهه كى التوفيق
لاريدش

مسألة في جمع شياطين الكفرة
الذين يجمعون بين اهل النار
والجنة والذين هم من جنس
النار والذين هم من جنس
الجنة والذين هم من جنس
النار والذين هم من جنس
الجنة

لا ينبغي

ويناور في الحجة
مستحبة لله

في يوم الاربعاء
سنة ١٠٠٠

المسألة
هذه
فوق كلام الجهرى

بل الأكثر على أن الجميع سنة واحدة وقوله وسمع الله من حمدة لإمام وقد أي هو سنة للإمام والعقد
لقوله عليه السلام في الموطأ إذا قال الإمام سمع الله من حمدة فقولا ربنا ولك الحمد والعقد كذلك
إلا أنه يستحب له أن يقول معهما ربنا ولك الحمد وقال مالك وبن نافع وعيسى بن دينار جميعهم الإمام
أيضا كالعقد لما ثبت أنه عليه السلام كان يقولهما وكل تشهد سنة قال المازري وروى عن مالك
وجوب الأخير ووافقوا بحقيقة المسموعة واختلف في الجلوس الأول فالأكثر على أنه سنة وذكر
اللمني قوله لا بوجوبه **ص** والزايد على السلام من الثاني وعلي الطهائنية **ش** قد تقدم أن المقدار
الذي يوقع فيه السلام من الجلوس الأخير هو الفرض وإنما زاد عليه سنة وهو معنى قوله والزايد
على السلام أي مقدار السلام فخذ المضاف استغنا عنه لفهم المعنى ومن الثاني أي من الجلوس الثاني
وقوله وعلي الطهائنية أي والزايد على مقدار الطهائنية سنة وقيل هو واجب لاستحباب حكم الوجوب
عليه **ص** ورد مقتد على إمامه ثم يساره وبه أحد **ش** يعني أن رد المأمور على إمامه ثم على يساره
سنة هكذا قال غير واحد من أصحابنا وقال في المدونة يسلم المأمور عن يمينه ثم على الأمام وفي الموطأ
في رد المأمور ثلاث روايات قال الشيخ أبو محمد يسلم عن يمينه قال المازري وهكذا رواية
بن القاسم وبالسليمة الواحدة خرجون من الصلاة ولا يومر الإمام ولا المسفود بزيادة عليها وروى
أن كل واحد منهما يسلم تسليمتين ولا يسلم المأمور حتى يندفع الإمام منهما ويضيف إليها المأمور استين
على المشهور أو لاها يرد بها على إمامه والثانية على يساره إن كان على يساره أحد في الرواية الثانية
وروي أنه يرد بها بالتي على اليسار وهي الرواية المتقدمة وحكي القاضي عبد الوهاب الحنفي
ثم حكى ما تقدم من المدونة من أنه يقتصر على الرد على الإمام فقط وقد دل كلامه بطريق المشهور
على أنه إذا لم يكن على يساره أحد لا يرد عن يساره قال صاحب الطران وهو المشهور وعلي قوله إن
المسفود يسلم استين يسلم فإذا فرغنا على المشهور فكان من على يساره مسبوقا فيحتمل أن يقال
لا يسلم لأن سلامه متأخر جدا ويحتمل أن يقال هو في حكم الواقع ولأن رد المأمور سنة متقدمة على
رد المسبوقه على الإمام وعلي من كان على يساره إذا فرغ من صلاته أم لا يرد لغوات الحمد وإثبات
واختيار بن القاسم الرد ولو انصرف من على يساره **ص** وجهر بتسليمة التحليل فقط وان سلم على الياء
ثم تكلم بطل **ش** قال في المدونة وسلام الرجال والنساء سوا وسمع نفسه ومن يليه ولا يجر جدا
وسلامه من العريضة ومن السهو وقال مالك ويخفى تسليمة الرد على من على يساره المازري قيل
ليلا يقتدي به في ذلك قوله وإن سلم على اليسار ثم تكلم بطل قال اللمني واختلف في المأمور
يسلم على يساره ثم لم يسلم عن يمينه حتى تكلم فقيل بطل صلاته وقال مسكوف قامة من كان
أمامه كان أو ساهيا فتأوا ما ما وحكي بن أبي زيد البطلان عن بن شعبان قال ولا وجه له
لأنه إنما تركه التيامن واختار اللمني التفضيل بين أن يسلم عامدا للخروج بها فلا تبطل وبين أن
يسلم للفضل ويعود للأولي فيسلم ليخرج بها من الصلاة فتسلي فانصرف وطال فتبطل قال
وإن فعل ذلك فهو باطل إن سلم الأولي ويرى أن الثانية يصح الخروج بها من الصلاة لم
تبطل وإن كان يرى أنها فضيلة وطال الأمر بطلت قال بن بشير وهو جمع بين القولين وليس
بخلاف **ص** وسنة لإمام وقد أن حسيما مرورا بطاهو ثابت غير مستغفل في غلط رجم وطول
ذراع لادابة وجر واحد وخط واجبة وفي المحرم قولان وإمام ما رله مندوحة ومصل تقدم

ش بن بشير والاجماع علي الامر بالسنة قال الباغي الامر فيه امر ندب وقال مالك
هو حسن وقال بن حبيب السنة الصلاة الي السنة وروي البخاري وسلم وعمرها انه عليه
السلام كان اذا خرج يوم العيد امر بالحرية فتوضع بين يديه فيصلي اليها والناس من ورايه
وروي انه عليه السلام يصلي بغير سنة والوجه ان يجمع بين الحديثين في موضع بحيث المرور فيه لا يصلي
الا الي سنة وفي موضع يومن فيه المرور يصلي الي غير سنة وقد تكلم الشيخ رحمه الله تعالى فيها بالتفصيل
من يومها وصفتها وقدرها وكيفية التاثير اللاحق بها فاما من يومها فالامام والقدوم اما
المامور فلا يوم بها ففيل لان سنة الامام سنة له وقيل لان الامام سنة له فعلي الاول
لوزن السنة الامام كان هو ومن خلفه بلا سنة وعلي الثاني تكون صلاة المامور سنة دون
الامام وقوله ان خشيا من ورايها من الامم والمدور لا يوم ان سنة كما تقدم خلافا لابن حبيب اما
صفة السنة وقدرها فقال النبي يحزن بكل طاهر لا يستعمل المصلي اذا كانت تثبت الي ان
تتقضي الصلاة وكان في الارتفاع شبرا فاكثر في غلظ الدم وقيل قدر ذراع في غلظ الدم وقوله
طاهرا احترازا من الخس كقناة البول وخوها واحترز بسبب من السوط الجلد وخوها فانه يسقط
علي الارض كالخط في الارض طول او عرضا قال في المدونة والخط باطل ومعنى ذلك ان خط
الانسان من المشوق الي المعذب او من القبلة الي دبر القبلة عند عدم ما يسترة واحترز بقوله
لا يستعمل من المرأة والدابة خشية الفتنة او لا مكان ان يزول الدابة او تنول ومن الرجل يقابل
بوجهه ومن خلق المحدثين لان حديثهم يشغله عن الصلاة واختلف في حلقه السكوت علي قولين
وقوله وكان في الارتفاع شبرا فاكثر في غلظ الدم او قدر ذراع احترازا اماما دون ذلك وان
كان بن حبيب رضي علي ان ما دون موحدة الرجل في الطول ودون الدم في الغلظ لا بأس به ما لم
يرق جدا قال في المدونة واكد ان يصلي الي الحجر الواحد واما الحجار كثيرة فخارج يري خشية ان
يتشبه بعبد الاصنام فان لم يجد غيره جعله عن يمينه او يساره ولا يصعد صمدا قال
ولا يصلي الي ظهر امرأة ولو كانت امراته فان كانت من ذوات محارمه فاجازة بن الحلاب وغيره
ومعذ في المجموع ولو كانت امه او اخته ولا يستتر بما يوبن ولا كافز قال مالك ولا يهايم لانه
قد يخرج منه شيء فيشوش علي المصلي ويصلي الي ظهر الرجل اذا رضي ان يثبت الي اخره للصلاة
وخفف مالك الصلاة الي الطائفتين وراهم في معنى من هو في صلاة واما كيفية التاثير فقدمه
اشار اليه بقوله وائم ما له مندوحة ومصل تغرض فهو علي اربع صور تارة يتغرض الممار
المرورين يدي المصلي وسترته ولمندوحة عن المرور وكذلك المصلي يتغرض الي الصلاة
في موضع متر به الناس امامه وهو مجد مندوحة عن ذلك فالاتم علي الفريقتين حديث لو يعلم المار
بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه وتارة لا يتغرضان
فالاتم وتارة يتغرض المصلي ويضطر المار فالاتم علي المصلي وعكسه يائم المار دون المصلي
ص وايضا مقتد ولو سكت امامه وندبت ان اسر كرفع يديه مع احرامه حين شروعه
ش يريد ان الانصات للامام فيما يجهز فيه سنة وهكذا قال في الدخية لقوله تعالى واذ
قري القران فاستمعوا له وانصتوا وعن مالك اذا كان الامام ممن سيكت بين التكبير والفا
يقرا من خلفه في سكتة الفاتحة قوله وندبت اي وندبت التواة للمامور اذا اسر الامام وقيل

منها ايضا قلنا انما يكت
في غير هذه الامور
فانما هو من غير هذه الامور
فانما هو من غير هذه الامور
فانما هو من غير هذه الامور

اذا ان الامام قاموا الحديث واما المأمور فيمن في الشراء على قذاة نفسه واما في الجهر فلا
يومن الا ان اسمع قذاة الامام هكذا نقل عن مالك في الطراز عن مالك قال لانه اجابة والا
فزع السماع وقال بن نافع عن مالك في العتبية ليس عليه ذلك من رسل في البيان فتقوله
ليس عليه ذلك يدل على ان له ان يقول بان يجزي الوقت الذي يومن فيه كما يجزي المدين الوقت
الذي يرمي فيه الجمار عنه فيكبر وذهب بن عبد وس الى ان ذلك عليه وذهب يحيى بن عمر الى انه
لا ينبغي له ان يفعل ذلك في ثلاث اموال اظهرها قول يحيى لان المصلي ممنوع من التامين والتأمين
كلام ينبغي له ان يفعله في موضعه فاذا اخبر في غير موضعه والى هذا اشار بقوله على في
الاظهر فتقوله واسرارهم به هو معطوف على قوله كرفع يديه اي وذهب اسرار الامام والقذاة
والمأمور بالتامين وقيل بجهر الامامة في الجهرية وفي التامين ثلاث لغات اامين بالمد وامين
بالقصير والحقيف والثالثة اامين عبد الممتنع وتشد يد الميم وهي منكبة على ثعلب والاولي هي الفصحى
ومعناها اللهم استجب وقيل اسم من اسماء الله تعالى اي يا الله اعنني **مر** وقنوت سرا يصبح فقط
وقيل الركوع ولفظه وهو اللهم انا نستعفيك الى اخره **ش** هو ايضا معطوف على المحب وراي وذهب
القنوت وهذا هو المشهور وقيل يستعمله هو سنة النبي وقال بن سحنون هو سنة والقباس
ان فيه السهر وقال يحيى بن عمر هو غير مشروع ومسجدة بغير طبة الى من اخذت على الترك ولا تين
دبا دما يدل على الوجوب فانه قال من تركه فسدت صلاته او يكون على الخلاف في تارك السنن
مسجدا وقال اشهب من سجدة استند على نفسه وقوله سرا هو المشهور وقيل جهرية وقوله
فقط اي لاني الوتر وهو المشهور وسياتي ذلك وقوله قبل الركوع هو الذي استعمله في خاصة نفسه
وهو الا فضل عندنا رفقا بالمسوق ولما فيه من عدم الفصل بين السجود والركوع واختاره
بن حبيب بعد الركوع وهو ظاهر الرسالة وقال في الموايد ومن المجموعة قال بن القاسم عن
مالك والقنوت في الصبح حسن وليس سنة وانا فعله في نفسي قبل الركوع وقال عنه بن القاسم
ومن راياد كان الناس يقننون في الرمان الاول قبل الركوع وكذلك ادرتهم وبه اخذ وقال
عنه بن القاسم وبن نافع وذلك واسع قبل الركوع ونعته قال عنه بن نافع والناس اليوم يقننون
في الركنين قبل الركوع وقوله ولفظه وهو اللهم انا نستعفيك لاجرة اي اللهم انا نستعفيك ولستغفرك
ونؤمن بك ونؤكل عليك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفر بك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك
نسعى ونخضع رجوا رحمتك ونخاف عذابك الحد ان عذابك بالكارين ملحي ومعناه نستعفيك
على طاعتك ولستغفرك اي نسألك السند على ذنوبنا وترك المواخذة بها بعفوك ورحمتك لنا ونؤمن
بك ونصدق بما ظهر من ايانك ونؤكل اي نفوض امورنا اليك ونخضع اي نخضع لك ونخلع اي الاديان
كلها لوحد انتك ونترك من يكفر بك اي نجد نعمتك اياك نعبد اي لا نعبد الا اياك ولا نسجد الا لك
ونخضع بفتح الفا وكسر هاء ذكر في القنوت يعني نسعى ونبادر الي طاعتك وعبادتك ومنه شئ الخدم
حودة لمسا رغنهم ومثابرتهم على الخدمة رجوا رحمتك ونخاف عذابك الرجاء هو الطمع فيما عند الله
والخوف الخذر ومن رجاسيا طلبية ومن خاف من شئ انتهى عنه واحمد بكسر الجيم اي الحق اوه
الدائم او الثابت ضد المذل وملحق بديوي بكسر الحاء اي لاحق وبالفتح اسم مفعول والفاعل
هو الله تعالى ولا ينبغي هذا الدعاء له ان يدعي عوايغهم هكذا قال في المدونة وغيرها

من عرفة والليالي العظيمة بالسرور
في القنوت مقابله
التي تقام بها الدعاء بغيره وعادته

اي بقدر الزرع من الركوع

انصر وبعثوك بكنم افهمكم
ابو الحسن الحريري في شرح الرسالة

لا ابرق اقبل

والتكبير في الشروع الا في قيامه من التثنية فلا استقلال له **ش** يريد ان تكبير المصلي يستحب ان يكون
عند الحركة والشروع في افعال الصلاة الا في تكبيره القيام من التثنية فيعد ان يستقل قائما في
الثالثة وهذا هو المشهور وقيل التكبير كله سواء يكبر عند الشروع ووجه المشهور بوجهين
الاول والعقل وكفي به وقد كتبت عمر بن عبد العزيز الى عماله يامرهم بذلك فلم يذكروا عليه احد ذلك
الثاني ان التكبير على قسمين احدهما مفتوح به ركن كالتكبير الاحرام واما في حال الحركة اذا انتقل عن
ركن كالتكبير للدخول وغيرها والجلوس الاول ليس بركن فاحر ليقف به ركن وهو القيام كالتكبير الاحرام
وقيل لانه مشبه بابدء الصلاة لما جاء ان الصلاة فرضت ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد
في صلاة الحضر **ص** والجلوس كله بافضا اليسرى للارض واليمنى عليها فليأتها بالارض **ش** يعني
ان الجلوس جميعه على هذه الصفة التي ذكر مسبقا قال في المدونة والجلوس كله سواء يقضي باليسرى
الي الارض وينصب رجله اليمنى وباصن ابهامها مما يلي الارض ويثنى رجله اليسرى واسا بقوله كله
الي انه لا فرق في ذلك بين الجلوس بين السجدة تين وعينه وتبديك على مذهب من يغير الصفة
بين السجدة تين وهو مذهب الشافعي قال في الرسالة وان شئت اخضيت اليمنى في انتصافها لمخاطبة
جنب ابهامها الي الارض **ص** ووضع يديه على ركبتيه بركوعه ووضعها عند وادنيه او قدامها سجودا
ومخافة رجل فيه بطنه فخذيه ومرفقيه ركبتيه **ش** مما هو مستحب للمصلي وضع يديه على ركبتيه
في الركوع وقد تقدم ذلك ووضعها اي تديه عند وادنيه او قدامه اذ فيه في السجود وهذا القول
ينبغي ان يري باسطا يديك مستويتين الي القبلة يجعلها عند وادنيك او دون ذلك وذلك واج
وقال في المدونة له ان يضع ذراعيه على فخذه ليطول السجود في النوافل واما المكتوبة وما قبل
من النوافل فلا يضعها على فخذه ولم يجد ان يضعها يعني مالكا وقال بن مسleme يستحب له ان يضعها
حذواذيه لانه عليه السلام كان يسجد بين كفيه وقوله ومخافة رجل فيه اي في السجود الي الارض
يريد ان الرجل يستحب له ان يوقف بين بطنه وفخذه وبين مرفقيه وجنبتيه وبين ركبتيه واخر
بذلك الرجل من المرأة فانها تكون في صلاتها منضمة من وية وقيل هي كالرجل في ذلك والمخافة هي
المخافة والمباعدة **ص** والرد او سدل يديه وهل يجوز القنص في النفل او ان طول وهل
كراهته في الفرض للاعتماد او خيفة اعتقاد وجوبها واظهار خشوع تاويلات **ش** اختلق في جعل
الرد اعلى المنكب في الصلاة هل هو فضيلة واليه ذهب صاحب المقدمات وهو سنة واليه ذهب
الشيخ ابو بكر الابرقي نقله عنه بن زرقون واقتصر الشيخ رحمه الله على الاول لانه الواجب عند جلاء
من الشيوخ ويكره لاية المساجد الصلاة بغير رد الجلا في الامام في غيرها كالسفر وخوض السجود
سدل يديه في الصلاة اي ارسالها في العريضة ولهذا قال في المدونة وكراهة ما لك وضع
اليمنى على اليسرى في العريضة وقال لا أعرفه في العريضة ولا باسن به في النافلة لطول القيام
يعني به نفسه وقال في العتبية لا باسن به في المكتوبة والنافلة وقال **ص** بن راشد روي
العراقيون المنع فيها واختلف في تاويل ما في المدونة فقال صاحب البيان طاهرة الكراهة في
الفرض والنفل الا انه ان طال في النافلة فمحمور حنيذا وقال غير بل مذهب الجواز في النافلة
مطلقا لجواز الاعتماد فيها من غير من وية والى هذا اشار بقوله وهل يجوز القنص اي قبض
اليسرى باليمن في النافلة يريد مطلقا وان طول تاويلان ثم قال وهل كراهته في الفرض للاعتماد

كذا يجوز الجمع بينه وبين حال
البرائة من الفرج في النورة

ويجوز الجمع بينهما كما في غيره
ويجوز في النورة كقولك

لا وجه للاصناف في قوله بطلان
اليسرى للارض واليمنى عليها

ابن عمر في شرح الرسالة وكذا
ذكر في كتاب الطهارة

قال في الرسالة في بيان التكبير
والركوع في الصلاة
الركعة الاولى في الصلاة
وروي في كتاب الطهارة
ابن عمر في شرح الرسالة
في بيان التكبير
وقال في كتاب الطهارة
ابن عمر في شرح الرسالة
في بيان التكبير
وقال في كتاب الطهارة
ابن عمر في شرح الرسالة
في بيان التكبير

الصلوات في الصلاة
الركعة الاولى في الصلاة
وروي في كتاب الطهارة
ابن عمر في شرح الرسالة
في بيان التكبير
وقال في كتاب الطهارة
ابن عمر في شرح الرسالة
في بيان التكبير

الشيخ ابو بكر الابرقي نقله عنه بن زرقون
واما غيره فمحمور حنيذا وقال غير بل مذهب الجواز في النافلة
مطلقا لجواز الاعتماد فيها من غير من وية والى هذا اشار بقوله
وهل كراهته في الفرض للاعتماد

اي

اي واختلف ايضا في كراهية القبض في الفريضة هل هو لاجل الاعتماد وهو تأويل القاضي
عبد الوهاب او خوف اعتقاد الوجوب وهو تأويل بعضهم او مخافة ان يظهر من الخشوع ما ليس في
الباطن نقله المحقق وغيره وهو تأويل القاضي عبد الوهاب عياض وقوله تأويلات راجع الي المسلمين
او الي الثانية وحذفه من الاولي لدلالة ذكره في الثانية روي اشهب ابا جة السدل والقبض في
المكتوبة والنافلة واختار المحققين ورشد استجابته فيها وقاله مالك في الواضحة **ص** وتقديم يديه
في سجدة وتاخيرها عند القيام **ش** يعني وما هو مستحب في الصلاة تقديم اليدين في السجود اي
اذا الهوي له يديل عليه قوله وتاخيرها عند القيام اي ويستحب تاخيرها عند القيام وفي البخاري
عنه عليه السلام انه قال اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك المعبود ولكن يضع يده ثم ركبتيه وروي
بن عبد الحكم عن مالك التخيير وهو مذهب القاضي عبد الوهاب وانما استحب تاخير اليدين عنده
القيام لانه عليه السلام لما نهض نهض معتمدا على يديه نقله في الدرر قال وهو اقرب الي الوقار
وكفي في البيان في ذلك ثلاث روايات احدها مذهب المدونة ان شاء الله تعالى يديه وان شئت ترك
وراي ذلك سرانيتها استجاب الاعتماد وتخفيف ركعتيها استجابته وكراهية تركه بن رشد وهو
اولي الاقوال بالصواب لانه قد روي انه عليه السلام قال اذا سجد احدكم ثم ذكره الي اخره فاداءه
صلى الله عليه وسلم ان يضع يديه بالارض قبل ركبتيه في سجدة لئلا يشبه المعبود في بروكه وجبان
يضع يديه بالارض اذا قام لئلا يشبه المعبود في قيامه وهو بين والي هذا الخي بقوله في سماع اشهب ما
هذه الا السباب الخفيف الم فكانه راي الاعتماد من السكينة **ص** وعقده يمناه في تشهد يديه الله
مادا السبابة والابهام وخبريكها دائما **ش** اي ومما هو مستحب في الصلاة عقد المصلي من يديه
اليمنى الاصابع وهو الخضر والنصر والوسطى ويميد السبابة والابهام وحرك السبابة دائما فقله
الثلاث بدل من قوله يمناه بدل بعض والمحي ما تقدم ولا فرق في ذلك بين التشهد الاول والثاني
وقوله مادا السبابة والابهام اي ويضم الابهام الي السبابة تحتها قاله بن شاس وقال صاحب الطراز
المعروف من المذهب قبض اليمنى الا لمسيجة تبسطها وهو قول الجمهور وقال في المبسوط لا تبسطها وهو
في البخاري عنه عليه السلام والاول في الموطا عنه عليه السلام ايضا واختلف في تحريك السبابة
فروي عن مالك انه كان يحركها من تحت البرنس ملحا وهو معنى قوله دائما وقال بن القاسم عمن غير
تحريك وكان يحيى بن عمر جريحها عنه قوله اسئد ان لا اله الا الله فالسكون اسارة الي الوحدة انك
والتحريك في مسلم عنه عليه السلام وهو مقبحة للشيطان بمعنى انه يذكر الصلاة واحوالها فلا يرفع
الشيطان في سره وجانب السبابة التي يلي الابهام الي فوق والجانب الاخر الي اسفل قال بن القاسم
ويشير بها يمينا وشمالا كالمدينة بن رشد وحكم هذه الاشارة السنية وقال غيره الاستجاب وهو
الذي حرم به هنا واما اليد اليسرى فتبسط ولم اري في ذلك خلافا **ص** وتيا من بالسلا ودعا بشهد
ثان وهل لفظ التشهد والصلاة على نبيه سنة او فضيلة خلاف **ش** يعني ومما يستحب ايضا في الصلاة
التيامن بالسلا وقاله في المقدمات قال صاحب النوادر لو تيامن ثم تبطل لقوله عليه السلام
تخليتها التسليم من غير شرط وقال بن شعبان تبطل لانه غير السلام المعهود منه عليه السلام قال
ولا وجده وقد تقدم بن عبد السلام والتيامن بقدر ما تزي صفحة وجهه قال صاحب التيهات في
سلام الاحام والغد ظاهرا لمدونة ان سلامهما في الهيئة سواء سلام المأمور بخلاف ذلك لانه فات

وَشَهِدَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَعْنِي أَنَّ الدَّعَاءَ كَثِيرَةً فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَمَا تَكَدَّرَ الْبَسْمَلَةُ وَالْمَقُودِي فِي الْقَوْلِ
كَمَا تَقْدُمُ وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ مِنْهَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الدَّعَاءِ وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فَمَا الدَّعَاءُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ
فَالْمَشْهُورُ كَرَاهَتُهُ قَالَ بَنُ الْقَاسِمِ وَلَمْ يَكُنْ مَا تَكْذُرِي هَذَا الَّذِي يَقُولُ النَّاسُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ
تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَقَالِي حَدِيثُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ وَفِي مَخْتَصَرِ مَا لَيْسَ فِي الْمَخْتَصَرِ أَنَّ مَا لَكَ كَانَ يَقُولُ كَذَلِكَ فِي أَجْرٍ
الْمُحْمَدِيِّ وَالْجَوَادِ أَحْسَنُ حَدِيثٍ إِي هَدِيرَةٍ قَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْكُتْ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ اسْكَاةً
فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ قَالَ أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا تَقْنِي الثُّوبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْهِجِ وَالْبُرْدَةِ
أَحْزَجِهِ الْبَحَارِي وَمَسْلُومًا بَعْدَ الْفَاحِشَةِ إِي وَقَبْلَ السُّورَةِ فَكُرُوهُ ذِكْرَهُ الْجَوَادِي وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ه
خَلَا فَوَجَّيْتُ الشَّيْخَ الْأَتْفَاقَ فِيهِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَأَمَّا فِي أَثْنِ الْفَاحِشَةِ وَأَثْنِ السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَ الْفَاحِشَةِ
فَكُنِيَ أَيْضًا فِيهَا الْكَرَاهَةُ بِاتِّفَاقٍ عَنْ ابْنِ عَطَا اللَّهِ وَلَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي كَلَامِ مَنْ عَطَا اللَّهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهَا
لِخِلَافٍ وَكَذَلِكَ فَعَلَ غَيْرُهُ وَأَمَّا فِي الدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ الْكَرَاهَةُ أَيْضًا قَالَ الْمَازَرِيُّ وَوَقَعْتُ لَا يَصْعَبُ
عَلَى جَوَانِ الدَّعَاءِ وَأَمَّا قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَبَعْدَ الْجُلُوسِ فَكُنِيَ يَجْهَلُ الْخِلَافَ الْأَتْفَاقَ عَلَى كَرَاهَتِهِ وَذِكْرَهُ
عَبْدُ الْحَقِّ وَبَنُ يُونُسَ وَصَاحِبُ الْبَيَانِ وَأَمَّا بَعْدَ سَلَامِ الْأَمَامِ إِي وَقَبْلَ سَلَامِ الْمَأْمُومِ فَكُرُوهُ بِاتِّفَاقٍ
صَحَّاهُ الشَّيْخُ عَنْ بَنِ الطَّلَاحِ وَأَمَّا الدَّعَاءُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَاهِيَّ حَكِيَ فِيهِ قَوْلَيْنِ
وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ فِيهِ لِمَشْهُورٍ وَلَا غَيْرِهِ عِوَانُ الشَّيْخِ قَالَ الطَّالِبُ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِيهِ إِي
الشَّهَادَةُ الْأَوَّلُ التَّقْصِيرُ وَالدَّعَاءُ بَطُولُهُ **ص** لَا يَسْجُدُ بَيْنَهُ وَدَعَاءُ بَاحِبٍ وَأَنَّ لَدُنِيَا وَبَيْنَهُ مِنْ
أَحِبٍّ وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ **ش** يَعْنِي وَلَا يَكْفُرُ الدَّعَاءُ بَيْنَ سَجْدَتَيْ الْمُصَلِّي
وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ بَنُ الْخِلَابِ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُهُ وَدَعَاءُ بَاحِبٍ يَعْنِي مِنْ جَمِيعِ حَوَاجِهِ وَلِذَا
قَالَ وَأَنَّ لَدُنِيَا قَالَ فِي الطَّرَافِ أَجَابَ مَا لَكَ وَالسَّائِلُ فِي الدَّعَاءِ جَمِيعُ الْحَوَاجِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمْ
لَا يَدْعُو الْإِنَّمَا فِي الْعِزَّاتِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مَا لَا يَسْأَلُ بِهِ النَّاسُ ثُمَّ قَالَ لَنَا مَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ عَلَيْهِ
السَّلَامَ عَلَيْهِمُ الشَّهَادَةُ ثُمَّ قَالَ فِي آخِرَةِ ثُمَّ لِيَجْزِيَ مِنَ الْمَسْئَلَةِ مَا أَشَاءَ وَهَذَا عَامٌّ وَقَدْ قَالَ عَدُوَّةُ إِي
لَا عَوَا لَكُمْ فِي حَوَاجِي كُلِّهَا حَتَّى الْمَلْحُ وَقَوْلُهُ قَسَمِي مَنْ أَحَبَّ هَكَذَا قَالَ بَنُ الْخِلَابِ وَيُسَمَّى مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَمَّى
لأنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ دَعَى لِقَوْمًا وَسَمَّاهُمْ كَالْوَلَدِ بَنَ الْمُحِبَّةِ قَالُوا وَإِذَا دَعَى لِأَحَدٍ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ أَفْعَلْ بِهِ
كَذَا وَاخْتَلَفُوا إِذَا قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا أَهْلُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ قَالَ لَمْ يَجْهَلِ الْخِلَابُ قَالَهُ
لأنَّ قَوْلَهُ يَا فُلَانُ نَدَاءٌ وَكَلَامٌ مَعَ أَدَمِي فَقَدْ تَكَلَّمَ مُتَقَدِّمًا فِي صَلَاتِهِ وَقَالَ فِي النُّوَادِرِ قَالَ بَنُ الْقُرْطُبِيِّ
وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَ اللَّهُ بِكَ كَذَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ صَلَاتُهُ وَلَمْ أَرِ لَعْنَةً وَظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ
الْكَلْبِيِّ وَغَيْرِهِ الصَّحَّةُ قَالَ فِي النُّوَادِرِ قَالَ بَنُ وَهَبٍ عَنْ مَا لَكَ وَلَهُ أَنْ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ عَلَى
الظَّالِمِ وَيَدْعُو لِأَحَدٍ وَقَدْ دَعَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْمٍ وَدَعَى عَلَى أَحَدٍ قَالَ صَاحِبُ
الطَّرَافِ وَيُسَمَّى أَنْ يَتَدَابَعَ فِي الدَّعَاءِ فَلَا يَقُولُ الْكَثِيرُ الدَّرَاهِمُ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي ابْنَ نَافِعٍ عَنْ مَا لَكَ
وَقَدْ كَانَ عِنْدَ قَارِجٍ يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَقُولُ إِلَّا اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي وَهُوَ كَثِيرُ الدَّرَاهِمِ
فَلَا أَحِبُّ هَذَا **ص** وَكَذَلِكَ سَجَدَ عَلَى ثُوبٍ لِاحْصِيرِ وَتَرَكَهُ أَحْسَنُ **ش** هَكَذَا قَالَ مَا لَكَ فِي الْمَدِينَةِ
وَبِهَا قَالَ مَا لَكَ وَبِكَبْرِهِ أَنْ لِيَسْجُدَ عَلَى الطَّنَاضِ وَبَسْطِ الشَّعْرِ وَالْأَدَمِ وَتِيَابِ الْقَطَنِ وَالْقُنَا
ثُمَّ قَالَ وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَى ذَلِكَ وَالصَّلَاةُ عَلَى التَّرَابِ وَالْحَصِيرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَيْبٍ وَهُوَ أَقْرَبُ

جلو وضع وجهه بدیه و کتبیه علو
ن غمر انو - وفاد و غمر علو انو
بجانی حرمه

[illegible]

اول ما يستحب ايقاع
رأسه الى الارض في سجدة
ايما ويكبره اربع
يخطى ثمانية وثلاثين
سجدة عليه لما في
الارض من خلق الله
وهو خلقه من ريعه
في يوم ويكبره اربع
على السجدة من ثمانية
مئة اربعين سجدة
ليحمد الله بها

اي وثقل الحصاة من
السجدة اربع عشرة
سجدة عليه وقيل
اي للسجدة وسجدة
يتقوى صلي

او بعد ذلك في سجدة
التي فيها سجدة
في الركعة الثانية
او في الركعة الثالثة
او في الركعة الرابعة

للتقوي ولولا ذلك لما مضى الامر على تخصيص المسجد من وتخصيص غيرها ولا باس ان يقف عليها
ويجلس هذا هو المشهور وخي عن بن مسلة حوان السجود على ثياب القطن والكتان بن مسير
قال المحققون كلما كان الاصل فيه الرفاهية فانه يكره ولو كان مما تنبت الارض كحصاة السجدة
وكل ما لا ترفه فيه فانه لا يكره ولو كان مما لا تنبت الارض كالصوف الذي لا يقصد به الترفه
وقوله وتركه احسن اي وترك السجود على الحصير احسن لئلا يضر به جمل الارض لقوله عليه السلام
يارباج عفر وجهك في الارض ولانه المولود في الحرم من اذ الصلاة فيهما على الحصاة والتراب وقد
ورد انه عليه السلام خرج في صحبة صبيحة ليلة القدر وعلي وجهه الماء والطين **ص** ورفع يديه
ما يسجد عليه **ش** هو معطوف على سجود اي وكرة سجود على ثوب ورفع ما يسجد عليه قال في
واذا اعجز عن السجود فلا يرفع لجهته شيئا ولا يصيب بين يديه شيئا يسجد عليه فان استطاع السجود
والا او ما فان رفع شيئا وجهه ولا اعادة عليه وخي الخي عن اشبه الاعادة ابدا الا ان يومي برأسه
قيل وهو تعسير **ص** وسجود على كور عامة او طرف كم **ش** هو معطوف ايضا على المكروه قال
في المدونة ومن صلي على كور العامة كرهته ولا يعيد واجب الي ان يرفع عن بعض جهته لئلا
يؤخر ذلك وقيد بحبيب عدم الاعادة بما اذا كان كالطاقة والطاقتين واحتلف هل هو وقاف
او خلاف وهذا فيما شد على الجهة واما ما يرد عنها حتى منع لصوقها بالارض فان ذلك لا يجوز
باتفاق قاله بن عات وهو ظاهر كلام المازري وكور العامة بفتح الكاف وهو مجمع طاقا فانها
الجبين ولا شك في كراهة السجود على طوف الكور او الثوب ابن مسلة ولا ينبغي ان يسجد على ثوب
الذي على جسده ولا على يديه وهما في كيه حتى يفضي بهما الى الارض **ص** وتقل حصاة من ظله
عسجد **ش** اي وكرة تقل الحصاة من الظل الى الشمس لاجل السجود عليه وهو معنى قوله يسجد
يريد ان الكراهة ليست على الاطلاق بل مقيدة بالمسجد لانه يودي الى خفيرة قال في
المدونة ويكره ان يحمل التراب والحصاة من موضع الظل الى موضع الشمس ليسجد عليه بن يوسف
قيل انما ذلك في المساجد خاصة لانه خفيها ويودي المصلي والمشي فيها فاما غير المساجد
فلا كراهة فيه وهكذا قيد سند وغير الكراهة بالمساجد **ص** وقراءة ركوع وسجود قال
البا جي في المنتقى نهى عن القراءة في الركوع وروي بن عباس عنه عليه السلام انه قال ان
ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا فاما الركوع فغطوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في
الدعاء فممن ان يستجاب لكم **ص** ودعا خاص او بعجبة لقادر **ش** اي ويكره ان يقتصر في الصلاة
على دعا مخصوص او عدد من التسيحات وقد انكر مالك ذلك لاختلاف الآثار الواردة فيه
قال في المدونة ولا يدعوا بالعجبة زاد في الامهات في صلاته وفي موضع اخر لا بأس به في غير
الصلاة ومنهم من منع ذلك مطلقا وهذا في حق القادر كما قال الشيخ واما من لا يحسن
العربية فلا بأس ان يدعوا بها وقد سئل مالك عن الاعجمي يدعوا في صلاته بلسانه وهو
لا يفصح بالعربية فقال لا يخلو الله نفسا لا وسعها وكانه رآه خفيفا الخي وقال في الذي
يخلف بالعجبة وما يدر به ان الذي قال هو كما قال فعلى هذا الوعد ان ذلك اسمه عز وجل
بدلك اللسان جاز ان يدعوا به في الصلاة لان الله تعالى قال **ص** وعلم ادم الاسماء كلها
وسمي سجانه كل لسان وعلمهم كيف يدعونه بلسانهم فقال عز وجل وما ارسلنا من رسول الا

قوله

قوله **ص** والتفات **ش** اي ويكره الالتفات عن القبلة في الصلاة قال في المدونة ولا يلتفت
المصلي فان فعل لم يقطع ذلك صلاته ولو كان بجميع جسده قال ابو الحسن الا ان يستدبر القبلة
وهو واقف وانما ذكر ذلك لما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها سئلت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة قال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد وفي اي
داود لا يزال الله مبتلا على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت فاذا التفت انصرف عنه وهذا
اذا كان لعينه ورة والا فلا كراهة لما رواه مالك في الموطأ من فعل اي يكره ان يصلي بالناس عند
ما ذهب النبي عليه السلام ليصل بين بني عمرو بن عوف ثم جاء عليه السلام فجلس حتى وقف في الصف
فصفق الناس وكان ابو بكر لا يلتفت في صلاته فلما اكثرت الناس من التصفيق التفت ابو بكر رضي الله
عنه **ص** وتشبك اصابع ورفعتها **ش** هكذا روي عن مالك لكنه خص ذلك بالصلاة ولعل
كلام الشيخ نفي به قال في العتبية وسيل مالك عن تشبك الاصابع في المسجد سمعت فيه شيئا
قال انهم لم يذكروا شيئا ولا علم به باسا واخبرنا محمد بن خالد عن عبد الله بن نافع قال جلس
داود بن قيس الى مالك ومالك مشبك بين اصابعه فاومأ داود الى يدي مالك ليظهرها قال
وما هذا فقال مالك انما يكره هذا في الصلاة قال في البيان ولم يصح عند مالك من
هذا اي مما ورد في تشبك الاصابع الا التي عن ذلك في الصلاة خاصة فاجوز ذلك ولم يرد
عما سواه باسا وما يوجب ذلك حديث ذي الدين وفيه انه عليه السلام تشبك بين اصابعه
وروى في المدونة علي ان فرقعة الاصابع مكرهة في الصلاة وقال في العتبية وسيل مالك عن
تغنيص الاصابع في المسجد فقال ما يجني ذلك في المسجد ولا يخبر قال بن القاسم وانا اكرهه في
المسجد قال صاحب البيان وقع في المدونة كراهية ذلك في الصلاة خاصة ولم يتكلم علي
ماسوي الصلاة وكرهه مالك ها هنا في الصلاة خاصة ولم يتكلم علي ماسوي الصلاة
وكرهه مالك ها هنا في الصلاة وفي المسجد وفي غير المسجد لانه من فعل الغنيان وصحة التا
الذي ليسوا على سمت حسن وكرهه بن القاسم في المسجد دون غيره لانه من العبث الذي لا ينبغي ان
يفعل في المساجد **ص** واقفا وتخصر وتغمض بصر **ش** قال في المدونة والافقا في الصلاة
مكره ولا قال بن يونس قال مالك في المجموعة والافقان يرجح علي صدور قد صبه في الصلاة
وقال ابو عبيد هو جلوس الرجل علي البتية ناصبا فخذ به كاتعا الكلب ويضع يده في الارض
المني وقيل هو الجلوس علي البتية باسطا فخذيه وقول مالك ابن ابوالحسن الصغير والصورة
التي ذكرها ابو عبد الله ممنوعة والثانية مكرهة وانما ذكره الاتعا لقول مالك ما اذكر كذا
من اهل العلم الا وهو مني عنه وقوله وتخصر اي يكره له ان يضع يده في خصه وهو في الصلاة
قال مالك في المختصر ولا يضع يديه علي خاصتيه المنى وفي البخاري النبي عن ذلك ويكره له
ايضا تغمض بصر في الصلاة بصر عليه غير واحد من اصحابنا **ص** ورفع رجلا او وضع قدمه
علي احدي واذا نهما **ش** هذا علي حذف مضاف اي وكره رفعه احدي رجله يريد ان الم
يكن في قيامه طول ولا فلا كراهة وهكذا ايضا عليه بن عبد السلام ويكره ان يضع احدي
قدمه علي الاحدي بصر عليه المنى وغيره وكره مالك في المدونة ان يقرن رجله بغيره
وهو من الصفن المنى عنه وضربه ابو محمد بان يجعل خطما من القيام سوارا ثباتا قال

او النقص كما من في المدونة

المصنف في الصلاة وما كان من خلافها
في الصلاة وما كان من خلافها

واما من فعل ذلك اختيارا وكان متي شاروح واحدة ووقف على الاحزاب فهو جائز
بدنيوي وحمل شي بكم او تم وتزويق قبله وتعد مصحف فيه ليصلي له وعبث بلمحة او غير هاتين
مسجد غير مرجع وفي كره الصلاة به قولان **ش** هذا كله معطوف على المكروه وانما كره النكاح
بالامور الدينية في الصلاة لانه يودي الي عدم الصلابة وقلة الخشوع وقد تقدم لابن العربي
ما يقرب من هذا وعن يحيى بن ادهم كان اذا عزبت نية يعيد الصلاة قال في المدونة
واكره ان يصلي وكه محشور بخبر او غير المحرم لان ذلك يشغله عن صلاته والباقي قوله بدنيوي
للمسبية ويحتمل ان يكون للطوفية وفي قوله بكم للطوفية لا غير وكبره ايضا ان يجعل في شأه
في صلاته قال في المدونة واكره ان يصلي وفيه درهم او دينار او شيء فان فعل فلا شيء عليه
قال صاحب المطرار وذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من عيجه الدرهم خارج الحرم
ومنهم من لا يمنعه شيء حتى يجنبه وفي المدونة واكره الكتابة والترقيق في القبلة زاد في الامور
لان ذلك يشغل الناس عن صلاتهم ويهينهم نظره اليه ثم قال قال مالك اذا جعل المصحف في القبلة
ليصلي اليه فلا شيء فيه فان كان ذلك موضع ومعلقه فلا بأس به واليه استأر بقوله وتعد مصحف
الي احذره وكبره ايضا ان يعت في حجته او غيرها حاتم وخو الخبي وقيل لا بأس ان يحول حاتم في
اصابعه كلها بعد دركوعه خوف السهر وقوله كينا مسجد غير مرجع اي كرا كره بناء مسجد غير مرجع
وذلك لانه لا يمكن فيه لتوبة الصفوف غالبا ولذا اختلف في كراهة الصلاة فيه كما ان بعض عليه
هنا **فصل** يجب بغير من قيام المستسقة او خوفه به فيها او قبل من ركا لئتم كرو
زج **ش** اعلم ان مراتب الصلاة على قسمين ثم مستند اتي قدر على حالة وانتقل الي ما بعد هاتين
صلاته والمستحب ثلاث الاستسقاء على الحجب الامن ثم على الظهر مستلقيا ثم على الاسير وهذا في الفجر
واما في النفل فيجوز الجلوس مع القدرة على القيام والاستناد الي عنقه ذلك وطهرا قال في
قيام المستسقة وقوله او خوفه به اي سقوط فرض القيام على المصلي اما حصول مستسقة او خوفه
اي المصلي به اي بالقيام منها اي في الصلاة او قبل الدخول في الصلاة ضررها هو خوفه به
وكا لئتم اي لا خلاف في ذلك كما في التيم وقوله كذا زج هو راجع الي المستسقي والمعني يجب بغير من قيام
المستسقة او خوفه من ر او حر و زج وهذا الفرع نص عليه بن عبد الحكم فقال ان من لا
خروج التيم عند القيام يسقط القيام عنه واستسكه سند بان هذا السلس فلا يترك الركعة
له ولو خاف من القيام انقطاع عرق ود وامر علة صلي ايا قاله مطرف وعبد الحق **ش** ثم استند
لاحب وحايض ولما اعاد بوقت **ش** هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام مستندا عند العجز
عن قيامه مستقلا وقوله لا حب وحايض اي فلا يستند الي احدهما وعن اسهب حوان ذلك وخبر
اللعني والماردي على قوله بن مسلة لجواز دخولها المسجد لانها في حكم الطاهر عذرة وحمل بعض
العزوين قول اسهب على ما اذا اتقنت طهارة ثيابها وقول بن القاسم على ما اذا لم تحقق الطهارة
مؤوفاق وقيل بل هو خلاف واختاره بعض الاشياخ وقوله ولما اعاد بوقت يريد وان
استند لحجب او حايض اعاد في الوقت وهو قول بن القاسم في العتبية لكون المصلي باشر بخاتمة
في الثوابها هكذا علله اكثر الاشياخ وطاهر لو تحقق طهارة الثوابها فلا اعادة وقال بن مسلة
العلة في ذلك بعد هاتين الصلاة ومنهم من قال لكون المسلم حكمة حكم المصلي لانه كما لمعاون له

في الصلاة

المصنف في الصلاة وما كان من خلافها

المستسقة

55
54
عن أنس بن مالك
المتنشد إليه أيضا

ان يكون على احدى الحالتين ورد بان لو كان كذلك لوجب ان يكون الممسك متوضعا ولا يقوله
احد **ص** ثم جلوس كذلك وترجع كالمستقل وغير جلسته بين سجديته **ش** اشار بذلك الى حالتي
الجلوس اي ثم جلوس استقلا لا ثم استناد او هو مرادة بقوله كذلك اي ثم الجلوس كالقيام بحالتيه
فان استند الى جنب او حاضف فكما تقدم وقوله وترجع اي حيث قلنا يصلي جالسا اي على اي حال فيستجيب
الترجع لانه بدل من القيام وقيل جلوس كاجلس في التشهد واختاره المتأخرون اللحن وقال بن عبد
الحكم بلغني عن كبار هذه العلم وخيارهم انهم اذا صلوا جلوسا يتوركون ويثنون ارجلهم على نحو الجلوس
بين السجدين وذكر عن محمد بن المنكدر وابنه ابني حازم وربيعة انهم كانوا يفعلون ذلك اذا صلوا
التشهد اللحن وهذا حسن وهي الجلوس التي رضى الله لعباده وهي اقرب للتواضع وهي جلوسه الاذني
بين يدي من فوقه والترجع جلوسه الاكفا وعلى المشهور فانه يغني جلوسه بين السجدين وذلك بان
يتني رجله اليمنى ويجعل بطون اصابعها الى الارض كجلوس الشهيد **ص** ولو سقط قادر بذوال عمار بطلت
والاكره **ش** اي فان استند مع القدرة وكان حيث لو انزل المستند اليه سقطت بطلت لانه في حكم
التارك للقيام والا اي وان كان لو انزل العمد لم يسقط فلا يتطد ولكن تكبره له ذلك هكذا نص
عليه ابن شاس وسند وغيرهما قال في الطراز الظاهر عندي في الاول والاجزاء لانه قيام في العادة
ولو حلف لا يقوم مقام متكبا حيث وقوله في المدونة لا يعجزني محول على المكراهة **ص** ثم نذب على اليمن
ثم ايسر **ش** ظهر هذه الحالات الثلاث التي على حجة الاستصحاب ولهذا قال ثم نذب اي اذا لم
يكن قادرا على حالة من الحالات الاربع انتقل الى هذه الحالات ويستحب له ان يبدى الجانب الايمن
ووجهه الى القبلة كما يجعل في كفة فان لم يقدر فعلى جنبه الايسر فان لم يقدر فعلى ظهره ووجهه في ذلك
كله الى القبلة هكذا ذكر بن الموان ونقله اصبح عن ابن القاسم وهو قول مطرق وابن الماصون
وبن عبد الحكم في كتاب بن حبيب نقله اللحن ومذهب المدونة النسوية بين الظهر والجنب وتناول
عليه انه اراد تقديم الايسر على الظهر وفي النوار بعد ان ذكر عن ابن القاسم ما تقدم قال قال
بن حبيب ان بن القاسم يقول على ظهره او لا فان لم يقدر فعلى جنبه ثم قال والمعرفة عن بن القاسم
ما ذكر عن بن حبيب الجزولي روى بن حبيب عن بن القاسم انه يصلي على ظهره فان لم يقدر فعلى جنبه
الايمن فان لم يقدر فعلى جنبه الايسر **ص** او ما عاجز عن القيام ومع الجلوس او ما للسجود منه وهل
يجب فيه الوضوء ويجزي ان يسجد على انفة تاويلان وهل يومي بيديه او يضعها على الارض وهو
المختلج حسرة عامة بسجودنا ويلان **ش** يريد ان العاجز يباح له الايام في كل حال الا عند العجز عن القيام
فقط فانه لا يباح له ذلك بل يصلي الصلاة جالسا بركوعها وسجودها واحترق بقوله عاجز من القادر
فانه لا يباح له الايام في العجز اتفاقا واختلاف هل يجوز له الايام في النافلة اذا صلى جالسا مع
القدرة فذهب بن القاسم الى الجواز وذهب بن حبيب الى جوازها فان جاز له ان يصلي جالسا ان
يومي للسجود من غير علة وعلى هذا فقله ومع الجلوس او ما للسجود منه مفيد على مذهب بن
القاسم لعدم القدرة على السجود لعل مذهب بن حبيب وقوله وهل يجب فيه الوضوء ويجزي ان
يسجد على انفة تاويلان يعني هل يشترط في الموي ان ينهى وسعه ام لا وظاهر ما في مختصر بن شعبان
الاستراط قيل وهو الظاهر لانه الاقرب الى الاصل واحدا للحن والمأزري من المدونة عدم الاشتراط
ولفظ اللحن واختلاف هل يجزى بما يكون اياما مع القدرة على التزمه ام لا فقال في المدونة اذا صلى

عاجز لا يحسن

يتصورها اذا عيى على
تختار ما يظن ان يكون
ما اراد ان يكون من غير القياس
اخرى كثيرة يتصورها وهو ان
المسجد من القليل

١٢
٢٤

قايما يجعل ايماءة للسجود اخص من ايماءة للركوع فكان في هذا بيان انه ليس عليه ان ياتي بغاية
تقدرته وفي مختص بالنسبة في المختص اذا اراد الى حد يطبق من الاخطا الكرمه فسند صلاة
واسا ريقوله وهل يجزي ان سجد على انفة الى ما قاله اما ردي فمن جهته فروح تمنعه السجود
عليها فانه ما موربا لا يما ولا يسجد على انفة قاله بن القاسم في المدونة فان فعل وسجد على انفة فقال
استهيب بجزيه لانه زاد على الايماءة واختلف المتأخرون في مقتضى قول بن القاسم هل الاجزاء اقال
استهيب ام لا فقال بعضهم وحكاة عن بن القاسم انما هو خلاف قول استهيب وقال غير من الاشياء هي
موافق لاستهيب لان الايماءة لا يختص بعد شئ من المية ولو قارب المومي الارض اجزاء بانفاق فزاد
امسائل الارض بالانق لا تؤثر مع ان الايماءة رخصة وخفيف ومن تركه الرخصة وركب المسقة فانه بعد
بما فعل كتميم ايج له التيم بعد رة فتجد المسقة واعتسل فانه يجزيه والى هذا الخلاف وما قبله
بقوله تاويلان وقوله وهل يومي بيديه او يضعهما على الارض وهو المختار كحصر عما صحت بسجود
تاويلان اسارة الى ما وقع في ذلك من الخلاف بين الاشياخ كاللهمي وابي عمران وغيرهما
اللهمي واذا كان المصلي يقدر على القيام دون القراءة صلى قائما واذا اوما للسجود يومي بيديه
الى الارض وفي الموارد عن مالك واذا اوما للركوع مديده الى ركبتيه وان كانت صلاة جالسا
فعل في الركوع مثل ذلك يجعل يديه على ركبتيه في حين ايماءة فاذا رفع ان الهمي واذا السجود
جعل يديه على الارض فاذا رفع جعلهما على ركبتيه وقال ابو عمران لا يعمل ذلك لان اليد بين اليماءة
للسجود ان مع الوجه واذا اوما لم يباشدا الارض بوجهه وهكذا قال في الموارد عن بن نافع عياض
وظاهر الكتاب ان المريض الذي يصلي جالسا لا يومي بيديه للسجود لانه وصف الايماءة بالظهر والاربع
ولم يزد وقد اختلف الشيوخ الفريونيون في تاويله فمنهم من الزمه ذلك ومنهم من نفاه وكذا قال
بن نافع تكون يده على ركبتيه في ايماءة قال اللهمي عن مالك وحجبر العامة عن جهته في حين ايماءة
وهكذا قال بن ساس ولم يحكي في ذلك خلافا فكون علي هذا قوله الشيخ تاويلان راجع الى مسألة
الايماءة باليد بن وقوله كحصر عما صحت استهيبا بقوله اللهمي وغيره ويسجد متعلق بالمصدر وهو حصر
عما صحت **ص** وان قدر على الكل وان سجد لا ينهض ثم ركعة ثم جلس **ص** يعني وان كان المصلي
يقدر على جميع اركان الصلاة من قيام وقراءة وركوع وسجود والرفع منها والجلوس الا ان كان
جلس لا يقدر على النهوض للقيام فقبل يصلي الاولي قائما بكمالها ويتم بقية الصلاة جالسا واليد
مال اللهمي والنوسي وابن يوسف قال ان يوسى لان السجود اعظم من القيام من حيث الاخلال والانفاق
علي وجوبه ولذلك قال عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا او قال غيرهم
يصلي جملة صلاته قايما ايماءة الا اجرة فانه يركع ويسجد فيها اذ لا يدل عن القيام والركوع
والسجود لهما بدل وهو الايماءة ويرد عليه ان الجلوس بدل من القيام وان الممكن مطلوب او لا
قدر عليه حتى يتحقق عجزه وتركه سيما مع القدرة عليه لما ياتي بعد من باب تعديم المظنون على
المقطوع **ص** وان خف معذورا انتقل الى الاعلى **ص** يريد ان من ايج له الصلاة جالسا العذر لا يقد
معه الاعلى القيام ثم وجد في نفسه قوة على ذلك فانه ينتقل اليه وكذا اذا صلى على حالته
ثم عجز عنها الى ما هوود ونها فانه ينتقل الى ذلك والمسبلتان في المدونة قال فيها ومن ائتم
الصلاة جالسا من غير عذر ثم صح اتم قايما ولو ائتم عجزا لم يرض اتم جالسا واجزاء **ص**

وان عجز عن فاتحة قائما جلس **ش** يعني ان عجز عن كمال الفاتحة لان القيام انما وجب لها على الصحيح
فادلم بقدر ان يعف لها سقط قال بن بشير وهذا مقتضى الروايات وهو ظاهر على القول بوجوب
الفاتحة في كل ركعة واما على القول بانها فرض في ركعة فينبغي ان يقيد هذا بما اذا اقام لم يقدر بعده
ذلك على الجلوس واما لو قدر على الجلوس فينبغي ان يقوم قدر ما يطيق فان عجز جلس وكذا الفاتحة
من غير خلاف **ش** وان لم يقدر الا على نية او مع ايما طريق فقال وغيره لا يفسد مقتضى المذهب
الوجوب **ش** يعني ان عجز عن جميع افعال الصلاة وافواها ولم يقدر الا على النية فقط او على
النية مع الايام بطرفه فقال المازري بن بشير لا يفسد في مذهبا المازري ومقتضى المذهب فيما
يظهر انه يوجب بطرفه واجابه ويكون مصليا به مع النية وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة
سقط عنه الصلاة وقال بن بشير وان عجز عن جميع الحركات ولم يبق له سوى النية بالقلب ففقد
الصورة لانقص فيها في المذهب ثم حكى ما تقدم عن الشافعي والي حنيفة ثم قال وقد طال جملنا عن
مقتضى المذهب في هذه المسئلة والذي علونا عليه في المذكرات مذهب الشافعي مع العجز
عن بعض مقتضيه في المذهب قال ولا يبعد ان يحتل المذهب في المسئلة وانظر قوله لانقص
مع ما قال ابن الحلاب وصاحب الكافي ولا تسقط الصلاة عنه ومعه شيء من عقله وفي المدونة
وليصح المريض بقدر طاقته فان دين الله يسر وكذا الحق في الرسالة الا ان هذه طواهر ليست
بصوابا وهو انما نفي النقص الصريح **ش** وجاز قدح عين ادي لجلوس لا استلقا فيعيد اديا
وصح عذره ايضا **ش** يريد ان قدح المامن العين ان علم انه يودي الي الجلوس جاز وان علم انه
يودي الي الاستلقا امتنع قال في المدونة واكره لمن قدح المامن عينيه ان يصلي مستلقا قال
ابن القاسم فان فعل اعاد ابن يونس وروي عنه بن وهب التمهيل في ذلك وجوزة اسبب به
وقال بن حبيب كره ذلك مالك الربيع يوما وكار لو كان اليوم وحق كان حيفا واعترض به
الاشباح مذهب المدونة بان النذاري مباح فينبغي ان لا يعيد وعلل بتعدد الحج واجيب بان
البرتحصل والتجربة تشهد لذلك وكما جاز له الانتقاء من الغسل الي المسح بسبب الغضاض
قال القوسي فكذا كرهنا وقال غيره وكما جاز النقص للتميم بالاسفار بسبب الارباع المباح
فها هنا اولى وهذا معني قوله وصح عذره ايضا والقافي قوله فيعيد اديا للسمية قال المازري
فان ادي القدر الي الجلوس فانه يصلي جالسا ويجوز له ذلك ولم يحك فيه خلافا وكذا انقل في
النوادر عن بن حبيب وقوله لجلوس متعلق بمحذوف اي وجاز قدح مؤدي لجلوس **ش** والمريض
ستر جس بطاهر يصلي كالصحيح على الاربع **ش** قال في المدونة قال مالك ولا بأس ان يصلي المريض
على فراش جس اذا بسط عليه ثوبا كيغاطاها رابن يونس قال بعض شيوخنا انما احسن في هذا
للمريض خاهة واما الصحيح فلا يجوز ذلك له لانه يصير محركا لتلك النجاسة وخالفه غيره من
شيوخنا وقاله ذلك جاز للمريض وغيره لان بيته وبين النجاسة جالسا بطاهر الاخصر اذا
كان بطرفها نجاسة والسقط اذا صلى بموضع منه طاهر وتحرك منه موضع جس ان ذلك لا يفسد
لان ما صلى عليه طاهر فكذا هذا ابن يونس وهو اصوب وقوله لمريض متعلق بمحذوف
والتقدير ويجوز لمريض ستر جس بثوب طاهر او بشي طاهر ويكون طاهر صفة لموصوف واللام
في ليصلي لام العلة اي لاجل الصلاة **ش** ومتنفل جلوس ولو في اثابها ان لم يدخل على الامام

لا اصطحاب وان **اولا** **ش** اي ويجوز للتفعل الجلوس مع القدرة على القيام ولو في اثناء الصلاة
كما لو صلى ركعة قائما واراد ان يجلس في الثانية ان لم يكن ملتزما القيام عند الدخول فيها لم يجز
له ان يتفعل مصطلح مع القدرة على ما فوقه فاما تفعل الجالس مع القدرة فلا اسكنا لفيه وقد
نص غير واحد من علمائنا واما انتقاله من القيام الى الجلوس في الصلاة فذلك قال الجمهور واذا
ابتدأ الصلاة قائما ثم شأ الجلوس فهو على ثلاثة اوجه فان كانت تلك نيته جاز ذلك وان كان التزم
القيام لم يكن له ان يتم جالسا وان كانت نيته ان يكملها قائما ولم يلتزم ذلك كان فيها قولان فاجازة
من القاسم ومنعه اشبه والاجابة احسن لان الاحرام لا يتضمن التزام القيام وانما يتضمن التزام
ما لا يجوز ان يجعله بعد عقد الاحرام مثل ان يريد ان يقطع من ركعة ويجوز له ان يجوز على انه الجالس
بين ان يصلي قائما او قاعدا واذا كان كذلك لم يلزم القيام بخبر الاحرام وبعض الاشياح يحل
الخلاف عن بن القاسم واسهب من غير تفصيل وحكي عن ابن عمر ان القيام لا يلزمه ولو نواه وجعل
عليه نقله بن يونس واما تفعل المصطلح فقال النبي اختلف فيه على ثلاثة اقوال فاجازة بن الحارث
للمريض خاصة وهو طاهر المدونة وفي النوادر المنع وان كان مريضا واجازة الاعمري للصحيح
وقوله وان **اولا** اشارة الى ما حكاه عبد الله بن عمر في مسئلة الداخل على الامام وما بعده من حواشي
النقل للمصطلح على طاهر المدونة عند النبي **فصل** وجب قضا فائته مطلقا **ش**
يعني ان الصلاة الفائتة يجب قضاها مطلقا اي كثيرة كانت او لسييرة وفي كل وقت
من الليل او نهار وعند طلوع الشمس وعند غروبها والقوله عليه السلام من سئى صلاة او نام عنها
فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اتم الصلاة لذكره النبي وقضاها على الفور
ولا يجوزها اذا كان قادرا على الاتيان بجميعها من غير خروج فان كثر وكان لا يتذكر على
الاتيان بجميعها من الاستيقظة اذ بها قدر عليه ثم كذلك حتى يوفي جميعها بن بشير والاجماع
منعقد على وجوب قضا الخمس لما دون على الناسي يريد والقيام واكثر الغل على وجوب ذلك كله
مطلقا الحزولي ولا خلاف بين مالك والشافعي وابي حنيفة وفيها الامصار في وجوب القضا
على العامد خلافا لبعضهم يريد به داود قال ومراة لم ينفعه القضا لانه لا يلزم منه القضا
اذا قال بل به عياض وسمعت بعض شيوخنا حكى عن مالك في المعرط قوله شاذ لقول داود لا تنع عنه
ص ومع ذلك ترتيب حاضرتين **ش** اي وجب مع الذكر ترتيب الحاضرتين كالظهر والعصر
اذا سهرهما تذكرهما في الوقت فان نه بدا بالظهر ثم العصر فلو بدى بالعصر ناسيا صلى الظهر
واعاد العصر في الوقت فان حزم الوقت فلا اعادة والوقت في ذلك الى غروب الشمس وفي
المغرب والعشا اي طلوع الفجر فلو بدى بالعصر وذكر الظهر صلى الظهر واعاد العصر وان
حزم الوقت قال في المفدمات ولا خلاف اعلمه في ذلك وفي النوادر قال على مالك وان ذكر الظهر
والعصر من يومه في وقت العصر فبدا بالعصر جهلا او سهوا فليعدها وان لم يذكر حتى ذهب
يومه لم يعد شيئا ونحوه لابن القاسم وحكاة ايضا البايجي فانظرة مع كلام بن رشد وبقية الخلاف
في ذلك فلعلمه لم يقع على هذه الرواية وقوله شوطا منصوب على انه حال من ترتيب وعاملها
اي وجب الترتيب في هذه الحال **ص** والعوايت في نفسها **ش** هو مجرور عطفا على قوله حاضرتين
اي وجب ترتيب العوايت في نفسها وهكذا قال المازري وعنه عبد الوهاب والترتيب بين

بين العوايت واجب مع الذكر ساقط في النسيان في الحسن قدون وفي المقدمات وترتيب العوايت
 على مذهب مالك واجب في القضا الاولي فالاولي يريد مع الذكر ويدل عليه قوله فان ترك الترتيب
 في شيء من ذلك كله ناسيا فلا اعادة عليه التي قدم الا للرتبة في الوقت على طريق الاستحباب بن القضا
 اما يجب الترتيب بين العوايت اذا كانت مختلفة كظهرين او عصرين فلا يجب واحدا بعضهم من قول
 بن ابي رزمن ومن عليه صلوات كثيرة فيقول يبدأ بالظهر وقيل بالصبح سقوط الترتيب قال لا نه لو
 كان واجبا عندنا لوجب ان يبدأ بالاولي وهذا لا يلزم لان ذلك محمول على ما اذا لم يعلم الاولي واما اذا
 علم فانه يبدأ بالاولي ومنه على ذلك محمول الخلاف وحكي بن هارون في ترتيب العوايت ثلاثة هـ
 احوال الوجوب والنسبة والوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان قيل وهو ظاهر المذهب ونه لقوله
 فمن يني صبحا وظهر من غير يومه فذكر الظهر وحدها فلما صلي بعضها افكر في الصبح فسدت الظهر
 عليه وصلى الصبح ثم الظهر وان ذكرها بعد ان قدغ اعادة الصبح فقط لكن قال في البيان مذهب المدونة
 عدم اعتبار ترتيب المنسيات وخالفه غيره وهو الظاهر كما تقدم قال في المقدمات فان ترك الترتيب
 مستقدا او جاهلا بالصواب في ذلك مثل ان يكون قد نسي الصبح والظهر والعصر فيذكر ذلك بعد
 ايام فيصلي الظهر وهو ذكر للصبح او العصر وهو ذكر للظهر في ذلك ثلاثة احوال احدها انه
 لا اعادة عليه للصلاة التي صلاها لانه اذا صلاها فقد خرج وقتها ولا اعادة بعد خروج هـ
 الوقت والثاني انه يعيد والثالث العرف بين ان يتعد الصلاة قبل الاولي او يدخل في الثاني
 ثم يذكر الاولي فيتم دي عليها وهذا ياتي على قول بن القاسم في المدونة **هـ** ويسيرها مع حاضرة وان
 خرج وقتها وهذا ربيع او خمس خلاف **هـ** هو ايضا مجرور عطفا على ما عطف عليه ما قبله اي ووجوب
 ترتيب يسير العوايت مع الحاضرة وان خرج وقت الحاضرة وهذا هو المشهور وقال بن وهب يبدأ بالتي
 هو في وقتها التي ولو كانت المنسية صلاة وقال اشيب في مدونه يبدأ بابيها احب قال وذلك لوسع
 لاختلاف اهل العلم في ذلك وقال بن مسلة يبدأ بالمنسيات وان كثر اذا كان ياتي بجميعها ثم
 واحدة قال ولو كان رجلا صلي حينا شهرين ولم يعلم فانه يبدأ بها قبل صلاة يومه وان خرج وقتها
 ان كان لا يتقارنها حتى يصلي جميعها وقال بن عبد الحكم اذا كانت صلوات كثيرة فان صلاها كلها فان
 وقت التي ضمن وقتها فانه يصلي بعض تلك الصلوات فان اخاف فواتها صلاها ثم يصلي بعدها
 ما بقي الماروي والخلاف مبني على وجوب واستحبابه الباقي وقال عبد الوهاب الترتيب شرط في
 صحة الصلاة وروي بطرف وبن الماحشون معناه عن مالك بن رشد في المقدمات فان ترك
 الترتيب في الصلوات المنسيات مع ما هو في وقتها مستقدا او جاهلا بالصواب في ذلك مثل ان
 يصلي العصر وهو ذكر للصبح يومه او صبح امسه في ذلك ثلاثة احوال احدها انه يعيد العصر
 انه او الثاني لا اعادة عليه في العصر الا في الوقت وهو الذي ياتي على ما في سماع سمعون والثالث
 العرف بين ان يصلي العصر وهو ذكر للصبح او يذكرها وهو وقتها بعد الاحرام بها وهو ظاهر
 مذهب بن القاسم في المدونة قوله وهل ربيع او خمس خلاف يعني انه اختلف في السيرة التي تقدم
 على الوقتية وان خرج وقتها هل هي اربع صلوات او خمس وظاهر كلام صاحب الرسالة ان السيرة
 اربع وما زاد على ذلك كثير لقوله فان كانت لسيرة اقل من صلاة يومه بداهن ونقله في التوا
 عن ابن سمعون عن ابيه وهو ظاهر المدونة عند سند وجماعة وقال المازري مشهور مذهب

او يرب مع الذكر ترتيب
 السيرة من العوايت
 خوة قال المازري ترتيبا
 في الصلاة والضرورة
 واحدة

مالك ان اليسير محمد **قلت** وهو مذهب بن الحلاب والقاضي عبد الوهاب قال
مالك في العتبية من سماع بن القاسم وذكره بن حبيب عنه ايضا وهو ظاهر المدونة عند جماعة
وقيل ان الاربع كثير على ظاهر المدونة قاله في البيان بن يونس لا خلاف انه بعد الاربع
وان فات وقت الحاضرة وان كانت ستا بدا بالحاضرة واختلف في الجنس وكذا حكي في الخلاف في الجنس
ونسبه لمالك وقد تقدم عن بن مسلة انه يقدم الفايضة وان كثر فاذ كان ياتي بها في وقت واحد
ويهدى ان قول بن يسير لا خلاف في الاربع انها ليسير ولا في الست انها كثير واختلف في الجنس ليس
بظاهر وان كان هو ظاهر كلام بن يونس ايضا **مر** فان خالف ولو عدا اعادة بوقت الضرورة وفي اعادة
ما مومده خلاف **مر** قد تقدم الخلاف في ترتيب ليسير الفوايت مع الحاضرة هل هو واجب غير شرط
او واجب شرط او مندوب والاول مذهب بن القاسم عند صاحب البيان والمقريب قال سند
وهو اختيار سمعون ورواه عن بن القاسم ابن الفاكهاني وغيره وهو المشهور والثاني قول مطرف
وبن الماحييون ورواية عن مالك وهو ظاهر المدونة عند صاحب الطراز من قوله فمن ذكر صلاة
في صلاة فسدت عليه التي هو فيها ولا يجزيه ومن اصحابنا من ذهب الى استحبابه وتطهير ثيابه
فيما قال اذا خالف ما امر به بان قدم الحاضرة على الفايضة اليسيرة فاماع النسيان فيعيد
في الوقت وكذا مع الهدى على المشهور وعلى الشوطبة يعيد ابد او هي رواية بن الماحييون عن مالك
واختلف في الوقت فالمشهور انه الى عزوب الشمس في الظهر والعصر والى طلوع الفجر في المغرب
والعشا وقال بن حبيب المختار ونقل الحكي القولين عن مالك وقوله وفي اعادة ما مومده خلاف
يجزي ان الامام اذا ائير بالعادة لاجل الترتيب هل يعيد ما مومده ام لا قال في المدونة اعادة
ولا يعيد واو قد كان يقول يعيدون هم في الوقت ابو عثمان والاول ابن بن يونس وقاله بن القاسم
وبن كنانة وبن دينار ومطرف وبن الماحييون واستحسنه الحكي قال لان اعادة لاجل الترتيب
لانه عنزله من لم يصل ولم يجلو اهر بشرط من ذلك وشهد بن برة اعادة قيل وهو قتيب بن
علي ان الارتباط ولذلك قال خلاف **مر** وان ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ وشنع
ان ركع وامام وما مومده لا يؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة **مر** يعني ان المصلي اذا ذكر صلاة
يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو تذكر خمس صلوات او اربع على ما هو في صلاة فانه يؤتم
بقطع ما هو فيه لا يؤتم كخمس صلوات سواء لم يركع فان ركع شفعها اي كلها ركعتين نافلة وسلم وهذا
ظاهر المذهب ومالك قول باستحباب القطع واستشكل لانه ان وجب الترتيب وجب القطع وان
يجب فكيف يبطل العمل لتخصيل مستحب وان افلنا بالقطع فلا يجلو من ان يكون فذا او اماما او اماما
فاذا كان فذا فالمشهور بقطع ما لم يعقد ركعة وسواء ذكر فيها ما خرج وقته ام لا كما لو ذكر ظهر يوم
عصر وهو مذهب المدونة وفي سماع اسلم بن يونس ركعتين قاله فبين ذكر ظهر يومه في عصر ابن رشد
وهكذا لو ذكر صلاة صبح وقتها وهو في مكتوبة ومالك في العتبية انه يتم ركعتين كان في مكتوبة او
نافلة وقيل يقطع في النافلة مطلقا وفي العرض ما لم يركع ولابن القاسم ايضا في الصلاة الثاني من
المدونة انه لا يقطع في النافلة ركع ام لا وقيل ان كان معه ركعة اتم ركعتين وان لم يركع او ركع ثلاث
ركعات قطع وهو اختيار ابن القاسم في المدونة وقيل ان كان في خناق من الوقت قطع وان ركع والامام
وان لم يركع وان كان اماما قطع ما هو فيه وهل يسري المطلق الى صلاة المأمومين او يستلحقون

اي امام مومدين

سواء كان في الصلاة او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

او في غير الصلاة

ما لك قال مرة لا يستحق وهو المشهور ورواه بن القاسم عن مالك وهو معنى قوله قطع امامه
وما مومه ان المذهب ان كل صلاة بطلت على الامام فانها تبطل على المأموم الا في سبق الحدث او نسيان
وقال مرة لا يستحق وعيروا به اشهب واختار النجادى اماما او ماموما وقال الالباني لو جهل قنما
بهم اعادوا ابدا وقال بن كنانة ان لم يقدر ركعة استحق وان عقد انهم وان كان ماموما تآذي مع
امامهم لم يعيد في الوقت وهو معنى قوله لا يؤتم فيعيد اي قطع فذو امام وما مومه لا ماموم اي فلا
يقطع بل يتآذي مع امامه ويعيد والنا للشيبة اي فيسبب انه يتآذي لاجل الامام يعيد ان افزع الا
وقال بن حبيب ان ذكر ظهر يومه في عصره او مغرب ليلة في عشاها قطع على شفع او وتولاه في خناق
من الوقت وقيل يقطع في المغرب ويتآذي في غيرها ذكره المازري وحكي بن راقون عن بن كنانة
انه يصرف فان تآذي مع الامام لم يجزه من عبدا لسلام والتمادي مشكل على رأي من يوجب الاعادة
اذ فيه مراعاة حق الامام بالتمادي على صلاة فاسدة يجب على المأموم اعادتها ولا حق للامام في ذلك
والجملة فاكتر مسائل هذا الفصل قال يعنى الشيوخ الفاجارية على الاستحسان وقوله ولو حجة يريد
انه يتآذي مع الامام ويعيدها ظهرا وهذا هو المذهب وقال اشهب ان علم انه اذا قطع المنسبة
بذكر ركعة من الجمعة قطع والتمادي ولا يعيد ظهرا لان الظاهر غير الحجة ونقل عنه بن يونس انه ان
عاد الظاهر فحسن وكلام اشهب يدل على ان الجمعة فرض يومها والا ولد بدل بدل من الظاهر وكذا قد بعد
شفع من المغرب كثر ثلاث من غيرها **ش** يريد ان العدة اذ اصلي من المغرب ركعتين فانه يكملها ولا يقطع
لان المغرب لا يتنفل قبلها اذ وقتها متحد على المشهور فان صلي من الرباعية ثلاث ركعات فقال مالك
في المدونة يتمها اربعا قال عبد الحق بنية العريضة وقال بن القاسم يقطع بعد ثلاث احب الي **ش**
انه راي للذكر تأخير في الصلاة فلواتها الرجا لم يكن للذكر فائدة ويكره على هذا الودك بعد ركعتين
من المغرب او ركعة من الصبح ان يقطع وعلى قول مالك يضيف الي ركعة الصبح ركعة اخري **ص**
وان جهل عن منسبة مطلقا صلي خمسا وان غلبا دون يومها صلاها ناء وباله **ش** يعني ان من نسي صلاة
من الصلوات الخمس لا يدري ما هي فانه يصلي الصلوات الخمس اذ لا تنبأ ذمتها الا بها اذ هو مطلوب براءة
الذمة فاذا شك او وقع عدا احيط بذلك ومراعاة بالاطلاق سوا كانت المنسبة صلاة سفر او حض
الا انه يصليها اي الخمس سفرية ان حصل الترك في السفر وحضر يتيان كان في الحض وسوا كانت في
فرض الواقع من صلاة الليل او من صلاة النهار فان علم الصلاة بكونها مثلا ظهرا او عصر او
غير ذلك الا انه جهل يومها فلم يعلم انها السبت او الاحد او غيره فانه يصلي الصلاة المنسبة فقط
ولا عثرة بكون يومها مجهولا اذ لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدد ايام الاسبوع وقال بن لبانة
من قال باعتراف بعين الايام ان يقول اذ ذكر صلاة لا يدري من اي يوم ان يصلي سبع صلوات لكل
يوم من ايام الاسبوع نقله في المقدمات وانما لم يجب التكرار على المنصوص اذ لا يختلف الصلاة
الحينة باختلاف الايام فاذا نوي بها يوما الذي تركت منه فقد برئت ذمته اذ لو كررها لاجل
في نيته الاعلى يوم مجهول فاذا كان لا يدري الاحالة على مجهول فلا فائدة في التكرار وهذا معنى
قوله صلاها ناء وباله **ص** وان نسي صلاة وثانيتها صلاها ناء ب تقدم ظهر **ش** يعني اذا نسي
صلواتين متوليتين لا يدري ما هي فانه يصلي ست صلوات بحسب ما بدا به والمسحبه له ان يبدأ بالظهر
لانها اول صلاة صلاها جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم وقيل يبدأ بالصبح وانما ختم بالتي بدا بها

ما لك قال مرة لا يستحق وهو المشهور ورواه بن القاسم عن مالك وهو معنى قوله قطع امامه وما مومه ان المذهب ان كل صلاة بطلت على الامام فانها تبطل على المأموم الا في سبق الحدث او نسيان

المعقاب وشركا بلم يومه

لا احتمال ان يكون المنيهي وما قبلها **مر** وفي ثلثها اربعتها او خامستها كذلك يثنى بالمسح
 يريد انه اذا نسي صلاة وثلاثتها ولا يدري ما هما او صلاة ورابعتها او صلاة وخامستها فانه
 يصلي ست صلوات وهو معنى قوله كذلك اي انه الحكم في نسيان صلاة وثلاثتها او رابعتها او خامستها
 كالحكم في القضا عليه سبت صلوات فيها اذا نسي صلاة وثلاثتها الا ان صفة العتق مختلفة في الاول
 يصلي ستا مرتبة وفي الثانية يبدأ بصلاة الظهر مثلا ويثنى بالمسح في صلاة وثلاثتها يثنى بالمسح
 ثم بالصبح ثم بالعصر ثم بعشا الاخرة ثم بالظهر وفي صلاة ورابعتها يثنى بعشا الاخرة ثم بالظهر
 ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهر وفي صلاة وخامستها يثنى بالصبح ثم بعشا الاخرة ثم بالمغرب ثم
 بالعصر ثم بالظهر فقد ختم في جميع الصور بالتي بدأ بها وقوله يثنى بالمسح جملة حاله وانما لم يأت
 بها بالواو لانها مصدرية بمضارع مثبت وكل جملة صدرت بمضارع مثبت فانها تكون خالصة من
 الواو ولهذا اولو ما جاء من ذلك مقرونا بالواو على ان المضارع خبر مبتدأ محذوف فقا لو اتي قلت
 واصد عينه المعنى وانما اصد عينه **مر** وصلى الخمس مرتين في سادستها وحادية عشرتها **مر** يعني انما
 نسي صلاة وسادستها ولم يدري ما هما او صلاة وحادية عشرتها فانه يصلي الخمس مرتين لانها مذكورة
 من يومين كظهرين مثلا او عصرين او نحو ذلك وهكذا في سادستها وحادية عشرتها وانما
 حذف ذلك لدلالة ما تقدم مر عليه **مر** وفي صلاتين من يومين معينين لا يدري السابقة صلواتهما
 واعاد المبتدأة **مر** يعني وفي نسيان صلاتين يدعي معينتين كظهر وعصر مثلا من يومين معينين
 كالسبت والاحد لا يدري السابقة منهما بعينهما ويجيد المبتدأة اي فصلي ظهر ثم عصرا ثم ظهر
 ثم عصرا وهذا هو الصحيح عند من الحاجب واجزاء بن شاس وغيره على المشهور من عدم اعتبار
 تعيين الايام دون الترتيب وقيل يصلي ظهرين وعصرين بناء على اعتبارهما معا فصلي ظهر
 وعصر للسبت ثم ظهر وعصر للاحد على ما قال بن حبيب او ظهر للسبت ثم عصرا للاحد ثم ظهر
 للسبت ثم ظهر للاحد على ما روي عيسى عن ابن القاسم وقيل يصلي ظهر وعصر فقط بناء على
 عدم اعتبارهما معا قال بن رشد وهذا هو الذي ياتي على المدونة لانه اذا صلى الظهر والعصر
 صار تاما مفعولتين وترتيب المفعولات انما يطلب في الوقت وهاتان فائتان وقد قال في المدونة
 فيمن ذكر صلاة فتجد فصلي التي هو في وقتها وهوذا اكر لها انه لا يعيد لها الا في الوقت فان كان
 هذا في الوقت انه قد سجد كونه متعديا فاحري الشاك ايها قدم وهذه قد خرج وقتها ابن عبد
 السلام ولانه لو طلب منه تحصيل اعيان الصلوات مضافا الى ايامها مع تعيين الايام بطلب مع
 عدم تعيينها واللازم باطل فاللزوم كذلك وبيان الملازمة ان اتقاع الصلاة في يومها المعين
 اما ان يكون معتبرا شرعا ام لا فان كان الاول لزم ذلك في المعين والمجهول وان كان الثاني سقط
 ذلك في المعين والمجهول الا ان يقال الفرق لزوم المسئلة على تقدير طلبه في المجهول الا ترى انه كان
 يصلي لجميع ما مضى من ايام عمره بخلاف المعين **مر** ومع الشك في العصر اعادته كل حصرة سجد
ش يعني فان شك مع ما تقدم في العصر اي بني ظهر وعصر من يومين معينين لا يدري السابق
 منهما وشك مع ذلك هل كان الترك لها في السفر ام في الحضر فالصحيح انه يصلي ظهر حصة ثم سجدة
 ثم عصرا حصة ثم سجدة وان بدا بالعصر فعلى ذلك وختم بها ولو بدأ بالسفرة اعادها
 حصة حتى يستوفي ستمائة من عبد السلام وانما يخرج البداية بالحصة لان الصلاة تقع مجزئة على

وهذا يدل ان تعيين عدد المصطفية
 على جميع ما في النقص من ثلثها فائتان
 او حادثة لها فائتان او اربعين او خمس
 من النقص او اربعين او اربعين او اربعين
 التسمية للمصطفية المصطفية

في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة

تقدير كونها حضرية او سفرية بخلاف ما اذا ابتد بالسفرية فانه لا تقع مجزئة الاعلى تقدر
كونها في الذمة سفرية فيكون الاعادة اذا ابتد بالحضرية مستحبة وعلى الوجه الثاني واجبة
وحكي بن حارث عن بن سحون انه يصلي ست صلوات كذا يرتبها غير الترتيب السابق فيصلي ظهرا
ثلاثة ثم عصرا مقصورة ثم يعيد العصر ثمانية ثم يعيد الظهر ثمانية ثم العصر مقصورة
وقيل يصلي ظهرا وعصرا ثمانية ثم ظهرا وعصرا سفريتين ثم ظهرا وعصرا ثمانية على ما حكاه بن حارث
عن العنبيبة ونقله غيره فيما اذا نسي ظهرا وعصرا واحدة سفرية وواحدة حضرية ولا يردى السابقة
منها وقيل يصلي اربع صلوات ظهرا حضرية ثم عصرا سفرية ثم ظهرا سفرية ثم عصرا حضرية وهذا ياتي
على مذهب المدونة عند بن رشد فيما تقدم لان ترتيب المفعولات لا يطلب الا في الوقت وتعيين الايام
غير معتبر واعادة الصلاة سفرية انما هو على سبيل الاستحباب كما سياتي في العشران شأ الله تعالى
ص وثلاثا كذلك سبعا واربعيا ثلاث عشرة وخمسا احدى وعشرين **ش** كذلك اشارة لما تقدم في
المسئلة التي قبل هذه ومراعاة انه اذا نسي ثلاث صلوات معينات من ثلاثة ايام معينين كالوطني صبا
وظهرا وعصرا من ثلاثة ايام لا يردى السابقة منهن فانه يصلي سبع صلوات وضابط ذلك ان تنقص
المسنيات في اقل منها بواحدة ثم تنزيها واحدة او بعضها في مثلها ثم تنقص عدد المسنيات الواحدة
على الاولى تنقص ثلاثا في اثنين بسبب ثم تنزيها واحدة وعلى الثاني تنقصها في مثلها تكون تسعا
ثم تنقص عدد المسنيات الواحدة وهو اثنتان تبقى سبعا فاذا صلى بها بالصبح ثم الظهر ثم العصر
ثم يعيد ها ويختم بالصبح وكذلك لو بدا بالظهر صلى بعدها العصر ثم الفجر ثم اعادها ثم ختم بالظهر
وهكذا يصنع في الباقي كما اذا نسي صحيا وظهرا وعصرا ومعزبا فانك تنقص الاربعة في ثلاثة ثم تنقص
واحدة تكون ثلاثة عشرة او تنقص الاربعة في مثلها ثم تنقص ثلاثا وهو عدد المسنيات الواحدة
تكون كذلك وهو معنى قوله واربعيا ثلاث عشرة اي اذا نسي اربعيا صلى ثلاث عشرة صلاة بعد بالظهر
او بالصبح ويختم بما بدا به فان كانت المسنيات خمس صلوات صحيا وظهرا وعصرا ومعزبا وعسا صنعت
في الضرب ما تقدم على الوجهين يكون الحاصل احدى وعشرون صلاة يبدأ بالظهر او بالصبح ويختم به
بما **ص** وصلي في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الاولي سبعا واربعيا ثانيا وخمسا تسعا **ش** يعني انه اذا
نسي ثلاث صلوات مرتبة اي متواليه من يوم يريد وليلة ولا يعلم الاولي منها فانه يصلي سبع صلوات
مرتبة فيبدأ بالظهر ويختم بالعصر فان كان المني ظهرا وثالثا لسيها فقد حصل بالثلاث الاول او
عصر وثالثا لسيها فقد حصل بالصلاة بالثلاث الاخر وكذلك يصلي ثمان صلوات اذا نسي اربعيا وتسع
صلوات اذا نسي خمسا على ما تقدم وقوله سبعا وثانيا وتسعا معول لقوله صلى واما اربعيا وخمسا
فيحتمل ان يكون منصوبتين على اسقاط الخافض اي وفي اربع يصلي ثانيا وفي خمس يصلي تسعا ويحتمل
ان يكون العامل فيهما محذوفا اي فان نسي اربعيا صلى ثانيا وان نسي خمسا صلى تسعا **فصل**
سن تسهو وان تكررت بنقص سنة مؤكدة او مع زيادة سجدة ان قبل سلامه وبالجماع في الجمعة واعادته
تسده كترك جهرا وسورة بعرض وتشهد **ش** اختلف في سجود السهو قبل السلام هل هو سنة
وهو التحقيق او واجب قال صاحب الاسواق وهو مقتضى مذهبا قالوكا ان الاطري يمنع من اطلاق
الوجوب المانري وبن عبد السلام والتحقيق عدم وجوبه واما العبد فلا خلاف في عدم وجوبه
واختلف في محله فالمشهور انه يتنوع في النقص وحده او مع الزيادة قبل السلام وفي الزيادة بعد

ار غير معين كانه
في المسئلة

فصل

ويشعر
السجود
الجمعة
اذا
في
خروج من المسجد

السلام وروى عن مالك التحيير سواء كان عن نقص او عن زيادة او عنهما واحتياجه الى التخيير وعزاه
 بعضهم لما في العينية وفي الدجينة عن بن حبيب انه يسجد قبل السلام الا في مورد المتن في
 السلام وعن ابيه وغيره اذا كان النقص خفيفا كالسرقة فيها يجر فيه سجدة بعد السلام وحجة المتن
 ما في مسلم انه عليه السلام قام من اثنتين ولم يرج وسجد قبل السلام وسلم من اثنتين ومن ثلث
 وسجد بعد ولان النقصان بدل مما هو قبل السلام فيكون قبله والزيادة ترغم للشيطان ورجوعه
 له عن الوسوسة في الصلاة فاد اجتمع على جانب النقص على الزيادة ولما كان السجود على المذنب
 سنة قال سن له وان تذكر بنقص سنة اي بسبب نقص سنة احتراز من نقص الفرض فانه لا يسجد
 بالسجود ومن نقص الفضيلة اذا لا يسجد لها والباقي بنقص متعلقة بقوله له وقوله موعدة احتراز
 من السنة الغير المؤكدة كسيرة الجهر او التشهد الواحد وقوله او مع زيادة اي لا فرق بين افراد
 النقص او اجتماعه مع الزيادة في ترتيب السجود القبلي وسجدتان قائم مقام واحد سن اي سن له
 سجدتان والتخير المحرور في سلامه راجع الى المصلي وقوله وبالجامع في الجمعة يريد ان السجود اذا
 كان لنقص سنة في صلاة الجمعة فانه لا يكون الا في الجامع لانه شرط فيها والسجود المذكور جاز للسلام
 فهو كبر منها فيستتر في ما يستتر فيها ولهذا اشترط فيه الطهارة واستقبال القبلة وسنة
 العورة بن المواز ومن انصرف في صلاة ثم ذكر سجدة في السهو قبل السلام فليسجد بها في موضع ذكرها
 الا في الجمعة فلا يسجد بها الا في الجامع فان سجدها في غير محل حرة وكذلك السلام نقله بن يونس وصاحب
 الوازر وقوله واعاد تشهد اي اذا سجد السجود القبلي اعاد تشهدة ليقع السلام ثانيا عقيب
 تشهد ابن هارون وهو المشهور وهو اختيار بن القاسم وهو الذي يوجد من الرسالة والعلل
 الان ببلاد المغرب وروى عن مالك انه لا يعيد التشهد وهو اختيار عبد الملك وقوله كثر
 جهر وسورة بقرآن وتشهد بن مائل للسنة التي يسجد لها وقوله بقرآن في الجهر والسورة
 والمنا فيدها بالقرينة لان النافلة تغفر فيها ترك الجهر بل قال بن الحبيب والسر فيها جاز وبما
 السورة في النافلة ايضا لا يضر تركها ولا يوجب سجود وقد ذكر اصحابنا ان السهو النافلة كالسجدة
 الا في خمس مسائل هاتان المستلذان ومسئلة تارك السجدة سنة ذكره والرابعة اذا اعتد بالنية
 اكملها رابعة في النافلة بخلاف القرينة والخاصة اذا نسي وكما من النافلة وطال فلا شيء عليه
 قال صاحب الطراز اذا سمي عن السورة في النافلة قال مالك ان شاذاد على الفاحية وان شاء
 اقتصر عليها بخلاف القرينة فانها محدودة فيها **ص** والاف بعد ركعتك ومقتصر على شفع شك هو
 به او بوتر او ترك سورتين او استنكح الشك واني عنه كقول محل ان لم يشفع به على الاظهر وان بعد
 شهد باحوامه وتشهد و سلام **ج** اي وان لم يكن السهو بمقتصر وحده ولا ينقص زيادة معالج
 كان بزيادة فقط فانه يسجد له بعد السلام ثم منه على بعض المسائل التي يسجد فيها بعد السلام بقوله
 كتمت لشك ومقتصر على شفع الى احرة يريد ان من شك في صلاة فلم يدرك الا تاصلي ام اربعان
 ما مور انه يبني على الاقل ويأتي بما شك والمشهور انه يسجد بعد السلام وقال بن ليا بة يسجد
 للزيادة بعد السلام الا في هذه الحديث الموطأ وهو انه عليه السلام وقال بن ليا بة يسجد للزيادة
 بعد السلام الا في هذه الحديث الموطأ وهو انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلاة فلم يدرك
 انك تاصلي ام اربع فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام فان كانت خامسة شفعها بها

انما نزلت المصنوعة الموكدة بحمد الله
 واقتلعت كل منة الصلوة

بفضل الجامع الذي فيه واقطعت
 الزيادة وجامع مقتصر في الجمعة
 الكتاب في كلام المصنف وشرحه
 انما العلم عام في العلم ليس كمنه
 ما علم العرف

بفضلهم من المصنف والاعاد
 واخرها ان يسجد الفلم حلة
 القوم من تشكر صلاته
 ومن القوم من لا يشكر
 ومن القوم من لا يشكر
 ومن القوم من لا يشكر

وهي الاجهر والسورة

السجدة وان كانت رابعة فالسجدة ثانياً ثم للشيطان وهو الاصح واما قوله ومقتصر على شفع
 فيريد ان من لم يدرك الشفع في الوتر او هو في ثابته الشفع فانه يجعلها ثابته ويسجد بعد السلام لاجل
 ان يكون اضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير ان يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاث ركعات
 ركعات وهذا هو المشهور ولما كان من روايته على انه يسجد قبل لاضمال ان يكون في وتره شفعه
 للثبوت الوارد لاوتران في ليلة وقيل لا يسجد حكاية بن عات وهو لظاهر يكون الزيادة مقتضية
 للسجود منتعجة هنا فلا يسجد لان ان كان في ثابته الشفع كمالاً ولم يزد زيادة وان كان في الوتر قد سلم
 منها ولا زيادة وليس ثم نقص على التقديرين فلا يسجد والباقي قوله اهويه او بوتره للظرفية اي هو
 فيه او في وتره او تركه سر بغير اي تركه السري الغرض واني بعنده وهو الجهر ويدل على
 ذلك الحكم بالسجود بعد واما لو ترك السجود لم يترك الجهر فهو ليس في صلاة فتبطل واما عدل عنه
 ان يقول او جهر فيما يسجد بغيره فغرض قصد الاختصار والمعرفتكما قال انه يسجد بعد السلام وعن
 القاسم قيل واختلف اذا فعل ذلك بعد افعال اصبح يستغفر ولا شيء عليه وقال الطليطلي تبطل وحكي في
 الدخيل في نقد ترك الاجزاء والجهر اربعة اقوال لا يسجد عند بن القاسم لفقدان سببه الذي هو الشهوة
 عنه والسجود لوجود الخلل والسجود جائز والمطلان للاستمرار قال وهذه جارية في كل سنة فقد تركها
 والمطلان بالجهر كزيادة الكلام دون السر لانه نقص ما زاد واما قال بغيره لان الفعل يستغفر فيه
 ذلك وقوله او استسبح السك ونهي عنه يعني وكذا يسجد بعد السلام اذا استسبح السك اي داخله قال
 عبد الوهاب الذي استسبح السك له حالتان حالة تكثرت لك منه فهذا امر به من الوسواس ولا
 اصلاح عليه وليست بانه يسجد بعد السلام وحالة يكون منه ذلك او يقل ومعه يقين ببن عليه لحكمة البناء
 على الحاضر الاول وحالة تكثرت منه ذلك او يقل ومعه يقين ببن عليه فان سبق الحاطرة شيء عمل عليه وحكي
 المازري في الاول عن مالك قوله ان هذا عليه سجوداً لا قال وعلى القول بالسجود ففعل بعدة وقيل قبله
 وقوله لي عنه اي اضرب عنه واما اذا طول سجودك يسجد فيه ذلك كتطويل القيام بعد الركوع من الركوع
 وبين السجدة فقال استسبح بعد السلام وهو مذاهب سخون وقال بن القاسم ذلك يستغفر وان
 كان موضعاً شتريه فيه التطويل كالحلوس او القيام او السجود او التشهد فقال بن القاسم واستسبح
 ذلك يستغفر وقال سخون يسجد والحاصل ان بن القاسم لا يقول بالسجود في الوجهين وسخون يقول به
 وفوق استسبح بين ما شرع فيه التطويل فيقول كابن القاسم وبين ما لم يشرع فيه فيقول كسخون وهو
 الذي جزم به هنا قال في البيان وهو اصح الاقوال وقوله وان بعد شتره هكذا ذكر غير واحد من
 اصحابنا قال في المدونة وان نسي سجود سهو بعد السلام سجدة متى ما ذكر قال عبد الحق عن بعض شيوخه
 انه ليسجد في كل وقت ان كان السجدة من فريضة وان كان من نافلة فلا يسجد في وقت نكدة فيه النافلة
 واختلف هل هو وفاق للمدونة او خلاف قال بن القاسم في العينية اذا ذكرها وهو قائم فلا يصح
 بل يقعد ويسجد وقوله باحرام اختلف قول مالك في الاحرام للسجود البعدي فعنه افتقار الاحرام
 قال بن عطاء الله وهو المشهور وعنه عدم افتقاره وهو قوله في الموازية وحكاية في النوادر عن عبد
 الملك وابن القاسم يحرم ان طال واما ان يسجد عقب السلام فلا احرام وان اقلنا بالاحرام هذا يحرم
 قايماً وهو قول بعض المتقدمين او جالساً وهو قول بن شبلون نقله في الجواهر قوله وشهد هكذا
 قال في المدونة وفي الرسالة ونقله في النوادر عن بن القاسم عن مالك قال عبد الوهاب لان النبي

موكدة في قوله اعلم

من كان يجهر له في اليوم مرة او مرتين

فلة

المتكبر ليس هو المودع في كبره
 غير التكبر المودع في كبره
 انما هو كبره في كبره
 كما يسمي من كبره

صلى الله عليه وسلم كذا فعل ولان السلام بعدة فوجب ان يشهد له قيا ساعلي السجود في الصلاة
 وقوله وسلام هكذا قال في الرسالة عبد الوهاب لان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فعل ولا يشهد
 ليس بعدة شيء من افعال الصلاة فوجب ان يعلم منه قيا ساعلي السجود في الصلاة ولا يشهد
 تشهد موجب ان يعلم منه قيا ساعلي السجود قبل السلام وقوله جهدا هكذا روي بن القاسم وغيره
 زياد عن مالك وقال لا السلام منها كالسلام من العزيمة وروي بن وهب وبن نافع انه يسره كالسلام
 من الجبارة بن عبد السلام وهذا والله اعلم لغير الامام واما الامام فيجوز به ليقضي به **ص**
 وصح ان قدما واخر **ش** يعني اذا قدم السجود الذي للزيادة او اخر السجود الذي للنقص قبل
 السلام اجزاء في الموضعين وهذا هو ظاهر المذهب وهو قول بن القاسم عن مالك نقله الحسن
 وقال اشبه اذا جعل سجدة في الزيادة قبل السلام اعاد الصلاة تجاهلا كان او عامدا وقال
 بن القاسم يعيد بها بعد السلام وقيدة في العزيمة بما اذا فعله سهوا قال في البيان ويلزم عليه
 العامد والجاهل وفي الموازية لا اعادة عليه للسجود بعد السلام اذا سجد قبل السلام ناسيا كان
 او عامدا مراعاة للخلاف واختلف في تاويل المدونة فملها في البيان على في الاعادة مطلقا وجعل
 ابن البابة رواية عيسى بالغرق بين الناسي والعامد تفسير المدونة قال في البيان واما هو فظان
ص لان استنكحه السهو ويصلح او شك هل سجد او سلم او سجد واحدة في شك فيه هل سجد تسليما
 او راد سورة في احديهما او خرج من سورة لغيرها او قاعلية او قل **ش** انما ذكره في الاما
 التي لا سجود فيها خشية ان يتوهم متوهم ان فيها السجود وقوله استنكحه السهو اي كثر عليه وتكرر
 منه قال المازري والذي يحقق السهو ويكثر عليه فانه ينبغي ولا سجود عليه قاله في كتاب محمد قال
 بن ابي زبيل وان الاتقن بالسهو سجد بعد اصلاح صلاته فان كثر ذلك منه فهو يعتبر به كثير اصلاح صلاته
 ولم يسجد لسهو ربه ابن رشد والذي يكثر عليه السهو في الصلاة خلاف الذي يكثر عليه الشك في
 السهو فيها لان الذي يكثر عليه السهو لا بد من اصلاحه واما اختلف في وجوب السجود عليه بعد
 الاصلاح والذي كثر عليه الشك في السهو يلزم عنه ما اختلف قول مالك هل عليه سجود ام لا وقال
 محمد انما قال يسجد في الثانية واما في الاولى فيصلح ما بقي ولا يسجد لتيقنه وقوله او شك هل
 سجد يريد ثم تيقن عدم السهو قال في المدونة ومن شك فتفكر قليلا ثم تيقن انه لم يسه فلا يسجد
 عليه ابو الحسن الصغير وحكي عن اشبه ان عليه السجود وقوله او سلم اي شك هل سلم ام لا قال
 في المدونة ومن لم يدرك سلم ام لم يسلم سلم ولا سجود عليه وذلك لانه اذا كان قد سلم فضلا من سجدة
 ولا يضره السلام الثاني وان كان لم يسلم الا ان لم يقع منه سهو يسجد له الخبي يريد ان كان في مقام
 ولم يطل وقوله او سجد واحدة في شك فيه هل سجد تسليما يريد انه اذا شك في سجدتي السهو
 سجد بها او امنا سجد واحدة منها فانه يسجد واحدة ولا سهو عليه وهكذا قال في المدونة ونصها
 ومن شك في سجدتي السهو فلم يدرك واحدة سجد واحدة ولا سهو عليه وهذا هو الصريح في قوله
 فيه راجع الى سجود السهو واما قال لا يسجد لانه لو امر بذلك لا يمكن ان يشك ايضا فيلزمه ان يسجد
 وقد يشك ايضا فيلزمه ان يسجد ايضا فينسلخ ذلك بن يوسف قال عيسى عن بن القاسم ولودكر الله
 زاد في صلاته فسجد سجدة من سجدتي السهو بعد السلام ثم ذكر انه لم يسه فلا يسجد احدي ولا
 شي عليه ولوطن انه نقص من صلاته فسجد سجدة ثم ذكر انه لم ينقص شيئا فلا يسجد احدي

قال البيهقي في معجمه
 في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة

في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة

في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة

في قوله في الركعة سجدة
 في قوله في الركعة سجدة

وَقَدْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْغَوَابِ
عَلَىٰ غَيْرِ فَضْحٍ مُّضْحٍ وَلَا ضُفْحٍ وَلَا ضُفْحٍ

كذلك التفرغ اليه من العمل على التعمير
لأنه من جملة من كان له من
به المصروفات من جملة من كان له
من جملة من كان له من جملة من كان له
ومن جملة من كان له من جملة من كان له

ان صبيحكم من ربي وربكم
ان صبيحكم من ربي وربكم

A detail from a manuscript showing a white horse in profile, facing right. The horse is depicted with a flowing mane and tail. Above and below the horse are lines of handwritten Arabic calligraphy in a cursive script. The background is a light, aged parchment color.

في الصلاة والركعة الموضعين

بعض شراح الصلاة ان الصلاة لا تكون الا في ركعتين

بن عبد البر قول بن القاسم ان اسقط ثلاث تكبيرات سجدة سهوة فان لم يسجد حتى طال بطلت الصلاة
يدل على ان عظم التكبير عنده فرض وان اليسير منه يجاوز عنه وقال بن عبد الحكم واصبغ لسانه
على من لم يكبر في الصلاة كلها شيئا الا السجود فان سجدة فلا شيئا عليه الباقي ومسايل اصحابنا يقتضي وجوب
التكبير وقوله وفي ابد الموضع الله لمن سجدة او عكسها واولان يعني انه اختلف شراح المدة وتبين
حقل موضع الله اكبر سمع الله لمن سجدة او موضع سمع الله لمن سجدة الله اكبر هل عليه سجود سهوا لا
من تأول مذهب المدونة على السجود ومنهم من نفاه وذلك يظهر بذكر مسيلة المدونة وكلام السجود
عليها قال فيها وان حقل موضع الله اكبر سمع الله لمن سجدة او موضع سمع الله لمن سجدة الله اكبر فليخرج
كما وجب عليه فان لم يرجع ومضى سجدة قبل السلام كان سجدة او اما ما عياض وروايتنا هذا ويريد
او موضع سمع الله لمن سجدة وفي التي توافق نقل بن الحلاب وغيره ثم قال واكثر المتكلمين على المسئلة
جوابه انه ابدل ذلك في الركوع والقيام فحاشا منه اسقاط ذكرين وبدلها وقوله فليخرج ونقلنا
عليه قال بن يونس يريد ان يقول سمع الله لمن سجدة فقط ولا بعيدا التكبير لان موضع التكبير قد فاته
قد رفع راسه وايضا فهو اذا اعاد سمع الله لمن سجدة فقد ادى بها بعد التكبير فيمكن قرا السورة
قبل ام القرآن فانه بعيد السورة فتصير بعد ام القرآن وقال بعض الشيوخ بديا في التكبير
والتمجيد لان التكبير الذي اوقعه قصد به الرفع فلا يتوب له عن تكبير شرع لان يتوب به الخلف
فان عان لقول ذلك فلا سجود عليه قاله بن لباية وابو عمران لانه لم يبق معه غير زيادة ذكر وليس له
سجود وحكي عند الحق انه ليسجد بعد السلام وقال بعضهم ان قلنا بعيد اللغتين اتفق السجود لانهما
جوابتان وتزدد في السجود على قول من يقول بانه ياتي بلفظ واحد واشاراتي بناء على التعليق
هل هو ما موربا عادة التمجيد خاصة ويكون معتدلا بما سبق من التكبير وهو لا يقتضي سجودا او امرا
لغوات محل التكبير فيكون قد زاد اللغتين وهو يقتضي السجود اما لو بدل احديهما من اللغتين
فقط فقتل لا سجود عليه لان فضاياه انه اخل بتكبيره وذلك لا يقتضي سجودا او قيل ليسجد قبل السلام
لانه نقص قوله وزاد القول الذي وصفه في مكانه قاصر بالسجود **ص** ولا لادارة مؤخر واصلاح
رد او ستره سقطت او كشي صغين لستره او فرجة او دفعها رادها بدها وان جنب او
فهم قهقرة وفتح على امامته ان وقف وسد فيه لتناوب وفتح بتوبة الحاجة كفتح والمخارعة
الابطال به لغيرها وتبيح رجل او امرأة للمزورة ولا يصفقن وكلامه لا صلاحها بعد سلام ورجع
امام فقط بعد ان لم يتيقن الاكثر ثم **حدا** هذا معطوف على قوله لا لغيره اي ولا يسجد
لادارة ما مورب واصلاح رد او ذلك لما ورد انه عليه السلام ادرك بن عباس حين وقف على لسيارة
اليحمة يمينه واصلى صلى الله عليه ولم رداه بعد ان احمر ومثل ذلك اصلاح السترة اذا سقطت
او كشي صغين لستره او فرجة هو قريب من قوله في المدونة وليخار الذي يقتضي بعد سلام الامام
اليحما قرب من السواري بين يديه او عن يمينه او عن يساره او الى خلفه يقهقر قليلا فان لم يجد ما يركب
منه صلى مكانه وفي النوادر قال على عز ما كان في الذي يركب خلا في الصف فليسه ان لم يصفق على
او يود يه لشدة حر وقال عنه بن القاسم في العتية ولا بأس ان يحرق صفا الى فرجة يراها في صف
قال عنه بن نافع اذا راى فرجة بعد صغين او ثلاثة فان كانت وجاهة فليمن اليها ان عبد السلام
اكثر عمالات اهل المذهب انه يمشي الصغين وربما قالوا والثلاثة وقال اشهب في المار ان كان في

مشي البر

مشي اليه وان كان بعيد اشار اليه اي ليرجع وقوله او ذهاب دابته هو معطوف على قوله
 لسترة اي ولا سجود عليه في مشي لدابته يريد اذا كان يسيرا ولذ لك قال في المدونة فان بناعدت
 الدابة قطع الصلاة وطلبها قال في البيان هذا اذا كان في سعة من الوقت ولا ينادي وان ذهبت
 ما لم يكن في غارة يخاف على نفسه ان تركها **قلت** ولو قيل يصلي مع طلبها كصلاة المساكين ما بعد
 وقوله وان حجب او قهقرة اي لا فرق بين ان يكون مشيه عينا او شملا وهو مرادة حجب وخلفه وهو
 مرادة بقوله او قهقرة وانظر هذا على عائد على المشي للدابة او للسنة وما بعدها وهو الظاهر
 ويكون مخالفا لما نقله في النوادر عن بن حبيب في مسألة العرجة فانه قال اذا كانت العرجة عن
 عينه او يساره فليدعها وقوله وفتح على امامه ان وقف يعني ان المأمور بخور له ان يفتح على امامه القوة
 اذا وقف ولا سجود عليه وهكذا قال في المدونة ولو نظرها وفتح على الامام من خلفه في الصلاة اذا وقف
 ولا يفتح احد على من ليس معه في الصلاة ولا مصل على مصل في صلاة احدي المحمي واصلف اذا فعل
 اي اذا فتح مصل على من ليس في صلاة او في صلاة الفاتح فقال بن القاسم في المجموعه وسجود في ثلث
 ابته انه يفسد صلاته ويعيد وان خرج الوقت وقال اشبه في مدونته وبن حبيب اسألا لا يعيد
 وقوله وسد فيه لتناوب ونفت يتوب لحاجة يريد انه لا يسجد عليه في سد فيه لاجل تناوب ونفت
 في ثوب لاجل حاجة قال في المدونة عن ابن القاسم وكان ما لك اذا تناوب سد فاه بيده ونفت
 في غير الصلاة ولا ادري ما فعله في الصلاة ودوي عن مالك ايضا انه يسد فاه في الصلاة
 فان احتاج الى نعت نعت في طرف ثوبه قال في الواضحة ويقطع القراءة وقوله كتمنخ والمختار
 عدم الابطال به لغرضها يريد ان التتمنخ لحاجة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه ابن بشير ولا
 خلاف فيه واختلف اذا التتمنخ لغرض حاجة هل يكون كاللحمة فيفرق فيه بين العمد والسهو وهو
 قول مالك في المختصر ولا ينطل به الصلاة مطلقا وهو قول مالك ايضا واحذ به بن القاسم
 واحتاره الاهري والهمي واليه اشار بقوله والمختار عدم الابطال الى احده والصبر المجرور بالها
 عائد على التتمنخ والصبر المجرور بعينه راجع الى قوله لحاجة وقوله ونسج رجل او امرأة لضرورة
 ولا يصفق يعني ان النسج من رجل او امرأة لضرورة لا يسجد فيه ابن بوشن قال مالك ولا بأس
 بالنسج في الصلاة للحاجة للرجال والنساء وصنع امر المصنف حديث النسج وهو قوله من باب
 شي في صلاته فليسبح الله ومن ذهب المدونة ان النساء يسجن ولا يصفقن وقيل يصفقن لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم من نأبى شي في صلاة فليسبح الرجال وليصفق النساء اخذ به البخاري ولا
 يصنع هذا بقوله من نأبى شي في صلاة فليسبح لانه عليه السلام لم يقتصر في البيان على النسج
 خاصة بل قال وليصفق النساء وعلق ذلك بما يتوب في الصلاة وانه لا يختلف ان اول
 الحديث لا ينسخ اخره وانما تكلم الناس هل ينسخ اوله باخره وانما اراد النبي صلى الله عليه
 وسلم ان كلام المرأة فيه شي وان كانت منذ حرة عن ذلك لم تنكلم والتصفيق يبلغ من ذلك
 ما يبلغ النسج لان النسج من الرجال لانهم الحادث ما هو وانما ينهم منه انه دخل عليه في صلاة
 والتصفيق ينهم منه ذلك وصفة التصفيق على مقابل المسهور ان يضرب بظهر اصبعين من
 عساه على كفها اليسار وقوله وكلام لاصلاحها بعد سلام يعني ان الكلام لاصلاح الصلاة
 لا سجود فيه ولا ينظر اذا كان بعد السلام كما اذا اعتقد الامام ان صلاة نسلم لما جازي حديث

قال القاسم وادخل في كل
 المرأة بالوقت ان يرضى

ويشترط ان يرضى من القضا وبارك في
 القضا ويحكم في كل وقت ان يرضى من القضا

وتحذر من الصلاة

انه

ذي الدين وقال بن كنانة ينظر فقال سمعته اذا كان بعد سلام اثنين فلا ينظر ولا
 لحد يك ذي الدين واختلفوا في استك الامام قبل سلامه هل اكل صلاته ام لا هل يجوز له
 لبيك لمن خلفه ام لا قال مشهور ليس له ذلك وقاله المازري وغيره الله بالمعروف وكذا
 الضرف منها لسلام ثم حدث له شك بعد صلاة وجهه انه يحاط به بالبناء على اليقين وهو في حكم من
 انه لم يكمل فتنظر ان تكلم واجازة ابن عبد الحكم لانه كلام لا صلاح الصلاة في الصورين واجاز
 اصبح بعد السلام خاصة لانه بالسلام خرج من الصلاة في الظاهر فيستظهر بالسوا التي يعجز
 ما يرجع اليه ومن لم يسلم لم يخرج منها فلا يسلم على شك ولا نه عليه السلام في قضية ذي الدين ان
 كلامه بعد سلامه وقوله ورجع امام فقط لعدين ان لم يتيقن يريد ان الامام يرجع اليه
 ان لم يكن على يقين واختلفوا في الاجرة واحد فقال مالك مرة لا يرجع اليه وقال في الموازنة
 اجرة عدل انه اتم طوافه ارجوا ان يكون في ذلك بعض السعة وراى من باب الاخبار لا من
 الشهادة وعلي هذا يحتج بالواحد في الصلاة سواء كان حرا او عبدا او امرأة او حرة فتنظر
 فقط من الغدا اذا اجرة غير فانه لا يرجع بل يني على يقين نفسه قاله بن القاسم وقال اشبه
 يرجع اليه عدلين وقوله الاكثر ثم جد اي انه لا يرجع اليه اذ كان على يقين الا ان يكثروا
 قال في الجواهر وانما يرجع الامام اليه ما مومنه اذ اعلنت على ظنه ما قالوه بعد سلامه او شك
 فان جزم الاعتقاد بخلاف ما قالوه لم يرجع الا ان يكثروا واجد بحيث يفيد جزم العلم فانه يرجع
 اليه جزمهم ويترك اعتقاده المازري اختلف قول مالك اذا اجرة من خلفه وكان الامر عند
 علي خلا وما قالوه وزوي عنه انه يرجع اليهم وروي عنه انه يرجع اليهم وقال اشبه يرجع اليه
 عدلين وقال بن مسلمة يرجع اليه العدلين الكثر ولا يرجع اليه العدلين اليسير كالاثنتين والثلاثين
 ولا الخمس لحد عاظم او مبشر وندب تركه **ع** قال في المدونة قال مالك ولا يجزئ الله المصلين
 عطس فان فعل في نفسه وتركه خيره قال بن القاسم ولا يرد علي من شتمته استنارة كان في
 اونا فلة وقال سمعته لا يجزئ ولا جزموا وقيل سيرويه وقيل يجزئ وفي الموازنة قال موسى بن
 عن بن القاسم واذا اجرة في الصلاة بما سيرويه فله تعالى او بمصيبة فاستخرج او خيرا بالشيء
 فيقول الحمد لله علي كل حال او قال الذي ينعته ثم الصالحات فلا يجزيه وصلاة تجزية والى
 هذا اشار بقوله ومبشر وهو اسم مفعول من شدد وقوله وندب تركه اي الاولي لانه لا يفعل
 شيئا من ذلك فان فعل فلا شيء عليه وقال اشبه الا ان يريد به لك قطع صلاة قال في الجواهر
 واذا سمع المأمور ذكر النبي عليه السلام او ذكر الجنة او النار في الصلاة او في الخطبة فصل
 علي النبي عليه السلام واستغاد من النار وسال الجنة فلا بأس بذلك ولا يخفى ذلك ولا يكسر
 قاله مالك **ع** ولا يجزئ كالبضات قل مجزئ وترقح رجله وقتل عقرب نزدة واسارة سلام
 او حاجة لا على شئت كانه لوجع وبكا تحشع والافكا لكلام كسلام علي فترض ولا تقسم وفرقة
 اصابع والنفات بلا حاجة وقد بلغ ما بين اسنانه وفرقة اصابع والى وحك جسده وذلك
 التفرع به محله ولا ينظر كفتح علي من ليس معه في صلاة يحمل الاصح **ع** يعني ولا يسجد في شيء مما ذكر
 كان جائزا ام لا فن الجائز الاضات اليسير لسماع مجزئ قاله في المدونة بن بشر وان طال الا
 جد ابطل صلاته لانه اشغل عن الصلاة وان كان بين ذلك سجدة بعد السلام ومن ذلك

في سجود قبيح جاز فعمله
 في الصلاة ومثلها جاز فعمله
 في سجود فعمله كانت خ

تزوج الرجلين وهو ان يعتمد على واحدة ويرفع الاخرى ابن عبد السلام وهذا اذا كان لطول القيام
وبشهه ولا يفكر ولا ومن ذلك قتل عقرب تريدة اوصية اوسيه ذلك قاله في المقدمات وغيرها
ومن ذلك الاشارة لسلام او حاجز بن يوشن قال بن القاسم ولا بأس بالاشارة الخفيفة في الصلاة الي
الرجل بعين حواجه وقد اجاز ما لك لانه ان يريد له جوابا بالاشارة فهذا مثله وقد اومات عابسه رضي
الله عنها الي سورة وهي في الصلاة ولم يكره مالك السلام على المصلي لانه قال من سلم عليه وهو يصلي في
فريضة او نافلة فليرد مشرا بيده او براسه وقد رد النبي عليه السلام في الصلاة اشارة بيده وروي
باصبعه وقاله بن عمر وقوله لا على سميت قال في المدونة ولا يرد على من سميت اشارة وفوق بين السلام والرد
في التسميت بان رد السلام واجب اتفاقا والرد في التسميت مختلف في وجوبه ونديه فلا يلزم من اباحه
المتفق عليه اباحه المختلف فيه وايضا فان سبب التسميت منتف وهو الحمد من العاطس اذ هو ما مورس
الحمد في الصلاة وهذا انما سميت اذ قلنا ان المصلي لا يجد اذ اعطس وهو قول سحنون وقد تقدم وقال
اللمني عن مالك من اضطره ان من وجع لم تقصد صلاة وخوف لما زري وظاهره وان كان من الاصوات
المختلفة للمخافة بالكلام لا يخلص ورة وقال بن عطاء الله البكا المسموع اذا كان لا يتعلق بالصلاة
والخشوع يلحق بالكلام وان كان من باب الخشوع فلا شيء فيه اذا كان غلبة وفي حديث عائشة رضي الله عنها
ان ابا بكر اذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكا قال سند وهو محتمل ان يريد من بكائه هذا ومن
بكاء الناس خلفه لما را وعنه النبي عليه السلام في موضع قام مقامه فلا يسمعون الا الصوت العالي وكان
صوت عمر رضي الله عنه عاليا وروي ابو داود عن مطرف عن ابيه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي وفي صوته اذ يركع كان يرا الحوا والاذير صوت الرعد وصوت غليان القدر وهذا معنى قوله وبكا
خشع والافكا للكلام اي اذا كان من باب الخشوع فلا شيء فيه والا اي وان لم يكن من ذلك فهو ملحق بالكلام
فيترك فيه بين العهد وغيره وبين الكثير واليسير وقوله كائين معطوف على قوله كائين لاضات اي ولا سجود
لجائز كاضات لمجرد وان لم يوجع وحذف حرف العطف اختصارا وقوله كسلام على مقتضى اي انما تقدم
من الاشياء التي لا يسجد فيها ما عدا الرد على المسمت هي جائزة كجواز السلام على المقتضى قال في المدونة
ولا يكره السلام على المصلي في فرض ولا نافلة وقد سبق الحكاية عن مالك في ذلك قوله ولا التسم
هو معطوف على قوله ولا الجائز اي ولا يسجد لتبسم وهكذا روي بن القاسم عن مالك لا تتفا موجب له
السجود من الزيادة والتقصير برشد وسواك ان سجد او ناسيا وقد نص عليه في سماع عيسى فقال
لو كان عليه سجود السهو اذ انسي كان عليه إعادة الصلاة اذ اتجد برشد وهو الصواب اذ لا
سجود على من التفت في صلاة او عبت فيها بيده او سوي الحصى ففعله او فعل ما اشبه ذلك مما فعله
في الصلاة ترك الخشوع فيها ناسيا كان او مستعدا بانفاق انتهى وروي بن عبد الحكم عن مالك في المختصر ما ليس
في المختصر انه يسجد بعد السلام وقاله سحنون لصعف مدرك السجود وروي عنه في العتبية وهو
قوله اشبهت انه يسجد قبل السلام واستحسنه اللبني لنقص الخشوع عبد الوهاب وقول بن الحكم ولاه
سجود ايضا في فريضة الاصابع ولا في التفات المصلي كما تقدم لا برشد وقد تقدم انه مكروه
وتقدم ايضا حديث البخاري وابي داود وهذا ما لم يستدبر القبلة كما سبق وقوله بلا حاجة لانه
مع الحاجة يكون من قسم الجائز وقوله وتقدم بلغ ما بين اسنانه اي ولا يسجد في تقدم بلغ ما بين اسنانه
قال في المدونة ان ابلغ حبة بين اسنانه لم تبطل صلاة وهو محتمل الاباحة والكراهة وهو اقرب

وهو التقدم في التسميت

العبث اذا كان صغيرا
حرا وهو في كل حال
والكثير من اهل البيت

مسألة في بيان صلاة
العبث اذا كان صغيرا
او حرا وهو في كل حال
والكثير من اهل البيت

تتبع

قائمة

قائمة

عبث
العبث اذا كان صغيرا

العبث اذا كان صغيرا
حرا وهو في كل حال
والكثير من اهل البيت

ولذلك طلب السواك عند كل صلاة خشية التشوش على المصلي عما ينبغي من اسنانه من الطعام ولا
سجود في حركته جسده لحقة الامر في ذلك وقوله وذكر فقد التفتهم به بحمله الى اخره يعني ولا يحول
في الذكر الذي قصد به تفهيم شخص اذا كان واقفا في محله كما اذا وقف انسان ببابه وهو يتقوا في
صلاته بقوله تعالى ادخلوها بسلام امنين وقصد انهما به بذلك ومراعاة بالذكر كل مشروع في الصلاة
سوا كان قرا او غير واليا في قوله به للمسيبة وفي قوله بحمله للطرفية والضمير فيها راجع الى الذكر
وقوله والا اي وان لم يكن يتقوا في ذلك المحل بل تجرد الذكر للتفهم كما اذا استوي من من خوف فقل الحمد
الذي اذهب عنا الحزن اومسألة فقال الحمد لله الذي هذا انا لهذا او استودن عليه فقال
ادخلوا مصران ساء الله امنين بطلت صلاة قتل وهو الاظهر لانه في معنى المحادثة وحكي بن عات
المطلان عن بن القاسم وحكي عنه المازري الصحيح كراهة ذلك ابتداء خرج المصلي المطلان على ما اذا
فتح على من ليس معه في صلاة وحكي هو المازري عن بن حبيب اجازة الا انها ما ابتدء بكل ما يجوز للرجل
ان يتكلم به في صلاة وقوله كفتح على من ليس معه في صلاة اي في بطلان صلاة القولان والاصح الذي
ذكره الشيخ هنا هو قول بن القاسم وسحقون في كتاب لانه ان صلاة تفسد قال سحقون ويعيدون وان
خرج الوقت وقال اسهب في مدونه وبن حبيب اسي ولا اعادة عليه وقد تقدم ذلك **مسألة** وبطلت صلاة
وما دي المامور ان لم يقدر على الترك **مسألة** يعني ان الصلاة تبطل بالعمية يريد عدا او غلبة او ساء
وهكذا نقله التوس من رواية بن القاسم عن مالك ونقله في البيان ايضا عن بن القاسم وقال سحقون
ان لبيان ذلك بمنزلة لبيان الكلام المكي ان العمية عدا بطلت فذا كان او اماما او ماموما لانه كلام
يريد اذا كان قادرا على الكف عن ذلك وبطلت عليه ما يقول بعدد وعلى هذا فلا يتبادر في المامور
وقد قيد قوله في المدونة يتبادر بما اذا لم يكن يحكمه عدا اقال سحقون وهو معنى قوله هنا وما دي
المامور ان لم يقدر على الترك اي ان لم يقدر على ترك العمية كالغلوب قال في البيان ولا خلاف
في بطلان صلاته وصلاة من خلفه اذا كان عامدا فيقطع ولا يتبادر عليها فذا كان او اماما او ماموما
العمية واختلف اذا كان مغلوبا فقل يقطع ان كان وحده وان كان ماموما معنى واعاد وان كان اماما
فقال ابن القاسم في الغيبة يستحق من يتم بالقوم ويتم هو معهم ويعيدون اذا فرغوا انتهى وفي
بعض الروايات عن بن القاسم ايضا يتم يعيدون اذا فرغوا واعتزضه التوسى بانه ان كان قد افسد
صلاته فقد افسد صلاة القوم فيستدي بهم وان كان كاللحام فيتم ويسجد بهم بعد السلام وظاهرا في
الواضحة من رواية مطرف انه لا اعادة على المامورين ويعيد هو على اصله في المدونة يحيى بن عمر واذا
كان المامور فيما دي ولا يقطع من اجل فضل الجماعة التي دخل فيها فالامام كذا وكذا فقل
الي ان الامام يدخل مع قدمه بعد القطع المكي واختلف في الناسي انه في صلاة فقال بن القاسم ليس
كاللحام وجعل الجواب فيه في كتاب محمد كالمغلوب ان كان وحده قطع وان كان ماموما معنى واعاد
وان كان اماما استخلف وعاد ماموما واعاد جميعهم وقال اسهب في مدونه هو كاللحام يعني وان كان
فذا وخبر به صلاته واليه ذهب محمد ونقل التوسى عن اصبح انه كان ماموما فلا شيء عليه المكي وقال
بن المنذر راجع اهل العلم على ان الضحك يقطع الصلاة يريد انهم قد قوا بين الكلام وبينه لان فيه
اراد ايداع الضحك لكلام وقلة الوقار وفيه ضرب من اللعب **مسألة** لكثرة تكبيره للركوع بلانية
احرام **مسألة** يعني ان ان اكبر للركوع ولم ينويه تكبيرة الاحرام ان صلاته تبطل وهذا مذهب

المدونة وهو المشهور الا ان المامور يتنادي ولا يقطع لقوله في المدونة لانها تجزي عند
المسيب وهل يتنادي وجوبا وهو ظاهر المدونة او استحبابا وهو قوله في الجلاب وقولنا
وهذا يشترط بشرط ان يكون كبريا او مطلقا تاويلان على المدونة وهل يعيد وجوبا وهو الظاهر
او استحبابا قولان وسياتي بيان ذلك كله وقيل الصحيح انه يستدعي قال في المدونة وان ذكر المامور
انه سبي تكبيرة الاحرام فان كبر للركوع ونوي بها تكبيرة الاحرام اجزاء وان كبرها ولم ينويها ان كان
مع الامام واعاد صلاة احتياط لانها لا تجزئ عند ربيعة وتجزيه عند بن المسيب وان لم يكبر للركوع
ولا لا فتتاح حتى ركع الامام ركعة وركعها معه ثم ذكر ابتداء التكبير وكان الان داخل في الصلاة ويعني
ركعة بعد الامام ولو كان وحده ابتداء متى ذكر قبل ركعة او بعد ها نوي بتكبيرة الاحرام الركوع ام لا
وكذلك الامام لا تجزيه ان ينوي بتكبيرة للركوع تكبيرة الاحرام فان فعل اعاد هو ومن خلفه وحاصله ان
المامور اذا لم يكبر لا احرام ولا للركوع لا يجزيه الا على رواية شاذة ان الامام يحمل عند تكبيرة الاحرام
ولهذا قيل بعد وجوبها وان كبر للركوع نواياها العقد اجزاء ولا وجه لمن حو جهها على من نوي بغسله
الجنبات والجمعة لان كلام الغسلين مقتضى ان ينه تحضه فاذا اشرك بينهما لم يجزه ولا اشتر ان في مسيلتها
ان تكبيرة الاحرام هي المعتقصة الى النية بخلاف تكبيرة الركوع فتاسب الاجزاء الا انه مفقود عند صاحب التكملة
وبن يونس وصاحب المقدمات عما اذا قايما واما اذا كبر بخطا فلا وهو قول محمد خلافا للباقي وبني
وهما تاويلان على المدونة كما تقدم والظاهر الثاني لان تكبيرة الركوع انما تكون في حالة الخطا والخطا
مبني على ان المامور هل يجب عليه ان يقف قدر الاحرام ام لا اما ان لم يحصل له شيء من التكبير في حال الخطا
القيامة فقال بن عطاء الله لا يعتد بتلك الركعة وانما قال في القذنيوي متى ذكر وكذلك الامام ليل يلزم
عليه صحة الصلاة من غير قراءة وكذلك التزم ابو العزج مساواتها بما مومر على القول بان ام القرآن
لا تجزئ في كل ركعة ورد بن سعيان بانا وان قلنا انما تجزئ في الحل او في ركعة فالوايد سنة فان تركه
ذلك سبها اجزائه وان تركه عدم الجزة ولولا الاطالة لجلبنا ما على هذه المسئلة من القذوي فان
الغرض من الكلام على هذا المختص الاجاز ومن اراد الامعان فيها فعليه بكلام بن رشد وبن عطاء الله
والمازري **ص** وذكر فائفة **ع** يعني ان الصلاة تبطل بذكر فائفة فيها وهذا اقول في الرسالة
ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه الجزوي يريد ان افسدها وكلام الشيخ في غاية الاجفاف
وذلك لان الذكر للصلاة بعد الدخول في صلاة احذر لا خلوا اما ان يكون المنسبة التي ذكرها
حينئذ لا يجب تقديمها على الوصية كسنة صلوات فصاعد افلا تاثير لذكر او محارب وجبت اما ان يكون
فذا او اما ما كان قد اتم بعقد ركعة فقتل يقطع وقيل يتم ركعتين فافله فان ركع ولم يرفع راسه
كان على الخلاف في عقد الركعة فان قلنا بوضع اليدين على الركبتين اتم ركعتين والا كان بمنزلة من لم
يركع فان صلى ركعتين جعلها نافلة وقطع وان صلى ثالثة قطع عند بن القاسم ايضا وتنادي عنده
غيره ثم صلى المنسبة واعاد التي كان فيها وهذا وجوبا او استحبابا قولان وان كان اماما فقتل
بقطع وقيل يتنادي وعلى الغلط فهل يلزم ذلك من خلفه او يستخلف من يتم بهم قولان وعلى التنادي فهل
يعيد وجوبا او استحبابا قولان وعلى الاعادة هل يلزم المامور من الاعادة ام لا قولان وان كان
ماموما متناديا على اتباع امامه وهذا ينظر عليه هذه الصلاة ام لا قولان وهذا يجب عليه اعادتها
ام يستحب قولان وسياتي هذه المسئلة ان شاء الله تعالى باليسر من هذا ومن هنا يعلم مراد باب الفائفة

فهم

الادوية لا يفقد من اهرن من غير قبيل
انقلوا من غير قبيل
فقدت من غير قبيل
ادوية من غير قبيل
فقدت من غير قبيل

بجاء

الحاجات من غير قبيل

الا الذي لا يفقد من اهرن من غير قبيل
انقلوا من غير قبيل
فقدت من غير قبيل
ادوية من غير قبيل
فقدت من غير قبيل
في المشهور اذا سجد او خد لك فان صلاته تبطل ايضا لادخاله في الصلاة ما ليس فيها **مر** وبسبغ
عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت **مر** يعني ان المصلي اذا حصل له مشغل في صلاة من فرض فان
صلاته تبطل وان حصل له مشغل عن سنة اعاد في الوقت قال في المدونة ومن اصابه حق او غيره
فان كان ذلك خفيفا فليصل وان كان مما يشغله او يحمله في صلاته فلا يصلي حتى يقضي حاجته فان
صلى بذلك اجبت له الاعادة ابد او قوله اجبت بمعنى اوجب وقد جاء في الحديث الصحيح لا صلاة
بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاختنان وهذه المسئلة عند العراقيين على ثلاثة اوجه ان كان امر
خفيفا فلا شيء عليه وان صلى به وهو قائم **مر** وركبه امر بالقطع فان غلاد في اعاد في الوقت وان كان
مما يشغله عن استيفائها اعاد ابد او قال بن سفيان ان يشغله عن الغزاة اعاد ابد وان شغله عن
السنن اعاد في الوقت ويجري على تارك السنن من بعد اوابه اسار الشيخ وانظر فيها كلام الامام
يونس فان حلقه هنا بطول **مر** وبزيادة اربع ركعات في السنائية **مر** يريد ان من زاد في
صلاته اربع ركعات فاما تبطل اذا كانت غير سنائية محال رباعية والمذهب على احد قولين العام
وان السنائية تبطل اذا كانت بزيادة ركعتين ولا يجبر ذلك بالسجود على المشهور وقيل يجبر
قال في الجواهر وان زاد في الرباعية ركعة صحت صلاته او ركعتين ففي الصحة قولان او اربع ركعات
البطلان ورويت الصحة وان زاد في الصبح مثلاً فان قلنا بنفي الصحة للبطلان في الرباعية بطلانها
ففيه ههنا في السنائية اولى وان قلنا ببطلان تلك في بطلان السنائية ههنا فقولان ان
والمشهور ان الصبح تبطل بزيادة ركعتين لانها مثلاً وقيل لانه نصف الرباعية وذهب بنافع
وبكثارة في ثمانية ابي زيد الى ان الصبح والجمعة يبطلان بزيادة ركعة ابن شاس وفي الحاشية
الثلاثية بالسنائية او بالرباعية قولان انتهى والقولان لابن القاسم قال في الغنية ان من صلى
المغرب خمساً يكتفى بسجود السهون ركب وهو خلاف رواية سمعون عنه ان من زاد في صلاته مثل
نصفها فما تبطل وكل هذا اذا كان ذلك سهواً فان كان عمداً **مر** ويتعد سجدة او نحو
او اكل او شرب او في او كلام وان بكراهة او وجب لانقاذ اعني **مر** يريد ان من زاد في صلاته سجدة
عدا فاما تبطل عليه وهذا الاشكال فيه مع العمد قال وفي الحاشية الجاهل بالعامد او بالساهي
قولان وانما ادخل الشيخ كاف التشبيه على سجدة لئلا يتوهم قصر الحكم على زيادتها والامر ليس كذلك
واما النسخ في الصلاة فمع العمد يبطل على الاظهر بن ابي زيد والعامد لذلك مفسد لصلاة
ومذهب المدونة يبطلانها في العمد والجملة وعدمه في السهو وروي عن مالك اعادة الصلاة
في السهو وقيل بعدم البطلان في العمد واختاره الاظهر قال لان النسخ ليس فيه حروف على الكلام
وقوله او اكل او شرب يعني ان تعد الاكل او الشرب يبطل للصلاة هكذا ذكر صاحب المقدمات البطلان
في تعد الاكل وقده بما اذا طال وبكى صاحب الدعوى البطلان فيه وفي الشرب وبكى فيها قولاً
بالسجود وانما تعد القن فانه يبطل الصلاة بلا خلاف قاله في البيان وقد تقدم بيان ذلك
واما تعد الكلام فقال اكثر الاشياخ انه يبطل الصلاة وان قل ان كان لغیر اصلاحها وان

وجب

وجب الانتقاد اعني وبشبه الشيخ وفي المقدمات ان يسيرة لا يبطلها كسيرة الفعل وقولنا ان جب
هو المذهب واختار النجاشي مع ضيق الوقت انه يتكلم ولا يبطل وبشبهها بحال المسابقة ورده المازري
بان كلام المسابق غير متبطل صلواته اذا اضطرا اليه ولو اوقع الصلاة في اول الوقت خلا في ما ذكره
وقوله وان بكده يريد ان الصلاة تبطل بتعدد الكلام وان اكره عليه قاله بن شاس في جواهره
وهو ظاهر **ص** الاصلاحها فيكثير **ش** يعني انما تعد من بطلان الصلاة بالكلام عمدا قلا او كراهما
هو اذا كان لغیر اصلاحها فاما ان كان لاصلاحها فيفترق الحكم فيه بين الكثير والقليل ففي الكثير تبطل
دون القليل وهكذا قال في الجواهر قال وقيل يعني في الكثير ايضا وقال بن كنانة تبطل عمدا
وقال سمحون ان كان بعد سلام اثنتين فلا تبطل ولا تقبضت فوجه المشهور قضية ذي اليدين
ورايه التسوية بين ما بعد السلام وما قبله وراي بن كنانة ان ذلك انما كان عند دخول الشيخ
لقولهم افضرت الصلاة ام لم تسب وذكى يقتضي الخصوصية قال صاحب البيان ووافقوه عليه اكثر
اصحاب ما ذكر قال المازري وامسده بن القاسم بان القوم قد تكلموا بعد علمهم بعدم التسبح وهو
قولهم قد كان بعض ذلك وقال سمحون الاصل ان لا يتكلم في الصلاة حتى يخرج ذلك حديث في البيهقي
وبقي ما عداه على الاصل وعليه مسح في غير الصورة التي وافق عليها عنده اذا نابه في صلاة
وعند بن كنانة فيها وفي غيرها **ص** وبسلام واكل وشرب وفيها ان اكل او شرب الخبز او هل احل
او لا للسلام في الاولى او الجميع تاويلان **ش** يعني ان من سلم من صلواته قبل اكملها فاكل وشرب
بطلت عليه فكثر المناهي قال في كتاب الصلاة الاول من المدونة ومن سلم من ركعتين سناها
فانصرف فاكل وشرب ابتداء وان لم يبطل هكذا وقع في رواية البايجي وابن الهابط بالواو ووقع
في بعض الروايات با وروى في كتاب الصلاة الثاني من المدونة ايضا ما اشار اليه بقوله
وفيها ان اكل او شرب الجهر ابي سجود السهو بعد السلام فقل ان ذلك اختلاف من قوله وقيل
لا فرق بان الاولى مع السلام والثانية لسلام فيها وهذا على رواية او واما على رواية
الواو فلان الاولى فيها اكل وشرب على الجمع وهذه او شرب على الانفراد واللام في قوله
للسلام او للجمع للعلّة وقوله تاويلان خبر عن قوله وهذا اختلاف او **ص** وبانصراف تحدث
ثم تبين بغية كسب سكت في الاحمال ثم ظهر الكمال على الاظهر **ش** يريد ان المصلي اه ذان انه
حدث فانصرف من صلواته ثم تبين له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لتعريضه قال في الطراني
ومن ظن انه رفع فخرج لغسل الدم ثم تبين عدم الرعاف فعند ما ذكر لا يبني لانه مفطر وعند
سمحون يبني لانه فعل ما يجوز له وهذا كمن سلم ساكنا كمال الصلاة ثم ظهر انه اكل قال
في المقدمات وان سلم ساكنا في تمام صلواته لم يبع له الرجوع الي تمامها واختلف ان يقن بعد
سلامه ان قد كان انقضاء صلواته فقال بن حبيب صلواته جائزة تامة كمن تزوج امرأة وهو
لا يدري ان كان زوجها حيا او ميتا ثم انكشف انه قتل ثمان وانقضت العدة ان نكاحه جائز
وقد قيل ان صلواته فاسدة وهو اظهر **ص** وسجود المسبوق مع الامام بعد ايا او قبلها ان
لم يلحق ركعة ولا سجد ولو ترك امامه او لم يدرك موجبها واخر البعدي **ش** يريد ان المسبوق
اذا لم يلحق مع الامام من الصلاة ركعة وسجد معه سهو ترتب عليه فان صلواته تبطل سواء
كان السجود قبل السلام او بعده هكذا قال بن عبد السلام انه لو تبعه على مذهب بن العلاء

Handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring several lines of text written in the characteristic Voynich script. The text is arranged in approximately ten horizontal lines, though some are obscured by large, dark ink blotches or corrections. The script consists of various stylized symbols, including loops, curves, and straight strokes, which do not correspond to any known alphabet.

اذا انشأ في بيتي
 بيتا فليكن بيتا
 بيتا و بيتا
 بيتا و بيتا
 بيتا و بيتا

القوم ان لم يتبعوا قدرا من الله من الرضا
 بحسنة او راحة من الخلق من غير الرضا
 من فضله لكما في نعمتي العبد من
 يا شفيق العبد نعمتي من غير الرضا
 ان لم عليه اعادة التوبة من غير الرضا
 فيه من شياؤهم بغير الرضا من غير الرضا
 في الله ربه رجا العباد والخلق في

مسئلة من سطر ثلثين من كتابها ما قبله من سطر ثلثين من كتابها
 ملازم الامامة وميراثه الاصلاح والجمع بين السلف واللاحق
 راجع من سطر ثلثين من كتابها

في صلاة علي التخصيص السابق وقوله والا اي وان لم يحكم ببطلان الاول لا تنتهي طول وقوله
 فهو كذا كذا بعض صلاة اي ويكون ذلك البعض فرضا ثم اشار الى حكم ذلك البعض فقال
 فمن فرض ان اطال القراءة او ركع بطلت واتم النفل وقطع غيره وتندب الاستعاذ ان عقد ركعة
 والارجع للاسلام **ع** يريد ان من ذكر بعض صلاة في صلاة له اربعة اوجه وذلك لان الاول لا يحلوا
 ان يكون فرضية او نافلة والثانية كذلك فاما اشار الى كون الاول فرضية بقوله فمن فرض اليه
 قوله بطلت واي كون الثانية نافلة او غير فرضية بقوله واتم النفل وقطع غيره اي الفرض فما وجها
 ومعنى كلامه ان الاول اذا كانت فرضية وترك سجود السهو القليل منها فذكره في صلاة اخرى بعد
 طول القراءة او الركوع فانه تبطل وهكذا قال في المدونة ثم قال فان كانت الثانية نافلة اتمها وان
 كانت فرضية قطع الا ان يعقد منها ركعة فيسقطها استحقاقا بالتم بطل الاول ثم الثانية وقال مالك
 من رواه بن وهب هو مخير بين عقد الركعة بين القطع لاصلاح الاول او عني على صلاته وقال الحنفية
 لا تبطل الاول بعقد ركعة خفيفة الا ان يطول فيها وحكي بن شيبان الرجوع الى الاول ولو صلى من هذه
 تلائا وقيل انما تبطل الاول بعقد ركعة فقط وهل يرفع الرأس او يوضع اليدين على الركبتين قولان
 قوله والارجع للاسلام اي وان لم يطل ولا ركع رجع لاصلاح الاول بلاسلام اي من الثانية ليلام
 يدخل على نفسه زيادة اخرى فاذا اصرح الاول بسجود بعد السلام ولا اشكال في ذلك باعتبار كون
 الثانية فرضية واما اذا كانت نافلة فالمشهور ما قال وقيل تبطل الاول مطلقا وهو قول مالك
 في مختصر ما ليس في المختصر لان مضادة النفل للعرض اشده من مضادة العرض للعرض وقال اشهب
 يرجع للعرض ولو صلى من النفل سبع ركعات ونحوه لمطرف ثم اشار الى الوجهين الاخرين وهو اذا
 كانت الاول نفلا والثانية فرضا او نفلا بقوله **ع** ومن نفل في فرض ثانيا دي كفي نفل ان اطالها
 او ركع **ع** يريد انه اذا ذكر سجود السهو قبل السلام من نافلة في فرضية فانه يتأدي على الفرض
 وهو مذهب بن القاسم وهو الاصح ولا بن عبد الحكم انه يرجع لاصلاح الاول وقال بعضهم ان طال
 فليس الا التادي على العرضية وقوله كفي نفل اي انه يتأدي ايضا اذا ذكر ذلك في نافلة وطالت
 او ركع ولا فقا عليه للاولي لاها بطلت سهوا او نافلة اذا بطلت على غير وجه الارض لعدم
 لا بد من فضاها وان لم يطل فقولان مذهب المدونة انه يرجع قال فيها رجع ان لم يرجع من الثانية
 شيئا فسجد ما كان عليه وتشرده وانتهى النافلة التي كان فيها ان شأ **ع** وهل يتعد ترك سنة
 او لا ولا سجود خلاف **ع** يعني وهل تبطل الصلاة بترك سنة عمدا او لا ولا سجود فذهب مالك
 ومن القاسم الى عدم البطلان ولا سجود لان السجود انما يكون في السهو وذهب بن كنانة الى
 الي البطلان لانه كالمبتلاعب وقال اشهب يصح ويسجد وقيل بعيد في الوقت ولما لم يترجح عند
 الشيخ القول بالصحة او البطلان اطلق الخلاف على عادته **ع** وترك ركعة وطال كثره وتداركه
 وان لم يسلم ولم يعقده ركوعا **ع** يريد انه اذا ترك ركعة من الصلاة وطال فانه تبطل كترك
 بشرط من شروطها مع القدرة عليه وقوله وتداركه ان لم يسلم يعني ان الركعة الاسمي عنه فانه
 يتداركه ما لم يسلم كما اذا سجد من السجود من الاحرة حتى سلم فانه حينئذ ياتي بركعة فله كاملة لغوات محل
 التداركه هذا مذهب بن القاسم وقال غيره ليس بقوت لانه سلام فصد به الخروج من الصلاة
 فلا يكون مانعا لسلام من اثنين ولانه قول كالفاححة وراي بن القاسم ان السلام ركن حصل

التميز
 وهي المسئلة التي في سطر ثلثين من كتابها
 بطلان الصلاة في ترك ركعة او ركعة
 النافلة او الفرضية تبطل
 وما فضا عليه

تبطل الصلاة
 طار او لم يسلم
 الاستعاذ او غيرها
 او ختمت ومشتروك

النداء

قال القاسم في ركوع الصلاة
في الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

الركعة الثانية

بعد ركعة الصلاة في ركوع التي يليها في ثبوتها للركن وقوله ولم يعقد ركوعاً يعني وهكذا
يقوت التذكرة ما إذا اعتقد ركعة تلي ركعة النقص بربها إذا كانت الركعة أصلية فإن لم يكن كالحائض
إذا اعتقد ركعة غلطاً فاحتلف هل يحصل ثبوت ويمتنع النداء أم لا لأن الخامسة ليس لها ركعة
على قولين وعلى عدم الثبوت يرجع فيكمل المقتضى وعلى القول بتبطل الرابعة وهل يثبتها أو لا
تكون الخامسة فمما جاز أن ذكرها المأذون في ذكر حكم انعقاد الركعة بما إذا يكون فقال
وهو رفع الرأس لا التذكر ركوع فمما لا يخفى كسره وتكثير عيبه وسجدة تلاوة وذكر بعض واقامة
معرّب عليه وهو بها يعني والركوع الذي يتعقد به الركعة هو رفع الرأس يريد على الإظهار
وهو مدّ يده عن القاسم وقال استنبط بوضع اليد على الركبتين وقوله لا التذكر ركوع يعني أن
القاسم قال بما اعتقد من أن في مسائل فيقول كقولنا استنبط منها أن السبي الركوع فلم يذكره إلا في ركعة
من التي يليها ومنها من ترك السرا والجهر أو السورة فلم يذكر ذلك حتى وضع يديه على الركبتين
ومنها إذا شئ تكبير العبد وكذلك سجود التلاوة أو سجود الشهود قبل السلام من ركعة
في ركعة أو نافلة فمن على ما عدا الأول عبد الحق في تكبيرة ومنها من سلم من ركعتين سهواً أو
في نافلة فلم يذكره إلا وهو ركوع ذكره في البيان وذكر بعضهم من ذلك من أقيمت عليه المخرب
وهو فيها وقد يمكن يديه من ركبتيه في ركوع الثانية وقال استنبط في هذه مرة أنه يرجع ما لم
يرفع رأسه من ركوع الثانية ومرة كان القاسم ومن أن قرب ولم يخرج من المسجد بالركعة
ولم ينطّل بركعة وجلس له على الأظهر من أن ترك ركعتين وطال ينطّل صلاته وأنه
يبدأ ركعة ما لم يعقد ركعة يليه أو يسلم أشار إلى أنه إذا سلم ولم ينطّل ولم يخرج من المسجد أنه يبي على
صلاته وأخبر بذلك عما إذا انضم إلى السلام أحدهما من أي الطول أو الخروج من المسجد فإنه
لا يبي لأن ذلك أعراض عن الصلاة وحكي في الجواهر قولاً بالبناء وإن بعد يديه وأخرج من المسجد
حدث في اليد في بعض طرقه أنه عليه السلام يبي بعد أن دخل في بيته وقوله بأحرار هو
رواية بن القاسم عن مالك نقله البايع وهو قول بن نافع وعن مالك في العتبية ونقل البايع
عن بعض القرويين أنه يرجع بغير أحرام وقيل أن قرب لم يخرج وإن بعد أحرام قال المأذون
والمشهور أنه إذا قرب ولم ينطّل جاز أنه يرجع بأحرار فإن ترك الأحرام لم ينطّل صلاته فإنه
عليه وإلى ذلك ذهب بن أبي زيد وغيره من مشايخ عصره قال الأصيلي ونسبه تكفيه عن الأحرار
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقال بن نافع ينطّل وإذا قيل بالأحرار فقل جلس بعدة ثم يقوم
ليختصّل له النهضة بعد أحرامه وهو قول بن القاسم بناء على أن الحركة إلى الركن مقصودة أم لا
الأول أشار بقوله وجلس له على الأظهر أن عبد السلام في قول ابن الحارث وعلى الأحرام في
قيامه له قولاً ظاهر كلامه أنه احتلف الذين استشرطوا في الصحة الأحرام هل يستترط مع ذلك
القيام له على قولين أحدهما لا بد من القيام له والثاني أنه لا يستترط وليس ذلك على عموم وإنما
هذا في حق من ذكر بعد أن سلم وقام وأما من ذكر وهو جالس فإنه يجوز كذلك ولا ينطّل
هذه القيام أيضاً قابل أكثرين رأيت رحمه الله أن يكون في المذهب من يقول بجواز الأحرام في
هذه المسئلة قائماً بجلوسه وهم من نقله عن بن القاسم قال وإن كنا لا نرضى أنكاره هنا لما ثبت
خلافه من غير الطريق التي أنكرها والله أعلم قال ومقتضى الأصل أن يحرم جالساً سواء ذكر وهو

جالس او بعد ان قام لانها الحال التي فارق منها الصلاة **ص** واعاد تارك السلام التشهد
وسجد ان احرف عن القبلة **ش** لاخلوا ان يذكره بعد الطول جدا فتبطل صلاته على ما في المدونة
او بالتقرب جدا مثل ان يذكره في موضعه ولم يحرف عن القبلة فيرجع اليها دون تكثير وسجود
فان احرف عن القبلة استقبل ولم يسجد للهوان ذكر بعد ان قام من مجلسه ولم يبطل او
طال طولا يني معه هل يرجع بتكبير قال المادري وابن شاس وهو المشهور او لا وهو ظاهر ما في
كتاب محمد وهل يتشهد وهو قول بن القاسم امر لا قاله في الموازية حكاها المحمي **ص** ورجع تارك الجلوس
الاول ان لم يفارق الارض بيديه وركبتيه ولا سجود ولا فلا ولا تبطل ان رجع ولو استقبل وتبعه
ما مومده وسجد بعده **ش** يريد ان من ترك الجلوس الاول فذكره قبل ان يفارق الارض بيديه
وركبتيه فانه يرجع اليه ولا يسجد عليه وهذا هو المشهور لا يخرج لا يبطل ولو عاد او لا يبطل
عمدة ولا يسجد في سهوا فان لم يرجع وكان ناسيا سجد قبل السلام وان كان عدا حربي على ترك السنة
منجد او المشهور الحاق الجمل بالهد وقوله والا فلا اي وان ذكره بعد ان فارق الارض بيديه كما
وركبتيه فلا يرجع وله صورتان صورة تدرك ذلك قبل استقلاله وصورة بعد استقلاله فاما في
الاولي فلا يرجع على المشهور ويسجد قبل السلام وقيل يرجع وقيل ان كان الي الجلوس ان يرجع
والا فلا وعلى المشهور ان يرجع لا تبطل صلاته ولو عاد امرأه لمن يقول بالرجوع وهل يسجد بعد
للزيادة او لا لحقتها قوله والاولي راي بن القاسم عن مالك في المجموعة واما في الثانية فلا يرجع
قولا واحدا التمسك بالركن ويسجد قبل السلام واختلف في بطلان صلاته اذا رجع قال المازني
وبن رستم المشهور الصحة والقول بالمطلان عن عيسى بن دينار وابن عبد الحكم حكاها بن الجواب وقوله
في النوادر عن بن سحنون وصحة في الارشاد وهذا امام يرجع ناسيا فان رجع ناسيا لم تبطل باتفاق
وقوله وتبعه ما مومده يريد ان الامام اذا نسي الجلوس استقل قائما فان الماموم يقوم معه فان
رجع الامام قبل قيام الماموم جلس معه على رواية بن القاسم ولا يقوم الا بقيامه لانه جلوس بعد
به عنده وهو محتمل على قول ائمتنا الا في محله قاله سندون كطا الله وقوله وسجد بعده بيديه انه
اذا رجع وقبلنا بحجة صلاته فانه يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة ورواه بن القاسم في المجموعة
عن مالك ورواه عنه ايضا ائمتنا وابن نافع وعلي بن زياد وقال ائمتنا وابن زياد يسجد قبل
السلام لانه محتمل في رجوعه بعد ان قام فلا يعتبر خطو سبه وقد ترتب عليه السجود القبلي **ص**
كثير لم يعقد ثلثته ولا كل اربعة وفي الخامسة مطلقا وسجد قبله فيها **ش** هكذا قال في المدونة
فصن ما فيها ومن قام في نافلة من اثنتين ساهيا فليرجع ما لم يركع فان رجع فقد اختلف قوله فيه
واجب الي ان يرجع ما لم يرفع راسه من الركوع ويسجد بعد السلام فان رفع راسه منها ان يراعي
كان في ليل او نهار وسجد قبل السلام فان نسي عن السلام حتى صلى خامسة رجع متى ما ذكر وسجد
قبل السلام لان النافلة في قول بعض العلماء وفي قوله مالك ركنان فقوله فقد اختلف اي قول
مالك كان او لا يقول اذا ذكر وهو مخير برفع راسه فيهما ثم قال بل يرجع الي الجلوس وبه اخذ بن القاسم
وهذا اعلى ما يتر من الخلاف في عقد الركعة ولهذا قال كعب لم يعقد ثلثته لان العقد في هذه
عند ابن القاسم رفع الركعتين وقوله والا اي وان عقدتها فذكرها بعد رفع راسه كما كان في
ليل او نهار كما في المدونة وقال بن مسleme كذلك في النهار وفي الدليل يقطع مطلقا لقوله عليه

المحار يفهم من هذه المسئلة ان
القبلة والاشنة ان يسجد
الركعة بالاشنة او يفهم ما به
فراغية

ويقال

السلام صلاة الليل مثنى مثنى وقيل ابو عمران الاول بماعدي ركعتي الفجر ان لا نافلة بعد هاهنا
والمشهور السجود قبل السلام قال مالك ايضا يسجد بعد السلام وقاله بن عبد الحكم ومحمّد
بنا علي انه هل يعتد بها في قيام رمضان باربع ركعات او بركتين وقوله وفي الخامسة مطلقا
يعني انما تقدم من التفصيل بين ان يعتد ركعة ام لا انما ذلك اذا قام الى الثالثة واما اذا قام
الى الخامسة فانه يرجع مطلقا عقدا لا وجهه ما اشار اليه في المدونة فيما تقدم وقوله وسجد قبل
اي قبل السلام وهو كما قال في المدونة علي ما رايته في احتضار البراءة وقال في التيهات قال
بن القاسم ميم صلى نافلة خمس اسرها اسمع من مالك فيها شيئا ولا يصلي سادسة ولكن يرجع فيجلس
ثم يسجد لسهولة كذا رواية الكافة وفي بعض النسخ ويسجد وكذا في كتاب بن المرباط عن ابي الوليد بن
ميسل وهذا مع نقص وزيادة ومقتضى مذهبه انه يسجد قبل السلام كما قال بن القاسم واختلف
المفسرون والمتكلمون على الكتاب في هذا فمنهم من حمله على اختلاف من قوله في سجود السهو لا يخرج
الزيادة والنقص قال ومشهور مذهبهم ومعرفة ان السجود لا جماعها قبل السلام ثم ان يكمل
فيه طول لا يجمله هذا المختصون اراد ذلك فليتنظر التيهات وصحة التثنية المبرور في راجع
الي ميسلة ما اذا صلى النافلة اربعاً وميسلة ما اذا قام الى الخامسة ثم رجع قبل العقد او بعده
على المشهور فيهما كما مر **ص** وتارك ركوع يرجع قائماً ونه ان يقرأ **ش** يريد ان من ترك الركوع
في صلاة فلم يذكره حتى يسجد فانه يرجع الي القيام واستحب له مالك الغزاة ثم يرجع ويسجد وفيها
قوله انه يرجع محدوداً فيسقط ركعاً ثم يرجع ويكرهه وظاهر كلام بن عباس وابن الحاجب انه قد
منصوص وجعله المخرجاً على ان الاخطا الى الركوع ليس بفرض **ص** وسجدة يجلس لا يسجد
ش اي وتارك سجدة يجلس ثم يسجد يريد ان الم يكن جالس وقيل يرجع ساجداً ثم يخرج جالساً على
الحركة معقودة للركن ام لا اما لو جلس او لاخر ساجداً قولاً واحداً وقوله لا يسجدتين يعني ولا يجلس
بل يخرج ساجداً المازري واختلفوا اذا ذكر ذلك وهو راكم في الثانية هل يرفع راسه بخبر السجود من
قيام ام لا على الخلاف في الحركات هل هي معقودة للاركان ام لا **قوله** وظاهر المذهب انه
لا يرفع راسه بل يخرج من حيثة قال فيها ومن سجّد ذكر سجدة من الاولى او السجدة الثانية جميعاً وهو
في الثانية او قبل ذلك فليسجد ما شئ ما لم يرفع راسه من الركعة الثانية ثم يستدي الثانية
ذكر ذلك بعد ما رفع من الثانية ثم ادي وكانت اول صلاته فلم ينص على انه يرفع راسه ثم
يسجد لا يبيها وقد ذكر السجود بعد الفاتحة المقتضية للتعقيب وهو قوله فليسجد **ص** ولا يجزئ
ركوع اوله ليسجد الثانية يعني انه اذا فعل الركوع من الاولى وسني منها السجود ثم فعل سجود
الثانية وسني منها الركوع فان ركوع الاولى لا يجزئ بسجود الثانية وهذا القول في المدونة ومن سني
السجود من الاولى والركوع من الثانية فليسجد للاولي وبني عليها ولا يضيف اليها من سجود
الثانية شيئاً يريد لان فعله بنية الركعة الثانية فلا ينصرف الى الاولى للمحمي وقال بن مسلة
في من سني عن سجود الرابعة واتى بسجود سهو دخل عليه في صلاة قبل السلام ثم ذكر انه لم
يسجد في الرابعة ان سجدي السهو مجزئاً به عن سجدي الرابعة قال وعلى هذا تجزئ به سجدة الثانية
عن الاولى بل هو في هذا احرا لانه فرض كله وذلك نقل عن فرض وظاهر كلام ابن الحاجب انه
قوله منصوص وليس كذلك وعلي الاول لو ذكر وهو جالس او ساجد فقال عبد الحق ينبغي ان يرجع

باب الركعة
في سجود

للبصير لياقي بالسجدةين وهو منقطع لهما من قيام فان لم يفعل وسجد السجدةين على حاله فقد نقص
 الاخطا فيكون سجده قبل السلام وهكذا قال في بعض شيوينا انتهى اما لو سجد الركوع من الاولى
 والسجود من الثانية لم يجز سجده الاولى بركوع الثانية اتفاقا وجهه **من** ويطل باربع سجرات
 من اربع ركعات الاول ورجعت الثانية اولى ببطلانها لقول امام **ع** يريد ان من ترك اربع سجرات
 من اربع ركعات اي من كل ركعة سجدة من الرابعة فان الاول اي الثلاث ركعات الاول تنطلي
 عليه لانه ان ارفع راسه من الركوع فان التدارك فكيف به وقد سجد سجدة من الرابعة فتصير
 الرابعة اولى ثانيا في بئانية بام القرآن وسورة ويجلس ثم بركتين بام القرآن فقط ويسجد
 قبل السلام بنقص السورة من الاولى وقوله ورجعت الثانية اولى الي احده اي والثالثة
 ثانية والرابعة ثالثة وهذا هو المشهور وقيل لا ترجع الثانية اولى ولا غيرها بل تصير ركعة
 الصلاة على حالها وهذا الخلاف في صفة العدة والامام واما المأمور فلا خلاف ان الثانية وغير
 ما فية على حالها لان صلاته مبنية على صلاة امامه **ص** وان شك في سجدة لم يدركها سجدتها
 وفي الاخيرة ياتي بركعة وقيام ثالثة بثلاث ورابعة بركتين وتشهد **ش** ما تقدم له قبل
 هذا في حكم الشاك في النقصان اما هو في من شك هل نقص ام لا والكلام الان فيمن اخل بسجدة
 من صلاته لمحققا لنقصها الا انه لم يدركها فانه يسجد حينئذ وقوله وفي الاخيرة ياتي بركعة
 يعني ان حصل له ذلك في الجلوس الاخيرة فانه بعد ان يسجد السجدة ياتي بركعة هذا مذهب
 بن القاسم واما امره بسجدة لاحتماله ان تكون من الرابعة ان لم يفت محلها وامر بركعة لاحتماله ان يكون
 من الثلاث الاول ووافق بن الماحضون على ذلك كله الا انه ران التشهد قبل الايمان بالركعة
 لان سجده اما هو صحيح للرابعة والتشهد من تمامها وراي بن القاسم ان المحقق له ثلاث ركعات
 وليس محل للتشهد واختاره محمد وقاك اسهب واصبح ياتي بركعة فقط لان المطلوب انما
 رفع الشك باقل ما يمكن وكلما زاد على ما يرتفع به الشك فهو خارج عن الصلاة يجب اطراحه
 واختلف هل يقرأ فيها بام القرآن فقط ويسجد قبل السلام وهو قول بن القاسم او بام القرآن
 وسورة ويسجد بعد السلام وهو قول بن وهب واسهب وقوله وقيام ثالثة بثلاث يعني
 وان حصل له الشك في محل السجدة وهو في قيام الركعة الثالثة اتي بثلاث ركعات يريد بعد
 ان يسجد سجدة كما سبق واما امران ياتي بثلاث ركعات لان المحقق معه ركعة فقط فاتي بالسجدة
 لاحتماله ان يكون من الركعة الثانية ثم ياتي بركعة لاحتماله ان يكون من الاولى ثم بركتين ولا يتشهد
 بعد السجدة عند ابن القاسم خلاف لعبد الملك وعند اسهب واصبح يبي على ركعة فقط وقوله
 ورابعة بركتين يعني وان حصل له ذلك في قيام الرابعة رجع فجلس ثم يسجد وتشهد هاهنا
 لانه ليس له شيء محقق الا ركعتان فيشهدن ياتي بركتين وعلى قول اسهب واصبح يبي على ركعتين
 وياتي بما بقي عليه والله اعلم **ص** وان سجدا مام سجدة لم يتبع وسبح به فاذ احث عقد
 قاموا فاذ اجلس قاموا كقعوده بئانية فاذا سلم اتوا بركعة وامم ادهم وسجدوا قبله ثم
ع يعني ان الامام اذا سجد سجدة واحدة وقام فلا يتبعه المأمور وليسبح به فان رجع فلا
 كلام وان لم يرجع وخافوا ان يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص قاموا واستبغوا وكانت اولى
 لهم وله فاذ اجلس اي بعد هذه الركعة التي نطن انها ثالثة كان كاما جلس بعد الاولى

حاله على بناء
 اي اذا انبجحت
 الثانية رجعت
 ولو لم اذ انبجحت
 الثانية رجعت ثانية
 وهذا هو الوجه
 لقولهم ان يبقوا

وظام

في غير الركعة
في غير الركعة
في غير الركعة

مسألة في الركعة
مسألة في الركعة
مسألة في الركعة

مسألة في الركعة
مسألة في الركعة
مسألة في الركعة

فلا يتبع ويقومون وهذا معني قوله فان اجلس قاموا كفقوده ثباته اي في ثباته فاد اقام
الي الثالثة في اعتقاده وهي الثانية عندهم وفي نفس الامر فانهم يقومون اي يستعدون على القيام
ويتبعونه في بقية صلاته فاد اجلس في الرابعة في اعتقاده وهي الثالثة في نفس الامر قاموا
كاما تعد في ثلثته وانما ينص على بقية حكم المسئلة لانه ظاهر مما ذكره وقوله فاد اسلم انوار ركعة
فيها احدهم اي فان لم يتذكر وسلم فلا يتبعونه في السلام وانوار ركعة وامهم فيها احدهم يريد على
الاصح ابن عبد السلام وهو الجاري على المشهور بناء على ان الاول ان ابطلت ركعت الثانية عوضا منها
فيكون مودين والثاني انهم لا يؤمهم احدهم ويتمونها اذ اذا وقوله ومحمد واقبله اي قبل السلام
وذلك لانهم رادوا الركعة الاولى ونقصوا الركعة من ركعة والحلوس الوسط وهذا على انهم يودون
واما على القول الثاني الذي لا يؤمهم فيه احدهم ويتمونها اذ اذا فيكون سجودهم بعد السلام لان
حلوس الامام يكون في محله وكذلك قيامهم فيه فيتحقق الزيادة بالركعة التي وقع الحلل فيها والمسئلة
كلها مبسطة على القول الاول واصلا هذه المسئلة السخون في المجموعة **ص** وان روم موم عن ركوع
او نفس او نحو انتبه في غير الاول مالم يرفع من سجودها او سجدة فان لم يطع فيها قبل عقد امه
غنا دي وفقي ركعة ولا سجدة ولا سجود عليه ان يتقن **ش** يعني ان المامور اذا روم عن الركوع او نفس
او سبي او غفل او اشتغل جل ازاره وشبهه وهو رادة سجدة فانه يتبع امامه في الثانية والثالثة
والرابعة وهو رادة بغير الاول ولا يتبعه في الاول وهذا هو المشهور وقيل لا يتبعه مطلقا
وتغوت تلك الركعة لئلا يودي الي مخالفة الامام والعقنا في حكمه وقيل يتبعه مالم يرفع راسه من سجود
الركعة المسبوق فيها وقيل يركع ويخطي الامام مالم يرفع راسه من الركوع في الثانية او يركع على اختلاف
القول في ذلك فان لم يرفع من ذلك حتى رفع الامام راسه من الركوع في الثانية فانت الركعتان معا
وقيل كذلك الا في الجمعة فانه لا يعقد بالركعة ويلغيها وقوله مالم يرفع من سجودها اذا قلنا باعتبار
السجود فهل يعتبر السجدة ثان معام الاول قال المازري المشهور باعتبارهما والثاني اعتبار
السجدة الاولى ذكر بن زيد من بعض اصحابنا وقوله او سجدة الي اخرة يعني فان روم او
نفس او عاقبة شي مما تقدم عن سجدة مع الامام يريد وكذلك سجدة من باب اول فان طمع في الايام
بها قبل عقد ركوع امامه وهو رفع الراس او وضع اليد على الركبتين سجدة ولا يفي عليه في الركعة
التي حصلت له بالرجوع لجل الامام ذلك عنه وان لم يطع غنا دي مع الامام خلوجو عنه الفائدة
اذ لا يحصل له اذ ارجع سوي ركعة مع ما في ذلك من مخالفة الامام ونما ديه مع الامام حصل له
ركعة ويسلم من مخالفته فكان تاديه اولي وقوله وفقي ركعة يريد بسورة لانه تقدم ان الاول
اذ ابطلت على المامور لم تنتقل الثانية اولي كالامام والعقد بل يبقى على حالها اولي ويجهز فيها ان
كانت الصلاة حموية وقوله ولا سجود عليه ان يتقن يريد لان الركعة التي فانت منها السجدة كانت
مع وجود الامام والامام يحملها عنه ولا اشكال في ذلك على اصل المذهب مع السيقن واما اذا كان
شكا فيتمدد ان لا يكون ترك شيئا فيكون الركعة الماني بها بعد سلام الامام محض زيادة فاستلزم
ذلك شكا في الزيادة وذلك موجب للسجود المعدي على المشهور **ص** وان قام اماما خامسة
فتيقن انها موجبة لجلس ولا اتبعه وان خالف عمد ابطلت فيها لاسهوا فيا في الجالس بركعة
ويعيدها المتبع وان قال قلت لموجب صحت لمن لم يمه اساعه ويتعد ولما بله ان سيج كنيح ناول

مسألة في الركعة
مسألة في الركعة
مسألة في الركعة

وجوبه

وجوبه على المختار لانه لزومه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع ولم يجز مسبقا علمها مسبقا وهل
كذا ان لم يعلموا وتجزي الا ان يجمع ما مومده على نفي الموجب قولان **ش** اعلم ان المصلي للفرصة اذا
شرع في الزيادة رجع متى ما ذكره فان تبادر على ذلك بعد علمه ابطال صلاته وصلاة من خلفه ان كان
امامًا وهذه المسئلة مبنية على ذلك بعد علمه ابطال صلاته فاذا قام الامام الى خامسة فاما
منعشون الى اربعة اقتسام الاول من يتقن ان الامام قام بغير موجب لعلمه ان الاربع ركعات التي
فعلها الامام خاليات من النقص فهذا يلزمه ان يجلس ولا يتبع الامام فان خالف بطلت صلاته
والي هذا السار بقوله فتتقن انتقاما وجها يجلس التاني من يتقن ان الامام قام للموجب
كونه علم انه اسقط الفاتحة او تسبيح سجدة من الاولى الثالثة من ظن انه قام للموجب كما تقدم الرابع
من شك هل قام للموجب ام لا ففي هذه الاقسام الثلاثة يلزمه ان يتبع امامه وهي دالة تحت قوله
ولا اتباعه اي وان لم يتقن ان الامام قام للموجب بل يتقن صفة او ظن او شك في ذلك فانه
يلزمه اتباعه فان خالف بعد ابطال صلاته وخبر التثنية المجزوء في راجع الى صورتي الاتباع
وعدمه وقوله لاسهواي فلا تبطل صلاة من اتبع الامام سهوا يريد وان علم انتقاما للموجب لانه
انما ان ركعة سهوا وذلك غير مبطل وقوله فياتي الجالس بركعة يريد ان من كان حكمه الاتباع
وحلن سهوا فانه يلزمه الاتيان بركعة وان من اتبع الامام فيها سهوا يعيد ها ابن عبد السلام
وهو اصل المشهور وقيل لا يعيد وبني ابن شيراز ذلك على الخلاف فيمن ظن انه اكل صلاته فاني
بركعة ثم ذكر انه صلى ركعتين فقبل تنوب له الثالثة وقيل لا وحل ادخال فالتبعية في كلامه
لكون السهو غير مبطل وقوله وان قال قلت للموجب الى اخره يعني وان قال الامام لمن اتبعه في
الحامسة ولمن جلس ولم يتبعه اما فقلت للموجب وذلك في اسقطت الفاتحة وخوها ولم افعل
ذلك سهوا فان الحكم يقيم باعتبار المتقن لما مومين اربعة اقتسام من يلزمه اتباعه لكونه يتقن
الموجب او ظنه او شك فيه ويتبعه ومقابلته وهو من يتقن انتقاما للموجب وحلن تنص صلاتها معناه
لكن صحة صلاة من جلس لتتقن انتقاما للموجب مشروطة بان ليس للامام فان لم يسبح لم تنص صلاته
معيدا ابد وهذا الشرط لسميكون واستعدده ابو عمر انه وجعله بن رشد تفسير المذهب ثم
اشار الى الوجه الثالث بقوله كتبه تاول وجوبه على المختار يعني ان من لم يلزمه اتباع الامام
لم يتقن انتقاما للموجب وخوها الا انه اتبعه منا ولا وجوب المتابعة فان صلاته صحيحة ايضا وقوله
على المختار اي على ما اختاره المحقق في هذا القم هذا معنى كلامه غير اني لم اذكر في بالنبذة الى
المتنا ول اختيار الا في القم الرابع وهو الذي اشار اليه بقوله لانه لزومه اتباعه في نفس الامر
ولم يتبعه ان فلا تنص صلاته نعم يجمع ذلك على ما حكاه عبد الحق عن بعض شيوخه كما سياتي بعد كلام
المحقق ونص ما في التدوير قال بن القاسم في امام سفي في الظاهر فضل جمعا فتبعه يوم سهوا وقوم
عده وقوم فخذوا ولم يتبعوه فانه يعيد من اتبعه عدا ومنت صلاة من سواه من امام ومما موم
قال محمد فان قال بعد السلام كنت ساهيا عن سجدة بطلت صلاة من جلس ومنت صلاة من كان
اتبعه سهوا وعدا يريد ان اسقطوها هم ايضا والصواب ان يتم صلاة من جلس ولم يتبعه
لانه جلس منا ولا هو يريد انه لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من الناعس والغافل وبطل
صلاة من اتبعه عدا اذا كان عالما انه لا يجوز له اتباعه وان كان جاهلا بظن ان عليه اتباعه

بغير علم اذا اتبعه بغير

صحت صلاته وحكي عبد الحق في المتأولين عن بعض شيوخه عدم الاجزاء لا يتفهم تأويله قال
بخلاف ما اذا قال لم الامام انما كنت استقطت سجدة ههنا يتفهم تأويله لا يتفهم تأويله
فلا يحجب يعتد به الامام وقال عياض قال سمعون ان كان الذين اتبعوه عالمين بسنة فلو
ان علمهم اتبع الامام فاحب الي ان يعيدوا ابن عبد السلام وفيه قولان منصوصان يريد قول
سمعون وقول بوجوب الاعادة حكاه الشيخ ولم يعزه وقوله ولم يحجب مسبوقا علم بجاستها يريد
ان المسبوق بركعة فاكتر اذا اتبع الامام في الركعة التي قام لها عالما بانها خامسة لا مائة
تتبعه عن الركعة التي سبقه بها وهذا قول مالك وقال ابن الحارث لان الحبيب كسفت الفاروق
واختلف اذا لم يعلم انها خامسة للامام وتبعه فيها هل حكمه كذا في عدم الاجزاء او يحزبه الا
ان يجع الامام ومن ظنه على انه لم يسقط شيئا فلا يحزبه ولحقها قولان وحكي بن راشد الاجزاء
مالك وابن الحارث والي هذا الخلاف القاري قوله وهذا كذا اذا لم يعلم بجاستها الي اجزاء
وتارك سجدة من كراهة لا يحزبه الخامسة ان تعدها **س** يريد ان من ترك سجدة من اوله او
ثانيته او نحوها لا يحزبه هذه الخامسة اذا تعدها ولعله محمول على ما اذا كان ذا هلال في نفسه
وقام مسجدا كونه خامسة فلما فعلها تذكر احدي الركعات الاول قد بطلت عليه والا فليقام
الي هذه الركعة مع علمه ان الاولي مثلا بطلت فان هذه ليست خامسة وانما هذه رابعة لما
علمت من انقلاب الركعات **فصل** في سجدة شرط الصلاة بلا احرام وسلام قاري ومستمع
ان جلس ليعلم ولو ترك القاري ان يصلح ليوم ولم يجلس لسمع في احدي عشرة لاثنية الحج والجم والاشيا
والعلم وهل سنة او فضيلة طلاق وكبر الحفص ورفع ولو بغير صلاة فاعل سجدة في كلامه هو
ومستمع والباقي قوله بشرط وبلا احرام متعلقه بسجدة والا ولي منها محتمل ان يكون للمعية او للمسية
والثانية للمعية والمعني بسجدة القاري والمستمع مع حصول شرط الصلاة لهما او بسبب حصول
شرطها من طهارة واستقبالة وسنن عورة ونحوها بغير احرام وسلام وهذا هو المشهور وقال
بن وهب ليعلم منه كما يعلم من الصلاة وقوله ومستمع فقط ان جلس ليعلم يريد ان الذي يسجد
مع القاري يشترط فيه ان يكون جلس لمستمع القرآن وان يكون استماعه لقصد التعليم ولا يسجد
المستمع الذي لم يقصد الاستماع وهكذا روي عن عثمان وعمره ولا يسجد ايضا من جلس لمستمع
القرآن ابتغاء الثواب لا للتعليم وهو قوله في العتبية قاله بن رشد وقال بن حبيب يسجد الا ان يكون
القاري ممن لا يصلح للإمامة كالمراة والصبي وكذا لا يسجد اذا جلس ليعلم ليعلم القاري قاله
في البيان وكبره ان يجلس له كذا وهو نفس ما في المدونة والعتبية قال في المدونة ومن قرأ سجدة
تلاوة فسجدتها فليس على من سمعها ان يسجد الا ان يجلس اليه وكذا مالك ان يجلس اليه الرجل
لا يريد تعليمها ومن فعل فقد اياه فيعلم انه يريد قراءة سجدة فيقعد عنه وزاد في العتبية وينبغي
عن ذلك واستلغ على الوجه الاول اعني اذا اجلس للتعليم اذا لم يسجد القاري هل يسجد المستمع
وهو مذهب بن القاسم في المدونة واليه اشار بقوله ولو ترك القاري او لا يسجد وهو قول مطر
وبن الماحيون وابن عبد الحكم واصبح عند بن حبيب لقوله عليه السلام للذي فزا ولم يسجد كنت
امامنا فلو سجدت سجدة ناعك وصوبه بن يونس وغيره وقال اسهب هو مخبر وقوله ان يصلح ليوم
هذا قيد ايضا في السجود يعني ويشترط في سجود القاري والمستمع ان يكون القاري ذكرا بالغاً

عاقلا للمني واجاز في العينية اسامة الصبي في النافلة فعلى هذا السجد بسجوده وقوله
ولم يجلس ليمسح يعني يمشط البضا في القاري ان لا يكون جلس ليمسح الناس حتى قرأته هكذا نقل
القاضي عياض قال وفعل هذا مكرهه وذكر خلافا في سجود مستعده واختار للمني سجود لان
الظاهر انه طاعة والسراي الى الله تعالى قال في المدونة وقام الذي يجلس في المساجد يوم الخميس
وعنزة لعزاة القرآن وشبهه ومن العينية والقراءة محدثة وليس ياتي اصر هذه الامة بافضل
بما كان عليه اولها والقرآن هدي حسن قيل قال يفتري في المسجد اذا اخذ اهله يجعلون رجلا حسن القنو
يعتزل القرآن فكمهه قبل فقول غير لاي موسى ذكرنا ربنا قال ما سمعت هذا قط وكبره القراءة
بالأحان قال اتخذوا ذلك للاكل عليه وكبره اجتماع العزاة في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل
الناس واراها بدعة وقوله في احدي عشرة هذا ايضا متعلق بقوله سجداي سجدا قاري ومستمع
في احدي عشرة سجدة قال في المدونة وسجود القرآن احدي عشرة سجدة ليس في المفضل منها
شيء وهي في المص والرعد والنحل وبنو اسرائيل ومريم والحج اولها والقرآن والهدد والرم
تنزل السجدة وصوم تنزل عند قوله كنتم اياه تعبدون ولا سجود في غير هذه على المشهور
وقال بن وهب بن جبيب خمس عشرة سجدة ثمانية الحج والعم والانشقاق اخرها واقرا وقيل
يسجد في الانشقاق عند قوله وان احدى عليهم القرآن لا يسجد ويروي اربع عشرة دون
ثمانية الحج والمني وثبات ثابتهما ليس بحسن لان ايرادها الركوع والسجود وثبات الثلاث التي في
المفضل احسن حديث ابي هريرة ان النبي عليه السلام في ان السجدة انشقت وقد اجمع عليه الموطا
والبخاري ومسلم زاد مسلم عنه انه قال في اصر اسم ربك لسجدتها خلف ابي القاسم فلا ان السجدة
لها حتى القاه وثبت عنه انه سجد في الحج بمكة وقال حماد بن اسحاق الجميع سجدة واحدة والاحدي عشرة
العزاة في الموطا وخبر الاصح في السجود في المفضل وسجد ركعة السور التي اختلف في محل السجود
منها وقوله وهل سنة او فضيلة خلاف يعني انه اختلف في حكم سجود التلاوة هذه سنة او فضيلة
قال ابن عطاء الله والمشهور انه سنة وهكذا قال بن الفاكهي وهو الذي حكاه بن يونس وابن حجر
وصاحب اللباب قال لصاحب المتقدم وهو مذهب مالك وظاهر كلام بن الحاجب وغيره ان المشهور
الفضيلة واستقره ابن الكاتب من قوله وكان مالك يستحب اذا قرأها في ايات صلاة ان
لا يدع سجودها ورده بن محرز بان السنة تطلق عليها المستحب قال والاشبه بذهب الكتاب
السنية لانه قال بسجودها بعد الصبح مالم يسفر وبعد العصر مالم تصغر فجعلها كالخياره ورفعها عن
رتبة النوافل وهذا هو السبب في عدم اقتضائه في هذا المختصر على قول واحد اذ لم يخرج عنه
احدها وقوله وكبر خفض ورفع ولو تغير صلاة قال في المدونة ويكبر اذا سجدها واذا رفع ناسه منها
واختلف قول مالك اذا كانت في غير صلاة فكان يضعف التكبير لها قبل السجود وبعدة فارق
اري ان يكبره قال بن القاسم وذلك كله واسع وفي الرسالة رابع يكبر في خفضها وفي التكبير في الرفع
منها سعة والذي رجح اليه مالك التكبير واختاره بن يونس فلهذا قال هنا يكبر ولو تغير صلاة
وص وانا بوفضلت معتدون **ش** لما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم يختلف فيه
وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انها عند انا ب من قوله ولا تعالي فاستغفر له وخرجه
راغاوا اناب ابو الحسن الصغير وقال بن وهب عند قوله تعالى لربي وحسن ما ب والثاني سجدة

من من صفة حماد بن عمار
فلو ان السجود في التلاوة
التي هي في السجدة
فما كان التكبير من القرآن
تستوي بينه وبين السجدة
في الصلاة ولا فلهذا
انما ذكرها في التلاوة

عن فضيلة المشهور كما قال عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون المجي وقال بن عمرو بن وهب
عند قوله تعالى وهم لا يباليون قال وهو ابن **ص** وكره سجود شكر او زلزلة **ش** قال في
الجواهر والمشهور من المذهب كراهية السجود عند بشارة او سورة وحكي القاضي ابو الحسن
دواية بالجوان وهو ذهب بن حبيب انتهى فوجه الاول العدل والحد والحق لما في العتبية
ان ابابكر الصديق فيما يذكر سجود يوم البهامة شكر قال ما سمعت ذلك وانا اري انهم لم يوافقوا
بكر في هذا الضلال وقد فتح الله على نبيه وعلى المسلمين فاسمعت ان اصداقهم سجد وصوت المجي القوي
الثاني حديث بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدة من سجدها اول وسجدتها
شكرا وحديث ابى بكر اتي النبي صلى الله عليه وسلم امر بسجدة فخر ساجدا ذكره الترمذي وحديث
بن مالك لما بشر نبوة الله عليه خرسا جادا احضره البخاري المجي وكره في المدونة السجود عند الزلزلة
قال واري ان يفرغ الناس للصلاة عند الامر بحدث مما خاف ان يكون عقوبة من الله حوز وهو قول
اشبه في الظلمة والريح الشديدة كما ذكر لال والظلمات والريح الشديدة **ص** وجهر بها بسجدة **ش** يعني
وبكرة الجهر بالسجدة في المسجد واسمها رها والمدونة عليها

ص وقراءة تلميح جماعة وحلوس لها لا لتعليم واقم القاري
في المسجد يوم خميس او غيره **ش** هذا معطوف على قوله وكره سجود شكر اي وكره قراءة تلميح
كأكبره قراءة الجماعة هكذا قال في العتبية ونصها وكره القراءة بالاحسان وقال اخذوا ذلك لا لا
عليه وكره اجتماع القرايعرون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الناس واراها بدعة وقد تقدم
ذلك فوق هذا وقوله وحلوس اي وكره حلوس لما يريد للسجدة لا لتعليم هكذا قال في المدونة وقال
فيها ايضا واقم القاري يوم خميس او غيره كما قال هنا وقد تقدم ذلك **ص** وفي كره قراءة الجماعة على
المواجد روايتان **ش** يريد انه اختلف في كراهية قراءة الجماعة دفعة واحدة على واحد فوجه الكراهية
ان بعضهم يخلط على بعض وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن ذكره بن زرقون
وعنه ايضا من حديث بن مسعود كانوا يقرءون خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن
وجه الرواية الاخرى ان كل واحد يقرء لنفسه فلا يخلط وقد كانت الصحابة والسلف يتدارسون
القرآن وتسمع لهم في الليل جلبة عظيمة حتى ان السفار كانوا يتواعدون بالسير عند قيام القاري **ص** واقم
لدا يوم عرفة **ش** اي وبكرة الاجتماع يوم عرفة للدعاء قال في النوادر ومن العتبية ابن القاسم عن
مالك واكره ان يجلس اهل الافاق يوم عرفة في المساجد للدعاء وتقام الرجل في منزله احب الي لان
ذلك من البدع المحدث التي لم تزد عن السلف وذلك واضح **ص** ومجاورتها لم تطهر وقت حوان والاهل
بجاء محلها او الية تاويلان **ش** يعني وبكرة للمطهر مجاورة السجدة اذا كان وقتا يجوز فيه الصلاة
قال في المدونة ولا يخطر فيها المتوضي ولغيرها وسجد من غير اجاب وقوله والا اي وان لم يكن مطهرا
او في وقت لا يجوز فيه الصلاة مثل مجاور محلها اي محل السجدة او الية كلها قال بن يونس في قوله
في المدونة ولا يقرأها وليتعد لها يريد يتعدى موضع ذكر السجود لا الية التي هي فيها وقال له صاحب
النكت وقال الباغي يتعدى موضع السجود وقال غيره يتعدى الية كلها والي ذلك اشار بقوله
تاويلان وقال ابو عمران لا يتعدى شيئا ولا يخرج من امر التلاوة ثم اذا توفضا او زال وقتها
قراها وسجد قاله في الحلاب المجي اذا كان قاري السجدة على غير طهارة او بطهارة بعد الاسفار

او الاصغر لم يقرأها وتعدّها اذا لم يسفر ولم تصغر الشمس في المدونة يسجد وفي
الموطا لا يسجد واجتمع بالحدّث في النهي عن الصلاة حينئذ وقال المطرف وبن الماحثون عندئذ حيب
يسجد بعد الصبح لا بعد العصر وهو فرق حسن ولو قيل يسجد بعد الاسفار لكان له وجه لانه وقت
اختيار للفريضة والاصغر وقت من وري **ص** واقتصر عليها واولها لكلمة والاية قال وهو
الاشبه **ش** قال في المدونة وبكره له قراتها خاصة لا قبلها شي ولا بعدها ثم يسجد بها في صلاة او
غيرها واختلف الاشياخ في ذلك فذكر عبد الحق في ثلثه عن بعضهم ان الكراهة مخصوصة بما اذا
قرأ موضع السجدة لا الاية بجلها فان قراءة الاية لا كراهة فيها وحكي في تحذيب الطالعي عن بعض السيوخ
انه بكراهة له قراءة الاية قال المازري وهو الاشبه اذا فرق بين كلمات السجدة او جملة الاية وحكي
بن بشير التاويلين اللذين ذكرهما عبد الحق **ص** وتعدّها بغير وضوء او خطبة لا تغل مطلقا **ع** يعني
انه بكراهة تعدّ قراءة السجدة في العزيمة وهكذا قال في المدونة عند بن يونس قال بن شاس المشهور
المهي عن ذلك بريد لانه اذا قرأها ولم يسجد دخل في الوعيد وان سجدا زاد في اعداد سجود الفرض
ودوي بن وهب جواره عن مالك وصوبه الميموني بن يونس وبن بشير لما ثبت انه عليه السلام
كان يبدأ وعلى قراءة السجدة في الركعة الاولى من صلاة الصبح قال ابن بشير وعلى ذلك كان
يوأظب الاخير من اشياخنا في ما شأجهم وقوله او خطبة يعني وكذا بكراهة تعدّ قراءة السجدة في
الخطبة وخولة لا شئب لانه راي النزول للسجدة يؤثر في نظام الخطبة وقوله لا تغل مطلقا اي فلا
تكره قراتها فيه ومراعاة بالاطلاق انه لا فرق بين ان يكون قذا او في جماعة تامن التخليط او
في جماعة لا تامن التخليط بضم على ذلك بن شاس وغيره لكن قال في الوجه الاخير على المخصوص
وذلك لان قول بن الحلاب ولا بأس بقراءة السجدة في النافلة والمكتوبة اذا لم يخف ان يخلط على
من خلفه يدل على عدم الجوارح مع عدم من التخليط **ص** وان قراها في زمن سجدة لا خطبة
وجهر امام السوية والاشنع **ش** لما ذكرنا السجدة تكرر قراتها في الفريضة والخطبة حتى
ان يتوهان الحكم بالنسبة الى السجود وعدمه مستوفى ذكرنا قارحيا في الفريضة يسجد بخلاف
الخطبة وهو المشهور فيها واذا قلنا بالسجود في العزيمة فان كان اماما والمصلاة سرية جهر
ليعلم المأمومين وهو معنى قوله وجهر امام السوية ولا اشنع وان لم يجهر وسجد فقال بن القاسم
يشنع لان الاصل عدم السهو وقال يحنون لا يتبع لان اكثر الناس لا يقرأها في الفريضة ولذا قرأها
قراها ولم يجهر فغالبا عليه السهو ووجه عدم السجود بالنسبة الى الخطيب والحاضر له فعل عمر
وتركه السجود وقال علي زين العابدين فان الله لم يكتبها علينا ولما تقدم من ان السجود يؤثر في نظامه
الخطبة وقال اشئب ينزل ويسجد مع الناس فان لم يفعل فليسجد واوهم في التركة سعة ومجاورها
ببشر يسجد وبكثير يعيد ها بالعرض ما لم يحن وبالفعل في ثابته ففي فعلها قبل الفاحة فولان
ش قال في الجواهر قاري السجدة اذا جا وزها ببشر يسجد ها وان جاودها بكثير رجع اليها
فقرأها وسجد ها ثم عاد الى حيث انتهى في القراءة وكذلك حكم المصلي بقراها فان لم يذكرها حتى رفع
راسه من ركوع الركعة التي هو فيها فان كان في زمن لم يجد الى قراتها قاله في الكتاب بريد وكذا
اذا ذكرها مخنيا ثم قال وقال بن حبيب عن مالك واصحابه يعود الى قراتها في الثانية ثم
وليسجد وان كان في نافلة فانه يعود الى قراتها في الثانية ويسجد واختلف المناحرون هل

فلا يشيخ حليل في اختصار الشرائع
البرزخية اذا قرأ السجدة في الفريضة
في وقت النسيء فلهذا احتجوا بالاحتجاج
فان لا يقرأ الثانية في الفريضة
محمود المشهور في الفريضة والخطبة
اليعقوبي من يسجد في وقت النسيء
لرفع الخطبة

ص
ان تبارك يسجد تحت ثلاثين سجدة
فترجع قال في الفريضة والخطبة
في وقت النسيء فلهذا احتجوا بالاحتجاج
فان لا يقرأ الثانية في الفريضة
محمود المشهور في الفريضة والخطبة
اليعقوبي من يسجد في وقت النسيء
لرفع الخطبة

نزل
اعلم

رابعة للصلاة

انما هو انما كان المقام هو الفاعل
والماضي هو المفعول به
المتعلق به

هل يسجد قبل القراءة او بعد قراتها علي قولين لا يكره بن عبد الرحمن والشيخ
محمد فان لم يركع المصلي للنافلة السجدة حتي رفع من ركوع الركعة الثانية فقد فاته السجود
وفضاه في هذه الصلاة وقال اشهب بل يسجد **مر** وان قصد لها فذكر سهوا اعتد به ولا
خلا في تكريرها او سجود قبلها سهوا **مر** يعني وان قصد سجدة التلاوة فاخط بينهما فلما وصل الي
الركوع بني فقصده الركوع فهل يعتد بركوعه وهو قول مالك واقتصر عليه هنا ولا يعتد به
قول بن القاسم في العينية والواضحة وقول مالك في المجمعة ورواه اشهب في العينية فان ذكرها
وهو مخن رفع لركعتة عند مالك وخبر صاحب عند بن القاسم فان رفع ساهيا لم يعتد به وهل
يسجد اما علي قول بن القاسم فيسجد ان طال ركوعه او رفع ساهيا لتحقيق الزيادة والطول هو
الطمانينة فما فوقها قاله بن ابي زياد اختلف هل يسجد علي قول مالك اولا والظاهر الثاني
لا زيادة قاله الطخيرة واليه اشأ يقول ولا سهو **مر** مالك في المجمعة يسجد بعد الصلاة
قال المازني لانه اخل بنية الاخطا فكان حقه قبل لكن ضعف مدرك السجود فاحذر وقول
جلا في تكريرها او سجود قبلها هكذا قال في المجمعة ونصها عند بن يونس قال مالك وان سجدا
ثم سجد معها ثالثة سهوا فليسجد بعد السلام **مر** ولو سجد في اية قبلها بطلانها السجدة فليكن
السجدة في باقي صلاته ويسجد لها ثم يسجد بعد السلام **مر** قال واصل المذهب تكريرها
ان ذكر حزب الا المعلم والمتعلم فاول مرة **مر** الضمير في قال عابد علي المازني كما علمت من اصطلاح
في هذا المختصر قال في القاري اذا قرأ اية سجدة بعد سجد فيها انه يسجد عندها وعند
السياتي خلا في اية حنيغة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو اصل المذهب عندي
الا ان يكون القاري ممن يتكرر ذلك عليه غالبا كالمعلم والمتعلم ففيه قولان اذا كانا بالعين قال
مالك وبن القاسم يسجد ان اول مرة وقال اصبيغ وبن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في اول مرة قال
واما قاري القرآن فانه يسجد جميع سجده **مر** ونذهب لساجد الاعراف قراة قبل ركوعه **مر**
يعني انه يستحب لمن قرا سورة الاعراف وسجد سجدتها ان يقرأ قبل ان يركع ليكون الركوع واقعا
علي سنته وهو كونه بعد قراة قال في الرسالة فمن كان في صلاة فاذا سجد بها قام فقرأ من الآيات
او من غيرها ما تيسر عليها عليه ثم ركع وسجد ولا بد من حذف في كلام الشيخ والمعني ونذهب
سجدة سورة الاعراف قراة قبل ركوعه **مر** ولا يكره فيها ركوع وان تركها وقصد ه صح وكذا
مر يريد انه اذا قصد بالركوع السجدة لم يحصل له لانه ان قصد بفعله الاتيان بها عليه
الركوع فقد افي السجدة وان قصد السجدة فقد احالها عن صفتها وارادها عن هيتها قال
في الدرر والاشجار بن حبيب الي جواب ذلك وفيه نظروا وان تركها اي سجدة التلاوة وقصد الركوع
صح الا انه يكره له ذلك وهو قريب مما سبق **مر** وسهوا اعتد به عند مالك لا بن القاسم فيسجد
ان اطمان به **مر** يريد ان المصلي اذا قرأ اية سجدة فذكر ساهيا عن السجدة انه يعتد بركوعه
عند مالك خلا قال بن القاسم القابل بانه لا يعتد به فعلي قول مالك يرفع لركعتة وعلي قول بن
القاسم يجوز ساجدا وسجدا للسهو ان حصل له اطمان في الركوع الذي فعله ساهيا عن السجدة
لا علي قول مالك **فان قلت** هذا تكرار مع ما تقدم في قوله وان قصد لها فذكر سهوا الي
احدة **قلت** ليس بتكرار والعقد بينهما انه في المسئلة الاولى كما علمت وقصد السجود فاحذر

له فلما وصل الي الركوع نبي فقصم الركوع وفي هذه المسئلة لم يقصد السجود لعدم بل ركع
 سهوا عند فلما وصل الي الركوع ان ذكر السجود كمن الحكم فيها واحد وقد حمل ابو محمد المسئلة الاولى
 علي هذه لكن لوجهها الشيخ في محل واحد واجد عنهما معا لاحادي في الاختصار وسهوا في كلامه تكن لوجهها
 يقول لعامل محذوف اي وان تركها سهوا وهو معطوف علي قوله وان تركها وصنوه صح وكذا **ص**
فصل يدب نفل وتاكيد بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر بلاحد والضحى **ش** يعني ان النفل مستحب
 وانه يتأكد بعد المغرب كما يتأكد بعد الظهر وقبلها اي وقبل الظهر كما يتأكد قبل العصر وقوله
 بلاحد يعني ان ذلك لايجد بعد مخصوص بل يصلي ما تيسر وقد جاء عن ابن القاسم انه لما سئل
 هل كان ما لك يوقت قبل الظهر وبعد ها وقبل العصر وبعد المغرب وبعد العشاء قال لا امانا
 يوقت اهل العراق وقد كان ما لك رحمه الله تعالى يعز من التحذير وراي انما ورد من ذلك ليس
 المراد به التحذير وقد اعترض شراح الرسالة علي ابن ابي ريد في قوله ويستحب له ان يتنفل بعد
 اي بعد الظهر باربعة ركعات يسلم من كل ركعتين ويستحب له مثل ذلك قبل صلاة العصر قبل
 وانما اتي بذلك لقوله عليه السلام من صلى اربع ركعات قبل العصر واربع بعد ها حرما لله حسنة
 علي النار ولقوله عليه السلام رحم الله عبدا صلى اربع ركعات قبل العصر ودعا وعليه السلام
 مستجاب وقوله والضحى اي وما يستحب ايضا الضحى وهو في محذوف عطا علي قوله نفل اي ونفيل
 نفل وصحي الا ان في صحة هذا العطف مع ثبوت الاثني واللام في الضحى كما رايت في الشيخ نظر والاولي
 خبر يده منها واكثر الضحى ثمان ركعات لما في الموطا قالت ام هاني بنت ابي طالب ذهبت الي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستر بثوب قالت فسلت فقال
 من هذه فقلت ام هاني بنت ابي طالب فقال مرحبا يا ام هاني فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات
 فلتفت في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم بن ابي علي انه قاتل رجلا احبته فلان بن هيرة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجرنا من احبتي يا ام هاني فقلت ام هاني وذلك ضحى وقد
 ورد في فضلها ان اركبته كقوله عليه السلام هي صلاة الاوابين وكما في حديث ابي ذر اماطة الاذي عن
 الطريق صدقة والتسليم علي من هبت صدقة والامر بالمعروف صدقة والهي عن المنكر صدقة وذكره
 الصلاة والصوم والحج والسيعة والجمعة والتكبير صدقة ثم قال يحزي الله حدكم من ذلك ركعتي الضحى
 وصديك ابي ذر ايضا او صافي طليبي بثلاث لا ادعمن ان شا الله ابد صلاة الضحى الي اخره وكانت
 عائشة تفضلها ثمان ركعات وقالت لوشري ابواي ما تركتهن وقالت معادة سألت عائشة كم كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الضحى قالت سبع ركعات الي غير ذلك من الآثار الواردة
 وافلها ركعتان كما تقدم **ص** وسريه بها راويها ليل **ش** اي وما يستحب ايضا السريه بالواقل
 بها راويها ليل وهو كما قال ابن ابي ريد ويستحب في بواقل الليل الاجهار وفي بواقل النهار الاضداد
 وسريه بها في كلامه معطوفان علي نفل اي ندب نفل وسريه بها راويها ليل وروي عن مالك انه
 اذا كان وحده بها رامن حيث لا يسمع منها احد جهر بالقراءة لان ذلك امكن لحصول المعنى في النفس
 ويحوز له ايضا ان يسريه **ص** وتاكيد بوتر **ش** اي وتاكيد الجهر في الوتر وذلك لانه قد ارتفع عن
 رتبة المستحب ان قد اخذ وجوبه مما وقع لاصح وسحون كما سيأتي واختلف هل يجوز الاسرار فيه
 وهو المشهور اولا وهو قول الابائي فاذا اسر عندك فيه عامدا او جاهلا اعاده قاله

او انفل والوتر

رحم الله عبدا

شخصا قبيحا فمعه صنف من علم ما علمت
 وتلوه في صلاة او في غير الصلاة
 اللهم وسبها وذلها لخيرها واهلها

قوله وجهر ليلاد خلة كلامه الوتر وهو كذا
 الامانة صلاة في وتر الصلاة بالسر والجلد
 والسر والجلد في وتر الصلاة بالسر والجلد

لذلك علم

الاهن
واما قوله

المدونة لما في الصحيحين عنه عليه السلام افضل الصلاة صلواتكم في ربوكم الا المكتوبة ابن شماس
ولو انفراد الواحد في بيته لطلب السلامة من قصد اظهار النافلة كان افضل له على المشهور لم
يورد لك الي تعطيل المساجد قال ابن راسد ولم ار ما ذكره من الخلاف وقوله واختم فيها يريد
ان الختم في التوافق مستحب ليقف المصلون على سماع جميع القرآن ولو اقتصروا على سورة من اول
التهنئة الى اخرها لا حرجا هم كما قال في المدونة وهو معنى قوله وسورة تخرج كما قوله ثلاث وعشرون
الى اخره هو خبر مستند اخذ في اي وهي ثلاث وعشرون يريد ان التوافق كانت ثلاثا وعشرين
ركعة بالوتر ثم جعلت تسعا وثلاثين به قال في النوادر عن ابن حبيب انه عليه السلام رغب
في قيام رمضان من غير ان يامر بخبره فقام الناس وصدنا منهم في بيته ومنهم في المسجد فأتاه
عليه السلام على ذلك وفي ايامه ابي بكر وصدر من خلافة عمر ثم راي عمران بن حصين على امام فامر
ابيا وضيم الداري ان يصليا بهم احد عشر ركعة بالوتر وكانوا يقولون بالمايتين فتقل عليهم فحفف
في القيام وزيد في الركوع فكانوا يقولون بثلاث وعشرين ركعة بالوتر وكان يقول بالبقرة
في ثمان ركعات وربما في اثني عشرة وقيل كان يقرأ من ثلاثين الى عشرين الى يوم الحرة فتقل عليهم
طول القيام فتقصوا من القراءة وزيد في الركوع فجعل ستا وثلاثين ركعة والوتر ثلاث فحفي
الامر على ذلك قال وامر عمر بن عبد العزيز في ايامه ان يقرأ في كل ركعة بعشرين آيات وعشرون في الركعة
ابن حبيب والذي رجح اليه بن عمر ثلاث وعشرون قال في الكافي واختار مالك في رواية بن القاسم
ستا وثلاثين وله في المختصر اختيار احدى عشرة وقوله وصف مسجودا ثمانية وحق يعني ان
المسجود بركعة يصلي الثانية بعد سلام الامام مخففة ولحق الامام فيما يفعل وهذا مخالف لما في
بن الحلاب انه يخزي مواضعه في الاداء وسلم بين كل ركعتين بالنسيئة الى الامام ثم كذلك الى اخر
الصلاة فلا يزال مسوقا وظاهر كلام صاحب الدخيلة ان هذا هو المذهب **ص** وقراءة شفيع يسبح
والكافرون ووتر باخلاص ومعدونين الامن له حزب ثمة فيها وفعله لمنتهى احد الليل وكره
بعده مخدوم صلى وجاز وعقب شفيع متفصل سلام الا لاقتدا بواحد **كر** يعني ويندب
قراءة شفيع بكذا وقراءة وتر بكذا واذ لك لما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني
ان عاتبة سببت باي شيء كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان يقرأ في الاولي يسبح
اسم ربك الاعلى وفي الثانية يقول يا ايها الكافرون وفي الثالثة يقول هو الله احد والمعدونين
وهذا الذي ذكره هو المشهور راعى اسباب القراءة في الشفع والوتر بما ذكره روي بن وهب
عن مالك في المجموع انه قال ان الناس يلبسون في الوتر قراءة قل هو الله احد والمعدونين
مع ام القرآن وما هو بلان مرواني لا فعله واما الشفع قبله فاعندي شيء يستحب القراءة فيه دون
غيره بن رشد وهذا اذا كان الوتر عقب صلاة الليل واما اذا اوتر عقب شفيع الوتر فانه
يقرأ فيه يسبح والكافرون قال صاحب الاحود يواصح ان يقرأ في الوتر بقول هو الله احد
وكذلك يجافي الحديث الصحيح قال وهذا اذا انفرد واما اذا كانت له صلاة فيجعل وتره من
صلواته وليكن ما قرأ فيه من حربه ولقد انتهت القعدة بقوم الى ان يصلوا التوافق فاذا
صلوها اوتروا بهذه السورة والسنة ان يكون وتره من حربه يريد وكذلك شفيعه
والي هذا اشار بقوله الامن له حزب فممنه فيهما اي فمن حربه في الشفع والوتر قوله وفعله

آخر

أما إذا كان من غير الصلاة في السفر
فإنه لا يركع ركعة واحدة في السفر
فإنه لا يركع ركعة واحدة في السفر

لمنتبه الي احزة اي فندب فعل الوتر احز الليل لمن ينتبه والا قدم وهكذا قال ابن
يونس ولفظه والافضل عند مالك تاخير الوتر لفضيلة قيام الليل الا لمن يكون الغالب ان
لا ينتبه فالافضل له ان يوتر ثم ينام لان في يومه قبله تغديرا بالوتر وقد كان عمر بن الخطاب
يوتر اخل الليل وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بكر كيف يوتر فقال صلى الله عليه وسلم
اقوم فاصلي ولا او تر فقال له اخذت بالحزم وسال عن ذلك عمر بن الخطاب فقال صلى الله عليه وسلم
ثم اقم فاصلي واوتر فقال له اخذت بالقوة قوله ولم يعيد فمقدم يريد ان من قدم وتره اول
الليل ثم تنفل بعدة لم يعيد لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة ولما روي عن ابن عمر
وهو المشهور وقيل يوتر لقوله عليه السلام اعملوا اخر صلاتكم بالليل وتره قوله وجاز يعني
التنفل بعد الوتر يريد ان اطرات له نية التنفل بعد ان او تر واما لو قصد او لا ان يوتر ثم
تنفل فانه يكون محالفا للسنة لقوله عليه السلام اعملوا اخر صلاتكم بالليل وتره قوله وقيل
شفع منفصل اي ويستحب ان يكون الوتر عقيب شفع وهذا يقتضي ان يكون هو المشهور عند
وظاهر المدونة ان الشفع قبل الوتر للصحة لا للفضيلة وبها ولا بد ان يكون قبلها شفع يسبق
بينهما في السفر والحضر وشهدوا بالباي وفي قوله في المدونة ولا ينبغي ان يوتر بواحدة اشارة الى
ان الشفع قبلها للفضيلة في محتمله للفولين وقوله منفصل يسلا مر هذا مذهبنا كما قال في المدونة
وخبره السافعي وجماعة خلافا لابي حنيفة فقوله الا لاقتدا بواصل يريد ان ما تقدم من استحباب
الفصل بين الشفع والوتر يسلا اما هو في حق من صلى وحده او خلف من يعصلي يسلا مر فاما اذا صلى
خلف من لا يفصل بينهما وهو معنى قوله بواصل كذهب ابي حنيفة فانه يتبعه وهو المشهور وقال
اشهد بسلم من اثنين **ص** ركعة وصله ووتره بواحدة وقراءة ثمان من غيراتها الاول ونظر
بمصحف في فرض او اثنا نفل الاول وجمع كثير لنفل او مكان مشهور والافلا وكلام بعد صبح
لقرب الطلوع لا بعد فجر وصحفة بين صبح وركعتي الفجر **ع** يعني انه بكرة ان يكون الوتر متصلا
بالشفع من غير سلام بينهما يريد لغير مقتد بواصل كما تقدم ووجه ذلك انه عليه السلام
لما ساله الرجل عن صلاة الليل فقال مشني مشني فانا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة وتره
له ما قد صلى واما كراهة الوتر بواحدة فهو مذهب المدونة قال فيها ولا يوتر بواحدة ليس
قبلها شيء في سفر ولا حضر قال المازري لم يختلف المذهب في كراهة الاقتصار على ركعة
واحدة في حق المقيم الذي لا عذر له واما اختلف في المسافر في المدونة لا يوتر بواحدة وفي
كتاب بن سمعون اجازته واوتر سمعون في مرضه بواحدة وراه عذرا كالسفر انتهى وروي
رياد عن مالك ان للمشافران يوتر بواحدة قوله وقراءة ثمان من غيراتها الاول يعني اذا
صلى اثنان واحد بعد واحد في قيام رمضان ونحوه فانه بكرة للثاني ان يقرأ من غير
المكان الذي انتهت اليه قراءة الاول ليلا يخير كل واحد اعمارا توافق صوته ولان
العزم سماع المصلين جميع القرآن واما كراهة نظر المصلي في المصحف في العزم فلا
لشغله غالبا واجاز ما لك ذلك في النافلة اذا ابتدأ القراءة في المصحف واما اذا اقتصر
في غير المصحف فلا وهو معنى قوله او اثنا نفل لا اوله اي بكرة النظر في المصحف في اثنا نفل
لكثرة الشغل لا اوله لدخوله على ذلك ولما في التجاري كان ضيادا يقرأ القرآن في المصحف

في رمضان

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفجر في رمضان
واجبة على كل مسلم ولو لم يكن في شهر رمضان
فانها واجبة في كل شهر

في رمضان وقوله وجمع كثير لئلا او يمكن مشتمل يعني انه بكثرة اجتماع الجمع الكثير في النافلة
حسية الربا وقد قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة صلاة احدى في بيته الا المكتوبة
والعلة ما تقدم وكذا ذكره ايضا صلاة النافلة بمكان مشهور لما سبق ابن يونس قال
مالك ولا بأس بصلاة النافلة في الجماعة لئلا او يحذر ما قال بن ابي رزمين معناه ان يكون القوم
قليل كالرحلين والثلاثة مما لا يكون مشتملا قاله بن حبيب وقوله والافلاي وان لم يكن الجمع كثيرا
ولم يكن المكان مشتملا ولا كراهة لفقدان علة الكراهة وقوله وكلام بعد صبح الى اخرة يعني
ومما يكره ايضا الكلام بعد صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس وهو قريب مما قاله في الرسالة
ويستحب باثر صلاة الصبح التماس في الذكر والاستغفار والتسبيح والدعاء الى طلوع الشمس وقرب طلوعها
وذلك لما روي عنه عليه السلام انه قال يقول الله تعالى يا عبدي اذكرني ساعة بعد الصبح وساعة
بعد العصر الفيك ما بينهما وروي عنه عليه السلام انه كان اذا صلى الصبح جلس في مصلاه الى طلوع
الشمس وكذا كان مالك يفعل وقال عليه السلام من صلى الصبح وجلس في مصلاه ولم يتكلم به
الاخبر الي ان يركع صبيحة الضحى غفرت ذنوبه ولو كانت مثل ريد البحر الى غير ذلك من الاحاديث
ولا يكره الكلام بعد الفجر وقبل صلاة الصبح كما ذكره وقوله وصحبة بن صبح وركعتي الفجر يعني ومما
يكره ايضا الصحبة بين صلاة الصبح وركعتي الفجر وهكذا قال في المدونة وهو المشهور واستحبها
بن حبيب وقال ابن القاسم لا بأس بذلك ان لم يرد فضلا بينهما وان اراد ذلك فلا احبه ابو محمد
ولا يفعله استينا قالان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله استينا **ص** والوتر سنة اكد ثم عيل ثم
كسوف ثم استسقا ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر ومنه وربه للصبح وندب قطرها له لغة
لاموتر وفي الامام روايتان **ش** ما ذكره من ان الوتر سنة مؤكدة وهو المنصوص في المذهب
وحجج الخبي ما وقع فيمنون ان من تركه **جرح** ولا يصح ان من تركه يؤدب ورد بعد ما استلزام ذلك
للوجوب لان الصبح يكون بالمباح فضلا عن غيره ولانا يؤدب الصبي على ترك الصلاة وليس
واجبة عليه وقوله ثم عيل اي ان صلاة العبد ايضا سنة من عبد السلام وهو المشهور الحديث
الاعرابي هل علي غيرها قال لا واختار بعض الابد ليسين الوجوب على الكفاية ولذلك صلاة
الكسوف سنة يعني كسوف الشمس وكذا صلاة الاستسقا وسيا في ذلك انك الله تعالى مبينا
فانما عطين الشيخ ذلك ثم اشار منه الى ان مراتب هذه السنن تتفاوت فأكدها الوتر وطلبه
صلاة العبد بن وطلبها صلاة كسوف الشمس والاستسقا وهكذا فعل في الجواهر وقوله ووقته
بعد عشاء صحيحة وشفق يعني ان اول وقت للوتر المختار ما ذكره واحترز بقوله صحيحة مما لو
فاسدة اذا كانه لم يصل واحترز بقوله وشفق من مثل الجمع ليلة المطر الجزولي ووجدنا في
بعض طرز الكتب انه يجوز تقديمه ليلة الجمع ان اقدم الغرض فاصري غيره والمشهور انه لا يجوز
تقديمه لان العشاء قدمت لفصل الجماعة ولرفع المشقة والوتر لا ضرورة تدعو فيه لذلك
قال العقبة ابو عمران انما ذكره تقديم الوتر منصوصا في الجزلان سعدون قال ابو محمد صالح
سمعت بالجز بيشوق فاسترني لا نظرت منه هذه المسئلة فوجدت الرقعة التي فيها هذه المسئلة
مقطوعة بالمقص وأخر وقته الى طلوع الفجر وقوله وضروريه للصبح يريدان وقت الضرورة
للوتر من طلوع الفجر الى صلاة الصبح وهو المشهور وقيل لا ضروري لها وهو قول ابي مصعب

يجرح

الجملة

علم

وإذا نزع على الشفع والوتر
فقط في وقت الصلاة
كما سيجاء قريباً

أوداً وقع في وقت الضرورة وهو المذهب وأليه ذهب بن عطاء الله اللخمي وأري أن لا يصلي
بعد الفجر لقوله عليه السلام بان رواه الصبح بالوتر أصرجه مسلم وقوله إذا احتسب أحدكم الصبح
صلى ركعة **قلت** ولا حجة له فيه قوله ونذبت قطعها له لقد لا فوتر هذا تفريع على ما ذكره من أن
الوتر وقتاً ضرورياً يعني إذا نسي الوتر فلم يذكرها حتى شرع في صلاة الصبح وهو مذهب المدونة
قال المازري وهو المشهور اللخمي وقال في المبسوط لا يقطع وهو ظاهره لئلا يقطع الأقوي للاصعق
وهو قول المعيرة وغيره وإن كان ما صوماً ففيه الخلاف اللخمي ثلاثة أقوال فقال قال مالك إذا
ذكر وهو في جماعة قطع لأن الوتر سنة فهو أن تركه فضل الجماعة صلى صلاة في سنة وقال أيضاً
لا يقطع وقال بن وهب عنه أن شامداً في مع الإمام ترك الوتر ثم أعاد الصبح يريد يتأدي بنية
النقل وظاهر كلامه أن الأول هو المذهب خلاف ظاهر كلام الشيخ وفي المدونة القولان الأولان
والذي رجح إليه استحباب التأدي ولهذا اقتصر عليه هنا وإن كان إماماً حكى بن حبيب في
الواحة عن مالك أنه يقطع إلا أن يسفر جداً وقال المعيرة لا يقطع وهو مروى عن مالك
وهو معنى قوله وفي الإمام روايتان لكن كلامه لا ينهم منه الرواية الأولى بل هو القطع مطلقاً
وليس كذلك وفيه أيضاً رواية ثالثة بالتخيير بين التأدي والقطع ذكرها الباقي في هذا
وهذا الخلاف كله ما لم يعقد ركعة فإذا أعقد ركعة فإنه يتأدي فقد كان أو غيره وفي نقد
الطالب عن بعض الأسياف أنه يقطع سواء أعقد ركعة أم لا وقال عبد الحق إنما أصح قول
مالك في المأموم الذي أخذ حكم الإمام فاما العذر والإمام فيقطعان إذا ليسا في حكم
غيرهما فلا بد خلوها من الخلاف ابن راشد وإن أقبلت بقطع الإمام فهل يقطع المأموم كما إذا
ذكر الإمام صلاة قولان اللخمي ولا خلاف أنه إن ذكر الوتر بعد الفراغ من الصبح أن صلاة
ماضية فلا يوتر **ص** وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه لثلاث وللحنس صلى الشفع ولو قدم
ولسع زاد الفجر **ص** يريد أن من ترك الوتر أو تأمر عنه لم يستيقظ وقد بقي لطلوع الشمس مقدار
ما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان فإنه ترك الوتر وبقي بالصبح وهو مذهب المدونة والمشهور
وقال أصح ما ياتي بالوتر ويصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر
لأنه يغتفر بعض الغرض لأجل سنة لا سيما عند من يجعل المفعول بعد حروج الوقت قضا ولو وقع
بعضها في الوقت ولا إشكال أنه ياتي بالوتر إن اتسع الوقت لثلاث ركعات وهو معنى قوله
لثلاث أي فلا يترك الوتر جسيماً واحتمل إذا اتسع أربع هل ياتي بالشفع والوتر ولو فاتت
ركعة من الصبح وهو قول أصح في الموازية أو ترك الشفع وهو الجارح على مذهب المدونة
فإن اتسع لحنس صلى الشفع والوتر والصبح إن لم يكن تنفل بعد العشاء وإن كان قد تنفل فقال
أصبح يصلي الشفع والوتر والصبح أيضاً ويترك الفجر لأن الشفع من الوتر عند أبي حنيفة
وهو يرى الوتر واجباً والفجر يقضي عندنا وهذا معنى قوله صلى الشفع ولو قدم أي صلى الشفع
وترك الفجر ولو قدم فلا بعد صلاة العشاء وقيل يترك الشفع ويصلي الوتر وركعتي الفجر والصبح
وهو معنى قوله زاد الفجر أي مع الشفع والوتر **ص** وهي رغبة تقتدر لنية تحضرها ولا تجزئ
أن تبين تقدم إحرامها للفجر ولو تجر ونذبت الاقتصار على الفاحشة وأبقاها عسجد ونابت عن
الحنية وإن فعلها بنية لم يركع ولا يقضي غير فرض الأهي فلهذا وإن أقيمت الصبح وهو

بمسجد تركها وخارجة ركنها ان لم يخف فوات ركعة **عشر** الضمير في وهي راجع الي صلاة الفجر
اي وصلاة الفجر ركنية وهو احد قول مالك واحذ به بن القاسم وابن عبد الحكم واصبغ وهو الرابع
عند بن ابي زيد لمضد برة به في قوله وركعتا الفجر من الغار ب وقيل من السنن الموكدة
وهذا القول الثاني ايضا قوله مالك واحذ به اشهب قال بن عبد البر وهو الصحيح وحكي للحنيني
وعنوة القولين عن اصبغ واشهب ولم يردح شيئا وقوله تفقتقر لنية تحضها يعني ان صلاة الفجرة
تفقتقر الي نية تحضها هكذا قال غير واحد بن زرقون ومن شرط ركعتي الفجر التعيين بالنية وقال
في المدونة ان اصلاها بعد الفجر لا ينوي بها ركعتي الفجر لم يجزاه وقوله ولا يجزيه ان ينين تقدم
احرامها للفجر يريد ان من شرطها ان تقع بعد طلوع الفجر فلا يجزيه ان تقدمت عليه ولو بالاحرام
قال في المدونة ومن تجزي الفجر في غير ركعة له فلا بأس به فان ظهر انه ركعها قبل الفجر أعادها
بعده وقال بن جيب لا يعيدها بعدة بن يونس وقاله بن الماشون وحكي في النوادر عن اشهب
ان من صلاها ولا يوقن بالفجر لم يجزاه وظاهره ولوتين انه اوقعها بعدة وقال في المختصر اذا
صلي ركعة قبل الفجر وركعة بعد ولم يجزه قوله ونذب الاقتصار علي الفاتحة هذا هو المشهور
وهو مذهب المدونة والمجموعة لقوله عائشة رضي الله عنها ان كان عليه السلام ليخفف ركعتي
الفجر حتى اني لا اقول اقرا فيهما بام القرآن ام لا وقال عنه بن القاسم يقرأ فيهما بام القرآن وسورة
من فضله المفصل واما انا فلا ان يد علي ام القرآن في كل ركعة وهكذا ذكر عن مالك في مختصر مالك
في المختصر لما رواه مسلم وعنه انه عليه السلام قرأ فيهما بام القرآن وقد يابها الكافرون وقيل
هو الله احد ورواه بن وهب في الموطأ عن بن عمر وان مالكا بلغه ذلك فاعجبه بن جيب وروي
انه عليه السلام قرأ في الاولى بام القرآن وامن الرسول وفي الثانية بام القرآن وباهل
الكتاب فقالوا الي كلمة سوا بيننا وبينكم الايتين وقيل يقرأ في الاولى مع امر القرآن قولوا امناه
بالله / لاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب نقالوا وروي مثله عن بن عباس عنه عليه السلام
قوله وايقاعها بمسجد يعني انه ليس يجب ايقاع صلاة الفجر في المسجد وهكذا حكي بن محرز عن مالك
ولفظه ومن السليمانية قال مالك وصلاة ركعتي الفجر في المسجد اوجب الي منها في البيوت لانها مسنة
واظهار السنن خير من كتمانها لان الناس يفتدي بعضهم ببعض استي وتقلد التوسني ايضا وقال
الحنيني سيجب ان ياتي بها في بيته وقوله ونابت عن الحنيفة يريد ان من صلي صلاة الفجر فاتها ثوب
له عن تحية المسجد قاله في الجواهر وانفرد الشيخ ابو الحسن يعني القاسمي بان يجزي المسجد ثم يركع
للفجر واشار الشيخ ابو عمران الي تضعيفه قوله وان فعلها ببيتها لم يركع يريد ان من صلي ركعتي الفجر
في بيته ثم اتي المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع وقيل بل يركع ركعتي الحديث ان ادخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقد ذكر القولين في الرسالة وقال في الجواهر هار وايتان
مشهورتان ولنسب الجوزي الركوع لاشهب وهدمه لابن القاسم ونسب بن راشد الركوع لابن القاسم
وبن وهب قال وهو احتيا راي بن عبد الحكم وروي بن نافع عدمه وعن مالك الحنيني في الركوع
وعدمه قال وقد رابت من فعله واحب الي ان لا يفعل وبه قال سحنون قال بعض شراح
الرسالة وهو المشهور ولهذا اقتصر عليه الشيخ هنا قال في الجواهر واذ قلنا يركع في بيته
النافلة او نية اعادة ركعتي الفجر قولان للمتاخرين قوله ولا يقضي غير ذلك هذا مما لا اشكال

بمسجد تركها وخارجة ركنها ان لم يخف فوات ركعة عشر الضمير في وهي راجع الي صلاة الفجر
اي وصلاة الفجر ركنية وهو احد قول مالك واحذ به بن القاسم وابن عبد الحكم واصبغ وهو الرابع
عند بن ابي زيد لمضد برة به في قوله وركعتا الفجر من الغار ب وقيل من السنن الموكدة
وهذا القول الثاني ايضا قوله مالك واحذ به اشهب قال بن عبد البر وهو الصحيح وحكي للحنيني
وعنوة القولين عن اصبغ واشهب ولم يردح شيئا وقوله تفقتقر لنية تحضها يعني ان صلاة الفجرة
تفقتقر الي نية تحضها هكذا قال غير واحد بن زرقون ومن شرط ركعتي الفجر التعيين بالنية وقال
في المدونة ان اصلاها بعد الفجر لا ينوي بها ركعتي الفجر لم يجزاه وقوله ولا يجزيه ان ينين تقدم
احرامها للفجر يريد ان من شرطها ان تقع بعد طلوع الفجر فلا يجزيه ان تقدمت عليه ولو بالاحرام
قال في المدونة ومن تجزي الفجر في غير ركعة له فلا بأس به فان ظهر انه ركعها قبل الفجر أعادها
بعده وقال بن جيب لا يعيدها بعدة بن يونس وقاله بن الماشون وحكي في النوادر عن اشهب
ان من صلاها ولا يوقن بالفجر لم يجزاه وظاهره ولوتين انه اوقعها بعدة وقال في المختصر اذا
صلي ركعة قبل الفجر وركعة بعد ولم يجزه قوله ونذب الاقتصار علي الفاتحة هذا هو المشهور
وهو مذهب المدونة والمجموعة لقوله عائشة رضي الله عنها ان كان عليه السلام ليخفف ركعتي
الفجر حتى اني لا اقول اقرا فيهما بام القرآن ام لا وقال عنه بن القاسم يقرأ فيهما بام القرآن وسورة
من فضله المفصل واما انا فلا ان يد علي ام القرآن في كل ركعة وهكذا ذكر عن مالك في مختصر مالك
في المختصر لما رواه مسلم وعنه انه عليه السلام قرأ فيهما بام القرآن وقد يابها الكافرون وقيل
هو الله احد ورواه بن وهب في الموطأ عن بن عمر وان مالكا بلغه ذلك فاعجبه بن جيب وروي
انه عليه السلام قرأ في الاولى بام القرآن وامن الرسول وفي الثانية بام القرآن وباهل
الكتاب فقالوا الي كلمة سوا بيننا وبينكم الايتين وقيل يقرأ في الاولى مع امر القرآن قولوا امناه
بالله / لاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب نقالوا وروي مثله عن بن عباس عنه عليه السلام
قوله وايقاعها بمسجد يعني انه ليس يجب ايقاع صلاة الفجر في المسجد وهكذا حكي بن محرز عن مالك
ولفظه ومن السليمانية قال مالك وصلاة ركعتي الفجر في المسجد اوجب الي منها في البيوت لانها مسنة
واظهار السنن خير من كتمانها لان الناس يفتدي بعضهم ببعض استي وتقلد التوسني ايضا وقال
الحنيني سيجب ان ياتي بها في بيته وقوله ونابت عن الحنيفة يريد ان من صلي صلاة الفجر فاتها ثوب
له عن تحية المسجد قاله في الجواهر وانفرد الشيخ ابو الحسن يعني القاسمي بان يجزي المسجد ثم يركع
للفجر واشار الشيخ ابو عمران الي تضعيفه قوله وان فعلها ببيتها لم يركع يريد ان من صلي ركعتي الفجر
في بيته ثم اتي المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع وقيل بل يركع ركعتي الحديث ان ادخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقد ذكر القولين في الرسالة وقال في الجواهر هار وايتان
مشهورتان ولنسب الجوزي الركوع لاشهب وهدمه لابن القاسم ونسب بن راشد الركوع لابن القاسم
وبن وهب قال وهو احتيا راي بن عبد الحكم وروي بن نافع عدمه وعن مالك الحنيني في الركوع
وعدمه قال وقد رابت من فعله واحب الي ان لا يفعل وبه قال سحنون قال بعض شراح
الرسالة وهو المشهور ولهذا اقتصر عليه الشيخ هنا قال في الجواهر واذ قلنا يركع في بيته
النافلة او نية اعادة ركعتي الفجر قولان للمتاخرين قوله ولا يقضي غير ذلك هذا مما لا اشكال

انما اذا اخذ الصبح
ركعتي الصبح
في دار من دارين الصبح
خرج وقت

والمخرج للركعتين

المعاني قال في الصلوات قال في الصلوات
الوقت للصبح في دارين الصبح
ركعتي الصبح

ان يدخل الجنة او
يكون له في الجنة
فقال له صلى الله عليه وسلم

عن ابن ابي عمير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الصبح ركعتي الصبح
ركعتي الصبح

فيه لان الغزايين لها منية علي غيرها وقوله والاهي فللزال هذا استثنائنا مما عدي الغزايين
ولا يقضي غزايين الا في فيكون استثنائنا من المستثنى ان وقع بغير حرف عطف او معطوف علي
المستثنى اي ولا يقضي من الصلوات الا الغزايين وركعتي الجبران وفي حرف عطف وقد اختلف في
ركعتي هذا يعني بعد طلوع الشمس الي الزوال وهو المشهور لما في الموطأ من حديث الوادي قال
في الجواهر وقيل لا يصلحها ثم اذا قلنا يصلحها قبل ما يفعله قضا او ركعتان ثوب لم يوي بها
عن ركعتي الجبران واذ قلنا بالقبض فقال اشهد يقضيها في كل وقت من الليل او نهارا ولا يقضي
اذا قبضها مع الصبح هل يقدمها علي الصبح ام لا فقال القاضي المشهور من مذهب مالك انه يقضيها
بعد صلاة الصبح انتهى وذكره الباجي من رواية بن وهب عنه قال وقال اشهد وعلي بن زياد
يركعها ثم يصلي الصبح ووجه الاول قوله عليه السلام فليقبضها اذا ذكرها ووجه الثاني في ما رواه
مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها حين قام يوم الوادي ثم صلى الصبح وقوله وان اقيمت
الصبح وهو مسجد تركها يريد ان من دخل المسجد ولم يكن ركع الجهر فاقم عليه صلاة الصبح فان ترك
ركعتي الجهر ويدخل مع الجماعة ثم يركعها بعد الشمس لقوله عليه السلام اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا
المكتوبة وهو مذهب المدونة وفي الحلاب يخرج فيصلها ثم يعود واستحب اشهد ان يركعها حاله
الاقامة لانهم يطيلونها فان اقيمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد ركعها ان لم يحق فوات ركعة وقال
القاضي في الاكمال اذا اقيمت قبل ان يدخل المسجد هل يراعي فوت الركعة الاولى او الاخرة ركعتي
او تصلحها وان فاتت صلاة الامام اذا كان الوقت واستقاله بن الحلاب **من** وهذا افضل
كثرة السجود او طول القيام قولان **ش** هكذا ذكر الجزولي في شرح الرسالة وراى قول ثالث
ولفظه واختلف هل طول القيام افضل ام كثرة الركوع والسجود افضل او الفرق ان كان له حزب
معين وطول القيام افضل وان كان له ورد معين فكثرة الركوع افضل فوجه القول الاول قوله
عائشة رضي الله عنها ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره الا اني عشرين
بعد هذا الوزن ومعلوم انه كان رطول في ذلك ويقرا في كل ركعة قراءة طويلة ووجه الثاني قوله عليه
السلام للرجل الذي سأله اعني علي نفسك بكثرة السجود والله اعلم **من فصل** الجماعة
بغرض غير جمعة سنة ولا تنفذ **ش** المشهور ان صلاة الجماعة سنة كذا قال وقد تضمن عليه غير
واحد من اصحابنا وراى بن شاس موكدة **ش** قال وليست واجبة الا في الجمعة وحكي الامام ابو عبد
الله والقاسميان ابو الوليد وابو بكر عن بعض اهل المذهب انها فرض علي الكفاية وحكي الجزولي
في شرح الرسالة انها فضيلة فقوله بغير من احتراز من التوافق والسنن والباقي بغير من لفظية
واحتراز بقوله غير جمعة من الجماعة في الجمعة فاجبة كما سباني وقوله ولا تنفذ بغيره ان
الجماعات سواء لا تنفذ بكثرة ولا غيرها ابن شاس والمشهور انه لا فضل لجماعة علي جماعة وقال
بن حبيب بل تفضل الجماعة بالكثرة وفضيلة الامام انتهى ومنهم من راي ان اطلاق الاول
بالنسوية انما معناه في ثبوت الاعادة في حق من صلى مع واحد فاكثرا لان الصلاة مع واحد في الثواب
كالصلاة مع الثمان واهي بن كعب انه عليه السلام قال صلاة الفذ مع الرجل اذكى من صلاته
وحده وصلاته مع الرجلين اذكى من صلاته مع الواحد وما كثر مواجب الي الله تعالى ولما رواه
مالك من صلى بارض فلا صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك فان اذن واقام صلى وراه من

الملايكة

الملايكة امثال الجبال قائم الباي ولولم تكن الجاعات تتفاضل لما كان للمصلي فائدة في كثرة من صلي
 خلفه قال صاحب الدرر لا نزاع ان الصلاة مع الصلحا العلماء والكثير من اهل الخير افضل من غيرهم لشمول
 الدعاء وسرعة الاجابة وكثرة الرحمة وقبول الشفاعة وانما الخلاف في زيادة الفضيلة التي شرع الله
 تعالى الاعادة لاجلها فالذهب ان تلك الفضيلة لا تزيد وان حصلت فضائل اخرى لم يبدل دليل على جعلها
 سببا للاعادة ومن حبيب يري ذلك **ص** وانما يحصل فضلها برؤية **ش** هذا كقول ابن شاس ولا يحصل فضيلة
 الجماعة باذراك اقل من ركعة مع الامام انتهى ولا نزاع ان مدركة التشهد له اجر وانما مأمور بذلك وانما تلك
 الدرجات لا تحصل الا برؤية لان التمج ايضا فيها جملة الصلاة ومدركة اقل من ركعة ليس مدركة للصلاة لقوله
 عليه السلام من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة فجملة الاصحاب على فضيلة الجماعة والوقت
 وقصره غيرهم على الوقت ابن عبد السلام لان لفظه يقترب من لفظ من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
 الشمس الحديث **ص** ونوب لمن لم يحصله كصلي بصبي لا امرأة ان يعيد مفوضا مومنا ولو مع واحد غيره
 مغرب كعشا بعد وتروان اعاد ولم يعيد قطع والاشفع وان امر ولو سلم اتي برابعة ان قرب **ش** يريد ان
 يستحب لمن لم يحصل له فضل الجماعة ان يعيد صلاته مومنا وانما قال لمن لم يحصل له فضل الجماعة لشمول
 من صلي منفردا او لم يدرك من صلاة الجماعة ركعة او صلي مع صبي او غيره ذلك ويجز منه الامام الراية
 ان اصلي وحده لانه يقوم مقام الجماعة وقد اختلف في اعادة من صلي مع صبي هل يعيد في جماعة واليه
 ذهب ابو بكر بن عبد الرحمن لان صلاة الصبي ناقلة واقصر عليه هنا او لا يعيد بن زرقون وهو
 قول بعض فقهاينا والصبر في قوله يحصله عايد على فضل الجماعة والباقي قوله لصبي للعية وقوله
 لا امرأة اي فلا يعيد من صلي معها لانه معها جماعة واليه ذهب ابو الحسن القاسمي وابو سعيد ابن ابي
 هشام وابو عمران واحتار المازري قال بن زرقون وهو قول جماعة العزوين وخالفهم منهم ابو
 الازهر بن مغيرة وقال يعيد وهو قول مالك في موطا ياد وكذلك في المدينة لانه كناية قال من
 صلي باهله او ولده يريد الصغار فله ان يعيد ها في جماعة وقوله مفوضا يريد ان المصلي اذا
 اعاد الصلاة لعقل الجماعة بنوي بالثانية التقويض وهذا هو المشهور بن عليه ابن الفاكهي
 وغيره بن شاس وهل يعيد بنية الغرض او بنية الفعل او بنية الكمال الفضيلة او يقوض
 الامر الى الله تعالى في ذلك اربعة اقوال انتهى وقد نظمت هذه الاقوال فقلت
 في نية الغرض من اربعة **ص** فمن ونفل وتقويض والكمال والقول بانه بنوي
 الغرض حكاية الباي وقد اضطرب شيوخ المذهب في المخرج منها وما منها قوله الا وقد اسلمت كل فاما
 الكمال فقال بن عبد البر لا معنى له لانه ان وقع الخلل في الاركان تعينت الاعادة بنية الغرض
 وان وقع في الكمال كانت الثانية نفلا وصح هو بن العربي بنية النفل وجعل بن عبد السلام
 القول بالكمال مفسرا للقول بالنفل لاربع اقال وهو الاقرب لان الامر بالنفل المجزئ من غير كمال
 الغرض به لا معنى له قال ولدك بعد في النظر القول بانه بنوي الغرض لان الذمة قد
 بالصلاة الاولى فوارتها ثانيا ففتقر الى دليل ولا وجود له سوي دليل مطلق الاعادة ولا اسما
 له يكونها بنية ما وابعده منه القول بالتقويض لان شأن النية ان تكون مخصوصة بميزة كراه
 طلبته منه من غيره وهذا القول على الصمد من ذلك وقول بن عمر رضي الله عنهما او ذلك اليك
 انما ذلك الى الله يتقيل ايها شاراجع الي القبول وهو امر احقر ورا النية وقوله ماموما يريد ان

في معرفة الغرض من صلاة الجماعة
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا

في معرفة الغرض من صلاة الجماعة
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا

في معرفة الغرض من صلاة الجماعة
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا
 ان يعيد في جماعة او لا

المعيد لا يكون الامام مؤمنا ولا يكون اماما وهو معني قول بن ابي ربه ومن صلى صلاة فلا يوفى بها
احدا فان فعل اعاد ما مومه كما سياتي وقوله ولو مع واحد يعني ان المتفرد غير الامام الذي لا يفتي
له الاعادة ولو مع واحد ولا اسكال في اعادته مع الواحد ان كان اماما رائيا واختلف هل يعيد
مع الواحد ان لم يكن اماما رائيا فقال بن شاس وغيره لا يعيد معه ونقله بن يونس عن القاسم
وابن عمران وجعله ابل الحاجب الاصم ابن عبد السلام وفيه نظر وحديث من يتصدق على هذا امر
الشيخ والامير بقال الاصم لان الصلاة انما اعيدت للفضل والعقل يحصل مع واحد ثم ذكر الحديث
السابق ثم قال وقد ذكر صاحب الباب انه ظاهر المذهب ولهذا اقتصر عليه هنا وقوله غير
وعسا بعد وتر يعني انما ذكر من اعادة المتفرد مع غيره انما هو بالنسبة الى غير المغرب والعشاء بعد الوتر
فاما هنا فلا اما المغرب فلا يفتي بصلاته بها فان اعادها صارت شفعا ولا يفتي اذا اعادها
بلزم ان يكون احدي الصلاتين ناقلة ولا يتبطل بثلاث ركعات الجزوي وقد قال عليه السلام
لا تغاد المغرب مرتين واما العشاء فلا تلو اعادها فاما ان يعيد الوتر فبطل في قوله عليه السلام
السلام لا وتران في ليلة او لا يعيد في قوله صلى الله عليه وسلم اعملوا اخر صلاتكم بالليل
وترا وقال الحيرة وابن مسleme تغاد المغرب لقوله عليه السلام صلى معنا وان كنت قد صليت معك
اللمني وعلى قولهما يعيد العشاء وقوله وان اعاد ولم يعقد قطع والاشفع هذا تفريع على المشهور
اذ انبينا على انه لا يعيد المغرب فاحظوا والعاد فان لم يعقد ركعة قطع ويخرج ويجعل يديه على التوبة
مخافة الطعن على الامام بخروج وجهه على غير هذا الوجه وان عقد ركعة شفعها بركعة اخرى وسلم وهذا
القول صكاه البايع عن بن حبيب وقيل يقطع وقيل يتم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان كل ركعة
وسلم اتي بركعة رابعة بالمغرب وهو معني قوله ولو سلم اتي برابعة ان قرب وهذا القول لا يفتي
القاسم قال وبلغني ذلك عن مالك قال اللهم يريد اذا اعادها بنية النفل وان نوي رفق الاول
لتكون هذه فرضه لم يشفعها لان الاضيق لغرضه اولى **قلت** وكذلك عندي لا يقطعها ولو
لم يعقد ركعة منها اذ انوي فرضيتها على القول بان العبادات ترتفع ولو بعد وقوعها لان الثاني
حينئذ صار فرضه فلا يجوز له قطعها وقد دل كلام الشيخ على انه اذا اكمل المغرب وسلم
منها انه ياتي برابعة وقال بن وهب لا يشفعها برابعة بل يسلم ويعيد ها ثالثة هكذا نقله
صاحب النوادر والمؤنس والبايع عن ابن وهب وهو خلاف ما نقله الجزوي وغيره من ان
وهب انما يقول ذلك اذا سلم وهو طاهر كلام بن الحاجب الا انه عنده ليس شرط الطول لقوله
فان طال لم يعيد ها ثالثة على الاصح ومقابل الاصح قول بن وهب عنده والنفل عنه ما تقدم
ونقله ايضا صاحب البيان عن مالك من رواية علي بن زياد فان سلم وطال فلا شيء عليه عند
ابن القاسم وغيره وهذه التفريع كله انما هو منصوص في المغرب كما سبق واما العشاء فلم يأت
ذلك فيها لكنها تختلف اذا اعادها هل يعيد الوتر وهو قول سحنون او لا وهو قول يحيى بن عمر
اللمني ان نوي بالتأخير الغرض اعاد وان نوي النفل لم يعده **مر** واعاد موثرا بمعيد اذ اذا
مر يعني ان من صلى خلف المعيد يعيد صلاة قال اللخمي وعلي القول بان نوي الغرضة يومالي
ولا يعيد من اتي به وقوله ابداه هو المشهور ونقل بن بشير عن ابن سحنون انه قال يعيدون
وان حرج الوقت مالم يبطل لا خلا في الصحابة في صلاة المفترض خلف المتفرد وانما قال يعيدون

اعاد

انظر اعاد العشاء
يعيد من اتي به
في الصلاة
عليه السلام

اقتداء امرأه لعق ربي في صحة صلاتهم وانهم هم بالاعادة انما المصلحة عند فاضل
 في الحالتين **ص** وان تبين عدم الاول او مسادها اجزاء **ش** هذا التفريع على المشهور من ان
 التبعيد نوي التقويض يعني فان اعادنا وبنا التقويض ثم تبين انه لم يصل الاول او تبين انها على
 غير وضوء وكذا اجزائه الثانية وقال المحقق ان تبين مسادها احدي الصلاتين على القول بانه
 لتقويض اجزائه الاخرى وهذا يوجد من كلام الشيخ رحمه الله تعالى لانه اذا احكم باجزاء الثانية
 مع تبين عدم الاول او مسادها فلا يحكم بذلك في العكس من باب الاول ولو قال وان تبين عدم
 الاول او الثانية الى اجزاء لتكمل الصورتين بالوضوء ويكون الصمير في مسادها راجعا الى احدها
 لا يعنيها وقوله اجزاء الى الصلوة منها والله اعلم وانظر على هذا اذا نوي العزم او التفرع او
 اكتمال العزم من مرتبتين بطلان الاول او الثانية الخبر وفي شرح الرسالة واذا ذكر انه صلى
 الاول على غير وضوء فان نوي بالثانية العزم اجزاء وان نوي النقل كتحريكه وكذا ان نوي
 تمام العزم فان ذكر انه صلى الثانية على غير وضوء فان لم يرفض الاول قبل الثانية فلا
 اعادة عليه وان رفضها على القول بانها ترفض اعاد الثانية وان نوي بالثانية النقل او تمام
 العزم ولم يرفض الاول فلا اعادة عليه فان تبين انه لم يصل الاول وكان في اعتقاده انه
 صلاها فان نوي بالثانية العزم اجزاء وان نوي النقل اعاد هذا معنى ما ذكر **ص** ولا يبال
 ركوعه لداخل **ش** يعني ان كان في صلاة فاحسن لشخص يريد الصلاة وهو راكع او راكعا فلا يطيل
 الركوع لاجله وظاهر هذا ولو كان قد اراد غيرة الدخول معه وانه يطيل في غير الركوع وليس كذلك
 لان النبي انما ورد في الامام والتعليل الا في يوحى ولم يخص ابن القاسم ركوعا من غيره وانما ذكر ذلك
 من حجب قال في النوادر ومن العتبية من سماع ابن القاسم قال ولا ينظر الامام من رآه او حسه
 قال بن حبيب اذا كان راكعا فلا يجد في ركوعه لذلك قال المحقق ومن فرأه اعظم عليه حقا من ياتي فانظر
 كيف جعل المنع لخلق الامام فان لم يكن خلفه احد فله ان يطيل لا لتفاعة المنع وجوز سخون الاطلا
 مطلقا واختاره عياض **ص** والامام اذا تجمعا **ش** هذا معنى قوله في الرسالة والامام الراتب
 ان صلى وحده قام مقام الجماعة يريد لانه يسقط به فرض الكفاية او السنة وانه يعيد معه
 من صلى وحده بلا خلاف ولا يعيد هو في جماعة اخري ولا يجمع الصلاة في المسجد الذي صلى فيه
 مرة ثانية اذا كان مسجد الذي يوم فيه راد الباقي وان يكون نوي الامامة راد عبد الوهاب
 اذا اذن واقام حكمه على صلاته حكم الجماعة **ص** ولا يبدأ صلاة بعد الاقامة **ش** يعني انه لا يجوز
 بعد الاقامة ان يفتح احد صلاة فيما لم يفت لا فرضا ولا نفلا ما في مسلم اذا اقيمت الصلاة
 فلا صلاة الا المكتوبة اي المكتوبة الحاضرة وانما قلنا لا يجوز وان كان اهل المذهب اطلقوا عليه
 ذلك الكراهة لما قاله ابن عبد السلام وغيره من الاشياخ ان ظاهرا الاحاديث المحترمة وما يقوله
 اهل المذهب في تفريع هذه المسئلة من القطع ان المراد بالكراهة التحريم وقد نوقش بن الحاجب
 في تخصيصه النقل بالكراهة **ص** وان اقيمت وهو في صلاة قطع ان خشي موات ركعة والا تم النافذة
 او فريضة غيرها والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولي ان عقدتها والقطع بسلام او منافي
 والاغان **ش** اعلم ان من اقيمت عليه صلاة وهو في صلاة لا يخلوا ان تكون التي هو فيها نافذة
 او فريضة غير التي اقيمت كما لو اقيمت عليه العصر وهو في الظهر او هي الصلاة التي هو فيها نفسها لا

لا يخرج زور الراتب المتعبد للجماعة
 المأثم له

مراحم صلاة من
ما يشق قطع
منه في الصلاة
ليس هو في الصلاة
اقبته عليه العصر
وهو في صلاة الظهر

ولا انصر

عبر المغرب او في المغرب فقول له قطع ان حثي فوات ركعة يريد في جميع الصور المذكورة وقوله والا
اي وان لم يحث فوات ركعة فان كانت التي هو فيها نافلة او فريضة او غيرها انما يريد ان
عقد ركعة ام لا وما ذكره هو المشهور في النافلة وصلى في البيان قولاً بالقطع كالعرض والفرق
للاول بينها وبين من احرم بناقلة فذكر فائتة انه يقطع اذا لم يعقد ركعة ان الوقت قد تعين للقائمه
فلا يعمل فيه غيرها وهذا يدركه العرض مع الامام في جميع الوقت واما ما ذكره في الفريضة الغاية
هو رواية بن القاسم عن مالك في العتبية قال فيها قال ابن القاسم عن مالك ومن دخل في صلاة فائتة
عليه صلاة احدي في المسجد فان طبع ثيابها ويدخل مع الامام فقل ولا يقطع ودخل معه فاذا سلموا استاء
الصلائين وقال بن القاسم ان صلى ركعة شفعها وسلم ودخل مع الامام ان لم يحث فوات ركعة وعن مالك
في المستحبة نحوه ابن يونس وانما قال مالك بينها ومن فارق بينها وبين ما اذا اقيمت عليه تلك الصلاة
لان هذا اذا انما ودخل مع الامام حصلت له الصلائين واد اقطعها ودخل مع الامام فقد بطلت
الاولي ولم يعتد بصلايته مع الامام للصلاة التي عليه والذي اقيمت عليه تلك يعتد بصلايته مع
الامام ويحصل له فضل الجماعة وجعل ابن القاسم الجواب فيها كالجواب فمن اقيمت عليه تلك الصلاة
نفسها للثني وقال بن عبد الحكم لا يقطع ويتم صلاته التي هو فيها ويحفظها فان ادرك مع الامام شيئا
وان لم يدرك صلى لنفسه وقوله والا اي وان لم يكن الصلاة التي هو فيها نافلة ولا فريضة غير التي
اقيمت عليه بل هي في فائتة ان كان في الركعة الثالثة رجوع مجلس ولم عن شفع ودخل مع الامام وهو في
قوله وانصرف عن شفع في الثالثة اي اذا لم يعقد لها ولا كل وانصرف قال ابن القاسم ولا يجعلها
نافلة قال في الدجيرة وانقضاء الركعة هنا يتمكن اليد من الركبتين عند بن القاسم ويرفع الرأس
عند اشبه وقوله كالاوي ان عقد لها لانه اذا عقد الركعة الاولى شفعها باخري وسلم ودخل معه
الامام والا قطع وهذا مذهب المدونة وقال اشبه بشفعها وان لم يعقد كالنافلة والفرق للمصنف
ان النافلة اذا قطعها لا يعود اليها فبطلت بالكلية خلاف الفريضة وايضا فان نيت في النافلة
على حالها لم يتغير ولا كذلك في الفريضة وظاهر كلام الشيخ انه لا فرق بين المغرب وغيرها في هذا
الحكم وهو قول بن القاسم في غير المدونة ومذهبه في المدونة يخالف له وبها قال ابن القاسم
وان احرم للمغرب فاقمت عليه صلاة فليقطع بسلام ويدخل مع الامام عقد ركعة ام لا يريد لا يدخل
عليه وتر فلا ينصرف عن شفع فان صلى اشترى من المغرب فقال في المدونة بكل ويجزى وقال بن القاسم
في المجمعة يسلم منها لان في اتمامها مخالفة علي الامام وابقاع صلائين وقوله واقطع بسلام لا ومناف
والا اعاد يريد لانه اذا قطع بغير سلام ولا مناف للصلاة كان محرما قبل امامه لانه لم ينفصل عن
احرامه الاول ومن احرم قبل امامه تبطل عليه فنعيد ها الشيخ وينبغي على القول بان الصلاة
ترتفع بالنية ان يصح الرض هنا بها من غير سلام ولا كلام وهو ظاهر وان اقيمت بمسجد على
محصل الفضل وهو به حرج ولم يصلها ولا غيرها والالزامه كن لم يصلها وببيتها ثمها المراء
هنا بمحصل الفضل من صلى مع واحد فاكتر فانه اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد حرج لان في
جلوسه جنب في المسجد طعن على الامام ولا يصلها لئلا يعيد صلاة الجماعة في جماعة ولا غيرها لئلا
يقع في صلاتين معا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي وابوداود عن ذلك والباقي
كلام الشيخ في المواضع الثلاثة للمظنية والضمير في بدراج الي المسجد اي وان اقيمت الصلاة في المسجد

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من غيره
والذين هم خير من غيره
والذين هم خير من غيره

وهو فيه حرج وكذلك قوله ببيتته قوله والارض منه كمن لم يصلها اي وان اقيمت على من لم يحصل حرج
له فضل الجماعة بان يكون قد صلى وحده او مع صبي وامرأة على احد القولين وهو في المسجد فانه يلزمه
الدخول مع الامام كما يلزمه ذلك من لم يكن صلاها وما ذكره من لزوم الدخول هو ظاهر المدونة وقد
صرح به بن بشير قال فيها ومن مع الإقامة وقصلي وحده فليس بواجب عليه اعادةها الا ان يشأ
ولو كان في المسجد لدخل مع الامام الا في المغرب فليخرج وقوله وببيتته ينهها هذا قسم قوله وان
اقيمت وهو في صلاة قطع يريد اذا كان في المسجد كما يظهر مما سبق ومما رده هنا ان من احرم في بيته
بصلاة ثم سمع الإقامة في المسجد فليس له ان يقطع ما هو فيه اذ لا محذور في تناديه بل ينهها على ما هي
عليه وهكذا قال في المدونة فواجب عليه ان لا يقطع اذ ليس بصلاة تنمعا وقال تعالى ولا تظنوا
انما لم ينزلنا القرآن الا بالحق بل انزلناه بالحق وانزلناه بالحق وانزلناه بالحق وانزلناه بالحق
فاسقيا بجازحة او ما موما او محذرا ان يخذل او علم موته وبما جاز عن ركن او علم الا لقا عد بمثله
فجاء ابو باري ان وجد قاري او قاري بكرة بن مسعود او عبد في جمعة او صبي في مزنة وبغيره
تقع وان لم تجزس لما منع رحمه الله من حكم الاعادة بغرض لذكر الآية وبدا بالكلية على من لا تنفع
امامهم وان من صلى خلفهم يتطل صلواته ويعيد ها وهو يعني قوله وبطلت اي صلاة المأموم باقتدا
الي احده وذكر بعد ذلك من تكلم امامتهم ومن تجوز امامتهم ولم يتعرض لشروط الامام استغنا عنها
بذكر مقابلهما وهو حسن في الاختصار ولا شك ان الكفر مانع من الامامة فلو صلى الكافر بالمسلمين ولم
يعلموا به فقال ما لك في العتبية بعيدون الله اولاري ان يقتل يريد ويعاقب وقال ابن حبيب
وان ظفربه استناب كالمتردد لقوله بعد الصلاة انه يضربني فان تاب والاقول وقاله مطرف بن
المهاجر وجعل ذلك منه اسلاما ابن يونس ولا حجة له ان قال له اراد بذلك اسلاما وفعلته عينا
سواء عرف قبل ذلك بالضرائية او جهل امره وقال سحنون ان كان في موضع يخاف على نفسه فدأري
ذلك عن نفسه وما له لم يعرض له وان عاد القوم الصلاة وان كان اصنا فنعرض عليه الاسلام
فان اسلم فلا اعادة على القوم وان لم يسلم قتل واعادوا الصلاة بن يونس قوله فان اسلم فلا اعادة
على القوم كانه راي ان صلاته اسلاما ثم ثبت عليه والصواب ان يعيدوا ابدا لانه اليوم ثبت
اسلامه ولو حمل على ان صلاته هم اسلاما فهو كمن صلى بهم عالمنا بته فوجب ان لا تجز لهم وانما كان
الكفر مانعا من الامامة لقوله عليه السلام انكم سفعوا وكم فاختاروا عن تسليعفون وهو يدل على
ذلك من اوجه الاول وصفه بالسفاعة والسفيع لا يكون كافرا لان السفيع لا بد ان يكون مقبولا
عند المسفوع عنده وليس الكافر كذلك الثاني حصره الآية في السفعا لوجوب حصر المبتداه
في الخبر فن لا يكون سفيعا لا يكون اماما الثالث انه اوجب اختياره والكافر لا يختار وامامه
امامة المداة فقال في المدونة لا يؤمر يريد لقوله عليه السلام اضروهن حيث اضرن الله وقوله
ولن يفلح قوم ولوا امرهم امراة وقوله انكن نافعات عقل ودين قاله في الطراز والمشهور ان ذلك
عام في العزض والتفل على الرجال والنساء وعن مالك الاعادة ابداء وروي عنه يوم امسا لها
عن النساء قلت وهي رواية بن امين وعن ابي ابراهيم الاندلسي ان من اتيتم بها من النساء بعيدة
في الوقت واما امامة الخنثي يريد المشكل فلا يجوز بحال قاله صاحب الكافي فان امر ابطل على من
ايتهم به وقال سندان حكم الخنثي بالذكورة صحت الصلاة او بالانوثة اعادوا ابدا بن بشير

البيتة ببيتته امته التيمم بغير
مائه تيمم ان يقرأ بالمسح على راسه
تيمم على راسه او يقرأ بالمسح على راسه
على راسه لا يقرأ بالمسح على راسه
مما رواه العنبري انه روى عن النبي
تيمم بغيره وتيمم بغيره

هو المزارات

علم

حلي

ف

انظر هذا مع قوله
فيما تقدم ولو كان في
حاشية من كتاب الكافي

والجواب ان مقتضى القول
ان الامام اذا صلى في صلاة
فان كان في صلاة واحدة
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات

في قوله بان كان في صلاة واحدة
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات
او في عدة صلوات

والمشكل لا يتج اما متة بالرجال ولا بالنساء على المشهور وكذا لا يجوز ان يكون المجنون اماما وبطل
صلاة ماموميه باتفاق قاله الجزولي في شرح الرسالة قال مالك في المختصر ولا بأس بامامته في حال
افاقته واختلف في امامة الفاسق بالجوارح فقال بن بزيعة المشهور اعادة من صلى خلف صاحب
ابدا وقال الاخير ههنا اذا كان فسقه فمعا عليه كمن ترك الطهارة عامدا او زنا وان كان يتوب
اعيد في الوقت وقال المهني ان كان فسقه لا يتعلق بالصلوة كالزنا وعصب الاموال اجزات لانها
بها كترك الطهارة وقال بن حبيب خلف شارب الخمر اعادة ابدا الا ان يكون الوالي الذي يؤدي اليه
الطاعة فلا اعادة الا ان يكون حينئذ سكرانا قاله من لقبت من اصحاب مالك ولا شك في عدم صحته
اما متة اذا اعلب على عقله كالمجنون المهني ويختلف اذا شرب خمر او لم يسكر فقال مالك في كتابه
يعيدون ابدا وان ذهب الوقت لان الخمر في جوفه يريد ان حكم ما في المعدة عدم الطهارة فصار
مصليا بخاسة مستعد في موضع من جسده لم تدع اليه ضرورة وعلى القول ان عرق السكران نجس
يكون جميع جسده جميع الحسد نجسا ويعيد فيما قرب اليه وقد نص بن حبيب على اعادة في صلاة
خلفه ابدا اذا لم يسكر بن يونس والصواب عدم اعادة من صلى خلفه لانه من اهل الذنوب
ولا يكون اسوا حالا من المعتد وقد اختلف في اعادة من صلى خلفه ويعيد من اقتدي برجل اقتدي
في صلاته تلك بغيره اذا لا يتج امامة المأمور في صلاة واحدة واما من صلى خلفه بعد ذلك فان كان
عالمًا حدث امامه بطلت صلاته وان لم يكن عالما فان تهود الامام في ذلك ابطال ايضا على غير
المشهور وقيل لا يبطل وان لم يتعد فلا يبطل على غيره وقيل يبطل وحاصله ان صلاة الامام متفق
على اعادة مطلقا وكذا لك من علم بحدته من المأمور وفي غيره ثلثا يبطل خلف العامدون فيه
وهو المشهور فطاعل نهد من كلام الشيخ يعود على الامام وقوله وبما جاز عن ركن او علم هذا المعنى
على قوله بان كان في صلاة واحدة وبطلت صلاة من اقتدي بمن كان في صلاة واحدة وبما جاز عن ركن او علم هذا المعنى
او الركوع او السجود او علم كالحاجل با حكام الصلاة ولا شك في بطلان صلاة من اتم بها وقوله
الا كالتقاعد بمثله فجاز ما ذكر ان العاجل عن ركن لا يجوز الاقذاره وان من صلى خلفه يبطل صلاته
حتى ان يرد عليه النقض بعد المسئلة ان الامام فيها عاجز عن القيام وهو ركن لانها اغتفر
في حقه لكون المأمور ايضا عاجزا عنه ولو كان المأمور قادرا عليه لما صح الاقذاره في لافي فرض
ولا نقل كما قال في المدونة وقد ذكر غير واحد من اصحابنا في مسئلة الشيخ هذه قولين وانكر بن
عبد البر وابن رشد في البيان وجودة وصحة امامته بمثله وانه لا يختلف في ذلك واما ادخل كان
المشبهة على القاعد ليعم سائر صور العجز فان العاجز عن الركوع او السجود او نحوها يجوز له ان يركع
مثله على ما مر واختلف في امامة العاجز عن القراءة كالاممي لمثله قال بن عبد السلام والخلاف
مقيد بعدم وجود القاري وامام وجوده فلا يتج قول واحد **قلت** وهو يوافق ما قاله
بن حبيب فانه قال لا يجوز له ان ياتوا بامي الا ان لا يجدوا قاريا ويخافوا من ان الوقت فاما ان وجد
قاريا فضلاتهم فاسدة قال ابن حارث وهو قول بن القاسم ومطرف وابن الماجشون واصبغ ولسند
ما يخالف ذلك فانه قال ظاهر المذهب بطلان صلاة الاممي اذا امكنه الاتمام بالقاري فلم يفعل
وهذا معني قول الشيخ وابامي ان وجد قاري فبطلت صلاة من اقتدي به وقال اشهب لا يجب
عليه ان ياتم بقاري كالمريض الجالس لا يجب عليه ان ياتم بقيام وقال سحنون في كتاب ابنه لا بأس ان

نحوه وقرأ الفقرة بالشيخ نفسه

الشيخ نفسه

في

يوم الامين وظاهره الاطلاق وقال بن القاسم لا ينبغي ذلك الشيخ واما امامته الاحسن مثله
فلم اربيه نصا وقوله او قار بكثرة ابن مسعود يعني ويطلب صلاة من اقتدي بقار بكثرة ابن
مسعود وخوفا من السائد واما حاض فقرة بن مسعود بالذكرا قيل انه كان يفسر فيخلط القدران
بالقسيير بخلاف غيره من السادة فقد ذكر ابن عبد البر في التمهيد عن مالك حواز القراءة ابتدائيا
خاص وهو ما عدا فقرة بن مسعود وادخل كان التثنية ليعلم كل قراءة على خواتمة وقوله او عدي في
جمعة يعني ان صلاة من اقتدي بعدي في الجمعة يطل ايضا وهذا مذهب بن القاسم وقال استب فيما قل
عنه بن يونس وغيره يجوزهم وقد صار من اهلها لما حصرها وروي عنه غيره كراهة ذلك وقيل يجوز اذا
استخلف لا بد او قوله او صبي في موضع صحيح اي وكذلك يطل صلاة من اقتدي بصبي في موضع قال
في المدونة قال مالك ولا يوم الصبي في النافلة الرجال ولا النساء يريد ولا الفريضة وروي عنه انه
يوم في النافلة قال ابن حبيب ومن صلى خلفه اعدا ابد او هو جار على مذهب المدونة واما من صلى خلفه
في النفل فصلاته صحيحة قال بن ساس لا يجوز امامته في الفريضة ولا في صحيح وقال ابو اسحق
وان لم يجز واما في النافلة فتصح وان لم يجز وقيل يصح ويجوز **ص** وهذا بلا من مطلقا او في الفاعلة
وبغيره من ضاد وطا حلق واعاد بوقت في كروري **س** قوله بلا من متعلق بمجذوف اي وهل ينظر
صلاة من اقتدي بلا من ام لا وقد حكى عن واحد من الشيوخ في صحة امامته وعدمها اربعة اقوال
الاول ان الصلاة لا يجوز خلفه وان لم يكن في امر القرآن اذا كان يلحن في سواها حكاية في البيان عن
بعض المتأخرين تاويلا على ما لابن القاسم في المدونة في الذي لا يحسن القرآن لانه حمله على الذي
لا يحسن القراءة وقال انه لم يفرق فيها بين امر القرآن ولا غيره بن رشد وهو بعيد في التاويل عن
صحيح في النظر **ق** والذي اشار اليه بن رشد هو القاسمي وقد صح السطلان مطلقا اخذ من
المدونة كما قاله ابو الوليد الثاني الصحة مطلقا حكاية الغني ولم يعزه وجعلها بن رشد في هذا القول
مكرهة استوفان وقت صحته قال وهذا هو الصحيح من الاقوال لان القاري لا يقصد ما يقصده
الحق واما يعتقد هو ما يعتقد من يلحن فيها ولي هذا ذهب بن حبيب الثالث ان كان لحنه في امر القرآن
لم تجز الصلاة خلفه والاحاديث وهو قول بن اللباد وبن ابي زيد ابن عبد السلام وبه كان كثيره
من ادركنا يعني والاربع ان كان حله بغير المعنى كمن يكسر الكاف من قوله اياك نعبد ونصم لك او
يكسرهما من انتم عليهم وهو قول ابن القصار والقاسمي عبد الوهاب ولما تارض عند الشيخ رحمه
الله التصحيح في هذه الاقوال كما علمت اطلق الخلاف في ذلك على عادة وكذا امن صلى خلف من لا يحسن
بن الصاد والظالان بن ابي زيد والقاسمي يصح على رطلان الصلاة خلفه وقال الغني وفي الاشراف
في الاعبي الذي يلغظ بالصاد ظا والالتخ تصح امامته ادليس في ذلك احالة وقوله واعاد بوقت
في كروري يريد ان من صلى خلف مبتدع كروري او قدري فانه يبعد في الوقت وهو قول بن القاسم
في المدونة قال فيها ووقف مالك في اعادة من صلى خلف مبتدع وقال بن القاسم يبعد في الوقت وقال
اصبح وبن عبد الحكم يبعد ابد او لما ذكر في سماع بن وهب وهو قول سحنون في الاعادة ولا بن حبيب ان
كان واليا يودي اليه الطاعة او قاضيه او خليفته او صاحب شرطته فالصلاة خلفه جائزة وان اعاد
في الوقت فحسن ولما كان ما يقرب منه ومنشا الخلاف هل هم كفارا او مشا فتن قال بكفرهم قال بالاعادة
ابد او يختلف على القول بفسقهم كالفاسق بالحوارج والصحيح عند الحدائق من المتكلمين عدم تكفيرهم وانه

فيما

علم

واما

فيل

بشرى انكراة لوجهي شتر
بشرى انكراة لوجهي شتر

لا يكفر احد بذنب من اهل القبلة واكثرهم ينقض هذه المسئلة فيمن كانت بدعته ج الصلوات
الحلاف فيمنا على التكفير بالمآل وانما ذكر هنا الحروري وان لم يكن من ذلك لانهم قوم حرموا على اهل الجور
اقتدا بآفته بن يوسف عن مالك فانه ساء بين القذري والحروري في عدم الصلاة خلفها والله اعلم
اعلم وكذا قطع واسئل واعرابي لغير وان اقراود واسلس وفزع لصحيح وامامة من بكرة وترتيب حفي ومات
واعلى وولدنا ومجهول حال وعبد بوزن وصلاته بين الاساطين او امام الامام بل لا ضرورة واقدم من اسلم
السفينة من باعها كاري قبس وصلاته رجل بين ساء وبالعكس وامامة بمسجد بلارد او تنقله بحرايم وعلا
جماعة بعد الراتب وان اذن له الجمع ان جمع عين قبله ان لم يوحز كثيرا وحزوا الا بالمسجد الثلاثة بصل
به اقتدا ان دخلوها وقتل كبر عوث بمسجد وفيها يجوز طرحها خارجة واستسكل لما فزع رحمه الله
من الكلام على من لا يصح امامتهم ابتعد بالكلام على من نكرو امامتهم وذكر مع ذلك مسائل مكرهة وليست
من الامامة في سيرة استطراد اثران من نكرو امامتهم على ضربين ضرب بكرة مطلقا وضرب مقيد بحال
دور حالة ونحن ان شاء الله تعالى نوضح ذلك مع تتبع الفاظه وقد اختلف في امامة الاقطع والاشل وظاهر
رواية بن وهب ان الاقطع والاشل ينزع الاحزاب عنه روي لا يصلي خلفه لقوله عليه السلام امرت ان
اسجد على سبعة اعضا فعذمتها الدين وقال ابن بشير وصاحب العدة المشهور ان ذلك لا يمنع الا
قال في العدة ويحتمل ان يريد بن وهب الكراهة فيمنع الخلاف وتقلد المحقق وصاحب الباب وخوفنا
عن بن وهب الكراهة اذا لم يقدر ان يضع يده بالارض واجاز بن الماحضون امامة الاقطع وانفس
في الخلاف على نفي الكراهة اذا لم يقدر في الاقطع والاشل وهو المذهب عند بن شاس ومن الخاب
وعنه بن شاس وهو قول الجمهور من اصحابنا وحكي عن وهب الكراهة واما الاعرابي فبعضهم يفرق
البدوي كان عربيا او اعجميا فنكرو امامته للحضر بن شاس واختلف الاصحاب في تقليل ذلك
بن حبيب اما بن مالك عن امامته للحضر بن وان كان اقراهم لجهله بسنة الصلاة وقال بعض المشافه
يريد الباري لمداومته على ترك بعض العزوف كالجمعة والامام الصلاة لكثرة اسفاره وهذه هي
واعرابي لغيرة اي من الحضرة وان اقرا وقوله وذو سلس وفزع لصحيح يعني انه بكرة لصاحب السلس
وصاحب القزوح ان يوما الاصحاحي غير واحد في ذلك قولين وبسبهما هل العفو عن ذلك مقصور
عليه نفسه فيكون في حقه ضرورة لا في حق غيره او يتعداه الى غيره وظاهر كلام صاحب الكافي
المنع لقوله والذي لا يبري دمجرجه او سلسه فلا يوم الاصحاح وفي النوادر قال بن سحنون في المسألة
ومن به فتح سائل فلما لم يغيره احسن فان صلى بهم اجزاهم كان يتوضا المستح لكل صلاة ام لا
امامة من بكرة فمكرهة كما ذكر قال في التبعة قال بن حبيب بكرة للرجل ان يوم قوما وهم كذا
او اكثر هم اودوا النبي والفضل منهم وان قلوا وقال مالك اذا كان فيهم من يخاف ان بكرة فليس
وقوله وترتيب حفي الى قوله بعض من يريد ان بكرة ان يكون الحفي ومن ذكر معه اماما راتبيا في القدر
فاما الحفي فكرة امامته في المدونة لشبهة بالمرأة وقيل لا بكرة وفي الجواهر في امامة المايون
والاعلى راتبيا فولا ان الكراهة ونفيها اذا كان صالحي الحال في انفسهما ابن هارون ولا علم في
الكراهة في من ترك الحتان لغيرة عن راتبى ومنع بن الماحضون امامة من تركه احتيازا واسقط شهادة
ابن العربي وهو يدل على وجوب الحتان عنده اذا تسقط الشهادة الا ترك واجب وفي المدونة
كراهة امامة ولدا الرنا راتبيا قال سند وكذلك الجمهور الاب لا يلود يا بالطلع في النسب فان

فيل

فصل في الصلاة **قلت** رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين قبل الفجر كان له أجر يومئذ كاجر من صلى ركعتين بعد المغرب **قلت** اولاد الجاهلية لم يلقوا بابا بها من كمال اوسفاح وقيل لانكره امامة ولد الزنا واما الحق العبد راتبا فكرهها في المدونة قال في الجواهر ويحوز امامته في غير الجمعة اذا لم يكن راتبا وروي لا يومه الاحرار الا ان يكون يومه غير يومه **قلت** لا يغيرون وكبره مالك وبن القاسم ان يومه في الغزاة امامة راتبة واجاز بن القاسم ان يومه في التراويح امامة راتبة قال والسنة عند بن القاسم كالعيدين والاستسقاء والكسوف كالغزاة لا يكون فيها اماما راتبا واجاز بن الماحضون ان يكون اماما راتبا في الغزاة واما كرهت امامة هؤلاء لان الامامة درجة شريفة لا ينبغي ان يكون الا لمن لا يطعن فيه وهو لا يستحقه شرعا **قلت** اليهم الاستسقاء وجماعتها التي من احدى يمين قوله وصلاة بين الاساطين يريد ان الصلاة بين الاساطين لغرض ورة مكرهة وهكذا فهم الاشياخ من المدونة ان الصلاة بين الاساطين لا يجوز اذا ضاق المسجد فظاهرة مع الاختيار بكبره واجازها في المبسوط مع الاختيار وذكر ان العمل عليه ولا ساطين هي السواوي واختلف في علة ذلك فقيل لتطبيع الصفوف وقيل لانه محل التجاسات غالبا والافراد وقيل لان محل الشياطين واما الصلاة امام الامام لغرض ورة فتكره كما ذكر قال صاحب الكافي فان فعل ذلك كره ولا اعاده عليه عند مالك وقد روي عن مالك انه ان صلى بين يدي امامه من غير ورة يعيد **قلت** الاول يحصل مذهبه قال وقد اجمع العلماء على ان الجماعة لا يجوز ان يكون امامها خلفها متعذرا وقوله واقعد آمن باسفل السفينة بمن باعلاها يعني انه بكبره لمن باسفل السفينة ان يصلي خلف من يكون في اعلاها قال في المدونة ولكن يصليون فوقه بامام واسفل بامام بن حبيب فان صلى الاسفلون لصلاة الاعلى اعادوا في الوقت ابن يوشع لا يكرهون مراعاة فعل الامام وقوله كاي قبس اسارة الى ما قال مالك في المدونة ولا يجزي ان يصلي على ابي قبس وقبعتان لصلاة الامام في المسجد الحرام بن يوشع يريد لبعده عن الامام وانه لا يستطيع مراعاة فعله في الصلاة وقوله وصلاة رجل بين سنا وبالعكس يريد انه بكبره للرجل ان يصلي بين النساء والامارة ان يصلي بين الرجال قال في المدونة واذا وصلت امرأة بين صفوف الرجال لم يفسد على احد من الرجال صلاته ولا على نفسها ابوالحسن الصغير وساله في الامهات عن المرأة يصلي بين صفوف الرجال فاجابه بصلاة الرجل خلف صفوف النساء ان ذلك يجزيه واذا كانت صلاة الرجل خلف النساء تجزي فاجري صلاة المرأة بين صفوف الرجال وكان الشيخ رحمه الله فم الكراهة من المدونة ولا بعده ذلك وقوله وامامة بمسجد بلاردا يعني انه بكبره لاية المساجد الصلاة بغير ردا وهكذا قال في المدونة ابن رشد كره ذلك واستدل بقوله تعالى واذا كنتم عند كل مسجد وهو دليل ظاهر لان الرد من الذينة فكان الاختيار ان لا يتوك في مسجد من مساجد الله عز وجل قال في المدونة اما الامام في السعرا وفي دارة او موضع اجتمعوا فيه فلا واجب الي ان يجعل على عاتقه عامة او غيرها قوله **قلت** وتغله بمجرابه يريد انه بكبره لامام المسجد ان يتغله بمجرابه قال في المدونة ويتغله المصلي بوضعه وحيث اجب الا في الجمعة واما الامام فلا يتغله في موضعه انتهى واختلف في علة ذلك فقيل لخفاة ان يدخل عليه الربا وقيل لانه يلبس على الداخل فيظن انه في الصلاة وقيل لانه لا ينبغي ان يتغله في ذلك الموضع الا في ساعة الامامة فقط ويدل عليه ما روت عائشة انه عليه السلام كان اذا سلم من صلاته لم يركب في مكانه الا بعد ان يقول اللهم انك انت السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال **قلت**

العباد وهو المشبه بالانسان معترضا
 ومما اخرج في راتبا التواضع بالاسم بالعلم
 بلغة

العباد في الحقيقة واما الصلوة في المساجد
 والجماعات فيكون في كل واحد من هذه الاماكن
 بما عمل في ذلك

العباد في الحقيقة واما الصلوة في المساجد
 والجماعات فيكون في كل واحد من هذه الاماكن
 بما عمل في ذلك

العباد في الحقيقة واما الصلوة في المساجد
 والجماعات فيكون في كل واحد من هذه الاماكن
 بما عمل في ذلك

والاكرام وروي عن ابي بكر رضي الله عنه انه كان اذا سلم من صلاة رتب من المحراب الى
مكائه في الصف الاول بين الناس وكان في المحراب جالس على الجارية المحلاة وهذا في امام التميمي
واما من امر قوما في بيته او سفرة وحقق فلا وهذا معهود من قول الشيخ وتغله بمحاربة اي محراب
المسجد وقوله واعادة جماعة بعد الراتب وان اذن يعني انه يكره للجماعة ان يجعوا في مسجد له امام
راتب بعد صلاة امامه ولو اذن الامام في ذلك فاحترز بالجماعة من الواحد فانه لا يكره ان يصلي
بعد جمع الامام واحترز بقوله امام راتب من غيره فانه لا يكره ان يجمع فيه الصلاة مرتين فاكثروا قوله
وان اذن هكذا قال سند بكه ذلك وان اذن لان من اذن لرجل ان يؤذيه لا يجوز له ذلك الا ان
وكل صاحب الباب الجواز اذا اذن ولم يحك خلافا وهذا الذي ذكره الشيخ هو المشهور واجازته
ذلك بدليل من يقصد في علي هذا وعلت الكراهة باوجه منها ان لا يظن ق اهل البدع بالخبر
ثم يجمعون مع امامهم ومنها ان ذلك قدح في حق الامام ان يقع في السنة الناس ومنها ان للشرع عزضا
في تكثير الجماعة على الشخص مع مغفوره فيغفر له على ما جاء في الحديث ولذلك امر بالجماعات وحق
عليها ولهذا قلنا لا يجمع الصلاة في المسجد مرتين لان الناس اذا علموا ذلك تاهبوا اول مرة خوفا من
قوات فضيلة الجماعة ومن كرمه تعالى شرع الجمعة لانه قد لا يكون في تلك الحارة مغفوره له والجمعة
يجمع فيها اهل البلد ثم شرع العيد لانه يجمع له الناس من البلد ان المستقاربة ثم شرع الموقر لان
يعرفه ان يجمع فيه اهل الاقطار وفيه اعتنا بالعيد الشيخ وهذا احسن ما علنت به الكراهة
وقوله وله الجمع ان جمع غيره قبله ان لم يوحز كثيرا يعني ان الامام الراتب له ان يجمع ثانيا اذا جمع
قبله الا ان يوحز كثيرا فليس له ذلك قال في النوادر ومن الواضحة قال لما كنت في المسجد لا ياتي امام
فيصلي بهم المودن ثريا في الامام فان كان المودن يومهم اذا غاب الامام فهو كالامام ولا تقاد الصلاة
فيه بجماعة وان كان المودن لا يصلي بهم في عيبه فلا امام ان يجمع قال الله والمآزر في هذا الموضع
انه يصلي في وقت يومه به بانتظار الامام واما لو صلى بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده
لبسير فلا امام ان يعيد الصلاة لان هذه مسابقة وان كان الامام قد ابطا واضرب الناس
انتظاره لطول تأخير جاز لم ان يامروا المودن او غيره فيصلي بهم ثم ليس للامام الجمع وقوله
وقوله وحذروا الابا لمساجد الثلاثة فيصلون به اذ اذا ان دخلوها لانهم لما لم يجمع لم يعد
الامام لم يكن في دخولهم المسجد فائدة فيخرجون لم لغيره من المساجد التي لا يجمع فيها والتي ليس لها
امام راتب فيصلوا فيه جماعة للعقل الا ان يكونوا في احد المساجد الثلاثة مسجد المدينة
ومسجد مكة ومسجد بيت المقدس فلم يصلوا اذ اذا المعاملة من تضعيف العضل فيها على غيرها
وظاهرة انهم لو كانوا اجازوا عن هذه المساجد الثلاثة لا يومروا بالدخول اليها وهو واضح
وقوله وقتل كبرعوث بمسجد يريد انه يكره قتل البرعوث وحق كالتلة والبقعة قال في
المدونة واكره قتل البرعوث والقلة في المسجد واجاز فيها طرح القلة جيب خارج المسجد
يزول الاشياخ ليستشكلوا ذلك لانه تقديري وقد قال عليه السلام اذا قتلتهم فاحسنوا القلة
وقال بن نافع بصرها في نوبه واجاز الاول اشار بقوله وفيها يجوز طرحها خارجا واستشكله
قال في المدونة فان اصاب قلة في الصلاة فلا يلقيها في المسجد ولا يغتلب فيها انتهى وان كان
في غير المسجد فقال لما لك لا بأس بطرحها وقال بن جيب قتل البرعوث في المسجد اخف من القلة

قتل الأئمة
في الصلاة

وأجاز مطرف ومن الماجثون قتلها في الصلاة في غير المسجد وكذا ما كثر من القتل
والبراعيث في المسجد واستحق ما قل **ص** وجاز اقتداء بأبي ومخالف في العزوع ولكن ويحدود به
وعني ومجذر لا أن يستد فليبع وصبي بمثله وعدم الصاق من علي بن الإمام أو بياره من حذوة
وصلاة منفرد خلف صف ولا يجذب أحد أو هو خط منها وأسراع لها بلا حجب وقتل عقرب أو فاريه
بمسجد واحضار صبي به لا يعث ويكف إذا نهى ويصق به أن حصص أو تحت حصص ثم قدمه ثم
عينه ثم أمامه وحز وج مجالة لعبد واستسقا وشاة بمسجد ولا يقف على زوجها به واقتدا
ذوي سفن بأمام وفصل ما موم بهنر صغير أو طريق وعلوما موم ولو بسط لأكسه وبطلت لقتل
أمام وما موم به الكبر لا بكثير وهل يجوز أن كان مع الإمام طائفة كغيرهم تردد وسمع واقتداه
أو بروية وإن بد **س** المعروف من المذهب جواز إمامة الأعمى من غير كراهة لما في الصحيح أن عثمان
بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى وفي الصحيح أنه عليه السلام استخلف بن أم مكتوم على المدينة بفتح
عشرة من يوم الناس وذكر في الأرشاد كراهة ذلك الشيخ ولا أعلم له موافقا وقوله ومخالف في
العزوع يريد أنه يجوز الاقتداء بالخاص كصلاة المالك خلف الشافعي أو الحنفي أو بالعكس وخرج
اللمني خلافا في اقتداء أحد المجتهدين بالآخرين من قول أشهب في قوم صلوا في بيت مظلم فأصاب الإمام
الفنلة وأخطأ وهما أنهم يعيدون وإن أصابوها وأخطأ الإمام أعاد وهما أجمعون وذكر قول أشهب
أيضا فمن صلى ورا من لا يتوضأ من مس الذكر أنه لا يعيدون ومن صلى ورا من لا يتوضأ من قتل
أنه يعيد أبدا لأن القبلة من اللبس وقول سحنون بل تعيد فيها جذاث ذلك فان طال لم يعد قال
المازري وأجرا الخلاف في ذلك على الإطلاق لا يبع وقد حكى حذاق أهل الأصول إجماع الأمة على اجزائه
صلاة الأئمة المختلفين في الفتنة بعضهم ورا بعض ثم اعتذر عما حكى عن أشهب من إعادة من القبلة أبدا
بأنه راي أن المسئلة من الوضوح بحيث تكاد تبلغ مسأله القطع التي تقطع فيها خطأ المخالف قال وهذا
معنى قوله إن القبلة من اللبس لأن القرآن جاء به فيكاد إيجاب الوضوء به يلحق بالمقطوع به قاك وادل
دليل على صحة هذا التأويل تفرقه بين مس الذكر والقبلة انتهى واعترض عليه في نقل الإجماع بأن
الخلاف عند الشافعي مخصوص وأيضا فإنه قد حكى في باب الأفضية عن بن القاسم في الغنبيه ما يقتضي
الخلاف وهو قوله لو أعلم أن أحدا لا يقرأ في الركعتين الأخيرتين ما صليت خلفه وقوله ولكن يعني أنه
يجوز الاقتداء بالآلكن وظاهره ولو كانت لكتنه في الفاتحة وهو الصحيح وحكي بن العزني الجواز إذا لم
تكن لكتنه في الفاتحة وأما إذا كانت في الفاتحة فلا وخو في الحلاب اللمني ولا أعلمهم يختلفون أن صلاة
من أتم به ما ضيعة ولا إعادة عليه ولا لكن من لا يستطيع اصراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان
لا يطق بالحرف البتة أو ينطق به معجدا قال الأصمعي القاف الذي يكرر القاف في كلامه والتمنا الذي
يكرر التاء والارث الذي يدغم بعض الحروف في بعض قال والكتنة تجمع ذلك كله وقال القرطبي
الذي جعل اللام تأ وقال المبرد الدخيم كالتخيم أول الكلام فإذا جاز منه الفصل والالتع الذي
يبدل حرفا جرف وقال العزاهو الذي يجعل الدالاما والصادنا وقال الأزهري هو الذي
لا يبين الكلام وهو من الكتنة قوله ومحدود يعني أن المحدود يجوز الاقتداء به يريد إذا حسن
حالته وهكذا قال بن القاسم عن مالك نقله في النوادر راي الحلاب ولا بأس بأمامته إذا كان عدلا
وفي الواحصة لا يجوز إمامة القاتل عددا وإن تاب بخلاف المحدود وكذا بن القاسم إمامته رابته

لذلك
علم

اذا صلحت حاله قاله في المجموعة وقوله وعين لان العنة ليست بحالة ظاهرة فترى
 من الاثنية بخلاف الحضا قال الماردي ولا يلزم من كراهة امامة الحضي كراهة امامة العن
 ثم ذكر ما قلناه وقوله ومحمد لا ان لم يتد فليح هذا وقع في اسئلة بن رشد انه احب الى
 الاحد من قال فان كثر ذلك وتضرر من خلفه به فينبغي له ان يتخفى عنهم فان ابي ابيد فليس
 بهئله يعني انه يجوز للصبي ان يوم امثاله من الصبيات فقد سئل مالك في العنية عن العلم
 في الكتاب اصيلي بهم احدهم فقال لما زال ذلك من فعل الصبيان وخففه ولم يحكم بن رشد
 خلافا قوله وعدم الصاق من علي بن الحسين اماما وليسارية بمن حذوه يعني ويجوز لمن علي بن
 الامام وعلي يساراه ان يقف مكانه ولا يلصق بمن خلفه وهو مرادة حذوه قال في المدونة
 وان كانت طائفة ممن علي بن الامام وحذوه في الصف الثاني او الاول فلا بأس ان يقف طائفة
 عن يسار الامام ولا يلصق بالطائفة التي عن يمينه قال في البيان معناه اذا وقع لان ذلك
 يجوز ابتداء من غير كراهة وقال الحسن الصواب ان يستد الصف من خلف الامام ثم عن يمينه
 وعن شماله حتى يتم الصف ولا يستد لثان قبل تمام الاول ولا ثالث قبل تمام الثاني قال في
 الذي يقتضيه قول مالك في كتاب بن حبيب وهو احسن مما في المدونة لقوله عليه السلام
 نصا فون كما تصاف الملايلة عند رها ثم قال يتمون الصف الاول ويتراصون احزجة مسلمة
 وصلاة مفردة خلف صف ولا يجذب احد او هو خطا منها يعني انه يجوز للمفرد ان يصلي خلف
 ولا يجذب اليه احدا من المأمومين فان فعل واطاعه الآخر فهو خطا منها وهكذا قال في
 المدونة ونصها ومن صلى خلف الصفوف مفردا فلا بأس بذلك ويقف حسب ساء ولا يجذب
 احد ا فان فعل ذلك فلا يتبعه وهذا خطأ ممن فعله وخطا من الذي جذب في المواد قال
 بن القاسم في العنية عن مالك ومن صاق به الصف في المسجد فلا بأس ان يخرج منه امامه
 قال علي عنه في المجموعة او خلفه وقد فعله بعض الخلفاء قال عنه بن حبيب ولا يفعله لعنه
 قال بن حبيب فان فعله لعنه عذرا ساء ولا شيء عليه وقد روي عنه بن وهب انه يعيد النبي
 فغلي ما روي بن وهب لا يصلي مفردا خلف صف فان فعل فضلاته غير صحيحة ويقال جلد مفرد
 الباعلي الذال وجذب بناخرها ذكرها عياض في البهائم قوله واسواع لها لا يجب يعني انه
 يجوز الاسراع للصلاة من غير ان يهرول وهو مرادة بالحب عا لما حاز الاسراع لها لان المواد
 الى الطاعة والاهتمام بها مطلوب وانما هي عن الحب وهو الهرولة لانه مذهب الخشوع والسرعة
 وقد قال عليه السلام اذا اتممت الصلاة فلاتا توها وانتم لتسعون ولكن اتوها وعليكم
 السكينة الحديث وقد فسر مالك السعي في قوله تعالى اذا اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسرعوا
 الى ذكر الله بالعمل ومن ذلك قوله تعالى ومن اراد الاخرة وسعي لها سعيها وقال فاسرعوا
 ذكر الله بالعمل الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا الى غير ذلك من الاي وقوله وقتل عقرب او
 بمسجد هكذا قال النبي ونصه وجوز قتل العقرب والغارة في المسجد لانها ولا تخرج
 بمحرم قتلها في الحرم في المسجد الحرام وقوله واحضار صبي به لا يجب وكيف اذا انهي يريد انه
 يجوز احضار الصبي في المسجد بشرط ان لا يعيث وكيف عن القيث اذا انهي عنه فان كان لا ينفك عن الصبي
 اذا انهي فلا يجوز احضاره المسجد وهكذا نقل بن يونس عن مالك وانما منع احضاره عند عدم

والله اعلم
بما لا يدرك بالبال

الك لقوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم ومحاسنكم وصبيانكم والصغير في به عابد على المسجد
والباقي فيه للظرفية ولا يعبد الى اخره جملة حالته من صبي الى جوار احضاره في هذه الحالة لا في
غيرها ومثله وبصق به ان حصبا او تحت حصير ثم قدمه ثم يصعد ثم امامة يعني انه يجوز له في
المسجد اذا كان محصبا ان يبصق فان لم يكن كذلك فمحت حصيرة يريده المصقة الواحدة او الاثني
لان كثرة ذلك لا يورده الى تقطيع الحصير واستعداد المسجد لاستحلابه الدواب ثم تحت قدمه او يبارك
ثم عن يمينه ثم امامة كما قال ولكن وقع في المدونة ما يقتضي التحجير فانه قال لا بأس ان يبصق عن يمينه
او يساره او امامه قال القاضي في التيهات وليس على التحجير وانما هو كله عند الاضطراب لاحد هذه
الوجوه ولا فترتها او لا عن يساره وتحت قدمه كما في الحديث الا ان يكون عن يساره احد ولا يتأق
لذلك قد صيد حينئذ يستعمل الى جهة يمينه لتزويه اليمنى وجهها عن الاقدار ثم امامه ان لم يكن
ذلك الا هناك لتزويه القبلة عند ذلك الا للضرورة ثم يرفقه قال وتناول بعض شيئا على طاهره
من التحجير وهو لا ينافع وما قدمناه واضح ان شاء الله واقترب لعين حديث النبي صلى الله عليه
وسلم لا يتحنن قبل وجهه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولكن تحت قدمه اليسرى قوله وحز وجع متجالة
لعينه واستسقا وشابة لمسجد ولا يقضي على زوجها به يعني انه يجوز له المتجالة ان يخرج الى صلاة
العبد والاستسقا وللشابة ان يخرج للمسجد ولا يقضي على زوجها ان لا يجبر على جز وجهها لذلك اذا
امتنع قال في المدونة ولا يمنع النسا من الخروج الى المسجد واما الاستسقا والعبدان فيخرج
المتجالة ان احبته قال الياجي في قوله لا يمنع النسا من الخروج الى المسجد فحمل ان يكون ذلك حقا على الزوج
بغضه به للزوجة وحمل ان يكون الزوج نذبا الى ذلك ورغب في ان لا يمنعها من المسجد وقد قال
عليه السلام خير مساجد النساء قعزبيوتهن وقال يحيى لا خلاف ان صلاة المرأة في بيتها افضل الا
المتجالة التي انقطع عنها ما ربه الرجال فلا بأس ان يخرج وفي تفسير بن مزين ان المرأة الشابة اذا
استنذنت زوجها في الخروج الى المسجد لم يقض لها عليه به وكان له ان يودعها ويمسكها وقال يحيى
للرجل ان يمنع زوجته من الخروج الى المسجد بن رشد وليس ذلك بخلاف لما في المدونة لان معنى ما في
المدونة انما هو في المنع العام واما المرأة الشابة في خاصتها فيكره لها الاكثار من الخروج الى المسجد
فيومر ان لا يخرج اليه الا في الغرض باذن زوجها ان كان لها زوج ابن رشد ويخص ذلك ان النسا
التي يجوز قد انقطعت حاجة الرجال منها فهي كالرجل في ذلك ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بجملة
هذه فتخرج الى المسجد ولا تكثر الرد كما قال في الرواية وشابة من الثواب هذه فتخرج الى المسجد
في الغرض وفي جناز اهلها وقربايتها وشابة باقية في السباب والنجاسة هذه الاختيار لها ان لا يخرج
اصلا واقتدأ ويقتدأ بامام يريد انه يجوز لاهل السفن المتقاربة ان يقتدوا بامام واحد كما قال
في المدونة المني ويستحب ان يكون الامام في القبلة وان لم يكن فالصلاة جائزة انتهى وقيل لا يجوز
ذلك لقول ان رطرا عليهم ريح فيفترقون او عند ذلك وقيل انما يجوز ذلك اذا كانوا في المرحى لا في السفر
اذ الغالب وعدم الطواري وعليه فلو فرقتهم الريح او غيرها فقتل من عبد الحكم يستحلون
من يترهم عبد الحق فلو جمعهم الريح بعد ذلك وقد فرغوا منها وبعضها والامام لم يفرق فلا شيء
عليهم وقد حرجوا من اصامته وجاز لهم البناء لا يلغوا ما صلوا قبل الامام وكذلك لو استحلوا ولم
يعلموا شيئا لانهم لا يمتون من تغريق النزع ايضا الا ان يكونوا لمواستحلوا ولم يعلموا شيئا لانهم لا يمتون

هذا ما يحرر من شرط
نظامه فيمنع الامام من
المدونة فيمنع من
علم

مجلسه استماع

مجلسه استماع

من تعرفني الدخ ايضا الان يكونوا لم يستجفوا ولا عملوا شيئا من الصلاة حتى جمعهم الدخ في اول
الاولي مع امامهم قوله وقيل ماموم بنده صغيرا وطريق يعني ان الماموم يجوز له الاقتداء بالامام
كان بينهما فاصل من نحو صغيرا وطريق وهكذا قال في المدونة وهو مذهب الشافعي ومنع ابو حنيفة
كل فاصل والحجة عليه انك واج النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلين في حجره من نصلة عليه السلام النبي
ولا صاحب الاسواق ان يصلوا جماعة وان كانوا على خلاف السنة من تعزيف الصفوف وقرئت بينهم الصلاة
لان هذه ضرورة في الصلاة انتهى وحد السائق في الهدى ثلاث مائة ذراع بينه وبين الصفوف او الامة
وقال صاحب الاسراف ان كان الطريق او النهر لا يمنع من سماع التكبير جاز الاقتداء بالامام سماعا
سمعوا تكبيرة او راوا افعاله وانظر هل هو تفسير وهو ظاهر او خلاف قوله وعلوما ماموم ولو لم يسمع
لم يرد ان يجوز للماموم ان يصل في مكان مرتفع عن مكان الامام ولو كان سطح ولا يجوز للامام ان يصلي
على مكان مرتفع عن مكان الماموم وهو مراده بعكسه فاما صلاة الماموم فالذهب الجواز من غير كراهة
كما قال وهو مذهب بن القاسم وقال مالك اولام رجع الى الكراهة ولم يكبره ابن القاسم لحصوله
واما صلاة الامام مرتفعا فقال في المدونة ولا يصل الامام على شيء ارفع مما عليه اصحابه فان فعل اعادوا
ابدا لانهم يعيئون الارتفاع الميسر مثل ما كان بمصر فانه يجزيهم الصلاة قال سفيان الطوري
ظاهر المدونة لا فرق بين ان يكون معه جماعة ام لا وفي الحلاب اذا كان معه طائفة فلا بأس ان
المقصود اتباع الامام في المكان وفي ابي داود قال عليه السلام اذا امر الرجل القوم ولا يقم في مكان
ارفع من مقامهم قال والمذهب صحة الصلاة وقاله في الاسراف اذا كان الامام فوق السلم ولا يصح
امامة الماموم لانه يحتاج الى عمل في الصلاة بالنظر لصنط احوال الامام وقوله وبطلت بقصد الامام
واماموم به الكبر يريد ان الامام اذا قصد بالارتفاع التكبير على المامومين او قصد الماموم ذلك
صلاهما قال بن بسير ولا خلاف ان القصد الى ذلك محرم وانه يبطل للصلاة ثم قاله ولو تساوى في
في الارتفاع وصلي غيرهم على موضع مرتفع فان قصد المرتفعون الكبر بطلت صلاتهم وقوله الا للتكبير
فجوز وقد تقدم ذلك في المدونة ابن بسير اذا كان الارتفاع يسيرا ولم يقصد به الكبر فان الصلاة
صححة للاختلاف وحكي في الارتفاع الكثير اذا لم يقصد الامام به الكبر قولين عن المتأخرين بالتحقق
والمطلان وحكي عن سحنون ويحيى بن عمر الجوزاني اذا اصاب موضع الامام عن المامومين اللحن وان
رجل لنفسه في مكان مرتفع فاني رجل قائم به صحت صلاتهما يريد لان اقتتاحتهم وحدة ليستعد لتقديم
الكبر قوله وهل يجوز ان كان مع الامام طائفة كغيرهم تردد بنسبيري الى ما ذكره بن الحلاب وغيره
ان الامام اذا صلى على مكان مرتفع ومعه طائفة من الناس جاز ذلك وقد تقدم عن سفيان ان طائفة
المدونة المنع ولو كان معه طائفة وقيد بعضهم ما في الحلاب بان تكون الطائفة من ساير الناس
احترارا اما لو صلى الامام على تلك الحالة ومعه طائفة من اشرف الناس فان ذلك مما يزيد في
قوله وسمع واقندا به اي وجوز صلاة مسمع واقندا به ما ورد من صلاته عليه الصلاة والسلام
وابوبكر وانه ليسمع الناس وعبر بن الحاجب وغيره عنه بالاصح ولهذا اقتصر الشيخ عليه وقيل
تبطل عليهما وقيل نعم ان اذن الامام والا فلا وقيل ان كان صوت الامام لا يسمع صحت والا فلا
وراد في الاما في صلاة المسمع نفسه العزق بين الحائرين والاعيان فتجوز وبين غيرها فلا يجوز
وقيل المناجوز ذلك في المجازات لضرورة اجتماع الناس وقيل المناجوز ان لم يتكفى علوصوت

فان تكلف افسد على نفسه وقال في الباب محل الخلاف اذ امدصوته كثيرا واما لو زاد اليه اليسير
الذي لا يخرج به عن المعتاد وما قارب به ولا خلاف في صحة صلاته وقوله او بروية وان يد اربعي
ويجوز الاقتداء ايضا بالروية ولو كان المأموم في دار يريد في غير الجمعة اذ اري عمل الامام والناس
كولي لها ومقاصير او يسمعون تكبيره فيركعوا بركوعه ويسجدوا بسجوده وقد كان ارواح النبي صلى
الله عليه وسلم يصلين في حجره من صلاة الامام وروي مالك ان دار العنبر من الخطاب كانوا يصلون
فيها لصلاة الامام ولم ينكروا عليهم الصحابة رضي الله عنهم وقيل تكبره لعدم علمهم بسهر الامام قال
غير واحد من اصحابنا والاقتداء يكون بروية افعال الامام او افعال المأموم او بسماع صوت الامام او
صوت المأموم **مس** وشرط الاقتداء بنية خلاف الامام ولو جازاة الجمعة ومعا وضوفا ومستحلفا لفعل
الجماعة واصار في الاخير خلاف الأكثر **مس** لما خرج من حكم الامامة انتقل الي حكم الاقتداء وهو ان ينوي المأموم
انه مقتدا بالامام ليمتد عن رتبة الفذ وقوله خلاف الامام فلا يتعين عليه نية الامامة ولو كانت صلاة جازة
هكذا قال في الجواهر وقوله الجمعة الى اخره يعني انه لا يشترط نية الامامة الا في هذه الاربعة يريد
على المعروف وحكي بعض الاندلسيين عن ابن القاسم اشتراط نية الامامة مطلقا وقال عبد الوهاب
الامام يلزمه ان ينوي الامامة الا في اربعة مواضع احدها اذا كان اماما في الجمعة لان الجماعة شرط فيها
فيلزمه ان ينوي ذلك والثاني في صلاة الخوف على صحتها لان ادائها على تلك الصفة لا يقع الا اذا كان
اماما الثالث المستحلف يلزمه نية الامامة ليميز بين نية الامامة والمأمومية الرابع في فضيلة الجماعة
فانها لا تحصل له الا اذا نوي الامامة الا ان ذكرنا للزوم في هذا الاجتزاج وانما النية شرط في حصول
فضل الجماعة لان الامام انما يكتب له فضيلة الجماعة اذا نواها قاله المازري عبد الوهاب فلو صلى رجل
منفردا ولم ينو الامامة ثم جازع فصل خلفه فان فضل الجماعة حصل لهما للمأموم وانه وقال الجمهور
بل حصل ايضا للامام فضل الجماعة وان لم ينو الامامة واي هذا السار بقوله واختار في الاخير خلافه
الاكثر يريد ان الأكثر على انه لا يحصل له فضل الجماعة الا اذا نواها خلافا للجمهور ولم ينكر احد من المتقدمين
ان الامام يلزمه في الجمع ان ينوي الامامة وانما ذكره بعض المتأخرين قال بن عطاء الله بعد ذكر الدلائل الا
ويظهر ان الحق فيهماج الصلاتين ليله المطراد لا يكون ذلك الا في الجماعة فينبغي ان ينوي الامام الاما
فيها لا الجمعة ثم ينظر هل يشترط ذلك في الثانية من الصلاتين لانها التي ظهر تأثير الجمع فيها لتقدمها قبل
وقتها او يشترط فيهما ان السنة الجمع والجمع لا يعقل الا بين اثنين **مس** ومساواة في الصلاة وان بادا اوة
قضا او يظهر من يومين من يومين الا فلا خلاف في فرض هذا معطوف على نيته اي وشرط الاقتداء نيته اي
نية الاقتداء ومساواة ومتابعة كما سياتي ثم بين ان المساواة مطلوبة في الاداء والقضا فلا يصح
صلاة فائتة خلف من يصلي وقتية ولا بالعكس ويجوز ان يصلي طهرا فائتة خلف من يصلي طهرا فائتة
ولو كان من يومين مختلفين اذ هما متحدان في العوات وغيره وهذا هو الصحيح وهو قول عيسى وقال
سند لا يجوز ان يومه في قضا من يومين ومن يومين يجوز وقوله الا فلا خلاف في فرض هذا مستثنى من قوله
ومساواة في الصلاة اي انه يشترط ان يتحد فرضا في الا في مثل هذه المسئلة قال صاحب الكافي
ولا يجوز لاحد عند مالك ان يصلي فرضا خلف فيه فرض امامه ولا ان يصلي مكتوبة خلف منغلة
وجاز للمنفرد ان ياتر من يصلي العرض **مس** ولا ينتقل المنفرد للجماعة لان نية الاقتداء قد فات محلها
وهو اول الصلاة واما العكس وهو كون المأموم لا ينتقل الي الافراد لانه قد الزم نفسه حكم الاقتداء

منه لما عرفت ان حكمه في فرضه اقتداء بغيره

مؤلفه والمنتقل من الجماعة
ما سواها من غير الاقتداء
اشاما ببعضهم في غير وقت
نظامه في غير وقت
لذلك لا ينتقل من غير الجماعة
علم

والمسألة الثانية في المسألة الأولى

ان علم اذ كان في غير ركنه

في المسألة الأولى
في المسألة الثانية
في المسألة الثالثة
في المسألة الرابعة
في المسألة الخامسة
في المسألة السادسة
في المسألة السابعة
في المسألة الثامنة
في المسألة التاسعة
في المسألة العاشرة
في المسألة الحادية عشرة
في المسألة الثانية عشرة
في المسألة الثالثة عشرة
في المسألة الرابعة عشرة
في المسألة الخامسة عشرة
في المسألة السادسة عشرة
في المسألة السابعة عشرة
في المسألة الثامنة عشرة
في المسألة التاسعة عشرة
في المسألة العشرون

واختلف في المديف اذا اقتدي بصلته فصح فقال سحنون جرح من صلاة الامام وتبر لنفسه كما
الامام مأموما لوجود عذر وقال يحيى بن عمر بن مادي لانه دخل بما يجوز له **ص** ومتابعة في احرامه
فالمساواة وان بشك في المأمومية مطلقة لا المساوفة كغيرها لكن سبقه ممنوع والاكراه **ش** هذا
الشرط الثالث من شروط الاقتدا وهو متابعة المأموم لمامه في الاحرام والسلام لان المساوفة
فيها منافية للاقتدا فلو احرم معه وهو مراه بالمساواة ابطل على نفسه قال مالك في كتابه
صيب وهو ايضا قول محمد واصبح وقال بن القاسم بحرية وهو قول بن عبد الحكم قال في البيان والادب
الظاهر لقوله عليه السلام اما جعل الامم ليؤتم به فان ابر فكن به فاني بالغا المقتضية للتفقيه قال
وهذا الاختلاف انما هو اذا ابتدأ بتكبير الاحرام معه فانها بعد او بعدة واما اذا ابتدأ بها قبله
بحرية وان اتى بعدة فولا واحدا وان ابتدأ بها بعدة فاتها بعدة او بعدة اجزاء فولا واحدا وان ابتدأ
ان لا يحرم المأموم الا بعد ان تسكت المأمومية حتى ان يؤتم متوهم انه اذا شك في المأمومية
وقد كان سبق الامام في الاحرام انه يحريه لاحتمال ان يكون في نفس الامر مستغفرا فقال القاسم
واختلف اذا بطلت واسر بان يحرم ويدخل مع الامام هل يسلم من الاحرام السابق ام لا فقال
الوادروني المجموعة قال بن القاسم قال مالك واذا احرم قبله فليعد الاحرام بغير سلام فان
لم يفعل حتى فرغ اعادة صلاته وقال سحنون يسلم واختاره بعض المتأخرين لكونه عقد على نفسه
صلاة باحرام قوله لا المساوفة لان المساوفة عبارة عن كون افعال المأموم وافعاله متتابعة
لافعال الامام وافعاله وقوله كغيرها اي كغير الاحرام والسلام والمعنى ومتابعة في احرامه وسلامه
كغيرها ثم قال لكن سبقه ممنوع يريد فيما عدا الاحرام والسلام والاكراه اي اذا سواه فيما عدا
الاحرام والسلام كره ذلك والحاصل ان افعال المأموم مع الامام على ثلاثة اقسام مسابقة
وساواة ومساوفة وهي الملاحظة فان تبعه في جميع الافعال والاقوال صحته صلاته وان
سبقه في الاحرام والاداء بطلت صلاته وكذا ان ساواه فيها على الاظهر وان سبقه في غيرهما فلا
تبطل صلاته الا ان ذلك ممنوع وان ساواه في غيرهما كره له ذلك وقال بن حبيب يجوز للمساواة
الا في القيام والجلوس والاحرام والاداء ثم ذكر ان المأموم اذا رفع راسه قبل امامه فانه حي
اذا علمه اذ رآه قبل رفعه لان خفض **ش** قال في النوادر قال بن القاسم عن مالك من رفع راسه قبل
وامامه يظن انه رفع فليرجع ساجدا او راكعا ولا ينفق ينظره فان عجز الامام ورفع فليقتدي به
ويحريه قال البيهقي فان علم انه يدرك الامام راكعا لزمه الرجوع الى متابعته وان علم انه لا يدركه
راكعا فقال اشهد لا يرجع ورواه بن حبيب عن مالك وقال سحنون يرجع ويبقى بعد الامام بقدر
ما انفرد الامام بعدة انتهى قال في النوادر قال بن حنون راب سحنون ارفع راسه قبل الامام
ثم رفع الامام فجع سحنون مستحجدا مقدرا ما كان الامام ساجدا بعدة البيهقي هذا حكم الرفع قبل
الامام واما الخفض قبله لركوع او سجود فانه غير مفقود في نفسه للاختلاف في المذهب واما
المعقود منه الركوع او السجود فان اقام بعد ركوع الامام راكعا او ساجدا مقدرا فانه صحت صلاة
الا انه قد اسي في خفضه قبل امامه وهذا معني قوله لا ان خفض **ص** وبك تقدير سلطان
ثم ركب منقول والمستأجر على المالك وان عبدا كاسرة واستخلفت ثم ركب فانه قد حدث ثم
قراءة ثم عبارة ثم بسن اسلام ثم بسبب ثم خلق ثم خلق ثم بلباس ان عدم نقص منع او كره

ش

ش يعني اذا تقدم بها في مكان وليس في واحد منهم نقص بوجوب منع امامته او كراهتها وهو يعني
قوله في آخر الفصل ان عدم نقص منع او كراهة فانه يستحب تقدمه السلطان على غيره من الرعية لان
في تقدمه غيره عليه وهنا في منصبه وان رآه وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يومر الرجل الرجل في
سلطانه ولا يجلس على فكر منته بغير اذنه ثم صاحب المنزل لانه اجبر بعبودية منزله قال مالك في المحقق
والفقيه من رواية بن القاسم وصاحب المنزل اولى بالامامة قال عنه اشهب وان كان عبدا
ابو محمد قال بعض اصحابنا وان كانت امرأة فلها ان تولى رجلا يوم في منزلها قال ابن حبيب وجب
الي لصاحب المنزل ان حضر من هو اعلم منه واعدل ان يقدمه وانما قدم المسافر على المالك
لان مالك المنفعة المقصودة من المنزل وهو اجبر بعبودية منزله وقوله وان عبدا كرامة واستخففة
اي ان صاحب المنزل اولى وان كان عبدا وامرأة واستخففة رجلا يومر بالقوم وانما قال واستخففت
وحض ذلك بالمرأة لان العبد يجوز امامته اذا لم يكن راتبا الا في الجمعة والعيدين وخوة كما
تقدم قوله ثم رايه فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم حسن اسلام هكذا قال في البيان
ودنه واذا اجمع الفقيه وصاحب الحديث والمفتري والعابد والمسن والفقيه اولى بالامامة
ثم الحديث ثم المفتري الماهور ثم العابد ثم ذو السن في الاسلام وانما كان الفقيه اولى من الحديث
وان كان افضل منه لانه اعلم باحكام الصلاة منه وانما كان الحديث اولى بالامامة من المفتري
وان كان افضل منه العابد لان القراءة مصونة بالصلاة وليست العبادة مصونة بها وانما كان
العابد اولى بالامامة من ذي السن لزيادة فضله عليه بكثرة قوباته وانما كان ذو السن اولى
بالامامة من دونه في السن لان اعماله تزيد بزيادة سنه فهي زيادة في الفضل فلو كان الاخر
سنا اقدم من اسلامه لكان اولى بالامامة منه ان لا فضيلة في تحديد السن الا تربي اليها في الحديث
من تقدمه الا قدمه هجرة علي الا قدمه سنا قوله ثم نسب لما في الحديث قدموا في سنا ولا تقدموها
ولانه شرف يدل على صيانة المتصرف به علمنا في دينه ويوجب آله انفة عن ذلك قوله ثم
يخلق يريد انه تقدم صاحب الصورة الجميلة على غيره لان العقل والخيال يتبعانها غالبا ولان
اهيب في النفس من غيره قوله ثم الخلق لانه من اعظم صفات الشرف وقد قال عليه السلام خلوك
اذا سلكم اخلاقا ومن المتأخرين من قدم هذا علي ما قبله فجعل صاحب الخلق الحسن مقدم على
صاحب الصورة الجميلة قوله ثم لباس لان حسن اللباس يدل على شرف النفس والبعد عن الخجالة
لكنها مستند رات قوله ان عدم نقص منع او كراهة يعني انما ذكر من ترجح بعض من تقدمه علي بعض
انما هو اذا لم يكن في واحد منهم نقص بوجوب منع او كراهة كما سبق الا انه يرد عليه تقديم المرأة
علي غيرها اذا كان المنزل لها الا ان يقال الحق الذي لها ليس هو من باب تقدمها علي غيرها في الاما
وانما معناه ان الشرع جعل لها حق في ان يختار من تقدمه ليومرها لاجب بعبودية منزلها وبالمكان
الذي يربى ان يصلي فيه واستنابة الناقص كوقوف ذكره عن محبيه واثنى خلف وصبي
عقل القربة كالبايع والساحف الجع ورب الدابة اولى بمقدمها والا ورع والعدل والحر والاب
والعلم علي غيرهم وان تشاح منشا وون لا كبر اقترعوا ش يريد انه اذا كان في الجماعة من له تقدمه
بوجه الا انه ناقص عن رتبة غيره كما اذا اجمع رب الدار ومن هو اعلم منه فانه يستحب له صاحب

عمارة الفتاوى
والفقيه
وان كانا فاضلا
منه وكرامة
منه وكرامة

مما جاء في ذلك من غير النزوع عنه
فما خلقه
ادار

الدار ان ياذن لمن هو اعلم منه هكذا ذكر بن حبيب في النوادر وقوله واستنباط الناقص اي
استنباط الناقص فهو معطوف على قوله فقد بر سلطان وهو من باب اضافة المصدر الى الفاعل
اي يستحب لمن فيه نقص عن غيره ان يستنبط وقوله كوقوف ذكر عن يمينه الى اخذه يريد انه يندب
استنباط الناقص كما يندب وقوف ذكر بالغ عن يمين الامام قال مالك ان صلي مع الامام رجل قام عن
يمينه وان قام عن يساره اراده الى يمينه من خلفه وكذلك فعل بن عمر وقال بن عباس بن عبد
خالتي ميمونة فضلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيمت عن يساره فاداري عن يمينه وهو في الجاهلية
قال مالك فان لم يعكز به حتى يفرغ اجزائه صلاته ابن يونس وكذلك ان علم به فتدركه وقوله واستنبط
خلعه يريد ان الاثنين من الذكور فصلا عد اي قومان وراه وذلك لان التصديق مطلوب للولي
عليه السلام اقموا صلواتكم فاني اراكم من وراء ظهري والصبي ان كان يعقل القربة كالبالغ قال
في المدونة واذا صلي رجلان او رجل وصبي مع الامام قاما جميعا خلفه ان كان الصبي يعقل لا يدب
ويتركه استنبي ولهم ذلك لما في الموطا ان ملائكة دعت عليه السلام الى طعام صنعتها فاكل منه ثم قال
قوموا فاصلي بكم قالوا سقمنا الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فتصحنه بما قام عليه السلام
عليه فصفقت انا واليقيم من وراءه والعجوز من وراءنا فصلي بنا ركعتين ثم انصرف رسول الله صلى
الله عليه وسلم وان كان الصبي لا يعقل القربة فهو كالعدم وقوله ونسأ خلف الجميع لما تقدم في الحديث
من اقامة العجوز من وراء النس واليقيم ولما في الصحيحين عن ابنه عليه السلام صلي به وباتمه او خاله
قال فاذا مني عن يمينه واقام المرأة خلفنا وقوله ورب الدابة او لي بمقدمها هكذا قال في المدونة
لانه اجزئ بطياعها ومواضع الضرب منها ابن رشد وله يفتي بها عند التنازع بعض الاشياخ
وكذلك كانت الوثيقة اولى بتقدمه كرسبها دته من غيره لانه اعلم بما احوت عليه وثيقته او
الحسن الصغير وكل هذا اجاد ليلا على ان الافقه مقدم لانه اعلم بمصالح الصلاة ومفاسدها
ثم ذكر ان الاورع يقدم على غير الاورع وان العدل يقدم على غير العدل وان الحر يقدم على
العبد وهذا مما لا اشكال فيه وامامسيلة الاب مع ابنه والعم مع ابن اخيه فالاب يومئذ اذا
كان له الحال احسنه قال في البيان وان كان ادنى منه مرتبة في العلم والفضل قال وكذلك
العم ايضا يومئذ اخيه قال في الرواية وان كان دونه في السن فاذا جعله احق منه بالامامة
وان كان دونه في السن مع ان الزيادة في السن زيادة في الفضل فيلزم على قياس قوله ان يكون
احق منه بالامامة وان كان دونه في العلم والفضل اذا كانت له الحال احسنه خلاف قول المحققين
يريد ان يحقوا يقول انما يقدم العلم على بن الاخ اذا كان مثله في العلم والفضل او اكثر واما اذا
كان بن الاخ اعلم منه فانه يقدم على العم قال بن رشد ويلزم على قوله ان يكون الابن احق بالامامة
ابيه اذا كانت له الحال احسنه يريد ان كان الابن عالما او صالحا والاب ليس كذلك انتهى وقد اورد
الشيخ ذلك ايضا قال المازري ولا يلزم ذلك لان الاب اكرم حرمته من العلم وقوله وان تشاح متساوون
لاكتبر اقترعوا يريد فان اجمع جماعة واستووا في مراتب الامامة ونسأ رعو ايمن يتقدم اقترع بينهم
اذا كان مطلوبهم حيازة فضل الجماعة لا للطلب الدينية الدنيوية والافني كان مطلوبه ذلك سقط عنهم
من الامامة لانهم حينئذ فشتا **مر** وكبر المسبوق لسجود او ركوع بلا تاخير لا للجلوس وقام بتكبيره
جلس في ثابته الامر ذكر الشهيد **مر** يعني ان المسبوق اذا وجد الامام ساجدا فانه يكبر للسجود يريد

الفضل ليس بمرد ان لم يكن فاما بقدر
يكن مني يسير وقاية من وراءه ان يسير
يكن مني يسير وقاية من وراءه ان يسير
يكن مني يسير وقاية من وراءه ان يسير
يكن مني يسير وقاية من وراءه ان يسير

يكن تكبير يسير
او التكبير
يكن تكبير يسير
او التكبير
يكن تكبير يسير
او التكبير

بعد تكبيرة الاحرام ولا ينتظر الامام حتى يرفع وكذا تكبير فيما اذا اوجده راعا تكبيرتين احدهما
للاحرام والاخرى للدخول ولا ينتظره ايضا واما اذا اوجدها جالساً في التشهد فانه يكبر تكبيرة
الاحرام فقط ثم يجلس بغير تكبير بلا تاخير ايضا قوله وقام بتكبير ان جلس في ثابته يريد ان المسبوق
يقوم بتكبير ان كانت التي جلس فيها ثابته لان جلوسه وافق محله بخلاف ما اذا ادرك ركة او ثلاثا
فانه يقوم بتكبير لانه جلس في غير محل جلوسه موافقة للامام وقد رفع بتكبير والقيام لا يحتاج الي
تكبيرين وهذا هو المشهور خلافا لابن الماحييون وكانه راي ان التكبير انما هو للانتقال الى ركة
وذكر صاحب الطراز عن مالك في العنينة قوله لانه اذا جلس في ثابته يقوم بغير تكبير قال بناء على انه
قضى للماضيتين والذي شرع في اولهما تكبير الاحرام وقد تقدمت وقوله الامدرك التشهد اي يقوم
بتكبير لانه كفتح صلاة وهذا مستثنى من محذوف وهو ما دل عليه مفهوم الشرط والمعنى وقام بتكبير
كما ذكره وحج سند فيها قوله لانه يقوم بتكبيرين من قول مالك في العنينة انه اذا جلس في ثابته يقوم بغير
تكبير وقد تقدم **مر** وقضى القول وبني الفعل **مر** يعني ان المسبوق اذا ادرك بعض صلاة الامام
وقام لكمال ما بقي من صلاته بعد سلام الامام فانه يكون قاضيا في الاقوال بانينا في الافعال والقضا
عبارة عن جعل ما فاتته قبل الدخول مع الامام اول صلاته وما ادرك اخر صلاته والبناء عبارة
عن جعل ما ادركه معه اول صلاته وما فاتته اخر صلاته ومما ادرك اخر صلاته والبناء عبارة
فقال قاض في الاقوال اذا ادرك ركة من عشا الاخرة فانه يقوم بعد سلام الامام فيأتي بركة
بام القرآن وسورة لانها اول صلاته ويجلس لانها ثابته بنائه ثم يحزري بام القرآن وسورة ولا يجلس
ثم يركعة بام القرآن ويجلس فيشهد ويسلم وهكذا قال في المدونة قال ابو محمد ولا خلاف بين مالك
وجميع الصحابة ان القاضي انما يفارق الباقي في القراءة فقط قال في الجواهر واختلف المتأخرون
في مقنن المذهب في كونه قاضيا او بانينا على ثلاث طرق الاول طريقة الشيخ ابي محمد وحمل المتأخرون
ان المذهب كله على قول واحد وهو البناء في الافعال والقضا في الاقوال **قلت** وهذه
الطريقة هي التي اقتصر عليها الشيخ هنا لانها مذهب بن القاسم في المدونة وهي طريقة عبد الحميد
وعنه ثم قال بن شاس الثانية طريقة بعض القرويين ان المذهب على قولين في القراءة خاصة وعلى
قول واحد في الجلوس الثالثة طريقة ابي الحسن اللخمي ان المذهب على ثلاثة اقوال احدها انه بان
في الاقوال والافعال الثاني انه قاض فيهما والثالث انه قاض في القراءة بان في الافعال واقر به
ما فرق به بين الافعال والاقوال في هذه الطريقة انه راي انما ادرك هو اول صلاته حقيقة فلهذا
يبني على الجلوس لكنه يريد فيما يأتي به سورة مع القرآن ان لا تفسد الصلاة ولا ينقص كمالها
السور بل ينقص الكمال نقصها فيما يأتي بالسورة ليلقي ما فاتته من الكمال انتهى واذ قلنا بالبناء
مطلقا وادرك ركة من عشا الاخرة كما تقدم في الغرض السابق فانه يقوم يأتي بركة بام القرآن
وسورة جهرا ويشهد ثم يركعتين بام القرآن فقط ويشهد ويسلم وعلى القضا مطلقا يأتي بركة بام القرآن
وسورة ولا يجلس ثم يحزري بام القرآن وسورة ويجلس ثم يحزري بام القرآن فقط ويجلس لانها اخر
صلاته ومنسأ الخلاف اختلافا في الرواية في قوله صلى الله عليه وسلم فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا
وفي بعض الروايات فاقضوا وجمع القابل بالفرق بين الدليلين قال في العنينة من ادرك الاخرة
من الصبح لا يفتت في ركة القضا وهو جاز على مذهب المدونة لانه انما يقضي ما تقدم من القول

المعاهد قال الشيخ روي في بعض نسخ
صلى الله عليه وسلم لا تجزئ له ان يجلس في سجدة
في قضاة على المشهور

وحيث وجد الصلوة
غير تنبسط وينبغي ان يغير
حرفا

في الاولى ولا توثق فيها قال صاحب الطراز وعلي القول الاخر يريد القول بالمبني مطلقا لئلا
يركع من خشى فوات ركعة دون الصف ان ظن ادراكه قبل الرفع يدب كالصفتين لاحد درجة قائما او
راكعا لا ساجدا او جالسا وان شك في الادراك الغاها **ع** يعني ان المسبوق اذا اجاب وجد الامام راكعا
خشى فوات الركعة برفع راسه فليركع بقرب الصف وحيث يطمع في الادراك وهو معنى قوله ان ظن ادراكه
قبل الرفع وان لم يرج ذلك اصرحت امكنه وهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى هو المشهور وهو
مذهب بن القاسم وقوله يدب كالصفتين لاحد درجة يريد او الثلاثة وهو مذهب بن القاسم وخولده
ابن رشد والذي يحصل في هذه المسئلة من الاختلاف الثلاثة اقوال اربعة اية بن القاسم هذه
يريد الواقعة في العتبية ان الركوع والديب جائز فيما كان على قدر الصفتين والثلاثة اذا امكنه
ان يصل الى الصف والامام راكع وهو مذهب في المدونة فلم يترجح عنده على هذا القول الى الامام
افضل الركوع دون الصف وادراك الركعة وان لا يركع حتى ياخذ مقامه من الصف وان فاته
الركعة لما جاء في ذلك من بني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركوع دون الصف ومن فعل ربيد
بن ثابت وعبد الله بن مسعود في ركوعهما دون الصف وديبهما راكعين اليه والقول الثاني
انه لا يركع حتى ياخذ مقامه من الصف وهي رواية اشهب عنه فزاي على هذا القول الاحكام في الصف
مع فوات الركعة افضل من الركعة والركوع دونه مع ادراك الركعة والقول الثالث انه لا يركع
حتى ياخذ مقامه من الصف او يقارب به حكم هذا القول عنه بن حبيب في الواقعة وهذا القول قريب
من رواية اشهب عن مالك لانه استحب الركوع اذا قرب من الصف وكرة الديب اذا بعد منه
قالوا اما اذا كان اذ اركع دون الصف لا يترك ان يصل الى الصف راكعا حتى يرفع الامام راسه من
الركوع فلا يجوز له عند مالك ان يركع دون الصف وليتأدي الى الصف وان فاته الركعة فلا
واحد فان فعل اجراه الركعة وقد اسي ولا يشي الى الصف اذا رفع راسه من الركوع حتى يتم
الركعة ويقوم في الثانية فاعلم ذلك في رسم الاضية من سماع اشهب وقال ابن القاسم في المدونة
انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فزاي الحافظة على الركعة اولى من الحافظة على الصف ورحم
ابو اسحاق التوماني قول ابن القاسم وقول مالك عندي اولى بالصواب لقوله عليه السلام
لا يركع لما ركع دون الصف رادك انه حرصا ولا تعد ولما جاعته من انه قال لا صلاة للفرقة
الصف انتهى وقيل ان قوله عليه السلام لا تعد لا تعدي لا تعدي لا تعدي عن الصلاة ولا تعد الى الاصراع
وقوله لاحد درجة اي احذ درجة تليه وقوله قائما او راكعا لا ساجدا هو حال من القاعل في يدب قال
بن الحلاب لا بأس ان يدب قبل الركوع وبعده وان يدب راكعا ولا يدب ساجدا قال الشعبي وظاهر
المدونة انه يدب راكعا وقال في سماع اشهب لا اري لاحد ان يدب راكعا لانه لا يدب راكعا الا
تجافت بدهة عن ركبته قال وهذا احسن لان استعماله حينئذ مما ينبغي ان يكون عليه في تلك العبادة
بالخشوع وتسبيح وذكر الله سبحانه افضل ولا ان المشي في حال الركوع مما يستقيم فكان تأخر حتى يرفع اولى
ثم قال مالك في العتبية فمن جا والامام راكع وعند باب المسجد قوم يصلون فليركع معهم ليدرك الركعة
الا ان يكونوا قلة فليقدم الي الفرج احب الي فزاي ان المحقق بالصف اولى من المحقق بالركعة مع الفجر
البسبر واذا كان كذلك فاصري ان لا يصل وحده اذ كان على بعد وان فاته الركعة وهذا احسن
ان تكون اخر ركعة فليركع لانه اذا اتاى لم يدرك شيئا انتهى قوله وان شك في الادراك الغاها يعني انه

شكنا هل ادرك الركعة مع الامام فانه يتبادي مع الامام ويلقي تلك الركعة لان الدعة لا تراعى بالسك نه
 فاد اسلم الامام قمار ففقي تلك الركعة وسجد بعد السلام الشيخ وهذا هو الاقيس بمنزلة من شك اصل
 ثلاثا ام اربعاً وقال ابن القاسم ليسلم مع الامام ان كان في اول ركعة وبعد الصلاة ولا ياتي بركة خشية
 ان تكون خامسة وقيل يعتد بتلك الركعة ويجزئ صلاته وتناول بعضهم انه اذا شك في الادراك
 يقطع بسلام ويدخل مع الامام وعلى هذا القول ان لا يكبر اذا ضحك الشك لما لا يثبت انه انما وضعه
 يد به على ركبتيه بعد ان وضع الامام راسه فقال بن عبد السلام الحق انه يرفع وفاقا لامامه وكان يعين
 اسياحي يقول بل يبقى كذلك في صورة الدراك حتى يهوي الامام للسجود فيكون الركوع ولا يرفع قال لان
 الركعة من الركوع عطف للركعة فلو فعل ذلك هنا كان قاصيا في حكم الامام وهذا لا تراعى ضعيف
 لانتم له على مخالفة الامام وانما يكون قاصيا لو كان هذا ارفع من ركوع صحيح وانما هو موافقة للامام
 كما في السجود وان كبر للركوع وتوي بها العقد او لواحيهما او لم يتوها اجزا وان لم يتوها ناسيا له تبادي
 المامور فقط وفي تكبير السجود تردد وان لم يكبر استأنف **من** يعني ان المامور اذا نسي تكبيرة الاحرام
 وكبر للركوع وتوي بها العقد اي توي بها تكبيرة الاحرام او تويها اي تكبيرة العقد والركوع معا بتكبيرة الركوع
 اجزا وكذا في المدونة ابو الحسن الصغير والاختلاف في ذلك بن يوسف وانما يصح ذلك ان اكبر للركوع في حال
 قيامه فاما لو كبر ذكر او ركعا ولا يجزئ به ذلك توي بتكبير الركوع الاحرام ام لا لان قيامه الاول
 كان في غير صلاة ونقض المامور من قيامه قد رتب تكبيرة الاحرام فقط استقطه ودخل الصلاة بالركوع
 وتا ولصاحب التلث وصاحب المقدمات على المدونة مثل ذلك وهو قول محمد وتا ولالباجي وابن بشير الا
 لان التكبير للركوع انما يكون في حال الخطا وشار بقوله او لم يتوها الى ما ذكر ابن رشد في اجوبته
 وهو ان من كبر ولم يتو بتكبيره احراما ولا ركوعا ان صلاته تجزئ قال لان التكبيرة التي كبرها
 تنضم مع النية التي قام بها الى الصلاة اذ يجوز تقديم النية قبل الاحرام بيسير قوله وان لم
 يتوها ناسيا له تبادي المامور فقط اي وان لم يتوها الاحرام بتكبير الركوع تبادي المامور دون الامام
 والعقد فانها يقطعان وقيل ان المامور يقطع ويبتدي والاول هو المشهور وهو مذهب المدونة قال
 فيها وان كبرها ولم يتوها تكبيرة الاحرام تبادي مع الامام واعاد الصلاة احتياطا لانها لا تجزئ به
 عند ربيعة وتجزئ به عند بن المسيب واختلف هل من شرط التبادي على مذهب المدونة ان يكون
 كبرها في حال القيام ام لا قولان وهذا التبادي وجوبا وهو ظاهر المذهب واستحبابا قاله في الخلاف
 وعليه هذا الاعادة وجوبا وهو الذي في الخلاف او ندبا وهو ظاهر ما حكاه التلثاني عن ابن
 القاسم لقوله في المدونة واعاد احتياطا الشيخ والذي يظهر ان معناه الوجوب وذكر مصنف الاثر
 عن ابن الماحسون الاستحباب وحمل ابو الحسن الصغير المدونة على التبادي استحبابا ولا اعادة
 وجوبا وعزي للخلاف مثله ذلك وانما قال تبادي المامور فقط احترازا من الامام والقذفانما
 يقطعان ويبتدي الاحرام لئلا يلزم صحة الصلاة بدون قذاة ولهذا التزم ابو العزج مساواة
 المامور على القول بان ام القرآن لا تجب في ركعة ورد لابن سبعان بانا وان قلنا انما تجب
 في الجل او في ركعة قاله ابيد سنة فان ترك ذلك عمدا لم تجزه وان تركه سهوا اجزائه وقد ذكر
 الشيخ في آخر الفضل ان المامور اذا لم يكبر للاحرام ولا للركوع لا تجزئ به حيث ما ذكر استند
 الشيخ ولا يعلم فيه خلافا لاما جكي عن مالك ان الامام يحل عن المامور تكبيرة الاحرام كالقائنة

ترك

المماور لا حاجة اليه التغيير والتبديل
 انما هو حكمه كقولنا وهو حكمه كقولنا

وترك القيام لتكبيره
 الاحرام وهو في

المماور بقوله تركا عامرا فمقطع ولا
 يقان لعدم اختلاف امره من غيره

والاعا

او اذا لم يكن له الا حرام واحد للركوع القليل به الفقد
وانه يكتفي به ويستحب ان يركع اكثر من ذلك

فانكره

وهي روية شاذة لان هذا قبل تكبير الاحرام غير مأموم قلت ولان الاصل انه لا يعمل
احد عن غير شي من الفروض فخصت السنة الامام محل الفاحشة عن مومنه وبقي ما عدا
اصله وهو معنى قوله وان لم يكبر استأنف وقوله وفي تكبير السجود تردد يعني ان المأموم
اذا كبر للسجود ونوى بها الاحرام فصل بحزبه ذلك كما في الركوع وهو قوله في المقدمات والاحزاب
ويقطع قاله ابن عبد التلام وهذا معنى قوله تردد واذا كبر للسجود ولم يكبر لاحرام ولا للركوع
ولم ينو لاحرام فانه لا يحزبه عند هذا ويقطع ما لم يركع الثانية فان ركعها عمدا في كبر الثانية ام لا
وقد نقل ذلك في المقدمات عن الموازية **فصل** بدت لامام خشى تلف مال او نفس
او منع الامامة بجزا او الصلاة برعاف او سبق حدث او ذكره استخلاف وان يركع او يسجد ولا يبطل
ان دفعوا برفعه قبله ولم ان لم يستخلف ولو اشار لهم بالانتظار **فصل** يعني ان الامام يستحب له
الاستخلاف في ثلاثة مواضع الاول اذا خشى تلف مال او نفس قال في كتاب بن سحنون واذا
صلى الامام ركعة انقلبت دابته وخاف عليها او على صبي او اعمى ان يقطع في يرا او نال او ذكر
متاعا خاف عليه التلف فذلك عن ربيع الاستخلاف الثاني اذا طرأ عليه ما يمنع الامامة
بجز عن ركن من اركان الصلاة كحجز عن الركوع او السجود او عن القراءة في تقيية صلواته قاله
سحنون فان عجز عن قراءة بعض السورة التي مع ام القرآن فقال المازري لم يستخلف عندي
لصحتها مع العجز عن قراءة الباقي الثالث اذا طرأ عليه ما يمنعه الصلاة من عار او سبق حدث
او تذكره قال مالك واذا حدث الامام او عرف او ذكر انه جنب او على غير وجه استخلف
قبل ان يخرج فقوله استخلاف قائما مقام فاعل ندب اي ندب استخلاف للامام وقوله
او الصلاة معطوف على قوله الامامة وقوله وان يركع او يسجد يريد ان الامام اذا حصل له
ذلك في ركوع او سجود فانه يستخلف كما يستخلف في القيام وغيره قال في المدونة قال بن القاسم وان
استخلف وهو راكع فليرفع بهم المستخلف ويحزبهم الركعة وقال في المجموعة في السجود مثله وقال بن
القاسم في العتبية بدب الثاني راكعا وقال ابو محمد يرفع الامام راسه بغير تكبير فيستخلف من
يرفع بهم وقبل يستخلف من يرفع بهم قبل ان يرفع بهم ليلا يفتروا برفعه وذكر في فقه زيب الطالب
عن يحيى بن عمر نحو قول ابي محمد ابن سنان اذا قلنا يستخلف بعد الرفع فليرفع غير تكبير ليلا يرفعوا
برفعه فيكونوا مقتدين به في حاله لا يبيع الاقنابا فان رفع فاقنذ وابه فقال الشيخ ابو الطاهر
يحري ذلك على الاختلاف في الحركة الى الاركان هل هي مقبوضة فتبطل الصلاة او غير مقبوضة
فلا تبطل وقال بعض المتأخرين لا تفسد صلاتهم بغيرهم كما لا يفسد قبل امامهم غلط فيركعون
الى الركوع ليرفعوا يرفع المستخلف قال ولو رفعوا برفعه فلم يستخلف عليهم اغوا صلاتهم والى هذا
اشار بقوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله اي ولا تبطل صلاة المأمومين ان رفعوا برفعه الامام
قبل الاستخلاف وقوله ولم ان يستخلفوا لم يستخلف هو معطوف على قوله ندب لامام استخلاف اي
وندب للمأمومين ان يستخلفوا ان لم يستخلف عليهم الامام من يتم لهم الصلاة وصحت وكذا لم يقدموا
احدا لكن يقدم احدهم واقنذ وابه وقوله ولو اشار لهم بالانتظار اي لم الاستخلاف ولو اشار
لم الامام ان ينتظره قال بن عطاء الله وهو ظاهر الكتاب وفي الاستذكار عن ابن نافع قال
اذا انصرف ولم يقدموا اشار اليهم ان امكنوا كان حقا عليهم ان لا يقدموا احدا حتى يرجع فيتم لهم

الامام اذا لم يكن له الا حرام واحد للركوع القليل به الفقد
وانه يكتفي به ويستحب ان يركع اكثر من ذلك

يضع يده على راسه

الكتاب ليس هو الذي
يكتبه الشيخ فيقولون
في كتابه ما هو المستحب
في الصلاة من غير ما هو
المستحب في غيرها

منه اقربا

من واستخلاف الاقرب وترك كلام فيك حدث وتأخر ماتهما في العجر ومسك انفه في خروجه وتقد
من قرب وان جلوسه **ش** هو معطوف على قوله استخلاف الاول اي وتذب للامام استخلاف
الاذهب لما رواه عن مالك في الجمعة انه استحب للامام ان يستخلف من الصف الذي يليه وقوله
وترك كلامه في حديث اي وتذب له ان لا يتكلم في حديث او عاف قال الباكي والا فضل له ان يستخلف
بالاشارة فان تكلم لم يصح ذلك قال في النوادر عن ابن القاسم اذا قال يا فلان تقدم لي يصير وقد
اوسد في الدعاء على نفسه خاصة وقوله وتأخر موتها في العجر يريد ان الامام اذا اطرأ عليه ما يمنعه
الامامة كالعجز عن بعض الاركان فانه يستخلف ويتأخر موتها وقوله ومسك انفه في خروجه اي وتذب
له اذا خرج ان مسك انفه يوري انه قد حصل له دعاء دخل عليه الباكي وغيره وقوله وتقدمه
ان قرب وان جلوسه اي وتذب تقدم المستخلف الى موضع الامام ان كان قريبا ليحصل له رتبة الفضل
اذا لا مانع منها فان كان المستخلف بعيدا فلا ينتقل عن محله واكمل الصلاة في موضعه للصلاة اذا المشي
الكثير معتمد للصلاة وقوله وان جلوسه المازري ويكون تقدمه على الجمعة التي صادفها الاستخلاف
عليها فيقدمه الراعي راعيا والجالس جالسا والقيام قائما وهكذا نقل في النوادر عن موسى عن ابن
القاسم **ش** وان تقدم غيره صحته كان استخلف محبونا ولم يقصد وانه او اموا وحدا نا او بعضهم او
بامامين الا الجمعة **ش** يعني ان الامام اذا استخلف رجلا تقدم غيره قائم بهم الصلاة صحته هكذا
نقل بن سحنون عن ابيه لان المستخلف لا يكون اماما الا بعد احذنه في الامامة نقله الباكي وصححه
الثالث عن بعض شيوخه انه بنفس الاستخلاف يصير اماما وان لم يقل عملا حتى انه لو احدث عامدا البطل
على المأمومين وقوله كان استخلف محبونا ولم يقصد وانه قد علمت ان المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل
بالمأمومين علام الصلاة على المخصوص فلذلك اذا استخلف الامام على الجماعة محبونا ولم يعمل بهم شيئا
وهو معنى قوله ولم يقصد وانه فان صلاتهم لا تبطل وقرئ عبد الحق بين هذا وبين الاول بان هذا
ليس ممن يؤمر به فلا يصيرهم استخلافه حتى يعمل عملا يؤمن به فيه وقوله او اموا وحدا نا يعني وكذلك
لا تبطل صلاتهم اذا اموا وحدا نا او بعضهم او بامامين بان قدمت كل طائفة اماما الا اذا كانت
صلاة جمعة بن يوسف قال بن القاسم فان صلوا وحدا نا فلا يجزي ذلك وصلاتهم تامة الا في الجمعة
فلا تجزئهم لان من شروطها الجماعة والامام وقد فقد او قبل نضع بعقد ركعة لان من ادرك ركعة فقد
ادرك الصلاة وقياسا على المسبوق وقرئ بان المسبوق يعني ركعة تقدمت بشرطها بخلاف
هذا وان كانت غير جمعة صحته عند بن القاسم وقال بن عبد الحكم كل من ابتدأ صلاة بامام قائمها منفردا
اعاد وكل من ابتدأ منفردا قائمها بامام اعاد واخذ منه الباكي واللمني انهم يعيدون الباكي ولو
قد صارا جلوسهم الا واحدا منهم صلى فذا فقد اساء وتجرب صلاة غير ركعة رجل وجد اماما يصلي
بجماعة فصل وحده فذا ابن محرز ولو ذهب الامام ولم يستخلف فقدم القوم رجلين قدمه هـ
طائفة وقدم هذا طائفة فكانت صلاتهم مجزية وليس ما صنعت الطائفة الثانية لانه كان عليها
ان تصلي مع الامام الاول **ش** وقرأين انها الاول وابتدا بسرية ان لم يعلم **ش** يعني ان المستخلف
يكمل على صلاة الاول فيقرأ من حيث انها الاول وفي الجهر وان لم يكن قرا شيا افتتح القراءة من اولها
فان كانت الصلاة سرية بقي السليمانية اذا استخلفه في صلاة السرو وهو قائم فان المستخلف
يبتدي قراءة القرآن ولم يفرق بين ان يكون مكئا في قراتها ولم يثبتها ولا بد للمستخلف من قراتها

وهذا معني قوله وابتدأ بسبئية ان لم يعلم فان علم بان يكون قد اجزى الامام بانه انتهى في فرائضه
الي كذا او كان قريبا منه فسمع قرائته فانه يقرب من حيث انتهى الامام كما يفعل في الصلاة المجهولة
وصحة با دراك ما قبل الركوع والافان صلى لنفسه او بني بالاولي او الثالثة صحة والافان
كعود الامام لانها وان جاء بعد العذر فكما جني **ش** يعني وشروط صحة الاستخلاف ان يدرك الركعة
فما قبل ركوع الركعة التي استخلف فيها فلوان الامام احدث بعد الركوع وقبل السجود فلا يستخلف
من لم يدرك معه تلك الركعة رواه عيسى بن القاسم في العتبية قال فان استخلفه فليقدم هذا
من ادركها ويتأخر فان تأخر ولم يقدم غيره فلا يسجد في سجودها لانها له نافذة ولا يعتدون بذلك
الركعة فان اتبعوه فيها فسدت صلاتهم قال ابن الموزان وقد قيل يحزبهم ان يسجد وهم معه قوله ولا
اي وان لم يكن هذا المستخلف قد ادرك ما قبل الركوع فان صلى لنفسه ولم يمس على صلاة الامام او
بني على صلاة الامام الا انه استخلفه في الاولى او الثالثة فصلاته صحيحة وقيل ان بني في الثالثة
لئلا تبطل قاض بن حبيب ان قدمه على اول ركعة صحت وان قدمه بعد ركعة فاكثروا على صلاة
الامام في غير الاولى والثالثة تبطلت قال المارزي وتبطل اذا استخلف على ركعة او ثلاث
جلوسه في غير محل الجلوس وهذا الذي ذكرناه في صحة صلاته وعدمها انما هو فيما اذا حضر
بعد ان حصل العذر للامام لا كما يعطيه ظاهر كلامه هنا وقوله كعود الامام لانها يعني ان
الامام الاول اذا عاد قدامهم الصلاة فان الصلاة تبطل وهو قول يحيى بن عمر الباجي وهو الاظهر
عنده وقال من القاسم لا تبطل لما زوي عن ابي بكر انه لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم تاخر وتقدم
عليه السلام وهو مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولان ابا بكر قال للنبي صلى الله عليه وسلم
سأله عن المانع له من ان يثبت مكانه اذا امره عليه السلام بذلك ما كان لابن ابي قحافة
ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر العلة التي تاخر لها وقال بن رشد انما اطار
بن القاسم صلاتهم ان اصلي بهم بغير يقينها لانه ابتدأها بهم فزاعى من هب اهل العراق في الجارة
البناء في الحديث قال واما لو لم يتيدي بهم الصلاة فجاهر بصلون فخرج الامام وصلي بهم بغيره
الصلاة لمطلبة صلاتهم اجمعين لكونهم احرما قبل امامهم وهو قد ابتدأ صلاة من وسطها
والصحيح ان صلاتهم تبطلت انظر البيان وقوله وان جاء بعد العذر فكما جني يعني وان كان
المستخلف انما جاء بعد ان حصل للامام العذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل صلاة المومنين
به كمن احرر قبل امامه وهو قول بن القاسم في المدونة **ص** وجلس لسلامه المسبوق كان
سبق هو لا المقم يستخلفه مسافرا فتعد مسافرا وجملة ليسلم المسافر ويقوم غيره للقضاء
ش يعني ان المسبوق يجلس بعد انقضاء صلاة الامام الاول حتى يكمل المستخلف صلاته اي اذا
كان المستخلف اجنبا مسبوقا وذلك لان المسبوق انما دخل مكة مما لا يقتدافيا بقى على الامام
الاول فان امكنه فقد خرج من امامته الا انه يجلس حتى يسلم المستخلف ثم يقوم لعقنا بما بقى عليه
وهذا هو المشهور قبل وهو مذهب المدونة والتمني هو مجيز في اربعة احوال يصلي ويخرفه
قياسا على المطابقة الاولى في صلاة الخوف او يستخلف من ليسلم به او ينتظر الامام فيسلم بعد
لان كلا كليهما قاض والسلامان واحدا وينتظر فراغ الامام من قضاياه ثم يقضي وقوله كان
هو يعني ان المستخلف اذا كان مسبوقا وحده فان المأمور ايضا اذا اكملت صلاته يجلس حتى

الاصحاب ذكروا حكم صلاة من استخلف
في غير محلها او في غير وقتها
فانها لا تصح ولا يقبل عليها
صحة ولا كبرية ولا ظاهر ولا
ما يورث على صحة صلاة الامام
واما ان تردد العذر فلا يفي بصلاته

انما يصح ان يستخلف
بني من بني قريظة
فانهم كانوا
في غير محلها
فانهم كانوا
في غير وقتها

يعرف

فيسلم معه لانه مسوقا وحده فان الموموم ايضا اذا اجملت صلاته قد الزم نفسه
السلام مع الاول وهذا الثاني بانه ليس له ان يسلم قبله على المشهور حكمه بن
شهر وعليه فيشير لهم ان اجلسوا ثم يقول للقضا فاذا فرغ سلم ثم لانه من بقية صلاة
الاول وقد حل محله فلا يخرج عنه لغير معنى لقضية فانتظارهم لفرغها لخص من خروجهم
من امامته وحكي المارزي قولين هذا والثاني انه يستخلف من يسلم بتمام لان السلام
من بقية صلاة الاول ولا ينبغي له ان يقضي قبل فرغ صلاة الاول وقوله لا المقيم يستخلفه
مسافر الى اخره يريد ان الامام المسافر اذا استخلف مقيما على مسافرين ومقيمين جهلا منه او لم يكن
خلفه مسافرا فان المسافر ينزل في الصورة الاولى اذا اكملوا صلاتهم وسلموا ولم ينتظروا المستخلف
لان المستخلف دخل على ان لا يقتدي بالاول في السلام وهذا القول رواه بن حبيب عن مالك وقيل
ليستخلفون من يسلم بهم منهم وهو قوله بن كنانة واحد قول ابن القاسم واستشكل كونهم اقتدوا
بامامين وقال بن القاسم في الموازية واسهب ينتظروا حتى يسلم بهم واما المقيمون فيقومون
بعد انقضاء صلاة الاول لقضا ما بقي عليهم اذ اذا اكتملوا دخلوا على عدم السلام مع الاول وهذا
معنى قوله ويقومون غيره اي غير المسافر للقضا وهو قول مالك في الواضحة وقول بن كنانة وحكي عن
جماعة من اصحاب انهم لا يقومون للقضا الا بعد سلام المستخلف ولهذا وما قبله كان الاولى للامام
المسافر ان يستخلف مسافرا مثله الا ان قول الشيخ فيه اشكال وذلك انه جعل المسافر مقيما
اما ليعذر مسافرا او لجهله ثم فرغ على الوجهين فيما يفعله المسافر وغيره ولا يمكن ان يكون مع تعذر
المسافر مسافرا اللهم الا ان يحل على ما قلناه اول المسئلة **مس** وان جعل ما صلي اشار فاشاد واو لا
سبح به **ش** اي اذا جعل المستخلف المسبوق ما صلي الامام قبله اشار فاشاد وروي المامونين
فان لم ولا كلام ولا سجوا به فان لم يفهم باليسيع ولم يجد واذا ان الكلام كلوه او كلهم وقال
سبحون ينبغي ان يقدّم من يعلم كصلي فان قدّم من لا يعلم او صلي ركعة فليوهم القيام اي يتزحزح
للقيام فان سجوا به جلس وشهد وعلم انه في اخر الصلاة ثم اشار اليهم ان اجلسوا ثم قام للقضا
مس وان قال للمسبوق اسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه وسجد قبله ان لم يتحضر زيادة
بعد صلاة امامه **مس** يعني وان قال الامام الاول للمستخلف المسبوق اسقطت ركوعا يريد
او سجودا او نحو مما تبطل به الصلاة عمل عليه اي على قوله من لم يعلم خلافه من ظان او ساكن
او عالم صحة قوله يريد من المامونين لان المسبوق لا علم عنده ولا ظن فاما من علم ان الامام لم
يسقط شيئا لم يعمل على قوله وذكر بن راشد في لزوم اتباع من يتبع صحة صلاته وشك في صلاة
الامام قولين وقوله وسجد قبله يريد ان المامون في الاوجه التي نقل فيها على قول الامام اذا اكمل
صلاة امامه فانه يسجد قبل السلام لان الاول اذا بطلت نصير الثانية عوضا عنها والثالثة
نصير ثالثة والرابعة الماتي بها بناقرا فيها بامر العزان فقط وعلى القول بعدم انقلاب الركعات
يقدر في الركعة الماتي بها بامر العزان وسورة ويسجد بعد السلام تنحصر الزيادة وكذا الاستخلف
قبل ركوع الثانية ويقول اسقطت ركوعا او غير فانه يسجد بعد السلام وكذا لو احيه في
الحلوس ان النقص من الثانية وكان المستخلف ادرك الركعة الرابعة فقط فانه ياتي بركعة بامر
العزان فقط ويسجد بعد السلام وهناك كل دخل تحت قوله ان لم يتحضر زيادة اي يسجد قبله

استخلاف

حكمه

السلام الا في هذه الاماكن وقوله ويسجد بعد كمال صلاة امامه هو المذهب لانه موضع سجود امامه
وقيل بعد كمال صلاة نفسه تعليبا لحكم صلته في نفسه وهذا الذي ذكره الشيخ في هذا الفصل
يسير جدا باعتبار ما ذكر في غير فلتان بلام صاحب المواد او يتي منه وعليك بالنظر فيها قال
فيها ومن المجموعة والعنتية واذا احرم رجل خلف الامام ثم استخلفه على ركعتين بقينا من الظهر
فضلاهما في الاول فذكر سجدة من احدي الاولتين فليقم المستخلف بالقوم ان كانوا على شك فيعمل
بهم ركعة بام القرآن فقط لانه بنا ثم جلسوا وباتي هو بركة فضا بام القرآن وسورة ويسجد قبل ذلك
لانه كان استخلف على ثلاثة فاولى ثالثة له وقد قار فيها وقرا بام القرآن قال ابن عبدوس وان كان
القوم موثقين بالسلامة فقد واو لم يتبعوه وانما سجد قبل السلام لكونه قد اتي الركعة التي اتي بها
عوضا عن ركعة النقص بام القرآن فقط وهي احدي الاولتين فقد اجتمع معه نقص وزيادة فلهذا اتم
بالسجود قبل السلام ولو اتي بها بام القرآن وسورة يسجد بعد السلام ثم ذكر في المواد عن سجون
ان الاول لو كان شاكيا في السجدة لقرا هذا في الركعة التي تحاط بها بام القرآن وسورة لانه ان يكون
الاول لم يبق عليه شيء فتصير هذه ركعة فضا وكذلك الثانية ثم تشهد في الاولين هما بعد لاحتساب
ان تكون ركعة بنا ورابعة للاول ويصلونها معه ان كانوا على شك ويسجد قبل السلام وان لم يرجع
اليه الاول حتى صلى الركعتين اللتين فاستاء فقال بقيت سجدة فضلاة المستخلف تامة لانه صلى
بالناس ركعتين وقضى ركعتين ولكن يسجد قبل السلام لانه قار في موضع جلوس وترك السورة مع
ام القرآن في ركعة ويسجد معه القوم ثم ان كانوا في شك اتوا بركة بعد سلامه بام القرآن فقط
وسلموا ثم سجد للسهو بعد ركعتهم هذه فان ايقنوا انهم لم يبق عليهم شيء سلموا بسلام الامام ثم ذكر
عن ابن الموان ان من احرم في ثالثة الاحام واستخلفه ففعل الركعتين فليس ثم جبا الاول فذكر سجدة
من الاولتين واسقطها من كان خلفه فليقم المستخلف فيصلي بهم ركعة بنا بام القرآن ويسجد قبل
السلام وليشبر اليهم حتى ياتي بركة بام القرآن وسورة ويسلم ويسلموا ولو اسقط الاول سجدة من كل
ركعة من الاولتين واسقطها القوم لصلي هذا بهم ركعتين بام القرآن في كل ركعة ويسجد قبل السلام
ولم يرجع الاول حتى صلى هذا ركعتي الفضل لنفسه فذكر سجدة من الاول فليسجد هذا بهم للسهو قبل
السلام ثم يسلم ثم ياتوا بركعة بام القرآن فقط ولو اعلم بذلك بعد ان صلى ركعة لنفسه من الفضا
وسك القوم وهو قائم في الرابعة فليجلس ويشهد ثم يسجد للسهو قبل السلام يريد كما كان في الاول
قال ثم يسجد اليهم حتى ياتي بركة فضا ثم ياتوا بعد سلامه بركعة بنا ولو كان انما قال له بقيت على
من كل ركعة من الاولتين سجدة فليقموا معه في الرابعة ان شكوا فليصلها بهم ركعة بنا بام القرآن
ويسجد بهم قبل السلام ثم ياتوا بعد بركعة بنا ايضا ولو كان انما قال له في سجدة لا اري من
ركعة او ركعتين فلا يفتنوا لهذه الرابعة مع المستخلف قال يريد به لاحتساب ان يكونان ركعة يصير
في الرابعة قاض لا يوتر به فيها قال ولا يرجع هو الي الجلوس فاذا اتمها سجد بهم قبل السلام ثم اتوا
بركة بعد سلامه وسلموا ثم يسلم الاول فان تذكر انها من ركعة اجزائهم الصلاة وان كانتا من
الركعتين اعادوا التركم اتباع المستخلف فيما عليهم اتباعا صعه فيه ولم يرجع الاول حتى جلس هذا
في الرابعة فليسجد بهم قبل السلام للسهو ثم ياتوا بعد بركعتين بام القرآن في كل ركعة ثم سلموا
وهم انظر المواد **فصل** من لم يسجد في غير عاص به ولا اربعة بدو ولو سجد

ذهبا قصدت د فحة ان عدا الليري السباتن المسكونة وتولت ايضا على مجاورة ثلاثة
 اميال بقرية الحجة والعودي جلته وانفصل عنهما فصر رابعة وقية او فانية فيه
 وان ثوبيا باهله الى محل البدء **س** اختلف في قصر الصلاة في السمن على اربعة اميال قوال
 الاول انه سنة وهو المشهور ورواه عن مالك ابو مصعب قال مالك القصر سنة مؤكدة للرجال
 والنساء ورواه ايضا ابن حزم من ادع عن مالك الثاني انه مباح وهو قول الاثيري وجماعة
 وتزدد المازري في ثبوته لكن قال بن عبد الحميد ان بعض المذاكرين يقول ان مذهب
 الكلب حيث ما وقع ان قصر المساجد خمسة اثنان انه مستحب ذكره في الجواهر وذكره
 عن القاضي عبد الوهاب انه قال ذهب اكثر اصحابنا الى انه قصر وان القصر افضل الرابع
 انه مريض قال في الجواهر ورواه اشهب وبه قال القاضي ابو اسحاق وابن سمعون ومال اليه
 بن الموان ونقله المعني عن القاضي اسماعيل ونقله ابو الفرج عن بعض اصحاب مالك وكذا نقله
 بن يونس ونقله البايجي عن اشهب واما اقتصر الشيخ علي الاول لكونه المشهور كما علمت وقوله
 لمسا في غير عاص به يعني انما ليس القصر لمن لم يعصر بسفذه فاما من كان عاصيا به فلا باج
 له القصر قال في النوادر قال بن حبيب واما يقتصر في سفر بخروج الحز وج فيه غير باع ولا
 عاد فاما من خرج باغيا او عاديا ظاهرا او قاطعا للرحم او طائبا لا ثم فلا يجوز له القصر
 المازري وغيره وهو المشهور ومثاله لما لك انه يجوز له القصر قيا سا على العاصي
 في السفر وعنه اخبره بقوله به اي بالسفر فان العاصي فيه يجوز له القصر اتفاقا
 واختلف هل يجوز لمن عصى بالسفر ان ياكل الميتة وهو الاصح ام لا وهو قول بن حبيب في النوادر
 والعرف على المشهور بين هذا وبين القصر ان فيه حفظا للنفوس بل يجوز عليه عدم الاكل
 وهذا كله مالم يتب من عصيانه اما اذا تاب عن ذلك طار له القصر مع تناول الميتة بلا
 خلاف واختلف هل يقتصر في السفر المكروه كصيد اللهو فالاكثر انه لا يقتصر وهو معنى
 قوله ولاه وعلي قول بن عبد الحكم بابا حجة صيد اللهو فالاكثر انه لا يقتصر بخور له القصر وقوله
 اربعة برد هذا هو المشهور وهو مذهب الكتاب والبريد اربعة فذاسخ والفرسخ ثلاثة
 اميال فالاربعة برد ستة عشر فرسخا ومائة واربعون ميلا قال في الجواهر وهي مسافة
 يومين واختلف في مقدار الميل فذكر في الدخيرة عن ابن حبيب انه الف ذراع ويقع شهيرة
 في بعض نسخ بن الحاجب وقد تبين منه ما قال صاحب البيان انه الف ذراع يباع الجمل وقال
 بن عبد البر اصح ما قيل فيه ثلاثة الاف وخمسمائة ذراع ونقل صاحب البيان ثلاثة
 الاف ذراع نقله في الدخيرة عنه وقيل اربعة الاف ذراع وكل ذراع ستة وثلاثون
 اصبع كل اصبع ست شعيرات بطر احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات بشعر
 البرذون وقيل البريد انه البصر قاله في الصحاح وقيل الف خطوة خطوة الجمل وقيل
 ان تنظر الى الشخص فلا تعلم اهوات او اذهب او رجل او امرأة وروي في العتبية عن
 مالك انه يقتصر في خمسة واربعين ميلا وهو قول اشهب وقول بن الماحسون يقتصر في
 اربعين ميلا وقاله بن حبيب وروي ابو قرة يقتصر في ثلاثة برد ونصف وهي اثنان
 واربعون ميلا بن شاس وفي رواية ابي زيد عن ابن القاسم ان قصر في ستة وثلاثين ميلا

يصر له القصر ما قصر في السفر
 انه لا يقتصر من عادته بل من قصر في السفر
 به وقصر في مسافة السفر وهو قول
 القاسم

الجواهر نقله القاسم في السفر
 ما تبين من عصيانه اما اذا تاب عن ذلك طار له القصر مع تناول الميتة بلا
 خلاف واختلف هل يقتصر في السفر المكروه كصيد اللهو فالاكثر انه لا يقتصر وهو معنى
 قوله ولاه وعلي قول بن عبد الحكم بابا حجة صيد اللهو فالاكثر انه لا يقتصر بخور له القصر وقوله
 اربعة برد هذا هو المشهور وهو مذهب الكتاب والبريد اربعة فذاسخ والفرسخ ثلاثة
 اميال فالاربعة برد ستة عشر فرسخا ومائة واربعون ميلا قال في الجواهر وهي مسافة
 يومين واختلف في مقدار الميل فذكر في الدخيرة عن ابن حبيب انه الف ذراع ويقع شهيرة
 في بعض نسخ بن الحاجب وقد تبين منه ما قال صاحب البيان انه الف ذراع يباع الجمل وقال
 بن عبد البر اصح ما قيل فيه ثلاثة الاف وخمسمائة ذراع ونقل صاحب البيان ثلاثة
 الاف ذراع نقله في الدخيرة عنه وقيل اربعة الاف ذراع وكل ذراع ستة وثلاثون
 اصبع كل اصبع ست شعيرات بطر احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات بشعر
 البرذون وقيل البريد انه البصر قاله في الصحاح وقيل الف خطوة خطوة الجمل وقيل
 ان تنظر الى الشخص فلا تعلم اهوات او اذهب او رجل او امرأة وروي في العتبية عن
 مالك انه يقتصر في خمسة واربعين ميلا وهو قول اشهب وقول بن الماحسون يقتصر في
 اربعين ميلا وقاله بن حبيب وروي ابو قرة يقتصر في ثلاثة برد ونصف وهي اثنان
 واربعون ميلا بن شاس وفي رواية ابي زيد عن ابن القاسم ان قصر في ستة وثلاثين ميلا

المسافر في السفر
المسافر في السفر
المسافر في السفر
المسافر في السفر

احذاعنه قال بن محمد الحكم في الموازية تعيد في الوقت وقال يحيى بن عمر لا اعرف هذا
وتعيد ابدا قال ابن رسله وغيره لاختلاف ان من قصر في اقل من ستة وثلاثين ميلا
انه يعيد ابدا وقوله ولو يجرى يري انه لا فرق عند مالك في المسبوط يقصر اذا سافر يومين
تاما قال بعضهم يريد يومين وليله لان الاميال لا تعرف فيه وحكي عن عبد الحن عن بعض
ان هذا ليس بخلاف لما تقدم من خديده في البر يومين لانه يقطع في البحر مسافة اليومين
في اليوم الواحد وقال بن شبيب ليس بخلاف لكن في طرفات امكن تميز الاميال كالمروحة
السواحل فهو كالبر وان كان حيث لا يمكن التمييز في وسط البحر فهو كما قال في المسبوط فلو اجمع
سفر يسير فيه بر او بحر الفقهان ان كانت بينهما مسافة البحر او يسفر البر وهو اذا اجمع
لا يمكن بل يسير على كل حال بالريح او العرق اذا كان فيهما مقدار مسافة القصر فان كان اذ
وصل الى البحر لا يسير الا بالريح فقال بن المواز لا يقصر حتى يكون في مسافة البر مقدار
القصر وقوله ذهابا يريد انه يسير في السفر الذي يقصر فيه الصلاة ان يكون وحده
واحد اذ هابا فقط فلا يجب في مقدار المسافة الرجوع بل يعتبر الرجوع ايضا وحده
ولهذا الرجوع المسافر الى بيته لا حاجة ولم يكن بينه وبين بيته مقدار سفر القصر لا يقصر وان
كان بينهما مقدار قصر وهكذا الرجوع على المشهور خلافا لابن الماحبون قال لان المانع
من قصره نية الاقامة وهي معهودة الا انه يتم اذا دخل منزله وقوله فصدت دفعة يريد
ان مسافة القصر لا بد وان يكون مقصودة دفعة واحدة فلو لم يقصد شيئا لم يقصر ولو جاوز
مسافة القصر واحتار بقوله دفعة مما لو خرج الى سفر طويل الا انه يوي ان يسير مالا
تقصر فيه الصلاة ثم يقيم اربعة ايام ثم يسير ما بقي من المسافة فانه لا يقصر في مقامه
وهل يقصر في مسيره ويلفت بعضه الى بعض الاول فيه فقلان ذكرها ابو محمد وصاحب النسخ
والامام ابو عبد الله المازري وبن يوسف وصح بن الحاحب وعنه الاقمار وهو قول بن القاسم
في العنية وقول بن المواز والقول بان يقصر لابن الماحبون وشحنون ولا يقصر طالب الاقل
الا ان يعلم قطع المسافة دونه لانه اذا لم يعلم قطع المسافة دونه لم يعزم عليه من اوله
بل ان وحده دون ميل او يزيد احذ قال في المدونة ومن خرج في طلب ابن فقيل له قد
بين يدك علي يريد بن قسي لذلك اياما ولا بد ري غايته سفره فليتم في سفره ولا يتم في رجوعه
اذا كان اربعة برد فاكتر وقوله ان عدي المدي السباين الى اجزة لما كان الايام هو الاصل
والنية لا يخرج عن الاصل مجردها استلزامها الشروع واستلزامها في الشروع والاقصاء
التي في حكمه ولا يخرج بالمرار وهذا هو المشهور قال الباوي والمازري وروي مطرف وابن الملق
عن مالك ان كانت قرية جمعة فلا يقصر حتى يحيا ورييوتها بثلاثة اميال وان لم يكن قرية جمعة
فكالاول واختلف هل هو تفسير وهو اختيار ابن رشد ولا خلاف وهو راي الباوي وغيره
وتوالت المدونة على هذه الرواية لان حقيقة السفر في هذا الباب وباب الجمعة سواء كان
الجمعة لا يسقط عن هودون ثلاثة اميال لانه في معنى الحاصر كذا لا يقصر حتى يجاوزها وهذا
معني قوله وتوالت على مجازة ثلاثة اميال بقرية جمعة ثم ذكر ان العمودي لا يقصر حتى يتعدى

المسافر في السفر
المسافر في السفر
المسافر في السفر
المسافر في السفر

المعبر بالشيء الذي هو
والا فصار من غير ما كان
وكان لا بد ان يكون

سعد ي بوث حله و العودي هو البدوي وقوله وان فصل غير ما يريد ان من كان في قرية
لايات بها متصلة ولا سياتين فانه لا يقصر حتى يفصل عن قريته وقوله وقصر هو قايه مقام
فاعل سن اي سن المسافر وقصر باعية وقنية او فانية فيه وانما قال رباعية لان الدلائل
كالعرب او النساب كالمصالح لا يقصران باتفاق وسواك مودة في السفر او فانية فيه ثم
فضاها فيه او في الحصر وقوله وان نوتيا باهله يريد انه بين المسافر والعصر قصر يسير وطه
المن كورة ولو كان نوتيا معه اهله وهكذا قال في المدونة وقوله الي محل البدوي يعني ان المسافر
اذا رجع الي وطنه لا يزال مقصرا حتى ياتي المكان الذي قصر منه في حروجه فاذا اتاه انقصر
حينئذ لان قصري العصور في الحروجه هو مبداء في الدخول وقال في المجموعه تقصر حتى يدخل منزلك
وقوله في المدونة فاذا رجع من سفره فليقصر حتى يدخل البيوت او قريتها يدل على ان قصري
العصر ليس كبداه وكذا هو في الرسالة والعجب من الشيخ كيف اعترض قول ابن الحاجب والعصر
النه كالعصر منه هذا اولم خسر عنه هنا **لا** اقل الاكبر في حروجه لعرفة ورجوعه
يريد ان السفر المبيع للقصر انما هو اربعة برد وضاعدا اقل من ذلك اي علي المشهور وقد تقدم
ما في ذلك من الخلاف ثم استثنى من ذلك مسيلة اهل فانه تقصر في حروجه لعرفة ورجوعه
وليس باربعة برد للسنة وكذلك من دخل مكة وليس من اهلها وكذا اهل منى وكوها **مس** ولا راج
لدونها ولولشي نسبه ولا عادل عن قصير لا عذر ولا هيام وطالب رعي الا ان يعلم قطع المسافة
قبله ولا منفصل ينتظر رفقة الا ان يحزم بالسير ونها **مس** يعني ان الراجع الي موضعه وكذا
لا يقصر اذا كان دون مسافة القصر ولولشي نسبه فيه وقد تقدم ان هذا هو المشهور
خلافا لابن الماحيون وانه متى رجع لا يقي نسبه لا تقصر بلا استكمال واما من عدل عن القصير
لعذر فلا يقصر ومثاله ان يكون الموضع الذي يقصده له طريقان احدهما دون مسافة
القصر والاخرى فيها مسافة القصر فيعدل عن القصير لا عذر امان كان عدوله لعذر
كحرف في القصير فانه تقصر ولهذا اصرر بقوله لعذر عذر وقصير صفة لموصوف محذوف اي في
طريق قصير واما الهاجر وهو الذي لا يجر على مسافة معلومة كالقصر المحذورين فانهم يجوزون
لبدورون في البلدان لا يقصدون مكانا معلوما لكن كيف ما طاب لهم بلدة يمكنون فيها الايام
وسره بن عبد السلام بالتأية عن الطريق الموصود اذا لم يكن بعد عن مبداء سفره في طريق
القصير المسافة المذكورة واعتز من بان اتا به بعد مسافة منتهى سفره بعيد يقصر ويدل
علي القصير الاول ما وقع لما لك في المجموعه في الرعاية يتبعون الكلاموا يشتم انهم يمتون نقله
المن والي هذا اشار بقوله وطالب رعي وقوله الا ان يعلم قطع المسافة قبله اي ان الهام والراعي
لا يقصران الا اذا علم كل منهما قطع المسافة قبل منتهى سفره يريد وقد تقدم عزم عليه عذر
حروجه وقوله ولا منفصل ينتظر رفقة الا ان يحزم بالسير ونها يريد ان من برز عن البلد
عارفا على السفر الا انه ينتظر رفقة لسيا فامهم فان كان جازما بالسفر على كل حال سواء
ساروا معه ام لا فانه يقصر حتى يسيروا وان كان مترددا فقولان والاتمام هو الاصل وعذا
ابن رشد الغنم الاول عن الخلاف وان كان ظاهرا هو كلام بن يوسف ان محل خلاف فانه حكى عن العينية
في الامير برز من القرية علي ثلاثة اميال حتى يتكامل حيسه انه لا يقصر حتى يجمع علي المسير قال

المعبر بالشيء الذي هو
والا فصار من غير ما كان
وكان لا بد ان يكون

المعبر بالشيء الذي هو
والا فصار من غير ما كان
وكان لا بد ان يكون

المعبر بالشيء الذي هو
والا فصار من غير ما كان
وكان لا بد ان يكون

يريد فاذا برز عن ذلك الموضع فصرتم قال لو قال فمن خرج من العساطر الى سير عميرة
وهو يقيم ثمة اليوم واليومين كما يصنع الاكر يا حتى يجمع الناس اليه يقصر قال ابو محمد قال
يجي ولم يرد ذلك في الامير يخرج على المسلمين صح حتى يجمع ثقله وقال ثم وقال عنه بن نافع
في المجموعة احب الي ان يتموا اذا كان الاكر يا يحسبون الناس بن يونس الامير وغيره سوا وانما ذلك
اختلفا فمن قوله وقيل العرفان المهير الامير يخرج على المسلمين حتى يخرج الناس السير اليه
وهو القاصد للاقامة والخارج الى سير عميرة ليست الاقامة اليه بل خرج الى القادوق
والعكس اصوب لان الامير اليه السير وعادته الخروج عازما على السير والاخر ليس اليه
السير وانما يسير ليسير الاكر يا فهو كمن واعد قوما للسفر ولا يسير الا يسير هم فانه ثم وحل
البيان مسيلة الاخير على انه نوي ان لا يسير الا بعد اربعة ايام قال ولو خرج نوايا اقامة
اليوم واليومين صح حتى يجمع له خدمة موطن مكة رفض سكنها ورجع نوايا السفر وقطع
دخول وطنه او مكان زوجته دخل بها فقط وان يخرج غالبة ونية دخوله وليس بنية وبنيه
المسافة ونية اقامة اربعة ايام صح ولا جلاله الا العسكري دار الحرب او العلم بها عادة
لا الاقامة وان تاخر سفره **ش** ذكر رحمه الله تعالى ان حصة اسيا اذا حصل للمعافر منها واحد
او اكثر فانه يبطل حكم سفره ويوجب عليه اتمام الصلاة قال في المدونة واذا رجع المسافر
في سفره فليقصر حتى يدخل البيوت او قريتها ولهذا قال وقطعه اي السفر دخول البلد
اي الذي استوطنه وبطل عليه ما بعده وقوله وان يخرج يعني انه لا فرق في قطع حكم السفر
بين ان يدخل البلد اختيارا او غلبة كما لو ردت الترح اليه واجوب بن يونس فيها قولين من
مسيلة من اوكلن مكة ثم خرج ليعتمر من الحجمة ويعود الى مكة وستاتي وقال المجتبى اختلف
فمن خرج مسافرا في البحر مسافرا اميا لا ثم ردت الترح فقال مالك رتم فيه لانه لم يرجع وقطعه
وقال سحنون يقصر اذا لم يكن محل سكنه يريد ما لم يكن رجوعه باختيار فكان كالعمرة
قال ولورده غاصب لكان على العصر في رجوعه وفي اقامته الا ان ينوي اقامة اربعة ايام
وقوله الا موطن مكة رفض سكنها ورجع نوايا السفر وهو مستثنى من قوله وقطعه دخول
البلد يعني ان دخول محل الاستيطان يبطل حكم السفر الا في مسيلة من اوطن مكة ثم
خرج منها را فضا سكنها الي مسافة تقصر فيها الصلاة ثم يعود ليقم مكة يومين ثم يخرج
فان الدخول لا اثر له في حكم السفر ولا شك انه يقصر في مدة السفر وقدا سار بذلك الى
ما وقع لما لك في المدونة وهو قوله فيها ومن دخل مكة فاقام بها بضعة عشر يوما فوطنها
ثم اراد ان يخرج الى الحجفة ليعتمر ثم يعود الى مكة ويقم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها ليقم
الصلاة في يوميه لان مكة كانت له موطنه ثم قال يقصر قال بن القاسم وهو اجت الى بن يونس
فوجه قوله بنية فلانة لما ووطنها وانتم الصلاة بها صار لها حكم الوطن فكأنه رجع الى وطنه ووجه
انه يقصر لانها ليست كوطنه في الحقيقة وانما اتم بالسنة لما نوي من الاقامة واما وطنه
اذا رجع اليه فلا يحتاج الى نية الاقامة فاكان لا يتم فيه الابنية اصغف مما يتم فيه بغير نية
وقد سافر من ذلك الموضع سفرا فاذا رجع اليه فهو على نية سفره حتى ينوي الاقامة اربعة
ايام ايضا ولو كان اعتما رة من الحجرة او ما لا يقصر فيه الصلاة ثم رجع الى مكة ونوي

سبع عشرة ليلة تحصر الصلاة في تلك المدة قال ابن جيب وكذلك لو عزم على إقامة الصلاة
أيام فليقتصر إذا لم يملك ذلك ملك الثقة حتى يجاوز الدروب ويصير محلة آمن وظاهر كلام الشيخ
أنه يفتنير وقال المحقق لو كان الجيش ينزلون بنية المحاصرة وهم الظاهر من ولا يحسون من
يقيمهم من ذلك الموضع وهم يعلمون ان اقامتهم تطول لا تموا **فروع** قال في المدونة
الاسير يدار الحرب الا ان يسافر به فيقتصر بن يوش قال سمعون في كتاب ابنه ولسياح
سافر وانه فاذ اجتمعوا له على ان مسافة سفره اربعة برد قصر وقيل قول جامعهم وقوله او العلم
بها عادة هو معطوف على قوله ونية اقامة اربعة ايام اي ومما يبطل حكم السفر العلم بالاقامة
عادة كما علم ان من عادة الحاج اذا نزل العقبة او دخل مكة ان يقيم اربعة ايام فان العلم
بعبدة الاقامة كاف في الابطال ولو لم ينو الاقامة وقوله لا الاقامة يريد ان الاقامة المحرمة
لا اثر لها الا ترى ان من اقام موضع شهر الحجة يبرجوا فقامها في كل يوم ونيته السفر
من غير نية اقامة انه يقتصر ولو كان في اخر سفره **مس** وان نواها لصلاة سبع ولم يخرج
ولا سفره **مس** يعني ان المسافر اذا دخل في صلاة سفرية ثم عرضت له نية الاقامة فيها
ليصرف عن ركعتين فافله يريد ثم يبتدي صلاة حضرية ويحذف في المدونة قال فيها
واذا صلى مسافر ركعة ثم نوي الاقامة سفعها وسلم وكانت نافلة وان بدت صلاة فمقدم
لكن ظاهر كلام الشيخ انه لسفعها عقد ركعة ام لا وذكر غير في ذلك قولين وظاهر ما في المبين
انه متى عقد ركعة لسفعها بلا خلاف ويختلف ان لم يعقد وقوله ولم يخرج حضرية هو ظاهر
المدونة ونقل ابو الحسن الصغير عن ائمة انه يتمها حضرية اذا عقد ركعة يريد وكذلك
يعقد من باب الاولي عنده وحكي بن شير القولين وناهما على الخلاف في عدد الركعات
وقال بن الماحضون ان عقد ركعة لزمه اتمامها سفرية وان لم يعقد اتمها المنفرد ايضا
واستخلف الامام وانه على احرامه اربعة وقوله ولا سفرية يعني انها لا تجزئ سفرية
ايضا وهو مذهب المدونة وقيل يتمادي عليها ويخرج يمكن يتم ودخل في صلاة ثم اطلع
عليه بالما ابن رشد وهو اختيار بعض المتأخرين وذكر عن بن الماحضون التفصيل السابق
مس وبعدها اعاد في الوقت **مس** يعني وان نوي المسافر لا اقامة بعد الصلاة اعاد في الوقت
فان صحح الوقت فلا عادة وهذا مذهب المدونة قال فيها وان نوي الاقامة بعد تمام
الصلاة لم يعد في الوقت فان صحح الوقت ار عليه الاعادة واجبة وان اعاد فحسن
واجب الي ان يعيد الترخ وبيد يكون لوجه له الا ان يقال ان نية الاقامة على جبر الاعادة
لا بد لها من روقاذا جزم بالاقامة بعد الصلاة فلعل انيته كان في الصلاة فخطا له
بالاعادة في الوقت وهذا التعليل كما نرى وصحح بن الحبيب وغيره عدم الاعادة والقولان
منقولان عن مالك **مس** وان اقتدي بغيره فكل على سنته وكذا كعكسه وتأكد وتبعه ولم
يعد **مس** يعني ان المقيم اذا اقتدي بالمسافر لا يتقل فرضه ويصير كل منهما على سنته فيصلي
المسافر فرضه فاذ اسلم اتم القصر لم يقيم ما بقي عليه من صلاته فذا وقوله وكذا اي وكذا
اقتدا المقيم بالمسافر ان را شد وهو المعروف وقوله كعكسه اي كما كره عكسه وهو صلاة
المسافر خلف المقيم وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور ورواه ايضا ابن الماحضون

والذي لم يمتدح اربع ركعتيه اذ
 هو اربع ركعتيه صلى الله عليه
 وآله وسلم اربعة ركعتيه اذ
 صلى الله عليه وآله وسلم

به اذ اذ او قتيبت ان احرم علي اربع اعاد وافي الوقت كله وان احرم علي ركعتين اعادوا
 اذ او قال محمد سوا اتم ساهيا او متعدا فالاعادة في الوقت ورجع اليه بن القاسم بن بوش
 قال ابو احمد والوقت في ذلك النهار كله وقاله ابو العباس الا بياني الوقت في ذلك وقت الصلاة
 المعروضة والاول اصبوب واليه اسأ ريقوله والاربع العن وري وقوله ان تبعه والابطال يعني
 ان حكم المأمور فيها تقدم انما هو اذ اتبع امامه فان لم يتبعه بطلت صلاته لمخالفة للإمام وهذا
 هو الاصح وفسره يحنون مذهب ابن القاسم وقيل يصح لان الامام اخطأ في مخالفة سنته اشارة
 الي المسئلة الثالثة وهي ما اذا نوي الا تمام فقصر عدا بقوله كان قصر عدا يريد ان صلاته لم
 تبطل كما بطلت صلاة المأمور الذي لم يتبع امامه وانما بطلت صلاته لانه اشبه المقيم اذ قصر
 صلاته وهذا قول مالك واليه رجع بن القاسم بعد ان كان يقول بالاعادة في الوقت لانه عاده
 الي السنة في حتم اشارة الي المسئلة الرابعة وهي ما اذا نوي الا تمام فقصر فهو بقوله والما
 كاحكام السهو يعني فيصير كقيم صلي من الربا عية ركعتين ثم سلم فانه ان اطاق بطلت وان لم يطق
 فان جرها صار كن نوي الا تمام وانما وقد تقدم ذلك وقوله وكان اتم وما مومه بعد سنة قصر
 عند السارة الي المسئلة الخامسة وهي ما اذا نوي القصر فاقصر وما مومه عدا وذكر ان حكمه
 حكم المعطوف عليه وهو قوله كان قصر عدا او الاصح فيها المطلق كما قاله ونقل ابن العربي عن
 العربي عن ابن القاسم قولاً بالصحة وذكره المحمي ولم يعزه ورا د انه يعيد في الوقت ثم اشارة الي
 المسئلة السادسة بقوله والسابعة بقوله وسهوا جهلا في الوقت يعني ان من نوي القصر فاقصر
 ساهيا يعيد في الوقت وكذلك ان اتم جاهلا ابن بشير ويعيد بالجهل هنا وليس هو كما لعبد
 اتني ويجزي الخلاف فمن احرم علي اربع ساهيا واتيها فحين نوي القصر قاصر ساهيا وقد تقدم ان
 القاسم في ذلك قولان وقرق ابن الموار فقال في هذه يسجد ولا يعيد بخلاف ذلك لانه لما احرم
 لا يملك اربع ركعتين محضت الركعتان للزيادة فلذلك امره بالسجود واما من احرم علي اربع فلم
 تنحصر الركعتان للزيادة وحكي في البيان فمن دخل علي القصر فاقصر ثلاثة اقوال الاعادة في
 الوقت لابن القاسم في العتبية والاعادة ابدال السجود والاعادة ابدال ان اتم عدا او السجود لله
 اتم ان اتم سهوا من غير اعادة لابن الموار وقوله وسبها مومه الضمير في مامومه عايد علي الامام
 المسافر يعني انه اذا احرم علي القصر ثم قام من اثنتين سهوا فان مامومه يسبح به ليرجع اليهم فان
 رجع اليهم سجد سهوة وصحت وان نادى لم يتبعوه كمن قام الي خامسة وهكذا قال في المدونة واليه
 اشار بقوله ولا يتبعه وسلم المسافر يسجد مائة واخيرة بعدة اذ اذ اريد انه لا يتبعه للمأمو
 مطلقا مسافرا كان او مقبلا الا ان المسافر يصبر حتى يكمل صلاته فيسلم معه وهو معنى قوله
 لسلامه وهكذا قال في المدونة وفيها واذا قام المسافر ومن خلفه من اثنتين فمتبعوا به
 فنادي وجهلا فلا يتبعونه ويعيدون ويسجدون حتى يسلم فيسلمون بسلامه ويعيد وحده
 في الوقت ونقل المازري عن مالك قولين احزبن احدهما انهم يسلمون وينصرفون والثاني انهم
 يسلمون معه ويعيدون في الوقت والضمير المحرور بغير عايد علي المسافر والضمير المحرور
 بغير عايد علي السلام اي وانما غير المسافر وهم المقيمون بعد سلام الإمام اذ اذ او قوله
 واعاد فقط بالوقت اي واعادة الامام وحده في الوقت وهكذا قال في المدونة والما بعد

وكذا ان اتبع وهو لم يتبعه مامومه
 ما اصله القاسم ايضا بطلت

مع لا يتبعه
 احرم علي اربع ركعتيه
 احرم علي اربع ركعتيه
 قال القاسم

خلفه لانهم لم ينبعوه في سهوه وخرج بن رشد فيها قولا بالاعادة في حقهم من مسيلة الامام ادا
 تذكر صلاة بعد فراغ الصلاة فانه يعيد الموعلة في الوقت وهذا يعيد ما مومه معدا لا قولان
 لما لك والذي رجح اليه عدم الاعادة قال وعلي القول بان يعيد ابدا لكثرة السهو ويعيدون
 ابدا وهو واضح **م** وان ظنهم سفر فظهر خلافه اعاد ابدا ان كان مسافرا كعكسه **م** يعني ان
 من مرجعة يصلون فظنهم مسافرين وان صلاتهم سفرية فدخل معهم على ذلك ثم تبين له انهم
 يقيمون فانه يعيد ابدا وهكذا استمر بن رشد قول مالك في العتبية يعيد احب الي فقال يريد
 في الوقت ولعدة اتم صلاته بعد سلام الامام او سلم معه على ما اختار لا بن الموار وقا له بن القاسم
 في سماع عيسى قال سمعون وذلك اذا كان الداخل مسافرا بن رشد هو تفسير لقول مالك اذا كان
 مقما لام صلاته ولا يضر كون القوم على خلاف ما ظنهم من القصر او الاتمام لان الاتمام واجب عليه
 في الوجهين فلا تأخير لمخالفة لنية امامه واي هذا اشار بقوله اذا كان مسافرا وقال بن حبيب
 يتم صلاته ويعيد في الوقت وقال اشهب لا اعادة عليه وانما اعاد ابدا على الاول لمخالفة لامامه
 في النية لانه ان سلم معه فقد خالفه في النية والفعل وان اتم صلاته فقد خالفه في النية
 واتم صلاته على خلاف ما صرح به وقوله كعكسه يريد ان من وجد جماعة يصلون فظنهم مقيمين فدخل
 معهم ثم تبين له انهم مسافرون وان صلاتهم سفرية فانه يعيد ابدا كما في التي قبلها وفي العتبية
 لا اعادة ابن رشد وذلك خلاف مذهبه في المدونة فانه قال فيها في المسافر اذا احرم نية اربع
 ركعات ثم بدا له ان يسلم من ركعتين انها لا تجز به وقال ابن حبيب واشهب يجز به ولابن القاسم في ترك
 الموارية انها لا تجز به وهو اختيار بن الموار في الوجهين وقال سمعون يعيد في الوقت قال ولو
 دخل المسافر خلف القوم فظنهم مقيمين فلما صلوا ركعتين سلم امامهم فلم يدر هل كانوا مقيمين او
 مسافرين لام صلاته اربع اتم اعاد صلاته مسافرا قال ابن القاسم ولو دخل خلفهم بنوي بعب
 صلاتهم وهو لا يعلم ان كانوا مقيمين او مسافرين لاحرازه صلاته في قول واحد واضح له باهلا
 على واي موسى بما اهد به عليه السلام وقد تقدم ذلك **م** وفي ترك نية القصر والاتمام تردد
م يعني ان الاشياخ ترددوا في المسافر اذا ترك نية القصر وفي غيره اذا ترك نية الاتمام
 هل يضرهم ذلك ام لا فقال اللخمي بفتح ان يدخل الصلاة على انه بالخيار بين ان يتماذي الي
 الاربع او يقتصر على ركعتين المازري وكانه راي ان عدد الركعات لا يلزم المصلي ان يقتصر
 في نيته قال ولا شك ان المصلي اذا لم يلزمه القصر للركعات انه يباح له الدخول في الصلاة
 على الخمار وفي الباب اذا احرم لصلاة الظهر مطلقا ولم ينو قصره والاتمام بتم صلاته وهو
 قوله الشافعي ايضا المازري لا يجوز القصر عند الكفاية حتى ينوي عند الاحرام قال فمكن
 ان يكونوا قائلوا بذلك بناء على اعتبار عدد الركعات بناء على ان الاصل الاربع والسفر طار
 فاذا لم يقصد الطاري بما هو الاصل المستقر وهذا الثاني هو الذي عللوا به انتهى وكني
 ابن الحاجب في صحة صلاة من ترك نية القصر والاتمام قولين قال الشيخ ولم اقف عليهما
 وكانه اعتمد في ذلك على الخلاف في عدد الركعات **م** وذهب تعجيد الاوبة والدخول محي
 يعني ان المستحب للمسا فر تعجيد العودة الى اهله والدخول عليهم في لان اهد المسافر كما عند
 لا يزلون منتظرين به ودخول عليهم حتى يبلغ في ادخال السرور عليهم فذلك استحباب له ذلك كنه

وهذا الذي ذكره بن حبيب
 في نية النية امره
 اذا لو كان يظن ما احرم به
 لم يضره صلاته في الجملة
 مع الضرر عنه فمقتضى دفع

ما روي واي موسى
 من خلفهم ولو دخل خلفهم بنوي بعب
 قد اهل او لم يعلم ان كانوا مقيمين او مسافرين
 بالجملة او بالضرورة فانه لا يضره
 ان يكون اتيه طوله عليه باجازه

أربعاء
يوم الخميس
يوم الجمعة
يوم السبت
يوم الأحد

ورخص له جمع الظهرين ببروان وضرو لم يجد بلاكرة وفيها شرط الجدل لا دراك امر
بمنهله الت به ونوي التزول بعد الغروب وقبل الاصفر ارجا العصر وبعده خير فيها
الجمع له في الشريعة اسباب ستة السفر والمطر والجل مع الظلة والمطر لمريض والحرق وعرق
ومذلة فاشارة الى الاول وهو السفر بقوله ورخص الي اخره اي ورخص للمسافر الجمع بين
الظهر والعصر وهو مراده بالظهرين من باب التغليب بن يونس قال بن الموار الجم في السفر
توسعة ورخصة لمن احتاج اليه وليس بسنة لارامة وقوله يبراي قبل ان يدخل وان قصر
السفر ولم يكن مسافته اربعة يدي لما ورد في الموطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليلته جمع بين المغرب
والعشا وقوله ولم يجد هو معطوف على قوله وان قصر يريد ان المسافر يجوز له الجمع بين الصلوات
وان لم يجد به السير قال في المقدمات وهو المشهور قال في جمع المسافر بين الظهر والعصر
اول وقت الظهر قبل ان يدخل من المنهل بالسنة الثابتة عنه عليه السلام وفيما سألني
الجمع بعرفة هذا هو المشهور من المذهب وقد قيل انه لا يجمع الا ان يجد به السير وقد قيل
لا يجمع وان حده السير وقوله بلاكرة هو معطوف على قوله رخص يريد ان الجمع للمسافر رخصة
بلاكرهية وهذا هو المشهور لما في الموطا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر
والعشا والعشا في سفره الي تبوك ولا بن القاسم عن مالك في العنينة الكراهة وحمل البايع على
اخبار الافضل وقال مالك في مختصر ابن شعبان بكه ذلك في السفر للرجال وبرخص فيه النساء
وقوله وفيها شرط الجدل اي وفي المدة وتيسر في الجمع في السفر الحد قوله لا دراك امر
امر قال فيها ولا يجمع المسافر الا ان يجد به السير ويحاف فوات امر فيجمع قال البايع وجد الامر
الذي ليسوغ معه الجمع وهو مبادرة ما يحاف فواته او اسراع الي ما بهم قاله اشرب في المجمعة
وفاق وقال بن حبيب يجوز له ان يجمع اذا جد في السير لقطع سفره خاصة لا لعذر ذلك وقد قال
بن الماحشون واصبح وقوله بمنهله متعلق بقوله جمع الظهرين وقد اشار الي ان المسافر له
حالتان احدها ان نزول عليه الشمس وهو بمنهله لم يدخل والاخرى ان نزول عليه وهو بمنهله
وهو في كل حالة تارة بنوي التزول بعد الغروب وتارة بنوي قبل الاصفر وتارة بنوي
بعده فقوله بمنهله زالت به بنوي التزول بعد الغروب اشارة الى القسم الاول من الحالات
الاولى ومعنى ذلك ان المسافر اذا زالت عليه الشمس وهو لم يدخل ونوي انه ينزل بعد الغروب
الجمع بين الظهر والعصر حينئذ قبل الرخيل واحترق بقوله يسر من البحر فانه لا يجمع فيه
نص عليه عبد الحق عن بعض شيوخه قال لا نأمننا ببيع المسافر الجمع من اجل جد السير وخاف
فوات امر وهذا غير موجود في المسافر بالدرج في البحر وقوله وقبل الاصفر ارجا العصر
اشارة الى القسم الثاني من الحالة الاولى ومعناه ان المسافر اذا زالت الشمس وهو لم
يدخل ونوي ان ينزل قبل ان تغرب الشمس فانه يصل الظهر ويؤخر العصر الى ان
ينزل تمكنه من ارتقاء كل صلاة في وقتها المقدر لها شرعا قوله وبعده خير فيها يريد ان
نوي ان ينزل بعد الاصفر فانه يصل الظهر قبل الرخيل وهو مخير في العصر ان شاء الله
حينئذ وان شاء اخرها الي عند نزوله هكذا ظاهرا هذا الكلام لكن الشيخ وغيره انما ذكر

ذلك

ذلك فيمن نوي النزول عند الاصفرار عن المني واما اذا نوي النزول بعد الاصفرار فان
يجمعها حينئذ على المشهور فتقع الظهر في اول وقتها والعصر في الوقت المصوري وقاله
بن مسلة بوجز العصر لانه معذور بالسفر واصحاب الصلوة لا يمت عليهم في التاخير الى وقت
الصلوة في اي نواحي ان تاخيرها اخف من تقدمها وانت اذا نظرت كلام المني في تنصير
وحديثه كما قال الشيخ في هذا المختصر ولفظه وان سر زالت الشمس وهو في المهل وكان نزوله
بعد الاصفرار وقبل الغروب جاز ان لا يجمع ويصل الظهر وصدها ويوح العصر حتى ينزل
حينئذ اخف من تقدمها عند الزوال لان ذلك يحضرها ولا يتعلق على المصلي حينئذ لان
ذلك للصلوة وقتها كدعوى بن مسلة ما تقدم فيها اذا زالت وهو على ظهره ونوي النزول بعد
الاصفرار وقبل الغروب **مر** وان زالت راكبا احدها ان نوي الاصفرار او قبله والافق
وقتها كمن لا يضبط نزوله وكالمطون وللصحيح فعلة **ش** هذه هي الحالة الثانية وهي ما اذا
زالت عليه الشمس وهو راكب على ظهره فقله راكبا حال وصاحبها محذور فدل عليه ما تقدم في
فان اذا زالت الشمس على المسافر في حال ركوبه احدها اي الظهر والعصر في نوي النزول
عند الاصفرار او قبله هكذا انقل عن المني في الصورتين ولما رددت في تنصير الثانية
فان قال وان زالت الشمس وهو على ظهره وكان نزوله قبل الاصفرار احرا الاولي وجمع في اخره
وقت الاحرة اذا نزل واما الحكم في الاولي فاما ذكره هو وابن شاس عن ابن مسلة فيما اذا
نوي النزول بعد الاصفرار كما تقدم واما اذا نوي اصفرار فقال ابو الحسن الصغير عن ابن
سند جمع بينهما في اخر وقت الاولي واول وقت الثانية وقوله والافق وقتها يعني وان لم
ينزل النزول عند الاصفرار ولا قبل الاصفرار بل نوي ان ينزل بعده وقبل الغروب او
بعد الغروب فانه يجمع بين الظهر والعصر مع صوريا فيوقع الظهر في اخر وقتها والعصر في اول
وقتها وهو معنى قوله وقتها لانه انما يتكفل نزولا واحدا وهو قادر على ان يوقع الصلاتين
في الوقت المختار فلا حاجة به الي ان يجعل نزوله اول الوقت ولا اخر الوقت وانظر كيف جعلوه
في هذه الحالة من قبيل ما لا يرضى للمسافر الا اذا حجب به السير وخاف قوات الامر المازر
وهو قوله في المدونة ولا وجه لعددهن الرخص لانه لم يختلف فقها الامصار في جواز الجمع
الصوري اذا لم ينقل المصلي احدي الصلاتين الي وقت الاخرية قال ويمكن عندي ان يكون ما لك
لما راى ان وقت الاختيار افضله اوله وموخر الظهر الى اخر وقتها محل بتحصيل هذا الفضل الحق
التاخير لاجل عذر السفر بباب الرخص وصير قوت الفضل كفوت جملة وقت الاختيار وقوله
كن لا يضبط نزوله يريد ان من لا يضبط نزوله من المسافرين حكمه حكم ما قبله في جميع الصلاتين
في وقتها ذكر ذلك بن مسلة فقال في احراز المسائل المتقدمة هذا كله اذا كان له وقت يدخل فيه
ووقت ينزل فيه فاما ان لم يضبط له ذلك وتساوت اوقاته فانه يجمع بين الصلاتين جميعا
صوريا وقوله وكالمطون اي فيجمع ايضا بينهما صوريا قال في المدونة وان كان الجمع ارفق
به لشدة مرضه او بطن متخرف ولم يخف على عقله جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر
وبين العشاء عند غيبوبة السفق لا قبل ذلك قال سند وقال ابن شعبان يجمع اول وقتها

في وقتها
بعد وقتها

الظهر واول وقت المغرب فبما سألني المسافر قال وقوله يعني في المدونة وسطر
 الظهر ظاهره ربع القائمة وقد فسرها جماعة باخر القائمة ويؤيده قوله عند معية الشيخ
 وبه فسرها البايع بن يوسف وقال ابن حبيب اذا كان الجمع ارفع به جمع اخر وقت الظهر واول
 وقت العصر كما فسرها في صلاة كل واحدة في وقتها خير من ان يصلي العصر قبل وقتها
 غير اضطرار الى ذلك الشيخ ومحل جماعة الكتاب علي ان المراد بوسط الوقت الجمع الصوري
 وللصحيح فعله يعني وللصحيح ان يجمع بين الظهر والعصر جمعا صوريا فالصحيح فعله راجع الى الجمع
 الصوري وانما جاز له ذلك لانه لم يخرج احدي الصلاتين عن وقتها بل اوقع كل منهما في وقتها
 وقد تقدمت حكاية المازري عدم اختلاف وقتها الا في ذلك وهذا العشاء ان كان ذلك
 تاويلان قال في المدونة ولم يرد كذا في المرحلة عند المغرب والعشاء يعني ولم يذكر الجمع
 اذا رخل بعد العزوب كما ذكره اذا رخل بعد الزوال او قبله وقال سمعون الحكمي
 ذلك سواء اختلف الاشياخ هل قوله تفسيره وخلاف ابن بشير فجعله بعض المتأخرين قال
 التفسير وانما ترك ذكر المغرب والعشاء حالة علي ما ذكره في الظهر والعصر ومحل البايع
 علي الاختلاف وعلما في المدونة بان ذلك الوقت ليس زمان رحيل والاولا صحيح وهذا
 يعني قوله تاويلان وقد مر خائف الاغما والتأقض والميل المشهور وهو قول مالك رحمه
 الجمع لمن خاف ان يغلب علي عقله باغما او نحو وقال ابن نافع لا يجوز له ذلك ويصلي كل صلاة
 لوقتها فما اعني عليه حتى ذهب وقتها لم يكن عليه فقناوه واستظهر لانه علي تقدير الاغما
 لم يجب عليه الصلاة فلا يجمع ما لا يجب بل يحرم التقرب بمسلاة من الخمس لم يجب قاله القرافي
 وعلي تقدير عدم الاغما فلا ضرورة تدعو الي الجمع وكما اذا خافت ان تخيف او توت فانه
 لا يشهد له الجمع فاذا اضرع علي المشهور فقال مالك يجمع بين الظهر والعصر اذا زالت الشمس
 وبين المغرب والعشاء اول وقت المغرب وقال سمعون يوجب كالذي سبق عليه الوضوء وكذا
 حكى بن يوسف عن مالك ولغظه وقال مالك في المختصر اذا خاف ان يغلب علي عقله او سبق
 عليه الوضوء فلا بأس ان يجمع بين الصلاتين يوجب الظهر الي العصر والمغرب الي العشاء
 كما لمسا في قوله بن شعبان وقوله والثامن يريد ان من باحدة التا قضا مجزئ له جمع الصلاة
 في اول وقت الاولي منهما هكذا نقل في الغنية عن مالك وعنه في المبسوط جواز ذلك لمن خاف
 المييد اذا نزل في المركب قال وجمعه عند الزوال احب الي من ان يصليهما في وقتها قاعدا
 ذلك القرافي عن المدونة ولغظه وقال مالك في الكتاب لو خاف المتعب في البحر جمع الوضوء
 الوقت ولا يصليهما في البحر قاعدا وان سلم او قدم ولم يرخل او رخل قبل الزوال ونزل
 عنده فجمع اعادة الثانية بالوقت يعني فان قدم خائف الاغما الصلاتين اول وقت الاولي
 لم يردن هب عقله فانه يعيد الثانية قاله عيسى بن دينار قال سند يرد في الوقت وقال
 بن شعبان لا يعيد وقوله او قدم ولم يرخل يعني ان المسافر اذا زالت عليه الشمس وهو في
 في المنهل فجمع الظهر والعصر حينئذ ولم يرخل فانه يعيد الثانية في الوقت وهو قول مالك
 في المجوعة وقال بن كنانة لا اعادة عليه قال سند وهو بين فان الصلاة وقعت في حال الضرورة

يعيد

اعلم ان في هذا الكتاب من هو في حقه من اعادة الصلاة
 في حال الضرورة وهو من اعادة الصلاة في حال الضرورة
 في حال الضرورة وهو من اعادة الصلاة في حال الضرورة

كما لو جمع للمطر ثم زال وكما لو اُمن بعد صلاة الخوف في المسابقة وقوله او دخل قبل الزوال
ونزل عنده فخرج يعني ان من ارحل قبل الزوال ونزل عنده فخرج حوان الجمع بين الظهر والعصر
فجمعها حينئذ فانه بعيدا الثانية مادام في الوقت هكذا روي عن مالك الباقي ووجه ذلك انه
خالف سنة الجمع فاستحب له الايتان بها على الوجه المستحب قال ولذلك يجب ان يكون حكم من جمع بين
الصلاتين اذا لم يجد به السير عند من شكا ذلك ولما رويته نصا لا صحاحنا وقوله اعاد الثانية
بالوقت خبر عن المسائل الثلاث قال والباقي بالوقت للطرفية **س** وفي جمع العشاء فقط بكل
مسجد لمطر او طين مع ظلة لا طين او ظلة اذن للمغرب كالعادة واحذ قليلا ثم صليا ولا الا
قدرا اذا ان متخفرا بمسجد واقامة ولا يتفكر بينهما ولم يصنع ولا بعدهما **ش** اي وخص في جمع العشاء
وقوله فقط يعني ان الجمع بسبب المطر مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر لعدم
المستقة فيها غالبا واستقر ابن الكاتب والباقي من قول مالك في الموطأ بعد ان ذكر حديث
بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلي الظهر والعصر جمعا والمغرب والعشاء في غير خوف
ولاسفرار اذ في المطر حوان الجمع بين الظهر والعصر واستحسن ذلك وقوله بكل مسجد هذا هو
المشهور وقيل ان ذلك مخصوص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم من مساجد المدينة قال وأما
مساجد غيرها فيجمع فيها بالاتفاق وقوله لمطره متعلق بقوله جمع اي رخص في جمع العشاء لاجل
المطر او الطين مع الظلة ولعل انه اذا اجتمع الطين والمطر والظلة او اثنان منهما فلا خلا في جوده
الجمع وان انفرد المطر فالمشهور ايضا حوان الجمع كحالة صاحب العدة وان انفرد الطين فقال
ايضا المشهور ان حوان ابن الفاكهي وهو ظاهر المذهب الحنفي وفي الغيبة قيل لما نزل لما نزل المطر
وفي الطين اجمعون قال نعم قال وظاهر هذا اجابة الجمع وان لم تكن ظلة انتهى وقال العراقي
في الدرر المنيورة عدم الحوان وقال المادري وسند هو ظاهر المذهب وكذلك قال ابن عطاء
الله ظاهر المذونة عدم الحوان لقوله وجمع في الحضر بين المغرب والعشاء في المطر او في الطين
والظلة فاستقر الظلة مع الطين ولما قوي هذا عند الشيخ اقتصر عليه فقال لا طين ولا افعاء
اذا اختلف في التشهير بقول خلاف وقوله او ظلة يعني انه لا يجوز الجمع في انفرد الظلة وهذا
مما اختلف فيه والا اري ابي الجمع في جلد اليا لاني ليا في الظلام اكثر من الليالي المظلمة وقوله
اذن للمغرب كالعادة اي يوزن لها على المناري اول وقتها قاله مالك في الواحظة وهو يعني قول
صاحب الرسالة يوزن للمغرب اول الوقت خارج المسجد وقوله واحذ قليلا اي يوحز المغرب قليلا
ويقدم العشاء اليها يحك ينصرف الناس وعليهم اسفار وهذا هو المشهور وقيل يصلي المغرب في اول
وقتها والعشاء تليها وهو مذهب بن عبد الحكم وذكر عن ابن وهب وحكاة البرقي عن اشهب بن يوسف
والعباسي يذهب شيخنا ابو بكير بن ابي العباس وقيل يوحز المغرب الى اخر وقتها وجمع بينهما
جمعا صورتيا وهو قول اشهب وصنف بانه لا فائدة حينئذ في الجمع لانهم ينصرفون في الظلة وقيل
يوحز المغرب ثم يطيلون ثم تقدم العشاء ثم يطيلون حتى تغيب الشفق او معه ثم ينصرفون وهو
قول مالك في المختصر ابن عبد الحكم وقوله ثم صليا اي المغرب والعشاء ولا الا قدر اذ ان يعني
انه لا يغفل بين المغرب والعشاء بل يواظب الا قدر اذ ان واقامة ولا يتفكر بينهما هذا هو المشهور
وهو قول مالك وقال ابن حبيب له ان يتفكر بينهما مادام يوزن للعشاء نقله بن يوسف وغيره

باب كيفية التجميد

[illegible]

قال المازري وكأنه رأي ان يتعل من المسجد مادام المودن يودن لا يخل معني الجمع وقوله لم
ينعه اي لم يمنع مالك التفتل بين العساين وقوله ولا بعد هما معطوف علي قوله ولا يستغل
اي ولا يستغل بعد هما ايضا يريد في المسجد قبل الوتر فاما في غيره فلا يمنع رواه اشهب وخير عن
مالك وقوله مخفض مسجد هذا صفة الاذان للعسايلة الجمع وقد اختلف في الاذان لها حينئذ
لمشهور يودن لما كان ذلك وهو مذهب المدونة وقال بن الماحيون لا يودن لما وجد بان الاذان
انما سري للاعلام بدخول الوقت والوقت حينئذ لم يدخل واذا قلنا بان يودن لما قال بن يونس من
المدونة السنة ان يودن لما في داخل المسجد في مقدمه قال بن حبيب في ضمن المسجد اذا قال
بالعالي ثم يقيم فيصليها ويصرفون وقيل يودن لما خارجة مع خفض الصوت لان الشروع في الاذان
ان لا يكون في المسجد **مس** وجاز للمفرد بالمعزب بجدهم بالعشا ولعنكف بالمسجد كان انقطع المطر
بعد الشروع **ش** يعني ان من صلى المغرب مفردا في بيته او غيره ثم رجا الى المسجد فوجد الناس يصليون
في العشا فانه يجوز له ان يصليها معهم ابن يونس لان العشا انما قدمت قبل وقتها لادراك قبلة
الجماعة وهذا من ذلك وقال بن حبيب ومثله في المختصر لا يدخل معهم في العشا فان دخل معهم اساءوا
بعيد لانه مما اختلف فيه وقاله بن عبد الحكم واصبغ وقوله ولعنكف بالمسجد هو معطوف علي قوله
لمفرد اي وجاز الجمع ايضا لعنكف يكون في المسجد تبعا للجماعة ولا نه لم يجمع معهم بقي فيه الطعن علي
الامام ثم يفرقه فضل الجماعة وان جمع ثانيا لم تذكر الجماعة ولا اجل التبعية استحب بعضهم للامام
العنكف ان يستخلف من يصلي بهم وظاهر كلام صاحب تهذيب الطالب وجوب الاستخلاف له ولما
في قوله بالعشا وبالمسجد للطرفية والاولي منهما متعلقة بقوله بجدهم والثانية باسم الفاعل
وقوله كان انقطع المطر بعد الشروع اي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المعزب لوجود السبب
الجمع وهو المطر فلا صلوا بها او بعضها ارفع السبب فانهم نه يجوز لهم التماذي علي الجمع اذا لا يشق
عود المطر اما اذا لم يشعروا حتى انقطع فلا **مس** لان فرغوا فيوضر لكشفق الا بالمساجد الثلاثة
ولان حدث السبب بعد الاولي ولا المرأة والضعيف بينهما ولا مفرد بمسجد كجماعة لاحد علم
ش هذا مخرج من قوله وجاز للمفرد بالمعزب بجدهم بالعشا اي فلا يجوز له الجمع اذا وجدهم
قد فرغوا من العشا اذا لا يدرك شي من فضل الجماعة الذي شرع الجمع لاجله فيوضر العشا حتى
يعيب الشفق الا في المساجد الثلاثة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد مكة ومسجد بيت
القدس فانه يصلي العشا فيها قبل مغيب الشفق لان ادراك الصلاة في هذه المساجد اعظم من
ادراك فضيلة الجماعة وهكذا قال الباقي وابن يونس وقوله ولا ان حدث السبب بعد الاولي هو
معطوف علي قوله لان فرغوا ومعني ذلك ما قاله في النوادر عن بن القاسم من رواية اصعب في قوله
صلوا المعزب وهم يتنفلون اذ وقع المطر انهم لا يصلون العشا اذا فرغوا من المغرب قبل
نزول المطر قال ابن ابي ذئيب فان دخلوا فلا بأس بذلك قال ابو احمد واعرف فيها قوله واجزا
احد لا اعرف قابله وقال بن يونس وعلي قياس قول بن عبد الحكم الذي يري الجمع اول الوقت
يشعني ان يجمعوا ايضا اذ وقع المطر وقوله ولا المرأة والضعيف بينهما يريد ان المرأة والضعيف
لا يجوز لهما الجمع بينهما هكذا نقل عن ابن عثران قال المازري وخالفه غيره من الاسماخ وصوب عند
الحق الاول فلذلك اقتصر عليه هنا وقوله ولا مفرد بمسجد الى اخره يريد لان المفرد لا يخرج علم

يعني يقع الامام في المسجد

في اتباع كل صلاة في وقتها وكذلك جماعة الربط والترب والذوايا والمعارس اذ لا كلمة
عليهم في ذلك وهو معني قوله بجماعة لا يخرج عليهم ولم يذكر هنا هل يجوز الجمع عند الخوف ام لا وفيه
ذلك قولان لابن القاسم واما الجمع بعد رقة والمزدلفة فمبني في باب الحج ان شاء الله تعالى **صل**
فصل شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهر للغروب وهذا ان ادرك ركعتين
العصر وصحح اول روت فيها عليهما **ش** الجمعة يصم اليهم واسكانها وقتها حكمها هو الواحد ي عن
العز والمشهور الصم وكما قري في السبع والاسكان تخفيف منه والفتح لغة بني عقيل وقد
قري باللغات الثلاث في الشواذ وهي مستقيمة من الجمع لاجتماع الناس فيها وكان اسمها في الجاهلية
عرا وبني الاعراب وهو الحسنين لكون الناس يتزبنون فيه ومنه قوله تعالى عرا اترابا
اي مستحشبات لبعولتهن وهذا اليوم الذي امرت الامم بتعظيمه بعد لواعنه الي السبت والاص
وفي الموطا قال عليه السلام خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق الله ادم وفيه
اهبط وفيه تنب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيحة يومه
الجمعة من حين تطلع الشمس شفقا من الساعة الا الحن والاش وفيه ساعة لا يصلي فيها عبد مسلم
وهو يصلي لبيال الله يا لا اعطاه اياه وفيه قال كعب الاحبار وعبد الله بن سلام هذه الساعة
مذكورة في التوراة وقد اختلف فيها على اقوال الاول الفاسن حين جلوس الامام علي المنبر الي ان
تتقضى الصلاة وهو في مسلم قاله في القيس وهو الصحيح وفي ابي داود حين تقام الي حين كنه
الاخرا في منها وفي الترمذي المتسوها بعد العصر الي غيوبة الشمس وقال عبد الله بن سلام في
احد ساعاته في النهار بن الفاكهاني في شرح الرسالة وهو الظاهر من مذهب مالك وقيل من طلوع
العصر الي طلوع الشمس وقيل ما بين زوال الشمس الي ان يدخل الامام في الصلاة وقيل ما بين خروجه
الامام الي الاضراف وقيل عند الزوال في وقت الصلاة وقيل غير محذومة وبه يمكن الجمع بين
الاقوال ولا خلاف عندنا انها فرض عين وقد ذكرنا من شروطها ان تقع هي وخطبتها في وقتها
فلو خطب قبل وقتها لم يصلي في وقتها او وقع الخطبة في الوقت والصلاة خارجة لم يرضح وتختلف
في اخر وقتها ولم يختلف ان اوله زوال الشمس والمشهور انه ممتد الي الغروب كما قال وهو مذهب
المدونة قال فيها قال ابن القاسم وان احد الامام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فليصل
الجمعة بهم ما لم تغرب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب وفي الامهات وان
كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب عياض وهذا بين في ان النهار كله الي اخره وقتها وكذا
في رواية بن عتاب وهو قول مطرف عنه نصا وفي رواية غير بن عتاب وان لم يدرك بعد
العصر الا بعد الغروب وكذا في اصل بن المرباط قال وهذه الرواية اصح واسمها برواية
بن القاسم عن مالك وهذا معني قوله وهذا ان ادرك ركعة من العصر اول روت عليهما اي روت
المدونة لجلي القولين كما تقدم واشار بقوله وصحح الي ما قاله القاضي في رواية غير بن عتاب
وهذه الرواية اصح وقال الالهري اخر وقتها اذ دخل وقت العصر وذكره بن عبدوس
عن ابن القاسم وقيل حتى يسقي للغروب اربع ركعات بعد الجمعة وهو قوله لسموئله
ابنه وقيل يصلي ما لم تصغر الشمس وقاله اصبح **ص** باستيطان بلد او احضا من لا يحتم
الباني قوله باستيطان الاحسن فيها ان تكون للجمعة اي شرط الجمعة وقوعها كلها بالخطبة

الاصحاب الذين في الجامع من مشركه او فرقه
لا يكون خارجا عننا العترة

بخطبتها وقت الظهور الي العزوب في جامع مبني ولا اشكال في اشتراط الجامع الاعلى ما استقر
من قول مالك فيما نقله عنه ابن حجر وهو انه لو اجتمع جماعة اسرى في بلاد العدو وقع الاستيلاء
وهذا هو الاصح وقيل لا يستلزم الاستيطان بل يكفي في ذلك مجرد الاقامة وعلي هذا الاختلاف
اختلف في الجماعة اذا مروا بقرية خالية فتروا ان يقيموا بها شهرا او نحوه فعلى الاول لا خلاف
باقامتها ابن الفاكهاني وهو ظاهر المذهب وعلى الثاني يخاطبون وقوله بلد او اخصاص
يريد انه لا فرق في ذلك بين ان يستوطنوا بنا او اخصاصا لان الثواب يمكن فيهما خلافا للحنابلة
فانه في الغالب لا يمكن فيها قال في الدخلة منع مالك في الخيم وجوزة بن وهب والفرق بينهما
وبين اخصاص ان اخصاصا يشبه البنيان وهي تشبه السفن لا تتقالا وذكر عن يحيى بن عمر انها لا
الي في **المصر** وجامع مبني متحد والجمعة للعتيق وان تأخر اذ لا ذي بنا حاف **ش** هو عتق
على قوله باستيطان والباقي للظرفية وهي متعلقة بقوله وقوع اي شرط الجمعة وقوعها كالماء
بخطبتها وقت الظهور الي العزوب في جامع مبني ولا اشكال في اشتراط الجامع الاعلى ما استقر
من قول مالك فيما نقله عنه ابن حجر وهو انه لو اجتمع جماعة اسرى في بلاد العدو وقع الاستيلاء
الجمعة وحلي العدو ومنهم ومن اقامتها انهم يقيمونها كانوا في سجرا وعيرة ومعلوم انه لا يمكن ان
يكون في شجر العدو ومسجد واذا قلنا بانه شرط فاختلف هل هو شرط وجوب او صحة قال في البها
وظاهر المدونة وهو قول عامة اصحابنا انه شرط وانما الخلاف هل هو شرط في الوجوب
والصحة او في الصحة فقط وقال في المقدمات اما المسجد فقيل من شرائط الوجوب والصحة
جميعا وهذا على قول من يري انه لا يكون مسجد الا ما كان له سقف لانه قد يعدم المسجد
على هذه الصفة وقد يوجد فاذا عدم كان من شرائط الوجوب وان اوجد كان من شرائط
الصحة وقوله مبني هو صفة للجامع اي لا يكون المسجد حتى يكون مبنيا قال في الجواهر بشرط
فيه البنيان المعتاد للمساجد وقد اقي الباجي اذا اقدم سقف المسجد ان لا تقام فيه
الجمعة من رسد وهو بعيد لان المسجد اذا حصل مسجد لا يعود غير مسجد اذا اقدم قبل
يبقى على ما كان عليه من التسمية والحكم وان كان لا يصح ان يسمى الموضع الذي يتخذ لبنا المسجد
مسجدا قبل ان يبنى وهو فضا لم يذكر ان بعضهم قال ان المسجد من شروط الصحة دون
الوجوب قال وهذا على رأي من يقول ان المكان من القضا يكون مسجد ابتعنه وتحبسه الصلاة
اذ لا يعدم موضع يصح ان يتخذ مسجدا على هذا وقوله متحد هو صفة ايضا لقوله جامع يعني
انه يستلزم في الجامع التي تقام فيه الجمعة ان يتحد فلا يجوز ان يتعدن الجوامع بالبلد
الواحد وهذا هو المشهور رعاية لما كان عليه السلف وجمعا للكلمة واجاز ذلك يحيى بن عمر
ومصل بن القصار فقال اذا كانت البلد ذات جانبين فيشبه على المذهب ان تتحدوا الى
الفا نصير بذلك كالمدينة من الشيخ ولا اظنهم يختلفون في الجوار في مثل مصر وبغداد
وقوله والجمعة للعتيق اي اذا اقيمت جمعان فاكثر في بلد واحد فالجمعة تصح لاهل الجامع
العتيق دون غيرهم قال علماءنا ولو سبقت في الفعل وهو معنى قوله وان تأخر اذ لا
ولو كان اهل الجريد اذ واصلا تم قبل اهل العتق وقوله لا ذي بنا حاف يريد ان الجامع
اذ لم يكن مبنيا على صفة المساجد بل كان فيه من البنيان ما لا يقع عليه اسم مسجد فلا

يجمع ذلك فيه وهكذا ذكره الباقي وهو واضح **ص** وفي استراط سقفة قصد تاييد
به واقامة نزع الحد **ش** قد تقدم فوق هذا ليسير ان الباقي افني في مسجد الهند
سقفة ان الجمعة لا تقام فيه وان بن رشد استعده وامر قوله وقصد تاييد هاهنا
بذلك هل يشترط في الجامع الغرض على ايقاع الجمعة فيه على التاييد ام لا فذهب الباقي الى
ان ذلك مستلزم وانما لو اصابهم ما يمنعهم من الجامع لعذر لم يصح لم يجمع في غير الا ان يحكم الامام
حكم الجامع وينقل الجمعة اليه ووافقه بن رشد مرة في بعض كتبه وخالفه في المقدمات قال
وقد اقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد ابي عثمان دون ان ينقل اليه الجمعة على التاييد والعلم
متوافقون قال ولو نقل الامام الجمعة في حجة من المجمع من المسجد الجامع الى المسجد من المساجد
من غير عذر لكانت الصلاة محزنة والباقي به للطرفية وقوله واقامة الحد يعني هل يشترط
في الجامع ان يكون مباح فيه الصلوات في كل اوقات الصلاة ام لا استرطه بن بشر قال
واما المساجد التي لا يجمع فيها فلا تقام فيها الجمعة ولم يشترط ذلك غير من الاشياخ وقوله تردد
هو خبر عن المسائل الثلاث اي تردد في ذلك الاشياخ **ص** وصحت برحبته وطرق متصلة ان
صاق او اتصلت الصفوف لا تنفيا كبيت القناديل وسطحه ودار وحائوث **ش** اختلف في
رحبته ففسرها بعضهم بفتح المسجد بن راشد ورايت من يحيى عن سدا انها الفناء من خارج
وهو عندي السب لان سخن المسجد من المسجد من اتي فقله وصحت اي صلاة الجمعة في رحاب
المسجد والطرق المتصلة به ان صاق اي المسجد او اتصلت الصفوف لان تنفيا اي الضيق
وانصال الصفوف وهذه المسئلة على اربعة اوجه ان صاق المسجد واتصلت الصفوف فلا خلاف
في الصحة وان تنفيا اي لم يصب ولم يتصل فظاهر المذهب عدم الصحة وحكي المازري عن
سعيان الاجزاء في الجواهر ان الصلاة اذا وقعت على ذلك تقاد ابداء عند سحنون وقال بن ابي
زمنين عن ابن القاسم بخري وقاله الشيخ ابواسحاق الوجه الثالث اذا صاق ولم يتصل في
صحة بلا خلاف الرابع اذا اتصلت ولم يصب ففي ذلك قولان اظهرهما الصحة فقوله ان صاق
شامل لصورتين اتصلت او لم يتصل وقوله او اتصلت اي ولم يصب وقوله كبيت قناديل
اي ان من صلى في بيت القناديل لا تصح له الجمعة وهكذا نص عليه بن الهلاب وقوله وسطحه
يريد انه لا يصلي الجمعة في سطح الجامع قال في المدونة ومن صلى يوم الجمعة على ظهر المسجد
بصلاة الامام اعاد ابداء احوار بن شاس وهو المهور وقال مالك واشيب ومطرف وبن
الحاجون واصبح نكيره له ذلك ابتداء فان فعل صحت وفصل بن الحاجون بين المودن فيبصر
وبين غيره فلا يصح وحكي بن يوسف عن حميد بن الحوان اذا صاق المسجد وقوله ودار وحائوث يريد
الدور والحوانيت التي لا تدخل الابان قال في المدونة ولا يتصل في الحوانيت والدور التي
تدخل بان وان اذن اهلها فان فعل فقال بن القاسم في كتاب بن مزين بعيد ابداء وقال
بن نافع عند اللحن نكيره ان يتعد ذلك اذا لم يتصل الصفوف وان امتلا المسجد والافنية
حار واما الحوانيت والدور التي تدخل بغلاذن فحكمها حكم رحاب المسجد والطرق المتصلة به
هكذا اقال في المدونة **ص** وبما عتقهم هم قرية اول بلا حد والافقور باثني عشر باقن
لسلامها بامام مقيم الا الخليفة بمقرية جمعة ولا يجب عليه وبغيرها بنفسه عليه وعليهم

الصلح انما اراد ان الجماعة التي فيها
 ان يتركوا في وقتهم في الصلاة
 في عشرة منهم فلو كان في جماعة تقرا بهم
 في صلاة الجمعة في وقتها في جماعة
 في صلاة الجمعة في وقتها في جماعة
 في صلاة الجمعة في وقتها في جماعة

وبكونه الحارط الاعداد ووجب انتظاره لعد رقب علي الاصح
 وجامع والبا فيه يحتمل ان يكون للبيعة اي وشرط الجمعة وقوعها في الجامع مع جماعة
 يكون للظرف فيه اي شرطها ان يكون في جامع وجماعة ولا خلاف في المذهب ان الجماعة شرط في
 اقامتها ولا تنفع من الواحد للا خلاف في قوله تنقري بهم فترية هذه صفة الجماعة التي تنقري
 اي مستغنين عن غيرهم امنين وقوله او لا يريد ان القدر المشروط فيها انما هو شرط في ابيد
 اقامة الجمعة لا في كل جمعة ابن عبد السلام كما جاز في حديث العيرانه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الا اثني عشر رجلا وقوله بلاحد يريد ان الجماعة المشترطة فيها لا تتحد بحد وهذا هو المشهور
 عليه غير واحد من اصحابنا وروي بن حبيب عن مالك في الواضحة ان كانوا ثلثين رجلا وما قاموا
 جمعوا وان كانوا اقل من ثلثين لم تجزهم القابسي وماعلمت احدا ذكر عن مالك في ذلك حد الا هذا
 وقال النخعي ما علمت احدا ذكر عن مالك عد احده تقوم به الجمعة الا ابن حبيب ثم قال وكذلك روي
 مطرف وابن الماحيون قال بن عطاء الله وفي مختصر الشيخ ابى اسحاق استراط خمسة رجلا في صلاة
 الكسوف قال بعض المتأخرين في هذه الرواية اشارة الى اعتبار العدد في صلاة الجمعة لان
 اعتبار العدد فيها الكسوف في الكسوف وحكي بن الصباغ عن مالك انها لا تقام باقل من اربعين
 قال بن عطاء الله ولم تحدد هذه الرواية مالك فيها وقعا عليه وذكر في الجمع قوله عن بعض
 باعتبار عشرة وذكر غيره قوله لا اثني عشر وقوله والافقور باثني عشر هذا مستثنى من قوله او
 ومعنى ذلك ان القدر المشروط فيها انما يشترط في ابتداء اقامتها قاتمتها والافقور باثني عشر
 فيما عدا ذلك وقد سبق حديث العير وقوله باثني عشر لسلاهما يريد انه يشترط في الجماعة
 التي تمام صلاة الجمعة قال في الجواهر وهو المشهور كسما يشترط الاداء والشداد لا تقام كذا
 ركعة كالمسبوق وعلي ذلك يخرج ما اذا هرب الجماعة يريد عن الامام فقال بن القاسم وسحقون
 اذا هرب الناس عنه في صلاة الجمعة لم تنفع له جمعة قال سحنون ولو تغربوا عنه في التمسك وراي
 سحنون ان يجعلها نافلة وقال اشهب ان هربوا عنه بعد ركعة ام صلاة جمعة وقوله بالامام
 مقيم هو معطوف على قوله وجماعة اي وشرط الجمعة وقوعها في الجامع مع الجماعة والامام والناية
 لا اشكال انها للبيعة ولا شك ان الامام احده شرط الجمعة الا ان منهم من جعله شرط اذا وقا
 المقدمات هو شرط في الوجوب والصحة ولا بد ان يكون مقيما لانه اذا لم يكن كذلك لم يجز عليه
 في غير كسوف او مفسرنا وهذا هو المشهور وقال اشهب وسحنون لا يشترط ان يكون مقيما لانه
 اذا احضرها وجبت عليه وصار من اهلها ونقل المازري عن مطرف وابن الماحيون التفرقة
 بين المختلف فتصح منه وبين غيره فلا تنفع منه وقوله الا الحليفة غير بقرية جمعة ولا يجب عليه
 هذا يخرج من قوله مقيم اي ان الامام من شرطه ان يكون مقيما الا ان يكون خليفة فمقر بقرية
 من عمله تقام فيها الجمعة فليصح بهم قال في المدونة ولا جمعة وعلي الامام المسافر الا ان يقر
 في عمله جمع فيها فليصح بهم قال بن راشد هو غير مختلف فيه وانما لمختلف فيه لان نايبه يصل
 به من له الصلاة بطريق الاصاله اولى الباجي والمستحب ان يصل به الامام دون
 الوالي فان صلى الوالي جازت الصلاة وقوله ولا يجب عليه فهو مذهب المدونة قاله
 في التيهات وهو ظاهر الموطا قال واطلق بعض المتأخرين انه وجب عليه ذلك وعنده

بغير ان
 انما عشر رجلا
 انما

فقد علم قوله
 بالحق مقيم

حيث

بما قاله في قوله
 في قوله مقيم
 في قوله مقيم
 في قوله مقيم

بان الحق يجب على واليه لانه مستوطن فاد اوجبت على الوالي فتجب على من ينسب له من اد غير هذا
من قوله انتهى وقوله وبغيرها تفسد عليه وعليهم اي وبغير القرية التي تقام فيها الجمعة والمغني
فان جم الامام بغير قرية صغيرة لا تقام فيها الجمعة فانها تفسد على الجميع وهكذا قال في المدونة
وحدثني الصميري من قوله بغيرها لانه لا يفسد عليه ولعمري المعنى وكنى ابو محمد عن ابن نافع انها
تجزئ الامام في غير ما بين يديه ابن نافع لانه مسافر ومجته بن القاسم انه صبر في صلاته في
منعد او قد اختلف فيه قال ابن نافع عن مالك ان امراة اهل القرية صلاتهم بعد سلام الامام اجزأتهم
ولم تكن على احد اعادة وكذا كان عنه في كتاب بن منين وقوله ويكونه الخاطب الا لعذر يعني انه
لا يستوطن ان لا يصلي بغير من خطب الا اذا حصل له عذر كما اذا مرض او جن لان ذلك غير قوله عليهم
السلام وفعل الخلفاء بعده وغيرهم من التابعين وتنا بعضهم الى عصرنا هذا اما اذا حصل عذر
فلا بأس بذلك وقوله وجب انتظاره لعذر ضرب علي الاصح يعني ان الامام اذا حصل له عذر ينزل
عن قرب فان الجماعة يجب عليهم الانتظار على الاصح وهو قول بن كنانة وابن ابي حازم والقول الآخر انه
لا يستخلف من يتم بهم فان لم يستخلفوا استخلفوا هم لانفسهم من يتم بهم ولا يستطرونه وهذا القول هو
ظاهر المدونة قال فيها واحدا حدثت الامام في الخطبة فلا يثبتها ولكن يستخلف من شهدها ولذلك
ان احدثت بعد الخطبة او بعد ما اصرم فان مضى ولم يستخلف لم يصلوا اذ اذا واستخلفوا من يتم
بهم واجب الي ان يقد موا من شهد الخطبة فان لم يشهدوا اجزأهم وظاهرها سوا كان العذر
يزول عن قرب ام لا فهو محال فطاعة هذا **ص** وخطبتين قبل الصلاة مما تسميه العرب بخطبة
تخضرها الجماعة واستقبله عبر الصنف الاول **ش** هو ارضاء معطوف على ما قبله من شروط الجمعة قال
في الجواهر والخطبة مرض وسرط في صحة الجمعة وقال ابن الماحضون هي سنة ومن صلى بغير خطبة لم
يعد وروي في الثمانية ان الجمعة تجزئ به انتهى واختلف في الثانية ايضا هل هي واجبة وهو الذي
عزاه للمعنى لابن القاسم ابن الفاكهاني في شرح العدة وهو المشهور رام لا وهو قول مالك في الواحدة
قال من السنة ان يخطب خطبتين فان تسمى الثانية او تركها اجزأهم واختلف هل يجب عليه ان
يجلس في اول الاولي عند الاذان وفي وسطهما ام لا وهذا يجب القيام لما لا قولان وقوله
قبل الصلاة هكذا كان فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء بعده وكذا كان التابعين ومن
بعدهم قال في المدونة قال مالك فان حمل فضليهم قبل الخطبة ثم خطب اعاد الصلاة وحدها
بن الهندي الصلاة بعد الخطبة لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض والفا
لترتيب والتعقيب وقوله مما تسميه العرب خطبة يعني انه لا يجزئ به من الخطبة الا ما يقع عليه
اسمها عند العرب وهو قول ابن القاسم بن بزينة وهو المشهور فان هلك وكبر فقطم اجزأه وقبل
اقله حمد الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتخير وتبشير وقرآن ونسبه في الجواهر
لابن العربي وهو اخضر من الاولي لانه بعد قوله عليه خطبة عند العرب وليس كلما صدق عليه
خطبة عند العرب يكون مستملا على ذلك وفي الثمانية لم يطرّف ومن الماحضون ان التكلم بما قبل
او ترك اجزأه جمعة ومن مالك ان يسبح وهلك اعاد ما لم يصل فان صلى اجزأه ولو بن بسير
على انه اذا فعل ما قاله في القول الثاني صحته بلا خلاف وقوله مخضرها الجماعة يعني ان الجماعة
تطلب منهم او من بعضهم الحضور للخطبة قال القاضي ابو الحسن بن الفصار وليس لما كان نص في الامام

الخطاب به وهو مؤنث والجماعة العمة
يعني الجماعة العمة التي هي الجماعة
وهي التي تسمونها

الجمعة تنع المصطفى استت
الجمعة تنع المصطفى استت
الجمعة تنع المصطفى استت
الجمعة تنع المصطفى استت

خطب وحده دون من تتعد عليهم الجمعة قال واصل مذهبه عندي يدل انها لا تصح الا
محضور الجماعة وقال القاضي ابو محمد ايضا هذا هو الجاري على المذهب ولم اجد من ينقض
لمتقدمي اهل المذهب وراي بعض المتأخرين ان في الكتاب ما ليس عليه وهو قوله لا يصح الا
بالجمعة والامام يخطب لان الواو للحال واستبعده بن بشير بان اللفظ من الكتاب ما يدل على
حلا فله ابن عطاء الله والعقود يدل على صحة ما قاله في القاضي لان الخطبة معقولة المعنى والمراد
تذكير الحاضرين وعظمهم فاذا لم يكن ثم احد يسميها فلا يعني لها وقوله واستقبله غير الصف الاول
يعني فاذا خطب محضور الجماعة استقبله منهم من في غير الصف الاول لان من في الصف الاول لا
ان يستقبله الا بان ينتقلوا من موضعهم ذلك بن يونس قال بن القاسم راي ما لا يخلو
مع اصحابه يوم الجمعة وان دخل الامام حتى لعزغ المودنون فان اقام الامام يخطب استقبله
هو واصحابه بن وهب وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ان اقمع الامام على المنبر يوم الجمعة
فاستقبلوه بوجوهكم واصغوا اليه باسماكم وارقوه بان مبارككم وفي وجوب قيامه يوم الجمعة
ش يعني انه اختلف في وجوب قيام الخطيب في حال خطبته فقال القاضي ابو بكر القيام يوم الجمعة
وكذلك الجلوس لهما وكيفية لما زري وزاد ان ذلك شرط قال القاضي عبد الوهاب السنة
القيام فان خطب حائسا او ساجدا وقال بن حبيب السنة انه يخطب قائما ويجلس شيئا في اولها
ويستطها وقال القاضي ابو الحسن الذي يعقوي عندي ان القيام والجلوس واجبان وجوب سنة
فقط ونقل ابن عبد البر في الجلوس الاول قولين بالسنة والاستنباب ابن هارون والمثورة
انه ليس بشرط في صحة الخطبة لانه اما كان للاذان وسهر الباجي سنة ايضا
ولزم المكلف الحر الذي لا عد له الموطن وان يقرية باينة بغير نسخ من المماركان ادرك المسألة
البدن قبله وصلي الظهر ثم قدم او بلغ او زال عدله لا بالاقامة **ش** قد تقدم ان لا
ان الجمعة من عين وذكماها يجب بثلاثة شروط الاول التكليف فلا يجب على غير بالغ كالصبي
الا ان هذا الشرط الاول التكليف فلا يجب على غير عاقل كالمجنون ولا على غير بالغ كالصبي الا ان هذا
الشرط لا يختص بالجمعة بل معتبر في كل صلاة وهذه المربعة غير واحد في شروط الجمعة واما يذكره
في شروط الصلاة من حيث هي لثاني الحرية فلا يجب على عبد المجني وهو المعروف من قول مالك
وقال بن سعبان في مختصره ما ليس في المختصر المشهور من قول مالك انها غير واجبة يريد انه اختلف
قوله فيها وقال ايضا على من قد رمن العبيد على اتيان الجمعة ان ياتيها بغير مؤذن ذلك
الها من حوائث ساداتهم وفي موطا بن وهب قال سئل مالك عن العبيد هل عليهم الجمعة قال اما من قد
عليها منهم فتعزم فزاد ان الاصل في الصلوات تساوي الحرة والعبد فيها وهي صلوات كلها الا ما فيه
لغير او اجماع وان لاحق للسيد في وقت الصلاة وروي عنه ابو مصعب انه قال لا اجب للمالك
ترك الجمعة انتهى ونقل المازري ان بن العبد من عن اصحابنا الخلاف في الوجوب ان الاستطالة
حقه في حق العبد الثالث الذكورية فلا يجب الجمعة على النساء قال اللحن باجماع قال والاجماع فيها
في موضعين احدها سقوطها والاخر انها ان حضرتها وصلتها اجزأت عن الظهور وقوله لا يخلو
يريد ان هذه الشروط انما تكون موجبة مع عدم العذر فخا مع العذر فلا وسيا في العذر
المسقط لغرض الجمعة من كلامه وقوله المتوطئ طن هو ايضا من شروط الوجوب يعني انه شرط

في وجوبها

في وجوبها الاستيطان بموضع يستوطن فيه ويكون محلا للاقامة يمكن التواجد فيه وقيل لا يعتبر
 الاستيطان بل يكفي الاقامة قاله في الجواهر قوله وان بقية نائية بكفر سبخ من المنار يعني انه قد
 يشترط ايضا في اقامتها القرب بحيث لا يكون منها في وقتها على اكثر من ثلاثة اميال من المنار فلذلك
 يلزم من كان منه على اقل من ثلاثة وهو مراده بالقرنح ولو كان بقية اخرى والباقي بكفر سبخ متعلقه
 بمحذوف اي منفصلة بكفر سبخ وانما قال بكفر سبخ لانه في المدونة قال يشهد بها من على ثلاثة اميال او
 ازيد يسيرا من المدينة لانه هو الذي يسمع النداء ليعلم انما هو الموضع الذي كان عليه الناس على
 الوجوب على من في المصر سبخ او لم يسمع يريد ولو كان على ستة اميال كما رواه عن مالك ابن رشيد
 وهو تفسير للذهب واعتبر عبد الوهاب وغيره الثلاثة الاميال كما قال الشيخ من المنار وهو
 مقتضى قول مالك في المجموع لقوله عزيمة الجمعة على من كان بموضع يسمع منه النداء وذلك على
 ثلاثة اميال وعليه فهمه المكي وغيره وصدر به صاحب العدة وعطف عليه قول عبد الحكم الا في
 بقية الشيخ وهو انظار لان التخييد ثلاث انما هو لاجل السماع وهو ان يكون من المنار وقال
 بن عبد الحكم انما يعتبر الثلاثة اميال من خارج المصر اي من المكان الذي يقصر منه الصلاة
 هكذا نقل المكي والمأزري وصاحب البيان هذا القول وقوله كان ادراك المسافر النداء قبله
 يعني ان المسافر اذا خرج من محله للسفر فادركه النداء قبل ان يقصر الفريضة فانه يجب عليه
 الرجوع الى الصلاة قال الباوي وهو ظاهر المذهب بن بسير وفيه نظرا لانه قد رخص الاقامة
 وحصل له حكم السفر فيه ونسب في ان يقصر الرجوع بان يظن ادراك ركعة منها فاكث
 والامني لعدم الفايضة في رجوعه حينئذ وقوله او صلى الظهر ثم قدم يريد ان المسافر اذا
 صلى الظهر قبل قدومه من السفر ثم قدم فوجد الناس لم يصلوا الجمعة فانه يلزمه ان يصلها
 معهم لانه قد تبين استعجاله وهو قول مالك في الموازية وقيل لا يلزمه لانه فعل ما حوطلب به
 ويومر ان ياتي الجمعة فان لم يفعل فلا شيء عليه وهو قول بن قافع في البيان وقال سمعون ان صلى
 الظهر وقد بقي بينه وبين الجمعة ثلاثة اميال فاقبل لزمته والافلا وقال اشهب عند الباوي
 ان صلى الظهر في جماعة فالاولي فرضه وينبغي له ان لا ياتي الجمعة وان صلى فذا فله ان يعيد
 حجة وقوله او بلغ يعني ان صلى الظهر ثم بلغ قبل صلاة الجمعة فانها تلزمه وجب من الحاجب فيه
 فذلك الاصح انها تلزمه ومقابلته عدم اللزوم قال الشيخ ولا ينبغي ان يختلف في وجوبها عليه
 لان ما اوقعه قبل ذلك نفل فاذا بلغ حوطلب ولم يقع منه اذا الواجب بخلاف غير فانه اوقع
 واجبا وقوله او زال عذره يريد كالعبء بصل الظهر ثم عتق قبل صلاة الجمعة والربيع يه
 فانها تلزمه وهذا هو الاصح لان العاقبة اسعزت الناس اهلها وقيل لا تلزمهما لانها ادبها
 ما عليهما وقوله لا بالاقامة الا بغير يعني ان مجرد الاقامة لا يكون كافيا في وجوب الجمعة فلا
 يلزم الا المتوطن ولهذا قيل في الجماعة يمدون بقية خالية فيقيمون بها شهر او اكثر فاوين
 الاقامة انهم لا يخاطبون باقامتها وعلى القول بانها لا قامة بخاطبون **ص** وندب تحسين
 هبة وجيل ثياب وطيب ومسح وتجهيز واقامة اهل السوق مطلقا بوقتها وسلام خطيب لخدمته
 لا صعوده وحلوسه ولا وبينهما وتقصيرها والثانية اقصر ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرا
 وقرأة فيها وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم واجزا اذكروا الله بذكره وتكون على كغورس

من شدة الجوع
 من شدة الجوع

عن الامام
 عن الامام

ابراهيم
 ابراهيم

جيب
عرب زينة
عرب موشقة

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية
في رواية الساجدة الساجدة وفي رواية

وفزاة الجمعة وان لم يسبق وهدا تانك واجاز بالثانية سيج او المناقون وحصول
مكاتب وصبي وعبد ومد براد ن سيد هاشم هذه مستجاب الجمعة وقد تقدمت
في اثنائها منا ونحن نتابع لفظه على نحو ما ذكرنا فاما تحسين الجمعة فقال بن جيب
لها بالزينة وقص الشارب والظفر وتغلايط والاستجداد واسواك يريد امرئ
لان ذلك كله من التجدد المروع واما التجدد بالثياب فلما في الموطن انه عليه السلام
قال ما علي احدكم لو اخذ ثوبين مهنته ولا اشكال في استحباب الطيب واما الشئ فيستحب
لما فيه من التواضع لله عز وجل والاستكانة المطلوبة في جميع العبادات وقيل ان علي بن ابي طالب
قال ابن عطاء الله فان الشئ الهيا افضل من الركوب بدليل ان من نذر جيب عليه السلام
الباجي والاصل في ذلك ما رواه عبادة بن رفاعه قال ادركني ابو اعين وانا ذاهب الى
الجمعة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اعبرت قدماه في سبيل الله حرم الله
عليه النار واما التكميم فقال في الجلاب هو افضل من التكميم خلافا لابن جيب والتكميم
الرواح المهاجرة وهو شدة الحر قال في الرسالة والتكميم حسن وليس كذلك في اول النهار فقل
كده ما لك التكميم لانه عليه السلام لم يفعله ولا خلفاء بعده وخففه الديار والسعة واما اقامة
اهل السوق في وقتها فليحصل التواضع عن فعلها ومراعاة بالاطلاق من تلذمه الجمعة
قال بن سعد ون قال بن جيب وينبغي للامام ان يوكل قبل النداء من بني الناس عن البيع
والشرا وان يقيم من الاسواق من تلذمه الجمعة ومن لا تلذمه واما سلام الخطيب عند حوزة
الناس فمستحب كما قال وقوله لا صعوده قال في المدونة ولا يسلم الا ما امر علي الناس اذا
رقي المنبر بن يوسف قال بن جيب ان كان كما دخل فليسلم اذا جلس للخطبة ويرد عليه من يسمع
ولو كان في المسجد يركع مع الناس او لا يركع لم يسلم اذا جلس للخطبة قال والصواب ان لا
يسلم كان كما دخل او كان في المسجد لانه لم يرد ذلك في شيء من الروايات الثابتة عن النبي صلى
الله عليه وسلم واما هوشني محدث وهو مذهب الشافعي واما قوله وجلسه او لا اي عنده
الاذان وبينهما اي بين الخطبتين فيعني به ان المسحب الجلوس في الموضعين وقد تقدم ذكر
الاشياخ علي ذلك وان بن هرون شهرا ان الجلوس الاول ليس بشرط وان فيه قولين بالسنة
والاستحباب لكن ليس فيه ما يدل على انه مستحب على المذهب وقال الباجي المشهور بسنية
الثاني واما تقصير الخطبتين فلما في مسلم طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطل
الصلاة واوصوا الخطبة وقد جكي في الذخيرة الاتفاق على استحباب تقصير الخطبة عن بعض
الاصحاب بن يوسف قال ابن جيب وتقصير الخطبتين والثانية اقصرها واما رفع صوته
فلا سماع قال ابن سائس ولذلك استحب المناجاة لانها ابلغ في الاسماع انه نرى انه لو
خطب بالارض جاز كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل واما استخلافه بعد من حضر
الخطبة فمستحب كما قال هنا قال يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في النوادر واد اصغف الامام
عن الخطبة فلا يصلي هو وخطب غيره وليصل الذي امر بالخطبة ويصلي الامر خلفه ولا
الاعيان لكن في استحباب الاستخلاف نظروني يعني ان يكون واجبا اذا لم يزل خطبة الادب
بطلت وكذا الوصل بعير خطبة واما تراتبه فيها اي في الخطبتين فمستحبة ايضا لما ذكره

الظاهر ومعنومه انه لو صلى غير مدرك ركعة لم يعدها وهو كذا قال اشتهر وسواء
والامام فيها او قبل احرامه **مس** ولا يجزئ الظاهر الا بدع **مس** يعني انه لا يصلي الظاهر جماعة
يوم الجمعة الا اصحاب العذر لئلا يتخلف اهل البدع عن حضور الجمعة **مس** وهذا هو المشهور
وروي اشتهر عن مالك الجواز للعذر وروى غيره وهو قول بن كنانة وروي عن ابن القاسم عذر
الجواز مطلقا قال في البيان وهو غير معروف من قوله ثم قال فان جمع من لا عذر له اولى
عذر غير غالب فاختلف هل يعيد ون ام لا والظاهر عدم الاعادة واستنودن امام وجبت
ان منع وامنوا والامر بخبر **مس** اختلف هل يشترط اذن السلطان في اقامتها ام لا فالمشهور ان
لا يشترط لكنه ليس يجب ونقل يحيى بن عمر اشتراطه فقال الذي اجمع عليه مالك واصحابه
انها لا تقام الا ببلدية شروط المصر والجماعة والامام الذي يحتاج مخالفته وان اعدم
من ذلك لم تكن جمعة وقال بن مسلمة لا يصليها الا سلطان او مأمورا او رجل يجمع عليه وقوله
وجبت ان منع وامنوا يعني ان الامام اذا استنودن في اقامتها فلم يباذنه ومنع الناس من
ذلك فانها يجب عليهم ان امنوا على انفسهم منه هكذا في الجمعة عن مالك بن عبد السلام
يروي عن عدة شرط ان يحتاج الى اذنه في كل جمعة بل يكفي اول مرة وقوله والاى وان لم
يهم الامام عنها ولا منع منها فليجملهم الجمعة يعني ان نه لم يجز هو الشيخ لان مخالفة
الامام لا تحل ولا محل لا يعني عن الواجب ولا يخفى ما فيه من الضعيف **مس** وسن عتق متصلا
بالروح ولو لم تلزمه واعاد ان تعدا او نام اختيارا لا لا كل حق **مس** المشهور ان الغسل سنة
كما قال وقيل مستحب وحكي للمني الوجوب لما في الصحيحين اذا احادكم الجمعة فليغتسل بن
وليس هذا في المذهب وانما عدل فيه على اطلاقا وقعت قال في الامالي وتناول بن المذنب
ان مذهب مالك وجوبه ونقله عنه والخطابي وعامة فقهاء القتي وايمه الامصار انه سنة
وهو حقيقة مذهب مالك قال سند والظاهر اقراره الى السنة خلافا لاشبه بمجتبى بانه شرع
للمنطقة فلا يقتصر الى نية كذا له النجاسة واجب بانه وان كان مطلوبا الا انه فيه ثمانية
القبيل بدليل توجهه على المطلق بن بشير والمشهور عدم اجزائه بالمال المضاعف كما الربا حين
وقيل يجزي وموله متصل بالروح هكذا استرط في المدونة اتصاله بالروح وقال
بن وهب في العتبية ان اغتسل بعد العجاء اجزاه وان لم يتصل روحه بغسله والافضل
الاتصال وحجة المشهور قوله عليه السلام اذا احادكم الجمعة فليغتسل اي اذا اراد الى
والمعنى يقتضي ذلك لانه اذا انظر اول الزمان بين الغسل والصلاة زال اثر ذلك الغسل
وعاد كن لم يغتسل وقوله ولو لم تلزمه يريد ان يغسل الجمعة بسين في حق من حضرها ولو لم
يلزمه الباقي ويلزم الغسل من يلزمه الجمعة وكذا لك من لا يلزمه من مسافر او عذر
او امرأة اذا اتوى الجمعة هذا هو المشهور قال وفي المختصر عن مالك في ذلك تفصيل
لانه قال انما يلزم الغسل من ياتى بها لفضل الجمعة كالمدة والعبد والمقيم وكذا لك المسافر
ياتيها للفضل فان لم ياتى بها المسافر للفضل وانما شهدها للصلاة او لغير ذلك فلا غل
عليه والاولا بين وقوله واعاد ان تعذر او نام اختيارا قال في المدونة وان تناهيا
او تعذر او نام اعاد غسله وقال بن القاسم في الجمعة انما يعيد اذا نام اختيارا فلما
ان نام غلبه كالمحتجب وحين ولا اعادة عليه وحمل عبد الحق المدونة على ذلك وقوله لا لا

سنة

مسألة في الجمعة

شخصا ساء تغرأ بالرجال الجمعة من الغرأ
مؤلفه

لا لاكل خف يريد ان من اغتسل ثم اكل شيا خفيفا لم يعد غسله بن يوسف بعد قوله في
 المدونة ان تعدي او نام قال بن حبيب هذا اذا طال امره وان كان شيا خفيفا لم
 بعده وهكذا ذكر صاحب الطراز وغيره ان الترائي اليسير لا يضر بخلاف الكثير وجاز
 تحت قبل جلوس الخطيب واصتبا فيها وكلام بعدها للصلاة وحزوح كحدث بلا اذن واقبال
 على ذكر قد سراكنا مين ويعود عند السبب كمد عا طس سرا وني خطيب او امره واجابته **ش**
 يعني انه يجوز للداخل يوم الجمعة الى الخارج خطي رقاب الجالسين فيه قبل جلوس الخطيب
 على المنبر قال في المدونة وانما تكره الخطي اذا قعد الامام على المنبر وما قبل ذلك فلا
 باس به اذا كان بين يديه فرجة وليترفق في ذلك وذلك لما في ابي داود ان رجلا جاء
 بخطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي عليه السلام يخطب فقال له اجلس فقد اذيت ولا نه
 يمنع الاضات بخلاف ما قبل ذلك لان سد العزج مطلوب وقوله واجتبا فيها اي في الخطبة
 وهي وان لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليها قوله قبل جلوس الخطيب اي في خطبته كقوله
 نقالي اعدوا هو اقرب للتقوي اي العدل اقرب للتقوي قال في النوادر ولا باس
 ان يجني الامام على المنبر اذا جلس للخطبة وقوله وكلام بعدها للصلاة يعني انه يجوز
 الكلام بعد الخطبة وفصل الصلاة وهكذا قال في المدونة وانما قال ذلك لئلا يتوهم
 ان المتكلمين بها لا يجوز لهم نقل عن عطا ومجاهد لان الخطبة بمثابة ركعتين فكانه تكلم
 في صلب الصلاة وهذا ضعيف وقوله وحزوح كحدث بلا اذن يعني ان من حصل له
 حدث او عاف او نحوهما من الامور التي يبيح له الخروج عن الجامع فانه يجوز له ذلك من
 غير ان يبيتا دن الامام في الحدث وقد تقدمت مساييل الراغب في الجمعة والمحدث وقوله
 واقبال على ذكر قد سراكنا مين ويعود عند السبب نحوه في المدونة قال فيها ومن
 اقبل على الذكر شيا يسيرا في نفسه والامام يخطب فلا باس به وتركه احسن وانما جاز ذلك
 لحفته الشيخ ولانه كجوبة الخطيب الا ترى ان الخطيب لو كلم احد الاجابة ولم يكن لاغيا
 كما مضى عليه بن القاسم وقوله عند السبب اي يوم من عند ما يدعوا الامام ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم عند ذكره ويتغوز عند ذكر النار ونقل الباكي الاتفاق على ذلك
 وقال بن حبيب يجرى بذلك وقوله كمد عا طس سرا هو كقوله في المدونة ومن عطس والامام
 يخطب حمد الله سرا في نفسه ولا يسمته غيره وقوله وني خطيب او امره قال في المدونة
 وجاز ان يتكلم الامام في خطبته لامرا وني ولا يكون لاغيا ثم قال ومن كلف الامام فزد عليه
 لم يكن لاغيا وهذا معنى قوله واجابته اي ويجوز اجابة الخطيب **ص** وكذا ترك طهر فيها والحمد
 يومها ويح كعب سوق ثوبتها وتغفل امام قبلها او جالس عند الاذن وحضور شابة وعند
 بعد العج و جاز قبله وحرر بالذوال كلام في خطبتيه بغيره وبينها ولو لغير سماع الا
 بلغوا على المختار **ش** ضمير التسمية عايد على الخطبتين اي وكذا الخطيب ان يترك الطهارة
 في الخطبتين وهكذا قال القاضي عبد الوهاب قال واجزاء وذكر القراني في الدخيرة
 انه مذهب المدونة وقال مالك في المختصر من خطب غير متوضي ثم ذكر فتوا اجزاء وقوله
 في الجلاب قال في الطراز وهو المحروف وهو احتيا لا للمني وقال سحنون في كتاب ابنه انه
 شرط

الخطيب اجنب الى مجز لا يقعد والامام
 في الخطبة والامام في الخطبة
 ما في خطبته او ما احتيا الامام
 من الخطبة فممنوع ولا يخطب الا
 احتيا بغيره فلو احتيا هو
 رقبته الى خطبته بغيره فممنوع
 وضرر عليه بغيره فممنوع
 في التوضي والامام في الخطبة
 خطبا وحاشا

شرط وهو قوله **الا يري** اذا خطب حينها **عالم** **يبدأ** **ابن ابي ريد** **يريد** وهو ذا كرا ابو الحسن الصغير وظاهر المدونة استتراط الطهارة بينهما قوله اذا احدث فلايتها **وانه** يستغسل من يمتها ولم يقل انه يمتها بغير طهارة كما قال في خطبة العبد والاستسقاء قال وقال يعقوب بن علي هذا بائنه انما امر بالاستغناء في المخرج للطهارة لئلا يفوته الصلاة اذا استغنى بعد تمامها اي تمام الخطبة وهذا لا يلزمه لو احدث بعد تمامها الاستغناء بل يظهر منه ان يصلي بهم اذ ليس في مقدار طهارته ما يوجب اعادة الخطبة وهذا هو الظاهر عندي وقوله والعمل يومها هو مجرور بلاضافة عطفا على المضاف اليه وهو طهراي ونكرة كره ترك العمل يومها اي يوم الجمعة قال في المدونة ونكرة ترك العمل يوم الجمعة كتحل اهد الكتاب في البيع والاحد بن يونس وكده بعض الصحابة ابن حبيب قال **اصبح** من تركت العمل من النساء في يوم الجمعة **ولا بائنه** **واما** **افهمنا** **فلا يخوفنيه** **وقوله** **وبيع** كعبد بسوق وقتها هذا معطوف على المرفوع وهو ترك اي وكده بيع العبد ومن هو مثله في سقوط الجمعة عنه كالصبي والمرأة والمساكين في وقت الخطبة والصلاة بالسوق وهو ظاهر المدونة لانه قال فيها اذا تبايع اثنان من تلزمهما الجمعة او احدهما ان البيع يفسخ وان كان من لا تلزمهما الجمعة لم يفسخ قوله فسحه دليل على انه غير حرام فيجوز النهي الوارد في حقه على الكراهة وفي المواد قال ومن الجمعة قال **بن القاسم** وكده ما لك للعبيد والنساء والصبيان البيع حين اي حين الخطبة فيما بينهم بن يونس وانما منع من لا تلزمه الجمعة من ذلك لاستبعادهم بالبيع دون البيع الساعين فيدخل على الساعين من ذلك ما رفقوا منه لصالح العامة ابن رشد وهذا اذا تبايعوا في الاسواق **واما** في غير الاسواق فجاز للعبيد والنساء والمساكين واهل البيوت والمريض ان يتبايعوا فيما بينهم انتهى وقال **المعيرة** ان المرأة اذا الزمت نفسها الجمعة يلزمها ما يلزم الرجل والصغير من قوله بوقتها عابده على الخطبة قال في المدونة ولا يمنع اهل الاسواق من البيع والشرا الا وقت حلول الامام على المنبر اذا اذن المودون والباقي الموضع للفقير وقوله وتغفل امام قبلها هو مرفوع عطفا على ما قبله اي وكده تغفل امام قبل الخطبة الخ قال بن حبيب كان النبي عليه السلام اذا دخل المسجد رقي المنبر ولم يتغفل قال **سحونه** في العتية وكذلك ينبغي للامام ان يفعل لا يركع قبل ان يركع في المنبر بن ابي ريد ولا يفعل ذلك الامام وليرقي المنبر كما يدخل وقوله وجالس عند الاذان هو مجرور عطفا على امام اذ كان تغفل جالس عند الاذان قال اصحابه وبكده خشية ان يتغفل بوضعية فلو فعله انسان في خاصة نفسه فلا بائنه اذا لم يجعل ذلك استيفا فاقوله وحصور شابة اي وكده حضور شابة يريد غير محشية الفتنة **واما** اذا حشي منها الفتنة فانه حضورها ممنوع وقد تقدم ان بكده كان النساء على اقسام ثلاثة متجالة لا ارب فيها في الرجال ولا هي ممن تشتهي فتخرج وشابة حشي منها الفتنة فلا تخرج وامرأة لم يقطع اربها من الرجال وهي ممن تشتهي ولا يحشي منها الفتنة فبكد حذوها الي المسجد وقوله وسعد بعد الفجر الى احرة اي وكده السفر يوم الجمعة بعد الفجر وقد ذكر ان السفر على ثلاثة اقسام قسم بكده وهو السفر بعد طلوع الفجر الى ما قبل الزوال وهذه رواية بن القاسم عن ما قل وهي ظاهر المذهب ورواه ابن وهب ايضا واختاره

اسماء

بن الحلاب ومجاعة من اصحابنا ما نك وعيظا هو المذهب ورواه ابن وهب ايضا وروي عن
بن عمر بن الخطاب في الواضحة الاباحة اذ لم يتنا وله الخطاب حينئذ ووجه الاول انه لا ضرر
عليه في خصيل هذا الخبر العظيم وقسم يجوز وهو السفر قبل العز ولا خلاف في اباحتها وقسمه
بحرم وهو السفر بعد الدوالي اذ لا يسقط به الخطاب حينئذ وهذا هو المعروف وحي فيه
المنقول بالكلية وانكره بن بشير الشيخ وانظر على الاول من كان ببلد الغنى وحصلت رفقة
في ذلك الوقت ولا يمكنه السفر بدونه وانظر احرى لا يدري متى مروا وهم عما سبق عليه بن
عبد السلام والظاهر العجالة اباحة وقوله كلام في خطبته بغيره ان الكلام والامام
يخطب بحرم لوجوب الانصات ولا خلاف فيه والصحيح في خطبته وقيامه عايد على الامام والباء
فيه للظرفية واخر زبد عما قبله فانه اذ لم يقع في الخطبة لا يحرم الكلام قال في المدونة
واذا قام الامام يخطب حينئذ يجب قطع الكلام واستقبالة الانصات اليه وقد تقدم ان
مالك كان يتحدث مع اصحابه حتى يبرز المدونة من اذانهم ولهذا قال ابن شهاب صرح في الامام
يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام وما كان كلامه يومهم ان التكلم في حال جلوسه على المنبر
لا يحرم ولو بين الخطبتين من ذلك بقوله وبينهما اي ان التكلم يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما
قال في المدونة ولا يتكلم احد في جلوسه من الامام بين خطبتيه وقوله ولو لم يسمع هكذا قال
في المدونة ونصها وجب من الانصات على من لا يسمع الامام مثل ما يجب على من سمعه وروي بن المواز
عن مالك انه ينصت للامام من في المسجد ومن هو خارج المسجد وحي في البيان عن مطروق وبن
المحبون انه لا يجب عليه الانصات حتى يدخل المسجد الجوزي والصحيح ان الانصات واجب سمع
اول يسمع لقوله من الخطاب رضي الله عنه انما من الناس من انصتوا فاجر من لم يسمع كاجر من سمع وقوله
الا ان بلغوا على المختار يعني ان الانصات واجب لم يخرج الامام الى اللغو فان الغي فليس بواجب
المنع واحتلف في الامام اذا تكلم بما لا يجوز من سب ما لا يجوز سبه او مدح من لا يجوز مدحه هل
يسكت الناس عند ذلك فقال مالك في المختار لا ينبغي الكلام وان خرج الي ما لا يجوز له وقال بعده
الوهاب بن جيب اذا لقي الامام في خطبته وتكلم بغير ما يعني الناس اخرج الى اللغو او الشتم لم
يكن على الناس الانصات لذلك ولا التحول اليه قال وقد فعل ذلك سعيد بن المسيب لما لقي الامام
اقبل سعيد بكلم رجلا فلما رجع الى الخطبة سكت سعيد وهذا هو الصواب واليه اشار بقوله
علي المختار ثم قال المنع والاول حجة ليل يعود الامام الى ما يجوز من القول وهم فيما احدثوا فيه
لم يعلوا برجوعه فيكونوا قد لغوا وحاجة خوف ان ينال من الامام اذا فعلوا ذلك بعض ما يكون
وقال مالك في العينية في الامام ياخذ في قراءة كتاب ليس من امر الجمعة فليس على الناس
الانصات **ص** وكسلا م ورده وبني لاغ وحصبه او اشارة له وابتداء صلاة جزد وجه وان
لداخل ولا يقطع ان دخل من **ق** في الجواهر ولا يسلم الداخل في حال الخطبة ولا يرد عليه
ان سلم ابن يونس ولا يقول لمن لقي انصت وقد قال عليه السلام اذا قلت لصاحبك والامام
يخطب انصت فقد لغوت وهذا معنى قوله وبني لاغ وحصبه يريد انه لا يحجب من لقي لانه
يؤدي الي اشتغاله عن سماع الخطبة قال في المتقي قال عيسى بن دينار وليس العمل على ما جاء عن
بن عمر في حصب من تكلم والامام يخطب ولا بأس ان يشير اليهما قال ومقتضى مذهب مالك رحمه

خروج الامام يقطع الصلاة
ويكلمه يقطع الكلام

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

الله تعالى ان لا يشير اليه لان الاسارة اليها معتزلة قوله لما اصننا ذلك المعروف
معنى قوله واسارة له واما ابتداء الصلاة فقال في المدونة ان خرج الامام عليه قبل ان يخرج
فليجلس ولا يصل هذا هو الاصح وقال السيوري الاول له ان يركع وهو مذهب الشافعي
سليكم العطفاني وفيه انه امر عليه السلام بالركوع لما دخل وهو يحيط برواه البخاري ومسلم
ولما في مسلم ايضا اذا جاء احدكم والامام يحيط فليصل ركعتين خفيفتين ثم ليجلس وجوابه ان الاول
وقع في قضية عين فيحتمل ان يكون عليه السلام ترك الخطبة حين صلاته او كان اذا كان
فقصده عليه السلام ان يشاهد الناس لتصدقوا عليه او يكون منسوخا عما روي من النبي
عن الصلاة حينئذ ويؤيده قوله عليه السلام اذا قلت اصنت والامام يحيط فقد لغوت فني
عن النبي عن المنكر الذي هو واحد قولي المندوب واما الثاني فعارض بما روي ان رجلا خطب
رقاب الناس والنبي صلى الله عليه وسلم يحيط فقال له اجلس فقد اذيت فامر عليه السلام بالخطبة
والامر بالشئ بهي عن صفة فكانت الصلاة حينئذ فيها عن ابن العربي وحده بينا وولي لا تقبل
بعد اهل المدينة ومن جهة القياس ان السماع واجب والتحبة غير واجبة فلا تستقال بالواجب
اولي والصحيح في حرجه عايد علي الامام والباقي به يعني بعد اي بعد حرجه وقوله وان
لداخل هو مذهب المدونة كما تقدم فلو اصرم الداخل جملا او غافلا فانه يتبادر ولا يقطع
علي قول سحنون ورواية بن وهب عن مالك وان لم يفرغ حتى قام الي الخطبة وقال بن شعبان
في كتابه يقطع وكذلك لو دخل المسجد والامام يحيط فاحرم لتماذي قال في البيان ان لا فرق
بين ان يحرم والامام يحيط او وهو جالس علي المنبر والمودون يؤيدون ثم قال وهذا عند
في الذي يدخل المسجد في تلك الساعة فيحرم واما لو اصرم تلك الساعة من كان جالسا في المسجد
لوجب ان يقطع قولا واحدا اذا لم يقل احد بجواز التفتل له قوله ولا يقطع ان دخل يعني ان من
احرم بصلاة ثم خرج الامام وهو في اثنايها فلا يقطع وهكذا قال في المدونة اما ان كان
مالك في الجمعة وان دخل الامام وقد بقى علي رجل ايات في اخر ركعة فواسع ان يتمها او يركع
وعنه في العينية وان كان في تشهد الناقله فليسلم ولا يترصب بدعوى القيام الامام وقال
بن حبيب لا بأس ان يطيل في دعائه ما احب وقال في مختصر ابن شعبان اذا جلس الامام علي المنبر
لعب ان دخل في الناقله فليتم ركعتيه ويقرأ في كل ركعة بامر العذران وحدها ومن خرج عليه
الامام وهو قائم في اخر ركعة من نافلة فواسع ان يتم ذلك وان كان في التشهد فليسلم ولا يمكن
يخرج من دعائه **ص** وفسخ بيع واجارة وتولية وشركة وبقالة وشفعة باذن ثلث فان كان
فالقيمة حين العتق كالبيع الفاسد لا تكاح وهبة وصدقة **ش** قال في المدونة واذا تعد
الامام علي المنبر واذا ن المودون حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلزمه الجمعة من المبيع ومن
لا تلزمه فان تباع اثنان ممن تلزمهما الجمعة واحدهما ففسخ البيع الصحيح وقال في الجمعة البيوع
ماض ولستغفر الله وقال الحنفية يفسخ ما لم يفت فان فات بتغير سوق مضى بالتمس وقال
بن القاسم واسمب في الواحدة يفسخ ما لم يفت فان فات مضى بالتمس واحلفا في القيمة متى تكون
فقال بن القاسم حين قبضها مستدعيها وقال اسمب بعد صلاة الامام وحين يحل البيع وقال بن
عبد الملك بن الماحبون في ثمانية ابي زيد اذا كانوا معا اعتادوا البيع ذلك الوقت

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
والله اعلم بالصواب

نسخ البياغات كلها وان لم تكن له عادة رجوعا عن ذلك ولم يفسخ بن الجلاب والاجارة في
ذلك كالبيع وهو يعني قوله واجارة وقوله وتولية وشركة واقالة وسفعة يعني انها تفسخ
كما يفسخ البيع للمجنى وهو قول بن عبد الحكم سندوا الحق انها احق من البيع ونقل الجزولي عن مالك
مثل قول بن عبد الحكم وقوله باذان ثابتي ان الاشيا المذكورة انما تفسخ اذا وقعت بعد
الاذان الثاني لا قبله وهو مذهب المدونة وقوله فان تقات فالقيمة حين القبض كالبيع القاسد
قد تقدم من خلاصة المجن ان هذا مذهب بن القاسم وان اشبه اعتبر القيمة عند حلقة البيع بعد فراغ
الصلاة وقوله لانكاح وهبة وصدقة المجن قال بن القاسم في النكاح انه يعني بالعقد ولا يفسخ
قال والهبة والصدقة نافذة الا البيع وقال اصبح في النكاح يفسخ لانه بيع قال بن عمر قال
الشيخ ابو بكر البهري هذا قول ابي العباس الطيالسي وعبيد الله بن المنجاب وغيرهما وهو الصحيح
والله ذهب المجن وقول بن القاسم اصله لا يفسخ النكاح ويختاط للزوج ولا يباح لا خرم قوع الخلا
وامضى الهبة والصدقة بالعقد بخلاف البيع لانه في البيع يرد اليه اذ ماله فلا يلحقه كبر ضرر وليس
كذلك الهبة والصدقة لانه ملك شيئا بغير عوض فيبطل عليه وشهد الجزولي في الهبة والصدقة
عدم الفسخ قال وكذلك لو اعتق او تبرع لان في الفسخ من راعى الموهوب له والمضد فله عليه
والمعتق والمدبر **ص** وعذر تركها والجماعة شدة وجل ومطرا وحذا مريض ومريض واشراف
قريب وخوف على مال او جس او من ب والاظهر والاصح اوجس معسر وعري ورجا عمو
قود واكل ثوم كتم حاصفة بليل لا عرس او عي او شهود وعيد وان اذن الامام **ش** ذكر رحمه
الله الاعذار التي تجوز تركه صلاة الجمعة والجماعة من اجلها منها شدة الوحل وشدة المطر وهو
قريب من قوله في الجواهر الوحل الكثير والمطر السد يد وهذا هو الصحيح وقيل لا يسجل ذلك
التخلف وقد ذكر بن شاس القولين فيها لكن في التخلف عن صلاة الجمعة ولعل القائل بان ذلك
ليس بعذر لا بقوله في صلاة الجماعة تخفة الامر فيها قال في المقدمات بعد ان ذكر الخلاف في المطر
وعندي ان ذلك ليس باختلاف قول وانما هو على فذ حال المطر ومن الاعذار المبيحة لتركها
الحذر وقد اختلف فيه فقال سحنون هو عذر يستغربه وقال بن حبيب لا تستغبط الشيخ
والتحقيق العزق بين ما نصرا بجمته وما لا نصرا انتهى وعلي هذا اقل احسن ان يكون الحذر
معطوفا على المحذور وهو وحده كما عطف عليه مطر فيكون قيدا للسدة معتبرا في الثلاثة
وكذلك هو في المرض فلا يكون عذرا الا اذا تعذر معه الاتيان او لا يقدر الا بسفقة شديدة
قال شيخنا عبيد الله المتوفى تعذر الله المتوفى تعذر الله وان قد رعى مكره بما لا يخفى فينبغي
ان يلزمه كالحج ومن الاعذار التي نصرت قال ابن شاس اذا كان المريض قد ساء مشرفا على الوفاة
وفي معناه الزوجة والمملوك ولم يقيد به الباقي بكونه قد ساء لقوله قال مالك او مريض يخاف
عليه الموت وهو ظاهر اذا لم يكن له من يقوم به ويحشي عليه الضيعة ومن الاعذار ايضا
اشراف مريض عنده على الموت وخوف القريب الزوجة والمملوك كما تقدم من كلام بن شاس وغيره
لم يقيد به بالقتيب ومن الاعذار ايضا الخوف على المال المجن فان كان يخاف سلطانا ان
ظهر احذ ماله او يخاف ان يسرق او يحرق شي من ماله جاز له التخلف ومنها خوف الحبس قال
سحنون اذا خاف عذبا ان يجبسه لم يسعه التخلف كان له مال او لم يكن المجن وقوله اذا لم يكن

المعذر الذي لا يفسخ به تشييد الفسخ
ويجوز ان يكون من البيع العاقل

المعذر الذي لا يفسخ به تشييد الفسخ
ويجوز ان يكون من البيع العاقل

المعذر الذي لا يفسخ به تشييد الفسخ
ويجوز ان يكون من البيع العاقل

له مال ليس يحسن وقال صاحب البيان بعد قول مالك في العتبية لا احب ان يترك الجمعة
 من دين عليه يخاف عزمه وانه معناه عندي اذا خشي ان يظفر به ان يسبوا عليه ما له بالقاء
 بالبلغ ويتصفوا منه ولا يودوه وهو يرحوا بتعبيبه ان يتشع في بيع ماله الى القدر الذي يجرى
 تاخير اليه عند بعض العلماء واما ان خشي ان يسجنه عزمه وانه وهو عدم فقال سجنون لا عز له في
 التحلف وفي ذلك نظر لانه يعلم من باطن حاله ما لو تحقق لم يجب عليه سجن لقوله تعالى وان كان ذنبا
 عسى قد نظره الى مسيرة فهو مظلوم في الباطن محكوم عليه حق في الظاهر واني هذا الشك
 بقوله ولا يظهر ولا يصح اوحس معسرا بن رشد واما لو خشي ان يتعدى عليه الحاكم فيسجنه في غير
 موضع سجن او يصن به او يخشي ان يقتل فله ان يصل في بيته ظهرا اربعاً ولا يخرج وانظر هذا
 كله مع ما قال في المقدمات ومن الاعذار ما لا يباح باتفاق مثل المديان يخشي ان يقوم عليه عزمه
 فيسجنه وما اشبه ذلك فلم يجعله مستقلاً وظاهراً كان معسرا ام لا وانظر مع كلام الشيخ فان
 بعض مناقاة قال في النواذر ولا يحج على مسجون وقوله وعري يريد ان من الاعذار المسجلة
 للتخلف عدم وجد ان ما يستتر به عورته وهو ظاهراً للتعبير انتهى وقال سجنون قوله
 ورجاعه قد يريد والله اعلم انه اذا خشي ان يظفر على نفسه من الاهلاك بسبب دمر ترب
 عليه ويروحوا بتخلفه العفو عنه فانه يجوز له التحلف عن حضور الجمعة والجماعة وقوله وكل يوم
 يعني ان من اكل ثوماً يوم الجمعة فانه يجوز له التحلف عن حضور الجمعة والجماعة وقوله وكل يوم
 نقله البايجي وقوله كمنع عاصفة بليل هذا بالنسبة الى صلاة الجماعة لا بالنسبة الى الجمعة اذ لا
 ليلا وقوله لا عرس الحزولي في شرح الرسالة وهو المشهور وكذا انض عليه غير من الاشياخ وفي
 النواذر ومن العتبية قال ابن القاسم عن مالك ولا يتخلف العروس عن حضور الجمعة ولا عن
 الصلوات الخمس في الجماعة قال في موضع اخر واما لما ان يقيم عندها دون تساقا
 سجنون وقال بعض الناس لا يخرج عنها وذلك حق لها بالنسبة وراي عبد الحق ان الشاذ
 بالنسبة الى صلاة الجماعة لا الجمعة وانه لا خلاف في انه لا يجوز له التحلف عن صلاة الجمعة
 وقوله او عي هو معطوف على ما قبله يريد انه لا يكون عن رايبيح التحلف عن حضور الجمعة
 وهذا اذا كان الاعي ممن يهتدي للجامع او عنده من يقوده اليه واما اذا لم يجد قايده
 ولا هو ممن يهتدي الى الجامع فانه يباح له التحلف قاله غير واحد من اصحابنا وقوله او شهود
 عي وان اذن الامام قال في النواذر وقد جاز ان النبي صلى الله عليه وسلم ارضى في التحلف
 عن الجمعة لمن شهد صلاة الفطرا والاضحى صحيحة ذلك اليوم من اهل القرى الخارجة عن المدينة
 لما في رجوعهم من المسقة على ما بهم من شغل العيد وقد فعله عثمان في اذنه لاهل العوالي
 ان لا يرجعوا اليها وروي سطر بن ابي عمار عن مالك قال سئل وانفرد بن القاسم برواية
 عنه انه لم ياخذ باذن عثمان لاهل العوالي وقد قاله بن شهاب واسلم بن زيد وفعله عمر
 بن عبد العزيز وقول بن القاسم هو الصحيح لوجوب التسبيح في قوله تعالى اذا ابودى للصلوة
 من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله ولانه عمل فقها الامصار في سائر الاقطار فوجب المصير
 اليه بن ساس ولو انفق العيد والجمعة فليس للامام ان ياذن لمن يعلم النداء من اهل القرى
 في الرجوع قبل شهود العيد لجمعة والاكتفاء بشهود العيد عن ذلك فان فعل لم يتنعوا باذنه

وزيد بن اسلم

بمفسر

وروي بن حبيب ان له ان يادون وانهم يتتبعون بذلك قال سيد ولا تسقط بسدة برد
ولا حر **فصل** رخص لقتال جازا يمكن تركه لبعض قسمهم وان وجاء القبلة او على دواهم
قسمين وعلمهم **ش** قال سند صلاة الخوف عندنا رخصة لاسنة وهكذا قال فيه من الاشياخ والبلد
على مشروعتها الكتاب والسنة فاما الكتاب فقوله تعالى واذا كنت فيهم فانت لهم الصلاة
فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا مسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة اخرى لم
يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا من رءسهم واسلحتهم الاية والمعنى فاذا كنت اليها النبي مع المؤمنين
في بعض غزواتهم وحولهم فانت لهم الصلاة اي ابتدائها امامهم فلتنقم طائفة بعضهم يصلون معك
وليأخذ الباقيون اسلحتهم فاذا سجدوا اي الذين معك فيكونوا اي الذين امر واياخذ السلاج
من وراءكم ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا الي الذين كانوا اخرج سونكم لم يصلوا فليصلوا معك
وليأخذوا اي الذين صلوا ولا حذرهم واسلحتهم واما السنة فما ورد من ذلك عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في بعض ايامه فتأمت طائفة معه تسن
وطائفة ياد العدو وفضلوا الذين معه ركعة ثم ذهبوا وجاء الاخرون وفضلوا هم وقضت الطائفة
ركعة ركعة الحديث وما ورد عن يزيد بن رومان عن صالح بن حوات عن علي بن رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة الخوف ان طائفة صفت مع النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة وجاء العدو
وفضلوا بالذين معه ركعة ثم ثبت قايما واموا لانفسهم ثم انصرفوا وجاءت الطائفة الاخرى ففضلوا
بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالساً واموا لانفسهم الحديث وما ورد عن جابر بن عبد الله الانصاري
قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف وصدقنا صفين خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم والقعد وبيننا وبين القبلة وكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً ثم
رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم اخذ رب السجود والصف الذي يليه وقام الصف الموض
في هذا العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذي يليه اخذ الصف
الموض بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموض وناخرا الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه
وسلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم اخذ رب السجود والصف الذي يليه
كان موحداً في الركعة الاولى وقام الصف الموض في هذا العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم
السجود والصف الذي يليه اخذ الصف الموض بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه
وسلم وسلمنا جميعاً قال جابر بن عبد الله سمعته يقول في هذه الاحاديث الثلاثة متفق
عليها وقد رويت في ذلك احاديث اخرى وفيما ذكرناه غنية فقوله رخص لقتال جازا ابن
شاس وهذه الصلاة تقام في كل قتال مادون فيه ولوفي الدب عن المال وفي النزعة
المباحة عن الكفار وفي اقامتها في اتباع اقفية الكفار عند انهم خلاف بالحوار والمنع
والفرقة من خوف معدتهم او غير ذلك فاخر بقوله مادون فيه وهو مراد الشيخ بقوله
جازا من غير قتال المسلمين او العزيمة الممنوعة فانه لا يباح لهم حينئذ ان يصلوا صلاة
الخوف لان العزم لا يباح له الترخص قاله صاحب الكافي وقوله امكن تركه لبعض يعني ان
الغنى مشروط بان يمكن ترك القتال لبعض المتأين حتى يمكن الفرقة فان لم يمكن الفرقة
وخافوا ان اشتعلوا بالصلاة دهم العدو وانهم مواصلوا علي ما يمكنهم رجالاً وركباناً كما

رسول الله صلى

ببر المرفع بمروا كان يندرج تحتهم
على انفسهم الترتيب وعلى انفسهم ما جمعه كقوله
والجزم كما جزم له في الغزاة وخبره في الخطب

المصلي في الصلاة
وهو قوله اذا غاب التكليف

الكتاب والفتاوى
في الصلاة والجمعة
والحج والاعادة
والصيام والاعادة
والزكاة والاعادة
والزكاة والاعادة
والزكاة والاعادة

ما في الخبر من ان
يعلم ان الله تعالى

ان الله تعالى
ما في الخبر من ان
يعلم ان الله تعالى

سباني ان شاء الله تعالى وان امكن ذلك وحض وقت صلاة والناس مستعدون لخدمته
ولو صلوا باجمعهم لحافوا ان يدعهم العدو فان الامام يقسمهم طائفتين وقوله وان وجاه القبلة
هكذا قال في النواذر عن اسبب ونعظه ومن المجموعة قال اسبب اذا كان العدو في القبلة
وامكنه ان يصل بالناس جميعا فلا يفعل لانه يتعذر ان يقسم العدو وليصله وليصل بطائفتين
سنة صلاة الخوف عياض والوجه بضم الواو وكسرهما معا واخرها معناه المقابلة وقوله
او علي واهم هو ايضا في النواذر ونعظه بن المواز قال اسبب ولو بلغ الخوف ما يودي اليه الاصل
بطائفتين علي واهم جاز وقوله وعلمهم يريد ان الامام اذا قسم الجماعة قسمين فانه يعبر عنهم
ما يصنعون في الصلاة **ص** وصلي باذان واقامة بالاولي في الثانية ركعة والاولى ركعتين
س يعلم انه لابد في صلاة الخوف من اذان واقامة كسائر الصلوات الموداة في الوقت
المقدر لها قال في الجواهر وصلي باذان واقامة وفاعل صلي هو الامام وقوله بالاولي في
الثانية ركعة الى اخره يعني فيصلي بالطائفة الاولى ركعة فيما اذا كانت الصلاة ثنائية
كالصبح او صلاة السفر المنصورة والا اي وان لم تكن الصلاة ثنائية بل كانت ثلاثية
كالعرب او رباعية كصلاة الظهر والعصر وعشا الاخر في الحصر فانه يصلي بالاولى ركعتين
ثم اسارا في كيفية ما يفعله الامام بقوله **ص** ثم قام ساكنا او داعيا او قاريا في الثانية
وفي قيامه في غيرها تردد **س** خلاف انه في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قائما قاله
بن شبيب وغيره لانه ليس محل جلوس وقوله في الثانية هو متعلق بقوله ثم قام اي قام في الثانية
وقوله ساكنا او داعيا او قاريا احوال والعامل فيها قام وصاحبها صمير مستتر فيه اي قام
الامام في احدها والاحوال وهكذا قال بن يوسف انه في الثانية يجزيه بين الدعاء والركون
والهزاة واما في غيرها فيجزيه بين الدعاء والركون بن شبيب ولا يتعين دعاء بل وكذلك السجود
والتهليل وحكي للمخني عن بن سحنون قولا بعدم العزاة في قيامه في الثانية وكذا حكي بن شبيب
قولين في قرائته في قيامه لانه على المشهور لانه في الثالثة اما بقرا بام القرآن فقط فربما
من قرائتها قبل مجي الثانية واما في قيام الثانية فانه يقرأ مع ام القرآن بسورة فيدركون قبل
قراءة العزاة وقوله في قيامه يعبرها تردد اي هل ينتظر الطائفة الثانية في الثانية
قائما او جاهلا فذهب المذونة وهو المشهور وقول بن القاسم ومطرف انه ينتظرها قائما
ابن يوسف وقال بن وهب بن كنانة وابن عبد الحكم بل يثبت جالسا وهو قول مالك **الاول**
وامنت الاول وانصرفتم ثم صلي بالثانية ما بقي وسلم فانما لا تقسم **س** هذا بيان ما يفعله
الطائفة الاولى والثانية يعني ان الطائفة الاولى اذا صلي بهم الامام الركعتين في غير الثانية
او الركعة في الثانية فانها تتم ما بقي عليها من الصلاة وسلمت وانصرفت وجاه العدو ثم ياتي
اثنا بية فيصلي بهم ما بقي من الصلاة ثم يتشهد وسلم ثم يقسمون لانفسهم ما بقي ثم يتشهدون ويصلون
ويصرفون الي اماكنهم وذلك واضح **ص** ولو صلوا باماكن او بعض اذن اجاب **س** قال
في الجواهر قال بن المواز وادارها على الصفة المذكورة رخصة وتوسعة على ان الاجاب
ان يصل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ولو صل بالامام واحدا وبعضهم بالامام وبعضهم اذنا
كانت صلاتهم جائزة ابن سنان وراي ابو الحسن المخني ان موقعي هذا احوال صلاة طائفتين

هذا هو الوجه الثاني في الاحتياط في الصلاة
 وهو الاحتياط في وقتها
 وهو الاحتياط في مكانها
 وهو الاحتياط في حالها
 وهو الاحتياط في ثيابها
 وهو الاحتياط في نيةها

بما بين ولم يرد الامام ابو عبد الله عليه السلام يقتضيه **ص** وان لم يمكن اخر والاخر الاختياري في
 وصلوا ايما كان دهم عدوها **ش** هذا قسم قوله امكن يريد فان لم يمكن قسم الجماعة ولا
 تقربهم كما في حال المناجزة والاخر وقيل من الحرب بين العدو وبينهم فانهم يؤخرون الصلاة
 لاحز الوقت لعل ان يحصل لهم الامن فيصلون صلاة الامن ولا يلزم هذا في النوع السابق
 لان المخالفة في هذا اكثر مما استعمله الشيخ والظاهر ان المراد احز الوقت الاختياري لوجهين
 الاول القياس على ما في باب النية والجامع رجا كل منهما ابقاء الصلاة على الوجه الجائز الثاني
 ان ما كان من علي انهم اذا امنوا بعد فعل هذه الصلاة في الوقت لم يعيدوا ولو كان المراد
 تأخيرها الى وقت الضرورة لم يأت هذا **فان قيل** في هذا الثاني نظر لاحتلال ان لا
 يوافق ما ذكره على التأخير بالكلية **فيل** الاصل التوافق وقوله وصلوا ايما ابن المواز وغيره
 وصلون على خيولهم ويومنون فان احتاجوا الى الكلام في ذلك لا يقطع صلاتهم وظاهرهم سوا كانوا
 طالبيين او مطلوبين وقال ابن عبد الحكم اذا كانوا طالبيين لا يصلون الا بالارض من صلاة امن ابن
 حبيب هم في سعة من ذلك وان كانوا طالبيين لان امرهم الى الان مع عدوهم لم ينقض ولا يأمروا
 رجوعهم وقوله كان دهم العدو بها يعني انهم اذا اقتضوا صلاتهم امنين ثم فاجاههم في اثنا
 العدو فبادروا الى ركوب دوابهم فانهم يكملونها على حسب ما يستطيعون من ايمانهم وغيره قاله في
 الجواهر وقول ابن الفاكهي انهم يقطعون ويستندونها صلاة خوف ليس بظاهر والظاهر في
 للظرفية والصبر فيه عايد على الصلاة **ص** وحل للضرورة شي وركض وطعن مستقبلا فتبلى
 وعدم توجه وكلام وامساك **ش** قد تقدم من كلامهم بن المواز انهم اذا احتاجوا الى الكلام
 لا يقطعوا صلاتهم وقال في الجواهر يصلون رجلا وركبا ما مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ايما
 بالركوع والسجود على حسب ما يستطيعون لا يتكفون ما يصرون ولا يتركون شيئا مما احتاجون اليه
 من قول او فعل ولا يجب على احد منهم ان يسلح اذا اقبل على العدو الا ان يكون مستغنيا عنه ولا
 يخشى عليه المني وله ان يضرب غيره ويذره ولا شيء عليه في ذلك **ص** وان امنوا بها اتمت صلاة
 امن وتعدوها لاعادة كسواد ظن عدو فقلهم نفيه **ش** بن شاس ولو انقطع الخوف في اثناء
 الصلاة اعتوا على صفة الامن قال في النوادر ومن العتبية قال سمعون عن ابن القاسم اذا
 صلى بالطائفة الاولى ركعتين انكشف الخوف فليتم الصلاة بمن معه ويصلي الطائفة الاخرى
 بامام غيره ولا يدخلون معه ثم رجع فقال لا بأس ان يدخلوا معه وروي عنه ابو زيد قوله
 الاول بن شاس ولوراوا سواد ظنوه عدوا فصلوا ثم تبين عدمه فلا اعادة وقال بن المواز
 ليستحب الاعادة وخوف في النوادر ولم احد من اصحابنا من قال انه يعيد بعد الوقت ورجحه
 بعضهم على القول بان الاجتهاد لا يرفع الخطأ بن الفاكهي وفيه عندي نظراذ لو كان كذلك
 لو حث الاعادة بعد الوقت على القول بان المصيب واحد وقوله وبعد ما عطف على
 قوله وان امنوا بها يعني ان الامن نافع يحصل لهم في نفس الصلاة وتارة يحصل لهم بعد انقضاءها
 ولا فرق بين ان يصلوا صلاة الخوف مع تحقق الخوف كما لو صلوا مع وجود العدو ثم اقبل
 عنهم او مع غلبة الظن كالمسيلة التي ذكرها ثانيا **ص** وان سمي مع الاولى سجدت بعد الخوف
 والاسجدت الغلبي معه والتعدي بعد الفضا **ش** الصحيح ان حكم السهو في صلاة الخوف حكم

استحب صواب الجهر وصلوا واذا كان في
 بيتهم جملتهم وانما ينصرف اليه جملتهم

لو شئت هذا هو الوجه الثاني في الاحتياط في الصلاة
 وهو الاحتياط في وقتها
 وهو الاحتياط في مكانها
 وهو الاحتياط في حالها
 وهو الاحتياط في ثيابها
 وهو الاحتياط في نيةها

هذا هو الوجه الثالث في الاحتياط في الصلاة
 وهو الاحتياط في وقتها
 وهو الاحتياط في مكانها
 وهو الاحتياط في حالها
 وهو الاحتياط في ثيابها
 وهو الاحتياط في نيةها

والمتهور الجوار من غير كراهة وقد نص في المدونة ان النساء اذا لم يحضن ولا ان يصلين
اضراد الا تؤمن واحدة وقوله من حل النافلة للزوال هكذا قال في الجواهر ونظيره
ووقتها معتبر بكل النافلة الى الزوال انتهى ولا فرق بين الفطر والاضحية وقال الشافعي بوجوه
الفطر عن الاضحية قليلا ووجهه واضح بن حبيب ولا يخرج الامام حتى ترتفع الشمس وحل التسجدة
وقوف ذلك قليلا ان كان في ذلك رفقا بالناس وقال القاضي عبد الوهاب في المعونة الغد
والي المصل حسب قرب منزله ويعده بعض الاشياخ وهو التحقيق ثم خشي اذا خرج طلوعه
الشمس ان لا يدرك الصلاة فليذكر قبل ذلك وسوا الامام والمأموم قالوا وينبغي للامام ان
يؤخر حذو وجهه عن خروج المأمومين لان المأمومين ان ينتظروا في المصل ولا ينبغي له هوان
ينتظر احدا بل اذا وصل صلى **ص** ولا ينادي الصلاة جامعة **ش** هكذا بعض الاشياخ
عليه ولا اعلم فيه خلافا ابن ابي زيد ولا اذا نفيها ولا اقامة وذلك لما رواه بن جرير
عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيدين بلا اذان
ولا اقامة ولا خلاف فيه بين فقهاء الامصار ولا في الصدر الاول وحكي عن ابي قلابة ان اول
من شرع الاذان في العيدين عبد الله بن الزبير وقيل معاوية وقال بن حبيب ان هشاما هو الذي
احدث فيها الاذان والاقامة فحدث مر وان الخطبة قبل الصلاة **ص** واقتنع بسبع تكبيرات
بالاحرام ثم خمس غير القيام سواي الا بتكبير المومم بلا قول **ش** قال في المدونة ويكبر في الركعة
الاولي سبعا بتكبير الافتتاح وفي الثانية خمس غير تكبيرة القيام وذلك كله فنل القراءة
فقول الشيخ واقتنع اي المصلي صلاة العيدين الركعة الاولى بسبع تكبيرات بالاحرام واستغنى
عن ذلك الاوطي لان الافتتاح انما يكون فيها وكذلك تكبيرة الاحرام وقوله ثم خمس اي في
الثانية لان تكبيرة القيام لا يكون الا فيها وهو واضح وقوله سواي الا بتكبير المومم يريد انه
سواي بين كل تكبيرة من غير فاصل الا بتكبير المأموم من غير قول وفيه تنبيه على مذهب
الشافعي في قوله محمد الله ويحمله ويكبر بين كل تكبيرة **ص** وكراهه مومم لم يسمع **ش** يعني ان
المأموم اذا لم يسمع تكبير الامام فانه يجزاه ويكبر وهو ظاهر كلام بن حبيب في النوادر **ص**
ويكونا سبه ان لم يركع وسجد بعده والاثمادي وسجد غير المومم قبله **ش** يعني ان من شئ
تكبير العبد حتى قرأ فان لم يركع فانه يرجع الى التكبير لان محله القيام ولم يركع فاذ رجع
فكبر فاختل هل يعيد القراءة وهو قول مالك وهو القياس قال وليسجد بعد السلام ابن
بن عباس وقيل لا يعيدها وحكي اللحن والمأزري قوله لا يعيد السجود وقوله والاثمادي اي
وان لم يذكر ذلك حتى رفع راسه من الركوع فانه يتأدي ولا يرجع الى التكبير لان محله قد
فات قاله في المدونة واختلف اذا كبر قبل ان يرفع راسه وهو متحن هل يتأدي او يرجع
الى التكبير واجراه بعضهم على الخلاف في عند الركعة فاذا امرناه بالتمادي فانه يسجد فقلو
السلام وقاله في المدونة زاد اللحن عن مالك الا ان يكون مأموما فلا يسجد عليه لان
الامام مجله عنه والى مراعاة هذا التعيين اذا رجع قوله وسجد غير المومم قبله اي قبل
السلام **ص** ومدرك القراءة يكبر فدرك الثانية يكبر خمس سبعا بالقيام وان قانت
ففي الاولى سبت وهذا بغير القيام تاويلان **ش** يريد ان المأموم في صلاة العيدين اذا

المصلي اذا صلى العيدين
لا ينادي الصلاة جامعة
فان كان في ذلك رفقا بالناس
فلا ينادي الصلاة جامعة

المصلي اذا صلى العيدين
لا ينادي الصلاة جامعة
فان كان في ذلك رفقا بالناس
فلا ينادي الصلاة جامعة

المصلي اذا صلى العيدين
لا ينادي الصلاة جامعة
فان كان في ذلك رفقا بالناس
فلا ينادي الصلاة جامعة

فنفارق الرجوع وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخرج الى العيد ما شيا ويرجع
 ساكيا والصحيح في قول الشيخ في ذهابه عابدا على الخارج الى العيد ومن ذلك الفطرة
 قبل العدو الى المصلي في عيد الفطر ونافذة في عيد النحر كما قال في المدونة **قال**
 القاضي عبد الوهاب في المعونة ويستحب في الفطر الاكل قبل العدو وفي الاضحية الاكل بعد
 العدو ومن المصلي انه عليه السلام كان لا يخرج يوم الفطر حتى ياكل ولا يطعم في الاضحية حتى يرجع
 ولا يما يومان لما ذكر في ماله ينسب اليها فكان اكله مصاحبا لا يبعاله اليه فلما كان في الفطر
 خرج الزكاة قبل العدو وكان اكله في ذلك الوقت وفي الاضحية لما كان لا يصحح الا بعد الرجوع
 كان اكله في ذلك الوقت ومن ذلك الخروج اليها بعد طلوع الشمس وهو ظاهر المدونة **قال**
 في المواد **قال** علي عن مالك فان عدا اليها قبل طلوع الشمس فلا بأس بقوله وتكبير منه حينئذ لا قبل
 وصح خلافا يعني انه يستحب له التكبير في رواحه الى العيد بعد طلوع الشمس لا قبل الطلوع هكذا
 نقل في المواد من رواية علي عن مالك في المجموعة وفيهم اللحن عليه المدونة بن راشد وهو
 الاصل لانه ذكر شرع لاجل الصلاة فوجب ان لا يوتي به قبل وقتها قياسا على الاذان ولما كان
 في المسبوط حوازا لا مطلقا قبل الشمس وبعدها ابن عبد السلام وهو الاولي ولا سيما في عيد الاضحية
 تحققت للشبه باهل المشعر الحرام واليه هذا الشار بقوله وصح خلافاه وحكي في المواد من رواية
 بن القاسم عن مالك في العتبية انه يكبر بعد طلوع الشمس او عند الاسفار البين ونقل عن بن هـ
 حبيب وقوله وجهه اي ويستحب له الحمد بالتكبير **قال** في المواد **قال** بن حبيب من السنة ان
 يجهز في طريقه اليها بالتكبير والتحميد والتهليل جهرا يسمع من يلبه ومزق ذلك شيئا يسيرا حتى
 ياتي الامام وحكي عن مالك انه يكبر تكبيرا وسطا لا خفيا ولا رفقا وقوله وهل يلى الامام
 او لقيامه للصلاة تاويلان يعني هل يكون منتهى التكبير عند مجي الامام الى المصلي فيقطع حينئذ
 او حتى يقوم للصلاة اي يخل في محلها والتاويلان احدهما للحن **قال** يكبر في حين حوجه اليه
 المصلي وبعده ان ياتي الامام حتى ياخذ في الصلاة وهو المستحسن من المذهب وهذه رواية
 بن وهب عن مالك انتهى وهو معنى قول ابى زيد في الرسالة وليذكر الله في حوجه من يسنه في
 الفطر والاضحية جهرا حتى يصلي الامام المصلي والناس كذلك فاذا دخل في الصلاة وقطعوا والليل
 الثاني لابن يونس **قال** ويكبر في المصلي حتى يخرج الامام للصلاة فاذا اخرج قطع **ص** وحده حينئذ
 بالمصلي وايضا بها لا يركع بديه في اوله فقط **ص** هذه ايضا من مسجمات العيدين
قال في المدونة ونجرا لاسم اضحية في المصلي **قال** في الرسالة وان كان في الاضحية خرج
 الامام باضحية الى المصلي فذبحها او غيرها ليعلم ذلك الناس فيذبحون بذبحه انتهى فلولمه
 يبرز اضحية فلا تلي عليه وقوله وايضا بها لا يركع يعني وما يستحب ايضا ايقاع صلاة
 العيد بالمصلي لا يركع فان الافضل فيها ان تكون في المسجد وظاهر قوله في المدونة ويستحب
 الخروج فيها لاسم عدا وان مكة وغيرها في ذلك سواء وهذا الذي ذكره الشيخ هو المنقول
 في المذهب عند جمهور اصحابنا وانما كان ايقاعها بالصعد افضل لانه اخر الامر من فعله
 عليه السلام واصح هذا ذلك ناسخ لفعله او لا اولضيق مسجد المدينة حين كثر الهابة
 وهو ظاهر لولا ما علم ان المعصود اظهار الشعائر وذلك يناسب ايقاعها في الصحراء

الاضحية هي التي تذبح في عيد الفطر والاضحية هي التي تذبح في عيد النحر والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية

العيدان والاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الفطر والاضحية هي التي تذبح في عيد النحر والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية

الاضحية هي التي تذبح في عيد الفطر والاضحية هي التي تذبح في عيد النحر والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية والاضحية هي التي تذبح في عيد الاضحية

الشيخ وانظر قولهم انهم لا يخرجون من مكة وتعليقهم ذلك بما مر من زيادة الفصل والفتح
 بجهة القبلة وقد ثبتت الغاوهما معا في المدينة واللازم احدهما من اما ان يخرجوا من مكة
 ايضا او يتركوا المسجد المدينة انتهى وقد حيا ب عن ذلك بانه انما استحب ايقاعها في المسجد
 دون مكة لان الواجب في حق من صلى بمكة المسامحة ولا يحصل له ذلك الا في مسجد هاء واما ما
 خارج عنه فلاولين سلتنا حصولها فانما هو في الغالب بالاجتهاد ولا شك ان القادر على التيقن
 يمنع من الاجتهاد او يقال كان المطلوب في مسجد المدينة ومكة ان لا يخرج عنها الى المسجد لما فيها
 من تضاعف العبادة صرح مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بفعله فبقي ما عدا ذلك الاصل وقوله
 ورفع يديه في اوله الصبر فيها عايد على المصلي ومراعاة انه يستحب للمصلي ان يرفع يديه في
 التكبير الاول فقط وهي تكبير الاحرام ولا يرفع يديه فيما عداها من التكبيرات وهكذا
 قال في المدونة وهو المشهور وما لك من رواية مطرف انه يرفع في الجميع قال في النوادر
 وروي بن كنانة ومطرف ان ما لكا استحب رفع اليدين في العبد من مع كل تكبير قال في الواضحة
 وهو احب الي من رواية بن القاسم وكل واسع والخلاف هنا كالحلاف في صلاة الجنازة فذهب
 بن القاسم يرفع في الاولى خاصة وقال بن سعبان لا يرفع في شيء منها وقال بن وهب يرفع
 في الجميع وسياتي في موضعهما ان شاء الله تعالى **ص** وقواتها بكسح والشمس وخطبتان كالجعة
 وسماهما واستقبال وبعدتها واعيدتا ان قدما واستفتح بتكبير وتخللها بلاحد واقامة
 من لم يومها او فاشته **ع** هذه ايضا من جملة المسحبات في العبد من قال في المدونة
 ويقرأ في العبد من سبع اسم ربك الاعلى والشمس وصحاها وخوها واليه اشار بقوله بكسح
 ليدلهم الاقتصار على ذلك ابن الفاكهي لعقله عليه السلام انتهى وروي مسلم وابوداود
 والنسائي وصححه الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبد من ويوم الجمعة سبع
 وهذا انك حديث الغاشية وفي النوادر من رواية علي عن مالك انه كان يقرأ فيها والليل
 اذا اجئتي وخوها ثم قال وقال بن حبيب روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في العبد من بقائه
 واقتربت وهو احب الي والصبر في قراتها عايد على صلاة العبد اي وقراءة صلاة العبد
 بكذا وقوله وخطبتك اي وندب خطبتان في الجمعة وليس مراده التثنية في الحكم والمادة
 انه يخطب خطبتين ويجلس في اولهما وفي وسطهما بعد ذلك الاول ويقرأ فيها كما في الجمعة قال
 في النوادر ومن المجموعة بن نافع عن مالك ويكبر مع الامام كلما كبر في خطبته وليست له
 ويستقبل وليس من تكلم في ذلك كمن تكلم في خطبة الجمعة وكذا في رواية علي وابن وهب
 واشهر وهذا معنى قوله وسماهما اي وندب سماع الخطبتين واستقباله اي الامام
 قال بن القاسم ولا ينصرف احد قبل الخطبة الا من ضرورة وعذر وقوله وبعدتها
 الي احده اي وندب ان يكون الخطبة بعد الصلاة فلو بد بالخطبة اعادها استجابا قال
 اشهر فان لم يفعل اساء واجزا انه صلاة وقوله واستفتح بتكبير وتخللها بلاحد هكذا
 روي عن مالك انه لم يجد في ذلك حدا وقال بن حبيب يستفتح بسبع تكبيرات ثم يفصل
 بثلاث ثلاث في اصغاف الخطبة وكذلك في الثانية الا انه يستفتحها بسبع تكبيرات قال
 وكان مالك يقول يفتح بالتكبير ويكبر بين اصغافها ولم يحده وما ذكرناه مروي عن عبد

في قوله تعالى في العبد من سبع اسم ربك الاعلى والشمس وصحاها وخوها واليه اشار بقوله بكسح
 ليدلهم الاقتصار على ذلك ابن الفاكهي لعقله عليه السلام انتهى وروي مسلم وابوداود
 والنسائي وصححه الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبد من ويوم الجمعة سبع
 وهذا انك حديث الغاشية وفي النوادر من رواية علي عن مالك انه كان يقرأ فيها والليل
 اذا اجئتي وخوها ثم قال وقال بن حبيب روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في العبد من بقائه
 واقتربت وهو احب الي والصبر في قراتها عايد على صلاة العبد اي وقراءة صلاة العبد
 بكذا وقوله وخطبتك اي وندب خطبتان في الجمعة وليس مراده التثنية في الحكم والمادة
 انه يخطب خطبتين ويجلس في اولهما وفي وسطهما بعد ذلك الاول ويقرأ فيها كما في الجمعة قال
 في النوادر ومن المجموعة بن نافع عن مالك ويكبر مع الامام كلما كبر في خطبته وليست له
 ويستقبل وليس من تكلم في ذلك كمن تكلم في خطبة الجمعة وكذا في رواية علي وابن وهب
 واشهر وهذا معنى قوله وسماهما اي وندب سماع الخطبتين واستقباله اي الامام
 قال بن القاسم ولا ينصرف احد قبل الخطبة الا من ضرورة وعذر وقوله وبعدتها
 الي احده اي وندب ان يكون الخطبة بعد الصلاة فلو بد بالخطبة اعادها استجابا قال
 اشهر فان لم يفعل اساء واجزا انه صلاة وقوله واستفتح بتكبير وتخللها بلاحد هكذا
 روي عن مالك انه لم يجد في ذلك حدا وقال بن حبيب يستفتح بسبع تكبيرات ثم يفصل
 بثلاث ثلاث في اصغاف الخطبة وكذلك في الثانية الا انه يستفتحها بسبع تكبيرات قال
 وكان مالك يقول يفتح بالتكبير ويكبر بين اصغافها ولم يحده وما ذكرناه مروي عن عبد

الله ابن عبيد بن مسعود وقال به مطرف بن الماحضون وابن عبد الحكم واصبح قولك
واقامة من لم يومها او فاتته بريد انه يستحب لمن لم يومه صلاة العيد من النساء
والعبيد والمساكين او من فاتته من صوخطا بها ان يقيمها اي يصلوها وقد تقدم
ذلك قال في المدونة واذا لم يخرج النساء فاعلمن واجب ان يصلين ويستحب لهن ان يصلين
اذا اذا ولا يومهن واحدة ثم قال ومن فاتته صلاة العيد من مع الامام فيستحب له ان يصلها
من غير اجاب **ص** وتكبير اربع عشرة فريضة وسجودها العدي من ظهر يومها لولا ان قد
ومقضية فيها مطلقا وكبر ناسبه ان قرب والموت ان تركه امامه **ش** هكذا قال في المدونة
ولفظها وتكبير في ايام التشرية في دبر خمس عشرة صلاة او لها صلاة الظهر يومها وحدها
صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو ايام التشرية يكبر في الصبح ويقطع في الظهر وهذا
هو المشهور ونقل ابن بشير قولا انه يكبر عقيب سنة عشر مكتوبة بختم بظهر اليوم الرابع قال
اشهد ولو كان عليه سجود عدي فلا يكبر حتى يفرغ منه وهو مخي قول وسجودها العدي
اي سجود الفريضة وقوله لانا قلنا يعني انه لا يكبر بعد النوافل ان الفاكها في شرح المؤيد
وهو المشهور وروي الواقدي عن مالك حوازة وقوله ومقضية فيها مطلقا يعني انه لا يكبر
بعد الفريضة اذا قضاها في ايام التشرية ومراة بالاطلاق سوا كانت الفريضة من غير ايام
التشرية قضاها في ايام التشرية او فاتته فيها فقضاها ايضا فيها وما ذكره في الاولى
هو ظاهر المذهب خلافا لعبد الحميد بن عيسى عليه السلام فانما ذلك وقتها وما ذكره في
الثانية هو قول سحنون وابي عمران بن عطاء الله وهو المذهب وقيل يكبر لبقا وقت التكبير
واحرر بقوله فيها مما لو قضاها بعد ايام التشرية فانه لا يكبر اتفاقا وظاهر المذهب
ان اهل الافاق لا يكبرون في غير دبر الصلاة قال في المدونة ولا يكبر في ايام التشرية
في غير دبر الصلاة كذا كان يفعل من يقدي به وقال في النوادر من الواضحة وينبغي
لاهل مني الامام وغيره ان يكبروا اول النهار ثم اذا ارتفع ثم اذا رآته الشمس ثم بالعبادة
وكذلك فعل اي عمرو ما اهل الافاق وغيرهم في حروهم الى المصلي ثم في دبر الصلوات
ويكبرون في خلال ذلك الى الزوال من اليوم الرابع وقوله وكبر ناسبه ان قرب والموت
ان تركه امامه هكذا قال في المدونة ولها ومن سني التكبير فان كان بالقرب رجوع وكبر
وان بعد فلا يثني عليه واذا سمي الامام عند كبر الامام قال مالك في المختصر الكبير الطول
معارفة المجلس وذكر في المدونة انه يستحب له ان يخرج من طريق ويرجع في غيره وقد فعله
النبى صلى الله عليه وسلم واختلف في علة ذلك فقيل لانه عليه السلام كان يسال في طريقه عن
امور الدين فيرجع في الطريق الاخر ليسال اهلها وقيل لتعم بركته الطريق الاخر وقيل
لتنكح خطاه فيكثر ثوابه وقيل لكثرة رجاء الناس فيذهب في الاخر ليخفف على الناس
وقيل ليفرق صدقته على اهل الطريق الاخر وقيل ليكثر المسلمون في اهل الكفار لانه حيث
مال مال الناس معه وقيل لتثال الارض الثانية ما نالت الاخرى وقيل ليجعل ان يكون
اليهود كنوا له وقيل غير ذلك **ص** ولفظه وهو الله اكبر ثلاثا وان قال بعد تكبيرتين
لا اله الا الله ثم تكبيرتين والله الحمد **ش** ثم قال في المدونة وليس في تكبير ايام التشرية

الشيخان واما في جماعة او افراد او لا
فانما وعليه من قوله او يقيمها اي يصلوها
فانما صلاة العدي من ظهر يومها لولا ان قد
في قوله او يقيمها اي يصلوها وقد تقدم
في قوله او يقيمها اي يصلوها وقد تقدم
في قوله او يقيمها اي يصلوها وقد تقدم

خذ وبلغني عن مالك انه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا وكذلك روي علي وفي التواتر
 ومن المجموعة روي عن مالك في التكبير دبر الصلوات الله اكبر الله اكبر وفي موضع آخر من
 روايته وحسن تسخير ثلاثين رادا ونقص فلاحرج وروي بن القاسم واسمب انه لم يجد ثلثا
 وفي المختصر عن مالك الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد والي هذا
 اشار بقوله وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله اي احره **ص** وكره تنقل بمصل قبلها وبعد
 لا يسجد فيها **ع** المعروف كراهة التنقل في الصلوات الامام والمأموم قبل الصلاة وبعد
 لما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرج يوما الاضحية فضلي ركعتين لم يصل قبلها ولا
 بعدها وقال بن شهاب لم يبلغني ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر
 ويوم النحر لا قبل الصلاة ولا بعدها وحكي في التمهيد عن ابن شعبة وابن عبد الحكم انهما ذكرا
 عن بن وهب اجازة ذلك وقوله لا يسجد فيها يعني لا يسجد فلا يكبره فيها اي قبل وبعد وقوله
 مذهب بن القاسم في المدونة لا ما يوقعه قبل فحبة المسجد ولا مانع من انقائها بعد وقال
 بن حبيب تكبره كالصلي وروي اشهب وبن وهب يتنقل بعدها لا قبلها وحكي بعضهم عكسه
 وضع بعضهم التنقل يوم العيد جملة الي الزوال **قال** في الاكمال واجازة بعض
 اصحابنا وفي الدخية قال سئل استحب بن حبيب ان لا يتنقل ذلك اليوم الي الظهر وهو
 مردود بالاجماع قال في المواد قال ابن حبيب روي مطرف وبن كنانة عن مالك انه قيل
 عن قول الرجل لا حية في العيد ينقبل الله منا ومنك وعفرتنا ولك فقال ما اعرفه ولا
 انكره ابن حبيب لم يعرفه سنة ولم ينكره لانه قول حسن ورايت من ادركت من اصحابه لا يبدون
 به ولا ينكرونه علي من قال له لم ويردون عليه مثله ولا بأس عندي ان يستدي به وروي
 غير بن حبيب ان وائلة بن الاسقع رد مثله علي من قاله وان لم يحول كرهه وروي عبادة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل اليهود **فصل** من وان يعودي ومسا فزله
 بعد سيرة لكسوف الشمس ركعتان سرا بزيادة فيا حين وركوعين **ع** يقال كسفت الشمس
 والقرن يفتح الكاف وكسفا بصمها واكسفا وخسفا واخسفا بمعنى واحد وقيل كسفت
 الشمس بالكاف وخسفا القربا لحا وحكي عكسه عن بعض المتقدمين ويرده قوله تعالى وحسب
 القرع معنى الكسوف والخسوف عند الجمهور من اهل اللغة ذهاب صوها كله ويكون لذهاب
 بعضه وقيل بالخالل جميع وبالكاف للبعض وهو قول الليث بن سعد وقيل بالخالل ذهاب
 اللون والكاف غير واختلف في حكم صلاة كسوف الشمس فقال الخزولي المشهور انها سنة
 علي كل واحد وقاك في المختصر لا يجب الاعلى من يجب عليه الجمعة والي هذا اشار بقوله وان
 يعودي او مسا فز والعودي هو ساكن البادية قال في المدونة ويصليها اهل البادية
 الحضر والغري والمسا فزون ويجمعون الا ان يحمل بالمساقين السير وهو مرادة هنا انكروا
 لم يجد سيرة وقوله لكسوف متعلق بقوله من وركعتان نارب عن الفاعل وقوله سراقا
 في الجواهر هو المشهور انتهى وذلك لما في الموطا والبخاري وسلم واي داود والنسائي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قام قياما طويلا على من سورة البقرة وهذا يقال
 مع الجمهور القراءة واحتمل ان يكون الراوي يعيد اعن النبي لم يسمع قراته حين الصلاة

في غير الصلاة
 من غير الصلاة
 من غير الصلاة

كسوف الشمس
 كسوف الشمس
 كسوف الشمس

كسوف الشمس
 كسوف الشمس
 كسوف الشمس

يعيد ويدل عليه ايضا ما في البيهقي من حديث بن لهيعة عن زيد بن حبيب عن عبد
عن بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف فلم يسمع له صوتا واجمع بين
الدليلين اولى ووجه القول الاخر ما روي في الصحيحين وايضا داود ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فزا فيها جهرا قال في الجواهر وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيا مان وهو يعني
قوله بزيادة ركوعين وقيامين **ص** وركعتان ركعتان لحسوف ثم كانوا اقل جهرا بلا جمع **ص**
كلامه رحمه الله يدل على ان صلاة خسوف القمر سنة لا نه عطف قوله وركعتان على ما حكمه
عليه بالنسبة وهو قوله ركعتان سرا قال غير واحد والصحيح انها فضيلة لكن صرح به
اللمني بانها سنة وشهره بن عطاء الله في البيان والتقريب فلهذا اقتصر عليه الشيخ هناك
ولم يحكي خلافه وانما قال ركعتان مكررا لانه لو اقتصر على لفظ واحد من ذلك لاهم المقام
ركعتان فقط وليس كذلك فذكر انها تفصيلي كذلك وتكرر ركعتان ركعتان حتى يتجلى وقوله
لخسوف ثم استعلق بقوله سن وفيه ما تقدم وقوله كالنوافل يعني كل ركعة بركوع واحد وقيا مان
واحد وهو المهور وقال ابن الماحسون وابو عبد العزيز ابن ابي سلة تفصيلي مثل كسوف الشمس
بركوعين وقيامين وانما كانت القراءة فيها جهرا لانهما تفعل ليللا ونوافل الليل انما تفعل
جهرا وقوله بلا جمع هو المهور لانه عليه السلام لم يصليها في جماعة ولا دعي الي ذلك ولاها
تفعل ليللا في وقت يلحق المسئلة في الاجتماع عند الها وهذا فارق كسوف الشمس وقال
اشهب بجور اجمع اللمني وهو ابن لانا انما قلنا لا يجمعون لما في حذوهم من المسئلة فاذا جمعوا
لم ينعوا قيا مانا على كسوف الشمس انتهى وهذا يفرع فيها الي المسجد ويصلون انذا اذ هو
قول مالك في المجموعة او يصلونها في بيوتهم لا يكفلوا الخروج ليللا سبق ذلك عليهم قال
اللمني وهو المعروف من المذهب **ص** وندب في المسجد وقراءة البقرة ثم موالياتها في
القيامات ووعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد كالركوع **ص** يريد انه يستحب في صلاة
كسوف الشمس ان يفعل في المسجد وانما ذكر الضمير نظرا الي الفعل اي وندب فعلها في
المسجد وانما كان المسجد اولى بمخافة ان يخلي قبل الاتيان الي المصلي وقال بن حبيب ان
شا واقلوها في المصلي والمسجد الشيخ وهذا اذا وقعت في جماعة كما هو المستحب فاما
العزف ان يفعلها في بيته وقوله وقراءة البقرة اي وندب ان يقرأ سورة البقرة
يعني بعد الفاتحة في القيام الاول من الركعة الاولى وقوله ثم موالياتها في القيامات اي
ثم يوالي القراءة في قيامات الثاني والثالث والرابع بسورة العنبران ثم التسمات المائدة
من قولهم قرات القرآن علي التواي قال ابن عبد البر في الكافي واذا احسفت الشمس خرج
الامام الي المسجد والناس معه فيكبر للامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة خوسورة
البقرة ثم يركع ركوعا طويلا كقوله ثم يرفع راسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ فاتحة
الكتاب وسورة خوسورة العنبران ثم يركع كقوله ثم يركع في الطول ثم يرفع راسه يقول سمع
الله لمن حمده ثم يسجد سجدة ثنتين ثمانتين غير مطولتين عند مالك خلافا لابن القاسم ثم يقوم
الي ركعة اخرى مثلها اود ونها قليلا يقرأ فيها خوسورة التسمات بعد فاتحة الكتاب
واذا رفع من ركوعه قرا ايضا فاتحة الكتاب وخوسورة المائدة وخسوف في المختصر

باب صلاة الكسوف
اي صلاة الكسوف في الشمس والقمر
ما يصح ركعها في جماعة ولا في بيوتهم
قال في الميزان ومنه ان صلاة الكسوف
عليه ان يصليها في جماعة في المسجد
فلا يصليها في بيوتهم ولا في جماعة

وفي النوادر والحلاب وابن يونس بن عبد البر واي سورة فزا اجزاه والاحتياط عند
 ما نك ما ذكرنا وما ذكره من ان الفاتحة تكرر في القيام الثاني والرابع هو المشهور في
 وهو مذ هب المدونة وقال بن مسلم لا تكرر لانها ركعتان والركعة الواحدة لا تكرر فيها
 الفاتحة مرتين ووجه الاول انه قيام ثلثان بعد ركوع ابتدأت فيه قراءة وكل قراءة استدل
 في قيام بعد ركوع او سجود يعقبها ركوع فان القراءة فيها بالفاتحة وحدها ومع غيرها
 وقوله ووعظ وقوله ووعظ بعد ها يعني ونذب الوعظ بعد الصلاة قال في النوادر
 بعد ان ذكر الصلاة وصفها ثم يستقبل الناس فيذكرهم ويخبرهم ويأمرهم اذا راوه
 ذلك ان يدعوا الله ويكبروا وينصقوا انتهى وقد صح انه عليه السلام اقبل على الناس في
 الله واثنى عليه فحمله ما لك على الوعظ لعل الخطبة واستحب ذلك لان الوعظ اذا ورد بعد
 الايات برزجها ثبته وانما يقول بالخطبة وان كانت عابثة قد سميت ما ذكره عليه السلام
 خطبة لان جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب والنفاء
 بن نسيب وابن عباس وجابر وابو هريرة نقلوا صفة صلاة الكوف ولم يذكر احد منهم انه
 عليه السلام خطب فيها ولا يجوز ان يكون خطب واعقل هو لا كلهم مع نقل كل واحد ما نقل
 بتلك الحال فوجب حمل تسمية عابثة رضي الله عنها خطبة علي معنى انه اتي بكلام منطوق
 فيه حمد الله عز وجل وصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعظ علي سبيله
 ما ياتي في الخطبة فذلك سببها خطبة وقوله وركع كالقراءة وسجد كالركوع اي ولك
 ركوعا طويلا كالقراءة قال القاضي عبد الوهاب هذا ما لم يضر بالناس ان كان اماما
 قوله وسجد كالركوع اي وسجد سجودا طويلا كالركوع وهذا هو المشهور قال في المحققين
 في تطويل السجود فقال ابن القاسم في المدونة يطال وقال مالك في مختصره بن عبد الحكم
 لا يطال قال والاول احسن حديث عابثة رضي الله عنها قالت ما سجدت سجودا قط
 اطول منه احزبه التجاري ومسلم وهذا ايضا اذا لم يضر ولم يصب الناس علي طوله
 السجود سواء **مس** وقتها كالعيد **مس** يعني ان وقت صلاة الكسوف كوقت صلاة العيدة
 اي من حد صلاة النافلة الى الزوال وهكذا قال في المدونة وعلي هذا فلا تضلي
 ان اطلعت مكسوفة بما مضى عليه الباقي كواحدة النافلة حينئذ ونحوه في النوادر وفي
 المدونة فاذا زالت فلا تضلي حينئذ وروي بن وهب ايضا انها تضلي في وقت كل
 صلاة وان زالت الشمس وعلي هذا فتضلي ما تصغر فقال في النوادر عن ابن جبير عن
 مطرف بن الماحيون وابن عبد الحكم واصبغ انها تضلي بعد العصر ان لم تحدد ما لصلاة
 قال في الجواهر ورواه بن وهب عن مالك قال وجلي الشيخ ابو الطاهر انها تضلي من طلوع
 الشمس الي غروبها **مس** وتذكر في الركعة بالركوع **مس** يعني ان المسبوق اذا اجاز وجد الامام
 راكعا فانه يدرك تلك الركعة بريد ولو في الركوع الثاني قال في المدونة ومن ادرك
 الركعة الثانية من الركعة الاولى لم يقض شيئا وكذلك ان ادرك الثانية من الركعة الثانية
 فانه يقض شيئا وكذلك ركعة اي فيها ركوعا ونحوه وحاصله ان الركوع الاول سنة وان
 الركوع الثاني هو العرف فاذا ادركه فقد ادرك ركعته هكذا قالوا وفيه نظر من قبلين

الخطبة اذا قلنا بغيره المشهور في مدام في قوله
 انه من غير الصلاة انما هي سنة او النفل في وقتها
 كغير الصلاة وهذا وقتها في الصلاة في الصحيح انه
 لا يركع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 ذكره في الصحيح في وقتها في وقتها في وقتها
 واذا التفتت فانه في وقتها في وقتها في وقتها

في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

العضاد الطويلات صانعات العزوج الرضعا ولم
غيره ذلك بغير مئة كما في قوله القبر والحداد
العلم

الى الناس ظهيرة وقلب احوال وداية وهو ارفع يد به ثم اقبل على الناس ونزل فمضى
فانسا الله سبحانه سجادة فزعدت وبيقت ثم امطرت بادن الله تعالى فلم يخرج من مسجدة
حي سالت السيمول وقوله ليرجع او شرب يريد ان الاستسقاء يشرع للمحل والحب والماء
الى حياة الزرع او شرب حيوان ادمي او غيره بهوا ومطر واللام في قوله ليرجع لام العلم
اي سن الاستسقاء لاجل الزرع والبيا في قوله بهرسيبة وقوله بهرلاب فيه من جذع
اي بسبب خلف هذا وغيره من مطر او عيون وكورها وقوله وان يسقيته يريد ان الاستسقاء
لا يخص من كان في القدي او الصحرا بل يشرع ذلك لمن في السفينة ايضا عند حصول شيء مما
تقدم وكذا قال اللحن وغيره **ص** ركعتان جهدا **ش** هو صبر مبتدأ محذوف اي وصلاته
الاستسقاء ركعتان جهدا لما تقدم في الصحيحين انه عليه السلام صلى فيها ركعتين جهدا
بالقراءة وذلك واضح بن عبد البر ولا خلاف ان القراءة فيها جهدا **ص** وكرران تأخر **ش** هكذا
قال في المدونة ونصها وجابر ان يسقي في السنة مرارا **ق** في المواد **ق** بن حبيب
ولباس ان يسقي اياما متوالية ولا بأس ان يسقي في ابطا النيل **ق** اصبح استسقى
عند ناصب خمسة وعشرين يوما متوالية يسقيون على سنة الصلاة الاستسقاء وحسن
ذلك بن القاسم وابن وهب ورجال صالحون فلم ينكروا **ص** وخرجوا حتى مشاة ببدلة تجمع
ش قال في المدونة وانما تصلي صخرة **ق** بن حبيب وقتا وقتا العبد من من صخرة الى الزوال
وهو يحمل القسيرو ويكون معنى الاول ان اول وقتها ذلك ولم يذكر مشاة ويحتمل ان يكون ثلثا
ق في العتية ولا بأس بالاستسقاء بعد المغرب وبعد الصبح وقد فعل ذلك عندنا وليس
من الامور القديمة وتاولة ابن رعد على معنى ان المراد به الدعاء لا البرود الى المصلي لان السنة
في ذلك ان تكون في الصحرا وقوله مشاة الى اخر ما ذكر قال في المواد روى من كتاب بن حبيب
ومن سنها ان يخرج الناس في بدلتهم لا يلبسون ثياب الجعة سبيكة وقارستوا صفتي تحتسقين
مكثرين عني وحلين الى مصلاهم فاذا ارتفعت الشمس خرج الامامها سبياتوا ضعا في بدلتهم
ص مشايخ ومجالسة وصبيحة لا من لا يعقل منهم وبهية وجايض ولا يمنع ذي وانقر لا يوم **ش**
الحز والى في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة اقسام قسم يخرجون باتفاق وهم
الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبيد والعجالات من النساء وقسم لا يخرجون باتفاق
وهن النساء في حال حيضهن ونفاسهن لانهن منجوسات وكذلك الشابة الناعمة لان حروجهن في الخرج
وقسم اختلف فيهم وهم الهامير والصبي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة واهد الكتاب ابي
ابن تاس والمهوران اخراج الصبي ان والهائم غير مشروع وقيل يخرجون وكذلك الشابة التي
لا يجئ منها العتنة واباح في المدونة خروج اهل الذمة ومنعه اسهب في مدونته ثم اذا قلنا
بالا باخرة لم ينفذون ويوم يخرجون مع الناس ويكونون على جانب خبيثة ان يسبق قدره
يتسقيم فيفتين صغرا المسلمين بذلك فيه خلاف ايضا فقال سالتني ابو محمد لا بأس بي
بانفرادهم بيوم ومنعهم بن حبيب وهو المشهور ابن حبيب واذا خرجوا فلا ينعون من الطو
نصليا لهم ويكونون في ناحية مفصولين عن المسلمين وينعون من اظهراهم في الاسواق وفي جماعة
المسلمين في الاستسقاء وغيره **ق** ابن حبيب عن موسى ابن بصير انه استسقى حين رفع من

قال ابو اسحاق طاهر القصاب في سنة
الفرار عن ريف دمشق قال في يوم
انتهت في ريف دمشق في الجبل على
قيسار واما على دياره على الجبل
ورفعها لذلك معشر من ريف
الاحياء وقد ذكرها في
الروايات التي نقلت راسداً الى
نقل راسمة والاعمال في
خلفه لاسمها في نقل

الاند لسبب ليس الي العتروان فجعل الصبيان في حدة والابل والبقر على حدة واهل الدية
على حدة وخطب بعد ان صلى ولم يدع في خطبته لا مبر فقبل له في ذلك فقال هو ليس هو يوم ذلك
ودعي ودعي الناس الي نصف النهار قال **ابن حبيب** واستحسن ذلك الحذابي وغيره من علماء المدينة
ش ثم خطب كالعيد وبدل التكبير بالاستغفار وبالع في الدعاء اخر الثانية مستقبل **ص**
المشهور ان الخطبة بعد الصلاة كما اشار اليه بقوله كالعيد وكان مالك يقول خطب قبل الصلاة
وقوله وبدل التكبير بالاستغفار يعني انه يخطب خطبتين خطبتي العيد وبدل التكبير هناك
بالاستغفار هنا ويجلس جلستين وقاك في المبسوط لا يجلس في اولها ويبلغ في الدعاء في اخر الخطبة
الثانية مستقبل القبلة كما تقدم عنه صلى الله عليه وسلم والمشهور انه لا يخرج لها بمبر وقاك
عبد الملك ولا يكبرون في العدة واليه ولا يستغفرون الا في الخطبة وينبغي انه اذا استغفر في خطبته
ان يستغفر وانما يكبرون معه في العيد الشيخ والاصل في الاستغفار قوله تعالى فقلت استغفروا
ربكم انه كان غفرا يرسل السماء عليكم مدرارا **ص** ثم حول رداه بعينه لسيارة بلانكيس وكذا
الرجال فقط فعوذ **ش** ايانه تلغظ ثم يدل على ان التحويل انما يكون بعد الفراغ من الخطبة
وهو المشهور لا هو طاهر الحديث السابق وهو مذهب المدونة وقال اصبح اذا اشرف على
الفراغ من الخطبة يريد الثانية استقبل القبلة وحول رداه ثم حول وجهه الي الناس فيتم
خطبته وينصرف وفي الموارد روي عنه علي يحول رداه بين طهراني خطبته وقال ابن الماجون
بعد صدر منها فهي اربعة اقوال وقوله بعينه لسيارة الي اصر يريد انه اذا حول رداه جعله
ما على بعينه على لسيارة ولا جعل اسفله اعلاه وهو مراده بالانكيس وهذا هو المشهور وحكي بن
يونس عن اصبح انه يقبله وقال **ابن الجلاب** ان ساقبله فجعل اسفله اعلاه بن بشير واسفله
مما يلي الظهر يعني باطنه واعلاه مما يلي السماء وهو طاهره ولا يتاقي جعل ما على بعينه على لسيارة
الاصح تعبير طاهره باطنا وباطنه طاهرا فيجعل ان يكون الاسفل عند ابن الجلاب مما يلي العجز
منه واعلاه مما يلي الراس وقول **وكذا الرجال** فقط فعوذ اهذا هو المشهور وقال
بن عبد الحكم لا حول غير الامام هكذا حكي بن عبد الحكم انما حكاها عن الليث لكن غير واحد حكاها
ولم يروه وعزاه بن يونس الليث واخلاف ان النساء لا حولن اردتهن لان ذلك يودي الي
كشفهن ولهذا قيد التحويل بالرجال ويعملون ذلك فعوذ كما قال وانما يشوع التحويل على
هذه الصورة تغافل لعل ان يتحول ساعة الحذب بساعة الحصب وساعة العصر بساعة
اليسر وانما قال ولا ينكسه اي فيجعل اعلاه اسفله لما في ذلك ايضا من التفاضل وهو قوله
تغافل جعلنا عاليها سافلها وقوله بعينه لسيارة الذي يظهر ان عامله محذوف اي جعل بعين
الردا لسيارة ويكون الصبر في الموضعين عابدا على الدوا ويحتمل ان يكون منصوبا على البدنية
اي ثم حول بعينه الردا لسيارة او يكون على اسقاط الخافض اي فجعل ما على بعينه على لسيارة
ويكون الصبر فيما لعل التحويل **ص** وندب خطبة بالارض وصيام ثلاثة قبله وصدقة
ولا يامر بها الامام بل بتوبة ورد تبعه **ش** انما ندبت الخطبة فيها بالارض لان المحل محل تواضع
وتخشع لا محل رفعة فاك في المدونة ولا يخرج لها بمبر ابن يونس ولم يكن للنبي صلى الله عليه
وسلم بمبر يخرج به الي الصلاة العيد ولا لابي بكر ولا لعمر رضي الله عنهما واوله من احدث المبر

في العبد بن عثمان بن عفان بناه له كثير بن الصلت من طين المجني واجاز في المجموعة ان
يخطب ويستسقي في المنبر ونقله في المواد رعن اسهب وقوله وصيام ثلاثة قبله صلاة
يعني وندب صيام ثلاثة ايام قبل يوم الاستسقا وكذب نذب المصدق وقال في
الجواهر ويستحب ان يامر الامام قبله بالتوبة والافلاح عز الذنوب والاثام والمظالم
وان يحال الناس بعضهم من بعض مخافة ان تكون معاصيهم سبب الغيث قال الله تعالى
وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير وايضا منع المظالم من اجابة الدعاء
كما في الحديث الصحيح ويامر بالتقرب بالصداقات لعلم ادا اطعوا فقد اهرطهم الله فان
الجميع فقد االيه فانظر هذا مع قول الشيخ ان الامام لا يامر بالصداقة بل يحكي الخبر في الامام
علي انه يامرهم بالصداقة واما الامر بصيام ثلاثة ايام قبله فليس من سنننا قال في الجواهر
واستحب بن حبيب قال في المواد رعن ابن الماحيئون وهو قول مالك وابي والمغيرة ومن حذا
استسقا من ولايتنا **ص** وجاز تغل قبلها وبعدها **ش** هكذا اقا في المدونة والمجموعة
ونقل بن حبيب عن ابن وهب كراهية ذلك قال وبه اقول بن حبيب ومن فاته فان ساءلا
وان ساءرك **ص** واختار اقامة غير المحتاج لمحتاج قال وفيه نظر **ش** اختلف في اقامة
المخصيين للصلاة الاستسقا لاجل المحبين فقال المجني والشواوي هو مندوب المجني
لقوله تعالى ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرقية من استطاع منك ان ينع اذ
فليفعل وقال دعوة المسمل لآخيه بطهر العيب مستجابة اخرج هذين الحديثين البخاري
ومسلم وهذا معني قوله واختار ابي المجني وقوله قال يريد الماردي فانه لما تكلم على
المسئلة وكلام المجني قال وفي ذلك عندي نظرا انه لم يقر على صلاتهم دليل اما عا وهو لم
تمدوب **ف** قال في المواد قبل لما لك ان برقة اذا اكثر مطرهم روعوا عليه
روعا وسال وادهم عايشون فاتهم مطر فز روعوا عليه كثيرا ولم يسئل وادهم عايشون
الستسقون قال نعم قبل له انه قد قيل ان الاستسقا انما يكون اذا لم يكن مطرا ثم قد
مطر ثم عا روعهم عليه روعا كثيرا فقال ما قالوا اسبا ولا باس بد لك قال ولا يكون في الاستسقا
الا في الاحرام **ف** في وجوب غسل الميت بمطر ولو عر بزمر والصلاة عليه
كفته وكفته وسننها خلاف **ش** يعني انه اختلف هل غسل الميت بمطر واجب وكذلك
الصلاة عليه كوجوب دفنه وكفته او هاسنة علي قولين قال الفاسقلقة مجذوف دل عليه قوله
احرا خلاف والتقدير اختلف في وجوب غسله وسننته كالصلاة عليه والباقي بمطر مقفلة
ايضا مجذوف اي بما مطر وكذا في قوله بزمر وقوله كفته وكفته تسببه في الوجوب
لا غير فان المجني نص علي وجوب ذلك قولا واحدا الا بن يونس جعل تكفينه سنة ولم يجعله
ولما لم يبين له ترجيح احد القولين علي الاخر في الغسل والصلاة قال خلاف وقد ذهب عبد
الوهاب وابن محرر وابن عبد البر ابي وجوب غسله وهو الظاهر وعطفه في الدنيا قوله
الاخر عليه بقوله وقيل سنة يدل علي ارجحية عنده وشهر بن بريرة النسبة وانتصر
بن يونس عليها ولم يردج المجني شيئا منها وحي ابن ابي زيد بن الحلاب السنة قال الشيخ
وبب الخلاف قوله عليه السلام في ابنته اغسلنها ثلاثا او حسا او اكثر ان رايتن ذلك هل

بل هي متعلقة بمقتضى ضائقة

معناه ان رايين الغسل والزيادة المازري وهذا على اختلاف الاصوليين في الاستسنا او الشرط
 اذا تعقب جلاهل يرجع الى الجميع او الى الاخرى الخ وعود التحير الى نفس الغسل بعد جلاء
 واما الصلاة عليه فالذي حكاه بن محرز والشيخ عن بن عبد الحكم انها فرض ولم يذكر عنه على الكفاية
 كما نقل عنه ابن يونس فانه نقل عن سمعون انها فرض على الكفاية ثم نقل مثله عن بن عبد الحكم
 وذهب اليه عبد الوهاب وصاحب الرسالة قال القاسمي ولم اجد لما لك فيها نصا الا ان اجازة
 ما لك انها تضيي تبين الغرضية يدل على انها ليست كالعرض والقول بالسنية لا يصح ابن محرز والشيخ
 هو الاظهر من المذهب وقال المازري حكى بن الجلاب عن مالك وجوبها ولعل القاسمي لم يفتي عليه
 وفي تلقين السائر في هي مستحبة وحكاه بن عبيثون عن مالك فالخاصل اربعة اقوال وقوله يظهر
 هو المشهور بناء على ان الغسل تعبد وقال بن سعبان انها للنفقة قال ويجوز غسله بما
 الورود وما العرف نقل وقوله ولو لم يزد من اشارة الى الخلاف الجاري في المذهب في جواز غسله
 بما ذكره في المواد روين كتاب بن القزطى ولا يوجب غسله بعد خروجه من نفسه ولا يغسل
 بما ذكره ميت ولا نجاسة وانما يذكره غسل الميت بما الورود والتبريد من ناحية السرف والافواه
 جاز اذا لا يغسل ليظهر وهو اكرم له لاجل لقائ الملكين قال ابو احمد وما ذكره في ما ذكره لا وجه
 له عند مالك واصحابه وان كان يعني في قوله ما الورود والعرف نقل انه لا يغسل بغيره من الماء
 العذاج فليس هو قول اهل المدينة **مر** وتلا **مر** اي ان غسل الميت والصلاة عليه
 مثلا من فن ثبت له الغسل ثبت له الصلاة فاذا كان الميت مسلما حاضرا تقدم استسنا
 حياته ليس بشهيد ولا فقد اكثره فانه يغسل ويصلي عليه فان فقد من شي من هذه الشروط
 سقطت **فان قلت** قوله وتلا **مر** ما ليس بطاهر فانا نجد الغسل يسقط ولا تسقط
 الصلاة لكن نطق حبيده او لم يوجد من يغسله من الرجال او عدم الماء فانهم قالوا يصلي
 عليه **قلت** ليس مرادة الغسل خاصة وانما مرادة بالغسل وما كان يدلا عنه ومعناه
 ان من وجب غسله او تيممه وحبب الصلاة عليه وهو واضح **مر** وغسل كالجناية تعبد به
 بلانية **مر** يعني انه يغسل كما يغسل المحب بلانية هكذا قال عبد الوهاب في المعونة فيوضي
 او اعلى المشهور وقال اشهب في ترك الوضوء سعة وانكر سمعون تكرير وضوئه قال
 الباجي وينبغي على القول بتكرير الوضوء ان يغسل مرة مرة ليليق في التكرار المني عنه واذا
 لم يقل بتكرير يترك او لا وحكي الباجي ان بن حبيب قال انما الوضوء في الغسل الثانية لان الاول
 بتطيق وقوله تعبد هو طاهر المذهب خلا قال بن سعبان القائل بانه للنفقة
 كما تقدم وعليها اختلف في غسل الذي المسلم اذا لم يكن ثم مسلم حاضرا ولا امرأة من محاربه
 فعلى التعبد لا يغسله وعلى النفاقة يغسله وهو قول اشهب وعليه فقال مالك يعلم
 النسا الذي الغسل وغسله وقال سمعون يغسل الكافر المسلمة والكافرة المسلم ثم
 خاطبون باليتم وقوله بلانية لما ذكر ان الغسل تعبد حتى ان يتوهم انه يحتاج الى نية لان كل
 تعبد يحتاج الى النية فذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك لان ما يفعله الانسان في غيره
 لا يحتاج اليها خلا في ما يفعله في نفسه ذكره الباجي وابن راشد ويدل على ذلك ما قالوه
 في النضح وغسل الانامن ولوغ الكلب فانما تعبد على المذهب ولا يحتاج الى النية **مر** وقد مره

العقبان في معنى الغسل
 الغسل في اللغة هو غسل
 الغسل في الشرع هو غسل
 الغسل في اللغة هو غسل
 الغسل في الشرع هو غسل

الغسل في اللغة هو غسل
 الغسل في الشرع هو غسل
 الغسل في اللغة هو غسل
 الغسل في الشرع هو غسل

الاصغر

لاصل الا ان يحاط للفصل برفع منه الفصل فلا يباح والظاهر من بصر أصحاب هذه الطريقة
 انهم يرون الاختيار اذا وقع بالرد وكان العصة لم تكن في منع الميراث وما في معناه من حقوق ما
 الزوجية وقوله او وصفت بعد موته ما في بطنها قال بن جبيب ولها ان يغسل زوجها ولو وصفت
 ما في بطنها وانقصت عدتها ابن ابي زيد عنه وان تزوجت غيره ومثله لابن الماجشون
 وفي النوادر قال بن جبيب والاحب الي اذ انكح اختها ان لا يغسلها وليس حرام وقاله اشهب
 بن القاسم في المجموعة وان كان ابي اجنيا ثم كرهه والي هذا وما قبله اشار بقوله والاحب لغيره
 ان تزوج اختها او تزوجت غيرها **لا رجعية** وكتابية الاحضرة مسلم **المشهور** وهو مذهب
 المدونة ان الطلاق الرجعي يمنع من تفصيل احداهما الا وقال ابن القاسم ومن نافع بجوار له وان
 قلنا بانها محرمة الوطي ونقله ابو العنخ عن مالك بن القاسم وحديث بالموت من اباحة الروية لها
 ما لم يكن في حال الحياة لحق الموارثة التي بينه وبينها وقد تقدم حكم الكتابية فوق هذا **لا**
 وباحة الوطي للموت روى شيخ الغسل من الجانبين **ش** الباقي قوله روى متعلقة بقوله اباحة
 الوطي واللام في الموت للغاية وهي ايضا متعلقة بما تعلقت به الباء واسار بذلك الى ما وقع لابن القاسم
 واشهب قال في النوادر ومن العتبية قاله موسى عن ابن القاسم ولا بأس ان يغسل الرجل من
 حبله مثل امته وامر ولده ومدبرته كالزوجة من غير ضرورة في الحضر وامامكاتبته فلا
 وقال بن سمون عن ابيه مثله قال وكذلك المعتقد بعضها والمتعلقة الى اجل او من له
 فيها شرك منه ولاجل له وطبها ونقل عن ابن القاسم واشهب في المجموعة مثل ما نقل عنه في العتبية
 وزاد وتغسله هي قال اشهب كان يطاوها **لا** **م** ثم اقرب او لبايه ثم اجني ثم مرة محرمة
 وهذا تستره او عورته تا ويلان **ش** يعني فان لم يكن احد من ذكره فالا قرب من الاوليا ثم الاقرب
 على ترتيبهم في الاولوية فالابن مقدم ثم بن الابن بالنسبة الى الرجال والابنة وابنة الابن
 بالنسبة الى النساء ومنهم من يري ان ابنة النبت مقدمة على ابنة الابن والاول اظهر وعليه
 نص اللخني وابن بشير وابن شاس فان لم يوجد الميت احد من اوليايه فالاجانب من الرجال
 ان كان الميت رجلا ومن النساء ان كانت امرأة فان لم يوجد احد من الاجانب وكان الميت رجلا
 فالمرأة من محارمه على المشهور وقاله اشهب يتمه قال في المدونة ومن مات في سفر لا رجال
 معه ومعه نسائه فهن ذوات محرم منه فلتغسله وتستره وظاهرة انها تستر جميع جسده
 وقاله بن القاسم في سماع موسى بن معاوية وناول الخليلي وندة عليه وهو في الامهات كذلك قال
 القاضي عياض واختصر المختصرون جلي لعظمه وناولها بعض شيوخنا اي تستر عورته على ما له
 في المختصر وقول عيسى **قلنت** وهو قوله في المجموعة ذكره عقب قول مالك في المجموعة ويستتره
 ولعله تفسير قاك القاضي وهو الاصح في المعنى لان النظر الى جسده عليهن غير مشروع ولهن
 ان يرين منه ما يراه ساير الرجال بغير خلاف واي هذا اشار بقوله وهذا تستر لا اي جميع بدنه
 او يستتر عورته تا ويلان اي على المدونة **م** ثم لم يرق فيه كعدم الما وتطيط الجسد وتزليعه
 وصب على مجروح امكن ما كجذ وراما حتى تزيله **ش** يعني فان لم يكن مع الرجل ذوات محرم من
 النساء فان الاحنية يتم وجهه وذراعيه الى سرقفه كما قال في المدونة ابو الحسن الصغير
 وهذا هو المشهور وقاله قتيل ييم الى الكوعين وقوله لعدم الما يعني ان الميت اذا لم يوجد له

المعتمد انما قال بفتح ولم يغسلها الموصوفين
 لا يغسلها الا في حال الحياة والاحب الي اذ انكح اختها
 ما في بطنها وانقصت عدتها ابن ابي زيد عنه وان تزوجت غيرها ومثله لابن الماجشون
 وفي النوادر قال بن جبيب والاحب الي اذ انكح اختها ان لا يغسلها وليس حرام وقاله اشهب
 بن القاسم في المجموعة وان كان ابي اجنيا ثم كرهه والي هذا وما قبله اشار بقوله والاحب لغيره
 ان تزوج اختها او تزوجت غيرها **لا رجعية** وكتابية الاحضرة مسلم **المشهور** وهو مذهب
 المدونة ان الطلاق الرجعي يمنع من تفصيل احداهما الا وقال ابن القاسم ومن نافع بجوار له وان
 قلنا بانها محرمة الوطي ونقله ابو العنخ عن مالك بن القاسم وحديث بالموت من اباحة الروية لها
 ما لم يكن في حال الحياة لحق الموارثة التي بينه وبينها وقد تقدم حكم الكتابية فوق هذا **لا**
 وباحة الوطي للموت روى شيخ الغسل من الجانبين **ش** الباقي قوله روى متعلقة بقوله اباحة
 الوطي واللام في الموت للغاية وهي ايضا متعلقة بما تعلقت به الباء واسار بذلك الى ما وقع لابن القاسم
 واشهب قال في النوادر ومن العتبية قاله موسى عن ابن القاسم ولا بأس ان يغسل الرجل من
 حبله مثل امته وامر ولده ومدبرته كالزوجة من غير ضرورة في الحضر وامامكاتبته فلا
 وقال بن سمون عن ابيه مثله قال وكذلك المعتقد بعضها والمتعلقة الى اجل او من له
 فيها شرك منه ولاجل له وطبها ونقل عن ابن القاسم واشهب في المجموعة مثل ما نقل عنه في العتبية
 وزاد وتغسله هي قال اشهب كان يطاوها **لا** **م** ثم اقرب او لبايه ثم اجني ثم مرة محرمة
 وهذا تستره او عورته تا ويلان **ش** يعني فان لم يكن احد من ذكره فالا قرب من الاوليا ثم الاقرب
 على ترتيبهم في الاولوية فالابن مقدم ثم بن الابن بالنسبة الى الرجال والابنة وابنة الابن
 بالنسبة الى النساء ومنهم من يري ان ابنة النبت مقدمة على ابنة الابن والاول اظهر وعليه
 نص اللخني وابن بشير وابن شاس فان لم يوجد الميت احد من اوليايه فالاجانب من الرجال
 ان كان الميت رجلا ومن النساء ان كانت امرأة فان لم يوجد احد من الاجانب وكان الميت رجلا
 فالمرأة من محارمه على المشهور وقاله اشهب يتمه قال في المدونة ومن مات في سفر لا رجال
 معه ومعه نسائه فهن ذوات محرم منه فلتغسله وتستره وظاهرة انها تستر جميع جسده
 وقاله بن القاسم في سماع موسى بن معاوية وناول الخليلي وندة عليه وهو في الامهات كذلك قال
 القاضي عياض واختصر المختصرون جلي لعظمه وناولها بعض شيوخنا اي تستر عورته على ما له
 في المختصر وقول عيسى **قلنت** وهو قوله في المجموعة ذكره عقب قول مالك في المجموعة ويستتره
 ولعله تفسير قاك القاضي وهو الاصح في المعنى لان النظر الى جسده عليهن غير مشروع ولهن
 ان يرين منه ما يراه ساير الرجال بغير خلاف واي هذا اشار بقوله وهذا تستر لا اي جميع بدنه
 او يستتر عورته تا ويلان اي على المدونة **م** ثم لم يرق فيه كعدم الما وتطيط الجسد وتزليعه
 وصب على مجروح امكن ما كجذ وراما حتى تزيله **ش** يعني فان لم يكن مع الرجل ذوات محرم من
 النساء فان الاحنية يتم وجهه وذراعيه الى سرقفه كما قال في المدونة ابو الحسن الصغير
 وهذا هو المشهور وقاله قتيل ييم الى الكوعين وقوله لعدم الما يعني ان الميت اذا لم يوجد له

ما

المعتمد انما قال بفتح ولم يغسلها الموصوفين
 لا يغسلها الا في حال الحياة والاحب الي اذ انكح اختها
 ما في بطنها وانقصت عدتها ابن ابي زيد عنه وان تزوجت غيرها ومثله لابن الماجشون
 وفي النوادر قال بن جبيب والاحب الي اذ انكح اختها ان لا يغسلها وليس حرام وقاله اشهب
 بن القاسم في المجموعة وان كان ابي اجنيا ثم كرهه والي هذا وما قبله اشار بقوله والاحب لغيره
 ان تزوج اختها او تزوجت غيرها **لا رجعية** وكتابية الاحضرة مسلم **المشهور** وهو مذهب
 المدونة ان الطلاق الرجعي يمنع من تفصيل احداهما الا وقال ابن القاسم ومن نافع بجوار له وان
 قلنا بانها محرمة الوطي ونقله ابو العنخ عن مالك بن القاسم وحديث بالموت من اباحة الروية لها
 ما لم يكن في حال الحياة لحق الموارثة التي بينه وبينها وقد تقدم حكم الكتابية فوق هذا **لا**
 وباحة الوطي للموت روى شيخ الغسل من الجانبين **ش** الباقي قوله روى متعلقة بقوله اباحة
 الوطي واللام في الموت للغاية وهي ايضا متعلقة بما تعلقت به الباء واسار بذلك الى ما وقع لابن القاسم
 واشهب قال في النوادر ومن العتبية قاله موسى عن ابن القاسم ولا بأس ان يغسل الرجل من
 حبله مثل امته وامر ولده ومدبرته كالزوجة من غير ضرورة في الحضر وامامكاتبته فلا
 وقال بن سمون عن ابيه مثله قال وكذلك المعتقد بعضها والمتعلقة الى اجل او من له
 فيها شرك منه ولاجل له وطبها ونقل عن ابن القاسم واشهب في المجموعة مثل ما نقل عنه في العتبية
 وزاد وتغسله هي قال اشهب كان يطاوها **لا** **م** ثم اقرب او لبايه ثم اجني ثم مرة محرمة
 وهذا تستره او عورته تا ويلان **ش** يعني فان لم يكن احد من ذكره فالا قرب من الاوليا ثم الاقرب
 على ترتيبهم في الاولوية فالابن مقدم ثم بن الابن بالنسبة الى الرجال والابنة وابنة الابن
 بالنسبة الى النساء ومنهم من يري ان ابنة النبت مقدمة على ابنة الابن والاول اظهر وعليه
 نص اللخني وابن بشير وابن شاس فان لم يوجد الميت احد من اوليايه فالاجانب من الرجال
 ان كان الميت رجلا ومن النساء ان كانت امرأة فان لم يوجد احد من الاجانب وكان الميت رجلا
 فالمرأة من محارمه على المشهور وقاله اشهب يتمه قال في المدونة ومن مات في سفر لا رجال
 معه ومعه نسائه فهن ذوات محرم منه فلتغسله وتستره وظاهرة انها تستر جميع جسده
 وقاله بن القاسم في سماع موسى بن معاوية وناول الخليلي وندة عليه وهو في الامهات كذلك قال
 القاضي عياض واختصر المختصرون جلي لعظمه وناولها بعض شيوخنا اي تستر عورته على ما له
 في المختصر وقول عيسى **قلنت** وهو قوله في المجموعة ذكره عقب قول مالك في المجموعة ويستتره
 ولعله تفسير قاك القاضي وهو الاصح في المعنى لان النظر الى جسده عليهن غير مشروع ولهن
 ان يرين منه ما يراه ساير الرجال بغير خلاف واي هذا اشار بقوله وهذا تستر لا اي جميع بدنه
 او يستتر عورته تا ويلان اي على المدونة **م** ثم لم يرق فيه كعدم الما وتطيط الجسد وتزليعه
 وصب على مجروح امكن ما كجذ وراما حتى تزيله **ش** يعني فان لم يكن مع الرجل ذوات محرم من
 النساء فان الاحنية يتم وجهه وذراعيه الى سرقفه كما قال في المدونة ابو الحسن الصغير
 وهذا هو المشهور وقاله قتيل ييم الى الكوعين وقوله لعدم الما يعني ان الميت اذا لم يوجد له

يريد ان يغسل يديه الى المرفقين وهذا مما يؤيد القول بان غسله بقدر وعلى هذا قول بن شعبان لا يسم وقوله وتقطع الحسد وتزلعه ابن عبد السلام معني ذلك ان كان فاحشا قاله مالك فمن وقع عليه حذار فتمسك ولم ار ما قاله عن مالك نصا والذي رايت في المدونة وكتبه مالك الما على المجرور والمحدور حيا فان يتزرع ولا يسم وفي المواد وما نصه ومن العتبية قاله موسى عن ابن القاسم ومن وجد سدد وخالا لا يقدر ان يغسل صب عليه الماء صبنا وكذا في المحدور ومن غمرته القروح ومن اذا من تسليح فليصب عليه الماء ويرفق به قاله مالك قال بن حبيب الما يبلغ منه الى ما يتعطف ويتفسخ ومن المجموعة قال علي عن مالك ومن وجد تحت الدم قد تقسم راسه وعظمه والمحدور والمسلي فليغسل مالم يتعاضد ذلك منها وهو مرد لك انه اذا اراد يسم او هو الذي اعتمد الشيخ وابن عبد السلام فيما نقل عن مالك ولهذا عقبه بقوله وصب على مجروح امكن ما يجزى مالم تجش نزليه والحاصل ان المحدور والمحسوب والمجروح وذو القروح ومن تقسم تحت العدم وشبههم ان امكن تغسلهم غسلوا ولا صب عليهم الما ان امكن فان زاد امر هو على ذلك او حتى من صب الما تزرع او تقطع ونحوها بموا **ص** والمرأة اقرب امرأة ثمر اجنبية ولف شعرها ولا يضر ثم محرم فوق ثوب ثم تمت لكو عيها **ش** يعني ان المرأة فيما تقدم كالرجل فيلي يغسلها الزوج او السيد فان عذما قال اقرب اليها من اهلها النساء كبناتها وبنات ابنتها وابنة ابنتها على ما تقدم ثم كذلك فان لم يوجد من اقاربها النساء احد فالمرأة الاجنبية ثم المحارم من اهلها الرجال ثم الاجانب من الرجال قال في المدونة وان ماتت امرأة مع رجال لا نسا معها فان كان فيهم ذو محرم منها غسلها من فوق ثوب وان لم يكن ذو محرم من وجهها ويديها الي الكوعين وقال اشهب في المحرم لا يغسلها بل يمسحها قاله في البيان **قال** وروي اشهب انه يصب عليها الماء صبا ولا يمسح حسبها بيده من فوق الثوب ولا من تحته **قال** وفي المسئلة قول رابع لابن حبيب انه يغسلها وعليها ثوب يصب الما بينه وبينها لئلا يلتصق جسمها فيصعبا ببلال له عورتها ومحيي بن الحاحب قوله لا ضربا لفرق بين محارم النسب فيغسلوها وبين محارم الصهر فلا يغسلوها والمما قال هنا في الاجنبية انه يسم الميتة الي الكوعين وقال في الاجنبية يتم الميت الي المرفقين لان راحة المرأة عورة بخلاف الرجل وانما جاز له مباشرة وجهها وكفيها لانها ليسا بعورة بدليل اظها رها في الصلاة والاحرام وجاز لكل واحد منهما ان ينظر الي صاحبه للضرورة وان كان ممنوعا في حال الحياة وقوله ولف شعرها ولا يضر اشاره الي ما ذكره في المواد وهو قوله قال خوي قال ابن القاسم في العتبية ويجزى بقتل المرأة ما حيوان من لقمه واما الصفر فلا اعرفه قال ابن حبيب لا بأس بالصفره قالت ام عطية قد صفرنا سقر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفا برفنا صيتها وقدرها والقي من خلفها ولا بد من خذ في كلامه فقوله ثم محرم فوقه الي يغسلها من فوق ثوب وقوله ثم يمسح الي ثم اجنبية وحكمها مع ان يسم الي كوعها **ص** وستر من سترته لركبته وان روجا **ش** قال في المدونة ويجزى الميت للغسل ويستتر عورته وفهم الممنوع المدونة علي ان المراد ستر السويين خاصة ونصه واختلف في الرجل اذا غسل الرجل في ستر عورته علي اقوال ثلاثة فقيل يجزى السويين وهو قول مالك في المدونة ثم وقال بن حبيب من السرة الي الركبة وهذا راجع الي ما تقدم في كتاب الصلاة هذا الحد

ما يغسل به يسم وجهه ويديه الي المرفقين وهذا مما يؤيد القول بان غسله بقدر وعلى هذا قول بن شعبان لا يسم وقوله وتقطع الحسد وتزلعه ابن عبد السلام معني ذلك ان كان فاحشا قاله مالك فمن وقع عليه حذار فتمسك ولم ار ما قاله عن مالك نصا والذي رايت في المدونة وكتبه مالك الما على المجرور والمحدور حيا فان يتزرع ولا يسم وفي المواد وما نصه ومن العتبية قاله موسى عن ابن القاسم ومن وجد سدد وخالا لا يقدر ان يغسل صب عليه الماء صبنا وكذا في المحدور ومن غمرته القروح ومن اذا من تسليح فليصب عليه الماء ويرفق به قاله مالك قال بن حبيب الما يبلغ منه الى ما يتعطف ويتفسخ ومن المجموعة قال علي عن مالك ومن وجد تحت الدم قد تقسم راسه وعظمه والمحدور والمسلي فليغسل مالم يتعاضد ذلك منها وهو مرد لك انه اذا اراد يسم او هو الذي اعتمد الشيخ وابن عبد السلام فيما نقل عن مالك ولهذا عقبه بقوله وصب على مجروح امكن ما يجزى مالم تجش نزليه والحاصل ان المحدور والمحسوب والمجروح وذو القروح ومن تقسم تحت العدم وشبههم ان امكن تغسلهم غسلوا ولا صب عليهم الما ان امكن فان زاد امر هو على ذلك او حتى من صب الما تزرع او تقطع ونحوها بموا **ص** والمرأة اقرب امرأة ثمر اجنبية ولف شعرها ولا يضر ثم محرم فوق ثوب ثم تمت لكو عيها **ش** يعني ان المرأة فيما تقدم كالرجل فيلي يغسلها الزوج او السيد فان عذما قال اقرب اليها من اهلها النساء كبناتها وبنات ابنتها وابنة ابنتها على ما تقدم ثم كذلك فان لم يوجد من اقاربها النساء احد فالمرأة الاجنبية ثم المحارم من اهلها الرجال ثم الاجانب من الرجال قال في المدونة وان ماتت امرأة مع رجال لا نسا معها فان كان فيهم ذو محرم منها غسلها من فوق ثوب وان لم يكن ذو محرم من وجهها ويديها الي الكوعين وقال اشهب في المحرم لا يغسلها بل يمسحها قاله في البيان **قال** وروي اشهب انه يصب عليها الماء صبا ولا يمسح حسبها بيده من فوق الثوب ولا من تحته **قال** وفي المسئلة قول رابع لابن حبيب انه يغسلها وعليها ثوب يصب الما بينه وبينها لئلا يلتصق جسمها فيصعبا ببلال له عورتها ومحيي بن الحاحب قوله لا ضربا لفرق بين محارم النسب فيغسلوها وبين محارم الصهر فلا يغسلوها والمما قال هنا في الاجنبية انه يسم الميتة الي الكوعين وقال في الاجنبية يتم الميت الي المرفقين لان راحة المرأة عورة بخلاف الرجل وانما جاز له مباشرة وجهها وكفيها لانها ليسا بعورة بدليل اظها رها في الصلاة والاحرام وجاز لكل واحد منهما ان ينظر الي صاحبه للضرورة وان كان ممنوعا في حال الحياة وقوله ولف شعرها ولا يضر اشاره الي ما ذكره في المواد وهو قوله قال خوي قال ابن القاسم في العتبية ويجزى بقتل المرأة ما حيوان من لقمه واما الصفر فلا اعرفه قال ابن حبيب لا بأس بالصفره قالت ام عطية قد صفرنا سقر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفا برفنا صيتها وقدرها والقي من خلفها ولا بد من خذ في كلامه فقوله ثم محرم فوقه الي يغسلها من فوق ثوب وقوله ثم يمسح الي ثم اجنبية وحكمها مع ان يسم الي كوعها **ص** وستر من سترته لركبته وان روجا **ش** قال في المدونة ويجزى الميت للغسل ويستتر عورته وفهم الممنوع المدونة علي ان المراد ستر السويين خاصة ونصه واختلف في الرجل اذا غسل الرجل في ستر عورته علي اقوال ثلاثة فقيل يجزى السويين وهو قول مالك في المدونة ثم وقال بن حبيب من السرة الي الركبة وهذا راجع الي ما تقدم في كتاب الصلاة هذا الحد

عورة ام لا والستر في ذلك احسن وصفة ستر العورة ان يجمع ثوبا ويجعل هناك ولا يسلط
لانه يصف قال القاضي عياض وليس في الكتاب ما يدل على ما قاله من ان مذهب
المدونة ستر السوتين خاصة قال بدلول فيل فيها ما يدل على قول ابن حبيب لكان لذلك وجه
لانه قال باثر ذلك ويعني بيده الي فرجه ان اوضح الي ذلك فلو كانت العورة هي نفس العنق
كما قال لما ذكر العنق بلعظ اخذ انتي وعلى هذا اعتمد الشيخ وقوله وان رجلا هكذا اقال في
المدونة اللحي وقال بن حبيب يجوز ان يغسل كل واحدة منهما صاحبه مادي العورة الا ان يحتاج
الغاسل الي معونة غيره فليستر العورة بالاحلاق **مس** وركنها النية واربع تكبيرات وان زاد لم
ينتظر ودعا بعد الرابعة على المختار وان ولاده او سلم بعد ثلاث اعاد وان دفن فعلى القبر
وتسليمه خفيفة وسمع الامام من يليه **مس** الصير في وركنها عايد على الصلاة على الميت
المتقدم ذكرها في اول الباب وذكر ان اركان الصلاة عليهم اربعة الاول النية قاله
في الدرحة وحكمها فيها حكم ساير الصلوات الثاني اربع تكبيرات هذا مذهب الجمهور من العلماء
وانتقد الاجماع في زمن عمر عليها حتى صارت الزيادة عليها شعار اهل البدع قال بن حبيب
واستقر فعله صلى الله عليه ولم علي الاربع ومضي عليها عمل الصحابة ولهذا قال فان زاد
اي زاد الامام علي الاربع لم ينتظر ولم قال في الموازين العينية قال ابن القاسم عن مالك
وان كان الامام مما من يكبر حنسا فليقطع المامور بعد الرابعة ولا يتبعه وكذلك في سماع من
وهب قال بن الموار قال **مس** بن القاسم يقطع ولا يتبعه وقال **مس** اسهب يسكت فاذا كبر الحلق
لم يسلمه وكذلك روي بن حبيب عن بن الماحضون عن مالك وقال به هو ومطرف الدكن الثاني
الدعا قال في المدونة قال مالك وجهه للبيت في الدعاء وليس في ذلك حمد وموت ولا يتبعه
علي الحبارزة انتهى واحتكى هل يستحب ان يبدأ أولا بالتسلي على الله ثم يصلي على رسول الله
وهو مذهب الرسالة والحلاب وغيرهما من المختصرات ولا يستحب وهو قول مالك الاول كان
يقول ليس فيه الا الدعاء من غير حمد ولا تسلي لقول النبي صلى الله عليه ولم اخلصوا له الدعاء
ثم رجع فقال يستحب الا ابتدا بذلك وانظر ما يقتضيه المدونة من ذلك وانما كان الدعاء
ركنا لان النبي صلى الله عليه ولم حضر على ذلك في غير موضع ابن بوش قال علقته الرسول عليه
السلام اخلصوا له بالدعاء قال وكان بن مسعود اذا اتى الحبارزة استقبل الناس فقام
اليها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه ولم يقول كل مائة امة ولن يجمع مائة لميت
فيجهدون له في الدعاء الا وهب الله لهم ثوبه وانتم جئتم سفعنا لاجبكم فاجفدوا له بالدعاء
ثم ليس قبل القبلة الجزولي قال عليه السلام اجهدوا للبيت في الدعاء انتهى وفي الموطا سبل
ابو هريرة كيف تصلي على الحبارزة فقال لعمر الله احبرك انتبها من اهلها فاذا وضعت كبرت
وحمدت والله وصلت على نبيه ثم اقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امك كان
يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به
اللهم ان كان محسنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فجاوز عن سيئاته اللهم لا تخزنا آخره
ولا تقمنا بعده وفي حديث عوف بن مالك للنبي صلى الله عليه ولم انه قال اللهم اغفر له

وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزله ووسع مدخله واعسله بماء وتنج وبرد وقته
من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره
واهلا خيرا من اهله ورجا خيرا من روجه وقته فتنة العترة وعذاب النار قال عوف
فتميت ان لو كنت انا الميت لدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابي زيد ومن مستحسن
ما قيل في ذلك ان يكبر ثم يقول الحمد لله الذي امانات واحيا الي احزما ذكره المازري واذا
قلنا بالابتداء بالتحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشار بعض المتأخرين الى انه
لا يقتصر فيه على التكبير الاولي وقال بعضهم واسع ان يقتصر عليه بعد الاولي وان يعاد بعد
كل تكبير ونقل بن رزقون عن الوفا انه قال قال محمد الله في الاولي ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم في الثانية ويشفع الميت في الثالثة وفي المواد قال بن حبيب واحب الي ان
يخص الميت بالدعاء ويثنى على الله ويصلي على رسوله في التكبير الاولي ثم يدعو الميت
بما دعي بدعواه في الثانية فاذا كبر الثالثة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرها
وعائينا وصغيرنا وكبيرنا وانثانا انك تعلم مستقبلنا ومثوانا اللهم من اجبتنا منا فاجبه
علي الاسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الايمان واجعل في الموت راحتنا وقررة اعيننا وسعدنا
بلقائك واغفر لنا ولوالدينا وللسلفنا الصالح واعيننا من سبقنا بالايمان وللمؤمنين والمؤمنات
الاحياء منهم والاموات ثم يكبر ويسلم قوله ودعا بعد الرابعة علي المختار اختلف هل يدعوا
بعد التكبير الرابعة او لا في المواد قال سحنون يدعوا كما يدعوا بس كل تكبيرتين ثم يسلم
قال وفي غير موضع لا صحابيا اذ اكبر الرابعة سلم وكذلك في كتاب بن حبيب وغيره ونحوه للمنفق
والاول ابن ومحمد التكبير الاحرة محمد ما قبلها ان عقبها الدعاء فاحترار الدعاء بعدها
كما ذكره غيره في الرسالة بين الدعاء والسلام وقوله وان والا له او سلم بعد ثلاث اعداد
وان دفن فعلى القبر قال ابن القاسم في المجموعة واذا ولي الامام من التكبير ولم يدع ثلثا
الصلاة عليها نقله في المواد وهو هكذا قال في العتبية عن مالك وراد ما لم يدفن كالذي
ترك العزاة في الصلاة ابن حبيب الا ان يكون بينهما دعاء وان قل اللهم وان كبر دون الاربع
لم تحبذ الصلاة ورادها في التكبير ولم ان لم يتعد فان بعد استئناف الصلاة ونحوه عن
بن حبيب في المواد يقول الشيخ ان سلم بعد ثلاث او اثنين اعاد اي اذ اطل والاكمل ما
بقى كما تقدم فان دفن اعاد الصلاة علي التبركن لم يصل عليه وهذا مذهب الجمهور
من اصحابنا وهو مذهب الرسالة وهو قبل لا يصلي علي قبرة وعلي القول بذكر فقيهل اخذ
بل يدعون له وهو قول مالك في المسبوط وقال سحنون خرج للصلاة عليه ما لم يخف في
احزاجه صبرا وطول تغير وقيل خرج الا ان يطول نقله في الجواهر وقال اشهب خرج مما لم
يصل عليه التراب بعد تشويه نصب اللبن عليه او دون اللبن وقال ابن وهب خرج مما لم
يقدر من الدفن ويسوي عليه التراب ومن مشايخنا من جعلوا تفسير القول بالطول
الدكن الرابع اللام وهو زيادة بقوله تسليمة حفيظة قال في التواتر لدونة ويسلم امام
الحبابة تسليمة واحدة يسمع نفسه ومن يليه ويسلم الامور ايضا تسليمة يسمع نفسه فقط

الحمد لله الذي امانات واحيا الي احزما ذكره المازري واذا قلنا بالابتداء بالتحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشار بعض المتأخرين الى انه لا يقتصر فيه على التكبير الاولي وقال بعضهم واسع ان يقتصر عليه بعد الاولي وان يعاد بعد كل تكبير ونقل بن رزقون عن الوفا انه قال قال محمد الله في الاولي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية ويشفع الميت في الثالثة وفي المواد قال بن حبيب واحب الي ان يخص الميت بالدعاء ويثنى على الله ويصلي على رسوله في التكبير الاولي ثم يدعو الميت بما دعي بدعواه في الثانية فاذا كبر الثالثة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرها وعائينا وصغيرنا وكبيرنا وانثانا انك تعلم مستقبلنا ومثوانا اللهم من اجبتنا منا فاجبه علي الاسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الايمان واجعل في الموت راحتنا وقررة اعيننا وسعدنا بلقائك واغفر لنا ولوالدينا وللسلفنا الصالح واعيننا من سبقنا بالايمان وللمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات ثم يكبر ويسلم قوله ودعا بعد الرابعة علي المختار اختلف هل يدعوا بعد التكبير الرابعة او لا في المواد قال سحنون يدعوا كما يدعوا بس كل تكبيرتين ثم يسلم قال وفي غير موضع لا صحابيا اذ اكبر الرابعة سلم وكذلك في كتاب بن حبيب وغيره ونحوه للمنفق والاول ابن ومحمد التكبير الاحرة محمد ما قبلها ان عقبها الدعاء فاحترار الدعاء بعدها كما ذكره غيره في الرسالة بين الدعاء والسلام وقوله وان والا له او سلم بعد ثلاث اعداد وان دفن فعلى القبر قال ابن القاسم في المجموعة واذا ولي الامام من التكبير ولم يدع ثلثا الصلاة عليها نقله في المواد وهو هكذا قال في العتبية عن مالك وراد ما لم يدفن كالذي ترك العزاة في الصلاة ابن حبيب الا ان يكون بينهما دعاء وان قل اللهم وان كبر دون الاربع لم تحبذ الصلاة ورادها في التكبير ولم ان لم يتعد فان بعد استئناف الصلاة ونحوه عن بن حبيب في المواد يقول الشيخ ان سلم بعد ثلاث او اثنين اعاد اي اذ اطل والاكمل ما بقي كما تقدم فان دفن اعاد الصلاة علي التبركن لم يصل عليه وهذا مذهب الجمهور من اصحابنا وهو مذهب الرسالة وهو قبل لا يصلي علي قبرة وعلي القول بذكر فقيهل اخذ بل يدعون له وهو قول مالك في المسبوط وقال سحنون خرج للصلاة عليه ما لم يخف في احزاجه صبرا وطول تغير وقيل خرج الا ان يطول نقله في الجواهر وقال اشهب خرج مما لم يصل عليه التراب بعد تشويه نصب اللبن عليه او دون اللبن وقال ابن وهب خرج مما لم يقدر من الدفن ويسوي عليه التراب ومن مشايخنا من جعلوا تفسير القول بالطول الدكن الرابع اللام وهو زيادة بقوله تسليمة حفيظة قال في التواتر لدونة ويسلم امام الحبابة تسليمة واحدة يسمع نفسه ومن يليه ويسلم الامور ايضا تسليمة يسمع نفسه فقط

وان اسمع من بليبه فلا بأس وقال في الرسالة والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة
واحدة خفيفة للإمام والمأموم ويروي حفيظة وقد جاء الامران في الحديث كما روي ذلك
عن مالك وظاهر كلام الشيخ ان المأموم لا يرد كما هو ظاهر المدونة والرسالة وروي بن غانم
عن مالك انه يسلم تسليمتين يرد بها الثانية على الإمام وفي الواضحة لا يرد على الإمام الا من سمعه
مهي ثلاثة اقوال وروي عن مالك ان الإمام يرد السلام كلما مومر وروي اشهب انه يسلم
تسليمتين كسائر الصلوات وقوله ويسمع الإمام من بليبه هكذا قال في المدونة كما تقدم فوق
هذا وظاهره ان المأموم لا يجهر به وهو كذلك **مس** وصبر المسبوق للتكبير وروي ان تركه والا
والي **مس** هكذا قال في الجواهر ونقطة واذا ادرك الإمام المسبوق في حال تكبيره دخل معه بلا
حلاف وفي دخوله معه في غير حالة التكبير روايتان احدهما انه لا يكبر بل يقف حتى يكبر الإمام
رواه ابن القاسم وابن الماحضون وقالها واحدا صبح والرواية الاخرى انه يكبر ويدخل
معه رواها مطروق واشهب وقالها واختارها بن حبيب ثم اذا سلم الإمام تدارك ما فاتته معه
على نحو ما فعل الإمام ان تركت له الجنادة فان رفعت اتي بما فاتته من التكبير تسقا مستابعا
وهذا معنى قوله والا والي والروايتان مبنيان على ان التكبيرات تنتزل منزلة الركعات فيكون
الداخل حينئذ كالقاضي في حكم الإمام ولا يندخل كما في صلاة العبد وقال مالك في المختصر يدخل
في الصلاة بالنية بغير تكبير فاذا اكبر كبر معه وقرئ القاسمي بين ان يكون يدركه بعد تكبير
شبان الثنا على الله تعالى والصلاة على نبيه والدعاء ولوحفه ويرى ان لا يكون عليه شيء منه
وان قل فكبر في الاولى دون الثاني واعتزضه النبي بما يطول جليبه هنا فانظر **مس** وكفى عليه
لجنة **مس** قد تقدم ان بن يوشع حكى ان تكفينه سنة ولم يذكر خلافه وقال النبي هو واجب وكذلك
بعض الماذري وصاحب المقدمات وغيرهم وانما قال عليه سنة لجمعة اشارة الى انه يكفن في
احسن ثيابه التي كان يستحب له في الحياة ان يلبسها الصلاة الجمعة وبعض هذا المذهب على
ان الكفن لابد وان يكون سائر الجوع حسب الميت وفي تقبيد الشاري ان الزايد على سائر الثوب
سنة بن حبيب ويستحب له ان يوصي ان يكفن في ثياب جمعه وقال في الكافي يكفن في ثوب
الوسط من الثياب ملبوسا او حدي او كلها جاز ان يلبسه الحي ويصلي فيه جاز ان يكفن
فيه الميت **مس** وقد مر كونه الدفن على دين غير المرتحن ولو سرق **مس** يعني ان الكفن تقدم
كونه الدفن من اجرة غاسل وعن حنوط وحفر قبر وغيره على الدين الا ان يكون برهن فانه
لا يقدم قال في النوادر ومن المختصر وغيره قال مالك والكفن والحنوط يريد جميع مونه
الميت في اقباره الى ان يوارى من راس المال قاله والبرهن اولى من الكفن اولى من
الدين انتهى ابن الجلاب ومن كفته رهن فالمرتحن احق به لتقدم حقه حال الحياة وقوله
ولو سرق يريد ان الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كفن الا وهو المشهور قال في الجواهر
ولو سرق كفته بعد دفنه فقال اصبح لا يلزم ورثته تكفينه ثمانية من بقية ماله الا ان
يشتا او يحسب في ذلك محسب وقال ابن القاسم على ورثته ان يكفوه من بقية ماله
وان كان عليه دين محيط فالكفن الثاني اولى وقال سحنون ان قسم ماله فليس ذلك على ورثته
مس ثم ان وجد وعرض ورثان فقد الدين ككل السبع لميت **مس** يعني ان الكفن اذا وجد

ويخرج في النهار وارقتا سكن العبد

القول

قضايا

قضايا

قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال العلماء يريد مع الشهادة
 الاخرى وهي محمد رسول الله وهذا الامر لا ينبغي ان يختلف فيه اذ لا يكون العبد مسلماً الا بهما
 ينبغي ان يلقيهما جميعاً لموت عليهما ويكونا احزكلاميه ومما يستحب ايضا تعميقه الي اخره ذكر
 انما يستحب تعميقه عليه لان فتحها يحصل به فتح منظره وفي مسلم وراي داود عن امرسلة قالت
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ابي سلمة وقد شق بصره فاعلمه وقال ان الروح اذا
 قبض تتبعه البصر قال بن حبيب من السنة انما ضالميت حين يموت وينبغي ان يتولي ذلك ارفق
 اوليا به باسهل ما يقدر عليه قال الشيخ ابو احمد ويقال عند ذلك باسم الله وعلى سنة رسول
 الله اللهم سير عليه اسره وسهل عليه موته واسعده ببقائه واجل ما خرج اليه خير مما خرج
 منه قال ويستحب ان يقال عند ذلك سلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا قليل
 العالمون ذلك وعد غير مكذوب ومما يستحب ايضا ان يشد عليه الاسفل مع الاعلى لعصاة به
 ويربطها من فوق راسه لئلا تسترخي لحياه فيفتح فوه فيدخل الهوام فيه الي جوفه ويقبح بذلك
 منظره وقوله اذا قضى عايد علي تعميقه وسد لحية اي لا يفعل به ذلك الا بعد القضاء وفي كلام
 ابي محمد ما يدل علي ان ذلك يكون قبل الموت لقوله اللهم سير عليه امره وسهل عليه موته ولا يقال
 ذلك لمن قضى واستحب بن الصباغ من الشافعية بعد الاغراض وسد الحيين ان يلين مفصله لان
 ذلك القا اليها فيرد ذراعيه الي عنقه ويديرها ويرد خذيه الي بطنه ويديرها ورجليه الي
 خذيه ثم يديرها فان ذلك تعين العسل علي يد يد وكففيه ويضعه علي لوح او سرير لانه
 اذا بقي علي الارض تسارع العساد ويأتي اليه الهوام فيفطه عن ذلك ورفع عن الارض
 اولي **ص** وسنة بثوب ووضع ثقبيل علي بطنه واسراع خيمته **س** يعني ومما يستحب
 ان يستتر الميت بثوب لما رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سمي بثوب ولان ذلك استتر له عن اعين الناس ومما يستحب ايضا وضع شيء ثقيل علي
 بطنه سفي او حديد او غيره فان لم يكن فطين مبلول لئلا يعلوا بطنه ومما يستحب ايضا
 الاسراع في تجهيز الميت بن بوش ومن كتاب ابن القزطلي ولا يؤخر غسل الميت بعد خروجه نفسه
 وقاله في الوادر وقال فيه في باب ريعه عن بن حبيب ويستحب ان لا يجلس وان يؤخذ في امره
 ويسرع في اخراجه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اسرعوا جنازكم وقال معاذ
 بن جابر ان سبطي يموتانا قال بن حبيب ويستحب ان يبالعرو من مائة الى مائتين ثم يفيق ويروي
 ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه ياتي يوما وليلة به وهذا معنى قوله الا
 العرق اي ويستحب به **ص** والغسل سدر وتجريد ووضعه علي مرتفع وابتا ربه
 كاللبن لسبع ولم يعد كالوصول نجاسة وغسلت **س** ما قدمه من المستحبات اولها
 هو باعتبار ما يفعل بالميت في حالة الاحتضار او ما قرب من الاشياء السابقة علي غسله وتكلم
 الان علي مستحبات الغسل ولهذا قال والغسل كذا اي وتندب للغسل فعلقه بما تقدم
 قال في المدونة ويغسل بما وسدر وخوة في الرسالة لما ورد من قوله عليه السلام
 في اسرته في اخر الحديث بما وسدر ومعني ذلك ان يداب السدر المسحوق بالماء ثم يعرك
 به بدل الطيب ويذكر به وهذا قول جميع العلماء قال القاضي عياض وليس قوله بما وسدر
 ان يلقي ورقا من السدر في الماء عند كافتهم بل انكروه ونسبوا فعله للعامة وقد

الغسل السدر ورجل الميت وغسل العبد
 باليمين راجعة ذكية قاله ابن حبيب
 الكوراء ولغيره ثم يروي
 الاول لا يغسل من تعفنه الغسل

الداودي مؤمنه قال سيق السدر ويرى في الماء ولكنه عند جمهورهم ان الغسله الاولى
بالماء الفزاح ثم الثانية بالماء والسدر للتطيق والتحقيق ثم الثالثة بالماء والكافور للتطيق
الطهارة وهذا حقيقة مذهب مالك رحمه الله وحكاية بن حبيب الا انه قال يبدوا بالماء والسدر
ليقع التطيق اولاً ثم بالماء الفزاح ثانية ومما يستحب ايضا تجريد الغسل ووضع على شيء من
سري او غيره قال في المدونة ويعري للغسل وفي الجواهر والاكمل ان يجلس الى موضع خال ويضع
على سري وينزع قميص الرجل وتستعور ثوبه يريد وكذلك المرأة مع النساء قال في الدخيرة
وانما يوضع على السري ويحرق ليعود عن فساد العفن وليتمكن من غسله وينزع قميصه ليعود
اليه فيبعد عن الفساد وخالف في ذلك الشافعي محتجاً بأنه عليه السلام كف في قميصه وجرابه
الاتفاق على طهارته فيما من أجل القميص نجاسة بخلاف غيره فانما تجلس على راي قل
وفي قول الصحابة رضوان الله عليهم هل عبدة كاجرد موتاً ناديل على انه كان ان كان عنده
في ذمته صلى الله عليه وسلم التجريد ومما يستحب ايضا ايثار الغسل لما روي انه عليه السلام
قال في اسرا بنته رضي الله عنها اغسلها ثلاثاً او خمساً او اكثر ان رايت ذلك بما وسد الخريف
قال في المدونة واحسن ما جاء في الغسل ثلاثاً او خمساً بما وسد ويجعل في الاخرة كافر له
ان يسد وهكذا روي بن وهب عن مالك عن ابن حبيب المسنة ان يكون الغسل وتراوكت
غسل النبي صلى الله عليه وسلم المني ولا يقتصر الفاعل على اقل من ثلاث لان الاقتصار على الاثني
خلاف ما تضمنه الحديث من ان يكون وتراوكت من اثني برابعة راد خامسة وان اتى في سادسة
راد سابعة وقوله كالكفن لسبع يعني ان الغسل يستحب ان يكون وتراوكت سبع كالكفن فان لم
يحصل الاتفا بالسابعة فلا يطلب الترتيب بعد ذلك كما في الكفن وسياتي الكلام عليه بعد هذا
وقوله ولم يعد كالوصوء نجاسة وغسلت يريد ان الميت اذا غسل ثم خرج منه بعد غسله
نجاسة فانه لا يعاد غسله وكذلك الوضوء يغسل النجاسة فقط قال في الجواهر فان خرجت
نجاسة بعد الغسل ازيلت النجاسة ولم يعد اي الغسل يريد ولا الوضوء وفي النوادر قال
بن حبيب ولا ينبغي ان يغسل الميت الا بان يجلس بائناً وان تاخر حمله بعد ذلك الغسل الى
عد فلا يعاد غسله وما خرج منه غسل وما اصاب الكفن منه قال اصبح وغيره وروي
ملك على عن مالك في المجموعة فيما يخرج بعد الغسل ونقل الماوردي عن اسهب اعاده الوضوء
وعصر بطنه برقق وصب الماء في غسل يخرج حرقه وله الافضاء احتاج وتوضيته
وتعهد اسنانه وافقه حرقه وامال راسه لمصغرة وعدم حضور غيره معين وكافور في الاخرة
ونشف واعقبه غاسله **عشر** هذه ايضا من مستحبات الغسل قال في المدونة وتعبيره
بطنه عصراً خفيفاً وهو معنى قوله برقق وقاله في النوادر عن ابن حبيب وزاد ان احتاج الى
ذلك وكذا نقل عن ابن شاذان قال **اسهب** فان اعصر بطنه فليامر من نصب عليه الماء لا يرفع
ما دام ذلك يغسل ما قبل وما ادبر ويلين على يده شيئاً كثيراً لا خدمه لين ما تم عليه
اليدين ثم يغسل تلك الحرقه ويغسل يده ويأخذ حرقه اخرى على يده ويدخلها في فم لينظف
اسنانه بن حبيب ويدخل الي في انفه ثلاثاً وقوله وله الافضاء احتاج يريد ان الغسل
عند عدم الاحتياج لا يسا شريعة الميت بل يغسل ما هناك حرقه وهذا خلافه وان
احاد افضا بعبده وهو مذهب بن القاسم وقال بن حبيب لا يسلها الا على يده حرقه وقوله

وعصر بطنه برقق وصب الماء في غسل يخرج حرقه وله الافضاء احتاج وتوضيته

وتوضيحه اي ومما يستحب ايضا توضيحه الميت وهذا هو المشهور وقال استحب في ترك الوضوء
 سبعة بن حبيب وتوضيحه اي وقوله ولتعد اسنانه وانفخ بخرقة هو ظاهر وقوله واما
 راسه لمحضضه اذ لا يكن محضضه الاعلى هذا الوجه وهكذا قال استحب انه محضض وهو ايضا
 ما حوذه من كلام بن حبيب قوله وعدم حضور عين معين يعني انه يستحب ان لا يطلع على الميت اذا جاز
 للغسل الا العاقل ومن يعينه وهكذا حكى في النوادر عن كتاب بن سحنون وقوله وكافور في الاخر
 هو كذا في المدونة وادفعها ان تيسر للميت وحايث ان يحيط بالمسك والكافور والعنبر وغير ذلك
 من الطيب وكل جنس طاهر يطيب به وكذلك العنبر وان صح انه يقدر ذابة من دواب الجحش فانه
 طاهر وقوله ويشف يعني انه يستحب ان ينشف بعد الفراغ من تعصيله وقاله في المجموعة الكنى
 قال سحنون لا يحسن الثوب الذي ينشف فيه الميت وقاله بن عبد الحكم يحسن قاله ويقدم قوله
 بن القاسم ان الميت يحسن فعله قوله يحسن الثوب الذي ينشف به قاله في النوادر قال مالك
 في المختصر يغسل من غسل الميت البيا وليس على من جملة وضوءه ان القاسم وروى
 مثله استحب في المجموعة واستحبته وقال بن حبيب لا يغسل عليه ولا وضوءه له جماعة من الصحابة
 والتابعين وقد كثر حديث استحبته وقاله مالك وقاله وان اغتسل من غير اجاب يحسن قاله
 غيره في كتاب اخر انما استحب له الغسل لئلا يتولى ما يصيبه منه فلا يكاد يبالغ في امره ليحفظه
 وان وطن نفسه على الغسل فمكنته اكثر **مسألة** ويباح الكفن وتجهيزه وعدم تاحضه عن الغسل
 والزيادة على الواجب ولا يقضي بالزيادة ان شخ الوارث الا ان يوصي في ذلك وهذا الواجب
 ثوب لسبعة او سبعة العورة والباقي سنة خلاف وميزه والاثنان على الواحد والثلاثة على
 الاربعه وتجهيزه وتجهيزه وعدة فيها وارزة ولقائه والسبع للمرأة وخمسة داخل كذا
 لقائه وعليه قطن يلصق بها فداها الكافور فيه وفي مساجده وحواشيه ومراقه وان محرما
 ومعتدة ولا يتوليا **مسألة** لما خرج من مستحبات الغسل شرع رجه الله في مستحبات الكفن
 ثم يتكلم بعد ذلك على مستحبات التجهيز وغيره وهو يدعي في الترتيب وانما استحب البياض
 في الكفن لما في الترمذي قال عليه السلام البسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم **وكيف**
 موتاكم وهكذا ذكر استحبابه في الجواهر وغيرها ونقله في النوادر عن ابن حبيب وقوله
 اي ويستحب تحميم الكفن وخوضه في المدونة وقاله في النوادر من الواضحة ويحوى لاستحب في
 المجموعة بوجوه جريئة ونزاهة وان اخبرت سقيا فلا بأس ثم يدعي وفي الكافي وتجر القاسم
 ولا تتبع حجر ومما يستحب ايضا عدم تاحض الكفن عن الغسل وقد تقدم عن بن حبيب في النوادر
 انه لا ينبغي ان يغسل الا بان يحمل بالرد ذلك لابن القاسم في المجموعة يستحب ان يكون الكفن
 انرا الغسل فان غسل بالعيش وقد تركه الكفن الى العدا وهو خلاف الاولي ومما يستحب ايضا
 الزيادة على الواجب من يد مع العدة قاله في النوادر قال مالك في المجموعة وتؤثر من اجب اليه
 من ثوب واحد وقاله استحب ولا بأس بالكفن في ثوب للرجل والمرأة ولا اجب ان يقتصر
 ثوب للرجل لمن وجد لان الثوب الواحد ينصف ما تحته وقوله ولا يقضي بالزيادة ان شخ
 الوارث يعني ان الزايد على ثوب واحد ان منع الوارث منه فلا يجبر عليه وكفن بالواحد
 لان الزايد مستحب وهو لا يقضي وقاله عيسى جبر الوارث على ثلاثة اثواب وكذلك العدة **مسألة**

الحطاب وصحة ذلك انما هو من التفسير
 بمقتضى قوله تعالى ولا يبرأ منكم
 الميت

اي في التوضيح

الحطاب طالع البشر وما لا يبرأ منكم
 هاشية على قوله ولا يبرأ منكم
 اي قوله ولا يبرأ منكم
 كلامه ان التفسير في قوله ولا يبرأ منكم

يصح

وهذا لا يقتضيه النظر الا ان يجدي به عادة بن عبد السلام وقول عيسى هو الظاهر
عندي لان غالب لبس الناس كلبا سم في الحياة فاذا لم يبع علي المغلس يتأب جمعته اذ امره
يكن لما قيمة معتبرة فثلاثة ائواب للميت اولى ان يترك له واخذ بن بشير من قول سحنون ان
الموصي بان يكفن في ثوب اذ اراد بعض الورثة ثوبا اخر انه لا يضمن ان كان في المال سعة
ان الاقتصار علي الواحد مني عنه وقوله الا ان يوصي في ثلثة يعني انه لا يقضي علي الورثة
بالزيد علي الواحد الا ان يوصي به فيكون في ثلثة اذ لم يكن عليه دين مستوفى الزكاة يريد
ما لم يوص بسوف كما لو اوصي ان يكفن في اكثر من سبعة ائواب فانه في الجواهر حكى علي ان السداد
يكون في راس ماله واختلف الرواية في الزايد هل تسقط او يلزم من الثلث واختار النووي
وغيره التسقوط قال في البيان وهو الصواب قوله وهل الواجب ثوب بسنة او ستر العورة
والباقي سنة بخلاف الشيخ وظاهر كلامهم ان ستر جميع بدنه واجب وفي التقييد والتقييد
ان الزايد علي ستر عورته سنة ومما يستحب في عدد الكفن ايضا الترتيب في المدونة وسحب
ان يكفن في ثلاثة ائواب قال ابن القاسم وكان ما لك يستحب في الاكفان الترتيب الا ان يوجد
ذلك للميت يستحب ان يكون وترائلا كما الي ما فوق سبع او خمس ولا يكفن في واحد الا ان
يوجد غيره والاثنان وان كان شفعا اولى منه الواحد وان كان وترالانه يصف والاثنان
استر وثلاثة اولى من اربع وخمس اولى من ست ولا يري ان يجاوز السبع لانه في معنى الشرف
فان كان السبع مدارج من غير قياس ولا عمارة فحسن وهذا معنى قوله والاثنان علي الواحد
الي احزة اي والاثنان مقدمان علي الواحد والثلثة مقدمة علي الاربعة لحصول الستر
والوتر في الثلاثة وكذلك الخمسة علي الستة والسبعة عليها وقوله وتقييده وتقييده
فيها وارزرة ولفاقتان يعني ومما يستحب ايضا تقييد الميت الي احزة وهذا هو المشهور
وعن مالك انه لا يقص ولا يعم ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العتبية ونقل المازري
عن ابن القصار حكى عن مالك كراهة التقييد وفي الرسالة ولا بأس ان يعم الميت ويقص
وقال في المدونة والاثنان في الميت ان يعم مطرق ويعم تحت لحيته كما يفعل بالحي ويتركها
قدرا الذي راجع دواية نظرح علي وجهه وكذلك يترك من ثمار الميتة كذلك نقله في النوادر
وقال في باب بعده قال بن جبيب واحب الي مالك في الكفن خمسة ائواب بعد فيها القفا
والقيص والميزر وتلف في ثوبين وهذا معنى قوله وارزرة ولفاقتان اي مع القفا
والعمامة وانظر هذا في قوله في المدونة ويستحب ان يكفن في ثلاثة ائواب الا ان يحمل
ما في المدونة علي ان الثلاثة لم يعيد فيها القفا ولا العمامة كما قال بعض الاشياخ فيفتق
المعني قال بن شعبان والمرأة في عدد ائواب الكفن اكثر من الرجل واقله لها خمسة
واكثره سبعة وقوله وحطوا داخل كل لفافة الي احزة قال في الدخيرة اذ اخرج من غسله
در علي لفافته حنوط ويوضع الميت عليها ويجعل قطننا عليه كاقورة اعلی المناقد ثوبا
الكفن عليه بعد ان يخر بالعود قال المازري وموضع الحنوط خمسة ظاهرا الجسد ومنه
الاكفان وعلي مساحة السبع الجهة والالنف والركبتين واطراف اصابع الرجلين والمناقد
الغمدن والعينين والاذنين والمنخرين يريه والغمر وهذا مراد الشيخ بالحواش ثم قال

المازري والمغاني وهو مجتمع الوسخ كالابطين وسراج الركبتين وهو مراد الشيخ بالحوليس بقوله
 ومراقه فان ضاق الطبيب فالدابة عند ابن القاسم بالمساجد السبع قال في المدونة ولا نه
 باس بالمسك والعنبر في الحنوط ويجعل ذلك على جسده وبين اظفار مواعن السجود ولا يجعله
 ذلك على جسده وبين اظفار مواعن السجود ولا يجعل من فوق الا كفان قال عطا حب الحنوط
 الي الكافور وهو وفاق وانما كان اولي لانه يسد الاعضا قال القاضي عياض والمراق
 بفتح الميم وتشديد القاف مارق من حلبة كالمغابن والاباط وعكن السطن وقال ابن اللباد
 هي يخرج الاذي وقال العتيبي هي ما بين الاثنين والدبر وقال الروي هي ما سفلى من بطنه
 ورفعها وما هناك والمواضع التي رقت عليها قال وهذا اقرب بعضه من بعض والرفع بفتح
 الراء وضها وقوله وان محرما ومعتدة قال في المدونة وجاز ان يحيط المحرم ولا يلي ذلك منه
 محرم قال في الجواهر وكذلك المعتدة في كغيرها ولا يقفان عن الطبيب يريد ولا يليه منها معتدة
 وقد قال عبد الملك في غسل المرأة زوجها ان يحيطه اذ هي حادة الا ان تضع حملها قال
 ذلك ان كانت حاملا او تكون في موضع ليس فيه من يحيط فلتفعل ولا يمس بالطبيب الا الميت
 وانما جاز حنط المحرم والمعتدة للعجل ولان التكليف قد انقطع لقوله عليه السلام اذا مات
 بن ادم انقطع عمله الا من ثلاث وقال الشافعي لا يطيب المحرم لما في مسلم ان رجلا وقصته
 راحلية وهو محرم فوات فقال عليه السلام اعسلوه بما وسد وكفوه في ثوبيه ولا تجر واراسه
 ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا وفي طريق اجرو ولا تمسوه بطيب واجيب بانه ليس عامما
 للفظ لانه في شخص معين ولا يمنع لانه لم يقل يبعث يوم القيامة ملبيا لانه محرم فيكون
 من باب ترتيب الحكم على الوصف فيعم فلا يتعدى حكمه لغيره الا بدليل وهو انه عليه السلام
 يطلع من خواص الخلق على ما لم يعلم غيره فيختص حكمه به **ص** وصي مشيع واسراعه وقد
 وناحر راكب وامرأة وسترها بقية **ش** هذه مستحبات المتشيع فليست حيان لبسيع الميت
 ملكيا قال في النوادر وبكرة لان يشيعها راكبا تقدم او تاخر من جيب ولا باس ان يرجع
 راكبا قال في المدونة السنة المشي امامها يريد لما في اي داود قال بن عمر رايته عليه
 السلام وابابك وعمر يموت امام الجنادة ولا نه شقعا فيقدمون كما يتقدم الامام في الخس
 ويتأخر عنها في الصلاة لان رويته لما اوفى في ترك الجهد في الدعا وفي الجواهر راكبا وراها
 افضل ليخفف عن الناس وفي اي داود قال عليه السلام راكبا يسير خلف الجنادة وقيل هو
 كالمساوي وقيل يتأخرها قال سند وحيرا بواضع بين الجهات كلها قال ويستحب للنساء التمسك
 وراها للسنة بن شعبان وبكرة ورا الركبان وقوله واسراعه اي اسراع المشيع قال
 في النوادر وقد قال النبي عليه السلام اسرعوا بجنائزكم وقال معاوية رضي الله عنه ان يطعن بموتانا
 ابن يوص ولا نعش بالجنادة المويلا ولكن مشية الرجل في حاجته قال النخعي كانوا يقولون
 انسطوا بالجنادة ولا تدبوا بها ديب اليهود وقيل انما امر بالعملة لانه اذا كان خيرا
 عملوا به اليه وان كان شرا وضعه عن اعناقهم وقوله وسترها بقية يريد المرأة
 قال في النوادر عجلوا قال بن القاسم ولا تترك ستر المرأة بقية في حصر او سفر اذا وجب
 ذلك وقد استحسن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك ولاحد لم يلوكها

فم

محمد بن رافع المشي عليه السلام
 مرونة

وبكبره ما حدث من المباهاة والتخريفه حتى صار عندهم يتزين به قال مالك واول من فعل
 به ذلك زينب بنت جحش وقال الواقدي اول من قتب عليه النعش فاطمة بنت النبي صلى الله
 عليه وسلم ورفع اليدين باولي التكبير وابتدأ بجد وصلاة علي بنيه صلى الله عليه وسلم واسرار
 دعاء ورفع صغيره علي اكف ووقوف امام بالوسط ومنكبي المرأة راس الميت عن يمينه
 يعني انه ليستحب رفع اليدين في التكبير الاولي خاصة وخوف في المدونة بن يوسف وروي
 عن ابن القاسم انه لا يرفع في الاحذولي ولا في غيره هان بن رزقون ومن سماع اشهب ان شافع
 بعد الاولي وان شالم يرفع يني اربعة اقوال وقوله وابتدأ بجد وصلاة علي بنيه يعني
 انه ليستحب الا بجد ابا الجحد وهو الشاعلي الله تعالى لا السورة والصلاة معطوف علي
 المحرور وهو بجد فيكون الا بجد ابيها مستحب وهذا هو المشهور وقد تقدم عن مالك في
 ذلك قولان وقوله واسرار دعاء لانه اوقع في النفس من الجهر ولا نه محقق علي ثا وصلاة
 علي محمد والاسرار بذلك افضل قال في الجواهر ولا يجهر به في الليل ولا نهار وقوله ورفع علي اكف
 قال في النوادر ومن سماع بن غانم قال اشهب وحمل جنازة الصبي علي الايدي احب الي
 من الدابة والنعش فان حمل علي الدابة لمرارة باسما قال بن حبيب ولا بأس بحمل الجنازة
 علي الدابة اذا لم يوجد من يحملها وقوله ووقوف امام بالوسط الي اجزة هكذا قال
 في الرسالة ان الامام يقف في الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبيها وحكا في المدونة
 عن ابن مسعود وهو المشهور روي بن غانم عن مالك انه يقف ايضا عند وسط المرأة
 كالرجل اليمني وثبت في الصحيحين انه عليه السلام قام في امرأة عند وسطها وقال
 ابو هريرة لانه يستترها عن الناس وقال بن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمراة
 جاز وقال اشهب في المجموعة يقف عند وسط الميت احب الي وذلك واسع يريد حيث
 شامنه قال وان تيامن الي صدره فحسن ولم يفرق بين الرجل والمرأة يني اربعة اقوال
 اليمني والذي استحسنته الامية اليوم ان تيامن الي الصدر في الرجل والمرأة اذا
 كان علي نعشها قبة وكان كفها بالقطن وان لم يكن فوسطها لان الكفن اذا لم يكن فيه
 القطن كفها واما قوله راس الميت علي يمينه اي حين المصلي فواصح والباقي قوله
 بالوسط يعني عندي عند وسط الرجل ومنكبي المرأة وانما حذف الرجل استغناء عنه
 بذكر مقابله وهو المرأة عياض ووسط بفتح السين قيدنا عن بعض شيوخنا قاله
 ابو اعليل الحميا في عن القاضي ابي بكر بن دريد وسط الدار ووسطها سواء ورفع
 قبر كسبر مسنما وتاولت ايضا علي كراهته فيسطح وحقوق قريب فيه ثلاثا ونقضية طهار
 لاهله ونقضية وعدم عمقه والمجد وضع فيه علي ايمن مقبلا **ش** انما استحب رفع القبر
 قدر شبر لمعرف به قال اشهب في المجموعة احب الي ان يسمن القبر وان رفع فلا بأس
 به اليمني يريد ان يري علي التسيم وقال بن مسلمة لا بأس بذلك قاله وقبر النبي صلى الله
 عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما مسنمة وهو احسن وفي البخاري ان قبره عليه السلام
 مسنم انتهى وقال بن الحلاب يسطح ولا يسمن لانه عليه السلام سبط قبر ولده ابراهيم وقبر
 المهاجرين والاشطاء رسطو طه حرة وقوله وتاولت ايضا علي كراهته اي تاولت المدونة علي

اشهب في النوادر
 من سماع بن غانم
 قال اشهب
 وحمل جنازة
 الصبي علي
 الايدي احب
 الي من الدابة
 والنعش فان
 حمل علي الدابة
 لمرارة باسما
 قال بن حبيب
 ولا بأس بحمل
 الجنازة علي
 الدابة اذا لم
 يوجد من يحملها
 وقوله ووقوف
 امام بالوسط
 الي اجزة هكذا
 قال في الرسالة
 ان الامام يقف
 في الرجل عند
 وسطه وفي المرأة
 عند منكبيها
 وحكا في المدونة
 عن ابن مسعود
 وهو المشهور
 روي بن غانم
 عن مالك انه
 يقف ايضا عند
 وسط المرأة
 كالرجل اليمني
 وثبت في الصحيحين
 انه عليه السلام
 قام في امرأة
 عند وسطها
 وقال ابو هريرة
 لانه يستترها
 عن الناس وقال
 بن شعبان حيث
 وقف الامام في
 الرجل والمرأة
 جاز وقال اشهب
 في المجموعة يقف
 عند وسط الميت
 احب الي وذلك
 واسع يريد حيث
 شامنه قال وان
 تيامن الي صدره
 فحسن ولم يفرق
 بين الرجل والمرأة
 يني اربعة اقوال
 اليمني والذي
 استحسنته الامية
 اليوم ان تيامن
 الي الصدر في
 الرجل والمرأة
 اذا كان علي
 نعشها قبة وكان
 كفها بالقطن
 وان لم يكن فوسطها
 لان الكفن اذا
 لم يكن فيه القطن
 كفها واما قوله
 راس الميت علي
 يمينه اي حين
 المصلي فواصح
 والباقي قوله
 بالوسط يعني
 عندي عند وسط
 الرجل ومنكبي
 المرأة وانما
 حذف الرجل
 استغناء عنه بذكر
 مقابله وهو المرأة
 عياض ووسط
 بفتح السين قيدنا
 عن بعض شيوخنا
 قاله ابو اعليل
 الحميا في عن
 القاضي ابي بكر
 بن دريد وسط
 الدار ووسطها
 سواء ورفع قبر
 كسبر مسنما
 وتاولت ايضا
 علي كراهته
 فيسطح وحقوق
 قريب فيه ثلاثا
 ونقضية طهار
 لاهله ونقضية
 وعدم عمقه
 والمجد وضع فيه
 علي ايمن مقبلا
ش انما استحب
 رفع القبر قدر
 شبر لمعرف به
 قال اشهب في
 المجموعة احب الي
 ان يسمن القبر
 وان رفع فلا
 بأس به اليمني
 يريد ان يري علي
 التسيم وقال بن
 مسلمة لا بأس
 بذلك قاله
 وقبر النبي صلى
 الله عليه وسلم
 وابي بكر وعمر
 رضي الله عنهما
 مسنمة وهو احسن
 وفي البخاري ان
 قبره عليه السلام
 مسنم انتهى
 وقال بن الحلاب
 يسطح ولا يسمن
 لانه عليه السلام
 سبط قبر ولده
 ابراهيم وقبر
 المهاجرين والاشطاء
 رسطو طه حرة
 وقوله وتاولت
 ايضا علي كراهته
 اي تاولت المدونة
 علي

كراهة التسميم وعلي استجاب به يدل عليه قوله ايضا فن تا ولما علي الكراهة الجنى وتاولا
 غيره علي الاجاحة والعرف من مذهبا جواز التسميم بل هو سنة وهو صفة غيره عليه السلام
 وقبور اصحابه قال وهو المخصوص في الامهات لم ينص فيها علي خلاف ذلك وقوله وجئ
 قريب فيه ثلاثا يريد انه يستحب لمن كان قريبا من القبر ان يجي فيه ثلاث حثيات من
 تراب قاله في النوادر عن ابن حبيب ونحوه في التسمية للجنى عن ابي مصعب قال ويستحب لمن
 كان علي سفير القبر ان يجي فيه ثلاث حثيات من التراب وليس تلازم وقد فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم في قبر عثمان بن مظعون وليس علي الا لزام وقد وقع سالم علي سفير قبر قاتل
 ولم يحث فيه وقال بن سحنون عن ابيه قال ما لك لا اعرف حثيات التراب في القبر ثلاثا
 ولا اقل ولا اكثر ولا سمعت من امر به والذين يلبون دفنها يلبون رد التراب في القبر ثلاثا
 عليها وانظر كيف اقتصر هنا علي غير قول مالك قوله وتقيته طعام لاهله وما يستحب
 ايضا ان يجي لاهل الميت طعام قال ابن عطي الله في بيانه ويستحب تقيته طعام لاهله
 الميت ما لم يكن اصحابا عن النباحة وشبهها لما روي الترمذي وابو داود عن عبد الله بن
 جعفر قال لما جاني جعفر قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فانه قد
 جاهد ما يشغلهم ولان ذلك من التقريب لاهل والجيران واكرمهم فكان مستحبا ومما
 يستحب ايضا تعزية اهل الميت والتعزية هي الحمل علي المصيبة بوعده الاجر والدعاء
 للميت والمصاب وكده عمر بن عبد العزيز التعزية في النساء قال مالك ان كان ملام
 قال ابن حبيب جاني في تعزية المصاب ثواب كبير وان الله يلبس الذي عزاه القوي
 وقال عليه السلام من عزى مصابا كان له مثل اجره وروي انه عليه السلام قال في
 تعزية لرجل بارك الله لك في الباقي واحرك في الباقي وعزاه عليه السلام امرأه بانها
 فقالت ان لله ما اخذ وله ما اني ولكل اجل سمي وكل اليه راجع فاحسبي واصبري فانما الصبر
 عند اول الصدمة وقال بعضهم احسن التعزية ما جاني في الحديث احرك الله في مصيبتكم
 واعقبكم خير منها انا لله وانا اليه راجعون ابن حبيب وكل واسع بقدر ما يحضر الرجل
 ويقدر من منطقه وانا قول اعظم الله احرك علي مصيبتك واحسن عزاك عنها وعقباك منها
 وعقر لميتك ورحمه وجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ونحوه في الجواهر وقوله وعدم
 عمقه هكذا في النوادر عن ابن حبيب ونصه قال بن حبيب ويستحب ان لا يعمق القبر
 حدا ولكن قدر عظم الذراع قال عمر بن عبد العزيز لا تعمقوا قبوري وان خير الارض
 اعلاها واسفلها وفي المبسوط عن مالك لم يبلغني في عمق حفرة الميت شي موقوف
 عليه واجب الي ان يكون مقتضد لا عمقه حدا ولا قربه من اعلا الارض حد الباي
 ولعل بن حبيب اراد بقوله قدر الذراع نفس الحد والا فالقبر مثل ذلك والكبر وما
 يستحب ايضا الحد اذا امكن لقوله عليه السلام فيما رواه الترمذي والنسائي وابو داود
 داود عن ابن عباس انه قال الحد لنا والسق لغربنا ولانه الذي اختاره الله لنبيه صلى
 الله عليه وسلم اذ قد كان بالمدينة صاحبان احدهما لمجد والاخر سق فلما توفي عليه السلام
 اتفق الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ان يحفروا له السابق منها مسبق الذي لمجد وما اختاره

اي خبر مودة
 رضي الله عنه

ع
 ابنها

تعزية التعزية

الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم لا شك انه لا فضل قال في المواد ر قال مالك
في العتبية من رواية بن عطاء اللحد والشق كل واسع والحد احب الي انهي فان لم يكن اللحد
لكون التربة تهليل وتنقطع فالشق اولى ان لا يكاد ينهي اللحد فيها وان كفيها في وقت الدفن
علي وجه فلا يؤمن تهليلها وانقطعتا نقطت عما بعد فتكون للحد ولا شق بن مزين وغيره والحد
ان يحفر في الجوف في حائط القبر ويدخل فيه الميت ويسد بالطين وقوله وصحج فيه علي ابن
هكث ا قال في المواد ر عن ابن جيب وحن في الرسالة بن جيب وليد الميت في قبرة علي
سنة الامن الي القبلة وعيد بده النبي علي جسده ويعيد راسه بالتراب ليلا ينقبض ويقال
رجليه برفق وقد نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم اوصوا ان يفعل به ذلك
فان لم يكن فعلى ظهره مستقبل القبلة بوجهه قاله الباكي وغيره فان لم يكن فعلى جسده
الا مكان **ص** وتدورك ان حوّل بالحضرة كتكليس رجليه وكترك الغسل ودفن من اسلم في
مقبرة الكفار ان لم يخف التغير وسده بدين ثم لوح ثم قردود ثم اجر ثم قصب وسن التراب
اولي من التابوت **ع** يعني ان الميت اذا حوّل به الوجه المطلوب في دفنه ولم يطل ذلك فانه
يتدارك وحول عن تلك الحالة قال في النواذر واذ اجعل في اللحد لغبر القبلة او علي
شفه الاسير قفاك بن القاسم واسهب وسحون فان لم يوارى او القوا عليه ليسير من التراب
فليحول الي ما ينبغي وان فرغوا من دفنه ترك وكذا لك روي موسى عن ابن القاسم اذا جعل
علي سقاه الاسير وقال سحون اذا جعلوا راسه موضع رجليه وحملوا وجهه مستديرا
القبلة وقد واروه ولم يخرجوا من القبر وواروه فليتركوه ولا ينشئ قال ابن جيب في هذا
انه يخرج محدثان دفنه فان طال وحيف عليه التغير ترك كذلك وقال في باب مثله
ومن المجموعة قال سحون واذا ذكر وانه لم يغسل فان لم يخرجوا من القبر اخرج وغسل
وان واروا ترك ولا ينشئ اذا تفاوت ومن العتبية روي محمد بن خالد عن ابن القاسم في غيب
تقدم فيجد امراته المضراية قد دفنت ولدها منه في مقبرة المضاري فان كان حيا
ذلك ولم يخف ان يكون تغير فليخرج به الي مقبرة المسلمين وان خاف فليدعه وروي عنه عيسى
في مضراية عرض عليها الاسلام فاجابت وعسلت ثيابها وقالت كيف اقول فقال قولي اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان عيسى روح الله وكلمته فقال ذلك
كله ثم ماتت فدفنت في قبور البضاوي قال اري ان تنشئ وتغسل ويصلي عليها وتدفن
مع المسلمين الا ان يكون تغير وقوله ان لم يخف التغير فنفذ في جميع المسائل المتقدمة
وقوله وسده بدين انه يستحب سد اللحد بدين فان لم يوجد فباللوح **ق** ابن
جيب الا فضل بالطين ثم بالالواح ثم القراميد ثم الاحز ثم الحجارة ثم العصب ثم سن التراب
وسن التراب خير من التابوت ولم يبلغني سن التراب عن احد ممن مضى عمره ومن القاسم
امر به في نفسه قال **ص** ويستحب سد الخلل الذي بين اللين ولقد امر به النبي صلى الله
عليه وسلم في ابنه ابراهيم وقال ان ذلك لا يعني عنه ولكنه اقر لعن الجاهل وقال ان الله يحب
اذا عمد العبد عملا لحسينه وفي حديث اخر ان سعه والقراميد هو شي يعمل من طين
يشبه وجوه الخيل **ص** وجاز عند امرأة ابن كسح ورجل كرضيعة والمال السخن وعدم ذلك

عن ابن جيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الترابية القبر
قبره بدين ثم عرسه بدين ثم عرسه بدين ثم عرسه بدين
قال ابن جيب في هذا
القبلة بوجهه
تدورك ان حوّل
تغير وسده بدين
ثم لوح ثم قردود
ثم اجر ثم قصب
وسن التراب

كثرة
كثرة
كثرة

لكثرة الموتي وتكفين علبوس او من عفر ومورس وحمل غير اربعة وبد اباي ناحية والمجن
 مبتدع وحزوح متجالة او ان لم يحش منها الفتنة في كاب وزوج وابن واخ وسبقها ولبوس
 قبل وضعها وتقلدان من بدو وبكا عند موته وبعده بلا رفع صوت وقول قبيح **ش** لما فرغ
 رحمه الله تعالى من ذكر المندوبات **ش** في ذكر المباحات المتعلقة بجهنم الميت فمن ذلك
 حوات تعسيل المرأة الصبي كابن ست سنين وسبع لا يهاجور لها ان ينظر الي بدنه ولقوله
 تعالى او الطفل الذي لم يظهر واعلي عورات النساء ومن ذلك ايضا حوات تعسيل الرجل
 الصبي المرضعة واختلف فيها ان كانت ممن لم تبلغ ان تستهي فذهب المدونة وهو قوله
 ابن القاسم انه لا يغسلها واجاز اشبه غسلها واما من تشهي فلا خلاف في منع تعسيلها للرجال
 كبت سبع سنين وتسع وخوها لانه لا يجوز للرجال لمسها ولا النظر اليها للذة وكانت كالبايع
 ومما يجوز ايضا غسل الميت بما المسخن قال في الموادر ومن المجموعة وواسع غسله
 بالما وحده سخيا وباردا وكذلك ما كان في المختصر وقوله وعدم ذلك لكثرة الموتي يعني اذانه
 كثرت الاحوات جاز للغسل التعسيل من غير ذلك قال **ابن حبيب** لا باس عند الوبا وما
 يشد على الناس من غسل الموتي لكثرة تعجيل ان يحترق فيه يغسله واحدة بغير وضوء
 عليهم الماصبا ولو نزل الامر بالقطيع وكثر الوبا جدا وموت العبد فلا باس ان يقبر وبغير
 غسل ان لم يوجد من يغسلهم ويجعل منهم القدر في قبره وقاله اصعب وغيره من اصحاب مالك
 وقوله وتكفين علبوس الى اخذه يعني انه يجوز ان يلفن الميت من علبوس ثيابه او غيرها لان
 ابا بكر رضي الله عنه امر ان يكفن في ثوب من ثيابه التي يلبسها وقال ابي احق بالجديد
 انما هو للمهنة والصدقة ولان العرض منه ستر العورة دون المفارقة وقد تقدم ذلك
 ويجوز ايضا بالمصبوغ بالورس والزعفران لانهما من نوع الطيب ولا كراهة في ذلك
 واما المعصفر ففي المختصر لا يكتفى فيه الا ان يصطر اليه وفي المجموعة لا باس به للرجال والنساء
 وفرقوا على الاول بينه وبين ما قبله لان المعصفر زينة وليس ذلك بمحله حكاة بن بشير
 وفيه نظر لا يخفى وقوله وحمل غير اربعة يعني انه يجوز حمل النفس على ما امكن ولا مزينة
 لعدم على عدد قاله في المدونة وهو المشهور وقال **ابن حبيب** يستحب ان يحمل اربعة
 لنيل قيل قال **ابن حبيب** يستحب ان يحمل من الجوانب الاربعة ويبدأ بمقدم السور لا يسره
 وهو بين الميت فيصنعه على منكبه الايمن ثم يحتم مقدمه الايمن وهو يسار الميت وروي ذلك
 غير واحد من الصحابة والتابعين وكان مالك يوسع في ذلك ان يبدأ بما شا ويحمل كيف يشاء ولا
 يحمل ويحمل بعض جوانبه ويضع بعضا قال والفضل فيما ذكرت لك قال مالك في المختصر لا باس
 بحمل السور من داخله وخارجيه ويبدأ من اي نواحيه شاقلة في الموادر ونقل اللحن والماز
 عن **اسيب** انه قال يبدأ بالمقدم من الجانب الايمن ثم الموحزقا لا يريد الايمن قال **شجرة**
 المقدم الايسر ثم الموحز الايسر ومعنى قوله والعين مبتدع اي من قال بان يبدأ باليمن
 او باليسار كما تقدم وهكذا قال في المدونة وانظر هذا مع ما نقل **ابن حبيب** من ان الصحابة
 قد فعلوه وقوله وحزوح متجالة الى اخره اي ويجوز خروجه المتجالة ومن لا يخفى منها الفتنة
 اللحن النساء في الخروج الى الجبارة متجالة يجوز ذلك لما وان كان الميت اجنبيا وشأنه يجوز

هذا قال **ابن حبيب** قال **الغوري** وروى عن
 خلاصه قول **ابن حبيب** ان الميت يغسل بماء

هذا قال **ابن حبيب** ان الميت يغسل بماء
 قال **ابن حبيب** ان الميت يغسل بماء

انما

لها ان يخرج اذا كان الميت ابا او اخا او زوجا وما سببه ذلك ولا يخرج اذا كان اجنبا
وراة ندية حسنة بكثرة لما الحزوح وان كان الميت احدا قاربها وبكثرة لها ان يتصرف في الجاه
وقال غيره حروجهن على ثلاثة اقسام فيجوز للقواعد ومن من تعدن عن المحرمين لعلوا اسن
المعترضين القريب والاجنبي وفي مراده هنا بالمجالات قاله وقسم حرم وهو من حشيتي منها الفتنة
وبكثرة من فقد منها الوصفان بان قصر منها عن القواعد ولا يحشيتي منها الفتنة الا ان تقطر
مصبيتها بموت ابيها واخيها او زوجها فتستفي الكراهة وهو قوله في المدونة وهذا المعنى
قوله او ان لم يحشيتي منها الفتنة ومفهومه انه اذا حشيتي منها الفتنة لا يجوز لها الحزوح كما
تقدم وقوله في كتاب الى اخره معلق بحزوح من لم يحشيتي منها الفتنة واما المجادلة فتعزى للفتنة
والاجنبي كما علمت وقوله وسبقها يعني انه يجوز سبق الحنارة الى القبر لان فيه التحفيف
على الناس لا سيما ان كان الناس كثيرا **قال** في المدونة ولا بأس بسبقها وتستره وقال
في النوادر والحلاب ولا بأس بالجلوس قبل وضع الحنارة وفي المدونة وجاز بالجلوس
عند القبر قبل ان توضع من ابي زيد هذا في الماشي واما الراكب فلا ينزل حتى يوضع وظاهر
قول الشيخ هنا وجلوس قبل وضعها الاطلاق كما في الحلاب ونقله ايضا في النوادر عن
المختص في موضع اخر وقوله ونقل وان من بد وقال في النوادر عن ابن حبيب ولا بأس
ان يحمل الميت من البادية الى الحاضرة ومن موضع الى موضع اخر يدفن فيه وقدمات سعيد
بن زيد وسعد بن وقاص بالعقيق فخلا الى المدينة ومات سعيد بن عبد العزيز بالجوف فحمل
الى المدينة بن ابي زيد وهذا كله من رواية بن وهب كما ذكر بن حبيب ومن الجوف
قاله علي عن مالك ولا بأس ان يحمل الميت الى المصر فيدفن ان كان مكانا قريبا وانظر هل
اراد بالنقل سواد فن الميت اول يدفن او اذا لم يدفن والظاهر الاول فقد قال
في النوادر ايضا ان طمحة اصيب يوم الحمل فدفن فزاي انسان في المنام انقلوه فقتل
ودفن في مكان اخر **قال** في الموطأ ذكر الذين حزب السيل قبتهما فنقلوا الى مكان
اخر ومن كتاب البخاري ذكر الحديث ان جابر بن عبد الله قتل ابوه يوم احد فدفنه
جابر مع رجل اخر ثم لم يلبث نفسه ان يتركه مع اخر في قبر قال فاستخرج بعد ستة اشهر
فان اهو كيوبر وضعته معه هنية غير انه **وقال** في الحديث الاخر وقد ذكر اخرجه
وراد فاحر حبه وجعلته في قبر علي صدة وقوله في الحديث الاخر وبكا عند موته وبعد
الى اخره يريد انه يحون البكا على الميت عند موته وبعده بالشرطين المذكورين قال
في النوادر عن ابن حبيب وقد ارجح البكا على الميت قبل الموت وبعد ما لم يرفع به
الصوت ويكون معه كلام بكه او اجتماع من النساء وبكي النبي صلى الله عليه وسلم وراهم
يجود بنفسه فقتل له فقال تدمع العين وحزن القلب ولا تقول ما سخط الله
يا ابراهيم لولا انه امر حق ووعد صدق وقضنا مقضى وسبيل ما ياتي وان الاخر منا لا حق
بالاول لحزننا عليك ووجدناك اشد من وجدنا وجزئنا هذا واننا بك يا ابراهيم لم نزل
ثم استرجع عليه السلام واكثر من حمد الله تعالى ونفى الى عايشة بعض اهلها فزفطن
خارجها ورداها علي وجهها وانحيت ساعة ثم سكنت وقالت لا بأس بهذه الدفعة

هذا ما ذكره ابن ابي
الاشعث في كتابه
في القبر

يصلي عليها وقوله وحملها بلا وضوء يعني انه بكرة لمن على غيره وضوء ان يحمل الحنارة لينصرف
 اذا بلغت هكذا روي بن القاسم عن مالك في العتبية ابو محمد قال بعض اصحابنا وما جاء
 ان يؤضأ من حمله اي فيكون متوضيا حتى اذا بلغت صلي عليها لا على ان حمله بوجوب الوضوء
 ولكن بكرة له ان ينصرف ولا يصلي عليه ولم يري بحمله على غيره وضوء في رواية اشهد بانها
 وقوله وادخله المسجد والصلاة عليه فيه بن يوسف بن المدونة قال ما لك رحمه الله انك ان يوضع
 الحنارة في المسجد فان وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس ان يصلي عليها من المسجد
 بصلاة الإمام اذا اصابه خارج المسجد بأهل البيت واختلف في الصلاة على الميت في المسجد
 بالكراهة والجواز والمنع فذكر ذلك مالك في المدونة وقال بن حبيب لو صلي عليها في المسجد
 ما كان ضيقا لما روي من الصلاة على سهيل وعلي عمر فيه وقال بن سحنون ترك ذلك للبيهي صلي
 الله عليه وسلم وخرج في البخاري للمصلي وقال بن شعبان لا توضع الحنارة في المسجد
 لانها ميتة وهذا يقتضي ان يكون ممنوعا حرمة المسجد لانه نجس وقد تقدم الخلاف في طهارة
 وقوله وتكرارها يريد اعادة الصلاة على الميت مكرهة قال في الرسالة ولا يصلي على من صلي
 عليه لان في الصلاة عليه من الفضل والخير ما لم يكن في الصلاة على غيره وفي المنع منه دلالة
 على انها لا تغا دعلي غيره ولان الميت اذا غسل لم يعد غسله فذكر ذلك الصلاة عليه وايضا
 فان الصلاة عليه فرض كفاية فاذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين فكانت الصلاة
 ثانيا كالنفل وهو لا يتنفل عليه ونقل عن ابي عمران انما ذلك فيما اذا اصلت عليه جماعة
 واما لو صلي عليه رجل واحد خارج للجماعة ان تعيد بعده ولعله احذ من اجازة صلاة
 النساء عليه واحدة بعد واحدة كما هو المذهب **ص** وتفسيل حجب كسقوط وتجنبه
 وتسميته وصلاة عليه ودفعه بدار وليس عيبا بخلاف الكبير لاحايض وصلاة فاضل
 علي بدعي او مظهر كبيرة والامام علي من حده القتل بعقود او حد وان تولاه الناس دونه
 وان مات قبله فتردد **ش** قوله تفسيل حجب هو من باب اصناف المصدر الي الفاعل
 يريد انه بكرة لمن يكون حنبا ان يفضل ميتا قال في النوادر ومن المجوعة قال ابن القاسم عن مالك
 ولا يجب للحجب ان يفضل الميت ولا ينبغي ذلك للحجب وذلك جاز للماضي قال بن حبيب وتفضل
 الحايض الميت ولا ينبغي ذلك للحجب من رجل او امرأة قاله مالك والثوري بن العزطي واختلف في
 غسل الحجب الميت واجازته احب اليها واجاز بن عبد الحكم ذلك وقوله كسقوط اي كالتفصيل
 سقط قال في المدونة والصبي اذا لم يستهل صار خا والسقط لا يرثان ولا يورثان ولا يسمي
 ولا يغسلان ولا يحطمان ولا يدفنان في الدور وهكذا قال في المجوعة وغيرها قال بن حبيب
 ولا بأس ان يغسل عنه الدم لا يغسل الميت ويلق في حرقة ووجه كراهة دفنه في الدار
 خوفا من ان يهدم الدار فتشتت طعامه وايضا فانه قد يحتاج الي بيعها فيدخل الجسر في
 البيع وهذا هو المشهور واجاز في الواححة دفنه في الدار وعلي المشهور اختلف هذه
 لا يكون ذلك عيبا في الدار وهو المخصوص حكاة بن بشير او عيبا قولان والسقط
 يقال بفتح السين وصمها وكسرهما ثلاث لغات مشهورات وقوله لاحايض اي فلا بكرة تغسلها
 الميت وقد تقدم ذلك عن بن القاسم وقوله وصلاة فاضل علي بدعي او مظهر كبيرة وانما

صلاة البدخلى

الحنارة تعد جماعة ان تيسر
 ولا يجزئ بدلي جواز الحنارة
 صلاة النساء عليه كذا في المجوعة

شحنا من به ينفذ من جسر
 لغيره اذ لا يورثان

للمتميز كجرا وخشبة بلا نقش **ش** البكا عبد ويقصر من مده حمله علي العويل والصراخ
ومن قصره حمله علي البكا والدسوع من غير صوت وقد جمع الشاعرين اللغتين فقال
بكت عيني فحت لها بكاهما وما يعني البكا ولا العويل وانما كره اجتماعهما للبكالان
ذلك يودي الي رفع اصواتهن والى النباحة المروعة وقد تقدم في النوادر عن بن حبيب
كرهته اجتماعهن لذلك وقد امر صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه ان يذهب لساجفد
يكنهن وقال له اذهب فاحث في افواههن التراب وذلك عند اجتماعهن للبكا حين
جاءهن بغشي جعفر وظاهر كلامه انهن لو اجتمعن للبكا ثم عرض ما يوجب ذلك انه لا يكره
اي بلا رفع وتول قبيح وهو كذلك كما قال تقدم وقوله وتكبير بغش وفرسه مجرب هكذا
قال بن حبيب في النوادر ونضه وبكره اعظام النعش وان يفرش تحت الميت قطيفة
حريرا او قطيفة حمرا ولا يكره ذلك للمرأة وظاهرة التفرقة بين الرجل والمرأة وظاهره
كلام الشيخ الاطلاق فانظروا لعدل التفرقة بالسنة الي الحرير فقط وما بعده لا الي النعش
وقد تقدم ان حكم الرجل والمرأة في التكفين في الحرير سواء علي المذهب وان بن حبيب حوزة
للنساء فقط فهو هنا كذلك علي اصله وقوله واتباعه بناه قال في المدونة ولا ينبغي الميت
بجمر بن يوش وكرهه ابو هريرة وعائشة رضي الله عنهما وقالت عائشة لا يكون احذر اداة
ان يتنعوه بالنار انتهى وفي النوادر قال مالك في المختصر ولا ينبغي الميت بناه وقال
اسهب كرهه الصحابة بن حبيب وانما كره ذلك ثفا ولا في هذه المقام ان يتنعوه ابو الحسن
الصغير فان كان في الحجرة طيبة كرهه لوجهين الثفال واسرف قال وبكره تطيب الدار عند
الاحتضار وقوله وندا به عسجد واباه يعني انه يكره ان ينادي بالميت في المسجد او علي
بابه قال في البيان والندا بالجنادة في المسجد لا ينبغي ولا يجوز باتفاق لكرهته رفع
الصوت في المسجد واما الندا علي ابواب المسجد فكرهه مالك في العتبية لقوله عليه السلام
اياكم والنبي فان النبي من عمل الجاهلية والنبي عندهم ان ينادي في الناس الا ان فلانا
قد مات واستخفه بن وهب قال واما الادن بها والاعلام من غير ثفا فذلك جازيما
وهذا معنى قوله لا يجلت بصوت خفي ومما يكره ايضا القيام للميت وهكذا روي علي
عن مالك قال وهو احب الي تغله في النوادر قال وقال بن حبيب عن بن الماحون في قوم
جلسوا ينتظرون جنازة فليس عليهم واجبا اذا رواها اقبلت ان يقوموا فزيت منهم
اولعت ولكن القيام لها من عمل البر يوجب فاعله ولا شيء علي من لم يعمل به قال بن حبيب فان
مرت فلا يعرض عنها فان ذلك من الخفا في الادب والدين وقد روي فيه ان يوقى حتى يلحقه
وما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم يجلس بعده انما هو توسعة
علي امته من جلس في سعة ومن قام وكذلك الا ان يقبر وقال غيره القيام لها مشوخ وقوله
وتطمين قبره او تبطينه قال في المدونة تجس وهو تحميم القبور والبناء عليها
وكذلك في الرسالة وغيرها والمراد بالتحميم التبييض بالحصب وهو الجير وقال
في النوادر من العتبية من سمع بن القاسم وكده مالك ان يرصص علي القبر بالحجارة
والطين وفي الجواهر ولا يحميم القبر ولا يطين ومما يكره ايضا البناء عليها والتخوير

باب

الضابط

باب

اذا لم يكن للمباهاة ولا لقصد التمييز كما قال نعيمه وعلي هذا اقالبنا علي القبر على
اقتسام ثلاثة ان عري عن قصد فهو مكروه وان كان لاجل المباهاة حرم وقد نص
عليه البايع واختلف اذا قصد به التمييز فقليل يجوز وقيل بكراهة حتى ذلك الموضع من غير
وانما اخذ ابراهيم الكراهة من اطلاقه في المدونة قلت وهو ظاهرها لانه لم يقيد شيئا
من غيره والحوان في غيرهما قال والظاهر ان القصد للتمييز غير مكروه وانما كره في
المدونة البناء الذي لا يقصد به العلامة والافكيك بكثرة ما قصد به معرفة قبره
وقوله الحجر او خشبة لا نقض فان ذلك جائز بن يوسف قال بن القاسم في العتبية لا بأس
بالحجر والعود يعرف الدجل قبره ولبه ما لم يكتب فيه وهو معنى قول الشيخ لا نقض الشيخ
واجاز علماء وناظر كذا حجر او خشبة عند راس الميت ما لم يكن منقوشا لما روي انه صلى الله
عليه وسلم وضع بيده الكريمة حجر عند راس عثمان بن مظعون وقال اعلم بها قبر اخي فادفن اليه
من مات من اهلي وكره بن القاسم ان يجعل علي القبر بلاطة ويكتب فيها قال واما حوتير بن يوسف
الدين بيتا فقالوا انه جائز ما لم يرفع الي قدرها وي فيه اهل الفناء بسبب ذلك فان قيل
ان يلب منه مستراهل الفساد ويترك باقية نقله عن بن عبد السلام وفي التتبعات واختلف
في بناء البيوت عليها اذا كانت في غير ارض محبسة وفي المواضع المباحة وفي ملك الانسان
فاباح ذلك بن القاسم وقال غيره ظاهر المذهب خلافه قال الشيخ واما الموقوف كالقراة
التي بمصر فلا يجوز فيها البناء مطلقا ويجب علي ولي الامران يامر بهدمها حتى يصير طولها
عرضا وسماوها عرضا ولا يغسل شهيد معتزك فقط ولو ببلد الاسلام ولم يقاتل فان
احبب علي الاحسن لا اندفع حيا وان انقذت مقاتله الا المجهور ودفن شيئا به ان سترته
والا زيد بجف وقسوة ومنطقة قل عنها وخاتم قد قصته لادرع وسلاح **ش** الكوفي بذلك
عدم الغسل عن ذكر عدم الصلاة اعما د اعلي ما تقدم من ان الصلاة والغسل متلازمان
فمن غسل صلى عليه ومن لم يغسل لم يصل عليه علي ان في الملازمة المذكورة نظرا وقد مره
بيانه والعرض من هذا الكلام ان شهيد المعتزك لا يغسل ولا يصل عليه كما قال
في المدونة وغيرها لقوله عليه السلام رملو هربيا بهم فانهم سعتون الدون لون الدم
والزنج ربح المسك وقيل لما لك ابلغك ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة فلبس سبعين
تكبيرة قال لا ولا انه صلى علي احد من الشهداء ابن رشد واختلفوا في علة عدم الصلاة
عليه فقل لان الصلاة انما هي شفاعت لمن عليه ذنوب والشهيد مستغفر عن الشفاعة
لعلود رحمة وكثرة ثوابه ولهذا قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه وانما كانه
الناس يدخلون عليه افواجا فيدعون وينصرفون وقال بن وهب انما لا يصل عليه
لان حجي بن رشد وهذا اعتلال ضعيف لانه يقسم ماله وتنكح زوجته ولو كان حيا ما قسم ماله
ولا تنكح زوجته واسناد بقوله شهيد معتزك فليقط الي ان الشهيد الذي لا يغسل ولاه
يصل عليه هو من مات في المعتزك في وقت قتال الكفار قال اصبح والمرأة والصبي
في ذلك كذا ذكر البايع وقوله ولو ببلد الاسلام يريد انه لا يغسل الشهيد ولا يصل
عليه ولو قتله العدو في بلد الاسلام وهذا قول بن القاسم وابن وهب واسهب وهو

ظاهر

ظاهر المدونة بن بشير وهو المشهور وتغالبه وهو قول بن سعيان عند المازري وابن القاسم
 عند بن شاس يغسل ويصلي عليه لان درجته اخطت عن درجة الشهيد الذي دخل بلاد
 العدو وقوله ولم يقاتل او امرأة او رجل في معترك او غير معترك او دخل عليهم في بيوتهم فدل
 لهم حكم الشهيد او يد فتوايهم واختلف اذا قتل العدو شخصاً نائماً هل حكمه حكم الشهيد
 وهو قول بن وهب واصبغ بن الحاجب وهو الاصح او يغسل ويصلي وهو قول بن القاسم في العتبية
 ابن يونس وبالأول قول وقوله ان اجنب يريد ان الشهيد لا يغسل ولو كان جنياً ولا
 يصلي عليه وهكذا في النوادر عن اسهب ونصه ومن العتبية قال اسهب وان قتل في المعركة
 وهو جنبي فانه لا يغسل ولا يصلي عليه وقاله بن المحبسون انتهى بن وهب وقد قتل خطلة
 بن عامر الايضاري يوم احد وهو جنبي فلم يصنع شي فغسلته الملائكة بين السما والارض
 وقال سمعون يغسل ويصلي عليه قيل والاول هو الاقرب واليه اشار بقوله علي الاحسن
 وقوله لان رفع جيا وان انقذت مقاتله قال في الجواهر فان رفع من المعترك جيا ثم مات
 فالمشهور من قول بن القاسم انه يغسل ويصلي عليه الا ان يكون لم يبق فيه الا ما يكون من عرق
 الموت ولم ياكل ولم يشرب وقال سمعون ان كان علي حال يقتل قاتله بغير قسامة فهو في معنى
 الميت في المعترك وان كان لا يقتل قاتله لا بقسامة غسل ويصلي عليه وقال في النوادر ومن
 كتاب بن سمعون قال اسهب الشهيد الذي لا يغسل ولا يصلي عليه من مات في المعركة فقتلها
 فاما من جلد الي اهلها فمات فيهم او مات في ايدي الرجال او بقي في المعركة فقتلها فاما من
 جلد الي اهلها حتى مات فانه يغسل ويصلي عليه انتهى وقال مالك ان اكل او شرب غسل ويصلي
 عليه بن القصار ان عاصي يوما واكثر فاكل وشرب غسل ويصلي عليه وقوله الا المشهور اي فله
 حكم الشهيد وهو مقتضى من قوله لان رفع جيا ثم قال ويدفن بشيا به الي سترته والاريد
 هذا القول صلى الله عليه ولم يملوه بشيا بهم قال في المدونة ويدفن بشيا به ولا ينزع
 منه شي ولا يزداد عليها شي خلافا لاسهب واصبغ وهذا اذا كانت سترته كما قال فان لم تستر
 زيد عليها ما يستوي الجنى ولا خلاف انه اذا وجد عريانا انه يوارى بثوب وانه ان كان عليه
 ما لا يستوي جميع حسبه انه يعبر بقية ذلك بالستر والاصل في ذلك حديث مصعب بن عمير قتل
 يوم احد ولم يترك الاثر ان عطي به راسه بدت رجلاه وان عطي رجلاه بدت راسه فقال
 النبي صلى الله عليه ولم عطا راسه واحملوه علي رجليه من الاخر فان لم يجد الا دون ذلك عطي
 من سترته الي ركبتيه فان كان فيها فضل عطي ما فوق ذلك الي صدره وقوله يحفن وقلنسوة
 ومنطقة قد ثمنها هذا يدل من المجرور وهو قوله بشيا به اي ودفن يحفن الي اخر ما ذكر
 الجنى ولا ينزع عنه الغدو ولا القنسوة ولا الخفاف قال في العتبية ولا المنطقة الا
 ان يكون لما حظب ثم قال وقال اسهب في مدونته ينزع عنه القنسوة والخفاف والجزء
 المحنوة وليس هذا اجسن واري ان لا ينزع عنه شي الا السيف والرمح وتنزع الخاتم خفيف
 وقوله وخاتم قد فضه اي قد عمن فضه قال بن القاسم في العتبية ولا ينزع عنه
 الخاتم الا ان يكون نفيس الفخس وقوله لا درع وسلاح اي فينزع عنه الجنى قال
 بن القاسم ينزع عنه الدرع والسيف والرمح يريد والة الحرب **ص** ولا دون الجمل ولا المحك

هذا هو الذي قاله بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية

هذا هو الذي قاله بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية

هذا هو الذي قاله بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية
 من العتبية قال بن القاسم في العتبية

تلفه وان صغيرا ارتد او نوي به سببية الاسلام الا ان يعلم كان اسلم او كفر من ابويه
يعني ان الانسان اذا وجد منه دون اجل فانه لا يغسل ولا يصلي عليه وهو مذهب المدونة
قال فيها ولا يصلي على يد او رجل ولا على راس مع الرجلين وانما يصلي على اكثر البدن وقاله
بن حبيب يصلي على العضو الواحد بعد غسله وجهه ما روي ان ابا عبيدة صلي على رأسه
بالسائر والمشهورة لا احتمال ان يكون صاحب ذلك العضو صيا فيكون قد صلي على يديه
قال بن الماجشون انه يصلي على الراس اذا وجدت لان فيها اكثر الديارات ويرد عليه وعلى
بن حبيب جواز ان يكون قد صلي على يديه ان هو على ما ذكره اكثر الجسد فيكون قد صلي على
مرتين وهو خلاف المشهور فظاهرهما هنا ان النصف لا يصلي عليه وهو مذهب المدونة وعلى
قول بن حبيب يصلي عليه من باب ادلي وقد جلي بن شير الخلف في النصف ودون بن شير ولا
خلاف انه يصلي على اجل الاما عند بن حبيب فانه قاله اذا كان الجسد مقطعا فانه لا يصلي عليه
وعلى ذلك بان الصلاة لا تكون الا بعد الغسل وهذا لا يمكن غسله لكن نقل المازري عن سيب
اذا وجد نصف بدن ونحوه الراس انه لا يغسل ولا يصلي عليه وهو يقتضي الخلاف في اجل
خلاف حكاية بن شير الاتفاق على ذلك واستشكل التمسك بعدم الصلاة على النصف بان
الي عدم الصلاة عليها بالكلية بن رشد والعللة في ترك الصلاة على بعض الجسد عند مالك
واصحابه ان الصلاة لا تجوز على الغائب واستحقاق اذا غاب الميسر منه الثلث ودون قوله
ولا يحكم بكفره يعني انه لا يصلي على من يحكم بكفره كبير كان او صغيرا قاله في المدونة ومن
استوي صغيرا من العدو او وقع في سهمه من المخم فانه صغيرا لم يصلي عليه وان نوي به
سيده الاسلام الا ان يحجب الي الاسلام بما يعرف انه عقله وهذا اذا كان كبيرا يعرف ما جاء
اليه وقد اختلف في الصغير المسمى من اهل الكتاب فروي بن القاسم عن مالك واخذه انه لا
لا يجبر على الاسلام ولا يحكم له بحكمه حتى يحجب وقا هر روي بن نافع عن مالك في كتاب الجاه
الي اصل الحرب من المدونة انه جبر وهو اختيار بن عبيد قال لان الاسلام يعلموا ولا يصلي
عليه وقال المدنيين ورواه معني بن عيسى وقال بن الماجشون جبر الا ان يكون معه
احدا ابويه فيكون تبعاله عالم يفرق بينهما الاملاك هذه الاقوات الاربع فان مات قبل
الجبر في الموضع الذي يجبر فيه فقال بن دينار ورواه معني عن مالك انه يحكم له بالاسلام
وقال بن وهب حتى ينوي به سيده وقال بن حبيب حتى يرتفع عنه حدائة الملك شيئا ويرسده
نوي اهل الاسلام ويكرعه بشرايعهم وقال سحنون حتى يحجب اليه بعد البلوغ وقبل حتى يحجب
اليه او يعقل الاجابة ببلوغه حد الاثارة او نحو ذلك ولا خلاف في الكبير المسي من انه لا يجبر
واختلف على جسد المسي من الجوس اذا لم يكن معه احدا ابويه او هما معا في ملك او املان فان
مات قبل الجبر فعلى ما تقدم من الخلاف واختلف في جبر الكبير منهم على قولين واختلف في ولده
المضراي اذا ولد في ملك المسلمين فذهب بن حبيب وهو مثل قول بن القاسم انه لا يجبر لان
المسي وعكس ذلك لابي مصعب وقوله وان صغيرا ارتد هذا مذهب المدونة قال فيها ومن
ارتد قبل البلوغ لم يؤكل ذبحته ولا يصلي عليه بناء على الحكم بكفره وقال سحنون يصلي عليه
لانه يجبر على الاسلام ويورث وقد نقل بن عبد الواسع اتفاق الاصحاب على قتال اولاد المسلمين

اذا ارتد واثماد واعلى الردة بعد البلوغ ثقله المانري وقوله او نوي به سابعه
 الاسلام يريد ان سيده اذا ساء ونوي به الاسلام لا يكون بذلك مسلما فلا يفضل ولا نه
 يصلي عليه وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب كما تقدم وقوله الا ان يلم يريد بامر يعرف
 كما قال في المدونة وقوله كان اسلم ونفرت من ابويه يريد ان ولد الكافر اذا اسلم ونفرت من ابويه
 قبل بلوغه فانه يحكم باسلامه فيفضل ويصلي عليه وصححه بعض الاسيماخ وقيل لا يفضل ولا
 يصلي عليه بناء على عدم الحكم باسلامه **ص** وان اختلطوا غسلوا وكفنوا ومنزلة المسلم بالنية في الصلاة
ش يعني اذا اختلط المسلمون بغيرهم من الكفار ولم يعرفوا فعلهم ذلك قال في النوادر من
 العينية قال موسى عن ابن القاسم في نكر مسلمين فيهم رجل كما فرلا يعرف ما توأخت هدمه
 فليغسلوا ويصلي عليهم اجمع وينوي بصلاة المسلمين منهم قال سمعون وان مات رجل تحت هدم
 احدهما يهودي ولا حدهما مال فلم يعرف المسلم ولا ذ والمال فليغسلوا ويكفنا من ذلك المال ويصلي
 عليهما والنية اسلم او يد فنان ويبقى المال موقوف او اذا وجد واعثقه موقفي مسلمين الا واحدا
 كافر الا يعرف مغل ذلك وكذلك ان كان فيهم واحد مسلم مجهول والباقيون يهود لا فليصلي عليهم
 بعد الغسل وينوي بالدعاء اسلم وقاله اسهب اذا كان فيهم واحد يهودي فسقط عليهم جدار
 فلم يعرف المسلم بعينه فليصلي عليهم والا فلا **ص** ولا سقطت سيته ولو حرك او عطس او بال او فتح
 الا ان يتحقق الحياة وغسل دمه ولو جرقه ووري هذا معطوف على قوله ولا يغسل شهيدا
 ولا يغسل سقط ولا يصلي عليه وهو مذهب المدونة كما تقدم وانما كذا الشيخ رحمه الله تعالى هذه
 المسئلة وان كان قد قدمها ليرتب عليها ما بقي من احكام المنفوس فان استعمل صار خاكا كان له حكم
 الحياة في جميع اموره ان مات بالغورا للمني ولا خلاف في ذلك واختلف في الحركة والرضاع والعطس
 فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة قال بن حبيب وقال القاضي سماعيل في الحركة هي غير
 الحركة التي كانت في البطل ولا يحكم له فيها حكم الحياة وقيل اذا حركت حركة سنة او رضع او
 عطس فله حكم الحي بذلك قال وهو في الرضاع حسن لان الرضاع لا يكون الا من حي له حياة
 محقة انتهى واستشكل الشيخ قول بن حبيب قال واسئل منه قول يحيى بن عمران فامر عشرين يوما
 او اكثر لم يبرح ثم مات لم يغسل ولم يصلي عليه لان الميت يتغير في اقل من ذلك قال ويسير
 الحركة لا يعتبر اتفاقا وكثيرا الرضاع بعينه اتفاقا قال بن الماجنون والبول لا يدل على الحياة
 لاحتمال ان يكون من استرخا وقوله الا ان يتحقق الحياة هكذا قال غير واحد وهو واضح واما
 غسل دمه ولغه جرقه ومواراته فقد تقدم عن بن حبيب والمراد بذلك ان المنفوس اذا لم
 يحكم حياته فلا بد من غسل دمه ولغه جرقه ودفنه **ص** ولا يصلي على قبره الا ان يدفن بغيرها
 ولا غايب ولا تذكر **ش** قال في المدونة فمن صلى عليه انه لا يصلي على قبره قال في الرسالة
 ومن دفن ولم يصلي عليه ووري فانه يصلي على قبره وهذا مذهب بن القاسم وقال اسهب
 لا يصلي عليه سد الذريعة في الصلاة على القبور والتفقوا جميعا على انه يخرج ويصلي عليه
 ما لم يثبت بالدفن واختلف في القوت فقال اسهب اذا اضرب عليه اللين فقد فات وقال
 بن وهب انما يثبت بالزراع من الدفن وقال يصلي عليه وان فات وقال الحنفية حد
 الطول شهر وقيل ما لم يتفرق اجزاه ذكره الجزولي والصغير في بعد هاعايد على الصلاة

سورة الاحزاب

وقوله ولا غايب قال عبد العزيز بن ابي مسلمة وان استوفى ان تحضوا غرق او قتل او اكلته
السباع ولم يوجد منه شيء صلى عليه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالجاني بن حبيب وبنه
اقول وظاهر المذهب كما قال الشيخ انه لا يصلي عليه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم من خصوصية
وذلك ان المذهب كما قال الشيخ انه لا يصلي عليه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم من خصوصية
فيه ونفاذ اصحابه يوم موته وحضر بهم فاسم في الصلاة عليه قبل ان يوارى ولم يفعل ذلك
بعد احد ولا صلى احد على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان ووري وفي الصلاة عليه اعظمه
الرغبة فدل ذلك على المحضوق وقوله ولا تذكر يعني الصلاة على الميت وهذه المسئلة مكررة
مع قوله فيما تقدم وتكرره تذكرا لها اذ لا فرق بينهما **ص** والاولى بالصلاة وهي ربي حنيفة
الحليفة لا فرعه الا بع الخطبة ثم اقرب العصبية وافضل ولي ولو ولي المرأة وصلي التسادفة
وصح ترين **ش** يعني ان الموصي له بالصلاة وهي ربي حنيفة ثم الحليفة لا فرعه الا بع الخطبة
تقدم على الولي اذ اكان معروفا بالخبر وهو ممن يري بركة دعاية لان ذلك من حق الميت فهو اعلم
من لستشفع له قال مالك في العصبية الا ان يعلم ذلك من الميت كان لعداوة بينه وبين الولي
من له دين وفصل والا كان الموصي اليه اولى لان الولي اذ لم يكن معروفا بالخبر وكانت العداوة
انهم في التقصير في الدعا واري ان الولي اذ اكان معروفا بالدين والعقل ان يقدم على الولي
له وان لم يكن عداوة لان في تقدم الموصي له وصاحبه الولي فقوله وصي ربي حنيفة ومعناه ولا عداوة
بين الميت وبين الولي وقوله ثم الحليفة يعني ان الحليفة تقدم على الاوليا وهو واضح بقوله صلى
الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم في سلطانة وقوله لا فرعه الا بع الخطبة المراد بالفرع نائب
الحليفة يعني ان الفرع اذ احضر مع الولي فانه لا يقدم على الولي الا ان يكون صاحب الخطبة
فانه تقدم على الولي وهو قوله وهذا اذا كان له الخطبة والصلاة دون ان يكون اميرا
او قاضيا او صاحب شرطة او اميرا على الجند وحكي بن حبيب ذلك عن ابن القاسم في كل من له
الخطبة مع الصلاة وان لم يكن اليه حكم بن رشد ولا يوجد ذلك لابن القاسم فصا وظاهر
ما في سماع ابي الحسن عن بن وهب ان القاضي احق بالصلاة على الجبارة من الاوليا وان لم تكن
الصلاة اليه وقال مطرف وبن الماجنون واصبغ ليس لواحد من هؤلاء في الصلاة على
الجبارة حتى سوي الامير المومرا الذي يودي اليه الطاعة قال ولا خلاف ان من انفرد بالصلاة
دون الخطبة والقضا او بالحكم دون القضاء والخطبة والصلاة لا حق له في الصلاة على الجبارة
ابن عبد السلام والظاهر انهم اذ احضر والجبارة في محل الخطبة والصلاة فالولي مقدم على
الاوليا وان لم يحضروها هنا بل صلوا عليها في محل الدين او غير قدم الولي على الولي الفرع
وقوله ثم اقرب العصبية يعني فان لم يوجد الحليفة ولا من له الخطبة من بوابه قدم الاقرب
من عصبية الميت المعني واولاهم الابن ثم الابن ثم الاب ثم ابنة وهو الاخ ثم بن الاخ ثم الجد
ثم ابنه وهو العم ثم ابن العم وان سفل ثم الموي الاعلى وكل هؤلاء اولي من الزوج والزوج اولى
منهم بغسلها وانزالها في قبرها قال وهذا قول مالك واصحابه فانزلوا هذا من قبله المقصود
والقيام بالدم واري ان يندب لابن الميت ان يقدم ابا الميت لانه حدة واستحب لاح الميت
ان يقدم حدة ولا ينبغي ان يتقدم الولي حدة لانه اب كما لا يتقدمه في صلاة العزبة

قال الشيخ رحمه الله في احكامنا
فيما تقدم من ان لا يصلي على الجاني بن حبيب
وقوله ولا غايب قال عبد العزيز بن ابي مسلمة
وان استوفى ان تحضوا غرق او قتل او اكلته
السباع ولم يوجد منه شيء صلى عليه كما فعل
النبي صلى الله عليه وسلم بالجاني بن حبيب وبنه
اقول وظاهر المذهب كما قال الشيخ انه لا يصلي
عليه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم من خصوصية
وذلك ان المذهب كما قال الشيخ انه لا يصلي عليه
وفعل النبي صلى الله عليه وسلم من خصوصية
فيه ونفاذ اصحابه يوم موته وحضر بهم فاسم في
الصلاة عليه قبل ان يوارى ولم يفعل ذلك بعد
احد ولا صلى احد على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ان ووري وفي الصلاة عليه اعظمه الرغبة
فدل ذلك على المحضوق وقوله ولا تذكر يعني
الصلاة على الميت وهذه المسئلة مكررة مع قوله
فيما تقدم وتكرره تذكرا لها اذ لا فرق بينهما
ص والاولى بالصلاة وهي ربي حنيفة الحليفة لا
فرعه الا بع الخطبة ثم اقرب العصبية وافضل ولي
ولو ولي المرأة وصلي التسادفة وصح ترين **ش**
يعني ان الموصي له بالصلاة وهي ربي حنيفة ثم
الحليفة لا فرعه الا بع الخطبة تقدم على الولي
اذ اكان معروفا بالخبر وهو ممن يري بركة دعاية
لان ذلك من حق الميت فهو اعلم من لستشفع له
قال مالك في العصبية الا ان يعلم ذلك من الميت
كان لعداوة بينه وبين الولي من له دين وفصل
الا كان الموصي اليه اولى لان الولي اذ لم يكن
معروفا بالخبر وكانت العداوة انهم في التقصير في
الدعا واري ان الولي اذ اكان معروفا بالدين والعقل
ان يقدم على الولي له وان لم يكن عداوة لان في
تقدم الموصي له وصاحبه الولي فقوله وصي ربي
حنيفة ومعناه ولا عداوة بين الميت وبين الولي
وقوله ثم الحليفة يعني ان الحليفة تقدم على
الاوليا وهو واضح بقوله صلى الله عليه وسلم لا
يؤمن احدكم في سلطانة وقوله لا فرعه الا بع
الخطبة المراد بالفرع نائب الحليفة يعني ان
الفرع اذ احضر مع الولي فانه لا يقدم على الولي
الا ان يكون صاحب الخطبة فانه تقدم على الولي
وهو قوله وهذا اذا كان له الخطبة والصلاة دون
ان يكون اميرا او قاضيا او صاحب شرطة او اميرا
على الجند وحكي بن حبيب ذلك عن ابن القاسم في
كل من له الخطبة مع الصلاة وان لم يكن اليه حكم
بن رشد ولا يوجد ذلك لابن القاسم فصا وظاهر
ما في سماع ابي الحسن عن بن وهب ان القاضي احق
بالصلاة على الجبارة من الاوليا وان لم تكن
الصلاة اليه وقال مطرف وبن الماجنون واصبغ
ليس لواحد من هؤلاء في الصلاة على الجبارة
حتى سوي الامير المومرا الذي يودي اليه الطاعة
قال ولا خلاف ان من انفرد بالصلاة دون الخطبة
والقضا او بالحكم دون القضاء والخطبة والصلاة
لا حق له في الصلاة على الجبارة ابن عبد السلام
والظاهر انهم اذ احضر والجبارة في محل الخطبة
والصلاة فالولي مقدم على الاوليا وان لم يحضر
وها هنا بل صلوا عليها في محل الدين او غير
قدم الولي على الولي الفرع وقوله ثم اقرب
العصبية يعني فان لم يوجد الحليفة ولا من له
الخطبة من بوابه قدم الاقرب من عصبية الميت
المعني واولاهم الابن ثم الابن ثم الاب ثم ابنة
وهو الاخ ثم بن الاخ ثم الجد ثم ابنه وهو العم
ثم ابن العم وان سفل ثم الموي الاعلى وكل هؤلاء
اولي من الزوج والزوج اولى منهم بغسلها وانزالها
في قبرها قال وهذا قول مالك واصحابه فانزلوا
هذا من قبله المقصود والقيام بالدم واري ان
يندب لابن الميت ان يقدم ابا الميت لانه حدة
واستحب لاح الميت ان يقدم حدة ولا ينبغي ان
يتقدم الولي حدة لانه اب كما لا يتقدمه في صلاة
العزبة

ما ذكره الامير المومرا الذي يودي اليه الطاعة

الا ان يكون الابن او الاخ ممن له الفضل والصلاح وليس ذلك له الجدة وقوله وافضل
 ولو ولي المرأة يعني اذا اجتمعت جبايز ولها اوليا فانها تقدم الا فضل من الاولياء
 ولا خلاف انه اذا اجتمع مئتان ذكر وانثى وكان ولي الرجل افضل من ولي المرأة ان ولي الرجل
 مقدم واختلفوا اذا كان ولي المرأة افضل فالمقول عن مالك انه مقدم ذكره في النوادر وغيره
 قال وكان الناس يخبرون لجبايزهم اهل الفضل وقال بن حبيب قال بن الماحضون ان
 ولي الرجل احق بالصلاة عليها وقد فعل ذلك يوم ماتت ام كلثوم بنت علي ومات ابنها زيد
 ما قاما معا وحضر بن عمر والحسين فقدم بن عمر لانه ولي ابنها زيد وقوله وصلي النساء دفعة الى
 احرة يعني اذا لم يكن ممن يصل على الميت الا نساء مذهب المدونة انهن يصلين عليه اذ اذا
 ونقل النبي عن اسئدب انهن يصلين جماعة يومهن واحدة لانه محل من ورة او مراعاة لما
 تقدم عن ابن امير من حبان امامة المرأة النساء وعلي مذهب المدونة انهن يصلين دفعة
 واستظهره الشيخ ولهذا اقتصر عليه هنا او يصلين واحدة بعد واحدة وصححه بن الحاجب
 وغيره ولهذا قال وصح ترجمته ورد هذا بان صلايتهن واحدة بعد واحدة في معنى
 تكرار الصلاة وهو خلاف المذهب وايضا فانه يؤدي الى تاخير الميت والسنة التخييل
 والقبر حين لا يمشي عليه ولا ينشئ ما دام به الا ان يشع رب كفن عصبه او قبره بملكه او
 شي معه مال وان كان بما يملك فيه الدفن بقي وعليهم قيمته واقله ما منع رايحه وحرسه
 يعني ان القبر حين يدفن الميت فيه يصير حريسا اي فلا يباع ولا يمشي عليه ولا يتصرف فيه
 فيه في غير الدفن قال بن شاس والقبر محترم ولا ينبغي ان يمشي عليه اذا كان مستمرا
 والطريق دونه واما اذا عني فواسع بن عبد السلام وقع في كتب اهل المذهب عن انه
 بعضهم انه يجوز حرقه البقيع بعد عشرة اعوام ووقع ايضا لبعضهم انه اذا حرق
 المقابر اذ كروها من حرقها وصرف في جهنم الموتى انتهى ولا ينشئ القبر ما دام الميت
 به الا الوجه من الوجه التي ذكرها قال ابن شاس ولا ينشئ عظام الموتى عند حفرة القبور
 ولا يذبح عن موضعها ومن وافق قبرا عند حفرة فليرده وليرد عليه ترابه ولا يرد من قبر
 على قبر وليتوق كسر شي من عظامه ولا ينشئ القبر الا اذا كان هواشي من الكفن معصوبا
 وشي ربه فيه او شي معه مال في القبر وهذا معني قوله الا ان يشع رب كفن عصبه او قبره
 بملكه او شي معه مال وعصبه مبيع لما لم يسم فاعله والصهيح عابد على الكفن وقبره اما عطفه
 على الصنبا وعلي كفن وحذق منه البعل المبني لدلالة ما قبله عليه اي او يشع رب قبره
 عصبه اذا كان مملوكا وكذا اي مبيي والصهيح في معناه عابد على الميت قال في النوادر ومن
 كتاب بن سحنون واذا ذكر وبعد الدفن انهم سئوا كيسي في القبر او ثوبا بالرجل فان كان
 حديثا ذلك ينشئ واخرجوا ذلك وان طال ذلك وسئا وان يعطوا صاحب الثوب قيمة
 ثوبه فذلك لهم والا فله ان ينشئ ويخرجوا ما سئوا قال ومن العتبية قال سحنون ولو
 ادعي رجل ان الثوب الذي على الكفن له وقد دفن به او كان خائما او دنا ينادعها فان
 كان ذلك يعرف او اقر له به اهل الميت ولم يدعوه لهم او لم يسل له سبيل الى اخرج
 ثوبه وكذلك الخائف والدناير واذا كان الثوب الذي سجا به الميت الميت وكان نفيسا

لما قال بن حبيب

العلماء وكذا اذا خشيتم الرافعة لعلها
 كما فعلت بغيرها معروفة في شهر اخر من ربيع
 الله عنه فلا اعدا ولا مغاربة في شهر القبر
 نجا خيرا من حنانيا في شهر ربيع
 بل يجرح الله وينشئ واجبة رايته في شهر
 حرقتهم رعيته بقتل

ما نصيب

في

فلينخرج وان لم يكن كثيرا ليعين ترك وان كان ليعبر الميت فمئجه صاحبه اخذح نغيسا كان
الملا وقال عيسى بن القاسم الا ان بطول اوريد روح الميت فلا اري الى ذلك سبيلا وقوله
وان كان مما يملكه فيه الدفن كل احد قد فن فيه ميت بعد ايا فان الميت لا يخرج بل يبقى على حاله
ويلزم المغذي قيمة الحفر الخمي قال سحنون سألت بعض اهل العلم عن حفر قبر في الجبانة
قد فن عنده فيه قال علي الثاني ان يحفر للاول قبره فله في ذلك الموضع وقال ابو بكر
بن اللباد عليه قيمة حفره لك القبر وقال الشيخ ابو الحسن برين القاسم عليه الاقل ما
يحفر به الا ان او قيمة الاول الخمي والقياس ان يكون عليه الاكثر من قيمة الاول او خالصا
به الثاني لانه يتعديده ادخله في الاحقة الثانية بن سبيد واصل المذهب القيمة والضير
في قوله قيمته عايد على الحفر وقوله واقله ما منع رايحه الى احرة اي واقل الحفر ما يمنع رايحه
اي الميت وحرسه قال بن حبيب لسحب ان لا يعنى القبر ولكن قدر عظم الذراع اي مما يمنع
رايحة الميت ويحرسه من السباع وقد مر في من ذلك **قوله** وبقر عن مال كثر ولو بشاهده
وعين لا عن جنين وتاوت ايضا على البقران ري وان قدر على احراجه من محله ففعل بالنفس
عدم حوازا اكله المضطر وصح اكله **قوله** البقر عبارة عن شق جوف الميت قال في النوادر
من العينية قال اصبع فيمن ابطع معه مال فاستلعه جوف البقر من او كان المال لنفسه
لثمراته قال شق جوفه فيخرج منه الدنانير ان كان لها قدر وروي ابو زيد عن ابن القاسم
انما يتلج جوفها لنفسه او ودبوعه عنده لحوق لصوص ففعل **قوله** لا يتلج جوفه **قوله** ذلك
كان له او لغيرة وذكر مثله بن حبيب عن اصبع فيما له بال **قوله** سحنون مرة يسق فيماله
بال مرة لا يسق وان كثر وقال بن حبيب لا يسق ولو كانت جوهرة لتساوي الق دينار وقد
بن سبيد الخلاق بما اذا كان له مال يودي منه والا فلا يختلف في البقر ثم هذا ايضا مفيد
بما اذا قامت على ذلك بينة فلو شهد بذلك عدل واحد فاجرة ابو عمران على الخلاف في
القصاص في الجراح بالشاهد واليمين بن يوسف والصواب البقر لانه عليه السلام نهى عن
اضاعة المال ولهذا اشار بقوله ولو بشاهده وعين وقوله لا عن جنين هو المشهور
خلافا لاسنن واصبع وسحنون فيما اذا اتفقت حياتة وحمل عند الوهاب قول سحنون
على التفسير وان بن القاسم انما قال ذلك فيمن لم يتفق حياتة والبه اشار بقوله **قوله**
ايضا على البقران ري ثم اشار بقوله وان قدر على احراجه من محله ففعل اي ما وقع لما لك
في المبسوط وذكره في النوادر وهو ان النساء اذا قدرن على احراجه برفق من محله
الولد كان حسنا للمربي وهذا مما يستطاع لبعض الاشياخ فاذا اقبل بالبقر فليكن من
خاصرة المرأة اليسرى فانه اقرب الى حمية الولد وقوله والنفس الى احرة يريد ان
المقصود لاهل المذهب ان المضطر لا ياكل من ميتة الا دمي شيئا وقتل ياكل بن عبد
السلام وهو الظاهر والبه اشار بقوله وصح اكله وخرج الحوازا على القول بجواز
البقر قال والجواز هنا اولى لان حياة الا دمي حقيقة بخلاف الجنين لكن هنا اذهب
جذع من الا دمي وليس في البقر الا الشق فينظر هذا ذهاب الجرم مع تحقق الحياة يوزن
الشق مع عدم تحقق الحياة والضير في اكله عايد على الا دمي الميت المهور من سبي في

كلامه وهو من باب اضافة المصدر الى المفعول واما الصير في اكله الثاني فيحصل
 ان يكون عابدا على ما عاد عليه الاول ويكون ايضا من اضافة المصدر الى المفعول اي
 وصح عدم اكل الميت المضطر ويحصل ان يكون عابدا على المضطر ويكون من باب اضافة
 المصدر الى الفاعل اي وصح اكل المضطر للميت الاذي والله اعلم **ص** ودقت مشرقة جلت
 من مسلم بغيرهم ولا يستقبل به قبلتنا ولا قبلتهم **ص** هذا كما روي عن مالك قال في النوادر
 قال بن عبد وبن قال علي عن مالك في امر ولد المسلم يموت نصرانية حاملا منه قال
 يلحقها اهل دينها وبنه في مقابرهم لانه لا حرمة لجنيها حتى يولد بن حبيب لانه عضو منها
 حتى يزايلها ونقله بن يونس واما قال ولا يستقبل به قبلتنا لانه لا حرمة له اذ هو عضو
 منها فليس هو من اهل الاستقبال البهاجيني ولا قبلتهم اي قبله المشركين لانا لا نعظمها
 واما قال شركة ولم يقل كافر او نصرانية او يهودية لانه الشرك يشمل جميع ذلك والحكم
 في الجميع سواء فلو اقتصر على بعض تلك الالفاظ لاهمل الخصيص والامرجلا **ص** وروي
 ميت الجرحه مكفنا ان لم يبرج البر قبل تغير **ص** قال في النوادر ومن المجموعة قال
 بن القاسم في الميت في البحراذ اطعوا في البر من يومهم وشبه ذلك حبسوه حتى يدفنوه في
 البر وان اتوا من البر في مثل ذلك غسل وحفن وحط وصلى عليه حين يموت والقوة
 في البحر ولا يجسوه اياما وقال بن حبيب مثله وقال ويشد واعليه اكفانه ويلقوه في
 الماء مستقبل القبلة محرفا على شقه الايمن وكذلك قال بن القاسم وبن الماحجون واصح
 ولا يتقلوا رجليه بشئ ليعرفن من كما يفعل من لا يعرف فان القاه البحر حتى علي من وحده ان
 يدفنه ثم ذكر عن سمعون انه يتقل بشئ ان امكن انتهى واجب من قال بعد من التثقيب
 بان الجرحه القاه الى البر كما قال فريد بن فاذا اتقل فانت ذلك العرض **ص** ولا بعد
 بيبك لم يوص به **ص** يعني ان الميت لا يعذب بيبك الحي عليه الا اذا اوصى بذلك كما قال
 طرفة اذا حثنا فاعين بما انا اهله **ص** وشقي علي الجيب يا ائمة مغيب **ص** وما ورد في سلم
 عن عمر رضي الله عنه قال قال **ص** رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الميت ليعذب بيبك
 الحي وفي لفظ اخر ان الميت ليعذب بيبك اهل عليه وروي عن المغيرة بن شعبه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ينج عليه فانه يعذب بما ينج عليه
 يوم القيامة فانه يحول على ذلك وقيل لانهم يدركون في نواحيهم فاحذر في معاذر عند الشرع
 كالغضب والعنوق فغضب بها او ما ورد ان ذلك حرج على سبب وهوانه عليه السلام
 مر على يهودية يبكي عليها فقال انه يبكي عليها وانها لتغذب **ص** ولا يترك سلم لوليه
 الكاف **ص** لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا نه لا يؤمن عليه
 من عدم القتل او الدفن في مقابرهم واستقبال قبلتهم الي غير ذلك وهذا كما قال
 بن القاسم واشهب في المجموعة ونصها وادامات الابن المسلم فلا يترك الي ابيه الكافر
 في شئ من امر من غسل ولا خيم قال اسهب فاما مسيرة معه ودعاؤه له فلا يمنع منه
ص ولا يغسل مسلم ابا كافرا ولا يدخله قبره الا ان يضيح فليواره **ص** هكذا قال
 في المدونة وقوله الا ان يضيح اي الا ان يخاف ان يضيح لانه بعد الصيغة لا يتصور فيه

موا راة ولا غيرهما بن يوسف وانما لم يغسله لان الغسل تابع للصلاة فلا لم يغسل عليه
لقطع الولاية بينهما لم يغسله ولان الغسل تطهير والكافر ليس من اهل التطهير وقاله بعض
اصحابنا البغدادي بن حبيب لا بأس ان يحضر ويلي تكفينه حتى يخرج به ويراه الى اهل دينه
فان كفي امره وامن الصنعة عليه فلا يتبعه وان خشي ذلك فليقدم الى قبره وان لم يحضر صنعة
واحب ان يحضر دفنه فليقدم امام حبانته معتزلا عنه وعن محله وروي ان النبي صلى الله
عليه وسلم اذن في ذلك وقال عطا نخوع ونحوه في النوادر **قلت** وما اسأرا اليه من
الان هو ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه لما مات ابو جابر الي النبي صلى
الله عليه وسلم فاحضره بموته فقال لا اذهب فواره ومن العتبية سيد مالك الغسل
المسلم اياه الكافر فقال له الغسله للنار قيل له فهل يدخله قبره قال لا يصح وفي رواية
الا ان يصح بن رشد وهما بمعنى واحد ومعني لا يصح اي الا ان يخاف عليه الصنعة
ومعني الا ان يصح اي انه يفعل ليلا يصح قال في المدونة عن ربيعة ولا يستقبل
به قبلتنا يريد لانه ليس من اهل قبلتنا ولا قبلتهم لانا لانعظها **ص** والصلاة احب
من النقل اذا قام بها العيران كان كجار او صاحبا يعني ان الصلاة على الجنازة احب
الي مالك من النافلة بشرطين الاول ان يقوم بها العيران لانه اذا لم يكن ثم من يقوم بها
تعينت عليه الثاني ان يكون ممن له عليه حق من حوارة وممن يرجى بركته لصلاحه وهكذا
قال بن القاسم عن مالك ونقل نحوه في النوادر ولغظها قال مالك وكان مجاهد سليمان
بن سيار لقولا ن شهود الجنازة افضل من صلاة التوافل والجلوس في المسجد وقال بن
المسيب وزيد بن اسلم التوافل والجلوس في المسجد افضل حتى انه لم يخرج سعيد بن المسيب
الي جنازة علي بن الحسين وراي ان ما فعل افضل وانقلع من بالمسجد لشهود الاسعده
وكان مالك يري ذلك الا في جنازة الرجل القوي يرجى بركته فان شهوده افضل وذكر بن اقام
عن مالك في العتبية مثله وقال الا ان يكون له حق من حوارة او قرابة او احد يرجى بركته
شهوده يري في فضله قال ابن القاسم وذلك في جميع المساجد وذهب بن القزطي الي انه
في الجامع خاصة وصالحا في كلامه منسوب علي انه خبر لكان اي ان كان الميت كجار او
كان صالحا ويجوز ان يقرأ بالجر عطف على قوله كجار والله تعالى اعلم **ص باب**
حب زكاة نصاب النعم بملك وحول **ن** الزكاة في اللغة النمو والزيادة يقال زكي الزرع
وزكي المال اذا كثر وسمى الروح زكي لتعدده ووجه تسميتها بذلك وان كانت تنقص لان المال
يزكو في نفسه عند الله تعالى عليه السلام من يصدق بكسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا
كان كائنا ما وضعها في كف الرحمن يربها كما يربي احدكم فلوله او فضيله حتى يكون مثل الجبل
اولا نه يربي الماحود منه في صفته فيصير طيبا كما ورد في الحديث او في ذاته بالبركة
اولا نه يربي الماحود منه في صفته فيصير طيبا كما ورد في الحديث او في ذاته بالبركة
اولا نه يربي الماحود منه في صفته لقوله تعالى صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وكلوا مما
نوحذ من الاموال النامية الي غير ذلك وهي في الشرع عبارة عن مال مخصوص يؤخذ
من مال مخصوص اذا بلغ قدرا مخصوصا في زمن مخصوص تنصرف في جهات مخصوصة

المعصية من غير الاستغفار والاعمال التي هي من العبادات
مع الجنازة

وهي واجبة بالكتاب والسنة والاجماع فاما الكتاب فغير ما اية واما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث معاذ لما ارسله اليه اليه انك ستاتي قوما اهل كتاب ثم قال فاحذرهم كذا واحذرهم ان الله قد اوجب عليهم صدقة تؤخذ من اغنياهم فتزود على فقرهم الحديث وقوله عليه السلام مانع الزكاة في النار اي غير ذلك واجمعوا على كفر من حذرها ومن امتنع من اداها اخذت منه كرها وهل تجزئ به امر لا قولان وجب خمسة شروط الاسلام والحرية وملك النصاب وسرور الحول فيما لا يخرج من الارض وهي الساعي في الماشية وعدم الدين في العين والماخوذ منه الزكاة العين والحرث والماشية وهي مراد بالنعيم لان هذه اللفظة تستعمل في الانواع الثلاثة الابل والبقر والغنم وهو موافق لقوله تعالى جزا مثل ما قتل من النعم الاية وقيل اكثر مما ينطلق على الابل وقيل لا يستعمل الا في الابل فقوله تجزئ زكاة نصاب النعم عند اضرائها لو كان ببدن نصاب ودبغة لعنبره او بوجه من الوجوه وليس مال كذا وقوله وحول لا نهالا تجزئ الامر وحول لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وقوله كلا اي يكون الحول كاملا والملك كاملا اجزاء من ملك العبد فانه ليس بكامل اذ لسيده استراعه في كل ساعة وسياقي بيان ذلك **ص** وان معلوفة وعاملة وناجلا منها ومن الوحش **ش** لا خلاف ان الزكاة تجب في السائمة وهي التي تربي اذا توفرت فيها الشروط واحتلت في المعلوفة والعاية ثم هبنا وجوب الزكاة فيها ايضا فلا شاعى واي حنفية محتملين بمفهوم قوله عليه السلام في سائمة الغنم اربعين الى عشرين ومائة شاة وقوله عليه السلام في سائمة الابل في اربعين بنت لبون فخص ذلك بالسائمة والجواب على تعدد جهته المفهوم انه اذا خرج بمخرج الغالب لا يكون حجة بالاجماع والغالب في الانعام السوم لا سيما في ارض الحجاز وعليه هذا فلا يكون حجة وليس سلم انه لم يخرج بمخرج الغالب فالاجماع على ان المستطوق مقدم عليه وهو معناه لقوله عليه السلام في كل اربعين شاة شاة وقوله عليه السلام في اربع وعشرين قد وثها الغنم في كل خمس شاة وهو ممتطوفة عام ويعصده كون الزكاة اما تجب في الاموال النامية شكر النعمة التماس العلف له بضائع لينة الجسد والجلد بضائع مما المنافع فيكون من باب مفهوم الموائمة لا مفهوم المخالفة فتثبت الحكم في صورة النزاع بطريقين الاول واما النتائج فتجب ايضا فيه الزكاة كان مع الامهات ام لا قال في المدونة وان كان الغنم سخا لا كلها او كانت البقر عجائيل كلها والابل فضلا ناكلها وفي عدد كل منها ما يجب فيه الصدقة كذا رويها ان يشتري ما يجزئ به قال القاضي عبد الوهاب وقال داود لا زكاة في الصغار وقال ابو حنيفة لا شيء فيها الا ان يكون مع نصاب من الكبار وقوله الثاني دليلنا قوله عليه السلام في خمس وعشرين بنت مخاض وفي الثلاثين من البقر يتبع وفي اربعين من الغنم شاة فعم والاسم في ذلك كله يقع على الصغار والكبار وروي بعد صغارها وكبارها وروي ذلك ايضا عن عمر وعلي ولا يخالف لهما ولا نه عما حادث عن مال تجب فيه الزكاة فليس به زحم المال ولنا على ابي حنيفة انه تنابع حادث عن حيوان يجب فيه الزكاة فحكم حكم الامهات اصله اذا كانت الامهات نصابا انتهى وقوله لا منها ومن الوحش اي لا من المولود من هذه الانعام ومن الوحش ومعنى ذلك اذا ضربت فحول الطبا في اناث الغنم او العكس ان الزكاة

الحديث ابنا قوما لا يملأون ولا يخرجون
ومر عليها الحول بملكها فاشترى بها
زكاة من غنمها وعلفها الغنم فاشترى بها
نصفها لا تجزئ عليه زكاة ما زاد

ما نصيبها

لا يجب في التناج المتولد منها وهذا قول بن عبد الحكم وصحبه بن عبد السلام وغيره من الاشياخ
 لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت جنس هبة الا نعام وقال بن القصار وجوبها مطلقا هكذا
 لنسب له بعض الاشياخ ونسب له في الجواهر المتفرقة فيجب ان كانت الامهات من النعم والافلا
 ثم قال لم وجب الشيخ ابو الطاهر فولا يوجب الزكاة مطلقا **ص** وصمت الفايده انه وان قيل
 حوله بيوم لا يقل **ش** الصبر في الموصفين عابد علي المضاب يريد ان من كانت له مائتيه ثم
 افا مائتيه احدي فانه يضم الفايده الي الاولى ولو قبل الحول بيوم اذا كانت الاولى
 مضابا وان كانت اقل من المضاب فانه لا يضمها اليها يزيد ويستقبل بها من يوم حصول الثانية
 قال في المدونة ومن افا مائتيه او بقدر الي غنمه او بقدر الي غنمه او بالابل بارك او هبة او سراك
 الجميع حول الاولى اذا كانت الاولى مضابا يجب فيها الزكاة وسوا ذلك الثانية قبل تمام حوله
 الاولى بيوم او بعد حولها قبل فذ ومرا الساعي وان كانت الاولى اقل من مضاب استقبل
 بالجميع حول من يوم افا الثانية الا ان تكون الفايده من ولادتها فتركي الجميع حول الاولى كانت
 الاولى مضابا ام لا وحاصله ان فايده في المائتيه اذا كانت الاولى دون المضاب صمت الي
 الثانية مطلقا سواء كانت الثانية مضابا ام لا اذا كان في مجموعهما مضاب فاذ كانت الاولى
 مضابا فاكثرت اليه الثانية وهو المهور وقال بن عبد الحكم يركي كل مائتيه علي حولها كما
 في العين **ص** الابل في كل خمس مائتيه ان لم يكن جل غنم البلد المعز وان خالفته والا صح جزا مع
 الي خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن كذلك يكن له سلمة فان لبون وفي ست وثلاثين بنت لبون
 وست واربعين حقة واحدي وستين حقة وست وسبعين بنتا لبون واحدي وستين حقة ومائة
 واحدي وعشرين الي تسع حقة وان ثلاث بنات لبون الحيار للساعي وبعين احدها سفردا ثم
 كل عشر تغير الواجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة **ش** الاصل في هذا اما بيده عليه
 السلام لعرو بن حزم في كتابه ليس فيما دون خمس دود من الابل صدقة فاذا بلغت خمسة ففيها
 الي تسع فاذا بلغت عشرة ففيها ستان الي اربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث
 شياء الي تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها اربع شياء الي اربع وعشرين فاذا بلغت خمس
 وعشرين الي خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم يوجد بنت مخاض فان لبون ذكر فاذا زاد الي خمس
 والبعين ففيها بنت لبون فاذا زاد الي الستين ففيها حقة طروقة الفحل فاذا زاد الي خمس وسبعين
 ففيها حقة فاذا زاد الي تسعين ففيها بنتا لبون فاذا زاد الي عشرين ومائة ففيها حقتان
 طروقة الفحل فاذا زاد علي ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون وقوله ضابته هو
 بتقدم الباعلي النون يهيمون ممد ود وقوله ان لم يكن جل غنم البلد المعز يريد ان احذ القنا
 عن الخمس من الابل مشروط بان لا يكون جل غنم اهل تلك البلد المعز فان كان جلها المعز اخذت
 سكة من المعز وان خالفت غنمه لان الحكم للغالب ولا نال لو خلفته الصنان مع كون جل غنم البلد
 المعز لكان حرجا وشقة وايضا قد جازي الحديث شاة بصيغة الاطلاق فان كلغنا ارباب
 المائتيه الاعلي كان ضررا بهم وان احذنا الادني كان ضررا بالمساكين فكان العدل ان يؤخذ
 من غالب غنم البلد وعلما وقال بن حبيب لا يجزي من المعز الا ما يجزي في الاصحيه وقوله والا صحه
 اجزا لغيره يعني انه اذا دفع بغيره عن خمسة ابرة بدلا عن الشاة الواجبة عليه اجزا سيرد

الكل من يرضى به وحبته له فليجبه العما
 بن عبد السلام بن ابل هذا هو المائتيه
 الزكاة اليها وركب الجميع العكس وهو ظاهر

بموجب ما ذكره في كتاب المائتيه العشرة
 وقد قال بن حبيب الي تسع وفيها اربع
 يعني ومائة من النعم خمسون والرابعة
 لا يفسد الدود من ثلثة كذا الفهرست

من مائة من النعم اربعة حقتان
 كانت اربعة حقتان من النعم
 فذو النعمان وهو مائة من النعم
 مائة من النعم اربعة حقتان

الكل من يرضى به وحبته له فليجبه العما
 بن عبد السلام بن ابل هذا هو المائتيه
 الزكاة اليها وركب الجميع العكس وهو ظاهر

الكل من يرضى به وحبته له فليجبه العما
 بن عبد السلام بن ابل هذا هو المائتيه
 الزكاة اليها وركب الجميع العكس وهو ظاهر

لانه مواساة من حبس المال باكثرهما وجب عليه وهو قول عبد المنعم الغزوي من اصحابنا
 بن عبد السلام وهو الاصح ونقل في الجواهر عن القاضي ابي الوليد الباغي وابي بكر القوي
 لعدم الاحتياط وقوله في ثبت المحاض فان لم يكن له سلبية فان لبون يعني فان لم يجد رب الايل
 ثبت محاض او لم تكن له خالصته ووجد بن اللبون احده وهكذا في كتاب عمرو بن حزم
 الذي كتبه له عليه السلام وكذلك في كتاب ابي بكر فان وجد او فقد اكلفه الساعي بنت
 محاض وقوله وفي مائة واحدي وعشرين ايل تسع حققتان او ثلاث بنات لبون الحيات الساعي
 لا خلاف ان في مائة وعشرين حققتان وان في مائة وثلاثين حققة وبنيت لبون واختلف فيما
 بين العشرين ايل الثلاثين ولهذا قال احدي وعشرين ايل تسع وعشرين وذكر ان الساعي يحيد
 وهذا هو المشهور عن مالك قاله في المقدمات وقال القاضي في رواية بن القاسم بن عبد
 الحكم وابن القاسم ايضا ان الواجب ثلاث بنات لبون من غير تحجير وقال اشهب الواجب
 حققتان ولا يتغير العرض عنده ايل الثلاثين وروي ذلك هو بن الماحضون عن مالك ومثله
 الخلاف قوله صلى الله عليه وسلم بعد ان اوجب في المائة والعشرين حققتان فان زاد في كل
 خمسين حققة وفي كل اربعين بنت لبون هل هو محمول على مطلق الزيادة فيستغير العرض بالواحد
 فيوجد ثلاث بنات لبون او زيادة العشرات فلا ينتقل العرض حتى يصير مائة وثلاثين يستغنى
 التحجير لعدم موصله وكذا القول بان الزيادة محمولة على العشرات واظهرها قول بن القاسم ان الواجب
 ثلاث بنات لبون لو روده مصرح به في بعض الاحاديث بن الكاتب لم يرد مالك بتحجير الساعي
 انه ينظر في ذلك احظي لما كان في واحدة وانما اراد ان الساعي ان كان مذهب ان الواحد يوجب
 الانتقال احذ بنات اللبون وان كان مذهب انه لا يوجب الانتقال احذ الحقائق قال في عبد
 الحق في نقد ريب الطالب ورايت في كتاب بن القصار انه يحير فيما رآه صلاحا للفقير اخلاقا وابل
 بن الكاتب وقوله وتعين احدها سفردا يعني انما تقدم من تحجير الساعي في ثلاث بنات لبون
 او حققتان انما ذلك فيما اذا وجد السنين معا او فقدوا ولا خلاف في ذلك عند من قال بالتحجير
 فان وجد احد السنين تعين احده رفقا برباب المواشي وهو قول مالك وابن عبد الوكيل في المجموعة
 وهو الظاهر وقال بن المواريد بتحجير الساعي مطلقا وقوله ثم كل عشرة بتغير الواجب اي بعد
 المائة والثلاثين لا يعتبر الا بالعشرات وضابطه ان المائة وثلاثين منها حققة وبنات لبون فاذا
 زادت عشرة اربعت واحدة من بنات اللبون وعوض عنها حققة فاذا اصاب الجميع حقا قائم
 واحد عشر جود عوض الحقائق بنات لبون وزيادة واحدة مثاله في المائة والثلاثين
 حققة وبنات لبون فاذا اصاب مائة واربعين حققتان وبنات لبون ثم في مائة وخمسين ثلاث
 حقائق فاذا اصاب مائة وستين فاربعة بنات لبون ثم كذلك **ص** وبنات المحاض الموقفة سنة
 ثم كذلك قال القاضي عياض وبنات المحاض هي التي تحمل سنيتها سنة فحملت امه لان الايل تحمل سنة
 وتزوي ولدها سنة فامه حامل وقد تضمن بطنها الجدلين او في حكم الحامل ان لم تحمل فاذا حمل لها
 سنتان وصفت امه وصارت ترضع بني لبون وابنها المتقدم بن لبون فاذا دخل في الدابعة
 في حق والاني حققة لانها استحقاقا يحمل عليها واستحقاقا ان يطرق منها الذك والاني واستحقاق
 الانثى ان تطرق وتحمّل فاذا اكملت الرابعة ودخل في الخامسة فهو مني جذع والاني جذعة

اعلم ان اذا ذكر حققة لا تعني بها حققة
 وكان من كثر في قولنا في تحجير الساعي في ثلاث بنات لبون
 وقوله واربعة بنات لبون فاعلم ان الساعي في ثلاث بنات لبون
 او حققتان انما ذلك فيما اذا وجد السنين معا او فقدوا ولا خلاف في ذلك عند من قال بالتحجير
 فان وجد احد السنين تعين احده رفقا برباب المواشي وهو قول مالك وابن عبد الوكيل في المجموعة

الحمد لله الذي جعل العلم من أسمى العلوم وأجلها
والعلماء من أرفع الناس رتبة وأجلهم منزلة
والعلماء من أرفع الناس رتبة وأجلهم منزلة
والعلماء من أرفع الناس رتبة وأجلهم منزلة

وهو أحد الأسنان الماحوذة في الزكاة من الأبل وكلها إناث إلا بن اللبون في الحسن
والعشر عند عد مراتب الخاض وأبي هذه الأسنان أسرار بقوله ثم كذلك أي ثم في كل سنة
تتقل من الخاض وبيت الخاض إلى سن آخر على ترتيب الأدا في زكاة الأبل **ش** البقر في كل ثلاثين
تبيع ذو سنتين وفي أربعين مسنة ذات ثلاث ومائة وعشرون كما بين الأبل **ش** قال بن القاسم
وكان مالك يأخذ في زكاة البقر بمدة الذي يذكر عن طاووس عن معاذ روي بن وهب
في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون ثلاثين من
البقر صدقة فإذا بلغت ثلاثين ففيها عمل تابع جذع إلى أن تبلغ الأربعين فإذا بلغت الأربعين
ففيها بقرة مسنة إلى ستين فإذا بلغت ستين فببيعان إلى أن تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين
ففيها بقرة وعمل جذع ثم تبلغ ثمانين فإذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان ثم على نحو هذا قال
بن وهب أخبرني من أهد العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام حين بعث معاذ
أسرة بهذا أن معاذ صدق البقر كذلك وروى أن النبي قال لا يؤخذ من البقر شيء حتى يبلغ
ثلاثين فإذا بلغت ففيها تابع عمل جذع أو جذعة وقوله ذو سنتين اختلف في سن البيع
فقال بن حبيب وابن الموار وغيرهما هو المو في سنتين بن بشير وهو الصحيح عندها هذ اللغة وقال
القاضي عبد الوهاب هو المو في سنة ونقل عن ابن نافع في المجموع أن سنة ثلاث سنين ونقل
عنه بن يونس هو ما أو في سنتين ودخل في الثالثة وكذا نقل عن بن حبيب وأصله أيضا في سن
المسنة فقبل هي التي أوفت ثلاث سنين وهو معنى قوله ذات ثلاث أي صاحبة ثلاث سنين
وقيل هي الموفية سنتين ونقل في الجمع أنها التي أوفت أربعاً ودخلت في السنة الخامسة قوله
والمائة والعشرون كما بين الأبل انظر هذا مع أنه لم يذكر حكم المائتين من الأبل في كلامه السابق
وشبه المائة والعشرين من البقر بذلك لكنه يفهم مما تقدم له في مسألة الخبير فيما بين المائة
والعشرين إلى الثلاثين وقد اختلف في الواجب في المائتين من الأبل على أربعة أقوال فقال أصبغ
بخير الساعي أن شا أحد أربع حقايق أو خمس نبات لبون وقال عبد الوهاب بخير رب الماشية
في أي شيء من ذلك يدفع وقيل بخير الساعي أن وحدا أو فقدا وان وحدا أحد هما خير رب الماشية
وهذا هو المشهور عند جماعة والخلاف في المائة والعشرين من البقر كذلك فقبل بخير
الساعي في أحد ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه وقيل بخير رب المال ثم كذلك **ش** الغنم في أربعين
شاة جذع أو جذعة أو سنة ولو معزا وفي مائة وأحد عشر بن شاتان وفي مائتين شاة
ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة ولذم الوسط ولو انفرد الخيار أو أثار إلا أن
يري الساعي أحد المعينة لا الصغيرة **ش** هكذا في كتابه صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم
وقوله جذع أو جذعة يعني أن السن المجزي في زكاة الغنم إنما هو الجذع والجذعة من الضان
أو المعز وهو معنى قوله ولو معزا وهذا هو المشهور وقال بن القصار لا يجزي إلا الجذعة
الأنثى منها وقال بن حبيب الما يجزي الجذع من الضان والنبي من المعز فبنا على الأصح
وقوله ذو سنة أي أن الجذع والجذعة هو ما أو في كل منها سنة وهو المشهور وهو قول
أشهب وابن نافع وهو مخفي ما في الرسالة لتقديره به وقيل هو بن سنة أشهب قاله
بن زياد وقال بن وهب هو بن عشرة أشهر ونقل بن الحاجب قوله رابعا بأنه بن ثمانية

اشهر وقوله ولزم الوسط ولو افرد الخيار والشرار يعني ان الغنم اذا كان فيها الوسط
 فلا استكمال في اخذها وان لم يكن فيها وسط بل كانت خبيرا كلها وشرارا كلها فان الساعي لا يأخذ
 منها شيئا ويلزم ربه بالوسط قائم في المدونة وان اكانت رثا او اكلة او ماحضا او قولة
 لم يكن للمصدق ان يأخذ منها شيئا وليتأت ربه بجمعة او شية مما فيها وقا ويلزم الساعي قبولها
 وحكي بن شير عن ابن عبد الحكم انه يوجب منها مطلقا خبيرا او شرارا لكن قال هو وغيره ان بن عبد
 الحكم يصرح به بل قال لو اخذ من اصحابها كان بيننا ان يوجب منها واحدة وقيل تؤخذ الا ان
 يكون خيارا ذكرا بن شير وحكي اللحي عن مطرف انها تؤخذ الا ان تكون سخا وقوله الا ان يري
 الساعي اخذ المعينة لا الصغيرة هكذا قال في المدونة ونقطة فيها واذا كانت الغنم كلها جريا
 او ذات عوارا وسخا او كانت المفروجا جيل كلها والا بل فضلا ناكلها كلن ربه ان يشترى
 ما جزيه واذا اراد المصدق ان يأخذ ذات العوار او التيس او المهرمة اخذها ان كانت خيرا له
 ولا يأخذ من الصغيرة شيئا وهذا معنى قوله لا الصغيرة **ص** ومن جئت لعرب وجاموس لبقر وصان
 لحذر وجيز الساعي ان وجبت واحدة وسناويا والافن الاكثر **ش** قال ابن القاسم في المدونة يضم
 اصناف النوع الواحد من الماشية فيضم الصان الى المحر والجاميس الى البقر والجنح للعرب وقاله
 الامية لصرف الاسم في الجميع وتقارب المنفعة كما في انواع الثمار والذهب مع الفضة ونقل في
 المقدمات عن بن لبابة ان الصان والمحر لا يضمان وكذلك الذهب والفضة وقوله وجيزه
 الساعي ان وجبت واحدة ولتساويا يعني اذا اجمع نوعان من صان معز او غيرها وسناويا
 كفقرين صانين ومثلها معزا او ثلثين وثلثين فان الساعي يختار في ان يأخذ من الصان او
 المعز ان شاء الواجب لا قاله اللحي هو كما كان نازعه اثبات قال في من اخذ بضمين وهو مشكل
 لانه يودي الى اخذ الغنم او الوقوع في السوكة وهو ممنوع في الزكاة وقوله والافن الاكثر اي
 وان لم يكونا متساويين كعشرين صانين وثلثين معزا او بالعكس فالحكم ان يأخذ الثاة
 من الاكثر مطلقا وهذا المشهور وقال بن مسلمة الحكم كذلك الا ان يكونا مستقيمين كاربعة
 وعشرين فان الحكم التحجير **ص** وثلاثان من كل انساويا او الاقل بضاب غير وقص والاف
 فالأكثر **ش** يعني فان كان الواجب صانين فان ساويا اخذ من كل صنف شاة كأخذي ستين
 صانين ومثلها من المحر وكذلك ان كان الاقل بضابا وهو غير وقص كناية صانين واربعة
 معزا او بالعكس وهذا هو مذهب بن القاسم وقال سمعون الحكم للاكثر فيؤخذ منهم اثاثان
 وقوله والافن الاكثر يعني وان لم يتساويا والافن وقص كما لو كان عمدة مائة واخذي وعشرون
 صانين واربعون معزا او بالعكس او كان الاقل دون عدد الزكاة كثلثين مع مائة فان
 الحكم للاكثر فنه تؤخذ اثاثان ومعنى القص هو الذي لا زكاة فيه وغير الوقص هو
 الموجب للثاة الثانية في مسيلتنا **ص** وثلاث وسناويا فنهما وخير في الثالثة والافن كذلك
 واعتبر في الرابعة فأكبر كل مائة **ش** يعني فان كان الواجب منها ثلاث شياه فان ساويا
 كمائة وشاة صانين ومثلها معزا اخذ من كل مال واحدة وخير الساعي في الثالثة كما لو لم يكن
 الواجب غيرها اذا تساويا وقوله والافن كذلك يعني فان ساويا فان كان في الاقل عدد
 الزكاة وهو غير وقص اخذ منها شاة كمائة وسبعين صانين واربعة معزا او بالعكس وهو

شجرة الرمان

في الشجر زعفران الجوز ميسر بغير ربح
 صغير الا غير صوبلة اخرى كحبة مقروعة
 الزعفران بغير ربح كحبة مقروعة
 تقارن كحبة مقروعة عالما وقارنا
 بل رقت اذ لا يتركها بل رقت اذ لا يتركها

تفاضلها

مذهب بن القاسم وان لم يكن منه عدد الزكاة او كان وهو وقص كما يتبين وشاة صائبة
واربعين معز او بالعكس قال بن القاسم الحكم للاكثر وقال سمحون الحكم للاكثر مطلقا وتولى
واعتبر في الرابعة الى احزة يعني فان كان الواجب اربع شياه فان الحكم في ذلك للمدين من كل ما
يؤخذ شاة من ذلك النوع فان كانت المائة الرابعة او الخامسة او غيرها من النوعين فاحزة
الحكم فيها على ما تقدم في الشاة الاولى **مر** وفي اربعين جاموسا وعشرين بقرة منهما **ش** هذا قول
بن القاسم وهو قول مالك عند بن يونس ومعناه ان من له اربعون من الجواميس وعشرون
من البقر يخرج من كل نوع بتيعة وذلك لانه لما اخرج بتيعة من الجاموس سقط ما يقابلها
وهو ثلثون فالفاضل منها عشرة والبقر عشرون والحكم في مثل هذا للاكثر وقال سمحون
بأخذها من الجاموس لانه يفيض البقر على الجواميس فيكون عشرون جاموسا وعشرين بقرة أخذ
عنها بتيعة والباقي مثل ذلك فيأخذ التبييع من الجاموس لانه اكثر في كل بضاب وذكر ابو
الوليد الباجي هذه المسئلة عن بن القاسم وجهها بما تقدم ثم قال فان كان النوع الثاني
بضابا وهو اقل مما بقي من النوع الاول بعد الضاب وذلك مثل ان يكون له مائة وعشرون
من الضان واربعون من المعز فله ثلثون الثانية من الضان او من المعز قال
بن القاسم في المدونة تؤخذ واحدة من الضان واحدي من المعز وقال سمحون يؤخذ
الثان من الضان ثم قال وفي هذا نظر على مذهب بن القاسم في اربعين من الجواميس
مع عشرين من البقر في المسئلة السابقة يريد لانه كان ينبغي على قول بن القاسم ان يؤخذ
الشانان من الضان لان الشاة الاولى يجب في اربعين ويبقى له من الضان ثمانون وهي
اكثر من اربعين العز فتخرج الشاة الثانية من الاكثر وهو الضان كما يفرع مع الجواميس والزم
اللمين بن القاسم من مسئلة الجواميس والبقر ان يقول فيمن له شان وثمانون ضاببة وتسع
وثلثون معزي او بالعكس ان يؤخذ من الضان شاة ومن المعز احدي لان التسع والثلثون
والعشرين البقر قد استركا في تقصهما عن الضاب فاذا لم يستطع البقر ان يكون لضاب
فكذلك في المعز واجيب عما ذكره الشيخان ان الثلاثين الثانية في باب البقر كما في المائة الرابعة
لان بالثلاثين الثانية والمائة الرابعة تغزر المصوب واذا تقدر ذلك ظهر لك اخذ ببيع
من الجواميس ويبيع من البقر في المسئلة المذكورة لانا ان احزنا عن ثلاثين بتيعة ففضل
من الجواميس عشرة فاذا ضمت كانت العز من البقر اكثر وقد اتفق بن القاسم وسمحون
على ان من له ثمانون من نوع واحد وركيب المائة الرابعة من النوعين كان معزها اربعين
وضانها ستين يؤخذ ثلاث من نوع الثلاث مائة واحدة من الضان لانا بعد الثلاثمائة
انما ينظر الى كل مائة بمفردها ولا شك ان الستين بالنسبة الى الاربعين كالعز بن البنية
الى العشرة وهذا تعلم صحة مذهب بن القاسم وايضا فان سمحون لم يغفل بالفيض في كل صورة
اذ قال به لزمان يقول في ثلاثين جاموسا واربعين بقرة ان يؤخذ المسئلة والتبييع من الاكثر
وقد وافق بن القاسم على انه يخرج من كل نوع ما يجب فيه لتغزر المصوب **مر** ومن هو
بالبهائم ما شئت اخذ بركاتها ولو قبل الحول على الاربعين يعني ان من البهائم ما شئت يربط
بما شئت اخري او عرض او نقد هربا من الزكاة فان ذلك لا يسقط عنه الزكاة ويجوز

زكاة
ينبغي
صائب
الذي
الذي
من
ان
وليس
مثل
لا
سنة
معني
دون
فان
المستاع
فان
على
زكاة
وقوله
يعني
ان
اد
بقر
على
انه
الاسي
لان
ما
القيمة
لا
السلام
فانه
لان

العلم
بذلك
بذلك

اعلم ان ما بين يديك من كتابه
هو من كتب الفقه والفتوى
والشريعة والدين

الربيعية الشريفة على يد
الشيخ

فب على الخليفة

الشيخ

اصد هاهنا حولا ومعني كلامه ان من عنده لصاب ماسية للفتية فادله بعين فانه يني
علي حول الاولي وهذا مذهب بن القاسم واليه رجع مالك وقال اشبه انه يستقبل بها حولا
من عنده السلام وهو الظاهر لان هذا لم يقصد فزارا من الزكاة ولم يحل علي ما بيده فمختلف
الزكاة بن يوسف قال بن القاسم ولو باعها بعد ان زكي رقاها زكي الثمن حول من يوم زكي الرقاب
بن الموانم يختلف مالك واصحابه في انه يزكي الثمن حول من يوم زكي الرقاب كاست القنية او ليج
او من ميراث وانما اختلف قوله فمن باعها قبل ان يزكيها قبل الحول او بعده وهي ميراث او ميراث
لقنية فقال يا تنف بالثمن حولا ثم قال يزكي حول يوم ملكها ولا يرجع الي اصل حول عنها لان القنية
ابطلت زكاة الذهب هذا ان باعها فيه الزكاة ولم يبع فزارا وعلي هذا اجل اصحابه الا ان
ثبتت علي قوله الاول ونقل بن حبيب اختلاف قول مالك في الايتناف والبناء اذا زكي الرقاب
بن يوسف وهو خلاف ما ذكره محمد بن لاخا لهما او راجعه باقاة او عينا بما سية **ع** يعني انه في
هذه المسائل يستقبل وذلك بان يكون ابدل غنما بغير او ابدل بغير او بغير وهو مرادة بنو
لاخا لهما وهذا هو المشهور وفي الخلاف رواية بان يني علي حول الاولي وقوله او راجعه
باقاة يعني ان من باع ماسية ثم اقال مبتاعها منها فانه يستقبل هكذا نقل بن يوسف
عن بن الموانم قال لان الاقاله يبيع قال غير وان قلنا انها حل وقوله او عينا بما سية يعني ان
من كان عنده عين يريد لصانكا فاقا مرعده ثلاثة اشهر مثلا ثم استرد به لصانكا
من الماسية فانه يستقبل بالماسية حولا من يوم ما اشرا وهو المشهور وقال بن مسلة يني وعينا
محول ليعمل محذوف دل عليه ما قبله والتقدير او ابدل عينا بما سية والعرق بين هذه المسئلة
علي المشهور وبين عكسها وهو ما اذا ابدل ماسية بعين فانه في هذه انتقل مما تعلق الزكاة
به اضعف الي ما هو اقوي لان الدين يسقط زكاة العين بخلاف الماسية وان كان كذلك
فلا تمة فتناسب الاستقبال بخلاف ما اذا ابدل ماسية بعين فان الامر بعكس ذلك فتناسب البناء
لانه **ص** وحظ الماسية مالا فاما وجب من قدر ومن وصف ان لو يت وكل حرم ملك
لصا با حول **ص** الخليفة هو الذي عير حصته من حصته صاحبه والترك هو الذي لا يميزها
فكل ترك خليف ولا ينعكس واختلف في الخلطة هل لها اثر في الزكاة وهو من هذه المسئلة
الجمهور ولقد اقال كمالا لكانه وقال ابو حنيفة لا تاثير لها ويركي كل واحد من الخلطة زكاة
المتفرد والجهة لنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا جمع بين مغترق ولا يفرق بين كجمع
الصدقة وما كان من خليفين فانما يتراحبان بالسوية فلو لا تاثيرها لما ورد اليها
ولا يكن حمل علي التركيبين لان التركيبين لا فرق بين اجتماعهما واقتراحهما فلا معنى للمعني
واختلف هل هو يي لما يكن عن الجمع والمقرق تقبيل للصدقة او يي للسعاة عن ذلك
تكني للصدقة والصحيح الاول لقوله خسية الصدقة ولا يقال ذلك في حق السعاة اذا
لا تخي الصدقة وقوله كمالا كبريد اذا لم يكن فعلمنا ذلك فزارا من تكثير الواجب الي غلبه
اذ لا اثر للخلطة حينئذ ويوجدان بما كانا عليه وقوله فيما وجب من قدر يريد كئلته
لكل واحد من الغنم فان الواجب عليهم ثاة واحدة علي كل واحد منها ومن يريد
كاثنين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهما معاخذة علي كل واحد نصفها ونصف

يريد كائين لو اُخذ ثمانون من المعز ولا حذر يعوت من الضان فان عليهما واحدة من
 المعز علي صاحب الثمانين ثلثاها وعلي الاخر الثلث وقوله ان نويت يعني ان ما ذكره من
 ان الخلط كالمالك الواحد مشروط بان يكون اربابها قد نوىوها اي وضدواها الخلطة
 وهو واضح قال سندا اعتبرها مالك لانه معنى نوجب تغيير الحكم فتتغير الي النية كالاقتداء في
 الصلاة خلا فالاشبه محتاج حصول الرفق المعمود وان عدمت البعثة وهو شرط ايضا
 عباد كره من كون كل من الخلط حرم ملكا نضا باحول فان كان احدهما رقيقا او غير مسلم فالمشهور
 ان الحر والمسلم يركبان على حكم الافراد ما وجب على ماشية اخرج ولا تعتبر الخلطة وليسقط
 ما على العبد والكافر اذ ليسا من اهل الزكاة وذهب بن الماحسون الي انها يركبان زكاة الخلطة
 وليسقط ما على الخلطة لعبد والكافر اذ ليسا من اهل الزكاة وان لم يكن لكل واحد نصيب
 لم يجب عليهما زكاة علي المشهور ونقل بن رشد عن بن وهب انها يركبان زكاة الخلطة اذ اكا
 في المجموع نصاب وهو المسبوط ومن زرقون وقوله يحول اي ان يكون ماشيتها حال حولها فلو
 حال حولها لما شئت احدها دون الاخر في من حولها ماشية زكاة الافراد لا على الخلطة
 وهو المخصوص وخرج المجني علي قول بن الماحسون قوله لا يتركب على الخلطة ثمانية ادها ويسقط
 ما على الاخر وتظهر فائدة الخلاف فيمن له اربعون شاة حال عليها الحول خالط بها من له
 اربعون لم يحل حولها فعلي المخصوص يخرج شاة وعلي الاخر عليه نصف شاة وكذا تظهر فائدة
 الخلاف اذ اكان احدهما من اهلها دون الاخر وله نصاب دون الاخر علي الخلاف في ذلك
 والباقي في قوله يحول يحتمل ان يكون للمصاحبة اي نضا بامصاحبا حول او للطرفية اي ملك نضا
 في حول الا انه لا يظهر لانه لو اقام النصاب بيده ثلاثة اشهر او اقرضه عليه اية ملكه
 في حول وليس ذلك مراده ويحتمل ان يكون للمجاورة اي ملك نضا بمجاورة الحول والله اعلم
ص واجتماع ملك او منفعة في الاكثر من مراح ومما ومبيت وراع باذنها وحول يرفق
 هذا معطوف علي قوله ان نويت الخلطة ايها كالمالك الواحد ان نوي بالخلطة واجتمعا
 في الاكثر من خمسة المذكورة بشرط ان يكون كل منهما حرا مسلما ملك نضا باحول وعكسه
 او منفعة متعلق بما قبله وقوله الاكثر يريد ثلاثة منها لانها هي الاكثر من خمسة وهذا
 هو مذهب بن القاسم في العتبية وقال الا بصري يكفي منها اثنان وقال بن حبيب يكفي الراعي قبل
 وليس خلا فانهم يجمعون بالراعي علي اكثر الصفات الباجي ولا خلاف في عدم اشتراط خمسة
 واختلف في المدح فقيل هو موضع اقامتها وقيل موضع الرواح للمبيت ولهذا عوض في
 التلقين عن المدح المسدح وجعل المجني بدل المبيت للحلاب وقوله في الراعي باذنها اي باذن
 المالكين قال الباجي اذ اكان لكل ملكية راع ياخذ احدهما من مائتها فلا يحلوا امانا يتعاونا
 بالنها رعي جمعها اولا فان تعاونا باذن اربابها فهي خلطة لان جميعهم رعاة لا رباب
 الماشية وان تعاونا بغير اربابها لحفظها لكثيرتها فلو كانت قليلة بحيث يقوم راع كل
 واحد بما شئته دون غيره فليس اجتماعهم من صفات الخلطة وقوله في الفخذ يرفق اي يكون
 لاحدهما وهو خرب في جميع العنم فيحصل الرفق لصاحبه بذلك ان يكون لهما معا وهو
 ايضا يرفق في الجميع ولا اشكال في حصول الرفق اذ لولا ذلك احتاج كل واحد الي تحمل العنم

هذا هو المخصوص وهو المسبوط ومن زرقون وقوله يحول اي ان يكون ماشيتها حال حولها فلو
 حال حولها لما شئت احدها دون الاخر في من حولها ماشية زكاة الافراد لا على الخلطة

وهو المخصوص

والباقي في قوله يحول

ف

لغتم والله تعالى اعلم **ص** وراجع الماحوز منه شريكه بنسبة عددها ولو انفرد وقيل
لاحدهما في القيمة **ش** يعني ان الساعي اذا اخذ من احد الخليطين ما وجب عليهما يرجع على صاحب
بنسبة عددي ما شتبهما مثاله لو كان للاحدهما خمس من الابل ولاخر تسع منها فاذا اخذ الساعي
الشاتين من صاحب التسعة رجع على الاخر خمسة اجزا من اربعة عشو من الشاتين فلو اخذ من
كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة عليه باربعة الشاتين شاة اذا شاة التي احدها صاحب
التسعة عن خمسة ويبقى معه اربعة عشر من كاه مع خمسة الاخر فاخذت الشاة عن التسع
رجع عليه بنسبة ما بقي من ما شتبه وهذا هو المهور وهو الذي رجع اليه مالك بعد ان كان
يقول ان علي صاحب الخمس شاة وعلى الاخر شاة وبوا هذين القولين علي ان الاوقاص هل هي
من كاه او لا وفيه نظران الاوقاص غير من كاه علي المذهب وهو يناسب ان علي كل واحد شاة
وقد علمت ان المهور خلافه وهذا الخلاف انما هو اذا كان الوقص من طرف واحد واليه
اسرار الحج بقوله ولو انفرد الوقص للاحدهما فلو كان من كلا الطرفين كتسع وست فلا خلاف
ان الثلاثة شياة مقسومة علي صاحب التسع ثلاثة اجزا سها وعلي الاخر خمسة شاة وكل ذلك
بالقيمة كما اشار اليه بقوله في القيمة اي راجع شريكه في القيمة بنسبة عددها وهل القيمة
يوم الاخذ وهو مذهب بن القاسم او يوم الوقا وهو قول اشهب بنا علي ان المرجوع عليه كالمهور
لنصيب خليطه او كما لمختلف **ص** كذا في الساعي الاخذ من مضاب لهما او للاحدهما وراي الخليط
لاغصبا او لا يكمل لهما مضاب **ش** يعني ان الساعي اذا اخذ من مضاب لهما كعشرين وعشرين شاة
او كان للاحدهما دون المضاب ولاخر مضاب وهو معنى قوله او للاحدهما اي كان المضاب
لاحدهما اي ولاخر دون مضاب وراي الساعي لاجل الخلطة فلو كان لاصدها مائة من الغنم
ولاخر احدي وعشرون فاخذ منهما شاتين فقد علمت ان الخليطين في المسئلة الاولي لا شيء عليهما
وفي الثانية شاة واحدة علي صاحب المائة فان كان احدهما بنا ويلي كذا وله في الاولي علي قول
بن وهب وفي الثانية علي قول من يري ذلك فانها يتراجحان لان احدهما بنا ويلي يشبه حكم
الحاكم في مسائل الاجتهاد وهو لا ينقض ولا يرد للمني وكذا اذا اظن ان الغنم كلها لواحد
قال لان الاجتهاد وهو مجتمعا اوجب الخلط عليهما هل يتراجحان علي العدد او علي ركن
الماكين وان كان الساعي انما قصد بذلك العصب في الشاة او في الذبايد وهو الشاة
الثانية في المسئلة الثانية فلا تراجع واليه اشار بقوله لاغصبا وكذا لو كان مجموع شاتيهما
دون المضاب كالموكان لكل واحد خمس عشرة شاة فانه لا تراجع بينهما ومن اخذت منه
الشاة اخص بمصيرها للمني فولا واحدا وان اقلنا بالتراجع في مسئلة المائة والاحدي وعشرين
فهو يتراجحان في الشاتين جميعا وهو مذهب محمد وسحنون او في الذبايد وهو الشاة الثانية
وهو مذهب بن عبد الحكم فعلى الاول يقسمان الشاتين علي مائة واحدي وعشرين جزءا وعلي صاحب
المائة مائة جزء وعلي صاحب الاحدي وعشرين مائة وعشرون علي الثاني يكون
علي صاحب المائة شاة ثم يقسمان الثانية علي احدي وعشرين ومائة للمني يريد ان اجتمعا
اوجب الخلط في الاخر قال ويجري فيها قول ثالث ان الثانية تكون عليهما لان اجتمعا اوجب
الح نصفا قياسا علي القول اذا شهد اربعة بالزنا واثنان بالاحصان فزعم نرجع جميع

كتاب يري ولو ذهب الرجوع بقية كالملة
كما هو ظاهر قول بن القاسم في المهور خلافا
لشدة رايه ان الشاة تتراجحان ههنا

فقل يكون دينه عليهم اسداسا وقيل نصفين لان كل مربي يقول لولا انتم لم يرم والقول
 بانها اسداسا يوافق قول بن عبد الحكم ورده بن شيربان لتطير الديه لكون الاحصان
 استقيل كاستقلال الزنا بالاربعة منهم في المعنى كالمشاطرين وفي سيلة الحليطين لا يشك ان
 زيادة العدد لها تاثير في وجوب الزكاة في تاويل المصنف فيقسم على الاعداد **فترج** لو
 كان لاحد الحليطين اربعون وللاخر ثلثون فان اخذ الساعي منها سائة فهي على صاحب الاربعين
 وان اخذت من غنمه فلا كلام وان اخذت من غنم صاحبه رجع عليه بقيتها وان اخذت من
 الاربعين لم يرجع بي على صاحب الثلاثين وان اخذها من الثلاثين رجع على صاحب الاربعين بواحدة
 وان اخذ من غنم كل واحد سائة فان كانت التي اخذت من الاربعين مما يجزي في الزكاة لم يرجع عليه
 صاحبه بشي وان كانت مما لا يجزي والاخرى مما يجزي رجع عليه بقيتها الغنم وهذا اذا استدا
 اخذ من الثلاثين فان لا يتعدا بالاحد من الاربعين لم يرجع عليه بشي ولا فرق بين ان يكون مما
 يجزي ام لا لانه حين اخذها من الاربعين عادت اليها الزكاة فيه فسقطت منها الزكاة ثم اخذ
 الثاني بعد سقوط الزكاة من الاولى فهي مظلة منه ومثله اذا لم يكن منها شي يجزي فانه لا تراجع
 بينهما ولا زكاة على صاحب الاربعين لانه لم يفرط في زكاته حتى عصب منها واحدة **وروي** ان
 خا لط ينصفها ذوي ثمانين او ينصف فقطذا الاربعين كالحليط الواحد عليه سائة وعلى غيره
 نصف بالقيمة **مش** اعلم انه ذكر رحمه الله تعالى مسيلتين الاولى اذا كان عند شخص ثمانون
 من الغنم خا لط باربعين منها صاحب اربعين وبا الاربعين الاخرى ينصفها له ايضا اربعون من
 الغنم وهو معنى قوله خا لط ينصفها اي ينصف الثمانين وهو اربعون واربعون ذوي
 ثمانين اي صاحبي ثمانين وقد اختلف فيها على اقوال اربعة الاول ما ذكره وهو قول بن
 القاسم واسمه عند بن شاس وبن راشد وغيرهما قال بن بن مينة وهو الاصح ان الحليطين
 كالحليط بنا على ان حليط الحليط خليط فالواجب سائتان على صاحب الثمانين سائة لان له
 نصف الماشية وعلى كل واحد من خليطيه نصف سائة بالقيمة وهذا معنى قوله كالحليط
 الواحد الى اخذه وعزاه هذا القول في البيان لابن حبيب وبن الماحيوك والقول الثاني
 ان كل واحد من الطرفين لا خبطة بينهما وبين الطرف الاخر بنا على ان حليط الحليط ليس
 كالحليط فيكون على صاحب الثمانين ايضا سائة لان كل ثمانين فيها سائة عليه نصفها
 وعلى كل واحدة من الطرفين نصف سائة ويظهر الفرق بين هذين القولين في رجل له خمسة
 عشر نعرا خا لط خمسة منها رجلا له خمسة من الابل وبالعشرة الاخرى صاحب خمسة نعرا
 الاول يكون على الجميع بنت بخاض وعلى الثاني يكون عليهم خمس شياه على صاحب الخمسة عشر نعرا
 شياه وعلى كل واحد من الطرفين سائة القول الثالث ان صاحب الثمانين يعد حليط لكل
 من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين حليط لصاحب الثمانين بالاربعة فقط
 فالواجب سائة وثلثان على صاحب الاكثر ثلثا سائة وعلى كل واحد نصف سائة لان صاحب
 الثمانين اذا عد حليطا لكل منهما جميع ماشيته كان هو صاحب الاكثر فعليه ثلثا سائة
 وعلى كل طرف نصف سائة لان كل واحد منهما انما يعد محالا لصاحب الثمانين بالاربعة
 التي خالطته فقط والعرض ان له اربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين يعد حليطا

القولان هما قولان في ان الحليط ينصفها
 وقوله يعزى عليه سائة الزكاة
 ولا يفرق بين ان يكون مما
 يجزي ام لا لانه حين اخذها
 من الاربعين عادت اليها الزكاة
 فيه فسقطت منها الزكاة ثم اخذ
 الثاني بعد سقوط الزكاة من
 الاولى فهي مظلة منه ومثله
 اذا لم يكن منها شي يجزي فانه
 لا تراجع بينهما ولا زكاة على
 صاحب الاربعين لانه لم يفرط في
 زكاته حتى عصب منها واحدة

فانما هي
 من الغنم

او لم يرح وهو مقابل المشهور **حكا** بن شير وهذا اذا كان ثم سعاة ويكفيهم الوصول وهو معني قوله ان كان وبلغ ولو لم يكن ثم سعاة او كان ولا يكفيهم الوصول وجبت عبور الحول مرة واحدة او اذا امر على المشهور فبات رب الماشية بعد الحول وقيل بجي الساعي او اوصي بها او حصرها ربحا لم يجب على الوارث في مسيلة الموت ولستقبل ولا تبدأ ان اوصي بها بل تكون من الثلث مبداءة قال في المدونة وانما يبدأ في الثلث ما فرط فيه من زكاة العين ولا يجزي اذا اخرجها والساعي احذها منه ايضا والي هذا الشار يقول وقيل به لستقبل الوارث ولا تبدأ ان اوصي بها ولا يجزي وقوله كذا وره بها ناقصة ثم رجع وقد كملت هو ايضا مفرغ على المشهور ويريد ان الساعي اذا امر بالسيان فوجد ماشيته ناقصة عن نصاب الزكاة ثم رجع عليه فوجد النصاب قد يكمل فانه يستقبل به حولا لان حولا المكمل انما هو مرور الساعي بها بعد الحول عليها قال في العينية ولا ينبغي للمصدق ان يرجع على الماشية ولا يجرها ولا يجر عليها في العام الامر بن رشد لانه لو كان يرجع بعد ان يمر بها ثم كذا لم يكن لذلك حد ولا انضبط لمحاوول قال وهذا مما لا خلاف فيه انتهى والصحيح المحرور بالطرف من كلام الشيخ عابد علي عجي اي وقيل محجبه يكون كذا والصحيح المحرور بالمصدره عابد علي الساعي والصحيح في هذا وناقصة عابد علي الماشية اي كذا والساعي بالماشية ناقصة قال في الموازية واذا امر الساعي فوجد بها ناقصة ثم رجع وقد ولدته وبكل من النصاب فلا ياخذ منها شيئا وقال بن عبد الحكم لا ادري وجه قول مالك فيها وعليه ان يزكي وصوبه اللحن قال لانه نصاب حال عليه الحول وانما امر الساعي بعد ما الرجوع بكلفة ذلك عليه فاذا تكلف ورجع فليأخذ بالزكاة **قلت** وكذا ذلك ينبغي على هذا اذا مر به وعند ذلك دون النصاب حال عليه الحول فابد له بنصاب من نوعه ثم رجع عليه الساعي فانه يأخذ بركاته والله اعلم **ص** فان تخلف واخرجت اجزا على المختار والاعمد على الزايد والنقص لما في بتدية العام الاول الا ان ينقص الاخذة النصاب او الصفة فيعتبر كتحلفه عن اقل فكل وصدق **ش** يعني فان تخلف الساعي عن محجبه فاحذر رجل زكاته اجزاه على المختار اي على قول اللحن وبضم ما في التبصرة عنه واذا تخلف السعاة لشغل او امر لم يقصد وافيته الى تصحيح الزكوات فاحذر رجل زكاة ماشيته اجزات **وقال** بن الماحيون في كتاب محمد لا يجزي ولا اول احسن واذا اجزات على ما قاله بن الغضائري اذا لم يخلف لانها من الاموال الظاهرة كان اذا تخلف اصري في الاجزاء قال والقياس ان يجزها ابتداء من غير كراهة قياسا على زكاة الحرث فكلا الزكائين كان يخرج اليها العال وايضا فان الزكاة تغلق بها حق لا صناف سماها الله عز وجل في كتابه والامام وكيد لغيره ليس يشغل الوكيل مما يمنع من له حق من قبض حقه لان في ذلك صوراتهم وقوله والا اي وان لم يكن ربحا قد احتاج خرج زكاتها فان الساعي يعول على الزايد والنقص لما مضى من الاعوام كما ان تخلف عن الماشية وهي خمس من الابل اربعة اعوام ثم جاء فوجد بها عشرين وتخلف عنها وهي عسرون كذا لكم وجدها خمسة ففي هذه ياخذ منه اربع سنين وفي الاولى ياخذ منه ست عشرة سنة اعتبارا للزايد فيما مضى من الاعوام وهذا

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

المعنى ان الساعي اذا امر بالساعة

هو المشهور وهو قول بن القاسم واشتهب ومحمد بن جيب وسحنون وعليه عمل المدينة قاله
 في المدونة وقال بن الماجشون عند البايع انما ياخذ في كل عام مضي على ما قال صاحبها
 انها كانت عليه وقال بن عبد الحكم ومعني قول مالك انه يزكي ما وجد اذ لم يدع له ربا بها
 انها كانت في الاعوام الماضية نافضة واستظهر الاسياخ الشاذ لان الغار اذا لم يوجد
 بالزائد لماضي السنين مع بقية فلان لا يوجد هذا الذي خلف عنه الساعي من باب اوله
 ونظيره عدده وقوله بتبديده العام الاول يعني ان الساعي انما يبدى بالاحد من العام الاول
 ثم بما بعده الا ان ينقص الاخذ المضاب كما اذا غاب عنه وعنده ما يتان من الغنم الرابع
 سنين ثم جاز فوجد هنا اثنين واربعين فانه ياخذ شاة للعام الاول ثم شاتين للثاني والثالث
 وليسقط العام الرابع لعنونه الماسية عن المضاب ولا خلاف ان الاخذ هنا الاول
 فالاول قاله الخمي ومعني قوله او الصفة كما لو غاب عنه وله ستون من الابل اربع سنين
 ثم جاز فوجد هنا ستين واربعين فانه ياخذ حقتين عن العام الاول والثاني ثم يبتني لبون عن
 الثالث والرابع لعنونه المضاب عن سن الحقائق حين احق منها الحقتين اذ نصير محساة
 واربعين فالواجب بنات البون في حوز ذلك وقوله كتحلفه عن اقل الى اخره يعني ان الساعي
 اذا غاب عنه وما بقيت دون المضاب كثلثين مثلا ثم جاز بعد اربعة اعوام فوجد هناك
 ستين شاة فانه لا ياخذ الا عن الاعوام التي كل المضاب فيها وهو قول مالك وبن القاسم
 البايع وهو مصدق في ذلك يريد على قوليهما والحقها اشبه في الاعوام كلها بالكاملة وهذا
 كله اذا كانت الزيادة بولادة او ابد لها بما سبقت من نوعها فان كل المضاب بفاسدة
 فلا خلاف انها لا تجب الا من حين الكمال لعنه البايع وغيره **ص** لان نقصت هاربا وان
 رادت له فلكل ما فيه بتبديده الاول وهل يصيد في قولان **ش** يعني انما تقدم من ان
 الساعي لا ياخذ الا عن الاعوام التي كل فيها المضاب انما هو من خلق هذه الشاة وما
 هرب بما سبقت وهي فوق المضاب ثم وجد الساعي وهي دون المضاب فانه ياخذ
 منه عن ما مضى من الاعوام يريد ويصيد في العام الاخر فلا يوجد منه شيء لعنونه
 ما بيده عن المضاب حينئذ بن عبد السلام وهذا بين اذا قدر عليه واما ان جازا شاة
 او قامت له سينة فينبغي ان لا يوجد منه الا ما كانت عليه وهاربا حال وصاحبها محذور
 دل عليه المساق والتقدير لان نقصت ما سبقت الهارب في حال هروبه وتحمل ان يكون
 قوله لان نقصت الى اخره مخرجا من قوله عمل على النقص لماضي في خلف الساعي الى ان
 هنا فياخذ لماضي السنين مطلقا ويمكن ان يكون مخرجا من قوله يتبديده العام الاول
 وهو معنى ما ذكره الخمي ونصه ولا خلاف فيمن غاب عنه الساعي انه يبدى العام الاول
 بخلاف من هرب بما سبقت فانه قد اختلف فيه هل يبدى بالعام ويتركها شاة يعني
 اذا هرب باربعين شاة خمس سنين او باحد عام ويتركها خمس سنين قال فاذا كان له خمس
 وعشرون من الابل فقال بن القاسم فيها بنت مخاض عن العام الاول وست عشرة شاة
 عن الاربعة الاعوام وقال عبد الملك في المبسوط ان لم يكن فيها بنت مخاض ترك عن الخمس
 الاعوام خمس بنات مخاض انظر ما اختاره في التبصر فقال ما معناه انه عزل بنت المخاض

لما غاب اذ غاب عنها الساعي ومعني قوله
 ثم نقصت عن المضاب ثم جاز انما ياخذ في كل عام
 اسد النعام الذي اخرج من حوزها في كل عام
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها
 انما ياخذ في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها
 انما ياخذ في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها

قوله ثم جاز في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها
 انما ياخذ في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها
 انما ياخذ في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها
 انما ياخذ في كل عام اسد النعام الذي اخرج من حوزها
 يعود في كل سنة الى حوزها او لا يعود الى حوزها

للمساكين في العام الاول فانه يزكي للاربعه الاعوام بالغنم وان ابقى بنت الحاضه
لنفسه زكي للاعوام الخمسة خمس بنات مخاض انتهى تكن حمل كلامه على هذا الوجه يلزم
منه مخالفة المشهور في مسيلة الهارب لانه لا فرق على المشهور بين الهروب وعينة الساعي
في البداة بالعام خلا فالعبد الملك تعلمت وقوله وان زادت له يعني فان هرب بمأشيه
وهي قليلة ثم وحده الساعي وقد زادت فقال بن القاسم يا حذو كل عام بما كانت فيه
ما شئته الهني وهو قول جميع اصحاب مالك الا اشتهب فانه قال يا حذو بالاكتر مما مضى من
الاعوام واذا فرغنا على قول بن القاسم وهو المشهور فهل يصيدق وهو قول يحمون اذ هو
الاصل في الزكاة اولا يصديق وهو قول عبد الملك اما ان قامت له بيعة عمل عليها والضرر
المحذور باللام عايد على الهارب بمأشيه وقوله فلكل اي فيزكي لكل عام ما فيه اي من قليل
او كثير **حاص** وان ساله فنقصت او زادت فالموجود ان لم يصيدق او صدق ونقصت وفي
الزيادة **تزد** يعني ان الساعي اذا سال رب المأشيه عن عددتها فاضربه عنها ثم تغيرت
عما كانت عليه لنقص موت او فسخ ثم يقصد به العزارة من الزكاة اول زيادة بزيادة او
فايدة ثم يرجع الساعي بعد عليه المأشيه فوجدتها قد تغيرت عما احبزه فان كان لم يصيدق
فالمعتبر ما وجد قولا واحدا واليه اشار بقوله فالموجود ان لم يصيدق وان صدقه
وتغيرت الى نقص فكذلك وهو مراده بقوله او صدق ونقصت وهو المشهور وباق
على قول بن الجهم فيما اذا اصاع جز من النصاب قبل التمكن من الاحذاج انه يخرج ربع عشره
ما بقي لا يفرق شركا معه ربع العشران يا حذو بما كانت عليه قبل النقص ونقص الهني
هذا الخلاف على ما اذا كانت زكاتها من غيرها قال **واما** اذا كانت من غير غيرها كخمس او عشر
من الابل فلا يصح حينئذ نقصها وقوله وفي الزيد تزد يعني فان صدقه ثم زادت
وذكر بعض الاشياخ ان في ذلك طريقين الاول ان المعتبر ما صدقه فيه والطريق
الاخر ان في ذلك قولين الاول ان العمل على ما صدقه فيه والثاني ان المعتبر ما وجد واليه
هذا اشار بقوله وفي الزيادة تزد بن عبد السلام وراي بعضهم يعني الهني في المأشيه اذا
هككت بعد عدد المصدق لها بامر من الله ان الزكاة لا تسقط وهو ضعيف خارج عن اصل
بن القاسم وابن الجهم قال ولوعده عليه نصف المأشيه ثمنه من عدد باقها ليل حتى تغير العدد
الي زيادة او نقص فهل يستقر الوجوب فيما عد بعدده اولا في ذلك قولان احدهما انه
ليستقر والثاني انه لا يستقر ولثاني لانه نظرا الى ما لم يعد **و** اخذ الخواارج بالمأضي الا
ان يزعموا الا اذا ان يخرجوا منها **ع** يعني ان الخواارج على المسلمين وهم الذين يرون مآراة
الخارجون على بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اذا استعوا من اعطى الزكاة اعواما
ثم قدر عليهم فانها تؤخذ منهم في تلك الاعوام الماضية عن العين والحرق والمأشيه ان
امروا انهم لم يخرجوها فان زعموا انهم ادوها للفقراء او لعينهم من يترقبها فنقص اشبهت على
انهم يصيدقون في سائر الاعوام الا العام الذي ظهر عليهم فيه اي اذا ظهر عليهم قبل
حلول الحول بن عبد السلام وحده الاشياخ قوله اشتهب على الوفاق لابن القاسم وهو كذا
والي هذا اشار بقوله الا ان يزعموا الا اذا لم قال الا ان يخرجوا منها يعني انهم انما

المحك في المأشيه ان الغلاب على من يترقبها
الزكاة فيه ومثل الزكاة على من يترقبها
ولا على من يترقبها عن الزكاة على من يترقبها
لا يترقبها على الزكاة على من يترقبها
لا يترقبها على الزكاة على من يترقبها

الترجيح ويعني المأشيه على من يترقبها
فترجيحها

وطائفة
منهم

وطائفة
منهم

وتجب فيما لا يتم من التخذ ولا يرب ولا يخرج ربيما وقيل لا يجب في شيء من ذلك وقوله
 منقذ من الجفاف يعني ان الخمسة الاوسق انما تعتبر بعد وضع ما فيها من الحشو والرطوبات
 قال في الجواهر وتعتبر هذه الاوسق متراويزا لا رطبا وعينا وفي المدونة فاذا اقبل فيه
 من العنب كذا وكذا قيل ما ينقص اذا تزيب فاذا ابلغ خمسة اوسق ركاها والا فلا وكذا التخذ
 ينظر الى كيفية الرطب ثم يقال ما ينقص اذا ايسر وصار مترافاً في ما فيه الزكاة ركاها والا
 فلا وهو معنى قوله منقذ من الجفاف وقوله وان لم يحف يعني ان العنب الذي لا يربب والرطب الذي
 لا يتم رطبا فيه كغيره بن شاس وهو المشهور والقول الثاني انه انما يعتبر على حاله الذي هو
 عليها بن عبد السلام فعلى هذا اذا وجد خمسة اوسق يسر اوجبت عليه ركاها في الحال التي هو
 عليها نصف عشرة كزيت ما له زيت ومن غير ذلك الزيت وما لا يحف وقوله احضران سقي
 باله والا فالعشر ولو استنري السبع او اتفق عليه **س** هذا بيان العذر الواجب من ذلك وهو
 نصف العشر فيما سقي باله واليب والعذر فيما سقي سحيا وهو الماء الجاري وما السماء والعيون
 وكوها والاصل في هذه التفرقة ما خرج في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما
 سقت السماء والعيون العشر وفيما سقي بالفتح نصف العشر وقوله كزيت ما له زيت الى اخره
 يعني ان الزيتون الذي له زيت يخرج من ربيته على حكم ذلك وقال **س** بن كنانة يجزيه
 الحب وكوه لابن مسلة وابن عبد الحكم فان لم يكن له زيت في ثمنه يربيد على المشهور وكذا
 ما لا يحف كدطب مصر وعينها والعزل الذي يباع احضر قال في المدونة وما لا يتم من
 الرطب ولا يربب من العنب ولا يحف من التين يوجد من عنده وان يبيع باقل مما يجب فيه
 الزكاة بشي كثير اذا كان حوصه خمسة اوسق وان نقص عنها لم يجب فيه شيء وان يبيعها كثره
 مما يجب فيه الزكاة باصفاف ذلك وقيل يخرج من كامله ايعن حنسه وهو قوله
 بن الماحجون قال ويجزي من عنده وقيل لا يخرج من عنده مع العذرة على الكامل وقال
 بن الموار لا يخرج الا ثلثا واما الزيتون فمن ربيته واحتكف فيما يعصر من الحب فقليل من
 دهنه كالزيتون وقيل كالذي لا يعصر باجرا الاسرين فلو باع زيتونا لا زيت له من ثمنه
 وان كان له زيت فالواجب عليه اخراج زيت قدر ما لزمه ويسال المستنري على مقدار
 ما خرج فيه من الزيت ان كان يوثق به والا يسال اهل المعرفة وهذا قول بن القاسم
 وكي القاضي عبد الوهاب قولا بانه يخرج من عنده وقوله المصنف نصف العشر هو خبره
 مستد احمد وفي اي الواجب نصف العشر في كذا والعشر في كذا او يحتمل ان يكون مستد احمد قوله
 في خمسة اوسق وقوله ولو استنري السبع او اتفق عليه يعني ان الواجب فيما لو يبيع باله
 العشر ولو استنري السبع او احراه بنفقة لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون
 العشر وفيما سقي بالفتح نصف العشر وهذا هو المشهور بينهما وقال عبد الملك بن الحسن اذا
 استنري السبع له فليس عليه الا نصف العشر قال بعضهم وهو عادل لان المسقة فيه كالسواقي
 ولا يقال انه قياس دعوى على النص بالارطال كما قال بن شيبان لا نقول انما يلزم ذلك اذا
 حكمنا بنصف العشر مطلقا اما اذا قلنا في صورة فلا وقال اللخمي فيما اذا احراه بنفقة
 فالواجب العشر الا في السنة الاولى فنصف العشر والمراد بالسبع السيل والعيون والانه

ب. في العشر

و. في العشر

ب. في العشر

ص وان سقيهما فعلى حكمهما وهل يغلب الاكثر خلق **ش** يعني وان سقي بالسبح والنفع معا
 فعلى حكمهما يريد اذ التناوب يا يدل عليه قوله وهل يغلب الاكثر ومعنى على حكمهما اي يوحى منه
 ثلاثة ارباع العشر وهو قول مالك بن نسيير وهو القياس ولما لك قول اخر اعتنا رماحي به الزرع
 فيجعل الحكم له فان لم ينسأ ويا فاخلق في ذلك على ثلاثة اقوال الاول ان الحكم للاكثر فيكون الاقل
 تبعاله وهو قول مالك واحده ابن القاسم بن شاس وهو المشهور بن القاسم بن شاس وهو المشهور
 بن القاسم والاكثر الثلثان وما قاربهما فان زاد على النصف يسيرا اخرج النصفين والنول
 الثاني يعتبر ما حي به وهو الاخر لان المعنود من الزرع نهاية والمحصل للمعنود هو الاخر
 وهذا قول بن القاسم فقله في الدخيرة والقول الثالث القسمة اي يخرج ثلاثة ارباع عشرة
 بن راشد وكلها روايات عن مالك وانظروا قال هنا خلاف وفيها قول مشهور ومن عادة الاقتصار
 في مثل ذلك على المشهور **ص** ونظم العطار كتم وسعير وسلته وان يبلدان ان زرع احدهما
 قبل حصاد الاخر فيضم الوسط لهما الا اول الثالث لا لعدل ودخن وذرة وارز وفي احباس
 والسهم ويزر القمح والعظم كالزيتون لا الكتان **ش** المشهور كان كرم العطار في بعضها اي بعض
 وهي البسيلة ويزر القمح والعظم كالزيتون العول والمحصن واللوييا والعدس والحبان والتمري
 وحكي اللحن عن القاضي عبد الوهاب قول لا بعدم الظم فيعتبر كل على حدة ومنهم من احرده على الخلا
 في ضم بعضها اي بعض في الربا ونقل عن القاضي عبد الوهاب واختاره الباغي قوله كتم وسعيره
 وسلت اي فتضم كاتضم العطار وقول السيوري وتليده عبد الحميد ان التمج والسعير وسلت
 اي فتضم كاتضم العطار وقول السيوري وتليده عبد الحميد حنسان في السبع يوحى منه
 عدم صحتها هنا وقوله وان يبلدان اي احده يعني ان هذه الاشياء يضم بعضها اي بعض سوا
 كانت موزعة في بلد واحد ام بلدين بشرط ان يزرع الثاني قبل حصاد الاول وهو قول مسلم
 وقيل لا بد من اجتماعهما في فصل من اي فصول السنة كان وهو قول مالك في كتاب ربحون
 وينتج هذا ابانه الغالب فيما اتفق على جمعه قاله بن عبد السلام وهو الاظهر ثم اذا ازرعنا على
 الاولان المعتد ذراعة الثاني قبل حصاد الاول فقط فلو كان له زرع في ثلاث اراض زرع
 الارض الاولى ثم زرع الثانية قبل حصاد الاولى ثم الثالثة قبل حصاد الثانية وقيل
 وبعد حصاد الاولى ولم يحصل في كل واحد الاقل من نصاب الا ان في مجموعها اثنان منها
 النصاب فقبل يضم الجميع لانه لما وجب ضم الوسط الى كل واحد من الطرفين وجب ضم احد الطرفين
 الى الاخر بنا على ان خليط الخليط وهدا معنى قوله وضم الوسط لهما اي للطرفين ولا يضم
 احد الطرفين للاخر وهو معنى قوله لا اول لثالث اي ولا يضم اول لثالث بنا على ما تقدم
 وانظر كيف اقتصر على هذا القول الخالف لمذهب المدونة في خليط الخليط ولم يصرح
 احد بان المشهور ولا الاصح وقيل لا يضم احد الطرفين الى الاخر بل يضم الوسط الى احدهما
 فقط بنا على ان خليط الخليط لا يكون خليطا فان اجتمع على هذا من الاثنين نصاب ركي ولا
 فلا فلو كان الاول وسقا والثاني وسقين والثالث ثلاثة اوسق ركي الوسط مع الثالث
 ولو كان بالعكس ركا مع الاول مراعاة لحق الفقرا ولو كان كل منهما وسقين فلا ركا وعلى
 الاول ركي الجميع في جميع الصور قوله لا لعكس ودخن وذرة وارز يعني ان هذه الاربعة

من الهروني
 البسيلة
 هو العطار
 وهو المشهور
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

لا ينضم الي الفخ وما بعده وحكي بن الفاكها في قولها وقال بن حبيب يضم العلس فقط
 اليها قال وهو قول مالك واصحابه الا بن القاسم وعز اعيرة لابن القاسم وابن وهب
 واصبغ عدم الضم ومذهب المدونة ان بعضها لا يضم الي بعض لانها اجناس علي المشهور
 وحجج الباجي قوله بالضم علي قول بن وهب في الربا انها صنف واحد وظاهر كلام غير
 انه منصوص قوله في السهم وبز الفخذ والعظم كالزيتون قد تعد مران في كل واحد من
 هذه الثلاثة ثلاثة اقوال ثالثها ان كثر زيته فكالزيتون والا فلا ومراة بالجد
 الامم كان كره بن يسير بن شاس وقد نص مالك في المدونة علي وجوب زكاة زيت ورواية
 بن القاسم وجوبها في حب العظم واختار المحن السقوط فيه وقوله لا لكتان اي لا لزبد
 الكتان فلا يجب زكاته وهذا قول بن القاسم وقاله بوجوبها فيه اصبغ واختار المحن قوله
 بن القاسم **صل** وحسب قشر الارز والعلس وما يصدق به واستاجر قش لا اكل دابة في درهما
ش يعني انه يجب قشر الارز وقشر العلس اي بحسبان فلا يراى في النصاب لاجلها واماما عدا
 مما ذكر فيجب لتوحد زكاته من ربه **قال** في المدونة يجب علي رب الحايطة ما اكل او علف
 او تصدق بعد طيبه وقال في العنينة ان ما يستاجر به مثل الفل الذي يعطي منها جل
 الجمل لفته بحسب عليه وقال مالك اري ان يجب كل ما اكله واستعمل به فيجب في العشور
 واماما اكلت منه البقر والدواب في الدرس اذا كانت في الدراس فلا اري فيه شيئا
 رشد اما ما اكل منه بعد يلبسه او علفه فلا احتلا في انه عليه السطلم بحسبه واختلف
 فيما تصدق به بعد اليبس اذا كانت الصدقة علي المسكين قال مالك في العنينة ولا يجب
 عليه ما اكل الجمل وليس هو مثل الفديك ياكله من زرع ولا العول الا خضر هذا الجمل
 فان بلغ حوصه بعد اليبس خمسة اوسق زكاة واحج عنه حيا يابس من ذلك الصنف وان شاء
 احج من عتته **صل** والوجوب بافراك الحب وطيب الثمر فلا شيء علي وارث قبلها لم يصر له نصاب **ش**
 اختلف المذهب في الوصف الذي يجب به الزكاة علي اقوال ثلاثة الاول انه الافراك في الزرع
 والطيب في الثمر وهو قول مالك ولقطة واذا ازهت النخل وطاب الكرم واسود
 الزيتون او قارب وافرك الزرع واستغن عن الماء وجبت فيه الزكاة بن عبد السلام وهو
 المشهور الثاني قول بن مسلم انه الحجد اذا فيما جدد والحصاد فيما يحصد وهو الاقرب الي
 نص القوان لقوله تعالى وانوا حصد يوم حصاده ان حملت الاية علي الزكاة والثالث انه
 الحرس فيما يحرس وهو قول المغيرة وقوله فلا شيء علي وارث اي اذا مات المورث قبل
 افراك الحب وطيب الثمر فلا شيء علي وارثه اذا لم يكن في نصيبه نصاب وسوا كانت
 الذي خلفه الميت نصابا واكثر لان الميت مات قبل وجوبها عليه والوارث عند ما خوطب
 لم يكن معه نصاب واحترز بقوله قبلها بما لو حصل له الميراث بعد الافراك او الطيب فان
 الزكاة واجبة في ذلك وان لم يكن في نصيبه كل واحد منهم نصاب اذا كان ما خلفه الميت
 نصابا فاكتر والحاصل ان وقت الوجوب ان تعد مر علي موت المورث فالورثة كلما لك الواحد
 فان حصل في المجموع نصاب فاكتر زكي كل واحد منهم نصيبه كان فيه نصاب ام لا وان
 نا حرج عن موته فكل واحد من الورثة مخاطب علي الفريدة فان كان في نصيبه نصاب

انهم هم ربعية العنينة

المعتمد في قوله اذا علم قدر ما في
 الارض من زرع او ما اكله بطنه
 منه الفل الحفوق وما يحسبه اذا
 بصره القدر او لم يصره ولا زكاة
 اذا لم يصره بغيره

بوصفها

المعتمد في قوله الزرع بغير طيب ربه
 المعتمد في قوله على المشهور

بوصفها

في المدة ونية وضها ومن باع زرعه بعد ان اتركه وليس قليات عا لزمه حبا ولا شيء على
المبتاع فان اعدم البايع بقدر ذلك من الثمن وقال اشهب لاشي على المبتاع لان البيع كان له
جائزا قال سمعون وهو عندي صواب وراي بن القاسم كالمعتدي بالبيع لان الفقد اشركاؤه
في الثمرة بالعتد او بصفه فهو كبيع العضوي **ص** والنفقة على المومي له العين بجزء ولا المساكين
او بكيل فعلى الميت **ش** يعني ان من اومي لشخص معين بجزء من عترة او زرعه كالدرج او الثلث
او نحوها يريد قبل طيبه فان النفقة من سقي وعلاج تلزمه بجزء الا بيبا والوفاة لسيقته وله
فيه النظر والتصرف التام لنام واحذر بالعين من غيره كالمساكين فانه اذا اومي للمساكين بجزء
عليهم لعدم التعيين ولا يتم لم يستحقوه الا بعد الا فداك او الطيب وبقوله بجزء مما لو اومي بكيل
كخسة اوسق او نحوها فان النفقة على الميت كالمساكين كما اشار اليه والمومي له في وجوب
الزكاة كاحد الورثة وكذلك المساكين وهم كمالك الواحد **ص** وانما يحرض الثمر والعنب
اذا احل بيعهما واختلفت حاجة اهلهما **ش** اما يحرض الثمر فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم
قولا وعملا واما العنب فقد جاء فيه عتاب بن اسيد رواه عنه سعيد بن المسيب ولم يذكره
قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحرض العنب كما يحرض الثمر فتؤخذ زكاته زبيبا
كما تؤخذ زكاة الخلد منرا ولا يحرض غيرها قال في الموطا وعلي ذلك الامر عندنا انتهى ويكون
ذلك عند ربعة لانه الوقت الذي يحصل فيه حل منفعة اربابه من اكل ومعاوضة
قال في المدونة يحرض الكدر عنب اذا طاب وحل بيعه والتخل اذا اذهب وطابت وحلة
بيعهما لا قبل ذلك انتهى وهل يلحق بهما غيرها قولان شهر بعض الاشياخ عدم الالحاق به
وصح بعضهم الالحاق في الزرع اذا لم يؤمن اربابه عليه وحيف منهم وفيه قولان هل عليهم
او جعل عليهم امين ثم اختلف في علة الحكم فقال في المدونة لانه لاجب ارباب الثمر والعنب به
اليهما بن عبد السلام وعلي هذا يعتدي الحكم الي الزرع لاسيما في سني السد ايد وقيل بل
لا مكان الحذر لظهور الثمرتين وزعاش كما الزرع ايضا ولكنه لا يظهر كظهورها وحكي
بعضهم ان الحكم فيها غير معلل فيقتصر على محله كقتصر العرعة على محل ورودها **ص** فخللة
باسقاط نقصها لاسقطها **ش** يعني ان الحارص لا يحرض الحائط جملة واحدة وانما يحرضه
خللة خللة لانه اقرب الي الحذر قاله بن يونس والباقي عن ابن نافع رواية عن مالك
وقوله نقصها اي ليسقط الحارص في كل خللة ما يظن انه ينقص منها اذا حفر ثمرها
او زبيبا ولا يسقط ما يرميه الموي وهو مرادة بقوله لاسقطها والمشهور ان الحارص
لا يترك شيئا لم يلاكل ولا لاجل الفساد نص عليه الباقي وابن راشد وغيرهما وحكي
في الحلاب رواية انه يترك لم ما يعرفون وما ياكلون **ص** وكفى الواحد وان اختلفوا
فا لا عرف والافن كل جز **ش** يعني انه يكفي بالحارص الواحد وهكذا قال مالك لانه عليه
السلام كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصا ولا يجهتد فيكفي الواحد ان هو كالحارص
ولا يمتد في العدد واما حكم الصيد فاستمرط فيهما ذلك لانه لا يمتد في الاية وقوله **ش**
فان اختلفوا الي احده يعني اذا احرص ثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان

زكاته والا فلا **ص** والزكاة على البايع بعد ما الا ان بعد من فعل المستري **ش** هكذا قال
في المدة ونية وضها ومن باع زرعه بعد ان اتركه وليس قليات عا لزمه حبا ولا شيء على
المبتاع فان اعدم البايع بقدر ذلك من الثمن وقال اشهب لاشي على المبتاع لان البيع كان له
جائزا قال سمعون وهو عندي صواب وراي بن القاسم كالمعتدي بالبيع لان الفقد اشركاؤه
في الثمرة بالعتد او بصفه فهو كبيع العضوي **ص** والنفقة على المومي له العين بجزء ولا المساكين
او بكيل فعلى الميت **ش** يعني ان من اومي لشخص معين بجزء من عترة او زرعه كالدرج او الثلث
او نحوها يريد قبل طيبه فان النفقة من سقي وعلاج تلزمه بجزء الا بيبا والوفاة لسيقته وله
فيه النظر والتصرف التام لنام واحذر بالعين من غيره كالمساكين فانه اذا اومي للمساكين بجزء
عليهم لعدم التعيين ولا يتم لم يستحقوه الا بعد الا فداك او الطيب وبقوله بجزء مما لو اومي بكيل
كخسة اوسق او نحوها فان النفقة على الميت كالمساكين كما اشار اليه والمومي له في وجوب
الزكاة كاحد الورثة وكذلك المساكين وهم كمالك الواحد **ص** وانما يحرض الثمر والعنب
اذا احل بيعهما واختلفت حاجة اهلهما **ش** اما يحرض الثمر فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم
قولا وعملا واما العنب فقد جاء فيه عتاب بن اسيد رواه عنه سعيد بن المسيب ولم يذكره
قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحرض العنب كما يحرض الثمر فتؤخذ زكاته زبيبا
كما تؤخذ زكاة الخلد منرا ولا يحرض غيرها قال في الموطا وعلي ذلك الامر عندنا انتهى ويكون
ذلك عند ربعة لانه الوقت الذي يحصل فيه حل منفعة اربابه من اكل ومعاوضة
قال في المدونة يحرض الكدر عنب اذا طاب وحل بيعه والتخل اذا اذهب وطابت وحلة
بيعهما لا قبل ذلك انتهى وهل يلحق بهما غيرها قولان شهر بعض الاشياخ عدم الالحاق به
وصح بعضهم الالحاق في الزرع اذا لم يؤمن اربابه عليه وحيف منهم وفيه قولان هل عليهم
او جعل عليهم امين ثم اختلف في علة الحكم فقال في المدونة لانه لاجب ارباب الثمر والعنب به
اليهما بن عبد السلام وعلي هذا يعتدي الحكم الي الزرع لاسيما في سني السد ايد وقيل بل
لا مكان الحذر لظهور الثمرتين وزعاش كما الزرع ايضا ولكنه لا يظهر كظهورها وحكي
بعضهم ان الحكم فيها غير معلل فيقتصر على محله كقتصر العرعة على محل ورودها **ص** فخللة
باسقاط نقصها لاسقطها **ش** يعني ان الحارص لا يحرض الحائط جملة واحدة وانما يحرضه
خللة خللة لانه اقرب الي الحذر قاله بن يونس والباقي عن ابن نافع رواية عن مالك
وقوله نقصها اي ليسقط الحارص في كل خللة ما يظن انه ينقص منها اذا حفر ثمرها
او زبيبا ولا يسقط ما يرميه الموي وهو مرادة بقوله لاسقطها والمشهور ان الحارص
لا يترك شيئا لم يلاكل ولا لاجل الفساد نص عليه الباقي وابن راشد وغيرهما وحكي
في الحلاب رواية انه يترك لم ما يعرفون وما ياكلون **ص** وكفى الواحد وان اختلفوا
فا لا عرف والافن كل جز **ش** يعني انه يكفي بالحارص الواحد وهكذا قال مالك لانه عليه
السلام كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصا ولا يجهتد فيكفي الواحد ان هو كالحارص
ولا يمتد في العدد واما حكم الصيد فاستمرط فيهما ذلك لانه لا يمتد في الاية وقوله **ش**
فان اختلفوا الي احده يعني اذا احرص ثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان

اختلفوا

حامل العمل رقيق
واحد من عدد الثمر من ما يخرج
من ثمره او من ريعه او من غيره مما
قاله اربعة اوجه فربما كان
الجنس من الاول او الجمع
منه او من ريعه وتقسمة من عدد الثمر
ولذلك اربعة اوجه فربما كان
الجنس من الاول او الجمع
منه او من ريعه وتقسمة من عدد الثمر

أخلفوا أخذ بقول الأعرابي وعمل عليه ابن عبد السلام وهذا إذا كان الأعرابي
راي الأكثر وأما إن كان راي الأقل ففي هذا الأصل اختلاف في النهاية إذا ثبت
شاهدان وبقي شاهدان وقوله والأي وان استويا في المعرفة أخذ من كل واحد جزء
قال في المجمعة وكتاب بن سحنون وإذا أخذ صار من مائة وسق وأخذ تسعين وأخذ ثمانين
أخذ من قول كل واحد جزء يريد فيكون عليه زكاة تسعين وسقا وهو الثلث من جميع ما قالوا
فإن كانوا أربعة أخذوا ما قال كل واحد الربع أو خمسة فأخذوا الثلثين فالصنف وعلى ذلك
ذلك وهو المراد بقوله أخذ من كل جزء بن عبد السلام وهذا إذا أخذوا في رضى واحد
وأما لو أخذوا في الرصة فالظاهر أنه يعمل على قول الأول لأن خروج الثاني في غيره
محمد ولا سيما على قول المعية الذي يجعل الخارص قال ساجي في زكاة الماشية **س** فإن أصابه
جائحة اعتبرت **س** يعني إذا خرس الثمرة نقصت عما قاله لأجل جائحة أصابتهما
فإن العبرة بما بقي بعد الحاجة لا بما خرس وهذا إما لاحلاف فيه ثم ينظر إلى ما بقي فإن
كان فيه خمسة أو سق زكاة والأفلا وقال بن الجهم يخرج من الباقى بحسابه لأن الفقهاء
كالشركاء وإن زادت على خرس عارف فالأحب الاحتياط وهل على ظاهره أو الوجوب
تأويلان **س** يعني إن الثمرة إذا وجدت زائدة على مقدار ما قال الخارص العارف فإنه
يخرج الزكاة عما وجد وهل على سبيل الاستحباب أو الوجوب وتأويلان على المدونة **س**
فإنها ومن خرس عليه أربعة أو سق فوجد خمسة فأحب إلى أن يؤدي لقلته أصابة الخارص
اليوم قال في التمهيد حمله بعضهم على الوجوب وظاهر الكتاب خلافه لقوله أحب ولتقليله
نقله أصابة الخارص فلو كان على الوجوب لم يلغى أصابة الخارص ولا خطاهم وقد وقع
هذا المالك مفسوا فقال في كتاب محمد إذا كان الخارص من أهل النظر والامانة فليس به
الما خرس وقال في المسبوطة إن خرصه عالم فوجد أقل أو أكثر لم أر عليه شيئا في الزيادة
وإن خرصه غير عالم فليزره وكذا روي بن نافع عنه وقال **س** من رآه يؤدي زكاة خرصه
عالمه أو جاهله لأنه حق الله تعالى انتهى وصوب بن يونس قول من حملها على الوجوب وهو بعض
العزميين قال وقد قال مالك في المجمعة وكتاب بن سحنون يؤدي كلها زاد على ما خرص عليه
وأما قيد الخارص يكونه عارفا لأنه لو كان جاهلا بذلك لم يلغى إلى قوله واعتبر ما وجد
بلا شكال وقد قال **س** بن نافع بزي الزيادة خرصة عالم أو جاهل بن يونس وهو
القياس كالحاكم حكيم ثم يظهر أنه خطأ صراح لم يختلف فيه واختاره التوسن واللمني وغيرهما
وارضوا أن نقصت الثمرة عما قال **س** الخارص هل يراعى في ذلك ما خرص ولا يلغى إلى
ما وجد قال في كتاب محمد اللغني فداي ذلك عليهم لأنهم يسمون ثم قال وقال أشهب أن
كان في زمن العدل أخرج على ما خرص زادا ونقص وأن كان في زمن الجور أخرج
على ما وجد وجعل بن رشد سبيلة التخصيص في زمن الجور متفق عليها وإن يعمل على
ما وجد **ص** وأخذ من الحب كين كان كالثمر نوعا أو نوعين والافن أو سطها **س** يعني
إن لزكاة تؤخذ من الحب على أي حال كان كان كله نوعا واحدا أو نوعين طيبا
ولعنه رديا أخذت منه وإن كان نوعين فمنهما وإن كان أنواعا مختلفة فمن وسطها

باب ما إذا خرص

باب ما إذا خرص

باب ما إذا خرص

باب ما إذا خرص

الذهب والفضة والبرونز اذا ارغوا في غلرس
بمقياس اثناسيوس درهم اربعة عشر عليته

قال في الجلاب وتوجد الزكاة من وسط الثمار والحبوب المصنوع بعضها الي بعض في الزكاة
ولا تؤخذ من اعالي ذلك ولا من ادانيه اللهي اختلف في الترفق مالك في المدونة انه
كان ذلك حبسا واحدا جردا او عشرة اصد منه ولم يكن عليه ان ياتي بافضل منه وان
كان اجناسا اخذ من الوسط وقال في كتاب محمد بن محمد بن محمد بن كل صنف منها بقدره قيل له فان كان
جل ذلك الجيد والقليل منه الجنيث فقال يؤخذ من كل صنف ما يصيبه من حصته من الصدقة
وقال في المجموعه اذا كان حبيدا اكله او رديا كله فليسبع الوسط وقاله عبد الملك بن الماجشون
وبن نافع قال بمنزلة الغنم تعد سحالا ولا يؤخذ يريد ولو كانت سحالا كلها فانه ياتي بالوسط
من غيرها وقوله في كتاب محمد بن اصوب وهو الحق وانما انت الشيخ وسطها نظرا الي الانواع اي
فان اختلفت الانواع فن وسطها **ص** وفي ما تاتي درهم شرعي او عشرين دينارا فاكثروا بها
بالجزر ربع العشر **ع** اي والواجب في ما تاتي درهم اي احده ويكون الجزر ربع العشر والاصل في هذا
قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق من الفضة صدقة وفي بعض الروايات
ما تاتي درهم والاوقية اربعون درهما بالدرهم الشرعي لما ورد عن عائشة رضي الله عنها ان
عليه السلام اصدق نساء النبي عشرة اوقية ونساء والنس نصف اوقية قالت عائشة رضي
الله عنها فذلك خمس مائة درهم وفي حديث آخر وفي المارتي درهم خمسة دراهم وفي اي داود
انه عليه السلام قال عفوت لكم عن الحبل والرقيق فما توا صدقة الرقة من كل اربعين
درهما درهم وليس في سبعين ومائة شي فاذا بلغت ما تاتي فيها خمسة دراهم والرقية بكسرة
الراء وفتح القاف وتخفيفها وهي الدراهم المسكوكة ولا يقات ذلك في غيرها وقيل هي للمسكوك
وعنده كالتورق وروي بن وهب عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ها تواتوا الي ربع العشر من كل اربعين درهما ودرهما وليس عليك شي حتى يكون لك
ما تاتي درهم فاذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شي حتى يكون لك
عشرون دينارا فاذا كانت وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فاذا كان في ذلك
شك الراوي اعلي قال فبحسب ذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم وقال مالك في الموطاة
السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ان الزكاة تجب في عشرين دينارا كالجب في ما تاتي درهم
قال **ق** ابو عمر بن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصاب الذهب من كل عشرين
دينارا نصف دينار والحسن بن عمار اجمعوا على ترك حديثه لسوخته وكثرة خطابه
ورواه الحافظ موقفا علي علي ولو صح لم يكن فيه حجة عند اهل العلم والذي عليه الجمهور
وجوب الزكاة في العشرين وقال الحسن واكثر اصحاب داود وهو رواية عن الثوري ليس في
الذهب زكاة حتى تبلغ اربعين دينارا فيكون فيها ربع عشرها فاذا زاد فبها به انتهى وقال
بعض العلماء المعتبر في نصاب الذهب الفضة لان الحديث لم يصرح فيه فن ملك من الذهب
ما يبلغ قيمته نصاب الفضة وجبت فيه الزكاة وان كان وانه اقل من عشرين دينارا
وما لم يبلغ قيمته نصاب الفضة لم تجب فيه زكاة وان كان وزنه اكثر من عشرين دينارا
فان كان وزنه عشرين دينارا وقيمتها ما تاتي درهم وجبت فيه الزكاة بلا شك اعلي
ما روي الحسن ومن واقفه وان كان الا شهر عنده وجوزها في عشرين كذهب الجمهور علي

ما نقله بن الفاكهاني والصحيح مذهب الجمهور لان الحديث السابق وان لم يثبت فقد
صحبه العمل بالمدينة كما روي عن مالك في الموطن بل نقل بعضهم الاجماع على ذلك والمراد بالدرهم
الشرعي الذي اشار اليه هو الدرهم المكي لقوله عليه السلام المكيا على مكيا اهل المدينة
والوزن على وزن اهل مكة والدرهم المكي عند الكافة حمسون وخمسة من الشعير المتوسيط
يكون اجبة منه غير مقشورة وقد قطع طرفها الممتدان اللذان خرجا عن خلقها ويقال له درهم
الكيل لان به يتحقق المكاييل الشرعية ان تتركب منه الاوقية والرطل والمد والصاع وهو سبعة
اعشار المتقال لان المتقال اثنان وسبعون حبة كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم وكانت
الدراهم بعلية وهي ثمانية دوانق وطبرية وهي اربعة دوانق فجمعها عبد الملك بن مروان
في الاسلام لان الناس كانوا يتعاملون بها مجموعة على النصف من هذا والنصف من هذا عند
الاطلاق ما لم يعينوا احد النوعين وكانوا ايضا يوردون الزكاة باعتبار مائة من هذه مائة
من هذه في اول الاسلام وكذا ابو عبيدة وغيره فلما كان زمن عبد الملك ضرب الدرهم
نقش الاسلام بعد ان يجري معاملتهم الاطلاقة فجمع بين الدرهمين المذكورين فاحد من
كل واحد نصفه وهو اربعة دوانق ودانقان فضر به درهما فجاء على حساب ذلك لان الدنانير
ثمان حبات وتلك حبة وتلك خمسة ومجموعها حمسون وخمسة حبة من الشعير المطلق والتفق
المسلمون على اعتبار ذلك لموافقته لما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال في الدرهم
المصري اكثر من درهم الزكاة لانه اربعة وتسعون حبة فاذا اسقطت الدنانير كان النصف
من دراهم مصر مائة وثمانين درهما وصيرت فقط انتهى وحكي الباقي وصاحب المقدمات
عن بن حبيب ان المعبر وزن كل بلد وان كان مخالفا للوزن الاول وعلى هذا فلا تجب عنده على
من هو في مصر الا في ما بين يورثها وهو مخالف لما عليه الجمهور وقوله وجمع منها يعني انه اذا
كان عنده مائة درهم من الفضة ومن الذهب عشرة دنانير او مائة وخمسون وخمسة دنانير
او خمسة عشر دينار او حمسون درهما وجب في كل منها ربع عشرة وخمسة في المدونة وقاله
في الرسالة وهذا مذهب مالك واي حنيفة وقاله الشافعي لا يضم احدهما الى الاخر لان
نصابهما مختلف وهما ايضا مختلفان لا يحرر القاض بينهما في البيع ودليلنا انه روي عن
كبر بن عبد الله بن الاشج انه قال مضت السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم ضم الذهب الى
الفضة والفضة الى الذهب واخرج الزكاة عنهما ولان الواجب فيهما واحد وهو ربع العشر
فلو كانا مختلفين فيه في باب الزكاة لاحتل الواجب فيهما كغيرهما من الاموال المختلفة لان
الواجب فيهما واحد وهو ربع العشر ولو كانا مختلفين في باب الزكاة لاحتل الواجب فيهما
كغيرهما من الاموال المختلفة لان الواجب في الاصل مثلا غير الواجب في البقر والغنم ولا يمتا
روس الاموال وقيم المتلفات وحكي بن لباية قوله لا كذهب الشافعي وقوله بل جزاي ان يجعل كل
دينار في نقابة عشرة دراهم فاذا كان عنده مائة وثمانون درهما وديناران ركي ولذا
في الصور السابقة اذا حصل نصف النصاب من كل واحد او الثلثان من واحد والثلث من
اخر او الثلاثة ارباع من واحد والربع من اخر فلو كان مائة درهم وخمسة دنانير
نسنا وي مائة درهم فلا زكاة لانا لو اعينا القيمة في ضم احدهما لاخر لمنا ان نقول في

بدرهمين

عشر مائة

بدرهمين

العلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة
والعلماء المتأخرون في كل زمان والصبر والمجاهدة

عشرة دنائير يساوي ما بين بوجوب الزكاة ولا قابل به واعلم ان الدنيا خير خمسة دنائير الزكاة
والجزيرة كل منها بعشرة دراهم ويعبر عنها بدنيا الزاي وثلاثة كل منها باثني عشر ديناراً
ودنيا النكاح ودنيا السرقة ويعبر عنها بدنيا الدم **ص** وان لطفل او مجنون **ش** يعني ان
زكاة المضارب من التقدين واجبة وان كان لصغير او مجنون لما في الموقطاع عن عمره رضي الله
عنه اجدوا في اموال اليتامي لا تاكلها الزكاة وفيه ايضا ان عايشته رضي الله عنها كانت تخرج
الزكاة من مال يتيمين في حجرها وهو قول مالك وجميع اصحابه وقال لا يمين اموالهم وحروهم
فتذكر لان النما فيها موجود ويختلف في ناضم لانهم معلوبون فيه على التمنية فاشبهه من كان له
بالغار شيداً فغلب على التمنية لانه لو سقط منه فوجده بعد اعوام او دونه فني موضع
او ورثه حالاً فلم يعلم به الا بعد اعوام فقد اختلف في هؤلاء هل يكون لسنة او لجميع تلك
الاعوام او ليستنفون الحول وان اكان للبالغ الرشيد ان ليستنف الحول في جميع ذلك لم يكن له
على الصبي زكاة لان الوصي ان يحميه فان ماله ويحمله فيه زكاة قولاً واحداً وروى بن بشير
بان العجز في مسيلة الصغير من جهة المالك خاصة مع التمكن من التصرف والعجز في هذه
المسائل من جهة المملوك وهو المال فلا يمكن فيه التصرف البتة **ص** او نقصت او برداة اصل
او اضافة وراحت كاملة والا حصة الخالص **ش** هذا معطوف على ما قبله يعني ان الواجب في
الماضي الدرهم والعشرين الدينار ربع العشر ولو كان لطفل او مجنون او نقصت نقصاناً لا يملكها
اما بسبب قد راي كالحبة ويحتملها او برداة اصل اي كانت ردية من اصل معدتها او اضافة
كالعشوشة وراحت كالكاملة اي يجب زكاتها وان حطها حسب ما فيها من الخالص قد اوتى
وهو المشهور وعليه فيعتبر ما فيه من الخاسر اعتباراً بالعرض وقال بن الفخار الحكم للاكثر فان
كانت فضة العشوش اكثر دراهم مصر وجب في ما بين منها وان كان الخاسر اكثر دراهم
الاسكندرية فالعبرة به هكذا حتى بن بشير وكلامهم يوهم سقوط الزكاة فيها وان كثرت
وليس كذلك فقد نقل البايج وغيره انه يعتبر ما فيها من الخالص فان كثرت وبلغ ما فيها
منه مقدار الزكاة زكاه والا فلا وهذا منصوص في العنق المضاف واما الاصل في نوعه
البايج مثله وقال سند هو كالببيع ومعنى راجت ما قال في كتاب محمد وغيره انها تجوز بجواز
الوارثة واختلف في معنى ذلك فقال القاضي عبد الوهاب انها نقصت نقصاً يسيراً
كالحبة والحبنتين في كل الموازين فما حرت العادة بالتسامح في مثله في البياعات وهو
الظاهر عند البايج قال وعليه جمهور اصحابنا لا ما قال الا بهري وابن الفخار من انها
تكون ناقصة في ميزان ووارثة في اخرى اذ ليس من نقص على هذا القول **قلت**
وما ذكره الا بهري منصوص لما ذكره في المختصر بن يوسف واذا وقع للامام قول غير مفسره
وفسره في موضع اخر فلا يعدل عنه وحمل كلامه عليه وحمل بن زرقون قول القاضي على
المعدودة وقول الا بهري على الموزونة فلا اختلاف وانما وجبت الزكاة في مثل ذلك لان
الاعراض تحصل بها كما تحصل بالكاملة وهذا هو المشهور وقال بن لبابة لا تجب الزكاة
فيها حتى تكون كاملة لقوله عليه السلام ليس فيما دون ثمن او اق من الورق صدقة وما لك
في العتبية وغيرها ان حطها يسيراً اقل الزكاة والا فلا وكل ذلك فيما يتعامل به ورثا فان

كان التعامل بالعدد ونقصت عددا فلا زكاة با تفاق نص عليه المصنف وغيره وكذلك
 ان نقصت نقضا لا يجوز معه جواز الوارثة نص عليه ايضا المصنف وابن رشد وابن بشير وان
 جازت جواز الوارثة فظاهر الموطا وجوب الزكاة خلافا لابن لبابة وفرد سمعون بين النقص
 البشير الذي يتردد فيه الموازين وبين غيره فوجب في الاول دون الثاني وخو لا بن رشد وحكي
 في البيان عن بن مسلمة وجوبها ولو نقص نصيب الورق ثلاثة دراهم **ص** وان تم الملك وحول غيره
 المحدث **س** يعني ان وجوب الزكاة فيما تقدم مشروط بان يكون الملك تاما والحوال تاما في غير
 المحدث فاحترز بالاول عاملين يملكون هو بيده كالمان المودوع بالنسبة الي المودوع والمتلفظ
 بالنسبة الي ملتقطه والمعضوب بالنسبة الي الغاصب او مملوكا ملكا غير كامل كمال العبد
 والمدين بالنسبة الي العين وبالثاني عما لم يخل عليه الحول لقوله عليه السلام ليس في المال
 زكاة حتى يحول الحول بن يونس وبه عملت الامية والسلف ولا خلاف في ذلك **ص** وتعددت بتعدد
 في مودعة ومخبر فيها باجرلا معضوبة ومدفونة وصانعة ومودعة علي ان الزرع للعامل بلاء
 صان **ش** يريد ان من كان له مال مودع لم يقبضه بعد اعوام فانه يزكيه لتلك الاعوام
 كلها وهو معنى قوله وتعددت بتعدد اي وتعددت الزكاة بتعدد الحول وذلك واضح لا
 قادر علي تخمينه والمصرف فيه وليس كغيره من الوجوه الا بنية قال في البيان والمشتهور تركية
 الوديع لكل عام وروي عن مالك لعامة واحد لعدم التسمية انتهى وروي بن نافع عن مالك
 قوله بانه يستقبل بها حولا بعد قبضها قال في البيان وهو اعزاق الا ان يكون معناه ان
 المودع غائب عنه ثم وجدها فيكون له ذلك وجه وقوله ومخبر فيها يريد ان العين اذا ادفعها
 ربهما لمن يخبر فيها باجر فانه يزكيتها لكل عام لا نهكا لو كيد عنه فخير بكة للمالك كخير بكة ربه
 وقوله لامعضوبة اعلم ان رب العين المعضوبة لا يجب عليه زكاتها با تفاق لانه عاجز عن
 تخمينها حينئذ واختلف اذا قلها هل يزكها لعام او يستقبل بها كالموايد والاول المشهور
 قاله في المقدمات وهو مراده بقوله لامعضوبة اي فلا تعدد الزكاة فيها بتعدد الحول
 واما المدفونة اذا وجدها ربهما بعد اعوام فقال مالك في المجموعة يزكها لعام واحد كالمكتن
 بن بشير وهو الاصح ولهذا اقتصر عليه هنا ومالك في كتاب محمد انه يزكها لكل عام معنى
 وقال محمد بن الموان ان دفنها في صحرا او في موضع لا يحاط فيها بها في كل معضوبة والصانعة
 يزكها لعام واحد وان دفنها في البيت والموضع الذي يحاط به زكاتها لكل عام وعكس
 لهذا الا بن حبيب ان دفنها في صحرا زكاتها لما في الاعوام لانه عرضها للمضايعة وان كان في موضع
 لا يخفى لم يزكها الا لعام واحد وخرج بعض المتأخرين فيها قوله بالاستقبال من الوديع
 على رواية بن نافع وله وجه من النظر وقوله وصانعة اختلف في العين الصانعة جدها
 زكاتها بعد اعوام فقال مالك في العينية يزكها لعام واحد قال ورواه بن القاسم وابن
 وهب وعلي بن زياد وابن نافع عن مالك وقال مالك والمخيرة وسمعون يزكها لما في الاعوام
 لان الملتقط حافظ لها ان هو كالكيد لربها المصنف وقال بن حبيب ليستا نف بها حولا اذا كان
 صاحبها منقطع الرجل عنها وهذا اذا حبسها الملتقط لصاحبها واختلف اذا حبسها لنفسه
 بعد الحول ولم يخرجها حي في صاحبها فقال مالك في كتاب محمد يزكها ملتقطها الحول من يوم نوي

صادق في كل ما عدا الموقوف حتى الزكاة في الصور
 التي هي من ماله الزكاة في ماله الزكاة في ماله
 الزكاة في ماله الزكاة في ماله الزكاة في ماله

البحر في ما لم يملأ المودع الوديعة او ان حذفت
 فلا فرق بين ماله المودع وماله المودع
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها

البحر في ما لم يملأ المودع الوديعة او ان حذفت
 فلا فرق بين ماله المودع وماله المودع
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها

البحر في ما لم يملأ المودع الوديعة او ان حذفت
 فلا فرق بين ماله المودع وماله المودع
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها
 في يوم قبضها او في يوم قبضها

ذلك ويزكها صاحبها العام وان اقامت بعد ذلك اعواما وقال بن القاسم في المجمعة
 لا زكاة عليه اذا لم يحركها وان نوي حبسها لنفسه الحديث المكي والاول اي لا زكاة
 صار ثديا عليه وقوله ومد فوعة يريد ان من دفع مالا لغيره ليخبر فيه وان ما حصل
 من الزبح للعامل ولا ضمان عليه فيما تلف منه وقبضه ربه بعد اعوام فانه لا يزكيه
 لكل عام محض وانما يزكيه لعام واحد كالدين قاله بن القاسم وقال **ص** بن شعبان
 يزكيه لماضي الاعوام ولا شيء على العامل **ص** ولا زكاة في عين فقط ورثت ان لم يعلم بها
 او لم توقف الا بعد حول بعد قبضها وقبضها **ص** يعني ان من ورث مالا ولم يعلم به او لم يوقفه
 الحاكم له فانه لا زكاة عليه ولو اقام اعواما حتى يقبضه وتحول عليه عنده حول من يوم
 القبض واختلف اذا علم به ولم يوقفه له الحاكم فقال **ص** بن القاسم لا زكاة عليه حتى يقبضه
 وليستقبل به حولا من قبضه صغيرا كان الوارثا وكبيرا وقام المغيره وسحبون عليه زكاة
 من حين ورثته وان لم يقبضه صغيرا او كبيرا وقال **ص** مطرف ان علم به ولم يقدر على قبضه
 اليه زكاة لماضي الاعوام وان لم يعلم باستقبال به حولا من قبضه وروي عن مالك انه ان
 علم به زكاة لماضي الاعوام وان لم يعلم زكاة لسنة ذكر ذلك في البيان واختلف ايضا
 اذا وقف له الحاكم فالمشهور وهو مذهب المدونة انه لا زكاة عليه فيه الا بعد حول من
 قبضه وان كان بعيد اقال في المدونة واذا باع القاضي دار القوم ورثها واقف
 عنها حتى يقبضه بينهم ثم قبضوه بعد اعوام فلا زكاة عليهم الا بعد حول من يوم قبضوه
 وكذا لو ورث مالا كان بعيد فقبضه بعد سنين فليستقبل به حولا بعد قبضه
 وان بعث في طلبه رسولا فليحسب له حولا من يوم قبضه رسوله وان كان لم يصل اليه
 وقيل يزكيه لماضي الاعوام للمكي لانه ملك له بنفس الموت ونقله بن يونس عن مطرف بن
 الماحيوت واصبح وصوبه لاندية المودع كبدية وقيل ان وقفه القاضي على يد عدل
 زكاة للاعوام كلها حكمي المكي هذين القولين ولم يعرفهما بن يونس وقال المغيره في
 المجمعة اذا لم يعلم به واقفه القاضي بيده رجل فليزك لماضي السنين وان صنفه
 زكاة اذا قبضه لعام واحد وانظر ما افادته هذه القنود التي ذكرها فان الحكم
 على المذهب واحد الا مؤله فقط فان حكم المعين في ذلك مخالف لغيره من الماشية والحرب
 فان الماشية الموروثة والحرب الموروث قبل بدو الصلاح يزكيان من غير تقيد بعلم
 او اتفاق لان النما حاصل فيهما من غير كبير محالة **ص** ولا موصي بتفرقتها **ص** يعني ان العين
 الموصي بها لتفرق على العقرا او غيرهم لا زكاة فيها وان حال عليها الحول في يد من قبضها
 لم يفرقتها لانها حصة عن ملك ربه بمجرد موته ولا يخاطب بزكاتها من صارت اليه الا بعد
 حول من قبضها لانها فائدة قال **ص** في المقدمات وفي ذلك ثلاثة اقوال احدها ان
 الزكاة لا تجب فيه كان يعرض على معينين او على غير معينين وهو من ماضي كتاب محمد
 بن الموان ومعني ماضي المدونة الثاني ان لا زكاة فيها ان كانت تفرق على غير معينين
 وان الزكاة تجب في حظ كل واحد منهم ان كانوا معينين قال **ص** وهو من قول اشتهر في كتاب
 بن الموان ومعني ماضي المدونة والثالث ان الزكاة تجب في جملتها ان كانت تفرق على غير

بن يونس وقبضه رسوله لم يثبت كقبضه وموت
 خلفه لعز مكنه قبل قبضه المكي ويختلف
 اذا قبضه او لم يقدر على قبضه فانه لا زكاة
 الا عليه اعلى واجبر على ذلك

بن القاسم اذا اقر العير فليزك
 بغير الماشية التي لا تملك ولا تملك
 من غير الماشية التي لا تملك ولا تملك

معينين

معينين وفي حظ كل واحد منهم ان كانوا معينين وهو قول بن القاسم في كتاب بن الحوار **قلت**
 ومن هذا اخرج القول الثالث في مسيلة العين التي تقدمت كما اشار اليه ثم قال والثالث
 لا زكاة فيها كانت تفرق على معينين او غير معينين وهو ابو الاقاهيل قال فهدية ثلاثة
 اقوال في الجملة وهي على التفصيل مؤلان في كل طرف ثم ذكر كما تقدم في العين **ص** ولا مال
 رقيق **ص** يريد لانه لا يتصرف فيما بيده من المال المضرب التام وايضا فان سيدة في كل
 ساعة قادر على الاتزاع وكذلك كل من فيه عقد حرية من مكاتب او مدبر او مولد او
 معتق بعضه او الى احد قال في المدونة ولا زكاة على عبيد ولا من فيه علة رقيق له
 في عين او حر او مائسية ولا فيما يدير للتجارة وليس عليه في شيء من الاشياء زكاة ولا على
 السيد عنه ولا يوجد من عبيد المسلمين ولا همكا بينهم اذا اخذوا زكاة بن يونس وروى
 بن وهب وعزم ان عمر بن عبد الله وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وليم بن
 سيار وعمر بن عبد العزيز وعنه هم قالوا ليس على العبد والمكاتب زكاة ثم وجه بما تقدم
 قال مالك وليس على العبد اذا اعتق وماله بيده زكاة حتى يحول اهل من يوم قبضته
 السيد منه من المال فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الخوك من يوم قبضته قال في
 كتاب بن سحنون كان ماله عينا او عتقا او عتقا بن راشد وعنه ان يجري قول يوجب
 الزكاة فيما اذا اعتق من مسيلة من عتقه مائة لا يملك غيرها وعليه مائة فما لعلها الخوك
 فوهبها له ربحا فقد قيل بوجوب الزكاة لان الغيب كسف ان المانع من زكاتها ليس مانع
ص ومدن **ص** يريد كان مديانا بعينه او عرض حال او موجد لانه غير تام المضرب كالعبد
 وهذا في العين الحرة واما المعدن والمائسية والحرث فلا يسقط زكاتها الدين ولو كان
 الدين الذي عليه مثل صفة ما بيده لان الاموال الظاهرة زكاتها موكولة الى الامة ياخذونها
 وهرا ومن عادة النفوس كراهة ما يوجب ذلك الوجه فلو كان الدين يسقط الزكاة
 لعد الناس الحيل في اسقاط ذلك بخلاف العين فانها موكولة الى امانة اربابها وهي
 لما تحفي وحكي في الموطا عن عثمان ان الدين يسقط الزكاة **قال** صاحب اللباب
 وقال ذلك بخلاف الصحابة ولم ينكر عليه احد وسياتي بنية ذلك في مسقطات الزكاة
ص وسكة وصياغة وجوده **ص** يعني انه لا عبرة بالسكة وما بعد ها في وجوب الزكاة
 ومراة والله اعلم ما قاله اهل المذهب ان من عنده دون النصاب من العين والحدود
 او سكنها تساوي نصابا فان النصاب لا يمكن بها قولا واحدا وما ذكره الغزالي عن مالك
 ان من نقد البلد اذا كان قراضه ومعه مائة وخمسون تساوي نصابا من نقد البلد
 فان الزكاة تجب عليه غير معروف عند اصحابنا **فان قيل** من حفظ مقدم على غير
قيل اهل كل مذهب اعرف به نفيا واثباتا واطلاقا وتقييد او ساء هذه موجود
 في نقل اهل المذهب بعضهم عن بعض والصياغة ايضا غير معتبرة في وجوب الزكاة
 فمن كان عنده نقد مصوغ دون النصاب وحسن صياغته يساوي نصابا لم تجب
 عليه الزكاة فيه باتفاق واختلف اذا كان المصوغ قد رالنصاب فاكثر هل تكون
 الصياغة غير معتبرة وهو المشهور او يعتبر المصوغ اعتبارا العين ويعتبر الصياغة

قال في الشامل والتجيب على المحتج وان مقتضية ان ملك
 لم يملك ولا علم به من مقتضى ما احتج به المحتج
 بالفتور والمائسية المبيدة (ان الله حكما واشتاع
 فعمل حكمه ونفقة العتاق)

عليه

مربى

مربى

مربى

مربى

اعتبار العرض ويظهر اثره على هذا القول في المدين والمحتكر وهذا في الصاع
 الجائزة وامساكها غير معتبرة بالتفان لان اخذ الزكاة عنها اقرار لها وهي لا تقرب
 وحلي وان تكسر ان لم يتقضم ولم ينو عدم اصلاحه او كانت لرجل او كذا **س** يعني ان الحلي لا زكاة
 فيه يريد ان اذا كان جائزا لا يتخذ يدل عليه قوله بعدة الا يحرم اللبس وان يكون اخذ
 للباس النبي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الحلي شي وقال الترمذي لم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شي وثبت عن عائشة رضي الله عنها واسماء وبار
 انهم كانوا لا يرون في حلي النساء ان اخذ للباس زكاة وروي ذلك اسن وعمريرة وغيرهما
 قال وهو قول مالك بن يونس روي مالك ان عائشة كانت تلبس ثيابا اختها ولحقها
 حلي فلا تخرج منه الزكاة وروي اشهب بن وهب ان جابر بن عبد الله والنس بن مالك
 وابن مسعود وسعيد بن المسيب والقاسم وربيعة ويحيى بن سعيد قالوا ليس في الحلي
 زكاة اذا كان بغير ويلبس ويتقضم به قال القاسم وغيره وما رايت احدا صدقه
 وقوله وان تكسر قال المازري هو طهر المذهب واسترط بعض المتأخرين في
 هذا ان يكون التكسير لم يبلغ به الي حد التثمين وقال ابن يونس بعد قول مالك في
 المدونة لا زكاة فيما اخذ النساء من الحلي ليلبسنه او ليكرينه ولا فيما اخذ الرجل منه
 للباس اهله وخدمه والاصل له ولا فيما انكسر منه فحسبه لاصلاحه يريد ان انكسر
 كسرا يصلح واما لو تقشم حتى لا يستطاع اصلاحه الا بسبكه فهذا ايركي اذا حال عليه الموت
 بعد كسره كما ثبت قاله بعض اصحابنا قال مالك في كتاب بن الموات وان نوى ان يصلحه
 ليصدق فليزكه وقال اشهب لا يزكيه وانكره محمد وقوله ولم ينو عدم اصلاحه فهو
 معطوف على قوله ان لم يتقضم لا على قوله وان تكسر ومعناه ان الحلي اذا انكسر ونوى اصلاحه
 او لم ينو شيئا فانه لا زكاة عليه فيه وهو مفهوم قوله في المدونة ولا فيما انكسر فحسبه
 لاصلاحه لان حسبه لك هو نية اصلاحه الا انه يحال في كتاب محمد وفي الجواهر اذا
 تكسر الحلي واحتاج الي اصلاحه فحسبه له لم يركه لانه حلي بعد ولو تقشم واحتاج الي السبك
 وابعدا لعل الحال عليه الحول في اضعاف ذلك ففيه الزكاة عند بعض اصحابنا لتثمينه
 بالثبر وقوله او كان لرجل معطوف على قوله وان تكسر اي لا زكاة في الحلي وان كان لرجل
 يريد اذا اخذته قنية لذو حنثه او امته او ابنته او ما استبده ذلك ممن يجوز له
 استعماله او كان كالحا لم حلية السيف العضة وحلية المصحف لانه مما يجوز له استعماله
 كحلي النساء وقد تقدم من ذلك من لفظ المدونة واما اذا اخذته للتجارة ففيه الزكاة
 وكذا اذا اخذته المرأة للتجارة فان كان الحلي للكرافا المشهور سقطت زكاته وهو
 مذهب المدونة وقيل تجب الزكاة فيه لانه معد للتسمية كحلي التجارة وراي البايع
 ان الخلاف مشروط بان يكون اخذها غير جائز كما ان اخذ الرجل حلية النساء
 للكرافا او اخذت المرأة حلية الرجل لتكرهه قال ولو كان اخذها جاهلا بانها اذا
 اخذت المرأة حلي النساء للكرافا فلا خلاف في سقوط الزكاة فيه **ص** الا يحرم اللبس او
 معد العاقبة او صداق ومنايا به التجارة **س** هذا يخرج من قوله وحلي وان انكسر

المعصية ما يتقضم به الزكاة فيه بغير موافقة
 من تقضمه فلا تملك له من تقضمه الزكاة

المعصية هي التي لا تتقضى بها الزكاة
 المصعب جملة التي لا تتقضى بها الزكاة
 على صلاحه ومكانه فحسبه لاصلاحه ببقائه

عبارة التوضيح اذا التفت
 للزكاة بغير ازالة ثمنه
 اذا اخذ الرجل حلي النساء
 للكرافا او اخذت المرأة
 حلي الرجال للكرافا

هذا يخرج من قوله وحلي وان انكسر
 هذا يخرج من قوله وحلي وان انكسر
 هذا يخرج من قوله وحلي وان انكسر

اي لا زكاة فيه الا ان يكون محرماً للباس وهذا مما اختلف فيه بل حكى في المقدمات الاجتماع على ذلك
 والمحرر من ذلك حلية السيف الذهب بخلاف الفضة وحلية غير المصنف من الكتب وحلية ما عدا
 السيف من آلات الحرب كالمنطقة والدرع والدرة والاسلحة والسروج والجم والمهاميز والديابيس
 وكورها وكذلك الخاتم الذهب لا الفضة للرجل وما يلبسه من جلي النساء وقوله ومعد للعاقبة
 اي يتخذ الحاجة ان عرفت له والمشهد وهو من ذهب المدونة وجوب زكاته وكذا ان اتخذ لامرأة
 يصدقها به عند تزويجها او يشتريه لابنة ان تزاد له او أمة يشتريها للتسري وقيل
 بسقوط الزكاة في جميع الزكاة في ذلك وامامنا اتخذ من ذلك للتجارة فحكى في المقدمات الاجتماع
 على وجوب زكاته وهو ظاهر لان المانع من تعلق الزكاة في الحلي كونه غير معد للتجارة فالتخذ
 للتجارة وانما قال مؤيد به التجارة لانه اذا لم ينو التجارة او نوي القنية فهو على اصل القنية
 ولا يخرج عنها الا بنية التجارة اللهم في وجوب زكاة الحلي وموطئها اذا كان ملكا للرجل على تسعة
 اوجه فيجب اذا اتخذ للتجارة وليسقط اذا اتخذ قنية لذو جته او امته او ابنته او مائسته
 ذلك ممن يجوز لها استعماله واختلف اذا اتخذ للتزويج به امرأة الامارة او امة لعلها ابالة
 اذا تزوج او اشترى او ابنة له تلبسه اذا كبرت او لاجارة او كنزا او لبيعه ولا يترتب
 به غلا او عدم البنية ولم ينويه شيئا قنية ولا غيرها انظر احكامها فيه ثم قال والحلي اذا كان
 لامرأة على ستة اوجه فاما ان يتخذ للباس او للتجارة او كنزا او لاجارة او ابنة لها تلبسه
 الا ان او بعد ذلك فلتسقط منه الزكاة في وجهين وهوان يتخذ للباس او ابنة لها
 لتلبسه الا ان او بعد ذلك فلتسقط منه الزكاة في وجهين وجب في وجهه وهوان يتخذ
 للتجارة ويختلف في ثلاثة اوجه انظرها فيه **ص** وان رضع بوجهه وركي الزينة ان نزع
 بلا ضرر والاخرى **ش** يعني ان الحلي المزني يثبت له ذلك الحكم وان كان منظوماً بوجهه
 وهو معنى قوله رضع وقد اشار الي انه على ضربين ضرب يمكن نزع بلا ضرر وضرب يضرب
 فان امكن نزع بلا ضرر فانه يزكي زنة اي زنة ما فيه من العين كل عام ان كان مقدار
 المضارب او عنده من العين ما يضيغه اليه واما ما فيه من الجوهر فانه يزكي زكاة العروص
 من ادارة واحتكار وغيره وان لم يكن نزع الا من رمن امساده او خسارة تحصل فيه
 فالمشهور وهو مذهب المدونة انه يتخذ ما فيه من النقد فيزكي حترياً والجوهر على
 حكمه واي هذا اشار بقوله والاخرى اي وان لم يكن نزع او امكن نزع يحصل فيه حركي
 اي ما فيه من العين فيزكيه كل عام والجوهر كما تقدم قال في البيان ولم يختلف قول مالك في
 رواية بن القاسم انه يتخذ في ذلك ورواه ايضا بن وهب انتهى قال في العينية
 والموازية انه كالعرض وسواء كان الحلي تبعاً للجوهر او متبوعاً لانه لا يمكن نزع اعطى حكمه
 ما خالطه من الجوهر فيزكيه المحتكر بعد بيعه لعام ويقوم المدبر كل عام ويزكيه ان بلغ
 نصاباً او مع غيره وحكي للمني وصاحب اللباب ان الاقل منها تبعاً للاكثر فان كان ما فيه من
 الفضة او الذهب اكثر من الجوهر زكاه مثلاً ان يكون فيه من الفضة باية وحسبك
 وقمة الجوهر محسوس فانه يزكي كل عام وان كان بالعكس فانه يصير كالعرض **ص** ومن النسخ
 لاصل **ش** قال في المدونة قال بن القاسم ومن كانت عنده عشرة دنانير فتجزئها فصار

ف
 ان هذا ما راعى في نقد من قوله
 المصنف والتبعية والافق وريسه
 طلقاً

نزل في

اعرف ما فيها
 فاصحح ما فيها

ان هذا ما راعى في نقد من قوله
 المصنف والتبعية والافق وريسه
 طلقاً

ان هذا ما راعى في نقد من قوله
 المصنف والتبعية والافق وريسه
 طلقاً

المسألة ولد البهيمة
عند ولادته جيفة لا يتكلم
المشقة والصغار ويصعد
الراعي كمنزلة

وكافة (المشقة) تنقص
أما إن شاء الله

الزعم

بزعمها عشرين قيل الحول يوم فليز كما التماير الحول لان زبح المال منه وحوله حول اصله
كان الاصل بضابا بالاكولادة الماشية يزبد لان الزبح يقدر كامنا في اصله والاصل له
في هذا قول عمر رضي الله عنه عد عليهم الشخلة يحملها الراعي ولا ياخذها والزبح كالسعال
وهذا هو المشهور وهو قول مالك واصحابه المعني وروي عنه انه ليستألف به حولا
كالفايدة فان كان الاصل اقرب من بضاب استألف بالجميع حولا وان كان بضابا ركاه ولم يرك
الزبح حتى ينزله حولا انتهى وحكي هذا القول عن اشهب وابن عبد الحكم وانما حكاه عن مالك
وفي المسئلة قول ثالث ان الزبح يضم الى الاصل بعد الشرا قبله لانه حصل بسبب الشرا
ولا يضاق الي ما قبله **ص** كغلة مكثري للتجارة **ش** يعني ان غلة ما اكتره الشخص ليخبر فيه
يضم لحول الاصل هكذا قال في الواذر ولفظه قال مالك في الموارثة ومن الرزي دارا
ليكرها فلما اغتلب منها فليز كالحول من يوم ركي ما تقدم من كراها من يوم اكترها قال **ص**
وهذا اذا اكترها للتجارة والغلة لان هذا متجدد واما ان اكترها للسكنى فاكراها لا مرحدث
له فلا يزكي غلتها وان كثرت الاحوال من يوم قبضها وقال اشهب لا ركاة عليه في غلتها وان
اكترها للتجارة كغلة ما استوي للتجارة التوسى وقول بن القاسم ابن لانه انما استوي به
منافع الدار لقصد الزبح والتجارة فاذا اكراها فقد باع ما استراة بخلاف غلة ما استوي
ص ولو زبح دين لا عوض له عنده **ق** **ص** وهب يعني ان الزبح يضم الى الاصل ولو حصل في
سلعة استراها بدين لا عوض له عن مالك فيمن استوي سلعة بمائة دينار ولم يكن عنده
ما يتقده فيها فقامت عنده حولا ثوبا عنها بمائة وثلاثين فان الزبح فائدة ليستقبل به
حولان يوم البيع وهو قول المعيرة وقال بن القاسم يزكيه الان ورواه اشهب عن مالك نقله
الباجي ورواه علي عن مالك وسبحون عن ابن نافع والي هذا اشارة بقوله ولو زبح دين الى اخره
وقال مطرف ان تقديها من ماله دينار اقل من اقل لم يختلف قول مالك انه يزكي الزبح وان لم
يتقد فيها شيئا استقبل **ص** ولمنفق بعد حوله مع اصله وقت الشرا **ش** متفق هنا استمر
مفعول وهو صفة لمحمد وف اي مال منفق ونفق حوله متعلق به ومع اصله متعلق بحوله وقد
الشرا متعلق بقوله ضم وهذا كله معطوف على قوله ضم الزبح لاصله والتقدير ضم الزبح
وقت الشرا مال المنفق بعد ان حال حوله مع اصله واستار بذلك الى ما قاله في المدونة ونسها
عند بن يونس **ق** **ص** واذا مضى لعشرة دينار عنده حول فاستوي منها سلعة بخمسة ثم
انفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بايام او سنة او سنتين بخمسة عشر دينار اقل
يزكي عن عشرة بن وهو كمن افترض رجلا عشرين ثم اقتضى منها خمسة بعد سنة ثم اقتضى الخمسة
عشر بعد ذلك فانه يزكي حينئذ نصف دينار **ق** **ص** ولو انفق الخمسة قبل الشرا السلعة ثم
استراها بالخمسة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا زكاة عليه فيها حتى يبيعها بعشرين مخوف
وقال غيره عليه الزكاة انفق قبل الشرا وبعده قال ابو احمد رواه المعيرة وقال بن حبيب
واشهب لا زكاة انفق قبل الشرا وبعده حتى يبيع بعشرين انتهى فان القاسم قدر الزبح ك
موجود اليوم الشرا والمعيرة قدرة موجود اجن الحول واشهب قدرة حين الحصول وانفقوا
كلم على انه لو باع بعشرين دينارا الذي حينئذ **ص** واستقبل بفائدة تجددت لاعت مال كحطية

ع
ف

وكذا اذا قيل في دينه وفي ماله حولا او استقبل
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
ان يكون في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا

شخصا اذا قيل في دينه وفي ماله حولا او استقبل
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
ان يكون في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا

في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
ان يكون في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا
في كل سنة من يوم الشرا في كل سنة من يوم الشرا

او غير مزي كمن مقتنا **ش** لما اتقني كلامه رجه الله علي الارباح اتبعه بالكلام علي العوايد
وذكر انه يستقبل بها حولا يريد من يوم القبض وهذا مما لا علم فيه خلافا عندنا لما روي
بن وهب ان عاتكة وعليها وثمان بن عمر وغيرهم قالوا ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول
عليه الحول بن يوش ورواه بن مهدي ايضا عن عاتكة وعلي بن عمر واعلم ان المال الحادث
منه ما يتجدد به لا عن مال كالعطايا والميراث ومنه ما يتجدد عن مال غير مزي كمن سلع الغنم
وهو مراد الشيخ رحمه الله تعالى بقوله بغايده تجددت الي اخره واحترز بذلك عما يتجدد عن المال
المزي كمن سلع التجارة فان مزي الحول اصله وقوله او غير مزي معطوف علي قوله لا عن مال وهو
صفة لمحدوفاي او عن مال غير مزي ومقتنا صفة لمحدوفاي عرض مقتني وكلامه يوهن ان
الفايدة اعم مما ذكره وانه لا يستقبل منها الا بما ذكر وليس كذلك فتأمل **ص** وتقدم ناقصة وان
بعد تمام الثانية او ثالثة الا بعد حولها كاملة فعلي حولها كاملة او **ش** اذا افاد فائدة
بعد اخرى فان كانت الاولى ناقصة عن المضاب فانها تظم الي الثانية ولو كانت مضابا
ثم نقصت فان حصلت فيهما مقدار النصاب حسب حولهما من يوم افاد الثانية وان لم يكن
فيهما نصاب صما معا الي الفائدة الثالثة بعدهما وصار حول الجميع من يوم افادها وهذا
معني قوله وتضم الي اخره اي وتضم الفائدة الاولى حالة كونها ناقصة وان بعد تمام حولها الي
ثانية او ثالثة ان نقصت معا عن نصاب وقوله الا بعد حولها كاملة فعلي حولها يعني انما تؤخذ
من ضم احدي العوايد الي ما بعدها اذا كانت الاولى دون النصاب وهي وما بعدها دون
انما هو اذا لم يكن الا حالي حولها كاملة وجرت فيها الزكاة فاما اذا كانت الاولى مضابا
وجرت فيها الزكاة ثم نقصت فانها تبقى علي حولها وكل فائدة حصلت بعدها فهي علي حول نفسها
سوا كانت مضابا او دونه وهذا هو المشهور ووجه بعض الاشياخ وقال بن مسلة يستقل
كما لو نقصت قبل تمام حولها الشيخ وهو اظهر خلافا لما رجه بن راشد وبن عبد السلام لانا
ان لم نقل بان تقال الاولى الي الثانية لزم احدا من امار زكاة دون النصاب او زكاة مال
قبل حوله وكلامهما لا يصح لانهم امان يقولوا بزكاة الفائدة الاولى مع قطع النظر عن الثانية
ام لا فان قالوا بهما مع قطع النظر لزم زكاة دون النصاب وان قالوا بهما لا مع قطع النظر
عن الثانية لزم تركيبة المال قبل حوله اذ الغرض ان الثانية لم يحل حولها وفيه نظر
لانا نلتزم الثاني ولا يكون فيه تركيبة مال قبل حوله لانا اذا اخرجنا الزكاة عن الفائدة
الاولي انما اخرج ما يخصها فاذا جاز حول الثانية اخرجنا منها ما يخصها ايضا وانما يلزم ما قال
لو كنا نزي جميع المال في حول الاولى وليس كذلك اذ كل مال علي حوله والله تعالى اعلم وقوله
كالكملة او لا يريد ان الاولى اذا نقصت بعد جريان الزكاة فيها علي حولها كما لو كانت
كاملة او لا من غير نقص **ص** وان نقصت فزع فيها او في احدها تمام نصاب عند حلول الاولى
او قبله فعلي حولها ونقص زحمها وبعد شهر فتنه والثانية علي حولها وعند حلول الثانية
او شك فيه لهما منه كبعدة **ش** هذا تفريع علي ما ذكره من ان الاولى تبقى علي حولها ولو
نقصت عن النصاب اي فلو نقص مجموع الفائدتين عن النصاب فنقصت فيهما فحصل زحم فيهما
او في احدها ما يكمل به النصاب فان كان الزحم حصل عند حلول الاولى او قبله بقي كل

الغنيمة والاربعون النصاب

الغنيمة والاربعون النصاب

الغنيمة والاربعون النصاب

الذهب والفضة من ماله وان كان له مال غير ذلك

المطلوب لا يخصه من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

حاشا

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

في مال من ماله وان كان له مال غير ذلك

مال علي حوله لان الزخ يضم لاصله كما علمت وقوله وفضل زخها يعني اذ حصل الزخ من
 الغايدين فانه يفض عليهما بالنسبة ليزكي ربح كل فائدة معها مثاله لو بقيت كل واحدة
 منها خمسة دنانير ففجر فيهما فصارنا عشرين فانه يزكي عند حول الاولي عشر دنانير وعند
 حول الثانية عشر فان بقيت الاولي عشر والثانية خمسة ففجر فيهما فصارنا ثلثين
 ديناراً فان الخمسة فيزيكي عند حول الاولي عشرين وعند حول الثانية عشر وعلي ذلك وقوله
 وبعد شهده فانه يعني ان الزخ اذ حصل بعد حول الاولي بشهر فانه تستقل ويصير حولها منه
 وبقى الثانية علي حولها كما كانت وقوله وعند حول الثانية اي فان حصل الزخ عند
 حول الثانية او بعده فانه اي رجع حولها معامته واسار بقوله او شك فيه لايها الي ما ذكره
 بن السدوين عبد السلام انه لو اخذ في الغايدين ثلثين فحصل ربح فلم يدر هل هو من الاولي
 او من الثانية فان الاولي تضم الي الثانية وتصور حولها معامته حول الثانية والحاصل
 ان الزخ اما ان يكون قد حصل عند حول الاولي واما قبله وفي هذين يتبع الاولي علي
 حولها والثانية كذلك واما بين حولها وهو معنى قوله وبعد شهدي اي بعد حول الاولي بشهر
 وقبل حول الثانية فتخرج الاولي منه والثانية علي حولها واما عند حول الثانية او بعده
 فانه وكذلك في مسيلة الشك في الزخ من ايها حصل فان الاولي تستقل الي الثانية على ما علمت
 وان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة **ش** هذا بقوله بن القاسم
 ومعناه ان الغايدين الاولي ان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة عن
 المضاب كما لو كان بيده عشرة محرمية وعشرة رجبية فحال حول الاولي فانفقها ثم حال حول
 الرجبية وهي عشرة علي حولها فلا زكاة اذ لم يجتمع في الملك وكل الحول وقال اسهب بوجوب
 الزكاة لانه انما يستلزم اجتماعهما في الملك وبعض الحول اذ الاصل عنده زكاة كل فائدة
 علي حولها واما احزت زكاة الاولي حشية ان تذهب الثانية قبل حولها فلما تبين بقاؤها
 زكيتها معاً ولا خلاف بينهما انه لو كان ايضاً انفق الثانية او لم يحل حول الاولي المنفقة
 في سقوط الزكاة كما انهما يتفقان علي وجوبها لو حال حول الثانية كاملة ولا فرق بين
 الانفاق والصياح **س** وبالمجهد عن سبيع التجارة بلا بيع كغلة مكثري عبد وكتابتها
 وعشرة مستري الامويرة والصوف التام **ش** هذا بطون علي قوله بفائدة جددت
 اي واستقبل ايضا بالمال المتجدد عن سبيع التجارة بلا بيع يحصل في الرقاب كغلة الدواب
 المستراة للتجارة وغلة العبد المستري لذلك وكتابتها وقوله وعشرة مستري اي
 للتجارة وهذا هو المشهور وقيل انه يزكي جميع ذلك حول الاصل كالزخ وهذا مشروط بان
 لا يكون حصل في ذلك ما يجب الزكاة في عينه وقوله الامويرة والصوف التام يعني انه
 اذا استري اصولاً للتجارة او غنماً لها فان الغلة النائية عنها كفايدة ليستقبل بها حول
 الا ان يكون قد استري الاصول والمرة ما بورة والغم والصوف علي ظهورها قد تم استحقاق
 الجواز فانه اذا باع الممرة او الصوف لاستقبل بغيرها كالفوائد قال عبد الحق
 في النكت عن بعض الشيوخ اذا استري غنماً للتجارة عليها صوف تام يوم عقد البيع
 ثم حزه فباعه فهذا الصوف كسلعة ثانية استراها للتجارة ان اقام الصوف عنده

حولا

الحاصل ان الزخ اذا حصل بعد حول الاولي بشهر فانه تستقل ويصير حولها منه
 وبقى الثانية علي حولها كما كانت وقوله وعند حول الثانية اي فان حصل الزخ عند
 حول الثانية او بعده فانه اي رجع حولها معامته واسار بقوله او شك فيه لايها الي ما ذكره
 بن السدوين عبد السلام انه لو اخذ في الغايدين ثلثين فحصل ربح فلم يدر هل هو من الاولي
 او من الثانية فان الاولي تضم الي الثانية وتصور حولها معامته حول الثانية والحاصل
 ان الزخ اما ان يكون قد حصل عند حول الاولي واما قبله وفي هذين يتبع الاولي علي
 حولها والثانية كذلك واما بين حولها وهو معنى قوله وبعد شهدي اي بعد حول الاولي بشهر
 وقبل حول الثانية فتخرج الاولي منه والثانية علي حولها واما عند حول الثانية او بعده
 فانه وكذلك في مسيلة الشك في الزخ من ايها حصل فان الاولي تستقل الي الثانية على ما علمت
 وان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة **ش** هذا بقوله بن القاسم
 ومعناه ان الغايدين الاولي ان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة عن
 المضاب كما لو كان بيده عشرة محرمية وعشرة رجبية فحال حول الاولي فانفقها ثم حال حول
 الرجبية وهي عشرة علي حولها فلا زكاة اذ لم يجتمع في الملك وكل الحول وقال اسهب بوجوب
 الزكاة لانه انما يستلزم اجتماعهما في الملك وبعض الحول اذ الاصل عنده زكاة كل فائدة
 علي حولها واما احزت زكاة الاولي حشية ان تذهب الثانية قبل حولها فلما تبين بقاؤها
 زكيتها معاً ولا خلاف بينهما انه لو كان ايضاً انفق الثانية او لم يحل حول الاولي المنفقة
 في سقوط الزكاة كما انهما يتفقان علي وجوبها لو حال حول الثانية كاملة ولا فرق بين
 الانفاق والصياح **س** وبالمجهد عن سبيع التجارة بلا بيع كغلة مكثري عبد وكتابتها
 وعشرة مستري الامويرة والصوف التام **ش** هذا بطون علي قوله بفائدة جددت
 اي واستقبل ايضا بالمال المتجدد عن سبيع التجارة بلا بيع يحصل في الرقاب كغلة الدواب
 المستراة للتجارة وغلة العبد المستري لذلك وكتابتها وقوله وعشرة مستري اي
 للتجارة وهذا هو المشهور وقيل انه يزكي جميع ذلك حول الاصل كالزخ وهذا مشروط بان
 لا يكون حصل في ذلك ما يجب الزكاة في عينه وقوله الامويرة والصوف التام يعني انه
 اذا استري اصولاً للتجارة او غنماً لها فان الغلة النائية عنها كفايدة ليستقبل بها حول
 الا ان يكون قد استري الاصول والمرة ما بورة والغم والصوف علي ظهورها قد تم استحقاق
 الجواز فانه اذا باع الممرة او الصوف لاستقبل بغيرها كالفوائد قال عبد الحق
 في النكت عن بعض الشيوخ اذا استري غنماً للتجارة عليها صوف تام يوم عقد البيع
 ثم حزه فباعه فهذا الصوف كسلعة ثانية استراها للتجارة ان اقام الصوف عنده

هذا هو الذي ينبغي ان يتبعه في بيعه
في البيع بالدينار والدينار بالدينار
في البيع بالدينار والدينار بالدينار

حولا زكي ثمنه اذا باعه ولا يكون ثمنه غلة ليستقبل بها حولا وكذا كذا التخل يستدريها وفيها
عمر موز يوم عقد البيع وهذا المذهب بن القاسم وعلي قول اشهب هو غلة وان كان الصوف يوم
عقد البيع تاما والتمرمو بدا **ص** وان الكري وزرع للتجارة زكي وهل يستطوكون البدر
لها نرد لان لم يكن احدها للتجارة وان وجبت زكاة في عينها زكي ثم زكي الثمن حول الزكاة
ش يعني اذا كان الاموان وهما الاكثر والزرع للتجارة وكان الخارج دون المضاب بدليل
قوله وان وجبت زكاة في عينها زكي فانه يزكي الخارج لمحول الاصل اذا باعه واختلف هل
ليستطو مع ذلك ان يكون البدر ايضا للتجارة ام لا قال في المدونة ومن الكري ارضناه
واستري طعاما فزرعه فيها للتجارة فاذا حصد زرعه اخرج زكاته العشر ونصف
العشر ونصف العشر فان اتم له عنده حول من يوم ادي زكاته فومه ان كان مديرا اوله
مال عين سواء وان لم يكن مديرا فلا يقوم عليه حتى يبيع فاذا باع بعد الحول من يوم ادي
زكاته زكي الثمن مكانه وان باع قبل الحول ترص فان اتم الحول من يوم ادي بن يونس سيريد
انه الكري الارض للتجارة واستري الطعام للتجارة وزرعه فيها للتجارة واما لو
اكثري الارض ليزرع فيها طعاما لقوته ثم بدا له فزرع فيها للتجارة فانه اذا ادي
زكاة الحب ثم باعه بعد ذلك فان ثمنه فابدية يستقبل بها حولا من يوم باعه وكذلك
فرق في كتاب محمد في مسيلة من الكري دار اتم الكراهان من غير ان يكثر بها للتجارة
او للسكنى فما حصل من كذا الاولي من غلة زكيت لمحول الاصل لان ذلك متجر وما حصل
من الثانية فانه فابدية والي ما قاله ذهب بن سبلون واكثر العرويين وراوا انه
مبي دخل فصل من فصول القنية بقي له حكم ذلك في الزرع حكم النوايد اذا الاصل
الاستقبال في الغلة وذهب ابو عمران الي عدم الاشتراط قال في الشهاب عند قوله في
المدونة وان تكاري الارض وزرعها لطعامه المسيلة الي قوله لان زكاة عليه **قال**
ابو عمران معني المسيلة انه زرعهما لقوته بدليل قوله من رفع طعامه ثم فصلت منه فضلة
فباعها قال واما لو زرعهما من طعام عنده ونوي بزراعتها التجارة فان هذا يزكي
الزرع اذا باعه لمحولي من يوم زكي حبه كالمولكان ما زرعه فيها مما اشتراه للتجارة لان
الحب سهم مستهلك غير مراعى والي هذا ذهب ابراهيم بن باز من الاندلسيين وذهب
احمد بن خالد منهم وغيرهم القرويين الي انه مبي زرعهما من زرع عنده ليس للتجارة فما
رفع منه فله حكم ذرايعته فيزكيه لا علي حكم التجارة بل يستقبل به حولا وراوا انه مبي فصل
فصل من فصول القنية في المسيلة بقي حكمها علي الفابدية قال وهو ظاهره
المدونة والمسيلة اما هي في الاكثر للتجارة وهو في مسيلة المدونة وعلي مذهب بن
القاسم في ذهب كذا واما علي مذهب اشهب فعلي كل وجه من وجوه المسيلة الزرع غلة لا يزكي
ثمنه حتى يستقبل به حولا قاله في المجموعة اذا اكثر اها للتجارة واستري قحما فزرعه
فيها للتجارة وزكي الحب ثم باعه لمحول او لحوال فلا يزكيه وليا تنف به حولا من يوم يقبضه
مديرا او غير مدير وهذا علي اصله في غلة ما اكثري للتجارة وهو قول بن نافع في المسيلة
كما قال اشهب في الزرع سواء واليه ذهب سحنون فيما حكى عنه الفضل بن سلمة وان

المصنف ان زكي من يخرج من الموطأ

كان القاضي البايج وغيره قال اذا اجتمعت الوجوه الثلاثة للتجارة اكثر الارض واستورا
 الحب والزراعة فلا خلاف انه يزكي الحب على التجارة ولم يبلغ قائل هذا قول اشتهر وقال
 فيها بن القاسم في المجموعه يزكي الحب اذا اقتبضه نحو حبوب المدونة الا ان يكون الارض له او
 زراعتها في ارض الكد القوتة ولو كان مديرا قومه لحول من يومه زكاة صان كمن جيب هذا
 عن مالك قال رواه عنه بن القاسم وغيره ورايت اصبح بها معجبا واي اختلاف هذه
 الروايات استار بقوله تردد وقوله لا ادلكم يكن احدها للتجارة يريد اذا كان الزرع
 لقوته مثلا اي لغیر التجارة والارض لها او كان الزرع للتجارة دون الارض فانه يستقبل
 بمن الزرع حولها وهذا هو المشهور ترجيح الجانب المسقط على جانب الموجب اذا اصل عدم
 الزكاة وقال ابو اعمران الحكم للارض دون البذر والعمل فان كانت الارض للقنية استقبل
 بالتمن حولها والارزاقه حول من يومه يزكي عين الطعارة ان كانت نصا با والارزاقه حول ما اكثري
 به الارض وقال عبد الحميد يفيض على الارض والبذر والعمل فان كانت الارض للتجارة
 وقد اكثراها بعشرين دينار او استنوي البذر للقنية بعشرة دنائير والعمل بعشرة
 ايضا وباع من ذلك ثمانين دينار فانه يزكي اربعين دينار او هي مناب الارض حول
 الاصل ولستقبل بربعين ان لم يكن في عين الغلة نصا وقيل الحكم في ذلك للبذر والعمل
 وقد دل كلامه على ان الامر من لو كانا معا للقنية لاستقبل بالتمن حولها وهذا ان لم يكن
 في عين الغلة زكاة اما اذا كانت الغلة نصا با فانه يزكيها ثم يزكي الثمن لحول من يوم
 التزكية وهذا هو المشهور وهو قول مالك نقله بن يونس والبيهقي استار بقوله وان جيت
 زكاة في عينها يزكي الي احدة وقال اشتهر يستقبل بالتمن حول من يومه البيع وقد تقدم
 في نقل عينا من فوق هذا **من** وانما يزكي دين ان كان اصله عينا بيده او عرض تجارة
 وقبض عينا ولو هبة او امانة تحمل بنفسه ولو تلف المثل او بقايده جمعها ملك وحول او
 بعدن على القول لسنة من اصله **من** لما ذكره رحمه الله حكم الزايد استبها بحكم الدين وذكر ان
 زكاة مسترطة بامور منها ان يكون اصله عينا بيده او عرض تجارة سوا كان من احتكا
 او ادارة كما سبقي فلوم يكن اصله بيده عينا ولا عرض تجارة فلا زكاة عليه فيه الا بحول
 من قبضه كعرض المبرك والهبة والصدقة ومهر المرأة وارث الحنانية وما كان له
 للقنية ومنها ان يقبض عينا فلو قبض عرضا لم تجب فيه زكاة ما لم يكن صاحبه مديرا له
 على ما ياتي ولا فرق بين ان يكون هو المباشر لقبض الدين او وهبه لشخص وهو على المديان
 او احواله فانه يزكيه على حكم دينه لانها كما لو كبلين عنه في قبضه وهذا هو المشهور
 وهو قول بن القاسم في الغنية والموازنة وقال اشتهر لا زكاة عليه في ذلك وعمل بان
 قبض الموهوب له والمحال ليس لقبض الوكيل لانها هبة نصا لانفسهما بخلاف الوكيل
 واختار محمد الاول قال وتؤخذ الزكاة منها قال بن محمد قال شيخنا ابو الحسن وانما تؤخذ
 منها اذا قال الواهب اردت ذلك والا فقد قال بن القاسم في بايع الزرع بعد وجوب الزكاة
 النضا على البايع ان لم يسترد ذلك على المستري وقال اشتهر ينتقض البيع في حصه الزكاة
 يريد اذا اعدم البايع بن رسله وجب الزكاة على الحميد بمجرد الاحالة ولو لم يقبض المحال ذلك

العصا قوله وارث عينا او قبضه في حقه خاضع
 فينبغي ان يكون له في حقه خاضع
 او انتصا بنفسه لا فتوى

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

الاعمال اجتمعوا في ان المالك لا يملك الا ما يملك
 في حقه خاضع او في حقه خاضع
 في حقه خاضع او في حقه خاضع

وحمل قولنا صبح علي الوفاق له وحمله ابن لبابة علي الخلاف وانه لا يركيه حتي يقبضه المحال
 لانه نائب عنه وهو لا يجب عليه زكاة حتي يقبضه واردة بن رشد بان قبض المحيل انما
 يراد في خاصة نفسه قال ومعني قول اصبح لانه كقبضه علي معني ان الاحالة كقبضها لو
 قبضها من صاحبها وكلامه في العتبية ظاهر فيما ذكر عن ابن القاسم ولغظها وسيل عن الرجل
 له علي رجل مائة دينار قد حال عليها الحول وللرجل مائة دينار علي رجل اخر قد حال ايضا
 حولها فاحال بالتي عليه علي التي له هل علي المحيل زكاة قال نعم قال اصبح لانه كقبضه
 لو قبضها من صاحبها قيل لابن القاسم افعلي المحتال بها زكاة قال نعم قال اصبح لانه كقبضه
 بنفسه من صاحبها ومنها ان يكون المقبوض قد تم بنفسه او بغايده حال حولها عنده قبل
 القبض او معه كالمالك عشرة دنانير في المحرم ثم اقتضي من دينه عشرة دنانير في المحرم
 الثاني او بعد فانه يركي جميع ما بيده والي هذا وما قبله اشار بقوله كل اي المضاب
 لنفسه اي بنفسه لا اقتضا او بغايده اي تعين من فايده جمعها اي الدين والفائدة ملكه
 وحول كالمثال السابق وقوله او معدن علي المقول اي كل المضاب بنفسه او بغايده
 او معدن مثاله لو اقتضي عشرة دنانير من دينه واحرج من معدنه تمام المضاب فانه
 يضم الجميع ويركي حينئذ لان المعدن لما لم يشترط فيه الحول صار كمال حاله قوله قاله في
 التلخيص واستحسنه المازري ولهذا اشار بقوله علي المقول وحكي بن الحاجب قولنا بعد
 الضم الشيخ ولم اره قال لكنه ياتي علي ما منه بن يونس من ان المعدن لا يضم الي عين حال
 حولها عنده وقوله ولولف الما اشارة الي انه اذا اقتضي عشرة دنانير فقلقت ثم اقتضي
 عشرة دنانير فقلقت ثم اقتضي عشرة اخري ان الزكاة واجبة حينئذ ولا يضرب العشرة
 الاولى لان العشرين قد جمعها الملك والحول وانما احزت زكاة العشرة الاولى مخافة ان
 لا يقتضي بعدها شيئا فيكون قد حوط بزكاة ما قصر عن المضاب وهذا هو المشهور
 وصح بن الحاجب ومراه بن ابي زيد في نوادره لابن القاسم واشهب بن عبد السلام
 وقيل القول بالسقوط هو الاصح لان المضاب بعضه قبل التمكن من اخراج الزكاة اذ
 الضياع قبل حال المضاب واليه يرجع علي سقوط الزكاة ما عدا بن الجهم فيما اذا ضاع
 جزء من المضاب بعد الحول وقبل التمكن انتهى ولا فرق علي المذهب بين ضياع العشرة
 الاولى او اتفاقها الا ان الاتفاق متفق عليه وارا بعض المناظرين اجرا الخلاف فيه
 في مسئلة الضياع وفرق علي مقابل المشهور بان الاتفاق فيه سبب وانقاع فناسبه
 ان يحاطب بالزكاة بخلاف الضياع وقوله لسنة من اصله يعني ان الدين ولو اقام عند المدين
 اعوامًا متعددة فانما يركيه زكاة واحدة من دين اصله اي من حين ملكه عينا **ص** ولو فرس
 ان كان عن كعبة او ارش **ص** يعني ان الدين يركيه ربه لسنة واحدة من اصله ولو فرس
 الزكاة بتأخره اي بعدم قبضه من المدين بشرط ان يكون من ميراث او هبة او
 صدقة او ارش جناية وهو مراده بقوله ان كان عن كعبة اي احزه هكذا قال في
 المقدمات ولغظه فالدين اربعة اقسام من فائدة ومن عصب ومن فرض ومن تجارة
 قال فاما الدين من الفائدة فيقسم ايضا اربعة اقسام الاول الميراث والهبة

اي من الامور المشروطة
 وجوب زكاة امة ليس
 لا يركي الدين من فائدة
 ولا يركي الدين من عصب
 ولا يركي الدين من فرض
 ولا يركي الدين من تجارة

وتبين بيده
 لم تفرقه وكذا

مقرر الثلاثة الاخيرة العلم فيقوله ان الزكاة
 في حياض كل المصنف اصابه بغيره
 في القصور في كذا القام واحده بوجه لا يفسد
 واما دين المدين او المدين في حياض المدين
 وسبب من الدين وان يركي دينه من الميراث

كلام المصنف عليه دين الزكاة
 في حياض المدين او المدين في حياض المدين
 في حياض المدين او المدين في حياض المدين

مقرر الثلاثة الاخيرة العلم فيقوله ان الزكاة
 في حياض كل المصنف اصابه بغيره
 في القصور في كذا القام واحده بوجه لا يفسد

وارش الحباية ومهر المرأة وثمن خلع فلا ركة فيه حالا او موجلا وان ترك قبضه فزارا
 من الزكاة الا بعد حول بعد قبضه لكنه مخالف لكلامه هنا من جهة انه حكم بتركه حين
 القبض اذا اقام عند المديان حولا فاكثر وكلامه في المقدمات ليس قبل به حولا بعد القبض
 فانظره ولو سكت عن قوله ان كان عن كسبه او ارسل استقام على قوله غير ابن القاسم لانه
 لما سئل عن ركة الدين وان ربه يركبه عند اقتضائه السنة واحدة بالحوط المذكورة
 قال هذا اذا لم يتركها جرحا على من هو عليه من الزكاة فان فلا يريد فيركبه لكل عام
 معني وخالفه غيره في ذلك وراوا انه لا فرق اذا لا يظن بعامل ان يترك قبض ما له فزارا
 من الزكاة لانه لو استتري به اي سلة كانت ربح فيها مقدار حصته الزكاة وزيادة **ص**
 لا عن مستوي للقيمة وباعه لاجل فكل **ش** اي لان في تناجره وكان عن مستوي الي احسره
 فانه يركبه لكل عام معني وهذا هو القسم الثالث من قسم العوايد على ما اشار اليه في المقدمات
 ونصه الثالث ان يكون من عرض استنراه بناض عنده للقيمة فهذا ان كان باعه بالتد
 لم يجب عليه فيه ركة حتى يقبضه ويحول عليه الحول بعد القبض وان كان باعه بتاجر قبضه
 بعد حول ركة حتى يقبضه ويحول عليه الحول ساعة يقبضه وان ترك قبضه فزارا من الزكاة
 ركة لما مضى من الاعوام قال ولا خلاف في وجه من وجوه هذا القسم فقوله لا عن مستوي اي
 لا عن عرض مستوي فحذف الموصوف واستغنى بصفته وهو مستوي الا انه زاد في المقدمات
 قيد لا بد منه وهو ان يكون استنراه بناض عنده فان كلامه هنا هو انه لو ملك عرضا
 من ميرات او هبة او غيرها من وجوه العطيبة فاستتري به عرضا للقيمة لم يباع ذلك
 العرض بد ين موجب واحرق قبضه فزارا ان الحكم سواء ليس كذلك وقوله فكل اي ركة لكل
 من السنين الماضية **ص** وعن اجارة او عرض مقاد قولان **ش** يعني اذا كان الدين مترتبان
 اجارة او كذا او عرض من عروض الفايده فانه ان احرق قبضه فزارا من الزكاة احرق
 بركاته لما مضى الاعوام وقيل لسنة واحدة وهذا هو القسم الثاني والاربع من قسم الفايده
 في المقدمات الا انه احل منه هنا بغيره لا بد منها ذكرها في المقدمات ونحن لسوء
 كلامه ليكون امرا والكل فايده لناظره قال فيها الثاني ان يكون الدين من عرض فايده
 بوجه من وجوه العوايد فهذا الاركة فيه حتى يقبض ويحول الحول عليه بعد القبض وسواء
 كان باعه بالتد او بالتاجر وقال بن الماحسون والمحنة ان كان باعه بيمين الى احل
 قبضه ركة ساعة يقبضه فان ترك قبضه فزارا من الزكاة حرج على قولين
 احدهما انه يركبه لما مضى من الاعوام والثاني انه يركب على حكمه فلا يركبه حتى يحول
 عليه الحول بعد قبضه او حتى يقبضه ان كان باعه بيمين الى احل على الاختلاف الذي ذكرناه
 في ذلك ثم ذكر في الرابع ان يكون الدين من كرا او اجارة قال فهذا ان كان قبضه بعد
 استيفاء السكنى والخدمة كان الحكم فيه كما تقدم في القسم الثاني فليس في كلام الشيخ هنا ما يدل
 على قيد الاستيفاء ولا على معنى القول بعدم احدة لما مضى الاعوام ولا على ان القولين مخارج
 فانظره **ص** وحول الماتم من التمام لان نقص بعد الوجوب **ش** يعني انه اذا اقتضى من دينه
 دون المضاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به المضاب فان حول الاول هو مراده بالماتم اسم

قوله يعني الاجم
 قوله يعني الاجم
 قوله يعني الاجم

الخصم جائله كمال
 المقام في سبل
 التفتي

انما قال على صريفة
 انما قال على صريفة

كما انتم ينزونه
 غير انما

الخصم استغنى
 المقام في سبل
 التفتي

مفعول من يوم اقتضى تمام المضاب فيزكها جميعا ساعتها هذا هو المشهور وهو قول
بن القاسم وخالفنا في ذلك فقال اذا اقتضى عشرة دنانير ثم عشرة اخرى فانه يزكي
الاولى والثانية وتضرب كل واحدة على حولها لانه عنده انما منعه من اخراج زكاة العشرة
يوم اقتضاها خيفة ان لا يقتضى بعد ذلك شيئا فيكون قد حوط بزكاة ما دون المضاب
وقوله لان نقصت لا يقتضى بعد ذلك شيئا فيكون قد حوط بزكاة ما دون المضاب
وقوله لان نقصت بعد الوجوب يريد انه اذا اقتضى من دينه عشرين دينارا مثلاً فزكاهما
ثم قبض عشرة اخرى فزكاهما حال الحول الثاني وليس في الاول تضاب لكنها مع الثانية
تضاب فان الاول يبقى على حولها ولا تنقل وزكيتها عند حولها وهذا هو المشهور ومقابل
لابن مسلمة على ما حكاه الثمني ونصه وخالف بن مسلمة اذا اقتضى عشرين ثم عشرة وقال
يعود حول الاول يوم اقتضت الثانية لانه لما زكي الاول عادت دون المضاب وصارت
بمنزلة مال افاده ذلك اليوم وهو دون تضاب فنية الى حول الثانية وهي العشرة
انتهى وخلاف بن مسلمة في هذه المسئلة بخلافه في الغايدين وقد مر بيان مذهبه هناك
واعلم ان الشيخ اهدق قيد الايد منه وهو ان يكون الاقتضا الاول فيه مع الثاني تضاب فلو
فقدنا معاني المضاب فليس الحكم كذلك **ص** ثم زكي المقبوض وان قل **ش** يعني انه اذا قبض شيئا
بعد حال المضاب ولو قل فانه يزكيه وهكذا قال في المدونة وعندها وهو واضح **ص** وان
اقتضى دينارا فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فان باعها او احدهما بعد شرائه
الاخرى يزكي الاربعين والا احدا وعشرين **ش** يعني ان كان له دين لا يملك غيره او يملك مالا
يملك المضاب به فاقضى من دينه دينارا بعد دينار فاشترى بكل واحدة منهما سلعة
باعها بعشرين فان باعها معا في تزكية الاربعين واما اذا باع احدهما بعد شرائه الاخرى
فقد اختلف الاشياخ في ذلك فذهب ابو بكر بن عبد الرحمن الى انه يزكي احدا وعشرين
دينارا وهو المبيع مع الدينار الذي هو من السلعة التي لم يبيعها وراي ان المذهب
كله على ذلك وهي طريقته وذهب عنه الى ان الاحد والعشرين يزكي اتفاقا وهذا يزكي
التسعة عشر الباقية قوله جاريا على قول بن القاسم واسمب هل الزم من حين الشراء
يعتبر فيزكي الاربعين او من حين الحصول فيزكي احدا وعشرين وهذه طريقة بن بسير وذكر
فيها ان المشهور زكاة الاربعين وكذلك ذكر بن شماس والقزافي ولم يذكر الثمني غير تزكية
الاربعين ولهذا اقتصر الشيخ عليه هنا وقوله والا اي وان لم يبيعها معا ولا باع احدهما بعد
شرا الاخرى بل باع احدهما قبل شرا الاخرى فانه يزكي احدا وعشرين ولا اشكال في ذلك
وانظر على قول المعيرة المتقدم في الارباح هل يزكي الاربعين لانه بقدر الزم حاصل قبل
الشراء وحين رحمه الله العامل في قوله احدا اي او باع احدهما وكذا في قوله احدا
وعشرين اي والا يزكي احدا وعشرين وهو واضح **ص** ومن لا يختلط احواله احدا ول عكس القواعد
ش يعني ان من اقتضى من دينه تضابا فزكاه ثم صار يقتضى شيئا فشيئا وهو يزكي ذلك ثم
جاء في الحول الثاني فاراد ان يزكي كل مال في راس حوله فلم يذكر تلك الاحوال فزاي وقت هي
بل اختلفت عليه فان بعض المجمع الى الاول ويجعل حولها فيه احتياطا للفقراء كما لو كان الاول

وان كان الدين من دينه فانه يزكيه
وان كان الدين من دينه فانه يزكيه
وان كان الدين من دينه فانه يزكيه
وان كان الدين من دينه فانه يزكيه

خ

ب

منها حصل في المحرم ثم صار يقتضي الى رجب ثم في العام الثاني نسي ذلك فانه يجعل الجميع
 من المحرم وقوله عكس الفوائد هو المشهور وانما كانت الفوائد بخلاف الافتضاءات لان الاصل
 في الدين ان يركب عرو حوله ولهذا ذهب كثير من العلماء الى وجوب تركه وهو على العزيمة
 لكن انما منع من تركه على المذهب مخافة ان لا يقبض منه شيئا فاقبض ان يرد الى
 حوله الا الذي كان عليه وهو على المديان فاذا حصل الاقتلا طرد الاخر الى الاول واما
 في الفوائد فالاصل عدم الزكاة اذا الاصل براءة الذمة فاذا احتلقت الفوائد رد اولها
 لآخرها تحقيقا لذلك وسوي بن حبيب بن الباقين فضم اخر الفوائد لاولها كالاقتضاء قال
 وهو قول مالك واليميني وهذا مراعاة للخلاف في الفوائد هل يركب بنفس الملك وهو قول
 عباس والحسن المصري والرهري وذكر العزق بين الدين والفوائد بقوله في زكاة الدين
 قبل قبضه وضعف في الفوائد ثم قال واذا الميراث الخلف فان القياس ان يجعل حوله
 بين حولين ويركي جميع ذلك عليه وذلك عدل بينه وبين المساكين وهذا هو الاصل في كل حق له
 تنازعه رحلان اذا لم يكن لاحدهما مزية على صاحبه ان يقسم بينهما **ص** والاقتضاء لم يله
 مطلقا والفايدة للمناخر منه فان اقتضى خمسة بعد حوله لم يستفاد عشرة وانفقها
 بعد حوله ثم اقتضى عشرة ركي العشرين والاولى اذا اقتضى خمسة **ش** هكذا قال المازني
 انه الذي يلحق به المدرسون فيقولون ان الفوائد تصان لما تعدها من الافتضاءات ولا
 تصان لما قبلها والافتضاءات ايضا في بعضها الى بعض ومراعاة بالاطلاق اي سواء تقدم
 او تاخر والفايدة تضم للمناخر منه اي من الافتضاء وقد اوضح ذلك بالمثال الذي ذكره
 وهو اذا اقتضى او لا خمسة دنانير بعد حوله لم يستفاد عشرة دنانير فالحولها عندئذ لخمسة
 انفقها ثم اقتضى عشرة احزبي فلا شك انه يركب العشرين العشرة الفايدة والعشرة التي
 بعدها كما تقدمت الاشارة اليه من ضمنها الى ما بعدها ولا يركب الخمسة الاولى لان الافتضاءات
 لم يكلل بها المضاب والفايدة التي بعدها لا تضم اليها فان اقتضى خمسة احزبي ركي الخمسة
 الاولى معها واليه اشار بقوله والاولى اذا اقتضى خمسة اي وركب الخمسة الاولى ان اقتضى
 خمسة يريد مع ما اقتضى لان الافتضاءات حصل من مجموعها مضاب فقد حوط بزكاتها قال
 بن القاسم ولو اقتضى من دين حال حوله عشرة دنانير ثم استفاد عشرة او كانت عندئذ لخمسة
 قبل حوله والمقتضى باقي ركي المجموع يريد اذا حال حول الفايدة **قال** ولو اقتضى عشرة
 دنانير من دين حال حوله فانفقها ثم حال حول الفايدة فزكاتها ثم اقتضى خمسة من دينه
 فانه يركب هذه الخمسة لكونها مقتضاة بعد حول الفايدة ولا يركب العشرة الاولى لكونها
 لم تجتمع مع الفايدة لكن لو اقتضى خمسة احزبي بعد الخمسة التي قبلها وفي ركي العشرة
 السابقة لحصول مضاب من دينه ولو قبض من دين حال حوله خمسة فانفقها ثم استفاد
 عشرة فانفقها بعد حوله ثم اقتضى عشرة فان يركب الفايدة والعشرة التي بعدها
 لا صافه الفايدة اليها ولا يركب الخمسة لما علمت فاذا اقتضى خمسة احزبي زكاتها لان الافتضاء
 قد كمل منه مضاب والعزق بين هذه المسئلة والمسئلة التي ذكرها الشيخ في مثاليه
 ان الخمسة الاولى هنا قد انفقها مع الفايدة بخلاف تلك وان كان الحكم واحدا وقد

عكس الفوائد وهو المشهور او كان يركب
 ويتركه فلهذا هو المشهور

آخذان يركبوا يقتضيان

انما يقتضى به
 ما يركب فيه
 الخمسة وهي
 ولم يركب به

ح خطب في حجة الشايع الكبير
 في الفوائد من الزكاة الخمسة المقتضاة
 ثم يقول هذا غير هذا ما تقدم
 في حجة الشايع الكبير
 فقلت وانما الذي في حجة الشايع الكبير
 ما تقدم في حجة الشايع الكبير
 في حجة الشايع الكبير
 في حجة الشايع الكبير
 في حجة الشايع الكبير

اختلقت

الشيخ ابو الحسن المشهور
 انما اذا كان مقتضى

انما اذا كان مقتضى

اختلف الاشياخ فيما اذا اتفق الخمسة والعشرة الفايدة ثم استفاد ايضا عشرة فانفقها بعد
حولها ثم اقتضي خمسة فقيد يركي هذه الخمسة لانها تضاعف الي كل من الفايدين والفايدين
لانضاف الخمسة الاولى اليها ولا تضاعف احداهما للاحد واليه ذهب ابو بكر بن عبد الرحمن
وقيد بعدم تركيتها لانه وان كانت تضم الي الفايدين بعدتها واي الخمسة التي قبلها فان كل
واحدة من الفايدين والخمسة الاولى لا يضم بعضها الي بعض بن سائس واذا اجتمع فوايد ودرون
ولو اضاف الفوايد من ردة الي ما بعدها لم يحصل منها مضاعف وكذلك لو اضاف الدين الي ما
قبله لكن بكل المضاعف باضافة الجميع بعينه الي بعض في اجاب الزكاة قولان للمناظرين
مثلا له لو اقتضى عشرة ثم استفاد عشرة ثم اقتضى خمسة بعد ان اتفق العشرة المتعقبات او لا
ثم اعتبر اضافة الخمسة الي العشرة الاولى اسقط الزكاة وكذلك ان اضيفت الفايدة اليها
ومن اعتبر اضافة الخمسة الي ما قبلها من الاقتضا واصنافه ما قبلها من الفايدة اليها
وعدها كالوسط بينهما اوجب الزكاة ثم ذلك في الخمسة خاصة لانها تترك بالمالي قال الشيخ
ابو الطاهر انما اختلفوا في اجاب الزكاة فيها خاصة قال ومعنا في المذاكرات وجوب الزكاة
في الجميع عند بعض الاشياخ قال وهو مقتضى ما علمناه وكذلك لو اقتضى عشرة ثم افاد عشرة
ثم اقتضى دينار فنجري الخلاف في الدينار وفي الجميع على ما تقدم قال ولو كان الاقتضا
عشرة وجبت الزكاة في الجميع لانك كيف ما اصغت على الانفراد وعلى الاجتماع وجبت الزكاة
وهذا الخلاف ليس به ما تقدم في خليط الخليط هو خليط ام لا وقد اكره الاشياخ
مثل هذه المسائل وبعضها قريب من بعض وفيما ذكرنا غنية **ص** وانما يركي عرض لا زكاة
في عينه ملكا بعا وصلة بنية تجر او مع بنية غلة او قنية على التخيير والمرجح لابلا بنية او
بنية قنية او غلة اوهما وكان كاصله او عينا وان قل وبيع بعين وان لا يستهلك فكالدين
ان رصد به السوق **ش** اعلم ان عروض القنية التي لا زكاة في عينها لانها لا يملكها لصلي الله
عليه ولم يسير على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة اجتمع عليه الموطا والتجاري وسلم وقد فهمه
الايم منه واما عروض التجارة فهي على ضربين احتكار وادارة فالاول لا يركي الا بشروط
خمسة اشار الي الاول منها بقوله ملك تعبدا وصلة احترازا من عرض الميراث والهبعة والصدقة
اذ لا زكاة في ذلك حتى يباع ويستفقد ثمنه حولا من يوم قبضه ويلي الثاني بقوله بنية تجر
يعني ان يكون نوي بذلك العرض التجارة احترازا اما اذا لم ينو شيئا فان الاصل فيه
القنية اذ هي الاصل والي هذا اشار بقوله لابلا بنية او بنية قنية ثم اشار الي انه اذا
نوي الغلة اوهما اي القنية والغلة معا فان الزكاة لا تجب كما اذا نوي القنية مجردة وقد
اختلف في ذلك فان نوي الغلة اي نوي ان يستغله كنية كرايه عند السرا فان المشهور كان
وبه اخذ ابن القاسم وابن وهب ورجع اليه مالك وقال **ص** بن نافع اذا بيع العرض فانه
يترك كعروض الاحتكار وهو قول مالك الاول وجهه ان الغلة نوع من التجارة فان نوي
القنية مع الغلة فلا زكاة على المشهور من باب الاول لانها اذا سقطت مع بنية الغلة
فقط فلا تسقط فيها اذا نوي الغلة والقنية اجري بن سيمو على مذهب من يوجب
الزكاة في المختل بجمع موجب وسقوط فقد اختلف قوله الا ان يراعي الخلاف **وقد**

اسرار بقوله او مع نية غلة الى ان نية التجارة سواء انفردت او صحت نية الغلة تنقل العرض
 الى الاحتكاك بن شير وعلي مذهب من يوجب الزكاة في المعتل يوجب ههنا بلا شك وهذا
 مذهب من لا يركبه مجتمع موجب ومسقط فقد خالف قوله الا ان براعي الخلاف فيوجب وقوله
 او قنية يعني ان العرض اذا استتري بنية التجارة والقنية معافاة التجارة حكمه ما اذا استتري
 للتجارة فقط على المختار والمرجح الي علي ما اختاره المهني وبن يونس وظاهرة ان ذلك في مسيلة
 نية التجارة مع القنية فقط لا في مسيلة نية التجارة والغلة وكلام المهني يدل على اختياره
 فيها الا بن يونس فانه يوافق لما ذكر عنه هنا وسيصح لك ذلك من كلامهما قال المهني النية في
 العروض المستراة على سبعة اوجه قنية وتجارة واجارة او نوي وجهين قنية واجارة
 او تجارة واجارة او تجارة وقنية واجارة واستمعا بالاستخدام والوطي فان نوي
 القنية بافرادها والقنية والاجارة لم تجب عليه الزكاة اذا باع العرض بعد ذلك وان
 نوي التجارة بافرادها وجبت فيها الزكاة ويختلف فيما سوي ذلك هل يكون كالقنية
 فمستأنف بالتمن حولا او كالتي تجارة فيزكي التمن حول الاصل الذي استتري به قال
 والقول بوجوب الزكاة احسن لان من نوي الاجارة فقد نوي التجارة ولا فرق بين ان
 يلحق البيع والفضل من اثمان الرقاب او من المنافع وانما سقطت الزكاة من عرض
 القنية لان صاحبه قطع التماس الفضل من الوجهين جميعا وقد اوجب الله الزكاة في
 الحاسية وان نوي بها القنية لما كان التما موجودا من الغلة والولد وغيرهما مع بقائه
 الاصل وان نوي التجارة والاجارة كان ذلك ابي في وجوب الزكاة ومثله اذا نوي
 التجارة والاستمعا وقد اطلق الكلام في ذلك ابي في وجوب الزكاة وهذا عرضنا منه
 ليعلم ان اختياره في المسيلتين معا واما بن يونس فنصه قال بن الموارث فيما استتري به
 لوجهين كن يتناع الامة للوطي والخدمة وان وجد ثمننا باع فان ثمنها كالفائدة وقال
 في رواية اشهد انه يزكي ثمنها بخلاف ما استتري للقنية لا بنوي به غير ذلك بن يونس
 وبه اقول قال وجهه ان القنية والتجارة اصلان كل واحد قائم بنفسه منفرد بحكمه
 احدهما يوجب الزكاة والاخر يفيها فاد اجتمعا كان الحكم للذي اوجب الزكاة احتياطاً
 كسهادة ثبت صفا والاخذ بيقينه وكقولهم ما لك ممن تمنع وله اهل بمكة واهل ببعض
 الافاق انه يهدي احتياطاً فهذا مثله وبه اقول وقد يقال ان مراد الشيخ علي المختار
 والمرجح في المسيلتين لان بن يونس اذا قال بالوجوب فيما اذا نوي القنية والتجارة
 فلان لقوله فيما اذا نوي التجارة والغلة من باب الاولي وهو واضح وقوله وكان
 كاصله او عيناً وان قل هو اشارة الى السوط الثالث وهو ان يكون اصل هذا العرض
 المحتكر عرض تجارة او عيناً احتراً اهما لو كان اصله عرض قنية فانه اذا باعه لسبقه
 بتمنه حولا وقوله وان قل اي وان كان العين التي استتري بها هذا العرض دون النصا
 لم يبيع بنصاب فاكثر اسرار الى السوط الرابع بقوله وبيع بالعين لانه لو بيع بالعرض
 ولا زكاة فيه وقوله وان لا يملكه هكذا قال في المدونة ورضها قال بن القاسم
 ومن كانت له دابة للتجارة فاستهلكها رجل فاحذ منه بقسمتها سلعة فان نوي بها التجارة

ما يستتري به في البيع والاحتكاك
 القنية نية التجارة والاحتكاك
 نية التجارة والاحتكاك

رزقيتها ساعة ببيعها ان مضي لا صد عن الدابة حول من يوم رزكا ه فان نوي حين اخذها
 القنية فلا يبي عليه وان باعها الا بعد حول من يوم باعها وان اخذ في قيمتها دنائير او درهم
 رزقي ساعة يقبضها ان كان مضي لاصل الدابة حول وان لم يمس له حول فلا يحكاة رزقيتها
 ان استري بتلك الدنا يرسلة فان نوي بها التجارة فهي للتجارة وان نوي بها القنية فهي
 للقنية ثم اشار بقوله ان رصده السوق الي السوط الحاس واحترق بذلك من المديرة فانه
 لا يرصد السوق اي لا يمسك العرض حتى يجد فيه ربحا جيدا بل يكتفي باي ربح كان كما سيذكره
 وقوله كالدين استارة الي انه انما يركي زكاة واحدة ولو اقام عدة اعواما والمعنى وانما
 يركي عرض زكاة الدين اذا ملك لمعاوضة الي اخره وقوله لا زكاة في عينه خذ ربه من نحو
 نصاب الماسية فان زكاة من عينه فلا يعيدل عنه الي غيره فان قصرت عن النصاب فهي
 كالعرض وكذلك الفخ وسائر الحبوب وان تعلقت الزكاة بعينه **ص** والا زكاة عينه ودينه
 التقدر الحال المرجو والا فومه ولو طعام سلم كسلعة ولو بارت **ش** هذا هو الضرب الثاني
 عرضه الادارة والمراد بالدين من يبيع عروضه بالسعر الحاضر ثم يخلها بغيرها ولا يرصد
 نفاق سوق لبيع ولا كساد المشتري فيه كما يفعل ارباب الحوانيت والجالسين للتسلع من
 اللبان ولهذا قال والا اي وان لم يرصد جعل يسلمه الاسواق كالمحتكر في ما عنده
 من العين وانما ذكر تركية العين وان كان غيره ليستوي معه في ذلك ليرتب عليه ما بعده
 وليتص على نعيم الحكم في ماله من حيث هو ثم قال ودينه التقدر الحال المرجو يرصد
 يركي عدة وهو ظاهر لمسا وانما لما عنده من العين وهذا هو المشهور وقيل انما يركي
 قيمته بن يوش وقال المغيره لا يركي دينه حتى يقبضه فيركيه لعام واحد واحترق بقوله
 التقدر من العرض وبالحال من الموجد فانه يركي قيمته وبالمرجو من دين على معدم فانه كالمعدم
 علي المشهور وقال بن حبيب يركي قيمته وهل يشترط ان يكون للمسا احترازا من العرض سلكي
 قوله والا فومه اي وان عري الدين عن هذه القيود او عن بعضها كما اذا لم يكن تقدا بل كان
 عرضا فانه يقوم وكذا اذا كان موجلا واما اذا لم يكن موجلا فانه كالمعدم كما علمت وقدرته
 عليه بقوله بعدة لان لم يرجه ولولا هذا لاهل خلاف المشهور فان الاستشارة ارجح الي القوم
 الثلاثة وهو كون الدين تقدا حال مرجوا وقد حكم بالتقويم عند عدمها او عدم بعضها
 وقوله ولو طعام سلم هكذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وصوبه بن يوش الشيخ وهو الاط
 وجي عدم التقويم عن الابيا فانه راي ان ذلك تقدر ببيع وهو ممتنع قال وفيه نظر لانا
 نقوم ام الولد اذا قتلت والكلب وغيرهما بن يوش وقال ابو عمر ان لا يركي هذا الطعام
 علي القول بتقويم الدين لانه لا يقدر علي بيعه وعلي القول بتركية عدة يركي قيمة هذا
 الطعام انتهى بعناه وقوله كسلعة اي انه يقوم دينه العام للشرط المذكور في كالتقويم
 سلعة وكيفية تقويم ذلك ان كان الدين عينا قوم بعض ثم قوم العرض لعين حال لان الدين
 لا يقوم الا بما يباع به وهو لا يباع بد من فلو كان دينه مثلا مائة دينار فيقال كم ساءلي
 لو بيع بقم فاذ اقل مائة الرطب قيل كم ساءلي المائة الا رطب فاذ اقل خمسون ديناراه
 اخذت عنها وان كان عرضا فومه مع ما بيده من العروض بعين وركي عنه في كل عام علي

ببيعة
 انظر تقويم الدين
 ان كل عين

راجل البيع قبل القبض
 وانظر قويم تقويم الدين

قال في الزعيم واذا قلنا بالتقويم بغير ما
 من بالزعم ومما عايناه من القصة بالهجرة
 يباع بمواستقرا بالنقبة او بشوا جيمه
 فقلنا على ان زكاة العدة ثم يدار ثلثا انما
 بغيره ان قلنا بمالكه التقويم بغيره
 اذ لم يسلع بالقيمة التي يجرى بها تسليق الباع
 محل عينه انما هو انما يسلق

يمكن انما العود والاشجار اذا كانت
 بغيره او ما تعلق بالركن بها او ما
 وانما العود والاشجار اذا كانت

من ايام العقاب كرايا من يبيع من يبيع
 من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
 من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

حسب ما هو عليه كما سببنا في قوله ولو بارت هذا هو المشهور حكاه المازري ولعله
وان ابارت عروضا المدير فالمشهور انه لا ينتقل عن الادارة وان بارت عليه عامين وذهب
بن نافع وسحنون الي انه يبطل الادارة لهذا المدار انتهى وذكر المحقق الخلاف هكذا وعزا
الاول لابن القاسم ثم قال وهذا اذا بار الاقل فان بار العتق او الاكثر او جميع ما بيده لم
يقوم فولا واحدا وهكذا حكى بن يونس الاتفاق كما حكى المحقق فيها اذا بار النصف فاكثر وقال
بن بشير بل الخلاف مطلق وهو ظاهر كلام المازري بناء على ان الحكم للنية لانه لو وجد
رجا ما باع او الموجود وهو الاحتكار وحكي بن شاس عن عدم التقويم عن بن الماحشون قال
وتابعه عليه سحنون والنص التقويم قال واذا ارعنا على قول بن الماحشون وسحنون
فهذا لا حد لذلك قاله عبد الملك او يجد بعامين ويبطل فيه بعد ذلك حكم الادارة قاله
سحنون وزكي مثله بن مزين عن ابن نافع **فروع** لو كان المدير يبيع العروضا بعضها
ببعض ولا يبيع بشي من العين فهل يقوم ما يصاعرو منه كغيره وهو قول بن حبيب ورواه
مطرف وبن الماحشون عن مالك لان العروضا صارت في حقه كالعين او لا يقوم وهو المشهور
حكاه بن شاس وغيره لان التقويم لما كان في زمن عمر رضي الله عنه حين امر من يبيع الجلود
به لجل اختلاط الاحوال عليه فيما يحصل بيده من العين وهذا لا عين بيده من العين
وهذا لا عين بيده فلا يقوم وعلى الاول فهل يخرج عرضا يقيمه ان جعل العرض كالعين
رواه بن نافع عن مالك وهو الاظهر والاادي الي عدم الزكاة في حقه دائما وحكي عبد الوهاب
عن مالك وهو قول سحنون انه لا بد من اخراج العين رعبا للاصل لئلا يبعد عنه بالكلية
وعلى المشهور ان ينض له شي بعد الحول فوم الجميع وكان حوله من يوم التقويم ولا يستتر في
الناس ان يكون نضا باعلى المشهور خلافا لاسهب ولا فرق على المشهور بين ان ينض ذلك
في اول الحول او وسطه او اخره وقال عبد الوهاب يراعي الفروض في اخر الحول لانه
وقت تعلق الزكاة به واستظهره البايجي **ص** لان لم يرجه او كان قرضا وتول ايضا بتقويم
العرض **ش** قد تقدم حكم ما اذا لم يكن الدين مرجوا وانه كالعدم خلافا لابن حبيب ولهذا
قال لان لم يرجه اي فلا يقومه وكذلك اذا كان الدين قرضا فانه لا يقومه لانه انما يقوم
الدين اذا كان للنماء والقرض غير مقصود به ذلك فلا يقومه قال القاسمي وظاهره
المدونة ان المدير يزكي جميع ديونه من قرض او غيره وعلى ذلك حملها شيخنا ابو الوليد وقال
البايجي لا خلاف في القرض انه لا يزكي وحكي المحقق عن بن حبيب عدم زكاة ما اقترض لانه
خرج به على حكم التجارة قال وعلي اصل بن القاسم يزكيه اذا كان القرض اقل ماله فاشار
الي مخرج الخلاف في ذلك والتخريج قول بن القاسم من المسئلة السابقة وهو ما اذا بارت
عروضا المدير فانه قال بالزكاة الا انه لم يقيد البوار بالكثر والقله الاعلى ما فهمه هو
عنه كما تقدم **ص** وهذا حوله للاصل او وسط منه ومن الادارة تاويلان **ش** يعني انه
اختلف في حوله المدير هل يعتبر من حين زكي الاصل او ملكه او من حين الادارة او يجعله
حولا وسطا منه اي من الاصل ومن الادارة تاويلان مثاله ذلك لو ملك نضابا
فاكثر في المحرم ثم ادار به عروضا في رجب فقبل اول حوله المحرم وهذا القول هو الراجح عند

خداوند ما را از این همه بدیها و شرها
رهان کند و ما را به جنت خود راه دهد

جماعة

مواضعه منتهى من غرضه وهذا المختصر من اربع مخرجين
 ميعود لها انما العود الى الزمان من الاربعة مخرجين
 انما هو في الخلق من الاربعة مخرجين
 انما هو في الخلق من الاربعة مخرجين
 انما هو في الخلق من الاربعة مخرجين

جماعة من الاشياخ وقال استهب ابتداء الحول من يوم واحد في الادارة وهو رجب وقال
 ما لك في المدونة تجعل لنفسه شهر من السنة يقوم فيه عز وضه الممن يريده انه لا يجب عليه
 ان يقوم عند تمام الحول على اصل ذلك المال لانه حينئذ في ما في يديه على وجهين اما ان يكون
 عروضا كلها فلا زكاة في العروضا او يكون بعضها ناضدا ونضاب فلا زكاة في ذلك ايضا
 ولا يوم بالتقويم حسنة لانه على يقين انه لم يجب عليه زكاة جميع ذلك فجاز له ان يؤخر التقويم
 عن راس الحول لان في الزامه التقويم حسنة ظلك عليه ولا يؤخر الحول اخر لان في ذلك ظلم
 على المساكين فامر ان يجعل له شهر ان يكون عدلا بينه وبين المساكين ومحل الباقي المدونة على التو
 الاول وهو ان يجعل اول حوله حين ركب الاصل او ملكه واستظهره بعض الاشياخ المازري في
 ولعمري ان ظاهر الروايات مع شيخنا لان قوله ثم جعل لنفسه شهرا الا حسن هذه العبارة
 في شهر معلوم قد جعله الله قبل ان يجعله هذا وما قاله ابو الوليد اسعد بن طاهر الشرح
 من قوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ثم زيادته ملغاة بخلاف حلي المحرري **ش** يريد ان
 عز من المدير لا يعتبر الا قيمته يوم التقويم فلو قوم ثم زاد منه عن القيمة الغني ذلك السيد
 بخلاف حلي المحرري اي الحلي المنظوم بالجوهري المذهب اذا تجري رنة ما فيه من النقد
 وركي ثم فصل بعد ذلك فوجدت رنة اكثر مما تجري ركي ذلك الزايد لان الخطا قد علم فيه
 قطعا والعرض يجوز ان يكون زيادته لحواله سوقا وحسن بيع **ص** والتمع والمرجع من مفسر
 والمكاتب يعجز كغير **ش** قال ابن القاسم في المدونة ومن ابتاع عبدا للتجارة فكاتبه فحجز
 او ارجع من مفسر سلعته او اخذ من عذبه عبد في دينه رجع جميع ذلك حكم اصله من التجارة
 لان ما كان للتجارة لا يبطل الا بنية العينة والعبد المأخوذ ينزل منزلة اصله ومعنى
 المرجع من مفسر ان يبيع سلعته يثنى الى اجل فمفسر المشتري فيجد البايع سلعته فيأخذها
 فانها نظير على ما كانت عليه قبل البيع من ادارة واحتكار ولا يتقل عما كانت عليه من
 التجارة وكذلك الحكم في العبد يكتب ثم يحجز لان الكتابة كالاستقلال وعجزه عنها ليس
 باستيناف ملك لكن اختلاف الشيوخ في العبد المأخوذ له في التجارة اذا كوتب ثم عجز هل
 يعود بعد عجزه ما ذونا له او يعود محجورا عليه او يعود مستنزع المال والاول **ص** من هذه
 الاثر هو الذي يشبه الحكم في هذا الفرع الذي ذكره **ق** بعض الشيوخ اتفق بن القاسم
 واستهب في المكاتب يحجز ان ثمنه اذا بيع نوكي لحواله اصله الذي اشتري به واختلف في علة
 ذلك فقال بن القاسم هو وان كوتب لم ينقل عن التجارة بل هو باق على حكمها واشتبى بقوله
 السيد قد نقله الى القنية بالكتابة لكن تلك النية لم تؤثر عند استهب بمجرد هذا عن حكم التجارة
ص وانتقل المدار للاحتكار وعما للقنية بالنية لا العكس ولو كان اول التجارة **ش** اعلم
 ان النية في اتقان العرض من حال الى حال على اربعة اقسام احدها ان يكون استراة بنية
 الادارة فينوي احتكاره فذكر الشيخ انه يتقل بذلك وهو معنى قوله وانتقل المدار
 اي العرض المدار للاحتكار بالنية والثاني ان يكون استراة بنية الاحتكار ثم ينوي به
 الادارة ولا يبعد ان يكون كالا ولان كلاهما ضرب من التجارة وهذا القسم لم يذكره الشيخ
 الثالث ان يكون استراة بنية الاحتكار ثم ينوي القنية او بنية الادارة فينوي القنية

وقال شيخنا لا يشترط في الاحتكار
 ان يكون الاحتكار بنية الاحتكار
 بل يكفي ان يكون بنية الادارة

في هذا الفرع من مفسر
 ان يبيع سلعته يثنى الى اجل
 فمفسر المشتري فيجد البايع
 سلعته فيأخذها فانها نظير
 على ما كانت عليه قبل البيع

فالمشهور فيهما الانتقال واليه اشار بقوله وهي اي الاحتكار والادارة القنينة بالنية وذكره
في الخلاف رواية بعد من النقل وانه يركب التمسك الرابع ان يكون العرض للقنينة فينوي به الاحتكار
او الادارة فالمشهور عدم النقل واليه اشار بقوله لا العكس والعرق بينهما ان النية سبب ضعيف
ينقل مجردهما الي الاصل ولا ينقل عنه الا مع ضمنية من فعل كالمسافر فانه لا ينتقل عن الاقامة
الذي هو الاصل بالنية كما تقدم وركب في الجواهر وعبرها عن اسباب عدم انتقال عرض
التجارة الي القنينة بمجرد النية وانه يصير علي ما استتراه عليه من حكم التجارة فاذا باعته بركة
ساعة بيعة وقبض ثمنه ان كان الحول حال علي اصل الثمن ورواه عن مالك وقوله ولو كان اولاه
للتجارة اشارة الي فرع وهو ان الانسان اذا استترى عرضا للتجارة ثم نوي به القنينة ثم عرضت
له نية التجارة ايضا وذكر ان حكمه عدم النقل كما لو كان اولاه للقنينة وهذا هو المذهب عنده
لكونه قول مالك وبن القاسم وقال اسباب ينقل الي التجارة وهو جار علي اصله عنده مكو حجة
قول مالك وبن القاسم ان نية القنينة المتوسطة لم تنسخ حكم التجارة واما عند بن القاسم فقد نسخته
علي ما تقدم وهو ايضا جار علي اصله **ص** وان اجتمع اداة واحتكار ونسبا او احتكارا اكثر
فكل علي حكمه والا فالحق للادارة **ش** يعني وان اجتمع في العروض ادارة واحتكار بان يكون
ربها يد يرب بعضها ويحتكر بعضها فان تساويا فكل نوع علي حكمه فاما كان الادارة يقومه فكلها
ويركبه وما كان للاحتكار يركبه بعد بيعة لعامة واحد وقد عري بن بشير هذا القسم
عن الخلاف وتناول بن لبابة المدونة علي اعطاء الجميع حكم الادارة وان احتكارا اكثر فكل
بن يوسف مذهب بن القاسم يقي كل علي حكمه كما تقدم وحكاه الشيخ عن عيسى بن دينار والعميد
وقال بن الماحييون يركب الجميع علي حكم الاحتكار بن رشد وتناول بن لبابة المدونة علي ان الجميع
يركب علي حكم الادارة مطلقا احتكارا اقل والاكثر وقد اشار الي الاول بقوله او احتكارا اكثر
وقوله فكل علي حكمه خبر عنه وعما قبله وقوله والا اي وان لم يقسما ويا او لم يحتكرا الاكثر وانما
احتكارا اقل يركب الجميع علي حكم الادارة اي فيقوم في كل عام جميع ما عنده من العروض فيزكها
مع ما بيده من العين وهو قول بن الماحييون وتناول بن لبابة وقال مطرف وبن الماحييون
يسقي كل منهما علي حكمه قال في البيان وهو القياس وحاصله ان احدهما اذا زاد علي الاخر فقل
يتبع الاقل الاكثر وهو قول بن الماحييون وعنده وقيل يسقي كل علي حكمه وهو قول مطرف وبن
الماحييون وقال بن القاسم ان كان يد يد الاكثر زكاة علي حكم الادارة وان ادار الاقل زكاة المدة
علي حكم الادارة والباقي علي حكم الاحتكار بن يوسف وقول بن الماحييون اعدل وقول بن القاسم
احوط ولم يحك قول مطرف وانما حكى عن اصبح انه اذا ادار نصفه او ثلثه ونوي في الباقي
مثل ذلك يركب الجميع علي الادارة وان عزم فيما بقي ان لا يدخله في الادارة فلا يركب حتي
بيع قاك ولا وجه له **ص** ولا تقوم الا واي **ش** يريد الا واي التي تدار فيها البضائع كالوفي
العطار والزيات وغيرها قال في الجواهر واختلفوا يعني المتاحرين في تقويم الات ك
المدبر ومواعينه كالنوال الحايكة والات العطار وما اشبه ذلك وسبب الخلاف النظر
الي دواجر اعيانها وكونها غير متغير فيها او الي كونها معينة في السلع الدائرة قال
الشيخ ابو الطاهر بهذا تخري علي الخلاف فيما استترى من السلع الكرا قال وفي ذلك

هذا الكتاب من كتب الفقه على المذاهب الأربعة
التي هي المالكية والشافعية والحنبلية والحنفية
والمصنف هو الشيخ الفاضل...

المراذيب سنة اخراج الزكاة

ما فيها من اوجدها وما
سبيل في هذا الموضع

هذا هو الذي ذكره في جميع المال والظاهر
في القوم من ان المالك في المال وحده
ويكون في المال وحده وفيه وفيه من مال
ولا ينعقد في مال الا اذا كان في مال
التمتع في المال وحده وفيه وفيه من مال

فولان **ص** وفي تقويم الكافر لحوال من اسلامه واستقباله بالثمن **ش** يعني ان الكافر اذا
كان من اهل الادارة ثم اسلم هل يقوم عروضة ويؤنه فيزكها مع ما بيده من العين
لحوال من يوم اسلم او يستقبل بالثمن حولا بعد قبضه لانه كالفائدة فولان حكى ابن الحارث
عن محمد بن عبد الحكم انه يقوم بعد مضي عام من الاسلام وعن يحيى بن عمر انه لا يقوم ويستقبل
به حولا من بيعه وحكما هما المازري **ص** والقراض الحاضر بركبه ربه ان ادارا والعامل من غيره
وصبر ان غاب فزكي لسنة الفضل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وان نقص فذلك ما فيها واريد
وانقص قضي بالنقص على ما قبله **ش** انما فتيده بالحاضر لان الغائب عن ربه ببلد اخر لا يركبه
حتى يرجع اليه وهكذا قال بن القاسم وغيره لانه لا يدري هل المال باق بيد العامل او هل
تقدر ببقائه لا يدري اذا دام نقص وسوا كان مديرا او مختكرا بن رشد ولا خلاف في ذلك
واعلم ان مال القراض تارة يوافق مال ربه بان يكونا مديرين او مختكرين وتارة يخالفه
بان يكون مديرا ومال ربه ومال ربه مختكرا او العكس فهذه اربعة اقسام اشارة الى الاول
منها بقوله ومال القراض بركبه ربه أي يقوم العروض في كل عام على حكم الادارة ولا ينتظر
الفاصلة كما لو لم يكن قراضا قاله في الجواهر واذا كان العامل مديرا وهو موافق لحال ربه
المال ففي تقويمه لما في يده عند حلول الحول خلاف وهل يخرج الزكاة بعد التقويم من
المال او من مال رب المال اجري ذلك ابو الحسن الليثي على قولين بن يونس بركبه من مال
نفسه ولا ينقص مال القراض مما في يده وتاويلنا في ماسية القراض واليه اشار بقوله من
غيره ثم قال في الجواهر واذا قلنا بعد من التقويم ففي قصر الزكاة على سنة واحدة
او ايجابها لما تقوم من السنين خلاف سببه تشبهه بالدين او التفرقة بان الدين لا ينافيه
وهذا المال ينبغي لربه ثم اشار بقوله والعامل الي ان حكم العامل اذا كان مديرا دون رب
المال حكم ما اذا كان مديرا وهذا هو القسم الثالث وقد اجري ابو القاسم بن محمد الخلاف
فيه وفي القسم الرابع وهو ما اذا كان العامل مختكرا دون ربه على الخلاف في الرجل الواحد
اذا كان له مالان احدهما دار والاخر مختكرا وقد تقدم انهما ان تساويا فكل مال على حكمه
وان اختلفا فتاها يتبع الاقل الاكثر الا ان كلام الشيخ لا يفي بمجموع ذلك وقوله وصبر ان غاب
فزكي لسنة الفصل ما فيها هكذا قال في العينية وغيرها وهو ظاهر وليس العينية
واذا كان العامل غائبا عن رب المال ببلد ثان لا يدري ما حدث عليه وحز ذلك الي ان
يرجع فيزكي بقدر ما كان المال فيها بن حبيب فان هلك المال لم يضمن الزكاة وقوله
وسقط ما زاد قبله يريد انه لا يعتبر الزايد في السنين الماضية لانه لم يصل الي يد رب
المال ولا انتفع به كما لو كان المال في السنة الاولى اربعين دينارا وفي الثانية ثلاثين
وفي سنة الانفصال خمسة وعشرين فانه يزكي لعام الانفصال خمسة وعشرين وفي العامين
كذلك الا ما انفصه الزكاة وقوله وان نقص فلكل ما فيها اي نقص عن سنة الانفصال
فلكل سنة ما حصل فيها مثاله لو كان في السنة الاولى عثرون دينارا وفي الثانية خمسة
وعثرون وفي سنة الانفصال ثلاثون فانه يزكي سنة الانفصال ثلاثين وعن السنة
الثانية خمسة وعشرين وعن السنة الاولى عشرين بن يونس قال بن سحنون عن ابيه فان

ما
منه
ولا

كان

وان اقام المال بيده ثلاث سنين فكان في اول سنة مائة دينار وفي الثانية مائة ليرة
 يرك الا عن مائة لكل سنة الا ما نقصت الزكاة ولا ينعيم ما هلك من الزرع والي هذا اشار
 بقوله وان يدور نقص نقصي بالنقص على ما قبله والحاصل ان استوي المال في جميع السنين زكاة
 لجميع السنين كسنة الانفصال الا ما نقصت الزكاة وان لم يستوف فان كان في الماضي اكثر
 منه في سنة الانفصال زكاة للجميع على حكم الانفصال وان نقص منه في سنة الانفصال فلكل
 سنة ما فيها وان كان اقل واكثر زكي الناقصة وما قبلها على حكمها وزكي الزائدة على حكمها
 والناقصة قبلها على حكمها مثال ان يكون في السنة الاولى ثلاثون دينارا وفي الثانية
 خمسة وعشرون وفي سنة الانفصال اربعون فانه يزكي سنة الانفصال اربعين دينارا وفي
 العامين خمسة وعشرين سنة وعشرين ثم اشار الي القسم الثاني والرابع وهو ان يكون العامل
 ورب المال مختكرين او العامل وحده بقوله **مس** وان اختارا او العامل وكالدين **ش** يعني انه
 يزكيه لعام واحد وان اقام اموالاً يريد ولو نقص ولا يزكيه الا عند المفاصلة التي هي على
 القول في المدير انه يزكي قبل المفاصلة يزكي غير المدير العين لان على مراتب المدير انه يقدّر
 ان ما في يد عين العروض كالعين ولا يكون بنقص المال عند الحول اذ في رتبة من العروض
 للادارة واري ان يزكي العين الان لان كون المال بيد العامل لم يخرج عن ملك ربه والعامل
 وكيل له فيه علي وجه التسمية ولا فرق بين ان يكون يملك من يتجر له فيه بدناير معلومة او يجز
 من ربحه ولم يختلف اذا كان في يد العامل باجارة بدناير معلومة انه يزكي قبل رجوعه ولا
 كان قادراً على اخذه والمفاصلة فيه حينئذ فلم يكن تركه له باختياره طلباً للتسمية مما يمنع
 من اخذ ما اوجبه الله عز وجل وقياساً على اخذ الزكاة منه اذا كان في ماسية او زرع ولا خلاف
 انه لو اخرج قبل المفاصلة اجزاه ثم قال وقد يختلف اذا اخرجها بغير امر ربه بالمال
 لان رب المال لم يزك زكاة ماله **واجاب** بن لبيد بن ربيعة المال بيد العامل سببه بالدين
 على العزيم لتعلق حق العامل به وردة الشيخ بان المدير تعلق حقه به ايضا وان الدين ضمانه
 من المدين والعراض مما نه من رب المال والعراض مجوس للتسمية بخلاف الدين وقوله
 بقوله من حكم ما اذا كان العامل وحده مختكراً وقوله كالدين اي لسنة واحدة وقبل يزكي
 لماضي السنين والقول ان لما لك بن راشد والصحيح وجوبها لماضي السنين بن عبد السلام
 وهو الاقرب لان العامل نائب عن رب المال في التجرد **مس** ومجلة زكاة ماسية العراض له
 مطلقاً وحسبت على ربه **ش** يعني ان ماسية العراض ليست كالعين بل يزكي بمجمل قبل
 الانفصال لان الزكاة معلقة بعينها ولا فرق بين ان يكون العامل في ذلك مديراً
 او مختكراً وهو مراده بالاطلاق ولا خلاف في ذلك لكن اختلف في الماخون بعد المفاصلة
 هل هو على رب المال بناء على ان العامل كالاجير وهو مذهب المدونة والجموعة وقد اشار
 اليه بقوله وحسبت على ربه اي رب المال او يلحق بالاختيار وهو مذهب الشافعي وبن عبد الحكم
 او يكون على العامل منها قد رخصه من الدخ ويظهر الفرق بين الثاني والثالث بالمثال
 وهو ان راس المال لو كان اربعين ديناراً فاشترى بها اربعين شاة اخذ الساعي منها
 واحدة لتساوي ديناراً ثم بيع الباقي بسنتين ديناراً فعلى مذهب المدونة تكون

السائة على رب المال ويكون رأس المال تسعة وثلاثين وعلى الثاني بقدر ما لو كانت
ويكون رأس المال أربعين لأن الحشر أن يجبر بالزبح وعلى الثالث يكون رأس المال تسعة
وثلاثين ويتأصل بينهما الفاضل ثم يأخذ رب المال من العامل ما يتوبه فيقسم الدينار
على ستين جزأين يكون على العامل عشرة ونصف وهذا القول غير مضمون إلا أن النبي صلى الله عليه وآله
الاولين قال ويجري فيها قولنا لث انهما متى بيعت بزبح فمقت الزكاة وكان على العامل بقدر
رخص **ص** وهذه عبادة كذا لك او يلغى كالنفقة تا ويلان **س** اي وهل عبدة العراض يريد
في زكاة فطرهم كذا لك اي تكون على رب المال او يلغى كالنفقة النبي قال في المدونة هي على
رب المال ولا يخرج من المال وقال **س** اشبه واصبح في كتاب بن حبيب يخرج من مال
العراض ثم يكون رأس المال ما بقي بعد اخراجها وقاسها على الخنم وقال ما لك في مختصر بن
عبد الحكم يلغى كالنفقة وقال **س** اشبه في المدونة ان سعوأ يزح كان على العامل منها بقدر
رجه ودكره ايضا اشبه في كتاب محمد وظاهر ذلك المساواة بين المأسنة وعبدة العراض
وحكي عن بن حبيب ما تقدم قال واختلف اصحابنا في قول بن حبيب هذا في زكاة المأسنة
وقال اكثرهم هو وفاق للمدونة وطهر في انه خلاف لما في المدونة وهذا معني قوله
تا ويلان **س** وزكي ربح العامل وان قل ان اقام عبده حولا وكان احدين مسلمين بلادين وحصة
رسم به برخصه بضاب **س** فاعل زكي صير يعول على رب المال يعني ان ما يخص العامل من
الزبح يزكيه رب المال بحسبة بشروط **الاول** ان يقسم المال بعبدة حولا فان تفاصلا قبل
الحول فلا قاله غير واحد وقوله وان قل يريد لانه لا يجبر فهو مضاف الي ما يريد رب المال
وانظر المبالغة في كلامه فانها توهم ان رب المال يزكي نصيب العامل وان كان بضابا وليس
كذلك كما سيذكره ولا بن القاسم في الموازنة ان العامل لا يزكي حصته حتى يكون له من الزبح
عشرين دينارا قال لما بوا سمح وهذا ليس بالمشهور وقال بن مسلمة زكاة الجميع على رب
المال ولو ناب العامل بضاب والمشهور ان العامل متى نابه بضاب فان زكاة عليه بناء على انه
شريك وقوله وكان احدين مسلمين لا دين عليهما لانما اذا اعد ما اصد هذه الثلاثة كره
ليكونا من اهل الزكاة ثم اشار الي الخامس بقوله وحصة ربه برخصه بضاب اي ان يكون في
المال وحصة ربه من الزبح ما فيه الزكاة وهكذا ذكر بن يونس هذه الخمسة الشروط
ثم قال فتي سقط شرط من ذلك لم يزك العامل **ص** وفي كونه شريكا او اجيرا خلاف **س** لما راي
دجده الله ان المشهور في ذلك مختلف وان قول اهل المذهب قد اضطرب فيه فتارة
حكموا عليه بانه اجير وتارة حكموا بانه شريك ولم يجد هذا المختص محتمل التنصيص على كل
مسئلة الكافي في ذلك بذكر الخلاف مجلا ونحن نذكر من ذلك ما بين لك ما اشار اليه
وقد تقدم ان زكاة ربح العامل عليه اذا كان بضابا على المشهور بناء على انه شريك وتقدم
ايضا انه متى قصر عن الضاب تكون زكاة على رب المال على المشهور بناء على انه
اجير وقالوا ان رب المال ان كان من اهل الزكاة دون العامل لم تجب زكاة نصيب العامل
على رب المال وتسقط زكاة على المشهور بناء على انه شريك وقيل يزكيه رب المال بناء
على انه اجير والمضمون ايضا ان العامل اذا كان من اهل الزكاة دون رب المال

انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون
انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون

ص ان العامل يزكي ربحه وكره
دور انما هذا انما هو المشهور
انما زكاة على رب المال

المصنف قال في المختصر في الزكاة
انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون

انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون

قال في المختصر في الزكاة
انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون

انما يكمل المصنف في المختصر في الزبح يريد
الشيخ المروني اختلجوا في زكاة العراض
العارض على المدونة على ان هذا الزكاة
مضمون من الزكاة على الزكاة مضمون
على ان الزكاة مضمون من الزكاة مضمون

ولسقط زكاته على المشهور بنا على انه شريك وقيل يزكيه رب المال بنا على انه اجير والمصروف
ايضا ان العامل اذا كان من اهل الزكاة دون رب المال فلا زكاة في نصيبه بنا على انه
اجير بن محرز وانفقوا على ذلك انتهى وخرج بن سير وجوب الزكاة على انه شريك **مر** ولا تسقط
زكاة حرث ومعدن وماشية بدين او فقد او اسروا ساوي ما بيده الارزاق فطر عن عبده
عليه **مثل** **ش** روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس عند عبد الرحمن بن عوف في كل يوم مرة
فيقول من كان عليه دين فليؤده ومن اراد ان يستحدث نفقة فليجد لها حتى تود وانما بقي من
اموالكم الزكاة وروي ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول على المنبر هذا شهر زكاةكم
من كان عليه دين فليؤده فان فضل له ما يجب فيه الزكاة فليؤده ثم لا شيء عليه حتى يحول عليه
الحول قال مالك ولا يسقط ذلك زكاة ماشية ولا بما رقا بن القاسم والعرق بين ذلك وبين
العين ان السنة انما جاءت في الصغار وهو المال المحبوس العين يريد هو الذي يسقطه الدين
وفيه قال عثمان هذا شهر زكاةكم قال واما الماشية والثمار فقد بعث عليه السلام والحلما
بعده الخراس والسفاعة فخر صواعلي الناس واخذوا منهم زكاة مواشيهم ولم يسلبوهم هل عليهم
دين ام لا بن يونس قال البجاديون ولان زكاة الماشية والحرث الى الامام ولم يوتى عليها
اربابها فلو قيل قولهم ان عليهم ديننا لادي ذلك الى اسقاط الزكاة فم الباب يريد زكاة
العين موكولة الى امانة اربابها موجب قبول قولهم ان عليهم ديننا كما قيل قولهم في اربابها قيل ولان
الحرث والماشية اموال ظاهرة وليس كذلك الدين الذهب والفضة لانها تخفى زكاتها
بن الموازن عن مالك انما يسقط الدين زكاة العين خاصة ولا يسقط زكاة ماشية ولا حب
ولا تمر ولا معدن ولا ركان ولو كان انما تسقطه فيها اجبي به الزرع والتمرة وقوي به على المحن
لم يسقط ذلك عنه شيئا من ذلك وخرج حمس الركان وقوله او فقد او اسروا يعني ان رب
الماشية او الحرث او المعدن اذا فقد او اسر لا يكون فقده او اسره مسقطا لشي من زكاة
ذلك ويؤتي على ما هو عليه قاله بن القاسم في المجموعة نقله في النوادر وكذا في التبصرة
وغيرها اللهم فكل امرها على الحياة فزكي ما كان النافيه موجودا وهو الماشية والحرث
واسقطها من العين لانها غلبت على تمثيها ولو حمل امرها على الوقام يزك عنهما شيئا من ذلك
لامكان ان يقع لكل وارث دون الرضاب وقوله وان ساوي ما بيده كما لو كان عليه
خمس من الابل وبيده مثلها او خمسة اوق من الحنطة وبيده مثلها الى غير ذلك وقوله
الارزاق فطر الى اخره يعني اذا كان عليه عبد وعنده عبد مثله فانه لا يجب عليه زكاة
فطره عند ابن القاسم خلافا لاشبه نقله بن يونس عن ابن المواز عنهما **مر** بخلاف العين **ش**
يعني بخلاف زكاة العين فان الدين ليسقطها كما تقدم في الحديث السابق وهو دليلنا على
الاستثنا في ان الدين لا يسقط الزكاة وقد تقدم ما ورد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه
بن يونس وقد روي عن النبي عليه السلام انه قال **قال** اذا كان للرجل الن درهم وعليه الن
درهم فلا زكاة عليه ووجه ذلك ان من كان له درهم المثابة ليس كامل الملك اذ هو بسبب
الاستزاع ولا التصرف كالعبد من الموازن مالك وسوا كان الدين عرضا او طعاما او ماشية
او غيرها **مر** ولودين زكاة او موحلا **ش** المشهور وهو قول بن القاسم ان دين الزكاة يسقط

سقط المصنف عن الركان انه حادثة الزكاة
شبهه بما هو عليه من زكاة العبيد
انه طار في ماله وان ينقطع انظر الموطأ

انما على من يملك الن درهم وعليه الن درهم
لا يسقط زكاة الدين عليه

الزكاة تسقط الزكاة كغير من الدين خلافا لابن حبيب فلو اجتمع عليه من الزكاة عشرة
 دينار او ليس عنده غيرها اخرجها على المشهور ولا يبقى في ذمته شيء وعند ابن حبيب يخرج
 اول نصف دينار ثم يخرج الباقي ويبقى في ذمته نصف دينار ولا فرق في الدين الذي به
 تسقط به الزكاة بين ان يكون حالا او موحلا ذكره **ص** او كره او نفقة زوجة مطلقا
 او ولد ان حكم بها وهذا ان لم يتقدم سيرتا ويلان او والد الحكم ان لسلف **ش** قال في المدونة
 ومن كان معه مائة دينار تزولها وعليه لامرته مهرها مائة دينار فلا زكاة عليه وبحاص
 العزماء به في فلسه وموته بن شاسين وبن راشد وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة
 لكل دين الامهور النساء اذ ليس بشاهن القيام به الا في موت او فراق او عندما يتزوج عليها
 فلم يكن في العوة كغيره وذكر ان القاسم بن محمد قاله وشهر بن بريدة هذا وعنده بما قاله
 ابن حبيب قال ولا نهالست عوضا محققا اللهم وهو اسبه بن بوس وقول مالك وبن القاسم ابن
 لان المهور دين كسائر الديون انتهى واما نفقة الزوجة فتسقط الزكاة قضى بها قاض ام لا
 وهو مراده بالطلاق لانها عوض عن الاستمتاع قال في المدونة ومن معه عشرة
 دينار احل حرها وعليه نفقة شهر عشرة دراهم لزوجه قد فرضها القاضي عليه قبل
 الحول بشهر او انفقها على نفسها قبل الحول بشهر ثم طلبته فليجعل نفقتها فيما بيده فتسقط
 عنه الزكاة بن بوس قال بن الموان اتفق بن القاسم واسهب ان نفقة الزوجة اذ احل تسقط
 الزكاة وان لم يكن تقضية وقوله او ولد ان حكم بها يعني ان نفقة الولد تسقط ايضا
 الزكاة ان حكم بها اي قضى بها قاض وجب اللهم عن بن القاسم انها لا تسقط الزكاة ولو فرضها
 قاض فان لم يقض لها فلا تسقط وهو مذهب المدونة وابن حبيب خلافا لاسهب وبن الموان
 وفيد بعض القرويين قول بن القاسم بها اذا كان الولد قد سقطت نفقته عن الاب ليس
 حدث له ثم ذهب ذلك اليسر فوجبت النفقة عليه فاما ان لم يتقدم للولد سير البتة فالامر
 كما قال اسهب لان النفقة لم تزل واجبة كنفقة الزوجة التي لم تزل واجبة فحله على الوفاق
 لقول اسهب وحمله عبد الحق على الخلاف قال ولا فرق علي قول بن القاسم بين ان يتقدمه
 للولد ليسر ام لا وكلام الشيخ رحمه الله تعالى لا يفي بهذا على هذا الوجه بل يوهم ان ذلك
 التقيد فيما اذا حكم بنفقه حاكم وليس كذلك وقوله او والد الحكم ان لسلف يعني ومما
 ليسقط ايضا الزكاة نفقة الابوين او احدهما ان حكم ايضا حاكم ومحل بن اي زيد قول
 ابن القاسم في المدونة ان نفقتهما لا تسقط الزكاة علي معني انها قد اصبحت نفقا من
 عند انفسهما قال واما لو انفق او تسلفا ليرجعا لكان دينهما من الديون وقال
 بن محرز معني ما في الكتاب ان نفقة الوالد بن لا تسقط اذا كانت لغير قضية او تقضية
 وانفق لسؤال او حيل واما لو قضى لهما بها فقاما قضى لهما بها واستقطت الزكاة قال
 وهذا ما عند بن الموان وقال ابو عمر ان معني ما في الكتاب انها لا يقومان بطلبان عند
 القاضي وانفق علي انفسهما من مالهما او تحيلا فيه ولو كانا استسلفاه لا سقطت الزكاة
 ولهذا قال الشيخ ان تسلف **ص** لادين كفارة او هدي **ش** يعني ان دين الكفارة لا يسقط
 الزكاة بن راشد ولا خلافا اعلمه في المذهب في ذلك والفرق بينه وبين دين الزكاة

ان دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الامام العادل وان منعها اهد بلد قوتلوا عليها
يريد والمهدي كالنكارة واسار في الدجعة الى فرق وهو ان الصوم مجزي في الكفارة فلم
تعتبر المالية في حبسها وفيه نظر لان الصوم لا يجزي مع وجود ما يكفر به من الخصال التي جعلها
الشرع مقدمة عليه كما سياتي ان شاء الله تعالى **فصل** الا ان يكون عنده معسر ركي او معدن
او قيمة كتاب او رقبة مدبر او حذمة معتق لاجل او محذر او رقبة لمن مرجعه له او عدده
دين حل او قيمة مرجوا وعرض حل حوله ان يبيع وقوم وقت الوجوب على مفلس **فصل** لما ذكر رجاء
الله الخصال التي تسقط الزكاة من غيرها اخذ الان ينكر ما يجعل في مقابلة الدين فقال
الا ان يكون عنده معسر ركي يعني ان من كان عليه دين فان الزكاة تسقط عنه الا ان يكون عنده
شي من المعشرات كالحبوب والثمار فانه يجعل دينه فيها ثم يركي ما يبديه من العين وقوله
ركي يريد وكذا لو لم يركي لانه يصير كالعرض اذا كان دون النصاب وقيل اذا ركي لا يجعل
فيه دينه لتعلق الزكاة بمرجه ثم قال او معدن اي يجعل فيه الدين وهذا الاختلاف فيه
بعض عليه غيره واحد كان بشير وبن راشد والشيخ رحمه الله تعالى وقوله او قيمة كتابه احتل
هل جعل الدين الذي عليه في المكاتب ام لا فاشهر انه يجعل فيه ثم اختلف في كيفية جعله فقيل
يجعل في قيمة كتابه وهو مذهب بن القاسم فان كانت الكتابة بعين قومت بعرض وان كانت
بعوض قومت بعين وقال اشهب يجعل الدين في قيمته مكاتبا وقال اصبح في قيمته رقيقا في
المديرا قد يجهز مرق وقد جاز الاثر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وكذلك روي بن حبيب
عن اصبح واشهب قيمة عبد اقوله او رقبة مدبر اختلف ايضا في المدبر هل يجعل في الدين وهو
المشهور ام لا وهو مذهب سحنون بن يوسف قال سليمان قال سحنون ولا يجعل دينه في رقاب
مدبريه ولا في خدمتهم اذ لا يباعوا في حياتهم وكذلك عن سحنون في المجموعة ونقله عنه صاحب
الوادع واللمحي وبن شاس واذا فزعنا على الاول فذهب المدونة انه يجعل الدين في قيمته
على انه لا تدبر فيه نقله اللمحي هكذا عن بن القاسم وخوجه لابي عمران قال يجعل في رقبته على انه
رقيق بن يوسف قال عبد الوهاب وقيل يجعل دينه في قيمة خدمته على عذرها وقال
بن الموارث لم يختلف اصحاب مالك ان يجعل دينه في قيمة رقاب مدبريه واختلفوا في المكاتب
ثم ذكر الاقوال السابقة ثم قال وكان الجاري على اصل بن القاسم ان لا يجعل دينه في قيمة
رقاب مدبريه لانه الاصل انه انما يجعل دينه في كل ما يبيعه عليه الامام اذا فليس والا
لا يبيع عليه المدبر الا في دينه قبل التدبير فلو كان الامر كذلك لجري على الاصل ولكن ظاهر
قوله سواء استحدث الدين قبل التدبير او بعده ووجه ذلك انه لما كان الدين تسقط بعده
الموت فقد مه او تاحذ احتاط للزكاة فجعل الدين في قيمة رقبته اللمحي اري ان يجعل دينه
فيما يجوز ان يباع من خدمته بالتقدي وذلك الستين وخوها قياسا على المعتق الى اجل
وقوله او حذمة معتق لاجل يعني انه يجعل دينه في قيمة حذمة المعتق الى اجل على عذرها
بن يوسف وقاله اشهب في المجموعة واصبح في كتاب محمد وقيل لا يجعل فيه نقله بن شاس واما
المجذر فيجعل من له خدمته دينه في قيمة خدمته تلك المدة ويجعل من له مرجع الرقبة دينه
في قيمتها على ان ياخذها المبتاع اي تلك المدة هكذا نقل بن يوسف عن اشهب وهو مغيث قوله

او محمد او رقبته لمن مرجعه له وهذا هو المصوّر المحمدي قال محمد لواحد من رجل رجلا عبده
 سنين او اخدم هو عبدا الغيرة سنين او حياته لحسب في دينه ما يسوي تلك الخدمة او مرجع
 ذلك العبد قال وقوله يجعل في الخدمة اذا كانت حياته ليس بحسن لان ذلك مما لا يجوز بيعه
 بقدر ولا بغيره واظنه قاس ذلك على المدير وليس مثله لان الجواب في المدير مراعاة للخلاف
 في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمدير ان يبيع تلك الخدمة حياته وكذلك المرجع
 لا يجوز ان يجعل فيه الدين لانه بيعه لا يجوز واما اذا كانت الخدمة سنين معلومة فيحسن ان يجعل
 الدين في قيمتها لانه يجوز بيعها ويختلف فيه بعد ذلك لان حقه تعلق بالعبد واسار بن بشير
 الى الخلاف في مرجع الرقبة هل يجعل فيها الدين ام لا قال لمرتب موته قبل الرجوع يعني لان
 الخدمة لا شيء له فيها والرقبة لا يقدر على التصرف فيها لان رجوعها اليه محتمل لا قتال موته
 العبد قبل ذلك فيكون ملكه لها اضعف من رقبة المدير فقد تقدم فيه خلاف هكذا وجه
 الشيخ وقوله او عدد دين حلا وقيمته مرجعواختلف هل يجعل الدين الذي عليه في الدين
 الذي له وهو المشهور ام لا وعلى الاول فان كان دينه قد خلد يريد وهو على ملي يرجي فضاولة
 جعل عدده فيما عليه وهو المشهور حكاية في المواذر والباقي عن ابن القاسم واسمب في المجموعة
 وقال سمعون بل يجعل قيمة ماله في عدد ما عليه وان كان موحلا جعل قيمته فيما عليه اذا كان
 مرجعوا فان كان على معد ومرفوقا لعدم على المشهور وقيل بحسب قيمته فيما عليه والقولان
 لابن القاسم قال في المدونة قال مالك ومن في يديه مائة دينار وعليه دين مائة وله
 دين على اخر مائة فليترك المائة التي في يديه ويكون ما عليه من الدين في الدين الذي له
 ان كان يرجيه وهو على ملي قال ابن القاسم وان لم يرج فضا فلا يترك شيئا بن يونس وكذلك
 عن ابن القاسم واسمب في المجموعة وقال سمعون بل يجعل قيمة الدين الذي له فيما عليه
 وقال عن ابن القاسم في العتبية ان كان دينه على غيره ملي فليحسب قيمته قال ابو محمد يدين
 عليه قوله ان كان مليا بحسب عدده يريد ان كان حالا وان كان ابل فينبغي ان يحسب قيمته
 لانه لو فلس هكذا كان يفعل في دينه بن يونس اما ما عليه من الدين فانما يحسب عدده حالا
 كان او موحلا لانه لو مات او فلس لحد الموحل بما عليه فتقوي لذلك وصار كالحال واما ماله
 من الدين فالحال بحسب عدده والمنهم قيمة لانه لو مات او فلس لبيع المنهم لغز ما به ان شاوا
 بيمينه لقيمتة وهو انما يجعل في دينه كلما يبيعه عليه الا ما رلوفلس قال وهذا صواب
 وهو الجاري على اصل بن القاسم وظاهر قوله في المدونة انه لم يراجع القيمة في شيء من ذلك وقد قال
 مالك في كتاب محمد فمن عليه مائة دينار الى ابل وله على غيره مائة دينار الى ابل وببده
 مائة فاضة فليترك ما ربه التي ببده ويجعل ما عليه من الدين في الدين الذي له ان كان
 يرجيه ولم يراجع في ذلك القيمة وقوله او عرض حل حوله المشهور كما قال ان الدين يجعل في ما
 ببده من العروض وقال بن عبد الحكم انما يجعل في العين خاصة لانه الذي لورفع الى الامام
 لم يقض له الا به وعلى المشهور فيبراي في العرض امرين الاول ان يكون حال عليه الحول عند
 ربه وهو قول بن القاسم ولم يستوط اسمب الا كونه مملوكا في اخر الحول محمد وبه اقول وبه
 قال اصحاب بن القاسم بناء على ان ملك العروض في اخر الحول مستثنى ملك العين لان او كاشف

انه كان ما لك لا زكاة علي الاول دون الثاني وحكي بن شاس عن ابن القاسم من رواية
عيسى عنه عدم اشتراط مرور الحول علي العرض الذي يجعل فيه الدين كقول اسهب وقوله
ان بيع اشارة الي الامر الثاني وهو ان يكون العرض الذي يجعل فيه الدين مما يباع مثله في الدين
احترازاً مما لا يباع في الدين كشيء حسبه ولو في جمعه ان لم يكن لها قيمة بن يونس ومن المدونة
قال بن القاسم ومن كان معه عشرة ديناراً ثم حوّلها وعليه دين وله عروض فليجعل دينه في
عروضه ودارة وفي سرجه وخاتمه وسلاحه وفي كل ما يبيعه عليه الإمام في دينه فان كان في ذلك
وقاد يتركه العثرين الناصنة والامام يبيع عليه اذا قلّس دارة وعروضه كلها ما كان له من
خادم او سلاح او غير ذلك الا ما لا بد له منه من ثياب حسبه ويترك له ما يعيش به هو واهله
الا يام ويبيع عليه ثوب جمعه ان كان لها قيمة وان لم يكن لها قيمة فلا يبيعها مجرداً قال اسهب لا يجب
خاتمه وقال في ثوب جمعه ان كان لباساً مثلاً سرفاً يبيع في الدين وهكذا قال ما لك وقيد
عبد الوهاب الدار بما اذا كان لها قيمة قال واما اذا كانت قليلة الثمن وكان له داعياً اليه
ولم يكن لها خطر وبالك فلا وقوله وقوم وقت الوجوب علي من ليس يريد ان العرض الذي يجعل
في مقابلة الدين انما يقوم وقت الوجوب وهو احز الحول سواء قصصت قيمته او زادت وانفق
علي ذلك بن القاسم واسهب والزم بعض الاشياخ من ذلك بن القاسم مذهب اسهب بعدم مراعاة
الحول في العرض قال لان زيادة قيمة العرض في احز الحول علي اولاً لم يبرأ الحول فكما لم يشرط
مرور الحول عليها كذلك لا يشرط في نفس العرض واصله لابن المواز ورويان الزيادة مغمومة
الي اصل حول العرض كالارباح وقد تقدم من القاسم قولاً كقول اسهب نقله بن شاس ومن الجلاب
وقوله علي من ليس اي كالتقويم علي منس وبياتي ذلك في موضعين شأ الله تعالى لا بق وان رجي
او دين لم يبرج **س** لما وقع من الكلام علي الاشيا التي تجعل في مقابلة الدين علي المذهب اعقبه به
بالكلام علي ما لا يجعل فيه فمن ذلك العبد الا بق ومذهب المدونة كما ذكرنا **س** فيها قال بن
القاسم ولا يجب دينه في قيمة عبده الا بق اذ لا يجوز بيعه وقال بن المواز عن اسهب ان كان اباقة
قرباً لرجلي رصعته قوم علي عذره بن يونس يريد لو يبيع ويجعله في دينه وان طال امره فلا يحسبه
اشي ولا خلاف في غير المدخول لا يجعل في الدين واورد ابو اسحاق علي تقليده في المدونة
في الا بق بعد رجوعه النقص بمسألة المدبر اذا العلة فيه موجودة والحكم مختلف ولعل
الفرق بينهما مراعاة الخلاف واقام بعضهم من التقليل المذكور انه لا يجعل دينه في طعامه
السل اذ لا يجوز بيعه قبل قبضه وقال ابو اسحاق يجعل دينه في راس مال السلم لانه يقدره
علي ملكه بالتولية ويلزم علي هذا التقليل ايضا ان يجعل دينه في حلود الصخا يا ابو الحسن
الصغير ويجعل دينه في كتب الفقه علي القول لجواز بيعها وقد بيعت كتب بن وهب بمس مائة دينار
والناس متوافدون وقوله او دين لم يبرج قد تقدم انه كالعذر علي المشهور فلا يجعل فيه دينه
وهو مذهب المدونة **س** وان وهب الدين او ما يجعل فيه ولم يحل حوله او من كوجو نفسه بسنتين
ديناراً ثلاث سنين حول فلا زكاة **س** يعني ان المديان اذا وهب له رب الدين ما عليه من الدين
او وهب له عرضاً يجعل فيه الدين ولم يحل له عنده حول فلا زكاة عليه وهو مذهب بن القاسم
وعلي قول اسهب يترك فزاعي بن القاسم انه لا بد من حول بعد الهبة ولم يراشبه ذلك كما تقدم وثبو

الشيخ محمد بن الحسن

الشيخ محمد بن الحسن
مرتب عليه

او من كوجو ابن القاسم نفسه الي اخره يعني ان من اجر نفسه ثلاث سنين يستين دينار اثنى حول
فلان كاض عليه فقا علم في كلامه هو حول وقوله ثلاث سنين معول لقوله موجر والباقية باسم
القاسم في كلامه هو حول وقوله ثلاث سنين معول لقوله الموجر او معول لكوجو نفسه ثلاث
سنين يستين دينار اقلان كاه عليه في الجميع لان عشر سنين السنة التي تمت له لم يتحقق ملكه لها الا الان
والاربعة الباقية دين عليه وليس عنده ما يجعل فيها وهذا فرض المسئلة في موجر نفسه اذ لو
فرضها فيما اجر عنده او فرضه اوداره لكان له شيء يجعل فيه دينه كله او بعضه من رسته في
البيان وهذا القول هو الذي ياتي على مذهب المدونة في الذي وهب له الدين بعد حول مرته
على الدين الذي بيده او اقامه لانه يستقبل ولهذا ذكر الشيخ رحمه الله هذه بعد ما اعطاها
جوابا واحدا وقال مالك يركي العشرين التي حل حولها لان العيب كشف انه كان مالكا لها من اول
الحول قال في المقدمات ثم يركي كل امرئ من المدة شي له بال ما يجب له من الدراية ان يركي جميع السنين
لانتقضا الثلاثة الاعوام وهو الذي ياتي على قول من القاسم في سماع سخون وعلى قياس قول الغير
في المدونة في مسئلة هبة الدين وقال بن الموالي يركي تسعة وثلاثين ونصف لانه يركي او لا نصف
دينار عن عشر دينار يبقى بيده تسعة وخمسون دينارا ونصف عليه منها اربعون دينارا دينارا
فيحصل له تسعة عشر ونصف يخرج زكاتها وحكي بن الحاجب قول رابعها زكاة الجميع وقرره
السراج على ذلك ولم يعترضه ولم ادره معذرا وقوله فلان زكاة جواب للمسائل الثلاث التي ذكرها
ص ودين مائة مائة محرمة ومائة رجبية يركي الاولى يعني ان من على مائة محرمة
ومائة رجبية يركي الاولى يعني ان من على مائة دينار وله مائتان احدا مائة محرمة اي
ابتدأ حولها من المحرم والا حذر رجبية اي ابتدأ حولها من رجب فانه يركي الاولى ويجعل
المائة الاخرى في دينه الذي عليه وهذا هو المشهور وقيل يركي المائتين لانه عند حول
المحرمة يجعل دينه في الرجبية وعند حول الرجبية يجعله في المحرمة الا ما نقصت الزكاة قاله
في الواضحة ورد بان يلد من يكون ذلك في المائتين اذا اتخذ حولها لانه يجعل دينه في احدي
المائتين ويتركها في جعله في التي زكاتها يركي الاخرى وقد حكي اللحن هذا القول وحصل في
المسئلة ثلاثة اقوال ثلثها الفرق بين ان يتحول المائتين في مائة او يختلف فيركي مائتين
م وركبت عين وقفت للسلف كنبات وحجوان او تسد على مساجد او غير معينين كلهم ان يركي المائتين
تفرقته والا ان حصل لكل رضاب وفي الحاق ولد فلان بالمعين او غيرهم قولان **ع** يعني
ان العين وهو الذهب والفضة اذا وقفها شخص لنفسه منها احتاج الي ذلك فالحق في تركه
يريد اذا حال عليها الحول بضر عليه في الجواهر ونقله اللحن عن مالك قال في المقدمات اذا انقلها
شخص وصارت في ذمته فلان زكاة فيها حتى يقبض فاذا قبض منها بضا بركي وسوا كان المحبس
عليهم مجهولين او معينين وركاها حول واحد بعد القبض على ملك المحبس الشيخ وفي النفس من
زكاتها شيء ويمكن ان يخرج فيها قول بعدم الزكاة ما تقدم في المال المعجوز عن انمايه
وفيه تظهر واما البناات فقال اللحن اذا كان حبسا على غير معينين او سبيل الله فركبت
اذا كان في جميعها خمسة اوسق وكذا ان كان المحبس على مسجد او مساجد فانها تركي
على ملك المحبس وان لم يثبت كل مسجد الاوسق واستحسن في هذه عدم الزكاة قال

في المقدمات ولا خلاف اذا كان محبسا على غير معينين كالمساكين وبني زهير او بني عجم انه يزكي
 على ملك المحبس ان ابلغ نصابا او كان عند المحبس ما يضمه اليه من غير النيات المحبس انتهى بحياه
قلت انظر هذا مع ما نقل عن ابن الماحسون انه اذا كان حبسا على من يستحق الزكاة
 كالمساكين فلا زكاة لانها تصرف عليهم فلا فائدة في اخذها منهم ورد لها اليهم ولعله لم يفت عليه
 ولم يرتضه لان مصارف الزكاة اعم من حبس عليهم واما الحيوان ونسبه فقال في الجواهر اذا
 وقفت المواشي لتفريق اعيانها في سبيل الله عز وجل او على المساكين فحول قبل تفريقها فلا
 زكاة فيها وقال محمد بن القاسم مرة هي مثل الدنيا ولا اعلم ان مالكا قاله وقال ايضا بن
 القاسم ان كانت تفريق على مجهولين فلا زكاة فيها وان كانت تفريق على معينين فالزكاة على من بلغت
 حصته ما فيه الزكاة ورواه عن مالك وقاله اشهب قال محمد وهذا حبس النيا وهذا القول
 هو الذي اعتمدته الشيخ هنا للفرقة بين المعينين وغيرهم قال في المقدمات ويا في في المسألة
 الموقوفة للتدفقة ثلاثة اقوال احدها ان لا زكاة فيها ان كانت تفريق على غير معينين وان الزكاة
 في حظ كل واحد منهم ان كانوا معينين وهو نص قول اشهب في كتاب محمد ومعني ما في المدونة
 والثاني ان الزكاة تجب في حملتها ان كانت تفريق على غير معينين وفي حظ كل واحد منهم ان كانوا
 معينين وهو قول بن القاسم في كتاب بن المواث والثالث لا زكاة فيها كانت تفريق على معينين او غير
 معينين وهو بعد الاقوال قال في الجواهر وان وقفت المواشي لتفريق اولادها زكيت الامهات
 وقال بن القاسم اذا كانت الاولاد موقوفه على معينين فلا زكاة على من لا تبلغ حصته ما فيه
 الزكاة وان كانت على مجهولين في حملتها الزكاة ان بلغ ذلك ما فيه الزكاة اذا تم للاولاد حول
 من وقت الولادة في الوجهين والا فلا وقوله كعليهم اي كعلي معينين ويعني بذلك ان الانعام
 اذا وقفت عليها من صوف ولبن وغيرهما على معينين فانها تزكي هي واولادها ان ناب كل واحد
 منهم نصابا او كان في حملتها نصابا ان كانت على غير معينين لانها تزكي على ملك المحبس والذي
 حكاه في الجواهر ان الزكاة مطلقا على ملك من حبسها كانت على معينين او مجهولين ناب كل واحد
 نصابا ام لا اذا بلغ مجموعها نصابا وهكذا قال اللخمي ثم قال ولو حبس اربعين شاة على اربعة
 نفر لكل واحد عشر باعياهم زكيت لانه انما اعطي المنافع والاعيان باقية على ملكه قال
 في المقدمات واذ كانت المواشي محبسة للاستفاعة بغلتها في وجه من وجوه البر فلا اختلاف
 ان الزكاة تجب في جميع ذلك كل سنة على ملك المحبس كانت موقوفة لمعينين او في المساكين وبن السيل
 فان وقفت للاستفاعة لنفسها وعلتها كان الحكم في زكاة اولادها انها تزكي مع الامهات على
 صولها وملك المحبس لما ان كانت على غير معينين فولا واحدا وكذا ان كانت على معينين على ما في
 المدونة واما على ما في كتاب محمد فتزكي على ملك المحبس عليهم اذا حال الحول على ما يبد كل واحد
 منهم من يوم الولادة وفيه ما يجب فيه الزكاة وقوله ان تولي المالك تفريقه هكذا قال اللخمي
 وغيره **قلت** ولم ار هذا القيد الا في النيات خاصة وظاهر ما هنا انه في جميع ما تقدم
 وليس كذلك وقوله والا اي وان كان موقوفا على معينين فالعبرة لكل واحد بمفرده فان حصل
 له نصاب زكي والا فلا كما تقدم وقوله وفي الحاق ولد فلان الى اخره هكذا ذكر في المقدمات
 ونصه واختلف ان كان المحبس على ولد فلان هل يحمل ذلك على الحمل المعين ام لا على قولين

بمصاب واما العجوة او غيره اذا وقع بغير
 فليكن كغيره وصوبه او جعل عليه او على نفسه
 لا قال في الزكاة واما ان وقع بغيره
 بغيره فله في قول اللخمي واما موصى
 فليكن

قائمين من المدونة في الوصايا وغيرها **ص** وانما يركي معدن عين **ش** المعدن بفتح الميم وكسر
 الدال وسكون العين من معدن بالمكان اذا اقام به ومنه جنات عدن ولما كان الناس يقيم
 فيه صيفا وتسمى بذلك اول اقامة الذهب والفضة به قال المجني وانما يجب الزكاة في معدن
 الذهب والفضة دون معدن النحاس والحديد والرصاص وهكذا قال صاحب الطراز
 وتعلمه عن مالك وانما ذكر المعدن في باب الزكاة لان مصرفه كصرفها والواجب فيها واحد
 وايضا فلان النبي عليه السلام ذكره في الحديث الذي هو اصل في الزكاة بعد ذكر الزكاة
 وافاد قوله يركي ان الحين لمعدن يجب فيه ما يجب في الزكاة وهو ربع العشر بالسر وطوال الحول
 فانه غير مستنوط فيها فيه لشبهه بالذرع بخلاف الزكاة **ص** وحكمه للامام وكوبار من معين الاملوكة
 لمصالح **ش** فله **ش** اعلم ان مواضع المعدن خمسة الاول ان يكون في ارض غير مملوكة لاحد فلا خلاف
 ان حكمه للامام بليه ويقطعه لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد حياة المقطاع او عدة مامن الزمان
 او يملك من يعمل فيه للمسلمين الثاني ان يكون في ارض افتتحت عنوة وما نكها غير معين فالمشهور
 ان النظر فيه ايضا للامام مع غلبة ما تقدم وقيل هو للمالكين وهم الجيش الذين افتتحوها
 الارض ان كانوا موجودين او ورثتهم ان ماتوا الثالث ان يكون لمعين في ارض عنوة ايضا فالنظر
 فيه ايضا للامام وظاهر كلام بن يونس ان ما كان في ارض العنوة لا خلاف ان النظر فيه للامام
 كان لمعين او غيره لكن نقل المجني وغيره الخلاف فيها كما مر الرابع ان يكون في ارض الحرب
 والنظر فيه ايضا للامام وجميع هذا اداخل تحت قوله وحكمه للامام ولو بارض معين وافاد
 المباعدة ان الحكم للامام في غير الملوكة او الملوكة لبعض معين من باب اولى ولما كانت ارض الصلح
 مخالفة لذلك اخرجها بقوله الاملوكة لمصالح فله يعني ان المعدن اذا وجد في ارض صلح فان
 الظرفية للمصالحين قال بن القاسم ولم ان يعمروا الناس او يادوا الم دون الامام وله في العينة
 ان اسلم الصلح لصلح فان امر المعدن الذي في ارضه يرجع للامام قال ابو احمد وفي كتاب بن
 الموان واحسب لمالك انه اذا سلم اهل الصلح فارضهم وما ظهر فيها من معدن لم دون السطان
 وكذلك ما كان فيها من معدن قديم وهذا هو الموضع الخامس **ص** ومن بقية عرقه وان تراخي
 العمل لامعدن ولا عرق ارض **ش** يعني ان العرق الواحد يضم بعضه الي بعض وان كان العرق
 متراخيا وهذه المسئلة على ثلاثة اشياء قسم يضم فيه بعض العرق الي بعض قولا واحدا
 وهو ما اذا اتصل هو والعدل فاذا اخرج له نصاب زكاه يترك يركي ما يخرج شيئا وان قل
 وقسم لا يضم بعضه الي بعض قولا واحدا وهو ما اذا انقطع العرق والعدل ثم عمل بعد ذلك فظهر
 العرق قال في النوادر عن الواضحة واذا انقطع عرق المعدن قبل بلوغ ما فيه الزكاة وظهر
 له عرق اخر فليبتدي الحكم فيه قاله مالك وابن القاسم لما حشون وقسم المذهب فيه عدمه
 الرضم وهو ما اذا اتصل العمل وانقطع العرق ثم ظهر بعد انقطاعه وحكي التماسي عن بن
 مسيلة الضم الشيخ وليس عكس هذه الصورة ان ينقطع العمل ويتصل العرق وعلي هذا
 فقوله وقسم بقية عرقه يريد به اذا كان متصلا وقوله وان تراخي العمل يريد به اذا كان
 مسترسلا على هيئة العامل ويكون هذا هو القسم المتفق عليه وليس المراد بالتراخي ان يعمل
 تارة وبطل تارة لان هذا هو لا تقطاع وما عبرنا عنه بالعرف هنا هو الذي يعبر

الضم عليه على المعدن وحكم المعدن من حيث هو
 كما ان غير المعدن كالأرض وما فيها من المعدن

الصلح ما ذكره المصنف من ان المعدن اذا كان في
 ارض غير مملوكة للمصالحين لم ينظر فيه الا اذا كان
 العنوة كما مر في الفصل الاول وما مر من ذلك
 فظاهر ان المعدن في ارض غير مملوكة للمصالحين
 ينظر فيه للمصالحين

حقه يجمع منه قطعا يركي ما يخرج شيئا
 ما يخرج بعرضه او ما يظهر

انظر الاصول

ان المعدن في ارض غير مملوكة للمصالحين
 ينظر فيه للمصالحين

ان المعدن في ارض غير مملوكة للمصالحين
 ينظر فيه للمصالحين

ان المعدن في ارض غير مملوكة للمصالحين
 ينظر فيه للمصالحين

اهد المذهب عنه بالنيل ويقال فيه ايضا المول والموال والنابل وهو العطا قاله
 في الدخيرة وقول لا معادن يعني انه لا يضم ما خرج من معدن لمعدن اخذ يريد اذا كانا
 في وقتين وهذا الاخلاف فيه وليس المراد عند المصنف اتحاد الزمان قال **بن القاسم** قال
 في ذلك بالضم على ما نقله عنه بن راشد ونقل ذلك صاحب النوادر والبايجي والمجني والنوشي
 وابن يونس وابن رشد وابن شاس وغيرهم عن بن سلة قال **في المقدمات** وهو الذي ياتي على
 قول بن القاسم وروايته عن مالك في المدونة لان المعادن بمنزلة الارضين فكما يضم رابع
 ارض الى رابع ارض اذا راع الثاني قبل حصاد الاول فكذلك يضم نيل المعدن الى نيل
 المعدن الاخر اذا بدا الثاني قبل انقطاع الاول وبيان هذا المثال ان يكون للرجل معادن
 يعمل فيها فينيل احدها ويبدأ في النيل فيها الى ان ينيل الثاني فينيل فيها الى ان
 ينيل الثالث فينيل فيها الى ان ينيل الرابع هكذا فان كثرت فانه يضمها
 كلها لا ينال النيل فيها وقال **سمعون** لا يضم بعضها الى بعض نقله المجني وابن يونس وابن رشد
 قوله ولا عرق لاحد هكذا قال في المدونة وغيرها ونصها واذا انقطع ذلك النيل وابتدأ
 نيل اخر كان كابتداءه المجني واذا انقطع نيل المعدن ثم حفر وادرك نيل اخر لم يضم الى
 الاول ويعتبر نيل كل واحد بانفراده فما كان منه نيل بازي انتهى **فروع** فان ابتداءه
 نيل فقل ان ينقطع ابتداء نيل اخر ثم ابتداء ثالث بعد انقطاع الاول وقبل انقطاع
 الثاني فانه يضم الاول الى الثاني والثالث الى الثالث ولا يضم الاول الى الثالث
 فلو نادى نيل الثاني مع الاول مدة ثم انقطع ونادى نيل الاول حتى انال الثالث فانه
 هنا يضم الاول الى الثاني والثالث لا ينال نيله بها ولا يضم الثاني للثالث لانقطاعه
 قال **في المقدمات** وعوده نيل احدهما بعينه بعد انقطاعه كابتداء نيل احدهما بعد
 انقطاع نيل صاحبه في القياس **سوا** وفي ضم فائدة الحال حولها وتعلق الوجوب باخرجه
 او تصفيته **تد** تدش يعني وفي ضم الفائدة التي حال حولها الى ما خرج من المعدن تردده
 وفي تعلق الوجوب باخرجه او تصفيته تد تدش من الاولي الجواب لدلالة في الثانية
 وقد اشار بالمسئلة الاولى الى ان من كان عنده مال حال حوله فقيل ان يركبه انال من معدنه
 دون نصاب او كان الاول دون نصاب حال حوله ثم اخرج من المعدن ما كل به النصاب
 فهذا يضم المعدن الى ما بيده ام لا قال **المجني** واذا كان بيده تسعة عشر دينار حال حولها
 ثم اصاب دينار من المعدن فانه يركب ذلك ولم يعزه ولا نص على خلافه غير انه قال وعلي
 قول سمعون لا زكاة عليه قياسا على قوله في المعدنين ونسب بن يونس القول بالضم للقاضي
 عبد الوهاب وهو كذا في المعونة قال وهو خلاف المدونة لانه يلزم على هذا انه
 لو اخرج من المعدن عشرة دنانير ثم انقطع بعد ذلك النيل ثم ابتداء نيل اخر فخرج
 له منه عشرة دنانير والعشرة الاولى بيده انه يضم ذلك ويترك لانه يقول لو كان له
 عشرة دنانير حال حولها لاصافها الى هذه التي خرجت احزا ورزقا فاصافها الى العشرة
 الى الاولى اولى وهذا خلاف لقوله مالك الشيخ ومقتضى كلامه في المقدمات ان هذه
 الصورة التي الرمها بن يونس لعبد الوهاب يتفق فيها على الزكاة ثم ساق كلامه فيها ووجه

اض

ومرر انضم بعد لا العمل وانما ينال
 في الاول وفي الثاني في الثانية خلافا
 لشيخنا في بعض النسخ

عبد
الملك بن

قال في الزهير وهو
 المذهب خلافا
 لمر القاسم المحدث

قال في الزهير وهو
 المذهب خلافا
 لمر القاسم المحدث

الاخذ انه قال في العرق ان انقطع ثم وجد عرقا اخر في المعدن نفسه انه ياتى في المضاب
ثم ذكر ان الاول له ثلاث حالات احدها ان يتلف قبل ان يتبدى العرق الثاني قال
ولا خلاف في عدم الزكاة حتى يكمل له نصاب من الثاني كن افاد عشرة دنانير فانفقها بعد حولها
ثم افاد عشرة بعد ذلك والحالة الثانية ان يتلف بعد ابتداء الثاني وحكي ان ذلك يخرج على
قولين احدهما انه يزكي اذا خرج له من الثاني ما يكمل به النصف لنصاب والاخر عدم الزكاة
ممن افاد عشرة دنانير ثم عشرة اخرى بعد ستة اشهر فتلفت الاولى بعد حولها وقبل حول
الثانية انه يزكي عند استئجاره لاعد بن القاسم وسكت عن الجواب في الحالة الثالثة وهي
ما اذا بقي الاول بيده حتى اكمل من الثاني نصابا عليه فنه من الاتفاق على وجوب الزكاة فيها
وفيه نظرفان الظاهر لا يتوي قوة النص وايضا يحمل ان يكون بن رشد لم ينف على نقص
في المسئلة اوله استغنى عن الجواب فيها بجوابه في الثانية الى غير ذلك واما المسئلة الثانية
وهي هل يتعلق الوجوب بالاحراج او بالتصفية قال ابو الحسن الصغير عند قوله في المدونة ولا
زكاة فيما يخرج من المعدن من ذهب او فضة حتى يبلغ وزنه ما يجب فيه الزكاة قال بعض
الشيوخ معناه بعد التصفية وهو ظاهر وقال الباغي يتعلق وجوب الزكاة به بانقضاء
من المعدن واما يتعلق بالتصفية الاحراج وقاعدة هذا الاختلاف فيها اذا انفق شيئا
قبل التصفية هل يحسب عليه ام لا كالزرع اذا اكل منه شيئا بعد طيبه **مر** وجاز دفعه
باجرة غير نقد وعلي ان المخرج للمدقوع له واعتبر ملكه كل وحركا لقراض قولان **مر**
يجوز دفع المعدن الي من يعمل فيه باجرة معلومة على ان ما خرج منه يكون للعامل بمنزلة
من اكرى ارضه بشي معلوم روي علي ذلك بن نافع عن مالك في كتاب بن سحنون نقله
بن زرقون ونقل عن سحنون الجواز والمنع ولم يحك عنه اللحن لا الجواز وظهر حكاية ايضا
عن مالك واشتباه قال ويزكي ما خرج منه على ملك العامل يريد فان تعدد العامل
وناب كل واحد نصاب زكاة والا فلا واستشرط بعض الاشياخ على هذا الوجه ان يكون
الاجرة غير نقد اي غير الذهب والفضة قياسا على المنع من كرا الارض بما يخرج منها
من طعام او غيره على المشهور واي هذا السار بقوله وجاز دفعه باجرة غير نقد واما
قوله وعلي ان المخرج للمدقوع له فيريد به ان رب المعدن يجوز له ان يعطيه بدفعه لمن يعمل
فيه بغير شئ ويكون ما خرج منه للعامل وقوله واعتبر ملكه كل يعني ان العامل على هذا
الوجه اذا تعدد فان الزكاة معتبرة بالنسبة الي ما يخرج لكل واحد بانفراده فان
حصل له نصاب وهو من اهد الزكاة ككونه حرا مسلما زكاة والا فلا سواء خرج للجميع
نصاب ام لا لانه يزكي على ملك كل واحد والله تعالى اعلم واما دفع المعدن على ان
يكون ما خرج منه له ويكون للعامل اجرة معلومة ياخذها من ربه فقال بن زرقون
لا خلاف في جواز ذلك ويكون ما خرج منه يزكي على ملك ربه وقوله وجز كالقراض قولان
يعني انه اختلف في دفعه للعامل يعمل فيه بجز كالنصف او الثلث اما ما اتفق عليه من
الاجز اعلى قولين والقول بالجواز لما لك في كتاب بن سحنون ونسبه في المقدمات
لابن القاسم وهو اختيار الفضل بن سلمة قال لان المعادن لما لم يخرج بيعها جازت المعاملة

ويستعمله ايضا اذا اخرج منه شيء
او جاز دفعه باجرة غير نقد
او جاز دفعه باجرة غير نقد

في دفعه باجرة غير نقد
او جاز دفعه باجرة غير نقد

في دفعه باجرة غير نقد
او جاز دفعه باجرة غير نقد

فيهما على الجذ كالمساقاة والعراض ولتب النبي ذلك لابن الماحبون والقول بعدم الجواره
 لا يصح في العتيبة لانه عزر وهو احتياك بن الموار قاله بن راشد وراد وهو قول اكثر اصحاب
 مالك **ص** وفي تدرته الجنس كالركاز **ش** الدرّة بفتح الدال الموحدة وسكون الدال المتقطع
 من الذهب والفضة عن هيبته ومنه ندر العظم اذا قطعه والكلام النادر هو الذي خرج
 اسلوبه واحتل في الواجب في الدرّة فقال في المدونة واما الدرّة وهو ما يذرع من
 الذهب او الفضة او الذهب يوجد فيه دايما فاما لم يكن فيه كثير عمل او قليل يعمل
 يسير ففيه الجنس كالركاز وما قيل منه بكنه او مونة ففيه الزكاة وهذا هو المشهور
 بن يونس ومن كتابه بن سمعون عن ابن نافع عن مالك ليس فيها الا الزكاة واما الجنس
 في الركاز وهو دون الجاهلية وبه اختلف سمعون بن يونس وهو القياس لانه مال معدن صار
 نصا بالملك قبل ذلك فوجب ان يكون فيه الزكاة بخلاف الركاز وحكي بن شاس قوله
ثالثا ولم يعده ان الدرّة ان كانت يسيرة في كغيرها وان كانت كثيرة ففيها الجنس قال
 واذا قلنا بر واثر بن القاسم فان العمل المعتبر في تمييز الدرّة من غيرها هو التصفية للذهب
 والتخليص لها دون الحفر والطلب فاذا كانت القطعة خالصة لا تحتاج الى تخلص فهي الدرّة
 المشبهة بالركاز وفيها الجنس واما ان كانت بما رحل للتراب وتحتاج الى تخلص فهي المعدن
 وفيها الزكاة حكاه القاضي ابو الوليد عن ابي الحسن **وهو دقن جاهلي** وان يترك او قل
 او عرضا او واحدة عده او كان **ش** الركاز ما حوّل من ركبت الخسبة في الارض اذا دفنتها
 ولهذا عرفه بقوله وهو دقن جاهلي وقال صاحب العين يقال لما وضع في الارض
 ولما خرج من المعدن من قطع الذهب والفضة وقال في الدرّة هو الاموال التي
 جعلت في الارض وهو المطالب في العرف وما ذكره من انه دقن اهل الجاهلية هو
 مذهب علماء المدينة وخوفا في الموطا وفي الواححة هو دقن الجاهلية خاصة قال
 والكنز يقع على دفن الاسلام ودقن الجاهلية واما ذكر الركاز عتب الزكاة لانه في بعض
 صورته **ثو** حده منه الزكاة وايضا فانه عليه السلام فكره في حديث الزكاة مع المعدن
 وقوله وان يترك كما هو لم يظهر عليه علامة تدل على انه من دفن الاسلام او من
 دفن اهل الجاهلية فانه يكون لواحدة وعليه الجنس لان الدقن من شأن اهل
 الجاهلية في الغالب وكذلك لو وجدت عليه علامة الاسلام وعلامة الجاهلية او كانت
 عليه علامة وطست فانه يجد على انه من دفن الجاهلية على المشهور حكاه **سند** قال
 وقال بعض اصحابنا لو لقطعة لمن وحده بارض الاسلام تغليب للدار وقوله او قل
 يعني ان الركاز لا يستتر في تخييسه ان يكون بضا باكا لمعدن بل ينجس وان قل لعموم
 قوله عليه السلام وفي الركاز الجنس وهذا هو المشهور وقول مالك في المدونة قال
 فيها يجب فيه الجنس كان قليلا او كثيرا وان نقص عن مائتي درهم وحكي في الجواهر عن
 كتاب بن سمعون ان اليسير لا ينجس الشيخ ورواه بن نافع عن مالك قال وكما رخصه
 القليل في الشاذ بدون النصاب ولهذا قال ابن الحلاب لما ذكر الروايتين وبشبه
 ان يكون القليل دون النصاب والاذم كل وقوله او عرضا يعني ان الركاز

سواء كانت الدرّة قطعا او دونه ولما قلنا ان
 في نفس هذا ولو قلنا ان الدرّة لا ينجس
 فليس هو دقن جاهلي بل هو دقن جاهلي

ص

رخصه بن يونس
 والظاهر ان الدرّة
 هي التي لا تحتاج
 الى تخلص

محسن ولو كان عروفا كالجوهر والخاس والرضا وغيره مما عدا العين وهو سراده بالقرن
وهذا هو من ذهب المدونة واحذبه بن القاسم قال فيها وما أصيب من دفن الجاهلية
من الجوهر والحديد والخاس وسببه فقال مرة ثبته الحسن ثم قال لا تحسن فيه ثم قال فيه الحسن
قال **بن القاسم** وبه قول أبيه واحتار مطرف وابن الماجشون وابن نافع ما اختاره
بن القاسم قال **الحسن** والصواب ان محسن لعموم قوله عليه السلام وفي الركات المحسن وانقب
عرضا وما قبله على انه جنرات المذوفة وقوله **او وحده** عبد او كما قد يعني انه ليس
شرط الركة ان يكون واجدة من اهل الركة بل لو وحده غني او فقير حسنة كما قال **ابن**
في المدونة بن يونس ولا يسع الفقير ان يذهب بجميعه لموضع فقرة بن الموان وكذلك ان اصابه
ذمي فعليه حسنة ابو الحسن الصغير وكذلك لو وحده عبد وجي بن يونس عن كتاب محمد ان
العبيد او البضاري اذا اجتمعوا فلا يحسوا ما وجدوا **واحد** الا لكبير نفقة او عمل في تحليصه فقط
فالزكاة **ش** لما قدم رحمه الله ان الحسن يجب في الركة في جميع الوجوه السابقة ولم ينص فيه
على شرط من شروط الركة المسترطة في المعدن حتى ان يوهمه كلامه وجوب الحسن في هذا فذكر
ان الواجب فيه الزكاة للحسن واختلف عن مالك اذا ادركه بعد الكلفة والموتة فقال الحسن
وقال **في** الموطا والمدونة سمعت اهل العلم يقولون في الركة انما هو دفن الجاهلية ما لم
يطلب بمال ولم يتكلف فيه كبير عمل فاما طلب بمال او تكلف فيه كبير عمل فاصيب مرة واخطي
مرة فليس بركة قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا يريد بقوله ليس
بركة انما هي الركة لا الحس ولا الحس والافقضية الركة باقية عليه وانظر ما الذي
احترز بقوله فقط عند **ص** وكذا حفرة قبر والطلب فيه **ش** قال في المدونة وكذا مالك
حفرة قبور الجاهلية والطلب فيها بن الموان وقال اشرب لا الكره حفرة ونبتهم منها
وسلمهم ما فيها من مال او خرد او ثوب وفيه الحسن وليس حرمته موتى باعظم منها وهم احياء
وهو ما جاور بفعله ذلك في الاحياء منهم قال سحنون قال ابن القاسم وليس بضيق ان فعله
احد ولكن اكرهه بن يونس واختلف في وجه كراهته مالك لذلك فذكر عن ابي محمد انه قال
انما كرهه الطلب في قبور الجاهلية وحفرها خوفا ان يصادف قبر بني او رجل صالح وجي
عن ابن القاسم انه انما كرهه للحديث الذي جال له خلوا على هؤلاء المعذنين الا وانتم باكون فان
لم تكونوا باكين فلا تدخلوها عليهم ولا ينبغي ان يدخل عليهم الا للاعتبار والبكا واما الطلب
الدنيا والموافاة بن يونس وهو احسن وعلى هذا فتقوله كره حفرة قبر اي من قبور الجاهلية
لا حذما فيه مما ذكره اشرب والطلب فيها اي تسع المطالب فيها **ص** وباقيه لما لك الارض
ولو جيسا ولا فلواحدة والادفن المصالحين فلم الا ان يجدد رب دار بها فله **ش**
لما ذكر ان الركة يخرج منه الحسن شرع في بيان من يستحق الاربعة الخماس التي تبقى منه
وليعلموا لان مواضع الركة خمسة **الاول** ارض المسلمين فان كانت مملوكة لمعين فما
وجد فيها فهو له سواء وحده المالك او غير وصيل هو لواحدة بنا على ان من ملك ظاهرا
هديك باطنها ام لا وان كانت غير مملوكة كما لموات فهو لواحدة حكاه البايع عن مالك
وعنه عن الخلاف الثاني ارض العنوة وما وجد فيها فهو للجيش الذي اقتسمها

التمار في بعض النسخ في تحصيله وهو
للتعليم اي تحليصه من لا يفي

بما جع جعل خور
او عندهم الخ

حقيقة النكير او عمل
فيه فانه لو كثرته بوقت
والفعل فيه يبيد الحسن
وتاب عنه عن النكير الركة
الحسن النكير على تحليص
من ارضه ومقتله الحسن
ففيها بغير الخ

عن يونس بن عمار في الركة
انها لا تجوز الا في الجاهلية

اورثتهم فان لم يوجدوا فهو مال جهلته اربابه وقال مطرف وابن الماحيون وابن
نافع لو اجدته وحكي بن شاس عن سمعون انه كاللقطة ويفرق في المساكين وعن اشهب انه
لعامة المسلمين ويخمس في وجه الخمس وقاله بن القاسم في الموازية والثالث ارض الحرب
وما وجد فيها فهو للجيش الذي وصل هذا الواجد بهم الي الدكان الرابع فيما في العرب التي
لم تفتح عبوة ولا اسلم عليها اهلا فما وجد فيها فهو لمن وجدته ويخرج خمسة الخاس ارضه
الصلح وما وجد فيها فهو للذين صالحوا عليها فان وجد في دار احدهم فهو لجميعهم الا ان يجد
رب الدار قوله فان لم يكن رب الدار من اهل الصلح فلا شيء له وهو للمصالحين وحيث حكم به
لم فلا تخمس قاله في المدونة وفي الحلاب انهم يحسوه فتقوله وباقيه لما لك الارض يعني
ارض المسلمين المملوكة لعين وارض العبوة ان وجدته احد من الجيش او ورثتهم وارض الحرب
وارض الصلح ان لم يكن الواجد رب الدار وقوله والا فلو اجدته يعني ان وجد في موات ارض
المسلمين او فيما في العرب او وجدته الصلح في داره وانما قال والادفن المصالحين ليرتفع عليهم
التقصيل الذي ذكره **فان قلت** الشيخ رحمه الله تعالى انما ذكره للتفصيل المذكور في
دفن المصالحين وانت قد ذكرته فيما وجد في ارض الصلح ولا شك ان ما وجد في ارض الصلح
اعم من دفن المصالحين فهل لا صدق كلامه علي نحو ما ذكره **قلت** لا فرق في الحكم بين ما وجد
في ارض المصالحين وبين دفن المصالحين الا في مسيلة واحدة وهي ما اذا وجد الدافن
نفسه او وارثه فانه يختص به عن اهل الصلح لكنها صورة قاصرة قل ان توجد وايضا
فان التفصيل المذكور لا يتصور الا فيما اذا لم يوجد الدافن ولا احد من ورثته فيستوي
حينئذ ما وجد في ارضهم مع دفنهم وقد ساق المسيلة في المدونة كما تقدم وكذلك ساقها
جماعة من الاشياخ كاللخني وبن يونس وبن شاس وغيرهم **فروع** اختلف اذا اشترى رجل
ارضا من اهل العبوة او الصلح فوجد فيها ركا اهل يكون له ا ولم تحكي اللخني عن مالك
انها تكون للبائع دون المشتري وحكي عن ابن القاسم ان ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها
يريد فيكون للمشتري ثم قال وقوله مالك اصاب لان من احط ارضا واحياها فقد ملكها
وملك ما في بطنها ولا خلاف في انه احق به وليس جهلهم به مما يسقط ملكهم عنه وانما يدخل
المشتري في الشراء على المعتاد فجعل الاول لا يزيل ملكه ويوجب له ما في بطنها وان لم ينفذ
وجعل المشتري لا يوجب له شئ اما لم يعقده ولا يسقط ملك الاول لانه لم يقصد بيعه فانظر
كيف حكى عدم الخلاف مع ما قدمه عن ابن القاسم وقوله بعدة وقوله مالك اصاب يدل
انضا علي ان بن القاسم يحالعه في ذلك ثم قال ويختلف اذا استاجر المشتري اجيرا يحفر
له فوجد الاجير ركا اهل يكون للمشتري او للاجير وللبيع **ص** ودفن مسلم او ذمي
لقطة **ش** يعني ان ما كان من دفن المسلمين بعلامته يظهر او من دفن اهل الذمة كذلك
فانه لقطة فيعرف علي سنة التعريف في اللقطة وانما كان الذمي في ذلك كالمسلم لانه محرم
بجرمة الاسلام لدخول تحت ذمتهم وماله تابع في الحرمة لنفسه **ص** وما لقطة البحر كغيره
فلو اجدته بلا تخمس **ش** يعني ان ما لقطة البحر اي طرحه من جوفه الي ساططه كالعنب والبلوط
فهو لمن وجدته ولا يخس وانما قال كغيره إشارة الي ان كلما لم يتقدم عليه ملك لا حد حكمه

كذلك من سائر الحلية التي يلقبها الجرفان راي ذلك شخص فابتدأه غيره فهو لا حذو
 لان الروية لا أثر لها في باب الاستحقاق بخلاف اليد فان تعدد مر عليه ملك فقيل
 هو لما لكانه اذ لم يتركه اختيارا وقيل لواجده لانه مستهلك والخلاف كذلك فيما تركه ربه
 في بر او حر عا جزا عن في محل صعبته صبيعه وقد ذكر بن رشد ما معناه ان الحيوان اذا ترك
 بمصنوع لا يخلو انما ركه من ثلاثة اوجه اولها ان يتركه لمن احذو فلا سبيل له علي احذو من
 احذو ثانيا ان يتركه علي ان له الرجوع فيه فان احذو شخص وعاش عنده ولم يشهد علي
 ذلك فقيل هو مصدق وقيل لا لان يكون ارسله في محل امن وماء وكلاء وعلي بضديته
 فهذا يمين ام لا قولان قال ولا خلاف انه اذا ارسلها في امن وماء وكلاء انه له الرجوع
 ثانيا ان يتركه ولا يتيه له فقيل كالاوي وقيل كالثانية **قال** في العتبية ولا اجر للقيام
 علي الدابة بن رشد يريد اذا قام عليها لنفسه لا لصاحبها ولو اشهد انه انما يقوم عليها
 لصاحبها ان شاء ان يا حذوها ويودي اليه اجر قيامه لكان ذلك له ولو لم يشهد علي ذلك
 فادعاه لصدق وهذا يمين ام لا علي الخلاف في توجيه يمين التهمة **قال** واما النفقة فلا
 شبهة في رجوعه بها **فصل** ومصرفها فقير ومسكين وهو اخرج **ش** اخذ ربه الله
 يذكرك من يستحق الزكاة وما يشترط في احذوها وقد ذكر الله عز وجل انها تصرف لثمانية
 اصناف فقال اما الصدقات للفقراء والمساكين الي قوله وبن السبيل الاية والشيخ رحمه الله
 نقاي سبب كل علمها واحدا بعد واحد علي ما جاء في الاية فقوله ومصرفها اي مصرف الزكاة
 وقوله فقير ومسكين اشارة الي ان الفقير والمسكين صنفان وهذا هو المشهور كما في بقية
 الاصناف **قال** في المجموعة من رواية علي بن زياد عن مالك الفقير والمسكين مفترقان
 فالمسكين الذي لا غني له وهو يبال والفقير الذي لا غني له وهو يتعفف عن المسئلة وقال عنه
 المعيرة الفقير الذي حر حر الرزق والمسكين هو الذي لا يجد غني تغنيه ولا يوطن به فينصرف
 عليه ولا يقوم فيسأل الناس وهذا يدل علي ان المسكين اخرج كما يذكره وقيل هما اسمان
 متراد فان لم يسمي واحد قاله بن الحلاب وحكاة في الجواهر عن عبد الجليل الصابوني عن بن
 زياد **قال** وعلي هذا تكون الاصناف سبعة وقوله وهو اخرج اي والمسكين اخرج من
 الفقير وهو المشهور وقيل الفقير اخرج منه وقد اختلف فيما عتبار به احد هاتين الاخر وقد
 تقدم ما حكاة بن زياد والمغيرة عن مالك **وقال** بن حبيب سمعت محمد بن سلام يقول الفقير
 الذي له علة من مال والمسكين الذي لا شيء له بن يونس وقاله عبد الوهاب **وقال**
 ابن ابي الفقير اخرج لقوله نقاي اما السفينة فكانت لمساكين فثبت لم شأ ودلينا قوله
 نقاي او مسكينا وامر به يريد ان الحاجة يريد ان الحاجة بلغت به الي ان لصق بالتراب
 من غير حائل وقد سمي الواحد لليسير فقيرا في قوله الشاعر اما الفقير الذي كانت
 حلوبته وفق العيال فلم يترك له سيده فجعل له حلوبة قال الاحفش والفقير ما حذو من
 قولهم فقدرت له فقره من مالي اي قطعت له قطعة فيكون الفقير من له قطعة من المال
 وتجاب عما عسكوا به بان المراد بالمساكين المذكورين في الاية المفقرون كقوله نقاي
 وضربت عليهم الذلة والمسكنة وذلك لا ينافي العنا ومعني الاية لطافة لم تدفع الملك عن غضب

عن

عن ابن القاسم في العتبية واذا قلنا بعد ما عطا به من هم لا خلاف في عد بني هاشم فانه
دونهم من الال وعدم عد بني غالب فاقوم وفي عد من بينهما قولان عد هراشبه واقتصر بن
القاسم في الموازية على بني هاشم هكذا قال في الجواهر وعزا التوسني الاول لا صبح قال وعليه
مذهبه لا يجوز ان ياخذ الزكاة الال بكر ولا ال عمر ولا ال عثمان اذا كانوا مجتمعون مع النبي صلى
الله عليه وسلم في غالب وعلى مذهب بن القاسم يجوز ان ياخذوها اذا لا يجتمعون معه صلى الله
عليه وسلم في هاشم قال في المقدمات وهو صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر اس
كنانة بن خزيمه ابن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وروي هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم واتفق على ذلك اهل العلم بالنسب ولم يختلفوا في شيء منه واختلفوا فيما بين
عدنان واسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام وفيما بين ابراهيم وادم عليهما السلام اختلافا كثيرا وروي
عن ابن عباس انه قال فيما بين معد بن عدنان واسماعيل ثلاثون اباا نظر المقدمات في باب
الجامع فانه اطال النفس في ذلك طولا لا يحمله هذا المختصر وانظروا ذكر الشيخ نبوة المطلب
مع انهم داخلون في نبوة هاشم وهذا لا يكتفي بذكر نبوة بني هاشم لانه يلزم قطعاً ان من كان خارجاً
عن نبوة هاشم يخرج عن نبوة المطلب لانه يلزم من نفي العام انفي الخاص بخلاف العكس ولعله
يشير الى ما وقع لاشبه من استثنائهم لانه عليه السلام اعطاهم من سهم ذوي القربى من دون
ساير العرب لما حرموا من الزكاة وقوله كعب على عدم انما ذكره هذا مع ما قبله لا شتر الكما في
المنع اي فكما لا يجوز ان يعطى لال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان تحسبها على عدم ومعنى
ذلك ان يكون له دين على معد فيحسبه من زكاته وما ذكرناه من المنع هو ظاهراً هو المذهب
وقد صرح بن القاسم بعدم الاجزالية لاقبته له وقال اشبه بجزي بن عبد السلام لانه لو دفع
اليه الزكاة جاز له اخذها من دينه الشيخ وينبغي ان يكون ذلك مع عدم التواطى واما مع
التواطى فلا يجوز جاز لمولاهم وقادر على الكسب ومالك المضاب ودفع الزكاة منه وكفاية سنة
وفي جواز دفعها للدين ثم اخذها تردده في المشهور جواز اعطاء الصدقة لموالي ال النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مذهب بن القاسم خلافا لمطوف وابن الماجشون وابن نافع واصبح قال اصبح اصبحت
علي بن القاسم بتولية عليه السلام مولي القوم منهم فقال قد جاز ابن اخ القوم منهم واما
تفسير ذلك في الحرمة والبرو اخذ الرحمن المنع لما صححه الرمذي ان الصدقة لا تحل لنا ولا لموالي
واما اعطاؤها للفقراء على التكسب فالمشهور جواز خلا فاليجي بن عمر قوله عليه السلام لا تحل
الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي قال الرحمن من له صفة تكفيه وتكفي عياله لم يعط ولا فرق بين
ان يكون غنيا عياله او صفة فان لم يكن فيها كفاية اعطى تمام الكفاية فان كسدت فهو كالزمن اي
فيجوز ان يعطى وان لم يكن له صناعه ولا يجد بالموضع ما يحتقر به اعطى الزكاة وان كان يجد
ما يحتقر به لم تكلف ذلك كان موضع الخلاف فيجوز له الاخذ بالقران لانه فقير لا بالسنة
واما اعطاها له مالك المضاب فهو المشهور وتقدم عن مالك بن وايز المعيرة خلافاً واما
جواز اعطاء اكثر من المضاب فقد اجزاه بعض الاسانخ على المشهور على مقابلة لا يعطى بضاً
اللمني واختلف هل يعطى الفقير بضاً با قال واري ان ينظر الى ذكوات الناس بذلك البلد فان

هذا النسب النبي صلى الله عليه وسلم

المطاب وبقني يقول المطاب بن عمر
وهو اخو هاشم وبنو هاشم وبنو هاشم
بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب
بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر
بن مالك بن النضر اس كنانة بن خزيمه
ابن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن
معد بن عدنان واسماعيل بن ابراهيم
عليهما السلام وفيما بين ابراهيم وادم
عليهما السلام اختلافاً كثيراً وروي
عن ابن عباس انه قال فيما بين معد بن
عدنان واسماعيل ثلاثون اباا نظر
المقدمات في باب الجامع فانه اطال
النفس في ذلك طولا لا يحمله هذا
المختصر وانظروا ذكر الشيخ نبوة
المطلب مع انهم داخلون في نبوة هاشم
وهذا لا يكتفي بذكر نبوة بني هاشم
لانه يلزم قطعاً ان من كان خارجاً
عن نبوة هاشم يخرج عن نبوة المطلب
لانه يلزم من نفي العام انفي الخاص
بخلاف العكس ولعله يشير الى ما وقع
لشبه من استثنائهم لانه عليه السلام
اعطاهم من سهم ذوي القربى من دون
ساير العرب لما حرموا من الزكاة
وقوله كعب على عدم انما ذكره هذا
مع ما قبله لا شتر الكما في المنع
اي فكما لا يجوز ان يعطى لال النبي
صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان تحسبها
على عدم ومعنى ذلك ان يكون له دين
على معد فيحسبه من زكاته وما ذكرناه
من المنع هو ظاهراً هو المذهب وقد
صرح بن القاسم بعدم الاجزالية لاقبته
له وقال اشبه بجزي بن عبد السلام
لانه لو دفع اليه الزكاة جاز له اخذها
من دينه الشيخ وينبغي ان يكون ذلك
مع عدم التواطى واما مع التواطى
فلا يجوز جاز لمولاهم وقادر على
الكسب ومالك المضاب ودفع الزكاة
منه وكفاية سنة وفي جواز دفعها
للمدين ثم اخذها تردده في المشهور
جواز اعطاء الصدقة لموالي ال النبي
صلى الله عليه وسلم وهو مذهب بن
القاسم خلافاً لمطوف وابن الماجشون
وبن نافع واصبح قال اصبح اصبحت
علي بن القاسم بتولية عليه السلام
مولي القوم منهم فقال قد جاز ابن
اخ القوم منهم واما تفسير ذلك في
الحرمة والبرو اخذ الرحمن المنع لما
صححه الرمذي ان الصدقة لا تحل لنا
ولا لموالي واما اعطاؤها للفقراء
على التكسب فالمشهور جواز خلا
فاليجي بن عمر قوله عليه السلام لا
تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي
قال الرحمن من له صفة تكفيه وتكفي
عياله لم يعط ولا فرق بين ان يكون
غنيا عياله او صفة فان لم يكن فيها
كفاية اعطى تمام الكفاية فان كسدت
فهو كالزمن اي فيجوز ان يعطى وان لم
يكن له صناعه ولا يجد بالموضع ما
يحتقر به اعطى الزكاة وان كان يجد
ما يحتقر به لم تكلف ذلك كان موضع
الخلاف فيجوز له الاخذ بالقران لانه
فقير لا بالسنة واما اعطاها له مالك
المضاب فهو المشهور وتقدم عن مالك
بن وايز المعيرة خلافاً واما جواز
اعطاء اكثر من المضاب فقد اجزاه
بعض الاسانخ على المشهور على
مقابلة لا يعطى بضاً اللمني
واختلف هل يعطى الفقير بضاً با قال
واري ان ينظر الى ذكوات الناس
بذلك البلد فان

كان يخرج به زكاة واحدة في العام وسع له في العطاء ما يري انه يعنيه مثل ذلك الوقت
 اذا كان في الزكاة متسع لذلك وان كان يخرج به زكاة تان العين والزرع اعطي من الاولى
 ما يبلغه الثانية اذا كان فيه محل لذلك وان كان يخرج به زكاة العين والحرث والماسية
 اعطي من كل واحدة ما يبلغه للاحري وخوم للتونسي فمن اعطي نصيبا من الماسية الا انه لا يكتفي
 بجميع سنته لخص الماسية هل يجوز ان يعطي بعد ذلك ما يكفيه لسنة ام لا اذا كان لا يدخل
 عليه في بقية سنته شي قال واما اعطاؤه في مرة واحدة ما يكفيه لسنة اذا لم يكن يدخل
 عليه فيها شي فهو خفيف ولو كان اكثر من النصاب وهو موافق للام الممن والي هذا اشار بقوله
 وكفاية سنة ولا بد من اخذ في كلامه وتقدر به وجاز دفع الزكاة لمولاهم ولما در على الكسب
 ولما كان نصاب وجاز دفع نصاب فاكثروا دفع كفاية سنة واما قوله وفي حوار دفعها مدني
 ثم اخذها تردد فيشير به الى ما تقدم من حكاية بن عبد السلام من الجوان وقال الشيخ هذا
 مع عدم التواطي واما مع التواطي فينبغي ان لا يقال بالاجزاة انه كن لم يعط شيئا ثم قال ولو فصل
 فصل فان كان لا يمكنه الاخذ اصلا فلا يجزي وان كان يأخذ بلا مشقة فيجزي وان كان يأخذ
 بمشقة فيكره له ابتداء حوق المحدة وتجزي ان وقع لما بعد **مر** وجاب ومفرق حرعا لم يعدل
 حكما غيره هاشمي وكافروا وغنيا وبدي به واخذ الفقير بوضعيه **ش** هذا هو الصنف الثالث
 من اصناف المستحقين لاخذ الزكاة وهم العاملون على الزكاة جبايتها ومقرقوها وكذلك
 الكاتب والحاشر قاله بن شاس ويسترط ان يكونوا احرار مسلمين ولا يجوز استئصال عبد
 ولا كافريها قال محمد اذا حق لها في الزكاة فان استعملها رجع عليها بما اخذاه واعطيا اجرهما
 من النبي وقال احمد بن نصر بن محمد قبيلا على العتي واستدل بما قاله بن عبد الحكم ان الجاسوس
 المصراي يعطي منها ثقله الممن قال ولا اري ان يمنع استئصال العبد والمصراي عليها وان
 ياخذ العوض منها لان كل واحد منهما بايع لمنفعة فباخذ العوض منها قبا على العتي به
 واما العدالة والعلم حكما فنص بن شير على استئصالها كما اشار اليه واما استئصال كونه
 غيرها هاشمي فقد نص الممن وغيره على منع استئصال النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام
 لعبد الله بن عبد المطلب بن الحارث والفضل بن عباس وقد سالا ان يستعملهما على الزكاة
 فقال ان الصدقة لا تخذل محمد اما هي او ساح الناس اخرجهم مسلم ثم قال وذلك تنزيه
 واعظام حرمتهم لان اخذها على وجه الاستئصال عليها لا يخرج من او ساح الناس والاذلال
 في الحرمة لها وفي سيرها وحكي في الدخيرة عن احمد بن نصر حوار كونه من آل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قبا على العتي والعزق انها احبة له فلا تنافي العنا وكونها او ساح الناس تنافي
 آل البيت لنفسهم واما جواز استئصال العتي عليها واعطاؤه منها فلعله عليه السلام لا يحل لغني
 الاخذة لخاص في سبيل الله او لعمال عليها او لغاير الحديث ذكره الممن ولا اشكال في تبديده
 لانه المحصل لها فهو مقدم على غيره حتى انه لو حصلت له مشقة وجبا بالشي اليسير الذي
 يري انه لا يساوي مقدار اجرته لاخذ جميعه ولاشي لغيره الممن ويبد العاملون لانهم
 كالاجرام الفقراء المساكين على العتي لان سر الحلة افضل فاذا وجدت المولقة قد موافقا
 العذ وان خشي على الناس من السبيل اذا كان يلحقه ضرر مقدم على الفقير لانه في وطنه وهو

من جمع الثمن من هذه الزكاة

علمه على النبي

الحمد لله الذي جعل في القلوب نوراً وهدى للناس
بما عطفه على خلقه من رحمته وهدى له
منه ما هو لا يدرك ولا يحصى له

وَمَنْ يَعُوذْهُمَا وَبِالْبَرِّ يَقُمْ أَنْظِرْ الْعَمَلِ

فما رزقني من رزقي اليوم
اعلموا اني ما انا غلام

ص
مشغولان و افشار
عزیزان و بفرمان
بجای هر چه

بن الحاجب وحكي بن يونس عن عيسى بن دينار انه اذا كان معة في غزوه ما يعينه وهو غني
 ببلده انه لا يأخذ من الزكاة وحكي عن ابن القاسم ما تقدم في المشهور ثم قال في رواية اصبح
 لا احب له ان يقبل ذلك فان قبل فلا بأس به اللهم ان اذا كان الغزاة في حواله العدو ومعين بذلك
 الموضع فانهم يستألفون بالعطاء من الزكاة على قيامهم بذلك الموضع ولو كانوا غنيا وقوله لجاسوس
 يريد انه يصرف منها للجاسوس لانه ساع في مصالح المسلمين واعلاكلة الدين وقد تقدم عن ابن
 عبد الحكم انه يأخذ منها ولو كان كافرا وقوله لاسور ومركب هذا هو المشهور وقال محمد بن عبد
 الحكم انه يأخذ منها ولو كان كافرا يبيش منها المراكب للغزو ويعطى منها كذا التواني ويبيش منها
 حصن على المسلمين ويجعل منها نصيب قلسلاح والمساوي والخيال والمجنقات وما يحتاج اليه
 في حواله الخندق ثقله اللهم وقال عنه ايضا لو حصر قوم من العدو وقوم على المسلمين لا قوة لهم
 على دفعهم مضاحلوهم على مال جاز اعطاهم من ذلك وراي ان ذلك كله داخل في عموم قوله تعالى
 وفي سبيل الله **ص** وعزب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجد مسلما وهو ملي ببلده وصدق
 وان جلس نزعته منه كغاز وفي غار لم يستعني تردد **ش** هذا هو الصنف الباقي من الاصناف
 الثمانية وهو المروءة بقوله تعالى ومن السبيل والصحيح لا قال انه العزيب وقال ابن عبد
 البر المشهور ما وى عن مالك انه الغاري وصنف يعطى احدهما في الآية على الاخر اللهم
 ويعطى بيلاثة شروط اذا لم يكن سفره في معصية وكان فقيرا بالموضع الذي هو به وان
 كان غنيا ببلده وكان لا يجد من يسلفه واليه اشار بقوله ومحتاج الي قوله وهو ملي ببلده
 وانما اشترط احتياجه دون الغاري لان القصد ان يصل الي وطنه فاذا كان معة ما يسلفه
 فلا حاجة تدعوه الي ذلك بخلاف الغاري فان القصد به الارهاب ولان اخذته في معني
 المعاوضة والاجرة كما تقدم وهذا اختيار بن وهب بن يوسف قال بن المواز وقال
 اصبح عن ابن القاسم يعطى منها بن السبيل والغاري وان كان غنيا بموضعها ومعهما ما
 يكفيهما قال واجب الي لهما ان لا يقبل ذلك فان قبل فلا بأس به بن يونس ولا يعطى منها بن
 السبيل حرج في معصية وان خشي عليه الموت بطريق تلك المعصية وان كان يريد قتل
 انسان او هتك حرمة لم يعط ولا يعطى ما يستعين به على رجوعه الا ان يكون قد تاب
 وخاف عليه الموت في بقاءه ان لم يعط **قلت** وهذا اشار اليه اذا كان عاصيا بسفره
 واما اذا اعصى في السفر فينبغي ان لا يكون ذلك مئرا في عدمه الاخذ كما تقدم في البيتيم والقصر
 في الصلاة اذ لم يشترط في صنف من الاصناف انتفا المعصية اللهم واختلف اذ اوجد من يسلفه
 وهي غني ببلده فقال مالك في كتاب بن سحنون لا يعطى وقال بن القاسم في كتاب محمد يعطى
 وقال محمد بن عبد الحكم ليس عليه ان يسلفه لانه يخاف تلف ماله ويبقى الدين في ذمته
 الا ان يجد من يسلفه على انه ان سلم ماله والا فهو في حل فلا يعطى حينئذ قال وهذا احسن
 وقال في موضع اخر ان ادعي انه بن السبيل صدق اذا كان على هبة الفقير قال مالك
 في المجموعة قال وان يجد من يعرفه قوله وان جلس نزعته منه الي اخره هكذا قال اللهم
 ونصه وان اخذها لعز واجهام جلس اسر نزعته منه لان العز وفي معني المعاوضة
 فان لم يوف به ردت وكذلك بن السبيل ياخذ ما يحمل به لبلده فلا يفعل نزع منه الا ان

تمام

بن سحنون لا يعطى

يكون ذلك يسوغ له لفقره وان لم يكن بن السبيل قوله وفي غار من يستغني تردد اي اذا
احذ ما لا يقضي به دينه فاستغني قبل ادايه هل يتزعم منه ام لا تردد الغني في ذلك
لان قال وفي ذلك اسكال ولو قيل يتزعم منه لكان له وجه **مس** وندب اثار المصطفيون
عموم الاصناف والاستنباط وقد يجب **مس** هكذا قال مالك يورث في الزكاة اهل الحاجة قال ابن القاسم
ولا يرشح لغيرهم من لا يستحق الزكاة قال مالك وجه فتمت المال ان ينظر الوالي الى البلد الذي
حي فيه المال فان كانت البلاد متكافئة في الحال اثر اهل ذلك البلد فيقسم عليهم واثار الفقراء
علي الاغنيا ولم يخرج منها الى غيرها الا ان يفضل عنهم فضله فتخرج الى غيرهم قال وان بلغه عن
بعض البلاد سنة وحاجة تزلتهم فليعط اهل ذلك البلد الذي حي فيه المال ويوجه جله
الى الموضع المحتاج الغني يبدأ من الزكاة باجر العاملين ثم الفقراء والمساكين علي العتق لان سد
خلة المؤمن افضل ولا ن ذلك من حق من وجبت عليهم الزكاة ان لا تصرف ذكواتهم لغير الفقراء
الا بعد سد خلتهم لان اصرفها الى غيرهم يوجب عليهم المواساة لا وليك الفقراء قبل العام الثاني
ثم ذكر ما حكينا عنه في باب العامل وقوله دون عموم الاصناف اشارة الى مذهب من يري
نعمهم جميعا عند وجودهم ووجوبها وهو قول الشافعي وقال اصبح منا يستحب ذلك لبلال بن رباح
العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين سد الخلة والاعانة علي العز ووفاء الدين وغير ذلك
ولما يري من بركة دعا الجميع بالكثرة ومصادفة ولي فيه قاله صاحب الطران ومنشأ الخلاف
اللازم الذي في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء اهل بيتك كقولنا المال لزيد اوه
لاحتصاص الحكم بالثمانية كقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله عليه السلام صوموا لرويته
اي الطلاق والصوم مختصان بهذا الوقت فليس في الآية تعرض للملك وهو الظاهر لما فيه
من عدم المخالفة لظاهر اللفظ بما اجعنا عليه من انه اذا اوجد الاصنف واحد دفعته لم
اجمعا وانه لا يجب استيعاب الصنف الواحد بالاجماع بل قال الشافعي يدفع لثلاثة من كل
صنف وهاتان الصورتان ههنا ما يقوله من التملك قال في النوادر ومن المجموعة قال
المعيرة وعنه عن مالك ان الاصناف المذكورين في الصدقة ليس هو قسم بل اعلام باهلها
قوله والاستنباط اي ان الاستنباط يستحب كما يستحب اتيار الاحوج قال في المدونة
قال مالك ولا يعجبني ان ياتي احد بقرعة صدقة ماله خوف المحدة والثنا وعمل السرافض
ولكن يدفع ذلك الي رجل يثق به فيقسمه وفي الجواهر اذا كان الامام بعدل في الاحد والآخر
لم يبع احدا ان يتولى المصروف بنفسه في الناض ولا في غيره بل يدفع بركة الناض للامام
لاحتياجها الي الاجتهاد في التعيين للاصناف وتحقيق صفاتهم وشروطهم وتعيين البلدان
لي الحاجات وهي امور لا يطلع عليها الا ولاية الامرغا لبا قال وامان ذكاة الحرث والمأسنة فيبعث
الامام في ذلك وقيل زكاة الناض الي اربابه وقال بن الماجنون ذلك اذا كان المصروف
الفقراء والمساكين خاصة فان احتيج الي صرفها لغيرها من الاصناف لاداء الاجتهاد الي ذلك فلا
يصرف عليهم الا الامام ثم حيث قلنا للمالك تغرفها فالفضل له ان يوليها غيره ليس من
المجدة الا ان لا يكون عارفا بمصارفها فيعين عليه رداها الي غيره وهذا معنى قوله
وقد يجب **مس** وكرة له حينئذ تخصيص قربه **مس** اي وكرة له حين ياتي بقرعة صدقة ثم ان يخص

اي العسر منه لا يعنى على معنى الكرامة
فمن مقرر الفقهاء ويظهر انه يبعث من الكرامة
بل يجوز

بقرعة

قرينه قال في المدونة قال مالك فاما من لا يلزمه نفقته من قرابته فلا يجزي ان يبي هو اعطاه
 ولا بأس ان يعطيه من يبي نفقته بغير امره كما لا يعطي غيره ان كانوا لها اهلا قال ابن عباس
 وصية ان اعطى قرابته من زكاته على الصحة كما يعطي غيره اجزاه وقاله بن المسيب وغيره واكثر
 شان ما لك فيه الكراهة لحوق المحدة ولو صح ذلك عندنا لم ارب به باس بن حبيب وروي مطرف عن مالك
 انه لا بأس ان يعطي قرابته من الزكاة اذا لم يعط من يعول قال ورايت مالك يعطي قرابته من زكاة
 وروي الواقدي عن مالك وغيره ان افضل من وضعت فيه زكاته اهل بيته الذين لا يقول قال
 بن حبيب وله ان يوسع عليهم اذا كانوا فيهم التعفف والقتلح عبد الوهاب وكثيره دفع
 جميع زكاته اليهم فان فعل اجزا بن ررقوت اما من لم يكن في عياله فلم يحتل قوله انه يجوز صرف
 الزكاة اليه اذا اولى ذلك غيره واختلف قوله اذا اولى هو ذلك فروي بن القاسم كراهته
 بخافة المحدة او مخافة ان يؤثرهم بذلك ثم ذكر المقولين كما تقدم **مر** وهل يمنع اعطائه وجهه
 روجا او كبره تاويلان **مر** اختلف في قوله في المدونة قال ابن القاسم ولا تعطى المرأة زوجها
 من زكاته هل هو محمول على المنع كما ذهب اليه البخاري او على الكراهية كما ذهب اليه بن القاسم
 وبعض اشياحه وهو معنى قوله تاويلان وقال اشهب اكره ذلك فان اعطته ولم يرد ذلك
 عليها فيما يلزمه من نفقتها اجزاه وان رد ذلك اليها فيما يلزمه لم يجزها وقال بن حبيب
 ان كان يصرف ما اعطته فيما يستعين به في كسوة نفسه ومصلحته اجزاه وان كان يصرفها
 شيئا من ذلك فيما يلزمه او فيما لا يلزمه لم يجزها بن يونس قال بعض المتأخرين اذا اعطى
 احدا الزوجين صاحبه ما يقضي منه دينه اجزاه لان منفعة ذلك لا تعود الي المعطى ولعله
 يشير بذلك الي البخاري فانه قال ذلك **مر** وجاز اجزاه ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقتيه مطلقا
 بقيمة السكة ولو في نوع لا يصاغة فيه وفي غيره **مر** قال بن محرز في تبصرته ما معناه لا خلاف
 في اجزاه اجزاه الورق عن الذهب ولا في العكس الا ما وقع من الكراهية في اجزاه الذهب
 عن الورق انتهى وحكي الباقي عن سمعون وابن لبابة انه لا يخرج الذهب عن الورق وظاهرة
 المنع قال سمعون واجزاه الورق عن الذهب اجزاه من العكس قال في النوادر حكاها عنه
 بن عبد وسر وزاد فيه لانه قد يري في الدينار ان يفرق على جماعة فيصرف له ذلك وحكي بن
 بشر في ذلك ثلاثة اقوال ثانيا لها يجوز اجزاه الورق عن الذهب بخلاف العكس والحوالة
 مطلقا هو المشهور وهو مذهب المدونة ومنشا الخلاف هل هو من باب اجزاه القيمة
 فيمنع او لا فيجوز وراي في الثالث ان الورق اسير على الفقر بخلاف العكس بن راشد
 والقول بالمنع مطلقا لما قل عليه في المذهب بن محرز فان اجزاه عن العين عرضا لم يجز
 عند ابن القاسم واجزاه عند اشهب اذا لم يحجب نفسه وكذلك الخلاف اذا اجزاه عرضا
 عما يلزمه من زكاة ما شية اوجب وان اجزاه عن العرض عرضا عينا فانها لا تختلف في
 الاجزاه الكراهية ابتداء انتهى فان اجزاه عرضا او طعا ما رجع على الفقير به ودفع له
 ما وجب عليه فان فات بيد الفقير لم يكن له شيء عليه لانه سلطه على ذلك وهذا اذا علم
 بانه زكاة والام يرجع مطلقا لانه منطوق قاله مالك وقوله بصرف وقتيه مطلقا يعني
 سوانة من الصرف الاول ام لا بن عبد السلام وهو المشهور وذكره في النوادر عن

من سوا هذه الزوج وروية فلا يجوز زكاتها عن غيره بنعته
 عن ابن عباس في قوله قبل ردم كفاية بغيره واذا

بن الموار قال وهو القياس قال في المقدمات وهو مذهب المدونة الحنفي وغيره وهو
 خطأ وقال في الواضحة يخرج عن ذلك بصرف يومه ما لم ينقص صرف يومه عن عشرة دراهم
 في الدينار فيخرج عن صرف عشرة وكذلك من لزم ديناراً فإراد أن يخرج عنه دراهم وهنأه
 هو المشهور عند ابن الحاجب وقيل يعتبر الصرف الأول مطلقاً وهو كل دينار بعشرة دراهم
 قاله في المعونة ونقله الشيخ أبو بكر الأبهري عن بعض أصحابنا وقوله بقيمة السكة مراده هذا
 أن من وجب عليه جز دينار مسكوك في زكاته فإن وجدته مسكوكاً أحزجه وإن لم يجدته كذلك وإراد
 أن يخرج ورقاً أحزج قيمة ما وجب مسكوكاً باتفاق حكماء ابن راسد وابن عبد السلام وإن أراد
 أن يخرج ذهباً فلا يلزمه أحزج قيمة السكة عند ابن حبيب لأن الزكاة إنما تعلقت بالعين لا
 لا بالسكة وقال ابن القاسم يلزمه ذلك وهو الأصح لأنه لما ثبت للعقرا حق في السكة إذا أحزج
 ورقاً يجب أن يثبت مثل ذلك في الذهب وقوله ولو في نوع لا صياغة فيه يعني أن الزكاة
 إذا وجبت في نوع غير مصوغ كالنبت والسبايك ونحوها وإراد أن يخرج عن الذهب ورقاً
 أو بالعكس فإن ذلك جائز وانظر هذا المبدأ لغة راجعة إلى الأباحة ويكون المعنى وجاز أحزج
 ذهب عن ورق وعكسه ولو في نوع لا صياغة فيه كما تقدم وأيضاً راجعة إلى قوله بقيمة
 السكة وهو الظاهر ويدل عليه ما يأتي وأما المصوغ فإنه يخرج عنه المسكوك بالوزن لا بالقيمة
 على المشهور كما لو كان عنده مصوغ وزنه مائة وثلثمائة وتسعة عشر وقد حكى الحنفي
 الخلا في ذلك وهو هل يخرج قيمة ما وجب عليه من ذلك مصوغاً أو يخرج الذهب دون
 الصياغة فيخرج رتبة ذلك الجز في الجودة على أنه غير مصوغ بن يوسف قال بن القاسم وإن
 اشترى مدبراً ذهباً أو فضة قيمتها ألف درهم ووزنها خمس مائة رطل وزنها لا قيمتها
 وإن كثرت وقد قال مالك فيمن اشترى حلياً للتجارة ذهباً أو فضة أنه يركب وزنه لا قيمته
 قال ابن القاسم ويدل على هذا الواضح أنا مصوغاً وزنه عشرة دنانير وقيمتها بصياغة عشرة
 ولا مال له غيره ويتم له عند ذلك حول أنه لا زكاة عليه فيه إلا أن يبيعه بعد الحول بما يجب فيه عليه
 الزكاة فيركبها ساعة بعده وقال مالك بن يوسف وحكي لنا بعض الفقهاء العزوين أنه قال
 سألت أبا محمد وأبا الحسن عن رجل له حلي وزنه عشرة دنانير وأهل يخرج قيمة ربع عشره من الفضة
 على أنه مصوغ أو أنما يلزمه وزن ربع عشره بتر أو قيمة ربع عشره من الفضة على أنه غيره
 مصوغ فقال لا بل يخرج ربع عشر قيمته على أنه مصوغ لأن المساكين شركاء به لم ربع عشره فيأخذون
 قيمة ذلك قلت أو كثرت بن يوسف يريد فضة قال لا فإراد أن يخرج عن عشرين ديناراً ربع
 عشرها فإنا يخرج قيمة ذلك على ما يسوي في جودة عينه وسكتة ولو أراد أن يخرج عن مثل وزن
 ذلك بتر أهو الفضة في القيمة من ربع عشر المسكوك لم يكن له ذلك الذي قال مالك لا ينظر إلى
 القيمة وإنما ينظر إلى الوزن فيها دون العشرين ديناراً لأن الأصل في زكاة العين الوزن لا
 لا القيمة بن يوسف وهذا قول جيد ولكن ظاهر الكتاب خلافه وهذا معني قوله وفي غير تردد
 أي وفي المصوغ يخرج عنه المسكوك تردد في مراعاة قيمة الصياغة وعدم مراعاتها قال
 بن يوسف وأختلف أبو عمران وابن الكاتب العزوي في زكاة أنية الذهب والفضة والذي
 يحصل من أقوالهم أن بن الكاتب كان يرى أنه إن أحزج ورقاً وهي ذهب أو يخرج

القيمة على انها مصنوعة وان اخرج ذهب فيخرج قد رتلك القطعة التي تدرمه
 لو قطع منها واحد من عينا وقال ابو عمران انما عليه اء اخرج عنها ورقا قدر قيمته تلك
 القطعة بن يونس وهذا لانها بكسر في كالتبر ووجه الاحتمال المسكين شر كاله في عينا كما
 قالوا في الحلبي انتهى **فان قلت** هل لا حلت له قوله في غيره بردد على مسيلة بن الكاتب
 واي عمران **قلت** انما معناه من ذلك كونها حصا المسيلة بالمصوغ المحرم ومسيلة اي محرم
 واي الحسن في المصوغ الجائر فكان حمل قوله الشيخ عليها اولى وايضا فان الحكم يوجبها في مسيلة
 بن الكاتب لان من قال في الجائر بركاة القيمة لقوله في المحرم من باب الاولي ومن قال **ق**
 بركاة الوزن يحتمل ان يقول في الاخرى به او بغيره **ص** لا كسر مسكوكه الالسبك **س** هذا يخرج
 من قوله وجاز اخرج ذهب عن ورق اي لا كسر مسكوكه فانه لا يجوز ولا خلاف انه لا يجوز
 كسر الكامل لان في قطعه فساد السكة المسلمين دراهم كانت او دنانير كان القطع ظاهرا او
 غير ظاهرا واحتل في الرباعي وشبهه هذا يجوز كسره او يبيع كالكمال بن عبد السلام والآخر
 عدم الجواز ولا فرق في الحقيقة بين الكل والجز لان المانع من القطع في الكامل كونه مسكوكا
 لا كونه كاملا وقوله الالسبك اي فيجوز الحاجة الي ذلك **ص** ووجب بينها **س** لقوله عليه
 السلام انما الاعمال بالنيات ولا بها عبادة متنوعة اي ومن وفعل وحكمة اجاب النية القيمة
 بين مراتب العبادات او بين العبادات والعبادات فاحتاجت الزكاة اليها لتمييزها عن الهبة
 والكفارات والنفقات وهذا مؤل ماله وعينه قال في الدخلة وقال بعض اصحابنا لا تنفق
 الزكاة الي النية قياسا على الديون والاجزائها مع الاكراه وعن لا يتاتي منه النية كالمجنون
 ولان الفقرا كالشركاء لا يحتاج في الرد لشريكه الي النية قال في الجواهر ويؤي
 ولي الصبي والمجنون ومنشأ الخلاف في وجوب النية وعدم وجوبها هو ان الزكاة فيها شائتان
 فن راي الخفاج في قدر مخصوص على وجه مخصوص ولا يعقل معناها كالعبدية المحصنة او وجب
 النية ومن راي ان المراد بها رفق الفقرا وذلك معقول المعنى لم يوجب فيها النية والاجماع على
 وجوبها في محض العبادة كالصلاة والصيام وعلى نفقاتها فيما يخص لعباد العباد كالديون
 والودائع والغصوبات **ص** وتفرقها بموضع الوجوب او قربة الا لا عدم فاكترها له باجرة
 من التي والابيعت واستري مثلا كعدم مستحق وقد لم يصل عند الحول **س** اي وجب له
 تقديرها قتها بموضع وجوبها قال في الجواهر ولا يجوز نقلها عنه فان لم يجد في بلده
 الوجوب من يدفعها له او وجد وفضل من المال ففضل او كان عندهم اخرج منهم نقل
 ذلك او ما فضل منه الا لا اخرج وهذا معنى قوله الا لا عدم أي الا ان يكون بعض
 ماكن اسد حاجة من بلد الوجوب فان اكثر الزكاة تنقل له وقال **ص** سحنون لا يجوز نقلها
 ولا يجزي ان نقلت والمذهب خلافه وفي المدونة ان ما فضل ينقل الي اقرب البلدان
 وقوله باجرة من التي قال في الجواهر حيث قلنا بنقلها فزوي بن القاسم ان الامامة
 تنكاري عليها من التي وقال بن القاسم لا تنكاري عليها ولكن يبيع ذلك ويستري مثله
 في الموضع وفي العتبية عن مالك فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو موضع ليس فيه
 مساكين انه يحمله الي المساكين ويكره من عنده حتى يبلغه وقوله والابيعت واستري

وقد عرفت انما ملو دعيها بعد ذلك للمساكين
 نية الجواز الاحتياط بالنية اذ لم يقع

التي في منع مستحق نقل الزكاة
 واربع الاعاقر المقتضية الجواز
 بل هو اجمع ان كان لها هذا لشغلها
 اشترى وامتناع النية في المدونة اليها
 وهذا اذا نقلت من مائة الف في
 دونه وهو في العلم بوجوبها
 واقتطاعها في بلدها

المطالع او خنزير او مسكوكه او غير ذلك

مثله يعني وان لم يكن ثم في اوله يمكن نقلها بيعت الي احده وقوله كعد مستحق اي
وكذلك الحكم اذا لم يكن مستحق في بلد الوجوب وقد تقدم وقوله وقد لم يصل عند الحول
يعني ان الزكاة اذا نقلت من بلد الوجوب الي غيره فانها قد قبل الحول بمقدار ما يكمل عند
وصولها الي ذلك البلد وهو قول بن المواز وقال الباقي لا يقيد من قبل الحول ولا يرسلها الا بعد
وجوبها **ح** وان قدم معشر او ديناً او عرضاً قيل العتق او نقلت له ونهم او دفعت باجتهاد
لغير مستحق وتغذر ردها الا الامام او طاع بدفعها لغيره في صرفها او بقيمة **ش** يعني وان
قدم زكاة معشر وهو الزرع او زكاة دين قبل قبضه او زكاة عمن اي من عروض الاحكام
قبل بيعه لم يجزه امام مسيلة الزرع فقد قبض عليها ابن العربي نقله عنه في الجواهر واما
مسيلة الدين والعرض فذهب المدونة منها عدم الاجزاء كما ذكرناه قد يطول قبض الدين
وبيع العرض ولا شبه الحول فيها قيا على احوالها قبل الحول بيسير وقيل بالترك فيجزيه
في الدين لان له تسلطاً على قبضه خلافاً للعرض لانه لا قدرة له على بيعه باخرا وقوله
قبل قبضه اي قبل قبض الدين وقبض ثمن العرض وقوله او نقلت له ونهم يعني اذا كان
في البلد الذي وجبت فيه الزكاة محتاجون ونقلها الي من هود ونهم في الاحتياج فانها لا تجزى
الباقي وهو المشهور وفي المجموعة لا بأس ان يبيع الرجل بعض زكاته الي العراق وقوله
او دفعت باجتهاد لغير مستحق وتغذر ردها يعني اذا دفع الزكاة بعد ان اجتهد لغير مستحق
كغني او عبد او كافر وتغذر ردها منهم فانها لا تجزى به بن عبد السلام وهو المشهور وقيل
يجزى بناء على ان الواجب عليه الاجتهاد وقد حصل او الاصابة ولم يحصل وقيل بعدم الاجزاء
في العبد والكافر لانه ينسب فيها الي تغريب خلاف الغني لان حاله يخفي غالباً بن راشد وهذا
اذا دفعها للولاء اربابها واما اذا دفعها لم الامام فانها تجزى ولا عزم عليه ولا على رعاها
لانه محل الاجتهاد واجتهاده نافذ وافي هذا استار بقوله الا الامام وقوله او طاع بدفعها
لغيره في صرفها يعني اذا دفع زكاته للامام الجابر في صرفها طوعاً لم تجزه وهكذا قال
في المدونة فاحترز بقوله طاع مما لو اكرهه على ذلك فانها تجزى به على المشهور بن شاس فان
عدل في صرفها اجزاء عنه وان لم يعدل في صرفها ففي اجزائها عنه قولان ومنسأوها
الخلاف في نفوذ شبهة الغاصب انتهى واحسن من هذا البناء ان يقال هل اخذ الامام
بقدر على الفقرا لانه وكيلهم فيجزى او على رب المال فلا تجزى وهذا اذا علم ان الامام
اخذها لمصرفها واما اذا علم انه اخذها لنفسه فلا واحترز بقوله الجابر مما
لودفعها للامام العدل فانه المطلوب في حقه وبقوله في صرفها مما لو كان الامام انما يجوز
في اخذها كما لو كان يا كذا اكثر من الواجب ولكنه يصرفه في مصرفه لا ربا به فينبغي ان
يجزى به على كراهة في ذلك **قوله** فان جبره الخوارج على اخذ زكاة فالمشهور ايضا
الاجزاء الشيخ والامر فيها اخف من مسيلة الامام الجابر **قلت** وينبغي ان يقيد هذه
بما قيدت به تلك وقوله او بقيمة يعني انه اذا طاع بدفع القيمة عن الواجب عليه لم
يجزه هذا معنى كلامه والذي نقله غيره الاجزاء وقد نقل رحمه الله عن ابن راشد في
باب زكاة المناسية ان المشهور كراهة احوال القيمة وان ذلك مجزى ونص بن يوسف

ميردوا ضار عليه ارفاعه قبل الوصول
مقبرة

المراد من قوله
المراد من قوله
المراد من قوله
المراد من قوله
المراد من قوله

المراد من قوله
المراد من قوله

المراد من قوله
المراد من قوله

المراد من قوله
المراد من قوله

المراد من قوله

المصالح ما ذكره في الماشية عليه السلام
 في كتابه اذا كان الضاع يخرج ويصير
 ضايعا فغيره من الماشية من ضايعات
 ولو كان ذلك في الماشية وضاع
 الذي فيها ومنه كذا المصنف في كتابه
 في كتابه في الماشية وضاع

في سورة الزلزلة
 بيتا ونحوها في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة

في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة

علي ان الاجزا هو الصواب وقوله اخذ هو خبر عن جميع ما تقدم **ص** لان اكره او نقلت
 لمثلهم او قدمت بكسرهم في عين وما شئت **ش** قد تقدم ان المشهور الاجزا مع الاكراه واما
 قوله او نقلت لمثلهم فيعين بذلك ان محل الوجوب اذا كان فيه محتاجون ونقلت الزكاة اليه
 غيرهم من هو مشهور في الحاجة فانها تجزي بن عبد السلام وهو المشهور ولنبه الباقي لان اللباد
 وقال سخون لا تجزي وجه الاول عموم الالية وجه الثاني قوله عليه السلام في حديث معاذ بن
 الصدقة من اعنيهم فترد على فقرهم وفيه نظر وقوله او قدمت في عين وما شئت يعني انما تقدم
 من عدم الاجزا في تقدم الزكاة انما هو بالنسبة الي الزرع واما بالنسبة الي العين والماشية
 فيجزي وهذا هو المشهور وقال ابن نافع انه لا يجزيه تقديمها ولو بساعة قبل الحول ورواه بن
 وهب عن مالك قال في التنيهات وقال اشهب اذا اداها قبل محلها لم يجزها كالصلاة ورواه
 عن مالك والليث في كتاب محمد بن يوسف وهو الاقرب وغيره استحسان واختلف على المشهور في
 المقدار الذي يجزي معه التقدم فقيل يجزي اذا قدمت باليوم واليومين ونحوها قاله بن
 المواز وقال بن حبيب بالعشرة الايام ونحوها وروي عيسى بن القاسم بالشهر ونحوه وقيل
 بالشهرين ونحوها ووقع لما ذكر في المبسوط ذكره في المقدمات وقيل بخمسة عشر يوما حكاه
 في التنيهات وانظر حرف الجر في قوله في عين وما شئت معناه والذي يظهر لي انه للشيء
 كقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في خرة وهو متعلق بمحذوف والتقدير او قدمت
 اذا وجبت بسبب عين وما شئت والله تعالى اعلم **ص** فان ضاع المودم فعن الباقي **ش** يعني
 فان قد مر زكاة ته فضاء ذلك المقدم قبل وصوله الي مستحقه فانه يخرج عن الباقي يريد
 اذا كان بضابا فاكتر قاله بن رشد وقيل ابن المواز اذا كان المقدم بالامد الكثير
 قال واما لو قدمها باليوم واليومين والوقت الذي لواضحتها فيه لاجزائه قاله
 في التنيهات معناه يجزيه ولا يلزمه غيرها بخلاف الايام وقوله فعن الباقي اي فليخرج
 الزكاة عن الباقي **ص** وان تلف جز بضاب ولم يمكن الادا سقطت كعزلها فضاغت لان ضاع
 اصلها **ش** اعلم انه اذا ضاع الضاب او جزوه قبل الحول ولو يوم سقطت الزكاة وكذلك
 اذا ضاع بعد الحول من غير تفریط ولا اشكال في ذلك فاما ان تلف بعض الضاب وهي المسيلة
 التي ذكرها الشيخ فاختل هذا تسقط ايضا وهو المشهور وقال بن ابي عمير عليه ان يخرج ربع
 عشر الباقي بناء على ان الفقر ليس كالشركة او هو كالشركة في الضاب ربع عشر وقوله ولو لم يكن الادا
 يريد كما لو كان غاربا عن المال او كان لا يمكنه الوصول اليه بوجه من الوجوه من غير تفریط وهو
 كعزلها فضاغت يريد انه اذا عزل زكاته اي عند حولها غير معرط لم يصحها ان ضاعت
 فان عزلها قبل الحول فضاغت ممن قاله مالك وقيل بن المواز بما تقدم عنه فوق
 هذا وقوله لان ضاع اصلها اي فلا يسقط ومعنى ذلك انه اذا عزل زكاته لم يقبل ان
 يخرجها لاربابها ضاع اصلها وهو المال المذكي فانه يدفع الزكاة الي اربابها **ص** ومن ان
 احزها عن الحول او ادخل عشرة معرط لا محصنا ولا فتردد **ش** يعني انه اذا احزها
 عن الحول معرطا في ثاخيرها فانه يضمن قاله في المدونة احز زكاة الفطر ونحوها ولو اضرمها
 بعد اربابها وقد كان مرط فيها فضاغت قبل ان تنفذها بغير تفریط كان ضامنا لها الشيخ

يخرج اذا لم يدر

في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة

في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة
 في سورة الزلزلة

وراعى بن راشد ان المشهور اذا ضاعت بغير تعريض فلا شيء عليه سوا اجرها عند محلها او
بعده وفيه نظر لما لفته المدونة وقوله او ادخل عشرة يعني انه اذا عزل عشرة معزطاً
في دفعه فضايع فانه يصح ان لم يعزط فلا ضمان عليه وهو معنى قوله لا محصنا واما قوله ولا
فتردد فيشير به الى انه اذا لم يعلم الوجه الذي ادخل عشرة وعزله له هل معزط او غير
معزط كما سيذكره احرمسيلة المدونة من كلام القاضي عن بن رشد قال في المدونة
ومن جذم ثمرة او حصد ررعة وفيه ما يجب فيه الزكاة فلم يدخله بيته حتى ضاع من الاند
او احرق لم يصح زكاته وكذلك لو عزل عشرة في اندرة او جرسه لم يفرقه بغير تعريض فلا
شي عليه وان ادخل ذلك بيته قبله قد مر المصدق فضايع ضمن زكاته قال مالك وكذلك
لو عزل عشرة حتى ما يتيه المصدق فضايع ضمنه لانه قد ادخله بيته وقال بن القاسم اذا
احرقه واشهد عليه فتاخر عنه المصدق لم يصح وبلغني ان مالكا قال في ذلك اذا لم يعزط
لم يصح وقال المحرمي اذا عزل له وحسبه المصدق بغير سببه فلا شيء عليه اذ ليس عليه
اكثر مما صنع وليس اليه دفعه قال القاضي عياض في التمهيدات واختلف المتأولون والثاوي
في حقيقة مذهب مالك في المسئلة وصحيح قوله فيها لانه قال مرق هو ضامن اذا ادخل منزله
ومرة قال اذا اخرج زكاته قبل ان ياتيه المصدق فضايع هو ضامن وقال في المال اذا
لم يعزط لم يصح ثم قال اذا لم يعزط في الجيوب لم يصح فذهب بعض شيوخ القرويين الى انه
يحمل ان لا يكون خلافا وان الرواية المطلقة بال ضمان ترد الى القيد بادخاله بيته وان
بن القاسم يزيد ان الاشهاد لا يثبت ان يثبت ان يسقط عنه الضمان ثم ياكله
وان مقتضى قوله بن القاسم بالاشهاد سوا في الاند وبعد ادخاله بيته وان مالكا سوي
بن ما اذا شهد او لم يشهد والمحرمي يبريه وان لم يشهد والي نحو هذا الماخذ نجي ابو عمر
وجمله غير من شيوخ الاندلسيين علي ان قوله مالك يختلف وان احدهما على الاطلاق متى لم
يعزط لم يصح ادخله صد ذلك منزله ام لا اشهد ام لا كاله ناير والآخر يصح متى ادخله منزله
اشهد ام لا وان قول المحرمي موافق للاول وقول بن القاسم مخالف للقولين معا وسقط
الاشهاد به وسوا ضاع عدة كله والعشر لا ضمان عليه وان ادخله منزله والي هذا
نحي شيخنا ابو الوليد رحمه الله وتردد نظره في الساعي نفسه لو صنع ذلك هل يصح له
اذا لم يدخله في الحزن والعصين والخوف عليه في امراده وقد قاله التوسعي واما يقع
الخلاف اذا لم يتحقق الوجه الذي ادخله له هل يصح له بدعواه الحرام لا تصدق
واحدت من تركه الميت **ش** يريد اذا اتي عليه الهوك ومات قبل ان يجرها او قد مر عليه
الساعي فاصي باحراجها في مرضه فانها تؤخذ من تركته قال ابن القاسم من راس مال
قاله مالك قال وان لم يوص بها لم يجد ورثته وامر وابدك وقال اشهد هي من راس
ماله وان لم يوص بها ان لم يعزط كالذرع يطيب والتمر يري قبل موته قال بن الموان
قاله مالك في الذرع والتمر وقاله اشهد في زكاة الفطر ان مات يوم الفطره
او قبلته قاله في الوادرم قال قال بن القاسم عن مالك في الذرع والتمر تطيب
قبل موته فانه يخرج زكاته اوصي بها او لم يوص **ش** وكذا وان يقتل وادب **ش**

اشهد هي من راس مال
الساعي فاصي باحراجها في مرضه فانها تؤخذ من تركته قال ابن القاسم من راس مال

يعني ان من استمتع من اداء الزكاة اخذت منه كرها ان قدر عليه وان لم يقدر على اخذها
 منه الا بقتال قول علي ذلك قال في النواذر ومن المجموعة قال مالك ومن علم الامام منه
 منع الزكاة طليا خذ بالزكاة قال اشهب وحسن ادبه ان كان الوالي يفسرها وان كان علي غير
 ذلك فلا يعرض له قال في كتاب ابن سعبان وان عرف مبعها وان لم يظهر له مال سحر وان كانوا
 اهل بلد فتولوا ولا يتناولوا على منع زكاة الفطر **ص** ودفعتم للامام العدل وان عيناه قال
 في النواذر ومن كتاب بن الموار قال مالك اذا كان الامام عدلا فعلى الرجل دفع زكاة اليه قال
 اشهب ان كان عدلا يفسرها على العدل بغير تقرب ولا ضيقة واسما على غير ذلك فلا يلزمه
 وقال في باب بعد هذا من المجموعة قال بن القاسم ومن نافع عن مالك واذا عدل الامام لم يهر
 يسع احد تغرق زكاة دونة وليدفع اليه زكاة العين وغيره وامان لا يعدل فان قدرا
 يخفى عنه زكاة الماشية واجب فعل ان لم يحمله فان لم يقدر فلا يحلف ولا يحترع اذ قد يخرج
 ما فضل عنده وامان قال وان عيناه لانه اختلف في اعطائه العين على قولين احدهما انه يتولي
 هو اخرجها بنفسه والثاني انه يدفعها للامام وهو مدب المدونة وهذا ان لم يطلبها الايام
 فان طلبها فلا يحل لاحد منها نص عليه في المدونة وغيرها **ص** وان عز عبد جريته فجاب
 على الاربع **ص** يعني ان العبد اذا اتى الى من يصف الزكاة فقال اني حرد ففعل له ثم ظهر انه عبد
 فان كانت الزكاة باقية بيده اخذت منه وان اتلفها في ضيائة في رقبة بن يونس قال
 بعض اصحابنا ان في ذلك نظرا هل يكون في رقبة كالجناية لانه عزة او يكون في دمه لان
 هذا منقطع بالدفع قال **ص** والصواب انها جناية في رقبة لانه لم يتطوع الامام اعلم انه حر
 بر عزة فلا يجب ان يختلف في ذلك وهذا معنى قوله علي الاربع بن يونس قال بعض المتأخرين
 فان اعطى لعني او لغيره وهو عالم لم يجز وان لم يعلم وكانت قايمة استرعت منه وصرفت لم يسقطها
 وان اكلوها عزموها على المستحسن من القول لانهم صاواها اموالهم فان هلك من الله تعالى وكانوا
 عزوا من انفسهم عزموها وان لم يعزوا لم يعزموها ثم اختلف فمن كانت وجبت عليه هل يغرمها
 ام لا وكذلك الامام ومن جعل اليه تغريق وهذا المتأخر الذي اشار اليه بن يونس هو
 اللحي **ص** وزكي مسافر مامعه وما غاب ان لم يكن مخدج ولا ضرورة **ص** يعني ان من حال الحول
 على ماله وبعضه معه في سفره وباقيته في بلده فانه يزكي مامعه من المال وما غاب ان لم يكن
 وكل احدا في الاحراج ولا ضرورة تلجى الى عدم الاحراج بالموضع الذي هو فيه وقيل لا تجب
 عليه زكاة المال الغائب والقولان لما لك بناء على مراعاة موضع المال او موضع المالك واخر
 بقوله ان لم يكن مخدج مما لو وكل من يخرج عنه زكاة فانه لا يومر بالاحراج اتفاقا للملح لبلد منه
 ان يخرج مرتين قال **ص** ويلزمه متى سافر سورا بعيدا يعلم انه لا يعود منه حتى يحول الحول
 ان يוכל من يخرج عنه واخرت بقوله ولا ضرورة مما لو كان عليه من ورة في الاحراج بموضع
 لكونه محتاجا الى ما يوصله الى موضعه فانه لا يومر بالاحراج حينئذ وصبر حتى يرجع الى موضعه
فصل يجب بالسنة صاع او حصة عنه فضل عن قوته وقوت عياله وان تلسن
ص اشار بقوله يجب بالسنة صاع الى ما رواه مالك في الموطا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقيل هي واجبة بقوله تعالى قد

ما اختلف في حكمها في شهر رمضان
 من سنة وعاشروها ما اختلف في ذلك
 ما اختلف في وقتها في شهر رمضان
 من سنة وعاشروها ما اختلف في ذلك

هذا الحديث يدل على ان الزكاة في كل سنة واحدة
وأنها باقية على ما كانت عليه في كل سنة
ولا يغيرها شيء من ذلك

افلح من تركي وقيل هي داحلة في آية الزكاة حيث ما وردت والمشهور رايها واجبة كما قال
وقيل هي سنة وحمل العزم في قوله فرض رسول الله اي قدر واستبعد ما روي الترمذي به
وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منا ديارنا دي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة على كل
مسلم وانظر ما قال في كتاب بن سحنون سبل ما لك عن زكاة الفطر فقال هي مما سن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وفرضه هل حمل العزم هنا على التقدير ليرتفع الكلام اذا لا يمكن ان يكون الشيء سنة
وفرض في حالة واحدة او يحمل قوله مما سن اي مما فرض واوجب ويكون قوله احزاب فرض بمعنى
قدر وقوله صاع المعروف من المذهب ان قدرها صاع في جميع ما يجب فيه وقال بن حبيب
يودي من البرمد بن وهو نصف صاع وأشار بقوله او حذوه الى ما قال سنن في طرازة ان من قد
على بعض الزكاة احزبه على ظاهر المذهب لقوله عليه السلام اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
والصغير في قوله عنه عاين على المكان المشهور من السياق لان الوجوب لا بد له من مكان يتعلق
به وقوله فضل عن قوته وقوت عياله يعني انها يجب على من فضل عنه قوت يومه ثمها ان
كان وحده او قوته وقوت عياله وهو المشهور والجهي وهو موافق للدونة انتهى وحكاة بن
الحلاب وعيزة وقال بن حبيب وقال عبد الوهاب يخرجها اذا كان لا يلحقه في احزابها مضرة
من سببها معاشه او جوعه او جوع عياله يريد ولو فضل عنه اكثر من صاع اذا خشي شيئا من
ذلك لا يخرج به وقال بن الماحسون انما يجب من لا يحل له احذها فان كان يحل له احذها سقطت
عنه وقال مالك في كتاب محمد قبله له فان كانت له عشرة دراهم فاحد صاع زكاة الفطر ايا حذوها
قال الجرح وباحذ لا اذا كان هكذا فلا ياحذها قيل له اذا كانت له عشرة دراهم ولاه
ياخذ قال ليس لهذا احد معلوم وقوله ولو يفسد هذه اقال في المدونة واذا كان محتاجا
ووجد من يسلفه تسلف ويخرج وقال محمد لا يلزمه ذلك والله اعلم وهل باول ليلة
العيد او بغيره خلاف **ثاني** اختلف في الزمن الذي يتعلق به الخطاب بزكاة الفطر على اربعة اقوال
الاول انه يتعلق بغروب الشمس من احزاب رمضان وهو ما دة بقوله باول ليلة العيد وهذا
هو المشهور عند ابن الحاحب وبعض الاشباح والثاني ان الخطاب يتعلق بطولع الفجر يوم العيد
وهو ما دة بقوله او بغيره اي فجر العيد وهذا القول شهرة الا بصري وقال بن العربي هو الصحيح
ورواه بن القاسم ومطرف وبن الماحسون عن مالك والي هذا التفسير وما قبله اشار بقوله
خلاف على عادته في ذلك بن شاس واثار بن العربي الى ان سبب الخلاف في ذلك ان الفطر الذي
اصنف اليه هل هو عند غروب الشمس من احزاب رمضان وهو الفطر الذي يتعلق بتعيين بعد رمضان
قال وقيل يجب بطولع الشمس وهو قول جماعة من الاصحاب وفي احزاب بغروب الشمس ليلة
العيد وجوب موسى احزاب غروب الشمس من يوم الفطر قال وسبب الخلاف انظر الى كونها
طهارة للصائم من الرقب او الى اصنافها الى اليوم قال وقاية وجوب الزكاة وسقوطها في حق
المولود والمستترى والميت في هذه الاوقات وكذلك المعتق والمطلقة ومن اسلم انتهى
وصح بن الجهم القول بانها يجب بطولع الشمس وانكره بعضهم وقال لا خلاف فيمن مات بعد الفجر ان
الزكاة تجب عليه وصوب قول هذا المشكر القاضي عياض ولا بن الماحسون في المسئلة قوله
حاسن في ثمانية ابي زيد انها الى الزوال لانه الوقت الذي يجوز تأخير صلاة العيد اليه

الفقهاء **مترجم** وقال شيخنا بالبرهان
قاله ابي الحسن

كتاب آداب العلم والادب من قلم مؤلفنا محمد بن
عبد القادر الحسيني رحمه الله تعالى

بعضه (ب) فله فيه نفقته وإعانة أهله من قبله
بعضه (ب) فله فيه نفقته وإعانة أهله من قبله

۱۸۱

الاب فان كانت في عصمته وكانا يستغنيان بخادم الاب عن خادما لام اداها عن الجميع ما عدا
 خادما لام وان كانا يستغنيان بخادما لام لم يرد لها عن احد منهما ولا خادما لام الاب
 مؤسس بالخادم وعليه ان يبيعها ويود من ثمنها عنه وعن روجه وخادما لها والولد يكون له
 الخادم كذلك انتهى بمعناه قوله او ورق يرد كعبده وامايه ومدبريه ومعتقه الى اجل
 وقوله ولو مكاتباً هو المشهور لانه محبوس بسببه ولا مرجع رقبته له لو عجز وقيل لا تجب
 عليه عنه نظراً الى انه ينفق على نفسه وهما رايان ذكرهما في الجلاب وحكام بن يونس
 عن عبد الوهاب وهما ايضا في الجواهر وقوله وابقا راي لا نه بالابق لا يخرج عن ملكه واخره
 بقوله ربي عن غير المرجو فانه كالعبد فلا زكاة ذكره في النوادر عن كتاب بن الموار وقوله
 ومبيحاً بمواصفة وخيار قال في المدونة ومن باع عبداً على ان البايع والمبتاع بالخيار فيه ثلاثة
 ايام او باع امته على الموا فغشيم الفطر قبل زوال ايام الخيار والاستبراء فتقضى زكاة
 الفطر عنهما على البايع وسواء العبد مبتاعه بالخيار ام لا لان ضمانها منه حتى يخرج العبد من
 الخيار والامية من الاستبراء قال سنده ومن قال ان الملك ينتقل بالعقد الى المشتري جعل الزكاة
 على المشتري فبني الخلاف على ذلك في ذلك على ان بيع الخيار منحل حتى تنبرم او منعقد الشيخ وهذا
 ان قاله نصاً فواضح وان كان يخرجاً ففيه نظر وقوله او يخذ ما يريد ان من احد مر عبده
 لشخص مدة معلومة ثم يرجع الى سيده فان زكاته على سيده وسوا كانت المدة طويلة او قصيرة
 وهو مذهب المدونة وقال عنه بن الموار ذكره على من له الخدمة وقال بن الماحسون ان طالت
 الخدمة فالزكاة على من له الخدمة والافعلي من له الرقبة نقله البايجي ومنشأ هذا الخلاف النظر
 الى الملك او الى النفقة هكذا قيل وفيه نظر فان النفقة قد احتلت فيها على اربعة اقوال الاول
 الفاعلي الذي احدم هكذا وقع في كتاب الوصايا بفتح الهمزة ومن الاشياخ من رواه بضمها اي على
 الذي اصرم والقوله ان قايان من المدونة قاله في التيهات قال وروي عنه ان نفقته من مال
 نفسه لا على واحد منهما وحكام بن الحارث وهذا القول هو الذي ذكره اصحاب الوثائق انفاً
 من خدمته وكسبه وما بقي للمخدم الا ايام السيرة فتكون النفقة على رب العبد وقيل ان
 كانت كبيرة فعلى الذي له الخدمة وان كانت قليلة فعلى رب العبد وهو مذهب سحنون وقوله
 الا الجزية فعلى مخدمه كما اذا قال له احدم فلان سنة او اقل او اكثر ثم انت حر فان زكاة فطره
 مهنا على من له الخدمة لان نفقته عليه ولربيق لسيده منه منفعة بخلاف من له ترجع الرقبة
 والله اعلم **م** والمشتزك والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد **ع** ما ذكره في المسيطين هو
 المشهور وهو مذهب المدونة قال فيها قال مالك واذا كان عبد بين رجلين ودي كل واحد منهما
 نصف صدقة الفطر عنه وان كان لاحدهما سدس صدقة الفطر عليه ونحوه اسدسها
 على شريكه وهذا معني قوله بقدر الملك اي تكون الزكاة على الحصص بن يونس وقاله عبد
 الملك في كتاب بن سحنون وروي عن مالك خلافة ان على كل واحد منهما زكاة كاملة ولم
 يعبر فيها سحنون وقيل على العبد فيكون على صاحب السدس نصف صاع وعلى صاحب الخمسة
 الاسداس ايضا نصف صاع نظراً الى رويس المالكين ولهذا المسئلة نظائر عدة هل على
 الدروس او على الحصص وقد نظمت في قسولي

وروى في الامام الحنفية من اعنوه عن ابيه
 بن يونس والشيخ عن يونس بن بكير عن
 ذلك بن يونس بن بكير عن يونس بن بكير
 بن يونس بن بكير عن يونس بن بكير
 بن يونس بن بكير عن يونس بن بكير

في قسولي

وعشر جري فيها الخلاف بأنها **•** علي الروس او بالاصحاب **•**
 اجارة فنام وكتب وثيقة **•** وحارس لبستان وصيد كلاب **•**
 واحراج فطر عن رقيق جماعة **•** ومسكن محزون وكفن شراب **•**
 وصف نفقات الوالدين وشفعة **•** وتكليفها عشر بعق رقاب **•**
 وستاتي في محالها ان شاء الله تعالى واما المسئلة الثانية فقال في المدونة قال مالك **•**
 ومن له نصف عبد وباتيه حر فليودي الذي له نصفه نصف صدقة الفطر عن حصته وليس علي **•**
 العبد ان يودي النصف الا حرم عتق عنه لانه زكاة عليه في ماله واليه هذا اشار بقوله ولاشي **•**
 علي العبد بن يونس بعد ذكر مسئلة المدونة قال ابن الموان وقال له اشهب وهو القياس واما **•**
 الاستحسان وهو احب الي ان يودي السيد عن جميعه صدقة الفطر تامة وقال عبد الملك **•**
 علي السيد جميع ذلك وكذلك في كتاب بن سحنون ورواه عن مالك قال لانه وارثه وهو حابس **•**
 عنه احكام الحرية ولم يعيد في سحنون هذه الرواية وقال مثل ما في المدونة وقال بن حبيب **•**
 اشهب يودي من له فيه رق بقدر ملكه ويودي العبد بقدر رما عتق منه وهو القياس ويقول **•**
 عبد الملك اقول استحسانا انتهى بن ررقون وقال ابو مصعب في المبسوطه لان زكاة علي السيد **•**
 ولا علي العبد ونسب الباقي قول بن حبيب لما ذكر في الاقوال الثلاثة التي في كلام بن يونس **•**
 ثلاث روايات **•** والمشتري فاسد اعلي مستريه **•** قال في المدونة ومن اشتري عبدا **•**
 شرا فاسدا فجاء الفطر وهو عتده فنفعته وزكاة الفطر عنه علي المشتري رده يوم الفطر **•**
 او بعده لان ضمانه كان منه حتي يرده وذكر في النوادر عن اشهب ان علي كل واحد من البايع **•**
 والمبتاع عنه زكاة كاملة ان رده يوم الفطر او ليلته ثم قال وقال بن الماحسون ان مسح **•**
 البيع بخدشان ذلك في علي البايع وان فات في علي المبتاع وان فات بعد يوم الفطر **•**
 بن حبيب وبه اقول قال وذكر عن اشهب ان ادركه الفطر لم يفت بحالة سوق فاعلا **•**
 في علي البايع وان فات بعد ذلك وان ادركه الفطر فابتا في علي المبتاع وقال ابن الماحسون **•**
 في المردود يعيب مثل المبيع بيعا فاسدا ولا بد من ائتمار في كلام الشيخ وتقدر به زكاة **•**
 العبد المشتري شرا فاسدا علي المشتري وانما حذره للدلالة عليه **•** ونسب احراجها بعد **•**
 الفجر قبل الصلاة **•** هكذا قال بن القاسم عن مالك انه استحب احراجها في هذا الوقت **•**
 بن يونس لقوله تعالى قد افلح من تزي وذكر الم ربه فصل يري من احرج زكاة الفطر ثم **•**
 عدا اذ اكر الله عز وجل الي المصلي فصل ابن الموان وروي اشهب انه عليه السلام مر باذا **•**
 قبل العدة والي المصلي وقال عليه السلام اعتوه من الطلب في هذا اليوم وذلك لياكله **•**
 منها العترة قبل عده كما يستحب للاسنان ان ياكل قبل عده وحكي بن الحاجب الاتفاق **•**
 علي ذلك واعترضه الشيخ بان صاحب الطرار قال انما ذلك عند من يري الوجوب **•**
 فاما من يري الحفا بطلوع الشمس فانه لا يستحب تقديرها علي ذلك وانما يكون احراجها قبله **•**
 رخصة لانه افضل نقله عن بن رشد ونقله في الدخيرة ايضا **•** ومن قوته الاحسن **•** يعني **•**
 انه يستحب له ان يخرج زكاة من الفطر من قوله الا علي وذلك اذا كان ياكل الا علي **•**
 بن يونس وفي كتاب الابهري واذا كان رجل يحسن نفسه بقوت اجود من غالب قوت **•**

كتاب الفقه في الفقه

الغرائب والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب
المعتمد المصنف عند وعند الغريب المصنف

المصنف والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب
غالبه في المصنف والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب

مستحب له ان يخرج منه فان خرج من الغالب اجزاه **ش** وعزيلة التمسح الا العلت
هكذا قال في المدونة ونصها عند بن يونس وليس عزيلة التمسح بواجب وهو مستحب الا ان يلو
غلثا ولهذا قال الشيخ الا العلت اي فيجب عليه عزيلته وليس ذلك في الزاد بل لا يجب
ودكره عنه بالمصنف الذي ذكره بن يونس عن المدونة **ش** ودفعها لزوالم فقروا في يومه
ش يعني ويستحب دفعها عن زوال فقروا يوم العيد قال ابن الموان في العبد اذا عتق
يوم الفطر بعد النحر الى عزوب الشمس ان الزكاة واجبة على من اعتقه ومستحبة عليه وان عتق
بعد عزوب الشمس من اخر يوم من رمضان الى طلوع فجر يوم الفطر فهي واجبة على العبد المعتق
ومستحبة على من اعتقه وهكذا في العتق لبيعتي فان كان العتق حدث له بعد النحر الى الفجر
استحب له اخراجها وان حدث قبل ذلك وجب وقد اشار في المقدمات الى ذلك فقلت منه
بالمعنى واللام في قوله لزوالم فقروا تعليقه وتقدير كلامه ونذب دفعها عند زوال فقروا
يوم الفطر وعنده زوال رقه يومه **ش** وللإمام العدل **ش** يعني ونذب دفعها للإمام اذا كان
عدلا خوات المجدة والسنا كن كلامه في المدونة يدل على وجوب ذلك فانه قال فيها قال
مالك اذا كان الامام عدلا لم يبيع احدا ان يعرف شيئا من الزكاة ولكن تدفع للإمام وقد حكى
سند عن عبد الملك ان الامام اذا كان عدلا يجب دفعها اليه للمعنى وقد جاءها كانت تدفع الى
النبي صلى الله عليه وسلم قال **ش** وان كان الامام غير عدل او عدلا وكان يفرط في اخراجها لم
يرفع اليه وقال ايضا ان كان الامام يفتنهم من غير صيغة كان الامر الى المذكي ان شاقسها وان
شا دفعها اليه قال واجب الي ان يدفعها في المسجد مع طعام المسلمين وقال ايضا احب الي
ان يفرقها اربابها **ش** وعدم زيادة **ش** يعني ونذب عدم زيادة على الصاع للمسكين الواحد بن
يونس قال ابن حبيب وليس لما يعطي منها حد وقد روي مطرف عن مالك انه استحب لمن ولي قسرة
فطرته ان يعطي كل مسكين ما اخرج عن كل انسان من طاهله من غير اجاب وله اخراج ذلك على
ما يحسن بالاجتهاد انتهى المعنى وقال ابو امصوب لا يعطي مسكين اكثر من زكاة انسان وهو صاع
ش واخراج مسافر جاز اخراج اهله **ش** قال في المدونة ويودعها المسافر حيث هو وان واهل
عنه اهله ببلده اجزاه وهو معنى قوله وجاز اخراج اهله لكن ظاهر المدونة في المسكين
بحال كلامه هنا لان قوله ويودعها المسافر يدل على المطلوبة اما وجوبا او نذبا لانه اولى
تخافي كلام الشيخ لما علمت من انه في هذا المختصر حيث ذكر المذهب فان المراد به الاستحباب
واما المسئلة الثانية فظاهر المدونة ان ذلك بعد الوقوع لانه يجوز ابتداء كما قال هنا لانه
اذا كان مطالب بالاجاب في موضع فلا يخرج عنه في غيبته فان اخرج عنه اجزا ابو الحسن
الصغير ولعل ان اهله اخذوا عنه بان يوصيهم باخراجها ويترك ما يخرج منه ويشق بهم
ش ودفع صاع لمسكين واحد **ش** قد تقدم ان الاولي عدم زيادة المسكين الواحد على
الصاع وهذا الكلام في جواز دفع اكثر من الصاع لمسكين ودفع صاع لجماعة مساكين بن يونس قال
بن الموان ولو اعطي صدقة نفسه وحده مساكين لم يكن به باس وفي المدونة ولا باس ان يعطي
الرجل صدقة الفطر عنه وعن عياله مسكينا واحدا وقد تقدم عن اي مصعب ما ظاهره
عدم الجواز لانها عنده كالكنزة التي لا يجوز ان يعطي المسكين الواحد منها اكثر مما جعله له

المصنف والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب
المصنف والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب
المصنف والجزء المصنف الجاهل بكتاب الغريب

وكان في القصر في الزينة والحدائق والشمس كما
لجور وفي كل القصر في الحديقة والحدائق والشمس كما
وكان في القصر في الحديقة والحدائق والشمس كما
في القصر في الحديقة والحدائق والشمس كما

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المنع

مفتوحه وارجو ان هذا الكتاب يفي بطلبه

میرزا حسن و امرا و افاضایا جبرئیل : دالایم
قرمانی : علی المصطفی

اي وعلم الحكم تشيرون زمان كل من غير الله
اسمها صواب

سواء غايه

هذا في حال الامور قد الامور
في حال

الاصل عن حاكم عام كالحليفة فذلك وان ثبت عند حاكم خاص فذلك على المشهور والى هذا
اشار بقوله وعم اي عم الثقل سائر البلاد وقوله بهما اي بالاستفاضة او الهما دونهما اي عنه
الاستفاضة او الهما دونه وقال عبد الملك اذا ثبتت شهادة الاصل عند حاكم مخصوص لا يلزم الصور
الا اهل ذلك البلد الذي ثبت فيه الرواية ولا يلزم من خرج عن ولايته من الولدان اذ حكمه في ذلك
لا يتعدى محل ولايته كسائر احكامه وليس ابن عبد السلام على ان الخلاف المذكور انما هو فيما ينقل
عن الحاكم المخصوص قال واما ما ينقل عن الشهوة او عن الخبر المنتشر فلا يختص به جهة دون
جهة **ص** لا ينفرد الا كاهله ومن الاعتناء لم يامر **س** يريد ان الواحد اذا نقل عن الاستفاضة
او عن الهما دونه لا يلزم به الصور لمن بلغه ذلك وقال احمد بن ميسر الاسكندراني يلزم به الصور
من باب قبول خبر الواحد من باب الهما دونه والاول المشهور المعنى واختلف في الصور منها دونه
الواحد اذا خبر عن روية نفسه فنعى ما لك ان لهما دونه على الوجوب ولا على الندب
ولا على الاباحة وقال بن ميسر اذا خبر عما ثبت في البلد او خبر عن بلد اخر ان رأى به صميم
بقوله واحار بن الماحسون في البلد نفسه اذا خبر عن روية نفسه او روية غيره وقوله الا
كاهله يعني ان الواحد اذا خبر اهله بان الصيام قد ثبت فانه ذلك يلزمهم وسوا كان ذلك عن
استفاضة او عن هما دونه وقيل لا يكتفي في ذلك الا شاهدان بن عبد السلام وفيه بعد بن راسده
ولم اقف عليه واما اني بكاف التشبيه في قوله كاهله ليدخل في ذلك من هو في حكم كالحاكم والاجر
ومن في عياله **س** اختلف اذا حكم الحاكم في الصور منها دونه واحد فقيل لا يبيع احدا ان
يخاله لان حكمه وافق محل الاجتهاد قال بن راسده وقال القرافي لا يلزم المالك الصور بذلك
لان فتوى وليس حكمه ذكره في فروقه في العرق الرابع والعشرين والمائتين قال وكذلك
اذا قال الحاكم ثبت عندي ان الدين يسقط الزكاة وبني ذلك على قاعدة وهي ان العبادات هي
كلها لا يدخلها حكم بل العتيا فقط وليس الحاكم ان يحكم ان هذه الصلاة صحيحة او باطلة
واما يدخل الحكم في مصالح الدنيا وقوله ومن الاعتناء لم يامر **س** يريد ان ما تقدم من طلب الهما
على شرطها انما ذلك اذا كان هناك قاض او جماعة من المسلمين يعنون بامور الشيعة فان لم يكن
ثم من يعنى بها بان يكون البلد ليس فيه حاكم او فيه الا انه يصح امر الهلال ولا يعنى به فانه
يكتفي في ذلك خبر الواحد اذا كان ممن يثق به فيصام بحجة ويعطيه قاله عبد الملك بن عطاء
الله وظاهر كلامه سبحانه انه لا بد من الهما دونه بشرطها كان حاكم او لم يكن لانه قيل له في
المجموعة ارايت ان اجزك الرجل الفاضل بان رآه قال لو كان عمر بن عبد العزيز ما صحت ولا
افطرت وفي اخذه منه نظر لا خفا لان يكون سبحانه انما قال ذلك لكونهم كانوا يعنون بالشيعة
فتكلم هو على ما هو الواقع في زمانه وفي موضعه واما الوكيل عن قوم لا يعنون بالشيعة ونقل
الواحد من ذلك لا خفا ان يقول كقول عبد الملك والله تعالى اعلم **س** قال بن عبد الحكم وليس
على الناس صياما اذا شهد اثبات واحتاج القاضي الي الكشف عنهما في ذلك اليوم فان زكوا امزكه
الناس بالعصا وان كانوا في الفطر فلا شيء عليهم في الصيام **س** وعلى عدل او مرجور رفع رويته
والمحترار وغيرهما المستفرد به روية الهلال فانه يكون عدلا وتارة يكون مرجورا اي يرفع قبول
شهادته او يبرج تركيته فيجب على كل واحد منهما رفع شهادته للحاكم لعل ان يرفع احد فتم الشهادة

واما

واما ان يكون غير مرجو لكونه غير ظاهرا للعدالة او معلوم العشق او غير ذلك فاختلف هل يجب عليه
ان يرفع شهادته لعل ان يرفع غيره ويكثر واجتي يودي ذلك الي الاتسار قاله بن عبد الحكم
وقال القاضي عبد الوهاب ليس عليه ان يعلم الامام بن كذا اذا كان فاسقا او عبدا او امرا لانه
يصنع بنفسه بلا فائدة حكى النبي عن اشبه قوله بالاستحباب اذا كان الراي منكشف الحال ثم
حكى قول عبد الوهاب ثم قال والاول ايسر لانه قد يجتمع منهم من يقع بقوله العلم وايضا فان ذلك
يؤدي الى ظهور الشهادته لان كثيرا من الناس يقع عن روية الهلال خوفا ان يودي لاقراده ولي
هذا السار بقوله والمختار وغيرهما لكن كلامه يوهم ان النبي قاييل بوجوب الرفع وليس كذلك لانه
اما اختار قوله اشبه ان الرفع استحباب **ص** وان افطروا فالقضاء والكفارة الابتاويل فتاويلا
ش يعني ان هو لا يدين تقدم ذكرهم وهم العدل والمرجو وغيرهما اذا راي كل واحد منهم الهلاك
وحده فافطر فافطر عليه واجب مع الكفارة هذا اذا افطر منتهكا حرمة الشهر ولا خلاف في ذلك
واختلف كان بنا ويل كن ظن انه لا يلزمه الصوم به وبه منفردا فالمشهور وجوب الكفارة خلافا
لاشبه وهو ظاهر كلام النبي اذا لم يحك غيره وقال بن يونس بعد قول مالك في المدونة فان افطر
فالقضاء والكفارة قاله لاشبه الا ان يظن صا ولا واما اوجب عليه ما لك القضاء والكفارة
فما يلزمه الصوم باخبار غيره عن رويته وهي منطوية كان بروية نفسه اولى فخذ المدونة على
ظاهرها وان عليه الكفارة مطلقا وحمل قول اشبه على الخلاف وظاهر كلام النبي انه يقيد
ونقله ابو الحسن العنبري عن الاشباح بن عبد السلام وهما اي القولان خلا في حاله هل هذا
التاويل قريب ام بعيد فلو صار المنفرد بالروية ثلاثين يوما لم يبرأ الهلاك في الصحيح فهو محال
ويدل على انه غلط قاله بن الموار والذلي ينبغي ان يعمل في ذلك على اعتقاده ويكن اسره فانظر
هذا يدل على انه لا يجب عليه الرفع وظاهره ولو كان عدلا والله تعالى اعلم **ص** لا يخفى هذا راجع
الى قوله ثبت رمضان اي ثبت بهذا لا يخفى ومعني ذلك ان الروية اذا لم تثبت وقال النبي الشهر
ناقص او كامل فلا يثبت الي حيا به لقوله عليه السلام نحن امة لا تحسب الشهر هكذا وهكذا وقوله
عليه السلام من صدق كاهنا او منجما فقد كفرنا انزل على محمد ولاه عليه السلام قصر ذلك على الروية
والشهادة والكمال العدة فلم يجز اثبات امر رايد على ذلك بن بريزة وروي في المذهب رواية
شاذة رواها بعض البغداديين عن مالك الركون الى ذلك وحمل قوله عليه السلام فاقد رواه
من التقدير بالحساب والتخمين انتهى وليس المراد بذلك سبل الفدر في المنازل لقوله عليه السلام في
سلم فاقد رواه ثلاثين والمطلق يحمل على المقيد ولان معناه اقد رواه قدرة اي مندارة وهو
ثلاثون ولهذا لا يسمي تسعة وعشرين الا ناقصا **ص** ولا يظن منفردا بسؤال ولو امن الظهور لا يبيع
ش يعني ان من انفرد بروية هلال لا يباح له الفطر حسيذا ظاهرا لانه يعرض نفسه
للادب مع امكان تحصيل غرض الشرع بان يظن بالنية واختلف هذا بياح له الفطر سواء اذا امن
الظهور ام لا فقيلا لا يباح له ذلك لانه قد يتطرق اليه ان علم به وعرض الشارح يحصل بما تقدم
وهذا هو المخصوص لما لك في العنبري بن رعد ومثله في الموطا والمدونة وغيرهما من الدواوين
وصحبه بن عبد السلام وذكر بن الحلاب قولا بجواز الاكل خفية وحججه النبي على مسيلة الزوجين
يشهد عليهما شهادان بالطلاق ثلاثا والزوجان يعلمان انهما شهدا بزوجين لا باين

سبي

هذا الحديث في بيان ما لا يوجب الفطر

ان يهيئها خفية قال فالاكل مثله من باب الاول لان التحفي في الاكل اكثر من الجماع وقوله
 لا يبيع يعني فان كان تم مبيع فطره كالمريض والسفر فانه يسوغ له الفطر لان الحد يزول معه
 التهمة والنسبة الى الرديلة والحاصل ان الفطر واجب عليه في كل الوجوه والمنايع منه حسيته
 الى الفسق فان ازال المنايع بقي الوجوب على ما كان عليه وفي تليق شأ هذا اوله لاضرا حظه ولزوم
 حكم المخالف بشاهد تزداد **في** اشارة بهذا الكلام الى مسئلتين احدهما اذا شهد شاهد اول الشهر
 بروية هلال رمضان ثم شهد احدي روية هلال سوال فهل تليق شهادته احداهما الى الاخر فطر
 الناس او لا فقال يحيى بن عمر في المجموعة لا يطر به لك قال بعضهم ومعناه اذا كان بين الرويتين
 تسعة وعشرون يوما لان الشاهد الاول لم يوافق الثاني لاحتمال ان يكون الشهر ثلاثين يوما
 على روية الاول واما اذا كان بين الرويتين ثلاثون يوما فانه الاول موافق للثاني ولا بد
 لاستحالة زيادة الشهر على ثلاثين وقال بعضهم هذا صحيح على قول من يري تليق الشهادة
 في الافعال وهو خلاف المشهور قال في المقدمات لما ذكر قول يحيى بن عمر منع الشهادة وقال غيره
 من اهل العلم يجوز ومعنى ذلك اذا شهد الشاهد على هلال رمضان انه رآه بعد ثلاثين يوما
 من روية الشاهد على هلال شعبان اذ ليس في شهرها دة الثاني يصدق شهرها دة **الاول**
 واما لو رآه الثاني بعد تسعة وعشرين يوما من روية الاول لوجب ان يكون شهرها دة لان الثاني
 يصدق الاول اذ لا يصح ان يصدق الثاني الاول الاول صادق في شهرها دة قال وهو معني
 حفي **قلت** وليس هو عندي بين في المعنى لانه كما يصدق هذا الشاهد الثاني الاول من اجل
 انه لا يمكن ان يري الهلال ليلة تسعة وعشرين وكذلك يصدق في المسئلة الاولى في الشاهد
 الاول والثاني من اجل انه لا بد ان يري ليلة احدي وثلاثين قال والصحيح عنده ان لا
 فرق في المسئلة وانما جميعا بخرجان على قولين لانها جميعا متفقان على ايجاب الصيام لتمام من
 روية الاول وان اختلفا فيها شهدا به اذ قد اختلف الشاهدان في شهرها دة وانما اتفاقهما في اوجبه
 الحكم فالمشهور انه لا يجوز بن زرقون والصحيح قول يحيى بن عمر لا يليق الشاهدان بحال والي هذا
 اشارة بقوله تزداد وجعل المني المسئلة من باب تليق الشهادة في الاقوال فقال ان شهد به
 واحد انه راي هلال رمضان ليلة الاحد وشهد احده انه رآه ليلة الاثنين لم يليق لانها جميعا
 على ان يوم الاثنين فطر لا محالة ان يكون الشهر كاملا على روية الاول وان شهد الثاني انه رآه
 ليلة الثلاثاء وهو محمول فطر بشهادتهما وان كان عيم صمت الشهادة فان على احد القولين في ضم الاقوال
 لاتفاقيتهما يوم فطر واما قوله ولزوم حكم المخالف الى احده في المسئلة الثانية ومعنى ذلك
 ان المخالف اذا حكم في الصوم بشهادة العدل الواحد لكونه مذهبه فهل يلزم ذلك مخالفه
 كما ملكي مع الشافعي لان حكمه وافق محل الاجتهاد او لا يلزم لان ذلك فتوى وليس حكم اختلف
 فيه القرافي وابن راشد وقد تقدم ذلك وتزداد فيه بن عطاء الله وقوله تزداد جواب عن
 المسئلة معا والباقي قوله حكم للسبية وفي قوله بشاهد يعقل ان يكون للمصاحبة والتقدير
 وفي لزوم الصوم بسبب حكم المخالف مع الشهادة المستفردة تزداد وهما معا متعلقان بلزوم
ص ورويته بخلافه **في** يعني ان الهلال اذا رايه احدي يوم من رمضان او من شعبان
 فلو غدره اي للقبلة وسواري قبل الزوال او بعده وقرق بن حبيب بين رويته قبل الزوال

قال الخطيب يبيع من قوله والاصل في انه اذا حصل
 الغرض رقبه في الفطر وقوله

او بعده

هذا هو الصحيح في المسئلة الثانية
 ان الشاهد الاول اذا شهد في
 يوم من رمضان او من شعبان
 فلو غدره اي للقبلة وسواري
 قبل الزوال او بعده وقرق بن
 حبيب بين رويته قبل الزوال

او بعده فقال ان رأي قبل الزوال فليوم وبعد الزوال للعقد قال وقد جات الرواية في
 رويته قبل الزوال المعسفة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذا رأي قبل الزوال
 فهو ليلة الماضية واذا رأي بعد الزوال فهو ليلة المقبلة وقد نزل ما لك عندنا غير عام فاستأري
 فيه الامام فقلت هل هو ليلة الماضية واعلمته حديث عمر بن الخطاب وزعم بعض اصحابنا انه
 سارني قبل الزوال او بعده انه ليلة القابلة فلم يلبث الا قليلا سيرا حتى اتت الكتب من سوا
 انه روي تلك الليلة التي صيحتها روي بن يونس والدليل لقول مالك قول عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه ان الاهلة بعضها اكبر من بعض فاذا رايتم الهلال فيها فلا تقوموا ولا تقظروا الا ان تجد
 رحلان انما اهله بالامس وهو قول بن عمر وابن عباس قال بن الجهم وما رواه بن حبيب عن عمر لم يصح
 وانما رواه سبائك وهو مجهول ص وان ثبت بها را امسك والاكفران انتهك ش يعني ان الصوم اثبت
 في اثنا النهار وجب على الناس اساك ذلك اليوم ولو كانوا قد انظروا لكون ذلك اليوم من
 رمضان يريدون ويعتصونه وانما تزكية لوصوحيه اذ معلومان من انظر في لها رمضان حجب عليهم
 الفضا وكذا لو كان قد عز مر علي صوم ذلك اليوم ثم عا دي عليه فانه يعتصمه لكونه لم يجد مره
 بانه من رمضان الا بعد ثبوته وقوله والاكفران انتهك يعني فان خالف بعد الثبوت واكله
 منها حرمة الشهر فان الكفارة واجبة عليه وهو المشهور وقيل لا يجب بنا على تعديل بانها
 حرمة الشهر وقد وجدت اوافساد الصوم ولم يوجد لان الصوم قد فسد في ذلك اليوم
 واحترز بقوله منها مما لو افطرمتا ولا ان هذا اليوم لم يجره جوده وطوره فانه لا كفارة
 عليه لان الكفارة سوا قلنا انها معللة بانها حرمة الشهر او بافساد الصوم لم يحصل شي
 من ذلك والله اعلم ص وان عمت ولم ير وصيحتها يوم الك ش يعني ان السماء اذا كانت مغممة
 يريد ليلة الثلاثين ولم ير الهلال فصيحته اي صيحة الغيم يوم الشك الذي جاني الحديث المنهي
 عن صيامه ولو كان فصيحته لتعود على ليلة الرؤية لكان احسن وفي تفسير يوم الشك بهذا
 نظر لان قوله عليه السلام فان عم عليكم فاقدروا له اي اكلوا ما قبله ثلاثين كما جافسوا بذلك
 في بعض الاحاديث يدل على ان ذلك اليوم من شعبان لان ما موروث بانما له ثلاثين وعلى هذا
 فلا شك في ذلك اليوم من شعبان لا ما عملا بالاستصحاب ولا سبب للشك سوى عدم الرؤية
 وهو لا يثير شكاً لضعفه والنفس اميل اليها نقل عن الشافعي من ان يوم الك هو ان يشيع
 الخبر على السنة من لا يقبلها دنة ان الناس قد راوا الهلال ولم يثبت ذلك وان يراه
 من ليس اهلا للشهادة في ذلك كالعبد والمرأة والفاسق وخوهم لان سبب الشك بوجود
 كما علمت والله اعلم ص وصيغ عاده ونظوعا وقضا ولقد رصادق لا احتياكا ش يعني ان
 يوم الك يجوز صيامه لمن كانت عاده سرد الصوم او صوم يوم بعينه كالخميس والاشين
 ونوافق ذلك وتطوعا يريد حلي المشهور خلافا لمن قال بكراهته ذلك كما نقله بن يونس بن
 عطاء الله عن محمد بن مسلمة والمني انما نقل عنه التحيير في صومه وعدم صومه ثم نقل بعده
 الكراهة ولم يعزها وقال في المجموعه عن بن وهب عن مالك انه سمع اهل العلم يهابون
 عن صيام يوم الشك ولا يرون بصيامه تطوعا باسا وكذلك قال عبد الملك وقاله مالك انه
 في المختصر وغيره وظاهر كلام صاحب الكافي ان صيامه لذلك لا يجوز فانظره فان قال

ط
مکذا حد ارض ابو عبد الرحمن
المکذا حد ارض ابو عبد الرحمن

الحمد لله رب العالمين

يجوز صيامه ان يتبعن ان من شعبان والا فلا ويجوز ايضا صيامه قضا لمن عليه يوم من رمضان
 الماضي فان تذكر في اشيايه انه كان قد قضى ذلك اليوم الذي شرع في قضايه فقال
 بن القاسم في المدونة لا يجوز له ان يفطر ابو محمد يريد فان افطر فعليه قضاؤه وقال
 اسهب لا احب له ان يفطر فان افطر فلا قضا عليه وهو كمن شك في الظهر فاخذ بصلي العصر
 ثم ذكر انه قد صلى فليست له عن شفع احب الي بن يونس ولما ذكر نحوه وهو اصاب لان هذا اليوم
 انما التزمه ظنا انه عليه فان افطره لم يقصده كما قال في الصلاة وقوله اوله زهاده في يريد
 انه يجوز صيامه لمن نذر يوما فيوافقه او اياما فيوافق بعضها واحترن بقوله صادف ثما
 اذا نذر صيامه من حيث كونه يوما شك فان ذلك لا يجوز ولا يلزمه لانه نذر معصية
 واقضا صيامه احتياطا فقال ابن الحلاب بكه وقال بن عطاء الله والكافة يجعون على كراهته
 وظاهر كلام بن يونس عدم جواز ذلك ونقله الشيخ عن النبي لانه قال ومنعه ما لك في المدونة
 لكن بن يونس انما نقل ذلك عن مالك بلفظ لا ينبغي فانه قال بن النبي عليه السلام
 عن صيام يومك قال مالك فلا ينبغي ان يصام اليوم الذي من آخر شعبان الذي
 شك فيه بن يونس يريد احتياطا ويجوز تطوعا ثم قال وفي الواضحة من صامه حوطة ثم
 علم ان ذلك لا يجوز فليطعمني افاق ثم عقبه بصيا من يوم الفطر ثم قال في احد كلامه
 وجه كونه لا يصام احتياطا وابوا حصة حيرة قوله عليه السلام فان عم عليكم فاكلوا
 العدة لم يقبل صوموه حوطة فان قضى ذلك ان معني قوله لا ينبغي عدم الجواز والله اعلم
 ولما ذكر النبي هذه المسئلة قال في اخرها ان صيامه مع الغنم يجوز ثم قال بل يوم
 به على طريق الوجوب والاستحسان قتيلا على الشك في العجر مع الغنم فلم يحل المذهب
 انه لا يكره بل يومه على وجه الوجوب والاستحسان ولا فرق بين السوالين لان هذا
 في الليل يفتن وهو من الفطر شك هل دخل عليه من الصوم وهل حرم عليه الاكل
 وهذا في شعبان يفتن وهو من فيه يجوز الفطر ثم هو شك هل دخل من الصوم
 وان السحاب ستر الهلال كما ستر العجر والمذهب كله مبني على انه لا يكره الاخذ بالاحوط
 في محرم ومباح مع وجود الشبهة وقد امر مالك الحايض بما دي بها الدم ان تستظهر بذلك
 ثم تصلي وتصوم ثم قال ورايت ان احتاط لها فتصلي وليست عليها احب الي امن ان
 يترك الصلاة وليست عليها فزاي انما تادي ذلك الدم مشكل هل هو حيض او استحاضة
 وقد كان الاصل الحيض ومنع الصلاة والصوم فاما ان ياخذ بالاحوط مع امكانه
 ان يكون حيضا والحيض لا يمنع معه صلاة ولا صوم تطوعا ولا عليه انتهى فخرج وجوب
 يومك من هاتين المسيلتين وقدح بعض الاشياخ في هذا التحريم بان صيام يوم
 الشك ثبت النبي عنه وجعل القياس فاسد الوضع لان كل قياس كان في معرض النص
 فهو كذا لك ولست بالتعدي من ذلك للنهي الشيخ وانظر كيف جزم بالغلط وهو من باب
 تعارض القياس وخبر الواحد وقد اختلف الاصوليون في ايها يقدم قال في المدونة
 من صامه حوطة ثم ثبت انه من رمضان فليقضه يريد لانه لم يصمه بنية سجادة انه
 من رمضان وعلى هذا العمل قال اسهب في مدونته كمن صلى الظهر شاك في الوقت

اعني ان ثبت انه من رمضان في غير هذا الفطر
 عن من نذر صيامه في يوم من رمضان
 وانه ما في قتيبه

احتياطا لها واما ان نذر لا يترتب الاحتياطة
 احتياطا من حيث كونه محرم فحرمه
 طاعة بل من حيث كونه من رمضان
 يجوز الفطر ولا على النبي صلى الله عليه وسلم
 انما نذر في وقت عليه للمدونة في حقيقته

لعين ستر الشمس ثم كشف الغيم فعلم انه صلى في الوقت ولا يجزيه صلاة قال - اللهم وليس
 السؤال سوالان من شك في وقت الظهر ما مور ان يوحى اليك ولا يقال له اصغظ لتجيب
 الصلاة في وقت شك فيه ومن شك في الجرا وفي الهلال ما مور ان يعمل الامساك وهو بمنزلة
 من شك في صلاة هدي عليه ام لا لكل اجبت ام لا فصلاها واعقل ثم تذكر ان ذلك عليه فانه
 يجزيه وكذلك المرأة يتماذي بها الدم فتخطط الصلاة والصوم بعد الاستظهار بل ثلاث على احد
 قول ما لك لما كانت على شك هدي جايض او مستحاضة انه يجزيها الصلاة والصوم ان تبين بعد
 ذلك انه استحاضة وصوب الاشياء قول اشهب لان كلام المني يقضي في الصوم فلا لا جزا وهو
 لا يجوز لان المني عنه لا يجزي عن المما مورية وقد جاء النبي عنه فيما صححه الترمذي والدارقطني من
 حديث عمار بن ياسر من صام يوم الك فكذلك عصا ابا القاسم ورواه ابو داود والسنائي وابن ماجه
ص وندب امساكه ليتحقق لا تركه شا هدين **ش** الصبر في امساكه عابد على يوم الشك يعني انه
 يستحب الكف عن الفطر فيه ليتحقق بان ياتي احد من المسافرين وغيرهم فان ارتفع النهار ولم يظهر
 شي من ذلك افطر الناس وان ثبت وجب الامساك والقنن واللام في قوله ليتحقق للتجديد
 ان يدب امساكه لاجل ان يتحقق او لكي يتحقق فيستمر على الامساك فيه واما كونه لا يسكه لاجل تركه
 شا هدين شهد ابر وية الهلال وهذه النوع نقله في النوادر عن ابن عبد الحكم ولعله قال بحجة
 بن عبد الحكم في كتابه في الاحكام ولو شهد شا هدين في روية الهلال فاحتاج القاضي الى ان يكشف
 عنها وذلك يتأخر فليس على الناس صيام ذلك اليوم وان ركوا بعد ذلك امر الناس بالقنن وان
 كان في الفطر فلا شيء عليهم فيما صاموا وظاهر كلامه ان ذلك لو لم يتأخر لكان على الناس الامساك
 وظاهر كلام الشيخ الاطلاق فينبغي ان يثبت بما اذا كان امران هدين في التركية يتأخر ليوافق
 المنقول قال بن القاسم عن مالك في المجموعة ان شهد شهود لسوا ابا لرضي في العدالة ولا يعرفون
 بسفه قال لا يصام به ولا يولي ولا يوظف قال اشهب وكذلك ان كانا شاهدين احدهما عول
ص اور وال عذر مباح له الفطر مع العلم برمضان كضطر فلقا دم وطير ووجه طهرت
ش هذا معطوف على المتن يعني انه لا يندب الامساك لمن زال عذره اذا كان عذرا مباح معه
 الفطر مع العلم برمضان كالخضير يوزل في اثنا رها رمضان او الفاس او السفر او الجنون
 او الصبي وكذلك الاعما عند بن حبيب ويباح لهم التماذي على الاكل وقد صرح بذلك بن عطاء
 الله وبن عبد السلام المني والذي يقتضيه المذهب لزوم امساك المني عليه لانه صوم مختلف
 فيه هل يجزي ام لا وقوله كضطر يعني ان من حصلت له ضرورة من عطش او جوع فارادها
 يجوز له التماذي على الاكل والشرب اختيارا ولو بالجماع قاله سحنون ومنعه بن حبيب نقله
 الباوي وبن عبد السلام قال بن رشد في الاسوله ان تلذذ جماع كفرا لا ان يتخذ ذلك متاولا
 وقال صاحب قول مالك اخاف عليه وعن عبد الملك بكفران بالجماع لا بالاكل وانظر من
 ابن اخذ الشيخ في الاستحباب فان كلام سحنون لا يقتضيه وقوله فلما دمر الى اخره اي بسبب
 اباحة تماذي من زال عذره على الاكل جائز للقاء دم من السفر او وجد امراته قد طهرت
 من حيضها ان يطأها نهارا وظاهر المذهب انه يجوز له وطئ امراته المضراية بحكاه المتكساة
 قال في النوادر وقال بعض اصحابنا ليس له وطئها لانها في متعة فيما تركت من

كلام الامام ابو القاسم القائل في الصلاة
 يصح ان يصلي بها في كل وقت من وقتها
 ان يصلي بها في كل وقت من وقتها
 ان يصلي بها في كل وقت من وقتها

امساك برخص في الامساك من كل وقت
 حرمه بانه يجب عليه الكف بغيره والاشارة

اذا لم يثبت التمتع في النسيان ردت الى الصبح
 ثم اختلفوا في ما يصلي على نسيان من نسيان
 ستر المني المحظور

في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت
 في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت

في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت
 في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت

في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت
 في الجملة لا يندب الامساك من كل وقت

الاسلام والصوم ونسب ذلك لبعضهم لابن سحبان وقيل ان قدم موجد لها قد ظهرت في تلك
 الساعة جاز له وطهرها وان كان طاهرا قبل قدومه فلا وقوله روجه طهرت يريد طهرت حين
 العذوم ولا بد في كلامه من مناقشة وذلك لان قوله روجه ان اراد المسلم فلا وجه لتخصيصها
 بالحكم لما علمت من ان طاهر المذهب المتساوي بين المسلم والكفاية فان اراد المسلم والكفاية
 فلا يستقيم التقييد بالطهر حين العذوم وبالنسبة الى الكفاية لان طاهر المذهب جواز وطهرها
 مطلقا كما علمت وان اراد التخصيص في قوله طهرت دون ما قبله فيعيد وفيه تكلف **ص** وكذا ان
 هذا وما بعده معطوف على قوله ونذب اسأله اي ونذب كذا اللسان في الصوم عن الخش
 من الكلام والهديان وقوله في الجواهر وغيرها دخوة في المواد والمفطر وان كان يستحب ايضا
 ذلك في حقه الا انه في الصاير يتأكد الاستحباب واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح القن
 حنة فاذا كان احدكم صائما فلا يرفق ولا يجهل فان اسر وقاتله او شتمه فليقتل اي صاير فالرفق
 الفحش من القول وكلام النساء في الجاع والرفق ايضا الجماع قاله الجوهري **ص** وتجميل فطر
 وتأخير السجود **ش** هكذا نص عليه المحقق وغيره وقال في المواد من المجموعة عن ائمة ان تأخير
 السجود مستحب وحكي عنه في الاقطار ان تجميله واسع وان تأخير الحاجة سجود وبكرة تنطعا وقدم
 نص بن الغامدي في شرح الرسالة على استحباب ذلك في الجواهر ذكر ان تجميل الفطر
 سنة وتأخير السجود مستحب وقال بن يونس ومن السنة تجميل الفطر بعد زوب الشمس ولا ياخر
 وتأخير السجود لقوله عليه السلام لا يزال الناس بخيرا ما عجلوا الفطر وروي انه عليه السلام
 كان يستحب ويؤمر لصلاة العداة قال ابن كات بين ذلك قد رفته حمين اية وفي بعض
 الاحاديث ان من عمل النية تجميل الفطر وتأخير السجود وعبارة الرسالة والكا في كعبارة
 بن يونس في قوله ومن السنة تجميل الفطر وتأخير السجود فانظر هذا اراد بذلك الاستحباب
 او السنة بالمصطلح عليها والسجود بفتح السين كالنحو بفتح النون لما يشهر به ويفطر قاله
 القاضي عياض **ص** وصوم لسفر وان علم دخوله بعد الفجر **ش** يعني ومما يستحب الصوم للمساكين
 قال في المدونة قال مالك الصوم في السفر احب الي من فري عليه وقاله ائمة وهذا
 هو المشهور قال استحب لانه في حرمة الشهر والمفطر فيه يكفر ولا يكفر في فضايله حرمة فضا
 دون حرمة فكذلك اجرة فيه يري ان يكون اكثر من ثمانية كما ان الخطية فيه اعظم وقاله
 مالك وكل واسع قال ابن حبيب الصوم له افضل اذا قوي الا في الجهاد فان الفطر له افضل
 قال وقد استحب كثير من السلف الفطر في السفر وهو اسبه ليسير الدين قال الله تعالى
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وكان بن عمر يفر في السفر على تسديده وهو امر نعل
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح قال في المواد وكان بن الماحون وابوه عبد العزيز
 يستحب ان الفطر فيه قال وقال مالك في المختصر ذلك واسع صاما وافرط قال **ص**
 واما يفر في سفر الاقتصار بن يونس وقال مالك في المجموعة واما يفر في سفر الاقتصار
 في ثمانية واربعين ميلا وما قاربها فان قدم بلدا فتوي ان يقيم بها اليوم واليومين
 فليفر حتى ياتي اقامة اربعة ايام فليدمه الصوم كما يلزمه الا تمار وقوله وان علم
 دخوله بعد الفجر يريد ان المسافر يندب له الصوم في السفر ولو علم انه يدخل وطه بعد

العلماء اجمعين انه يستحب ان يركب ركبته في السفر
 من الشاة اقماعا والشاة بغير ذواتها معجونة واما
 كعبه الصغار عن الغيبة والخساسة والكلام ابا حنيفة
 في غير ذلك من رويته في الصوم والركبة ابا حنيفة
 في الصوم

وتغير ركبته علم روجه الفطر على ركبته
 وهو مستحب وان كان اقل من رجب
 في السفر ولا يكره رجب في السفر
 في السفر ولا يكره رجب في السفر
 في السفر ولا يكره رجب في السفر

في السفر ولا يكره رجب في السفر
 في السفر ولا يكره رجب في السفر

في السفر ولا يكره رجب في السفر
 في السفر ولا يكره رجب في السفر

في السفر ولا يكره رجب في السفر
 في السفر ولا يكره رجب في السفر

الجرح قال في النوادر ومن المجموعة والمسا فزاد علم انه يدخل بيته احد النهار فله ان يبيت له
 الفطر وان علم انه يدخل اوله احببت له ان يبيت الصوم وقال له بن وهب واشهب وبن نافع قالما
 قال وان علم دعوله بعد الفجر ليل يوتهم انه اذا علم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه اول
 النهار فلا رخصة له فرفع ذلك التوهم والله اعلم **ص** وصوم عرفة ان لم يجز للمحاج **ش** هكذا
 نص عليه غير واحد قال في الرسالة وصوم يوم عرفة لغیر الحاج احسن منه الحاج وفي النوادر
 قال بن وهب وفطر يوم عرفة للمحاج احب البنا لانه اقوي له قال اشهب ولا شك انه يرضي به
 في صيامه لغیر الحاج ما لا يرضي في صيام غيره وفطره في الحاج احب البنا ليل يصنع عن الدعاء
 وقد افطرة النبي صلى الله عليه وسلم في الحج وقال في الدخية وصومه مستحب لغیر الحاج وليس يجب
 افطارة الحاج ليقوي به علي الدعاء قال وفي ابي داود قال عليه السلام صيام يوم عرفة احسن
 علي الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وفي ابي داود بن علي عليه السلام عن يوم يوم
 عرفة بعرفة واي ذلك انما يقول ان لم يجز اي ان لم يكن حاجا حال صيامه **ص** وعشر ذي الحجة
ش اي وتذب صوم عشر ذي الحجة لما روي من الترغيب في ذلك قال في المقدمات وصيام
 عشر ذي الحجة مرعب فيه قيل في قوله عز وجل وليال عشرين اعاشر ذي الحجة قال في النوادر
 وصيام يوم من العشر كصيام شهر من غيره وان صيام يوم التروية كصيام سنة وصيام يوم
 عرفة كصيام سنتين وان العمل في العشر افضل من سائر السنة وقيل يوم عرفة اليوم
 المشهود وما روي فيه من تجاوزه الله فيه عن العباد انتهى والمراد بعشر ذي الحجة التسعة
 الايام التي من اول الشهر **ص** وعاشورا وتاسوعا **ش** هكذا قال مالك نقله في الدخية وقال
 في النوادر وقال اشهب وصيام يوم عاشورا استحب عاشر المحرم لما روي من ثواب ذلك
 وليس بواجب انتهى وقد جاء عنه عليه السلام انه قال وصوم عاشورا احسن علي الله ان يكفر
 السنة التي قبله الشيخ وانما كان يوم عرفة يكفر سنتين ويوم عاشورا يكفر سنة لان يوم عرفة
 يوم مجدي ويوم عاشورا يوم عيسى سوي واختلف هل يوم عاشورا هو العاشر من المحرم وهو
 مذهبنا ومذهب الجمهور او يوم التاسع منه قاله الشافعي حكاه عنه في الدخية وهو من ذك
 من جهة الاسقاط وقد ذكر في المقدمات الخلاف وقال من اراد ان يجتهد صام التاسع والعاشر
 انتهى وقد حذر عاشورا عن غيره بامور بن حبيب يقال فيه يبيت علي ادم عليه السلام واستن
 السفينة علي الجودي وعلق البحر لموسى عليه السلام واعرق فرعون وولد عيسى عليه السلام
 وخرج يوسف عليه السلام من بطن الحوت ويوسف عليه علكه السلام من الحب ونا
 الله تعالى علي يوم يونس وفيه تكسي الكعبة في كل عام ومن اصبغ عيرنا وصومه اجزا
 او باقية اذا كل وهو مروي عنه عليه السلام وظاهر كلام صاحب المقدمات انه المذهب
 فانه حكاه ثم قال وقيل انما ذلك حين كان صيامه فرضا بن حبيب **ص** ويستحب فيه التوسعة
 علي العيال **ص** والمحرم ورجب وسبعان **ش** هكذا نص عليه النبي ولفظه والاشهر
 المرعب في صيامها المحرم ورجب وسبعان وقال في النوادر وذكره بن يونس روي انه
 عليه السلام صام الاشهر الحرم وهي المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة والشيخ ولما رآه
 في شي من كتب الحديث وبجاءه ما رواه مالك والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي

ومعه من اكل حراما جازيا يستحب ان يتركه
 العشاء بعشر الفين

الحجاب زاد عنهم من الحجاب عشر ايام من الشهر

وقيل حلال ما شهر المصنف يوما من شهر
 وحكمة وطفا بنية بنية يوم الجمعة

عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى يقول
لا يفطر ولا يفطر حتى يقول لا يصوم وما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر
قط الا رمضان وما رايت في شهر اكثر صياما منه في شعبان هذا الخبر الموطأ انتهى وقال
في المقدمات وصيام الاشهر الحرم افضل من غيرها وفيها ايام هي افضل من سائرها
تم ذكر الحديث عن عائشة ثم قال في هذا دليل على فضل صيام شعبان وانه افضل من صيام
سواه انتهى وقد روي ابو داود والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها كان احب الهجر اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصومه شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله
وعن امرئته رضي الله عنها انها قالت لما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين
متتابعين الاسعبان ورمضان **مر** وامساك بقية اليوم من اسم وقتنا **وه** يعني
ان الكاف اذا اسم في اثنا النهار يستحب له ان يسكت عن الاكل وحده في بقية النهار ويستحب
له وقتنا **وه** وهذا معنى كلامه وهذا ظاهر المدونة قال فيها واذا اسلم في رمضان فعليه
صيام رباعية ولا قضاء عليه فيما تقدم وليس يجب له ان يقضي اليوم الذي اسلم فيه وقد نقل
الشيخ في تعليقه على بن الحاجب ان ظاهر المذهب وجوب الامساك قال وقتنا لا يجب وهو
قول بن القاسم واشبه لانه لما عذر له ما تقدم مرادوي المحبون قال في المنتقى من **قاسم**
من اصحابنا بخطاب الكفار وهو مقتضى قول مالك واصحابه وجب عليه الامساك وفي الواح
ابن حبيب يستحب الامساك فيكون ثالثا **فدس** وحكاية في النوادر عن عبد الملك
قال بن راشد اللادمي على الاول وجوب القضاء اي اللادمي على وجوب الامساك وفيه
المقدمات وانما استحب له ما لك فصا اليوم الذي اسلم فيه والامساك بقية عن الاكل
مراعاة لقول من يرى انهم يحاطون وهذا الكلام بطا هرة يوافق ما ذكره الشيخ **هنا**
مر وتجيل القضاء ومتابعته **ش** هكذا نص عليه التميمي قال يستحب ان يقضي رمضان متتابع
معتب صحتة او قدومه من السفر لان المبادرة الي امتثال الطاعات اولي من التراخي عنها
وقياسا على الصلاة يكون وقتها موسعا والايان بها اول الوقت احسن لان ابراهيم الدمشقي
العزائلي اولي ويخرج من الخلاف لقول من يقول القضاء على الفور ومن يقول انه متتابع
وله في القضاء مسعرا خلاف ما ذهبنا اليه من المبادرة الي القضاء لتراخي الاخر عن الاول
انتهى **قاسم** في النوادر عن ابن حبيب وتتابع القضاء اجب الي مالك وكذا نقل غيره عن ابن
القاسم ايضا واشبه **مر** ككل صوم لم يلزمه متابعه **ش** يريد كصوم ثلاثة ايام في كفارة
اليمين وحز ذلك وكصوم التمتع قال في النوادر ومن المجوعة عن اشهب كلما لم يدر كراه الله سبحانه
التتابع فيه فان فرقه اجزاه وليس ماصنع بن يوسف قال له مالك وما ذكر الله تعالى من
صيام الشهر فتتابع واما الايام من فصا رمضان وكفارة اليمين وصيام الجزاء والمتعة
وصيام ثلاثة ايام في الحج فاجب الي ان يتابع ذلك كله فان فرقه اجزاه **وهذا هو**
وبدا بكصوم التمتع ان لم يضيئ الوقت **ش** هذا معطوف على ما قبله اي ويندب البداءة بكصوم
هو التمتع عند انتساب الوقت بن يوسف قال في كتاب الصيام ومن عليه صوم هدي وقضاء
رمضان فيبد الصوم الهدي الا ان يرهقه رمضان الثاني فيقضي رمضان ثم يقضي صيام

الهدي الا ان يهتفه رمضان الثاني فيقضي رمضان ثم يقضي صيام الهدي بعد ذلك وانما امر
 ان يبد الصوم الهدي ليصل صومه بما كان صامه في الحج وان له تأخير قضاء رمضان الى سبعة
 فان بقي له الى رمضان الثاني قدر ما يقضي فيه الاول بقضاء رمضان ليلا يفرق بين الصوم
 الاول وبين قضاء به بصوم رمضان الثاني وذلك يوجب عليه الاطعام كما اوجب حكما اكد
 مما لم يوجب عليه ولم يسم للهدي ولا للقضاء حتى دخل رمضان الثاني فصامه فليبدأ بعده
 بصوم قضاء رمضان لانه فرق بينهما جميعا وصوم قضاء رمضان او كذا فينبغي ان يبدأ به
 انتهى وحكي الخبي عن اشتهب انه يبدأ بالصومين شيئا وان كان الوقت متسعا وتسبب الاول
 كما ذكره بن يونس لدونه قال وهو احسن لان الامر على الفور اما ما قام الدليل على جواز تأخير
 وقد ورد جواز تأخير رمضان ولم يرد مثل ذلك في الاخر فوجب ان يصوم عقيب وصوله
 لقوله سبحانه اذ ارجعتم وهذا في السبعة وانما الثلاثة فان كان في الحج وصاق الوقت
 وبقي الى الوقت ثلاثة ايام وعليه من رمضان ثلاثة صام على التمتع لان الوقت تعين لها وهو
 وقت ادا عن رمضان قضا وان كان عليه بقية من الوقت وهو مكبة وهو ممن يتم الصلاة بدأ
 بايها احب وان كان ممن يقصر الصلاة كان الخطاب لصيام التمتع لان صوم رمضان وقضاؤه
 في السفر ساقط وان لم يصم الثلاثة حتى رجع كان الجواب عنها كالجواب المتقدم عن السبعة قال
 وان كان الصومان احدهما عن ظهارة وقد اصاب والاخر عن رمضان وهو قادر ان ياتي بهما
 قبل حلول رمضان الاخر ابدأ بالظهار على قول مالك لانه محله فيه على قول مالك لانه محله
 فيه على الفور وقال اشتهب في مدونه يبد اياهما احب وكانه راي الامر فيهما سوا
 على التراخي انتهى والى هذه المسئلة اشار هنا بقوله بكصوم تمتع قصد الاختصار **وقد**
اهرم وعطش يعني وتندب الفدية للشيخ الهرم اذا اقطر في رمضان كما قال في الرسالة
 والجلاب وخوف في المختصر وانما ايج لهم الفطر لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج
 ولقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها **وقال** مالك في الاطعام عليه لا اوجبه **واجب**
 الى ان يفعل اذا كان قويا عليه وفي الموطا ان انسا كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان
 يقتدي وحمله الاشياخ على الاستحباب وظاهر المدونة انه لا فدية عليه لكن **قال**
 ابو الحسن الصغير معناه لا فدية واجبه عليه واما الاستحباب فتايت **وقال** الخبي لاشي
 عليه من اطعام ولا غيره وحكي بن بشر وبن شاس وجوبها عليه في ثلاثة اقوال **قوله**
 وعطش يعني ان المستعطر يستحب الفدية قاله بن حبيب وهو معني ما رواه بن
 وهب وبن نافع عن مالك لا اطعام عليه واجبا وحكي في النوادر عن ابن وهب عن مالك
 انه لاشي عليه الا القضاء بن يونس **قال** ابو محمد ومعني المستعطر انه لا يقدر يقضي
 الا ناله العطش الشديد واما ان قدر فذلكه عليه انتهى نقلته من كلام الشيخ ولم اجد
 في بن يونس ولا في النوادر كما ذكر ولعله في غير باب الصيام او في المختصر **وصوم ثلاثة**
 من كل شهر وكره كونها البيض **ش** يعني وتندب صوم ثلاثة ايام من كل شهر خرجه الترمذي
 وغيره عن بن مسعود وصححه بن عبد البر وروى عائشة كان لا يعين معني انه كان لا يباي
 من اي الشهر صام **وقوله** وكره الى اخره ابد وكره مالك كون الثلاثة الايام البيض **قال**

وهو ان يخرج من كل يوم
 بوطر فيه مطاوعان الا بغير
 الصغير

الحديث المذكور في الخبر
 انما هو من الخبر
 في قوله لا يكلف الله
 نفسا الا وسعها

انه لو مات لم يعصى **قلت** والذي يظهر انه لا فرق بين الصلاة والصوم وان الصلاة
ايضا لو حرج وقتها لكره له تقدم الصلاة عليها لانه يزيد هاتين واجامع بين الوقتية وصوم
الفايت كما قال وكذلك الحج بكثرة له ان يتطوع به قبل الفرض لانه على العود على المشهور كما سياتي
ان شاء الله تعالى **ص** ومن لا يمكنه روية ولا غيره كما سير كل الشهر **ش** يعني ان من لا يمكنه روية قليل
رمضان ولا يمكنه الاستحباب عنه كالاسير والمحبوس ويحرمه فان به بكل الشهر ثلاثين ثلاثين كالحاكم
فيما اذا غم شهر رمضان مدة واحدة لا حرج في قوله لا يمكنه مما اذا كان يمكنه ذلك فان حكمه المطلق في كل
عليه ما ثبت عنده بن عبد السلام وهذا كله لا خلاف فيه ما لم يورد الى ليس **ص** وان التمسك وطئ
شهر رمضان والآخر **ش** يعني وان اشكل عليه امر الشهر بالتبسيط فان طئ شهر رمضان وان طئ
حصيل له الطن مع انه فرض المسيلة في الالتباس ولا ليس مع الطن اللهم الا ان يريد بالالتباس عدم
التحقق اي فان لم يتحقق شهر رمضان الشهر ولكن طئه صامه ثم قال والا اي وان تساوي الشك ولم يجد
امارة ولا يستطيع الوصول الى الطن يوجه تحريم شهر رمضان وقيل يصوم جميع الشهر قياسا على
من نذر صوم يوم بعينه فنتسه ولم يغلب على طئه يوم من ايام الجمعة فقليل يتخير يوما وقيل
يصوم ايام الاسبوع كلها فان نذر صوم يوم دايما وليس به قليل يتخير يوما وقيل يصوم ايام
الدهر كلها واختلف ايضا فيمن التمسك عليه القبلة بغيره او غيره ولم يخرج عنده ناحية قليل يصلي
صلاة واحدة وقال بن عبد الحكم العباس ان تصلي اربع صلوات الى الجهات الاربع وكذلك الخلف
في الاواني اذا استسببت هل يتخير او يصلي بالجميع او يتيم او يصلي بعدد الجن وزيادة انا على ما مر
ص واجزا ما بعده بالعدن لا قبله او بني على شك وفي مصادفة تردد **ش** قال في المدونة ومن التمسك
عليه الشهر في دار الحرب فصام شهره ينوي به رمضان فان كان قبل رمضان لم تجزه وان كان
بعده اجزاه وجعل بن رشد ذلك على اربعة اوجه وذكر ان هذين الوجهين لا خلاف بينهما ثم
قال فان علم انه اصابه لم يجزه عنده ابن القاسم ويجزيه على مذهب اشهب وسحقون وان بني على شك
لم يجزه على مذهب بن القاسم ويجزيه على مذهب بن الماحضون واي هذا الشارح قوله او بني على شك
اذ لا يرد ولا يرد ولا يبرأ منه الذمة الا بيقين ورجح بن يوسف قول ابن الماحضون وسحقون ونسبه
ايضا لاشهب بان فرضه الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وجعل
اللمني مسيلة الشك هذه على اوجه فقال ان يخزي وصام فان علم انه قبله قضاء وان علم انه رمضان
او بعده مضي صومه وان لم يتبين له شيء ولا حدث امر يشكك سوا ما كان عليه اجزاه صومه وان شك
هل كان رمضان او بعده اجزاه وان شك هل كان رمضان او قبله وقضاء واسار بقوله
بالعدد اي انه اذا صام شهرا متاخرا عن رمضان لابد وان تكون ايامه كايام رمضان في العدد
اي انه اذا صام شهرا متاخرا عن رمضان لابد وان تكون ايامه كايام رمضان في العدد كما لو صام
شوال او غيره ويقضي يوم العطر فان كان رمضان ناقضا وشوال كاملا فلا قضاء عليه ليوم
العطر وان كان بالعكس قضى يومين وان تساوى قضى يوما واحدا وقوله وفي مصادفة تردد
يعني انه اذا صام شهرا لم يعلم بعد ذلك انه رمضان هل يجزيه ام لا وقد تقدمت حكاية بن رشد
عدم الاجزاء عن بن القاسم وان اللمني قال بالاجزاء ولم يحك خلافة وانما قال بن القاسم لعدم الاجزاء
في ذلك قياسا على من صام ليوم الشك احتياطا فوافق انه لا يجزيه **ص** وصحته مطلقا بغير صبيحة

وتصحيح الصحة في كل مكان

او مع **الحج** هذا شروع منه رحمه الله تعالى في شروط ط الصيام وهي خمسة ونبدأ بالكلام
على النية لتقدمها وضعا ومعنى كلامه ان صحه جميع انواع الصوم من فرضه وتطوعه معينة
وعبر معينة بنية اي مع نية لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات الحديث وانما قلنا ان
الصوم على لقوله عليه السلام كناية عن ربه كل عمل بن ادم له الا الصوم فانني وانا احب به ولا بها
انما شرعت لتبين العبادات من غيرها او تمييز العبادات بعضها من بعض فليد ان كان شرطه
في صحة الصوم كله وقال بن الماحجون ان اهل البلد اذا اعمروا روية الهلال بالروية او بالهجرة
عند حاكم الموضع جزي من لم يعلم وان لم يبيت الصيام وكذلك الغافل والمجنون بن رشد فكانت
راي لما يقين صوم اليوم اجزاء فنادى يوم معين وقوله مصيبة اي لا بد ان تكون النية هبة فلا
تصح لقوله عليه السلام لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ولا جزي تقدمها قبل الليل
عند الكافة الحديث التبيت ونص القاضي عبد الوهاب على انه يصح انه يكون مقارنة للحج وعليه بنية
بقوله او مع الحج ابن رشد يصح ان يقاعها في جميع الليل الى الفجر وقيل ان يقاعها مع الفجر لا يصح والاول
اصح لقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر انتهى وانظر
ما حكاها في النوادر من قوله عليه السلام من لم يجمع على الصيام قبل الفجر لا يصيام له هل يجز به القول
الثاني ابو محمد وهو حديث معروف فاسنده بن وهب وصيره وذكره في كتاب بن حبيب ايضا وقال
ومن بات لا يريد الصوم لم يوي الصوم قبله اجزاء **ص** وكنت نية لما يجب تتابعه **ص** مراده بما
يجب تتابعه صيام رمضان وصيام كفارة الظهار وكفارة القتل والنذر الذي اوجبه على
نفسه متتابعاً ومعنى ذلك ان النية الواحدة تكفي في كل عبادة يجب تتابعها وهذا هو المشهور
في البيان عن ابن عبد الحكم عن مالك وجوب التبيت في كل ليلة وهو شديد في المذهب انتهى
وقيل انما اخذه ابن عبد الحكم من قوله مالك لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وهو لا يدل
على ما قاله لانه مثل ما ورد في الحديث بعينه وهو لا يدل عند الامام علي ذلك ومفتش الخلاف
هذه لك العبادة الواحدة لقوله انما الصيام لي الليل وطاهر الا انما فعل بعض ما مضى
او كما لعبادات المتعددة بدليل ان امسأد يوم لا يفسد ما مضى وهذا في حق الحاضر واما
المسافر فانه يخاطب بالتبيت في كل ليلة قاله في العتبية ان المسافر لا يتعين صومه كما سذكر
ص لاسرود ويوم معين ورويت على الاكتفا فيهما **ص** يعني ان من كان يسرد الصوم دائماً او نذر
يوماً معيناً يصوم في بقية عمره كالاثني والحسين دائماً لا بد لهما من التبيت في كل ليلة قل
الاخري وهو القياس وحكي ذلك في البيان عن ابن القاسم قال وهو الصحيح وقيل يحتاج
الي التبيت في كل ليلة بل تكفي النية الواحدة من اوله الحاقاً لما يصيام رمضان اما السرد
فلان ذلك لا يجل به الشبهة واما المتعين المتكدر فلو حو به وكثرة آتياه وتعيين زمانه
وقيل يلحق السرد لقوة الشبهة فيه ولا يلحق النذر المذكور لتحليل ايام الفطر من اجزائه
وذلك قادم في الشبهة ولو جاز الاكتفا في النية لا ينبغي ان يكفى في كل يومصانات بنية
واحدة وقوله ورويت على الاكتفا اي ورويت المدونة على الاكتفا في السرد ونذر يوم معين
وافترض في المقدمات على القول بالاكتفا قال وقد قال بن الماحجون في الواحدة ان اهل
البلد اذا اعمروا روية الهلال ثم ذكر المسئلة المتقدمة **ص** الا ان ينقطع تتابعه بكمض

الصلوات وهم من فروع الفقه كقولنا ان المصلحة التي
في تركها كما هو في اوقات الصيام في مواضع
انها ليست بغير روية في كل وقت من وقت
انما هو قوله في نية الصيام ان الصيام من الله
التي هي في كل وقت من وقت الصيام
كما بان في بيان من فروع الفقه ان المصلحة التي

انما هو قوله في نية الصيام ان الصيام من الله
التي هي في كل وقت من وقت الصيام
كما بان في بيان من فروع الفقه ان المصلحة التي

انما هو قوله في نية الصيام ان الصيام من الله
التي هي في كل وقت من وقت الصيام
كما بان في بيان من فروع الفقه ان المصلحة التي

انما هو قوله في نية الصيام ان الصيام من الله
التي هي في كل وقت من وقت الصيام
كما بان في بيان من فروع الفقه ان المصلحة التي

اوسعد **ش** هذا اراجع الى قوله وكف نية لما يجب تتابعه الا ان ينقطع ذلك التتابع به
 بفطر لمرض او سقرا او حريق او نفاس فلا بد من تجديد النية ولا تكفي النية الواحدة الا اذا
 كان المؤتي بها متواليا من غير ان يتخلله فاصل كالمرض وما ذكر معه قال في التبيينات وهو
 المعروف وقال ابن عبد السلام هو المشهور وقيل لا يحتاج الى التجديد والاحتياط لا يوجب
 الاحتياط لا يوجب صومعة بن رشد ولم اراه معذرا او قيل ان انقطع التتابع بحض او نفاس فلا
 تجديد والا حد دلان رسن الحصى لا يوجب صومعة فاشبهه الدليل بخلاف المربع والمسافر ولا يهي
 فعلم بالعادة مقدار حصىها فصارت كان الصيام الذي بعده منوي ولا خلاف غيره فان غير معلوم
 في اول الصيام **ص** وبقائه **ش** هذا هو الشرط الثاني وهو معطوف على قوله وصحته بنية اي
 وبالنقاس الحصى والنقاس يريد جميع النهار وهذا الكلام منه يدل على ما قاله القاضي عبد
 الوهاب ان التتابع من ذلك شرط في الصحة لاني الوجوب والاكثر كما قاله ابن عبد السلام
 ان ذلك شرط في الوجوب **ص** الصحة الشيخ وهو الصحيح بن راشد الحصى والنقاس ما يقع فينبغي
 ان يقال الوجوب يتوقف على انتفاء المانع وهو الحصى والنقاس لان تأثير المانع في الوجود وتأثير
 الشرط في القدر **ص** ووجب ان ظهرت قبل الفجر وان لحظه ومع القضا ان شكك **ش** قال
 في المدونة وان رأت الطهر قبل الفجر فاعتسلت بعد الفجر وصامت اجزاها وان لم تر الطهر
 الا بعد الفجر فلتاكل يوما وان أصبحت فشكت هل طهرت قبل الفجر او بعده فلتصمه
 يوما ذلك وتقضيه فطاهرها كما قال الشيخ اذا تقدم الطهر الفجر ولو لحظه انما يطالب
 بصوم ذلك اليوم وقوله فاعتسلت لا مفهوم له بن يونس الظاهر من المذهب انه لا يرعى
 فراغ من الغسل في الصوم بخلاف الصيام والفرق ان الصلاة لا تصح الا بغسل فذلك قدر لها
 الوقت بعد فراغ من مجتمعه والصوم يصح بغسل فلا يحتاج الى تقدر الفراغ منه بل بار
 تقاع الحيض يصير حكمها حكم الجنب انتهى وحكي في الحلاب عن ابن الماجشون ان الزمن ان
 كان متسعا للغسل قبل الفجر فالحكم كما تقدم وان لم يتسع في حكم الحيض باق فلا يصح صومها
 ورواه بن القاسم واشبه عن مالك وعنه القاضي عبد الوهاب لابن مسلمة وعبد الملك
 قال ودليلنا انها محدثة زال حديثها قبل الفجر ولم يبق عليها الا الطهر كالجنب وزاد بن شعبان
 على ما قاله بن الماجشون وغيره حصول الغسل وراي ان آثار المانع تنزل منزلة فيرى اثر الحيض
 كما حيض ابن عبد السلام والاول هو المشهور وقوله ومع القضا ان شكك يعني وجب عليها
 الصوم مع القضا ان شكك هل كان الطهر قبل الفجر او بعده كما قال في المدونة اذ لا يرعى
 فرض بغير يقين فامرهابا القضا مخافة ان يكون طهرت قبل الفجر وبذلك الزمها الامساك ولم
 ينظر الى استصحاب اصل الاباحة السابقة على طلوع الفجر وهذا خلاف الصلاة فانها لا تؤمر
 بقضا ما شكك في وقته هل كان الطهر فيه أم لا بن رشد بن عبد السلام وما قاله بين ان الحيض
 مانع من ادائك الصلاة وقضاها وهو حاصل وموجب القضا وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه
 واما في الصوم فانما يمنع من الادا خاصة ولا يمنع من القضا فلهذا اوجب عليها قضا الصوم دون
 الصلاة **ص** ويعقل وان جن ولو ستين كثيرة او اعمى عليه يوما او جله او اقله ولم يسلم اوله
 فالقضا لان احلم ولو نصقه **ش** هذا هو الشرط الثالث وهو العقل وذلك ان من لا عقل له كالصبي

باللام المضممة لا يبرأ من ذلك الا ان يعلم من شره
 ان شره في النية او شره في الفعل او شره في القول
 بشره في النية بشره في الفعل بشره في القول
 شره في النية بشره في الفعل بشره في القول

في المدونة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في المدونة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في المدونة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
 في المدونة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

والمجنون والمعنى عليه غير مكلف في تلك الحالة بالصوم وغيره ساقط عنه واختلف هل يومر
به المطلق له من الصيام اولا يوم مر به وهو المشهور والفرق بينه وبين الصلاة ان الصلاة كثيرة
الاحكام وتكرر فامر بما يعرف احكامها ويمنع عليها خلاف الصوم فانه امساك مجرد مرة في العام
واستحب ذلك في رواية اشهب في المجموعه كالصلاة واختاره بن الماجشون وقوله وان جن ولو
سنتين كثير يعني ان من ذهب عقله مجنون ثم عاد اليه ولو بعد سنتين كثير فانه يقضى بعد صحة ما مضى
له من الصيام في حال جنونه والى هذا اشار بقوله فالفقهاء اذ هو جواب عن مسئلتى المجنون والمعنى
عليه لا يتيه على ما نهى عنه وهذا هو المشهور وهو قول مالك وابن القاسم المدونة وقيل ان قلت السنوات
كالخمس وخوها فالفقهاء وان كثرت كالعشر وخوها فلا قضاء رواه بن حبيب عن مالك والمدينين من
اصحابه وقيل ان بلغ مجنونا فلا قضاء وان بلغ عاقل فعليه القضاء قال في الحلاب واظنه قول عبد الملك قال
الحج وقد انفتحت هذه الروايات على انه اذا بلغ صحيحا ثم جن وقت السنوات ان عليه القضاء على هذا
فالمسئلة على اربعة اقسام اول ان يبلغ صحيحا ويقبل سنوا الطباقة فالفقهاء بلا خلاف الثاني ان يبلغ
مجنونا وتكثر السنوات او مجنونا وتقل وهو الثالث او صحيحا وتكثر سنوا الطباقة وهو الرابع وفيها
ما عد الاول والثلاثة الاقوال السابقة وقوله او اعنى عليه يوما الى اخره وهي هذه المسئلة
الثانية وهي مسئلة المعنى عليه وقد اشار الى ان المعنى له ست حالات الاولى ان يتمادي به الاغماء
قبل طلوع الفجر في المغرب وهو معنى قوله يوما الثانية ان يتمادي به الاغماء اكثر النهار وهو مراده
بحله الثالثة ان يتمادي به نصف النهار ثم يفيق النصف الاخر الرابع ان يتمادي به اقل النهار
ثم يفيق والى حكم هذه الاحوال اشار بقوله فالفقهاء وقوله ولم يسلم اوله يعني اني عليه الفجر وهو
معنى عليه ثم اشار الى الحالتين الباقيتين بقوله لان سلم ولو نصفه يعني ان الفجر اذا طلع عليه
وهو صحيح ثم اعنى عليه اقل النهار ونصفه فلا قضاء عليه هذا معنى كلامه ولا خلاف في الحالة الاولى
نص عليه بن عطاء الله وهو ظاهر كلام الخ وغيبه واما الثانية فذهب المدونة كما قال وقال
اشتبى يستحب له القضاء ولو لم يقض رجوت ان يحزبه وقال بن حبيب يحزبه ومذهب المدونة
الاجزائي النصف اذا كان في اول النهار سالما لا اذا طلع عليه الفجر وهو معنى عليه وقال بن حبيب
لا يحزبه ولو كان اوله سالما واما الحالة الرابعة فذهب المدونة عدم الاجزاء كما قال بن حبيب
ولا يومر بالكف عن الاكل بقية نهار وفي سماع اشهب عن مالك الاجزاء نظري الفقه ولا خلاف
فيما اذا كان الاغماء اقل النهار واوله سالما وهو ظاهر كلام الخ وتترك جماع واخراج مني ومذي
وفي هذا هو الشرط الرابع وهو الامساك في زمن الصوم عن الجماع واخراج مني ومذي وفيه
لكن الاحسن ان بعد هذا من الاركان الا ان يكون المراد بالشرط هنا ما لا يصح الماهية بدونه
كان داخلها او خارجا وهذا جار في اكثر الشروط التي ذكرها في هذا الباب فان جامع في ذلك
الوقت وجبت عليه الكفارة مع القضاء ولا فرق بين ان يوجب الحشفة او مثلها من مقطوعها
او يتمادي الى اخره في ترتبها عليه ولا فرق بين القبل والدبر وقال اخرج ولم يقل خروج لينه
بذلك على ان الاحتلام والمذي الخارج لسببين والى الغالب لا اثرها في قضاء ولا غيره فان تسبب
في اخراج شي من ذلك فلا امر في ذلك موقوف على تفصيل سيا في ان شاء الله تعالى ولا اشكال
في شرطية الامساك عن اخراج مني واما التي قلنا خرجها ابو داود الترمذي والنسائي من حديث

واذا اغنى عليه دفعه لم يسلم اوله
القضاء وهو امر من قبل اوله ولم يسلم

وهو انما يرجع الى انما اراد الله ان يغني عن الصلاة
ومعنى انما اراد الله ان يغني عن الصلاة

ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذرع الصائم التي فلا يطأ رعليه
 واذا تقياً فعلية القضاء واما المذي فالمشهور فيه وجوب القضاء خلافاً لابن الحلاب في استحباب
 القضاء فيه وقيل ان كان عن ليس او قبلة او مباشرة وجب القضاء وان كان عن نظرك **ش** وانما
 متحل او غيره على المختار لمعدته بحقته بما يع او حلق وان من التي واذا ن وعين وخو **ش** هذا هو
 الشرط الخامس اي وصحته بترك اصيل متحل من طعام او شراب او ادم ما يع او جامد والمراد
 بغيره ما لا يتحل في المعدة كالحمأة وخوها مما ليس للمعدة فيه عد ولا يتحل منه شي اللحمي واختلف
 في الحصاة والدرهم فذهب بن الماحجون في المبسوط الى ان له حكم الطعام فعليه في السهو القضاء
 وفي العهد القضاء والكفارة ولا بن القاسم في كتاب بن حبيب لا قضاء عليه الا ان يكون متعمداً فيقتضي
 لهما ونه بصومه فجعل القضاء مع العهد من باب العقوبة والاول اسببه لان الحصاة تسغل المعدة
 استغلاً تاماً وتنقص كلب الجوع واليه اشار بقوله على المختار وحكي بن عبد السلام الخلاف مطلقاً
 بعينها الصور وعدم مساده ولم يقتده بعد ولا غيره ثم قال وتناول سحون على ما لك ان الحشا
 كانت بين اسنانه واما لو تعد احدها من الارض وبلغها لقتي وكفد ثم ذكر ان بن حبيب حكى عن بن
 القاسم ان المدرة كالطعام وان الحصاة يقتضي في عدة ولا كفارة والقضاء في سهوه وعن ابن القاسم
 في النواة بحيث بها فتزل في حلقه لا قضا عليه في النافلة ويقضي ويكفر في العذينة وقوله
 لمعدته متعلق بقوله وايصال متحل او غيره لمعدته والباقي بحقته للسببية وبما يع
 يعني من قال تعد يروا ايصال متحل لمعدته بسبب حقته من ما يع فان فعل شيئاً من ذلك فالمشهور وجوب
 العقوبة وقال في الحلاب لسيح وبقوله او حلق معطوف على قوله لمعدته اي وايصال متحل او غيره
 الى المعدة او الحلق وقوله وان من التي الى احده يعني انه لا فرق فيما يصل الى الحلق من ان يكون له
 قد وصل من منفذ واسع كالغم او غير واسع كالانف وما بعده قال في النوادر من المجموعة قال
 المعتز وعبد الملك واسهب في الصائم بعين راسه في الما فيغلبه فيدخل حلقه من انت او فرق قال
 في الواححة او اذن فليقتضي في الواجب قال اسهب ولا يقتضي في التطوع الا ان يطرعه ذلك قال
 بن حبيب وان اشكل عليه فليقتض قال في باب بعدة وكده بن القاسم للصائم لكل بن حبيب لا يجوز
 له ان يصب في اذنيه دهناً وبني عنه ما لك ومن الكحل بدهن العنق فير الذي يوجد طعمه في
 الحلق ويصل الى الجوف فعليه القضاء في رمضان ولا شي عليه في التطوع وقوله او يجوز هو معطوف
 على قول متحل اي ايصال متحل او يجوز قال في تهذيب الطالب في السليمانية من يجد بالذوا
 فوجد طعم الدخان في حلقه يقتضي الصوم بمنزلة وجدان الدهن والكحل في الحلق قال ابن لبابة
 بكبره استئناس الجوز فان فعل لم يطر و في التلغين يجب الامساك عن المشهور ولم يفصل
ش وفي وبلغ ان امكن طرحة مطلقاً **ش** هو معطوف على قوله وايصال متحل يعني ان صحته الصوم
 بترك اصيل في وبلغ الى احده قال في المدونة ومن استقفاً فعليه القضاء بن يونس وقال
 بن حبيب من استقفاً ففان فليقتض في الغرض دون التطوع قاله ما لك قال والقي الغالب ان علم
 صاحبه انه رجع منه شي بعد وصوله الى فيه فليقتض في الواجب ابو بكر الا بهري قال بن الماحز
 من استقفاً متعمداً عابثاً لغير مرض ولا عسر عذر لزمه القضاء والكفارة ابو العزج لوسيل عنه
 ما لك لا لزمه الكفارة بن يونس ان علمه هذا انه رجع الى حلقه منه شي فليكفر ولا فليقتض اللهي ولا

الغالب في قولهم اذا اذرع الصائم التي فلا يطأ رعليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه

والغالب في قولهم اذا اذرع الصائم التي فلا يطأ رعليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه

والغالب في قولهم اذا اذرع الصائم التي فلا يطأ رعليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه
 انما هو من الاطراف في حجب عليه فله ان يذرع رجليه

اربعه ورافقه غلبة لقوا لم يرجع منه شيء، بل رجع بقدره غلبة او شيئا ما بعد الفضا
رواية اخرى في الغلبة، وهو ان يقال في الناموس: يخرج النجس في كل وقت من كل وقت
فقالوا انما هو من ذلك الموضع، بل هو من كل وقت من كل وقت

شي على من ذرعه الفلأ اذا لم يرجع الى حلقه او رجع قبل فصوله واختلف اذا رجع بعد فصوله
مغلوبا او غير مغلوب وهو ناس فروي بن ابي اويس عن مالك في المسوط ان عليه الفضا اذا رجع
شي وان لم يرد وقال **في مختصر الناس** في المختصر لاشي عليه ان كان ناسيا وهذا اخلاف قول
فعل قوله في المغلوب انه يقتضي يكون الناسي اولى بالقضا وعلى قول **في الناسي** لاشي عليه لفظ
القضا عن المغلوب وفي النوادر عن بن سحنون عن ابيه في البلغم يخرج من صدر الصائم او من راسه
فيصير الى طرف لسانه وبمكة طرحه فيبتلعها ساهيا فعليه القضا وشك في الكفان في عمده ولم
يشك في القضا وقال **اريت** لو اخذها من الارض لا يكفر قال **بن حبيب** ومن ثم لم يتلع
تخامة من بين هوائيه او بعد قضاها الى طرف لسانه فقد اساء ولاشي عليه وقول **ان امكن**
طرحه لانه اذا لم يمكن طرحه كان حكمه حكم ما في المعدة من الطعام والصدر والراس من البلغم
وقول **مطلقا** يحتمل ان يريد سوا كان الفلأ في اصله مستدعي ام لا وكان البلغم من الراس او من
الصدر ويحتمل ان يريد سوا جاز طرف لسانه او لم يجاوزه مع امكان طرحه ويكون فيه على غير
ما اختاره **اللح فانه قال** والصواب ان ينظر فان خرج الى طرف لسانه بحيث يقدر على طرحه فاستلعه
بعد ذلك فعليه القضا وان اذ رده قبل وصوله فلاشي عليه **او غالب** من مضمضة او سواك
ش انظر على ما ذاب عطف هذا الكلام هل يجوز ان يكون على ما قال **وايصال** محتمل ويكون المعنى
وصحته بترك ايصال غالب من مضمضة او سواك او على محذوف والمعنى وصحته بترك ايصال
شي لمعدته او حلقه بسبب داخل بحقنة او غلبة وهذا اظهر قال **في المدونة** ومن تمضمض
لوضو صلاة او لعطش فسبغه الماء الى حلقه فليقض في الفرض والواجب لا في التطوع ولا كفارة
عليه وحكي ابو الحسن الصغير عن مالك قوله بعدم القضا فلو تمضمض وطرح الماء ابتلع ريقه
بعد ذلك فلاشي عليه قال **الباجي** وذلك اذا ذهب طعم الماء وخلص طعم ريقه وانظر قد
مع ما قال **اهل المذهب** انه يكره له ذوق الطعام ومضغ العلك ونحوه ولو لم يرقه ولعل
ذلك الشدة الضرورة في المضمضة بخلاف غيرها وظاهر المذهب كراهة السواك بالوطب كذوق
الطعام قال **بن حبيب** ولو لم يجتمع فيه فلاشي عليه وهو في النافلة اخف من جعل
لمن يجتمع في نية حتى يصل الى حلقه فليقض في الواجب ولا يكفر بقله بن عبد السلام
قال **ويكره** الرطب المجاهل الذي لا يحسن ان يجتمع منه قال **الباجي** والذي قد
يقتضيه مذهب مالك واصحابه انه يكره المجاهل والعالم لما فيه من التعرير انتهى فان غلبه الى
حلقه فليقض وان تعد فليكفر ايضا وعن ابن لبابة ان استاك في النهار بالجوز فليقض
وليكفر وان استاك بالليل فاصححت على فيه فالقضا فقط **ص** وقضا في الفرض مطلقا قد
تقدم بيان ذلك بما يعني عن الاعادة ومرة بالاطلاق ان الواصل الى المعدة او الحلق كذوق
في ايجابة القضا بين ان يكون من منفذ واسع او غير كان مما يحلل اولا وسوا كان في رمضان او
غير متاول او غير متاول بوجه قريب ام بعيد باي وجه كان من وجوه الفطر **ص** وان يصب
في حلقه نايما **ش** يحتمل ان يكون هذا الكلام وما بعده راجعا الى قيد الاطلاق يعني انه
لا فرق فيما يوجب القضا مما سنده كرم بين ان يكون مشعرا به ام لا يتقن طرحه او شك
فيه فمن ذلك من صب في حلقه الماء وهو نائم قال **في المدونة** ومن كان نايما فصب في حلقه

من المضمضة نايما
الصبي خلا القضا

المجموع ما يجتمع فيه

المصطفى ولا كفاية انما علي ما على الصبي على القنبر
فرا وجبنا الى عيب ^{من} والحق على القنبر فيه وليس
من ^{من} رخصته وانما ما به بكره عيبا كونه الحق بخلاف
المصطفى ومولانا انه لو كان عيبا في كل ما عيبا لم يكن عليه
كفاية عيبا انما خلافا لعن القنبر

وَلَدَيْكَ رَفِيعٌ مَعَهُ

قبل

۱۲۷۲

والعهد والنسب اسرا
موجوب فضاء النظر المعبر
واحد اى بقية علم المعبر
النسب اسرا
نزد روم المعبر ماصح
اكتساب بقية العلم
علم الاكاديمية ويحب علمه
فضاء قسم فارما الحاصل
النسب اسرا المعبر اسرا
او حجة روم بقية اسرا
نفسه تالو () لعمري
او حجة روم اسرا قوا

لاحون

لا يجوز له الفطر ولو حلف عليه شخص بالطلاق الثلاث او بالطلاق القاطع للعصمة وقد
جاء عنه عليه السلام اذا ادعى احدكم اي طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وروي فان شاء
فليأكل وان كان صائما فليصل اي فليدع وروي فان كان صائما فلا يأكل وعنه عليه السلام انه
قال لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوم من غير شهر رمضان الا باذنه وهذا يدل على ان له
المفطر لا يجوز لها ولا لزوجه ان يفطرها والا لما كان لهنها عن ذلك فاسيدة وقوله الا الوجه
الي احده يشير بذلك الي ما قال ابن ابي ريد في النوادر من المجوعة قال ابن القاسم واسهب عن
مالك لا ينبغي لمن دخل في صوم او غيره من افعال البر ان يعطعه حتى يتم الا لصورة الحق
كما يفعل في الفرض قال عنه اسهب وبن نافع ان نذر اهله فعزموا عليه ان يفطر فلا يفعل قال
عنه ابن القاسم في العتبية ان حسن بن رستم حضر صنيعا عند رجل له شرف فزاده على الفطر
والح عليه وصيا من تطوع فاني وقال اكره ان اخلف الله ما وعدته قال وقد قال ابن عمر
ذلك الذي يلعب بصوميه وهو كلفه في كتاب بن حبيب قال ابن حبيب قال مطروق وان حلف عليه
رجل بالطلاق او العتق او المتي وشبهه فليجيبه ولا يفطر الا ان يكون لذلك وجه ولجنته
باليمين بالله تعالى وان حلف هو ليفطر كفرا لا في ابويه بعزمان عليه علي فطره فاجب الي ان
يطيعهما وان لم يطيعا اذا كان رافة منهما لادامة صومه هكذا قال مالك في الذي يسرد الصوم
فتأمر امه بالفطر فليطعها وقد فعله رجال من اهل الفضل انتهى وينزل الشيخ في ذلك منزلة
احدي الابوين ابن غلاب وحرمة شجرة حرمة الوالد بن لعقده على نفسه ان لا يخالفه وان لا
يفعل شيئا الا بامره فصارت طاعته فرضا لقوله تعالى او فوا بالعتود انتهى وكفران
تعد بلاتا ويل قريب وجهل في رمضان فقط جماعا او رفع نية نهارا او اكلا او شربا بغير
فقط هذا فتبين قوله ومضمي في الفرض مطلقا اي وكفر فيه ان تعد ولما كان كلامه بوجه
عموم الحكم بذلك في رمضان وغيره شبه علي ان الكفارة خاصة بمرمضان دون غيره وهذا
هو المشهور ولا بن حبيب ان من نذر صيام رخصا الدهر ثم افطر يوما فعليه كفارة رمضان
لانه لا يجد يوما يقضي فيه الا وصومه واجب ولا خلاف ان الاكل والشرب والجماع على سبيل
الانتهاك موجب للكفارة وهو معنى قوله ان تعد وقوله بلا تاويل قريب اشارة الي ان
المفطر قارة لا يكون عنده تاويل البتة بل منتهى حرمته الشهر وتارة يكون متاوكا
تاويل لا بعيد لكن لم يستند في تاويله الي سبب موجود فاما المنتهك فقد مر انه يكفر بلا خلاف
في المذهب واما ذواتا ويل التعبد فيكفر على المذهب على تفصيل ياتي واما ذواتا
التاويل القريب فلا كفارة عليه على ما سياتي من كلامه مبينا في امثله البابين ولما
كان الجدل ملحقا بالسنيان في كفارة قال او جهل يعني انه اذا افطر جاهلا لا كفارة عليه وهذا
هو المعروف من المذهب وحكي بن حبيب وجوب الكفارة للثمن واختلف في الجاهل فعليه
كالعابث حبيب كالعالم فقال في الذي يتناول فليقة الحبة ان كان ساهيا فلا كفارة عليه
وان كان عامدا او جاهلا فان عليه العتق والكفارة ثم ذكر القول المعروف من
المذهب وحكي حكمه حكم المتناول يريد تاويل قريبا قال لانه لم يقصد انتهاك صومه
ولو كان رجل حديث عهد بالاسلام يظن ان الصيام الامساك عن الاكل والشرب دون

عنه
برأوده

عنه
لا يجيب

وهو روي في شهر ربيع
بما سمع من بعض اصحاب
الجماع فلو افطر عليه
جهل المحرم حرمه الموجب
والمدح وهو وجوب الكفارة
حرمته ولا يستحق الكفارة
جهل محرمه فليست الكفارة
كفا اذا افطر بغير قصد

فقطه

الجماع لم يجب عليه الكفارة ان جامع وقوله جامعاً او رفع يديه ففارقا الى اخره هو معمول لقوله
ان تعد اي تعد جماعة وهذا هو الصحيح مبني على ان الجماع نسياناً لا يوجب الكفارة وهو المشهور قال
في المدونة فان جامع ناسياً فعليه القضاء بالكفارة بن يوسف لقوله عليه السلام رفع عن امي
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه يريد رفع الائم فمن فعل ذلك ناسياً لكفارة عليه اذا لا اثم
عليه والكفارة انما وصفت لرفع الائم انتهى بالمعنى وفي الواضحة قال ابن الماحيون ومن نافع عن
مالك ان من وطئ في نهار رمضان ناسياً فعليه الكفارة وقاله بن الماحيون واصح بان الذي
قال للنبي صلى الله عليه وسلم وطئت اهلي لم يذكروا ولا عدا قال ابن حبيب وهو اصح الي من قول بن
القاسم انتهى ووجه الاول ان فريضة الحال من صرّب الصدر وتنفّ الشعر وقوله هلك
واهلكت يدل على ان الوقاع كان عدداً واما رفع النية ففارقاً وهو الاصح في وجوب الكفارة قال
في المدونة قال مالك ومن اصبح ينوي الفطر في رمضان فلم ياكل ولم يشرب حتى غابت الشمس
او مضى اكثر النهار فعليه القضاء والكفارة قليل لابن القاسم فان نوي الفطر في رمضان الا انه
لم ياكل ولم يشرب قال لا ادري هذا واجب عليه مالك والقضاء الكفارة امر لا واجب الي ان يكفر
مع القضاء ولو اصبح ينوي الفطر في رمضان ولم ياكل ولم يشرب ثم نوي الصوم قبل طلوع الشمس
ونزك الاكل وائم صومه لم يجز به صوم ذلك اليوم وبلغني عن مالك انه قال عليه القضاء والكفارة
وهو راي وقال اشبه عليه القضاء ولا كفارة عليه انتهى واختلف الاشياخ هل قوله خاص بالاخيرة
او راجع الي الثلاثة ولعل هذا الخلاف مبني على ان الصوم يرتفع ام لا وقد تقدم الخلاف فيها
وفي رفض الصلاة وان المشهور بالارتقاء فيها جلا في الوضوء والجماع على المشهور وتقدم
الفرق في باب الطهارة بما يعنى عن الاعادة فراجع هناك وقوله او اكلا او شربا ثم فقط
اي وكفان تعد اكلا وشربا وهذا الاستكال فيه واحترن بقوله بغير فقط مما يصل الي حركه
الاذن والاذن فانه لا يكفر فيه على المشهور لان الكفارة كما علمت معللة بالانتهاك الذي احضرت
من العمد وايضا فان هذا لا يتشوق اليه النفوس وقال ابو امامه يعنى بكفره وكانه يراها معللة
بالعمل ويرى هذا انتهاكا وقال في السعوط وتقطير الدهن في الاذن والحقنة ان وصلتي من
ذلك الي الجوف فعليه القضاء والكفارة وان وصل من العين فلا قضاء ولا كفارة
وان باستياك جونا يريد ان استاك بها فراكا قال بن لبابة قال وان استاك بها
ليلا فصحت على فيه لزمه القضاء فقط وقد قدم هذا مع كلام بن حبيب عند قوله او غالب
من مضمة او سواك او منيا وان بادامة فكذلك الا ان يخالف عادة على المختار هذا
معطوف على قوله جامع والعامل فيه تعد وهو من باب حذف المضان واقامة المضان
اليه ومقامه والتقدير وكفرا ان تعد احزاب مني يريد ولو قبله او مباشرة او اقامة
فكذلك قال وهكذا في المواد ووضعه ومن المجموعه قال بن وهب عن مالك ومن قبل
امراته في رمضان او نظر اليها مجردة فلم يصرف بصره عنها حتى انزل فعليه الكفارة
وكذلك المرأة يصيبها ذلك فاذا تعدا وقاله بن القاسم واسمى في متابعه الذوق قال
اسمى ولا كفارة في هذا في غير رمضان في واجب او تطوع ثم قال قال بن القاسم
اذا اذني في تذكر امراته فان لم يتابع ذكرها فهو حقيق قال ابن القاسم وان تابع ذكرها

الخصان انظر ما مر من ان لا يقع الا في الفم
في الكفارة القضاء والفوط ونحوه او سواها
في الاطراف مع ذلك التبع قال ابن الماحيون لا
الكفارة في غير الفم ولا في الفم على غير
نحوه فانما الرجم المصنوع لا من شجره بل من

ان ذكره حتى انظر
في

حتى

حتى انعطافه فليقض فاذا انزل فليكن انتهى قال مالك في المدونة اذا قيل مرة فانزل فعليه
الكفارة وقال ابن القاسم في المبسوط اذا ابا شمرة فانزل فعليه الكفارة وقال اشهب وسحنون
لا كفارة عليه الا ان يتابع القبل والمباشرة وانفق جميعهم في النزول على النظر لا كفارة عليه الا
ان يتابع والاصل انه لا يجب الكفارة الا على قصد القطر وانها كحرمة الصوم واذا كان ذلك
وجب ان يتطاولي عادة من نزل به ذلك فان كان شانه ان ينزل عن قبله او مباشرة مرة او كانت
عادة مختلفة مرة ينزل ومرة لا ينزل كانت عليه الكفارة لان فاعل ذلك قاصدا لانتهاك صوميه او متعمدا
له قال وان كانت عادة السلامة فقد ران كان منه خلاف والعادة لم يكن عليه كفارة والي هذا الوجه
اشار بقوله **هـ** الا ان يخالف عادته على المختار وحكي بن الحجاج في ذلك قولين قال بن عبد السلام
والاظهر منها عندي سقوط الكفارة لعدم الانتهاك الذي هو مناط الكفارة بن هرون ولم ار هذا
الخلاف معروضا انتهى وقال المحمي منها كلامه وقد قيل قول في وجوب الكفارة لان ذلك لا يجزيه
الامن يكون ذلك طبعه فاكتفى بما ظهر منه وحمل اشهب الا في ذلك على الغالب من الناس انهم
يسلمون من ذلك وقولهم في النظر دليل على ذلك وظاهر هذا الكلام ليس بشبهة الخلاف خلاف
قول ابن هرون فتأمل **ص** وانما من يتعمد نظرة فتاويلان **ش** قال في المدونة ومن تطاولي به
زوجته في رمضان وتابع النظر حتى انزل فعليه القضا والكفارة وان لم يتابع النظر فامني **و** انتهى
فليقض فقط قال عبد الحق في التلخيص ذكر عن القاسم انه قال اذا نظر الصائم نظرة متعمدة فانزل
فعليه القضا والكفارة وهو كلام حسن وقوله في المدونة ان يتابع النظر انما شرطه لانه لم
يقصد اللذة بالنظر الاولي ولا تعد ذلك ابو الحسن الصغير وهذا استدلال سحنون على انه
عليه الكفارة اذا تابع القبل واما اذا انزل من قبله ولمدة ولا كفارة عليه بن يونس ويظهر
لي انه يريد ان قول ابن القاسم خلاف ظاهر الكتاب ويدل على ذلك استدلال سحنون بالنظر على
القبلة والحسنة فلم ير عليه في ذلك كفارة وهو مستند واستدل بالنظر وقال بعض اصحابنا
قول بن القاسم وفاق انتهى وذكر البايجي قول ابن القاسم ثم قال وهذا اذا كان النظر لغرض لذة
فان نظر نظرة واحدة يقصد بها اللذة فانزل فقال الشيخ ابو الحسن عليه الكفارة مع القضا
قال والصحيح انه اذا قصد بها الاستمتاع كانت كالقبلة وهذا معنى قوله فتاويلان ونظره
معزدة موثقة على وزن صديقه وذكر ابن رشد ما معناه ان من نظر يقصد اللذة او لمس او قبّل
او باشر فان سلم فلا شيء عليه وان انعط ولم يزد فزوي بن القاسم في العتبة عليه القضا وروي
اشهب في المدونة لا قضا عليه وقال ابن القاسم بالقضا في الاغتاض بالمباشرة دون القبلة
واللمس وانكره عليه سحنون وانما في فعله القضا وان انزل فقال مالك في المدونة عليه
الكفارة مع القضا وقال اشهب ليس عليه كفارة الا ان يتابع النظر حتى ينزل وهو اوضح الاقوال
لان الكفارة انما يجب على قصد انتهاك حرمة الصوم وهو لم يفعل الا ما وسع له فيه فعليه
الانزال وظاهر قول بن القاسم في المدونة انه يقضي في لمس والقبلة والمباشرة ويكفر وان
التابع ويقضي في النظر والتذكر دون كفارة الا ان يتابع حتى ينزل قال فان نظر على غير
قصد وتذكر فامني فقال ابن القاسم يقضي عنه رواية عن مالك لا قضا الا ان يتابع انتهى
معناه **ح** باطعام ستين مسكينا لكل واحد وهو الا فضل **ش** هذا متعلق بقوله كفراي كفرا باطعام

ان الخلف في الغرض

الخطار قال ابن الحجاج في نسخة من نسخة
في البيروني في التكميل بعد ان كان في نسخة

ستين مسكينا وانما قدم ذكر الاطعام على غيره من العتق والصوم وان كان الواقع في الحديث خلافه لكونه افضل على المشهور ولعموم تفعله لا يتعدى الي ستين مسكينا والعتق انما يتعدى لواحد والصوم لا يتعدى المكفر خصوصا في الجماعة واوقات الشدايد وقد قال مالك في المدونة لا اعرف الا الاطعام لا عتقا ولا صوما ولا في الامور المعول بها في الحديث وقيل العتق افضل ثم الصوم ثم الاطعام قاله بن جيب عند بن يونس وقيل يختلف ذلك حسب الاوقات والبلاد فالاول في ارتفاع الاسعار والثاني في انخفاضها وهذا اذا قلت بانها متنوعة كما هو المشهور من اصحابنا من ذهب الي انها مختصة بالاطعام محلا لقوله لا يعرف مالك غير الاطعام على ظاهره قال القاضي عياض وهذا لا يحمل قوله عليه لان فيه خرقا للاجماع ولم يقل به احد قال القاضي ابوالمحمد ولم يختلف العلماء الثلاثة اشيا كفارة في الصيام وانما اختلفوا هل هي على التخيير او الترتيب عياض الذي حمله عليه اصحاب مالك المتقدمون مطرون وبن الماحسون وبن جيب استحباب الاطعام وتقدمه على غيره لانه قضى به النبي عليه السلام والناسي بالعتق في تركه الطعام لم يطر رمضان كما على اختلاف العلماء في معنى الآية وجهها ولعموم نفع الطعام انتهى واختلف هل هي على الترتيب او على التخيير وهو المشهور او على الاول كما تقدم من العتق او الصيام للجماع ولا لاطعام غيره اتوات وقوله ستين مسكينا هو كذا في المدونة قال فيها ويعطى في الكفارة ستين مسكينا مدام عبد النبي عليه السلام ولا يجزيه ان يعطى ثلاثين مسكينا مدين مدين انتهى فان اعطاها لثلاثين الستين فان ذهب ذلك ولا رجوع لانه هو الذي سلطهم على ذلك وقد جازي الحديث فدل بحجده اطعام ستين مسكينا قال لا فاني النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف من عتق قال بصدق به الحديث كما وقال في الموطا قال ابو هريرة امرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا وقوله لكل مدي لكل مسكين مدي وهذا هو المشهور وقال اشهب بخير بينه وبين العدا والعشا وقوله وهو الا فضل يريد بالنسبة الي الحر فاما العبد فانه يكفر بالصوم الا ان يصير بالسيء فتبقي ذمته الا ان ياد له الستين في الاطعام قاله بن يونس **ص** او صيام شهرين او عتق رقبة كالظهار **ش** مراده بقوله كالظهار اي يكون الشهران متتابعين لا يقع في بعض طرق الحديث كذا وتكون الرقبة كاملة غير ملققة بموتة سليمة محررة وخبر بها ان يتبدي اعناهما من غير ان يكون مستحقا بوجه سياقي بيان ذلك ان ساء الله تعالى في كفارة النكاح بالله تعالى وكفارة الظهار والقتل **و** وعن امة وطهيا اوز وجهه اي وفرد عن نفسه بكذا ان تهد وعن امة الي احرة قال في المدونة فان اكره امراته في نهار رمضان وطهيا فغلبها الفضا وعليه عنه وعننا الكفارة انتهى وهكذا قال في كتاب بن سحنون عن بن القاسم واسهب وقال سحنون لاسي عليه لافها لم يدرها فهو من ان يدرمه العبد وقاله محمد بن عبد الحكم سحنون خلاف الج لان خطاه وعده واكرهه سوا قال في المواد رقاق

بعض اصحابنا وان وطى امته كفر عنها وان طأوعته يريد انه في الامة وان طأوعته كالاكراه للرق والي هذا اسرار الشيخ بقوله وعن امة وطهيا اذ لم يقيد ذلك بالاكره كالزوجية وانما قال نية لم يرتب عليه ما بعده ولهذا ذكره مقرنا بالغا المختصية للسبب اي فيسبب كون ما يفعله عنها من ذلك نية لا يصوم ولا يعتق عن الامة بن يونس واذا كفر عن نفسه خبر بن

اذا جعل العتق موقفا للعتق ولعلنا انما علم التغيير
ما هو المشهور من اصحابنا من ذهب الي انها مختصة بالاطعام محلا لقوله لا يعرف مالك غير الاطعام على ظاهره قال القاضي عياض وهذا لا يحمل قوله عليه لان فيه خرقا للاجماع ولم يقل به احد قال القاضي ابوالمحمد ولم يختلف العلماء الثلاثة اشيا كفارة في الصيام وانما اختلفوا هل هي على التخيير او الترتيب عياض الذي حمله عليه اصحاب مالك المتقدمون مطرون وبن الماحسون وبن جيب استحباب الاطعام وتقدمه على غيره لانه قضى به النبي عليه السلام والناسي بالعتق في تركه الطعام لم يطر رمضان كما على اختلاف العلماء في معنى الآية وجهها ولعموم نفع الطعام انتهى واختلف هل هي على الترتيب او على التخيير وهو المشهور او على الاول كما تقدم من العتق او الصيام للجماع ولا لاطعام غيره اتوات وقوله ستين مسكينا هو كذا في المدونة قال فيها ويعطى في الكفارة ستين مسكينا مدام عبد النبي عليه السلام ولا يجزيه ان يعطى ثلاثين مسكينا مدين مدين انتهى فان اعطاها لثلاثين الستين فان ذهب ذلك ولا رجوع لانه هو الذي سلطهم على ذلك وقد جازي الحديث فدل بحجده اطعام ستين مسكينا قال لا فاني النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف من عتق قال بصدق به الحديث كما وقال في الموطا قال ابو هريرة امرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا وقوله لكل مدي لكل مسكين مدي وهذا هو المشهور وقال اشهب بخير بينه وبين العدا والعشا وقوله وهو الا فضل يريد بالنسبة الي الحر فاما العبد فانه يكفر بالصوم الا ان يصير بالسيء فتبقي ذمته الا ان ياد له الستين في الاطعام قاله بن يونس **ص** او صيام شهرين او عتق رقبة كالظهار **ش** مراده بقوله كالظهار اي يكون الشهران متتابعين لا يقع في بعض طرق الحديث كذا وتكون الرقبة كاملة غير ملققة بموتة سليمة محررة وخبر بها ان يتبدي اعناهما من غير ان يكون مستحقا بوجه سياقي بيان ذلك ان ساء الله تعالى في كفارة النكاح بالله تعالى وكفارة الظهار والقتل **و** وعن امة وطهيا اوز وجهه اي وفرد عن نفسه بكذا ان تهد وعن امة الي احرة قال في المدونة فان اكره امراته في نهار رمضان وطهيا فغلبها الفضا وعليه عنه وعننا الكفارة انتهى وهكذا قال في كتاب بن سحنون عن بن القاسم واسهب وقال سحنون لاسي عليه لافها لم يدرها فهو من ان يدرمه العبد وقاله محمد بن عبد الحكم سحنون خلاف الج لان خطاه وعده واكرهه سوا قال في المواد رقاق

هذا هو حقه في الزكاة عن علي بن ابي طالب
عليه السلام

العتق والصيام والاطعام وعن روجه بوجهين العتق والاطعام وعن امته فليس له الا
 الاطعام ولا يجوز له العتق لان ولا له والحاصل انه لا يصوم عن غيره اذ لا يصوم احد عن احد
 ولا يعتق عن امته لان الولا له **ص** فان اعسر كفت ورجعت ان لم تصم بالاقل من الرقبة وكيل
 الطعام **ص** يعني فان اعسر الزوج ان يكثر عن روجه التي اكرهها وكانت قادرة على
 التكثير كفت عن نفسها ورجعت عليه ان لم تصم بالاقل من قيمة الرقبة التي اعتقت او مكيلة الطعام
 فان اعتقت وكانت قيمة الطعام اقل من قيمة الرقبة رجعت بقيمة الطعام وان كانت قيمة الرقبة
 اقل رجعت بقيمتها وان اطعت وكانت قيمة الطعام اكثر من قيمة الرقبة رجعت بقيمتها وان كانت
 قيمة الطعام اقل رجعت بقيمتها عبد الحق عن بعض شيوخه وتزوج بالاقل من مكيلة الطعام او
 الثمن الذي استترته به او قيمة الرقبة اي ذلك اقل رجعت به **ص** وفي تكفير عنها ان اكرهها على العتلة
 حتى انزلها تاويلان **ص** يعني انه اختلف اذا قبل امراته مكرهه حتى انزلها يكثر عنها وعن نفسه
 او ما يكثر عن نفسه فقط ولا يكثر عنها والاول ذهب ابو محمد بن ابي زيد وحميد بن ابي
 الثاني ذهب القاسبي وبن سبلون وعليها القضا وهما تاويلان علي المدونة ورجح الاوليان الاتهام
 من الرجل حاصل **ص** وفي تكفير مكره رجل لجماع قولان **ص** يعني ان المذهب اختلف فبين اكرهه غير
 علي ان يجمع امرأة هل يجب على فاعل الاكره كفارة عن غير امره قال بن عبد السلام والاقرب
 سقوطها بعد تسليم وجوبها على الرجل في المسئلة السابقة يعني في اكرهه روجه او امته لان
 المكره كالمباشر وهو متسبب هنا واستل في الجماع المداة مكرهه هل يلزمه الكفارة ايضا وهذا
 الخلاف اما يتوجه على القول بسقوطها عن فاعل الاكره **قال** القاضي عياض والثرقا واول اصحابنا
 انه لا كفارة عليه ولا خلاف ان عليه القضاء والاكثر على وجوب الحد عليه والمداة المكرهه
 بخلافه **ص** لان افطرنا سياتي اوله يغتسل الا بعد الجرد وشعره قد ربه او قد مر ليل او سافردون
 الغضه او راي سوا الا فطرنا افطونا الاباحة **ص** لما ذكره الله ان الكفارة موطئة بالعد الذي
 ليس معه تاويل قريب وان من افطرنا ويد قريب لا كفارة عليه لانه معذور باستئذنه الى سبب
 موجود شرع في بيان ذلك واسرار الى المسائل التي بعد رقبها ست الاولي من افطرنا سياتي ثم
 افطر بعد ذلك معقد معتقدا ان التماذي لا يلزم الا من يصح صومه ويسقط عنه مسد صومه
 وانه لا حرمة لذلك اليوم ولا شك ان سبب هذا التاويل وهو مسد الصوم في ذلك اليوم
 موجود فاستطاع منه الكفارة وهو المشهور وقاله بن القاسم واسهب ولعبد الملك وجوبها وفوت
 بن حبيب بين ان يفطرنا سياتي اكل او سرب فكل اول او جماع فكل ثاني وقاله المخيرة فيمن
 ظن ان الشمس قد غربت فاكل فظهرت ثم اصاب اهله ان عليه الكفارة وقوله اوله يغتسل الا
 بعد الجرد سارة الى المسئلة الثانية ومعناها ان المرأة اذا تقطع حيضها قبل الجرد ولم يغتسل الا
 الا بعد طلوعه واعتقدت بطلان صومها فافطرت قال اسهب في المجموعه وكذا من اصبح جنباً
 فافطر معتقدا ان صومه قد فسد فلا كفارة عليها وعذر هذه اصنع من عذر المفطر في
 المسئلة التي قبلها لان الاول وجب عليه القضاء بالاكل ناسيا بلا خلاف وهذه لم يحصل منها
 تسبب غير ترك الغسل وهو لا وجب القضاء على المشهور ولهذا يمكن احراز الاقوال الثلاثة فيها
 ثم اسرار الى المسئلة الثالثة بقوله او شعره قد ربه يعني ان من شعره قرب طلوع الجرد فظن ان صيام

في والله يطعم نفسه
 وتزوج وصرح الشارح با
 القضا وفيه فاما هذا

هذا هو الذي عليه الجمهور
في ان صومه قد مسد فافطر ثانيا فانه يقتص به هكذا قالوا وعلي قول الشيخ ينبغي ان لا يقضي لان
هذا انما يدل قريبا لا يوجب الكفارة في رمضان على المشهور ولا يوجب القضاء في التطوع وكذا في
مسائل التاويل القريب فانظره الا ان يقال ان مراده ان كلما لم يمت الكفارة فيه لزم القضاء ولا
يريد عكس ذلك فليست قائل في النوادر من المجوعة بن القائم عن مالك ومن سافر في صوم التطوع
فاطرا وتطوع به في السفر فافطر فليقض الا ان يلجيه الى ذلك حرا وعطش او مرض فلا يقضي قاك
مالك في المختصر فيمن تطوع في السفر فافطر معذرا فليس عليه قضاء ولا يوجب كما هو في المختصر ابو محمد
يريد واجب اليه ان يقضي فانظر كيف لم يوجب عليه في ذلك القضاء وهو لو فعل ذلك في رمضان لزم
الكفارة كما سبق عليه ان شاء الله تعالى وكذا قوله ايضا بعد ذلك لو اصاب في المختصر صائما لم يفسد
فاططر فليس قضاء ولا يوجب لكن مذهب مالك في هذه ان عليه القضاء وقال ابن حبيب لا قضاء
عليه حكاه ذلك المحقق واختلف اذا افطر المستطوع عامدا هل يحرم عليه الاكل ثانيا معاملة لم ينفى
وقد اوجز له التناهي لان صومه مسد ولا حرمه للزمان كرمضان وهذا الاجر موافق لما رواه ابن
نافع عن مالك في المجوعة فانه قال وليس لكعه بعد ذلك عن ايطعم وجه وقد اساء ابو محمد
ويقضي **مر** ولا قضاء في غالب في ذباب وغبار طريق او دقيق او كليل او جيس لصانعه **مر** قد تقدم
في الحديث عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذرع الصائم التي فلا افطار عليه
حزبه ابو داود والترمذي والبيهقي قال بعض اصحابنا ولا فرق بين ان يكون من علة او امتلاء
ولا بين ان يكون متغيرا عن هيئة الطعام ام لا وهو ظاهر المدونة وغيرها وهذا بشرط ان لا
يرجع شيء من ذلك بعد امكان طرحه كما تقدم وانما لم يقف في الذباب الغالب للشقة في الاختلاف
عنه وعن ابن الماجنون القضاء فيه نقله البايجي قال ولا احد احدا اوجب في غبار الطريق القضاء
وحكي الاتفاق على ذلك القليل وفي النوادر وليس في الغبار يدخل حلق الصائم قضا لانه امر
غالب وحكاية بن الماجنون وسحقون ثم حكي عن ابن القاسم عن مالك لا قضاء في الذباب ثم قال
ومن المجوعة قال عبد الملك في الذباب والحصاة والعود يندب في حلق الصائم فليقض فاما
الغبار فلا علم احدا اوجب فيه شيئا وذلك انه امر غائب وقاله سحقون انتهى واما ما يدخل حلق
الصائم من غبار الدقيق وغبار الخبز عند كبله فقال في النوادر عن اسبب انه لم يعذر به بغبار
الدقيق وقال اذا كان دقيقا فدخل غبارا في حلقه فان القن انه دخل حلقه فليقض في رمضان
والواجب ولا يقضي في التطوع وحكي في الجواهر قول ابن عبد الوهاب بعدم وجوب القضاء الشيخ
ابو محمد ينبغي ان لا شيء عليه في غبار كليل الخبز ولا بد للناس من هذا ومزق بيده ومن غبار الدقيق
بان غبار الدقيق بعد في خلاف غبار الخبز فانه كغبار الطريق واما غبار الجباسين فلا قضاء
فيه لانه احق من غبار الدقيق قال في الجواهر واختلف في غبار الجباسين واولي بعدم الاوطار
يعني من غبار الدقيق وقوله لصانعه يعني ان الحكم فيها تقدم انما هو بالنسبة الى صانع الدقيق وما
بعد وقد نبه التلمس في علي هذا التقيد في صانع الدقيق ولا فرق والله تعالى اعلم **مر** وجنة
احليل او دهن جافة **مر** يعني ولا قضاء في جنة من احليل ولا في دهن جافة قال في
المدونة وان فطر في احليله دهن او استحل فثايل او دوي جافة بدوامايع او غير مايع
فلا شيء عليه قال بن راشد لم يحك احد من الاشياخ في الاحليل الا في القضاء واعترض حكايته بن

اذ المفسر التطوع على
فان يجر عليه الاكل

وكذا المفسر
الغبار من الخبز
الضيق والخبز
على العلم في غبار الخبز

ادناه
ما
عليه
شرا
الوقوع

الحلاب الخلاف فيه بانه مما انفذ به عياض في الاحليل الا في الفمنا واعترض حكاية بن
 الخلاف فيه بانه مما انفذ به عياض والاحليل بكسر الهمزة ثقب الذكر من حيث يخرج البول هو
 بن يوسف ولا شيء عليه في دهن الجارية لان ذلك لا يصل الى مدخل الطعام والشراب ولو وصل
 اليه لما تم من ساعته انتهى وطأ هر كلام بن الحجاب وجوب الفضا في ذلك على المشهور اذا ساواه
 بالحقنة واعترضه الشيخنا نا لا تعلم من قال في ذلك بوجوب الفضا **ص** ومنى مستح او عذري **ص** اي
 لا قضا فيهما مع الاستكاح للخرج والمشتقة ولانه في حين الفضا في الغالب لا ينفك عنه ذلك وهو كونه
 ظاهرا **ص** ونزع ما كولي او مشروب او فم في صغيرة طلوع الفجر **ص** هذا معطوف على ما قبله اي كونه
 ولا قضا على من طلع عليه الفجر وهو اكل فنزع ما في فيه من الطعام حين علم وهذا اذا كان لعنف
 بقاء الليل او سك في ذلك وقتنا با باخرة الاكل فاما مع علمه فلا وما ذكره في الاكل والشرب هو
 المنصوص وخرج الفضا على امساك جزء من الليل وفيه قولان وضعف هذا التخييل با احتمال ان يكون
 القائل يري وجوبه للاحتياط فلم يتم الدليل الا على وجوبه لا على سائر احكام ذلك الواجب والالتم
 فيه الكفارة وقوله او نزع يشير به الى ان من طلع عليه الفجر وهو مجامع فنزع حين علم لا قضا عليه
 والخلاف في ذلك في موضعين احدهما هل عليه كفارة في النزع ام لا والمشهور عند بن شمس سقوطها
 وحكاية بن يوسف عن بن حبيب قال وقال ابن القصار اذا طلع عليه الفجر وهو لم يلبس ثوبا فليست عليه
 احرجه فان الكفارة تلزمه مع الفضا ومنسئا الخلاف هل النزع وطى ام لا واذا قلنا على المشهور
 هل عليه فضا ام لا اسقطه بن القاسم ولهذا اقتصر الشيخ عليه هنا وذكر بن يوسف ان بن الماحسون
 اوجب ولقطه وقال ابن الماحسون اما في الوطى فليفتض لان الله لم يخرجه جماع بعد الفجر ولكنه لم
 يلقه ولم يتعد فلذلك لم يكفر ولا شيء عليه في الطعام والشراب لان طهره ليس باكل وهذا هو الموضع
 الثاني **ص** وجاز سواك كل النهار **ص** اما الياس الذي لا تحلل منه شيء فلا خلاف في اباحته قبل الزوال
 واختلف فيما بعده فعندنا ايضا وعندنا في حنفية انه مباح ولا فرق بين اول النهار او وسطه واخره وعند
 الشافعي عند كل صلاة معناه لا وجبت عليهم فم الصيام وصوم واحد بن حنبل انه مكروه وديننا ما في
 الصحيحين لو ان شق على امي لا من ثم بالسواك عند كل صلاة معناه لا وجبت عليهم فم الصيام وغيره وروي
 ابو داود عن عامر بن ربيعة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعتد ولا احصى وعن
 عمر رضي الله عنه انه كان يستاك لكل صلاة وهو صائم وانما تعلقوا بقوله عليه السلام خلوف فم الصائم
 اطيب عند الله من ريح المسك ولا دلالة فيه لان الخلوف لا ينقطع مادامت المعدة موجودة بخلافه انما يحف
 كما قبل الزوال لا يقال الخلوف رائحة الجوع والسواك يزيله لانه لا يرسل رائحة الجوع **فان قيل** هو
 اثر عبادة فلا يزيلها **قلنا** اخفاوها او لي تحافه الريا **فان قيل** يقاس على دم الشهيد **قلنا** الفرق
 ان الصائم محتاج لربه فاستحب له تطيب فيه والشهيد غير محتاج وهو حيفة اشهد من الدم فزاوله
 لا يؤثر شيئا بل بقاءه يوجب مزيد الرحمة ولان ذلك اثر الظلم الذي يريد ان ينصف فيه من حضمه للخصومة
 سيما ان يظهر ولا نه امر يكون بعد الموت فيوم من فيه الريا قال بسند وانما امرنا باخفا العبادة للاخلاص
فان قيل مناجاة الصائم لربه مع دوام الخلوف او لي نقوله احب الي الله من ريح المسك فلا يراد
 مامدحه الله تعالى **قلنا** مدحه يدل على فضيلة الافضلية على غيره الا نرى ان الوتر افضل
 من الفجر وقد قال عليه السلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة اشبهت عليها مع فضل

ظاهر الحديث ٨ حليل يقع في كل واحد من المرات

غير

غيرها عليها وهذه المسئلة من قاعدة اردحام المصالح التي يتعد راجع بينهما فالسواك لاجل
 الرب تعالى حالة مناجاة في الصلاة لان نظير الاقواة لنا حاجة لتطهيرها والحلوف منان لذلك فيقدم
 السواك لقوله عليه السلام لولا ان استيق علي امتي الحديث وحكي بن عبد السلام عن البرقي من اصحابنا
 قوله كقول الشافعي **ص** وممنضة لعطش **ش** اما حازت الممنضة مع ما تقدم ان الصائم يكره له ذوق
 الطعام ومضغ الحلك للصرورة التي يلج اليه قال الباقي ومعني ما وقع لما لك من ذلك اي من
 جوار ابتلاع ريقه بعد الممنضة ان يزول طعاما ويخلص طعم ريقه انني ولا وجه لتخصيصها به
 بالعطش بل قال سند لا تكثر الحرا وعطش او غيرها وانما تكثر المبالغة وقزق بينهما وبين مداواة
 الحذر بان الماء لطيف لا يعلق بخلاف الدواثر قال وكره ما لك عن الرازي في الماء للتغدير بالدخول
 في الانف والعم قال استهب فان عليه فالتعنا **ص** واصباح بخنابة **ش** قال في المدونة ولا بأس ان
 يتعمد ان يصبح جنباً في رمضان بن يونس روي بن وهب عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واقع اهله ليلاً ثم نام ولم يغتسل حتي اصبح فاعتسل وصلي ثم صام يومه ذلك وروي
 ما لك في الموطأ عن عائشة وامرسة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم انما قالت ان كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليصبح جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم ثم قال قال ما لك قالت عائشة
 رضي الله عنها ان رجلاً قال برسول الله اني اصبح جنباً وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وانا اصبح جنباً في رمضان فاعتسل واصوم ذلك اليوم فقال ذلك الرجل انك
 لست مثلنا قد عذر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال اي لا ارجوا ان اكون احشاكم لله واعلمكم بما اتقي انتي ولا خلاف بين اصحاب ان صيام الحب صحيح
 لمن صام على غير وضوء ولوا قام جميع كفارة عبد الوهاب ومن احتلم في كفارة رمضان ان لم يقصد
 صومه ولا قضاً عليه لما روي ثلاثة بطران الصائم فذكر الاحتلام من ذلك **ص** وصوم دهره
ش هكذا روي بن القاسم واستهب بن وهب عن مالك في الجمعة اذا افطر يوم الفطر ويوم العيد
 فايل من ابوامجد قال ما لك وقد سرد الصيام قوم صالحون من المحابة والتابعين وقال بن حبيب
 صياماً لدهر حسن لمن قوي عليه وانما هي عنه اذا صام فيه ما نهي عن صيامه قالته عائشة
 انني وقيل انما هي ما لك عن ذلك للعاجز عنه ومن لم يجتهد ومن عن الطاعات ومضرة في بدنه
 والنهي المشار اليه قوله لما سئل عن صام الدهر فقال صلى الله عليه وسلم لا صام ولا افطر حرجه
 البخاري **ص** وسلم **ش** ففقط **ش** هكذا روي عن مالك جواز صوم يوم الجمعة مفرد او قاله في المختصر
 بن حبيب وقد رعب في صيام يوم الجمعة قال ما لك ورايت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة واراها
 كان نحره وما سمعت من ينكر صيامه معذرة او خرج الترمذي عن ابن مسعود ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصوم من كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة وصحبه بن عبد
 البر قال وقد روي عن ابن عمر انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطر يوم الجمعة قط
 قال وروي عن ابن عباس انه كان يصوم يوم الجمعة ويواظب عليه وروي الداودي عن صفوان
 بن ابي سليم عن رجل من بني حنيفة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صام يوم الجمعة كتب له عشرة ايام عز وهدى من ايام الاخرة لا يشاكلن ايام الدنيا واجزه
 من منع ذلك بقوله عليه السلام لا يصوم من احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوماً قبله او يوماً

الاحتلام وهو ما افطر الا في صلاة فلهذا قالوا لا
 يصوم من احتلم في صلاة فلهذا قالوا لا
 يصوم من احتلم في صلاة فلهذا قالوا لا
 يصوم من احتلم في صلاة فلهذا قالوا لا

يصوم

اول من ينزل الصوم

عبد وبقوله عليه السلام لا تحضوا الجمعة بغير ما بين اليالي ولا يصيام من بين الايام و دخل
علي جارية بنت محارب يوم الجمعة وهي صائبة فقال احببت امسه قالت لا قال ان تريد من ان تصومي عدا
قالت لا قال فافطري وهو معارض بما قدمناه وايضا فان الهني عن ذلك يحتمل ان يكون مندوحا
ما تقدم ويدل عليه قتل بعض الصحابة والتابعين له بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وقوله مالك
لما سمع احدا ينهي عن صيامه **ص** وفطر بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينو فيه والا قضى ولو نظر
ولا كفارة الا ان ينوي بسفر كفطره بعد دخوله **ش** الصمير المحمدي في الموضوعين عابد على السفر
والصمير المصوب بالفعل في الموضوعين عابد على الصيام المهوم من كلامه والصمير المحمدي باضافته
الي المصدر في الموضوعين عابد على المخلف ومعنى كلامه ويجوز الفطر في سفر تقصر فيه الصلاة اذا
شرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم ينو الصوم في السفر وان شرع بعد الفجر او نوي الصوم في السفر ولو
كان الصوم نظوعا ولا كفارة الا ان ينوي الصوم يريد صوم رمضان في السفر كما لو افطر بعد ان
دخل محل اقامته والباقي يسفر للطرفية كما تقدم ولا خلاف ان الفطر يجوز بالسفر المذكور وقد
تقدم ان الصوم افضل على المشهور بشرط اهد المذهب البروز عن محل الإقامة قبل الفجر قال ولا
يكفي النية في ذلك بحدة من الفعل فان افطر قبل الشروع في السفر فقاملك وسحقون عليه الكفارة
وقال اشهب لا كفارة عليه لاستنادا الى سبب وهو الحزم وقال بن حبيب ان كان قيل ان ياخذ في اهبة
السفر فلفول مالك سا في يومه او لا وان كان بعد اخذ اهبة سفره وشرع في رحيله فلفول اشهب
وقال سمعت ابن الماحضون يقول ذلك واخبرني اصبح عن ابن القاسم وقيل عليه الكفارة ان لم
يسفر وان امته بان سافر ولا كفارة واليه رجح اشهب وسحقون واحترز بقوله شرع فيه قبل
الفجر مما اذا سافر بعد الفجر فانه لا يجوز له الفطر ذلك اليوم الباجي وهو المشهور من مذهب مالك اذا
خرج بعد ان نوي الصوم قال وقال القاضي ابو الحسن ان ذلك على الكراهية وقال ابن حبيب يجوز
له الفطر واحترز بقوله ولم ينو فيه مما اذا نوي الصوم في السفر فانه لا يجوز له الفطر ايضا
على المشهور خلافا لابن الماحضون واذا فرغنا على المشهور في المسئلة في بان افطر بعد ان سافر
بعد الفجر او بعد ان نوي الصوم في السفر فان كان متا ولا كفارة عليه في المسئلة الاولى
في الثانية فقال في القسبية عن موسى بن معاوية ورواه بن القاسم عن مالك فيمن بيت الصيام في السفر
ثم افطر باكل او شرب او جامع ان عليه الكفارة بن عبد السلام وهو ظاهر المدونة وان لم يتاوه
فالمشهور وجوب الكفارة في المسئلة الثانية يريد اذا نواه في السفر دون الاولى وهي ما اذا
سافر بعد طلوع الفجر والى هذا اشار بقوله ولا كفارة الا ان ينوي بسفر وقيل يجب فيهما الاثر
الصوم وفطره من غير عذر وقيل لا يجب مراعاة الخلاف وقال المحرومي وبن كنانة يجب في الاولى
دون الثانية عكس المشهور واسا بقوله كفطره بعد دخوله الي ما حكاه بن ابي زيد في النوادر
ان من دخل من سفرة فخاف ان يفسد ان عليه الكفارة ولو حكي فيه خلافا **و** وعرض خاف زيادته
او ما ديه **ش** هذا يعطوف على يسفراي وجاز فطر عمر بن ابي اكرم ولا شك فيما ذكر قال في البيان
واختلف اذا خاف المرض فقيل له ان يطر وقيل لا يطر بما خاف من المرض ولعله لا ينزل
به ورضي الله عن علي ان المريض اذا خشي حدوث علة احزي او طول المرض اذا صار فله ان
يفطر وان صام اجزاء **و** وجب ان خاف هلكا او شديدا **ش** يعني ان الفطر يجب على

اعية الموضع
تقع على السطح
والا فليس
انما هو
فليس

الصائبر اذا خاف بصيامه هلاك نفسه او اذى شديد وهذا واضح لقوله تعالى ولا تلقوا
بأيديكم اليه التهلكة ولا تقتلوا انفسكم **ص** كما من ومنع لم يمكنها استيجار او غيره خافنا على ولديها
والاحبة في مال الولد ثم هل مال الاب او مالها **ش** اعلان الحامل اذا خافت على ولدها
مقيصامت هلاك او حدوث علة وجب عليها الفطر وان الموضع كذلك اذا كان الصوم مضراً بها او
بولدها وخاف على نفسها او علي ولدها منه والولد لا يقبل غيرها او يقبل ولكن لا تجدد من تستاجر
له او تجد ولا مال هناك تستاجر منه ولا يجد من يرضعه بجانبه او يي هذا اشار بقوله لم يمكنها استيجار
ولا غيره ومنه كلامه انها اذا امكنها الاستيجار وجب عليها الصوم وهو كذا قال النبي واذا
كان الحكم الاجارة فانه يبدأ بمال الولد اي يستاجر من يرضعه من ماله فان لم يكن مال الاب فان لم
يكن قال الامر وانما كانت البداية بمال الولد لان الرضاع مكان الاطعام واذا سقط الرضاع عنه
الام لم يمنع اقيم له ذلك من ماله كطعامه ثم مال الاب لان النفقة عليه عند عدم مال الابن وكان علي
الامر عند عدمها لانها قد ردة علي صيانة صيماها بشئ تبدل من مالها الا ان تكون الاجارة بما تحفه
لها والي تعد ير مال الاب علي مال الامر التوسعي ايضا وقال سند بل يبدأ بمال الامر لان الرضا علة
عليها او لم تكن مطلقة وهي قارة علي ان ترضعه والي هذا اشار بقوله تاويلان وانما قال كماله
وموضع ليس به على التامع خوف الهلاك او الاذي الشديد عليهما او علي ولديهما يجب الفطر والاجاز
كالمرضع وقد ذكر النبي ان الحامل ثلاث حالات حال يجب معها الصوم وهي ما اذا كانت في اول
حملها ولا يجد لها الصوم وحالة يجب معها الفطر وذكر ما تقدمت ولا وحالة هي فيها بالخيار بين الصوم
او الفطر كما اذا كان الصوم يسق عليها ولا يخشى شيئا ان هي صامت وان للرضع ثمان حالات يلزمها
بليزها الصوم في ثلاث كما اذا كان غير مضربها ولا بولدها او مضرباً ولم مال تستاجر له منه لا بن
او لاب او لامر والولد يقبل غيرها ويلزمها الفطر في اربع ثم ذكر ما تقدمت في الموضع وحالة
هي فيها بالخيار بين الصوم والفطر وهي ما اذا كان الصوم يجدها ولا تخاف على نفسها ولا علي
ولدها والولد لا يقبل غيرها **ش** والقضا بالعدد **ش** هذا معطوف علي قوله وجب الفطر ان خاف
هلاكا الي احده والمعنى وجب عليه قضا ما افطر من رمضان بالعدد مطلقا سواء صام بالليل
او بغيره وهو المشهور لقوله تعالى فعدة من ايام احذر وروي بن وهب ذلك ان صام بالعدد
وان صام بالليل اجزاه سواء كان عذره القضا اكل او انقص فلكه في النواذر وغيرها وقد تقدم
مثل ذلك من كلام الشيخ وهو قوله واجزا ما بعده بالعدد وانما اعاده ليرتب عليه ما بعده
وهو قوله **ص** بزم من ايج صومه غير رمضان **ش** هكذا نص عليه النبي وغيره فقال يصوم قضا
رمضان في كل رمن يصوم فيه صوم التطوع ولا يجوز في الايام المني عن صيامها ولا في رمن
وجب صومه لغير القضا كرمضان وشهر رذ صيامه فان قضى في يوم الفطر او يوم الفجر
علي ثلاثة اقوال فقيل جزية وقيل لا جزية وقيل جزية الثالثة خاصة وهو الرابع من
ايام مي وشهر بن عبد السلام الثاني ثم قال النبي واختلف اذا قصناه في رمضان اخر
قطا هر قول بن القاسم في المدونة انه لا يكون قضا ويجز به عن الذي هو فيه وعلي هذا حمل
اسماء عبد القاضي وابوالفرج المسيلة عنه وقال سحنون جزية عن الاول ولا بن القاسم في
العينية ولا شهب في مد ونه لا جزية عن واحد منهما انتهى والقولان الا ولا مالك والمدونة

انما هو
تجبه

محملة لهما لان فيها وعليها قضا الا حرجا بكسر الخاء ومقها ونقلت لثلاثة اقوال عن ابن القاسم
 ايضا وصح في الجلاب القول الثالث قال بن رشد وهو الصواب ووجهه ان رمضان لا يقبل به
 غيره فلا يجزيه عن الغير ولا عن رمضان سنة لانه لم ينو وراي في الاول انه لا يقبل غيره فلا
 يجزيه عن الغير وفي الثاني انه لما نوي القضا اجزا عنه لقوله عليه السلام وانما لكل امرئ
 ما نوي واذا فرغنا على عدم الاجزاء عنها فقال محمد بن كندر عن الاول لكل يوم ويكفر عن الثاني بكافة
 العبد في كل يوم قال في النوادر يريد ان لم يعذر بمحمل ولا تاويل وهذا يبيح عن ابن الموان ولم
 يقع له عندنا كتاب الصوم والصواب ما قال اشهب انه لا كفارة في هذا **فروع** لو نوي بمرضان
 نذر راعليه فالمنصوص وهو رواية يحيى عن ابن القاسم في العتبية انه لا يجزيه عن نذره ولا عن
 رمضان وهو قوله في كتاب الظهار من المدونة وقال اللخمي يجزي فيها الحلال المتقدم
 هل يجزي عن الذي هو فيه او عن الماضي بن بشير ولعله لك لا يجزي لبعده ما بين الوجوبين بخلاف
 ما اذا قصد ما هو حين واحد **وتمامه** ان ذكر قضا **وه** اي وجب تمام اليوم الذي شرع
 في صومه قضا عن يوم عليه ان تذكر في اثنائه انه كان قد قضا قبل يومه ذلك قاله بن القاسم
 بن سبلون وابن ابي زيد يريد فان افطرت فعليه قضا **وه** وقال اشهب لاشي عليه عبد الحق ويظهر
 لي ان ما قاله يعني من وجوب القضا لا يصح على قول مالك وقد رايت في الجموعة من رواية بن وهب
 عن مالك من جعل على نفسه صيام يوم الخميس قضا يوم الاربعاء نظمه الخنيس فقال احب الي ان يتم
 صومه ثم يصوم يوم الخميس وان افطرت يوم الاربعاء فاره من ذلك في سعة وهذا من قول مالك
 يشهد لقول اشهب لان ذلك اليوم انما التزمه على الظن انه عليه ولم يقصد صومه لنفسه
 وانما يستحب له ان يتبادر فاما ان يقضيه ان افطرت فبعيد **وه** وفي وجوب قضا القضا خلاف
يعني انه اختلف اذا افطرت في قضا صوم عليه هل يقضي يوما واحدا وهو اليوم الاول لانه الاصل
 والقضا ليس مقصودا لذاته وهي رواية يحيى عن ابن القاسم في العتبية او يقضي يومين لانه
 افسد هما معا ولا نه لما شرع في القضا وجب تمامه ولو قضي في اثنائه انه قضا كما تقدم وفي
 رواية سمعون عن ابن القاسم وقال مالك في كتاب الحج من العتبية قال مالك وابن القاسم والحج
 مثله اذا مسد حجة القضا لزمه القضا لزمه حجتان وهذا ان سمعون وقال ابن وهب ليس عليه
 الاحبة واحدة وهذا ان ولا فرق في ذلك بين قضا رمضان او قضا التطوع كما هو ظاهر كلامه
 كلامه وقد نص ابن يونس علي الخلاف في قضا رمضان ونص غيره علي الخلاف في التطوع وظاهر
 كلامه في النوادر تعميم الخلاف في الموضعين ونص عليه عبد الحق في تهذيبه **وه** وادب المفطر عند
 الا ان ياتي تاييبا **س** اللخمي ومن ظهر عليه انه اكل او شرب في رمضان عوقب على قدر ما يرى ان فيه
 رد عاله ولغيره من الضرب او السجن او جمع عليه الوجهان جميعا الضرب والسجن والكفارة تامة
 بعد ذلك فجمع عليه العقوبة في المال والجسم ويختلف فيمن اتي مسغتيا ولم يظهر عليه فقال مالك في المبسوط
 لا عقوبة عليه قال ولو عوقب حشيت ان لا ياتي احد يستغني في مثل ذلك وذكر الحديث وان
 النبي عليه السلام لم يعاقب السائل انتهى والي هذا ان رفق له الا ان ياتي تاييبا ثم قال اللخمي
 متصلا بكلامه ويجري فيها قول اخر انه يعاقب قيا ساعلي شأ هذا الزور اذا الت تاييبا فقا
 في كتاب السرقة يعاقب وقال سمعون لا عقوبة والاول احسن ولو كان كذلك لسقط الحد عن المعتف

انما اشبه انما طاعة راجع
 فيكون انما يكون قضا

سواء كان عليه من رمضان
 او غيره وجب عليه

سواء امكنه قضا وسهوا
 او نحو الغرض

احد من اليومين الذي فيه
 لا يصح من غير ان يكون
 يومين او اكثر
 من قضا التطوع
 من قضا الصوم
 من قضا الحج
 من قضا الزكاة
 من قضا النكاح
 من قضا الفدية
 من قضا العتبية
 من قضا السرقة
 من قضا الزور

بالسوقه والدرنا قال واري ان ينظر الي السائل فان كان من اهل السنن ومن يري ان ذلك

منه فلتة لم ترفع الشهادة عليه لما امر بالسنن وان كان مستترجا ومن يعرف منه قلة المراجعة
لدينه بلغت عليه الشهادة وعوف **ص** واطعام مده عليه السلام لفطر في قضا رمضان مثله عن
كل يوم لمسكين ولا يعتد بالزائد **ص** هو معطوف على قوله ووجب القضاء بالعدد ومده مضاف لمحد
اي قدر مده واللام في المعطوف على كونه تعالى دعانا لجنبه اي على جنبه وتلك الجنب اي على
الجنب وهي متعلقة بوجب وفي قضا رمضان متعلق بفطر واللام في مثله لانتها كونه تعالى سقاه
لبله ميت اي الي بلده ميت وعن كل يوم متعلق بالمصدر وهو قد رده ولمسكين متعلق بقوله
وجب ويجعل ان يكون متعلقا بمحد **و** اي يعطي لمسكين او ثاب لمسكين الاول اظهر وقد ر
كلامه ووجب اطعام قدر مده عليه السلام عن كل يوم لمسكين على مفطر في قضا رمضان اي مثله اي
الي ان دخل عليه رمضان ثاب وهذه هي الكفارة الصغرى ومذهب الجمهور من اصحابنا كما قال
انها مده عليه السلام وقال اسئب يطعم في غير مكة والمدنية مدا ونصفا وهو قدر سبع اهل
مصر الباجي وانما ذلك كله على جهة الاستحباب بن عطاء الله ويجعل ان يكون منه على جهة الوجوب
وجكي في المواد عن اسئب انه يعظم بغير المدينة ومكة **ص** او ثلثا او بمقدريد الوسط من ه
شبع كل بلد وقوله ولا يعتد بالزائد هو معني قوله في المدونة ولا يجزي ان يطعم كل مسكين
اكثر من مد ومعني ذلك ان من عليه كفارات من ايام متعده لا يجزي ان يعطي منها لمسكين
واحد اكثر من مد واحدا فان راد عليه شيئا لا يعتد بذلك الزائد بل يكون المسكين عدد
الامداد المترتبة عليه ولا خلاف فيه بين اصحابنا وقال السائل في يجزي ان يعطي المسكين
الواحد مد من فاكه بن عبد السلام وهو الظاهر عندي لا كفارات متبانية متعده لا بعد
الايام نعم لا يعطي المسكين مد وبعض مد كما لا يعطي في كفارة الاميان كذلك وانظر اذا فرغنا
على مذهبنا فالظاهر ايضا يعطي المسكين مد من عن يومين في عامين وكذلك اذا تغايرت
نسبة المدين وان كان سبها يوما واحدا كالحامل على راي مثلا اذا افطرت يوما من رمضان
ولا تقضه حتى اتي رمضان اخر فالواجب عليها مدان فيجوز ان يعطيها مع المسكين واحد وكذا
اذا افطرت يوما متوقفا وتركه قضا متوقفا حتى اتي عليه رمضان اخر يجوز ان يدفع مدا من الكفارة
الكبرى مع مدا لكفارة الصغرى لمسكين واحد ولا يخفى في ذلك كله بعض مد لمسكين كما ذكرنا
وقد يقال بل الظاهر انه مكره قياسا على ما قال مالك في المدونة ونقله المصنف يريد بن الحاجب
في باب الظهار وهو قوله واذا اكثر عن عيين ثانية فلم يجد الامساكين الاولي ولا يعيى ان يطعمهم
كانت مثلها او مخالفتها كالظهار واليمين بالله الا ان حديث الثانية بعد التكفير **ص** ان امكن قضاؤه
بشعبان لان اتصل مرضه **ص** هذا افتدني وجوب اطعام اي ووجب اطعام قدر مده عليه السلام
علي من فطر في قضا رمضان حتى دخل عليه رمضان الثاني بشرط ان يكون امكنه القضاء في شعبان
فلم يقضه بخلاف ما اذا اتصل مرضه فانه معذور اذا لم يتمكن من القضاء قال في التبيهات
اختلاف في صفة المعوط الذي يلزمه العدة على مذهب الكتاب فذهب اكثر الساجين الي انه انما
يلزمه اذا امكنه ذلك في شعبان قبل رجوعه رمضان الثاني فلم يفعل في سافرة او مرضه
او بعضه فلا يلزمه مدية فيما سافره او مرضه ولو كان فيما قبل ذلك من الشهر صحيحا مقبلا
وهو مذهب البغداديين واكثر القرويين في تاويل الكتاب وهو معني قول مالك في المبسوط

منه فلتة لم ترفع الشهادة عليه لما امر بالسنن وان كان مستترجا ومن يعرف منه قلة المراجعة

ع

ع
تروى

في
في
في

ان
وهذا
ال
ان
ال
ك

وذهب بعضهم الى مراعاة ذلك في شهر شوال بعد رمضان الذي افطر في مضي عليه ايام عدة
ما افطر وهو صحيح مقيد ولم يصح حتى دخل عليه رمضان اخرجت عليه الفدية ولو كان في بقية العام
لم يقدر على الصوم وهذا القول اسعد بظاهر الكتاب لقوله **في المسئلة** اذا صبح شهر واقام في اهله
شهر او اوصي ان يطعم عنه ان ذلك في ثلثة مبداء ولا يبداء الا الواجبات وبدا على نذر المسكين ونذر المسكين
واجب فجعله اوجب منه فلو لا انه يجب نحر ورج شوال كان قد اوصي بما لا يجب عليه وكان كسائر الوصايا
التي لا تبدأ انتهى فقوله الشيخ ان امكن قضاؤه بشعبان فهو منه انه لو لم يكن قضاؤه فيه بل
اطعام مسكين قضاؤه وقيل ذلك ام لا وهو جار على رأي اكثر الشيوخ وقوله الا ان الفضل منه
اي الفضل للمرضى من رمضان الاول الى رمضان الثاني وهو كقوله في المدونة انه لو عاد
به التسعة او المرض فلا اطعام لكن مفهومه ان الف من يوم الاول لانه قد نفي انه لو امكنه قضاؤه
في بعض العام فلم يفعل انه يطعم ولو مرض شعبان كله فان اوصي بالفدية ثم مات من
الثلاث مبداء على الوصايا التي تبرع بها عتقا او غيره وان لم يوص لم يلزم الورثة وذلك ان الورثة
في حاوية رواية انه يكفر عنه من الثلث ابو محمد وهي مخالفة لاصل مالك **مع** القضا او بعدة
في هذا استعلق بقوله وجب اطعام مائة عليه السلام ومعنى قوله مع القضا او بعدة اي تجب
الاطعام عند احدة في القضا او بعدة وهو مذهب المدونة والمراد القضا في العام الثاني اي
جب المسقى فيه كطعام يوم ما اطعم مسكينا ومن قدر ما لا طعام او اضره والطاهر انه موافق
لقول ابن حبيب وقيل خلافا قال اشيب يطعم عند تقدير القضا فكلما مر يوم من شعبان
اطعم مائة مسكين واختلف اذا عجل كفارة التقريب قبل دخول رمضان الثاني ثم لم يصح حتى
دخل عليه الثاني فقال اشيب في المجوعة لا حجة ما كفر قبل وجوبه فان كفر عن عشرين يوما
عليه وقد بقي على رمضان الثاني عشرة ايام لم حجة منها الا عشرة ممن صام للتمتع قبل الاحرام بالجمعة
وقال ابن الخياط اذا قدمه قبل القضا او احده اجزاء والاصح ان يطعم مع القضا
ص ومنذ ورة **ص** هو معطوف على ما عطف عليه واطعامه وفيه من مضاف والمعنى وجب
صيام منذ ورة والصير عائد على الصوم وانما وجب ذلك لقوله عليه السلام من نذر ان يطعم
الله فليطعمه وليس في كلامه مما يدل على ان نذره هذا هو مكره او مباح وكان ترك اعتداء على
ما يذكره في باب النذر وروايتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى **ص** والاكثر ان احمله لفظه
بلائية كسائر فتلين ان لم يبدأ بالهلال **ص** يعني ان من نذر صوم شي له اقل واكثر وكان لفظه
متملا لكل واحد من الامرين ولم يكن له نية بتخصيص احد الامرين كما لو نذر صيام شهر فانه يجب عليه
فعل الاكثر في كل ثلاثين يوما لما علمت ان الشهر صادق على ثلاثين وتسعة وعشرين لقوله عليه
الصلوة والسلام الشهر هكذا وهكذا وما ذكره هو مذهب المدونة وقال محمد بن عبد الحكم القياس
ان يجزيه تسعة وعشرون يوما وهذا اذا ابتدأ بغير الهلال فان ابتدأ الشهر بالهلال اجزاء
ولو كان ثاقفا باتفاق وهو مفهوم من قوله ان لم يبدأ بالهلال واحترز بقوله بلائية عما اذا
خرج لفظه مقرونا بها فانه يلزمه ما نوي كان قليلا او كثيرا صام بالهلال ام بغيره ولما ذكره
المعني قول ابن عبد الحكم قال عنه فليس عليه الا اقل الشهور عدة كن قال لله علي ان اصوم
اياما كان عليه اقل الايام وهي ثلاثة قال وقال وكان ذلك لو قال لله علي صدقة دراهم
اللمني وهذا احسن بالسنن والقياس وهو ايضا احد قولي مالك فاما السنة فحديث عائشة

رواه ابن حبان

بن القاسم وما افطر من السنة المعينة لعذر فلا قضا عليه فيه وان افطر منها شهرا
 لعذر عذر وقضاة وتمام اللفظ لابن يونس وسيل عن افطر شيئا من ذلك لسفر هل عليه قضاة
 ما افطر فقال لا ادري وقال ابن القاسم كان احب ان يقضي قال ابن عطاء الله واختلف في السفر
 بمجرد من غير ضرورة الى الفطر هل هو عذر كما في رمضان فجعله بن حبيب عذرا يسقط القضاة
 وقال مالك ليس لعذر يسقط القضاة ورواه عنه بن عبد الحكم قال وقول بن القاسم كان احب ان
 يقضي يحتمل ان يريد ان القضا غيرة من عذرة ولكنه يستحب ويحتمل ان يريد ان يستحب الحكم
 بوجوب القضا اي الذي حبه انه ليس لعذر وان افطر لاجله فقط وجب عليه القضا للحاضر
 واي هذا اشار بقوله جلا في فطرة لسفر ومعني قوله الا ان يسميها اي يقول سنة كذا او مثله
 ان يشهد اليها بقوله هذه او ينوي ما بقي منها ومعني قوله فهو اي فالحكم له ومرد لك المعين قال
 اللخمي فان قال لله علي ان اصوم هذه السنة فان سماها فقال سنة سبعة او ثمانين او مائتين
 ذلك صام ما بقي منها اقل او اكثر ولا قضا عليه عن الماضي وان قال هذه السنة فان سماها ولم يذكر
 فالقياس ان لا يصيام عليه الا ما بقي منها كالاول وقال مالك في العتبية فمن حلف وهو في
 نصف سنة ان فعل كذا او كذا فعليه صوم هذه السنة قال ان نوي باقيا فذلك له وان لم ينو
 شيئا ائتم من يوم حلف اثني عشر شهرا وفي هذا نظرا لان قوله هذه السنة يقضي التعريف
 وهو بمنزلة من قال لله علي ان اصلي هذا اليوم فليس عليه الا صلاة ما بقي منه **ص** وصيغة
 القدر ومرفق يوم قد ومعه ان قدم ليلة غير عيد ولا فلا **ش** هذا ايضا معطوف على فاعل وجب
 وما العدة وفيه ايضا حذف مصنف والتقدير وجب صيام صيغة القدر ومرفق من نذر
 صوم يوم قد ومعه ان قدم ليلة غير عيد والمقصود ما ذكره سند كلام اللخمي وقوله
 والا فلا اي وان قدم ليلة الفطر او الفطر او قدم بها فلا قضا قال في المدونة قال بن
 القاسم فيمن قال لله علي ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد مرفلان ليلا صام صيغة
 تلك الليلة وان قدم بها فلا شيء عليه اللخمي وقال اشهب في مد ونية وبن الماحون واصبح في
 كتاب محمد ان عليه القضا ان قدم بها وان اصبح ذلك اليوم صياما مسطوعا او ينوي قضاة
 صوم يوم من رمضان او ظهرا اخر اذ عاصامة له وعليه قضا النذر الشيخ وشهب **قوله**
 انه لا يجز به لنذره ولما صامه له ثم قاله اللخمي واختلف اذا كان قد ومعه يوم الفطر او
 يوم النحر فقال اشهب في مد ونية لاني عليه لانه نذر في معصية وعلي قول عبد الملك يقضي
 لانه لم يكن قصد نذر معصية وانما وافق قد ومعه في ذلك اليوم وقد قال اذا قدم والنذر
 مريض قضى ذلك اليوم قال لاني لم احده افرد يوما بعينه وانما اراد ان اشكر الله تعالى
 بصومه ولذمه تعجيله لما الرز نفسه من تعجيل صومه عند قد ومعه فخذ النذر علي ان المراد
 به تعجيل الصوم لا غير ذلك اليوم قال وان بينه وهو يعلم انه يدخل من اول هارة لم يحره
 لانه صامه قبل وجوبه وصومه عند ذلك اليوم اللخمي وليس هذا الكلام بالبين بل القصد
 عين ذلك اليوم وعليه محله نذره ثم قال والصحيح ان لا قضا وكذلك اري اذا قدم ليلة
 ان لا شيء عليه لان الوقت الذي قدم فيه لم يعلق به نذرا وانما علق النذر باليوم شكر الله
 سبحانه والسبب لصيامه بافتراده ولا ينعقد النذر الا ان ينذر ذلك اليوم لا باليوم بعد

لا يلزم
 جميع الشبهة كاليوم لا بد ان ينتهي
 الغروب من السنة كما تقدمت
 حله وتنتهي امر هذا ثم عرفت

فانما في التعديل
 ليعلم ان القيد والنية
 من تعجيله ليعلم ان القيد والنية
 من تعجيله ليعلم ان القيد والنية

ذلك اليوم الذي قدم فيه ان قدم تبار وان قدم ليلا لم يصم **صبيحته** وصيام الجمعة ان
نسي اليوم على المختار **ش** هو معطوف ايضا على ما تقدم ويريد بذلك ان من نذر صيام يوم من
الايام الاسبوع ففسيه فانه يجب عليه ان يصوم جميع ايام الجمعة وفي ذلك اقوال ثلاثة
وكلمها نقلت عن سخون الاول منها قول بن القاسم في العتبية انه يصوم الجمعة قال وهو اخرها او
يوم السبت وهكذا قال سخون يصوم اخر يوم من الجمعة وقال ايضا يصوم ايام الجمعة كلها وهو
اخر قوله الحمي والقياس ان يصوم جميع ايام الجمعة فيكون في معنى العتبية وقال ايضا يصوم اي
يوم شامس الجمعة وقال ايضا يصوم ايام الجمعة كلها وهو اخر قوله الحمي والقياس ان يصوم جميع ايام
الجمعة لانه شاك في كل يوم هل هو المنذر وهل يجوز له وطرفه ام لا والى هذا اشار بقوله عليه
المختار ولو نبه على قول بن القاسم لكان اولى من ذكر قول غيره لكن لما راي بعض الاشياخ ان
استظهر ذلك ترجح ذكره عند **ص** وراجع الخبر لنا ذرة وان تعيينا لاسبقية الامتنع لاتباع سنة
او شهد او ايام **ش** هو ايضا معطوف على فاعل وجب اي وجب صيام اليوم الرابع من ايام التشرية
وهو راحة برابع الخمر على من نذره ولو تعيينا اي سماه بعينه وقوله لاسا بقية اي فلا يجب
صيامها على من نذرها وهما باي الخمر وثا ليه وقوله الامتنع اي فيجوز له صيامها لامتنع يريد
الذي لا يجد هديا وهكذا قال في المدونة ونصها واما اليومان اللذان بعد يوم الخمر ولا يصوم
بصومها الا الامتنع الذي لا يجد الهدي ولا يصومهما من نذر صوم ذي الحجة او كان عليه صوم
واجب ولا يقضي فيها رمضان ولا غير واليوم الاخر من ايام التشرية يصومه من نذره او من
نذر صوم ذي الحجة اني وفي صيام ايام مني اقوال مذهب المدونة هذا وقول استنب في
مدونة انه لا يباح صيامها وان نذرها وقال مالك في مختصر بن عبد الحكم اذا صامها المتنقا
اجرت ان يجزيه وهو قول الخزامي في السليمانية وفي الخاوي اذا نذر اعتكافا فانه يوفي
نذره بصومها ويعتكفها وقال محمد بن زوي مالك اذا صامها عن كفارة يمين انه وقت وقال لا
تقله الحمي وقوله لاتباع سنة او شهد او ايام هو راجع الى قوله وجب كذا وكذا اي لا يباح
سنة اي احرم فلا يجب يريد الا ان يتوي ذلك وهو قول بن القاسم وقال بن كنانة يلزم ذلك الا
ان يتوي عدم التتابع ولا بن الماحسون الفرق بين الايام والسنة والشهر فيقول يقول بن القاسم
في الايام ويقول بن كنانة في السنة والشهر او جزيه واخاره بن حبيب وقد تقدم ذلك **فان**
قلت هل اجعلت قوله وراجع الخمر عطف على فاعل جاز السابق وهو قوله وجاز سواك وكذا
ما بعده ويكون معنى كلامه وجاز صيام اليوم الرابع من ايام التشرية لاسبقية اي فلا يجوز
صيامها ولو مع النذر الامتنع فيجوز له ذلك ويكون الاستثناء متصلا وهو الاصل
بخلاف ما ذكرت وبعض ذلك امران احدهما ما تقدم عن المدونة ونقله الشيخ ايضا وعليه
الاشياخ ان الكلام في الايام الثلاثة انما هو باعتبار الحوافر وعدمه لا باعتبار الوجوب وعدمه
كما تقدم السابق ان الحد على ذلك يوم ان الامتنع يجب عليه صيام اليومين اللذين بعد يوم الخمر
وبيان ذلك على ما استوت اليه ان قوله يصير معناه وجب صيام اليوم الرابع لمن نذره
لاسابقية اي فلا يجب صيامها ولو مع النذر الامتنع فيجب **قلت** لا مانع من ذلك غير
ان الحد على ما ذكرناه اولى من وجوه احدها ان ما ذكرت يلزم منه بعد المعطوفين والوفيل

ها

او سمي غنما الخمر

السليمانية المنزلة

ري

بينهما **يحتل** كثيرة متغايرة والفصل بالمسئلة المذكورة بين المعطوفين في قسم الواجبات لا على
 ما ذكرنا كالثاني ان الشيخ لو اراد ذلك لذكره في قسم الجائز فلما ذكره هناك على ارادة ادخاله
 في قسم الواجب الثالث ان الحمل على ذلك لا يدل على حكم المسئلة وهو موجب صومه مع التذرونا
 قلنا يدل على الجواز وزيادة ولا يلزم من عدم ذكر المسئلة في المدونة او في كلام الاشياخ
 على ما تقدم ان لا يذكرها الشيخ على ما حملناه والا بها مع حمل الاستثنا على الانقطاع لا يتم وقد جاكل
 من الاستثنائين في العيص من الكلام وذلك لا يخفى عليك والله تعالى اعلم **ص** وان نوي بربضك
 في سفره غيره او قضا الخارج او نواه ونذر المجزئة عن واحد منهما **ص** يعني انه اذا سافر في
 رمضان سافرا يباح له معه الفطر فصار في سفره ذلك ونوي به التطوع لم يجز وهو الاصح
 لتعيين الوقت وروي عن مالك انه ينعقد حكاها القاضي ابو بكر واستثنى عنها ولا خلاف
 انه اذا صام في الحضر ونوي به التطوع لم ينعقد وهو واضح لانه لا يقبل غير **ص** واسايرت
 او قضا الخارج الي ما تقدم عن ابن القاسم في العتبية ولا شبه في مدونته انه اذا صام
 رمضان سنة قضا عن رمضان الخارج لا يجز به عن واحد منهما وطاهر قول ابن القاسم في
 المدونة انه يجز به عن فرضه ولا يكون قضا وحمل المسئلة عنه على ذلك اسماعيل القاضي
 وابو العزج وقال سمعون يجز به عن الاول والمدونة محقة لهدن القولين لان فيها وعليه
 قضا الاخر روي بفتح الحاء وكسرهما وانما اقتصر على الاول لما تقدم من ان بن الحلاب صححه
 وصوبه بن رشيد وقوله او نواه ونذرا يعني ان من نوي بصوم رمضان فرضه ونذره لم
 يجز عن واحد منهما وهو المخصوص ورواه يحيى عن ابن القاسم في العتبية وهو قوله في كتاب
 الظهارين المدونة واجري المممي فيها الخلاف من المسئلة الاولى وقد تقدم ذلك كله عنده
 قوله والعضا بالعدد بمن ابيع صومه غير رمضان وبقي من مروع هذه المسئلة
 وهو ما اذا صام رمضان نوايا فرضه وقضا الخارج فقال بن حبيب يجز به عن فرضه
 ولا يفسد صومه ما زاد فيه من نية القضا وروي اسهيب انه لا يجز به عن واحد منهما
 واستبعد في البيان الشيخ ولعله هو الظاهر لانه قصد ان يكون بعض اليوم اداء وبعضه
 قضا وذلك غير واقع **ص** وليس لمراة تحتاج لها زوج تطوع بلا اذن **ص** لقوله عليه السلام
 لا يحل لامراة ان تصوم وزوجها يحتاج اليها وما روي عن ابن وهب ان عائشة وحفصة نوي
 النبي عليه السلام اصحبا صائتين فاهدي لهما طعاما فطرتا عليه فبلغه عليه السلام فقال
 اقنبا يوما سكا نه يحفل ان يكون ذلك غير يومها منه او يكونا قد علما انه غير محتاج لهما في ذلك
 اليوم وقوله ليس لمراة الي احزه هو كقوله في المدونة واذا علمت المداة ان زوجها يحتاج
 اليها فلا تطوع الا باذنه وممنوسه انها لو علمت انه لا يحتاج اليها او لم تعلم انه يجوز له ذلك
 بغير اذنه بن يونس وان كان ليس له فيها حاجة فلا بأس ان تصوم بغير اذنه بن حبيب وذلك
 ان كان مسنا لا ينشط فلا اذن له عليها قال وكذلك ام الولد والسرية كالزوجة ومن السنية
 قلت فان استاذنته في الصوم فقال لها لا تصومي فاني احتاج اليكي فاصححت صامية فقال له
 ان تفعل ويجامعها ان اراد وكذلك اذا دعاها الي فواسه قامت واحمرت بالصلاة ترسيد
 ان تمنعه من ذلك فله ان لا ينزكها ويقطع عليها الصلاة ويصمها الي نفسه ابو الحسن الصغير

فصل في حكمه انما هو كالمسئلة
 في غير ذلك من المسئلة
 في غير ذلك من المسئلة
 في غير ذلك من المسئلة

وهذا

والا فالحكم ان الصوم
 في غير ذلك من المسئلة
 في غير ذلك من المسئلة

عنهم اجبت الاعتكاف وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبضه الله وهم اتبعوه
 الناس لاموره واثاره حتى اخذ بنفي انه كالوصال الذي بني عنه النبي صلى الله عليه وسلم وفعله
 وليس الاعتكاف مجرا وما اراه من كونه الاستدته لان ثلثه ونهارة سوا قول علي مالكه
 في ذلك انه يراه مكرها وان لم يكن حراما كالوصال وان وجه كراهته ان الداخل فيه لا يستطيع
 التقياء لثروته فاذا اخذ بنفي منها تربت في ذمته فضاوه ثم يعجز عنه واذا تركته الصلابة به
 لشدته مع قوة عزيمتهم على الحيز وكثرة ملازمهم للطاعات فما اذن بغيرهم الا ان المشهور عن
 عن مالك انه من نوافل الخير ويدل على ذلك ما وقع له في العنينة من روايه ابن القاسم لما قيل له
 من كان منزله من العنينة ط على ثلاثة اميال يعتكف في مسجد قرسته امر يسير الى الجمعة لان
 ترتيبه لا يجمع فيها الجمعة قاله اعتكافه اولى من مسيره الى الجمعة وصحته لمسلم بمطلق صوم
 ولونذر ومسجد **شور** اللام في مسلم متعلقة بخذوف اي وصحة الاعتكاف ثابتة لمسلم بمنزله
 صحته حاصله وما استبهه وهو يدل على نفي الحكم عن الكافر وغير المميز وقد تقدم ذلك وقوله
 بمطلق صوم هو المشهور خلافا لابن لبابة في اجازته الاعتكاف بغير صوم والباقي بمطلقه
 متعلقة بالمصدر وهو صحة ومراعاة ان من شرطه الصيام وليس من شرطه الصيام ان يكون موقفا
 له الاعتكاف عليه السلام في رمضان وقوله ولونذر راسا الى ان الاعتكاف المندرج ولا ينعين
 له ايضا صوم مخصوص بل يجوز ان يفعل في رمضان وهو قول مالك وبن عبد الحكم بنا على ان نادر
 الاعتكاف غير نادر للصوم لحد وجهه عن الماهية وقال ابن الماحسون وسخون لا بد من صوم
 كفيه ولا يجري في رمضان نظرا الى ان من نذر الاعتكاف فقد نذر ركبه وهو الصوم وظاهر
 ما في المقدمات ان هذا الاجز هو المذهب قال خلافا لابي عبد الحكم وقد حكى ذلك عنه ابن
 حارث وقوله ومسجد هو معطوف على مطلق صوم اي وصحة ايضا بمسجد ولا يكون في غير المساجد
 وهو المشهور خلافا لابن لبابة والجهة عليه قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولا نرى عليه السلام
 لم يعتكف الا في المسجد وهو عليه السلام اذا فعل عبادة واقتمها وشرعها على صفات فلا صل
 اعتبارها ولم يتم دليل على كون المسجد طرفا غير مقصود ولا فرق على المشهور بين المسجد وراحبه
 في الاجزاء قال في المدونة قال مالك ولبعثك في عجز المسجد فكانه استحب ذلك لما فيه من
 اخلا العباداة والتعب عن تيساعل معه بالحديث وحكي للمني في ذلك ثلاثة اقوال الاول
 مذهب المدونة لعنكف في عجز المساجد وفي راحبه والثاني لابن وهب عن مالك لم اره
 الا في رحبة المسجد والثالث قوله في المجموعه لم اره الا في عجز المسجد قال والقول الاول
 احسن وذلك واسع يعتكف حيث شاء من المسجد واختلف اذا اعتكف في رحبة المسجد هل يضرب
 صايكون فيه فاجاز ذلك في المدونة وقال بن وهب عنه لم اسمع انه ضرب سايات فيه
 والاول احسن وقد ضرب ارواح النبي صلى الله عليه وسلم اخبية لعنكف فيها عايشة وحفصة
 وزينب ثم قال ولان المعتكف محتاج الى ما يمكنه ان كان في الصيف من الشمس والحر وان كان
 في الشتاء من البرد ويستتر بعلمه عن الناس ان ياتي واختلف هذا الزجاء صحن المسجد
 واليه ذهب البايع او ما كان مهنا فالي المسجد محجرا عليه وان كان خارجا عنه واليه ذهب
 ذهب سند والتلخيص وعليه فليس لكل المساجد رجاى قال صاحب اللباب والاول

احسن وهو الصحيح **ص** الامن فرضه الجمعة وحب به فالجامع بما تقع فيه الجمعة **ش** لما كان كلامه
اولا يوهده ان كل احد يجمع اعتكافه في المسجد سواء كان ممن تلزمه الجمعة ام لا نذكر ايا ما تاخذ فيها
الجمعة ام لا رفع ذلك مما ذكرهنا فقوله الامن فرضه الجمعة احتراز من نحو المرأة ومن موصوعه علي
ثلاثة اميال فصاعدا من الجامع ان يجوز لها ان يعتكف في اي مسجد شاء او قوله وحب به احتراز
مما اذا نذر ايا ما لا تأخذ فيها الجمعة فانه يعتكف في اي مسجد شاء وروي بن عبد الحكم ان الاعتكاف
لا يكون الا في الجامع والباقي به يعني وكما استزيت العبد بماله والصبي المجرور ربه عايد علي الاعتكاف
اي الامن فرضه الجمعة ولو ياتي اعتكافا فاجب معه الجمعة اي قبل انقص منه فالجامع اي فلا يجوز
له ان يعتكف الا في الجامع الذي تقام فيه الخطبة وهذا هو المشهور وقيل بل يكره في غير فقط **فان**
قلت هذا جعلت الصبي في به عايد علي المسجد والباقي يعني من كقوله تعالى عينا يئيب بها
عباد الله اي منها وقول الشاعر **س** بن مبال **ج** اي من ما الحمد ويكون المعنى الامن فرضه
الجمعة وهو في المسجد يجب منه الجمعة فلا يعتكف الا في الجامع **قلت** اما في من امر ان
ان قوله من فرضه الجمعة يعني عنه فان كان فمسجده علي ثلاثة اميال فصاعدا
ليس فرضه الجمعة والاحزان الحمد علي ذلك لا يزيل الا بها من الذي اشرفنا اليه فاننا اذ
يوهم ان من نوي اعتكافا فاحده فيه الجمعة له ان يفعله في اي مسجد شاء وليس كذلك
والله تعالى اعلم وقوله مما تقع فيه الجمعة فيجوز في رحابه بما تعذر خلاف سطحه علي
الاشهر وخلاف بيت قناديله وبيت الخطابة والسقاية فلا يجمع الاعتكاف في شي من ذلك
كالجمعة للتجديد الحاصل فيها فان شئت بدا لك الحوائث والبيوت التي لا تدخل الا بادن **مر** والا
خرج وبطل كرض ابويه لاجل انهما معا **ش** اي فان اعتكف في غير الجامع زمانا فاحده
فيه الجمعة خرج لها وبطل اعتكافه وهذا هو المشهور بنقله الباقي وعنه وروي بن
الجهم خرج ولا يبطل وقال ابن الماحجون ان دخل علي ذلك ابتداء خرج وبطل والا لم
يبطل كما اذا نوي ايا ما لا ياتي عليه فيها الجمعة ثم خرج لمرض ثم عاد بعد زواله اليه
المسجد فانت عليه الجمعة في ذلك هكذا حكى بن روقن وحكي اللهي وصاحب الكافي عن عبد
الملك الصحة مطلقا قال عنه ويعود الي مكانه وقال اللهي عن ابن الجهم انه يتم اعتكافه
في الجامع وظاهر كلامه ان التفصيل المحكي عن عبد الملك لا خلاف فيه فانظره وقوله
كره ابويه لاجل انهما معا هكذا حكى بن ابي زيد في نوادره ونقله بن يونس وعنه
ونصه قال بن جيب ولا يخرج للصلاة علي جنازة ابويه وقال بن القاسم في العينية
ادامرض احد ابويه فليجئ اليه ويستدي اعتكافه وانما امر بالخروج مع المرض دون
الموت لان مع الموت يامن عضبها وعقوبتها وفي المرض لا يامن من ذلك ولهذا قال
لا جنازة لهما معا ومفهومه انه لو مات احدهما والاخر حي لا امر بالخروج لما جئ من عقوق
الهي وعضبه عليه وذلك واضح وحكي الخبر ولي في سائر الرسائل انه يخرج لجنازة لهما كما
يخرج لزيارتها وحكي في كل مسيلة قولني هدي بي علي اعتكافه او يستدي **مر** وكشادة
وان وجبت ولو دبا لمسجد او تنقل عنه **ش** هو موطوف علي قوله كرض ابويه يعني انه
ان اخرج لادائها دة فان اعتكف اعتكافه يبطل قال اللهي ولا يجوز له الخروج

انظر ارغوازي

المعتمد ان يخرج من البيت لا يعتكف بعينه
او يبيت غداية ومثلهما

هذا هو الصحيح وهو المشهور
في الامن فرضه الجمعة
واما ما ذكرهنا فقوله الامن
فرضه الجمعة احتراز من
نحو المرأة ومن موصوعه
علي ثلاثة اميال فصاعدا
من الجامع ان يجوز لها
ان يعتكف في اي مسجد
شاء او قوله وحب به
احتراز مما اذا نذر ايا
ما لا تأخذ فيها الجمعة
فانه يعتكف في اي مسجد
شاء وروي بن عبد الحكم
ان الاعتكاف لا يكون الا
في الجامع والباقي به
يعني وكما استزيت العبد
بماله والصبي المجرور
ربه عايد علي الاعتكاف
اي الامن فرضه الجمعة
ولو ياتي اعتكافا فاجب
معه الجمعة اي قبل ان
انقص منه فالجامع اي
فلا يجوز له ان يعتكف
الا في الجامع الذي تقام
فيه الخطبة وهذا هو
المشهور وقيل بل يكره
في غير فقط فان قلت
هذا جعلت الصبي في به
عايد علي المسجد والباقي
يعني من كقوله تعالى
عينا يئيب بها عباد الله
اي منها وقول الشاعر
س بن مبال ج اي من ما
الحمد ويكون المعنى الامن
فرضه الجمعة وهو في
المسجد يجب منه الجمعة
فلا يعتكف الا في الجامع
قلت اما في من امر ان
ان قوله من فرضه
الجمعة يعني عنه فان
كان فمسجده علي ثلاثة
اميال فصاعدا ليس
فرضه الجمعة والاحزان
الحمد علي ذلك لا يزيل
الا بها من الذي اشرفنا
اليه فاننا اذ يوههم ان
من نوي اعتكافا فاحده
فيه الجمعة له ان يفعله
في اي مسجد شاء وليس
كذلك والله تعالى اعلم
وقوله مما تقع فيه
الجمعة فيجوز في رحابه
بما تعذر خلاف سطحه
علي الاشهر وخلاف بيت
قناديله وبيت الخطابة
والسقاية فلا يجمع
الاعتكاف في شي من ذلك
كالجمعة للتجديد
الحاصل فيها فان شئت
بدا لك الحوائث والبيوت
التي لا تدخل الا بادن
مر والا خرج وبطل
كرض ابويه لاجل انهما
معا ش اي فان اعتكف
في غير الجامع زمانا
فاحده فيه الجمعة
خرج لها وبطل
اعتكافه وهذا هو
المشهور بنقله الباقي
وعنه وروي بن الجهم
خرج ولا يبطل وقال
ابن الماحجون ان دخل
علي ذلك ابتداء خرج
وبطل والا لم يبطل
كما اذا نوي ايا ما لا
ياتي عليه فيها
الجمعة ثم خرج
لمرض ثم عاد
بعد زواله اليه
المسجد فانت
عليه الجمعة
في ذلك هكذا
حكى بن روقن
وحكي اللهي
وصاحب الكافي
عن عبد الملك
الصحة مطلقا
قال عنه ويعود
الي مكانه وقال
اللهي عن ابن
الجهم انه يتم
اعتكافه في
الجامع وظاهر
كلامه ان
التفصيل المحكي
عن عبد الملك
لا خلاف فيه
فانظره وقوله
كره ابويه
لاجل انهما
معا هكذا
حكى بن ابي
زيد في نوادره
ونقله بن
يونس وعنه
ونصه قال
بن جيب ولا
يخرج للصلاة
علي جنازة
ابويه وقال
بن القاسم في
العينية ادامرض
احد ابويه
فليجئ اليه
ويستدي
اعتكافه وانما
امر بالخروج
مع المرض
دون الموت
لان مع الموت
يامن عضبها
وعقوبتها
وفي المرض
لا يامن من
ذلك ولهذا
قال لا جنازة
لهما معا
ومفهومه انه
لو مات احدهما
والاخر حي
لا امر بالخروج
لما جئ من
عقوق الهي
وعضبه عليه
ولذلك واضح
وحكي الخبر
ولي في سائر
الرسائل انه
يخرج لجنازة
لهما كما يخرج
لزيارتها
وحكي في كل
مسيلة قولني
هدي بي علي
اعتكافه او
يستدي مر
وكشادة وان
وجبت ولو
دبا لمسجد
او تنقل عنه
ش هو موطوف
علي قوله
كرض ابويه
يعني انه ان
اخرج لادائها
دة فان اعتكف
اعتكافه
يبطل قال
اللهي ولا
يجوز له
الخروج

ان يخرج من البيت لا يعتكف بعينه
او يبيت غداية ومثلهما

لادائها فان اخرج افسد اعتكافه قال مالك في العتبية يودها في المسجد او ينقل
عنه ثم قال فاجاز نقل الشهادة مع كون المنقول عنه صحيحا لمكان عذره لان منع النقل لا يملك
ان يتبين من الشاهد عند حضوره رتبة وقوله وان اوجبت اشارة الى ان الاعتكاف يبطل
بجذوجه لادائها ولو تعينت عليه قال صاحب الكافي ولو كانت عنده شهادة ثمضي الى
ادائها اخرج فادائها ان لم يكن غير يوجب عنه فيها ثم استأنف الاعتكاف عند ما كان وعند
غيره يعني لان فرض اداة وعاد الى مكان اعتكافه وان كان هناك من يوجب عنه لم يخرج فان
اخرج ظمنا او اكره على ذلك بنا ان لم يكن نذرا ياما متتابعة **فان قلت** كلام الشيخ لا يخلو
من اعتراض وذلك لانه عطف مسيلة الشهادة على مسيلة عيادة الابوين وقد علمت انه يوسر
بالخروج الى عيادة ثم ابوي فيقتضي ذلك انه يخرج ايضا الى الاداء والامر بجلافة كما نقل
الشيخ بن عبد البر **قلت** ليس مراده المشاركة بين المسيلتين في جميع احكامهما وانما مراده
المشاركة بينهما في البطلان لا غير ويدل عليه قوله وان وجبت لانه اراد المبالغة في البطلان
ولو تعينت الشهادة ومع الحمل على ما ذكرت يفسد المعنى ان يصير معنى كلامه ويجب عليه
الخروج لادائها وان وجبت **ص** وكذا قال في الجواهر ان الردة تبطل
الاعتكاف لما علمت من ان الشرط صحة الاسلام ولا يصح مع الردة لئلا يشرط **ص** ويكسر
صومه **ص** كالحيض والوطي لئلا يضر عامدا او ناسيا او مغلوبا وكالاكل والشرب لئلا
متعدا قال في المدونة فان افطر يوما ناسيا فليقتضيه واصلا باعتكافه فان افطر يوما
عامدا او جامع في ليل او ناسيا او قبل او باشر او لمس فسند اعتكافه وابتداه
فواجب الاستئناف لجمعه مع العدة لان الاعتكاف لما كانت سنته التتابع تنزل منزلة العيادة
الواحدة التي اذا افسد جزوها فسدت كلها بخلاف لسيان الاكل فانه واجب معه القضا
متصلا باحدة لانه يشبه المرض والحيض الذي ليس للمكث فيه جرم **ص** وكسره لئلا
يريد وان صحت قبل الفجر قاله في المدونة ومعنى صحى زال سكره ورد عقله اليه ماخوذة
من صحوا السماء وهور والغير لانها تعطي العقل كما يعطي الغيم السماء وظاهرة سكر من شي
حراما ومما اصله مباح ويحي بعضهم الى انه من حرام عياض وجل العبداد يكون على هذا
كله معصية كبيرة تكون منه قاتلها مفسدة لعكوفه وهو بين باحتجاجة على المسئلة بقول
بن شهاب وعطاء بن رباح فيمن اصاب دنبا ان ذلك يبطل اعتكافه وذهب النخعي الى انه
يبطل وان سكر ما اصله مباح لانه تعطيل عمل الاعتكاف بالسكر الى طلوع الفجر فلو شرب
كلما يعلم انه يعتريه ذلك منه لا يفسد اعتكافه عياض وليس في الكتاب ما يدل عليه
لانه لم يقل انه سكر من اول الليل وانما قال سكر لئلا يفتي قبل الفجر فتجوز هذه
اللعوظ ويسر ان ينته في المصنف قد صحت اذا السكر كالانما الذي لا يصح معه الصوم اذا
كان قبل الفجر مع ان استشهادا لعول ابن شهاب يدل على مساد اعتكافه لارتكاب الكبيرة
وكذلك يكون حكمه اذا لم يسكر منه انتهى **ص** وفي الحاق الكبار يريه تاويلان **ص** اي وفي
الحاق الكبار بالسكر في بطلان الاعتكاف تاويلان ولا اشكال ان الكبار المبطلة
للصوم كالزنا واللواط وشرب الخمر لفسادها لمبطلة لاعتكاف لشرطه واما

ان يخرج من الاعتكاف لئلا
يضر عامدا او ناسيا او مغلوبا
متعدا قال في المدونة فان افطر يوما
عامدا او جامع في ليل او ناسيا او قبل او باشر او لمس فسند اعتكافه وابتداه

الواحدة التي اذا افسد جزوها فسدت كلها بخلاف لسيان الاكل فانه واجب معه القضا
متصلا باحدة لانه يشبه المرض والحيض الذي ليس للمكث فيه جرم
يريد وان صحت قبل الفجر قاله في المدونة ومعنى صحى زال سكره ورد عقله اليه ماخوذة
من صحوا السماء وهور والغير لانها تعطي العقل كما يعطي الغيم السماء وظاهرة سكر من شي

غلة
فكر

بهرقة قال عطاء بن ربيعة مكرها اغرا لم يفرق
وقال ابو عمران ومحمد بن النضر بن الحارث بن النضر
لا يفتل ولا يفتل ولا يفتل ولا يفتل ولا يفتل

الكباير التي لا تبطله كالنكذب والزور والقتل والسرقة والعصب والحديعة والغش وغيرها
من الكباير فاجراها النجداد بكون مجري كليل نقله عياض وحكي النجدي عن ابن القضا رانه قال
السياب والعينة ليس بمخصوص عليهما هل ينقصا اعتكافه امر لا قال وان كان مجري الكباير
في بعض كما قال اذا سكر ليل لم يذكر ما قدمناه عند في مسيلة السكر ليل السابفة وحكي ان
شأن عن المعارضة ان الكباير التي لا تبطل الصوم لا تبطل الاعتكاف **من** ولعمد وطى وقيله شهوة
وليس ومباشرة وان لحايض ناسية **من** هذا معطوف علي قوله وصحته بمطلق صوم راي ولعمد
وطى الي احده وقد تقدم قوله في المدونة اذا قبل او باشر او لمس انه يفسد اعتكافه
ابو الحسن الصغير يعني اذا وجد الذمة او صددها ولم يجدها واحترق بقوله شهوة مما
لو قبل صغيرة لا تشي او قبل امراته لوداع او خوم ولم يفتل لذمة ولا وجدها وقوله
وان لحايض يريد او مر بصل وهو معني قوله صاحب الرسالة وحرمة الاعتكاف عليه في المرض
وعلي الحايض في الحيض قال **ابن القاسم** في العتبية انها اذا حرجت للمحبة فلها ان تخرج
في حوايجها الي السوق وتصنع ما ارادت الا لذمة الرجال من قبله او حصة وخوها قال
سمون وهذا الا عرفه وهي في بيتها في حرمة الاعتكاف ولكن لا تلحل المسجد وقوله وان
لحايض ناسية اي فان فعلت شيئا من ذلك ناسية دخل اعتكافها **من** وان اذن لعبد او امرأة
في نذر فلا يمنع كغيره ان دخل **من** اثار هذا الكلام الي مسيلتين الاولى اذا اذن لعبد
اولا امراته ان ينذر الاعتكاف فنذر اذ لم يمس له منعها من الدخول في الاعتكاف ولا المنع ان
دخل الثانية ان ياذن لها في فعل ذلك فيدخل فيه فليس له ايضا قطعه عليها وهذه
الثانية هي المخصوصة في المدونة قال فيها ومن اذن لعبد او امرأة في الاعتكاف
فليس له قطعه عليها اذا دخل فيه واختلف هل له الرجوع قبل الدخول فيه وهو
قول بن سعبان ومحمد المدونة لا شتر اطه الدخول فيه وقيل ليس له ذلك حكى القولين
بن عبد السلام وقيد ابو عمران وعبد الحق في تقديم الطالب مسيلة المدونة بما اذن لها في
العمل واما لو اذن لها في النذر فنذر راء فليس له قطعه عليها وان لم يدخل فيه ولم
ار التقييد للنجدي في باب الاعتكاف والصعيد المحرور باضافته الي غير عايد علي النذر
اي كغير النذر اذا اذن لها في الدخول فدخل كما تقدم **من** وانت ملقب منه او عده الا
ان يحرم وان بعده موت فتنفذ ويبطل **من** يعني ان المرأة اذا اطلتها زوجها او مات عنها
وهي معتكفة فانها لا تخرج الي العدة حتي يتم اعتكافها ثم يتم ما بقى من العدة وهكذا قال
في المدونة واليه اشار بقوله وانت ملقب منه وقوله وعدة يريد فان سبقت العدة
الاعتكاف بان طلقت او تو في عنها زوجها قبل الدخول فيه فانها تامة علي عدها ولا تعتكف
حتي تحل قاله في المدونة والحاصل انه يبطل راي السابق منها فيراعي ويصح ان ينصب
عدة علي سقاطه ط الخافض اي وانت السابق من اعتكاف او عدة ويجوز جرة علي حد
تدانة حرة وانقوا الله الذي ت لون به والاحرام وكلوا الاحرام فيما تقدم حكم الاعتكاف
فيراعي ايضا السابق منه او من العدة فان خالفت فدخلت في الاحرام بعد ان طلقت
الزوج او مات عنها فقال ابو الحسن الصغير يتعد في الاحرام وهي عاصية بخلاف المعتكفة

فانها لا تنفذ اذا احرمت وتبقى على اعتكافها والى هذا اشار بقوله الا ان يحرم يريد
المعتكفة وان بعده موت فينفذ اي في الاعتكاف ويبطل اي الاحرام والعرق بين المصليتين
ان المصلي في الاحرام يبطل الاعتكاف لانه يصح الا في المسجد بخلاف العدة فانها لا تبطل به
والباقي قوله وان بعده للظرفية اي وان في عدة موت قال في البيان ولو سبق الطلاق
او الموت الاعتكاف او الاحرام لم يصح لها ان تحرم ولا ان يعتكف حتى تنقضي العدة لانها قد
لزمها فليس لها ان تنقضها **ص** وان منع عبده نذرا فعليه ان يعتق **ش** قال في المدونة وان نذر
عبد عكوفاً فنفعه سيده كان ذلك عليه ان يعتق يريد اذا كان النذر مضموناً واماً لو نذره
اياماً معينة فنفعه حتى ذهب ولا شيء عليه وكلام الشيخ ايضا مقيد بذلك وهذا اذا نذر العبد
ذلك بغير اذن سيده بدل عليه ما تقدم وليس للسيد ان يسقط ذلك عن عبده مطلقاً بخلاف
الدين لان بقاء عيب بخلاف النذر **ص** ولا يمنع مكاتب بعبادة **ش** قال في المدونة وان نذر مكاتب
اعتكافاً فليسير الا ضرر فيه على سيده فليس له منعه وان كان كثير اشغله ويضر به فله منعه
اذا قد يعجز في اعتكافه فلا يقدر بالسيد ان يجبره منه ومعنى ضرر سيده في اكسابه
وفي حلول نجومه ان قد يحل عليه ثم ولا يجد السيد عبده ما باخذة **ص** ولزم يومان نذر ليلة
لا بعض يوم **ش** يعني ان من نذر اعتكاف ليلة لزومه يوم يريد مع ليلته قال في المدونة
ومن نذر اعتكاف يوم او ليلة لزومه يوم وليلة ونقل عن سمعون المظللان فيما اذا نذره
اعتكاف ليلة لان من نذر الاعتكاف ليلاً فقد نواه بغير شرطه فلا يصح وراي في المشهور ان
الاصل في الكلام الاعمال دون الاهمال وحي الشيخ ابو الحسن الصغير ان من نذر اعتكاف يوم لم
يلزمه غيره لانه نذر الاعتكاف وشرطه وهو الصوم فيصح نذره ولا يتعدى الى غير ما التزم
وقوله لا بعض يوم اي فلا يلزمه بض عليه **ص** وتتابعه في مطلقة ومنوبه حين دخوله
ش اذا نوي التتابع او نوي عدمه لزومه ما نوي وان لم ينو شيئاً وهو مراده بمطلقة لزمه
ايضا تتابعه لان من سنته التتابع ما لم ينو غيره والمراد بالمطلق اي نوي اعتكافاً غيره
مقيد والضمير في منوبه عايد على التتابع اي يلزمه التتابع في صورتين كما تقدم وقوله
حين دخوله لانه اذا دخل ونوي فقد شرع في العبادة مقارناً فعله نيته وضار بمنزلة
العبادة الواحدة التي اشترط التتابع في اصلها ومنوبه معطوف على مطلقة **ص** كطلق الجوار
لا الهنا فقط فبنا للفظ ولا يلزم فيه حينئذ صوم وفي يوم دخله تاويلان **ش** الجوار بضم الجيم
المجاورة وهو قسما مطلق غير مقيد بقيد فهو كالاعتكاف سواء في لزوم الصوم والتتابع
قاله بن رشد والقاضي عياض ومقيد وهو قوله في المدونة والجوار كالاعتكاف الامن جاور
سكة النهار ونقلب الليل الى اهله فلا يصوم فيه ولا يلزمه بدخوله ونيته حتى يذره
بلفظه فاسار الى الاول بقوله كطلق الجوار والى الثاني بقوله لا الهنا فقط فبنا للفظ
واسار بقوله حينئذ الى القسم الثاني ولا شك ان الجوار المنذر واللفظ لا ينافي لانه طاعة وان
لم يكن باللفظ بل بمجرد النية فان نوي يوماً او اياماً لم يلزمه ما بعد الاول وهذا يلزمه
بالدخول اليوم المنفرد او اليوم الاول وهو تاويل بن بونس على المدونة وكذا ان دخل
في الثاني او الثالث ولا يلزمه هذا الجوار وان دخل يومه اذ لا صوم فيه وهو تاويل

الي عزان قال لانه انما نوي ان يذكر الله تعالى والذكر يتبعه فاذ كرر يجمع ان يكون عبادة
 وكذا لو نوي قراة معلومة فلا يلزمه جميع ما نوي لانه اي شيء نوي منه يثاب عليه بخلاف
 صوم اليوم الواحد الذي لا يتبعه واستظهر ذلك في المقدمات والي هذا ينسب التاويلين اشار
 بقوله وفي يوم دخوله تاييلان وانما نكر اليوم ليعم جميع الصوم عموم البدل **ص** واتيان ساحل لنذر
 صوم به مطلقا **ش** هو معطوف على فاعل لزم اي ولزم اتيان ساحل لمن نذر صوما به وقوله
 مطلقا اي سوا كان الموضع الذي هو فيه افضل من موضع القصد والعكس ويدل عليه قوله
 في المدونة ومن نذر ان يصوم ساحل من السواحل وهو موضع يتقرب باتيانه الي الله تعالى لكثرة
 والمدنية لزمه الصوم بذلك الموضع وان كان من اهل مكة او المدينة من اهل او ابلها قال
 وفي المستحبة اذا نذر ذلك بمثل العراق وشبهها صام بموضعه من يوش ولو نذر راعتكا فاسبا
 من السواحل اعتكف بموضعه بخلاف الصوم لان الصوم لا يمنع من الحرس والجهاز والاعتكاف
 يمنع ففعله بموضعه افضل **ص** والمساجد الثلاثة فقط لنا ذر عكوف بها والا بموضعه **ش** هو
 معطوف على ساحل المحرور اي ولزم اتيان المساجد الثلاثة الي احدها ومعنى ذلك ان من نذر
 ان يعتكف في اخذ المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس لزمه ان ياتيه اشارة
 بقوله فقط الي ان هذا الحكم خاص بها لا يتعدى الي غيرها وظاهر كلامه اللزوم ولو كان الموضع
 الذي هو فيه افضل كن كان بالمدينة فنذر الاعتكاف بمسجد بيت المقدس او مكة علي راي
 اصحابنا وقد نقل اصحابنا ان من كان بالمدينة او مكة وقال لله علي ان اصلي في بيت المقدس
 ان يمسكي بموضعه لانه افضل ولو نذر احدها وهو بيت المقدس لزمه الاتيان اليه ولفظ
 بين ان ينذر الصلاة او الاعتكاف فيكون الحكم كذلك في الاعتكاف فلو كان بمكة اتي المدينة
 لا العكس وقوله والا بموضعه اي فان نذر ذلك بغير هذه المساجد كن نذر ان يعتكف بمسجد
 القسطنطين او غير من المساجد التي بمصر او غيرها فاما يعتكف بموضعه لقوله عليه السلام
 لا تشد الرجال الا الي الثلاثة المساجد الحديث حرجه مسلم ولان المساجد الثلاثة لها من
 الفضل والتعظيم والشرف ما ليس لغيرها حتي انها تجلب اليها من اعمالها للقسامة بخلاف غيرها
 ولان الصلاة تصنع فيها فلذلك وجب الاتيان اليها علي نادرها **ص** وكذا اكله خارج المسجد
ش هكذا روي بن نافع عن مالك في المجموعة ونصه وكذا ان يخرج فياكل بين يدي المسجد
 وكذا كل في المسجد فذلك له واسع وله ان ياكل في رحبته لا فوقه **قال** واما في داخله فانه
 ويعلق عليه فلا بأس به **ص** واعتكافه غير مكفي **ش** هكذا قال في المدونة ولفظها ولا يعتكف الا
 من كان مكنتها حتي لا يخرج الحاجة الانسان فان اعتكف غير مكفي جاز ان يخرج لسد اطماعه
 ولا يقف مع احد محذ **ش** ودخوله منزله وان لغايط **ش** يريد ان من كان منزله مسكونا
 وفيه اهله كما نص عليه في المجموعة ففيها قال بن نافع عن مالك واذا قرب منزله منه
 كرهته هل له دخوله الحاجة الانسان الا ان يكون غير مسكون وان كان اهله في العلو فدخل
 السفلى فلا بأس به **ص** واستغف له بعلم وكذا بته وان معهما ان كثر **ش** قال في المدونة قال
 ابن نافع عن مالك ولا يستغف بمجالس العلم قيل له اكتب العلم في المسجد فذكره **قال** ابن
 نافع في الكتاب الا ان يكون الشيء الخفيف والمركب احب الي واما كره استغف له بالعلم لا يستغفله

عن العبادة الخاصة بالاعتكاف كالذكر وقراءة القرآن والصلاة بخلاف الكتابة
المبسطة وقوله وان مصحفاً مبالغة لئلا يتوهم ان كتابة القرآن كتلاوته **ص** وفعل غير
ذكر وصلاة وتلاوة **ش** يعني بكثرة له ان يفعل غير الثلاثة قال في المقدمات مذهب ابن القاسم
الاقتصار على الصلاة وقراءة القرآن والذكر وقال بن وهب يجوز له سائر الاعمال المختصة
بالاحقة كمد آرسة العلم وعبادة المريض وصلاة الجبارة اذا انتهى اليه الرحام انتهى وفيه
الموارد قال ابن حبيب ولقبيل على الذكر والصلاة في الليل والنهار بقدر طاقتهم وقال في
المدونة وقيل على ثابته ولا يعرض لعنيرة مما يشغل به نفسه ابو الحسن الصغير والمراد بلبثانه
الذكر وقراءة القرآن والصلاة ثم حكى في غيرها من افعال الاحقة قولين **ص** كعبادة وجبارة **هـ**
ولولا صفت **ش** قال مالك في المدونة ولا يعجبني ان يصلي على جبارة وهو في المسجد قال عنه بن **هـ**
نافع وان انتهى اليه رحام المصلين عليها ولا يعود مريضاً في المسجد الا ان يصلي الي جنبه فلا **هـ**
باس ان يسلم عليه ولا يقوم لعززي او لبني وقال عبد الوهاب في المعونة له ان يصلي على الجبارة
في المسجد ويعود مريضاً في المسجد وقد تقدم عن ابن وهب جواز ذلك وظاهرة في المسجد **هـ**
وعن غيره مخفي هذا يكون في صلاته على الجبارة وعبادة المريض ثلاثة اقوال **ص** وصعود **هـ**
لتا د بن دينار او سطح **ش** قال في المدونة واختلف قوله في صعود المودن المنارة قال **هـ**
لا ومرة قال نعم وحده قوله فيه الكراهة وذلك رأي بن يوسف وكذلك اختلف قوله في سطوح
المسجد فان اذن في مكانه او في صحن المسجد فلا كراهة وقد صرح الخبي بذكره لا انه ذكر من
الاذكار ومن نزع ما هو فيه الا ان يكون هو مودن المسجد الذي يرصد الاوقات **ص**
وترتبته للامامة **ش** يعني انه بكثرة له ان يكون اماماً راتباً لان الامامة على تلك الحال ربما
شغلته عن بعض شأنه وانظر هذا مع ما قال صاحب الرسالة ولا بأس ان يكون امام المسجد
وظاهرة بالجواز مطلقاً لان الصلاة من جنس ما يعمله المعتكف فلا منافاة بينهما وبين الاعتكاف
فليس في كونه اماماً ما يمنعه من ذلك فجاز له فعله وقد كان عليه السلام يعتكف في مسجده
وهو الامام وعن مطرف جواز كونه اماماً قال القاضي عياض في التنبهات واعترض فضل
على كراهة الاذان باجازه الامامة ولعل مطرفاً الذي اجازها يجوز الاذان وقد حكى بن **هـ**
وضاح عن سمعون انه لم يجز للمعتكف الامامة في الغرض ولا في الغل ثم قال ان كان لا يعيش مع
المودنين فلا بأس عياض بهذا مما سبق ان الامامة والاذان عندهم سواء وان الخلاف بينهما
معاً موجود فاذا صح ما ذكره الشيخ هنا مع نقله عياض يكون في المسئلة ثلاثة اقوال وفي كلام
ابي الحسن الصغير ما يدل على كراهة امامة المعتكف ويقع في بعض الشيخ وترتبته للاقامة
وهي واضحة فان القاضي حكى في التنبهات كراهة ذلك له **ص** واجزاه الحكومة ان لم يلده
ش قال في المدونة ولا ينبغي للقاضي اجزاه حتى يتم الا ان يتبين له انه انما اعتكف لدد افيري
رايه فيه ولعل الكراهة مقيدة بما اذا لم يطل مدة الاعتكاف حتى يحصل لرب الحق صذر
ولا فينبغي ان يخرج **ص** وجاز اقراقران قال في الحلاب ولا بأس ان يقرأ ويقر غير يري
وان كثرة لا تذكر من الاذكار الا ان يكون قاصداً للتعليم فلا **ص** وسلامه على من بقدر به **ش**
قد تقدم من كلام بن نافع عن مالك في المدونة انه لا يعود مريضاً الا ان يصلي الي جنبه **هـ**

فلا بأس ان يسلم عليه ابو الحسن الصغير من غير كراهة في ذلك قال في النوادر ولا بأس ان يأتي
 اصحابه له يسلمون عليه ويعقدون عنده وهو من رضوا اذا كانوا غير معتكفين ولا بأس ان يتحدث
 مع من يأتيه اذا لم يكن **م** وتطيبه وان ينكح وينكح مجلسه **ش** اي ويجوز له ان يتطيب يريد على
 المشهور وهو مذهب المدونة وذكره جديس انه لا يتطيب وهو خلاف ما في المجموعة ايضا وقوله
 وان ينكح اي نفسه او ينكح اي وليته او محبوره كابنته وامته واخته وابنته الصغيرة وقوله
 مجلسه اذا ليس في ذلك عند الامجد اجاب وقول قال في المدونة ولا يعقد نكاحا في المسجد الا ان
 يغشاه ذلك في مجلسه فلا بأس به ولا بأس ان يتطيب وينكح وينكح والفرق بين الاعتكاف والاحرام
 في هذا من اوجه احدها ان مقسدة الاحرام اعظم من مقسدة الاعتكاف ثانيا ان الاصل كان
 جواز ذلك فيما حذر المحرم بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وبني ما عداه على اصل الجواز
 ثانيا ان المعتكف له مانع يمنع من النساء وهو لذومه المسجد والمحرم غير منعزل عن النساء لانه
 ينزل معهن في المناهل ويحيط لهن فيحان عليه **ص** واخذة اذا خرج لك غسل جمعة طهرا او شارباه
ش اي ويجوز له اذا خرج لغسل جمعة او حنابلة او حوفا ان يقلع طهرا ويقص شاربه قال في النوادر
 قال بن حبيب ولا حرم على المعتكف مما حرم على المحرم الا ما لمسة النساء ما طيب وحلق شعر
 وقص طفر ولا حرم عليه قال وفي المدونة ولا يحلق شعره ويقص اطرافه الا خارج المسجد
 وقد فهم من كلامه جواز الخروج لغسل الجمعة وهو مذهب المدونة قال فيها ويخرج المعتكف
 لغسل الجمعة او الحنابلة وفي المجموعة ولا بأس ان يخرج لغسل حريصيه المني ويحلق في حرجه
 لغسل الجمعة قياسا على الاختلاف في حرجه لصلاة الجمعة اذا كان الاعتكاف في غير المسجد
 الجامع على احد القولين في جواز ابتداء وقيا ساعلي حرجه لصلاة الجمعة لعبد بن **ص** وانظارة
 غسل ثوبه او تجفيفه **ش** طاهر جواز ذلك اذا هو معطوف على الجارية والذي رايته في المدونة
 وعندها انه لا ينتظر ذلك قال في المدونة ولا ينتظر غسل ثوبه وتجفيفه وهكذا ذكره
 اللخمي وابن بونين وغيرهما من الاشياخ وحكاها بن الحاجب ولم يعترضه الشراح ولعله معطوف
 على ما تقدم من المكروهات وحديث يصح كلامه **ص** ونذبا اعداد ثوب **ش** هو قزيب من لفظه
 المدونة قال فيها ويستحب ان يتخذ غير ثوبه لياخذة ويدع ثوبه اذا اصابته جنابة وهذا
 مثل ما تقدم في استحبابه لمرضع ان تعد ثوبا غير ثوبها للصلاة **ص** ومبينة ليلة العيد
ش الاصل في هذا فعله صلى الله عليه وسلم قال مالك رحمه الله تعالى بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يفعل كذلك ان اعتكف العشرة الا واحد من رمضان قال في الموطأ وهو اجاب اي قال فاذا كان
 ليلة العيد فلا يذهب الي بيته يلبس ثيابه وكذا يورثها الي المسجد فيلبس ويخرج الي العيد
 ثم يرجع الي اهله وهذا هو المشهور سمعته وهو احسن وحرم من رواية بن القاسم في قوله
 ان حرج ليلة الفطر من المسجد لم يصره ذلك قال في النوادر وقال مالك وانما يرجع
 الي اهله اذا امسى من احد اعتكافه من اعتكف وسط الشهر قال في المختصر العشرة
 الوسطى من الشهر والعشرة الاولى فاما من يتصل اعتكافه بيوم الفطر فلا يرجع
 حتى يشهد العيد ومن العتبية قال سمعته ان احرج ليلة الفطر من معتكفه مسد اعتكافه
 لان ذلك سنة يجمع عليها يريد مبينة ليلة الفطر في معتكفه وقاله عبد الملك قال عبد الملك

ان اجعل ليلة الفطر ما ينقص اعتكافه فسد لا بقا لها به قال سحنون في كتاب
ابنه هذا خلاف قول بن القاسم وغيره ولا اقول به وقول سحنون هذا خلاف قول
العتبية **مر** ودخوله قبل الغروب وصح ان دخل قبل الفجر **مر** يريد ان من اراد الدخول في
الاعتكاف يستحب له ان يدخل من الليلة التي يريد ان يتبدى فيها اعتكافه قبل الغروب به
الشمس ابو الحسن الصغير والتفوقا على ذلك وقوله وصح ان دخل قبل الفجر هذا هو المشهور وقال
عبد الملك وسحنون لا يعتد بذلك اليوم فيما الزم نفسه من الاعتكاف والحاصل انه ان دخل
قبل الفجر غروب الشمس اعتد بصحبة تلك الليلة اتفاقا وبعد الفجر لم يعتد بها اتفاقا وان
دخل قبل الفجر المشهور صحة ذلك اليوم خلافا لعبد الملك قال عنه بن يونس فان كان عشرة
ايام فليأتها بعدة اي بعد ذلك اليوم يليها الا انه في هذا اليوم الذي تركه بعض
ليلة معتكف يلزمه ما يلزم المعتكف وحكي الشيخ خلاف عبد الملك هذا عن سحنون قال
وجله بعضهم على انه ليس بخلاف وان المشهور يحول على المنذور وقول سحنون على التطورع بن
رشد والظاهر خلافه ثم قال وانظر ما قاله الاصحاب هنا مع ما في صحيح مسلم عنه
عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر
ثم يدخل في معتكفه **مر** واعتكاف عشرة **ش** يعني انه يستحب له اذا اعتكف ان يعتكف
عشرة ايام قال ابن حبيب في الواصفة واعلا الاعتكاف عشرة بن ابي زيد في الاستحباب
عشرة ايام وادناه يوم وليلة وقد اعتكف النبي عليه السلام العشر الاول من رمضان
واعتكف العشر الوسطي واعتكف العشر الاخر قال واعتكافها افضل للهني ولا ينبغي
ان يجاوز العشرة عليه السلام كان اشد الناس عبادة وقام حتى رمت قدماه ولم
ولم يجاوز واعتكافه عشرة ايام الا عند ما رفعت ليلة القدر والظاهر انه زاد ولنا
فيها سوة حسنة لم نجعل ما زاد على العشرة مكرهنا والظاهر خلاف قول صاحب الرسالة
واقول ما هو اوجب النيمان الاعتكاف عشرة ايام وقال ابن رشد اقل الاعتكاف يوم وليلة
وقيل ثلاثة والمحب عشرة وقاية الخلاف فمن ادعى الاعتكاف ولم يعينه **مر** وباجر
المسجد بر رمضان وبالعشر الاخير لليلة القدر الغالبة به **ش** قد تقدم انه استحب في المدق
الاعتكاف في عجز المسجد لما فيه من اخلاص العبادة والبعد عن لشغله بالحدث واما كون الاعتكاف
في رمضان مستحباً فهو واضح لفعله عليه الصلاة والسلام وتأكيد الافضلية في العشر الاخير
لمواظبته عليه السلام على اعتكافه بن حبيب وقد جازاه عليه السلام كان يوقت اهله في كل ليلة منه
وكان يعتزل كل ليلة منه ويحيطها ولما روي ان ليلة القدر تكون غالبة فيه وهو معنى قوله
لليلة القدر الغالبة به والباقي المواضع الاربعة للطرفية **مر** وفي كونها بالعام او برمضان
خلاف وان تغلت والمواد كسابعة ما بقي **ش** اي وفي كون ليلة القدر في العام كله او في رمضان
خاصة خلاف قال صاحب العتبس عن ابن مسعود ان ما نزل فيها السنة كلها وقيل شهر رمضان
كله لقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وعن بن الزبير انها ليلة سبع عشرة
منه وهو مروي عنه عليه السلام وقوله وما انزلنا على عبدنا يوم العزقان وكان ذلك
فيها وقيل ليلة احدي وعشرين عن ابن سعبيد لروى النبي عليه السلام انه يسجد في صحتها

في ما وطن وعز عبد الله ابن ابي اويس ثلاث وعشرين وعن ابي سبيع وعشرين وقيل تسع وعشرين ولا يضار انها في اشباع هذه الا فزاد واصله عندهم المتسوها في تاسعة تبقى قالوا في ليلة اثنين وعشرين وعن ابي ابيس بالعدد منكروا مذاهب ما لك في المدونة انها في جملة العشر وقيل ليلة النصف وقيل ليلة النصف من شعبان وقيل في العشر الاوسط من رمضان وقيل كانت واقعت بعده عليه السلام هذه اربعة عشر ولا للعلماء في رمضان ذلك بطريق غير هذه وهي ان يقول الذي عليه الجمهور انها لم ترتفع لقوله عليه السلام المتسوها ولو ارتفعت لما امر بذلك وذلك على انها باقية لهذه الامة الى يوم القيامة واختلف القائلون بذلك فمنهم من ذهب الى انها لا تنتقل وهي في ليلة بعينها الا انها غير معرفة بل اخفاها الله تعالى ليجهده العبد في فعل الخير واختلف هؤلاء على اربعة اقوال هدي في العام كله او في شهر رمضان او في العشر الاوسط منه والعشر الاوخر او في العشر الاخر فقط ومنهم من ذهب الى انها في ليلة بعينها لا ينتقل عنها معرفة ثم اختلف القائلون به ايضا على اربعة اقوال هي ليلة احدى وعشرين او ليلة ثلاث وعشرين او ليلة سبع وعشرين او ليلة ثلاث وعشرين وسبع وعشرين ومنهم من ذهب الى انها ليست في ليلة بعينها وانها تنتقل في الاعوام واليه ذهب مالك والشافعي واحمد بن حنبل واكثر اهل العلم من رشه وهوا صح الاقوال واو لاها بالصواب فليست مختصة بالعشر الاخر بل تنتقل في الاغلب من حالها بالعشر الاوسط والعشر الاخر ابن رشد ولا غلبا بها تكون من العشر الاوسط ليلة سبع عشرة ومن العشر الاخر في الاوتار منها ان ارا دخريها فليضراها في العشر الاخر والعشر الاخر ومن ضعف عن ذلك خراها في الاوتار من العشر الاخر وقد اختلف في معنى ما ورد من قوله عليه السلام المتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة فبقيل معناه اذا مضت واحدة وعشرون فالتى يليها اثنتان وعشرون فهي التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى يليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة وقد جرح البخاري بخلافك مرفوعا في مسلم عن ابي سعيد الخدري لما سأل عن ذلك فاجاب بها تقدر وهذا على كمال الشهور قال في المقدمات وقيل انها معدودة من اول الشهر وان المراد في ذلك في هذه الخامسة والسابعة والتاسعة لان الواو لا تقتضي رتبة فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين قال واليه ذهب مالك في المدونة ثم قال من حسب ذلك على تقضات الشهر عد التاسعة والسابعة والخامسة ومن حسب ذلك على كماله بعد التاسعة والسابعة والخامسة وقال لمعنى ذلك التاسعة تبقى كما ولسابعة تبقى والخامسة تبقى **فليست** واليه هذا الشاذ بقوله والمراد بكسامة ما بقي من رشه وحسابه على تقضات الشهر لان الشهر تسعة وعشرين يوما واليوم الثلاثون ليس من الشهر فيبقى قد يكون وقد لا يكون **م** وبني بز والاعما اوجبون كان منع من الصوم لمريض او حيض او عيب وحرج وعليه حرمنه فاذا احذر بطل الاصل ليلة العيد ويوميه **ش** يجمل ان تكون الباقي بزوال للسببية اي وبني بسبب زوال الاعما اوجبون وان تكون للالصاق اي بئاملا صقا لزوال الاعما اوجبون ويكون فيه اشارة الى ما يقوله بعد انه اذا احذر البنا بعد الزوال

عذره بطل ويحتمل ان تكون بعني مع اي وبني مع ذلك ويكون فيه اشارة الى انه لا ينبغي مع غيره ما ذكر
 من الاعذار المبطله للاعتكاف كالدرة وخوها مما تقدم ومعني كلامه ان من دخل في اعتكافه
 ويؤي اياما معينة او نذرا ياما محض له في اثناء تلك المدة انما اوجبت فانه اذا زال عذره
 بني على ما كان اعتكف وكل ما يؤي او نذر اذا كان ذلك مضمونا قال في المدونة ومن اصابه في اعتكفه
 مرض لا يستطيع الصوم معه او جن او اغمى عليه فاذا صح فليبين على اعتكافه ويصل ذلك فان
 يصله استأنف وقوله كان منع من الصوم سر بدانه لا فرق بين ان يكون العذر الذي يباح معه
 النها ما يمنع من الاعتكاف جملة كالاجا والجنون او الصوم فقط كالمرض والحض والعيد قال في
 النوادر من المجموعة قال ابن نافع عن مالك في المعتكف اذا مرض فلم يقدر على الصوم فاطروا بيني
 في المسجد قال لا ويجزى حتى يغيب فيبيني قال عنه بن القاسم واذا احاصت المعتكفة فخرجت فانها اذا
 ظهرت فلتخرج في بقية النهار ولا تؤخر وكذلك المريض يصح في بعض النهار ولا يعتد ان يذ لك اليوم
 ويحى في المدونة بن وهب الا ان يظهر قبل الفجر وتؤي الصيام فتدخل حين تضح فيجزها وان
 احزت ذلك او اظهرت فيه ايتفت وقال سمعون لا يجزها ذلك اليوم وان ظهرت قبل الفجر ونوت
 الصيام حتى يكون دعو لها من اول النهار ليليل كاستد الاعتكاف قال في المدونة ومن اعتكف بعض العشر
 الاواخر ثم مرض فخرج ثم صح قبل الفطر بيوم فليخرج الى معتكفه ويبي ولا يلبث يوما فوطر في معتكفه
 ويخرج فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه وقال بن نافع عن مالك يشهد العيد مع الناس ويرجع
 الى المسجد ذلك اليوم لا الى بيته ولا يعتد به انتهى وفي المسئلة قول ثالث لسمعون لا يخرج للعيد
 اصلا ويبقى في المسجد وكانه قاس في رواية بن نافع ذلك على المريض والحائض اذا زال عذرهما
 رجعا ساعتيذ الى المسجد ولا يكتفى في بيتهما على غير روايته يقع التناقض بين مسئلة الحائض
 والمرض ومسئلة العدة هذه وقد اشار الى المناقضة التوفى والقاضى عياض واجيب بان
 اليوم الذي ظهرت فيه الحائض وصح فيه المريض يصح صومه في الجملة بخلاف يوم العيد والى هذه
 التفرقة اشار بقوله فان احز لا يطل الا ليلة العيد ويومه اي فان احز البنا بعد زوال عذره
 بطل اعتكافه الا ان احز ليلة العيد ويومه على ما تقدم وما قوله وخرج وعليه حرمة
 فيريد به ان من خرج من اعتكافه بعد رمعه من المقام في المسجد فانه حلت في حرمة
 ما كان يجتنبه في معتكفه من الجماع ومقدماته كالقعدة والمباشرة والحيسة وخوها فان وطها
 ن وجها فسد اعتكافه قاله في المدونة وكذا ان وطى المريض وجبه او امنه قال بن القاسم
 في العتبية عن مالك اذا خرجت الحصة فلها ان تذهب في حوائجها الى السوق وتضع ما ارادت
 الالة الرجال من قبلة اوجبة او نحوها وقال سمعون لا اعرف هذا بل تكون في بيته في حرمة
 ولكن لا يدخل المسجد وان اشترط سقوط القضاء بقدره **ش** يعني ان المعتكف اذا اشترط في
 اعتكافه انه متى عرصت له ضرورة نوجب القضاء فلا تقضى عليه ان ذلك لا يفيد لقوله عليه
 السلام كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل اذ هي عبادة اشترط فيها خلاف ما يوجب عقدها قال
 في المدونة وليس لاحد ان يشترط في الاعتكاف ما يغير سنته وفي الموطا وانما الاعتكاف عمل
 من الاعمال مثل الصلاة والصيام والحج فمن دخل في شيء من ذلك فاما يعمل بما مضى من السنة
 وليس له ان يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون عبد الحق ورايت لبعض المعتكفين اذا

أبى

ساعة
او حجة

في تلاحق شارجي الموطا من المتأخرين ان الحج لا يصح من المجنون لا فزنا ولا نفلا وهو
 خلاف نص المدونة مالك ويكون الصبي محرما باحرام وليه عنه نقله في الطراز **ص** وحديث
 الحر **ش** هذا يدل على ان مرادة باحرام الولي عنه مجرد النية لا غير وكذلك يفعل الصبي ما يقدر
 عليه من التبريد والتلبية ان كان يتكلم ويطوف به وليسعي ان قدر على المشي ويحضره المشاعر
 ولا يركع عنه ركعتي الطواف على المشهور ان لا يصلح احد على احد خلافا لما نقله بن عبد الحكم من جواز
 الركوع عنه وقوله قرب الحر من حره في المدونة فقها واذا حج بالصبي ابوه وهو لا يجنب ما يومئ
 مثل بن سبع سنين وثما ثمانية فلا يجزئ حتى يدنو من الحرم وفي الحلاب ولا بأس ان يوجز احرام
 الصبي عن الميقات الى قرب الحرم وانظر هل يكون قوله قرب الحرم متعلق بقوله يحرم ولي وقوله
 جواز معا حتى تكون النية من الولي مقرونة بتجريد الصبي لما علمت من ان الاحرام لا ينفع الا بنية
 مقرونة بقوله وفعل او يقتدر في حق الصبي ما لا يقتدر في غيره فينبوي عنه عند الميقات ويجزئ
 قرب الحرم وهو طاهر عبارة الشيخ والله تعالى اعلم **ص** ومطبق لا معنى **ش** اي فيحرر ولي المجنون المطبق
 عنه كما يحرم ولي الرضيع ويفعل ما تقدم لا معنى عليه اي فلا يحرم عنه احد فلو احرم عنه احابه
 لم يصح قال في المدونة وليس ما احرم اصحابه بشي انتهى والعقد بينهما ان المجنون لطول امد مرضه
 كالصبي اما لو احرم قبل الاغا ثم حصل له ذلك وقف به احداه عند ابن القاسم خلافا لاشبه
 ومطبق صفة حدن موصوفها اي ومجنون مطبق وهو الذي لا يميز بين الارض والسما ولا بين
 الانسان والعنق واحترن به مما اذا كان جن احيا نافر يقبض احيا نافر فانه ينتظر به حاله
 افاقته فان علم بالعادة انه لا يفيق حتى سقني الحج صار كالاول **ص** والمميز باذنه والافله
 تحليله ولا قضا بخلاف العبد **ش** يعني ان ما تقدم من احرام الولي عن الصبي انما هو في غير
 المميز واما المميز فانه يحرم عن نفسه من الميقات باذن وليه فقوله والمميز معطوف على
 قوله ولي وانما اي به معرف بالالان لوجده منها لا وشم العطف على رضيع لكن قوله
 بان نه يدفع ذلك التوهم وقوله والا اي وان لم يستاد نه بل احرم بغير اذنه فله ان
 يحلله من احرامه لاسيما اذا كان يرجو بلوغه فيحلله ليحرر بالعرض بعد بلوغه وقوله
 ولا قضا اي لما حله سده لانه غير مكلف فالعقد الذي عقده على نفسه لا عقد وقد علم من
 كلامه انه اذا اذن له فاحرم لا يكون له التحلل تحليله وهو كذلك وانظر هل ياتي الحلال
 الذي في العبد هنا اذا اذنه في الرجوع قبل ان يحرم هل له ذلك وهو قول
 مالك اولا قال سند وظاهر المدونة انه ليس له الرجوع بعد الاذن وقوله بخلاف
 العبد يريد ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فله ايضا تحليله فاذا احلله فانه
 يقضي ما حله منه قبل حجة الاسلام ان علق او اذن له سيده في ذلك لانه احرم وهو مكلف
 فيلزمه ان اعق ان يقضي ما ترتب في ذمته لتسببه مع عدم اذن سيده وهذا مذهب
 بن القاسم خلافا لاشبه فانه عنده كالنضي ولا يلزمه قضا ما حله منه هكذا حكى النخعي هذا
 الخلاف قال في المدونة فان اذن له فليس له تحليله بعد الاحرام فان خاصه قضى له
 على سيده وقد تقدم الخلاف اذا اراد ان يرجع بعد الاذن وقبل احرام العبد **ص** وامر
 مؤدوره والانا بانه ان قبلها كطواف لاكتلبية وركوع واحصرهم المواقف **ش** الفاعل المستتر

الكتاب من احوال منعت من احوال الولي عن الصبي
 وكذا ما في الاحرام اقترع الحر لغيره فطاهر رضيع
 لا يحرر به الا ان كان له ولد من غير ابيه

من غير الاحرام لغزب العبد بغير اذنه
 المدونة والمجوز في جميع امور كالتقنين

المميز هو الذي يميز بين الارض والسما ولا يميز بين
 نفسه والكل ولا يميز بين نفسه وبين غيره
 يفتل باقتلاد او بغيره

الكتاب من احوال منعت من احوال الولي عن الصبي
 وكذا ما في الاحرام اقترع الحر لغيره فطاهر رضيع
 لا يحرر به الا ان كان له ولد من غير ابيه

في امر الولي وكذلك الصمير المستتر في ناب والصمير في امر وفي مقدوره راجع الي الصبي
وكذا في عنه واما الصمير في قوله ان قبلها ويرجع الي النياية المعنوية من قوله ناب وقاعها
ايضا مستتر وهو ما يفعل عن الصبي بطريق النياية والتقدير وامر الولي الصبي بما يقدر عليه
في حجه من الطواف والسعي والرمي وغير ذلك فان لم يقدر على شي ناب الولي عنه ان كان
العمل يقبل النياية كالطواف وحوله وان كان لا يقبل النياية كركعتي الطواف سقط على المشهور
اذ لا يركع احد عن احد ونقل جديس عن ابن عبد الحكم انه يركع عنه وكذا الايلي عنه قال
في المدونة واذ كان لا يتكلم فلا يلبى عنه ابوه يريد لان التلبية من اعمال البدن الصرفة ولا
يعمل احد عن احد ولم ار من حكى في ذلك خلافا للشيخ والظاهر انه لا يخرج منه يريد من قول
بن عبد الحكم جواز الركوع عنه قول جواز التلبية بجامع ان كلاهما عبادة بدنية مجزئة عنها لانه
لما كان الركوع كالجزء من الطواف والطواف يقبل النياية فتناسب ان يركع عنه بخلاف التلبية
وقوله واحصرهما اي واحصر الولي الاطفال المواقف كعرفة ومنزلة وهي زيادة النفقة
عليه ان حيف صنعة والا فولي كزاصيد وفدية بلا ضرورة **ش** يريد ان الولي اذا طاف
على الصبي الصنعة متى تركه فان زيادة النفقة على الصبي لان ذلك من مصلحة اذ دفع عنه
بزيادة النفقة ضررا للصنعة وقوله والا اي وان لم تكن عليه صنعة بل حمل معه المصلحة تعود
على الصبي فالولي هو الذي يعزما لزيد لانه اذا دخل فيه بلا ضرورة فاذا كانت نفقته في
الحضر درهمين وفي السفر ثلاثة دراهم فالدرهم الزايد على نفقته في الحضر على الولي وقوله
فولي كحمل ان يكون مبتدأ فخرج للدلالة اي والافولية العارم او يكون خبر مبتداه
محدوف اي والا فالزيد على وليه والاول اظهر وقوله كزاصيد وفدية يعني ان الولي ايضا
تارة يخاف عليه الصنعة وتارة يدخله في ذلك بلا ضرورة فان خاف عليه الصنعة فالفدية
وجزا الصيد على الصبي والافعلي الولي ابن عبد السلام وهذا القول هو المروي عن مالك انبي
وقيل ذلك على الولي مطلقا لانه وان خاف عليه الصنعة في تركه فقد ادخله في الاحرام بلا
ضرورة فكان هو الذي اوقعه في العزم وهذا القول لما لك في المواردية وحكاية في الحلة
قال في الكافي وهو الاشهر عن مالك وقيل ذلك على الصبي مطلقا كالجباية حكاية بن ابي زيد
في نوادره والعمري وحكي بن يونس الثلاثة الاقوال وكذا ابو الحسن الصغري وغيره من الاشياخ
وقوله بلا ضرورة كما اذا طيبه بلا داع اي ذلك فان طيبه لضرورة فلا شي على الولي قال
في المدونة فان احتاج اليه او طيب فعل به ذلك وفدي عنه يريد من مال الصبي هكذا
قال في الجواهر **ش** وشرط وجوبه كوقوعه برصا حرية وتكليف وقت احرامه بلانية نقل **ش**
قد تقدم ان الاسلام شرط صحة على المشهور وهو مبني على خطاب الكفار بغزو ع الشريعة
وذكر ان الشرعية الحرية والتكليف شرط وجوب فلا يجب الحج على من فيه بنية رق ولا
على غير المكلف كالصبي والمجنون وهما ايضا شرط في سقوط العزم فلو حج العبد او غير المكلف كان
ما فعله نفلا لا يجزي عن حجة الاسلام وهذه الاقوال في الجواهر ولا يشترط لوقوعه عن حجة
الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف ويشترط لوجوب حجة الاسلام ما عدا الاسلام من هذه
الشرايط مع الاستطاعة وقوله وقت احرامه متعلق بحرية وتكليف فلو احرم ثم عتق او بلغ

المطابا عر هذا الصاب في الترخيم
من جهة كونه مع الصمير وما استقر عليه
من حقيقة النياية في قوله ناب وقاعها
عنه اي الصمير وهو ما يفعل عن الصبي
بما يقدر عليه في حجه من الطواف والسعي
والرمي وغير ذلك فان لم يقدر على شي
ناب الولي عنه ان كان العمل يقبل النياية
كالطواف وحوله وان كان لا يقبل النياية
كركعتي الطواف سقط على المشهور اذ لا
يركع احد عن احد ونقل جديس عن ابن
عبد الحكم انه يركع عنه وكذا الايلي عنه
قال في المدونة واذ كان لا يتكلم فلا يلبى
عنه ابوه يريد لان التلبية من اعمال
البدن الصرفة ولا يعمل احد عن احد ولم
ار من حكى في ذلك خلافا للشيخ والظاهر
انه لا يخرج منه يريد من قول بن عبد
الحكم جواز الركوع عنه قول جواز التلبية
بجامع ان كلاهما عبادة بدنية مجزئة
عنها لانه لما كان الركوع كالجزء من
الطواف والطواف يقبل النياية فتناسب
ان يركع عنه بخلاف التلبية

وقوله والا فزيد على وليه
والاول اظهر وقوله كزاصيد وفدية
يعني ان الولي ايضا تارة يخاف عليه
الصنعة وتارة يدخله في ذلك بلا
ضرورة فان خاف عليه الصنعة فالفدية
وجزا الصيد على الصبي والافعلي الولي
ابن عبد السلام وهذا القول هو المروي
عن مالك انبي وقيل ذلك على الولي
مطلقا لانه وان خاف عليه الصنعة في
تركه فقد ادخله في الاحرام بلا
ضرورة فكان هو الذي اوقعه في العزم
وهذا القول لما لك في المواردية وحكاية
في الحلة قال في الكافي وهو الاشهر
عن مالك وقيل ذلك على الصبي مطلقا
كالجباية حكاية بن ابي زيد في نوادره
والعمري وحكي بن يونس الثلاثة الاقوال
وكذا ابو الحسن الصغري وغيره من الاشياخ
وقوله بلا ضرورة كما اذا طيبه بلا داع
اي ذلك فان طيبه لضرورة فلا شي على
الولي قال في المدونة فان احتاج اليه
او طيب فعل به ذلك وفدي عنه يريد من
مال الصبي هكذا قال في الجواهر **ش**
وشرط وجوبه كوقوعه برصا حرية
وتكليف وقت احرامه بلانية نقل **ش**
قد تقدم ان الاسلام شرط صحة على
المشهور وهو مبني على خطاب الكفار
بغزو ع الشريعة وذكر ان الشرعية
الحرية والتكليف شرط وجوب فلا يجب
الحج على من فيه بنية رق ولا على غير
المكلف كالصبي والمجنون وهما ايضا
شرط في سقوط العزم فلو حج العبد او
غير المكلف كان ما فعله نفلا لا يجزي
عن حجة الاسلام وهذه الاقوال في
الجواهر ولا يشترط لوقوعه عن حجة
الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف
ويشترط لوجوب حجة الاسلام ما عدا
الاسلام من هذه الشرايط مع الاستطاعة
وقوله وقت احرامه متعلق بحرية
وتكليف فلو احرم ثم عتق او بلغ

وعلى هذا الفروقة في الصبي
اعدا حقا بكونه الصبي مع قوله
اي كمال جزاء القبر والعبادة على
الاولى في المواردية وحكاية في الحلة
قال في الكافي وهو الاشهر عن مالك
وقيل ذلك على الصبي مطلقا كالجباية
حكاية بن ابي زيد في نوادره والعمري
وحكي بن يونس الثلاثة الاقوال وكذا
ابو الحسن الصغري وغيره من الاشياخ
وقوله بلا ضرورة كما اذا طيبه بلا
داع اي ذلك فان طيبه لضرورة فلا
شي على الولي قال في المدونة فان
احتاج اليه او طيب فعل به ذلك وفدي
عنه يريد من مال الصبي هكذا قال في
الجواهر **ش** وشرط وجوبه كوقوعه
برصا حرية وتكليف وقت احرامه
بلانية نقل **ش** قد تقدم ان الاسلام
شرط صحة على المشهور وهو مبني
على خطاب الكفار بغزو ع الشريعة
وذكر ان الشرعية الحرية والتكليف
شرط وجوب فلا يجب الحج على من
فيه بنية رق ولا على غير المكلف
كالصبي والمجنون وهما ايضا شرط
في سقوط العزم فلو حج العبد او غير
المكلف كان ما فعله نفلا لا يجزي
عن حجة الاسلام وهذه الاقوال في
الجواهر ولا يشترط لوقوعه عن حجة
الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف
ويشترط لوجوب حجة الاسلام ما عدا
الاسلام من هذه الشرايط مع
الاستطاعة وقوله وقت احرامه
متعلق بحرية وتكليف فلو احرم
ثم عتق او بلغ

هذا هو الذي روي في
تقليد من هذا الاصل
في الجواهر

في الجواهر
في الجواهر

شأنه عليه وعلى غيره من الناس
من أقتلوا ما يقتلوا ولا يضرهم ولا يضرهم
في اعتبارهم ولا يضرهم

لا يجوزهما عن حجة الاسلام وكذا لو نوي عند احرامه القتل لم يجز له عن الفرض كسائر العبادات
اذ لا يتقلب القتل فرضا **ص** وجب باستطاعة بامكان الوصول بلا مشقة عظيمة وامن على
نفس ومال **ش** لا شك ان الاستطاعة ايضا من شرط الوجوب لقوله تعالى
وله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا الا ما حكاه بعض اشياخنا عن الشهيد الا ان
انها شرط صحة والاية ترده وحقيق الاستطاعة ان من قدر على الوصول امنا على نفسه وما
ولم يكن به مرض ولا منعه يمنع من الركوب فهذا يجب عليه الحج وان لحقت مشقة بشرط ان لا يكون
مشقة عظيمة وهذا معني قوله بامكان اي مع امكان وصول بلا مشقة عظيمة اي لا يمكن تحملها
مثل ان يشق عليه المشي ولا عادة له به او ركوب المقتب او السوال ولا عادة له بذلك وانما لم
يعتبر مطلق المشقة لان اعتبارها يودي الي سقوط الحج عن اكثر المستطيعين فان كل احد لا بد ان
يحصل له مشقة لما ورد ان السفر قطعة من العذاب واعتبر بعض شيوخ عبد الحق في الاستطاعة
وجود الماني كل منهل لانه لو كلف بنقله لشق عليه ذلك واعتبر سخون وبن جيب الزاد والمركوب
وجعل علي من بعدت دارة والا اول احسن وقد سئل ما لك في كتاب محمد وفي العتبية من رواية
استنب عن الاستطاعة اي الزاد والراحلة فقال لا والله ذلك علي قدر الناس وقد يجد الرجل
الزاد والراحلة ولا يقدر على المسير واحذ يقوي ان يمتطي على رجليه ولا شيء ابن من ما قال
الله من استطاع اليه سبيلا ورب صغير اجلد من كبير وظاهر ما في الرسالة ان الاعتبار الوصول
فقط وقال النبي المعتبر في الزاد والمركوب ما يبلغ دون الرجوع الا ان يعلم انه ان بقي
هناك ضال وخشي على نفسه فيراعي ما يبلغه ويرجع به الي اقرب المواضع مما يمكنه النعش
فيه وقال التمسائي اذا قلنا ان الحج علي التراخي اعتبر ما ينفعه ذاهبا وراجعا وما ينفعه
علي الزوجة والاقارب واذا قلنا انه على الفور لم يعتبر ما ينفعه علي الزوجة والاقارب
فقط ههنا اعتبار ما ينفعه ذاهبا وراجعا علي القولين واستظهر لان علي الانسان جراحا عظيما
في مقامه بغير بلده وظاهر الاية يوجب الاول لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلا فشرطه
في ذلك الوصول اليه فقط **ص** الا لا حظ لم ما قل لا ينكث علي الاظهر ولو بل زاد وراحلة
لذي صفة تقو مر به وقد روي المشي **ش** قد تقدم ان مما يعتبر في الاستطاعة الامن على
النفس والمال ولا شك ان عدم الامن علي النفس يسقط واما عدم الامن علي المال فان كان
منصوص فذلك لانه يودي الي ضياع النفس من غير فائدة بقود عليه وعن مالك ايضا
ان الحج يجب عليه قال والحذر لا يفي من قدر من الموان لم يقله الا في مدينة الرسول صلى الله عليه
وسلم واما غيرها من الامصار فهو مخير ان شا اجاب او ترك وان كان من اجل ظالم كصاحب
مكس وخوفه من يتعرض لاحذشي من الناس فان كان ما باخذ غير معلوم او معلوما وهو ما يحف
سقط ايضا عنه الحج وان كان لا يحف به فلا يسقط واليه اشار بقوله الا لا حظ لم ما قل
يعني ان الاعتبار الامن علي المال الا ما قل منه لا حظ لم ابو الحسن الصغير واختلفت فيمن
لا يمكنه الوصول الي الحج الا باخراج المال لسلطان جابر فقال بعضهم لا يجب الحج عليه وقال
الشيخ ابو بكر البهري انه يمكنه الا باخراج المال الكثير الذي يثق ويخرج عن العادة لمر
يلزمه كالتن في ما الطهارة والممن في رتبة الكفارة وان كان سببا سيرا فالحج واجب عليه

وقوله لا ينكث علي الاظهر يعني ان بن رشد اشار الي قيد اخري المسيلة وهو ان لا يكون كـ
الاحد للتقليد من ينكث اي اذا اخذ عاد الي اخذ الكثير ولا يقن عند قوله وقوله ولو بلزانه
وراحلة الذي صغته تقوم به وقد ر علي المشي هو كما قال النبي اذا كان يستطيع المشي وعيشة
في المقام من صناعة لا يتعذر عليه عملها في السفر والعيش منها وجب عليه الحج وان كان يستطيع
المشي ولا صناعة له اوله صناعة يتعذر عليه عملها في سفره فلا يجب عليه الا مع الزاد والراحلة
وان كان لا يستطيع المشي وله حرفة يقوم منها عيشه في سفره ذلك وجب عليه بوجوب الركوب
الا ان في حرفته فضل عن عيشة مما يكسبه **ص** كما عني بقايد **ش** يريد ان الاعي اذا وجد من يثوده
وهو قادر علي المشي مثل البصير فيما ذكر وهو واضح **ص** والا اعتبر المجوز عنه منها **ش** اي وان لم
يقدر علي المشي وليس له صغته تقوم به في سفره او كان قادرا علي المشي ولا صغته له ويجزي للهلاك
علي نفسه اوله صغته ولا فذرة له علي المشي وليس في صغته فضل بكونه منه فلا يجب عليه
الحج وهو معني قوله اعتبر المجوز عنه منها اي من الصغته والمشي ومعني اعتبر اي في جانب الاستعاط
وقد قسم النبي السبل علي اربعة اقسام **ص** وان بمن ولدنا او ما يباع علي المجلس او باقتنائه
او ترك ولده للصدقة ان لم يخش هلاك **ش** هذا راجع الي قوله بإمكان الوصول الي وجب
الحج باستطاعة مع امكان الوصول وان بمن ولدنا الي اخذها ذكر قال في العتبة وسبل
مالك هل يخ بمن ولدنا فقات اليس من امته ولدته من رنا قال نعم لا بأس بذلك وانما
قال وان بمن ولدنا تنبيه منه والله اعلم علي مذهب المخالف القائل بانه لا يخ بمن ولدنا
واما قوله او ما يباع علي المجلس فيشير به الي ان من كان عنده من الامتعة ما يباع للعمومي
الجلس كالحوان والعقار والرقيق وثني جمعه ان كانت لما قيمة وكذا الكتب العتق وغيره كما سيأتي
في موضعه ان شاء الله تعالى فان مخاطب ببيعته ليحج بمنته وقوله او باقتنائه اي وجب باستطاعته
بإمكان الوصول وان مع اقتنائه اي بعبده ومعني ذلك ان من كان معه ما يكفي لسفره كمن
يصير فقيرا لشي له ولا اهله فانرجب عليه الحج من غير نظر الي ما يول اليه امره وامر اهله
ان يصدق عليه انه يستطيع وهذا هو المشهور وقول بن القاسم في العتبة فانه سبل عن الرجل
يكون له العتية وليس له غيرها لبيعها في حجة الاسلام ويترك ولده في الصدقة قال
نعم ذلك عليه وقبده في البيان بان لا يخشي عليهم الهلاك واما لو خشي عليهم لم يلزمه ذلك والي
هذا اشار بقوله وترك ولده للصدقة ان لم يخش هلاكه كان رشد وهذا علي انه علي الفور
واما علي التراخي فلا شك في تقديم الولد والاشاذا انه لا يلزمه الحج ولقوله عليه السلام كفي به
بالمرء انما ان يصيح من ميوت **نروح** ثلاثة الاول من ليس معه الاما يحج به او يدفعه
لزوجته نفقة وان خرج ولم يترك لها شيئا طلقت نفسها هل يجب عليه الحج ام لا ابن رشد في
البيان ان قلنا ان الحج علي التراخي اعتبر ما ينفعه عليها وان قلنا انه علي الفور كان اولي من
النفقة لان نفقتها لم تنعنه فان شئت صبرت او فارقت وكذا ذكر التلمساني في نفقة الولد
والا بوبن الثالث في سبل عن الرجل لا عذب يكون معه ما يزوج او يحج به قال لا شك فيه
علي القول بان الحج علي الفور واما علي التراخي فقال بن رشد الحج اولي فان تزوج لم يصح وكان انما
علي الفور وهذا اذا لم يخش العنت ولا تزوج قاله مالك في السليمانية الثالث لا يجوز للرجل

وكذا الرجل من حاله ما لا يتكلم في سفره
الحج

اي عليه او علي ولده وهو راجع الي المقتضى
منه

فلم يفته في سفره
والرجل من حاله ما لا يتكلم في سفره

فلم يفته في سفره
والرجل من حاله ما لا يتكلم في سفره

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر
الركب في البحر

تزوج الامعة مع القدرة على تزويج الحرة ليؤثر المال بلح لوجود الطول **ص** لا بد من او عطية او
سؤال مطلقا **ش** هذا مخالف لحكم ما تقدم في قوله بما كان وصوله يعني انه اذا امكنه الوصول
بما تقدم وجب عليه الحج لا ان امكنه تحمل دين على ذمته فانه لا يجب عليه وفي الزاوية عن ابن
المواز قال ما لك وذكر ابن عبد ربه من رواية بن نافع ثمن عليه دين ليس له عنده وفا فلا بأس
ان يحج قال سحنون وان يعذر ابن المواز قال مالك ان كان له وفا او كان يرجو قضاءه فلا بأس ان يحج
قال محمد بن عمار وان لم يكن معه مقداره دينه فليس له ان يحج قال ابو احمد يريد محمد الابن يقضيه
او يشع وجده وقوله او عطية يعني وكذلك لا يجب عليه الحج اذا امكنه ان يستعطي ما يحج به فان
في ذلك تحمل مائة ولا يلزمه وهو واضح واما السؤال فان كان السائل من عادته ذلك الا انه لا يعطى فلا
حرج في عدم لزوم الحج عليه وكذا ان لم يكن من عادته السؤال لكن احتل هل يكفه له ذلك وهو
رواية بن القاسم او يسلح وهو رواية بن عبد الحكم واختلف اذا كان من عادته السؤال والاعطى
وظاهر المذهب وهي رواية بن القاسم ان ذلك يسقط عنه بل يكفه له ذلك وروي بن وهب
الوجوب والجميع ذلك اشارة لاطلاق اي لا يلزمه على كل وجه **ص** واعتبر ما يرد به ان خشي ضياعا
ش قد تقدم ان المعتبر في الاستطاعة الوصول فقط وهو ظاهر الرسالة وان اللحن قال المعتبر
ما يبلغ دون الرجوع الا ان يعلم انه ان بقي هناك مناع وخشي على نفسه فيراعي ما يبلغه ويرجع
به اليه اقرب المواضع بما يمكنه التمسك فيه وهذا مراده بقوله ان خشي ضياعا يريد اليه اقرب المواضع
كما قال اللحن وهو واضح من كلامه لانه اذا وصل الى موضع يتمسك فيه انتفى خشيته الضياع **ص**
والبحر كما لزم الا ان يغلب عطيه او يضع ركنا صلاة لكيده **ش** يعني ان الحالات التي تسقى فيها الحج
لا تدق بين ان يكون من حوطب بها يسير في البحر حيث يتعين في البر الا ان يغلب العطش او يكون هو
يعلم من حال نفسه انه يبيد حتى يعطل الصلاة ولو كان لا يجد الامور صعبة لسموده لكثرة الراكب
وضيق الموضع الاعلى ظهر احبه فقال مالك رحمه الله لا يركب ثم قال لا يركب حيث لا يصلح ويبدل من
ترك الصلاة وفي النوار ومن المجموعة قال ابن القاسم يعني مالك عن حج النساء في البحر وكذا
ان يحج احدي البحر الا مثل اهل الاندلس الذي لا يجد منه بدا اي لا طريق له الا من البحر وذكر في
كتاب محمد وغيره قول الله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ثم قال ما سمع للبحر
ذكر اقال في البيان وقد قيل ان فرض الحج ساقط عن لا يتدر على الوصول الى مكة الا في البحر لقوله
تعالى واذن في الناس بالحج الآية وهو قول شاذ ودليل ضعيف لان مكة ليست داخلية في نفس
البحر ولا يصل اليها احد الا راكبا او راجلا ركب البحر او البر في طريقه او لم يركب وقوله لكيده اي المني
والضيق وكذا مما يحصل به تضييع بعض الصلاة كلها او ركبتها وما لا يباحي الي ركو به وان
وان ادي الي تعطيل بعض احكام الصلاة بدليل ركو به في الجهاد اتفاقا واجب بان المراد
من الجهاد ان تكون كلمة الله هي العليا والقيام بها اشرف من القيام بالصلاة لان عدم القيام
بالتوحيد كفر وعدم القيام بالصلاة ليس يكفر على المعروف وفيه نظر لان عدم القيام به لا يستلزم
عدم التوحيد ولان الصلاة احد عايم الاسلام كما حجا في قوله عليه السلام بني الاسلام علي حسن فذكر
منها الصلاة ولم يذكر الجهاد فثبت ان الصلاة اشرف وايضا فالصلاة فرض عين والجهاد فرض
كفاية وانت تعلم ما بينهما اللهم الا ان يتعين الجهاد فتنعم والمسيلة اعم من ذلك **ص** والمرأة كالرجل

في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر
الركب في البحر

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر

الصلوة في البحر
في البحر لا يركب
الركب في البحر
الركب في البحر

الا في بعيد مشي وركوب بحر الا ان يحض بمكان **ش** يعني ان المرأة في جميع ما تقدم كالرجل
 الا في امور منها ان المشي البعيد يكره في حقها نص عليه في كتاب محمد **قال** لانه عورة في
 مشيها الا القريب مثل مكة وما حولها اللهم وقد قال في المدونة اذا نذرت مشيا وعجزت
 عن بعض الطريق بقود ثانية قال والرجال والنساء في ذلك سواء فلي هذا يجب عليها الخ اذا
 كانت قاهرة على المشي لان الوفاجحة الفريضة اكد من النذر ثم ما ذكر ما في كتاب محمد فقال
 وهذا يحسن في المرأة الرابعة والجسيمة ومن ينظر مثلها عند مشيها فاما المتجالة ومن لا يؤبه اليها
 من النساء فيجب عليها كالرجل انتهى ومنها ايضا كراهة ركوبها البحر قاله في كتاب محمد وفي العتبية
 وكذا اوضح النبي عنه في المجمعة وقيد ذلك عياض بما صعد من السفن لعدم الاس جسد من انكشاف
 عورتها لاسيما عند قفا الحجة قال وركوبهن فيها كبر من السفن حيث يحضن فاما كن يستترن
 فيها حيز والي هذا اشار بقوله الا ان يحض بمكان اللهم وقد وردت السنة بخوار ركوبهن البحر
 في حديث ام حرام بنت ملحان في قول النبي صلى الله عليه وسلم عرض على ناس من امي ملوكا على الاسرة
 او مثل الملوك على الاسرة يركبون سرج هذا البحر قالت ادع الله ان يجعلني منهم فذمها وركوب البحر
 للنساء جاز اذا كانت في سيرا وما اشبه ذلك مما يستدعيه ويستغني به عن محالة الرجال
 عند حاجة النساء فان كان على غير ذلك لم يحز ومعت **ص** وزيادة محرم او زوج كرقعة امته
 في فريض **ع** هذا من الوجوه الذي يمتار بها المرأة على الرجل وهو زيادة محرم لقوله عليه السلام
 لا يحل لامرأة ان تلبس ثوبا لم يلبس به رجل الا ومعه ذ ومحمم وروي فوق ثلاث
 وروي مسيرة ثلاث وروي يومين وروي مسيرة ليلة وروي مسيرة يوم وروي يريد اوهو
 محمول على حسب اختلاف السائل واختلاف المواطن وان ذلك متعلق باقل ما يقع عليه اسم السفر
 وقد اختلف العلماء هل من شرط وجوب الحج عليها الزوج او ذ والمحمم فقال مالك والشافعي
 ليس ذلك شرط في الوجوب بل يخرج اذا وجدت رقة مامونة والي هذا اشار بقوله كرقعة
 امته **فان قلت** هذا معارض بما ذكرت من الاحاديث في قوله لا يحل لامرأة تلبس ثوبا لم يلبس به رجل
 يوم وليلة الا ومعه ذ ومحمم **قلت** الحديث محمول على السفر المباح او المندوب اليه دون
 الواجب ويدل عليه اجماعهم على ان المرأة اذا اسلمت في دار الحرب يلزمها ان يخرج منها الى
 بلد الاسلام وان لم يكن معها ذ ومحمم فذلك المرأة تحج الفريضة وان لم يكن معها ذ ومحمم قياسا
 على الحجرة التي حصها الحديث بالاجماع وانما قال محرم او زوج ولم يكتف بذكر المحرم لان
 الزوج لم يرد في الحديث وانما قاست العلماء على المحرم من باب الاولي والمحرم يشمل السب
 والصهر والرضاع واختلف في علته ما وقع لما ذكره من كراهة سفر المرأة مع ربيها هل لما
 بينهما من العداوة فيختفي عليها مع الضيعة او لسناد الزمان لضعف مدرك التحريم
 عندهم ويحقق به على هذا محارم الصهر والرضاع الشيخ والظاهر الاول وقد صرح به الجلاء
 وصاحب التلخيص بخوار سفرها مع محرمها من الرضاع في باب الرضاع وقوله في فرض متعلق
 بقوله امته اي كرقعة امته في فرض فاحترز بذلك عما اذا كانت الرقة غير مامونة
 او مامونة وهي متطرفة بالحج فلا يباح لها ذلك ابن النكاح في في شرح الرسالة اجمع العلماء
 على ان الحج لازم مع ذي المحرم والزوج واختلف اذا لم يكن لها ولي يريد او كان ولم يرز وفي

ولا يجوز للمرأة ان تلبس ثوبا لم يلبس به رجل الا ومعه ذ ومحمم
 الحديث في مقدار البعيد والركوب في البحر

ان الرجل ان يلبس ثوبا لم يلبس به رجل الا ومعه ذ ومحمم
 الحديث في مقدار البعيد والركوب في البحر

وانما قال محرم او زوج ولم يكتف بذكر المحرم لان
 الحديث محمول على السفر المباح او المندوب اليه دون

كذا في رواية اخرى
 كذا في رواية اخرى
 كذا في رواية اخرى

كذا في رواية اخرى

كذا في رواية اخرى

كذا في رواية اخرى

مذهب مالك فيه ثلاثة اقوال قيل انها تفرع الرفقة المامونة تقديما للريضة الحج
وقيل لا تسافر الامع ولي والقول الثالث انها تسافر لجهة الريضة مع غير ولي ولا تسافر
في التطوع الامع ولي انتهى ونقل هذا الخلاف بن بشير وبن بزيه وشهر الثالث بن حبيب ولا فرق
في ذلك بين السنية والعجم وحكي الاتفاق في الاكمال على المنع في غير الريضة **ص** وفي الاكفاه
نفسا او رجال او بالجموع تردد **ص** يشير بهذا الى ما وقع بين الشيوخ من الاختلاف في قول مالك
خرج مع رجال ونساء هل معناه انهما لا يخرج الا بهما او يخرج في جماعة من احد الجنتين قال في الاكاف
واكثر ما نقله اصحابنا عنه اشتراط النساء قال وقال بن عبد الحكم لا يخرج مع رجال ليسوا منها
بمجرد ولعل مراده على الانفراد دون النساء فيكون وفاقا لما تقدم الشيخ وجل سند قول بن عبد
الحكم على الكراهة **ص** وصح بالحرام وعصي **ص** يريد ان من عصى بما لا لعنرة او سرقة او ما اشبهه فخرج به
فان العذر يسقط عنه ويكون عاصيا باخذ مال الغير ولعله ثبت بذلك على مذهب من يرى انه
لا يسقط عنه الحج والخلاف هنا كالحلاف في الصلاة في الدار المعصوبة وانما قال صح ولم يقل سقط
لشتم الفرض والتطوع والله اعلم **ص** وقيل في علي عز والاحوف وركوب ومقتب وتطوع ولديه عنه
بغيره كصدقة ودعا واجارة ضمان علي بلاغ **ص** هكذا روي عن مالك ولعله محمول على ما اذا احسن
من نفسه حين ادخيت ان يكون عذرا لا اجل ما يحصل له من اموال الكفار او ما اشبه ذلك من
الوجوه التي يخرج من المرتبة السنية والافق قد ورد في الجهاد فضل لم يرد في الحج منها في كتاب
بن سحنون وبن حبيب روي انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل قال ايمان
بالله وجهاد في سبيله وفي حديث اخر وجع مبرور وروي ان الصحابة قالوا يا رسول الله وددنا
لو عملنا افضل الاعمال فنزلت يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب الجحيم
الي قوله وفتح قد يب وفي حديث اخر ما بعد الصلاة المكتوبة افضل عند الله من الجهاد
ومنها قول ابن القاسم روي انه عليه السلام قال ما جميع افعال البر في الجهاد الا كصبقة في بحر فما
جميع افعال البر والجهاد في طلب العلم الا كصبقة في بحر وقد ورد في فضله احاديث وانما كثيرة
تأتي ان شاء الله في موضعها وفيما ذكرنا غنية ودلالة على افضلية الجهاد على الحج وقوله الاحوف
لا اشكال عند الخوف لانه يتعين على كل احد حمايه المسلمين والذب عنهم والمحافظة لتكون كلمة الله في
العليا وقوله وركوب ومقتب يعني على من لان النبي صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولا شك انما
يعمله النبي عليه السلام افضل وظاهر كلام سندان المشي افضل فانه قال قال بعض جماعة من
العلماء الحج راكبا افضل اقتد ابعده عليه السلام وجرابهم الاتفاق ان من نزل الركوب اجزاه
المشي بخلاف العكس ولو مشي عليه السلام ما ركب احد و ذلك مسقة عظيمة ولانه كان يركب
ليراه الناس لمسالة او ليعرط مسقة المشي عليه لانه عليه السلام كان يتنقل جالسا يردد لانه
عليه السلام كان قد اسن وهذا الذي ذكره هو احتيا ر الشيخ ابو الحسن المجني قال واري
ان المشي افضل لقوله عليه السلام ما اعبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار فدخل في
ذلك المشي الي الحج والمساحبة والعزولان ذلك في سبيل الله ثم قد تقدم لسند وزاده
حد وجه عليه السلام للعبد من مكثيا ورجوعه راكبا وسحبيا ب مالك الخروج ايضا الي
العبد من والاسقف مكثيا واجتج الا بهوي للاول بما تقدم من محبة عليه السلام راكبا وبانه

الحج والريضة المأمونة قوله او ما يشبهه كقول
عبد بن حبيب كراهة انما هو في التردد لا في التردد
فيه

الجهاد المكتوبة اربع صور حج التطوع مع
الغزو التطوع في غير سنة الحروب
مع العدو التطوع في غير سنة الحروب
بالتكليف مع العدو في سنة الحروب
مع العدو في سنة الحروب ايضا
الجهاد المكتوبة اربع صور حج التطوع مع
الغزو التطوع في غير سنة الحروب
مع العدو التطوع في غير سنة الحروب
بالتكليف مع العدو في سنة الحروب
مع العدو في سنة الحروب ايضا

ان مر من وفاته الحج قبل ان يحرم هو بالخيار ان كان على بعد ولا خيار له اذا التزم تركه مسقة في
 الصبر وان كان احرم واقام على احرامه لقابل وج اجزاه واستحق جميع الاجرة **م** واستوجر من
 الانتهاء يعني ان الاجرة اذا مات او صد واخرج الى استيجر غيره استاجر وان حيث انتهى الاول وهو
 ظاهر **م** ولا يجوز استراطة كهدى تمت عليه **م** يعني انه لا تجوز الاجارة على الحج علي ان المستاجر يخرج به
 الهدى من ماله لان الهدى بمحمول الصفة والجنس والتمن عند الاطلاق وذلك يودي الى الجاهلية في الاجرة
 ومراة بكهدي تمتع القدان وجزا الصيد وفدية الا في ذلك واضح الا انه متى حمل على هذا بخالفه
 ظاهر ما في المدونة قال فيها واذا اخذ المال على الاجارة فكما لزمه من تعد او خطا فهو في ماله انتهى
 فاذا كان لا ماله في الاصل فلا يصح الاستراطة عليه **م** وصح ان لم يعين العام وتعين الاول **م** يعني
 ان العقد يصح وان لم يسترط على الاجرة عام معين بل وقعت الاجارة مطلقة ويجل على اقرب زمان يمكن
 وقوع الفعل فيه وهو العام الاول وقيل لا يصح للجاهلية وحكي بن شاس القولين عن المتأخرين وكذا حكي
 الخلاف في البيان فقال ان استاجرة على سنته وسكت فهو اول سنة فان لم يخرج اول سنة لزمه ان يخرج فيما
 بعدها وذهب بن القطار الى ان الاجارة لا تصح الا بتعيين السنة قال وليس يصح فقد اجاز في سماع
 اي زيد من العتبية الاستيجار على حجة مقاطعة من غير تعيين سنة **م** وعلي عام مطلق وعلي الجاهلية **م**
 هذا معطوف على قوله وفصل حج على عزو الي احدة اي وفصل تعيين العام الذي يخرج فيه على عام مطلق
 والمراد بالجاهلية ان يستاجر على انه ان وفا بالحج كان له جميع الاجرة التي دخل عليها وان لم يوف فلا شيء له واذا
 مات قبل الاكمال استرجع منه جميع الاجرة ولا يترك له شيء في مقابلة عمله وقد ذكر هذا القسم اللحي
 وحكاه بن رشد عن المؤقتين فقوله وعلي الجاهلية اي وفصلت اجارة ضمان على البلاغ وعلي الجاهلية
 للعدول الحاصلة في هذه كاعلمت وقد تقدم وجه كون المضمونة افضل من البلاغ **م** وحج على ما فهم وجني
 ان وفي دينه ومشي **م** يعني فليس للاجير ان يصنع بالاجرة ما يشاء وانما يصرفها فيما فهم من حاله الموصي
 من ركوب دواب وغيرها قال وجني ان وفي دينه يريد انه اذا وفي بالاجرة دينه كان ذلك جناية
 على مال الغير فيج ماسيا وهو معنى قوله ومشي قال في السليمانية لا ينبغي للاجير ان يركب من الجمال والدواب
 الا ما كان الميت يركب لانه كذلك اراد ان يوصي ولا يقضي بها دينه ويسال وهذه جناية وانما اراد
 الميت ان يخرج عنه ماله والعادة اليوم بخلاف ذلك وانه يصنع به ما احب ويخرج ماسيا وكيف يسره
 والبلاغ اعطا ما ينفعه بدا وعود بالعرف وفي هدي وفدية لم يتعد موصيها ورجع عليه
 بالسوق **م** هذه اجارة البلاغ وهي كما قال ان يدفع للاجير ما ينفق منه ذهابا وايابا وهو معنى
 قوله بدا وعودا واسار بقوله بالعرف الى ما قال في كتاب بن الموار له ان ينفق مالا بدله منه مما
 يصلحه من الكعك والذيت والحدو والتميرة بعدمة وشبه ذلك والوطا والنفان والسياب واما
 قوله وهدي وفدية لم يتعد موصيها فيستوي به الى ان اجير البلاغ اذا وجب عليه هدي او فدية
 فان لم يتعد موصيها فما في مال الميت كالنفقة وان تعد فذلك في ماله قال في المدونة
 ومن حج عذمت فتترك من المناسك شيئا يجب فيه الدم فان كانت الحجة لو كانت عن نفسه اجزائه
 فهي بخري عن الميت وكلما لم يتعد من ذلك او فعله لصورة موجب عليه به هدي او اعني عليه
 ايام من حرمي عنه غيره او اصابه به اذ في فدية فدية كانت الفدية والهدى في مال الميت
 وهذا كله في اخذه المال على البلاغ وما وجب عليه من ذلك يتعد به في ماله وقوله

وله النكاح على قدر النفع والنفار والمال
 ربهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
 ربهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
 ربهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما

ليس هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ليس هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ليس هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

هذا هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هذا هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

الحلاب خلافا لعبد الملك وقرئ بن حبيب كما تقدم بين ان ينوي العرة عن نفسه فلا يجزئها
 عن الميت فيجزي الا ان صاحب الكافي قال اكثر اصحاب مالك على الاجزاء وعلى المستاجر بالدم وهذا
 كله اذا كان المسترط على الاجير الورثة وهو معنى قوله ان لم يسترطه الميت والصنبر في بشرطه
 عاين على الاجزاء واللام في لعنة التعليل اي لاجل الاتيان بعبارة وقوله والا فلا اي فان كان
 المسترط لذلك هو الميت فلا يجزي وهذا اما خلاف فيه لكن اذا قرنا انفسحت الاجارة سوا كان
 العام معين ام لا وان تمتع اعدا ان كان العام غير معين بنص عليه بن شاس وغيره وقرئ بان عدل
 القارن خفي فلا يؤمن العود بخلاف المتع ولقد اقرق بعض الاسباح في القارن بين ان ياتي مستقيا
 ولا يفسخ عدله ويظهر عليه فيفسخ وفي كلام المهني ما يدل عليه وقرئ ايضا بينهما بان القارن شرطا
 شرك في العمل فاقى ببعض ما استوجب عليه والمتع اي بما شرط عليه وزيادة ثم اشار الى الوجه
 الثالث والرابع بقوله كتمتع بقران او عكسه **يعني** فلا يجزئها اذا شرط عليه المتع فترت او
 شرط عليه القزان فتمتع نقله في الدخية وقوله او هما بان اد اى ولا يجزئها اذا شرط عليه المتع
 فاذا شرط عليه القزان فترت وفيه ايضا في الدخية وهذا هو الوجه الخامس
 والسادس ولا يخفى وجه ذلك وقوله او ميقا تا شرط يريده ان الاجير اذا شرط عليه ان يخرج من ميقا
 فاحرم من غيره لم يجزئها فبقا تامعطوف على قوله افراد اي او خالف ميقا تا شرط عليه قال
 في الدخية ظاهرا المذهب انه لا يجزئها ويرد المال في الحج المعين ان فات **س** وفسخت ان عينه
 العام او فات وهو مراده بقوله عدم ويجعل ان يكون المراد به الاجير اي ان الاجارة تفسخ اذا
 اذامات الاجير وهو الظاهر بدليل قوله كغيره ويريد به ان الاجير على سنة يح فيها فاجر
 غيره فحج عن الموصي فان الاجارة تفسخ لتعلق الفعل بعين الاجير ولا خلاف في ذلك اذا قامت
 قرينة تدل على تعيينه او نص الميت او الورثة عليه وكذلك ان لم تقر قرينة واخاره ك
 بن عبد البر وغيره وقيل تصح ويجزي عن الميت بناء على تعلق الفعل بدمه الاجير وحكي بن شير
 القولين عن المتأخرين وقوله وقرن يعني وفسخت الاجارة اذا قرن مخالفا لما شرط عليه من
 افراد او تمتع وسوا كان العام معين ام لا وقد تقدم ذلك وتقدم ايضا قوله وان تمتع اعاده
 اذا لم يعين العام وهو مراده الشيخ واما اذا صرفه اي الحج لنفسه فسخت الاجارة ان عين العام
 لانه اى بغير ما استوجر عليه والعقد خاص بالعام الذي فوته ولم يتعلق بما بعده من الاعوام
 واختلف اذا دخل على عام غير معين فقال بن شير يفسخ ايضا لما لو عين العام ونص في البيان
 على خلافه **سرع** قال العدائي في الدخية اذا احرم الاجير عن الميت ثم صرفه الى نفسه
 لم يجزئها ولا يستحق الاجرة وقال الشافعية يقع عن الميت وفي النوادر قال ابوان يد عن
 ابن القاسم اذا جهلوا فواجر واصرورة فتوي المحبة عن نفسه وعن الميت اجزاه عن نفسه
 واعاد عن الميت وروي عنه اصبح لا يجزئها عن واحد منهما وقاله اصبح ويرجع ثابته عن
 الميت **س** وهل تفسخ ان اعتمر عن نفسه في العين او الا ان يرجع للميتات فيجزم عن الميت فيجزيه
 تاويله **س** يشير الى الخلاف الواقع عن الخلاف بين الاشياخ في لهم كلام بن القاسم في المدونة
 كما سنده ومعنى هذا الكلام ان من اخذ ما لا يرجع عن ميت فاعتمر من الميتات عن نفسه وحج
 من مكة عن الميت فتمت تفسخ الاجارة اذا كان العام معين او لا يفسخ ويرجع الميتات فيجزم عن

انما يفسخ من الوجهين المذكورين
 ١- ان يفسخ من الوجهين المذكورين
 ٢- ان يفسخ من الوجهين المذكورين
 ٣- ان يفسخ من الوجهين المذكورين

انما يفسخ من الوجهين المذكورين
 ١- ان يفسخ من الوجهين المذكورين
 ٢- ان يفسخ من الوجهين المذكورين
 ٣- ان يفسخ من الوجهين المذكورين

الميت فبحر به في ذلك تا ويلان للاسباب قال في المدونة ومن اخذ مالا ليحج به عن ميت من
بعض الافاق فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت من مكة لم يحزد ذلك عن الميت كما استوجبه بن يونس
وحكي عن بعض شيوخنا انه قال ويلزمه ان يحج عنه من الموضع الذي استوجبه فيه لا من الميقات
وكانه لما اعتمر عن نفسه فكانه انما حج لك فلهذا ان مذهب المدونة على عموم نقي الاجزاء
وهذا احد التاويلين والاحد لابن يونس قال والذي اري انه ان رجوع فاحرم من ميقات الميت
انه يحز به لانه منه بقدي فاحرم عن نفسه وكان الواجب عليه ان يحرم عن استاجرة فاذا رجع فاحرم
منه عنه لم ينقصه شيئا مما شرط عليه وقد قال مالك في كتابه بحد فمين شرط عليه ان لا تقدم قبل
الحجة مرة فقد مر عمر وتمتع ان ذلك يحز به عنه ولا حجة عليه وقال ابن القاسم عليه ان يوفيه ما شرطوا
او يرد عليهم ما قبض ثم رجع الي قول مالك انه يحز به عنه وقال في الاسدية ان اعتمر عن نفسه
وحج عن الميت من مكة اجزاء الا ان شترط عليه ان يحرم من افاق من الافاق ومن المواقيت
يلجج ثمانية وقال في العتبية سوا شترطوا من ذي الحليفة او لم يشترطوا اراه ضامنا للحج
لان من استوجر على الحج عن ميت فعليه ان يحرم من ميقات الميت **ص** ومنع استنابة صحيح في فرض
والاكراه **ش** يعني ان الصحيح لا يجوز له ان يستناب غيره ليحج عنه في فرض وبكره له ذلك في النفل
فقوله استنابة صحيح من باب اضافة المصدر الي فاعله كقولك تعجني شرب زيد العسل اي
ومنع ان يستناب الصحيح غيره كما تقدم مقال سند انقار باب المذهب ان الصحيح لا يجوز استنابته
في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع وان وقعت تحت الاجارة وهذا يعني قوله والاكراه
اي وان استناب في تطوع كره واما العاجز وهل يجوز له الاستنابة او تكراه او يعرف بين الولد وجوز
وبين غيره فلا يجوز ثلاثة اقوال الاول منها مروي عن مالك والثاني هو المشهور حكاه في الحلاب
والثالث عن بن وهب واي مصعب لانه الرخصة وردت في الولد دون غيره وبه اخذ من حبيب
ولا بن نافع ايضا جواز حج الرجل عن قرابته وحكي التخي ما ظاهرها المنع مطلقا في خمسة اقوال
علي هذا **ص** كيدا مستطوع به عن غيره **ش** يعني ان المستطيع بكره له ان يحج عن غيره قبل ان يحج عن
نفسه قال في المدونة ومن اوصي ان يحج عنه انفق ذلك وحج عنه من قد احب الي فان جهلوا
فاستأجروا من لم يحج اجزاء عنه اشبه ولا باس ان يستأجروا له صرة لم يجد السبل فاما
من يجد السبل فلا ينبغي ان يعان على ذلك فاذا اججوا عنه اساءوا وبخر به وقال القاضي عبد
الوهاب واما كراهة ان يحج عن غيره قبل ان يحج عن نفسه لقوله عليه السلام الذي سمعه بخر
عن غيره حج عن نفسه ثم حج عن غيره **ص** واجارة نفسه **ش** اي وبكره له اجارة نفسه
يريد على المشهور قال مالك في كتاب محمد بن رواحة بن وهب ولان يواجر الرجل نفسه
في شوق الابل وحمل اللبن احب الي من ان يعمل عملا لله عز وجل عن غيره باجارة ثم قال
وهذه دار الهجرة لم يبلغنا ان احدا بها صنع زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن احد
ولا امر به لك ولا ادن فيه والثالث جواز ذلك وكانه راي ان ذلك من باب التعاوان
على الطاعة وحلي كلا القولين يلزم ان وقعت مراعاة للخلاف **ص** ونقدت الوصية به من
الثلاث **ش** يعني ان الاستنابة وان كانت مكروهة فانها اذا اوصي بها تنفذ مراعاة للخلاف
وهو المشهور وقال ابن كنانة لا تنفذ الوصية لا يبيع الممنوع قال ويعرف قد روى في

العضاب والاضراب في ذلك وانما هو في الابعاد
اذا اعتمر بميقات

العضاب ليرضاه عنه في ذلك في ذلك صور استنابة
الصحيح في النفل واستنابة العجز في النفل والاعراض
تكون حقيقا في النفل لا في الفرض وانما هو في النفل
اعراض ولا استنابة في النفل مكرهة

العضاب فمراة من قبله لانه يقتضي اجارة نفسه بخر
سواء كان مقتضيا او وقال تاج الدين في النفل
العضاب استنابة في النفل وانما هو في النفل
مقروء وانما هو في النفل فاجز ما قبله في النفل
صريح في النفل كراهة انما هو في النفل

الحساب بعد ان اذ انصم اليها فمر اس المال
البحر به فوجد من بحر بوزله وستمع اهر يا بحر
عابر الباني في الصفة الم جمع مير انك حقا الداس
الفا حمر يا موزله واهل مكة في الثانية رجع مير
فانك حقا له مسترلة اخبار وعاين مير انك الهانم
في الصوزله وستمع انك انك انك انك انك انك
وفاية علمه انك انك

الحج

الحجة لادن من التسعيع واختلف اذا قال حجوا عني ثلثي مالي حجة واحدة فاجوابه وانه يقال
ابن القاسم يرجع الباقي ميراثا وقال اسهم بحزبه في حجة اخري وفعلهم للاقل جاءه وقت
سكنون لا يجد يهرون لك ويصنون المال للمخالفة وقد اشار الشيخ بقوله والاميراث الى انه
اذ اسمي قد راى فلم يوجد من يحج به من موضع الميت ولا من مكة فهو ميراث اي وان لم يبيع المال
الموصي به او الثلث الموصي به ذلك كان ميراثا وهذا قول ابن القاسم ويحتمل ان يكون الاستثناء
دائما الى قوله لا منه اي فان قال من ثلثي الباقي ميراثا كما تقدم والاول اظهر لقوله ميراث
ولو اراد الثاني لقوله الباقي ميراثا واسأ ربقوله كوجوده باقل الى مسيلة المدونة اذا قال حجوا
عني باربعين ففضل منها عشرون او قال اعطوا فلانا هذه الاربعين يحج بها عني فرضي بثلاثين
فان الباقي يرجع ميراثا وكذا اذا اطلع رجل يحج عن الميت بمجانا فان المال يرجع ميراثا وكذا اذا
واسأ ربقوله وهذا الا ان يقول يحج عني بكذا الفخج تاويلان الى ما تقدم عن ابن الموان من ان
الوصي اذا قال حجوا لهذا عني او يحج به عني انه يحج عنه محج الى مبلغ ذلك خلاف ما اذا قال يحج به فلان
عني فرضي فلان باقل فان الفاضل يرجع ميراثا واختلف المتأخرون هل هو تفسير لقول ابن القاسم
او خلاف وهذا التردد يرجع الى قوله والاميراث اي وهل جعله يريد او ما فضل منه ميراثا
مقتضى ما اذا لم يقل حجوا عني او مطلقتا تاويلان وهذا على انه قول ابن الموان خلاف وقوله ودفع
المسبي وان زاد على اجرته لمعين يعني اذا عين الموصي شخصا فحج عني بكذا افانه يعطي له الجميع
فلو كان زيدا على قدر اجرته لانها وصية له كما تقدم وليس له ان يقول حجوا عني وادفعوا
لي الزايد لانه انما اوصي له بشرط الحج وهذا اذا كان غير وارث واما الوارث فلا يزداد على
النفقة والكراشيا كما قال السند واليه اشار بقوله لا يرث اي دفع الجميع لمعين غير وارث واما
قال ثم عطاوه له لانه اذا لم ينهم ذلك من لفظ الموصي او فهم غير ذلك لم يزد على اجرته شيئا وان
عين غير وارث ولم يسم زائدا ان لم يرث باجرة مثله ثلثها ثم ترخص **ش** يعني اذا عين الميت شخصا
يحج عنه ولم يسم مقدرا يعطى قاي الرجل ان يحج عنه بمقدار ما يستاجر به فانه يزداد له فوق ذلك
الاجرة مقدار ثلثها فان رضي فلا كلام والا ترخص قليلا لعل ان رضي وهذا غير له من قاله
في وصيته اشترى واعبد فلان واعقوه عني فانه ان لم يرث سيدة يبيعه بمثل ثمنه زيد مقدار
ثلثه فان لم يرث والا استوفى قليلا لعل ان يجيب الى ذلك وكل هذا اذا كان ثلث الميت يحل الزيادة
مع الاجرة او مع الثمن واكثر بقوله غير وارث فمن الوارث فلا يزداد على كرايه ونفقته وقوله
ولم يسم فما اذا اسمي مقدرا ما يحج به عنه فانه ان رضي بذلك المقدار او بدونه دفع له ورجع ما فضل
ميراثا وان لم يرث لم يزد على ذلك شيئا واستحوذوا من يحج ان كان الميت ضرورة كما تقدم وان لم
يكن ضرورة رجع المال ميراثا وقيل **لا** نرا وجه للضرورة فقط غير عبد وصبي وان امرأة
ولم يضمن رضي دفع لما مجتهدا **ش** يعني ان الضرورة وهو الذي لم يحج اما استاجر له مسلم حرا بالغ
يحج عنه وهو مراه ببقوله غير عبد وصبي اي ليكون حجه منزلة عن الحج الوصي فان اوصي ان يحج
عنه عبدا او صبي انقد ذلك قاله في المدونة وقال ابن القاسم يدفع ذلك لغيرهما حكاية
عنه ابن الموان وهو الجاري على قوله الكافي لا يجوز ان يحج عنه عبد ولا صبي واسأ ربقوله
فقط الى ان غير الضرورة اذا اوصي ان يحج عنه فانهم ان حجوا عنه عبدا او صبيا فلا بأس به

هذا معني كلامه وظاهر كلامه من الحلاب انما ذلك اذا اوصي الميت به لانه يجوز له ان
 قال وان اوصي وهو ضرورة فلا يخفى عنه الا بالبحر الا ان يوصي بذلك وان لم يكن ضرورة جاز
 الا ان يمنع من ذلك وقال في كتاب الوصايا من المدونة بنقد وصية العبد والصبي لاضماله
 ان يكون انما اراد نفعها ونفعه بقوله وان امرأة علي خلاف من يري انها لا تخفى عن الرجل لان احرامها
 في وجهها وكفها بخلاف الرجل وايضا فان الرجل يرمي في الطواف في الاسواط الثلاثة بخلاف
 المرأة وكذلك تجب في بطن المسيل دونها الى غير ذلك وقوله ولم يضمن وصي الى احزة يريد ان الوصي
 اذا اظن العبد حرا او الصبي بالغ قد فع لما الاجرة ثم ظهر انها علي خلاف ما ظن فلا يضمن شيئا
 لانه اجتهد والعرض من ذلك الثواب وهو يحصل بهما كما يحصل بغيرهما **م** وان لم يوجد بما سمي من
 مكانه حج من الممكن ولو سماه الا ان يمنع ثمرات **ع** يعني اذا سمي قدره لم يوجد من حج عنه من محله بذلك
 فانه الحج عنه من مكان يمكن ان يستأجر له منه بالمقدار الذي عينه الميت ولا خلاف في ذلك
 اذا لم يسم المكان الذي حج عنه منه فان سماه فقال حجوا عني من بلد كذا او قدمات به ولم يوجد
 من حج به عنه من ذلك البلد فروي عن ابن القاسم انه يستأجر له به من حيث يوجد الا ان يتبين
 انه اراد ان لا يحج به عنه الا من بلدة اي فيكون ميراثا واي هذا اشار بقوله ولو سماه الى
 احزة اي ولو سمي المكان الذي حج عنه منه فذلك اي حج عنه من حيث يمكن الا ان يمنع من ذلك يكون
 انما اراد ان حج عنه من موضعه ومثل ذلك روي بن الموان عن اشهب ولا بن القاسم قول في العتبية
 وروي مثله عن اصبع انه يرجع ميراثا يريد ولو لم يتبين انه اراد ان حج عنه الا من ذلك
 الموضع واختار بن الموان الاول ان كان الموصي لم يحج والثاني ان كان قد حج **م** ولزمه الحج بنفسه
 لا الاشهاد الا ان يعرف **ع** الصغير في لزمه عايد علي الاجير اي ولزم الاجير الحج بنفسه يريد
 اذا اقامت قرينة تدل على تعيينه من الورثة او عينه الميت فقد الحيرة ورغبة في بركته
 فان لم يكن ثم قرينة هذا يتعلق الفعل حينئذ بذمته فيجوز له ان يستأجر من حج عن الميت
 او بنفسه فلا يجوز والعقلان حكاهما بن بسير واختار بن عبد البر وغيره الثاني وكذلك
 القولين اذا اوصى الميت على رجل ولم تقم قرينة تدل على انه قصد منه ما تقدم من شأس
 وعليه يخرج الخلاف في امتناعه هل يعرض لعينه او تبطل الوصية وفي الحلاب ومن اوصي
 ان حج عنه رجل لعينه فاي ان حج عنه فان كان الموصي لم يحج عن نفسه دعت الى غيره وان كان
 قد حج بطلت وصيته ورد المال الى ورثته التمسائي وقاله بن القاسم وقال غيره لا يرجع
 ميراثا وهو كالضرورة لانه في الحج انما اراد به نفسه بخلاف الوصية لمسكين معين وقوله
 لا الاشهاد اي فلا يلزمه ان يشهد عليه انه قد حج عن الميت وهذا اذا لم يكن عرف الناس
 الاشهاد فان كان لزمه ذلك وهو معني قوله الا ان يعرف ولا خفا ان يعرف اذا جري به
 بالاشهاد او بعد ما انه يصار اليه وانما النظر فيما اذا لم يكن عرف فحي بن عبد السلام
 في ذلك قولين عن المناحرين وحدهما ابو عمران علي الخلاف في مسئلة كتاب الرواحل والدواب
 وهي اجبر استوجر على توصيل كتاب الي بلد فاتي بعد ايام يمكنه الذهاب والرجوع فيها وزعم
 انه بلغ الكتاب فقال بن القاسم له الاجرة وقال غيره ليس له شيء حتى يقيم البينة على انه وصله
 الى موضعه فعلى قوله بن القاسم لا يكون على اجير الحج ايضا اشهاد وهو الذي اقتصر عليه الشيخ

الحلاب مضمومة اليه لادب الهمما عني فمختار من
 وهو كذا ان كان في الضرورة

قال صغير ان من حج لغيره او عرفه تعالى والفتية
 ما من حج لغيره عليه كغيره من الحج لغيره
 عني قلت خالفه في ذلك وقاله بن القاسم
 فيمنع الله ويؤثر في بعض الامور والاشهاد

وعلي قول غيره يلزمه ذلك **م** وقام وارثه مقامه فيمن يأخذه في حجة **ش** يعني وقام وارث
الموصي مقامه في تعيين من يعينه كحجه وكذا لك يقوم وارث الاجير مقامه اذا كان الحج مضمونا
لامعينا مثل قوله من يأخذ كذا في حجة ثم يموت الاخذ ولم يحرم كسائر الاجارات فان مات
بعد الاحرام قلوا ان يحرم ان لم ينفق السنة في السنة المعينة وان فأت في غير المعينة
وغير من موضع شرط المستأجر او من ميعاته ولا يحتسب بما فعله مورثه **م** ولا يسقط قول
من حج عنه وله اجر النفقة والدعاش يعني ان من مات وعليه فريضة الحج فانها لا تسقط
بحج غيره عنه قال القاضي عبد الوهاب وغيره ولمسنا نفي بصحة النيابة ان العرض يسقط
عنه الحج العبد من القمار وانما الميت المخرج عنه اجر النفقة ان اوصي لمن يستأجره من ماله على ذلك
وان تطوع عنه غيره بذلك فله اجر الدعا وفضل وهذا وجه انتفاع الميت واي هذا
اشار بقوله وله اجر النفقة اي ان اوصي ان حج عنه من ماله والدعا اي ان تبرع به عنه الغير
وانظر هل يبرم مما حكا في النوادر عن ابن حبيب سقوط العرض عن الحج عنه فانه قال عنه
ان من مات ولم يحج كان حايرا لانه ان حج عنه ويجزيه ذلك ان شاء الله تعالى انتهى وروي عن مالك
انه قال لا ادري اجزيه عند الله واخذ الباقي قولا بسقوط العرض من قول مالك فين اوصي
ان حج عنه بعد موته انه لا يستأجر له صبي ولا من فيه عقد حرية **ق** فلو لا ان الحج علي وجه
النيابة عن الموصي لما اعتبرت صفة المباشرة للشيخ وفيه نظر لجواز ان يري مالك ذلك مراعاة
لقصد مراعاة الخلاف **ر** العبرة في الاستطاعة والاستجارة كالحج في جميع ما تقدم
واعلم ان العبادات منها ما يقبل النيابة اتفاقا كالزكاة ومنها ما لا يقبلها اتفاقا كالصوم
والصلاة ومنها ما اختلف فيه كالحج والجهاد **م** وركنهما الاحرام **ش** اي وركن الحج والعمرة ولاه
اشكال في ذلك والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله حذوا عني مناسككم وامر به وكان
كل عبادة لها احلال لم يصح الدخول فيها الا بالاحرام كالصلاة وذلك بحج عليه **م** ووقته للحج
شوال الاخر الحجة وكده قبله كما نهى **ش** يعني وقت الاحرام للحج شوال وذو القعدة وذو الحجة
بما له وهو مراده بقوله لا حرج الحجة وهذا هو المشهور لقوله تعالى الحج اشهر معلومات اي في
اشهر اوزمان الحج اشهر معلومات او الحج ذو اشهر معلومات ولا خلاف ان اولها شوال تحفة
اللفظ عرفا ان يكون احدها ذو والحجة وروي ان احدهما لك عشر ذي الحجة لكون المناسك تتم
فيه وهي رواية بن حبيب وروي ايام التشريق نقله في الجواهر وقاعدة الحلال تعلق الدم
بتأخير الاقامة فاذ ائت ذلك فالاصل ان يحرم بالحج في شهر ربه لانه عليه السلام فعل ذلك
ولان قاعدة التوقيت ان لا يتقدمه الفعل ولا يتأخره ولهذا يكره له ان يحرم قبل الاشهر
المذكورة كاحرامه في رمضان او ما قبله فان فعل اعتقد احرامه على المشهور وجكي
المنى قولا انه لا يعتد ولم يعتد بتأعلي انه اولى او واجب قال فيتحلل منه بعمرة بمنزلة
من فحل في صلاة ثم ذكر انه كان قد صلاها فيجعلها نافلة واسأ ربقوله كما نهى اي ان
الحج له ايضا ميقات مكاني كما سياتي من كلامه وانه يكره له ان يحرم قبله وهذا هو
ظاهر المدونة وهو الذي يحكيه العراقيون عن المذهب من غير تفصيل وفي الموازنة
له ان يحرم من منزله اذا كان قبل الميقات الا ان يكون قريبا منه فيكره ان يحرمه

ما الرقعة من ارباب الصوفى والفقهاء
وشراب الحج والعمرة واما الحج فله
اب الفريضة على العبد فتم ما لم يمت
الشيء من اوصي في النفقة منعه لانه لا يستحق
قال الله تعالى والارسل الى القسار لا تسقطوا من ماله على ذلك
استثنى وارثه وعلامة وبقية ذلك الخطأ

الاحرام

اي معتد وانه من شوال
الحجة بجملة يتم فيه تناسخ
في بيان المستند في ما روي من ان
الحج من اشهر اوزمان الحج اشهر معلومات
منه بغيره من شوال الحج اشهر معلومات

فمراجعة لغونه وكرهه وبقوله

بمراجعة لغونه وكرهه وبقوله

اي رجعو

اي صاحب الواسع

اذا كان في وقت لا يبرأ عليه نفس
لا يبرأ من نفس ولا يبرأ من نفس
لا يبرأ من نفس ولا يبرأ من نفس

منه يريد لانه مع قرب منزله لم يقصد استدامة احرامه وانما قصد مخالفة الميقات
فكره له ذلك وامان بعد منزله فان قصد استدامة احرامه وذلك غير مكروه لان
الميقات المكاني انما جعل لمنع تجاوزه غير محرم لا لمنع تقديسه عليه والمشهور اظهره له عليه
السلام احرم من ذي الحليفة وقال حذوا عني مناسككم ولان فائدة التوقيت عدم التقدي
بالقصد او التأخير وعلى ما ذكره لا فرق بين ان يقرب منزله او يبعد وحكي اللحن في الجواز
التقديم مطلقا وفي رابع تردد وصح **ش** يشهد بذلك الى ما وقع لشيخه الشيخ عبد الله الشهير
بالموتى رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والاخرة حكاية عن بعض شيوخه انه قال الاحرام
من رابع احرام من اول الميقات وانه من اعمال الحجة ومتصل بها ودليله اتفاق الناس على ذلك
وما وقع للشيخ القندوة **اب** عبد الله بن الحجاج نقده الله برحمته ونفعنا به من كراهته
ذلك وانه قبل الحجة وقوله وصح اي ولو قلنا بالكراهة فانه يعتقد ويصح **ص** والعمرة
ابدأ بالحرم ثم للحليلة **ش** يريد ان ميقات العمرة الزماني جميع السنة وهو مرادة بقوله ابدأ اي
في كل وقت الامن كان محرما بالحج فالوقت في حقه انما تحلل من الحج مرادة بقوله لتحليله اي الى ان
تحلل من حجه **م** قال **ص** وكذا بعد ما وقبل عزوب الرابع **ش** لما كان الذي يحل به من الحج امرين
طواف الافاضة ورمي جمرة العقبة في الضميمة اجل ذلك ومرادة ان الاحرام بالعمرة قبل الفراغ
منها ممنوع وبعدها وقبل عزوب الشمس من احرام ايام الرمي مكروه ومعناه وسعتد قال مالك
في المدونة وتجوز العمرة في ايام السنة كلها الا الحجاج فيكرهه لم ان يعمر واخي تغيب الشمس من اخر
ايام الرمي وكذلك من تعجل في يومين او لم يتعجل او قفلوا الى مكة بعد الزوال من ايام
الرمي فلا يجزوا بالعمرة من التمتع حتى تغيب الشمس قال بن القاسم ومن احرم منهم في ايام الرمي
فلم يجزوا بالعمرة من التمتع حتى تغيب الشمس قال ابن القاسم يلزمه الا ان يجزم بعد ان اتم ربه
من احرام ايام الرمي وحده من افاضته فيلزمه بن يوسف قال بن الموان الا انه لا يحل منها الا بعد
مغيب الشمس وقاله بن القاسم واحل له قبل ذلك باطل وهو على احرامه وان ولي بعد ذلك
الاحلال افسد عمرته ويقضيها بعد تمامها ويهدي قال عبد الحق عن بعض شيوخه ويكون
خارج الحرم حتى يغيب الشمس ولا يدخله لان دخوله الحرم بسبب العمرة عمل لها وهو ممنوع من ان
يعمل لما علا حتى يغيب الشمس وانظر تقييده الاحرام بالحج ما فائدة فان من احرم بعمرة احدي ولاه
تعتقد حتى يحل من الاولي **ص** ومكانه له للمقيم مكة وندب المسجد كزوج ذي النفس لميقاته **ش**
هذا هو الميقات المكاني وهو يتنوع بالنسبة الى المكي والفاقي فذلك سوا كان من اهله او مقبلا
بها وقت الاحرام مكة واحذر بقوله له اي للحج من العمرة كما سيذكره وقوله وندب المسجد اي
ليستحب لمن بمكة ان اراد الاحرام ان ياتي المسجد لحرم منه وهو مذهب المدونة **ق**
فيها واستحب مالك لاهد مكة او لمن دخلها بعمرة ان يحرم بالحج من المسجد الحرام اشهد من
داخل المسجد لامن بابه وهكذا قال في الموازية عن مالك قبل له احرم من باب المسجد
قال بل من جوف المسجد وقال ابن جبيب انما يحرم من بابه قال لان المساجد انما وضعت
للمعلاة اللحنى وقال في المسبوط ان شا اهل من مكة ولا يخرج من الحرم قال وهذا احسن
ان يحرم حيث شام من مكة والاستحباب ان يكون من المسجد وقوله كزوج ذي النفس لميقاته

يعني

بمراجعة لغونه وكرهه وبقوله

بمراجعة لغونه وكرهه وبقوله

يعني ان صاحب النفس اي من اتسع له الوقت من اهل الافاق اذا كان بمكة واراد ان
يجرم بالحج فالاستحباب ان يخرج الى ميقاته فيجزم منه وهكذا قال في المدونة ونصته
ومن دخل مكة من اهل الافاق في اشهر الحج بعرة وعليه نفس فاحب الي ان يخرج الى ميقاته
فيجزم منه بالحج ولو اقام حتى يجرم من مكة كان ذلك له قال عبد الحق في النكت انما استحب لك
ههنا ان يخرج الى ميقاته واستحب في السؤال الاول ان يجرم من المسجد الحرام وان كان قد دخل
بعرة في المسألة لئلا قد ذكرها هنا ان عليه نفسا فذلك امر بالحج والى الميقات وتوفي
السؤال الاول انه في ضيق من الوقت ليس عليه نفس مثل هذا فذلك احتل جوابه في
السؤال الثاني قال وقد تأول متا ولا معنى السؤال الاول انه دخل قبل اشهر الحج بعرة فكان له
حكم اهل مكة في احرامهم انه من المسجد والسؤال الثاني دخل في اشهر الحج قال عبد الحق وليس
هذا بصحيح كيف يصح ان يجعله كاهل مكة بدخوله قبل اشهر الحج الى مكة وهو لو قطن او تمخ
كان المدي عليه ولم يكن كاهل مكة بدخوله قبل اشهر الحج فلو كان كاهل مكة بدخوله قبل
اشهر الحج لوجب ان يكون مثله فيما ذكرناه وفي غيره وهو غير صحيح والنفس بفتح الفاي
السوق في الدمان ووقت الحج ابن دريد ومنه قوله دار فلان النفس من دار فلان اي اوسع
ص ولها وللقمران الحل ش الصمير في لها عايد علي العرة وانما امر ان يخرج فيها الى الحل لان
كل احرام لابد منه من الجمع بين الحل والحرم لفعاله صلى الله عليه وسلم فلو احرم بها من الحرم
وهي تنقضي فيه لزم من ذلك عدم الجمع بينهما في الاحرام للعره بخلاف الحج فانه وان احرم به
من الحرم فهو يخرج الى عرفة وهي حل وبذلك يحصل الجمع بين الحل والحرم وهذا وجهه
كون القارن يخرج الى الحل لا لواحرم من مكة لزم عدم الجمع في العرة بينهما لان حرم وجهه
لعرفة خاص بالحج دون العرة وهذا هو المشهور وقال عبد الملك وسحقون والقاضي اسماعيل
يكون احرامه من مكة بناء على ان العرة مضحكة والعبرة بالحج لا غير ص والجعرانة ادلي ثور
التعظيم ص انما كان الاحرام للعره من الجعرانة ادلي لفعاله صلى الله عليه وسلم اذا حرم بها من
الجعرانة وكان التعظيم بليها في الفضل لامر صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن ابي بكر ان يخرج
لجائسة رمي الله عنها الي التعظيم وظاهر كلام غير واحد من اصحابنا مساواتها في الفضل
واكثر عبارة المتأخرين والافضل الجعرانة او التعظيم ص وان لم يخرج اعاد طوافه وسعيه
بعده واهدي ان حلق ش يعني ان من احرم بالعره من الحرم ولم يخرج الى الحل لم يطف
وسعي فانه يعيد طوافه وسعيه بجدة ان يخرج للحل لكونها وقعا بغير شرطها فان حلقه
اعادها ايضا واهدي لكونه حلق في حال احرامه هذا هو الاصح خلافا لاشبه في سقوطه
الدم حكاة عنه بن الموان وقيل والاصح ايضا له في غير الموازية بن بشير وهو الاصل
والذي في كتاب محمد غلط لانه حلق قبل التحليل ص والا فلما د والخليفة والحجة ويظهر
وقرن وذات عرفة ومسكنه ونهاش لما ذكر ان الميقات المكاني لمن بمكة في الحج مكة وفي
العره الحد اثنان بعد الكلام الي ان من اراد الاحرام بحج او عمره من اهل الافاق ميقاته
فيهما ما ذكر اي وان لم يكن بمكة فالحج او العرة هذه المواقيت وذو الحليفة بضم الحاء المهملة
ونفتح اللام والقاف وهي ما بين مياها بني حشيم وهي بعد المواقيت من مكة بينهما نحو من عشرين

ذو الحليفة وما ذكره عليه غير جدير بالاعتبار
والجعرانة ايضا والميقات

مراحل او شفع وهي قرية من المدينة على ستة اميال منها وقيل سبعة وقيل اربعة
 والجحفة بضم الجيم واسكان الحاء المهملة قرية بين مكة والمدينة سميت بذلك لان السبيل اجتمع
 في وقت ويقال لها مهيعة بفتح الميم واسكان الهاء وفتح المثناة تحت وحكي القاضي عن بعضهم
 كسر الهاء وهي على ثلاثة مراحل ونحوها من مكة وهي على طريق المدينة ثمان مراحل منها ويبلغ
 بفتح المثناة تحت واللامين ويقال ايضا الممر باندل يا هرة وهي جبل من جبال تهامة على ليلتين
 من مكة وقرن يقال قرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء لا غير وهي بقامة على مرحلتين
 منها قالوا وهي اقرب المواقيت الى مكة وقد غلطوا الجوهري حيث ذكر فيها فتح الدوا وان اوليس
 القرني منسوب اليها وليس كذلك وانما هو منسوب لقبيلة يقال لهم بنو قرن واماداتهم
 عرف وهو موضع بالبادية لم ارم ذكره بالنسبة الى قرينه وبعدد من مكة شرفها الله تعالى
 والشيخ ذكر موضع بالبادية هذه المواقيت ولم يذكر اهلها اتكالا على ما ورد من ذلك في
 الصحيح ولو صرح ذلك فذوالحليفة ميقات اهل المدينة والجحفة ميقات اهل الشام ومصر
 والمغرب ويبلغ لاهل اليمن وقرن المنازل لاهل نجد وذات عرق لاهل العراق والاصل في
 هذه المواقيت ما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت
 لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام الجحفة واهل نجد قرن المنازل واهل اليمن بللم
 قال من لمن ولن اتي عليهم من غير اهل من اراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك
 من حيث استأجني اهل مكة من مكة رادس لم يهل اهل العراق من ذات عرق وهذا وان
 كان بلغظ الجحفة لاهل الامم لاستحالة الخلف في جبر المعصوم والامر للجوب فلا يجوز مجاوزة
 الميقات من غير احرام لعنه الله عز وجل في القراني والمذهب ان هذه المواقيت تحدد وقال ابن
 حبيب تقريظ فان احرم قريبا منه فلا دم عليه واجمع العلماء على المواقيت الاربعة ما عدا
 ذات عرق فاحتلوا فيه فقل من توقيت عمر رضي الله عنه حكاية في المدونة وقيل من به
 توقيته عليه السلام وتقدم ما رواه مسلم ابو عمر النري وقال جابر وعائشة وغيرهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذات عرق لاهل العراق وقال ابن عباس وقت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لاهل المداين العتيق واهل البصرة ذات عرق وقال ابن عباس
 وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق العتيق وقال طائفة ذات عرق من توقيت
 عمر لانها افتتحت في زمانه ولم تكن دار اسلام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواها
 عن ابن عباس ابو عمر ابن عبد البر وهذه غلطة بل وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل
 العراق كما وقت لاهل الشام والشام يومئذ دار كفر لانه عليه السلام علم انها ستفتح واما
 قوله ومسكن دونه فيعني به ان من كان ساكنادون هذه المواقيت لمسكنه ميقاته وقد
 تقدم انه ذكر هذه المواقيت ولم يذكر اهلها وكذلك فعل في هذا والتقدير ومسكن دونه
 لمن هو به ميقات وهو معني قوله عليه السلام ومن كان دون ذلك فمن حيث انشا وفي المدونة
 ويهل اهل قد يد وعسفان ومرا الظهران من منازلهم وكل من كان من وراء الميقات الى مكة
 لميقاته من منزله **مر** وحيث حاذي را حذا او مر ولو بجر الاكصري بجر بالحليفة فهو اولي
 وان لم يكن لحي فحله رفعه كاحرامه اوله **ش** يعني ان من حاذي من هذه المواقيت واحدا

انما المصريح بفتح الميم والهمزة قبل صر على قوله

انما المصريح بفتح الميم والهمزة قبل صر على قوله

ولو بخر او مر به لذمه ان يحرم منه فحذف الخبر وهو قوله لذمه الاحرام منه وحذف
ايضا صلة مروهوبه وفي جوارحه انه نظر واما وجب ذلك لقوله عليه السلام من امن
ولمن اتى عليهن وليستني من ذلك من ميثاقته المحفة كالمصري والشامي والمعوذي يريدني
الحليفة فانه لا يلزمه الاحرام منها لان ميثاقته وهو المحفة بين يديه لقوله ولاهل الشام
المحفة وظاهرة مروا بالمدينة ام لا لكن الافضل لم ان يحرموا من ذي الحليفة لان ميثاقته
عليه السلام واليه اشار بقوله هو ا ولي بن حبيب ولو اراد العذبي والشامي والمصري ان
لا يروا بالمحفة فلا رخصة لهم في ترك الاحرام من ذي الحليفة قال في النوادر وانظروا ذلك
وهو محادون المحفة وجله اللبني علي ما اذا لم يجا في مروره المحفة واحتلوا في المدن المريضة
هل يرحم له في ترك الاحرام الي المحفة فكي بن الموان عن مالك لا ينبغي ان يتجأوا للميثاق
فيما يرحموا من قوة ولحرم فاذا احتاج الي شي افتدي وقال ايضا لا بأس ان يوحى للمحفة بن
بزيرة وهو المشهور للصورة قاله اللبني وغيره والاول اقبس قال في النوادر لما ذكر الروتين
في المريضة وروي عنه بن عبد الحكم لا يوحى الي مكة ورب مرض ان الله ذلك حتي ياتي
المحفة وقال لا يوحى الحايض من ذي الحليفة الي المحفة رجا ان يظهر يريد ان ذلك اولي
والله اشار بقوله وان لحيض رجي رفعه الي رجي زواله وقوله كاحرامه اوله اي اول
الميثاق وهو شبيه بقوله اولي اي ان احرام المصري وحوه من ذي الحليفة اذا مر بها
اولي كاحرام اول الميثاق لان المبادرة الي الطاعة مستحب **فصل** قال في النوادر عن
مالك ومن حج في البحر من اهل مصر وشبههم فليحرم اذا احادي المحفة ومن كان منزله حد اميقات
احرم منه وليس عليه ان ياتي الميثاق قال في الطوائف وهذا حكم من سافر من ارض مصر في
القلزم لانه ياتي علي ساحل المحفة ثم يتجاوزة الي حدة ولم يكن السفر يوجب من عذاب ولاه
عرفوه لانها كانت من ارض المغرب اما اليوم من سافر منها احرم عند وصوله الي البر ولاه
يلزمه ان يحرم من البحر محاذي المحفة لما فيه من التعرير وركوب الخطر بان تردة الزبح الصلي
البر فيبقى عمر محرما حتي تيسر له اقتلاع سالم هذا من اعظم الحرج ونفاة الله تعالى وادابته
الحوان فلا دم عليه لعدم دليل يدل عليه قال واما اوجبة علي من سافر من القلزم
لانه قادر علي البر والاحرام من نفس المحفة وواسع ان يوحى احرامه لما فيه من الضرر ان تول
البر وفارق دحلته او احرم في البحر علي التعذر ويوحى هذا اهلا له حتي يامن ويهدي
الا انه لا يرحل من حده الا محرما لان حوان التاحير كان لصورة وقد زالت وهل يحرم
اذا وصل البر لانه مجاور للميثاق وهو حلال وقد زالت الصورة او اذا طعن من حده
قال وهو الظاهر لان سنة من احرم وقصد السير ان يتصل احرامه بسيرة وروي بن
وهب في موطايه عن مالك لا ينبغي لاحد ان يحرم حج او عمره ثم يقيم بارض اهلها ورواه بن
عبد الحكم ايضا ولان المحذور ان يقطع مسافة بعد الميثاق وهو حلال من غير ضرورة
وهذا لا يكون الا بالسير **و** ازالة شعته وترك اللفظ **بش** هذا معطوف علي قوله كاحرامه
اوله وقد تقدم انه مستحب والصمير عايد علي المحرم المعنوي من سياق اللفظ وفيه حذف
والتعدير وكذلك يستحب المحرم ازالة شعته قبل الاحرام بن بشير استحب بعض اهل

المذهب ان يقلوا طفاره ويزيل ما علي بدنه من الشعر الذي يومر بان الله لا شعر
 الرايين فان الافضل ابقاوه طلبا للشعث في الحج وان لبدة بصمغ او غاسول فهو افضل
 لعقله وانه قال ما لك في المجوعة والرجل ان يكتحل قبل احرامه قال في المدونة وان
 يدهن بالزيت والبان غير المطيب والذي يبق غير المطيب وفي الموارنة لا بأس ان تمسح الملة
 ناسها قبل الاحرام بالحنا وبالمطيب فيه ثم حرم وما يستحب ترك التسمية عند الاحرام
 وروي عن مالك كراهة التلفظ بما حرمه يريد ان مجرد التسمية مع التلبية او ما حصل من
 فعل كالوجه كقوله واليه اشار بقوله وترك التغطية وروي عن ابن وهب التسمية احب
 الي وصفة التسمية ان يقول انا احرم حجة وعمرة او بكرة او نكاح او نكاح او بكرة
 وكراهة شارب الخلاب وفي كتاب بن الموارنة عن مالك ذلك واسع سمي او ترك **ص** والمار به ان
 لم يرد مكة او كعيد فلا احرام عليه ولا دم وان احرم الا الصلوة المستطيع فتاويلان
من يعني ان المار بالميتات اذا لم يرد مكة بل جازة لحاجة دون مكة او كان مريدا الا انه
 ممن لم يخطب بعرضة الحج كالعبد والصبي فلا احرام علي واحد منهم ولا دم لان الحج غير متوجبه
 علي الصبي والعبد وان احرموا بعد ذلك فلا دم الا ان يكون الذي احرم بعد الميتات
 ضرورة مستطيعا فاحلف في وجوب الدم عليه علي ما يبين بان احراما قال في المدونة
 بعد ان ذكر مجازة الميتات لغير مريد الاحرام فاحرم انه لا دم عليه وكذلك لو مضى المصتر
 الي عسكان في حاجة ثم بدله ان يحج منها او يعتزم فله ذلك ولا دم عليه لترك الميتات وقال فيها
 ايضا والسيد ان يدخل عبده وامته مكة بغير احرام ويحجما الي منى وعرفات غير محرمين
 ومن ذلك الجارية يريد بيعها فلا بأس ان يدخلها لغير احرام فان اذن السيد لعبده بعد
 ذلك فاحرم من مكة فلا دم علي العبد لترك الميتات ولا فرق علي ما تقدم من ان يكون العبد
 وحيها ام لا وقال في الموارنة عن مالك لا احب له ان يدخل العبد الفارة ذا الفيسة الا
 محرما وفي المدونة قال مالك ومن تعدي الميتات وهو ضرورة ثم احرم فعله ودمه عياض
 اختلف في تاويل قوله هذا فقيل معناه اذا جازة وهو يريد الحج ثم احرم بعدة فاما ان
 جازة غير مريد الحج فلا دم عليه والي هذا ذهب ابو محمد وقيل معناه سوا جازة وهو
 يريد الحج او غير مريد له والي هذا ذهب بن شبلون وزعم انه ظاهر الكتاب هنا انه لم
 يقل وهو يريد الحج او غيره والي هذا اشار بقوله فتاويلان بن شبلون قال ارايت من تعدي
 الميتات ثم احرم بعد جازة ليس بضرورة اذ لم قال نعم ان كان جازة حلالا
 وهو يريد الحج فاحرم فعله الدم قال فتعريفه بين السوالين بين الضرورة وغيره
 بين انهما خلاف انتهى وصوب بن يوسف ما ذهب اليه ابو محمد **ص** ومريد ها ان يرد
 او عادها لا مرفك **من** الصبر في مريد ها راجع الي مكة شرفها الله تعالى اي ومريد
 مكة ان كان مترددا لها كالمستبين في الخطب والفاكمة وخوها او عاد لا مرفك فلا
 احرام عليه وهو معنى قوله فكدك قال في المدونة وانما رخص في ذلك يريد ترك
 الاحرام للمختلئين بالغواكه والطعام والخطب من مثل الطابف وحيدة وعسكان فيدخلون
 بغير احرام لكثرة ذلك عليهم او مثل فعل بن عمر بن حنبل في قد يد فبلغه خبر فتنة

المدينة ترجع فدخل مكة بغير احرام بن يوش فصار ضرورة اباحة دخولهم
 وقال النبي في المتزددين يستحب لم ان يحرموا اول مرة ثم ان تكرر ذلك منهم سقط عنهم
 الاحرام سمعون ومن دخل معتمرا فجد من عمرته ثم خرج من مكة لحاجة عرضت له من مثله
 حبه او الطائف وهو يتوي الرجوع الي مكة ليخرج من عامه ليس عليه ان يحرم مثل ما قال
 مالك في المتزددين بالخطب والقواكم **ص** والاوجب الاحرام واسا تاركه ولا دمران له
 يقصد نسك **ش** اي وان لم يكن من المتزددين ولا من عرض له امر عاد لاجله وجب عليه
 ان يحرم من ميقاته الذي ياتي عليه فان ترك الاحرام وجاؤا الميقات حلا لا فقد أسى
 قال في المدونة ولا دم عليه وقد اسافيا فعل حين دخل الحرم حلالا من اي الافاق كان اذا
 لم يرد الحج اي ولا العرة وهو مراده بالسك وقد اختلف في وجوب الدم عليه على اقوال
 الاول ما ذكره في المدونة وهو ظاهر ما روي عن ابي مصعب من جوار دخول مكة حلالا لمن
 يريد احد السككين لقوله عليه السلام من اراد الحج والعره فعلق ذلك على الارادة القول به
 الثاني حكاية بن الحلاب **ص** وجوب الدم عليه ان احرم وكذلك عبد الحق في نقد رب الطالب وان
 لم يحرم فلا دم عليه الثالث في كتاب بن الموان عليه الدم وظاهرة احرام لا وقيل ان
 كان ضرورة فعليه الدم والا فلا وهذا يوجب ما تقدم من تاويل بن سبلون مسيلة المدونة
 ان لم يوصل بين ان يكون احرام ام لا النبي وفي الموانية انه ان كان ضرورة فاحرم فعليه
 الدم مفعة حسنة اقوال وهذا هو المشهور في المسيلة اي القول الخامس **ص** والارجح
 وان شاربها ولا دم ولو علم ما لم يخف فواتا فالدم كراجع بعد احرامه ولو افسد لافات **ش** اي
 وان قصد احد السككين الحج او العرة رجع لاحرام من ميقاته وان شارب مكة اي قرب منها
 هكذا قال في المدونة ولا دم عليه قال في المدونة ومن جاؤا الميقات ممن يريد الاحرام
 جا هلا ولم يحرم منه فليرجع لغيره منه ولا دم عليه الا ان يخاف فوات الحج فليحرم من موضعه
 ويتنادي وعليه دم فقله جا هلا قال ابو الحسن الصغير يريد او عامدا وانما اخرج
 كلامه بخروج الغالب لان الغالب ان من شرع في عبادة ان ياتي بها على اكل ما يكون واليه
 اشار بقوله ولو علم وانما سقط عنه الدم لانه لا ياتي ما ترك رجوعه فكانه احرم ابتداء
 من الميقات فوله ما لم يخف فواتا فالدم يعني الا ان يخاف اذا رجع الي الميقات فوات
 الحج لصحة الوقت وكذا خوف فوات الاصحاب ولا يجد من يصحبه وهو محتاج اليه من يصحبه
 فانه يحرم من موضعه وعليه الدم كما قال في المدونة وقوله كراجع بعد احرامه يعني ان
 من جاؤا الميقات بغير احرام ثم احرم فانه يجب عليه الدم وان قرب فلا ينحسب ولا له
 يسقط الرجوع الي الميقات لترتب عليه وهو لا يستطيع ازالة ما وجب عليه وهو المعروف
 وقيل يسقط وهذه المسيلة نظاير منها من قام من اثنين ثم رجع فانه اختلف هل يسقط
 عنه ما ترتب عليه من السجود ام لا قولان لابن القاسم واشهب مزايا بن القاسم ان ذلك
 السجود القبلي سقط عنه برجوعه لكن يسجد عدة بعد السلام للزيادة الحاصلة من
 القيام والرجوع واشهب يرى ان السجود القبلي قد تحلل في ذمته فلا يسقط الرجوع ومنها

المحط والمذنبين من الناس الذين يجمعون بين ذلك

من احرم ناسيا للتلبية حتى طال ترجع ولي في سقوط الدم قولان ومنها المسيلة
 التي تأتي من كلام الشيخ اذا احرم بعد تعدي الميقات ثم فاته الحج هل يسقط عنه الهدي
 ام لا قولان ومنها من نذر المشي الى مكة فركب بعض الطريق ثم مشى الطريق كلها فأنسا
 هل يسقط عنه الهدي ام لا قولان ومنها من اردن الحج بعد سعي العرة وقلنا لا يخلق
 وعليه لتأخير دم فتعدي خلق فهل يسقط عنه الهدي ام لا قولان وقوله ولو افسد
 لافات اي ان الدم لا يسقط عنه بعد ترتبه ولو افسد الحج بخلاف ما اذا فاته فانه
 يسقط عنه وهكذا قال في المدونة ونصه ومن تعدي الميقات فاحرم بالحج ثم فاته
 الحج فلا دم عليه لتعدي رجوعه الى عمل العرة وانه يعصي حجه وان جامع فافسد حجه
 فعليه دم للميقات لانه على حجه ممتا ديا وان وضاه ووجهه بن يونس مسيلة الفوات
 بانه لما فاته الحج ورجع امره الى العبرة وهو لم يرد لها صار كأنه جاوز الميقات غير مريدها
 ثم احرم بها وحكي بن الموان عن اشعث الدم في الفوات والعساة وبه قال الشيخ ابو محمد بن
 يونس ووجه ذلك لانه لما جاوز الميقات فريد بالحج ثم احرم بعد ذلك فوجب عليه دم
 لتعدي به فلا يذنبه عنه فوات ولا فساد وهو الصواب وصوب المعنى قول ابن القاسم في سقوط
 الدم في الفوات وجهه ما تقدم ابو عمران واما لا دم عليه في الفوات لان بقية عقله
 الحج ساقط فلا يلزم جبرانه بالدم اذ لا يجبر غير شئ وبقية عمل الحج في العساة لم يسقط
 فيلزم جبرانه بالدم واما يعتقد بالنية وان خالفها لفظه ولا دم وان جماع مع قول
 او فعل تعلقا به بين اوابهم وصوفه الحج والقياس لعمران ش لما ذكر ان الاحرام ركن في الحج
 والعرة ذكر انه لا ينعقد الا بنية مقرونة بقول او فعل متعلقين به كاللسمية والتوجه
 على الطريق فلا ينعقد بمجرد النية عنده وكذا قال المعنى وبن بشير وبن شاس وهو
 المنصوص وحج المعنى فيها قولنا لا ينعقد قياسا على احد القولين في انعقاد اليمين
 بمجرد النية وانكده ابن بشير وقال لا خلاف في المذهب ان العبادة لا تلزم الا بالقول
 او بالنية والدخول فيها وهذا يدل على انها لم يقع على قول منصوص بالانعقاد بمجرد
 النية وقد روي عن ابن القاسم انه قال قال لي ما لك النية كافيته وقال سنده
 الاحرام ينعقد بمجرد النية قال فلو نوي واقام مكان محرما يريد وتولم يلب وهو المحكي
 عنه في الخلافات واخذ بعضهم من قوله في المدونة ان توجه ناسيا للتلبية اشارة
 بحرمات بنية ان النية كافيته على مذهبه فيها وليس بظاهرها لانه لم يقل انه ينعقد
 بمجرد هذا واما انعقد عنده بالنية مع التوجه لكن نص القاسم عن عبد الوهاب
 والمارزي وصاحب القيس كما تقدم لسند وهو ظاهر ما حكاه بن القاسم عن مالك
 فيما تقدم ان النية بمجرد هذا كافيته ولفظ القاسم في التلقين الاحرام هو اعتقاد دخوله
 في الحج وبذلك يصير محرما وقال في المعلم ينعقد الحج بالنية وحدها كما ينعقد الصوم
 عند مالك وهذا في غاية المضنح والتشبيه في غاية القوة وبذلك صرح جماعة من
 السيوخ وقوله وان خالفها لفظه اي وان خالف النية لفظ المحرم كما لو نوي الحج ونلفظه

سأعزبه
 العصاب وهو انما يعلق بالشيء ويؤثر فيه
 عليه انما هو في بعضه من العصب

او العكس قال في الجواهر ولو اختلف عقده ونطقه لا اعتبار بالعقد وروي ما يشير
الي اعتبار النطق وروي بن القاسم فمن اراد ان يهل بالحج مفردا فاحطافقن او تكلم بالعمرة
فليس ذلك بشي وهو علي حجة قال في العتبية ثم روجع مالك فقال عليه دمر وقاله بن القاسم
وقوله ولا دم وان جماع يشير الي ما حكاه صاحب الطر ان الاحرام يقع وهو جامع ويلزمه
التما دي والعصا ولم يحك خلافا بل ذكر ما يدل علي الاتفاق بين المذهب علي ذلك والباقي جماع
للمعية اي وان احرم مع جماع او في حال جماع وقوله مع قول او فعل متعلق بقوله بالنية وقوله
تعلقا به اي بالاحرام والباقي فيه للتقدمة وقوله بين او ايم يعني ان الاحرام يقع بالنية
مع قول او فعل سواء بين ما احرم به او ايم الا انه لا يفعل شيئا الا بعد التعمين قال في الدخيرة
لو احرم مطلقا لم يعين حتي طان فالصواب ان يجعل محجا ويكون هذا طواف التمتع وروى لان طواف
القدوم ليس ركنا في الحج والطواف ركن في العرة وقد وقع قبل تعيينها وقال في الموانية واجب
الي ان يترد والقياس ان يقرن وقاله اشهب والي هذا اشار بقوله وصرفه للحج والقياس لقرا
وقيل القياس ان يصرفه الي عرة وراي الخمي التحجير اما هو في حق المدي ويخبر واما اهل المغرب
ويحرم من لا يقصد الا الحج فلا يلزمه غيره **ص** وان نسي فقران ونوي الحج ويري منه فقط كشك
افرد او تمتع **ش** يعني ان من دخل الاحرام بشي معين ثم نسيه فلم يبرأ هو حج ام عرة او قران فانه
ينوي الحج ويعمل علي القران احتياطا ويحرم من نسيه فلم يبرأ هو حج ام عرة او قران فانه
ان يكون اما افرد او لا واليه اشار بقوله ويري منه فقط اي يري من الحج اما العرة فياتي
بها وفي الموازية وهو قوله اشهب في الجموعة انه يكون قارنا قال بن ميسر والنويسي وهو صحيح
لكن بعد ان يلبي بالحج ليم القران ان كان الواقع في نفس الامر هو العرة والظاهر انه وفاقه
للاول خلافا من عدة من الاشياخ خلافا واسا ربقوله كشك اي ان من سكت هذا حرم حج او عرة
وهو معنى قوله او تمتع انه يعمل علي الحج قال في الجواهر ولو شك هل احرم بالحج مفردا او بالعمرة طاف
وسعي لجواز ان يكون احرامه بعمرة ولا يخلق لامكان ان يكون في حج ونيا دي علي عمل الحج ويهدي لنا خير
الحلال لا للقران لانه لم يحدث نية للحج بل نية علي نية الاولي وهي شي واحد اما العرة
فلا يصح تماديه بعد فراغه من سعيها واما الحج فيكون مفردا او ما تقدم من الطواف والسعي
له لا للعمرة ويخبر الخمي **ص** ولقي عمر عليه كالثاني في حجتين او عرتين **ش** يعني انه يلقي العرة الداخلة
علي الحج كالحج الداخل علي مثله والعمرة الداخلة علي مثله والاقسام اربعة حج علي مثله وحج علي
عمرة وعمرة علي مثله وعمرة علي حج فادخال الشئ علي مثله لعولان المقصود من الثاني حاصل بالاول
وادخال العرة علي الحج كذلك لان الاضعف لا يرتد علي الاقوي واي هذه الاقسام الثلاثة
اشار بقوله ولقي الي احرة والقسمة الرابع هو الذي يصح منها وهو ادخال الحج علي العرة كما سيذكر
ومعني قوله لقي ان الثاني لا ينفك ولا يقضي **ص** ورفضه **ش** هو معطوف علي قوله ولقي عمر
عليه اي ولقي رفض الحج وهذا هو المشهور برفض عليه غير واحد من اصحابنا وقد قال بن
القاسم في المدونة ان الرضا في الاحرام لا يضر وقد تقدم غير مرة ان رفض الوضوء والحج
لا يضر علي المشهور بخلاف الصلاة والصوم علي المشهور وقال سندان رفضه للدخول
في جنسه كفسخ عرة في عمة او حج في حج لا يخلو في بقا يه علي الاول او غير جنسه فان كان الاول

يرى من حاله او لونه مما هو في العلة ويظهر ذلك
منه انما هو في العلة ويظهر ذلك

عمدة فاراد بها مع الحج والوقت باق قابل للارداف هو قارن وان اراد قلب الاول
الحج هو اعتقاد فاسد ولا يتقلب وان كان الاول حجا فاعتقد بطلانه هو باق عليه ولا
تدخل العرة على الحج فان اعتقد انقلابه عمدة لم يتقلب **ص** وفي كاحرام زيد ترد **ش** يعني انه احتل
فمن احرم بها احرم به زيد مثلا ولم يعلم هل احرم حج او عمرة هل يصح احرامه او يبطل
لعدم الجزم به زيد مثلا ولم يعلم هل احرم حج او عمرة هل يصح احرامه او يبطل لعدم الجزم
حين الدخول في العبادة والمقول في ذلك ان احرامه صحيح عند اشبه وهو مذهب الشافعي
لما ورد ان عليا رضي الله اهله كذا كذا عا اهل به النبي صلى الله عليه وسلم نقله سند وصاحب
الحدیة وحكي صاحب المعجم عن مالك منع ذلك خلافا للشافعي **ص** وتندب ان زاد ثم قران بان
حريمهما وتقدمتا او يرد منه بطوافها ان صحت وكلمه ولا يصح وتندرج وكرة قبل الركوع
لا بعدة وصح بعد سعي وحرم الحلق واهدي لتاحزة ولو فعله **ش** يعني ان الازداد بالحج افضل
من القران قال في المدونة وهو احب الي بن يونس قال ابن الموار والتمتع والقران
والا زد ان كل ذلك واسع ولا فضل الا زد وقال عبد الملك قد اختلف في حجة النبي صلى الله
عليه وسلم واحتق ان يكون اولى ذلك واحدة الا زد لانه اسم فلا هدي فيه ولا يكون الذي لا يجز
به التمتع والعبادة التي لا نقص فيها افضل وقد اختلفت في ذلك الامة وامثلة اهل الجيزة بالنبي
عليه السلام في ان عاليشة رضي الله عنها امزدت وذكرت ان النبي عليه السلام امزون وهي منه
موضع الجيزة الا كيدة ليل ولها اسرا وعلا نية وامزدا ابو بكر رضي الله عنه سنة تسع وامزدة
عقاب بن اسيد سنة ثمان وهو اول حج قام للمسلمين وامزدة عبد الرحمن عام الردة وامزدة
الصدوق السنة الثانية وامزدة عشرين وامزدة عثمان ثلاث عشرة سنة والفضل الجليل بالمدينة
من الامة والولة ومن علمائهم وعامتهم فابن المعدل عن هذا وكذا ذكر بن حبيب عن ابن
الماحيون في جميع هذا ثم قال وروي اشبه عن مالك في المجموعة انه قال من قدم مرافقا
للحج فالا زد احب الي وامان قدم وبينه وبين الحج طول زمان يشد عليه فيه الاحرام
ويحاف على صاحبه قلة الصبر فالتمتع احب الي وامان اي مواسا ولم يشا الا زد فالقران
له احب الي من التمتع وقال النعمي التمتع افضل من الازداد والقران واجتج على ذلك بما يطول
ذكره فانظره وقوله ثم قران اي ان القران يلي الا زد في الا فضلية ثم التمتع يليها وقال
اشبه والقاضي عبد الوهاب والنعمي التمتع افضل من القران الشيخ وفي الاستدلال على فضلية
القران على التمتع من السنة عشر واما راعوا فيه كون التمتع فيه رخص بالخروج من الاحرام
وقوله بان يحرم بها الي احزة وهو بيان لكيفية القران وهو ان يحرم بها معا وتقدم العرة
في نيته لارداف الحج عليهما دون العكس فان قدم الحج فقال الشيخ ابو بكر لا يجرى حزيه قال
القاضي ابو الوليد الباجي وذلك ان الواهما معا وقوله او يرد منه بطوافها اي يرد في الحج على
العمرة في طواف العرة وفيه اشارة الي ان القران على ضربين احرام بها معا وهو ما تقدم وهذا
الثاني وقوله بطوافها اي يرد او قبله والبالا لظرفية ومذهب المدونة كما قال ههنا ان يرد
ولو شرع في الطواف قال فيها ولو احرم بعمرة ان يضيف اليها الحج ويصير قارنا ما لم يطبق بالبيت
فاذا طاف ولم يركع كره له ان يرد في الحج فان فعل لزمه وكان قارنا وعليه دم القران

206
وطا هر كلام بعض الاشياء انه مجرد الشروع في الطواف بكرة الاردا ف وله تغلق ه
بظا هر المدونة وليس كذلك بل نص بن يونس عن ابن القاسم على جواز ه وان دغ من الطواف
مالم يركع وحكي البا ج عن اشهب وبن عبد الحكم ان الاردا ف يفتى مجرد الشروع في الطواف وكوع
في الجلاب عن اشهب وقيدة المني وعباض عما اذا اقام يد على طوافه حتى يحمله واما اذا قطعه
صح الاردا ف عنده وصار قارنا واختلف قوله مالك وابن القاسم اذا اتم الطواف ولم يركع هل يردف
ام لا فان ركع لم يردف وعن مالك انه يردف وان كان في السعي مالم يتم ويعزغ منه فان اتم سعيه
فلا وهو معنى ما في المدونة قال فيها ومن اردف الحج قبل تمام طواف العرة فليتمه ولا يسعي لفاه
لانه قارن وان اردف بعد ان طاف وركع ولم يسع او سعي بعد السعي وهو من اهل مكة او غيرها
كرة له ذلك فان فعل فليتمس على سعيه ثم يحل وان اردف الحج بعد تمام سعيه قبل ان يحلق لزمه
ولم يكن قارنا ويوجو حلاق راسه ولا يطوف بالبيت ولا يسعي حتى يرجع من منى الا ان يشاء ان
يطوف تطوعا ولا يسعي ولا دم عليه للعران وعليه دم لتأخير الحلاق في عمرته كان مكيا او غير
مكي لانه لم يقدر على الحلاق واما قوله ان صحت فيشير به الي ان الحج لا يردف على العرة الفاسدة
وهو المشهور وهو مذهب المدونة وقال عبد الملك يجوز ذلك ويصير قارنا ووجهه ان الحقيقة
اذ لم تمنع من ذلك فالفاسدة التي احرامها كعدم اولى لولا ما قام الدليل عليه من المصني
فيها وعلى المشهور فقال بعض الاصحاب يتم عمرته الفاسدة ثم يقضيها قال وان احرم بالحج
قبل فضا بها لزمه وعليه فضا عمرته وقوله وكلمه يعني انه اذا اردف الحج على العرة في ه
الطواف فانه يكمله وفيه اشارة الي ما تقدم لاشهب انه يصح بشرط ان يقطع الطواف فان
اتمه فلا وعلى المذهب لا فرق في صحة الاردا ف في الطواف بين ان يكمله او لا الا انه لا يسعي
بحاقا ل وقوله وتندرج اي وتندرج العرة في الحج فلا يتي لما فعل ظا هر خصها وفيه ه
تنبيه على مذهب ابي حنيفة في ايجابه على القارن طوافين وسعيين وقوله وكرة قبل
الركوع لا بعده اي بكرة الاردا ف قبل الركوع واما بعده فلا يردف وقد مر بانه وقوله
وصح اي وصح الحج ان اردفه بعد السعي و مراد لا يصح الذر و مر اي لزمه ما عقده على نفسه واليه
اشار بقوله في المدونة ولزمه ولم يكن قارنا وكذا قوله وحرر الحلق واهدي لتأخره وهو كما
قال في المدونة فيما تقدم واما قوله ولو فعله يعني انه لا يسقط الهدي المترتب عليه ه
لسبب تأخير الحلاق حلقه في حالة احرامه بالحج وقد تقدم قوله بالسقوط بنا على ان المعدو
سرعنا كالمعدوم حشا ام لا وقد تقدمت هذه مع نظر بها **ص** ثم تمتع **ش** يعني ان تمتع بمضول
بالنسبة الي العران يريد خلافا لاشهب والقاضي عبد الوهاب والمثني في ان تمتع افضل
من العران وقد تقدم اول المسئلة التي قبل هذه ما يخفى عن الاعادة **ص** بان الحج بعد ه
وان بقران **ش** يعني ان صفة التمتع ان يحج بعد ان يحل من عمرته يريد وان يكون قد دغ ه
منها او كلها في اشهد الحج كما سئذ كره في شروط وجوب الدم وقوله وان بقران يعني انه ان ا
حل من عمرته ثم احرم ثانيا يحج مفردا او محج وعمره معا وهو معنى قوله قران فانه يكون بذلك متمعا
قارنا ولا خلاف في ذلك واختلف هل يجب عليه دمان لمتعه وقد انه وهو المخصوص ام لا قال
يعين العزوين محمد ان لا يجب عليه الا هدي واحدا لما ثبت في الشرع من قاعدة التداخل

ص وشروط دمه عدم اقامة بمكة او ذي طوي وقت فعلها **ش** يعني وشروط وجوب دم القران
 ودم التمتع ان لا يكون الا في ذلك من حاضري الحرام وهو معنى قوله عدم اقامة بمكة
 قال كان حاضرا به سقط عنه الدم فيها اما في القران فهو المشهور خلافا لعبد الملك والعمري
 ومنشأ الخلاف هل وجب الدم فيه لاسقاط احد السفرين فيختص بغير الحاضر ولا سقوطه
 احد العليين ولا يختص واما في التمتع فلا خلاف عندنا فيما علمت في سقوطه عن الحاضر لقوله
 تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الى قوله له ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد
 الحرام فاسقط الدم منه عن الحاضر والعمرة في سقوطه عن الحاضر كونه لم تمتع باسقاط احد
 السفرين لانه احرم بالعمرة من الحل وهو ميقاته واحرم بالحج من مكة وهو ميقاته ايضا بخلاف
 الا في فان ميقاته ما يربطه من المواقيت المذكورة في الحج والعمرة فلما احرم بالحج من مكة
 اسقط ذلك السفر المترتب عليه في الاصل هكذا ذكر بعض الاشياخ وفيه نظر فانه لو
 رجع الى ميقاته واحرم منه كان متمتعاً ولا يسقط عنه الدم وانما يسقط بالعود الى اهله
 او مثله وقال بعض القرويين لا يبعث التقليل باحد السفرين لانه لو دخل بعمرة ثم حل منها قبل
 اشهر الحج ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً باطلاق وهو قد اسقط احد السفرين وانما يعيد ذلك
 باحلاله الذي وقع منه بين عمرته وحججه وبه سمي متمتعاً بنحوه وما اصبحت به هذا القروي
 لا يلزم لانه انما يراعي اسقاط احد السفرين في اشهر الحج ولو لم يكن ذلك في اعتماده في غير اشهر
 الحج لعكس الجواب عليه فيقال له ارايت لو حل من عمرته في غير اشهر الحج اليس هذا قد حل
 بين عمرته وحججه فيلزمه على قوله ان يكون متمتعاً وقوله او ذي طوي قال في المدونة وليس
 على اهل مكة القرية بعينها واهل ذي طوي اذا تروا او تنقوا دم قران ولا تمتعاً احرموا
 من الميقات او من غيره لكنهم يجعلون عد القارن ولا خلاف في ذلك لان المسافر من مكة لا يتصرف
 حتى يجاوزها قاله اسما عيل القاضي واما غير اهل ذي طوي من هوساكن في الحرم او
 قريب منه فذوي بن جيب عن مالك واصحابه ان من كان دون مسافة القصر من مكة حكمه
 حكم المكي وحكي التميمي قوله لا يذكروا قايله ان من دون المواقيت كالمكي وقال بعض
 الاشياخ الظاهر انه ليس في المذهب **قلت** وهو مذهب ابي حنيفة وقيل ان
 من كان ساكناً في الحرم حكمه كذلك ابو علي وطوي واد من اودية مكة منون مقصور على
 فعل ابون بدو امم ود علي وزن فعال وانكره هذا الاصمعي وقال طوي الذي بالطائف
 مدود والذي بمكة مقصور وقوله وقت فعلها هو متعلق بقوله عدم اقامة اي
 شرط وجوب الدم عدم اقامة بمكة وقت فعل الحج والعمرة ولذلك لو قدم افاقي في
 اشهر الحج معتمداً بنية الاقامة ثم حج من عامه ذلك لزمه الدم لكونه متمتعاً اذ لم يكن وقت
 فعل العمرة مقيماً قال في المدونة وقد يبدو له اي في عدم الاقامة وصوب التميمي كونه
 غير متمتع اعتباراً بنية وهذا احدث نية السفر بعد ذلك لكونها نية حدثت بعد
 النية الاولى **ص** وان بانقطع بها او خرج لحاجة لا انقطع بغيرها او قدم بها بنوي
 الاقامة **ش** يعني ان المنقطع الى مكة كالحجاء وحكمه في سقوط الدم حكم المكي وكذلك من كان
 من اهل مكة وخرج لحاجة كتجارة او رباط ثم يرجع اليها فلا يخرج عن كونه من اهلها

وسقط عنه الدم ان تمتع او قرت وكذا لو توطئ غيرها ولم يرضى سكنها اما
 لو انقطع الي غيرها رافعا سكنها او قدم في اشهر الحج معتمرا بنية الاقامة ثم حج من عامه
 فلا يسقط عنه دم القران والتمتع وهو معنى قوله لا انقطع بغيرها الي اخر المسئلة وقد ثبتنا
 على مسئلة القادم في اشهر الحج مقيما وكلام المدونة وتصويب النبي فيها فان ظره فرق هذا
ص ونذب لذي اهلين وهل الا ان يقيم باحدهما اكثر فيعتبرنا ويلا ان اشيا بهذه المسئلة
 الي ما قاله في المدونة ومن له اهل بمكة واهل ببعض الافاق فقدم مكة معتمرا في اشهر
 الحج فهذا من مشبهات الامور والاحوط له ان يهدي يريده لانه تعالى رضى عنه دليلان
 احدهما وجب الهدى وهو كونه افاقيا والثاني مسقط له وهو كونه مكيا فاحتاط بالهدى
 وظاهر ذلك سوا كان سكنها فيها متساويا ولا وحكي بن المواز عن اسئب ان العبرة بالمكان
 الذي يكثر به سكنه فان كان سيكون في مكة اكثر فلا هدي والا فليهد واحسن هل هو تفسير
 واليه ذهب النبي او خلاف واليه ذهب التوسي والي هذا اشار بقوله وهل الا ان يقيم
 باحدهما اكثر فيعتبرنا ويلا **ص** وحج من عامه **ش** هذا معطوف على قوله عدم اقامته
 بمكة اي وشروط وجوب دم القران والتمتع ايضا ان يحج من عامه واحترز بذلك عما اذا قرت
 ففاته الحج فانه يتحمل بعرة ولا دم عليه فلو استمر على احرامه لم يسقط عنه الدم ومما اذا
 كان الحج والعمرة واقعين في غير عام فانه لا دم ان لم يكن متمتعا **فرع قال** في المدونة
 ومن دخل مكة قارنا وظاف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة في غير اشهر الحج ثم حج من عامه
 فعليه دم القران ولا يكون طوافه حين دخل مكة لعمرته لكن لما جميعا ولا يحل من واحدة
 منها دون الاخرى لانه لو جامع فيها قصتا وهما قارنا واطلق النبي عليه لفظ التمتع مجازا
 ثم قال والقياس انه ليس يمتنع لان طوافه وسعيه للعمرة والحج وقد انقضت عمرته وانما
 بقي عليه اعمال الحج خاصة ولا شركة للعمرة في شيء مما بقي عليه من وقوف ورمي وطواف للافاضة
 الا الحلاق خاصة فانه لما وقد قال فيمن قدم مراهما وهو قارن ورمي بحجرة العقبة انه
 جليق وان لم يكن طواف وقال بن الجهم يوحز الحلاق حتى يطوف ويسعي لانه لم يطف للعمرة بعد ولم
 يحج له ان حلق قبل ان يطوف للعمرة فان اطاف بعد الرمي وسعي حلق له الحلاق وهذا
 هو القياس فاذا منع هذا الحلاق لان العمرة لم يأت عليها بعد فكذا ان قدم الطواف
 والسعي قبل ان يهل شوال لان العمرة قد انقضت ولم يبق الا الحلاق فان وطئ قبل
 الوقوف بعرفة فسد الحج وحده **ص** والتمتع عدم عود للمكة او مثله ولو بالحجاز لا باقل **ش**
 يعني ان الشرطين السابقين يشتركان فيها التمتع والقران وان التمتع يشترط ايضا في
 وجوب دمه شروط احرمها ان لا يعود الي اقله وهو مراده ببلده او مثل اقله في البعد
 فاذا عاد سقط عنه دم التمتع لانه لم يتمتع باستطاعة احد السعيرين قال في المدونة ومن حل
 من عمرته في اشهر الحج فلا يكون متمتعا اذا رجع الي اقله او مثل اقله وتبا عدم مكة ثم
 حج فظن هذا كان اقله بالحجاز ام لا واليه اشار بقوله ولو بالحجاز النبي وفي كتاب
 محمد اذا حل من عمرته ثم حج اي قد رمساقه ببلده قال ان كان ذلك الي اقله عبر الحجاز
 مثل الشام او مصر او العراق فذلك جزية وليسقط عنه الدم النبي ولا اعلم له هذا

وحجها واذا رجع الى مثل بلده فالحج بان وعيرة سوا وذكره ايضا بن يونس قال وهو
استحسن والقياس انه اذا رجع الى اقل مثل اقله او بعد وان كان في الحجاز انه يسقط
عنه دم المتعة وقوله لا باقل يعني انه اذا رجع الى اقل دون اقله في البعد فانه لا يسقط
عنه الدم قال في المدونة اذا رجع المصري او الشامي الى المدينة ثم حج من عامه لم يسقط
عنه الدم وهذا هو المشهور خلافا لابن كنانة وقال المغيرة ليسقط الدم اذا رجع مقدار سنة
العصر وقيد ابو محمد المذهب ان الرجوع الى دون اقله لا يسقط عنه الدم بما اذا كان له
اقله اذا ذهب اليه وعاد ادرك الحج من عامه واما من اقله في البعد مثل افريقيه
فيرجع الى مصر ويحجها فانه ليسقط عنه الدم لانه لا يدرك ان يرجع الى بلده ثم يعود من
عامه الا وقد فاتته الحج في عامه ذلك **م** وفعل بعض ركنها في رفته **ش** هذا ايضا من
شروط وجوب دم التمتع وهو ان يفعل العرة او بعض اركانها في شهر الحج لانه لو حل منها
قبل الشهر الحج لم يكن متمتعاً قال في المدونة ومن اعتمر في رمضان وطلق وسعي بعض السعي
ثم اهل شوال فتم سعيه فيه ثم حج من عامه كان متمتعاً وهذا معنى قوله بعض ركنها في رفته
واحتوز ببعض ركنها مما اذا فزع من سعيها ولم يبق عليه الا الحلاق فانه غير متمتع ولا ذم
عليه قال في المدونة واستدل له فيها بان مالكا قال من فزع من سعيه بين الصفا والمروة
فلبس الثياب قبل ان يفصر فلا شيء عليه والصغير في رفته عايد على الحج **م** وفي شرط كونها
عن واحد تردد **ش** يعني انه اختلف هل من شرط وجوب دم التمتع ان يكون الحج والعره وقعا
عن واحد اما عن نفسه او عن غيره بطريق النيابة او لا يشترط ذلك واما لو وقعا عن
شخصين يترتب فيهما الدم ايضا شهرين الحاحب الاول وحكي بن شاس العولين ولم يذكر قائلها
ولم يشتر شيئا وذكر في النوادر عن الموارية وكذا نقله بن يونس عنها ان ذلك تمتع نظرا الى
تعدد ما اتي به اي وان فعل الحج عن نفسه والعره عن غيره او فعلا عن شخصين عيرة
وقال في المدونة فيمن استوجر على ان يحج ففترت بيوت العرة عن نفسه والحج عن غيره انه
لا يجزيه وعليه دم العتران وهذا يدل على وجوب الدم في مسيلة الشيخ ولو كانا عن شخصين
اذ لا فرق بين العتران والتمتع **م** ودم التمتع يجب باحرام الحج واجزا قبله **ش** لما فزع من شروط
دم المتعة اشار الى ان الوجوب يتعلق باحرام الحج لا قبله وانه ان احرجه قبل الاحرام بالحج
اجزاه التمتع واختلف اذا قلدا واستعير قبل الاحرام فقال اشيب وعبد الملك في الموارية
لا يجزيه وقال بن القاسم يجزيه فلم يجزه في القول الاول لان دم التمتع انما يجب اذا احرره بالحج
واذا قلد قبل ذلك كان تطوعا والتطوع لا يجزي عن الواجب واجزا في القول الاخر قياسا على
تقديم الكفارة قبل الحنث والزكاة قبل الحول والذي تقتضيه السنة التوسعة في جميع
ذلك ثم الطواف لما سبعا بالطهرين والستر **ش** هذا معطوف على قوله وركنهما اي وركن الحج والعره
ايضا الطواف لما سبعا اي سبعة اشواط لكل واحد ان لم يكن قادرا ومراعاة بالطهرين اي طهر
الحنث والحدث ولو قال بالطهارتين لكان احسن والباقي ذلك نعم ان تكون للمصاحبة
اي مصاحبا لها او للمعية اي مع الطهرين وقوله والستر اي ستر العورة واما اشتراط
في الطواف ذلك لانه عند مالك كالصلاة ولهذا ذكره له في الطواف ان يحسن من مكبيه

وان يعطى فيه وان تنقبت المرأة ولا اشكال في شرطية ذلك في الطواف **م** وبطل
حدث **بناش** انما بطل البناء اذا حدث لفقدان شرطه وهو الطهارة وقد تقدم انه كالصلاة
وهو لو حصل له ذلك في الصلاة بطل البناء فان بنى على ما فعل من الطواف كان باطلا بن **يونس**
عن ابن التميمي وهو كمن لم يطوف وقال ابن حبيب عن مالك اذا حدث في الطواف فليست وضائبي
وكذلك اذا حدث في السعي بن **يونس** اما الطواف فكالصلاة لا يجوز البناء من حدث فيه كما لا
يجوز ذلك في الصلاة ورواية بن حبيب ضعيفة وجهها ان الطواف احق من الصلاة
اذ قد ايجز الكلام فيه فله ان يتم كذلك انتهى ونقل صاحب النوادر والباقي عن ابن حبيب
انه ان اتعصم وصوة قبل الركعتين ابتداء الطواف في الواجب وهو مخير في التطوع **م** وجعل
البيت عن سياره **ش** هذا ايضا من واجبات الطواف وهو ان يجعل الطائف البيت عن سياره
قال في المدونة ومن طاف بالبيت منكو ساء لم يجزه ومعني التنكيس هنا ان يطوف والبيت عن
يمينه ابن **يونس** قال اشبه وهو كمن لم يطوف رجوع الى بلدة ام لا لان النبي عليه السلام طاف
والبيت عن سياره وقال حذوا عني مناسككم ابو الحسن الصغير وهذه مناسك ما تقدم في الطها
فمن نكس وصوة وصلي انه لا يعيد صلاته ولم يجعل الترتيب هناك مناسك والجمع بينهما ان
كلاهما عبادة فعلها النبي عليه السلام ورتب وكان فعله بيا بالمد القدران فانظره **قلت**
الجواب ان الطواف ثبت كذلك اجماعا فلم ينقل عن احد من الصحابة والتابعين وتابعيهم
الي هل جاز ان يجاز الطواف منكو ساء او لا الوضوء فقد ورد عن علي بن عباس رضي الله عنهما
انما قال لا ينال بدا انما بيا ننا او باسارنا وعن ابن عباس ايضا لا اباي اذا اتممت وضوءي
باي اعضاءي بدات وايضا فان الترتيب في الباين مختلف علي مذهبه فهو في الطواف
واجب باتفاق وفي الوضوء سنة علي المشهور فكل منهما جاز علي اصله في با به **م** وحزوجه
كل البدن عن الشاذروان وستة اذرع من الحجر ونصب المقبل قامة **ش** هذا ايضا
من واجبات الطواف وهو وما قبله معطوفان علي الجور وهو قوله بالطهرين ومعني
ذلك انه يجب عليه ان يطوف جميع بدنه خارجا عن شاذروان البيت وهو البناء المحدود **د**
الذي في جدران البيت واسقط من اساسه ولم يرفع علي اسقاطه منه وقوله وستة اذرع
من الحجر اي وحزوجه بدنه عن ستة اذرع من الجور وذلك لان القدر الذي من البيت منه
مقدار ستة اذرع وقد اشار النبي الي انه لو سور علي احوال الجور لاجزه لانه ليس من البيت
وقوله ونصب المقبل قامة هكذا اشار اليه بعض الاسباح فقال اذا قبل الحجر فليثبت
رجليه ثم يعود مستصبيا كما كان ولا يجوز ان يقبله ثم يمسي وهو مطاملي الراس لئلا يرفع بعض
الطواف وليس جميع بدنه خارجا من البيت **م** داخدا المسجد **ش** هذا حال من قوله ثم الطواف
والعامل فيه محذور فالتقدير ثم الطواف يتبع داخدا المسجد فلو وقع خارج المسجد لم
يجزه قال بن راشد بلا خلاف سند سحج الدنوم البيت كالصنف الاول في الصلاة
الباقي وستة النساء ان يطعن من وراء الناس **م** ولا **ش** هو معطوف علي الجور **م** يعني وما
يجب في الطواف المزالة فان فرقته بطل ولهذا قال **م** وابدا ان قطع الجارة او نفقة او
سبي بعضه ان مدغ سعيه وقطعه للفرصة وندب كمال الشوط **ش** قال في المدونة

ومن طواف بعض طوافه ثم خرج يصلي على جارية او حرج لتفقة نسيتها فليبد الطواف
ولا يبني ولا يخرج من طوافه لشي الا لصلاة العزبة ما لك ثم يبني للمني واختان اذا
خرج لصلاة جارية فقال ابن القاسم يبني ويقل استحب في كتاب محمد بن قيس وقال ابن
القاسم ان حرج لتفقة نسيتها ابتداء قال وعلي قول استحب يبني اذا كان في مثل ما يبني لو كانت
جارية وهو في الخروج الي التفقة اعذر ابن بشير ويمكن ان يفرق بينهما بان صلاة
الجارية تشترك الطواف في انما صلاة الشيخ ولو قيل بجواز الخروج للتفقة لكان اظهر
اجاز واقطع الصل صلاة لمن اخذ له مال له بال وهي احشد حرمة **قلت** فينبغي على هذا
ان يفرق في التفقة بين ماله بال وبين غيره وبين الفقير وغيره وقوله او يبني بعقبة ان
مذبح سعيه يريد ان اطال امر بعد السعي وانتقض وضوءه واما ان ذكر بان السعي فانه
يبني قال في المدونة ومن طواف في اول دخول مكة ستة اشواط ونسي الشوط السابع وصلي
الركعتين وسعي فان كان قريبا طواف شوطا واحدا وسعي وان طال ذلك او انتقض وضوءه
او ذكر ذلك في طريقه او ببلدة رجع فابتداء الطواف من اوله وركع وسعي وقوله وقطع
للعزبة ظاهره وجوب القطع وهو كذلك لان الطواف بالبيت صلاة ولا يجوز لمن في المسجد
ان يصلي بغير صلاة الامام الموثم به ان كان يصلي المكتوبة قاله الا بهري وخوف لابن رشد
قال ابن عبد السلام وظاهر موصوفهم وجوب القطع وظاهر كلام ابن الحاجب انه محذور في القطع
وعدمه وانظر ما يقتضيه المدونة من ذلك وهي محتملة لان قوله لا يقطع طوافه الا
للعزبة هل معناه لا يباح له القطع الا للعزبة او لا يجب عليه القطع الا للعزبة
وهو مقتضى العتبية وفي الموازنة وان بقي له طواف او طوافان فليتمه قبل ان تغد
الصفوف واما المبتدي فاذا كان يكبر وقوله وتندب كمال الشوط هو اشارة الى ما قاله
صاحب الدخيرة والمستحب ان يخرج على كمال شوط عند الجرفان حرج من عتبة فقال بن حبيب
يدخل من موضع حرج **روى** بن ابي ان رعى او علم بخمس واعاد ركعتيه بالقرب وعلي الاقل ان شك
ش يعني ان الراعي اذا اغتسل الدم ثم عاد فانه يبني على ما فعل في طوافه هكذا حكى في
الموازنة عن ابن حبيب وهو واضح لانه كان يبني في الصلاة التي هي اصلي من الطواف قبل
في الطواف اولي وقوله او علم بخمس اعلم بان من طواف وفي ثوبه او حسده بخاسنة
ثم علم بها بعد ذلك فلا اعادته عليه قاله في المدونة يريد وان علم بها في اثناء
طوافه نزعها وبني ويدل عليه تفرقة استحب الالية ولفظه في المدونة ومن طواف
الطواف الواجب وفي ثوبه او حسده بخاسنة لم يعد تنصلي بذلك ثم ذكر بعد الوقت
بن يونس عن ابن الموازي ان صلى بذلك الركعتين فليعد هما ان كان قريبا ولم ينتقض وضوءه
فان انتقض وضوءه وطال ذلك فلا شيء عليه كذا قال الوقت **قلت** وهو قول بن
القاسم ايضا واليه اشار بقوله واعاد الركعتين بالقرب وقال للمني ليس هذا بابا
لبني واري ان يعيد مادام بمكة ولم يخرج ايام الذي لانه في ذلك مود غير قاض ويختلف
اذا خرجت ايام الذي ولم يخرج ذوالحجة هل يعيد ام لا فان حرج سجد في الحجة لم يعد
انظر تمامها فيه ثم قال بن يونس وقال اصبح سلامة منها الخروج الوقت وليس اعادتها

بواجب ولا حسن ان يعيدها بالقرب وقال اشهب ان علم في طوافه نزعه ان كان الدم
 كثيرا واعاد طوافه وان علم بعد ذلك اعاد الطواف والسعي فيما قرب ان كان واجبا
 وان تباعد فلا شيء عليه ويحدي وليس بواجب قال بن يونس والقياس عند بن قول اصبح
 اذ لا وقت معلوم لذلك وانما وقت حين يفعله كوقت الصلاة المنسية حين يذكرها
 فغداغ من ذلك ذهاب وقته والاستحسان ان يعيد بالقرب ما لم يتغص وضوءه اذ لا كبير
 ضرر في ذلك عليه لان ما قارب الشيء فله حكمه وقال في البيان القياس قول اشهب وقوله
 وعلى الاقل ان شكك هكذا حكى عن مالك ومعنى ذلك ان من شك في طوافه امله او بقي منه شيء
 او شكك مثلا هل طاف خمسة اشواط او اربعة فانه يني على الاقل من ذلك ويلقي المشكوك
 بمنزلة من شكك اصلي ثلاث ركعات ام اربع **مس** وجاز بسقايف لراحة والا اعاد ولم يرجع له
 ولادم **مس** قال في المدونة ومن طاف من ورازمرو او في سقايف المسجد من رحام الناس فلا
 بأس به وان طاف في سقايفه لغير رحام لحرا وخو اعاد الطواف بن يونس وكذلك عنه
 في المجموعة وقال اشهب فيها لا يجوز من طاف في السقايف وهو كالطائف خارج المسجد ومن
 ورا الحرم سقوت ولا يمكن ان ينتهي الرحام الى السقايف قال ويكي عن الشيخ اي محمد انه قال
 من طاف في سقايف المسجد لا يرجع الي ذلك من بلدة وقال الفقيه الجليل بن سبلون يرجع
 من بلدة وهو كمن لم يطق انتهى الباقي وقوله بن ابي زيد اقيس ولادم عليه واليه اشار بقوله
 ولادم بن يونس وقوله الشيخ اي محمد يحوي على قول ابن القاسم وهو كمن طاف راكبا من غير عذر
 لانه طواف يحزبه فعله مع العذر فاذا فعله من غير عذر اعاد الا ان يرجع الى بلدة فليترك
 دما كاطواف راكبا وقوله بن سبلون على قول اشهب الذي جعله كالطائف من ورا الحرم
 فاختلا فيما على اختلاف قول بن القاسم واشهب وفي الجواهر اذا طاف من ورازمرو او في
 السقايف يعيد ما دام مكة فان رجع الى بلدة فهل يرجع او يجزيه الهدي قولان للمناظرين
 وخوفه لابن سبيرة وشبه زمزم قبة الشراب **مس** وجب كالسعي قبل عرفة ان احرم من الحل
 ولم يراهق ولم يردف حرم ولا سعي بعد الا فاصنة والا قدم ان قدم ولم يجد **مس** اعلم ان
 الطواف بالبحر على اقسام ثلاثة طواف افاصة وهو ركن من اركان الحج وقد سبق الكلام
 عليه وباقي بقية احكامه ان شاء الله تعالى وطواف قدوم وهو مرادة بهذا الكلام وهو
 واجب كما ذكر وهو المشهور خلافا لاشهب في جعله غير واجب وذكره اللخمي انه سنة معتصرا
 على ذلك وحكى بن عبد البر قول ابان ركن كطواف الا فاصنة وطواف وداع وهو مند
 كما سياتي وراذه ان الطواف والسعي قبل عرفة واجبان على من احرم من الحل غير مراهق
 ولم يردف فاحترن بقوله احرم من الحل بما اذا كان احرم من مكة فانه لا يجب عليه طواف
 القدوم لانه ليس تقادم **مس** كان السعي مشروطا بتقدم احد طوافي الحج وسقط طواف
 القدوم في حق من احرم من الحرم تعين تأخيره بعد طواف الا فاصنة فان وقع طوافا فلا يسعي
 بعده واحترن بقوله ولم يراهق مما اذا دخل مكة مراهقا فانه يخرج لعرفات ويترك
 طواف القدوم ويحز السعي للا فاصنة ولادم عليه قال في المدونة ومن دخل مكة مراهقا
 يحذف فوات الحج وهو مفرد بالبحر او قارن فليدع الطواف ولم يصب الى عرفات ولادم عليه

ما عمل وجب هو الشرب بالانصاف لانه ركن من اركان الحج
 وهو واجب على كل من احرم من مكة او من الحل
 وهو واجب على كل من احرم من مكة او من الحل
 وهو واجب على كل من احرم من مكة او من الحل

لتترك الطواف وسواد حل مكة او الحرم او لم يدخل ومضى كما هو الى عرفات لانه مراهق
 انتهى والمراهق بكسر الهمزة وهو القارب لآخر الوقت ومنه غلام مراهق اذا قارب الحلم قاله
 بن قتيبة قال اسهب في الموانية ان قدم يوم عرفة احببت له تاخير الطواف وان قدم يوم
 التروية احببت له تعجيله وفي تاخير سعة وعن مالك في المختصر ان قدم يوم عرفة فليؤخر
 ان شاء وان شاطف وسعي وان قدم يوم التروية ومعه اهله فليقدم ان شاء وان لم يكن معه
 فليطف وليسع نفسه في النواذر قال الباقي ومعني ذلك ان الاستئصال يوم عرفة بالتوجه
 الى عرفة اولى واما يوم التروية فيمكن ان كان معه اهل كان في شغل مما لا بد للمساكين بالاهل منه
 اللهي والاصل في سقوطه عن المراهق احرم العمابة بالحج من مكة بحضرة النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم نفروا الى عرفات ولم يطوفوا بالبيت وقال مالك بلغني ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم كانوا يأتون مراهقين فينفذون الحج ولا يطوفون ولا يسجدون الى ان يأتوا من عرفة
 واحترق بقوله ولم يرد فحرم مما اذا اردف الحج على العرة فيه فان طواف القدوم يسقط
 عنه حينئذ والاصل في ذلك فضيلة عائشة رضي الله عنها لما دخلت مكة معمرة فنفسست فامر
 النبي صلى الله عليه وسلم ان تردف الحج على العرة وتؤخر الطواف الى ان تأتي من عرفات به
 وقوله والاسعي بعد الافاضة اي وان احرم من الحرم وادف فيه او قدم من اهلها فليؤخر
 سعيه حتى يوقع بعد طواف الافاضة فلو قدم السعي قبل عرفة ثم لم يعده حتى رجع الى بلده
 اجزاه وعليه دم وهكذا قال في المدونة قال وهو اسير شانه يريد ان الدم اسير شانه
 وهذا معني قوله والافاضة ان قدم ولم يعد اي ان قدم السعي ولم يعده حتى رجع الى بلده
 وكلامه يوم ان الحكم كذلك في المراهق وليس كذلك بل ان قدم السعي قبل عرفة ولم يعده
 فلا شيء عليه لانه انما اتي بما هو الاصل في حقه لانه انما رخص له في تاخيرها لاجل ما يخاف فواته
 من الوقوف بعرفة فاذا فعل ذلك فلا مانع حينئذ من الاجزاء وقد نص غير واحد على ذلك
 ولعل في قوله ان قدم ايما لذلك اذ مثل هذا لم يقدم بل اوقعه في محله الذي حوطب به
 في الاصل والله تعالى اعلم ثم السعي سبعين الصفا والمروة منه البداهة والعود اخري
ش هذا معطوف على قوله ثم الطواف وهما معطوفان على قوله وركنهما الاحرام يعني ان من
 جملة اركان الحج والعمرة السعي ايضا لانه عليه السلام فعله وقال اسعوا فان الله كتب عليكم
 السعي وقال خذوا عني مناسككم **فان قلت** قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائره
 الله اي قوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما يدل على عدم الوجوب اذ لا يقال في الواجب لا جناح
 على من فعله **قلت** لا نسلم انه يدل على عدم الوجوب لان نفي الحرج لا يستلزم نفي الوجوب
 لان نفي الحرج اثبات الجواز وثبوت الجواز لا ينافي الوجوب بل الجواز من لوازم الوجوب نعم
 لو نفي الحرج عن الترك دل على عدم الوجوب وانما نفي الحرج عن الفعل وانما قال تعالى
 فلا جناح عليه لما ورد ان المشركين كانوا في ذلك الزمان يصنعون على الصفا صنما يسمى
 اساف وعلى المروة صنما يسمى نائلة ويسعون بينهما فلما جاء الاسلام سق السعي على الصفا
 لسبه ذلك بالمشركون فنزلت الآية وامان الواجب لا يقال لمن فعله لا حرج عليه فغير
 مسلم والصفا والمروة جبلان بمكة والصفا جمع لصفاء وقيل هو اسم مفرد جمع على اصفا

والمروءة مفرد وجمع مروءة وهي الحجارة الصغار وانما ذكر الصفا وانت المروءة
 لان الصنم الذي كان على الصفا ذكر والذي على المروءة موش فاطرد ذلك فيهما وقيل
 لان ادم وقف على الصفا ووقفت حواء على المروءة وقوله سبعا هكنا اورد عنه صلى الله
 عليه وسلم وعن الصحابة ولا شك فيه وقوله منه البداء اي يبدأ في سعيه من الصفا
 لا من عليه السلام يبدأ في سعيه بالصفا وقال يبدأ بما بدا الله به فلو بدأ بالمروءة لكان
 فعله عليه السلام اذا كان بيانا للواجب محمول على الوجوب بلا خلاف وقوله مرة والعود اخري
 اي يبدأ منه اول مرة ويعود منه الى المروءة اخري فيحصل الحتم بالمروءة فاداسعي سعيه اسواط
 يكون قد وقف على الصفا اربع وقفات وعلى المروءة كذلك قال في المقدمات والاصل في السعي
 بين الصفا والمروءة في الحج ما جاني الحديث الصحيح ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لما ترك ابنه اسحاق
 بمكة مع امه وهو رضيع فنقذما وهما عطشت وعطش ابنهما وجعلت تنظر تيلوي او قال تيلبط
 فانظرت كراهية ان تنظر اليه فوجدت الصفا اقرب حبل يلها فقامت عليه ثم استقبلت
 تنظر هل ترا احدا فلم ترا احدا فمهبطت من الصفا حتى ادبلت الوادي رفعت طرف درعها ثم
 سعت سعي الانسان المجهود حتى جاوزت الوادي ثم رأت المروءة فقامت اليها ونظرت فلم ترا احدا
 ففعلت ذلك سبع مرات **ص** وصحته بتقدم طواف وينوي صوم زمه والا فدم **س** يعني انه
 بشرط في صحة السعي ان يتقدم طواف **ق** ان وقع من غير طواف لم يحرك لكن هل بشرط في
 الطواف الذي يعقبه ان يكون واجبا ام لا طاهر كلامه عدم الاشتراط اذا لم يتقدمه
 بوجوب ولا غيره فهو طاهر المدونة لقوله وان اطاق حاج اول دخوله لا ينوي تطوعا ولا
 نرضا لم يحرك سعيه الا بعد طوافه في ينوي به طواف العزيمة فان لم يتبعه رجوع وطواف
 وسعي وان فرغ من حجه ثم رجع الى بلده وتبعه رجوع السبا اخواه ذلك وعليه الدر
 والدم في هذا اخيف الشيخ فتخفيفه الدم يقتضي عدم شرطية وقال ابن عبد السلام والي
 الاشتراط يرجع مذهب المدونة وهو المخصوص في المذهب واعتزله الشيخ بان مذهب
 المدونة لو كان كما ذكر لا لزمه الرجوع اذا شرط يلزم من عدمه العدم على ان سنده
 اعترض على البراذعي قوله لم ينو تطوعا ولا فرضا وقال انما قال في الام ولم يتوجه احده
 سعي ولا احب له سعيه الا بعد طواف ينوي به العرض فان رجع الى بلده وجامع رايته
 حجاجا بيا عنه وعليه دم وانظر كيف اجزا هنا التطوع عن الواجب مع ترتيب الدم وقا
 في طواف الا فاضة على غير وصوئه ثم طواف بعدة تطوعا انه يحزيه ولم يذكر دم
 واندي الشيخ فارقا بينهما بان الذي طواف تطوعا بعد الواجب كانت نيته ان يكون على
 احد الحالات **قلت** ويمكن ان يقال انما لم يوجب عليه الدم في تلك لان طواف الا فاضة
 مترتب في دمته ان الواقع او لا يصادق محلا وما فعله بعد ذلك كان طواف الا فاضة
 غير انه لم ينو اذا لم يشعر بالتعاض وصوبه حتى رجع الى بلده وفي هذه هو مفرط في
 كونه لم ينو نرضا ولا غيره فهو غير مكتمل بالعبادة فناسب هنا وجوب الدم ولو لا
 ما تقدم من عدم اشتراط العرضية لامره بالعود ثانيا وفي كلام بن يونس ما يترتب من
 هذا المعنى فانظروا والله اعلم **و** رجع ان لم يصح طواف عمر محرما وافتد لطقه وان احرم

ربكم الرحمن

بعد سعيه بحج فقام **س** يعني ان المعتمر اذا بطل طواف عمرته لكونه طاف على غير وضوء
 او ترك منه شوطاً ومثله اذا سببه فانه يرجع له محرماً كما كان اذا لم يخل من عمرته فان كان
 قد حلق اقتدي ولا بد من حلقه ثانياً لان ما فعله لم يصادف محلاً وقوله محرماً قال في المدونة
 ومن طاف لعمرته على غير وضوء فذكر بعد ان حل منها بمكة او ببلاحة فليرجع محرماً كما كان وهو كن
 لم يطوف فيطوف بالبيت ويسعي واذا كان قد حلق بعد طوافه اقتداً وان كان اصاب النساء
 والصبي والطيب فعليه لكل صيد اصابه الجزاوان احرم بعد سعيه بحج فقام **س** لانه لما لم
 يصح طوافه للعمرة ومن شرط صحة السعي ايضا ان يعقب طوافاً صحيحاً فسعيه ايضا غير صحيح فاذا
 اردف الحج حينئذ صار قارناً اذا كانه اردف قبل طواف العمرة وعليه دماء القران وذلك
 واضح **ص** كطواف القدوم وان سعى بعده واقتصر والا فاصلة الا ان يتطوع بعده ولا دم
س يعني وكذلك حكم طواف القدوم وان ابطأ بما تقدم وقد سعى بعده فقتصر اي لم بعده
 بعد طواف الا فاصلة فانه يرجع يريد للسعي وهو جاز على المشهور من اشتراط الطهارة في
 الطواف واما على قول المعيرة فانه يهدي ولا شيء عليه وكذا عندنا في الا فاصلة وغيره
 قال في المدونة والمعزود بالحج اذا طاف الطواف الواجب اول ما يدخل مكة وسعي بين
 الصفا والمروة على غير وضوء ثم خرج الى عرفات فوقف المواقف ثم رجع الى مكة يوم النحر
 فطاف طواف الا فاصلة على وضوء ولم يسع حتى رجع الى بلده فاصاب النساء والصبي والطيب
 وليس الثياب فليرجع لا يسا للثياب حلالا لان النساء والصبي والطيب حي يطوف ويسعي
 ثم يعمد ويهدي ولا شيء عليه في لبس الثياب لانه لما رمى الجرة حل له لبس الثياب بخلاف
 المعتمر لان المعتمر لا يحل له لبس الثياب حتى تخرج من السعي ولا شيء عليه في الطيب لانه بعد
 رمي الجرة فهو خفيف وعليه لكل صيد اصابه الجزا او لادم عليه لما اخر من الطواف الذي
 طافه حين دخل مكة على غير وضوء وارجوا ان يكون خفيفاً لانه لم يتعد ذلك وهو كما اراهق والبر
 مع الهدى يجزيه من ذلك كله وجد الناس يقولون لا عرة عليه وقوله والا فاصلة اي وكذا
 طواف الا فاصلة يرجع له من بلده اذا بطل بان يكون طافه على غير وضوء وليس له
 بعضه قال في المدونة ومن طاف للا فاصلة على غير وضوء رجع لذاته من بلده فليطوف
 للا فاصلة الا ان يكون قد طاف بعدة تطوعاً فيجزيه من طواف الا فاصلة من يونس يريد
 ولا دم عليه وهو معني قوله الا ان يتطوع بعده ولا دم اي لان تطوعات الحج يجزي عن واجب
 الحج وقال محمد بن عبد الحكم لا يجزي قال واصل المذهب ان لا يجزي التطوع عن الواجب
 من التطوع بركعتين ثم ذكر ان عليه صلاة الجزا وصوم يوم ثم ذكر ان عليه صوم يوم من
 رمضان لم يجزه تلك الصلاة ولا ذلك اليوم عن العرض ثم مسيلة من سلم من ركعتين
 في الرباعية معتقدا التمام ثم تنفل بركعتين ثم ذكر ذلك هل يجزيه الركعتان عن
 بقية فرضه ام لا فلا يجزيه عند مالك خلافا لعبد الملك ومن ذلك من صام تسعة وحسن
 يوم ما عن طهارة ثم صام اليوم الاحد وهو تمام الستين تطوعاً او بيت الفطر ثم ذكر قبل
 ان ياكل ثم قال ويسعي ان يرد الجواب في الطواف الى ذلك فان نوي التطوع وهوذا
 لما عليه من طواف الا فاصلة لم يجزه التطوع وان كان ذلك على وجه النسيان بعد ان

نوي طواف الافاضة ثم اخلصت نية بعزب ذلك اجزاه وان احدث نية التطوع
 اجزاه عند عبد الملك ولم يحز على اصل قول مالك في الصلاة والصوم ولعل ما ذكره
 بعض الاشياخ من ان قول مالك في نيابة التطوع عن الواجب في باب الحج محمول على النسيان
 لا العدم قد رتب من هذا ابن عبد السلام وظاهر كلامه غيره ولو كان على سبيل العدم ويترتب
 من المشهور ما قاله عبد الملك فيمن تطوع بالدمي وقد نسي حجة العقبة ان ذلك يحزبه
 وهو استد من الطواف لان التقرب بالطواف مشروع على الاطلاق بخلاف الدمى فانما يتقرب
 به على وجه ما في وقت ما لا سيما ومن الماحشون يري ان حجة العقبة ركن **قلت**
 ويحتمل ان يقال لما لم يشترع التطوع بالدمي كان ما فعله في الحقيقة هو الذي حوطني بفعله
 في نفس الواقع غير انه احذ من وقت الي غيره وذلك لانه لا يضرك لان الناسي عنده بن القام
 في مثل ذلك ووسع له في وقت الدمى ما لم يوسع لغيره الا المريض كما سياتي وظاهرا اذا كان
 الدمى قد وقع في ايامه واما اذا حزبت ايام الدمى فلا الشيخ **فرع** وهل يحزب طواف
 العدة ومن طواف الافاضة ظاهرا المذهب عدم الاجزاء وهو مذهب بن القاسم وغيره وذكر
 بن عبد البر في الكافي عن ابن عبد الحكم انه قال ان طاف الذي احرم من مكة وسعي قبل
 حز وجهه الي منى اعاد الطواف قبل ان يصير رفان صدره ولم يطوف بالبيت فليهرق دما
 قال ابو عمرا فان كان طواف الذي يحرم بالحج من مكة وسعيه في حين حوجه من مكة الي
 منى يتوب عنده مع الدم عن طواف الافاضة فيما ذكره بن عبد الحكم عن مالك وكذلك
 ذكرنا لو العرج عنه كان طواف القاد من الحد وسعيه اولى بن مالك لانه اوضح الطواف
 موضع **ص** حلالا الا من النساء والصيد وكدة الطيب واعتمر والاكثر من وطئ **ش** العامل في
 هذه الحال رجع وصاحبها محذوف دل عليه السياق والمعنى رجع الذي فسد طواف قدومه
 او افاضته حلالا اي في هذه الاحوال وهذا كما قال في المدونة فليرجع لا بسا لشيئا
 حلالا الا من النساء والصيد والطيب وقوله واعتمر يعني اذا رجع حلالا فلا بد من
 دخول مكة بعرة وقد تقدم ذلك من كلامه في المدونة وهو منها مقيد بما اذا اصاب
 النساء والاكثر لا عرة عليه الامع الوطي كما قال وتقبل بعتمر مطلقا بن الحاجب وحل الناس
 لا عرة عليه الشيخ وهو الظاهر لان العرة اذا كانت لاجل الحلل الواقع في الطواف
 بتقدم الوطي عليه فامران باقي بطواف صحيح لا وطي قبله وهو حاصل في العرة بخلاف ما اذا
 لم يطأ والله اعلم **ص** وللحج حصر عرفة ساعة ليلة النحر ولومران نواة او باغا قبل
 النواة **ش** يعني ان الحج يشترك مع العرة فيما تقدم من الاركان الثلاثة وهي الاحرام والطواف
 والسعي ويختص الحج بزيادة ركن رابع وهو حصر حرم من عرفة في حرم من ليلة النحر
 ولومران بها اي نوي الوقوف فمقر له حصر عرفة اشارة الي قوله عليه السلام عرفة كلها
 موقف وارفعوا عن بطن عرنة وقال في الموانية وهو في الجلاب ليس لموضع من ذلك فضل
 على غيره المني وهي كلها منزل وموقف سوي بطن عرنة فانها من الحرم وليس من عرفة
 وقال بن حبيب يفتن عند الهضبات وسفح الجبل وحبب يفتن الامام افضل وفي سلم انه عليه
 السلام جعل بطن ناقته للصخرات وجعل جبل المساة بين يديه واستقبل القبلة

او اعتمر بعد العدة التخلل بعمل ما ينفي من الحج والنية
 المراد انه يدخل بعمر كما في المدونة فليرجع لا بسا لشيئا

وقوله واجب ومنه في محله فليعلم ذلك
موت حبه في ما بين يديه

وقال مالك في كتاب محمد لا أحب ان يقف علي جبال عرفة ولكن مع الناس وليس في موضع
من ذلك فضل ان اوقف مع الناس وقال في الجلاب بكيرة ان يقف علي جبال عرفة وأشار
بقوله ساعة ليلة المخراي ان الوقوف بها راكبين يركن وان الركن منه حضور عرفة في
جزء من الليل والدليل علي ذلك ما رواه عطاع بن عباس انه عليه السلام قال من ادرك
عرفة قبل المخرف قد ادرك الحج ومن قاتله الوقوف بعرفة علي ذلك ما رواه عطاع بن عباس
انه عليه السلام بيده فقد فاته الحج وروي عطاع بن عباس عنه عليه السلام نحوه ورأى فيه
وليل بعرة وعليه الحج قابلا وقال في المدونة ومن قد ترك الوقوف بعرفة حتى دفع الامام
اجزاه ان وقف ليلا وقد اسي وعليه هدي ابن يونس وقال سحون لا يهدي وقوله ساعة
ليلة المخراي جزا منها فلو دفع قبل العزوب ولم يرجع ليقف جزا من الليل الي ان طلع الفجر حتى
في ليلة المخرف فاته الحج ويح قابلا ويهدي وان رجع فوقف قبل الفجر اجزاه ولا هدي عليه
قاله في المدونة وقال اصبح احب الي ان يهدي لتعده ترك استظار دفع الامام واعلم ان
ما ذكره من الركن هو الوقوف ليلا هو المخصوص كما قد تقدم وقد سبق الدليل له واستقر
الحج خلافة عما في كتاب بن حبيب من رواية مطرف بن الماحشون عن مالك انه قال
من اعني عليه بعرفة قبل الزوال لم يجزه وان اعني عليه بعد الزوال اجزاه وان انقل
به الا تخافي دفع به وليس عليهم ان يقف ثمانية ايام في بقية ليلته وهو الذي يعني عليه
في رمضان قبل الفجر فلا يجزيه وان طلع الفجر وهو في عقله ثم اعني عليه بعد ذلك لم يضره
فقال في هذا دليل علي ان الوقوف بها راكبين لانه ان له منزلة الصائم في طلوع الفجر ولو
كان العرض الليل دون النهار لقال اذا كان في عقله بعد عزوب الشمس اجزاه وان عزبت
عليه الشمس وهو في ليلته قال وقد قال يحيى بن عماري اهل الموسم ينزل بهم ما نزل بالناس
سنة العلوي وهو من عرفة قبل ان ينموا الوقوف انه يجزيهم ولا دم عليهم انها تنفع علي
القول ان وقوف النهار دون الليل يجزي وفي الترمذي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه
وسلم وهو بالمزدلفة فقال يا رسول الله حيث من جبل طي ما تركت من جبل الا وقفت عليه
هل لي من حج فقال عليه السلام من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى بدع ووقف بعرفة
بعد ذلك بعرفة ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضي نفسه وهو حديث صحيح ولا يشبه ان يكون
العرض من عزوب الشمس الي ما بعد ويكون ما قبله من الزوال الي عزوب الشمس
نظوما وحلف امته الوقوف من الزوال الي المعذب مع كثرة ما فيه من المشقة فيما
لم يعرض عليهم ثم يكون حظه من العرض لما دخل بعزوب الشمس الا يضرب لاما سواه
فان الاحاديث جات انه لما عربت الشمس دفع ولم يقف ويكون العرض المشي حتى يجزي
من الحل والوقوف عبادة يوتي بها علي صفة ما اتى به النبي صلى الله عليه وسلم وقد اتى
بالناس لبيس لم معالم دينهم وقد علوا انه فرض عليهم الوقوف بعرفة واتوا الامثال
ما فرض عليهم وهو المبين لا منه صلى الله عليه وسلم ولو كان في تطوع والعرض من عزوب
الشمس لبيس لانه ليس بفرض من مجرد فعله انه كان في تطوع بل المهورا لهم كما نوا في امثال
ما امر وابه وما اتوا اليه قال وقد اجمع القول بان العرض في الليل دون النهار باشيا

منها قوله عليه السلام الحج عرفة فمن أدرك ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد أدرك الحج وقوله
 من أفاض من عرفات قبل الصبح فقد تم حجه وقوله من وقف بعرفة بديل فقد فاجه الحج فعلق
 القوات بالليل قال والاحتياج بهذا ليس بالبين لأن الوقوف له أول وهو من الزوال وآخر
 وهو ما لم يطلع الفجر وإنما تضمنت هذه الأحاديث معرفة آخر الوقت وقد كان وقوفه عليه
 السلام وصحابه في أول الوقت وأخبرهم أن من فاته الوقوف معه لم يفت الحج وإن الوقت
 باق إلى طلوع الفجر انظر بقية كلامه فإنه أطال الاحتياج على ما ذهب إليه ولو لا الإطالة
 لحبت كلامه إلى أحزه على أن فيه بعض أماكن مبيحة مسألة وذلك لا يخفى على من له بعض تأمل
فزعان الأول قال ابن القاسم في المدونة من دفع حين غربت الشمس قبل دفع الإمام
 أحزاب الوقوف أنه المأذون وقد حل الدفع وإن دفع يدفع الإمام كانت السنة وكان
 ذلك أفضل **الثاني** إذا دفع قبل العزوب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس اجزأه
 وعليه هدي نقله اللين بن يونس والباقي وغيرهم عن ابن الموان قال أشار بقوله ولو مر لي
 أن من معرفة ليلة الخرجية ذلك ولو لم يلبث بها يريد إذا عرف أنها عرفة وثبت
 ونوي الوقوف قال ابن يونس قيل لابن القاسم من معرفة ما راعى دفع الإمام ولم يقف
 بها اجزأه ذلك من الوقوف قال قال مالك من جاليل وقد دفع الإمام اجزأه أن يقف
 قبل طلوع الفجر إذا في رواية الدراع قال ابن القاسم وأنا أرى أن من معرفة ما راعى
 بنوي عبرة الوقوف بها أن ذلك اجزأه وقال ابن القاسم اجزأه ذلك وإن فقد ذلك
 إذا نوي به الوقوف وذكر الله ولو كان وقوفه بها وهو لا يعرفها لم يجزئه وبطل حجه قال
 بن المنذر في كتاب الأشراف عن مالك وغيره من العلماء أن من معرفة ليلة قبل الفجر
 وهو لا يعرفها أن ذلك اجزأه انتهى **فان قلت** ما العزوب من هذه المسئلة على مذهب
 بن القاسم في أنه لا بد من نية وبين من طاف الطواف الواجب لنية حتى يرجع إلى بلدته أن
 ذلك اجزأه **قلت** صرح الشيخ أبو محمد بأن الطواف يفعل واجبا وتطوعا والوقوف
 لا يفعل الا واجبا فكان أقوى أن لا يجزئ النية **قلت** وقد يعكس هذا بأن الطواف
 لما كان يقع واجبا وتطوعا فلا بد فيه من نية تنجز الواجب من عبادة ولا يحتاج إلى ذلك في
 الوقوف إذ لا يتميز حينئذ لكونه لا يفعل الا واجبا لكن لما كان الطواف ينوب فيه غير العزوب
 عن العزوب استحق فيه ما لا يستحق في غيره كما قدمنا أبو محمد ويحتمل عندى أن يجزئ الوقوف
 بلا نية على ما قال بن القاسم في المعنى عليه بعرفة أنه يجزئ به الوقوف أنه يجزئ به الوقوف
 ويكون من الحج لآب القاسم في الطواف أن الأحرام بالحج أو العرة إذا اعتد من النية في
 أو إليه ما يجزئ عن تجديد هاء في سائر عمله كما يجزئ في الصلاة إذا ابتدأها بنية أنه
 يستند بمر النية في سائر هاء والنية في الصلاة والصوم يقطعها الحوادث وفي الحج لا
 يقطعها الحوادث ألا ترى أنه إذا فسده أنه لا بد من إتمامه فكان الحج أقوى في استدامة
 النية وصوب هذا بن يونس وأصغر من الأول بما تقدم ثم قال والعزوب أن الطائف
 بلا نية قصد بطوافه العتبة وفعل فعل الطواف الواجب فاجزأه لذلك نية الأحرام
 بالحج إذ لا يلزمه أن يحدد لكل ركن نية كالصلاة والمأذون بعرفة لم يفعل فعل الوقوف ولا

فمضد بمرور قربة وانما مركز وره بها الحاجة فلم يجزه ولو فعل فعل الحاج من سج الصلاة
 والدفع مع الامام اجزاه وان لم ينوه كالطواف وكذلك لو قصد بمرور به ليل القربة اجزاه
 وان لم تكن له نية وانما افترقت المسيلتان لافتراق السؤال وقوله او باغنا قبل الزوال
 يعني ان اغني عليه قبل الزوال موقوف به بعرفات اجزاه وهو المشهور لان الاعاذا اطرأ
 على الاحرام لا يضرب بالحالات وقد دخلت نية الوقوف في نية الاحرام وكذلك يجزي النائم
 وقد تقدم مما حكينا ه عن النبي عن كتاب بن حبيب من رواية مطرف بن الماحج ان
 من اغني عليه قبل الزوال والتصل به الي طلوع الفجر لا يجزيه ذلك ونبه بقوله قبل
 الزوال علي ان الاعاذا لو كان بعد الزوال اجزاه من باب الاولي وانظروا قال مالك
 في مختصر ماليين في المختصران من وقف صحيحا ثم اغني عليه بعد ذلك اجزاه وان وقف معني
 عليه فلم ينفذ حتى طلع الفجر لم يجزه فان ظاهره ولو اغني عليه بعد الزوال والباقي باغنا للبيعة
 اي مع اعنا **ص** واحظوا الج بعاشر فقط **ش** يعني ان الخطا اذا وقع في يوم معرفة فتارة يقف
 الناس التامن وتارة يفتقوا العاشر كما اذا غم على الناس ليلة تسع وعشرين من ذي القعدة
 فأكملوا ووقفوا التاسع فثبت انه العاشر فقد اختلف في المسيلتين علي اقوال ثلاثة ه
 الاجزا وعدمه فيها والمعروف من المذهب التقوية كما ذكر فيجزيهم العاشر دون التامن
 قال في البيان وعلي ذلك اكثر اهل العلم وهو قول مالك والفرقة ان الذين وقفوا يوم الخمر
 فعلوا ما تعبد هم الله به علي لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكمال العدة دون ه
 اجتهاد بخلاف الذين اخطوا وقبل فانه باجتها دهم وشبهة من شهد بالباطل ومسا
 ذكرناه من ان الخلاف في الصورتين هو من ذهب اكثر الاشياخ وذهب بن الكاتب الي ان
 المذهب مستوفى علي الاجزا في العاشر والاول هو الصحيح فقد نقل سند والقدافي وغيرهما
 عدم الاجزا في ذلك عن ابن القصار وحكا في الجواهر عن الاستاذ ابي بكر عن ابن القاسم
 قال واختلف فيه قول سحنون وحكي القاضي ابي بكر الاجزا في التامن عن ابن القاسم وسحنون
 واختاره نقله ايضا في الجواهر وقال النبي قال مالك في مختصر ماليين في المختصر اذا ه
 وقف الناس يوم الجمعة ثم تبين ان التعريف كان يوم الخميس انهم يجزيهم الحج وقاله بن القاسم
 في العتبية وقال ايضا لا يجزيهم واختلف قول سحنون وان لا يجزي احسن الحديث من ادرك
 عرفة ليلة جمع قبل الصبح فقد ادرك الحج وليس هذا مما يصح فيه القضاء كالصلاة والاقصى
 في اليوم الثالث والبايع انتهى بن شاس وعلي القول بالاجزا لو ثبت عندهما وتبين في قبته
 يومهم او بعده كان حالهم في شأنهم كله حال من لم يحيط بريد ويتأخر الحزو وعدا الحج كله وقاله
 بن القاسم او بعده كان حالهم في وعده في نقد يب الطالب **تبيينه** في الاستدكار ه
 الخلاف في جماعة الموسم **قلت** واليه اشار بقوله او اخطا الحج الي الجماعة لكثرة لكن كلامه
 يومهم ان الجماعة الكثير من اذا اخطا ما دون اهل الموسم فوقفوا العاشر انه يجزيهم وفيه
 نظر فان كلامه في الاستدكار هو علي خلافه لكونه جعل محل الخلاف خطأ الجميع فان
 اراد الشيخ تخصيص الحج بجماعة اهل الموسم دون من عداهم فهو مبرك والاصل في الاطلا
 الحقيقة **ص** لا اجزا هل كبطن عرنة واجزا بمسجدها بكرة **ش** لما ذكر ان جز عرفة ساعة ليلة

او من اشهد له في يوم من اهل الجماعة

الخمر كن وان ذلك يجزي المار بها مع النية وكذا من اغني عليه قبل الزوال او بعده او اخطأ
 الجوف ففوا العاشرون كرهذا كالمخرج له من حكم ما تقدم فقال لا الجاهل اي فلا يجزيه كما لا يجزي
 من وقف ببطن عرنة وانما لم يجزيه وقوف الجاهل بعرفة لانه لا بد من علم بها ليسيسر بالقرية
 وهو قول ابن الموار قال اذا امر بها ولم يعرفها ان ذلك لا يجزي ولو وقف بها وبطل حجبه اللهم يريد
 لعدم النية وقد تقدم ان بن المنذر حكى عن مالك وعنه من العلماء في كتاب الاشراف ان من
 مر بعرفة لبلا قبل الجمر وهو لا يعرفها ان ذلك يجزيه والعولان مبنيان على اشتراط العلم به
 بعرفة وعدم اشتراطه وانما لم يجزي الوقوف ببطن عرنة لقوله عليه السلام عرفة كلها موقف
 وارتفعوا عن بطن عرنة ولان عرنة في الحرم والوقوف لا يجزي في الحرم بن يونس قال بن حبيب
 ممن وقف في عرنة فلاح له لان عرنة في الحرم وعرفة في اهل بطن عرنة الذي امر النبي
 عليه السلام بالارتقاء عنه انما هو بطن الوادي الذي فيه مسجد عرنة فلا يقف في ذلك ثم
 الوادي قال مالك ولم يصيب من وقف بمسجد عرنة قبل فان فعل حتى دفع من عرفة قال
 لا ادري ثم اصبح لاجل له وراة من بطن عرنة اللهم بعد ان حكى عن مالك واصبح ما تقدم
 قال وقال محمد ويقال ان حابط المسجد القبلي على حدة ولو سقط لسقط في عرفة قال
 وعلي هذا يجزي الوقوف فيه لانه من اهل وكذا عند ابن مزيان انه يجزي الوقوف فيه وحكي
 بن المنذر عن مالك قال ان من وقف ببطن عرفة الوادي الذي يلي المسجد الذي يصلي
 فيه الامام والي هذا اثار بقوله واجزا المسجد بها بكرة اي مع كراهة **ص** وصلي ولو فاته
ش الضمير في فاته عايد علي الحج واثار بن لك اي ما وقع لابن الموار وعنه فمن اي عرفة
 مزيان من الجرف ذكر صلاة ان صلاها طلع الجمر وفاته الوقوف وان مر الى عرفة خرج وقت
 الصلاة والمشهور انه يصلي وان فاته الوقوف بعرفة كما قال وقال بن الموار ان كان
 قريبا من جبال عرفة وقف فصلي وان كان بعيدا بدا بالصلاة وان فاته الحج قال
 وبلغني عن محمد بن عبد الحكم انه قال ان كان قريبا من اهل مكة وما حولها فليبتدي بالصلاة
 وان كان من اهل الافاق مضي الى عرفات فوقف بها وصلي انتهى حكاة بن يونس وعنه اللهم
 وارا ان يبدا بالوقوف لانه قد تراجم الفرضان فينبذ عما يدركه بتأخير ضرره وهو الحج
 ويؤخذ الصلاة لانه قادر علي ان ياتي بها بعور الوقوف من غير تراخ فكان ذلك اولى
 من تأخير فربه لا بعد ان يوفي بها الا لعامة انتهى وقال عبد الحميد يصلي ايما كالمسايف
 واعتزضه بن بشير بعد تحقيق الجامع لان المشقة في الاصل خوف تلاف النفس وفي العزع
 خوف تلاف المال سلمناه ولكنه قياس على الرخص واجيب عن الاول بان الاسفار
 الشاقة مع بعد المسافة يحش فيها على النفس والمال ففي العزع ما في الاصل وزيادة
قلت ولا بن بشير ان يردن لك بان عبد الحميد لم يفرق في ذلك بين البعيد والقريب
 والجواب انما ساقه في بعيد المسافة كما علمت فلا يجيب ان يكون جوابا الاعلى احسن
 المسئلة واجيب ايضا عن الثاني وهو قوله انه قياس على الرخص بان المختلف في قبول
 من ذلك انما هو ان كان الاصل المتيسر عليه منصوصا اما اذا كان اجتهادا فلا نسلكه
 وقد فرغ بن بشير هذه المسئلة في العشا وظاهر كلام غيره انها صلاة فائتة **ص** والستة

او يشر اشعاره لا من الصلاة او من غيرها
 وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من صلى ركعتين
 في صلاة او في غيرها لم يضره ان يخطئ

غسل متصل ولا دم **ص** اي والسنة في الاحرام غسل متصل ولا دم **ش** اي والسنة في الاحرام
 غسل متصل به وانما حذفه لدلالة ما تقدم عليه قال في الجواهر وسنة اربع الغسل به
 والتجديد عن المحيط وركعتان قبله وتحديد القلبية وقد اشار الي الاولى بهذا الكلام قال
 في المدونة ومن اراد الاحرام من رجل او امرأة فليغتسل كانت المرأة حائضا او نفسا ولم
 توسع ما لك في ترك الغسل الامن ضرورة ولم يستحب ان يتوضا من يريد الاحرام ويده الغسل
 ابو الحسن الصغير قوله فليغتسل يريد على جهة التدب وانما قال غسل متصل لانه يشبه غسل
 الجمعة التي يطلب فيه ان يكون متصلا بالرواح قاله بن يونس وابو الحسن الصغير ان هذا
 الغسل للتطافة فينبغي ان يكون متصلا بغيره ليعقوبه واما من الحائض والنفسا لما في الوطا
 ان اسماء بنت عيسى ولدت محمد بن ابي بكر بالليل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 مرها فليغتسل ثم لهدل وقوله ولا دم يسير الي ما حكى ابن الموان عن مالك ليس في ترك الغسل
 عدا ولا نسيانا دم ولا فدية سحون وقد اسما **فرعان الاول** قال سداد اعدم
 اما ولم يجد ما يغتسل به فلا يتم كغسل الجمعة خلافا للسأفة الثانية اذا جهلت الحائض
 او النفسا الغسل حتى احرمت فقال مالك تغتسل اذا علمت يريد وكذلك غيرها وقال عبد الله
 الملك وعبد الوهاب اذا نسي الغسل وذكر بعد الاهلان ما دي ولا غسل عليه لانه تبع لاحرام
 فاذا احرم سقط كغسل الجمعة **قلت** في كونه كغسل الجمعة في هذا الحكم نظر لان الاحرام وان
 وقع منه تحكه باق وهو مما دفيه فليغتسل اثر يظهر ولا كذلك اعادة الغسل بعد فعل الجمعة
 اذ لم يبق له فائدة البتة لان العباد قد انقضت باسرها **ص** وتدب بالمدينة الحليفة
ش يعني ان من كان مقيما من ذي الحليفة كاهل المدينة فان الاستحباب في حقه ان يغتسل
 بالمدينة وهو طاهر المذهب قاله عياض وراد ثم يسير من فورة وبذلك فسرحون
 وابن الماحيون المدونة وهو الذي فعله النبي عليه السلام وجعله بعض الاشياخ خلافا
 الكتاب انتهى ولغظا كتاب ومن احرم من ذي الحليفة اغتسل ومن اغتسل بالمدينة
 وهو يريد الاحرام ثم مضى من فورة الي ذي الحليفة فاحرم احراما جازا غسله ومن اغتسل
 فيها مدوه ثم اقام الي العتي ثم راح الي ذي الحليفة فاحرم احراما جازا غسله وعادة النبي
 بن الموان انه اغتسل بكده وتاخر حرج وجهه الي الظاهر كدهته وهذا طويل وظاهرة انه
 يجوز به وليس بخلاف للمدونة كان عم بعضهم لانه قيد عدم الاجزائ ان يكون بين الغسل
 والاحرام من عدوة اليها راي العتي ومهموه ان الزمن لو كان دون ذلك اجزاه كما هو
 ظاهر كلام ابا الموان **فزع** قال مالك ولا بأس لمن اغتسل بالمدينة ان يلبس ثيابه الي
 ذي الحليفة فينزعها اذا احرم **قلت** وهو مذهب من لقطه في المدونة
 لقوله ومن اغتسل بالمدينة ثم مضى من فورة الي ذي الحليفة فاحرم احراما جازا
 غسله اي واحرامه ذلك **ص** ولحقول غيره حايض مكة بطولها ولحقول **ش** اشار الي
 ان اغتسلاات الحج ثلاثة الاول للاحرام كما تقدم والثاني والثالث لدخول مكة
 ولحقول عرفه وذلك على كل من عقد الاحرام على نفسه الاحرام فانه لا يغتسل
 لدخول مكة اذ لا يصح منها طواف واليه اشار بقوله غير حايض يريد او نفسا وتغسلان

اولا الاحرام من المدينة سورة كذا في نسخة من الاحرام

هو مذهب من لا يفرق بين فورة والمدونة
 وما مشيخته ان الغسل لا يطهر

للاحرام كما تقدم لانه يعتقد منها وللقوف لانه يجمع منها والا ول اكدها ويندك فيه
دون غيره ويعتدل في الاخير بن حسبه وراسه فلا ين جيب في انه لا يغسل فيها راسه
والمعروف من المذهب الاول وانما سن من الحايض والنفسا للاحرام لما في الموطا من حديث اسما
السابق قال مالك وليس عليهما غسل لدخول مكة فقه بن يونس وقال اشهب ذلك عليهما لوقوف
عروة وروي عن مالك انهما يغتسلان لدخول مكة وظاهر المذهب الاقتصار على هذه الثلاثة
وقال بن يونس وخوفه في الجلب يستحب لغسل لركان الحج كلها بن يونس وكذا الطواف والسعي
الا انه يكفيهما غسل واحد لان احدهما مربوط بالآخر وباع له وعن اشهب لولا انه لم يور بالفضل
لزيارة القبر لقبر ولدي الجار لاحت ذلك ولكن اخاف ذريعة استنانه واجابه ولو فعله احد
في خاصته نفسه رجوت له حيرا وقوله بطوي اي ليكون غسله متصلا بدخوله مكة ولما ورد عن
بن عمر انه كان اذا دخل ادى الحرم امسكه عن التلبية ثم يبيت بذي طوي فاذا صلى الصبح اغتسل
ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومن لم يات على ذي طوي اغتسل من
مقدار ما بينهما وطوي بفتح الطاء مفعول قاله الاصمعي وهو احد ارباض مكة والذي علي
طريقه الطابق ممدود ومنبطه بعضهم بكسر الطاء وبعضهم بضمها **ص** وليس اذا وردوا وتولين
س هذه هي السنة الثانية وهو ان يخرج من محيط الثياب ويلبس اذا اراد او نعلين يريد
الرجل وفي البيان الاختيار له ان يحرم في ثوبين يتزر باحدهما ويصطليح بالآخر وهو ان يستلمه
ويخرج منكبيه الايمن ويأخذ طرف الثوب من تحت ابطه الايمن وطرفه الايسر من تحت ابطه
الايسر فيلقيه على منكبيه الايمن فان قصر حتى لا يشب الابعقده في قفاه ايتزر به قاله
في المدونة قال مالك وان لم يجد الحرم النعلين وهو ملي جاز له لبس الخفين اذا قطعها قطعا
اسفل من الكعبين كما في الحديث ولا ودية عليه سياقي بيان ذلك وبقبة احكامه على كلامه
الشيخ فيما ياتي ان الله تعالى **ص** وتقليد هدي ثم استعارة ثم ركعتان **س** يريد ان اراد
الاحرام رمعه هدي تطوع فان السنة في حقه ان يقده ثم يستعده ان كان مما يستعده يصلي
ركعتين عقبيه ثم يحرم ليقع الاحرام عقيب الركعتين ثم يدخل المسجد فيركع ويحرم اللحي **وهذا**
في هدي التطوع او هدي لما مضى واما هدي التمتع او العذران فلم يجب بعد ففتح هذا تطوعا
انتمى والتقليد تعليق بعد او نعلين في عتق الهدي وقيل من شي تثبت الارض وقيل منها اختار
ويجتنب الاوتار والاسعار ان يشق من الايسر وقيل من الايمن من نحو الرقبة الي الموحذه
والتحليل ان يكونها جلا لا سياقي ذلك مبينا في موضعه ان شاء الله تعالى وقوله وكل ذلك
واسع يريد من الترتيب الذي ذكره وهو تعدد التقليد ثم الاسعار ثم التحليل وقال بن رشد
والصواب تقدم التقليد على الاسعار لانها اذا اشعرت قد يتعد رتقليد هالما يجد فيه من
النفرة والي هذا الشار يقول ثم اسعار واما تاخير الركوع فهو من هب المدونة كما تقدم
ولما كان في المبسوط تقدم الركوع على التقليد والاسعار ونبه بقوله ركعتان علي ان
المستحب ان يكون الاحرام اثر نافلة ليكون له صلاة تحمسه فلو احرم عقيب فرض اجزا
وفي المذهب قول بعد ترجيح النافلة وقد اختلف في احرامه عليه السلام هل كان
نافلة او فريضة فقه بن يونس وهذه هي السنة الثالثة **ص** والعرض مجزئ

الوجه الثاني في صحة التطوع في الاحرام

او قول ان احرام من العقيقة سورة كذا في شرح ابن كثير

بغير ارادة الدابة فانية والا يجزئ ويستتر
فانية اخرى

الراكب اذا استوي والماشي اذا مشى **ش** قد تقدم رآه اذا احرم عقيب فرض اجزاه
عن ركعتي الاحرام واسار بقوله حرم اذا استوي الي ان الراكب لا يحرم حتى يستوي على الدابة
فاذا استوي عليها احرم ولا يتوقف ذلك على سير راحلته عليه المشهور وقال بن حبيب حرم
حتى يتبعث به راحلته وحجة المشهور ما في الموطا انه عليه السلام صلى في مسجد ذي الحليفة
فلما استوت به راحلته اهد وقال الآية حرم عقيب سلاما في اي داود قال سعيد
بن جبير قلت لعبد الله بن عباس عجت من اختلاف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في اهلاله
حين اوجب فقال اني لا علم للناس بذلك انما كانت منه عليه السلام حجة واحدة فن هناك
اختلفوا اخرج عليه السلام حاجا فلما صلى في مسجده بذي الحليفة اوجبه في مجلسه فاهل بالحج
حين فرغ من ركعتيه وسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
وراي ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على شرف البير اهل فادرك ذلك
اقوام فقالوا انما اهل حين علا على شرف البير ولنا الحديث المتقدم وهو معصود بالعلم من غيره
وغیره من السلف وقوله والماشي اذا مشى يريد انه اذا مشى متوجها للذهاب كما قال في المدو
والفرق بينه وبين الراكب ان الراكب لا يركب دابته في الغالب الا للسير والراحل يسعي
في حواجه فشرعه في الذهاب كاستوا الاحرام على الراحلة ذكره ابو عمران **فرمان**
الاول قال مالك في العتبية وكتاب بن المواز ويحرم الكري على ان يبيع للمكثري راحلته
بباب مسجد ذي الحليفة حتى يصلي ثم يركب وليس له ان يقول اذهب فاصلي ثم ارجع فاركب
يريد لان العرف كان جاريا بانه لا يركب الا بعد الصلاة **الثاني قال** في التبريات يعمل مستقبل القبلة
لا يهاجبه الداعي ابراهيم عليه السلام ولا يجيب احد اموالها يظهر عنه **مر** وتلبية وحده
لتخير حال وحسن صلاة **ش** هذه هي السنة الرابعة من سنن الاحرام وهي التلبية وانظر قوله
وحديث هذو من ثمار السنة التلبية او السنة التلبية ولومرة واحدة او التجدد
هو السنة كما قال في الجواهر والسنة الرابعة ان يجدد التلبية عند كل صعود وهبوط
وحدوث حادث وخلع الصلوات واذا سمع ملب الا ان هذا بعيد من لفظه وقوله وحديث
لتغير حال يريد كالصعود على شرف والهبوط في واد وغیره وملاقات اصحاب وخلع الصلا
كما ذكر في الجواهر **مر** وهذا كونه او للطواف خلاف **ش** اختلف في اي موضع يكف على التلبية فقال
في المدونة يقطعها حين يتهدى الطواف وقال في الرسالة فاذا دخل مكة امسك عن التلبية
وشهده بن بشير والي هذين اشار بقوله خلاف وظاهر كلام بن الحاجب ان قطعها عند روية
البيت هو المذهب وقال بن المواز ان كان من اهل الميقات قطعها او ابد الحرم وهذا اذا
كان احرامه حج فان كان بعرة مسددة فان لم يعل فمقتضى كل قول بعد ذلك فلا شيء عليه **ص**
وان تركت اوله فدمر ان طالع **ش** هكذا قال في المدونة ولقطعه قال بن القاسم وان توجه
من باب المسجد ناسيا للتلبية كان بنيته محرما فان ذكر من قريب لم يلاشي عليه وان تطاف
ذلك اولسيه حتى فرغ من حجه فليهرق دما عبد الحق وظاهر هذا الكلام انه اذا لم يذكر حتى
تطاول فرجع الي التلبية ان عليه الدم ولا يسقط رجوعه الي التلبية بعد ذلك خلاف
من لم ياولا ستر كرها انتهى وهذا ايا في علي قول اسهب فيمن ترك الحلو من الثنتين وقام

يعني انما التلبية والاحرام سنة وانما التلبية
تستغفر بها

ثم رجح ان رجوعه لا يسقط عنه ما ثبت من سجود السهو لانه تخلد في ذمته وقده
 فقد مر ذلك وذهب بن عتاب ورواه ابو عمران عن ابن لبابة الي انه اذا رجع ويلي فلا دم
 عليه **ص** وتوسط في علومه وفيها **س** يعني ان المحرم اذا لم يتوسط في صوته بين بين فلا
 يرفع رتقا عاليا يعقربه حلقه ولا يحقبه جدا بحيث لا يسمعه من يليه وهو قريب منه
 وهذا في حق الرجال واما النساء فالسنة في حقهن ان يسمع كل واحدة منهن نفسها فقط من
 غير رفع صوت بن عبد البر وجميعا على ذلك وقوله وفيها اي في التلبية فلا يلج فيها لان ذلك
 يؤدي الي الصبر وعقرا الحلق ولا يسكت حتي تقوته الصغيرة ولكن تارة وتارة قال مالك في
 المدونة ولا ينبغي للرجل ان يلي ولا يسكت وقد جعل الله لكل شي قدرا ولا بد لك سرف وحروج
 عما يتعلق بالنسب **فرع** ولا تكرر التلبية للمحب ولا للمحايض لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
 حين حاصت افعلي ما فعل الحاج غير ان لا تطو في البيت وقبسا على التسيح والذكر **و** دعا
 بعد سعي وان بالمسجد لرواح مصلي عرفة ومحرم مكة يلي بالمسجد **س** لما ذكر الخلاف في قطع التلبية
 هل بدخول مكة او بدخوله في الطواف اشار الي ان ذلك مغيبا بغاية وهو فراغه من السعي فاذا
 فرغ منه عاودها علي نحو ما تقدم وهذا صريح في عدم تلبيته في السعي كما روي محمد عن مالك
 وروي اشهب انه يعاودها اذا فرغ من طوافه فيلي عدة في السعي وقوله وان بالمسجد
 يريد المسجد الحرام ومثله مسجد مني لقوله مالك ولا ترفع الاصوات بالتلبية في شي من المساجد
 الا في المسجد الحرام ومسجد مني لانها مواضع الحج بخلاف غيرها قال ويلي الحاج والقارن في المسجد
 الحرام واهل مكة في التلبية كغيرهم من الناس بن الموار ويسمع نفسه ومن يليه في جميع المساجد
 غير المسجد الحرام ومسجد مني فليرفع صوته فيها قال اشهب في المجموعة ان ذلك يكثر فيهما
 ولا يشترط بك الملبى لانها مع موضع لذلك وقوله لرواح مصلي عرفة يريد ان يعاودها
 بعد السعي فانه لا يزال كذلك الي ان يروح الي المصلي بعرفة قال في المدونة فاذا فرغ
 من سعيه عاد الي التلبية فلا يقطعها حتي يروح يوم عرفة الي المسجد قال ابن القاسم يريد
 اذا رالت الشمس وراح يريد الصلاة وتقطع التلبية وبنت مالك علي هذا وعلينا ان نأيد
 لانه قال لا يلي الامام يوم عرفة علي المنبر ويكره بين طهراني خطبته ولم يوقت في تكبيره وقتا
 وكان مالك يقول قبل ذلك يقطع ان اراح الي الموقف وكان يقول يقطع اذا راعت الشمس ثم رجح
 فثبت علي ما ذكرناه انني حفذه ثلاثا روايات عن مالك في المدونة والذي ذكره الشيخ
 منها هو الذي رجح اليه مالك وبنت عليه ونظم بن الجلاب هذه الرواية فقال الا ان يكون احرم
 بالحج من عرفة فليحيي برمي حجرة العقبة وحكي القاضي عبد الوهاب في الاسراف رواية ان
 المحرم مطلقا يلي الي حجرة العقبة وحكي القاضي عبد الوهاب في الاسراف رواية ان المحرم
 مطلقا يلي الي حجرة العقبة وحكي القاضي عبد الوهاب استحسانها ابو الحسن اللخمي وحكي في
 الدخيرة قولين احدين عزاهما لمالك احدهما انه يلي الي ان يشرع في الصلاة فاذا فرغ
 منها قطع الثاني انه يلي حتي يفرغ من الوقوف قال لتكمل الاجابة فهداه ستة اقوال لكن
 ذكر بن محرز في تنبيهه عن ابي علي بن خلدون انه قال ان الثلاث روايات اي التي في المدونة
 ترجح الي قول واحد وقال ان رواحة الي المسجد ورواحه الي الموقف لا يكون الا بدخول

هذا هو الغرض من التلبية في السعي
 يعني بالجمع والجمع في التلبية

قال والصواب انها ترجع الي قولين لان رواج الناس الي الموقف بعد الصلاة في المسجد
فرع روي البايع عن مالك وقاله بن الموائ ان العبد اذا عتق بعد فاقة فاحرم بها
اهانه يلبي لان الاصرام لا يكون الا بتلبية ثم يقطعها مكانه وكذلك البصر اني سلم
وذكر عن ابن الماحي انهما يلبيان الي حجرة العقبة وقوله ومحرم مكة يلبي بالمسجد
يعني ان المحرم من مكة سواء كان من اهلها ام لا يلبي في المسجد ايضا وقد تقدم ان اهل
مكة في التلبية كغيرهم من الناس ولا يريد باهل مكة من كان منها فقط بل من انشا الحج منها
مطلقا كما تقدم قال في المدونة وحكم من افسد الحج في قطع التلبية وغيرها حكم من لم يه
نفسه **ص** ومعتمر الميقات وفات الحج للمحرم ومن الحجرة والتنعيم للبيوت **ش** اشار بهذا
الي ان الكلام السابق انما هو في حق من احرم الحج ونقادي عليه وامان احرم حجرة او احرم الحج
فثاته كحصر مرض او عدا وادرج وقت فتخل منه بعبدة فان الجواب يختلف فيه حسب
طول المدة وقصرها فان احرم من احد الميقات قطع التلبية اذا دخل بيوت مكة
لقرب المسافة قال في المدونة **من** اعتمر من ميقاته قطع التلبية اذا دخل الحرم ثم
لا يجا ودها وكذا من اتي وقد فاته الحج او احصر مرض حتى فاته الحج يقطع التلبية اذا
دخل او ابدل الحرم لان علم صار عمل عمرة ثم قال والذي يحرم بعبدة من عن ميقاته مثل
الحجامة او التنعيم يقطع اذا دخل بيوت مكة قلت له او المسجد الحرام قال او
المسجد الحرام كل ذلك واسع ولم تحسن بن الحاجب في مختصره سياق هذا المجل فانظره مع
ما ذكرناه عن المدونة **ص** وللطواف المشي والا قدم تقاد لم يعبده **ش** هذا يعطون علي المقد
اولا في قوله والسنة عند متصل اي والسنة للا حرام ثم قال وللطواف اي والسنة
للطواف والمجي الي ذلك الحصر على الارحاض وسوغ له ذلك فثم المعنى وذكر ان سنة اربع
هذه اولها فقول له والا اي وان لم يمشي بل ركب فالدم تقاد راي علي قادر كقول له نقالي وان
اساءتم فلها اي فعلها واحترق بقوله لم يعبده مما اذا عاده فانه ليسقط عنه الدم من
يوش ومن المدونة قال مالك ومن طاف بمحولا او راكباً سمحون يريد علي اعناق الرجال
فان كان من عذر احذاه وان كان من غير عذر راعاد الطواف بالبيت الا ان يكون رجوع
الي بلده فليهرق دماً بن يوش انما قال سمحون يريد علي اعناق الرجال لان الدواب
لا تدخل المسجد والحكم فيها ان نزل لا فرق بين ركوبه علي دابة او رجل وانما ابيع الطواف
راكباً للحدركا بحيث الصلاة راكباً للحدركا وانما قال وان كان لعذر عذر فليعد الا
ان يرجع الي بلده فلا نه اذا لم يرجع فلا ضرر في اعادته عليه واذا رجع الي بلده دخل
عليه ضرر في رجوعه فاربع له حجرة بالدم ولم يكن كمن لم يطف لانه قد طاف راكباً وقد
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكباً فلما فرغ من الطواف نزل عن راحلته وصلى
الركعتين ذكره عبد الوهاب انتهي وفي الموازية عدم الاجزاء وحله ابو الوليد البايع
علي مذهب المدونة قال ولا خلاف في اباخرة الركوب للحدركا ولا يشترط فيه عدم القدرة
بالكلية بل يكفي المرح الذي يسبق معه المشي **ص** وتقبيل حجر بغم اوله **ش** هذه السنة
الثانية من سنن الطواف وهي تقبيل الحجر الاسود لما ورد من تقبيله عن النبي صلى الله

اروخه رنيل سور
بغض ان تكبج المسجد
والله اعلم

عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم وأظهر قوله بفم فانه حشوا فائدة فيه اذ لا
يكون تقبيل بغير فم وعبارة الاصحاب استلام الحجر بفيه صحيحة لان الاستلام يكون باليد
والفم وغيرها ولكن الشيخ رحمه الله اذ ذكره ليرتب عليه ما بعده وقوله اوله اي اول الطواف
هكذا قال في المدونة وقال فيها في اول كل شوط بعد ذلك ان شاء استلم وان شاء نزل قال في
المدونة ولا بأس باستلامه بغير طواف وفي المختصر ليس ذلك من شأن الناس لكن لا بأس به
الباق ومن سنة استلامه الطهارة يريد لانه كالجزء من الطواف الذي الطهارة شرط فيه
ص وفي الصوت قولان **ع** قال بن وضاح وغيره يصنع فاه عليه من غير صوت والصوت انما
يكون في قبلة الاستئذان وقال ابو عمران هذا ضيق يعني فلا فرق بين الصوت وغيره قال
لان من قبل جنرا ومصفا وصيا لا يقال انه قصد الاستئذان وانما يكون الصوت من التقا
الاعضاء **ص** وللذمة غير بيد ثم عود ووضعها على فيه ثم كبر **ع** اي وان لم يقدر على تقبيل
الحجر للذمة مثله بيده فان لم يقدر فبعود او نحوه والى هذا الترتيب اشار بقوله ثم عود اي
فلا يستلم بيده مع القدرة على تقبيله ولا يعود مع القدرة على استلامه بيده قال ثم
يستطع شيئا من ذلك كبر ومضي وهو معني قوله ثم كبر اي ثم كبر ومضي على طوافه عند عدمه
القدرة على استلامه بشي مما ذكرناه هل اذا استلم بيده او بعود يقبلها او لا مذهب المدونة
عدم التقبيل واليه اشار بقوله ووضعها على فيه يعني من غير تقبيل خلافا لما في الموازية
قال في المدونة فاذا دخل المسجد فقلبه ان يبدى باستلام الحجر الاسود بفيه ان قدر
والامس به بيده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وفي الاستذكار يقبل بيده او لا ثم يضعها
على الحجر الاسود فان لم يصل كبرا اذا حاذاه ولا يرفع يده ثم يمضي بطواف ولا يفت وكلما
مر به فان شاء استلم او ترك ولا يقبل بفيه الركن اليماني ولكنه يستلم بيده ثم يضعها
على فيه من غير تقبيل وقال في الموازية يقبلها ثم قال في المدونة فان لم يستطع لرحام
الناس كبر ومضي وكلما مر به في طواف واجب او تطوع فان شاء استلم وان شاء ترك ولا
يدع التكبير كلما حاذاهما في طواف واجب او تطوع ولا يستلم الركنين الذين يليان الحجر بيده
ولا يقبلهما ولا يكبر اذا حاذاهما وقوله وللذمة بغير بيد فيه تقدم ثم وتأخير وهو معطوف على
قوله بغير والتقدم وتقبيل حجر بغير اي مع الاستطاعة وليس بيد لاجل الذمة **ص** والدعا
بلا حد **ع** هذه السنة الثالثة وقوله بلا حد هو كقوله في الجواهر ليس بمحدود وقال
بن حبيب يقول عند ابتداء الطواف بسم الله والله اكبر اللهم ايانا بك وبضد بكتنا بك
ووفقا بعهدك واتباعا لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما ينزل منزلة ذلك الذكر والشيخ
والاحلالة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي النوادر قال بن حبيب اذا دخلت مكة فات
المسجد ولا يعرج على شيء دونه فاذا وقعت على باب بني شيبه ونظرت الى البيت رفعت
يديك وقلت اللهم انت السلام واليك السلام خيرا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تشريفا
وتعظيما وتكديما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من حج اليه او اعتمر تشريفا وتعظيما
قال ويقال عند استلام الركن بسم الله ثم ذكر ما تقدم عن ابن حبيب مما نقلناه عن ابنه
ذكر فيه عوض قوله واتباعا لسنة نبيك محمد الى اخره فقال تقدم بيا بما جاء به محمد نبيك

اول الحزب

قال ويستحب من الدعاء حينئذ ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ووفنا
عذاب النار اللهم اليك بسط يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فأقبل مسيلتي وأقبل عثرتي
ابن حبيب وان قلت لا اله الا الله والله أكبر **حسن** ومنه رجل في الثلاثة الأولى ولو
مريضاً وصيباً حملاً ولذمة الطاقة **ش** هذه السنة الرابعة والأصل فيها ما في أي داود
قال بن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد هتتم
حي يتررب ولغو منها شراً فاطلع الله نبيه علي ذلك فامرهم ان يرملوا الاشواط الثلاثة
ولم يامرهم بذلك في الاشواط كلها اتقوا عليهم فلما راوهم قالوا هولاء الذين ذكركم ان النبي قد
نهكتم ها ولا احل منكم فكان السبب في الدمل في حقه صلى الله عليه وسلم وحق اصحابه رضوان
الله عليهم اظهرهم القوة المشركين وخرج مالك وعن جابر بن عبد الله قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة اشواط قال في المعطاة وذلك الذي
لم يزل عليه اهد العلم سبله في الجوهري والرمل ان يمشي في مشيه وثباته يهرم مكبيه
وليس بالوثب الشديد واحترق بقوله رجل من المرأة لانه لا يشرع في حق النساء بن عبد البر
واجمعوا على انه لا رمل على النساء في طوافهن ولا هرولة في سبعين وقوله ولو من رمل او صباً
قال في الجواهر ولو طيف بالمريض الذي لا يقدر على الطواف بنفسه او بالصبي فالمريض
في الموضع انه يرمل به وفي الصبي قولان حكاهما ابو الحسن النخعي في المريض انتهى ونصر ما في
المتنصرة واختلف في المريض يطاف به محملاً فقال محمد يرمل به وقال بن القاسم لا يرمل بالصبي
اذا طيف به محملاً ولا يصح يرمل به **قلت** وهو مذاهب المدونة قال ابو الحسن النخعي وعلي
قول بن القاسم لا يرمل بالمريض وهو احسن فيه وفي الصبي لان السنة وردت في ذلك
فمن كان صحيحاً ليري فوته والمريض وان طيف به محملاً خارج عن ذلك انتهى ونسب بن اشد
القول في المريض بعد الدمل لابن القاسم وقوله ولذمة الطاقة يعني ان الطائف اذا لم
يستطع ان يرمل يعني وسعه من ذلك قال في المدونة وان روجم في الدمل ولم يجد مسلكاً
رمل بقدر طاقتة **شبه** هذا الذي ذكرناه حكم طواف القدوم في الدمل قال في الجواهر
وفي شرعيته في طواف الافاضة للراهم وفي طواف القدوم من احرم من التعميم وشبهه
خلاف انتهى ومذهب مالك في المدونة انهم يرملون بذلك على سبيل الاستحباب وقال بن كنانة
وبن نافع حكمهم في ذلك حكم من طاف للقدوم وسياقي ذلك في كلام الشيخ بعد هذا اقال بعض
الاشياخ الرمل بالنسبة الى الطائفتين ثلاثة اقسام قسم يرملون باتفاق وهم المحرمون
من الواقيت وقسم لا يرملون باتفاق وهم النساء والمتطوع بالطواف والطائف للوداع
وقسم اختلف في رملهم وهم المحرمون من الجعرانة والتعميم والمراهقون والصبي والمريض
والمحرم من مكة **فروع** فان تركه من امر به فلا امر عليه علي المشهور قال في المدونة
وهو خفيف وكان مالك يقول عليه السلام ثم رجع وقال لا امر عليه بن رشد وهذا بناء على انه
استحب بالاول على انه سنة وحكي عنه عن ابن عبد الحكم انه يعيد ما لم يفت وعنه شهاب يعيد
مادام مكة فان فات اهدي قال المشهور لا يجب بتركه شيء كالتاسي في الاربعين الاخيرة
واذا اقلنا بالاعادة ففعله في الاربعين الاخيرة لم يحز كمن قرأ في آخر ركعات الصلاة

المشركين

ص وللشيء تقبيل الحجر **ص** اي والسنة للشيء تقبيل الحجر الاسود يريد اذا وزغ من الطواف
وركعتيه وحزج واهب الي السعي استلمه عند حذوجه قال في المدونة ولم يجد مالك
من اي باب يخرج قال سجد والناس يستحبون الخروج من باب الصفا لانه اقرب **ص**
ورقيه عليهما كفاة ان خلا **ص** السنة الثانية من سن السعي ان تزي علي الصفا والمروة
قال في المدونة وليستحب ان يصعد منه ومن المروة اعلاها حيث يري الكعبة منه
ولا يحبني ان يدعوا قاعدا عليهما الا من علة ويقف النساء ايضا الا من بها ضعف او علة
ويقفن اسفلها وليس عليهن ان يصعدن الا ان يخلوا فيصعدن افضل لمن ولا يجد مالك
في الدعاء علي الصفا والمروة حدا ولا لطول القيام وقتا واستحب المكث عليهما في الدعاء وان
رفع يديه عليهما وفي الوقوف بعرفة مرفعا خفيفا وتركه الرفع في كل شيء احب الي مالك
الا في ابتداء الصلاة فانه يرفع يديه في حجب الناحية الي الصفا فارتفعت عليه حيث تزي البيت
وانت قائم فارفع يديك حد ومنكبيك ويطوئهما الي الارض ثم تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر
كبرا والحمد لله كثيرا ثم تقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شيء
قدير ثم تدعوا ما استطعت ثم ترجع فتكبر ثلاثا وتقلده مرة كما ذكرناه ثم تدعوا ثم تعيد
التكبير والتلهيل والتحميد ثم تدعوا تفعل ذلك سبع مرات فيكون احدي وعشرين تكبيرة
وسبع تلهيلات والدعاء بين ذلك ولا بدع الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
كله مروى وليس بلازم ومن شاء زاد او نقص او دعي بما امكنه ابو محمد وروى ذلك عن ابن
عمر وخيرة بن حبيب ثم يفعل علي المروة كما فعلت علي الصفا هكذا تفعل في كل وقف حتى
تتم سبعة اشواط وذلك ثمان وثلاثون ركعة علي الصفا واربع علي المروة **ص**
واسراع بين الاحضرين فوق الدمل ودعا **ص** السنة الثالثة الاسراع بين الميدين
الاحضرين يريد للرجال دون النساء قال ابو اسحق وهو مرسلة اخضر ملصق بركن المسجد فاذا
انتهى اليه سعا سعيها هو شد من الدمل حول البيت حتى يخرج من رطن المسيل الي ميل اخضر
هناك ثم يعود الي الهية وهذا معني قوله فوق الدمل وقوله ودعا هي السنة الرابعة قال
في المدونة ولم يجد مالك في الدعاء علي الصفا والمروة حدا ولا لطول القيام وقتا وقد تقدم
وتقدم ايضا ما نقلناه عن بن حبيب فوق هذا **ص** وفي سنة ركعتي للطواف او وجوبها
تردد **ص** اتفق المذهب علي عدم ركعتيها ولا خلاف في مشروعيتهما واختلف هل هما واجبتان
علي الاطلاق واليه نفي ابو الوليد البايجي اوها سنة علي الاطلاق واليه نفي القاضي عبد الوهاب
والي ذلك اشار بالتردد وذهب الشيخ ابو بكر البهري وابو الوليد بن رشد الي ان حكمهما
حكم الطواف في الوجوب والندب **ص** وندبا كالاحرام بالكافرون والاخلاص والمقام **ص**
اي وندب ان يقرأ في ركعتي الطواف والاحرام بقدر ما يحيا الكافرون وقوله هو الله احد
هكذا نقل بن يونس عن ابن حبيب ونقله ايضا غيره البايجي وغيره والا فضل ان يركعها
اي ركعتي الطواف في المقام بن عبد البر وان لم يكن في تيسر من المسجد ما خلا الحجر وزاد
غيره والبيت وظهرة ولا بد في كلامه من حذف ومعناه ما ذكرناه وقوله بالمقام معطوف
علي قوله بالكافرون اي وندبا بالمقام والبا فيه للظرفية وفي الاول للتقدمة **ص** ودعا

بالمستلزم الحجر واليما في بعد الاول **ش** يعني ومما يندب ايضا الدعا بالمستلزم سند ويستحب
له اذا اذعن من طوافه ودعا به ان يقف بالمستلزم للدعا قال مالك وذاك واسع والمستلزم
ما بين الركن والباب ويعني بالمستلزم انه يعنى ويلج فيه للدعا قال مالك ويقال له المستلزم
ايضا ولا بأس ان يعنى ويقف به ولا يتعلق باستار الكعبة ولا يول ظهره ويستقبل البيت
عند دعا به وكان بن عباس رضي الله عنهما يديهما منه ولا يلصق به وفي ابي داود كان
بن عمر رضي الله عنهما يصنع صخرة ووجهه وذي راعيه وكفيه ويبسطهما ثم يقول هكذا رايته
عليه السلام يفعل وقوله واستلام الحجر اى ومما يندب ايضا استلام الحجر الاسود
والركن اليماني في اول كل شوط بعد الشوط الاول واما قال بعد الاول لما تقدم ان استلامها
في اول الشوط الاول من اسنن الطواف واما في اول كل شوط مما عدا الا فمستحب كما قاله
عليه في الجواهر وغيرها وكلام بن الحبيب يوم ان استلامها في اول كل شوط سنة وليس كذلك
بل المعروف ما ذكره الشيخ هنا وهو ظاهر المدونة **ص** واقتصر على تلبية الرسول **ش** اي ومما
يستحب ايضا الاقتصار على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك
ليبيك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك قال مالك والاقتصر عليها افضل وحكي عنه
في الاستدكار كراهة قال وروي عنه انه قال لا بأس ان يزيد فيها ما كان بن عمر يزيد
اشتب ولا بأس عليه ان زاد على ذلك فقد زاد عمر ليبيك والنعم والفضل الحسن ليبيك
مر هو بامتك ومر عوذا ليبيك وزاد بن عمر ليبيك ليبيك وسعدك والخير بيدك ليبيك
والدعاء اليك والعهد وهذه الزيادة التي اشار اليها مالك **تبيين** اختلف في معنى التلبية
فذكر الشيخ وصاحب الخير فيها سبعة اقوال **الاول** الاجابة اى اجابة بعد اجابة
الثاني اللزوم اى انا مقيم على طاعتك وامر لك من قولك لب بالمكان اذا اقام به **الثالث** الخلة
من قولك امرأة لبة اذا كانت تحب ولدها **الرابع** الاخلاص اى اخلاص لك من قولك لب الطعام
ولبا به **الخامس** الخضوع من قولك انقلب بين يديك اى خاضع **السادس** ان معني ليبيك اتجاها
اليك اى توجه من قولك داري قلب دار فلان اى توجهها **السابع** من الالباب وهو القرب
وحكم القاضي في تنبيهاته والمذري بعض هذه الاقوال ونسبت هذه اللفظة فصد التثنية
الدائم اى انا مقيم على طاعتك ابدًا كما قال تعالى فارح البصر كرتين اى ارجعه دائما فلا تزي
في السما شوقا والقي في جهنم اى القى بعد القى لان التثنية اول مراتب التكرار قدل بها
عليه وتخليه حنانيك ودوا ليك اى هب لنا منك رحمة بعد رحمة اومع رحمة ولك دولة
بعد دولة ومذهب يونس انه اسم مفرد قلت الفه يا نحو عليك ولديك ومذهب سيبويه
والجماعة انه تشبيه قال صاحب الطراز ويروي ان الشيخ سفيان لم يفتح الهزة على تقدير
تفعل ذلك لان الحمد لك وبكسرها على معني الاخبار نبوت المحامد لله واستنجه محمد بن الحسن
لانه ثناء والاول تعليل والدعاء المسئلة يقال بفتح الراء المد وتقصرها مع الضم وحكي
ابوا على الفتح والقصر **ص** ودخول مكة تبارا والبيت **ش** اى ومما يستحب ايضا دخول مكة
سرفها الله تعالى تبارا ودخول الكعبة قال في المدونة عن مالك ومن اتي مكة لسيا
فواسع له ان يدخل واستحب له ان يدخل تبارا انتهى وقد تقدم ما رواه البخاري عن ابن عمر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوي حتى اصبح ثم دخل مكة واستحب ما لك
 للمرأة اذا دخلت نهارا ان تؤخر الطواف فان طافت فلا شيء عليها المجني قال محمد ان جابعد
 العصر احب اليه ان يقيم بذي طوي حتى يمسي ليصل بين طوافه وركوعه وسعيه فان دخل
 ولا بأس ان يؤخر الطواف وان طاف احز الركون والسعي حتى يعرب الشمس فيركع ويسعي ان كان
 يظهر واحد فان اقتصر فمقنع وصوة تؤمن واعاد الطواف والسعي ان كان بمكة وان خرج
 ونبأ عنه يهدي ويقدم المعزب على ركعتي الطواف قال وقال ابو مصعب ذلك واسع
 ثم قال ويختلف اذا اتي بعد صلاة الصبح فعلى قوله ما لك يؤخر المدحول حتى يطلع الشمس فان
 دخل امسك عن الطواف وعليه قول مطر بن عبد حميد ويطوف ويركع لانه جوف الركون للطواف
 بعد الصبح ما لم يسفر وذكره في النوادر عن محمد بن الموان عن مالك قال سئل وليست
 دخول البيت لعلة عليه الصلاة والسلام ذلك **ص** ومن كذا المدي والمسيح من باب بني سبيكة
 وخرج من كذا **ش** اي وليست دخول مكة من كذا المدينة التي باعلام مكة ودخول المسجد
 الحرام من باب بني سبيكة واذا اخرج منها خرج من كذا اي التي باسفل مكة قال بن يونس من المدنة
 عن مالك واحب الي الحاج ان يدخل مكة من كذا اي من طريق المدينة منه دخل النبي عليه
 السلام وذلك واسع وقال بن جيب ودخل النبي عليه السلام المسجد من باب بني سبيكة وخرج اليه
 المدينة من باب بني سهم بن الموان وكان بن عمر رضي الله عنهما يدخل مكة من عقبة كذا ويخرج من
 كذا فاني دخل منها هي الصغرى التي باعلام مكة التي يهبط منها الي الابطح والمقبرة تحتها عند
 سيارك وانت تاد منها فاذا نزلت اخذت كما انت الي المسجد قال وعقبة كذا التي خرج منها
 هي الوسطى التي باسفل مكة قال ومن دخل من السغرى وخرج من العليا فلا يخرج ابن الفاكها في
 كذا بفتح الكاف والمداي التي باعلام مكة قال ولما سمعنا الاسود ولا بعد فيه منع الصرف
 اذا حمل على البقعة اذ هو علم على المكان المخصوص المعروف والشيبة الطريق المعروف بين
 الجبلين والسنة السغرى اي التي خرج منها المعروف فيها كذا بالضم والعصر قال تقي الدين
 بن دقيق العيد رحمه الله وتم موضع اخر يقال له كذا بضم الكاف وفتح الدال وتذكر
 البراء وليس هو السغرى التي وظاهر كلام بن شاس وبن راشد انها السغرى لانها ضبطها بهذا
 الضبط بن عبد السلام كذا الاول مفتوح الكاف معدود ومهموز غير منصرف لانه علم والثاني
 مهموز الكاف مؤن منصرف هكذا ضبط الجمهور وهو الصحيح وقال بعضهم بالعكس وقولهم
 اي لمن اتي من طريق المدينة وليس المراد قصره على اهل المدينة فقط كما يتوهم من لفظهم
 وقد تقدم ذلك في المدونة مبينا وانظر هذا مع قول بن الفاكها في شرح الرسالة والمشهور
 المعروف استحباب الدخول من كذا كما ذكر المصنف وان لم يكن طريق الدخول الى مكة فيخرج
 عليها وقيل انما دخل النبي صلى الله عليه وسلم منها لانها على طريقه فلا يستحب لمن ليست على طريقه
 قال ولا أعلم هذا الخلاف في من ههنا **ص** وركوعه للطواف بعد المعزب قبل تنقله وبالمسجد
ش يريد انه يستحب لمن طاف قبل المعزب ان يصلي المعزب قبل ركعتي الطواف **وهـ** كذا
 روي عن مالك فاذا صلى المعزب بدأ بركعتي الطواف قبل ان يتنقل وروي عن مالك
 ايضا في العتبية انه مخير فان شارك للطواف او صلى المعزب بن رعد والظاهر تعجيله

الركعتين لا يضالهما واسرها خفيف لا يعزته بفعلها فضيلة اول الوقت ومما يستحب ايضا
 اتباعها في المسجد الحرام بعد عليه الباقي وفي الموازية ان حانت الصلاة وهو في منزله
 ارجو ان يجزيه ان يصلحها في منزله وفي الموازية في موضع اخر قال مالك وان طاف للأفاضة
 بعد الصبح فاحب البناء ان لا ينصرف حتى يركع الركعتين في المسجد او مكة **ص** ومن محرم من كان
 لتعظيمه او بالأفاضة لم يراه لا تطوع ووداع **ش** يريد ان المحرم من التعظيم والمعبادة او الطائفة
 للأفاضة اذا كان مرافقا يستحب لهم الرمل وهو مذهب المدونة وقد سبق ذلك عند قوله
 ومن رجل وقال بن كنانة وابن نافع حكيم في ذلك حكم من طاف للعدوم وقوله لا تطوع ووداع
 اي فلا يرمل فيهما وقد تقدم وان الطائفتين بالسببة الى الرمل ثلاثة اقسام قسم يرملون
 بلا خلاف وهم الطائفتان للوداع او تطوعا والنساء وقسم اختلف فيهم وهم المحرم من الحجارة
 او التعظيم والمراحم والصبي والمريض والمحرم من مكة مكيا او غيره **ص** وكثرة شرب تارة من
 ونقله **ش** هكذا حكى في الدخيرة وغيرها عن ابن جبيب قال يستحب الاكثار من شرب تارة من زمزم
 والوضوء به ما قام بمكة قال ابن عباس وليقل اذا شرب اللهم اني اسألك علما نافعاً وسقياً
 من كل داء وهو ما شرب له وقد جعله الله تعالى لسماعيل ولأنه هاجر طعماً وشرباً واستحب نقله
 من مكة الى غيرها من بلاد المسلمين **ص** وللسعي شروط الصلاة **ش** يعني ويستحب للسعي شروط
 الصلاة من الطهارة وسنن العورة واما استقبال القبلة فلا اذ هو غير ممكن فيه وقد
 استحبنا ذلك الوصول ان تقض وضوءه ويبي فان لم يتوضأ فلا شيء عليه وكذا ان اصابه حقن
 فانه يتوضأ ويبي وجعل في الدخيرة الطهارة سنة منه قال وقال سند يستحب الوضوء
 والطهارة لا يضالها بالطواف كخطبة العبد قال مالك في الكتاب والاصد فيه قوله عليه
 السلام في الحجيج لعائشة رضي الله عنها لما حاصت اقضى ما يقضى الحاج عثران لا تطوف في
 بالبيت فحصى الطهارة بالطواف **ص** وخطبة بعد ظهر السابع بمكة واحدة تجوز بالمناسكة
 وحز وجهه لم يقد ر ما يدرك بها الظهر وبياته بها وسيرة لعرفة بعد الطلوع ونزوله
 بمنزلة **ش** المنبر في خطبة راجع الى الحج ولا خلاف ان خطبة ثلاثا راي الاولي بما ذكرهنا
 ويعني بذلك ان الامام في اليوم السابع من ذي الحجة يحطب في المسجد الحرام خطبة يرشد الناس
 فيها الى مناسكهم وهو ما يصيرون في حوزهم الى منى وصلاتهم بها الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ومبينهم بها ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبحها يعني وعدها هي عرفة اذا اطلقت
 الشمس وهو مراد به بعد الطلوع ويحرمهم على النزول بمنزلة وقوله بعد ظهر السابع يسجد الى
 انما تكون بعد الصلاة كخطبة العيد لا قبلها وان وقعها بعد الزوال وهو المشهور
 وقال ابن ابي زيد وابن يونس وغيرهما عن ابن الموان وقوله واحدة اثارة منة
 الى ان الامام لا يجلس في وسطها وهذا هو المشهور وروي بن جبيب عن مطرف وبن
 الماحضون انه يجلس في وسطها ويفتحها بالكبير كخطبة العيد ويكبر في خلالها وكذلك
 حطب الحج كلها قال في المدخيرة عن سند وهو موافق لمدونة وقوله وخطبة هو من فوع
 عطف على فاعل ندب وكذا قوله وحز وجهه وبياته وسيرة ونزوله بمنزلة وذلك واضح
ص وخطبتان بعد الزوال **ش** هو ايضا معطوف على ما قبله وقد اشأ بهذا الكلام الى

ما بقي من خطب الحج وهو خطبة يوم عرفة وخطبة الحادي عشر بمكة فاما خطبة عرفة فلا
 خلاف انه يجلس في وسطها ويعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ودفنهم ومبیتهم
 بزدلفة وصلاتهم بها ووقوفهم بالمسعى والحرام والدفع منه ورمي جمرة العقبة والحلق
 والتقصير والحز وطواف الافصة والمشهور وهو مذهب المدونة انها بعد الزوال وحكي
 التوشى الاجزاء وقت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعدة وفي النوادر عن ابن حبيب خطب
 بعد الزوال او قبله بيسير وقد رما تنزع الخطبة وقد زالت الشمس بن ابي ريد وفيه
 نظر لان ابن حبيب قال اذا زالت الشمس فخرج الى مسجد عرفة وقال هنا خطب بمقدار ان
 تزول الشمس بعد الخطبة وقال يودن ان اجلس في الخطبة والاذان لا يجب الا بعد الزوال
 وقال اشبه لا تجزئ الخطبة قبل الزوال ولبعد هذا الا ان يكون قد صلى اي بعد الزوال
 فلا اعادة واما خطبة الحادي عشر بمكة وهو اول يوم من ايام الرمي فالمشهور انه لا يجلس
 فيها وقد تقدم ما رواه ابن حبيب عن مطرف بن الماحضون ان خطب الحج كلها يجلس في وسطها ويعلم
 الناس فيها حكم مبیتهم بمكة وكيفية الرمي وما يلزمهم بركه او بعضه وحكم التاخير والتجيل
 في يومين وحكم تجييل الافصة والسعة في تأخيرها الى غير ذلك **ص** ثم اذن وجع بين الظهرين
 اثر الزوال ودعا وتضرع للغد وب **ش** اختلف من يودن في كتاب الصلاة من المدونة يودن
 المودن بعد فراغ الامام من خطبتيه واليه اشار الشيخ بقوله ثم اذن بعد فراغ الخطبة وفي ما
 الحج الثاني من المدونة ايضا ان شاذن في الخطبة او بعد فراغها وقيل يودن في اخر الخطبة
 حتى يكون فراغه من الاذان مع فراغ الامام من الخطبة وحكي ذلك في الاكمال عن مالك وذكر
 في تهذيب الطالب انما في المدونة ليس باختلاف قوله وما في الصلاة يريد به انه
 مستحب وخبره في كتاب الحج يريد به ان ذلك واسع وفي الواضحة يودن اذا جلس الامام
 بين خطبتيه وفي الاكمال قول خاص وفي الاكمال قول خاص عن مالك ان الاذان قبل الخطبة في
 جلوس الامام على المنبر كالمجعة وقوله بين الظهرين اي الظهر والعصر بعرفة بن يونس قال
 مالك في المدونة واذا زالت الشمس خطب الامام بعرفة ثم جمع بين الظهر والعصر باذانين
 واقامتين بن حبيب وروي عن النبي عليه السلام باذان واقامتين وكذا في كتابه واليه الاية
 من الصلاة ولهذا اخذ بن الماحضون وقاله القاسم وسالم بن الموان قال مالك ومن صلى في
 رحله كفته الاقامة لكل صلاة ومن فاته ان يجمع بين الصلاتين بعرفة مع الامام وهو
 قوي على ذلك فليجمع بينهما في رحله اذا زالت الشمس ويتبع في ذلك السنة بن حبيب لا ينبغي
 لاحد ترك جمع الصلاتين بعرفة مع الامام والصلوات في ذلك سوية ولو اختلفت جمعة
 وقوله ودعا وتضرع للغد يعني فاذا المذبح من الصلاة بها قام داعيا متضرعا اليه
 عزوب الشمس فاذا عزبت دفع هكذا ورد عنه عليه السلام وذلك واضح ويستحب الطويل
 من ذلك لقوله عليه السلام افضل الدعاء دعاء يوم عرفة وفي مسلم قال عليه السلام ما من
 يوم اكثر من ان يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة الحديث ولا يريد خصوصية
 الدعاء بل وكذا في التبيح والتجديد والتهديل والتكبير والصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه
 وسلم والدعاء لنفسك ولا تؤتيك بن حبيب واذا اسالت فابسط يدك واذا اوهبت واستغفرت

وتنصرعت فحولها فلا يزال كذلك مستقبل القبلة بالحشوع والتضرع والمواضع إلى القبر
مر ووقوفه بوضو وركوبه به ثم قيام لا لتعب **ش** إنما استجب له أن يفت متوضيا ليكون في هذا
المشهد العظيم على أكل الحالات وأما كون الركوب أفضل فلا نه عليه السلام وقف كذلك ولأنه
اعون على مواصلة الدعاء وأقوي على فعل الطاعة اللهم إلا أن يحصل مسقة في الوقوف على الدائم
لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن أنس أن ظهور الدواب كراشي وقوله ثم القيام أي أن القيام
أفضل من الجلوس إلا أن يحصل له تعب فلا بأس بالجلوس **مر** وصلاته بمزدلفة العائدين وبياته
بها فانه لم ينزل فالدم **ش** قال في المدونة ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس ولم تكن به عليه
ولا بدايته وهو يسير سيرا ناس فلا يصلي المغرب والعشاء إلا بالمزدلفة فان صلى قبلها أعاد
إذا أتاه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة أمانة قال مالك في العتبية وأداني
المزدلفة فلا بأس أن يبدأ الخط الرجل الخفيف قبل الصلاة وأما المحامل والنذر وأمل فلا يركب
ذلك وليبدأ بالصلاة ثم يحيط قال استميط خط رجل من أي المزدلفة قبل أن يصلي المغرب
أحب إلى ما لم يضطر إلى ذلك غيره ذلك من ثقل دابته وكثرة فأن أصلي المغرب خط رجله أن
قبل صلاة العشاء وان لم يكن بدايته ثقل لان ذلك قريب لا تغاوت فيه بين الصلاتين ولا
يتعشى قبل المغرب وان خفف عشاءه وليصليها ثم يتعشى قبل صلاة العشاء ان كان عشاءه خفيفا وان
كان فيه طول فليؤخره حتى يصلي العشاء أحب إلى وفي الموطأ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
بها ثم أتاه كل اشنان بجيرة في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئا وروي
به مسعود لما نزل بالمزدلفة صلى الله عليه بهم المغرب ثم وصفوا رجالهم وتعشوا ثم صلى العشاء وانظر
كيف جعل هذا مستحبا وهو لو صلى المغرب والعشاء قبل أن يتأهلا بالمزدلفة أعاد كما ذكر في المدونة
الأن الاعادة استحباب عند من القاسم خلا قال ابن حبيب في الاعادة ابدانته في الدخيرة
وقوله وبياته بها أي بالمزدلفة لا خلاف ان السنة النزول بها والمبيت بها فان لم ينزل بها
فعلية الدم على الأشهر خلا فالعبد الملك بن الماحشون قال في المدونة ومن مر بالمزدلفة
مارا ولم ينزل بها فعلية الدم وان نزل بها ثم دفع منها في أول الليل أو في وسطه أو في
أخذه وترك الوقوف مع الإمام اجزا ولا دم عليه ابن رشد اختلف عن مالك في القدر المستحق
من الزمان بالمزدلفة هل هو الليل كله أو قبل زواله على ثلاثة أقوال حكاه ابن
حويز منداد انتهى وقال الباغي العرض من المبيت بها النزول فيها والمقام مقدار ما يري
انه مقام وعلى هذا فلا يكتفى في ذلك اناحة البعير من غير أن يحيط عنه ما عليه وانظر
قوله وبياته بها وكيف عطفه على المستحب وقد حكى القراني في حديثه واطنه في كلامه
ان النزول بها واجب على المشهور اللهم إلا أن يريد بذلك أن الزايد على ما يسقط به الدم
مستحب فيستقيم **مر** وجع وقصر الأهلها كني وعرفة **ش** يعني انه يصلي بمزدلفة العائدين
جمعاً ويقصر العشاء الاحقة وهو مرادة بقوله وقصر اذا المغرب لا يقصر إلا ان يكون من أهل
مزدلفة فيتم العشاء وقد تقدم ان القصر هنا للسنة اذ ليس بحسافة القصر في حق المكي
وكثرة وهكذا الحكم في مني وعرفة من الجمع والقصر إلا ان يكون من أهلها وحاصل ما ذكره
ان أهل كل موضع يتمون به ويقصرون فيها عداها فاهل مكة يقصرون بمكة وعرفة

نظم النجوم
وسمى من الجواهر
التي تظهر في
السموات

والمدد دلفة واهدمني يتون بها ويقصرون بمزدلفة وعرفة واهدمزدلفة يتون بها
 بها ويقصرون بعرفة ومني واهل عرفة يتون بها ويقصرون بمني ومن دلفة وكلهم خلا
 المكي ويقصرون بمكة **ص** وان عجز فبعد الشفق ان تقدم مع الامام والا فكل لوقته وان قدمنا
 عليه اعادها **ش** يعني ان ما تقدم من استجاب صلاته بمزدلفة العشاءين خاص بالقادر
 على السير مع الناس كما قال في المدونة ومن لم يكن به علة ولا بدايته وهو يسير بسير الناس
 الي احرة واما العاجز عن ذلك فانه يصليهما بعد الشفق حيث كان من الاماكن قال في المدونة
 واما من به علة او بدايته فلم يستطع المشي مع الناس اهل حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينهما حيث كان
 واجزاه وقوله ان تقدم مع الامام هكذا اقتيد في المدونة لانه ساقها عقب قوله ومن دفع حين
 دفع الامام الي احرة ما ذكرنا بواسحاق ولم يقل انه يصلي كل صلاة لوقتها لان السنة فحين وقف مع
 الامام ودفع بدفعه ان يجمع بين الصلاتين في اول وقت الصلاة الثانية وقيل ان طمع ان
 يدرك المزدلفة فيما بينه وبين ثلث الليل احز الصلاة اليها وان لم يطمع ان يدرك صلى حيث
 هو كل صلاة لوقتها هذا نقل بواسحاق في كتابه لكن المعنى انما هي هذا التفصيل هكذا
 عن بن القاسم في حق من لم يقف مع الامام وهكذا في النوادر وهو ظاهر ما نقله عنه بن محرز
 وقوله والا اي وان لم يتقدم مع الامام صلى كل صلاة لوقته قال في النوادر عن ابن الموان
 اما من وقف بعد الامام فليصل كل صلاة لوقتها وقال بن القاسم ان طمع هذا ان يبلغ مكة
 في ثلث الليل وحز الصلاتين والاصل كل صلاة لوقتها وقال ايضا يصلي كل صلاة في وقتها
 الا ان يجعله السير فيجمع بينهما انتهى وظاهر هذا القول الاخير طمع ان يدرك قبل خروج الوقت
 ام لا كن وقف مع الامام وهذا القول منقول عن مالك ايضا وقوله وان قدمنا عليه اعادها
 اي فان صلى المغرب والعشاء من تقدم مع الامام وعجز عن لحاق الناس او لم يجد قبل مغيب الشفق
 اعادها ولا خلاف في اعادة العشاء لانه صلاها قبل دخول وقتها واختلف في اعادة المغرب
 علي ثلاثة اقوال **الاول** قول بن القاسم وهو الذي ذكره هنا انه يعيدها في الوقت فان
 خرج الوقت فلا اعادة **الثاني** قول اشهب انه لا يعيدها لانها وقعت في وقتها واجمع
 انما هو تخفيف ورخصة **الثالث** قول بن حبيب انه يعيدها بعد القول عليه السلام
 الصلاة امامك فكانه قد قدمها قبل وقتها واستحسن المعنى قول اشهب قال لان الايمان
 بالصلاة في وقتها افضل والتاخير الي المزدلفة رخصة لان الناس بعرفة عند الغروب
 بمنزلة ليلة من عربت عليه الشمس وهو على ظهر فوسع له ان يوحز حتى يبلغ المزدلفة **ص** وارتخاله
 بعد الصبح مغلسا ووقته بالمشعر كبير ويدعوا للاسفار واستقباله به ولاوقوف بعده
 ولا قبل الصبح واسراع ببطون محسر **ش** هذا كله موقوف علي المستحب اي وارتخاله منه
 مزدلفة الي المشعر بعد ان يصلي صلاة الصبح في اول وقتها **ص** مستحب فاذا جا الي المشعر وهو
 ما بين جبلي المزدلفة وقف مبتدلا بالدعاء والذكر الي الاسفار بن حبيب ويقف الامام
 جنب المنارة التي علي فذبح ويرفع هو والناس يديهم بالذكر والدعاء والترغيب الي الله
 تعالى ويكثر التهليل والتكبير ويفعل في الدفع من المشعر من الذكر والسكينة مثل فعله
 في الدفع من عرفة يحسون ويكون وجهه اذ او قفت امام البيت وهو يعني قوله واستقباله

به والصبر المحذور بالمصدر يحتمل ان يكون عابدا على البيت ويكون من باب اضافة
 المصدر الى المفعول اي واستقبال البيت عند الوقوف بالمشعر ويحتمل عوده على الواقع اي
 واستقبال الواقع بالمشعر الكعبة ويكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل واما الصبر
 المحذور بالحرف فهو عابدا على المشعر لا غير والباللظرفية او بمعنى عند وهو الظاهر اي عند
 المشعر وقوله ولا وقوف بعده ولا قبل الصبح كما هو قال في المدونة ولقظه فيها قال مالك
 ومن بات بالمشعر الحرام فلم يقف به حتى دفع الامام فلا يقف بعده ولا يتخلف عنه وان كان لم يقف
 معه وانما ذهب الى عرفات فوقف بها ليلا ثم اتي وقد طلعت الشمس قال مالك فلا وقوف له
 بالمشعر واستحب بن القاسم ان اتي قبل طلوع الشمس ان يقف ما لم يسفر والوقوف بالمشعر الحرام
 بعد طلوع الفجر وقبل بعد صلاة الصبح فمن وقف بعد الفجر وقبل ان يصلي الصبح فهو بمنزلة لم يقف
 ثم قاله ويستحب للرجل ان يدفع بعد دفع الامام ولا يتجدد قبله ولا يقف احد بالمشعر الى طلوع
 الشمس والاسفار ولكن يدفع قبل ذلك واذا اسفر ولم يدفع الامام دفع الناس وتركوه ومن لم
 يدفع حتى طلعت الشمس اساء ولا شيء عليه بن يونس وانما قال ان من وقف بعد الفجر وقبل صلاة
 الصبح فهو بمنزلة لم يقف لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح ثم ركب ثم اتي المشعر فاستقبل القبلة
 فحمد الله ودعا ولم يزل واقفا حتى اسفر جدا ثم دفع قبل طلوع الشمس وفي حديث اخر وكان اهل
 الشرك يعفون بعد طلوعها حتى يبع بها روس الجبال وانما ادفع قبل طلوعها هو ينادي بها فهدى
 الشرك والاوثان بن الموان ويستحب في ليلة المزدلفة كثرة الصلاة والذكر وكان من عمر
 يطيل بها التهجيد وكان الناس يستحبون الوقوف على الجبل الذي عليه الامام وقال سعيد
 بن جبيرة وما بين الجبلين موقف قال بن ابي خبيص ما صب من محسري المزدلفة فهو منها وما صب
 في منى فهو منها وقال بن جيب المشعر ما بين جبل المزدلفة ويقال لها جمع وكلها موقف ويرفع
 عن بطن محسري ذلك روي عن النبي عليه السلام وقوله واسراع بطن محسري يدراكك
 بدابته والماشي في مشيه وهو مقدار رمية حجر للسنة وقيل لانه موضع نزول العذاب
 على اصحاب الفيل **مر** ورمية العقبة حين وصوله وان راكبا والمشي في غيرها وحل بها
 غير نسا وصيد وكرة الطيب **ش** يعني انه اذا وصل الى منى فالاولى له ان يرمي جمرة العقبة
 حينئذ قبل ان يحيط الرجال يريد بعد طلوع الشمس وهكذا اورد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه رمي العقبة حين وصوله منا وكان راكبا قال مالك في المدونة الثانية ان
 يرمي جمرة العقبة يوم النحر من ركبا كما ياتي الناس على دوابهم بن يونس قال عنه ابن
 الموار واستقبلها منى عن يمينك والبيت عن يسارك وانت بطن الوادي ولا تقف عندها
 بعد الرمي وكذلك كان بن مسعود يفعل ثم قال في المدونة وفي غير يوم النحر يرمي ما سافا فان
 مشي يوم النحر في رمي العقبة او ركب في رمي الجمار في الايام الثلاثة فلا شيء عليه فانظره
 مع قوله الشيخ وان راكبا فظاهرة ان الركوب في العقبة مرجوح وهو خلاف المدونة
 فان الركوب فيها هو المطلوب اولا فان مشي فلا شيء عليه واما غيرها فهو كما قال ان المشي
 هو المطلوب فان ركب فلا شيء عليه وقوله وحل بها غير نسا وصيد فلاو كرة الطيب يعني انه
 اذا رمي جمرة العقبة حل له كل شيء كان حراما عليه باحرامه خلا ثلاثة اشياء اثنان تحميمها

علي سبيل الرجوب وهما النساء والصبي والثالث على سبيل الكراهة وهي الطبيب فان تطيب
 ولا فدية علي المشهور كما سياتي وهذا هو الخلل الاصغر والخلل الاكبر طواف الافا سنة
 وبه يحل ما بقي وهي هذه الثلاثة وسينص على ذلك قال في المدونة واكره لمن رمى حجرة
 العقبة ان يتطيب حتى يقبض فان فعل فلا شيء عليه لما جاز فيه واذا رمى العقبة فبدا فقل
 اطفأه واخذ من لحية وشا ربه واستحذا وطلا بالورة قبل ان يخلق رأسه فلا بأس
 بذلك ويستحب له اذا حل من احرامه ان ياخذ من لحية وشا ربه واطفأه من غير احباب
 وقد فعله بن عمر وانما استحذ ذلك ليعرف بين زمن الاحرام والاحلال كما استحب الفطر
 في عيد الفطر قبل الغد والي المصلي ليعرف بين زمن الصوم وزمن الفطر واقام بعض
 الاشياخ من هنا مثل ما قاله فضل بن سلمة ان المتوفى عنها اذا اقمعت عدها يستحب لها ان
 يتطيب ليعرف بين الزمنين **مر** وتكبير مع كل حصاة وتتا بها ولفظها **ش** هو معطوف ايضا على
 المستحب قال في المدونة ويكبر مع كل حصاة تكبير وان لم يكبر اجزاه الرمي قيل له فان سبغ قال
 السنة التكبير وقال فيها ايضا ويكبر اثر كل حصاة يرميها وهكذا روي عن ابن عمر انه كان
 يكبر اثر كل حصاة وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلوه وقال في المدونة ويوالي
 بين الرمي ابو الحسن الصنعيني بين كل حصاقتين ولا يريد ان يوالي بين الجذات الثلاث وهذا
 معنى قوله وتتا بها اي تتابع الحصيات وقوله ولفظها اي ان لفظ الحصيات التي يرميها
 اوتي من كسرهما للسنة قال الاشياخ وله ان ياخذها من منزله عنها الاجرة العقبة قال
 بن القاسم وابن جيب وغيرهما استحبوا له اخذها من المزدلفة بن الحاج في مناسكه واستحب
 اخذها من وادي محسر وفضل النخعي وغيره على انه ليس من المزدلفة **مر** وذبح قبل الزوال
 وطلب بدنته له ليجلق **ش** لا شك ان الذبح قبل الزوال افضل مما بعده وانما مقدم على
 الحلق لقوله تعالى ولا تعلقوا وسكمتي يبلغ الهدى محله ولهذا اذا ضلت بدنته طلبها الي
 الزوال ليجلق بعدها وهو مراده بقوله وطلب بدنته ليجلق اي بعد حركتها قال في
 المدونة ومن طلب بدنته يوم المخرج الحلاق وطلبها ما بينه وبين الزوال فان اصابها
 والاحلق ويفعل ما يفعل من لم يهد من الافاصه ووطي النساء وحلق الرأس وليس الدياب
 كانت هذه البدنة مما عليه بدلها ام لا انتهى بن رشد فان اخشي زوال الشمس حلق
 مخافة ان يوحز الي بعد الزوال الشمس ولا يجد الهدى فيقوته الفضل في الحلاق قبل
 الزوال والذبح قبل الحلاق **مر** ثم حلقه ولو بورة ان عم رأسه والتقعيد مجز وهو سنة
 المرأة تاخذ قدر الاغلة والرجل من قرب اصله **ش** سيبراي ان تاحي الحلق عن الذبح
 هو الافضل وهذا كما تقدم ودليل الآية المتقدمة **فان قلت** ظاهرا الآية التي ذكرت
 يدل على ان تقدم الحلق على الذبح ممنوع لان النبي كما علمت يدل على فساد النهي عنه وقوله
 ولا تعلقوا نهى عن الحلاق حتى يبلغ الهدى محله وما ذكرت يدل على ان من قدم الحلق على الذبح
 انما فعل غير الاولي فقط ولا شك في مبانيتها ما بينهما **قلت** الآية تدل بظاهرها
 على ما ذكرت لكن بينها النبي صلى الله عليه وسلم فانه سبيل عن حلق قبل الذبح فقال لا حرج
 وفي اخذه فاسبل يومئذ عن بني قديم ولا احراقا لافعل ولا حرج فدل على ان النبي الوار

في الآية ليس المراد به نبي التحريم وإنما هو تنزيهه وإن من فعل فقد خالف الأولى به
 كما ذكرنا والله تعالى أعلم الباجي وإذا قد مر الخلق على الذبح فاما ان يفعل ذلك خطأ وجهلا
 أو عمدا فإن كان ذلك خطأ وجهلا فمروي بن حبيب عن ابن القاسم لا شيء عليه وهو المشهور
 وقال بن الماحشون عليه الهدي وجه الأول بالحديث وراي بن الماحشون ان معنى ذلك
 لا اثم لان المخرج يطلق على الاثم دون الهدي ولا بن القاسم ان يقول له هذا موضع تعليم لما يجب
 على السائل فلو وجب الهدي لذكره واما ان كان علي وجه العبد فتدروي القاضي ابو الحسن انه
 يجوز تقدير الخلق على التحريم والظاهر من المذهب المنع من ذلك والتدبير مسرف مستحب
 واقل ما يحل عليه فعله صلى الله عليه وسلم في محبة علي الاستحباب وقوله ولو بضرورة هو كقوليه
 في المدونة ومن خلق راسه بالضرورة عند الخلق اجزأه وقال بن يونس عن اشهب
 لا يجزيه ذلك لان المحل محل تعبد فيقتصر على ما ورد منه ولما ذكره الله الخلق في ذلك قال
 واري ان يجزيه هكذا وجدته في تبصرته وهو خلاف ما حكاه عنه الشيخ من انه اختار قول
 اشهب فانظره واشار بقوله ان عم راسه الي ان ذلك يجزي الخلق فكما لا يجزيه على المذهب
 الا خلق جميع الراس فكذلك لو طلي بعضه بالضرورة دون بعض او طلا الجميع لكن لم يذهب الا
 البعض وبقي البعض ولو القليل منه ويحمل ان يجزيه علي غير المذهب فان سندا
 نص على ان الخلق في استيعاب الراس بالخلق في استيعابه في الوضوء وقوله والتقصير
 يجزي لا شك ان الخلق في حق الرجل افضل من التقصير فان قصروا لم يخلق اجزأه
 واما في حق المرأة فقال الله لا يجوز لها خلق راسها لان مثله ولعظم الناس في الخلق
 والتقصير علي ثلاثة اوجه خلق وتقصير ومخير بين الخلق والتقصير فالخلق لمن لا
 وفرة له ولا اقرب ومن لبس او طغر او عقص من الرجال والتقصير للنساء ولا يجوز لمن
 خلقن لانه لمن مثله الا لمن كان براسها اذي والخلق صلاح لها وكذا كانت تسع او عشر
 تقصر ولا تخلق الا لعذر وان كانت صغيرة جاز ان تخلق او تقصر والخلق لمن له وفرة
 من الرجال ولا تقصر ولا عقص لقوله عز وجل لتدخن المسجد الحرام ان شاء الله امين فخلقن
 روسكم ومقصرين والخلق افضل لقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المخلقين قالوا له
 والمقصرين برسول الله قال اللهم ارحم المخلقين الحديث انتهى وذكره البلبسي في شرح الرسالة
 ان الخلق في حق النساء مكره وقوله وهو سنة المرأة اي التقصير سنة النساء وقال
 في المدونة وليس علي النساء الا التقصير فقط هدية موافقة النبي ولذا افسر ابو الحسن ما فيها
 بكلام النبي وقوله تاخذ قدرا لأملة يعني ان المرأة اذا قصرت من شعدها فانها تاخذ
 من اطرافها مقدار الأملة من جميعه واما الرجل فانه يجوز من قارب اصوله النبي قال ما لك في
 تقصير لرجال نحو ذلك جزا وان اخذ من اطرافه خطأ وتجزيه وليس كذلك المرأة وخبره
 في كتاب بن الموات عن مالك ايضا وهو خلاف ظاهر المدونة قال فيها واذا قصر الرجل فليأخذ
 من جميع شعده راسه وما اخذ من ذلك اجزأه وقد نص ابو اسحاق التوماني وبن يونس وابو الحسن
 الصغير علي ان ما في كتاب محمد بن الحنفية في المدونة وظاهر كلامه من الشيخ موافق لما في المدونة
 المواتية وظاهر عمل الشيخ ابو بكر الا بهري ما في المواتية علي معنى ان تاخذ منه ما يقع عليه اسم

التقصير وليس ذلك بان ياخذ السبير من شعر راسه واعترضه الباي با نه قد منع
ذلك ما تفعله المرأة والذي تفعله المرأة يقع عليه اسم التقصير ولو كان الذي ياخذ
من اطراف شعرة لا يقع عليه اسم التقصير لم يحزه وقد قال مالك انه يجزيه وانما المبالغة
في ذلك على جهة الاستحباب انتهى وعلى هذا في الموازية موافق لما في المدونة **ص** ثم يفيض
وحده ما بقي ان حلق وان وطئ قبله فدم بخلاف الصيد كناخير الحلق لبلده او الافاصة **هـ**
للهم **ش** هذا هو التحلل الاكبر وهو طواف الافاصة الي فاذا فرغ من رمي الجمرات العقبية ومن
الحلق والتقصير والخرا والذبح ان كان معه ما يجز او يدع طواف الافاصة وحل له ما بقي
وهو النساء والصيد والطيب واسأربقوله ان حلق الي انه اذا طاف للافاصة ولم يحلق انه
لا يتم له التحلل ولهذا كان عليه السلام يهدي اذا وطئ قبله بخلاف ما لو قتل صيدا لان ناخير
الحلاق لا يمنع من قتل الصيد ولا يوجب جزا على المشهور وقيل عليه الجزا وقوله كناخير الحلق
لبلده يريد ان من اخر الحلق حتى رجع الي بلده فانه يهدي قال في المدونة وان اخر الحلاق
حتى رجع الي بلده جاهلا او ناسيا حلق او قصر والعهدي التوثيق يريد اوطال ذلك
وفي المدونة ايضا فان حلق بمكة في ايام التشريق او بعدها او حلق في الحل ايام مني فلا
شي عليه انتهى وقيل ان حرّبت ايام مني ولم يحلق فعليه الهدى وقال اشهب ان حرّبت
ايام الرمي ولم يحلق احببت له الهدى وان حلق فيها فلا شيء عليه وقوله او الافاصة للهم
يعني وكذا لك يجب عليه الهدى اذا اخر طواف الافاصة الي ان حرّبت اشهر الحج ودخل به
المحرم قال في الجلاب ولا بأس بتاخير الافاصة الي احزاب ايام التشريق وتجيلها افضل
ولا يوضها عن ذلك فان اخرها الي المحرم فعليه الدم **قال** في الدخلة وله تاخير السعي
الي وقت تاخير الافاصة **ص** ورمي كل حصاة او الجميع لليل وان لصغيره لا يحسن الرمي او عاجز
ولستينب منخري وقت الرمي وكبر واعاد ان صح قتل الفوات بالعزوب **الرابع** **ش** هو
معطوف على قوله كناخير الحلق والافاصة اي ويجب الدم بتاخير رمي حصاة او الجميع الي الليل
قال في المدونة ومن ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر الي الليل فليرمها وعليه دم قال
بن القاسم فانه شيء بعضها فليرم عدد ما تركه ولا سيما نف جميع الرمي واختلف قوله مالك
في وجوب الدم عليه قال بن القاسم واجب الي ان يكون عليه الدم بن يونس لم يختلف قول
مالك في تركه جمرة العقبة الي الليل وانما اختلف قوله اذا ترك بعضها وقاله غيره
واحد من القرويين وقال بعضهم يدخله الاختلاف والاول بين واما اليوم الثاني فسوا
تركه جميع واحدة او الجمرات الثلاثة ان اختلف قوله يدخله في وجوب الدرام لا وهو
في الامهات وما وقع في بعض المختصرات انما اختلف قوله في تركه جرة واحدة فغلط وقوله
فان لصغيره لا يحسن الرمي **قال** في المدونة ورمي عن الصغير من رمي عن نفسه كالطواف
ولو كان الصبي كبيرا قد عرف الرمي فليرم عن نفسه كالطواف فان تركه الرمي ولم يرموا عن
الذي لا يقدر على الرمي علي من اجمعا انتهى وفي حكم الصغير في ذلك المجنون وقوله او عاجز يعني
وكذلك الحكم فمن لا يستطيع الرمي ان عليه الدم قال في المدونة واذا قدر على حمل المريض
وهو يقوي على الرمي ويوجب من يحمله حمل ورمي ببلده ولا يرمي الحصاة في كف غيره ليومها ذلك

عنه وان لم يستطع حمله ولا يقدر على من يحمله او لم يستطع الرمي رمي عنه غيره ثم يجزيه
المريض وقت الرمي فيكبر لكل حصاة تكبيرة وليقف الراي عند الجريين عنه للدعا وحسنه
ان يجزي المريض ذلك الوقت فيدعوا على المريض الدم لانه لم يرم ولم يرمي عنه غيره فان
صح ما بينه وبين عزوب الشمس من ايام الرمي اعاد ما رمي عنه في الايام الماضية وعليه
الدم ولو رمي عنه العقبة يوم المخرج من ذلك اليوم اعاد الرمي ولا دم عليه وان صح ليلا فليز
ما رمي عنه وعليه الدم والمغني عليه في الرمي كالمرضى الا بهري وانما وجب الدم على المريض
يريد وان رمي عنه لعدم تحقق العذر لانه قد يعتقد انه لا يقدر ولو تخا من القدر وانكره
البابي لان بعض الناس لا يشك احد في عدم قدرته الا بهري ويرجع في عدم القدرة اليه
غلبة ظنه وبض المغني على انه اذا خشي زيادة مرضه يستيب وقوله فيجزي وقت الرمي وكبر
اي لكل حصاة تكبيرة كما قال في المدونة وقوله واعاد ان صح قبل القوات بالعزوب للراي
يريد وعليه الدم وذلك وصحها فدمناه عن المدونة الا اذا صح في يوم من المجرور ماها فهاذا
ولا دم عليه **ص** وقضا كل اليه والليل قضا **ش** اعلم ان للرمي وقت اذا يجوز فيه التأخير
ولا يلزم فيه دم ووقت قضا لا يجوز التأخير اليه ومن رمي فيه لدمه الدم ووقت قوات
لا يرمي فيه بوجه خلافا لابي مصعب في قوله ان من شي حصاة ثم ذكرها في اي وقت كان
فانه يرميها فاذا اتمت العقبة من طلوع المجر يوم المخرج الى عزوب الشمس منه وافضله من
طلوع الشمس الى الزوال والليل قضا على المشهور وقيل اذا وادى غيرها من زوال الشمس
الي العزوب وفي الليل القولان وافضله الرمي عقب الزوال قبل صلاة الظهر قاله في
الواحدة وكتاب بن الموار والي كون الليل قضا في الموصفين اشار بقوله **والليل**
قضا والقضا في جميع الى عزوب الشمس من اليوم الرابع وهو معنى قوله وقضا كل اليه اي وقضى
كل اليه اي وقضى جميع ذلك المجر الى عزوب الشمس من الرابع وعلى هذا فلا قضا للراي لانه يقرب
الشمس منه يخرج ايام الرمي **ص** وحمل مطبق ورمي ولا يرمي في كف غيره **ش** يعني ان المريض اذا كان
يقدر على الرمي محمولا ووحيد من يحمله حل ورمي عن نفسه ولا يرمي الحصاة في كف غيره ليرميها
ذلك عنه لان مثل هذا لا يعد رميا وقد تقدم ذلك من لفظ المدونة بما يعني عن الاعادة
ص وتقدم بهر الحلق او الافاضة على الرمي لا ان خالف في غير **ش** لما ذكرنا تأخير الحلق الى بلده او
الافاضة الى المجر بموجب الدم ذكرنا تقدمه او تقدم او تقدم بهر الافاضة على الرمي بموجب الدم
ايضا والمعنى وجب الدم بتأخير الحلق او الافاضة للهرم وتقدم الحلق او الافاضة على الرمي
فاما تقدم بهر الحلق على الرمي فالاصح وهو مذهب المدونة انه موجب للدم لانه وقع قبل حصول شيء
من القتل وحكي بن بشير قوله لا بعد لدمه الدم لما روي انه عليه السلام وقف في حجة الوداع
فجعلوا اسيا لونه قال رجل لم اشعر فخلقت قبل اذا نبح فقال اذبح ولا حرج وقال اخر لم اشعر
فخبرت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج فاسيل يومئذ عن شيء قذر ولا احز الا قال افعل ولا حرج
واذا قلنا بالاصح فانه غير الموسي على راسه بعد الرمي لان الحلق الاول غير معتد به قاله
بن الموار عن مالك واما تقدم بهر الافاضة على الرمي فانه ايضا موجب للدم ورواه بن القاسم
عن مالك وبها اخذ ومجبه يجزي عنه وعن مالك لا يجزيه وهو كمن لم يقص وقال اصبح احب الي

ان يعيد الاقامة وذلك في يوم الحراك وقوله لا ان خالف في غير ما لو حلت قبل الحراك
 قبل الرمي فلا شيء عليه علي الاصح للمحدث السابق خلافا لابن الماحشون فيما اذا حلت قبل الفجر
 وقد تقدم تفريق الباغي في ذلك بين الخطأ والجلد وبين العمد **وعاد للمبيت** يعني فوق العقبة ثلاثا
 وان ترك جلا ليلة قدم **ش** يعني فبعد ان يفيض في يوم الحراك يعود الى منى لمبيت بها ثلاث ليال وقد
 فهم من قوله للمبيت انه لا يجب عليه ان يعود علي فورد ذلك بل يجوز له ان يبيت بمكة بعد طواف
 الاقامة لكن الافضل الرجوع علي الفور في كتاب محمد والعتبية من اراد ان يتنفل بعد الاقامة
 بطواف وطوافين قال ليس من عمل الناس وارحوا ان يكون خفيفا وان سمح الا ان فواسح ان يخرج
 او عيكت حتى يصلي راد في الموانية وان اتممت الصلاة فله ان يبيت ليصلي انتي فان طاف للاقامة
 يوما حجة فزوي اشهب عن مالك احب الي ان يعود الي منى ولا يكت ليصلي الجمعة وللرجل ان يطالع علي اهله
 بمكة لمصيب منهم وينظر في امرهم ما لم يخلف كل يوم او يطيل الاقامة قاله ما لك في كتاب محمد وقوله
 فوق العقبة يعني ان المبيت يعني ان يكون من فوق حجرة العقبة ولا يجوز المبيت دونها لانه ليس
 من منى وفي الموطن عن عمر رضي الله عنه انه كان يدخل الناس من وراءها وفيه ايضا عنه انه
 قال لا يبيتن احد من الحاج من وراء العقبة يريد الي جهة مكة وانما يجعل من يبيت عن حجرة العقبة
 بينه وبين مكة فان لم يفعل حتى يصلي له ليلة او جلا وهو دونها فعليه الدوم وقوله ثلاثا تجمل
 ان يكون معمولا لعامل محمد وفد عليه لمبيت اي يبيت بها ثلاثا او يكون حلالا من قوله للمبيت ثلاثا
 اظهر وحذف الثامن ثلاث لان المراد ثلاث ليال وهو مفهوم من قوله مبيت اذ لا يكون الا ليللا
 وهذا فيمن لم يتجمل واما المتجمل فاما يبيت بها ليلتين وقوله وان ترك جلا ليلة قدم يعني فان
 ترك المبيت يعني جلا ليلة فالدم يلزمه قال في الموانية عن مالك واذا بات وراء العقبة جلا ليلة
 فليهد هديا وعنه لا هدي عليه الا ان يبيت الليلة كلها وقد فهم من قوله جلا ليلة انه لو بات عن
 منى نصف ليلة فما دون لا يجب عليه الدم وهو طاهر المدونة قال فيها عن مالك انه راي علي من
 بات ليلة كاملة او جلا في غير منى ليا لي منى الدم وان كان بعض ليلة فلا شيء عليه **اوليلتين** ان
 تجمل ولو بات بمكة او مكيا قبل العزوب من الثاني فيسقط عنه رمي الثالث **ش** هذا معطوف علي قوله
 ثلاثا اي وعاد للمبيت يعني ثلاثا ان لم يتجمل او ليلتين ان تجمل وقوله ولو بات بمكة هذا هو المشهور
 ولا بن الماحشون وبن حبان ان بات بمكة لزمه العود الي منى ليرمي اليوم الباقي لانه خرج عن ستة
 التجمل فان لم يرجع لزمه الدم وقوله او مكيا يعني لا فرق في جواز التجمل بين الافاق والمكي ومن
 مالك في ذلك قولان روي بن القاسم عنه انه قال لا راي ذلك لم الا ان يكونوا معدرين بجارة
 او مرض قال في العتبية وقد قال لي مالك قبل ذلك لا بأس به وهو كما هل الافاق وهو اجب
 الي يريد لعموم الآية من تجمل وقوله قبل العزوب هو متعلق بقوله ان تجمل واحترر من ذلك
 مما اذا عزبت عليه الشمس في منى قبل تجملها فانه حبيذ لا يباح له التجمل لان الليلة اما امر
 اما امريا لمقام فيها لاجل النهار فاذا عزبت فكأنه التزم رمي اليوم الثالث ولانه هو
 لا يصديق عليه انه تجمل في يومين وقوله فيسقط عنه رمي الثالث لا اشكال في ذلك
 والا فلا فائدة حبيذ في اباحة التجمل **فروع** من الموارد **الاول** اذا جاوز العقبة
 عتبت الشمس فلا شيء عليه فان شاف ليللا وانصرف **الثاني** من افاض وليس شأنه

التجمل عند الله عكة ان يتفرق ذلك له ما لم يغيب عليه التسمية فان غابت فليقر حتى يرمي
 من العدو ولورجوع الى منى ثم بدا له قبل العزوب ان يتجمل فذلك له وفي السنة قاله في كتاب محمد له
الثالث منه ومن العقبية بن القاسم عن مالك ومن تجمل فاقاض ثم انصرف فكان ممره على منى
 فلم يفر منها حتى غابت الشمس فليفر ولا يصنع قال عنه محمد وكذا لو لم يكن ممره الا انه نسي بها شيئا
 فرجع له فغابت فيها فليفر ولا يصنع **مر** ورجع لراعي بعد العقبية ان يصرف وياق الثالث
 فيرمي لليومين **ش** يعني ان الرخصة جات في رعاية الابل اهلهم يجوز لهم اذا رماوا جرة العقبية ان
 يصرفوا عن منى الى رعيهم فيتموا فيه يوما وليلتين ثم يأتوا في اليوم الثالث من يوم التفرغ من موا
 ليومهم الذي مضى وليومهم الذي هم فيه فاذا كان اليوم الثاني من ايام منى يوم تفرغ التجمل اتوا فموا
 الجار لليوم الماضي لليوم الذي هم فيه وهو مراده بقوله فيرمي لليومين اي الماضي وليومهم الذي هم
 فيه ثم يتجملوا ان شاؤوا ويقيموا وهكذا ذكر في الحلاب وحكي ذلك في المواد عن مالك قال وقال
 محمد ان رعوها النهار ورموا بالليل اجزاهم وروي ان النبي عليه السلام ارحس في ذلك يريد انه
 يجوز عند محمد الامران جميعا **مر** وتقديم الضعفة في الرد للردولة **ش** يعني ان الرخصة جات ايضا
 في تقديم الضعفة عند رجوع الناس من عرفة الى الردولة وهكذا اصرح سلم عن ام حبيبة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم بحث بها من جمع واما رخص في ذلك لكثرة الرحام حبيد والمواد للضعفة
 النساء والصبيان والمومي ومن شق عليه ذلك لكبره وخوهم **مر** وترك التحصيب لعنقته
 به **ش** هكذا روي عن مالك انه كان يفتي من لا يقتدي به في تركه وامان يقتدي به فكان
 لا يقتدي بذلك مخافة ان تشاع عنه الفتوى بذلك فيتركه الناس اذا سمعوا ذلك والمواد
 بالتحصيب النزول بالمحصب وهو الابط حيث المعبرة من مكة **قال** مالك اذا رجع الناس من
 منى نزلوا بالابطح فصلوا الظهر والعصر والمغرب والعشاء فليله وهو عند الجميع مستحب لانه عليه
 السلام نزل به وصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم جمع جمعة ثم دخل مكة فنقله الامام
 احمد في مسنده ونقل بن عبد السلام عن بعض الاسياخ الخلاف عن مالك هل هو مشروع ام لا وروى
 سلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت نزل الابطح ليس سنة انما نزل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا كان اسم حذوجه اذا حذج بن حبيب عن مالك والنزول بالابطح انما هو لغیر
 المتجد **قلت** وهو واضح لا سيما على مذهب بن الماجشون وبن حبيب ان التجمل اذا بات
 عكة لزمه العود الى منى ليرمي مع الناس في اليوم الثالث لانه حذج عن سنة التجمل وان لم
 يرجع فعليه الدم وهو اذا نزل بالمحصب فصل به الظهر والعصر والمغرب والعشاء رماه
 حصل له عاقبة او كسل عن السير في ليلته وهو الغالب من حال المسافر فيلزمه العود عندهما
 وهو في غاية الحرج والمشقة **فردع** قال مالك وان وافق يوم نوره يوم الجمعة فلا حرج
 للامام ان يقيم بالمحصب وليدخل مكة ليصل الجمعة باهل مكة وجوز تقدمه الانتقال الى مكة
 لانه في حكم الغر المباح خلاف تقدمها الى منى يوم التروية او يوم عرفة **مر** وروي كل يوم التلا
 وختم بالعقبية من الزوال للعزوب **ش** قال في المدونة والايام الثلاثة التي بعد يوم التفرغ
 في كل يوم منها الثلاثة جرات بعد الزوال ما شاكل حجرة يرميها بسبع حصيات ولورمي قبل
 الزوال اعاد الرمي بعد الزوال فنوله وروي كل يوم ايام يوم التفرغ الثلاثة اي الثلاثة

وهي الاولى التي يلي مسجد مني والوسطي ثم حتم بحجرة العقبة يومان للمتعجل وثلاثة لغيره
 فالذي يرميه المتعجل مع حجرة العقبة يوم واحد وتسع واربعون حصاة وعينه سبعون حصاة
 لانه يزدي يوم وهو احدى وعشرون حصاة مع تسع واربعون وذلك سبعون وقوله من
 الدوال للعزوب هو وقت الادافين والافضل عقيب الدوال وقد سبق بيان ذلك **وهي**
 بحركتها الحذف ورمي وان يتجسس على الحجرة **ش** يعني ان الذي يستتر في صحته الرمي امور الاول
 ان يكون حجرا احترازا من نحو الطين والجردي من المعادن التي يدكرها بعد هذا الغرافي في الدية
 ولا يتجسس بل ما يسمى حصا حجرا او خاما وظهر المذهب منع الطين والمعادن كالخديد والزرنيخ
 سند قالت الشافعية لورمي حجر تجسس اجزاة قال وليس بعيد عن الذهب لكنه بكرة وقد
 قال ما لك ليس عليه غلها والي هذا اشار بقوله ولو محتضن اي وصحة الرمي بحجر ولو محتضن
 بن الحاج الاجزاء عن مالك في الحجر المتجسس وقوله كحصا الحذف كي الشج ابو الحسن الصغير عن الشيخ
 اي بكيد الا بهري ان النبي عليه السلام قال اذا رميت الحجر فارموا بمثل حصا الحذف وجعل ذلك
 المقدار ليلا يودي بالاسنان اذا اصابه والحذف بالحما والذال المعجمين وباللقا قال الجوهري
 هو الرمي بالحصا بالاصابع انتهى وبالحملة الحذف بالحصا وقال بن هرون صا الحذف بالحما
 الحملة وكانت العرب ترمي بها في الصف على وجه اللعب يجعلها بين السبابة والابهام من السري
 ثم يقدر فيها سبابة بين البيت او يجعلها بين سبابة بينه واختلف في مقدار حصي الحذف فقبل قدر
 القول وقيل قدر المواة وقيل دون الائمة عرضا وطولا ولا يجزي اليسير جدا كالثقة اوه
 الحصاة قدر الائمة كالعدم واستحب مالك ان يكون حصي الجار اكبر من حصا الحذف قليلا
 واستشكله الشافعي بما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم رمي بمثل حصي الحذف **فاجيب**
 بانه انما استحب ذلك ليلا يتقص الرامي منه اوانه لم يبلغه الحديث والاول اظهر وقوله
 ورمي هذا هو الامر الثاني واخر زبد لك مما لو وضع الحصا وصفا او طرحها فانه لا يجزيه قاله
 في المدونة وعن اسهب اجزاء الطرح مع النية وقوله على الحجرة هو متعلق بقوله ورمي اي رمي على
 الحجرة بن الفاكها في شرح الرسالة الحجة مجتمع الحصا الذي يرمي وقال الا زهري كل كومة من الحصا
 حجرة وقال البايجي هي اسم لموضع الرمي سميت بذلك باسم ما يرمي فيها والجار والمجارة ومراده هنا
 بالحجرة البناء وما تحته **ش** وان اصابته غيرها ان ذهبت بقوة لادونها وان طارت غيرها
 لها ولا طين ومعدن وفي اجزائها وقف بالبنار زدد **ش** يعني اذا اتي بما هو المطلوب منه وهو
 الرمي على الحجرة فان ذلك يجزيه وان اصابته الحصاة غيرها اذا ذهبت بقوة كما اذا رماها
 فوقعت على محل ثم ذهبت الى الحجرة بقوة الرمية وكذا لو وقعت دون الحجرة ثم تدرجت اليها
 بقوة الرمية فلو وقعت على محل رجل فيفضها صاحب المجل لم يجز كما لو وقعت على موضع عال ثم
 تدرجت لان هذا ليس من فعله وهو معني قوله لادونها وخي في المدونة في قوله وان
 طارت غيرها لها يعني فان رمي الحصاة فوقعت على حصاة اخرى فوقعت الثانية في الرمي فانها
 لا تجزيه ومثله ما اذا رمي لغير الحجرة قصدا فوقعت فيها لعدم النية كي ذلك سند في طرارة
 وعكسه ما اذا قصده الرمي في الحجرة فتعدتها الحصاة ولا يجزيه ايضا لعدم النية لما وقوله
 لا طين ومعدن اي ولا يجزي وهو واضح مما تقدم في صدر المسئلة وقوله وفي اجزائها وقف

الصنف منها ذات الشمال الى الجنوب التي في بطن المسجد فيقف امامها بما يلي يسارها ووجهه
 الى البيت وقاله بن الموان وفهم من كلامه ان الاول لا تيسر في وقوفه عندها وحكاها البايع
 عن مالك وقيل ان وقوفه فيها سوا بعض الاشياخ وهو مذهب مالك وحكي ان الاول مذهب
 بن الموان **قوله** ويحصب الراجح ليصلي اربع صلوات الى وما يندب للراجح من منى الى مكة ان يترك
 بالمحصب ليصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشا كما فعل عليه السلام ثم يدخل مكة بعد ذلك
 بن حبيب وهذا في غير المتجدد واما في المتجدد فلا **قوله** وطواف الوداع ان خرج لاجل جمع الحج
 والعمرة يندب ايضا طواف الوداع لمن خرج الى حوافرة من المواقيت الا فاقية لقوله عليه
 السلام لا تسفرن احدكم حتى يكون احد عهده بالبيت الطواف وسوا حرج لاحد المسلمين او لخاصة وعن
 اشهب ليس عليه ذلك والاول مذهب المدونة وسوا كان الخارج افاقيا او مكيا **قوله** كالسعي
 اي فان خرج نحو التمتع فلا يندب في حقه الوداع لغزب المسافة الا ان يريد الاقامة في الموضع
 الذي خرج اليه **قوله** وان صغيرا يريد ان لا يفرق في طواف الوداع بين الكبير والصغير وهو
 مذهب المدونة **قوله** وباده بالاقامة او العدة يعني انه اذا طاف بالاقامة ثم خرج من
 مؤده او طاف للعدة ثم خرج كذلك انه يحزبه لان العدة ان يكون احد عهده بالبيت الطواف
 وقد حصل فلولم يخرج من مؤده بل اقام اقامة تبطل حكم التوديع فانه يريد ان يكون له **قوله**
 ولا يرجع التمتع الى اذ ارجع من البيت لا يخرج مقترعا اذا لم يرد ذلك عنه عليه السلام
 والمقترع ان يخرج ووجهه الى البيت ثم يمشي الى خلفه الى ان يتوارى عنه البيت
قوله ويطلب باقامة بعض يوم لا يشغل حلقه اذ كان ودع ثم اقام بكة يوما او بعضه فانه
 يطوف ثانيا لبطان الاول بخلاف ما اذا باع او اشترى بعض حوائجه في ساعة او فعل ما حقه
 من شغله فان طوافه الاول باق وهكذا في المدونة وعن مالك ان ودع ثم اقام بكة الى الغد
 انه من ذلك في سعة ان يخرج اي من غير وداع **قوله** ورجع له اي لطواف الوداع اذا
 تركه **قوله** ان لم يخف فوات اصحابه اي الذين يسير بسيرهم قال في المدونة ويرجع له ما
 يرجع بن القاسم ولم يجد مالك فيه اكثر من قوله ان كان قريبا وانا اري ان يرجع من لم يخف
 فوات اصحابه او منع من كربه فيمنح حبيبه ولا شيء عليه ومن تركه فلا شيء عليه **قوله**
 وجلس الكري والولي لمين او نفاس قد رده يريد ان المرأة اذا حاصت او نفست اي ولم
 تكن طافت للافاتة فان الكري حبر على الاقامة بها مقدار حيضها او نفاسها قال في
 المدونة حبس عليها اقصى ما يسكنها الدم في الحيض والاستطهار واقصى حبس النساء
 في النفاس من غير سقم ولا علة ولا حبس اكثر من هذا واثار بقوله والولي اي ما ذكره
 البايع وغيره انه حبس على وليه حبس الكري اذا لم يكن لها ان تسمع غيره من الاجاب
 وسوا في ذلك المحرم والزوج **قوله** وقيل ان امنه اي فاما ان لم يكن امنه كزمانا فلا وقد
 قال اللخمي حذره **قوله** في كيومين اي وكذلك حبس الرخصة لاجل المرأة نحو اليومين فان
 كان عذرهما يزيد على ذلك فلا وتقله في الدخيرة ورواه عن مالك **قوله** وكرة رمي عمر
 به يريد انه بكرة ان رمي الجمار بالحصى الذي رمي به وشهره بن يسير ثم حكي قولان
 له الاحد من ذلك ومذهب اشهب وابن سعبان عدم الاحزاب بعيد ومذهب المدونة

الاجزاء **قوله** كان يقال للافاصة طواف الزيارة يريد ان هذه المسيلة تشارك ما قبلها
 في الكراهة فكأنه ان يرمى بما رمي به كذا لك بكثرة ان يسمى طواف الافاصة بطواف الزيارة
 وقاله في المدونة وعلله بعضهم بان لفظ الزيارة يقتضي التحجير وطواف الافاصة ركن لا تحجير
 فيه **قوله** اورزنا قبره عليه السلام اي وما بكثرة ايضا **قوله** رزنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلله بان الزيارة قبر النبي عليه السلام من اعظم العذاب التي يخرج فعلها على تركها فلا تحجير
 فيها وقيل لان للزائر فضلا على المزدور وروى عن عباد بن عبد الله راية اهل الحبة ليرهم **قوله**
 ورقي البيت او عليه او منبره عليه السلام بفعل الي وما بكثرة ان يوقن بيت الله الحرام او
 يصعد على ظهره او على منبره عليه السلام بفعل قال في المدونة وكذا مالك ان يدخل
 البيت بالعلن او يركبها الامام او غير منبره عليه السلام وحكي التوسن كراهة الصعود بهما
 على ظهر البيت **قوله** بخلاف الطواف والمجر هو كقوله في المدونة ولم بكثرة مالك الطواف بالبيت
 بالعلن والحقين ثم قال فيها واحسان بن القاسم ان يدخلها بها المجرى يؤمن وقال محمد بن يونس
 علي اصله ان لا يدخل المجرى لانه من البيت وهو مذهب الشيب قال وكذا هي لك في
 البيت **قوله** اشدد **قوله** وان قصد بطوافه نفسه مع محمله لم يجز واحدا يريد ان من حل في طوافه من
 او صغيرا وكوفا ولو يبد لك الطواف عنه وعن محمله فانه لا يجزي عن واحد منهما وهو
 المشهور خلافا لعبد الملك في انه يجزي عنه دون محمله ولا بن القاسم انه يجزي عن الصبي
 فقط قال واحسان بن القاسم عن نفسه **قوله** واجزا السعي عنهما اي عنه وعن محمله فربما
 اذا لوي ذلك عنهما معا لحقه امر السعي قاله في المدونة **قوله** كقولنا فيها اي في الطواف به
 والسعي ومعناه ان من حل صبيين او اكثر في الطواف والسعي سوي ذلك عنهما فانه يجزي عنهما
 في العبادتين **قوله** فصل حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز هذا هو المشهور
 وقوله في المدونة بكثرة لما ان تلبس القفازين محمول على التحريم لقوله بعدة فان فعلت افقدت
 وقال بن حبيب لا يبلغ بها القدية لما جازيه من الرخصة عن عائشة رضي الله عنها قال
 والمخ احسن للحديث **قوله** وستروجه الا لستر بلا عذر وربط اي وكذا لك يحرم عليهما ان
 تستند وجهها في احرامها فان فعلت افقدت الا ان يكون فضدت بذلك السترة عن الناس
 فان فعلت ذلك لحر او برد افقدت قال في المدونة وسع مالك لما ان تسدل رداها من
 فوق باسمها على وجهها اذا ارادت سترا فان لم ترد سترا فلا تسدل قال بن القاسم ومما
 علمت ان مالك كان يامرها اذا تسدل رداها اي تحا فيه عن وجهها وما علمت انه ينهاها
 ان تنصب الرداعن وجهها اذا تسدلته وان رفعت من اسفل وجهها افقدت لانه
 لا يثبت حتى تعقده بخلاف السدل واليه اشار بقوله بلا عذر وربط **قوله** والافدية اي
 فان فعلت شيئا مما حرم عليهما او غررت ما سد لته على وجهها ببرة او ربطته افقدت
قوله وعلى الرجل محيط العضو اليه ويحرم بالاحرام على الرجل لبس مخيط يريد باعتبار ما محيط
 له سواء كان مصنوعا على قدر البدن او عضوا منه فلو ارتدا بالقيص جاز له لانه لم يلبسه
 باعتبار ما محيط له **قوله** وان نسج يريد انه لا فرق في ذلك بين ان يكون مخيطا او صنع
 نسجا على منه ما محيط كما يفعل في بعض البلاد البرانس من غير خياطة وكما يصنع النسيج

من اللبس بغير خياطة **قوله** او را وعقد اي ان عمل اللبس الذي يحرم فيه زرا واقفه
عليه او عقده او خدله بخلافه كان في معنى المخيط وعليه العدي **قوله** كاتم اليه وكذلك
يحرم عليه ايضا لبس الخاتم والمخيط والسوار والعصايب للمرأة لان لباس المخيط يجوز
لها وفي مختصر ما ليس في المختصر لا باس ان يلبس المحرم الخاتم **قوله** وقيل وان لم يدخل كما اي وكذلك
يحرم عليه لبس القبا فان فعل ولم يدخل يديه في كفيه افتدي لانه في معنى اللباس
وقال في المدونة وان لم يزره عليه **قوله** وستروجه او راس اي ويحرم على الرجل
بالاحرام ستروجه وراسه لان احرامه ميمنا قاله في المدونة والجواهر الا انه لا خلاف
في منع تغطية الرأس والمشهور في الوجه المنع واليه ذهب مالك وحكي عن المتأخرين الكراهية
واقتصر عليها بن القضا **قوله** باعد ستر اكلين قال سنده اذا طلع راسه بالطين افتد اكلها
وسوا غطي جميع راسه او بعضه **قوله** ولا قدية في سيف ولو بلا عذراي لا قدية في تقييده به
ولو كان ذلك لغير عذر بن الموان وهو قول مالك ورأه ولينزعه مكانه بن يونس وقاله
اصبح وقال بن وهب عليه العدي بن راشد والاول اصح **قوله** واحترام او استغفار اي وكذا
لا تجب العدي في الاحترام ولا في الاستغفار **قوله** لعل فقط هو فتدي في قوله واحترام وهكذا قال
في المدونة اي فان لم يكن لعل افتدي بن الحلاب وقد اختلف قوله في الاستغفار عند
النزول والركوب فذكره ذلك مرة واجارة مرة اخري **قوله** وجاز حف قطع اسفل من كعب لعل لعل
لعله عليه السلام الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعها اسفل من الكعبين **قوله** او غلوة
فاحتاحوة في بن يونس **قوله** وانعاش شمس او زرع بيدي وكذلك يجوز انفا الشمس والزع
بيد لان مثل هذا لا يعد سارا **قوله** او مطر عبرتق يريده ان يجوز له ان يتقي المطر بئى مرتفع
كالخيمة ويجوزها بن الحاج ويجوز له ان يرفع سيا فوق راسه يقيه المطر **قوله** وتقليم ظفره
انكره هو معطوف على فاعل حان وهو كقوله في المدونة وان انكره ظفره فليقله ولا شيء عليه
بن يونس كالكفالة او ادها نه لضرورة ابواسحاق وكذلك لو انكره ظفره او ثلثة
فقلها لا شيء عليه **قوله** وارثا بقميص اي وجاز ايضا ارتدا بقميص بان يضعه على ظفيرة او
يبدنه لان مثله لا يعد لباسا با عتبار ما خيط له واجبة وخوها كالقميص **قوله** وفي كوة السواد
روايتان يريد ان اختلف في السواد هل يكره لبسه للمحرم او لا على وايتين الباجي
وجه الكراهة عندي فتح الزبي فأكراهه لغير المحرم لبسه مع الردا **قوله** وتظلل بينا وضاه
بن عبد البر اجعوا على ذلك وفي الدخيرة لا يجوز دخوله تحت السقايين والخيمة **قوله** ومخارة
لا فيها كئوب عصي اي وجاز الاستظلال بالمحارير وما في معناها ان لم يكن داخل
فيها وهو قول مالك والجمهور خلافا لشيخون فان كان فيها فقط هو المذهب المنع ابن
عبد البر وهو قول مالك وظاهر كلام بن القاسم واشتب عن مالك قول بالتوسعة فيه
واجازة عبد الملك للنادل بالارض لانه يشبه الحبا المضروب ومنعه للساير وخو
لجبي بن عمرو ما اللبس المحمول على عصي او عواد فلا يجوز الاستظلال به للراكب قولا
واحدا واختلف للنادل فنهه ايضا مالك لما فيه من الترفه وجوزة عبد الملك قبا ساعلي
الخيمة **قوله** في وجوب العدي خلاف اي فان استظل داخل المحارة او تحت توبسوم

على اعداء وكثرها فانه يقتدي وجوبا وقيل لا وحكي الواسع ومن عبد البر الاولة
عن مالك وكذا نقله النجدي في المحارة **قوله** وحمل الحاجة وقبول التجدي وجان الحمل للحاجة
يريد على الرأس اذا كان لاجلا كما في المدونة قال فيها مثل حرجه فيه زاده او جرابه
واحتار بذلك مما اذا حمله لغير حاجة فانه يقتدي وكذلك لو كان غنيا فحمله بخلافه
يقتدي قال في المدونة ولا احب له ان يحمل على لاسه تجارة لنفسه من بر او سقط ولا
يتجبر فيما يعطى به رأسه في احرامه اسبب الا ان يكون ذلك عيشه وهو تقييد للمدونة
قوله وابدال ثوبه او بيعه بخلاف غسله الا ليجس فبالما فقط هذا لقوله في المدونة وانه
ان يبدل ثوبه الذي احرم فيه او يبيعه واكثره ان يغسل ثوبه او ثوب غيره خيفة قتل
الدواب الا ان يصيب ثوبه نجاسة جنابة فيغسله بالما وحده لا بالحرص راد في رواية
الدباغ عن مالك فان فعل اقتدي **قوله** وبط حرجه قال في الموطا لابس بيط حرجه وتقنا
دمله ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك وخوف في المواردية بن ركون عن بن عبد البر ولا خلاف
بين العلماء في ذلك **قوله** وحكم ما في برفق اي وكذا يجوز له ان يحكم ما في من جسده كراسه
وظهره برفق قال في البيان عن مالك ولا يشك في حكم ذلك وله ذلك فيما يراه وان ادعى حليته
يريد لانه اذا استدع عدم الروية ربما اتى على شيء من الدواب ولا يشعر به **قوله** وقصده
هو لقوله في الموطا لابس الذي قطع عرقه اذا احتاج الى ذلك قال في الذخيرة ولا تذكر له
الوصادة الا لشدة العمايه فان فعل وجبت عليه العدية قاله مالك واليه اشار بقوله
ان لم يعصبه **قوله** وسد مسطرة لتفقه على حليته اي فان شذها لا لتفقه بل للتجارة
اولم يكن فيها نفقة او كانت النفقة لغيره فانه لا يجوز واحترار بقوله على حليته مما اذا
ربطها على ارادة فانه لا يجوز ايضا ويقتدي في جميع ذلك **قوله** واصنافه نفقة نفقة اي وجان
له ان ينفق نفقة غير بعد شدة نفقة نفسه وليس له ان ينفق سدها لنفقة الغير
قوله والا فدية اي وان خالف في امر مما تقدم وجبت عليه العدية وخوف في المدونة
قوله كعصب جرحه او لاسه او لصق حرقه كد رهراي وكذا يجب العدية في تعصب
جرحه وما بعده قال في المدونة وجاز ان تعصب على جراحه حرقا ويقتدي فان عصب
رأسه من صداع او عصب رأسه او جسده من جراح او قروح او عصب على بعض جسده
من غير علمه او ربط الجبار على كسر اصابعه او لصق على صدره مثل ما يصنع الناس
اقتدي ان شاطم او صام او سكت ولو الصق على فتخ به حرقا صغيرا فلا شيء عليه وان
كانت حرقا كبيرا او فصل فتدي وفصل في المواردية في التعصب بين الحق والحرق الكبير
والصغار وجعل قدر الدرهم كثيرا ولم يفرق بين اللصق والتعصب وفرق التوسني
بينهما بان التعصب اشد اذ لا بد فيه من حصول شيء على الجسد الصحيح بخلاف اللصق
قوله او لفها على ذلك يشهد به اي قول مالك في العتبية والموارية والباس ان يتخذ
حرقا يجعل فيها حرجه عند الموت وهو بخلاف لفها عليه لثني والبول هذا يقتدي **قوله**
او قطنه بادنيه اي وكذلك يقتدي اذا جعل قطنه في اذنيه يريد سوا كانت القطن
صغيرا او كبير **قوله** او قرطاس يصد عليه اي وكذلك يقتدي اذا الصق على صدره

قوطاسا وقد تقدم ذلك من لقطه في المدونة **قوله** وترك ذبي نفقة ذهب اوردها
 له هذا معطوف على الجائز اي ويجوز لصاحب النفقة اذا سد نفقة غيره معها ونفقت
 نفقته ان يترك نفقة الغير ان ذهب صاحبها او يرد هاله وقاله اللخمي **قوله** ولمراة حذ وحلي
 اي ويجوز للمراة ان تلبس الحذ والحلي قاله في المدونة وهو المشهور وحكي فيه اللخمي قوله
 بالعدية **قوله** وكذا شد نفقته بعضده او فخذة هكذا قال في المدونة وهو المشهور وقال
 اصبح عليه في العصد القديمة **قوله** وكب راس على وسادة هكذا في العتبية عن مالك خشية
 ان يكون من باب الرفاهية وهو خلاف وضع حدة عليها عند نومه فانه يجوز من غيره
 كراهة **قوله** ومصبوغ لفندي به يريد المصبوغ بما لا طيب فيه الباجي ويكره ذلك
 للامام ومن يفتدي به ليدل بنفسه على من لا يعرف فيفتدي به في لبس المصبوغ المصوغ لبسه
 رواه محمد عن مالك ابن عبد البر ولا خلاف انه لا يجوز **قوله** وتسم كرجحان يريد انه بكثرة
 المحرم ان يسم الرجحان وما في معناه كاليا سين والورد والبنفسج فان تعدتهم شي من ذلك فلا
 فدية عليه وقاله في المدونة **قوله** ومكث مكان به طيب يريد ان المحرم بكثرة له المكث
 مكان به طيب كوضع العطارين وشبههم بن القاسم في الموازية وبكثرة له ان يخرج من رفقة
 معها اجمال الطيب واليه اشار بقوله واستحجاب به اي استحجاب الطيب **قوله** وحجامة
 لا عذر يريد خشية قتل الدواب التي في موضعها اذا كانت في الراس هذا هو المشهور
 وقال سحنون لا كراهة اذا لم يزل بسببها شعرا الا في الراس خيفة قتل دوابه فلو حصل
 له عذر فلا كراهة **قوله** وعسل راس اي في الماخضة قتل دوابه وهكذا قال في المدونة
 وزاد فان فعل اطعم شيئا وقبده اللخمي بما اذا كانت له وفرة فان لم يكن وعلم انه
 لا شيء براسه او كان حديث عهد بالخلاق فلا بأس بنفس راسه واجاز ذلك بن وهب واثبت
 واكثر العلماء وكانا يتغاطيان في الماء وما محرمان فصد الخالعة بن القاسم **قوله** وكحفيها
 بشدة اي اذا غسد راسه بكثرة له ان يحفيها بشدة قال في البيان مخافة ان يقتل
 في ذلك دواب حسده ولو جففه يرفق لا يخفى معه القتل لم بكثرة **قوله** ونظر بمراة اما
 كره له ذلك كما قال في العتبية خشية ان يري شعرا فيصلمه قاله مالك ومحمد
قوله ولبس مراة قبا مطلقا اي ومما بكراهته ايضا لبس القبالدراة المحرمة قال
 في المدونة حرة اوامة لانه يصفهن ومراة بالاطلاق اي في الاحرام وغيره **قوله**
 وعليها دهن الحية والراس وان صلبا يريد وحرم عليها اي على الرجل والمرأة
 الي احده فلا يجوز للرجل ترجيل حية ولا راسه بالدهن وكذلك المراة لا يجوز لها
 ان ترجل شعرها بالدهن وسوا كان مطيبا ام لا لما فيه من الزينة وكذلك لا فرق
 بين الاصلع وغيره كما قال **قوله** وابانة طفراي وكذا يحرم عليها ابانة الطفراي
 قطعده وهو معنى قوله في المدونة ولا ينبغي لمحرمان ان يقلب اظفاره فان فعلنا شيئا
 او جاهدنا افتدي قال الاشياخ لا معنى لا ينبغي لا يجوز **قوله** او شعرا وكذا لك
 يحرم عليها ايضا ابانة الشعر قال مالك في المدونة ومن نكث شعرة او شعرات يسيرة
 اطعم شيئا من طعام كان جاهلا او ناسيا وان نكث ما اطاعه به اذني افتدي **قوله**

او وسخ الا غسل يديه عزليه يريد وكذا كذا يحرم عليها ان الة الوسخ عنها الا اذا غل
 يديه بما يزيل به الوسخ ولا شيء عليه لانه محل صرة وكذا كذا ما عطف عليه من كسا قط
 السعور في الوضوء والركوب واليه اشار بقوله وتسا قط شعور لو وضوا وركوب **قوله**
 في المدونة ولا شيء عليه فيما انقطع عند وضوئه من حصته او راسه او انفه اذا امتخط
 او لما حلق الاكافه والسرج في الركوب من ساقه وهذا خفيف لا بد للناس منه **قوله**
 ودهن الحسد اي وكذا كذا يحرم على الرجل والمرأة دهن جسدهما اي سوا كان مطيبا ام لا وعليهما
 العذبة في ذلك خلافا لابن حبيب في غير المطيب انه لا قدية عليهما فيه **قوله** لكن كذا اي
 باطنه احرازا من ظاهره **قوله** ورجله اي وكذا كذا يحرم عليها ايضا دهن رجليها **قوله**
 بمطيب او لعزلة اشارة الى ان لدهن الكف والرجل منها ثلاث صور الاولى الجواز وهو
 دهنها بغير طيب لعله به من شقوق ومحوها ولا قدية الثانية المنع وهو دهنها بمطيب
 لعزلة ولينتهي ان فعل الثالثة المنع ولومع علة على احد القولين وهي التي اشار
 اليها بقوله ولها قولان اي وان دهنها لعله يريد بمطيب فقولان **قوله** اختصت
 عليهما اي ان المدونة اختصت على القولين ففيها عند البراذني وان دهن قدميه وعقبه
 من شقوق ولا شيء عليه وان دهنها لعزلة او دهن ذراعيه او ساقيه لجسدهما لعله
 اقتدي وعندي اي لا منين لجسدهما او من علة اقتدي في كلهما على الوجوب مطلقا **قوله** وتطيب
 اي ويحرم عليهما ان يتطيبا بالموت من الطيب وهو ما يظهر ريحه وانثرة كالزعفران
 والمسك والكافور والاورس والي جميع ذلك اشار بقوله بكورس والورس بنت باليمن راحته
 طيبة وصيغته ما بين الصخرة والحرة بن شاس ولو بطلت راحته الطيب لم ينجح يريد لان
 حكم المنع قد ثبت فيه والاصل استحبابه واليه اشار بقوله وان ذهب ريحه وجب العذبة
 باستعمال ذلك ولو لم يورده كحل كالحل او لم يورده كحل اي فان التحلل لا جلال ذلك ولم يكن
 فيه طيب ولا قدية واسا بقوله ولو في طعام اي ان الطيب يحرم عليها استعماله ولو خلط
 بطعام لم ياكله وظاهره كان مطبوخا فيه ام لا والمشهور المنع وهو مذهب المدونة ان لم
 يطبخ فيه ويجب فيه العذبة وقيل لا قدية ورواه محمد عن مالك وهو قول اشهب فان
 طبخ بالنار وصبح الغم فقولان بن بشير والمذهب عدم العذبة وهو مذهب المدونة
 وظاهر الموطا والمختصر وان لم يصبح الغم فلا قدية **قوله** اول يعلق اشارة الى قوله
 في المدونة ومن مس الطيب بيده اقتدي لصق بيده ام لا قال ابن القصار لا يجب
 العذبة بخود المس **قوله** الاقارورة سدت اي فانه لا قدية فيها وكذا كذا ما يذكره
 بعدة من العطوفات ومراده ان من سد قارورة مسدودة الغم في حال احرامه
 لا قدية عليه اذ لا راحة لها حينئذ والحق بها قارة المسك غير المشققة **قوله**
 ومطبوخا اي طعاما مطبوخا يريد بالطيب وقد تقدم انه المشهود وان صبح الغم **قوله**
 وباقيا مما قبل احرامه الباقي لان العذبة انما تجب باتلاف الطيب وهو محرم وهذا
 تلوه قبل احرامه وانما بقي منه الباقية الا ان يكون قد بقي منه مقدار يجب العذبة
 باتلافه فحينئذ يجب وقيل هو بمنزلة من تطيب بعد الاحرام اذا الاستدامة كالابتداء

قوله ومضينا من القارح يريد ان من القح عليه الترح الطيب فنزعه عنه ناجدا له
شي عليه يدل عليه قوله بعد ذلك والا فتدي ان تراخي اي في نزعه **قوله** او
غير اي غيره وهو نائم او غير ذلك فان استبه فنزعه في الحال فلا فدية وان تراخي افتدي
كما قاله **قوله** او خلوق كعبه يريد ان ما اصابه من خلوق الكعبة اي اذا كان كثيرا ونزعه
في الحال فلا فدية وان تراخي لزمته الفدية **قوله** وخير في نزعه بسيرة يريد انه خير في
نزعه بسيرة الطيب وفيه اشارة الى ان الكثير لا يخير فيه كما تقدم **قوله** والا فتدي ان تراخي
اي في سيرة الطيب وما بعد ها **قوله** كقطعية راسه نائما يريد ان حكم تقطيعه الراس
حكم القاطع عليه فان التقى عليه غيره ثوبا عطي به راسه فان استبه فنزعه في الحال
فلا شيء عليه وان تراخي افتدي **قوله** ولا يخلق ايام الحج اي لا يخلق الكعبة في ذلك الزمن
يريد لكثرة اذحام الطائفتين **قوله** وثقام العطارون فيها من المسي اي في ايام الحج بين
الصفاء والمروة وقاله في المدونة **قوله** وافتدي المكي الحدان لم يلزمه يريد ان الفدية
حيث لا تجب على المحرم الملقى عليه الطيب او الثوب بان يكون قد نزعه عنه في حال انتهائه
انتباهه يلزم الفاعل به ذلك وقاله في المدونة **قوله** بلا صوم اي ان الملقى اذا الرمت
الفدية فانما هي نية عن المحرم فذلك لا يصوم احد عن احد **قوله** وان لم يجد فليفتدي
المحرم اي فان اعسر الملقى افتدي المحرم ثم يرجع عليه ان لم يفتد بالصوم بالاكل من الاطعام
او النسيك فان صام لم يرجع بشي **قوله** كان حلق راسه يعني وكذلك الحكم فيمن حلق راسه محرمه
في مخاطبة الفاعل بالفدية حيث لا تجب على المفعول على ما تقدم **قوله** وعلى المحرم الملقى
فديتان يريد فان كان الملقى محرما فعليه حيث لا فدية على المحرم فديتان فدية
لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم وهو قول ابن القاسم وقال ابن زيد ليس عليه
غير فدية بن يوشن وقول ابي الحسن اصوب واليه اشار بقوله علي الارح **قوله**
وان حلق محرما باذن فعلي المحرم المراد بالحل غير المحرم اليه اذا حلق حلاله شعر محرم
بانه فان الفدية على المحرم دون الحلال وان فعله بغير اذنه مكرها او نائما
فانها على الفاعل واليه اشار بقوله والافعل عليه اي على الحلال **قوله** وان حلق محرمه
راس حل اطعم هذه عكس التي قبلها ومعناها ان المحرم اذا حلق شعر راس الحلال فانه
يطعم قاله ما لك في المدونة يفتدي وقال ابن القاسم يطعم شيئا من الطعام وافتد
الاشياخ هل قول ما لك بالفدية مجول على الحفنة وانه وفاق لقول ابن القاسم واليه
ذهب التوسن وهو خلاف والفدية على ظاهرها واليه ذهب الليثي والباقي وبعض
البعد ادبي والي هذا اشار بقوله وهل حفنة او فدية تاويلان **قوله** وفي الظفر
الواحد لاماطة الاذي حفنة اي وفي تقليم الظفر الواحد لغير اماطة الاذي
حفنة من الطعام واحترز بقوله لاماطة الاذي مما اذا كان لاماطة فانه يفتدي
على المشهور **قوله** كشعرة او شعرات اي وكذلك يطعم حفنة اذا ازال من جسده
شعرة واحدة او شعرات متعددة لغير اماطة اذي **قوله** وقلة او قلات وطرحها اي
اذا كان يطعم حفنة اذا اقل قلة واحدة او قلات وكذا اذا طرحها لان ذلك هو

الى قتلها **قوله** وطرحها اي كن لك تحذف الخبر لعلم المعنى وما ذكره قريب مما في الحديث
 وظاهر ما حكاه في النوادر قال ومن الموازنة ومن تنق شعرا من الفه او حلق شعرا من راسه
 لضرورة او لموضع الحاجم ناسيا او جاهلا فتدي وكلما كان لاماطة الاذي وان قل فففيه
 الغدية وما كان لغیر اماطة اذى ولا منفعة ناسيا او جاهلا فعليه في الشعرة والشعرات كما
 قبضة من طعام الباجي وهذا القدر يجري مجرى الصيد ويجري القاتل فتش لم ارفيه فضلا عما ينقل
 عندي الوجهين في شبه الصيد لانه يحرم عليه صله في غير الجسم فلا يجوز له قتل قلة يجد ها في الارض
 كما يجوز ان يلق شعرا ساقطا في الارض ولا يجوز له ان يلقه عن جسمه كما يلقى الدرن لانه اذا اراد
 عن موضعه المختص به كان سبب هلاكه لصنعه كمن انزال فرخ طير عن موضعه ويحمل ان يجمع
 منه الوجهان الصيد والقاتل فاذ قلنا انه من باب الصيد تعلقت الغدية بقليله كما يتعلق
 بكثيره واذ قلنا انه من باب القاتل تعلقت الغدية بكثيره دون قليله كمن تنق شعرة او
 شعرات يسيرة فلا تدينه عليه فيه وعليه اطعام الشيخ وقوله ان قلنا هو من باب الصيد
 تعلقت الغدية بقليله مشكل لانه لا يعلم في المذهب في قتل قلة او قلات قول بوجوب الغدية
 اصلا وقد قال مالك لا بأس ان ينقل الحلال في الحرم وكذا قال ابن راشد طاهر المذهب ان قتل
 القمل ليس من باب الصيد انتهى وما قاله الشيخ ظاهر **فروع** قال مالك لا بأس للمحرمان ان ينقل
 القملة من ثوبه او بدننه في مكان اخر من ثوبه او بدنه **قال** في المختصر واذ اسقطت من راسه
 قملة فليدها ولا يرد ها في مكانها **مر** كمن يحرم مثله موضع الحجامة الا ان يتحقق في القمل وتقريره
 بعيرة ولا كطرح علقه او برعوث **ش** يعني وهكذا حكم المحرم ان احلق محرم اخر موضع الحاجم فانه
 يطعم حفنة من طعام لمكان الدواب وهكذا اقال اذا تحق ان لدواب فلاشي عليه لانه انما اراد
 شعرا من حبيد غيره وليس فيه شيء نعم على المحرم الغدية لكونه حلق قبل التحلل قال في الحديث
 ولو حلقه فخلق موضع الحاجم فان ايقن انه لم يقبل دوابا فلاشي عليه وفي الامهات حلق قفاة فاقا
 منه الباجي وغيره حلق العنقا للحجامة وغيرها من كراهة وفي العنقية كراهية ذلك
 وقوله وتقريره بعيرة اي وكذا حكم في المحرم اذا قرره بعيرة اي اذا ل عنه التزاد فانه يطعم
 حفنة من طعام بيده واحدة وظاهر كلام من عبد السلام عدم الحلاق في ذلك وان الخلاف فيما اذا
 قتل التزاد وقوله لا كطرح علقه او برعوث يعني فانه لا يلزمه بطرحها شي الباجي والهوام
 على ضربين ضرب يختص بالجسد ويتولد منه ويعيش فيه مع السلامة كالقمل والقمل والقراد
 للدواب وضرب لا يختص بذلك كالنمل والدود والبراغيث والبق والبعوض والذباب فاما الاول
 فلا يقتله المحرم ولا يبرئ به عن الجسد المحترمة الا ان يكثر فيميطه عنه قال مالك وعليه في
 الكثير منه فدينه وان اصاب منه اليسير فاطعام شي من الطعام وقال بن القاسم في الكثير والقليل
 منه الاطعام ثم قال ولما ضرب الثاني كالنمل وما ذكره فلهذا فسان طرحة من حبيده
 وكذا يجوز ان يطرح عن حبيده القراد والحلم والحشرات الا القمل خاصة ويطرح عن بعيرة العلق
 وسائر الحيوان الا القراد ولا يقتل شيئا من ذلك فان قتله فقال مالك لا يطعم وقال مرة احب
 الي ان يطعم فان ابتدأ شي من ذلك بالضرر فقتله فقد قال مالك في محرم لدغته ذرة فقتلها وهو
 لا يشعرا ري ان يطعم وكذا في النملة يريد لان ضررها يسير وطرحها يدفع اذاها واما القراد

والحلم والجنان فمن دواب البعير فلا يلقيه المحرم لان ذلك سبب هلاكه الا ان يضرب بالبعير
 فيربطها او يطعم انتهى **ص** والعذبة فيما يترفع به ويريد اذ انقض الشارب او الظفر وقتل
 قتل كذا **ش** يعني ان العذبة تجب في كل ما يحصل به الترفه او يزدول به ان يكتص الشارب او حلق
 العانة ونسف الاثني او الابط وكذا تقليم الاظفار او قتل ما كثر من القدر واه بن يوشع عن مالك
 وذلك واضح مما تقدم **ص** وحضب بكنا وان رفعة ان كبرت **ش** اي وكذلك العذبة تجب في الحضب
 بجنا يربيد او سمه وهي نبت من شجرة كالزبرة يدق ويحل مع الحنا وسميت بذلك من الوسامه
 وهي الحسن وسوا حضب بذلك راسه او حيتته او شيئا من جسده فان حضب اصبعه لجرح اصابه
 برقعة فان كانت كبيرة فعليه العذبة وهو معنى قوله وان رفعة ان كبرت وبه بذلك على انها
 لو كانت صغيرة لاشي عليه وما قاله موافق لما قال في المدونة ففيها وان حضب راسه او حيتته
 كحنا او بوسمة او حضبت المحرمة يد يراها او رجلها او راسها او طرفت اصابعها بجنا فليقتلها وان حضب
 الرجل اصبعه بجنا لجرح اصابه فان كانت رفعة كبيرة افتدي وان كانت صغيرة فلاشي عليه **ص**
 ومجرد حمام على المختار **ش** اختلف في وجوب العذبة بالغسل في الحمام على ثلاث روايات الاولى ذهب
 المدونة ان تدلك وانقي الوسخ وجبت عليه والا فلا قال وفيها واكره للمهرم دخول الحمام لانه
 ينقي الوسخ فان دخل افتدي اذا تدلك وانقي الوسخ بن عبد السلام والحق بذلك بعضهم صب الماينة
 بعد العرق **الثانية** انها تجب بمجرد التدلك ولو لم ينقي الوسخ والا فلا حكاه ابو الحسن النخعي
 وحكي الثالثة ايضا وهي ان العذبة تجب بمجرد التدلك ولو لم ينقي الوسخ الغسل في الحمام سواء تدلك
 ام لا انقي الوسخ ام لا واختارها هو وغيره لان صب الماء الحار على الجلد مظنة ان الة الوسخ والى
 هذا اشار بقوله على المختار واما اقتصر على هذه الرواية وان كانت مخالفة لمذهب المدونة
 لان غير النخعي من الاشياخ ايضا اختارها **ص** واخذت ان ظن الاباحه او تعدد موجباتها بغير دليل
 التكرار او قدم الثوب على السراويل **ش** يعني ان العذبة تقتعد بتعدد موجباتها الا في هذه المواضع
 الاربعه الاول اذن اباحه موجباتها وهو على وجهين اما ان يظن ذلك ابتداء او يعلم انه يوجب في
 العذبة ويظن الاباحه بعد ذلك كمن لبس ثوبا لبيا يوجبها ثم نزعها ثم اعتقد ان لبسه ثانيا
 لا يوجب غير ما اوجبه الاول وهذا اذا كان الموجب من جنس واحد او اكثر فجهل حكم الجميع كمن لبس
 وتطيب وقلم اظفاره وقتل الكثير من الدواب ظانا الاباحه او جهل حكم الرباثة على الموجب الواحد
 وهذه المسئلة لم يعطوا فيها اتفاقا على ذلك حكم الجاهل من كل وجه ولا حكم العامد لانهم لو اعطوه
 حكمه لكان على المذهب يلزمه جميع ذلك لكون الجهل والعمد في موجب العذبة سواء وعلى القول الآخر
 لاشي عليه في الجميع قال في المدونة ومن افسد حجة بجراح ثم اصاب صيدا او حلق من اذيه
 وتطيب فان تأول او جهل ان لبس عليه اثم افسد لما لذمه من القيمة فتطيب وليس
 وقتل الصيد مرارا عامدا فعليه ان الاحرام سقط عنه فليس عليه العذبة واحدة
 الا في الصيد فعليه لكل صيد قتله جزا الموضع الثاني ان يفعل ذلك في قور واحد فليس تطيب
 وقتل وقتل القل وحلق الشعر دفعة من غير تراخ واما احدا الا في ذلك فدية واحدة لانه
 كالفعل الواحد وقول الشيخ ان ذلك كسجود الشهو وكن تعوط وبال وليس فيه نظر لان السجود
 البعدي لترغيم انفس الشيطان وهو يحصل بالتبلي ولا استكمال فيما اذا اتحد واما التوافق فان

المانع قد حصل بالسابق منها فاما بعده لا تأثير له فهو كالعدم وموجبات العذبة هي وان
 كانت في نور واحد فقد حصل له من الانتفاع بالثاني ما لم يحصل بالاول الا ترى ان ينتفع
 باللبس وايضا فانه لا فرق فيما ذكر بين ان يكون متراخيا او غير متراخ بخلاف موجب العذبة
 وقال المحقق ان كانت نيته او لا فعلى جميعها فعليه فدية واحدة وان بعد ما بين الاقوال
 فذلك سواء وان كانت نيته احد فاما حدثت نية ففعل ايضا فان بعد ما بين الفعلين لكل
 فعله من ذلك فدية وان كان ذلك في نور واحد فدية على مذهب المدونة وقد اختلف
 في هذا الاصل فبين قال لزوجه قبل الدخول انت طالق انت طالق هل يلزمه الثلاث او طلقة
 واحدة اذا كانت نيته من اول طلقة واحدة اذا كانت نيته من اول ترك الطلاق بنيته
 محدثة واستثنى نية محدثة قال والقياس ان العزب والبعد في ذلك سواء الموضع الثالث
 ان يعمل ذلك لا وبالنكاح يريد ولو بعد ما بين الفعلين وهو واضح ما تقدم الرابع اذا كان
 الفعل الثاني لم يحصل به نفع رابد على الاول كما اذا لبس الثوب اول لم لبس السراويل ثانيا
 فتتحد العذبة برسل ولو تراخي وبعد ما بين الفعلين ومثل ذلك ما اذا لبس العامة بعد
 العنسوة او الحجة بعد القمص ولما عاة النفع ثانيا قال مالك لاشي على من ابتاع خنيزر
 فقامها وهو محرم يريد لعدم النفع المحمي والقياس ان يكون عليه في الحجة والعامة فدية
 ثانيا لانه انتفع بالثاني غير منفعة الاول وقد قال محمد بن ابي نعيم روى عن ابي
 الا ان يبسطها وينزرها وذكروا بن عبدوس عن عبد الملك مثله قال وما ردا فوق رداء
 فلا بأس به وان لبس فلسوة ثم عاسة فدية الا ان يريد العامة على الفلسوة بقدر ينتفع في
 مثله فعليه فدية احدي يريد وكذلك ان اذاد السراويل على الثوب او الحجة على القمص
 بقدر ما ينتفع به في مثله انظر بقية الفروع في السجدة وقد فهم من كلام الشيخ انه لو ابتداء
 فلبس السراويل اول ثم القمص ثانيا ان الفدية تنعقد وهو واضح ان تراخي لانه انتفع بالثاني
 ما لم ينتفع بالاول **مس** وشرطها في اللبس انتفاع من حرا وبرد لان نزع مكانه وفي صلاة تؤن
مس يعني وشرط وجوب الفدية لبس اللبس ان يحصل به الانتفاع من حرا وبرد فعلى هذا لو
 لبس شيئا ثم نزع مكانه من قاس عليه قيما او خفا وقد تقدم عن مالك ان من اشترى خفاء
 فقاسه ثم نزع مكانه لاشي عليه المحمي والعذبة يجب اذا طال وانتفع واختلف اذا ازال
 ذلك بالحضرة قبل ان ينتفع به او كان من الانتفاع مالا خطب له فقال مالك فبين غطي راسه
 ولبس قميصا فنزع ذلك بالحضرة فلا شيء عليه وان تركه حتى طال وانتفع به افندي واختلف اذا
 صلي به صلاة ولم يطل فقبل لاشي عليه وقيل بفندي لانه انتفع به حين صلي به صلاة والى
 هذا اشار بقوله وفي صلاة تؤن لان واما قال وشرطها في اللبس لان عذبة مما يوجب العذبة
 لا يراعي فيه طول من عذبة وقد تقدم ان من تطيب ثلثه العذبة ولو نزع الطيب مكانه
 حلا فلا ينقض **مس** ولم يأت فعل لعذر **مس** اشار بذلك الى ان الفاعل لما يوجب الفدية
 نارة يكون اثما اذا فعل ذلك لغرض ضرورة ولا مشقة من حرا وبرد وتارة غيرا ثم حصلت
 له ضرورة من مرض ومخوف او مشقة شديدة لاجته اذ ذلك يريد عليه الفدية لقوله
 لغالي فن كان منكم مريضا او به اذي من لاسه فدية من صيام او صدقة او نسك المحمي

انت طالق

ولا يجوز لاحد ان ياتي ذلك اختيارا او يكفر لان ذلك انتهاك لمحارم الله تعالى انتهى به
قلت ويصح في ذلك كثير من الناس لا اعتقا دهران العديّة يكفر ذلك وهو خطأ
وهي نسك شاة فاعلي او اطعام ستة مساكين لكل مدان كالنفاذة او صيام ثلاثة ايام ولو ايام
معي **من** اعلم ان دما الحج على ضربين هدي ونسك فالهدي ما وجب لنقص في حج او عمره مثل دم القران
والتمتع والفساد والغوات وما يؤي به الهدي من النسك وجزا الصيد وسياقي ذلك والنسك ماؤ
لا لتا التقت وطلب الرفاهية مما تقدم وهو المعبر عنه بعديّة الاذية ولهذا قال وهي نسك اي
العديّة نسك لاهدي والفرق بين الهدي والنسك ان الهدي على الترتيب وانه يختص بمكان
ورمان يفعل فيها وان الصوم يدخل بعض افرادة على سبيل النية كالامداد في اطعام جزار
الصوم ولا كذلك النسك فانه على التحجير ولا يختص بوقت ولا مكان ويدخل الصوم في جميع افراد
اصالة لانيابة والاصل فيها الالية السابقة ولهذا قاله في المدونة هي على التحجير بقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذية من راسه فدية من صيام او صدقة او نسك يريد
لورود الالية بصيغة او المختصية للتحجير لغة وفي الموطا كان كعب بن عجرة معه عليه السلام محرما
فاذاه القدر في راسه فامر عليه السلام ان يحلق راسه وقال له صم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين
مدن مدين لكل مسكين او النسك شاة اي ذلك فعلت اجزا عنك وقد نبه الشيخ على ذلك به
بقوله او اطعام او صيام وقوله شاة فاعلي اي شاة او بقرة او بدنة من الابل قيل لا في عمران
اذا اراد ان يحج بعيرا او يذبح بقرة هل يكون ذلك افضل ام الشاة وكيف ان كان موسرا هل
يوسر او لا بالعير والبقرة ثم الشاة قال لا يومر داما ان اراد ان يحج بعيرا او يذبح بقرة فيمكن
ان يقال ان جعل ذلك هديا وقدره واستعره كان ذلك افضل من الشاة وان لم يجعله هديا
ولا قدره ولا شاة كانت الشاة افضل قياسا على الصما **فان قيل** الصما غصوة
باهل البيت والنسك مخصوص بالمساكين وما كان مخصوص بالمساكين كان تكثره اولى **فيل**
هدي التطوع اليسن مخصوصا بالمساكين ومع ذلك استحب فيه الابل وانما قال عليه السلام
لكعب النسك شاة ولو كان هناك افضل لامر به **فان قيل** لعله كان عديما **اجيب**
بانه لو كان عديما لقال له عليه السلام كذا ولا كذا وقوله او اطعام ستة مساكين لكل مدان
مدان هكذا ورد في حديث كعب السابق وقال في المدونة والاطعام ستة مساكين مدان هـ
لكل مسكين عبد النبي صلى الله عليه وسلم من عيش اهذ ذلك البلد من بردا وشعير ليه اسار
بقوله كالنفاذة وزاد في الامهات اي ذلك شافا قام بعض الاشياخ منه خلاف ما له في
كتاب الظهار من انه لا يخرج الشعير وغيره الا عند عدم البر قال عبد الحق سالت بعض
شيوخنا القرويين عن ذلك فقال العديّة منصوص على مقدارها في السنة والظهار
ليس مقداره نصا وانما قال عبد هاشم الذي هو مد وثلاثان اجرتها دا منه فذلك فوق
في السؤال وعلى هذا فيخرج الشعير مع وجود التيم وقال في كتاب محمد ان اخذت الاطعام فاطعم
الدرة نظريجة من مجري التيم فيودي عن الدرة مثل ذلك وفي المختصر والشعير كذلك
وقوله في صيام الايام الثلاثة ولو ايام منى هو مذهب المدونة قال فيها وله ان ينسك هـ
او يصوم او يطعم حيث شاء من البلاد قياسا على التمتع وقال في الموارية ذلك مكروه لانها لم

تقيد بالجماع كالهدي المحني فلهذا في ذهابها ايام مني عن صيامها فلا يصوم فيها الا الثلاثة
من العشر لورود النصف فيها بذلك **ص** ولم يختص بزمان او مكان الا ان ينوي بالمدح الهدي فكلمه
ش قد تقدم ان من جملة ما فرق به بين الهدي والسك ان السك لا يختص بزمان ولا مكان
بجلاف الهدي وهذا هو المشهور وخالف بن الجهم مالك واصحابه وقال لا يكون السك الا بمكة
وهو مذهب الشافعي واي حنيفة وقوله **ص** الا ان ينوي بالمدح الهدي اي الا ان ينوي بالسك
الهدي فيصير حكمه حكم الهدي كما سياتي والمدح في كلامه اسم مفعول من ذبح يقول ذبح وذبح
مثل يكرم ويكرم **ص** ولا يجزي عداو عثا ان لم يبلغ مدين **ش** قال في المدونة ولا يجوز ان يهدي
ويعشي لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي مدين وظاهرة ولو بلغ مدين فاكثرت فلو خالف الكلام الشيخ
لكن في الموايد عن اشهب مثل ما قال وحمله غير واحد على الوفاق قال في الموايد واذا اضيق
لي قبل ان يفعل ثم فعله لم يحزه **ص** والجماع ومقدماته **ش** هو معطوف على فاعل اي حرم على الرجل
والمرأة بالاحرام مع ما تقدم من الجماع ومقدماته من القبلة والمباشرة للذة والعزوة ونسبها
قال ابو الوليد البايجي كل ما فيه نوع من الالتذاذ بالنساء فيمنع منه المحرم ثم ما كان منه لا يفعل
الا للذة كالقبلة فغيب الهدي على كل حال وما كان يفعل للذة وغيرها مثل لمس كفيها او
شي من جسدها فاتي من ذلك على وجه اللذة فيمنع وما كان لغيرة فباح فقلته من كلام
الشيخ بن عبد السلام ولا يجد هم يختلفون في القبلة هنا ويختلفون في الصيام فليس احد منهم
يجوز القبلة في الاحرام لشي ولا متطوع **ص** واستند مطلقا **ش** يعني ان الجماع يفسد الحج اذا وقع
قبل التحلل منه ولا خلاف بين العلماء انه متى وقع بعد اقبل الوقوف انه يفسد الحج ويوجب الهدي
والعصا واجامهم على مسأله بالوطي مستلزم منع الوطي اجماعا لقوله تعالى فلا تقرب ولا تقرب
ولا جدال في الحج ولا فرق عندنا في افساده بين ان يطاعا مد او ناسيا واليه اشار بقوله
مطلقا وهو خلاف ما تقدم من ان الكفارة في الصيام لا يجب بالوطي نسيانا وما هنا يشبه قول
الملك هناك ويحتمل ان يريد بالاطلاق ما قال في الجواهر لا فرق بين الوطي في العزج او المحل
المكروه من رجل وامرأة كان معه انزال ام لا **ص** كما استدعاني وان ينظر قبل الوقوف مطلقا
او بعد ان وقع قبل افاصة وعقبه يوم النحر او قبله والاهدي **ش** يعني وما يساوي
الجماع في افساد الحج استدعا المحي وان ينظر ونه بذلك انه متى فكر او عبث بيده في فرجه
او لاعب حتى انزل انه يفسد حجه من باب اولي وهو واضح والمعروف ان المني مفسد كما ذكره
وقيل لا يفسد الحج الا ما يوجب الصداق والحد وفصل المني كما تقدم له في الصيام بين ان
يكون الانزال عن امر نزل عنه في الغالب او متردد فيه هل ينزل ام لا فانه يفسد وان
كان الغالب ان لا ينزل عنه لم يفسد وعليه الهدي وقوله قبل الوقوف يعني ان الفسا
في ذلك مشروط بان يقع قبل الوقوف او بعده ان وقع قبل افاصة ورمي جرة العقبة
يوم النحر او قبله اي ليلة المزدلفة وذلك على اربعة اقسام الاول ما ذكره من ان الوقوف
قبل الوقوف الى اخر ما قال والمشهور انه يفسد في هذه القسم دون غيره من الاقسام وقد
اختلف فيه وفي غيره من الثلاثة الاقسام وهي اذا وقع الوطي قبل افاصة وبعد جرة
العقبة او العكس او قبلها معا بعد يوم النحر على اربعة اقوال الفساد في الجميع لسنة بن

عبد السلام لما ملك والشيخ لعبد الملك وغيره وكذا نقل عنه المحمدي ولو حرجت ايامه
 مني وعدم الفساد في الجيع حكاية بن الحلاب وعبد الوهاب عن مالك والمشهور ما ذكره الشيخ
 وهو مذهب المدونة والقول الرابع ان وطئ يوم النحر بعد الاقامة وقبل الرمي يفسد
 وهو قول بن وهب واسهب عند المحمدي ونقل عن مالك الفساد اذا وقع بعد الرمي وقبل
 الاقامة رواه ابو امصعب وله ايضا قول خامس ان وطئ قبلها بعد طلوع الفجر يوم النحر
 فعليه الهدي والعرة وان كان قبل الفجر فسد وقوله والافهدي اي وان لم يقع الوطئ قبل
 الوقوف ولا بعده وقبل الاقامة والرمي يوم النحر وقبله بل وقع قبل الاقامة وبعد
 العقبة او العكس وقبلها بعد يوم النحر فانه لا يفسد وعليه الهدي والعرة على المشهور بين
 وقوعه قبل الاقامة والجرة يوم النحر وقبله وبين وقوعه قبلها بعده انه لما حرج يوم
 النحر صارت حجة العقبة قضا وكذلك طواف الاقامة يسببه القضا لمزوجه عن وقته
 الفاصل المقدور له شرعا ولا شك ان القضا اصغف من الاداء ليل ان القضا في رمضان
 عدا موجب للكفارة مع القضا ولا كذلك من افطر في القضا فانما عليه القضا فقط **مر** كانه
 ابتداء او اتمامه وقبله ووقوعه بعد سعي في عمرته والاصد **ش** التشبيه في هذا
 وما قبله في لزوم الهدي يعني وكذلك الهدي يلزم المحرم اذا انزل ابتداء او اتماما كذلك
 او قبل او وقع الوطئ بعد السعي يريد وقبل الحلق في العرة ونبه بقوله انزل ابتداء اتماما اذا
 داوم النظر او التذكر حتى انزل فانه يفسد كما تقدم خلافا لاسهب في وجوب الهدي فقط
 قال في المدونة واذا ادام المحرم التذكر للذة حتى انزل او عبث بذكره فانزل او هزته
 الدابة وهو راكب فاستدام ذلك او قبل او باشر فانزل او ادام النظر للذة حتى انزل فسد
 حجه وعليه الحج قابل والهدي وكذلك المحرمة اذا فعلت ما يفعل ثارا للنساء من العبث بنفسها
 حتى انزلت قال **مر** واما ان نظر المحرم فانزل ولم يتبع النظر ولا ادامه او قبل او عزا وحسن او
 باشر او تلذذ بشئ من اهله فلم ينزل ولم تعب الحشفة منه في ذلك فعليه في ذلك الدم وحجة
 تام وعليه هذا نقول الشيخ او قبله معناه مع عدم الانزال والافتي حصل عنها انزال فسد
 حجه وقوله ووقوعه بعد سعي في عمرته يريد ان وقوع الوطئ بعد السعي وقبل الحلق موجب
 للهدي ايضا من غير افساد ان لم يتبع من اركانها شي لان الحلق ليس بركن فاذا وقع الوطئ
 قبل تمام السعي فيها فسدت لتبعض الاركان والي ذلك اشار بقوله والافسدت اي وان لم
 يسع حتى وطئ فسدت عمرته ولزمه قضا **مر** ووجب اتمام الفسد والافساده وان
 احرم ولم يقع قضا **مر** الا في ثالثة **ش** يعني ان المحرم اذا فسد حجه او عمرته بالوطئ او بما
 تقدم مما يفسد ها فانه يجب عليه الهدي ان يمحى على ذلك المفسد حتى يتمه كافي الصحيح وهذا
 مما لا خلاف فيه بين العلماء الا اذا ودقانه قال لا يثماني على الفاسد قياسا على غيره من
 العبادات كالصلاة والاعتكاف وكحوا وقوله والافساده وان احرم اي وان لم يتم
 له وعليه باق ولو احرز من حجة القضا او عمره القضا قال في المدونة ومن فسد حجه بالوطئ
 فلم يتمه حتى احرم من حجة القضا لم يلزمه ذلك ولا قضا وهو على احرامه الاول ولا يكون
 ما حرم من احرامه من حجة القضا سدة وقوله ولا يقع قضا **مر** الا في ثالثة يريد اذا لم يتم

الفاسد واحرم لعننا به في السنة الثانية منه فهو علي ما افسد ولا يكون ذلك قضا
 عنه ولا يقع على هذا قضا وه الا في السنة الثالثة وذلك واضح **م** وفورية العنا وان
 تطوعا **ش** يعني ومما يجب عليه ايضا ان يقضي ما افسده من حج او عمره على الفور والمراد بالفور
 هنا ان يقضي الحج في العام القابل ولا يؤخره عنه فان احرز عمي وقضاها فيما بعده وامشاه
 العرة فيقتضيه بعد التحلل فاسد ما لا ينفذ في جميع السنة ولا فرق بين ان تكون الحجة
 التي افسدها فريضا او تطوعا كما قال **م** وقضا القضا **ش** يعني ويجب عليه ايضا قضا العنا
 ومعنى ذلك اذا احرم قضا ما افسده العنا ثانيا فانه يجب عليه ان يحج جنتين احدهما العنا
 عن الاصل والثانية عن العنا المفسد وهذا هو المذهب وهو قول بن القاسم وقال بن وهب
 وابن الماحضون ومحمد بن الموار ومحمد عبد الحق والليثي وغيرهما لا يجب عليه الاحبة واحدة ه
 وهي الاولى التي في ذمته لانها الاصل والعنا مقصود لهما لا للسنة **م** وكذا هدي في القضا **ش**
 يعني انه كما يجب عليه حجة ثانيا بسبب افساده العنا كذلك يجب عليه هدي احذر مع الهدي ه
 الاول وهو مذهب بن القاسم وابن وهب وقال عبد الملك لا يلزمه عنبر الهدي الاول **م** واخذ
 وان تكرر لنسأ **ش** الصنير في احدى عايد علي الهدي وفي تكرر عايد علي الوطي يعني واخذ الهدي
 اي لا يلزم الا هدي واحد وان تكرر الوطي لاجل تعدد النساء يريد او في مرة واحدة وهكذا قال
 في المدونة ونصها واما وطية مرة او مرارا امرة واحدة او عدد من النساء فليس عليه في
 ذلك الا هدي واحد لانه بالوطي افسد حجه ولزمه العنا عبد الوهاب وانما لم يتكرر الهدي ه
 بتكرر الوطي خلافا لابي حنيفة لان الثاني وطي لم يفسد الحج فلم يجب له هدي الفاسد اذ
 وطي المظاهرة ثانيا قبل التكفير بن يونس ولان الوطي الاول هو الذي ادخل الفاسد فله الحكم ه
 كاللثة شركا في عبد يعق احد هم حصته منه ثم يعق الثاني بعده فانما المقوم على الاول
 لانه ادخل الفاسد ولا تقوم على الثاني **م** بخلاف صيد وفدية **ش** يعني بخلاف الصيد فان الجرا
 يتعدد بتعدد بن يونس لقوله تعالى فخذ امثله ما قتل من النعم فهو قتل صيد الطيف فعليه
 جزا مثله او كبيرا فعليه جزا مثله وكذلك جماعة صيد عليه جزا مثله ابو الحسن الصغير ولان
 قتل الصيد جنابة والقاعدة في المتلفات ان من اكل شيئا فعليه عذمه وان تكرر هذا
 هو المشهور وفي الدرر عن عبد الحكم ان الجرا لا يتكرر بتكرر الصيد فله عن سند وقوله
 وفدية اي فانها تعدد بتعدد موجبه وهذا مقيد بما اذا لم يتناول او يطن الا باحدة
 او لم يتناول التكرار ولم يكن في فور واحد كما تقدم قبل هذا **م** واجزا ان يجعل **ش** الباقي وقع في
 العتبية والموازية لما ذكر من رواية اسهب ان هدي الفاسد لا يكون الا في حجة القضا قال
 فان تعجله قبل العنا فقال بن الماحضون انه يحرمه واجب الينا ان يكون مع حجه العنا
 قال ويحمل على قول اصبح في هدي العوات لا يحرمه **م** وثلاثة ان افسد قارنا ثم فاته قضا
ش يعني ان من احرم حجة وعمره معان افسد ذلك ثم فاته الحج فان عليه ثلاثة هدايا هدي
 لقرا انه الثاني وهدي للفساد وهدي للمعوات وصح ذلك بن الحاجب وغيره من الاشياخ وهي
 رواية اصبح عن بن القاسم واختاره بن الموار واه ابو زيد عن ابن القاسم ان عليه اربع
 هدايا وهي ثلاثة الاول وهدي احذ للقران الاول والليثي والاول احسن لانه انما

امر الي عمر ولم يتم العز ان قوله وثلاثة معطوف على قوله وعز هدي في القضاء اي ووجب
 عز ثلاث هدايا في افساده قارنا اذا فاته الحج وقضاه **مر** وعمر ان وقع قبل ركعتي الطواف
سر يعني ووجب عليه الايتان بعز ان اوقع منه الوطي قبل ركعتي الطواف يريد وكذا اذا
 وقع قبل الطواف او بعينه في محله لا يكون مغسرا وهذا هو المشهور وهو مذهب المدونة وقيل
 لا عمر عليه وقع ذلك قبل الطواف او بعده وهو قول القاضي اسماعيل وقال بن حبيب عليه العزم
 كان ذلك قبل الطواف او بعده ووجه الاول ان الوطي لما وقع قبل تمام الطواف حصل له فيه
 حلد فامره ان ياتي بعز ليوثق طوافا صحيحا في احرام صحيح بدلا من ذلك الطواف ولا خلاف ان عليه
 المدي للخلل الواقع في الاحرام **مر** واجاج مكرهته وان نكحت غيره وعليها ان اعدم ورجعت كالمعتد
سر اي ووجب علي المكره اجاج مكرهته من زوجة او امه وان طلق الزوجة ونكحت غيره وقابل
 في المدونة ومن الكره نساء وهن محرمات اجمعن وكفر عن كل واحدة منهن كفارة وان بن منه
 ونكحت غيره وان طأ وعنه فذلك عليهن دونه انتي ابن الموان عن ابن القاسم ويجبر الزوج الثاني
 على الاذن لها في الحج قال فان وطئ امته وقد اذن لها في الحج فغلبه ان يجها ويهدي غلبها
 قال بن القاسم والاكره فيها من السيد وغير الاكره سوا وطوعها له كالاكره قال في التبا
 وياتي علي قول بن الماجشون في الذي زوج ابنته رجلا نجسها وارسل اليه امته فوطئها
 انها تحت الا ان يدعي انها طنتها بها زوجة له ان لا يكون عليه هنا ان يجها اذا طأ وعنه
 ويكون ذلك عليها اذا اعتقت وقد حكى بن عبد السلام في ذلك قولين هدا طوعها كالاكرام لا
 وظاهرة ان الثاني منصوص ايضا عبد الملك ولو باعها لكان ذلك عليه لها بن الموان وهو كريب
 تزده الا ان يرأسه قال عبد الملك ويهدي عنها ولا يصوم وفي السليمانية اذا لم يجها فليبيعها
 ممن يج بها وهذا مخالف لما قال المجتبى انه يمنع من بيعها حتى يجها قيا سا علي قول سحنون في منع
 بيع العبد المحرم وقوله وعليها ان اعدم ورجعت يعني فان لم يكن مع الزوج ما يجها به وجب
 عليها ان تج نفسها وترجع اذا ايسر بن يونس قال **العتي** وروي عيسى عن ابن القاسم
 في محرم وطئ اهل مكرهه وليس معه ما يهدي عنها وهي ملية ليس عليها في حج ولا صيام وانا
 ذلك علي من اكرهها وقال عنه بن الموان اذا لم يجد الزوج من يجها به ويهدي عنها
 فلتفعل في ذلك وترجع به عليه فان صامت لم ترجع عليه من قبله الهدي بشي وكذلك
 من ادخل علي المحرم شيئا يوجب العذبة اذ الصوم لا عوض له ولو اطعمت عن فدية الاذي لرجعت
 عليه بالاكل من النسك والاطعام انتهى ابو اسحق وانظر لو كان النسك بالشاة ارفق حين
 نسكت ثم علا النسك حين رجوعها علي الزوج في يسر وقال انا اعزم الاقل والاطعام حين
 ارجع ثم قال بن يونس متصلا عما تقدم فلوا فليس الزوج فلزوجه بمائة غرما به
 بما وجب لها من ذلك ويؤفق ما يصيب لها حتى تج به ويقدي فان ما نكحت قبل ذلك رجعت
 الاجاج للعرما ونقد الهدي وفارق من افسد معه من احرامه لخلله قال في المدونة
 ومن جامع زوجته في الحج فليقترا اذا احراما بحجة القضاء ولا يجتمعان حتى يحل بن يونس
 وروي ذلك عن عثمان وعلي بن عباس رضي الله عنهم ولا نها يتداكران ما كانا فيه
 فيدعوها ذلك الي الفساد ثانية الا ترى ان ذلك معونة لها اذا فعل ما لا يجوز لها

فعله في الاحرام فهو قبا ان لا يجتمع في احرام القضا كما منع قاتل النفس لعمد من الميراث عقوبة
لفعله الذي قصد به استجمال الميراث قبل وقته وكذلك هذا الاستجد الوطى قبل وقته فخرمه الله
واختلف هل اقتصرا على سبيل الوجوب او الاستحباب بن القصار لم يبين مالكا ذلك وعندني انه مستحب
وعليه اقتصروا الحلاب بن بشير وظاهر المدونة الوجوب معا فبها وفصل المني الى صدر ذلك
من جاهل بالتخير فهو مستحب وان صدر من عالم بالتخير فهو واجب وحسرا على الافتراق قال ولا فرق
بين تلك المرأة وعندها زوجة كانت او سريه لانه لا يؤمن ان ياتي مثل فعله قلت وقد اشار
الشيخ الى ان الحكم في ذلك عام في الزوجة والامة بقوله من افسد معه ولم يقل فاروق زوجة قال
مالكا في العتبية ولا يجتمعان في منزل ولا يتسايران ولا في الحجفة ولا مني قوله من احرامه اي
في حجة القضا التخلله اي منها كما قال في المدونة ولا يرعى من احرامه بخلاف ميقات ان شرع
من وان تعداه قد مر **ع** يعني لا يرعى من احرامه الاول فيجوز لمن احرم او لا من شوال وذي القعدة
ان يحرم حجة القضا يوم التروية وقوله بخلاف ميقات يريد فليس لمن احرم من ذي الحليفة
مثلا او غيرها في الاول ان يحرم الا من ذلك المكان الا ان يكون احراما ولا قبل الميقات فليس
عليه ان يحرم ثانيا الا من الميقات قاله في المدونة واي هذا اشار بقوله ان شرع اي ان كان
الميقات الذي احرم منه مشروعا فلو قدره فغلبه دم قاله في المدونة ايضا المني ولم يرفى به
تقديم الاحرام على الميقات فضلا انتهى وظاهر قوله مالكا في المدونة وتحريم في قضا الحج والعمرة
من حيث احرم في الاول انه يحرم من مكان احرامه الاول ولو كان ولا تعدى الميقات المني
وحمله على انه كان او لا احرم من هناك بوجه جائز لانه جاء والميقات وهو لا يريد دخول مكة او
غير ذلك من العذرة وامان تعداه او لا بغير عذر امر الان ان لا يتعدى ميقاته الاحرام ما
واجدا تمتع عن افراد وعكسه لا قدر ان عن افراد او تمتع وعكسها اشار الى ان العورتان
الاولى ان يقضي تمتعا عن افراد ولا اشكال في اجزائه ذلك لانه افراد وزيادة وهذا اذا اتى
بالج ثانيا من المكان الذي احرم منه بالج او لا الثانية ان يقضي افرادا عن تمتع وهو معنى قوله
وعكسه وذكر ان ذلك يجزئه ايضا وهو مثل قوله في النوادر عن كتاب محمد ومن تمتع به
فافسد حجه فقصناه معروفا فانه يجزئه وعليه هديان هدي التمتع وهدي الفساد قال وذكر
عيسى عن ابن القاسم واقتصر عليه المني وابن يونس الشيخ وهو الظاهر لان الافساد انما وقع
في الحج لا في العمرة وقال بن بشير يقتضي الروايات عدم الاجزاء تبعه على ذلك بن الحاجب الصحيح
ما تقدم الثالث ان يقضي قد اتى عن افراد ولا يجزئه كما قال لا قدر ان عن افراد وهذا هو
المشهور وحكاها المني عن ابن القاسم قال لان حج القارن ليس تاما كتمام المفرد الا ان يماضيا
اليه من الهدي انتهى وقال **بن** الماحضون يجزئه نقله بن بشير وبن شاس الرابعة
ان يقضي قرا ناعن تمتع واليه اشار بقوله او تمتع اي لا قدر ان عن تمتع ولا يجزئه وهو ظاهر
لان القارن ياتي بعمل واحد للحج والعمرة معا والمستمتع ياتي لكل منهما بعمل يخصه الخامسة
ان يقضي افراد عن قران السادسة ان يقضي تمتعا عن قران وايها من الصورتين اشار
بقوله وعكسهما اي فلا يجزئه ان يقضي قرا ناعن افراد او تمتع قال في النوادر من غير العتبية
من حج قارنا فافسد بالوطى فقصناه معروفا او تمتعا لم يجزئه وعليه في هذا ما ندم للقران

ودمر للملحة ويقضي ايضا قايلا قايلا ربا ويهدي هديين **من** ولم ينب قضا تطوع عن اوج
من يريد ان من تطوع بحجه قبل الفرض ثم افسد ها بالوطي فانه يلزمه فضاوة ولم ينب له
 ذلك عن حجة الاسلام اذا ائوي به ذلك لان حجة القضا منزلة في ذاته وعليه حجة الفرض
 وحجة واحدة لا تجزي عن حجتين ويمكن ان يخرج فيها قوله بالاجزاء من مسيله فمن ناويا نذره
 وحجة الفريضة **من** وكه حملها للمحل لذلك اتخذت السلام وروية ذراعيها لا شعرها والعنوي
 في امره **من** هكذا حكى في المواد عن كتاب محمد ونصه قال ما لك ولا يلبس كفي امراته تلهذا
 وتكره ان يحملها على المحل وان الناس يتخذون سلام ولا باس ان يعني المحرم في امور النساء فوالله
 ولذلك اتخذت السلام اي ولاجل الكراهة المذكورة فعل الناس ذلك وقوله ذراعيها لا شعرها
 اي ولا تتركه رويته وقوله والعنوي محطوف على شعرها اي ولا يتركه روية شعرها ولا العنوي
 في امور النساء وان لم يات بالعبادة على نسق الرواية طلبا للاختصاص ثم قال في المواد عن
 العتبية وكتاب محمد قال بن القاسم عن مالك واكره له ان يلبس جارية للاتباع في المؤنذرة
 بمن له او لعنيرة وقال اشهب عن مالك في الكتابين وله ان يمسه امراته اذا امن ورب رجل لا
 يا من **من** وحرمة وبالحرم من نحو المدينة اربعة اصيال او خمسة للتعميم ومن العراق ثمانية
 للقطع ومن عرفة تسعة ومن حبة عشرة لآخر الحديثية ويقف سبل الحد دونه تعرضه
 بري وان تانس اول بركل وطيرما وجزوه وبينه **من** وحرما لاحرام مطلقا في او عمة وبالحرم
 تعرض بري الي احراما ذكر وقد اختلف اهل التفسير في معنى قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد
 وانتم حرم فليل وقد احرمتم باحد السكين وقيل دخلتم في الحرم وقيل هما مرادان لانه يقال لمن
 دخل الحرم قد احرم لان الاحرام هو الدخول في حرمة الاشياء ومنه قيل احرم بالصلاة دخل فيها وكما يقال
 انهم واجد اذا اتي نظامه وخجدا واصبح واسسى اذا اخل في الصباح والمساء وهذا القول الاحر هو
 الذي اعتمد الفقهاء ولهذا اقال حرم بالاحرام والحرم ثم اخذ به كذا ما ورد ثم اشار الي بيان ما رواه
 مالك عن عمر في حديث معام الحرم قال في المواد ومن غير كتاب محمد لعبد واحد من اصحابنا ان
 حدا الاحرام محاربي المدينة نحو من اربعة اصيال الي منتهى التسع ومما يلي العراق ثمانية اصيال الي مكان
 يقال اضاة ومما يلي حبة عشرة اصيال الي منتهى الحديثية قال مالك والحديثية في الحرم انتهى الباقي
 وفي هذا نظر والذي عندي ان بين مكة وعرفة نحو ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما بين مكة والحديبية
 قلت وهو موافق لما حكاه القاضي عياض في كون المكي وعبرة بقصر الصلاة في حذوجه لعرفة
 ورجوعه وقد تقدم الباقي وبين مكة والحديبية عشرة اصيال لم يكن بين مكة وحبة ما يقصر
 فيه الصلاة وقد قال مالك ان بينهما ثمانية واربعين ميلا ويقصر فيها ثم قال واما التعميم
 فاني اثبت مكة وسمعت اكثر الناس يذكرون انها خمسة اصيال ولم اسمع في ذلك خلافا مده مقامي
 بها قلت واي هذا الشار يقول له او خمسة للتعميم ولم يجد في ذلك بشي ثم قال الباقي ولو كان بين
 مكة والتعميم اربعة اصيال لوجب ان يكون بين مكة والحديبية على هذا النقد بقرينة من خمسة
 عشر ميلا لانها اريد من ثلاثة امثالا انتهى وقوله ويقف سبل الحد دونه يعني ان الحرم يعرف
 من الحد بان سبل الحد اذا جرى نحو الحرم وقفه دونه وهو قول بن القاسم سمعت ان الحرم يعرف
 من الحد بان لا يجي سبل من الحد فيه حله الحرم الا سبل الحرم فقله في المواد وقوله تعرض بري هو

فاعلم حرم اي حرم بالاحرام والحرم المقدس لتلقى من صيد البر واصد بالبري من صيد البحر
فانه مباح لغيره لقوله تعالى احرمكم صيد البحر وطعامه قال في المدونة والضغدة ونزس الماء
من صيد البحر وهذه السحفة التي تكون في البراري هي من صيد البر اذا اكتبت اكلت ولا تحل الا بركاة
ولا يصيد بها المحرم انتهى قال في كتاب محمد ولا يقتل المحرم حنظل الماء ووقف ما لك فيه اللبني وقده
قيل يطعم في ما اكل لضغدة شيا وقوله وان تانس اولم يوك هو قوله في الجواهر واما البري فيجوز
ان لا يجمع ما اكل لحمه وما لم ياكل هو قوله في الجواهر واما البري فيجوز ان لا يجمع ما اكل لحمه
وما لم ياكل كان متوشا او متوحشا مملوكا او مباحا ويجوز المقدس لا جبا به وببعضه اللبني ولا يجوز له
ان يصيد طير الماء في المدونة وان اصاب شيا من طير الماء فعليه جزاوة وليس له بيده او رقيقته
وزوال ملكه عنه لا يبيته وعلو ان احرم منه تاويلان **س** قال في المدونة ومن احرم احرم ومعه
صيد بيده يتوده او في قفص معه فليس له ثم لا يأخذه حتى يحل فان ارسله من بيده طلال او حيا لم يضمن
له شيا لان ملكه زال عن الصيد باحرامه انتهى وحكي اللبني عن محمد ليس عليه ارساله اذا كان معه في
الرفقة وحكي ابو الحسن الصغير عن ائمة انه لا يرسله ولو كان بيده وجعل الاستدانة ليست كالاستدانة
وسبب الخلاف قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادامتم حرما هذه معناه اصطفا بالبر وهو ياتي على
قول ائمة او معناه نفس الصيد وهو ياتي على قول بن القاسم وعروة الخلاف تظهر فيما اذا لم يرسله
حتى ارسله غيره يعني قول ائمة يضمن له قيمته ولا شيء عليه عند بن القاسم كما تقدم قال واختلف
اذا كان معه في الرفقة في كتاب محمد لا يلزمه ارساله كما لو كان في بيته وهو من صيد المدونة وقال
بن الجلاب يلزمه ارساله وقوله وزال ملكه هو من ذهب المدونة المشهور وقال بن القصار والاشتر
لا يؤول وفائدة ما تقدم فيها اذا ارسله الغير هل يضمن ام لا وكذا الوارسله صاحبه واخذه غيره
قبل ان يلحق بالوحش وتبي بيده حتى يحل صاحبه من احرامه فعلى المشهور يكون لاحذه وعليه ايضا
يلزمه افلاته اذا ابقاه بيده حتى حل **س** ياخذ صاحبه من احذه ولا يلزمه افلاته اذا ابقاه
حتى حل وانظر ما لفرقة على المشهورين هذا وبين ما اتى بيده لا جزا حتى تحلت فانه يملكها والجامع بينهما
انه في كل موضع لا يجوز له التماذي على امساكه قبل التحليل من احرامه والتحليل وقوله لا يبيته اي فلا
يجب على من احرمه في بيته صيد ان يرسله ولا شيء عليه وهكذا قال في المدونة واختلف الاشياخ
هذه لك على اطلاقه وهو اي بن يونس قال وسوا احرم من منزله او من ميثاقه بخلاف ما تا ولا بعض
اصحابنا انه اذا كان احرامه من منزله وفي بيته صيد فعليه ان يرسله كما قال في القفص بن يونس
والفرق بين القفص والبيت ان القفص هو حامل له وينقل بالتقاله وهو كالذي بيده وما كان
في البيت ليس هو الذي بيده وهو محل عنه وغير مصاحب له فافترقا فذهب ابو اسحق الى
ما ذهب اليه بن يونس من ان المدونة على ظاهرها واليهذين التاويلان اشار بقوله
وهل وان احرم منه اي وهل الحكم كذلك في عدم وجوب ارساله وان احرم من بيته او من
احرم من بيته وجب ارساله تا ويلان **س** فلا يستجد ملكه ولا يستودعه وردان وجزمودعه
والا يتي **س** قد تقدم انه اذا ارسله فاحذه غيره قبل حاقه بالوحش وتبي بيده حتى حل من احرامه
انه لا يأخذه ويكون لمن هو بيده وانه لو ابقاه بيده حتى حل انه لا يجوز له ملكه بل يرسله وهو
معني قوله فلا يستجد ملكه ويحمد ان يريد وهو الظاهر ان المحرم لا يجوز له في حال استجدات

ملك الصيد قال بن عبد البر اجمع العلماء على ان من هب له صيد في حال احرامه لا يجوز له قبوله ولا شراؤه ولا اضطياده ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه لعدم قوله تعالى وحرّم عليكم صيد البر ما دامتم حرما والحديث بن حثامة الذي رواه مالك انه اهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال انما نرد ولا عليك الا اننا نحرّم انتهى الباقي ومن اهدي له صيد في حال احرامه فقبله لم يكره له رده على قياس المذهب لانه ملكه بالقبول وعلى قول بن العنبر قد خرج عن مالك الراهب وان لم يدخل في ملك الموهوب له على مذهب القاضي ابي الخطاب فليس له ان يرده على ربه ان كان حلالا وقوله ولا يسبغوا عليه يعني ولا يجوز له للمهرم ان ياخذ صيدا ودعيه عنده للغير فان استودعه وجب عليه ارساله ومن لربه قيمته ولو احرم وببده صيد للغير ودعيه رده ان وجد صاحبه الذي اودعه بن جيب ويطلقه صاحبه ان كان محرما فان لم يجد صاحبه ابقاه واليه اشار بقوله ولا ابقاه اي وان لم يجد صاحبه ابقاه ببده قال في الموانية وان ارسله ضمن **ص** وفي صفة اشترايه قوله **ل** قد تقدم اتم اجمعوا على انه لا يجوز للمهرم شرا الصيد في حال احرامه وهذا الخلاف الذي ذكره الشيخ في الصحة وعدها انها هو بعد الوقع يعني ولو تعدى المحرم واستوى صيدا فقتل الشرافا سد وقيل صحيح ويؤيد جزاه وقد حكى بن عبد البر القولين هكذا والثاني منهما قول بن جيب قال وان رده على الحلال **ص** ضلعيه حيا الا الفار والحية والعقرب مطلقا وعرايا وحدا وفي صغيرها خلا في كفاي سبع كذيب ان كبر هذا مستثنى من قوله حرّم بالاحرام والحرم بعرض بري اي الا ما ورد في الصحيحين بما يباح قتله في الحل والحرم وهي الفارة وما معها وقد روي انه عليه السلام قال حسن فواسق يقتلان في الحل والحرم وهي الفارة وما معها العراب والحداة والعقرب والفارة والكلب العقور حرجه الصحيحان ولمسلم حسن فواسق بالاضافة من غير تنوين قال **ص** الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وبين الاضافة والتنوين فرق دقيق في المعنى وذلك ان الاضافة تقتضي الحكم على شخص من الفواسق بالقتل وربما استعد التحصيل بخلاف الحكم في غيرها بطريق المنعوم واما مع التنوين فانه يقتضي وصف الجنس بالفسق من جهة المعنى وقد يشعربان الحكم المترتب على ذلك وهو القتل مع عدم اجماع وصفه وهو الفسق فيقتضي ذلك التعميم لكل فاسق من الدواب وهو صند ما اضافة الا ذلك من المنعوم وهو التحصيل وقد جازي الصحيح استقاط ذكر العقرب وزيادة ذلك الحية وصف العراب بالابقع ونحوه حسن فواسق يقتلان في الحل والحرم الحية والعقرب العراب الابقع والفارة والكلب العقور والحداة فيجب ان يكونا معا عني الحية والعقرب داخلين في المستثنى الذي يقتل في الحل والحرم جازي الدليل ولهذا استأها الشيخ معاني كلامه بقوله الا الحية والعقرب قال في الدخيلة ويلحق بالفارة بنت عرس وما تعرض الاثواب من الدواب ويلحق بالعقرب الرتيلا وقوله مطلقا اي سوا كان كبيرا او صغيرا لان لفظ العراب مطلق فيكون الابقع مفيدا له كما ورد في الصحيح او عامما فيكون هذا على وقفه لا يخص ما بن عبد السلام في ذلك نظره والا قرب هو الثاني وقد ذهبت فرقة الى ان النهي مقتضو على العراب الابقع وقوله وفي صغيرها خلا في اي وفي صغير العراب والحداة خلا في بن راشد وفيه المشهور القتل لعدم الحديث وقال بن هارون المشهور المنع انتهى وقد اختلف ايضا في قتل العراب والحداة غير المودعين

اي الذين لم يفعلوا الا ذاك في نظر ابي اللفظ فيقتل ان او ابي المعني فلا الباجي وقد اختلف قول
مالك في اباحة قتلها ابتداء وطاهر مذهب ما اثبتته في الموطا وهو الاشهر عنه انما يقتل ان
وروي اشهب عنه منع ذلك المحرم وفي الحواهر شهر القتل ايضا وان لم يبتد بالاداء قال اشهب
وروي اشهب منه المنع وقاله بن القاسم قال الا ان يودي يا فيقتل ان قتلها من غير اذي فلا شيء عليه
وقوله كعادي سبع اختلف في قوله عليه السلام والكلب العتور ما هو قتل كل عام من السباع كالاسد
والنمر والتمرد وخوفها مما يعيدوا واليه اشار بقوله كعادي سبع وهو المشهور ويدل عليه ما رواه الترمذي
وحسنه انه عليه السلام واللام قال في عتبه بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك
فعدا عليه الاسد فقتله بن شاس وقيل المراد بالكلب الانسي قال اللحن وهو ظاهر قول اشهب
لانه قال يقتل الكلب وان لم يعقور زاد في النوادر وان كان كلب ماسية بن عبد السلام وليس
في هذا اللفظ ما يدل على الحصر لاحتمال ان يقول اشهب يقتل مع الاسد والنمر وخوفها قال بل نص
اشهب في النوادر على انه يقتل صغار السباع وهو يقتضي انه قابل يقتل السباع والاشبه به
ما قال بعضهم انهم اتفقوا على دخول السباع تحت لفظ الكلاب العتور واختلفوا في الكلب والمشيور
عدم الدخول انتهى وقال ابو الوليد الباجي لم يختلف قول مالك في الاسد والنمر والفهد انه يجوز
قتلها واختلف قوله في الذئب فروي بن عبد الحكم اباحة ذلك ومنعه مالك واليه اشار بقوله
كذئب وقوله ان كبير يعني ان الذئب الذي روي عن مالك اباحة قتله انما هو اذا كان كبيرا لانه
الذي يحصل منه الا ذاك غالبا واما الصغير فيقتل فلا يقتل وهو مذهب المدونة وحكي عن ابن
القاسم وابن حبيب الكراهة بن القاسم ولا يبدونها ان قتلها وقال اشهب يقتلها ولو لم يطلبه الباجي
ولا يقتل المحرم صنعا ولا ثعلبا ولا هرا وحشيا او اسبيا ولا قردا ولا خنزيرا براد جرم الكلب
ذلك كله وروي عن مالك جواز قتل الغرد والخنزير ووقف محمد في خنزير الما بن حبيب ولا يقتل الذئب
وان قتلته فعليه جزاء **ص** كطير حنيف الا يقتله الباجي ولا خلاف في المذهب انه لا يجوز قتل
سباع الطير غير ما في الحديث ابتداء ومن قتلها فعليه الفدية فان ابتداء بالضرر فلا جزاء على
قاتلها على المشهور من المذهب فمن عدت عليه السباع الطير وغيرها وقال اشهب عليه في
الطير الفدية وان ابتداء بالضرر وقال اصبح من عدا عليه شيء من الطير فقتله وذاته
نشاة بن حبيب هذا من اصبح غلط واجب بن القاسم في المسبوط بان الانسان اعظم حرمة من
الطير فاذا قتل الانسان دفع عن نفسه فلا شيء عليه انتهى واستشكل ايضا تخصيصه ذلك
بالنشاة والقياس ان يكون فيه القيمة ومحمد بعض اصحابنا المناهذين قول اصبح على انه كان
قادرا على الدفع بغير قتل واما لو لم يستطع دفعه الا بالقتل فلا يختلف فيه وقوله وورعا
لحد يجرم يعني وكذا لا يجوز للحلال ان يقتل الورع في الحرم ومنهم من خصصه جواز القتل بالحلال
ان المحرم يمنع من ذلك قال في الدجيرة ومنع مالك قتل المحرم للمنع مع اباحة قتلها في الحرم
والعرق ان الاحرام سريع الزوال ولو لم يقتل في الحرم لم يكره انتهى وهكذا ابنه مالك عليه
هذه التفرقة الباجي فجعل مالك رحمه الله اذها في كثرتها لان اذي بافسادها ما يدخل
فيه مالك وسمعه انه عليه السلام امر بقتلها واكره ان يقتلها في حل او حرم الباجي ومعنى
ذلك انه لا يكون غالبا الا في البيوت وحيث يقتله ويدفع ضرر الحلال ومدة الاحرام

وروي في المحرم يعني وكذا لا يقتل
الطير اذا عدا عليه وجف من اذابه ولا
يبدع الا يقتله

بسيرة وحمل مائة امه عليه السلام يقتله على الجلال سوا كان في الحرم او غيره مائة
 واذا قتله المحرم اطعم كسائر العوام وقال اللحن القياس ان يقتل قيا ما على العقرب وقد ورد
 الحديث بالحص على قتلها ولو لا ان شأنها الاذي لم يجز قتلها للحلال في الحرم **ص** كان عم الجراد
 واجتهد والافقيته وفي الواحدة حفنة وان في يومه كد **ش** قال في المختصر واذا عم الجراد على
 الناس ولم يستطعوا دفعه فلا شيء على من اصاب منه شيئا ولو اطعم شيئا من الطعام كان احسن واجتهد
 اي يحفظ منه وفي رواية بن وهب في الذباب يطاع عليه ولا يمنع منه كثرته فليطعم مسكينا
 او مسالين وقال بعد ذلك لا شيء عليه الغالب بن عبد الحكم هو اوجب البينا وقوله والا ياتي وان لم
 يكثر الجراد ولا مسقة عليه فعليه ضمانه اذا قتله وهو معنى قوله فقيته قال في المدونة
 وما وقع من الجراد في الحرم فلا تصيده حلال ولا حرام وفي موضع اخر منها اذا وطئ ببعيرة على
 ذباب او ذرا او غل فقتل فليصدق بيني من الطعام وفي الموانية فتبصرة قال ابن الموان بحكومة
 فان اخرج بغير حكومة اعاد بن راشد طاهرا لكتاب ان الجراد لا حكومة فيه فان قتلت الدابة
 شيئا من ذلك من نفسها من غير سبب منه فلا شيء عليه وقوله وفي الواحدة حفنة اي بيده واحدة
 وهو معنى قوله في الموانية فتبصرة وقوله وان في يومه يعني وكذا الحكم اذا انقلب على الجراد
 او الدود في يومه فقتله الشيخ لا تذكير اوجبوا هنا عليه الجزا واسقطوا عنه القدية اذا
 الفتى الرمح الطيب عليه مع ان التعقيب على ما ذكر اكثر من رمي الرمح الطيب عليه ولعل ذلك
 اعظم ما يترتب على الطيب ولا يقتل الجراد من باب قتل الصيد ولا فرق فيه بين العمد والمظا
ص والجرا بقتله وان لم يمتصه لمحمصة وجهل ونسيان وتكرر **ش** النصير في قتلته عايد على الصيد
 الهنوم مما تقدم اياه ويحب الجزا بقتل الصيد وان كان السبب في ذلك حصول محمصة ومجاعة
 من شاس ولو اكله في محمصة صفة ومثله للقاضي عبد الوهاب وغيره وهو الاصل وحكي اللحن
 في اصطيا ده وقتله للضرورة ثلاثة اقوال فقيل لا يجوز قتله وقيل يجوز وعليه الجزا وقيل
 لا جزا عليه قال وقال مالك في الموطأ في المحرم يضطر الى اكل الميتة ياكلها ولا يصطاد قال لان
 الله تعالى لم يرخس في قتل الصيد في حال من الاحوال مثل احد القولين في المضطر الى الميتة
 وقال محمد بن عبد الحكم لو نأني ذلك لا تلت الصيد وان كانت الميتة موجودة وقال ابو محمد عبد
 الوهاب فمن قتل صيد الضرورة عليه جزاوه قال وهذا يجتهد ان يبيعه عند الضرورة او
 يقول بجزاؤه وعليه جزاوه واري ان يجوز الصيد والقتل عند الضرورة لاحيا نفس وليس
 ذلك اذا جاع ولم يخف على نفسه واسار بقوله وجهل ونسيان الي ان حكم العمد والجهل والنسيان
 في قتل الصيد اما تلا في واحد في الجزا بيه الا في الاثم وحكي في الجواهد عن بن بسير انه حكى
 عن محمد بن عبد الحكم انه قال لا جزا في غير العمد ولا فيما تكرر وقد تقدم ان الجزا ببتكرار خلاف
 لابن عبد الحكم قال وليس عليه بعد اول مرة الا ما وعد الله تبارك وتعالى بقوله ومن عاد
 فبنتقم الله منه اي في الاخرة او ينفو عنه قال وهو يرضى كتاب الله تعالى والي الاول اشار
 بقوله وتكرر **ص** كسهم من الحرم وكل عين طريقه او قصر في ربطه او ارسل بقدره فقتله
 بخارجه **ش** يعني وكذا ذلك يتدرب الجزا على من رمي صيدا او هما معا في الحل فقطع السهم هو
 الطرف الحرم ثم خرج الي الحل فقتل الصيد فيه اللحن قال بن القاسم واذا رمي من الحل صيدا

في الحل ومن السهم بالحرم لم يوكل وعليه الجزا وقال اسهب يوكل ولا جزا عليه بن عبد السلام
 ووافق اسهب عبد الملك بشرط البعد قال ولا ادري كيف يتصور البعد في رمية السهم قلت
 ليس المراد بالبعد الا ان يكون بين الراي وبين الحرم مسافة لا تقطعها السهم غالبا فوافق من
 معه ورأى انه قطعها ومرد طرف الحرم لقوة حصلت للراي في ذلك او لوجودة القوس او السهم
 ولا يعيد في تصور ذلك وجه ذلك انه لم يعذر ولا تعذر لانتهاك حرمة الحرم المني وان
 الجزا في ذلك ويوكل احسن يعني سوا قرب او بعد لانهم لم يدعوا قول عبد الملك وقوله وكلب تعين
 طريقه يعني وكذلك يجب الجزا على من ارسل كلبا على صيده بقرب الحرم ودخلا الحرم ثم خرجا
 منه فادركه في الحل فقتله فيه وقوله تعين طريقه يعني ان الجزا مفيد بما اذا لم يكن للكلب
 طريق سوى الحرم لان الراي حينئذ متأكد من حرمة الحرم فان كان له طريق من غير الحرم فلا شيء عليه
 لعدم الانتهاك وقد ذكر اللخمي هذه المسئلة مع مسئلة السهم وشبهها بها وظاهرا ان الخلاف
 فيها كالا وفيه ولم يتعرض لهذا التقييد الذي ذكره الشيخ ثم قال وان لا جزا ويوكل في جميع ذلك
 احسن وقوله او قصر في ربطه يعني ان من بيده كلب او جراح بصيده فافتت من بيده
 فقتل صيده وصاحبه محرما او في الحرم فان قصر في ربطه فانطلق بسبب ذلك فعليه
 الجزا يريد ولا يوكل الصيد وان لم يقصد فلا شيء عليه وقوله او ارسل بفزبه فقتل خارجة
 الصمير في بقربه وخارجة عابده علي الحرم ولا بد من حذف في كلامه ومعناه او ارسل
 بقرب الحرم فدخل ثم خرج فقتل الصيد خارجة وانما وجب الجزا عليه هنا لانه متأكد
 حرمة الحرم واحتذر بقربه مما اذا بعد فانه لا شيء عليه اذا لم يتعرض لانتهاك **قال**
 المدونة وان ارسل كلبه او باره بقرب الحرم وهو والصيد جميعا في الحل فلا شيء عليه وان
 اخذ في الحرم فقتله فيه او طلبه حتى ادخله الحرم ثم اخرج منه فقتله الجزا ولا يوكل
 ولو ارسله في بعد من الحرم فقتله في الحرم او ادخله الحرم ثم اخرج منه فقتله في الحل
 فلا يوكل ولا جزا عليه لانه لم يعذر بارساله قال الباقي والبعد ما يغلب على الظن ان الكلب
 يدرك الصيد قبل وصوله الحرم او يرجع عنه ولا يوكل في الوجهين يعني في القرب وهكذا
 قال في المدونة لانه محرم بحرمة الحرم فان ارسله بقرب الحرم فقتل الصيد قبل الدخول
 للحرم فقال مالك وابن القاسم لا جزا عليه وقال بن عبد الحكم الحرم من غير ان يخرج فابعه
 فقتله في الحل فينبغي ان يوكل كسيلة العصير بصير جزا ثم يتحلف وطردة من حرمة رمي
 منه اوله وتخرجه للتلذذ وجرجه ولم يتحقق سلامته ولو بنقص **ع** هذا كله معطوف على
 قوله والجزا بقتله يعني وكذلك يجب الجزا بطردة من الحرم الى الحل وهكذا **قال** في
 المدونة يريد اذا كان الصيد لا يمكنه التجا بنفسه لانه اخرج من ما منه وعرضه
 للتلذذ فان كان يجوزا بنفسه فلا شيء عليه نص علي ذلك اللخمي وابن يونس وخي التومني
 في اخرج من الحرم قولن الاول ان عليه الجزا واطلق الجزا والاحداث لا جزا عليه اذا
 كان في الحرم فزري صيد في الحل ولذا لك العكس وهو معنى قوله اوله اي رمي من الحل الى
 الحرم قال في المدونة وان رمي صيدا في الحل وهو في الحرم او في الحرم وهو في الحل
 فقتله فعليه الجزا وهو لا يوكل انتهى وقال عبد الملك بن الماحيون واسهب اذا رمي منه

الحرم صيدا في الحبل فلا جبر عليه ويؤكل ومنشا الخلاف بين ابن القاسم وابن المياحون
واسم هذا الصيد لغيره بابتد الرمية او بانتهائها ولا تختلفوا فيما اذا ارماه من الحبل في الحرم
لانه يصيد في عليه انه قتل صيدا في الحرم قال في المدونة وان رمي صيدا في الحبل وهو في الحبل
من قرب الصيد وتبعته الرمية فاصابه في الحرم فعليه جزاؤه يريد وان اصابه في الحد فلا شيء
عليه سواء قرب من الحرم او بعد وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم ما قرب المحرم فله حكمه وقال
بن المياحون كل ما يمكن سكون ما في الحرم ويحرك بجرته فله حكمه وعلى المشهور فهو ممنوع ابدا
اما على سبيل التحريم او الكراهية على حسب قوله عليه السلام كالدرع حول الجي يسكن ان يقع
فيه وقوله وتعرضه للتلقي يعني انه لا فرق في الجزا بين قتله او تعرضه للتلقي في المدونة
قال مالك في محرم صايطرا فتتفه ثم حبسه حتى نسل فطار عليه اليمن وقال محمد بن عمار في مرقه
نسل فيه ثم عليه جزاؤه وقال بن حبيب حبسه حتى يعفوا ليشته ثم يرسله ويطعم مسكينا فان
غاب قبل ان ينسل وحين عطبه فله عتقه ويحلف على هذا اذا جرح صيدا فلم يستطع النجاة
هذه تحبسه حتى يبرأ او يرسله ويعزم جزاؤه الان فان حبسه لم يعزم الان شيئا فان برئ بغير
شئ فلا شيء عليه وان بقي عزم ما نقصه وقوله وجرحه ولم يتحقق سلامته يعني وكذلك يجب
الحزب اعلى المحرم اذا جرح الصيد وغاب عنه قال في المدونة ومن جرح صيدا او هو محرم تغاب
محروما فعليه جزاؤه انتهى بن المياحون لاشي عليه لان الاصل براءة الذمة وهذا الخلاف
انما هو اذا لم يتعد له مقتل واما اذا انفذ بعض قتله فلا خلاف في الجزا لانه حصيد في حكم
الميت واختلف اذا ايقن لحاقه بنقص فذهب المدونة وهو المشهور لاشي عليه قال فيهما
وليس في جراح الصيد اذا ايقن انها سلمت من ذلك الجرح شيء واي هذا اشار بقوله ولو نقص
اي ولا شيء عليه ان تحقق سلامة ولو منع نقص لان الجزا يشبه الكفارة فكما لا يجب الكفارة في
العيص الا انسان كذلك لا يجب في بعض الصيد وقال بن الموان يلزمه ما بين القيمتين وهو مذهب
وحمله اللحن وغيره على الخلاف بن عبد السلام وهو الظاهر وقال بن يونس ويحمل الوفاق ويحمل
قول بن القاسم لاشي عليه اذا استيقن انه سلم اي سلم بغير نقص وكذا ان اخرج لشكك ثم تحقق بونه
ش يعني فاذا جرح صيدا وانفذ قتله وغاب عنه وقتل بالجزا فانه لا يجزئ به بل يوجز حتى
يرتفع الشك فان اخرج الجزا وهو على شكك ثم ثبت انه مات بعد الاخراج اخرج ثانيا وهو معنى قوله
وكذا ان اخرج قاله بن الحلاب القلبي لانه اخرج قبل وجوبه عليه واقتضى ذلك انه لو بقي على
شكك لم يكن عليه جزا فان واللام يحتمل ان يكون متعلقة بكدر وتكون للتعليل اي كدر الجزا
لاجل الشك ويحتمل ان تكون متعلقة باخراج ويصح حينئذ ان يكون بمعنى عند كقوله تعالى دعانا
لجنبه وتله لجنبين اي دعانا على جنبه وتله على الجنبين وتكون المعنى فان اخرج عند الشك
او هو على الشك كدر الجزا ثانيا اذا تحقق انه اخرج قبل الموت ككل من المستترين **ش** يعني وكذلك
يتكرر الجزا اذا اجتمع على قتل الصيد الممنوع بالاحرام او المحرم اثنان فصاعدا ويكون على كل
واحد جزا وهذا هو المشهور وحكي في الدخيرة قول لا كذهب الثاني باخذ الجزا ومنشا
الخلاف هذا ذكرنا من باب الكفارة والدية ومذهبنا الظاهر لان الله تعالى سماه كفارة
فقال تعالى او كفارة طعام مساكين وفي المدونة ان الجزا يتكرر بتكرار الصيد المحرم او

القاتل قال فيها واذا اجتمع محرمون علي قتل صيد فعلي كل واحد منهم الجزا كاملا وفيها ايضا
ما ظاهره ذلك وهو قوله وان ارسل كلبه علي صيد في الحرم فاسلأه رجل احذ فاحذ الصيد
فان انشلي الكلب باسلا به فعلي الذي اسلأه الجزا ايضا فاذا جعل الجزا يتعدده هنا فلان
يتعدده فيما اذا اجتمع علي قتل الصيد من باب الاولي **ص** وبارساله الصبح او نصب شرك له
وفقتل غلاما امر با فلاته فظن القتل وهذا ان تسبب السهم فيه او لا تاويلان **ش** يعني وكذلك
ينزيت الجزا فيما اذا ارسل الكلب او الباري علي ما يجوز قتله كالسبع والتمرد والذئب فقتل صيد
وما ذكره هو مذهب المدونة قال فيها ومن ارسل كلبه علي ذئب في الحرم فاحذ صيدا فعليه الجزا
انتهى اللحن وقال اشهب لاجزا عليه وهو ابن ولولذ من ارسل كلبه علي ذئب في الحرم الجزا للذئب
المحرم اذا ارسل علي ذئب في الحد فاحذ صيدا لانه عررا ايضا فعلي قوله انما ارسل هذا علي راي
والشان ان الكلب انما ياخذ ما ارسل عليه الجزا اذا نصب شركا للذئب والسباع مخافة علي عنه
او دابته او علي نفسه فوقع فيه صيد طي او غيره فعليه الجزا كن حقد في منزله بيرا
للسارق او عد في داره شيئا ليلتلف فيه السارق فهو ضامن ان وقع فيه سارق ثبات ولو وقع
فيه غير السارق ثبات ضمن دية بن يونس قال يحون لاجزا عليه في الصيد لانه فعل به
ما يجوز له واما السارق فعليه ما لا يجوز له بن الموات وقال اشهب ان كان موضع يخوف فيه
علي الصيد وداه ولا فلاشي عليه بن الموات وهذا احب الينا وقوله ويقتل غلام الي احذ
هي مسيلة المدونة قال فيها واذا امر المحرم عبدا ان يرسل صيدا كان معه فظن العبد
انه امره بذهبه فعلي السيد الجزا وان كان العبد محرما فعليه الجزا ايضا ولا يتغوه به
حظاوه ولو اطاعه فذجه كان عليهما جميعا الجزا اللحن والاحسن ان لاشي علي السيد كان العبد
حلالا او حراما لان الخطا من العبد وقوله وهذا ان لب السيد فيه او لا يعني وهل وجوب الجزا
علي السيد مشروط بان يكون هو الذي تسبب لعبده في اخذ الصيد واليه ذهب بن الكاتب
قال واما ان صاد العبد بغير ان نه فلاشي علي السيد لانه لم يفعل الاضرا اذ نه عبده
فما لا يحل او ذلك مطلقا واليه ذهب بن محرر **قال** وما تناوله يعني بن الكاتب بحيل المسيلة
لانها اذا تسبب له السيد في الصيد فسوا قتله العبد بامر ظنه من امر السيد او كان هو
الذي يعتد به فقتله **قال** والظاهر ان ما لكا اوجب الجزا لانه الذي احطاه العبد كان
من السيد في اصل صيد لا سبب ام لا والي ذلك اشار بقوله تاويلان **ص** وبسببه ولو اتفق
كفر عنه ثبات فالظاهر والاصح خلافه كفسطاطه وبيرما **ش** هذا هو السبب الاتفاقي وهو
ان لا يقصد الي قتل الصيد السه وانما اتفق اهلاكه من غير شعور كما اذا اراه الصيد ففرغ
منه ثبات او فرغ فطبت ومذهب بن القاسم في المدونة عليه الجزا قال فيها وان راي
الصيد محرما ففرغ منه فمصر منه ثبات في حصره فعلي المحرم جزاوه انتهى **وقال**
اشهب لاشي عليه ابواسحق الا ان يريد بن القاسم انه نكب عن الطريق وشي في طريق
الصيد حتي عرض نفسه لروية الصيد انتهى وقيل ان كان من المحرم حركة علي الصيد
حصل له الهلاك ليس بها عند ما تفرقت له اللحن وغيره عن اصغ وقوله كفسطاطه وبيرما
لا خلاف بين بن القاسم واشهب في سقوط الجزا في ذلك قاله في المدونة ولو ضرب محرما

فسطاطاً فتعلق باطنائه صيد فغطب او حفز سيرا لما فغطب فيها صيد فلاجرا عليه
 وذلك فعل الصيد لنفسه كن حذر سيرا بموضع يحول له فقات فيه رجل فلدنية له علي الحافز
 ودلالة محرما وحده **ش** يعني وكذلك لاجرا اعلي من دل غيره علي صيد فقتله سوا كان الدال حراما
 او حلالا قال في المدونة واذا دل المحرم علي صيد محرما او حلالا فقتله المدلول عليه فليستغفر
 الله الدال ولا شيء عليه انتهى ولم يحتجوا ايضا اذا قتلته محرمان عليه الجزا وان قتلته حلالا لا جزا
 واحتلوا في الدال والمثبور لاجرا عليه كما قال في المدونة وسوا كان المدلول حلالا او حراما
 وروي اسهب وجوب الجزا وحكي بن الموان عنه انه قال اذا دل المحرم محرما علي صيد فقتله
 فعلي كل واحد منهما جزا وان دل عليه حلالا فليستغفر الله ولا شيء عليه ابواسحاق كذا الرواية
 عن اسهب والاشبه ان علي الدال الجزا اذا دل علي الصيد حلالا وان كان علي الدال الجزا
 اذا دل حراما مع ان هناك من الصيد فبطريق الاول اذا دل حلالا اذ ليس عليه هناك من
 يدب الصيد وقال بن وهب ان دل محرما حلالا وداه احب الي واقام بعض الاشياخ من
 هذه علي قول بن القاسم ان من دل رجلا علي مال رجل فاخذه فلا شيء عليه اعني الدال وعلي
 قول اسهب بعضه والولا منصوصات في النوادر وفي كتاب العصب من بن يوسف الباغي
 ولو اعان المحرم الحلال بمناولة ربح او سوط فقتل اسبا ولا شيء عليه علي المشهور من المذهب
 وحكي بن الموان عن اسهب في ذلك من الخلاف ما تقدم مريريد في مسيلة الدال **ش** ورميه علي
 فزع اصله بالحرم **ش** اختلف ايضا فيما اذا رمي من الحل صيدا علي فزع في الحد اصله في
 الحرم هل عليه جزا ام لا فذهب عبد الملك بن الماحييون الي وجوب الجزا علي اصله ان كلما
 ليسكن يسكون ما في الحرم ويحذر كبحركته فله حكمه وهو الجاري ايضا علي اصل بن عبد الحكم
 ما قارب من الحرم فله حكمه ومذهب المدفنة سقوط الجن واليه اشار ورميه الي احزة
 لانه انما صاد في الحد زاد في المدونة ولا بأس بصيده ويؤكد وترتف فيها مالك ولم يجب
 فيها شيئا ولا خلاف في وجوب الجن فيما اذا كان العرع في الحرم واصله في الحد لانه لصيد في
 عليه انه اصطا في الحرم قال سند ولو كان بعض الصيد في الحرم وبعضه في الحد فبقي
 الجزا وقاله الشافعي **ش** او بطل وتعامل ثبات به ان انعد مقتله وكذا ان لم يتعد علي الجن
ش يعني وكذلك لاجرا علي من رمي صيدا في الحد فتعامل حتي دخل الحرم فقات فيه ولا اسكال
 في ذلك اذا اتعدت مقاتله وانه يوكل وحاول التوخي تحت الجزا في ذلك مما قال بن القاسم
 قيسن ضرب رجلا فانعد مقاتله ثم صر به احد فقتله ان الثاني يقتل ولا يقتل علي الاول
 اللحن واختلف اذا لم تنعد مقاتله فقال اسهب في العتبية يوكل وقاب اصبع في الموازية لا يوكل
 ولا جزا عليه قال وقول اسهب اين لانه انما مات من تلك الرمية بالحضة فكانت مقتلا
 وليس بمنزلة من ضرب رجلا فلم تنعد مقاتله حتي قتلته احرفا ان الثاني يقتل به لان الضرب
 من رجلين وهذه صربة واحدة وهي التي قتلتها واي هذا اشار بقوله علي المختار التوخي
 والاشبه اذا لم تنعد مقاتله في الحد فقات في الحرم ان عليه الجزا ولا يوكل وحرج ذلك
 علي مسيلة العبد تنفع فيه الصربة ثم يقتل قبل الموت فقال بن القاسم فيه دية حر ولا
 قود عليه وقال اسهب قية عبد **ش** او امسكه ليرسله فقتله محرم ولا فعلية وعزم الحد

له الاقل وللقتل شريك **ق** قال في المدونة واذا امسك محرماً صيدا لغير القتل وانما اراد ان
 يرسله فقتله حرام فعلى القاتل جزاؤه وان قتله حلال فعلى المسك جزاؤه لان قتله من سببه وان امسكه
 لمن يقتله فان قتله حلال فعلى المسك جزاؤه لان قتله من سببه وان امسكه لمن يقتله فان قتله محرماً
 فعليه جزاؤه وان قتله حلال فعلى المسلم ولا شيء على الحلال وهذا معنى كلام الشيخ فتقوله او عيسكه ليس له
 به الجزاء على المحرم الذي قتله ان قتله محرماً فان قتله حلال فعلى المسك والى هذا اشار بقوله ولا تغلبه
 اي وان لم يقتله محرماً بل قتله حلال فعلى المسك وقال سحنون لا شيء عليه ابو اسحق هو الاشبه وقال المجتبى
 هو القياس وعلي قول بن القاسم بغير الحلال للمسك الاقل من قيمة الصيد والجزاؤه ولا شيء عليه عند سحنون
 وقوله وللقتل اي وان امسكه لم يقتله فقتله محرماً شريكاً اي فعلي كل منهما جزاؤه فان قتله حلال
 فان كان في المحرم فقال اسئب في كتاب محمد علي كل واحد منهما الجزاؤه وعزيم الحلال قيمته للمحرمان كان في
 الحل عزيم له قيمته والجزاؤه على المحرم وحده وقال محمد علي القاتل القيمة ما لم تكن اكثر من الجزاؤه
 بليزمه الا الجزاؤه المحرم يقول كنت اقدر على السلامة باطلاقه فعليك ما ادخلت على قتله اللهم وليس
 هذا قول اسئب قد تقدم قول اسئب في العتبية انه ان ذبحه بعد ما حل واكله فلا شيء عليه وانما
 اصبح اسئب في هذا يقول اهد العلم ان له ان يكتسه بيمسكه الان وبعد ان يحل ولو كان انما يبيعه لاجل
 ما ادخله فيه لم يرجع الا بالجزاؤه اقل او اكثر **ق** وما صاده محرماً او صيده ميتة كبيضه وفيه الجزاؤه
 ان علم واكل لا في اكلها **ق** في الجوهر ولا ياكل المحرم من لحم صيد صاده او صيد من اجله وما ذبح
 من الصيد بيده او صاده بكنبه فكالميتة لا ياكله حلال ولا حرام ولو داه ثم اكل من لحمه فلا جزاء عليه
 لما اكل كالميتة وما ذبح من اجل محرماً مرة او غير مرة وان ذبحه حلال او حرام فلا ياكله
 المحرم ولا غيره وروي عن بن القاسم انه ان كان عالماً انه صيد من اجله وروي عن مالك في
 المختصر وكتاب بن المواز والعتبية انه لا جزاء على من لم يصيد من اجله من المحرمين وقال اصبح
 لا جزاء عليه وان صيد من اجله وان علم كن اكل ميتة محرمة وغيره هذا خطأ وقال في المدونة وما
 ذبح المحرم من الصيد بيده او صاده بكنبه او بانه فادى جزاءه فلا ياكله حلال ولا حرام فان اكل
 هو من لحمه لم يكن عليه جزاء جزاء ولا قيمة فيها اكل لانه اكل لحم ميتة وما ذبح من اجل المحرم مرة او
 غير مرة وفي ذبحه حلال او حرام فلا ياكله محرماً ولا حلال **ق** قال بعد ذلك واذا شوي المحرم بين
 نعام بريء او غيره او كسره فاحذ جزاءه لم يصلح اكله الحلال ولا حرام يريد ولا جزاء عليه بعد مره
 ذلك في اصله قال سنده وفي تحريمه على الحرام اذا اصابه المحرم نظر لان البيض لا يعتقر الي ذكاة
 والظاهر جوارحه ويلزم على قول بن القاسم ان لا ياكل المحرم بيضا شوي من اجله وان بكفرا اكله
 والحكم على ان ما صاده المحرم او صيده لميتة هو مذهب الجمهور وذهب طائفة الى انه ليس بميتة
 والمحبة لنا قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم والله يدرك على فساد النبي عنه وفي الباب
 داود صيد البر كالحلال ما لم يصيد واو يصيد لكم اذا التزمذي وانتم حرم وقوله وفيه الجزاؤه
 ان علم واكل هو قيد فيما صيد للمحرم يعني فان صيد من اجل المحرم فعلم بذلك واكل فانه يجب عليه
 الجزاؤه لان الصيد انما حرم اصطفاً لانه فهو مقصود الجناية فاو لي يترتب الحارم وقد سبق قول
 اصبح وخلافه في ذلك وقوله لا في اكلها اي اكل الميتة فلا تترتب عليه باكلها جزاؤه وهذا
 هو المشهور ووقع في رواية اسئب توقف في وجوب الجزاؤه اذا اكل المحرم من الصيد بعد ذبحه

او اكل منه محرماً **احرم** وجاز مصيد حل لحد وان سيجرم وذبحه جرم ما صيد جل **ش** لا اشكال
 في جواز اكل المحرم من صيد الحلال لمثله واكله من الصيد اذا اصيب في غير الحرم من شاس ولا باس
 باكل المحرم من لحم صيد صاده الحلال لنفسه او لغيره وقوله وان سيجرم يريد ان الحكم في ذلك
 الجواز وان كان الذي صيد من اجله يريد ان يحرم بعد ذلك وقد حكى الباجي فيما اذا تمت زكاة
 الصيد قبل ان يحرم روايتين احدهما رواية بن القاسم واشبه بالجواز قال وهو اظهر والثانية
 رواية بن القاسم ايضا بالذبح وطاهر لانه لو احرم قبل تمام زكاته لا ياكل منه وهو لا غير
 نظرا الى انه حالة الاتلاف كان من صيد له محرماً وفي كلام الشيخ ما يدل على هذا القيد لان قوله
 وجاز مصيد اي وجاز اكل مصيد حل لحد وان سيجرم اي بعد اكله وقوله وذبحه جرم ما صيد حل
 يعني ويجوز للحرم والحلال ان يذبح في الحرم ما صيد في الحلال وهكذا قال في المدونة وهو واضح لان ذلك
 لو منع منع لثقل على المقيمين بالحرم لطول امرهم ولهذا قال سندان العاشر بالصيد اذا كان عابراً
 سبيل لا يذبح فيه اذ لا ضرورة عليه في تأخيره قال بن القاسم وجب عليه ارساله فان اكله بغير
 حروجه من الحرم ودالا خلافا لاشبه في الذبح من بكة اهلها وغيرهم ووقع في العتبية انه لا باس
 ان يذبح اهل مكة الحامة الرومية التي تتخذ للفراخ قال في البيان فيه دليل على انهم لا يذبحون سائر
 من سائر الطير الوحشي وسائر الصيد اذا دخلوا به من الحلال وهو خلاص العلوم من المذهب يريد
 لان في المدونة وجاز ان يذبح الحلال بكة الحمار الاصبي والوحشي والصيد بدخله من الحلال فيذبحه
 في الحرم لان شان اهل مكة في ذلك يطول وهم محتون في ديارهم والحرم انما يقع محرماً اياماً قليلاً
 قال مالك وما ادرى من اقتدي به من بكرة ذلك الا عطاء بن ابي رباح رحمه الله تعالى لم اجازة قال
 وجاز ان يذبح المحرم الاوز والدجاج لان اصلهما بما يطير بخلاف الحمار فان اصله مما يطير والي هذا
 اشار بقوله **س** وليس الاوز والدجاج بصيد بخلاف الحمام **ش** قال في العتبية لا باس ان ياكل
 يعني المحرم بيض الاوز والدجاج ولا ياكل بيض الحمام وفي المدونة وكرة مالك ان يذبح المحرم
 الحمام الوحشي وغير الوحشي والحامة الرومية التي لا تطير وانما تتخذ للفراخ لانها اصل ما يطير وهذه
 الكراهة تحذف ان تكون على بابها فان فعل فلا جزا وهو قول مالك في الواضحة ويحتمل ان تكون على بابها
 فان فعل فلا جزا وهو قول مالك في كتاب محمد وقوله اصبح قال مالك ولا يذبح المحرم فراخ من حله
 ولا باس بما يذبح اهل منه ولا ياكل هو ما ذبحوا له منه اشبه لا باس ان ياكلوا ما ذبحوا منه
 لانفسهم ولا بن القاسم ان المحرم اذا اصاب حماراً وحشياً بعد ما ذبح وداه **س** وحرم به قطع
 ما ينبت بنفسه الا الاذن والسنا كما يستتبت وان لم يعالج ولا جزا **ش** الصنبر المحرور بالبا عايد على
 الحرم يعني وحرم قطع ما ينبت بنفسه في الحرم من شجر او حشيش الا ما استثنى وقوله بنفسه
 اي من عادته اطلع من غير صنع ادمي ولا معالجة ولا اصل في ذلك ما في الصحيحين لما فتح الله تعالى
 على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام عليه السلام فخذ الله تعالى واثنى عليه وقال ان الله حبس عن
 ملكه الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانما احدثت في ساعة من نهار ثم هي حرام الى يوم القيامة
 لا يعضد شجرها ولا ينعد صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد فقال العباس يا رسول الله الا الاذن
 فانه لغيتنا ويوتنا فقال عليه السلام الا الاذن والعصا القطع والكرو والعين الحداد والاذن
 صليب الداجية معدون ورا داهل المذهب يعني ذلك السنا الشدة الحاجة اليه في الادوية

قوله المحرم من شاس

ورأوه من قياس الاولي لان حاجة الناس اليه اكثر من حاجة اهل مكة للاذخر قال في المدونة
ولا يقطع احد من حرم الحرم شيئا يبيس او لم يبيس فان فعل فليستغفر الله ولا شيء عليه ولا يباس بقطع ما
ما انبتته الناس في الحرم من شجر مثل الفل والرمان والفاكهة والبقول كله الا الاذخر والسنا
وجايز الرعي فيه واكره ان يجس في الاحرام حلاله واحرام حيفه قتل الدواب وكذلك الحرم في الحل
فان سلكوا من قتل الدواب فلا شيء عليهم واكره لم ذلك وهو عليه السلام عن الحنبل وقال هشوا وارعوا
قال مالك والحسن بن بك الشجرة بالمحجر ليصح الورق ولا يخطب تقصد ومعنى العنيد اللسوق وقوله
الا الاذخر والسنا مخرج من قوله ويجزى به الا الاذخر والسنا فلا يجزى قطعها معناه ولا يبيس كما تقدم
في الحديث وقوله كما يستتبت الي فلا يجزى قطعه ايضا وذلك مثل شجر الرمان والحوخ والكمثري وغيرها
والبقول كالسلق والخس والذرات ويحذر ذلك مما يستتبت بالعلاج والصنعة واسأروا بقوله وان لم يبلغ
الي ان انما كان من عادته ان يستتبت اذا اتفق انه طلع بنفسه من غير علاج فان حكمه حكم غالبه
ويجوز قطعه نظرا الي الخس وكذلك الحكم على المذهب فيما كان من عادته انه يطلع بنفسه اذا عوج
حتى يطلع كالبقول البرية وامر غيلان فانه يجزى قطعه نظرا الي جسسه واعتبار لغالبه وقال
ابو الوليد الباجي يجوز قطعه لانه بمنزلة ما تأس من الوحش فان الحرم لا يمنع منه قال في الدخيرة
ويكره له قطع شجر عند الحرم اذا دخلت في الحرم لانه يفتر بذلك الصيد منه وحضر مالك في قطع
العصا والعصا دين من غير شجر الحرم ولكنه خبط شجر الحرم للذي الوارد فيه انتهى وكوفي في العواد
عن الحواشي ثم قال ولا يباس ان يتغلي الحلال في الحرم وقوله ولا يجزى يريه وليستغفر الله تعالى
وهكذا اقال في المدونة وغيرها وقال الشافعي رضي الله عنه في الشجرة الكبيرة بقرة وفيه
الصغيرة شاة لانه مروي عن ابن عباس واجيب بان مالك ارحمه الله ضعفه وهو امام الحديث
قيل قيا على الصيد قلنا المنع فيه انما هو ليرتفع به في الحرم والمطير فهو كاللحوق والمغايير
لا شيء فيه لا كالصيد ولان ما لا يضمن الحرم في الحل لا يضمنه حلال في الحرم والاحرام كاللحوق
كصيد المدينة بين الحرار وشجرها يريه ان يريه يعني ان صيد المدينة يجزى في حررها
كما يجزى قطع شجر حرم مكة والاحرام فيه كما انه لا يجزى في الشجر والبقول وكوفي على ما تقدم
فالاستنباط بين صيد حرما المدينة وقطع شجر حرم مكة في الامر من الساتين تحريم الصيد وعدم
جداية وكذلك حكم شجر المدينة وقطع شجر حرم مكة في الامر من هو مراده بقوله وشجرها اي شجر
المدينة والاصل في تحريم صيد المدينة وشجرها ما في الصحيح انه عليه السلام اني لا احرم ما بين
لبي المدينة ان يقطع عصاها او يقتل صيدها اي بين الحرار الاربع واليه اشار بقوله وشجرها
يريه اني يريه والمشهور ما قدمناه ان اجزى في صيد المدينة وهو مذهب المدونة قال فيها وهي
مالك عن الصيد في حررها ولم يريه قتل من الصيد في حررها انتهى قال في الدخيرة وقد اجمع على
ذلك اهل المدينة ولو كان فيه جزاء العلم بالضرر عندهم لتكره انتهى وهذا اما لعدم القياس
على الكفارات واما لان الصيد في حرم المدينة عندنا اشد فكان كاليمين العويس الذي لا تكفره
الكفارة وقال بن نافع فيه الجزاء للحي وعلو قوله يجزى ما كره وروي اشهب عن مالك الكراهة
وحكي في الدخيرة القولين عن مالك واسر سطر الحرم يسد الدريعة والجزاء حكم عدلين
ففيهم بذلك الاصل في هذا قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وما رآه مالك في موطنه عن

عمر رضي الله عنه ان رجلا اتي اليه فقال ابي اجديت انا وصاحب لي فرسين ابي في خطيه
لغزه بنيه فاصبنا طيبيا ونحن محرمان فاذي نزي فقال عمر لرجل تحبني تعالي حي احكم انا وانت
قال فحكم عليهما بعزقولي الرجل وهو يقول هذا الصير المومنين لا يستطيع ان يحكم في طي حتى دعي
رجلا يحكم معه فسمع عمر قول الرجل فذاعه فساله هل يقر اسورة المائدة قال لا قال هل تقر هذا
الرجل الذي حكم بي فقال لا فقال عمر لو اجبرتني انك تقر اسورة المائدة لا وجبتك ضربا ثم قال
ان الله تعالى يقول يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف وقوله فقيرين
بذلك اي لا يستلزم ان يكونا فقيرين في جميع الابواب العقه لان كل من ولي امرانا لا يستلزم في حقه
ان يكون عالما بما ولي فيه وما يطير اعليه من ذلك فقط قال في المدونة ولا يكونا الا عدلين فقيرين
ويجوز ان يكونا دون الامام **ص** مثله من النعم او طعام بقيمة الصيد يوم التلغ بحلة والا فقربه ولا
يجزي بغيره ولا رايد علي مد لمسكين الا اي لساوي سعرة قنا ويلان او لكل مد صوم يوم وكل
لكسرة **ش** الصير في مثله عايدي علي الصيد والمراد به ما قارب في الصورة والتدور ولهذا كان
في النعامة بدنة لغزها منها صورة وقد رافان لم يوجد مثله في العذر والصورة فالعذر كاف
وبنه بقوله او علي ان ذلك علي التحجير والاصل فيه قوله تعالي ومن يقتل قتله منكم مستعدا جزا
مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل والاصل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين
او عدل ذلك صياما وقوله او طعام بقيمة الصيد يعني ان الذي يقوم هو الصيد المقول لا عدله
فيقال مثلا كم يساوي هذا الصبي الذي وجب الجزا لاجله فاذا قيل عشرة اشد ادم من الحنطة اعطي
ذلك للمفقر وبنه بذلك علي خلاف الشا في القائل بان التقوم بما هو في المثل وهو الشاة
التي وجبت مثلا في العرض وحليلنا ان الطعام جزا عن الصيد فوجب اعتبار الصيد وقوله
يوم التلغ يعني انا اذا قومنا الصيد فالمعتبر قيمته يوم التلغ وهذا هو الصحيح عند ابن العربي
ذكرة في احكام القذان وحكي ايضا قولين احدين الاول انه يقوم يوما القضا وقيل اكثر
القيمتين من يوم القضا الي يوم الاتلاف وقوله بحله اي يحمل الاتلاف واليه اشار بقوله والا فقربه
كسائر المتلغات البايي ويجب ان يراعي ايضا ذلك الوقت وذلك الابان لان القيمة قد تختلف باختلاف
الاوراق وهذا علي الظاهر من المذهب واما علي قول يحيى فلا يراعي شي من هذا وقوله ولا يجزي
بغيره يعني انه يطلب ابتداء ان يخرج ما وجب من الطعام بحمل الاتلاف ان كان فيه فقر او فقره
ان لم يكن فيه مسكن فان اخرج في غيره لم يجز له وهو مذهب المدونة قال واما يحكم عليه في
الجزا بالطعام في الموضع الذي اصاب فيه الصيد ثم لا يطعم في غيره ذلك المكان قال مالك
يحكم عليه بالمدينة ويطعم بمسكنه ان كان ذلك قال ابن التمام يريد ان فعل لم يجز وفي الموطا
يطعم حيث شاكالصيام وقال بن الموان ان اصاب الصيد بمصر فاحجز الطعام بالمدينة
اجزاه لان سعرها اعلي وان اصابه بالمدينة فاحجز الطعام بمصر لم يجز وفي الموطا يطعم
حيث شا الا ان يتفق سعرهما بن عبد السلام واختلف الاشياخ في كلامه فمنهم من جعله تفسير
ومنهم من جعله خلافا قلت واليه اشار بقوله الا ان يبلغ يساوي سعرة قنا ويلان اي فلا
يجزي الا حذاج بغير حمل الاتلاف او قدره الا ان يساوي السعرة قنا ويلان وقال اصبح
يجزي حيث شا اذا اخرج علي سعر بلد الحكم وظاهر كلام البايي ان هذه الاقوال مفرعة علي

من ذهب الموطا فانه قال بعد ان حكى قول مالك في المدونة وتفسير بن القاسم لقوله ما لك
فيها وقال بن وهب واصبح وغيرهما يحزيه وقاله في الموطا بعد ان حكى هذا وما في المدونة
مبني على ان الصيد يقوم بالطعام وقول اصبح مبني على التقويم بالدراهم ثم يشتري بها
طعام فاذا اقلنا بالجواز فزوي يحيى في العتبية عن ابن وهب يخرج قيمة الطعام حيث اصاح
الصيد فيشتري به طعاما حيث اراد اجزاه كان هذا الرخص او اعلى وقال اصبح ان اخذ
الجز اعلى سعرة بموضعه ذلك اجزاه حيث ما كان وقال حبيب ان كان الطعام ببلد الاجزاء
ارخص اشترى بثمن الطعام الواجب عليه ببلد الصيد طعاما وان كان ببلد اجزاء اعلى اخذ
المكيلة الواجبة عليه ونحو لابن الموان وهو احوط ويعرف هذا الطعام مد لكل مسكين عبد النبي
صلى الله عليه وسلم انتهى وقوله ولا زائد على مسكين يعني انه لا يحزيه الزائد على المسكين
مسكين وهو طاهر الموطا والمدونة قال فيها ويصدق على كل مسكين مد عبد النبي صلى الله عليه
وسلم وقال في المدونة ايضا يقوم الصيد بالخطمة وان قوم بشعير او عثر اجزاء اذا كان ذلك
طعام ذلك الموضع ثم قال قبل ان يقوم الصيد بشي من القطا او بزيب او فظ وهو عيش اهل
ذلك الموضع ثم قال قبل ان يقوم الصيد يحزي فيه ما يحزي في الكفارة الايمان ولا يحزي في جز الصيد
ولا كفارة اليمين من الوطأ ان كان معاشه وقوت عياله وقوله او لكل مد صوم يوم وكل نكرة
هكذا قال في المدونة ولقطها ثم انما صاها الصوم صام عدد امدد الاطعام ايا ما عبد النبي صلى
الله عليه وسلم وان جاور ذلك شهرين وثلاثة واجب ان يصوم لكسور المد يوما واجب في كلامه
هنا للوجوب وانما وجب في كسور المد يوم لا يمكن العاوة ولا تبعض الصوم فله بقى الاجرة
بالا حال كالايمان في القسامة وفي الدخيرة ما يدل على ان ذلك ليس بواجب هو مستحب فانه
قال والافضل ان يصوم مكان كسر المد يوما وهو يدل على انه يجوز له الغا الكسر وهو ضعيف
ص فالنعامة بدنة والفيل بذات سنمين **س** لاشكال ان في النعامة اذا اصابها الحرم مطلقا
او غيره في الحرم بدنة من الابل لانها تقاربها في القدر والصورة فقوله فالنعامة بدنة
اي فالنعامة فيها بدنة او نظيرها بدنة او في النعامة بدنة فلا بد من حد في فيه وكذا
في قوله والفيل اي فيه بدنة ذات سنمين او على ما تقدم وانما قال بذات سنمين
اشارة الى ان فيه بدنة ذات سنمين ايضا بدنة كالنعامة الا انها تزيد عليها بهذا الوصف
وهو كونها ذات سنمين وهذا قول بن ميسرة من متا حذوه اصحابنا وليس لما لك ولا لاصحابه
المتقدمين في المسئلة بن ميسرة ذات السنمين في البدنة الخراسانية لانها اعظم ما يقد
عليه من النعم هكذا حكى عنه بعض القرويين ثم قال قيل فان لم يوجد من هذه الجمال التي
ذكرت عن بن ميسرة قال ينظر الى قيمته طعاما فيكون عليه ذلك ولا ينظر الى شئ له وقال
بعض القرويين عليه فيه القبة وقال غيره من القرويين ايضا ليس في هذه المسئلة
رواية وليس للفيل نظير وانما ينظر الى مثله من الطعام فيكون على قاتله مثل ذلك قيل
وكيف يستطاع ذلك قال قد قيل يجعل في مركب وينظر الى شئ ما ينزل المركب ثم يخرج الفيل
ويجعل في المركب الطعام حتى ينزل الى الحد الذي ينزل والفيل فيه وهذا عدله من الطعام
ولهذا يعرف قد رده بن راشد والظاهر انه يتوصل الى معرفة ورنه بالقبان ثم قال القرويون

منها لكلامه واما ان ينظر الي قيمته فهو يكون له عن عظيم لاجل غلاظته واني به انتهى
 فاسأربك ان تصنع القول بالقيمة وانظر كيف اقتصر الشيخ هنا على ما ورد عن بن مسير
 والاقوال الثلاثة عن المتأخرين فلا ترجح فيها بل الثاني اقرب من جهة النظر والله اعلم **م**
 وجماد الوحش وبقرة بقره يعني ان الواجب في جماد الوحش بقره وكذلك بقر الوحش فيه بقره
 بن سائس وكذلك في الابل بقره والابل متب من شكل البقرة مستطيل القرون **م** والصنع
 والتعلب شاة **م** لم يذكر في الجواهر في الصلح خلافا في وجوب الشاة فيه وحكي في التعلب قولين
 احدهما شاة والاخر قيمته طعاما او صياما الا انه نسب القول بالقيمة او التحبير للمدونة ولم ارد ذلك
 فيها وانما هو في الصب ولعله تصحيف **م** كحمار مكة والحرم وبما به بلا حكم **م** يعني وكذلك حمار مكة فيه
 شاة يريد لعن عثمان رضي الله عنه فان لم يوجد الشاة فقل مالك وعبد الملك لا يخرج طعاما
 بل يصوم عشرة ايام وقال اصبح ان شامام او اطهر قد رما يشيع الشاة من الطعام وان احث
 صام لكل مد يوما وانما غلظ فيه لانه يالئ الناس فتد علىهم فيه ليلا ينسارعون
 الي قبله وقوله والحرم يعني وكذلك حمار الحرم فيه شاة ايضا وهو المشهور وقال بن القاسم
 فيه حكومة والاول قول مالك وابن الماجشون واصبح وهو مذهب المدونة قال فيها واني
 اتحار مكة والحرم شاة وقوله وبما به اي يامر الحرم فيه شاة قال في المدونة واليامر
 مثل الحمام يعني ان يامر مكة والحرم فيه شاة الحاقا له بحمار مكة والحرم قال في المدونة واما
 دبي الحرم وقدره فان كان عند الناس من الحمام ففيه شاة قال بن عبد البر الدبسي
 نوع من الحمام وقال **م** القاسمي عياض في المشارق هو الفاخت وقال البوي هو البيام وقال
 اسم الفاخت اسم عبد العرب شبي الرومان والتمزي والفاخته وهذا كله حمار نقله بن مهران
 بن سائس واختلف في التمزي والفاخته وكما عب وهر رهل هو في معنى الحمام ام لا علي قولين
 لاصبح وابن الماجشون ما خذا النظر الي عموم التسمية او الي ما احتق به الحمام من الخوم
 وقوله بلا حكم يعني انه لا يحتاج في الحمام واليامر الي حكم حكيم كغيرها لان ذلك من باب الديات
 التي تقرر حكمها فلا يحتاج الي انشا حكم في كل واقعة بل يقتصر في ذلك على ما ورد **م** والحمل
 وارث ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما **م** والحمل يعني والواجب في حمام الحمل والصب
 والارث واليربوع وجميع الطير القيمة طعاما قال في المدونة واذا اصام الحرم اليربوع
 والصب والارث وشبهه حكم فيه بقيته طعاما انتهى وقال بن وهب في الصب شاة بن
 لرقون وفي كتاب بن حبيب عن مالك ان في كل واحد من الارث واليربوع شاة ثم قال
 في المدونة واما حمام غير مكة والحرم ففيه حكومة وقوله هنا وجميع الطير هو كقول بن
 سائس وحمام الحمل ضمن بالقيمة كسائر الطير واللام في قوله الحمل يعني في قوله تعالى لا يجليها
 لوقتها الا هو ووضوح الموازين العسطة لتوهم القيمة طعاما وكذلك في الصب والارث الي
 احده **م** والصغير والمرضى والجبل كغيره **م** يعني ان الصغير والكبير والمرضى كالسليم
 والجبل كغيره وهو معنى قوله كغيره اي في الثلاثة يريد وكذلك الاثني كما ذكر قال **م**
 في المدونة ولا ينظر الي مزاهيته وحاله ولكن قيمته علي الحال الذي كان عليها من حين
 اصنعه وكذلك النار الفارة وغير الفارة في الحكم سواء وانما كان الحكم لذلك قياسا علي

الديات قال النبي بعد ان حكى عن ابن الموان انه يقول ان كان صغيرا او كان
 كبيرا وذكرا بن اللباد رواية انه يطعم قد رما يشبع لم الصيد وهذا مثل قول مالك في المدونة
 انه يقول على قدره ولا يقول على قدر غيره وهو احسن لقول الله سبحانه مثل ما قتل من النعم
 ولا يلزم اكثر منه وليس مثل الدية لان تلك ورد الامر فيها على التساوي بين الكبير والصغير
 وجعل الصيد موكولا الى النظر والقيم على الاصل في الخدم عن المتلفات وهو اذا اخرج القيمة
 من الطعام ايسر ان يخرج قيمته على صفوه لان المتلف اذا اخرج النظم من النعم شبهه لاجله
 الهدايا ولا تعلق في القيمة بالطعام او الدراهم ان يغرم فوق ما تلف **ص** وقوله له بدلك
 معها **ش** يسيرا ان من قتل باريا معلما او غيره مما فيه منفعة شي عنه فانه يقول له بما فيه
 من المنفعة فيعطي القيمة على ما هو عليه له به ويخرج جزاءه واي هذا اشار بقوله معها اي مع
 القيمة التي وجبت لله جميعا من حق الله تعالى وحق الادمي وهذا هو المشهور وقيل لاجزاعه اذ
 لا يجمع عليه عزميان **ص** واجتهد اوان روي فيه فيه **ش** الصغير المجزوء في الموضوعين عايد على الجزا
 واحدها متعلق باجتهاد والاخر روي والمعنى ان الحكمين يجتهدان في الجزاوان روي فيه ما روي
 لكن لا يجرجا باجتهادهما عن اثار من معنى مثل ان يجرجا عما وجب القضا فيه بدنة الى الشاة اذ
 بالعكس قال في المدونة ولا يكتفي في الجزا باروي وليستد يا با اجتهاد ولا يجرجا باجتهادها
 عن اثار من معنى ابو الحسن الصغير والذي روي ان في الطبيعة شاة وفي البقرة الوحشية
 بقرة عبد الوهاب وانما قلنا ان الحكم يلزم فيها حكمت فيه الصحابة بما تقدم الحكم به فيه خلافا
 للسافعي في انه يكتفي فيها حكمت فيه الصحابة بما تقدم الحكم به فيه لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل
 منكم نعم ولانه صيد لزمه يقتله الجزا فلا بد من الحكم فيه اصله ما لم يضمن فيه حكومة ابو الحسن
 والاجتهاد في السمن والنزل **ص** وله ان ينتقل الا ان يلتزم فتاوي **ش** لا يحكم الحكمان بالجزا حتى
 يجبر المحكوم عليه فان اختار المثل حكما عليه به او الاطعام او الصيام فذلك قال في المدونة
 وان حكما عليه بالجزا فارد بعد حكمها عليه ان يرجع الى الطعام او الصيام فحكمما عليه به هما اوجه
 غيرها فذلك له واي هذا اشار بقوله وله ان ينتقل واختلفت الاشياخ هذ كلام المدونة على ظاهرها
 ام لا فقال بن الكاتب انما قال له ان ينتقل لانه الضر نفسه ذلك قبل ان يعرفه ولو انهما حكما
 عليه بالجزا من النعم او الطعام وعرف مبلغ ذلك لزمه ولم يكن له ان يعيد له اي غير بن محرز
 وخالفه غيره من شيوخنا وعلوا ما في الكتاب على ظاهره وما قاله بن الكاتب هو الصواب
 وهو كما لم ينفرد عن يمينه اذ التزم الكفارة باحد الاجناس الثلاثة فانه يلزمه ان يكفر به
 ولا يعيد له عده الى غيره واي هذا او ما قبله اشار بالتاويلين وحكي بن شعبان عن مالك انه
 لا ينتقل ويلزمه ما حكما عليه به بمنزلة ما لو حكم عليه في حق من الحقوق وظاهره عرف ذلك
 والتمه ام لا في ثلاثة اقوال **ص** وانما اختلفا ابتداء **ش** قال في المدونة وان حكما فاختلعا ابتداء
 الحكم فيه غيرها حتى يجتمعا على امر واحد النبي قال في كتاب محمد وليس له ان ياخذ بقول ارفعها
 وجعله كما انه اخرج بقول واحد النبي ويجوز ان ابتداء غيرها ان يكون احدهما احد الاولين
 وقول الشيخ ابتداء مبني لما لم يسم فاعله اي ابتداء الحكم مرة ثالثة وثالثة حتى يحصل الاتفاق
 على امر واحد **ص** والا ولي كونها مجلس **ش** اي ليطالع كل واحد منهما على حكم الاجزا قاله ابن الموان

مسند ولا بد من لفظ الحكم والامر بالحرام ولا يكفي الفتوى لظاهر الآية ولا يجوز ان يكون القائل احدا
 لظاهر الآية ان الحكمين غير المحكوم عليهم ونقص ان ثبت الخطأ قال في المدونة وان اخطا خطا
 بينا فكما يشاء فيما فيه بدنة او بقرة او بدينة فيما فيه شاة التقص ولو نكف الحكم فيه للمني وقال
 محمد بن عبد الحكم ان حكما يثل ما بقي به عمر يريد في الظبي غنرو في الاربع عناق وفي اليربوع حفره
 مضي قال ولا اقول في شيء قضى به عمر ان يرد قال وقال مالك ذلك في غير موضع انه اذا قضى قاض
 بمختلف فيه ولم يرد وان خالف رايه وحكي الحسن الصغير عن النبي انهما ان حكما فيما فيه شاة ببقرة او
 بدنة فالاستحباب ان يجري وان حكم فيما فيه الطعام بالعلم لم يحز ابو الحسن لان الفضلة لم تتحقق
 وفي الجنين والبيض عشرة دية الام ولو حركت وديتها ان استهل هذا معطوف على قوله فالغامة
 بدنة اي والواجب في الجنين عشرة دية امه وكذلك البيض وقوله ولو حركت هو كذلك في المدونة
 وقوله وديتها ان استهل اي والواجب فيه ان استهل صار خادبة امه قال في المدونة واذا كسر
 محرما او حلا لا يبيض طبر وحيث في الحرم وفيه فسخ ام لا واحج منه الفسخ حيا يصطرب فوات قبل
 ان يستهل صار خادفة فيه عشرة دية امه وان حرك حيا فاستهل صار خادفة فيه الجزا كاملا الجزا الكبير كذلك
 الطير ثم قال وان اصاب محرما ببيضه من حمامة او حلالا في الحرم فعليه عشرة دية امه شاة
 فان ضرب بطن عنز ابن الطيبا فالقت جنينا ميتا وسلمت الامر فعليه في الجنين عشرة دية امه
 ولو ماتت العنز كان عليه مع ذلك جزا وهذا ايضا ولو استهل جنين العنز ثم مات وماتت امه كان
 عليه جزان والقول بان الجنين ولو حرك ولم يستهل فيه عشرة دية امه وهو قول بن القاسم وقال
 اشهب اذا خرج يصطرب ففيه الجزا كاملا ومات كره في البيض هو مذهب المدونة كما تقدم
 وزاد فيها الا ان يوقن انه مات قبل ذلك طراحيه ونحوها بن يونس اي فلا يكون عليه شيء وقيل
 الواجب في البيضة حكومتها اي يقوم بها لطعام بحسب كبر البيضة وصغرها وقيل كالامر واستحب
 بن الموان ان يحزا اذا شك هل مات من الكسوام لا ولا فرق على المذهب بين بين البيض النعام
 وغيره وقال بن نافع لا اخذ منه به بدلتع ما جاز فيه عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد سألته
 محرم عن ثلاث بيضات نعامه اصابهن فقال ضم لكل بيضة يوما وقال ابو مصعب بالاول ان
 ان كان فزخ وبالثاني ان لم يكن وقال بن وهب ان لم يكن فيه فزخ فنام او اطعم مسكينا
 فزخ قال في المدونة وان اسند المحرم وكذا طير فلا شيء عليه الا ان يكون قد نكس فيه بيض
 او فزخ فعليه في البيض ما على المحرم في الفزخ لا نهطا اسند الوك فقد عرض البيض للفزخ
 للهلكة فانظر هل بنا قض ما تقدم في جعله في البيض عشرة دية الام وجعل عليه فيه هنا ما على
 المحرم في الفزخ وهي دية امه فقال ابو محمد اراه يريد لاحتمال ان يكون البيض يوقن ثم يهلك
 بعد ذلك لعقد العشد ولم يدرك في فساد جعل عليه كلا الامر من احتياط وفيه نظر اذا احتياطا
 ان يجعل فيه دية كاملة فمن اين ذلك الرايد وما ذكره ابو محمد رواية عن مالك ان عليه في البيض
 ما على المحرم في البيض وفي الفزخ ما على المحرم في الفزخ احسن الروايات والله تعالى اعلم
 وغير الغدية والصيد مرتبة فقد تقدم ان قد به الاذي وجزا الصيد على الصيد وقد به
 لهذا الكلام على ان معارها مما وجب لتعدي الميقات او ترك الجار او المبيت ليلة من ليالي مئة
 او لئلا يطوف او غيره فعلى الترتيب ثم اشار بقوله هدي ونذب ابل فغير ثم صيام ثلاثة ايام من

ش احرامه الى بيان ان كونها على الترتيب اي فيطالب باجزاء الهدي او لا والاو ان يكون
من الابل او البقر لان المقصود هنا كثرة اللحم بخلاف الاضحية فان المقصود فيها طيب اللحم لا دخال
المسرة على الاهل والحجة لنا في الموصفين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اكثر هداياه الابل وصحى عليه
السلام بكسيتين كما ورد في الصحيح وقوله ثم صيام ثلاثة ايام يعني فان لم يجد الهدي فليصم ثلاثة ايام
تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الا ان هذا اجازي في ذم التمتع وقاس العلماء
عليه كل نقص حصل في الحج وقوله من احرامه اي يصوم ثلاثة ايام من احرامه لانه تعالى فصيام
ثلاثة ايام في الحج اي من حين احرامه بالحج الى يوم النحر وصام ايام من ينقص الحج ان تقدم على الوقوف
وسبعة اذا رجع من منى ولم يحزان قدمت على وقوفه كصوم اسبوع قبله او وجد مسلما بالبلد ببلدة
وتدب الرجوع له بعد يومين اشأ هذا الى ان موجب الهدي لا يخلو اما ان يكون مساقا على الوقوف
او متاخرا عنه فان كان سابقا عليه كالتمتع والقران والعسائر والعتوات وتغدي المنيقات فانه
يصوم ثلاثة ايام في الحج من حين يحرم الى يوم النحر كما تقدم فان اخرها الى يوم النحر صار ايام التشريق
وهي الثلاثة وهذا معنى قوله وصام ايام من ينقص الحج اي بسبب نقص حصل في الحج ان تقدم على
الوقوف بن شابين وقيل لا يصومها في ايام التشريق اذ هي مني عن صيامها وانما يصوم ما بعدها وكفها
لابن شبيب ثم اذا شأ وصل السبعة بالثلاثة وان شأ فرقها وقال محمد بن حارث لا بد من اتمام الثلاثة
بعضها ببعض وكذلك السبعة وفي المدونة قال وقال مالك واذا فرق الثلاثة ببعضها ببعض
وكذلك السبعة وفي المدونة قال وقال مالك وان فرق الثلاثة في ايام في الحج اجزاه وفي رواية
الشيخ ابي محمد التتاليح في صيام التمتع احب الى فان فرق اجزاه وقوله وسبعة اذا رجع من منى
هو كقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم اي من منى ولو اتمعتك وفي كتاب محمد اذا وصل الى اهله ان ان
يقير عكة وان صار في الطريق احب وان كان النقص الموجب للهدي متاخرا عن الوقوف كترك
حجرة او ترك التزول بمزدلفة او لو طي بعد حجرة العقبة وقبل افاصة فانه يصوم مني شأ وحكي ان
الخلاف هل يصوم ايام التشريق ام لا ولم يحك في الاولي خلافا وحكي بن شبيب وان شأ من الخلاف في
الاول دون الثاني وانظروا تفصيله المدونة من ذلك فان فيها وكل هدي وجب على من
تقدم ميقاته او تمتع او قرن او افسد حجه او فاته الحج او ترك الرمي او التزول بالمزدلفة
فانه ان لم يجد هديا صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة بعد ذلك وله ان يصوم للثلاثة ايام ما بينه
وبين ايام النحر فان لم يصمها قيل يوم النحر او يوم النحر وصام الثلاثة ايام التي بعده
وهي ايام التشريق ويصل السبعة بها ان شأ وقول الله تعالى وسبعة اذا رجعتم يقول من منى فانه لم
يصم الثلاثة ايام حتى مضت ايام التشريق صام بعد ذلك ان شأ وصل ثلاثة بسبعة او لم يصل
واما يصوم الثلاثة ايام في الحج التمتع والقارن ومن تعدى الميقات او افسد حجه وامان
لومه ذلك لترك حجرة او ترك تزول من دلفة فانه يصوم مني شأ وحكي في البيان الخلاف مطلقا
تقال واختلف فمن يجب عليه صيام الايام الثلاثة في الحج اذ لم يجد هديا من لا يجب عليه صيامها
في الحج على اموال اربعة احدها انه الذي يجب عليه ذلك التمتع والقارن خاصة وهو قول اصح
قال ولا يجب الصيام في الحج على غيرها من افسد حجه او فاته شأ منهم الا استحسانا لا اجابا والثاني
ان الذي يجب عليه ذلك التمتع والقارن والمفدحجه ومن فاته الحجها ولا الاربعة لا غير وهو

قوله بن القاسم في العشرة والثلاثان ذلك يجب على هؤلاء الاربعه وعلى كل من وجب عليه
 الهدي لشركه من امر الحج من حين احرامه الى يوم وقوفه بعرفة والرابع ان ذلك يجب على
 هؤلاء الاربعه وعلى كل من ترك من امر الحج ما يوجب الدم كان ذلك قبل الوقوف بعرفة او بعد
 الوقوف بعرفة من ترك الزوال بزدلعة وهذا ان القول الثالث والرابع قايان من المدونة
 يشير الى ما تقدم من لفظها ثم قال وفي ايدة الاختلاف هل لمن فاته الصوم من حين احرامه
 الى يوم عرفة ان يصوم ايام التمتع ام لا فمن اوجب عليه ان يصومها في الحج اوجب عليه
 ان يصومها في ايام التمتع المنهي عن صومها على مذهبه فان وجب الهدي على القول الرابع من
 ترك الهدي في اول اليوم الثاني من ايام التشريق صام بقية ايام التشريق وقوله ولم يجز
 لانه صامها قبل وقتها المنهي وظاهر المذهب في الاجزاء اوري ان ذلك يجز به لان التأخير
 توسعة لكان سعرة وهو بمنزلة من صام رمضان في سفرة ونقل بن عبدوس السلام عن بن
 وهب وبن حبيب ان التفرق بين الثلاثة والسبعة رخصة ولمن شاء ان يصوم العشرة في الحج
 قال وهو خلاف مذهب الاكثرين بن يونس قال مالك فان انسي الثلاثة الايام صام سبعة
 فان وجد هديا فاحب الي ان هدي والاصام وقال اصبح يعيد حتى يجعل السبعة بعد
 الثلاثة بن يونس لعلة ان يعيد صوم سبعة ايام ويحتسب من السبعة الاولي بثلاثة
 كمن قدم السورة قبل ام العتات فانه يعيد السورة بن عبد السلام وهو كلام حسن لان له
 حقيقة الصوم في الثلاثة والسبعة واحدة وانما يفترقان بالكثر والقله وكلام النسي
 يقتضي ان قول اصبح خلافا لقوله مالك على حد ابن يونس فانه قال انما يجزي منها ثلاثة
 لانه او قتها في موسم لا يصح ان يكون للسبعة انما تكون اذا رجع من منى واذا
 رجع من منى والى بلده على احد التاويلين فكانه او قتها في غير موضعها ولانه لو وجد الهدي
 بعد صيامها لا هدي فلو كان يجزي منها بثلاثة ما امره بالهدي بعد ذلك لانه يقول لو
 صام يوما واحدا ثم وجد الهدي كان مخيرا فكيف بعد صيام ثلاثة ايام الباقى وقول
 مالك هذا يقتضي ان الترتيب بينهما اما واجب واما مستحب وقوله كصوم اسبوع قبله يعني
 وكذلك لا يجز به الصوم اذا السبع قبل الشروع فيه قال في المدونة وكل من لم يصم من
 ذكرنا حتى رجع الى بلده ولدها ماله بعث هدي ولم يجزه الصوم وكذلك من اسبق قبل صيامه
 يريد لان الله تعالى انما اباح الصوم لغير الواحد لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
 وقوله او وجد مسلما مال ببلده هو كذلك في المدونة قال فيها ومن وجد من ليس له فلا يصح
 وليس تملك ان كان موسلا ببلده انتهى بن الموار فان لم يجد من ليس له فليصم ثلاثة ايام في
 الحج وسبعة اذا رجع ولا يوجب الصيام لهدي ببلده فاذا اصام اجزاه عبد الحق في التكملة
 وليس كالمحال يمين حيث فيها وماله غائب عنه هذا لا يصوم والعزق بين ذلك ان كفارة
 اليمين له سعة في تأخيرها فلم يجزه الصوم والاحزم ما طاب بثلاثة ايام بوقتها في الحج لا سعة
 له في تأخيرها فجاز له الصوم لهذا انتهى قلت وقد احتل بن القاسم فاشتب في المظاهر
 اذا كان له مال غائب بوجوه هل ينتظره وهو قول بن القاسم او لا ينتظره ويستقل الي
 الصوم وهو قول اشهب لا فرق بين الحج وغيره والله تعالى اعلم وقوله ونذهب الدجوع

له بعد يومين هكذا حكى النبي عن مالك فقال واستحب مالك لمن وجب الهدى قبل ان يستكمل
 الايام الثلاثة ان يرجع الي الهدى قال وهذا يحسن فمن قد مر الصوم على الوقت للصيق وما
 ذكره الشيخ وهو مذاهب المدونة وانما كان له الانتقال بعد يومين دون ثلاثة لانها جمع فهو
 كثير وقد جات قسم السبعة في العشر فكانت كالنصف والله تعالى اعلم **ص** ووقفه به الواقف
ش اي واستحب له ان يقف بالهدى الواقف وهي عرفة والمزدلفة والمشعر الحرام ولهذا قال
 في الدرر ويسحب له ان يقف به الواقف التابعة لمرقات وقال في المدونة وما وقف به
 من الهدى بعرفة فان بات به في المشعر الحرام فحرام ان لم يبيت به فلا شيء عليه **ص** والحرعيني
 ان كان في حج ووقف به هو وانابه كهداياها والافكة **ش** اشار بهذا الكلام الى ان الهدى يحلن
 احدهما مني والاخر مكة وان شرط الهدى الذي يحرمني ان يقف به بعرفة وان يكون في حج وان
 يحرم في ايام مني وهكذا اذكر القاضي عياض في الاكمال هذه الشروط الثلاثة وقال
 فتمت الحزم شرط منها لم يحرم الحرعيني يريد وانما يحرم مكة كما اشار اليه الشيخ بقوله والافكة اي وان
 لم تحصل هذه الشروط الثلاثة فحل مكة خلا فالعبد المالك في جوار الحرم لها وان لم يوقف
 به بعرفة القاضي ومتي اجتمعت هذه الشروط ولم يحرم مكة يعني ولا يغيرها سوى مني وقاله
 مالك وبن القاسم واشتب واقتله عندهما الجزة الاولى قاله بن الموان عن مالك ومنى كلها محرول
 يجوز ان يحرم بعد جزة العقبة مما يلي مكة اذ ليس من منى قوله ووقف به هو وانابه كهداياها
 لا فرق بين ان يقف بالهدى بعرفة نفسه بقوله كهداياها لان الوقوف بها عياذ لا يحرم فيها
 بفعل الغير مطلقا ولهذا لا يحرم ما وقفه التجار وكوههم بن يونس ولو اشترى منهم رجل هدنيا
 وسالم ان يقفوا له به اجزا وانظر هذا وما مناه من كلام الشيخ مع ما في المدونة من قوله
 ولا يحرم ما وقفه غيرك حتى توقفه انت بنفسك فان طاهرها عدم الاجزام مطلقا الا ان فيها
 ايضا بعد ذلك ما يدل على الاجزاء قال ومن قلده هديه واشعره ثم صند منه فاصابه رجل
 فاقفه بعرفة ثم وحده ربه يوم التمدد وبعده اجزاه ذلك الوقف لانه قد اوجب الهدى
 على نفسه بن يونس يريد ولو اوقفه الاجنبي عن نفسه وتا ولها غيره على انه نوي به الوقف
 عن صاحبه والام حجة وصحيرة الموت في كلام الشيخ عابدين علي مني والبا فيه للطرفية اي في ايام
 مني وهو احد الشروط في حرم الهدى يعني كما تقدم قال مالك واد الحرام الهدى في ايام
 مني لم حجة وقال في المدونة يحرم به **ص** واجزا ان اخرج لحل **ش** يريد اذا اقامت وقفه من
 الهدى بعرفة فانه يحرم مكة بعد ان يخرج به الي الحد وهذا اذا استتراه من الحرم من اي
 جهة كانت منه واما لو استتراه من الحد فانه يحرم به ذلك لانه لا بد في الهدى من الجمع
 بين الحد والحرم وهو حاصل حينئذ قال في المدونة وكل هدي لا يحرم ان تحرمه ان
 استتره في الحرم حتى يخرج به الي الحد فتدخله الحرم واشترى به من الحد فيدخله الحرم
 فهذا الذي يوقف به بعرفة فان فاتته الوقف به بعرفة لم يخرج حتى يخرج به الي الحد
 ان كان اثما استتراه في الحرم وان كان استتراه في الحد فلا يخرج به الحد ثانية فانه
 فانه الوقف بحرم مكة **ص** كان وقف به فضل متقددا **ش** يعني لان الهدى اذا اوقفه
 صاحبه فضل بعد ذلك مقلدا فانه يحرم به ويحرم به يدعي ان وحده في ايام مني والاخر

بمكة قال في المدونة ومن صل هديه الواجب بعد الوقفة بعرفة فوجده بعد ايامه
 مني فليخبر بمكة ثم قال بعد ذلك ومن اوقف هديه بعد الوقفة فوجده رجل
 فخره بمكة لانه قد رآه هديا فوجده ربه مخورا احزاه فقوله وحزني لا من اي حزيه
 ولو ضل وحزنا وفان وجده ربه حرة وفي النوادر قال بن القاسم عن مالك اذا ضل قبل
 الوقوف فوجده يوم الحج يعني انه لا يراه وليخبر بمكة ويهدي غيره فان لم يجد صام قال عنه
 اسهب يحزني لان لم يجد الا بعد ايام من ليخبر بمكة وقاله بن القاسم ومن عبد الحكم وكوفي
 المختصر قال جماعة من الاشياخ ومن اسباب هديا صلا في ايام مني لم يخبر الا في اليوم الثالث
 لعل ان ياتي ربه واذا اخاف خروج ايام الحج فوجده عن ربه واحزاه لانه بالتقليد وجب للمني
 فان عمل الحج في اول يوم احزاه وان وجده بعد ايام مني لم يعمل بالحج الا ان يخشى ضيعة او يثق
 حفظه فيخبر بمكة وفي العمى بمكة بعد سعيها ثم خلق قد تقدم من ان من جملة سحر وطه الهدي
 الذي يخبر بمكة ان يكون في حج وانه مني الحرة شرط منها تعينت مكة ولهذا السار بقوله وفي العمرة اي
 والهدي الواجب في العمرة يخبر بمكة بعد كمال السعي يريد بالمرودة كما سيذكره قال في المدونة
 ومن اعتمر في اشهر الحج وساق معه هديا وظاف لعمرة وسعي فليخبر اذا تم سعيه ثم خلق
 او يقصر ويحل قال مالك ولا يخبر الا يوم النحر فان احزاه فلا يثبت حراما وتحلل من
 عمرته فاذا كان يوم النحر والروية احرم بالحج واستحب له ما كان ان يحرم في اول العشر ما كان فان
 كان لما حل من عمرته احزاه هديه الي يوم النحر فليخبر لم يخبر عن منعتة رجوت ان يخبره وقد
 فعله اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واحب الي ان يخبر ولا يوجزه **ص** وان اردف الحوف فوات
 او لحبس اجزا التطوع لغيره **ص** يعني ان من ساق هديا تطوعا في عمرته ثم خشي ان تشاغل
 بعملها فاته الحج او خشي الغوات للخصم فانها يحرم ما بالحج وبصير اقرارين ويجزها ذلك
 الهدي لغيرها فان قتل هدي التطوع صار بالتقليد والاشعار واجبا لغير القران فلا
 يخبر عنه اجيب بان الحج قد تجزي بعض افعاله بنية التطوع عن الواجب كما في الترويض لانا
 ان انسي طوافها شرط فبعد تطوعا او بان ذلك مبني على ان الهدي لا يجب بالتقليد
 والاشعار وفيه نظر لانه خلاف المشهور وقيل هو مبني على جواز تقدير الكفارة قبل
 الحنث وفيه ايضا نظر وذلك لان الكفارة انما اجزأت تكون سبب الوجوب وهو الميم قد
 حصل وعند ما اخرجه هو غير متطوع بل كانه الدم نفسه الحنث وانعتدت بنيتها على ذلك
 وفي مسيلة الهدي قد نوي به التطوع ولم تجز له سبب حين التقليد والاشعار والله اعلم
ص كان ساقه فيها ثم رج من عامه وتناولت ايضا بما اذا سبق للمتمتع يعني وكذا لك يخبر به
 الهدي اذا ساقه في العمرة ثم رج من عامه عن منعتة وقد قد ما لفظ المدونة وانه ذلك
 في اجزائه روايتين عن مالك وان الذي رج اليه الاجزأ مستند لا عليه بفعل اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم قوله وتناولت ايضا بما اذا سبق للمتمتع هو ناويل عبد الحق
 وغيره تاووا القران بالاجزأ على ذلك فقال عبد الحق معني مسيلة المتمتع الذي احزح
 هديه الي يوم النحر انه ساقه ليجعله عن مستعته فلما وجب بالتقليد والاشعار قبل
 ان يتعلق عليه الدم للمتمتع حله محل التطوع في احله القولين ولذلك لم يخبر عما وجب به

عليه وقيل مرة أخرى إذا كان تطوع الحج يجزي عن واجبه في غير وجه فكيف هذا
الذي لم يقصد التطوع وقصد التطوع واجب وينبغي لو كان انما ساقه على طريق التطوع لانه
للمتعة انه لا يجزيه على القولين والله تعالى اعلم **والمندوب بركة المروءة** يعني انه يستحب
لمن حرمه بركة ان لا يعبد لغيره عن المروءة لما روي انه عليه السلام قال في مني هذا
المحرم وكل مني محرم وفي العرة **قال** في المروءة هذا المحرم وفي كل فحاح مكة وطرفها محرم
محرم رواه في الموطا وعنده بن يونس وفي المروءة يعني ذلك كلما محله من الهدي بركة لم يقدره
ان يبلغ به داخل بيوت مكة ويحرم في الحرم المحرمه وان محله مكة او ما يليها من منازل الناس قال
في الاكمال واختلف عندنا فيما صح عن يونس من فحاحها اجزي الدخ بذكره ام لا انتهى بن القاسم ولا
يجزي بدوي طوي حتى يدخل مكة لقوله عليه السلام وكل فحاح مكة مقعد والفحاح هي الطرق وفي
العتبية عن مالك ولا يجوز ان يحرمه عند ثنية المدينة وقد حرم النبي عليه السلام هديه با
الحديبية في الحرم فاجزاه الله تعالى ان ذلك الهدي لم يبلغ محله **قال** في البيان قوله حرم رسول الله
صلي الله عليه وسلم هديه بالحديبية في الحرم معناه خر هديه في الحرم اذ كان في الحديبية لان
الحديبية في الحل لكنه لم يكن صلي الله عليه وسلم ممنوعا من دخول الحرم فبعث هديه من الحديبية
الى الحرم فيجزيه نصف لما لك الحجة بذلك كما ذهب اليه من ان محل الهدي من الحرم مكة القريبة
نفسها لاجتماع الحرم لاخبار الله تعالى انه لم يبلغ محله بقوله والهدي معكوف ان يبلغ محله **مس** وكذا خر
عنه كالا صنية **مس** يعني ان الاولى للشيخ المهدى ان يلي حرمه بركة وبشارة بنفسه كافي
الاصنية وبكره له ان يستيب غيره كافي الاصنية فان حرم غيره احداه واختلف اذ اخذ
عن غير مسلم فالمشهور انه لا يجزي لانه قربة والكافور ليس من اهل القرب وخالف في ذلك
اسهب قال في المدونة وكذا مالك للرجل ان يحرمه بركة واصنية غيره فان حرمه غيره
ودفع احدا الا ان يكون غير مسلم ولا يجزي وعليه **البدل** **مس** وان مات متمتع فالهدي من راس
ماله ان رمى العقبة **مس** يعني ان المتمتع اذا مات بعد ان رمى حرم العقبة فالهدي من راس
ماله لانه حصل له معظم الاركان مع احد التحللين فكان كمن شارق على فرائض العباد فله من
الهدي لذلك فاحرج من راس ماله وهذا قول بن القاسم وقال سحنون لا يفي ثلثه ولا راس
ماله على الورثة الا ان يختار والا تربي ان المالك يجب عليه الزكاة وقد عرف ذلك ثم يوت
ولم يعط في احداها انه ان اوصى بها كانت من راس المال وان لم يوص بها لم يكن في ثلث ولا
راس مال الا ان يشاء الورثة ذلك انتهى **وقال** اسهب يجب على الورثة الاحزاب وان لم يوص
به اذا مات عند الوجوب ولم يعط في الاحزاب وقد بن رشيد على قول بن القاسم بان الزكاة
يجزي امرها فيقتل ان يكون قد احدها سرا فلهم الم يجب بعد الموت الا ان يشاء الورثة والهدي
لم يحق امرة لان سانه ان يقتل ويشعر وسياسق من الحل الى الحرم قال فتفرقة بن القاسم
اظهر من مساواة سحنون ثم رجع ذلك بانهم لم يخلعوا ان من مات عن ررعه بعد بد وصلا
انه يجب على الورثة احزاب زكاته وان لم يوص به بد لك للعلم بان لم يود زكاته ومعه
قوله ان رمى العقبة انه لو مات قبل رميها لا شيء عليه وهو كذلك لانه لم يحصل له شيء من التحللين
وقيل يخرج الهدي ايضا من ماله كما في الاولى والاولة هو المشهور وهذا اذا وقف بعينه فلو

مات قبل الوقوف فلا شيء علي ورثته والله تعالى اعلم **مس** ومن الجميع وعيبه كالا حمية **ش** فلا
 يحزي فيها من غير الصان الا الثاني واما الصان فيحزي الحدي فيها ولا يحزي العرجا البين
 طلوع والعور البين عورها والمريضة البين مريتها والعفا التي لا سقى اي لا يحزي فيها وقيل اي لا يحز
 والمشهور ان قطع الذنب والاذن كذلك واليسير وهو ما دون الثلث معتبر واختلف في الثلث
 وسياتي ان سأل الله تعالى ذلك في باب مبيها عن مالك في العتبية والاني في باب الهدي كالذكر
 بن رشيد **ش** مالك الي ان الثاني والد **ش** يعني الابل سوا وان الذكر منها يسي بدنة كما يسي الانثى قال
 ومن العلماء من يري ان الانثى افضل والا فضل للاني في ذلك علي الذكر واما الا فضل عنده **ع**
 بئنا كان ذكر ام انثى انتهى واما في باب الا حمية فالذكر افضل **مس** والمعتبر حين وجوبه وتقليده
 فلا يحزي مقلد بعيب ولو سلم خلاف عكسه ان تطوع به **ش** يعني والمعتبر من السن والمعيب اما هو حين
 وجوب الهدي وتقليده ثم قال فلا يحزي مقلد بعيب ولو سلم خلاف عكسه هو كذلك منصوص في
 المدونة قال فيها ومن قلده هديه واسعده وهو لا يحزيه لعيب به فلم يبلغ محله حتى زال ملكه ذلك
 العيب لم يحزه وعليه بدله ان كان مضمونا ولو قلده سالما لم يحدث به ذلك قبل محله اجزائه
 اللحي وان اسبق الهدي عن واحيه لم يبرأ الذمة الا ببلوغه محله لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة
 فان ضل او رقا او هلك او عطب قبل بلوغه لم يحزه واختلف اذا نزل به عيب قبل محله فقال
 مالك يحزه ويحزيه وقال ابو بكر الازدي القياس ان لا يحزي يري بدنة بن يسير وقول الازدي
 يوحد منه ان الهدي لا يجب بالتقليد والاسعار او يقول وان وجبت عنده لكنه لا يستقبل هديا
 الا ان يدوم ثاله الي وقت حزه وان قلده واشعده عن واجب وهو هزيل او معيب معني هديا ولم
 يحزه وكذلك اذا سئرا وذهب العيب لانه قد وجب بالتقليد والاسعار وعلي القول بان الهدي
 لا يجب بالتقليد والاسعار يكون له ردة ويعد اذا لم يزل المعيب وان زال العيب اجزائه وقال
 عبد الملك اذا عطب قبل بلوغ المحل له ان يبيعه ويكي بن يونس عن الازدي كذا حكاها اللحي ثم
 قال وقال بن حبيب اذا قلده هديا سمينا ثم حزه فوجده اعجب فان كان العجب حدث في مثل
 مساقته اجزائه وان كان لا يعجب في مثلها لم يحزه في الواجب ولو اشعده اعجب وحزه سمينا فان كان
 لا يسمي في مثل مساقته اجزائه وان كان يسمي في مثلها فاجبه اليها ان يبدله لما حجت ان يكون
 حدث منه قاله بن الماحيئون وقوله ان تطوع به يعني اذا قلده سليما ثم تعيب فانه يحزيه
 في التطوع يريه وعليه بدله في الواجب اذا كان مضمونا نص علي ذلك غيره واحد **مس** وارثه
 ومثله في هدي ان بلغ والا تصدق به وفي الفرض يستعين به في غيره **ش** يعني ان ما ياخذ من
 ارث هدي التطوع يجعله في هدي ان بلغ والا تصدق به ولذلك عتبه اي اذا استحق فوج
 بثمنه وان كان واجبا يستعان بما ياخذ في ثمن هدي غيره وكذا قوله في المدونة ومن اشترى
 هديا تطوعا فلما قلده واسعده اصابه به عيبا فليمن به هديا ولا يدل عليه ويرجع علي البايع
 عما بين الصحة والدا فيجعله في هدي اخر ان بلغ فان لم يبلغ تصدق به وان كان هديا واجبا
 فعليه بدله ويستعين بما يرجع به علي البايع في ثمن يرد له ولا يرد البدنة المحببة تطوعا
 كانت او واجبة بن يونس وقال بن القاسم وان استحق هدي التطوع فعليه بدله ويجعل ما يرجع
 به منه عتبه في هدي كما يفعل فيما يرجع به من عيبه **قال** وروي اشهب عن مالك انه يصنع

بقية عيب هدي التطوع ما شا وقاله بن القاسم في المجالس وهو خلاف قوله في الاسدي
وقال اصبح هذا ان كان عيبا يجري في الهدي والا بدله كله وان كان تطوعا بن المواز **وقال**
اصبح صواب والحق للمني الهدي المتدول به بعينه بالتطوع فقال وان كان معيبا منذ روا او منطوق
به لم يكن عليه بدل له وكان له ارجح باليمن ان يصنع به ما شا لانه لم يوجب ثمنه ولا تطوع به وانما
اوجب عيبا او تطوع بها فاستحققت كمن اعنى عند او نذر عتته فاعتقه ثم استحق فرجع باليمن فانه
يصنع به ما شا قال في المدونة ومن جني على الهدي فاحذر صاحبه ان يافل يصنع ما يصنع من رجع لعيب
اصابه في الهدي المتدول به يوشى **قال** ابن المواز **وقال** ان في الجباية ان تصدق بها في الواجب
والتطوع **وقال** الشيخ ابو محمد بن محمد بن المواز اذا لم يكن به هدي وكلام محمد هذا المراد يريد
ولا يلزمه بدله في الواجب اذا كانت الجباية لا يجري بها الهدي لانها انما طرحت عليه بعد الشعار
قبل ان يبلغ محله لم تجز له فكذا في الهدي اذا اهلكك بعضه يحكم للبعض حكم الجميع وكذلك
قال الاهري في ان الغنيس ان لا يجري بن يوشى ولكن قد قاله مالك واصحابه فلا يعدل عنهم
وفرق التوشى من كون الهدي يمكن بلوغه محله مع الجباية ام لا فان امكن ذلك رجع على الجاني بما
لغضه والا رجع عليه بجمع قيمته اذا كانه قتله وتدد هذا الجاني اذا دفع قيمته ببيع طه اذا اخذ
وهو كخني هلاكه لانه يقول لست انا الذي تقويت به وانما جئيت عليه فله مني قيمته والمتدول عليه
يسدي بما اخذ من عوضه **من** اسعارها من الاسير للرقبة مسجيا وتقليد **ش** لاسكالان
التقليد والاسعار من سنة الهدي في الابل اذا كان لها اسمة والاصل في ذلك ما رواه مسلم انه
عليه السلام اشعر بن نة من الجانب الايسر ثم سلت الدم عنها في الموطن ان عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما كان اذا اهدي هديا من المدينة قننه واستغره بذي الحليفة فيقلده قبل ان
يشعره وذلك في مكان واحد وهو محبة للقبلة فيقلده ببعليين ويشعره من الشق الايسر ثم يباقي
وكان اذا طعن في سنام هديه وهو يشعره **قال** بسم الله والله اكبر وفي الجاري ومسلم عن
عائشة رضي الله عنها قالت قتلت قلا يدهدي النبي صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وقلدها
او قلدها ثم بعث بها الي البيت فاحرم عليه شي كان له خلا فان كانت الابل غير مسنة فظاهر
المدونة الاسعار ايضا اذ لم يقبده وفي كتاب محمد لا تشعروا لان الاسعار بعد بيع فيقتصر به على
موروده نقله المنبي بن شاس وحكي في الدخيرة عدم الاسعار عن مالك واقتصر عليه والمشهد
كما قال الشيخ ان الاسعار من الجانب الايسر وروي عن مالك واختاره القاضي عبد الوهاب في
المعونة من الجانب الايمن ورواه بن عباس **وقال** محمد بن المواز يشعر في اي الشقين شاهو
مروي عن بن عمر رضي الله عنهما على تاويل بعضهم وروي انه كان يشعرها من الجانبين بن عبد البر
واسحقبه اكثر اهل العلم في الجانب الايمن لما في سلم انه عليه السلام فعل ذلك وقوله للرقبة
اي من الرقبة الي الموحز وهذا هو المشهور **وقال** بن حبيب الاسعار طولاً وقوله مسجيا
هو كما قال في الموطن عن ابن عمر انه قال بسم الله والله اكبر الاهوي وبن رشد وغيرهما السنة
ان يستقبل هو الهدي حال الاسعار القبلة ويشعر بيمينه وحطام الهدي في سياره فان
فعل ذلك وقع الاسعار في الجانب الايسر ولا يكون في الايمن الا ان يستدبر القبلة او يمينا
له غير **من** وندب نعلان بنيات الارض **ش** اي والاويل من قلده هديه ان يعلق في عنقه فعلى

قاله في المدونة والموطا وغيرهما والنعل الواحد يجزي وقوله بنيات الارض اي يعلقه
 النعلان في عنق الهدى في جبل من بنات الارض والمشهور استحبابه كما ذكره قال ابن حبيب لا فرق
 بين بنات الارض وغيره واختاره النخعي لما جاء في بعض الاحاديث ان فلان يهدي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كانت من عمن وقجنتب الا وتار لما يجني ان يعلق بها شي فتودي الذي لوقتها وقوتها
 وحكي بن شاسيد قولا بكراهة التقليد بالغالب والأتار وكجو لابن بشير **ص** وحملها وسفنها
 ان لم يرتفع **ص** يعطون علي فاعل **ص** يدب تحليل الهدايا وقد جاء ان بن عمر رضي الله عنهما
 كان يحلب يده بالقباطي والامشاط والحل لم يبعث بها الي الكعبة فيكسوها اياها قال في البيان
 ليستحب العذبة ومن الاستحباب فيه ان كانت الحلال مرتفعة ان لا يسبق عن الاسنة وان يوجز
 تحليلها الي عند الغد ومن مني الي عرفة انتهى قال في المبسوط وانما يحلل الابدون البقر وفي الغنمية
 لا يقلد ولا يشعر الا من يحرق فلا تقلد امرأة تجرد رجلا يقلد ويشعر لها والمستحب عند مالك شق الجلال
 عن الاسنة الا ان تكون مرتفعة عن الاسنة والي هذا اشار بقوله وسفنها ان لم ترتفع اي وليستحب
 شق الجلال ان لم يرتفع عن الاسنة فان ارتفعت **ص** ولدت البقر فقط الا باسنة فان
 ارتفعت فلا ولدت البقر فقط الا باسنة لا الغنم **ص** يعني ان البقران لم يكن لهما ستم سنين فليس
 الا التقليد وان كان لها اسنة فانها تقلد وتشعر لمساكنها للابل حبيذ **ص** قال ابن حبيب الابل
 والبقر تشعر وان لم يكن لها اسنة ولا خلاف ان الغنم لا تشعر وهل تقلد ام لا فالمشهور انها لا تقلد
 خلافا لابن حبيب لما في مسلم عن عائشة انه عليه السلام هدي الي البيت غنما فقلدها وقد سبق ان
 الابل اذا كان لها اسنة تشعر وتقلد بلا خلاف وكذا ان لم يكن لها اسنة خلافا لما رواه محمد عن
 مالك **ص** ولم يוכל من نذر مساكين عين مطلقا عكس الجميع فله اطعام الغني والعريب وكرهه لذي
 الانذار لم يعين والعديّة والحزاء بعد المحل وهدى تطوع ان عطي قبل محله **ص** اشار رحمه الله الي
 ان الهدى بالنسبة الي الاكل منه وعدمه على اربعة اقسام الاول عدم الاكل منه سواء بلغ محله ام لا
 واليه اشار بقوله وندب نذر المساكين الثمين الثاني جواز الاكل مطلقا واليه اشار بقوله عكس
 الجميع يريد الا ما يستثنى بقوله الا نذر لم يعين الي اخر كلامه فيا كل من كل هدي وجب عليه لنقص
 في حج او عمره كهدي التمتع والقران ونذر في الحقيقا وتركه الذي او المبيت عز دلفة او مني او
 ترك الطواف ونسبه ذلك وكذا اذا قال لله علي هدي ولم ينوه للمساكين ذكره النخعي وابن بشير واختلف
 في هدي العساة فالمشهور انه كذلك لانه نقص في حج او عمره والثاني في كتاب محمد لا يוכל منه
 القسم الثالث جواز الاكل منه قبل المحل لا بعده وذلك نذر المساكين المضمون الي الذي لم يعين
 وقديّة الاذي وجزا الصيد والاليه اشار بقوله الا نذر لم يعين والعديّة والحزاء وهذا هو المشهور
 ولما كان من رواية بن نافع في المبسوط لا ينبغي ان يוכל من جزا الصيد وقديّة الاذي فان فعل
 فلا شي عليه وسيد مالك في المدينة عن الرجل الجاهل يا كل منها فقال لا شي عليه وليستغفر الله تعالى
 وقال في المدونة وكتاب محمد في نذر المساكين باستحباب تركه الاكل فقط الرابع جواز الاكل منه
 بعد المحل لا قبله وذلك هدي التطوع اذا عطي قبل محله واليه اشار بقوله وهدى تطوع
 ان عطي قبل محله وكل هدي يجوز له الاكل منه فانه رباح له ان يطعم منه الغني والعريب
 واما الذي فكره له اطعامه منه والي هذا اشار بقوله فله اطعام الغني والعريب وكرهه لذي

قال في المدونة وان اهلك هدي التطوع قبل محله فليصدق به ولا ياكل منه لانه غير
مضمون وليس عليه بدله فان اكل منه ابدله والهدي المضمون هو الذي اذا اهلك قبل محله
او عطب او استحق كان عليه بدله قال مالك وله ان ياكل من الهدي كله وطوعه اذ بلغ
محله وخذ الاثلاثة جزا الصيد وفدية الاذي وما نذره للمساكين فان اكل من جزا صيد او فدية
الاذي ما قبل او كثر بعد محله فعليه البدل قال بن القاسم لا ادري ما قول مالك ان اكل ما نذره
للمساكين واري ان يطعم المساكين قد رما اكل ولا يكون عليه البدل لان نذر المساكين لم يكن عند مالك
في ترك الاكل منه بمنزلة جزا الصيد وفدية الاذي ولما استحب مالك ترك الاكل منه مالك وكل
هدي مضمون هلك قبل محله فلصاحبه ان ياكل منه ويطعم من شانه غني او فقير لان عليه بدله مالك
ومن الهدي المضمون ما اذا عطب قبل محله فلصاحبه فله ان ياكل منه لان عليه بدله وان بلغ محله
لم يجز له ان ياكل منه لان عليه بدله وان بلغ اكل منه لم يجز له وعليه البدل وهو جزا الصيد
وفدية الاذي ونذر المساكين والهدي الذي ليس بمضمون هو التطوع وحده وكل هدي ساقط
وقد نذر الاذي رجل لشيء وجب عليه من امر الحج او حج في المستقبل فهذا التطوع وانما سقت كلامه
في المدونة وان كان مطولا لان فيه بعض زيادات لا بد منها **ص** فتلى فلا دمه بدمه وحلي للناس
كرسوله **ش** الصمير في فلا دمه ودمه عايد على هدي التطوع اذا عطب قبل محله وهذا ما في
الموطان الذي بعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه قال يا رسول الله كيف اصنع بها
طلب من الهدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدي فاحرقها ثم الق فلا يد
في دمه ثم خل بين الناس وبينها ياكلونها قالوا وهو هدي تطوع وفي المدونة ومن عطب هديه
التطوع التي فلا يد في دمه اذ احرقه ورمي عنه حبله وحطامه وحلي بين الناس وبينه قوله
كرسوله اشارة منه الى ان الحكم الرسول في الاكل من الهدي والتصدق وفي الق فلا يد التحلة
بين الناس وبينها لصاحبها قال في المدونة ومن بعث هدي مع رجل فعطب ففسد الرسول يسيل
صاحبه لو كان معه ولا ياكل منه الرسول وان اكل لم يضمن **ص** وضمن في غير رسول يا قمر ياخذ شي
كاكله من ممنوع بدله وهذا لان رما مساكين عين فقد راكله خلاف **ش** يعني ان صاحبها اذا كان معها
فامر ياخذ شي من الهدي الذي لا يكون اكله منه فانه يضمن كاكله منه واما الرسول اذا امر بذلك
او اكل فلا ضمان عليه لانه اجني وهذا معنى قوله وضمن في غير الرسول يا قمر اي بسبب امر
ياخذ شي كما يضمن اذا اكل وقوله بدله اي يضمن البدل وهو قوله في المدونة فان اكل او امر
ياكلها او ياخذ شي من لها فعليه البدل وقوله وهذا لان رما مساكين عين فقد راكله خلاف
يعني وهذا الحكم بالبدل عام في نذر المساكين المعين كغيره والذي سنده بن الحاجب ان عليه في ذلك
قد رما اكله وهو قول بن القاسم في المدونة كما تقدم وشهد في الكافي ان عليه البدل وهو معنى
قوله خلاف واعلم ان الحاصل من الخلاف في لزوم البدل او عدمه في جميع الهدايا التي لا يحوز
الاكل منها خمسة اقوال اولها وجوب البدل في الجميع وشهده بن عبد البر نقله بن الحاجب الثاني
لا شيء عليه في الجميع بدله ولا غير رواه بن قافع عن مالك الثالث عليه قد راكله فقط لانه سبيبه
بالغاصب وهو الظاهر عندي لان من تعدي على مال غيره انما يلزمه قربة ما تلف في القوم
ومثله في المثلي وهو انما تعدي على ما وجب للمساكين في ذلك القدر الذي قوتهم اياه فينبغي ان

لا يرد عليه فوق ذلك ونقل هذا القول ايضا بن الحلاب وهو راي عبد الملك بن الماحون
 الرابع الفرق بين نذر المساكين وغيره فعليه في نذر المساكين مطلقا سواء كان معيناً او لا
 قدر اكله وعليه في غيره البدل وهذه القول لما ذكره والخامس الفرق ايضا بين نذر المساكين
 العين وغيره فعليه في العين قدر اكله فقط وفي غير العين مع غيره البدل وشهده بن الحاجب
 كما تقدم واختلف الاسياخ فيما يلد به علي القول بأنه لا يضمن الا قدر ما اكل فقال ابو الوليد
 البايجي عن بعض اصحاب عليه قدر بن محمد هذا اذا عرف قدره والا فقيمته وقال بن
 الماحون قيمته طعاماً يتصدق به وقال القوسي القيمة ثمناً بن بشير والاصح **ص** والمظا
 والحلال كالمعنى يعني ان حكم خطا من البدل اياهم حلالا حكم لهما ما كان ممنوعاً من اكله يمنع من اخذ حله
 وخطا منه والامر باخذ شيء من ذلك والا فلا فان امر احد باخذ شيء واحداً هو حبي لا يجوز له ضمنه
 قيمته للعقرا ان اطلقه والارادة **ص** وان سرق بعد ذبحه اجزأ لا قبله **ص** يريد ان الهدى الواجب
 واما التطوع فلا قال في المدونة وكل هدي تقوع مات او سرق او ضل فلا بد له علي صاحبه
 فيه ومن سرق هديه الواجب بعد ما ذبحه اجزأه يريد لا قبله ابو الحسن الصغير ونذر المساكين
 العين كالتطوع يعني في انه اذا سرق او مات او ضل لا بد له عليه **ص** ومثل الولد علي غيره عليها
 والا فان لم يمكن تركه ليستد فكا للتطوع **ص** يعني ان البدنة اذا اولدت حمل ولدها علي غيرها ان
 وجد ما يحمله عليه فان لم يجد حمله عليها فان لم يكن حمله عليها كضعف بها او خشية هلاكها فلا قال
 في المدونة وادانت الناقة او البقرة او الثاة وفي هدي فليحمل معها ولدها الي مكة ان
 وجد يحملها علي غيرها وان لم يجد حمله عليها فان لم يكن في امه ما يحمله عليها تكن حمله ابن يونس يريد
 من ماله قال اسهب ولا يحمل له دون البيت وان باعه يريد من ماله قال **ص** اسهب ولا يحمل له دون
 البيت وان باعه يريد او خوخ في الطريق فعليه بدله هدياً كبيراً واجباً وقاله ربيعة والقاسم قال
 وذكر عن الققيم ابي عمران انه اذا لم يستطع ان يتكلف حمله علي حال حره بذلك الموضع وليصير
 كهدي التطوع اذا عطب قبل حمله اذا كان في فلاة او في حضر ولا يجد من يوكل عليه ولا يري
 حياته والي هذا اشار الشيخ بقوله فان لم يمكن تركه ليستد فكا للتطوع اي فكهدي التطوع كـ
 وهذا اكله اذا اولدت البدنة او الثاة بعد التقليد فاما اذا اولدت بعد نية الهدى وقبل
 التقليد فانه ليستحب له ان يذبح ولدها معها قاله ما ذكر في الموازية لانه كالا صحية اذا اولدت
 جلا فاما اذا كان بعد التقليد والاسعار فانه يجب لتعيين امه بذلك **ص** ولا يشرب من اللبن
 وان فضل وعزمان اضربوه به الام او الولد موجب فعله **ص** انما يشرب من لبن الهدى كـ
 لانه خرج عن ملكه بالتقليد والاسعار وحين حرقت الرقبة عن ملكه وفي ثوبه من ذلك
 نوع من العود في الصدقة ولا ن ذلك يصنعها ويضعف ولدها وقوله وان فضل هو كذا كـ
 في المدونة وقوله وعزمان اضربوه به الام او الولد موجب فعله صعله بن القاسم فان اضرب
 بولدها في لبنها حتى مات فعليه بدله ما يجوز في الهدى قال في المدونة ولا يشرب من لبن
 الهدى شيئا الا ما فضل عن ولدها فان فعل فلا شيء عليه لان بعض من مضى ارحم فيه بعد
 الرمي فصليها فظاهر قوله لا شرب المنع وحكي بعضهم قولاً بالاباحة ولا بن القاسم في كتاب محمد
 الكراهة بن الموان الا ان يضربها ترك الحلاب فيجب بقدر ذلك واجاز ما ذكره في الضرورة

ص وندب عدم ركوبها بلا عذر فلا يلزم النزول بعد الراحة **ش** يعني ومما يستحب لصاحب
البدنة عدم ركوبها الا لعذر ولما كان من رواية بن نافع اباحة الركوب غير القادح من غير
ضرورة والا لم يذهب المدونة قال فيها ومن احتاج الي ظهره هديه فليركب ثم قال في احد
المسئلة وانما استحسن الناس ان يركبها حتى يحتاج اليها للمجي ولا يركبها بحمل ولا يحمل عليها زادوا
شيئا يتبعها به وذكر ابن الخلاب انه يحمل عليها ذادة للصرة فوله فلا يلزمه النزول بعد
الراحة يعني فان اركبها لعذر فلا يلزمه النزول **ش** يعني والنعبة واستراح وهكذا قال
في المدونة ونصها وليس عليه ان ينزل بعد راحة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اركبها وحكك
في الثانية او الثالثة للمني وقال اسما عيل القاضي مذهب مالك يدل على انه اذا استراح نزل
وفي مختصر ابن الخلاب اذا استراح نزل ولان ملكه سقط عنه بالتقليد والاشعار فوجب ان لا
يشتفع به الا للضرورة ولان فيه صوبا من العود في الصدقة وقال ابو اسحاق اذا نزل
عنه لحاجة اول الليل فلا يركبها حتى لا يحتاج كاول مرة **ص** ويحذوها قايمة او معقولة **ش**
انما استحب ذلك لما روي انه عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم اجتمعوا في الجردون والبدنة
معقولة السيري قايمة على ما بين من قوائمها ولما خرج مسلم بن عمرو بن علي رجل وهو يخرجه
باركة فقال ابعثها قايمة على متبقي مقيدة سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ولانه اذا اخذها قايمة
عاشرت منه مالك ولا يغير قوائمها الا ان يحتاج ان يعلف ويصنف عنها قال واجب الي ان يجرها
باركة من ان يغير قوائمها قال وليبطها بحبل ويصنعها رجلا من كل ناحية وهي قايمة مصقوفة
احب الي من ان يجرها باركة واستحب اذا كثرت ان تصنف صفا وكذا اذا كانت واحدة
ان تصنف بها **ص** واحدا ان يخرجه عنه مقلدا او يخرجه عن نفسه ان غلط **ش** قد تقدم
ان الاول للشخص ان يلي ذبح هديه ويأثره بنفسه كالاخية وانه بكيرة له الاستنابة في
الباب وان يخرجه عنه غيره اجزاء ان كان مسلما واما غير المسلم فلا يخرجه على المشهور لانه ليس
من اهل العرب حلا فلا شيب وقيل في رواية عن مالك وقوله عنه اي نوي عن صاحبه وفيه
النوادق قال ابن القاسم عن مالك ومن خر هدي غيره وخر غيره هديه فذلك حين هما ولا
يجزي في الضحايا وقال اسنوب لا يجزي في الهدي ويصنع كل واحد لصاحبه وذكره عن مالك ذلك
في المستخرجة وقوله ولو نوي الذبح عن نفسه غالطا وهذا هو المشهور وهو مذهب المدونة بخلاف
المعدي لان الغالط قصد بفعله العربة وقال بن الموان مجزي ولو وقع عن نفسه تعدد بالانه
وجب بالتقليد والاشعار وقد جاز بك اعلم بحرين ان لما من الحبل وقال اسنوب لا يجزي ولو غلط
واختل هل يجزي الذابح ويصنع قيمته لربه وهي رواية ابي قرة عن مالك او لا يجزي وهو المشهور
ص ولا يشترك في هدي **ش** قال في المدونة ولا يشترك في هدي تطوع ولا واجب ولا نذر ولا جزاء
صيد ولا هدية واهل البيت والاجاب سوانتي وذلك لما رواه مالك عن ابن عباس رضي الله
عنه انه قال ما كنت اري دما يقضي عن اكثر من واحد وروي عن مالك جواز الاشتراك
في هدي التطوع دون غيره لما في الموطا ومسلم عن جابر بن عبد الله قال خرنا مع النبي صلى الله عليه
وسلم عام الحديبية البدنة عن سبع والبقرة عن سبع فقل لانهم كانوا متطوعين معتمريين واذ
قلنا جاز الاشتراك فلا فرق بين ان يكون الهدي قد وهب له او ابتاعه انفق الضأوم

او اختلفت لكن الظاهر انهم لا يشاركون في ولا من لا يريد التقرب من يري بيع نصيبه
 وخمسة لان العبادات هي الخمر والعبادة لا يكون بعضها ليس بعبادة وهذا يجوز العتمة ام لا بناء على
 الظاهر في حق او بيع **مر** وان وجد بعد خبره له حران قلد وقيل نحوه حران قلد ولا بيع واحد
ش يعني ان من صل هديه فابده له ثم وجد ذلك المبدل فلا يخلوا اما ان يكونا مقلدين او غير مقلدين
 او الاول مقلد دون الثاني فاشار بقول وان وجد بعد خبره له حران قلد الي انه ان وجد
 الاول بعد ان كان الثاني فانه يجب ان لا يحرره ان كان مقلدا له تعين بالتقليد فان لم يكن
 قد حرر المبدل حتى وجد الضال فان كان مقلداً من وجب حررها لتعنيها واليه اشارة بقوله وقبل
 حرره حران قلد او قوله ولا بيع واحد يعني فان وجد الاول قبل حرر الثاني وكانا غير مقلدين
 او الاول مقلد دون الثاني او العكس فانه يبيع واحدا منهما يريد فيما اذا كانا غير مقلدين
 والاباع غير المقلد منهما او دمج الاحد او حرره وكذلك اذا حرر المبدل ثم وجد الاول وكان غير مقلدا
 فله بدله ببعه وذلك غير واضح ونحوه في المدونة **فصل** وان منع عدوا وقتنه
 او حبس لا حتى يخرج او عثر فله التخلد ان لم يعلم به وليس من ذواله قبل موته ولادم بخر هديه وحلفه
 ولادم ان احضره **ش** قال في المدونة والمحصر بعد وغالب او قسنة في حج او عثر يتربص ما رقي كس
 ذلك فاذا ليس من ان يصل الى البيت فليحل بموضع حيث كان من الملاح في الحرم او عن ولاهدي
 عليه الا ان يكون معه هدي فليحضره هناك ويحلق او تقصر ويرجع الى بلده انتهى والاصل في ذلك
 قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي ومعني المحصور المنوع عن البيت وما ورد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عام الحديثية فقوله ان منع عدو يعني من الكفار او قسنة يعني من
 المسلمين اللذين والمحصر بعد وحسب حاله يبيع الاحلال في ثلاث ويبيع في وجه ويصح في وجه اذا
 اشترط الاحلال فان كان العدو طاريا بعد الاحرام او متقدما ولم يعلم او علم وكان يري انه لا يصح
 قصده جان الاحلال وقد احرم النبي عليه السلام والمشركون بكفة وهو يري انهم لا يبعوه فلما منعوه
 حل وان علم انهم يبعوه ولم يحل وعلي هذا اجل ما قال بن الموات وان شك فيمنعه لم يحل الا ان يشترط
 ذلك كما قال بن عمر انتهى وهكذا امكن الباجي فيما اذا علم بالعدو واحرم انه لا حل ولعله يحذر عن
 مالك ومن علم بالمحصر قبل الاحرام فلا يحرم فان احرم فليس محصورا يريد لانه الزمانه عالما به
 فلم يكن له التخلد واقتصر التوسل على انه اذا احرم مع العلم بالمحصر لا يحل الا البيت وكذلك حكمه
 سند عن ابن القاسم اذا احصرتم احرم والظاهر انه لا فرق في ذلك بين العدو والغتر وقوله
 او حبس لا حتى يعني ان المسجون اذا حبس ظلم فانه يحل حيث ما كان من المواضع كالمحصر بعد
 وهذا من ذهب المدونة عند ابن من رشح ادخل قوله فيها على ذلك ولعله قال بن القاسم كسنة
 عند مالك سنة خمس وخمسين ومائة فيدل عن قومه اسموا بالدم وهو محرمون فحسبوا فقال لا حلهم
 الا البيت ولا يزالون محرمين في حبيهم حتى يقتلوا او يخلوا فيجلبون بالبيت فقال هذا اذا حبسوا ظلم
 فانهم يخلون وهو اخصا بن القاسم يوشح وحكي بن بشير عن بعض المتأخرين ان المجنون لا يحل له الا
 البيت مطلقا وحزم بن العيص رباة كالمحصر اي لا يحل له الا البيت ان يحل حتى وتردد ان يحل بباطل
 اللبني ولا فرق بين السجين في الدنيا وفي الدنم بن عبد السلام وظاهر كلام بن رشد ان الظلم الموجب
 لتخلد المحصورين والحاقة به هو ان يكون ظلم او عدا في ظاهرا حال ولا يحتاج ان يكون ظلم في نفس

الامر حتى انه اذا جلس في تبة ظاهرة فهو كالمدين وان كان يعلم من نفسه انه بري وفيه
نظر عندي وانما كان ينبغي ان يقال المرد علي ما يعلم من نفسه لان الاحلال والاحرام من الاحكام
التي بين العبد وربه ولا يدخل فيها للولاة فن علم من نفسه البراءة جاز له التحلل ولو كان سببه
التمة ظاهرا وقوله حج او عمر يريد انه لا فرق في ذلك بين ان يبلغ من تمام الحج او تمام العمرة
والحصر في العمرة هو الاصل لما رواه مالك في الموطا انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم حله هو واصحابه بالحدسية فخر والهدي وحلقوا بهم وحلوا من كل شي قبل ان يطوفوا بالبيت
ولهذا قال بن القاسم ليس للعمرة حد بل يحلل وان لم يحسن الفتوى وقال عبد الملك يقيم ما روي اذ راها
اي يزوال العدة وما لم يضر ذلك فان استوطنت العدة جاز له الاحلال عنده الباقي الا ان يبري
اباحة الطريق فان ذلك يجري مجرى زواله وقوله لم يعلم به هو كما تقدم للمني وغيره واما اذا علم
واحرم فلاجل لانه التزم ذلك عند زوال المانع يريد اما يعلم او غلبة ظن وان كان بري انه يذهب
قبل ذلك او شكك امهل حتى يصير الي وقت ان ترك لم يدرك فيجد المنى وهو مذنب بن القاسم
وقال اشبه لا يحل حتى يورم الحذر ولا يقطع التلبية حتى يروح الناس الي عرفة يريد لان الحيلما كان
معلقا بوقت وكان الامساك عن الوطي والطيب وغير طاعة وقد التزم المحرم بالحج الامساك
عن الوطي والطيب وغيره طاعة وقد التزم المحرم بالحج الامساك عن هذه الاشياء الي وقت كان
عليه ان يبقى علي تلك الطاعة اي ذلك الوقت ويلزم علي قوله ان احرم بعبادة وهو علي بعد
ان لا يحل الا في الوقت الذي كان لا يحل فيه لو لم يحصر وقد كان احلال النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ما مضى الوقت الذي كان يحل فيه وقوله ولا دم يعني انه اذا احل العدة فلا دم
عليه وهذا هو المشهور خلافا لاشبه في كتاب محمد فان لم يجد صام وقد قال الله عز وجل فان
احصرتم منكم او احصرتم من الهدي قال فهذا فيمن احصر بعد وقتا ولد بن القاسم الالية علي المرض
المنى والاول احسن لان الالية نزلت بالحدسية وقد احصرهم العدو فقال فاذا اتمتم ولا منى
انما يكون من الحوق الذي كانوا فيه وعلي المعهود من هذا الاسم حتى يقوم دليل ان المراد
الامن من المرض وقد اختلف في موجب هذه احصر وحصر وما كان من حبس او عدو قبل
حصر واستشهد بقول بن عباس الاحصر لا من عدو وقال بن فارس في معجم اللغة ناس يقولون
حصره المرض واحصره العدو وهذا عكس ما حكاه ابو عبيدة قال بن فارس الاحصر ان
يحصر الحج عن بلوغ المناسك بمرض او غير فتوي بين المرض والعدو قال وقال بن عمر في الشيء
واحصر في حبسني قال الله تعالى للعقر الذي احصره في سبيل الله اي ان العقر حصرهم
لا المرض وقيل حصره اذا ضيق عليه واحصر اذا شغها وان لم يضيق عليه غيره فمن منع
مد يده ان يخرج منها كان قد حصره لانه ضيق عليه ومن منع من كان خارجا منها ان يدخله
اليها كان قد احصر انتهى **واجاب** الثوسي وابن يونس عن ابن القاسم بان الهدي لم يكن لاجله
الحصر وانما كان بعضهم ساق هديا فامره بذبحه ولم يامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بهدي
لحصرهم واستضعف قول اشبه بقوله تعالى في الالية ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله
والحصر بعد وحلق راسه ان كان وقوله بغير هديه وحلقه يعني ان المحرم اذا كان معه هدي
فانه يحلل بغير هديه وحلق راسه او تقصيرة وقوله ولا دم ان احل الحلاق

والله لم يقع في زمانه ومكانه كان تحللا لانسكا قال في المدونة وان احل حلقه حتى رجع الي بلده
 حلق ولا دم عليه **ص** ولا يلزمه طريق مخيفة **ش** هذا الدعوى منقول عن ابن الماحيون قال اذا منع
 العدو الطريق فليس عليه ان يسلك طريقا اخر بالاثقال حيث لا سلكه بها ولا يركب الخاف وان
 لم يكن الا هذا فهو محصور وان وجد طريقا ما مونة معلومة وهي ابعد فليس بمحصور ان بقي من المد
 ما يدرك فيها **الحص** وكذا ابقا احرامه ان قارب مكة او دخلها ولا يتحلل ان دخل وقتها ولا قتالها
 يمضي وهو يمنع **ش** يعني انه يكره لمن قال **الحص** باحد الوجوه المتقدمة ان يبقى على احرامه ان قارب
 مكة او دخلها قال في المدونة واجب لمن ساءت له الحج ان يتفقد لوجهه على عمل العرة على اهلاله
 الاول وحل من احرامه ذلك ولا يتطرق الا انما ينبت على ذلك اي قابل ما لم يدخل مكة فان
 دخلها فليطوف بالبيت ويسعى وحل من احرامه ولا ينبت عليه سند يريد فليكره له التنادي على
 الاحرام والتمني للمني بمن دخل مكة من كان قد ركبها منها ثم قال في توحيه ذلك لانه لا يمان
 يدخل عليه فسا من حاجته الي النساء ويصيب صيدا فكان احلاله اولى واسلم له وهكذا
 وجه سند الكراهة جشية ارتكاب المحظورات وروي بن نافع جواز النقا على الاحرام الي قال
 ويحزيه ذلك عن حجة الاسلام وقال بن وهب لا يجوز البقا على الاحرام فان بقي لم يحزه عن حجة
 والاول اصح لان حجة اعمكان عن حجة الاسلام وقد اقام على احرامه فحزبه عن حجة فانه يجوز
 له ما لم تدخل اشهر الحج فان دخلت فلا وقوله والا اي فان تحلل بعد دخول اشهر الحج من العلم
 الثاني هل يمضي تحلله ام لا ثلاثة اقوال كما اشار اليه وكلها لابن القاسم مخصوصه ولم يتكلم
 قوله في المسئلة ثلاث مرات في المدونة الا هنا قال او لا يمضي تحلله ويصح ثم قال لا يمضي تحلله
 وقال ايضا يمضي ويكون متمتعا وهذا معني **ش** فتالها يمضي وهو منع ولا بن القاسم ايضا انه
 لا يكون متمتعا وهو الاقرب لان المتمتع من تمتع بالعره الي الحج وهذا انما تمتع من حج الي حج **ص** ولا
 يسقط عنه العزم **ش** يعني ان العزيمة لا تسقط عن المحصور اذا اخذ من احرامه وقال بن
 الماحيون وابو مصعب وبن سحنون تسقط لانه اي بالمقدور وابدل وسعه فاعترضه
 بلزوم الاسقاط قبل الاحرام وهو لا يقولون به وحكي المازري عن ابي بكدا الشافعي ان العزيمة
 تسقط فان صد قبل الاحرام وحكاها القاضي عن ابي القزطي وابو بكدا الشافعي هو التليد بن
 شعبان فقيه مصر في وقته **ص** ولم يعنه بوطي ان لم ينوبقا **ش** هكذا قال في المسبوطان من
 حل له التحلل فلم يفعل حتى اصاب النساء ان كان نوي ان يحل فلا شيء عليه وان نوي ان يقيم
 على احرامه لقابل فقد افسد حجه وعليه ان يوضي حجه **ش** وان وقف وحصر عن البيت
 فحجه ثم ولا يحله الا الاقاصه وعليه للدمي ومبيت مني ومزدلفة هدي كنسبان الجميع **ش**
 هكذا قال في المدونة وبها ومن احصر بعد ان وقف بعرفة فقد تم حجه ولا يحله من احرامه
 الاطواف الاقاصه وعليه لجميع ما فات من رمي الجمار والمبيت بمزدلفة ومني هدي واحد كنز
 رمي الجمار كلها ناسيا حتى نزلت ايام مني فحجه تام وعليه هدي واحد ولم يبين فيها هدي صد
 مريض او عدو بن بوش عن سحنون معناه صبر مريض وكذا لك لما لك في كتاب بن حبيب انه احصر
 مريض قال الشيخ ابو محمد يريد وقد تم وقوفه الي عزوب الشمس بن بوش ووقع في كتاب
 محمد بن الموان عن ابن القاسم في هذه المسئلة في موضع انه احصر مريض وفي موضع اخر انه

احصر بعد و وحكي عن الشيخ ابي محمد انه قال قوله بعد واصوب وقال غيره لو كان بعد
لزم الهدي لان مذهب بن القاسم سقوط الهدي عن من احصر بعد واحيب بان ذلك في حق من لم
يقف بعرفة وقوله ولا يحله الا الاقاصه اي لا يلهي الا محرمات ولو اقامت حتى يطوف طواف الاقاصه
اذ لا يتم الحج الا به وبقيته كلامه واضح مما تقدم من المدونه **ص** وان احصر عن الاقاصه اوفاه
الوقوف بغير محرم او خطا عدد او حبس حتى لم يحل الا بفعل عمره بلا احرام ولا يكتفي قدومه **ش** يعني
فان احصر عن طواف الاقاصه اوفاه الوقوف بغيره بعرفة بغير الاشياء السابقة كما لو مر من
حتى فرغ الناس من حجه او حصل الخطا في العدد ففقد الوقوف لا جلد ذلك او حبسه السلطان
او غيره في حق كدري ثبت بطريقه فانه لا يحل الا بغيره اي يطوف ويسعى ثم يحلق ويكفيه احرامه
الاول ولهذا قال بلا احرام فان كان اوله داخل مكة طاف للقدوم فلا يكفيه ذلك كما اشار اليه
اذ لم ينويه التحلل فان احصر عن عرفه بعد ولم يحله ايضا الا الاثنيان بعرفه علي ما تقدم ولا يكتفي
بما فعل قبل ذلك ايضا خلافا لعبد الملك في انه يكفي طوافه من سعيه او لا وذكر بن بشير خلافا
فمن صد بعد وبعد ان طاف طواف العود ولم يقف بعرفة هدر حرمه التحلل ام لا لان التحلل
لم يأت الا فحين صد عن البيت قبل الوصول اليه واحترق بقوله حبس حتى مما اذا حبس ظاهرا فانه
حله مكانه وقد سبق ما في ذكر من كلام ابن رشد وغيره **ص** وحبس هديه معه ان لم يحق عليه
ش يريد ان المريض اذا كان معه هدي فانه يحبسه معه رجاء ان يصح فيخرجه بعد بلوغه
حله فان خاف عليه بطول مرضه او نحو بعثه الي مكة ليخرجه وانما جعلنا كلامه هنا خلافا
بالمريض لانه هو الذي يحبس هديه معه الا ان يصيبه من ذلك مرض يتطاول به ويحاذ
علي الهدي فليبعث به ويخرجه مكة ويقم هو علي **ص** فان امضى فلا يحل دون البيت وقده
تقدم له في هدي المحصر بعد وانه يخرجه مكانه حيث كان وطاهر كلام الشيخ ان حكم من اخطأ في
الوقوف بعد وحبس حتى في حبس الهدي كالمريض **ص** ولم يحزه عن فوات **ش** يعني ان ما قبله
او اسعده قبل فوات الحج لا يجزيه عن هدي الفوات سواء بعثه الي مكة او تركه حتى اخذه
بصحبته لانه بالتقليد والاشعار وجب لغير الفوات فلا يجزي عما وجب عليه بالفوات **ص** وخرج
الحل ان احرم بحرم او اردف **ش** لما تقدم او لان من فاته الوقوف بمرض او اخطا في عدد او
حبس حتى لم يحل الا بفعل عمره نيه علي انه ان كان احرم بالحج من الحرم او اردف الحج فيه فلا بد من
الخروج الي الحل ليحصل له في احرامه والجمع بين الحل والحرم قال في المدونه يخرج الي الحل
من الحل ويجعل عد العرة ويحج قابلا ويهدي **ص** واحذر دم الفوات للعقضاء واجزا ان تقدم **ش** انما امر
بالتاخير لتفق الجابر النسكي والجابر المالي قال في المدونه ومن فاته الحج فلا يقدم هدي الفوات
وان خاف الموت ولا يخرجه الا في حجة القضاء يعني فان اعتمر بعد ان فاته الحج فخرجه هدي الفوات
في عمرته اجزاه وقد كان مالك يخففه ثم استثقله قال بن القاسم ولا يجب له ان يفعل الا بعد
القضاء فان فعل وحج اجزاه لانه لو هلك قبل ان يحج اهدي عنه مكان ذلك فلو كان ذلك
لا يجزيه الا بعد القضاء ما اهدي عنه بعد الموت ويقتل بن يوشن عدم الاجزاء مع التقدم
عن اسئب لبعض الاسباخ وهو ايضا يخالف بن القاسم في مسيلة الميت فلا يقام عليه حجة
بما قال بن القاسم **ص** وان افسد ثم فاته او بالعكس وان بعثه التحلل تحلل وقضاه دونها

وعليه هديان لادم قرآن او متعة للفايت **ش** يريد انه اذا افسد حجه بوطي او غيرهم فاته
الحج او فاته الحج ثم افسده قبل ان يتخذ بعبرة التحلل او فيها تحلل ومضى الحج في قابل فلا يلزمه
قضا العدة واليه اشار بقوله دونها لانها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطوان وسعي بدليل
عدم تجدد الاحرام لها وعليه هديان هدي للفساد واحدا للفايت وهذا مذهب المدونة وقيل
لسقط عنه دم الفساد اذا جامع ثم فاته وقوله لادم قرآن ومتعة للفايت يعني ان الفساد والقوات
قد يقعان معاً فالحكم كما ذكرنا وقد يتغير القارن او تمتع فلا شيء في ذلك القارن ولا تمتع للفايت
واليه اشار بقوله لادم قرآن الى احده ويؤيد عليه ثلاث هدايا هدي للفساد وهدي للقوات
وهدي للقرآن او التمتع الثاني وما ذكره من سقوط الدم القران الفاي هو مذهب الموازية من
رواية ابي زيد عن ابن القاسم عن مالك عدم سقوط حكاها الباقي وسبب اللحن لان القاسم
القولين واستحسن السقوط وحكي بن يوسف في سقوط دم المتعة ايضا قولين عن ابن القاسم ولا يفيد
لمرضى او غير نية التحلل كحصوله يريد ان المريض اذا اسقط عند احرامه انه متى حصل له
عجز يتحلل فان تلك النية لا تفيد ولو حصل العجز ولا يتحلل وكذا المرأة اذا سقطت عند الاحرام
الحفا اذا حصلت فلا تفيد تلك النية لانها مخالفة لسنة الاحرام ولعله انما قال ولا يفيد
لمرضى او غير لم يقل ولا يفيد المريض ليشمل كلامه الحائض ايضا لان الحائض مرضى **ش** تعالى
اعلم ويكره مرادة بغير المرض ما اذا توفي عند احرامه انه ان حصر عن عرفة او غيرها
تحلل مكانه من غير افعال عمرة او حوذاً لك ويحل ان مرادة بالمرض العجز فقط وبغيره مسيلة
الحائض والله اعلم **ص** ولا يجوز دفع مال لجاحض ان كفروا في الجوار القتال مطلق **ش** تردد
يعني ولا يجوز اعطاء مال لجاحض كما فيمكن ذلك **ش** مكية او غيرها لما فيه من الذلة وفهم من قول **ش**
ان كثران ذلك يجوز اذا كان مسلماً وهو مقتضى كلام بن شاس وسند بن عبد السلام وغيرهم من الاسياخ
وقوله وفي جوار القتال مطلق تردد يعني الاسياخ تردد وفي جوار قتال الجاحض مطلقا اي سواء
كان مسلماً او كافراً فعيل لا يجوز القتال لما في الصحيحين انه عليه السلام قال يوم فتح مكة ان هذا
البلد حرمها الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام حرمة الله الي يوم القيامة وقد جاء ايضا في
الصحيحين فلا يحل لامري يؤمن بالله واليوم الاخر ان يسفك بها دماً او قال بن هادون الصواب
جوار قتاله وفي الكافي هو غير بين القتال والترك والتربص بان لكشف الله بهما مآ وقل
بن هادون الصواب جوار قتاله وفي الكافي هو غير بين القتال والترك والتربص بان لكشف الله بهما مآ وقل
حزان كان معه هدي وحلق في الحدا والحرم وقال سندان ان المانع كما في اوله بيد واما القتال
فهو بالخيار بين التحلل والقتال لانه عليه السلام لم يقاتل من صده مع علوه على الصاد لقوله
تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ببطن مكة من بعد ان اظفركم عليهم وترك عليه
السلام القتال لحرمة مكة وقال وان طلب الكافر ما لا على الطريق كره دفعه نفياً للذلة وان
كان الصاد مسلماً فالكافر في القتال لانه ظالم ولم يحك بن شاس في قتال الصاد مسلماً او كافراً
خلافاً **ص** وللوي منع سفيه كزوج في تطوع وان لم ياذن فله التحلل وعليه القضاء كالعبد
ش من مواضع الحج السوء ايضا قال سند قال بالاك لا يحج السفيه الا باذن وليه ان راي وليه
ذلك نظراً وان والا فلا واذ احلله وليه فلا قضاء عليه وكذلك المرأة يريد في التطوع كما قال

الشيخ ومعني قوله كزوج في التطوع يريد ان المرأة المتطوعة بالحج او العدة اذا ارادت
 الاحرام فان لزوجها ان يمنعه من ذلك ويجب عليه ان يعطيه فان احرمها اي السفينة بغير
 اذن الولي والمرأة بغير اذن الزوج فله التحليل واليه اشارة بقوله فان لم ياذن اليه
 من له المنع حتى احرمها فله تحليلها وقوله وعليها القضا اي على المرأة اذا اذن الزوج لوزالة
 العصمة قضا ما حلها منه خلا من السفينة كما تقدم وقيل لا قضا عليها وقوله كالعبد يعني ان
 العبد اذا احرم بغير اذن سيده فان له ايضا تحليله عليه القضا يريد على المشهور اذا اعتق
 او اذن له السيد وقال اشهب وسمنون لا قضا عليه التوسن والتمني وهو ابن لان السيد قد رد
 احرامه من اصله اللهم ثم لا يحلوا العبد في الاحرام ان يذبح احله منه سيده من اربعة اوجه اما ان
 يكون متطوعا به او مندورا في حج سنة بعينها او مندورا بمصنوعا او نوي حجة الاسلام وهو يظن ان ذلك
 عليه ثم رد كعدمه لزوج القضا في الوجه الاول وكذلك الثاني اذا اذن له السيد او عتقه في
 عام اخذوا واعتقه او اذن له فيه يذبح له القضا دون وجوب وذكر في الوجه الثالث لزوم
 القضا اذا اعتق قال لان السيد انما رد الاحرام ولم يرد النذر ولا العقد المتقدم على الاحرام
 قال واختلف هل يجوز للسيد رد ذلك العقد وهو قول من القام اولاه وهو قول اشهب وهو
 احسن نعم لا يضر بالسيد ولا يخط من من العبد ان باعه ولا قضا عليه في الوجه الرابع وان
 اذن له سيده وانما يلزمه حجة الاسلام بقوله بالحق وان لم يقبل وله مباشرتها كقرينة
 قبل الميقات والا فلا ان دخل **ش** يعني فان لم يقبل من امر بالمنع من الاحرام من سفينة او زوجته
 او عتقه فانه ياتم نصر عليه في الدخيرة وعندها وللزوج مباشرة زوجته واكرهها على ذلك
 لانها متقدمة بمنعها من مباشرتها وقوله كقرينة قبل الميقات يعني وكذلك الحكم في حجة القرينة
 اذا احرمت بها بغير اذنه قبل الميقات المكا في وهو معها او الميقات الزماني فله تحليلها ومباشرتها
 لعقدتها في تقدم الاحرام ومنع الزوج من حقه وقيد التحريم ذلك بما اذا حرج معها واما ان
 حرجت دونها او حرج واحرم معها فليس له تحليلها ولا مباشرتها وقوله والا فلا تحليل له
 ومعني ذلك ان الزوج اذا اذن لها في التطوع ان يحرم فليس له التحليل اذا دخلت في الحج
 وكذلك العبد وعنده ويقضي لها على الزوج والسيد واحترق بقوله ان دخل مما اذا اراد
 الرجوع في الاذن قبل الاحرام فمن مالكة علي ان له ذلك في العبد وقال سند ظاهره
 الكتاب ليس له المنع بعد الاذن وان لم يحرم وقد نبه الشيخ بقوله ولا كزوج في تطوع وقوله
 بعدة كقرينة قبل الميقات ان لا يمنع المرأة من حج القرينة ولا يحللها ان احرمت بها بعد
 الميقات قال في الجواهر والمستطبعة لحجة الاسلام ليس للزوج منعها من الخروج لما ان
 قلنا ان الحج على الفور فاذا منعنا على القول الآخر فله منعها لما جاز لما التاخير وليس له
 منعها لان لها طلب برادة ذمتها قولان للتاخير بن بشير والا صح عدم المنع وحكي في الدخيرة
 عن سند نسبته المنع الي مالكة وعدمه لابن القاسم فروع خمسة **الاول** اذا احرمته
 المرأة سقطت نفقتها عن زوجها واختلف الاسباخ هل تسقط حمله او الزايد على نفقة الوطي
 فنراها في مقابلة الاستمتاع قال بالاولي لا يتم ممنوع منه ومن رأي الحج واجبا عليها ولا
 مندوحة لها عن الاحرام اسقط الزايد والي هذا ذهب عبد الحق وابن يونس الثاني **قال**

سدا اذا كانت الزوجة امة لا تجح الاباذن سيدها و زوجها عند مالك والايمة له
وقال محمد بن الحسن اذن السيد كان السفوح له فسيانها ولو كره الزوج
الثالث قال سند ايضا اذا كانت الزوجة حرة واحرم زوجها بالحق فليس له منعها وان لم
تكن ضرورة لانها لا تعطل عليه استمتاعا وان لم يحرم وهي ضرورة فله منعها عند مالك لابن
القاسم كما تقدم الرابع قال في المدونة اذا احلها الزوج وهي ضرورة ثم اذن لها من عامه
فجبت اجزاها عن حجة الاسلام الخامس قال مالك وبن القاسم اذا تركت مهرها لزوجها لياذنه
لها فانها ترجع عليه به لانه يلزمه ان يدين ولا بن القاسم في رواية ابي جعفر ان العتقة ماضية
ان كانت عاملة ان لها ان تجح ان كره زوجها وتجتجها رجعت واختاره يحيى بن عمر بن يونس
وهو يفتي بالوفاء وحديث بن رشد بالوفاء قال ولو اعطته مهرها على اذنه تجح بها لم يحرمه
لانه منقح دين في دين قاله بن القاسم من سماع اصبح من كتاب السلم وفي سماع عيسى من الصدقات
والعتقات ما يعارض ذلك **ص** وللمشتري ان لم يعلم رده لا تحيله **ش** يشير الي ما في المدونة من
ان العتقة اذا كان رقيقه محرما جاز البيع وليس للمشتري احلاله وقاله الشافعي واي حنفية
قياسا على النكاح وبيع المعتقة والمريضة والمجوسة وبيع السفري الشتا وقال سحنون لا يجوز
بيعه لتغير الاتباع ويفسخ وقال ومتي يغيث بعد الحج او قبله الا ترى ان ابن القاسم يقول
اذا اجر عبده شهرا لم يجز بيعه وفرد الخبي بان العبد المورث مفعلة قد بيعت واما المحرم
فان منافع مستترة واستحق واختار الصحة ان كان المشتري محرما ولو كان الموضع قريبا
والايام بسيرة وعلى مذهب المدونة ان علم المشتري بالاحرام فلا كلام والالتزام عيب موجب
للخيار واذا رده فبني ان يكون للبايع **ص** ان لم يعلم باحرامه قبل البيع كما اذا تزوج به
بغير اذنه فباعه ثم رده عليه **ص** وان اذن فانفسد لم يلزمه اذن للقضا على الاصح **ش** يعني
فان اذن السيد لعبده في الاحرام فاحرم ثم انفسد بجماع او غيره لم يلزم السيد الا اذن
ثانية قاله الشهاب لانها عبادة ثانية وقال اصبح يلزمه لانها من اثار اذنه بن المواز
والاول اصوب ولهذا قال الشيخ على الاصح قال في الموازية وان اذن له فقائه الحج فعليه
القضا والهدي اذا عتق **ص** وما يلزمه عن خطا او ضرورة فان اذن له السيد في الاحتاج
والاصام بلا منع وان تقدم فله منع ان اضربه في عمله **ش** هكذا قال في الجواهر ونها
وما يلزمه اي العبد الذي اذن له سيده في الاضرار من حرا صيد حظا او فدية
لما طلة الاذني من ضرورة او فوات حج بغير علم لاخر به من ماله الاباذن
سيد فان اذن له والاصام ولا يمنع الصيام وان اضربه الا
ان يهدي عنه او يطعم وما اصابه عدا فله منع من الصيام
الضاربة في عمله لان العبد ادخله على نفسه ولا ليس من
اذن السيد وقال بن حبيب ليس له منع نظرا الي اصل
الاذن قلت وهو مذهب وهب وبن الماحيئون والاول
المشهور والله اعلم بالارباب واليه المرجع والهاب
ثم الجز الاول على سيد الفقير
الي الله تعالى نور الدين
والجوني بن احمد
غفر الله له ولوالديه ويحج الحسين ابن امين

ثم الجز الثاني ان كان من ماله الاباذن

۵۲۷

۵۲۷

درجہ علیہ السلام



٩١

رَجَاءُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي تَالِبٍ

Ms. Codex 27
V. 1

~~Page 4th of~~

